

خاصة فالفسير في قوله بعد ذلك (بالمذهب منه) أي في ذلك * ثم ذكر أهوالهم ورواه سديد بن سلمة
عن المعيرة بن أبي بردة عن أبي هريرة ثم ذكر فيه اختلافاً ثم قال (واختلفوا أيضاً في اسم سعيد وهو الذي
أراد الشافعي بقوله في أسناده من لا يعرفه أو المعيرة أوها) * قلت * ذكر الحاكم في المستدرک هذا الحديث وذكر
إفيه من المتابعات ثم قال اسم الجلالة مرفوع عنها بهذه المتابعات وقال ابن مندة اتفاق صفوان والجلاح يوجب
شدة سعيد بن سلمة واتفاق يحيى بن سعيد وسعيد بن سلمة عن المعيرة يوجب شهرته فصار الأسناد مشهوراً
بني كلامه وبهذا ترتفع جهالة عنهما وفي كتاب المزي توثيقهما فزال جهالة الحال أيضاً وهذا
صحح الترمذي هذا الحديث وحكى عن البخاري تصحيحه وصححه ابن خزيمة وفيه وتصرف البيهقي
فيما بعد يدل على ذلك ثم قال قال الشافعي روى عبد العزيز بن عمر عن سعيد بن توبان عن أبي هند
عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يطهره البحر فلا طهره الله ثم ذكر البيهقي بسنده وفيه
محمد بن حميد هو الرازي عن إبراهيم بن المختار فسكت عنهما وابن حميد قال فيه البيهقي في باب فرض الجدة
والجدتين ليس بالقوى * وابن المختار قال أحمد بن علي الأبار سألت زليخا أبا غسان عنه فقال تركته
ولم ير ضه وقال البخاري فيه نظروا قال إبراهيم بن الجنييد عن ابن معين ليس بذلك *

باب التطهير بالماء الكثير

ذكر فيه حديث بثر بضاعة وسكت عنه ورواه عن الجدي عبيد الله بن عبد الله بن رافع بن خديج مختلف في اسمه
اختلافاً كثيراً بين البيهقي فيما بعد في أبواب ما يفسد الماء في * باب الماء الكثير لا يجس نجاسة تحدث فيه
ما يغيره * ومع الاضطراب في اسمه لا يعرف له حال ولا عين ولهذا قال أبو الحسن بن القطان الحديث
ذاتين امره تبين ضعفه ثم قال البيهقي (فاذا القيت فيه نجاسة) يعني البير (فعني الحديث فيما بلغ قلتي
ولم يغير) * قلت * الحديث مخالف لهذا التاويل فان مثل هذا الماء اذا وقعت فيه هذه الاشياء فالمعالب ان
الاول وصف الثلاثة بتغير * قال أبو داود في سننه ورأيت فيها يعني بئر بضاعة ماء متغير اللون *

باب الماء المسخن

ذكر عن عمر (انه كان يستن له ماء في قسمة ويقتسل به) ثم نقل عن الدارقطني انه صحح أسناده * قلت *
فكره البيهقي في ذلك وفي أسناده رجلان متكلم فيهما أحدهما هشام بن سعد وهو وان أخرج له مسلم
فقد قال الساجي تركه يحيى وقال عباس عن يحيى فيه ضعف وقال النسائي ضعيف وفي رواية (أ) واحد

ابن حنبل انه ذكره فلم يرفعه فليس يحكم للحديث والثاني علي بن غراب قال * ابوداود تركوا حديثه وقال الجوزجاني ساقط وقال ابن حبان حدث بالموضوعات وكان غاليا في التشيع *

* قال * ﴿باب كراهية الماء الشمس﴾

ذكر فيه حديثا ضعيفا واثران عن عمر من طريقين * في اسناد الاول ابراهيم بن محمد عن صدقة بن عبد الله فسكت عنهما و ابراهيم هو ابن ابي يحيى الاسدي مختلف في عدالة * قال في باب نزول الرخصة في التيمم وقال يحيى القطان كذاب وسألت مالكا اكان ثقة فقال لا ولا ثقة في دينه وقال ابن حنبل كان قد ريامعز لياجهما كل بلاء فيه وعن احمد تركوا الناس حديثه وقال بشر بن الفضل سألت فقهاء المدينة عنه فكلهم يقولون كذاب او نحوه وقال البخاري تركه ابن المبارك والناس وعن ابن معين كذا في كل ما روي وعنه كان كذابا قد ربا رافضيا وقال النسائي متروك وصدقة في هذا هو السني ضعفه النسائي وقال احمد ضعيف جدا وقال البيهقي في باب ما ورد في الفصل ضعيف ابن حنبل وابن معين وغيرهما وفي اسناد الثاني اسماعيل بن عياش عن صفوان بن عمرو فسكت عن ابن عياش وهو متكلم فيه قال قلت لصفوان بن عمرو حمصي وزواية ابن عياش عن الشاميين صحيحة كذا قال البيهقي في باب ترك الوضوء من الدم * قلت قد روي في باب الضب عن ضمضم بن زرعة وهو حمصي ومع ذلك قال البيهقي هناك ابن عياش ليس بحجة واخرج البيهقي في باب سجود السهو في باب من قال يسجدها بعد ما يسلم حديث ثوبان لكل سهو سجدتان بعد ما يسلم وليس في اسناده من ينظر في امره فيما علمت سوى ابن عياش وقد رواه عن عبيد الله بن عبيد الكلاعي الشامي ومع ذلك قال البيهقي هذا اسناد فيه ضعف *

* قال * ﴿باب منع التطهير بما عدا الماء من المائعات﴾

استدل على ذلك بحديث ابي ذر (فاذا وجدت الماء فامسه بجلدك) * قلت هذا استدلال بفهم لقب ولم يقل به امامه الشافعي ولا اكثر العلماء *

* قال * ﴿باب التطهير بالماء الذي خالطه طاهر لم يلق عليه﴾

ذكر فيه حديثان مجاهد عن ام هاني ثم قال (وقد قيل عن مجاهد عن ابي فاختة عن ام هاني والذي روياه مع ارساله اصح) * قلت * اي مع انقطاعه لان مجاهدا قال عنه الترمذي لا اعرف له سماعا عن ام هاني ثم ذكر (عن الاوزاعي عن رجل قد سماه يعني الاوزاعي عن ام هاني انها كرهت ان تتوضأ بالماء الذي يبل فيه

الحديث وقال: وهذا ان صح قلنا ارادت اذا غلب عليه حتى اضعف اليه. * قلت: لا حاجة الى تاويله (١)
هذا الشك بل هو ضعيف لجهالة الراوى عن ام هاني.

قال: * باب منع التطهير بالنبيذ

ذكر فيه حديث ابى ذر وقد تقدم ما عليه فى الاستدلال ثم استدل على ذلك ايضا بحديث (كل شراب
المكر فهو حرام) * قلت: الايمان لا تقبل الحرمة بنفسها بل المختار تحريم ما يراد منها فتحريم الميتة تحريم
اكلها وتحريم المرأة تحريم الاستمتاع بها وتحريم المسكر تحريم شربه فعلى هذا لا يلزم من حرمة الشرب
حرمة غيره من الافعال وقال البيهقى (وقد روى هذا الحديث يعنى حديث الوضوء بالنبيذ عن حماد بن
سلمة عن على بن زيد بن جده عن ابى رافع عن ابن مسعود ولا يصح) * قلت: اخرجه بهذا الطريق
الدارقطنى ثم قال على بن زيد ضعيف وابورافع لم يثبت سماعه من ابن مسعود وليس هذا الحديث فى
مصنفات حماد بن سلمة انتهى كلامه وعلى روى له مسلم مقرونا بغيره وقال العجلي لا باس به وفى مواضع
اخر قال يكتب حديثه واخرج له الحاكم فى المستدرک وقال الترمذى صدوق وقوله لم يثبت سماعه
من ابن مسعود فهو على مذهب من يشترط فى الاتصال ثبوت السماع وقد انكر مسلم ذلك فى مقدمة
كتابه انكارا شديدا وزعم انه قول مخترع وان المتفق عليه انه يكفى للاتصال امكان اللقاء والسماع
وابورافع هو نفع الصائغ جاهلى اسلامى ولم ير النبي صلى الله عليه وسلم فهو من كبار التابعين ممن يمكن
سماعه من ابن مسعود بلا ريب على ان صاحب الكمال صرح بانه سمع منه وكذا ذكر الصريفي فى ما قرأت
بنخطه ولم يحك البيهقى عن الدارقطنى هذا الكلام فيحتمل انه لم ير به ولا يلزم من كونه ليس فى
مصنفات حماد ان يكون ضعيفا واخرج ابوبكر البراز فى مسنده هذا الحديث من طريق ابن لهيعة عن
قيس بن الحجاج عن حش عن ابن عباس عن ابن مسعود ومقتضى هذا ان يكون الحديث فى مسند ابن
مسعود واخرجه ابن ماجه فى سننه بهذا الطريق الا انه قال عن ابن عباس انه عليه السلام قال لا بن
مسعود الحديث ومقتضى هذا ان يكون فى مسند ابن عباس على كل حال فهو شاهد لما تقدم وابن لهيعة
وان ضعف لكن روى عنه الائمة كالثورى والاوزاعى واللبث وغيرهم واستشهد به مسلم فى موضعين
من كتابه واخرج له ابن خزيمة فى صحيحه مقرونا بآخر واخرج له الحاكم فى المستدرک وقال الثورى
حجبت حجبا لا لقاء وقال ابن مهدى ودبت اتى اسمع منه خمس مائة حديث واني عزمت ماذا وحدث

ابن وهب بحديث فقي من حدثك هذا قال حدثني به والله الصادق البار عبدالله بن لمعة قال البيهقي
وقد انكر ابن مسعود شهوده مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن * قلت * يبارض ذلك ما روي انه
كان معه من وجوه ذكر البيهقي بعضها والدارقطني وغيره بعضها وعن ابي عثمان الترمذي عن
ابن مسعود قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم انصرف فاخذ بيد ابن مسعود حتى خرج به
الى بطحاء مكة فاجلسه ثم خط عليه خطا ثم قال لا تبرحن خطك فانه ستنهى البك رجال
فلا تكلمهم فانهم لا يكلمونك فضى رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث اراد فينا انا جالس في خطي
اذا تاني رجال كانهم الزط فذكر حد بشاطويلا اخرجه الترمذي وقال حسن صحيح غريب
من هذا الوجه وسليمان التيمي قد روى هذا الحديث ايضا انتهى كلامه وقال الطحاوي ما علمنا لاهل الكوفة
حدثا في ثبت كون ابن مسعود معه عليه السلام ليلة الجن مما يقبل مثله الا ما حدثنا يحيى بن عثمان ثنا
اصبغ بن الفرج وموسى بن هارون اليزدي قال حدثنا جرير بن عبد الحميد عن قابوس عن ابيه عن
ابن مسعود قال انطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم لخط خطا وادخلني فيه وقال لا تبرح حتى ارجع
اليك ثم ابطأ فاجاء حتى السجرو جعلت اسمع الاصوات ثم جاء فقلت اين كنت يا رسول الله فقال
ارسلت الى الجن فقلت ما هذه الاصوات التي سمعت قال هي اصواتهم حين ودعوني وسلموا على
وقرأت في مسند احمد بن حنبل عارم وعفان قال حدثنا معمر قال قال ابي حنيفة ابو عتبة عن عمرو
البكالي يحدثه عمرو بن عبد الله بن مسعود قال استبغني رسول الله صلى الله عليه وسلم فانطلقنا
حتى اتينا مكانا كذا وكذا فخط لي خطا وقال لي كن بين ظهري هذه لا تخرج منها فانك ان خرجت
هلكت ثم ذكر حد بشاطويلا وهو في المسند واخرج الطحاوي هذا الحديث في كتابه المسمى بالرد على الكرابيسي
وقال البكالي هذا من اهل الشام ولم يرو هذا الحديث عنه الا ابو عتبة وهذا ليس بالهيمى بل هو السلي السورى
ليس بالمعروف وقد وفق جماعة من المحققين بين الاخبار التي تقتضى انه كان معه وبين الاخبار التي تقتضى
انه لم يكن معه بانه كان معه وعند مخالطة الجن لم يكن معه وذكر ابن السيد البطليوسى في التبيين على
اسباب الخلاف انه جاء في بعض الروايات لم يشهده احد غيري فاسقط بعض الرواة غيري ثم اسند
البيهقي (عن عمرو بن مرة قال سألت ابا عبيدة بن عبد الله كان عبد الله مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن قال
لا وسألت ابراهيم فقال انت صاحبنا كان ذلك) * قلت * فهو منقطع لم يسمع ابو عبيدة من ابيه قال

اليهقي في باب من كبر بالطائفتين (ابو عبيدة لم يدرك اياه و ابراهيم ايضا لم يسمع من ابن مسعود) قال اليهقي (ثم صفة انبذتهم مذكورة فيما اخبرنا علي فذكر انه كان عليه السلام ينبذله غدوة فيشر به عشاء وينبذله عشاء فيشر به غدوة) وذكر عن ابي العالية قال ترى نبيذكم هذا الحيث انما كان ما يلقى فيه تمرات فيصير حلوا) * قلت * المفهوم من كلامه ان مثل هذا النبيذ يجوز الوضوء به ومذهب الشافعي التمر ونحوه اذا غلب وصف منه او اكثر على الماء فازال اسمه يمنع الوضوء به وبالظاهر ان ما نبذه من غدوة الى عشية وصار حلوا صار كقولك ولان الله عليه السلام قال هل معكم ماء قال لا فدل ان الماء استحبال في التمر حتى سلب عنه اسم الماء والا لما جاز تقيمه عنه *

قال * باب ازالة النجاسة بالماء دون سائر المائعات *

استدل علي ذلك بحديث اسماه (ثم اقرصه بالماء) * قلت * هو ايضا مفهوم لقب ثم ذكر حديث عائشة (ما كان لاحدانا الا ثوب واحد تبيض فيه فان اصابه شيء من دم بلبته بريقها ثم قصعته بظفرها) ثم قال (وهذا في الدم اليسير الذي يكون مغفوا عنه فاما الكثير منه فصحيح عنها انها كانت تغسله) * قلت * الفصل لا يختص بالماء ولو اختص به دل ذلك على جواز الازالة بالماء ودل الاول علي جواز الازالة بالريق اذ لائنا في بين الدليلين فلا حاجة الي تاويل اليهقي (ذلك باليسير) من غير دليل علي ان قليل النجاسة وكثيرها سواء عند الشافعية في انه لا يعفى عن شيء منها واستثنوا من ذلك اشياء ليس دم الحيض منها ثم استدل (عن سلمان انه قال اذا حدث احدكم جلده فلا يمسحه بريقه فانه ليس بطاهر) قال يعني الراوي * فذكرت ذلك لابراهيم فقال اسمه بيا) قال اليهقي (وانما اراد سلمان والله اعلم ان الريق لا يطهر الدم الخارج منه بالحك) * قلت * فيه اشياء * احدها ان فيه حمادا هو ابن ابي سليمان ضعفه اليهقي في باب الرباء لا يحرم الحلال * الثاني انه اختلف علي حماد فروى عنه عمرو بن عطية وروى عنه عن ربيعة عن سلمان بين ذلك الراهر مزي في كتاب الفاصل * الثالث ان سلمان لو اراد الريق لا يطهر كما زعم اليهقي لقال فانه ليس بمطهر بل المفهوم من كلامه انه كان يروي الريق ليس بطاهر في نفسه ويؤيد ذلك ما استنده من صاحب الامام عنه انه قال اذا اصاب البصاق الثوب او الجسد فليغسل بالماء ويروي ذلك عن بعض العلماء ذكره الطحاوي في كتاب الاختلاف وقال ابو بكر بن ابي شبة في المصنف حدثنا سعيد بن يحيى الحميري حدثنا ابو العلاء قال كنا عند قتادة فذاكر واقول ابراهيم وقول الكوفيين في البزاق يغسل في فحك قتادة ساقه ثم اخذ من

ريقه شيئا ثم امره عليه ليرينا انه ليس بشيء * والحجيري هذا ثقة خرج له البخاري وابو العلاء هو ايوب
ابن مسكين ويقال ابن ابي مسكين القصاب وثقه ابن حنبل وابن سعد والنسائي * قال البيهقي (واما
حديث عمار بن ياسر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له يا عمار ما نخامتك ولا دموع عينيك الا بمنزلة
الماء الذي في ركوك انما تغسل ثوبك من البول والغائط والمني والدم والقيء فهذا باطل لا اصل له
وانما رواه ثابت بن حماد عن حماد بن زيد عن ابن المسيب عن عمار وعلي بن زيد غير محتج به وثابت بن
حماد منهم بالوضع * قلت * هذا الحديث اخرجه الدارقطني ولفظه عن عمار قال اتني علي رسول الله
صلى الله عليه وسلم وانما على بئرا لونا في ركوة لي فقال يا عمار ما تصنع فقلت يا رسول الله يا ابي وامى اغتسل ثوبي
من نخامة اصابته فقال يا عمار انما يغسل الثوب من خمس من الغائط والبول والقيء والدم والمني يا عمار
ما نخامتك ودموع عينيك والماء الذي في ركوك الاسواء * فسياق الحديث يدل على انه عليه السلام
جعل النخامة طاهرة فلا يغسل الثوب منها كالماء وكذلك للدموع طاهرة ولم يرد عليه السلام جعلها
كالماء في تطهير الاشياء بها على انه لا يلزم من جعل شيء بمنزلة شيء آخر وتسويته به استوائها من كل الوجوه
فظهر بهذا ان الحديث غير مناسب لهذا الباب وعلي بن زيد قد تقدم ان مسلما روى له متروكا بغيره
وثابت هذا قال الدارقطني ضعيف جدا وقال ابن عدي احاديثه منكرو ومقلوبات واما كونه متحدا بالوضع
فمأرايت احد ابعد الكشف التام ذكره غير البيهقي وقد ذكر ايضا هو هذا الحديث في كتاب المعرفة
وضعف ثابتا هذا ولم ينسبه الى التهمة بالوضع *

❦ باب طهارة جلد الميتة بالدينغ ❦

* قال *

ذكر فيه حديث ابن عباس رضي الله عنهما من طريقين في الاولى (الا اخذوا اهابها قد بغوه فانتفعوا به)
وفي الثانية (الا نزعتم اهابها فبغتموه فانتفعتم به) لادلالة فيه من هذين الطريقين على طهارة الجلد بالدينغ
فان الانتفاع قد يكون بما ليس بطاهر وقد قال مالك لا يابس بالجلوس على جلود الميتة اذا دبغت ولا يابس
ان يغربل عليها وهذا وجه قول النبي صلى الله عليه وسلم الا انتفعتم بجلدها ولا يصلي في جلود الميتة اذا دبغت
ولا يستسقى بها * حكى ذلك عنه ابن القاسم واذا لم يلزم من الانتفاع الطهارة ظهر انه لا دليل في هذا
الحديث من هذين الطريقين على ما عقده البيهقي الباب لاجله قال البيهقي (ورواه جماعة عن الزهري)
فذكرهم ثم قال (ولم يذكروا فيه قد بغوه وقد حفظه سفيان بن عيينة والزيادة من مثله مقبولة اذا كان لها

شواهد) * قلت * لا حاجة الى هذا القيد بل هي من مثله مقبولة سواء كانت له شواهد ام لا على ان ابن عيينة اخالف عنه فمنهم من ذكر عنه هذه الزيادة ومنهم من لم يذكرها وكذلك اخرجه ابو داود والنسائي في سننهما عن ابن عيينة بسنده عن ابن عباس عن سمينة فلم يذكر فيه الدباغ ثم ذكر البيهقي من حديث (محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن امه عن عائشة انه عليه السلام امر ان يستمتع بجلود الميتة) الحديث وسكت عنه وعلمه الاثرم بان امه غير معروفة ولم يسمع انه روى عنها غير هذا الحديث وسأل عبدالله بن احمد ابن حنبل اباه عن هذا الحديث فقال فيه امه كانه كرهه من اجل امه ثم ذكر البيهقي حديث الجون بن قتادة عن سلمة بن الحبث وسكت عنه والجون مجهول * كذا عن احمد بن حنبل وابن المدبني وابن عدى *

قال * ❦ باب المنع من الانتفاع بجلد الكلب والحزير وانهما نجسان وهما حيان ❦

استدل على ذلك بحديث (عبد الله بن حكيم لا تستمعوا من الميتة باهاب ولا عصب) * قلت * قد بين فيما مضى في باب جلد الميتة رواه حق مجاهيل ثم ان البيهقي حمله على ما قبل الدباغ فكيف يستدل به بهما على ان المنع من الانتفاع بجلد الكلب والحزير بعد الدباغ وعلى نقد يرصحة هذا الحديث فهو شامل لغير الكلب والحزير ايضا وهو لا يقول بذلك ثم ذكر حديث النهي عن جلود السباع * قلت * سيأتي في كلام الترمذي ان الاصح انه مرسل ثم ان الشافعي لم يقل بعموم هذا الحديث فان عنده جلود السباع تطهر بالدباغ غير الكلب والحزير وليس في الحديث النهي عن دباغها فقد حكى الخطابي عن مالك انه كره الصلوة في جلود السباع وان دبت ورأى الانتفاع بها على سائر الوجوه جائزا وقال الخطابي في باب اهاب الميتة تأول هذا الحديث اصحاب الشافعي ومن ذهب مذهبه ان الدباغ يطهر جلود السباع ولا يطهر شعورها على انه انما ينهى عن استعمالها من اجل شعورها لانها نجسة عندهم وقد يكون النهي من اجل انها مراكب اهل السرف والحيلاء وقد جاء النهي عن ركوب جلد التمرود كره ابو داود في هذا الباب فاما ما دباغ جلوده ونشف شعره فانه طاهر على مذهبه ولا يتكر تخصيل العموم بدليل يوجهه انتهى كلامه وقد جاء النهي عن جلود السباع مخصصا فروى ابو داود والنسائي من حديث القدام بن معد يكرب انه عليه السلام نهى عن لبس جلود السباع والركوب عليها وقد ذكر البيهقي هذا الحديث بعد هذا الباب بيايين وذكر هناك (عن ابي الميج عن ابيه نهى عليه السلام عن جلود السباع ان تفرش) ثم ذكر البيهقي حديث ولوغ الكلب مستدلا بذلك على نجاسته ومما لك يمنع ذلك ويجعل الامر بالنفس على التعبد وربما

رجحه أصحابه بذكر هذا العدد المخصوص وهو السبع فانه لو كان النجاسة لاكتفى باقل من السبع لانه ليس باغلب من نجاسة العذرة وقد اكتفى بها باقل من ذلك لكن الامر بالقول دليل على النجس ظاهر كالعذرة التعبد بالنسبة الى الاحكام المعقولة (١) واظهر من ذلك في الدلالة على النجس ما ورد في بعض الروايات الصحيحة * طهورا انا احدثكم فيه الكلب ان يغسل سبعة * فلو استدل البيهقي بهذا كان اظهر ثم مع تسليم نجاسته لا يلزم من ذلك منع الانتفاع بجلده بل طاهر اذ ادبغ بكاء الميتة عملا بعموم حديث ابن عباس المتقدم * اما اهاب فقد طهر * ومحدثه ايضا الذي صحح البيهقي اسناده فيما تقدم ولفظه ان دباغه ذهب نجسته او رجسه او نجسه ومحدث سلمة المتقدم * دباغها طهورها * وبهذا يظهر انه لا دليل للبيهقي في هذا الحديث ثم اخرج من حديث (يوسف بن خالد عن الضحاك بن عثمان عن عكرمة عن ابن عباس انه عليه السلام قال ثمن الكلب خبيث وهو اخبث منه) ثم قال (يوسف بن خالد هو السبعي غيره اوثق منه) قلت * في هذا الكلام توثيقي له لانه شارك ذلك الغير في الثقة وان كان الغير اوثق منه فان كان البيهقي اراد بذلك تضعيفه فقد اخطأ في عبارته و نكان اراد توثيقه كما هو المفهوم من كلامه فليس الامر كذلك بل هو قد اغلظ الناس القول فيه * قال النسائي متروك وقال ابن معين كذاب خبيث عند الله رجل سوء رأته بالبصرة الا احصي لا يحدث عنه احد فيه خيرو قال في رواية عباس الدوري هو كذاب زنديق لا يكتب عنه وقال ابو حاتم انكرت قول يحيى فيه زنديق حتى حمل الى كتاب فقد رفعه في التجهنم ينكر فيه الميزان والقيامة فعلت ان يحيى كان لا يتكلم الا عن بصيرة وفهم وهو ذاهب الحديث وقال ابن سعد كانوا يتقون حديثه وضعفه البيهقي فيما بعد قطع الشجر و حرق المنازل فهو مخالف لظاهر كلامه هنا ثم على تقدير صحة الحديث فالحيث من حيث هو لا يدل على النجاسة صريحا قال الجوهرى الحيث اضد الطيب فكما ان الطيب ليس بمنحصر في الطاهر فكذا الحيث ليس بمنحصر في النجس ولو كان كذلك لكان ثمن الكلب ومهر البغي وكسب الحجام نجسة لانه عليه السلام اطلق اسم الحيث على هذه الثلاثة كما اخرجه الشيخان من حديث رافع بن خديج ولم يقل اخذ بنجاسة هذه الاشياء *

* قال * ❦ باب اشتراط الدباغ في طهارة جلد ما لا يؤكل لحمه ❦

استدل على ذلك بمحدث (اذا دبغ الاهاب فقد طهر) * قلت * هو من باب مفهوم الشرط وخضمه لا يقول به ولا يصح هذا الاستدلال يلزم منه القول بنجاسة جلد ما يؤكل لحمه فاشتراط الدباغ فيه (٢) والبيهقي واصحابه لا يقولون بذلك ثم استدل ايضا بمحدث عائشة (طهور كل اديم دباغه) وقال (رواه)

* قلت * في سنده ابراهيم بن الهيثم لم يخرج له في شيء من الكتب الستة وذكره ابن عدي في الكامل وقال حدث ببغداد فكذبته الناس واجادته مستقيمة سوى الحديث الذي ردوه عليه وهو حديث الفار ثد قوله ظهور كل اديم دباغه * انكان البيهقي يرى انه من باب العالم زيد وانه يفيد الحصر فذهب القاضي من المالكية والخفية انه لا يفيد الحصر ثم استدل بحديث سلمة بن المحبق (ذكاتها دباغها) وفيه البحث المذكور واقدم ايضا في سنده الجون وهو مجهول ثم ذكر حديث (النهي عن جلود السباع ان تفرش) وذكر (انه) روي عن ابي الميخ مرسلا دون ذكر ابيه * قلت * لم يذكر الاصح من المرسل والمسند وقال الترمذي المرسل اصح ثم ان البيهقي استدل به فيما تقدم على المنع من الانتفاع بجلد الكلب والخنزير والمفهوم من كلامه في هذا الباب طهارة جلد مالا يوكل لحمه بالدباغ لا بالدكاة والحديث لم يتعرض لذلك *

* ثم قال * ❦ باب ما يوكل لحمه اذا كان مذكي ❦

مراده انه طاهر واستدل على ذلك بحديث الخدي (انه عليه السلام مر بعلام يسلم شاة * وانه عليه السلام لم يتوضأ بعد ان ادخل يده بين الجلد واللحم) * قلت * لا يلزم من نفي الوضوء نفي غيره فيحتمل انه غسل يده ولم يتوضأ فان قلت فقد ذكرنا بعد (ان عمروا زاد في حديثه يعني لم يمس ماء) * قلت * ذكر فيما تقدم ان عمروا وابوب لم يجزيا في هذا الحديث بل نردد افقلا اياه عن ابي سعيد وقدرى الحافظ ابو حاتم ابن حبان هذا الحديث في صحيحه بسنده الى عطاء اللبثي عن ابي سعيد وفي آخره ثم انطلق فصلى ولم يتوضأ ولم يمس ماء فلو ذكر البيهقي الحديث من هذا الطريق كان هو الصواب اذ لا تردد فيه وفي الجمع بين قوله فلم يتوضأ وقوله ولم يمس ماء *

* قال البيهقي * ❦ باب المنع من الانتفاع بشعر الميتة ❦

ذكر فيه حديث (لا تركبوا الخز ولا النار) ثم قال (وهو في الخز محمول على التنزيه) * قلت * اذا جمل البيهقي في الخز للتنزيه لزم ان يجمل في النار ايضا كذاك والا لزم استعمال النهي في حقيقة ومجازه ثم لو سلم ان النهي في النار للتحريم لا يلزمه من منع ركوبه منع الانتفاع بشعره وان اراد البيهقي المنع من الانتفاع بشعر الميتة لنجاسته فلان سلم ان تحريم ركوبه يدل على نجاسته كالحر ب حرمانه بالنجاسته بل للنفرو الخيلاء وغير ذلك على حسب ما اختلفوا في علة حرمة ثم ذكر (ان بعض اصحابهم اخرج بحديث ابن عباس المتقدم * الا اخذتم اهابها فاستمتعتم به * وانهم قالوا اخص الالهاب بالاستمتاع) * قلت * قد تقدم ان مفهوم اللقب

ليس بمجبة فإخص الأهاب ثم لو سلم انه خص الأهاب فهم اسم للجلد بشعره فدل على طهارة شعره أيضاً
اذلوا ذلك لقول اخلقوا شعره ثم انتفعوا به *

❦ قال ❦ ❦ باب المنع من الادهان في عظام القيلة وغيرها مما لا يؤكل لحمه ❦

ذكر فيه (نهيه عليه السلام عن كل ذي ناب من السباع) ❦ قلت ليس ذلك على عمومته فالمراد النهي عن أكله
وتبين ذلك بما ورد في الصحيح من حديث ابي ثعلبة ❦ نوى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي ناب
من السباع وحديث ابي هريرة كل ذي ناب من السباع فأكله حرام ❦ ثم ذكر حديث ابن عكيم الاستمتاع من
الميتة بشئ) وقد بينا ان فيه اخلاقاً واضطراباً ثم ان البيهقي ترك عمومته في جواز الانتفاع بجلد الميتة اذا
دبغ ثم ذكر عن ابن عمر (انه كره ان يدهن في عظم فيل) وفي سنده ابراهيم الاسدي سكت عنه وهو مكشوف
الحال وذكر (عن بقية عن عمرو بن خالد عن قتادة عن انس كان عليه السلام يتمشط بمشط من عاج) ثم قال (رواية
بقية عن شيوخه المجبولين ضعيفة) وقال في الخلافات عمرو بن خالد الواسطي ضعيف والمفهوم من كلامه ههنا
ان الواسطي مجبول وهو ليس كذلك ثم ذكر (ان الخطابي قال واما العاج الذي تعرفه العامة فهو عظم اذياب القيلة
وهو ميتة لا يجوز استعماله) ❦ قلت ❦ كان الواجب عليه اتباع الحديث وترك رايه ولم يفعل كذلك بل رد الحديث
الى رايه واوهم بقوله (الذي تعرفه العامة) انه ليس من صحيح لغة العرب وليس كذلك ❦ قال ابن سيدة
في المحكم العاج اذياب القيلة ولا يسمى غير الناب عاجاً وكذا قال الايث من المتقدمين فيما حكاه الازهري
وقال الجوهري العاج عظم الفيل ❦ الواحدة عاجية *

❦ قال ❦ ❦ باب النهي عن الاناء المفضض ❦

ذكر حديث ابن عمر (من شرب في اناء فضة او ذهب او اناء فيه شئ من ذلك الحديث) وسكت عنه وفيه
ذكر بن ابراهيم عن ابيه ❦ قال ابن القبطان هذا الحديث لا يصح ذكر بن ابراهيم لا يعرف لما حال ثم ذكر
عن ابن عمر (انه اتى بقدح مفضض فابى ان يشرب وفيه خصيف الجزري فسكت عنه وقال في باب
كفارة من اتى الحائض خصيف غير محتج به ❦

❦ قال ❦ ❦ باب التطهير من او انهم يعني المشركين بعد الفسل ❦

ذكر فيه حديثاً من رواية خالد عن ابي قلابة عن ابي اسماء عن ابي ثعلبة ثم قال او قد ارسله جماعة من
ايوب وخالد فلم يذكروا ابا اسماء في اسناده ❦ قلت ❦ اخرجه الحاكم في المستدرک بدون ذكر ابي اسماء

وقال صحيح على شرط الشيخين البخاري ومسلم وابوقلابة سمع من ابي ثعلبة انتهى كلامه فلا نسلم انه كذلك
مرسل وجعل الحاكم الطريق الذي فيه ابواسماء صحيحاً ايضاً *

* قال * ﴿ باب فضل السواك ﴾

استدفيه عن الشافعي (اخبرنا ابن عيينة عن محمد بن اسحاق عن ابن ابي عتيق عن عائشة ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال السواك مطهرة للفم الحديث) ثم قال (ورواه محمد بن يحيى بن ابي عمر عن ابن عيينة عن
مسعر عن ابن اسحاق) * قلت * ذكر صاحب الامام انه رآه في مسند ابن ابي عمر كما رواه الشافعي عن ابن
عيينة وكذا رأيتُه انا في نسخة جيدة مسدوعة من مسند ابن ابي عمرو وروناه في مسند الحميدي حدثناسفيان حدثنا
محمد بن اسحاق فصرح ابن عيينة بالسماع من ابن اسحاق فزالت الوساطة *

* قال * ﴿ باب الدليل على ان السواك سنة ﴾

استدفيه (عن مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن ابي هريرة انه عليه السلام قال لولا ان
اشق على امتي لامرهم بالسواك مع كل وضوء) ثم قال (وهو في الموطأ بهذا الاسناد موقوفادون
ذكر الوضوء) * قلت * الذي في نسخة ابن يحيى عن مالك بهذا الاسناد عن ابي هريرة انه قال لولا
ان يشق على امتي لامرهم بالسواك مع كل وضوء وهذا يدخل في المسند لما يدل عليه اللفظ كذا قال
ابوعمر * ورواه يحيى وابوالصعب وابن بكير والقعني وابن القاسم وابن وهب وابن نافع ثم ذكر البيهقي
حديث (تدخلون على قاعها) ثم قال (مختلف في اسناده) * قلت * ومع الاختلاف ابو علي الصيقل المذكور في
استناده لا يعرف له حال ولا اسم كذا ذكر ابن القطان وذكر عن ابن ابي السكن ان تماماً كان اصغر ولد
العباس وليس يحفظ له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سماع من وجه ثابت *

* قال * ﴿ باب الاستياك عرضاً ﴾

ذكر فيه حديث ابن المسيب عن ربيعة بن اكثم ثم قال (ربيعة استشهد بخير) * قلت * هذا كلام ناقص وتامه
ان ابن المسيب ولد في زمن عمر فلم يدرك ربيعة هذا لانه استشهد بخير *

* قال * ﴿ باب النية في الطهارة الحكيمة ﴾

ذكر فيه حديث (يعقوب بن سلمة عن ابيه عن ابي هريرة قال عليه السلام لا صلاة لمن لا وضوء له كن
لم يذكر اسم الله عليه) * قلت * لا يعرف لسلمة سماع من ابي هريرة ولا يعقوب من ابيه * حكاه البيهقي

في باب التسمية على الوضوء عن البخاري * ثم ان العلماء المحققين ذكروا هذا الحديث في باب التسمية على الوضوء وكذا فعل البيهقي ايضاً وهو المناسب لان الذكر فعل اللسان ولا تعلق له بالنية لانها فعل القلب فتبين ان هذا الحديث غير مطابق لهذا الباب *

قال * **باب التسمية على الوضوء** *

ذكر فيه حديث ربيع بن عبد الرحمن بن ابي سعيد الخدري عن ابيه عن جده ثم ذكر (عن ابن حنبل انه قال ربيع رجل ليس بمعروف) * قلت * روى عنه فليح بن سليمان وعبد العزيز الدار اوردى وكثير بن عبد الله بن عمر * ذكر ذلك البزاز في كتاب الطهارة من كتاب السنن وقال ابو زرعة هو شيخ ذكره المزي في كتابه وقال ابن عدي ارجوانه لا باس به واخرج له الحاكم في المستدرک وهذا يخرج عنه عن حد الجهمالة ثم ذكر (عن ابي ثقاله قال سمعت رباح بن عبد الرحمن بن ابي سفيان بن حويطب الحديث) ثم قال (ابو ثقاله ليس بمعروف جداً) * قلت * ذكر البزاز انه مشهور وقال ابن القطان روى عنه جماعة منهم ابن حرمة وسليمان بن بلال وصدقة بن الزبير والدر اوردى والحسن بن ابي جعفر وعبد الله بن عبد العزيز * قاله ابو حاتم *

قال * **باب التكرار في غسل اليدين** *

ذكر فيه حديث اوس (استوكف رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثاً) * قال شعبة قلت للنعمان وما استوكف قال (غسل كفية ثلاثاً) * قلت * هذا الكلام يوم انه استوكف مشتق من الكف وليس كذلك بل هو مشتق من وكف البيت اذا قطر فالصواب في الحديث ما قال بعض العلماء ان معنى استوكف استقطر الماء يعني توضع ثلاثاً وبالغ في صب الماء حتى وكف فليس بمختص بغسل اليدين وهذا يظهر ان هذا الحديث غير مختص بهذا الباب *

قال * **باب صفة غسلهما** *

ذكر فيه حديث عثمان (انه دعا بماء فتوضأ الخ) * قلت * في سنده عبيد الله بن ابي زياد القراح * قال ابن معين ليس بشئ * قال ابو داود واحد حديثه منكبر *

قال * **باب سنة المضمضة والاستنشاق** *

ذكر فيه عن مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن ابن الزبير عن عائشة حديث (عشر من الفطرة) ثم قال (رواه مسلم) * قلت * تركه البخاري وهو حديث معلول رواه سليمان التيمي عن طلق مرسلاً كذا

قال ابن مندة ومصعب وابن وصله لكنه متكلم فيه وان اخرج له مسلم * قال ابن حنبل روي احاديث
مناكير وقال ابو حاتم لا يحدونه وليس بقوي والتمسني اتفق عليه الشيخان * قال شعبة ما رأيت احدا
اصدق منه فهو اجل من مصعب بلا شك ثم ذكر (حديث عمار بن ياسر عشر من الفطرة) وفي سنده علي
ابن زيد بن جدعان وقد تقدم في باب منع التطهير بالنبيذ انه ذكر تضعيفه *

* قال * ❦ باب التكرار في غسل الوجه ❦

ذكر فيه (عن ابن اسحاق عن محمد بن طلحة عن عبيد الله الحولاني عن ابن عباس دخل علي وقد اهرق الماء
الحديث) * قلت * في كتاب الامام ان ابن اسحاق صرح بانه حدثه في رواية يعقوب الدورقي عن ابن عليه عنه فسلم
الحديث من اجتماع التدليس وقال شيخنا يعني المنذري في مختصر السنن قال الترمذي سألت محمد بن اسماعيل
عنه يعني هذا الحديث فضعه وقال ما دري ما هذا *

* قال * ❦ باب تخليل اللحية ❦

ذكر فيه حديث عثمان وحكي عن البخاري (انه قال هو حسن وهو اصح شيء عندي في التخليل) * قلت * في سنده
عامر بن شقيق * قال ابن معين ضعيف الحديث وقال ابو حاتم ليس بقوي وقد اخرج الشيخان حديث عثمان
في الوضوء من عدة طرق ولا ذكر للتخليل في شيء منها *

* قال * ❦ باب عمر ك العارضين ❦

ذكر فيه (عن ابن ابي العشرين وهو عبد الحميد قال حدثنا الاوزاعي حدثني عبد الواحد بن قيس عن نافع
عن ابن عمر الحديث) ثم حكى (عن الدارقطني انه قال ورواه ابو المغيرة عن الاوزاعي موقوفا على ابن عمر
هو الصواب) * قلت * قال ابن القطان ما ملخصه انما يصح هذا لو كان رافعه ضعيفا وواقفه ثقة وهنا واقفه ابو المغيرة
ورافعه عبد الحميد وكلاهما ثقة ثم الموقوف لا بد فيه من عبد الواحد فليس اذا بصحيح وقال صاحب الامام
وقد يؤخذ ترجيح الوقف من كثرة الواقفين او من تقدم مرتبة الواقف ولعل هذا منه فان ابا المغيرة
عبد القدوس بن الحجاج احتج به الشيخان وعبد الحميد مختلف فيه * قلت * اسند البيهقي الوقف من طريق
الوليد بن مزيد (حدثنا الاوزاعي اخبرني عبد الله بن عامر حدثني نافع بن عبد الله بن عمر كان يعرك عارضيه
الخ) فوجدني من وقفه الكثيرة ايضا *

❦ باب ادخال المرفقين في الوضوء ❦

* قال *

ذكر فيه حديث جابر من طريقين في كل منها ثلاثة متكلم فيهم * اما الطريق الاول ففيه (مسويد بن سعيد) حدثنا القاسم بن محمد العقيلي عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر * اما مسويد وان اخرج عنه مسلم فقد قال ابن معين هو حلال الدم وقال ابن المديني ليس بشئ وقال النسائي ليس بشئ وقال النسائي ليس بثقة وقال ابو حاتم صدوق وكان كثير التذليس وقيل انه عمى في آخر عمره فربما لقن ما ليس في حديثه فمن سمع منه وهو بصير فحديثه عنه حسن وسكت عنه البيهقي هنا وقال في باب من قال لا يقرأ (تغير بآخره فكثير الخطاء في روايته * واما القاسم العقيلي فقال احمد ليس بشئ وقال ابو حاتم متروك الحديث وعن ابي زرعة اخاديشة منكرة وهو ضعيف الحديث * واما ابن عقيل وهو جد القاسم المتقدم فسكت عنه ايضا البيهقي هنا وقال في باب لا يتطهر الماء المستعمل (لم يكن بالحافظ واهل العلم يختلفون في الاحتجاج بروايته) * والطريق الثاني فيه (عباد بن يعقوب) حدثنا القاسم بن محمد عن جده * اما القاسم وجده فقد تقدم ما واما عباد بن يعقوب هو الراوي فقد روى عنه البخاري مقروبا بآخر لكن ابن حبان قال فيه هو رافضي داعية يروي المناكير عن مشاهير فاستحق الترك *

❦ باب تحريك الخاتم عند غسل اليدين ❦

* قال *

الاعتماد فيه على الاثر عن علي وغيره ثم ذكر اثرين اولهما عن علي وفي سنده عبد الصمد الضبي ضعفه ابن معين وشيخه مجمع بن عتاب عن ابيه لم اعرف حالهما والثاني عن ابن عمر وفيه يحيى بن عبد الحميد الحماني * قال البخاري في كتاب الضعفاء يتكلمون فيه * روى عن شريك وغيره وقال ابن خنبل كان يكذب جهارا ما نزلنا نعرفه يسرق الاحاديث وقال محمد بن عبد الله بن نمير كذاب وقال الجوزجاني ترك حديثه *

❦ باب تحري الصدغين ❦

* قال *

ذكر فيه حديث الربيع بنت معوذ وذكر عنها في الباب الذي يليه قريبا من ذلك وفي الحديثين ابن عقيل تقدم ذكره والراوي عن محمد بن عجلان ذكره البخاري في الضعفاء *

❦ باب ايجاب المسح بالرأس ❦

* قال *

ذكر فيه عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن كعب بن عجرة عن بلال حديث المسح على الخفين والجمار وقال رواه مسلم * قلت * تركه البخاري لاضطراب استناده فمنهم من رواه عن ابن ابي ليلى عن بلال بلا واسطة

ومنهم من رواه بواسطة بينهما واختلفوا فيها فمنهم من ادخل فيها كعب بن عجرة * ومنهم من ادخل بينهما للبراء
ابن عازب وكذا رواه النسائي ثم ذكر (عن راشد بن سعد عن ثوبان حديث المسح على العصائب) * قلت *
ذكر الحلال في عالمه ان احمد قال لا ينبغي ان يكون راشد سمع من ثوبان لانه مات قديما *

❖ قال ❖ باب مسح الاذنين ❖

ذكر فيه من طريقين عن انس (انه مسح باطن اذنيه وظاهرهما) * قلت * روى الدارقطني باسناد رجاله كلهم
ثقات عن انس انه كان يتوضأ فمسح اذنيه ظاهرهما وباطنهما ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه
وسلم فعل ذلك * والعجب من البيهقي مع سدة تبعه خصوصاً لكتاب الدارقطني كيف غفل عن هذا المرفوع
وذكر الموقوف *

❖ قال ❖ باب مسح الاذنين بماء جديد ❖

ذكر فيه (عن ابن وهب اخبرني عمرو بن الحارث عن حبان ان اباة حدثه انه سمع عبد الله بن زيد * فذكر
الحديث وفيه (فاخذ لاذنيه ماء خلاف الماء الذي اخذ لراسه) ثم قال (وكذلك روى عن عبد العزيز بن
عمران وحرمة بن يحيى) * قلت * ذكر صاحب الامام انه رآه في رواية ابن المقرئ عن حرمة عن ابن وهب
بهذا الاسناد وفيه * ومسح بماء غير فضل يديه * لم يذكر الاذنين * قال البيهقي (واما ما روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال الاذان من الراس فروي ذلك باسناد ضعاف ذكرنا في الخلاف واشهر اسناد فيه ما اخبرنا
فذكر (عن سنان بن ربيعة عن شهر بن حوشب قال عن ابي امامة الحديث) * ثم اسند (عن ابن معين انه قال سنان
ابن ربيعة ليس بالقوي واسند عن ابن عون وشعبة وغيرهما تضعيف شهر) * قلت * سنان اخرج له البخاري و
شهر وثقه ابن حنبل واجد بن عبد الله العجلي ويعقوب بن شيبه ويحيى بن معين فيما حكاه عنه ابن ابي خيثمة وعن
ابي زرعة قال لا باس به واخرج له مسلم مقرونا مع غيره واخرج الترمذي حديثه عن ام سلمة ان النبي
صلى الله عليه وسلم جل الحسن والحسين وعليهما وفاطمة رضي الله عنهم كساء ثم قال اللهم هؤلاء اهل بيتي الحديث
ثم قال الترمذي حسن صحيح وقال ابن القطان لم اسمع لمضعفيه حجة وما ذكره اما لا يصح واما ما اخرج علي مخرج
لا يضره واخذه الخريطة كذب عليه وتقول شاعر اراد عيبه * ثم قال البيهقي (والحديث في رفعه شك عن
سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن سنان عن شهر عن ابي امامة انه وصف وضوء رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال كان اذا وضأ مسح ماقية بالماء * وقال ابو امامة الاذان من الراس) * قلت * قد اختلف فيه على حماد

فوقفه ابن حزم عنه ورفعته ابو الربيع واختلف ايضا على مسدد عن حماد فروي عنه الرفع وروي عنه الوقف
واذا رفع حديثا ووقفه آخر او فليهما شخص واحد في وقتين يرجح الرفع لانه اتي بزيادة ويجوز ان يسمع
الانسان حديثا فيفتي به في وقت ويرفعه في وقت آخر وهذا الاولى من تعليل الرفع ولهذا الحديث اسناد ابن
آخِرَان * احدهما اخرجه ابن ماجة عن سويد بن سعيد حد ثنا يحيى بن زكريا عن ابن ابي زائدة عن شعبة عن حبيب
ابن زيد عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذان من الراس * فهذا
اسناد متصل ورواه محتج بهم فان ابن زائدة وشعبة وعباد احتج بهم الشيخان وحبيب ثقة ذكره ابن حبان في
الثقات من اتباع التابعين وسويد احتج به مسلم فهذا المثل اسناد في هذا الباب والثاني رواه الدارقطني قال
حد ثنا محمد بن عبد الله بن زكريا النيسابوري بمصر حد ثنا احمد بن عمرو بن عبد الخالق البراز حد ثنا ابو كامل
الجحدري حد ثنا غندر محمد بن جعفر عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال الاذان من الراس * قال الدارقطني حد ثني به ابي حد ثنا محمد بن سليمان الباغدري حد ثنا
ابو كامل الجحدري بهذا مثله قال ابن القطان ما ملخصه هذا الاسناد صحيح لثقة رواه واتصاله واعله الدارقطني
بان ابا كامل تقرب به عن غندر ورواه فيه ولم يؤيد الدارقطني ذلك بشيء ولا عضده بحجة غير انه ذكر ان ابن
جرير الذي دار الحديث عليه يروي عنه سليمان بن موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم مراسلا وما ادرى ما الذي
يمنع ان يكون عنده في ذلك حديثان مسند ومرسل انتهى كلامه فاعرض البيهقي عن حديث ابن ماجة وحديث
الدارقطني مع شدة تتبعه لكتابه واشتغل بحديث ابي امامة مع ما فيه وذكر الاسناد الذي زعم انه اشهر
اسناد لهذا الحديث وبهذا يظهر تحامله ولم يقل بمسح الاذنين بآء الراس حديثا مثل من هذا كله
وهو ما اخرجه ابن ماجة وابن خزيمة في صحيحيهما من حديث ابن عباس الا اخبركم بوضوء رسول الله
صلى الله عليه وسلم فاخذ غرفة فمسح بهاراسه واذنيه الحديث واخرجه ابن حبان ايضا في صحيحه ولفظه ثم
غرف غرفة فمسح بهاراسه واذنيه واخرج الحاكم في المستدرك نحوه وذكره البيهقي فيما تقدم في آخر باب
مسح الراس

✽ باب الدليل على ان فرض الرجلين الغسل وان مسحهما لا يجزئ ✽

✽ قال ✽

استدل على ذلك بعدة احاديث * اولها (ويل للعقاب من النار) * قلت * في الاستدلال بها نظر فان من يرى
مسحهما قد يفرض في جميعها وظاهر الآية يدل على ذلك وهو قوله تعالى وارجلكم الى الكعبين * فالوعيد لهما

ترك على ترك تعميم المسح وتدل على ذلك رواية مسلم * فانتهي اليهم واعقابهم تلوح لميسها الماء فتبين
بذلك ان العقب محل التطهير فلا يكتفى بماء وانه فليس الوعيد على المسح بل على ترك التعميم كما مر وهذا الكلام
على امر ابي هريرة وعائشة باسباغ الوضوء وكذا حديث عبد الله بن الحارث وعمر وانس *

﴿ باب قراءة وارجلكم نصبا ﴾

* قال *

ذكر فيه (عن ابن مسعود قال رجع الامر الى الغسل وفي سنده قيس بن الربيع فسكت عنه البيهقي وقال في باب
من زرع ارض غيره بغير اذنه) ضعيف عند اهل العلم بالحديث ثم ذكر عن عمرو بن قيس عن عطاء انه كان
يقرا هانصبا وعمر هو المكي سكنت عنه ايضا وقال في باب من بنى او غرس بغير ارضه (ضعيف لا يخرج به) ثم ذكر
(عن علي اغسلوا القدمين من رواية الحارث) فسكت عنه وحكي في باب اصل القسامة (عن الشعبي انه كان كذا ابا)
ثم قال (وقد روي عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم ما دل على وجوب الغسل) * قلت * اراد جديته المذكور
في الباب الذي قبل هذا وقد تقدم الكلام فيه ثم ذكر (عن ابن عباس قال ما اجد في الكتاب الاغسلتين
ومسحتين) ثم قال (ان صح يحتمل انه كان يرى القراءة بالخفض وانها تقتضي المسح ثم لما بلغه انه عليه السلام تواعد
على ترك غسلهما (١) * قلت * ما ورد نص صريح انه عليه السلام تواعد على ترك غسلهما وترك شيء

منهما كما مر بيانه ثم ذكر (عن هشام بن سعد حدثنا يزيد بن اسلم عن عطاء عن ابن عباس الحديث) وفيه (ثم اغترف
غرفة اخرى فرش على رجله وفيها النعل واليسرى مثل ذلك ومسح باسفل الكعبين) وذكر (عن عبد العزيز بن
محمد عن زيد عن عطاء عن ابن عباس الحديث) وفيه * ثم اخذ حفنة ماء فرش على قدميه وهو متنعل
ثم قال (هكذا رواه هشام وعبد العزيز الدراوردي يحتمل ان يكون موافقا لروايتهم بان يكون غسلهما في
النعل وهشام بن سعد ليس بالحافظ جدا فلا يقبل منه ما يخالف فيه الثقات الاثبات وكيف وهم عدد وهو
واحد) * قلت * حديث هشام ايضا يحتمل ان يكون موافقا لهما بان يكون غسلهما في النعل فلا وجه لافراجه بانه
خالف الثقات فان قال انما افردته لاني في حديثه قرينة تمنع من التاويل بالغسل وهي قوله ومسح باسفل
الكعبين * قلنا * قد جمعت بينهما في باب المسح على النعل واول الحديثين بهذا التاويل حيث قلت (ورواه
عبد العزيز وهشام عن زيد فحكياني الحديث رشاعلى الرجل وفيه النعل وذلك يحتمل ان يكون غسلهما في النعل)
ثم قلت (والعدد الكثير اولى بالحفظ من العدد اليسير) فاحد الامرين يلزمك اما جمعها بهذا التاويل في كتاب
المعرفة في هذا الباب بخلاف ما فعل ههنا (٢) ثم حكي عن الشافعي (قال روي انه عليه السلام مسح على ظهور قدميه

(١) لعله سها بعض الكتابين هناك لفظ * رجع او مثل ذلك ١٢ من المولوي محمد انوار الله مد ظله

(٢) في هذا الموضع ايضا يفهم اسقاط بعض العبارة لعله * واما عدم صحة الجمع هناك ١٢ منه مد ظله

وروى انه رشح ظهورهما واحد الجديين من وجه صالح لو كان منفردا ثبت والذي خالفه اكثر واثبت الحديث
 الآخر ليست مما ثبت اهل العلم بالحديث لو انفرد (١) قال البيهقي غني بالاول حديث الدراوردي وغيره عن
 زيد وعني بالآخر والله اعلم حديث عبد خير عن علي في المسح على ظهر القدمين وقد بينا انه ان صح ظهر الحقيين
 وهو مذكور في باب المسح على الخف بعلله (٢) فثبت في ذلك الحديث في باب الاختصار بالمسح على ظاهر
 الحقيين ان عبد خير لم يحتج به صاحبنا الصحيح ثم قال (٣) في هذا ما ورد في معناه انه اريد به قد ما الخف انتهى كلامه
 وهما لم يلتزما الاخراج عن كل ثقة على ما عرف فلا يلزم من كونهما لم يحتج به ان يكون ضعيفا وعبد خير
 وثقه ابن معين والعللي واخرج له ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيه ما روى به اصحاب السنن الاربعة فبين
 بهذا انه لم يذكر الحديث ولا دله واخذ به قال البيهقي (٤) وقد رويته من اوجه كثيرة عن علي انه غسل رجله
 * قلت * لا يحل غسله رجله روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم المسح عليهما لان العبرة عند الحديثين
 بالاروى لا بما رآى والصواب ان يقال قد رويان من اوجه كثيرة عن علي انه حكى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 غسل رجله فان الروايات التي ذكرها البيهقي فيما بعد كما امر فوجه الى النبي صلى الله عليه وسلم من جهة علي وفيها
 غسل الرجلين وقد حرر البيهقي عبارته في آخر هذا الباب فقال (٥) ثابت عنه غسل الرجلين وثابت عن النبي
 صلى الله عليه وسلم غسل الرجلين والوعيد على تركه انتهى كلامه وقد قد مناته لم يرد الوعيد على ترك غسل
 الرجلين ايضا فقال (٦) وثبت في مثل هذه القصة انه مسح واخبر انه وضوء من لم يحدث) ثم اسند
 (عن علي انه اخذ حفنة فمسح بها وجهه ويديه ورأسه ورجليه وقال في آخره ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم صنع كما صنعت وقال هذا وضوء من لم يحدث رواه البخاري في الصحيح عن آدم
 يعرض معناه * قلت * الذي في صحيح البخاري ففعل وجهه ويديه وذكر رأسه ورجليه وليس فيه هذا
 وضوء من لم يحدث وكلام البيهقي يوم ان فيه هذا والمسح لان ذلك هو المتصور *

❦ قال ❦ ❦ باب كيفية التخليل بين الاصابع ❦

ذكر فيه حديث المستورد وفي سنده ابن لميعة فسكت عنه وقد تقدم ضعفه له في باب منع التطهير بالبيد
 فلن قيل في السند الذي ذكره فانما متابعة الليث وعمر بن الحارث لان لميعة * قلت * في ذلك السند احمد
 ابن اخي ابن وادب وهو وان خرج عنه مسلم فقال ابو زرعة ادركناه ولم نكتب عنه وقال ابن عدي رايت
 شيوخ اهل مصر الذين لحقهم مجمعين على ضعفه *

❦ باب إكرامية الزيادة على اثلاث ❦

❦ قال ❦

ذكر فيه حديث سفيان عن أبي عائشة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ثم قال لو كذلت رواه الأشجعي عن الثوري موصولاً ❦ (١)

❦ باب فضل التكرار في الوضوء ❦

❦ قال ❦

ذكر فيه حديث معاوية بن قرة عن ابن عمر (هذا وضوئي ووضوء الانبياء قبلي) ❦ قلت ❦ في سنده سلام الطويل سكت عنه وقال في باب وقت الحجامة (سلام بن سلم الطويل متروك) وفي كتاب العلل لابن أبي حاتم سئل ابو زرعة عن هذا الحديث فقال هو عندى حديث واه ومعاوية بن قرة لم يلحق ابن عمر ❦

❦ باب تفريق الوضوء ❦

❦ قال ❦

ذكر فيه (عن خالد بن معدان عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انه عليه السلام رأى رجلاً يصلي الحديث) ثم قال (وهو مرسل) ❦ قلت ❦ تسميته هذا امر سلا ليس بجيد لان خالداً هذا ادرك جماعة من الصحابة وهم عدول فلا يضرم الجهالة ❦ قال الاثرم قلت يعني لابن حنبل اذا قال رجل من التابعين حدثني رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمه فالحديث صحيح قال نعم ثم ان في سند الحديث بقية وهو مدلس وقد عنعن والحاكم اورد هذا الحديث في المستدرک من طريقه ولفظه قال حدثني بحير فكان الوجه ان يخرج به البيهقي من طريق الحاكم ليسلم الحديث من تهمة بقية ❦

❦ باب الترتيب في الوضوء ❦

❦ قال ❦

(احتج الشافعي بظاهر الكتاب ثم بحديث عبد الله بن زيد في صفة الوضوء) ❦ قلت ❦ المذكور في الكتاب بالواو وهي لا تقتضي الترتيب ثم فعله في حديث ابن زيد لا يدل على الوجوب وقد انفق الشافعي وخصومه على انه لو بدأ من المرفق الى رؤس الاصابع جاز فلما لم يجب الترتيب هنا مع ان الظاهر من قوله تعالى ❦ وايدكم الى المرافق ❦ يقتضيه فلما لم يقتضه اللفظ وهو ترتيب الاعضاء اولى ان لا يجب ثم ساق البيهقي حديث جابر من طريقين الاول (نبدأ بما بدأ الله به فبدأ بالصفا) والثانية (ابدأ واما بدأ الله به) اورد هاتين حديث سفيان عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر ❦ قلت ❦ اخرجه الترمذي من جهة سفيان عن جعفر وصيغته ❦ تبدأ وكذا رواه مالك ويحيى بن سعيد عن جعفر واخرجه مسلم وابوداؤد وابن ماجه عن حديث حاتم بن اسماعيل فلفظ مسلم ❦ ابدأ ❦ على صيغة الاخبار اما بلفظ ابدأ واما بلفظ نبدأ والحديث مخرجه واحد وافعال النبي صلى الله

عليه وسلم لا تدل على الوجوب عند الشافعي واكثر العلماء ثم لو صحت الرواية لفظ الامر كما ذكره البيهقي في الطريق الثانية لكان لفظ الاخبار مرجحا لحفظ روايته وكثيرتهم ثم لا يلزم من ورود ذلك هنا ان يكون واردا في باب الوضوء على ما نقل عن امام البيهقي وهو الشافعي انه قال العبرة بخصوص السبب وايضا فان العموم يخص بالقرائن نص عليه بعض اكابر اهل الاصول وهنقرينتان مختصتان بحالية ومقالية اما الحالية فلانه عليه السلام بين ذلك ما است الحاجة اليه من البداءة بالصفا والمروءة * واما المقالية فلانه عليه السلام لا عقيب هذا اللفظ قوله تعالى ان الصفا والمروءة من شعائر الله * ويؤيد هذا انه خص من وجوب البداءة بما يبداء الله تعالى به امورا كثيرة كاقبوا الصلاة وآتوا الزكاة وايضا فلودل الحديث فانما يدل على البداءة بالوجه لانه الذي بدأ الله به فمن استدل بذلك على وجوب الترتيب بين اليدين والراس والرجلين يحتاج الى دليل من خارج ثم ذكر البيهقي حديث عدي بن حاتم (ان رجلا قال من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصها فقد غوى فقال عليه السلام بش خطيب القوم انت قل ومن يعص الله ورسوله فقد غوى * قلت * لم ينكر عليه ليحصل الترتيب بدليل ان معصية الله ورسوله لا ترتب فيها بل كل منها يستلزم الآخر وانما انكر عليه لتركه افراد اسم الله تعالى لان افراده اكثر تعظيما فلا دليل في ذلك على ان الواو تقتضي الترتيب وفي حديث ابي داود والنسائي ما يدل على انها لا تقتضي وهو ما اخرجاه عن حذيفة انه عليه السلام فقال لا تقولوا ما شاء الله وشاء فلان ولكن قولوا ما شاء الله ثم شاء فلان فلو كانت الواو للترتيب لساوت ثم ولما فرق عليه السلام بينهما *
 * قال *
 * باب السنة في البداءة باليمين *

ذكر فيه حديث ابي هريرة (اذ يستم واذا توضأت فابداً وايايائكم) قلت * الا من مطلقه الوجوب فكيف يستدل به على ان ذلك سنة *
 * قال *

* باب الرخصة في البداءة باليسار *

ذكر فيه (عن زياد مولى بني مخزوم عن علي بدأ بالشمال قبل اليمين) * قلت * زياد هذا ذكر ابن معين انه لا شيء * قال البيهقي (ورواه حفص عن اسماعيل عن زياد عن علي فقال ما ابالي اذا بدأت بالشمال قبل اليمين اذا توضأت ورواه عوف عن عبد الله بن عمرو بن هند قال قال علي ما ابالي اذا اتممت وضوئي باي اعضاءي بدأت ويحتمل ان يكون مراده بما اطلق في هذا ما فسرته حفص) * قلت * ليس ذلك بمطلق بل هو عام لان ايا من الفاظ العموم ورواية حفص فرد من افراد ذلك العام موافق له فلا يخص العام به هذا مذهب الجمهور

من اهل الاصول *

* قال *

باب نهى الحديث عن مس المصحف *

ذكر فيه (عن عبد الله بن ابي بكر عن ابيه قال كان في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم اب
لائس القرآن الا على طهر) * قلت * هذا منقطع وكذا ذكره في كتاب المعرفة ثم اسند (عن يحيى بن حمزة عن
سليمان بن داود عن الزهري عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه كتب الى اهل اليمن الحديث) * قلت * سليمان هذا مجهول لا يعرف قاله ابن معين * وزاد في رواية
ولا يصح هذا الحديث وعنه قال سليمان بن داود في حديث الصدقات شيخ شامي ضعيف وقال الدارمي قلت
لا ابن معين سليمان بن داود الذي يروي حديث الزهري في الصدقات من هو قال ليس بشي وسند كره هذا
الحديث في كتاب الزكاة باسسط من هذا ان شاء الله تعالى *

* قال *

باب الرخصة في ذلك (١) بالابنية *

ذكر في آخره حديث خالد الحذاء (عن خالد بن ابي الصلت عن عراك عن عائشة) ثم ذكره عن الحذاء عن
رجل عن عراك ثم ذكره (عن الحذاء عن عراك) * قلت * ذكر البخاري في تاريخه الوجه الاول ثم ذكره
عن عراك عن عمرة عن عائشة ثم ذكره عن عروة ان عائشة كانت تنكر قولهم لا تستقبل القبلة ثم قال البخاري
وهذا اصح *

* قال *

باب وضع الخاتم عند دخول الخلا *

ذكر فيه (عن همام عن ابن جريج عن الزهري عن انس كان عليه السلام اذا دخل الخلا وضع خاتمه) ثم ذكر (عن
ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهري عن انس انه عليه السلام اتخذ خاتما من ورق ثم القاه) * قال البيهقي
(هذا هو المشهور عن ابن جريج دون حديث همام) * قلت * همام وثقه ابن معين وغيره وقال احمد ثبت في
كل المشايخ واحتج به الشيخان في صحيحيهما وحديثه هذا قال فيه الترمذي صحيح والحدثنان مختلفان متنا
وكذا اسند الان الاول رواه ابن جريج عن الزهري بلا واسطة والثاني بواسطة فانتقال الذهن من الحديث
الذي زعم البيهقي انه المشهور الى حديث وضع الخاتم مع اختلافهما متنا وسندا كما بيناه لا يكون الا عن غفلة
شديدة وحال همام لا يحتمل مثل ذلك وقواعد الفقه والاصول تقتضي قبول حديثه هذا مع ان له شاهدا
اخرجه البيهقي من حديث (يعقوب بن كعب عن يحيى بن النوكل عن ابن جريج عن الزهري عن انس انه عليه

(١) لما كان غرض المصنف الكلام على البيهقي ولم يكن في باب النهي عن استقبال القبلة كلام تركه وذكر باب الرخصة
في ذلك بالابنية فلا إشارة بذلك الى الاستقبال المذكور في كتاب البيهقي ١٢ منه مد ظله

السلام لبس خاتماً نقشه محمد رسول الله فكان اذا دخل الخلاء وضعه (وقول البيهقي (هذا شاهد ضعيف)
فيه نظراً ذليلاً في سنده من تكلم فيه فيما علمت ويحيى بن المتوكل بصرى اخرج له الحاكم في المستدرک وقال ابن
حبان يخطئ وليس هذا يحيى بن المتوكل الذي يقال له ابو عقيل ذاك ضعيف ذكره الصريفي وكذا الدارقطني
في كتاب العلل ان يحيى بن الضريس رواه عن ابن جريج كرواية هام فبهذه متبعة ثابته وابن الضريس ثقة
فتبين بذلك ان الحديث ليس له علة وان الامر فيه كما ذكر الترمذي من الحسن والصحة ❖

❖ باب النهي عن البول في الثقب ❖

❖ قال ❖

ذكر فيه (عن قتادة عن عبد الله بن سرجس الحديث) ❖ قلت ❖ روى ابن ابي حاتم عن حرب بن اسماعيل عن
ابن حنبل قال ما علم قتادة روى عن احمد بن اسحاق رسول الله صلى الله عليه وسلم الا عن انس قيل له فابن
سرجس فكأنه لم يره مماعا ❖

❖ باب كراهية الكلام على الخلاء ❖

❖ قال ❖

ذكر فيه حديثان الحدري من طريقين ❖ الاول ❖ (عن عكرمة بن عمار عن يحيى بن ابي كثير عن هلال
ابن عياض عن الحدري) ❖ والثاني ❖ (عن عكرمة عن يحيى بن عياض بن هلال) ثم حكى (عن ابن خزيمة انه قال
هذا هو الصحيح عياض بن هلال روى عنه ابن ابي كثير واحسب الوهم فيه عن عكرمة حين قال عن هلال
ابن عياض) ❖ قلت ❖ كيف يتعين ان يكون الوهم فيه عن عكرمة وهو مذكور في هذا السند الذي هو فيه على
الصحيح بل يحتمل ان يكون الوهم من غيره وقد ذكر صاحب الامام ان ابان بن يزيد رواه ايضا عن يحيى
ابن ابي كثير فقال هلال بن عياض فتابع ابان عكرمة على ذلك وابن القطان احوال الاضطراب في اسمه على
يحيى بن ابي كثير ثم ذكر البيهقي (عن ابي داود انه قال لم يسنده الا عكرمة بن عمار) ❖ قلت ❖ تقدم قريبا ان ابان
ثابته ثم ان البيهقي اخرج الحديث (عن ابن ابي كثير عن النبي عليه السلام مرسل) وبقي فيه على لم يذكرها
منها انه سكت عن عكرمة هنا وتكلم فيه كثيرا في باب من الفرج بظهر الكف وفي باب الكثر بالما ❖ ومنها ان
راوى الحديث عن الحدري لا يعرف ولا يحصل من اسره شيء ومنها الاضطراب في متن الحديث كما هو
مبين في كتاب ابن القطان واخرجه النسائي من حديث عكرمة عن يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة عن
ابي هريرة ❖

❀ باب البول قائما ❀

* قال *

ذكر فيه (عن الاعمش ومنصور عن شقيق عن حذيفة الحديث) ثم ذكر (عن عاصم بن بهدلة وحماد بن ابي سليمان عن شقيق عن المنيرة) ثم حكى (عن الترمذي وجماعة ان الصحيح ما روى الاعمش ومنصور) * قلت *
الذي في كتاب الترمذي حديث ابي وائل عن حذيفة اصح ويحتمل ان يكون لشقيق في هذا الحديث اسناد ان ولهذا اخرج ابوبكر بن خزيمة في صحيحه رواية حماد ولم يبال بالاختلاف وكذا فعل البيهقي في ماضي في باب فضل السواك فروى حديثا عن عبد الرحمن بن ابي عتيق عن ابيه ثم قال (وقيل عن عبد الرحمن عن القاسم) ثم قال (وكانه سمع منها جميعا) وروى البيهقي ايضا فيما تقدم في باب ما يقول اذا اراد دخول الحلاء (عن شعبة وسعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن النضر بن انس عن زيد بن ارقم) ثم قال (ورواه يزيد بن زريع وجماعة عن ابن ابي عروبة عن قتادة عن القاسم بن عوف الشيباني عن زيد بن ارقم) ثم حكى (عن الترمذي قلت لمحمد يعني البخاري اي الروايات عندك اصح فقال لعل قتادة سمع منها جميعا عن زيد بن ارقم)

❀ باب وجوب الاستنجاء بثلاثة اجزاء ❀

* قال *

ذكر فيه حديث ابي اسحق عن علقمة عن عبدالله * قلت * ذكر في باب الدية الخماس (ان ابا اسحق عن علقمة منقطع لانه رآه ولم يسمع منه) وقال احمد بن عبدالله العجلي لم يسمع ابو اسحق من علقمة شيئا *

❀ باب الايتار في الاستنجار ❀

* قال *

ذكر فيه حديث ابي هريرة (من استنجر فليوتر من فعل فقد احسن ومن لا قلا حرج) ثم قال وهذا ان صح فانما اراد وترا يكون بعد الثلاث) ثم استدل على هذا التاويل بحديث ابي هريرة (اذا استنجم احدكم فليوتر فان الله وتر يحب الوتر اما ترى السموات سبعا والارضين سبعا والطواف وذكر اشياء) * قلت * الحديث الذي قال فيه ان صح اخرجه ابن حبان في صحيحه ثم تاويله بوثر يكون بعد الثلاث من غير دليل ولو صح ذلك يلزم منه ان يكون الوتر بعد الثلاث مستحبا لا مراه عليه السلام به على مقتضى هذا الدليل وعندهم لو حصل النقاء بعد الثلاث فالزيادة عليها ليست بمستحبة بل هي بدعة وان لم يحصل النقاء بالثلاث فالزيادة عليها واجبة لا يجوز تركها ثم حديث اما ترى السموات سبعا على تقدير صحته لا يدل على ان المراد بالوتر ما يكون بعد الثلاث لانه ذكر فردا من افراد الوتر فلو اريد بذلك السبع بخصوصها لزم بذلك وجوب الاستنجاء بالسبع لانها المأمور به في ذلك الحديث *

﴿ باب الاستنجاء بالماء ﴾

قال *

اسنده فيه (حديث ابي هريرة نزلت هذه الآية في اهل قباء) * قلت * في سنده يونس بن الحارث عن ابراهيم ابن ابي ميمونة ويونس ضعيف ضعفه ابن معين واحمد والنسائي وابن ابي ميمونة قال ابن القطان مجهول الحال لا يعرف روى عنه غير يونس بن الحارث *

﴿ باب الجمع بين المسح بالاحجار والغسل بالماء ﴾

قال *

ذكر فيه (عن ابي ايوب وجابر وانس ان هذه الآية لما نزلت وفي آخره غير ان اجدا اذا اخرج من الغائط احب ان يستنجي بالماء) * قلت * في سنده عتبة بن ابي حكيم ضعفه ابن معين والنسائي وقال ابراهيم بن يعقوب السعدي غير محمود في الحديث وقال البيهقي في باب الركعتين بعد الوتر (غير قوي) ثم انه ليس في الحديث ذكر المسح بالاحجار فهو غير مطابق للباب ثم اسند (عن عاتشة قال مرنا اذ واجكنا ان يغسلوا عنهم اثر الغائط والبول) وليس فيه ايضا ذكر الجمع بين الاحجار والماء وحديث عائشة الذي بعد هذا اللفظه (فامرتهن ان يستنجي بالماء) وليس فيه ايضا ذكر الحجر *

﴿ باب يدك اليد بعد الاستنجاء ﴾

قال *

ذكر فيه (عن شريك عن ابراهيم بن جرير عن ابي زرعة عن ابي هريرة الحديث) ثم ذكره عن ابان بن عبد الله الجعفي عن ابراهيم بن جرير عن ابيه جرير بن عبد الله (ثم حكى عن النسائي انه قال هذا اشبه بالصواب من حديث شريك) * قلت * ابان هذا قال ابن حبان كان ممن فحش خطاؤه وانفرد بالمناكير وشريك القاضي من استشهده مسلم ورأيت بخط الصريفي قال الحاكم احتج به مسلم وحديثه هذا اخرجه ابن حبان في صحيحه فلا نسلم ان حديث ابان اشبه بالصواب منه ولا يمتنع ان يكون لابراهيم فيه اسنادات اخذها عن ابي زرعة والآخر عن ابيه كما مر نظير ذلك في باب البول قائما ثم اسند البيهقي (عن انس كان يوضع له الماء والاشنان للاستنجاء) * قلت * ليس هذا بمناسب للباب *

﴿ باب الاستنجاء بما يقوم مقام الحجارة في الانتقاء دون ما نهى عن الاستنجاء به ﴾

قال *

ذكر فيه (عن زهير عن ابي اسحاق قال ليس ابو عبيدة ذكره ولكن (١) عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه انه سمع عبدا لله يقول اني النبي صلى الله عليه وسلم الغائط فامرني ان آتيه بثلاثة احجار الحديث) ثم قال (ورواه معمر عن ابي اسحاق عن علقمة عن عبدا لله ورواه اسراييل عن ابي اسحاق عن ابي عبيدة عن عبدا لله) * قال

الترمذي حدث اسرائيل عندي اشبه واصح لان اسرائيل اثبت في ابي اسحاق من هو لاه وتابعه علي ذلك
 قيس بن الربيع) قلت * فيما تقدم من قول ابي اسحاق ليس ابو عبيدة ذكره نفي لروايته عنه وهذا يبطل قول
 الترمذي حديث اسرائيل اصح والبخاري اخرج الحديث من جهة زهير ولعله لم يرو رواية اسرائيل معارضة
 لروايته او جعلهما اسنادين ورجح رواية زهير لكونه احفظ وايقن من رواية اسرائيل وقيس بن الربيع
 قال فيه البيهقي في باب من زرع ارض غيره بغير اذنه (ضعيف عند اهل العلم بالحديث) ثم قال البيهقي
 (و زهير في ابي اسحاق ليس بذلك لان سماعه من ابي اسحاق باخرة وابو اسحاق في آخر امره كان قد ساء
 حفظه) قلت * ذكره العجلي ان زكريا بن ابي زائدة ثقة الا ان سماعه عن ابي اسحاق باخرة بعد ما كبر
 ابو اسحاق وروايته ورواية زهير واسرائيل قريب من السواء ويقال ان شريكا اقدم سماعا من ابي اسحاق
 من هؤلاء انتهى كلامه فاستوى زهير واسرائيل في سماعهما من ابي اسحاق باخرة والبخاري اخرج من جهة
 زهير كما مر وقال في آخره وقال ابراهيم بن يوسف عن ابيه عن ابي اسحاق حدثني عبد الرحمن بهذا
 وفي هذا امران * احدهما متابعة يوسف لزهير لكونه احفظ والثاني ان ابا اسحاق قال فيه حدثني
 عبد الرحمن فزال بذلك تهمة تدليسه وقد اخرج الاسماعيل هذا الحديث في المستخرج من
 جهة يحيى بن سعيد وفيه لارضى ان نأخذ عن زهير عن ابي اسحاق ما ليس بسامع لابي اسحاق
 وذكر الدارقطني انه تابع زهير او يوسف علي روايتهما ابو حماد الحنفي وابو مريم عن ابي اسحاق
 وكذلك الحماني عن شريك وقيل عن يحيى بن ابي زائدة عن ابيه عن ابي اسحاق كذلك وقال يزيد عن عطاء عن
 ابي اسحاق عن عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه وعلمة والذي اخرج البخاري احسن اسانيد هذا الحديث
 انتهى كلامه ومما يقوى رواية ابي اسحاق هذه ان زهير لم يختلف عليه فيها واسرائيل اختلف عليه كما بينه
 الدارقطني وغيره ويقويها ايضا ما اسنده البيهقي بعد هذا (عن ليث عن عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه عن
 عبد الله الحديث) ثم قال (وهذه الرواية ان صحت تقوى رواية ابي اسحاق عن عبد الرحمن بن الاسود الا ان
 ليث بن ابي سليم ضعيف) قلت * اخرج له الشيخان كذا ذكره صاحب الكمال وقال الدارقطني صاحب سنة
 يخرج حديثه وقال العجلي جائز الحديث فاقل احواله ان يصلح للاستشهاد به الا يرى ان قيس بن الربيع اسوء
 حالا من ليث ومع ذلك جعله الترمذي فيما مر متابعا لاسرائيل في الرواية عن ابي اسحاق والبيهقي حكى ذلك
 عن الترمذي ولم يعترض عليه واسند (عن ابي داود عن حيوة عن ابن عياش عن يحيى بن ابي عمرو والشيباني

عن عبد الله بن المبارك عن ابن مسعود قدم وقد اجتمع الحديث (ثم قال (اسناد شامي غير قوي)
 قلت * ينبغي ان يكون هذا الاسناد صحيحاً فان عبد الله بن قيس بن الربيع وثقه ابن معين والعجلي وروى
 له صاحب المستدرک واصحاب السنن الاربعة ويحيى بن ابي عمرو وثقه يعقوب بن ابي سفيان والحاكم
 والعجلي وقال ابن حنبل ثقة ثقة وروى له ايضاً صاحب المستدرک واصحاب السنن الاربعة وهو حمصى ورواية
 ابن عياش عن الشاميين صحيحة كذا ذكر البيهقي في باب ترك الوضوء من الدم وجودة الحمصى اخرج عنه
 البخاري وابوداود وروى عنه ايضاً احمد بن حنبل وابو حاتم وابو زرعة الدمشقي وغيرهم ثم اسندنا عن علي
 ابن رباح عن ابن مسعود الحديث (ثم قال (لم يثبت سماعه عن ابن مسعود) * قلت * قدمنا ان مسلماً انكر
 في ثبوت الاتصال اشتراط السماع وادعى اتفاق اهل العلم على انه يكفي امكان اللقاء والسماع وعلي هذا ولدسنة
 خمس عشرة كذا ذكر ابو سعيد بن يونس فسماعه عن ابن مسعود ممكن بلا شك لان ابن مسعود توفي سنة اثنين
 وثلاثين وقبل سنة ثلاث وثلاثين *

باب الاستبراء عن البول

* قال *

ذكر فيه (عن عائشة انه عليه السلام بال فاته عمر بكوز من ماء قال ما هذا يا عمر قال توضأ به فقال لم اوسر
 كماليت ان اتوضأ ولو فعلت كان سنة) * قلت * لا ادري مناسبة هذا الحديث لهذا الباب ثم ذكر حديث (كان
 اذا بال نثر ذكره عن عيسى بن يزداد عن ابيه) ثم حكى عن ابن عدي انه قال (عيسى بن يزداد عن ابيه مرسل)
 قال رواه عبد الباقي بن قانع في معجم الصحابة من حديث روح بنسندة ونظمه قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اذا بال احدكم فليوتر ذكره ثلاثاً وذكروا يزداد هذا ابن مندة في معرفة الصحابة وابو عمر في الاستيعاب
 وقال قال ابن معين لا يعرف عيسى ولا ابوه وهو تحامل منه *

* قال * باب الوضوء من الدم وما يخرج من احد السيلين وغير ذلك من دود او حصة

ذكر فيه (حديث عائشة ان فاطمة بنت ابي حبيش استفتت النبي صلى الله عليه وسلم) ثم قال (قال مسلم
 وفي حديث حماد بن زيد زيادة حرف تركنا ذكره) قال البيهقي (وهذا لان هذه الزيادة غير محفوظة
 انما المحفوظ ما رواه ابو معاوية وغيره عن همام عن عمروة هذا الحديث وفي آخره قال هشام قال ابي ثم
 نتوضأ لكل صلوة حتى يجي ذلك الوقت) * قلت * المعروف من مذاهب الفقهاء والاصوليين قبول زيادة
 العدل وحماد بن زيد من اكابرهم وقد ذكر البيهقي فيما بعد في باب الصلوة بامر الوالي حديثاً زاد فيه حماد

زيادة ثم قال البيهقي (حفظها حماد بن زيد والزائدة عن مثله مقبولة) ثم يبعد ان تعمل روايته بقول عروة لان حمادا اورد هذه اللفظة بصيغة الامر من الفاظ النبي صلى الله عليه وسلم وهو مخالف للصيغة التي ذكرها عروة بخالفة يبعد التعبير باحدهما عن الاخرى وسياتي لذلك مزيد بيان في باب المستحاضة تغسل عنها اثر الدم وقد ذكر البيهقي الحديث هناك وفصل فيه كلام عروة من طريق ابي معاوية ولم يذكر معه غيره كما ذكره هنا ولم اقف على ذلك من هو كثير التبع *

* قال * ﴿ باب الوضوء من الريح يخرج من احد السنتين ﴾

ذكر فيه (عن شعبة عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة انه عليه السلام قال لا وضوء الا من صوت اوريد) ثم قال (هذا مختصر وقامه فيما اخبرنا ابو عبد الله فاسند عن جرير عن سهيل بالسند المذكور انه عليه السلام قال اذا وجد احدكم في بطنه شيئا فاشكل عليه اخرج منه شئاً ام لا فلا يخرج من المسجد حتي يسمع صوتا اوريد) (١) * قلت * قال ابن ابي حاتم ذكر ابي يعنى الحديث الاول ثم قال هذا وهم اختصر شعبة من هذا الحديث ورواه اصحاب سهيل عن سهيل فذكر الحديث الثاني بسنده انتهى كلامه وفي كلام البيهقي نظر اذ لو كان الحديث الاول مختصرا من الثاني لكان موجودا في الثاني مع زيادة وعموم الحصر المذكور في الاول ليس في الثاني بل هما حديثان مختلفان *

* قال * ﴿ باب الوضوء من النوم ﴾

ذكر فيه عن علي حديث (انما العين وكاء السه) * قلت * في سنده ابو عتبة عن بقية متكلم فيها عن الوضئين بن عطاء وهو واه عن محفوظ بن علقمة عن عبد الرحمن بن عائذ لا زدي عن علي وابن عائذ الاردي مجهول ولم يسمع من علي ذكره ابن القطان وذكر ابن ابي حاتم في كتاب العلل عن ابي زرعة انه قال عائذ عن علي مرسل وذكر انه سال اياه وابا زرعة من هذا الحديث فقالا ليس بقوي ثم ذكره البيهقي من حديث بقية عن ابي بكر بن ابي مریم عن عطية بن قيس عن معاوية مرفوعا * قلت * بقية متكلم فيه وابن ابي مریم ايضا ضعيف عندهم وحكى البيهقي عن الدارقطني تضعيفه في غير موضع ثم ذكره من طريق الوليد بن مسلم عن مروان بن جناح عن عطية عن معاوية موقوفات قال (قال الوليد مروان اثبت من ابن ابي مریم) * قلت * ظاهر هذا الكلام ان ابن ابي مریم ثبت وليس كذلك بل هو ضعيف عندهم كما تقدم *

باب ترك الوضوء من النوم قاعدة *

* قال *

ذكر فيه من طرق عن انس (ان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا ينامون ثم يصلون ولا يتوضأون) ومن جملة تلك الطرق عن محمد بن بشار حدثنا يحيى بن سعيد عن شعبة عن قتادة عن انس الحديث ثم قال (قال ابن المبارك هذا عندنا) وهم جلوس * وعلي هذا حمل ابن مهدي والافعى * قلت * روى قاسم بن اصبح حدثنا محمد بن عبد الرحيم الحنفي حدثنا محمد بن بشار فذكره بسنده المذكور عن انس قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون الصلوة فيضعون جنوبهم فتنم من بنام ثم يقوم الى الصلوة * قال ابن القطان وهو صحيح كما ترى من رواية امام عن شعبة وهذه الزيادة تمنع من التاويل بانهم جلوس *

باب نوم الساجد *

* قال *

ذكر فيه حديثان يزيد الدالاني عن قتادة عن ابي العلية عن ابن عباس ثم ذكر عن البخاري قال (رواه ابن ابي عروبة عن قتادة عن ابن عباس قوله ولم يذكر ابا العلية ولا اعرف للدالاني سماعا عن قتادة) * قلت * ذكر صاحب الكمال انه سمع عن قتادة وذهب ابن جرير الطبري الى انه لا وضوء الا من نوم او اضطجاع واستدل بهذا الحديث وصححه وقال الدالاني لا تدفعه عن العدالة والامانة والادلة تدل على صحة خبره لنقل العدول من الصحابة عنه عليه السلام قال من نام وهو جالس فلا وضوء عليه ومن اضطجع فعليه الوضوء وقال قتادة عن ابن عباس الذي يخفق براسه لا يجب عليه الوضوء حتى يضع جنبه وروى هشام بن عروة عن نافع عن ابن عمر انه كان يستقل نوما وهو جالس ثم يقوم الى الصلوة ولا يتوضأ واذا وضع جنبه توضأ وروى قتادة عن انس قال كان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ينتظرون صلوة العشاء الآخرة حتى تسقط رؤسهم فيقومون فيصلون ولا يعيدون الوضوء وروى عبدة عن عبد الملك عن عطاء قال اذا نام الرجل في الصلوة قائما او قاعدا او ساجدا او راكعا فليس عليه وضوء حتى يضطجع وكنت اسمع ابن المنذر يخطبنا ثلثا من الليل في المسجد ثم لا يتوضأ وقال عكرمة وابراهيم لا وضوء حتى يضع جنبه وقاله الحاكم والثورى وروى ابوبكر عن ابن سيرين انه كان ينام وهو قاعد ثم يصلى ولا يتوضأ وروى عطاء بن خالد عن عبد الرحمن بن حرملة انه رأى ابن المسيب ورجلا من قريش جالسين فقال كل براسه الى صاحبه حتى التفت رؤسهما فرمما رؤسهما فضحك كل الى صاحبه قلت توضأ قال لا ولا هذا بذلك وكان سالم ينام يوم الجمعة والامام يخطب *

❦ باب انتقاض الطهر بالاغناء ❦

* قال *

ذكر فيه اغناء النبي صلى الله عليه وسلم ثم اغتسله * قلت * ليس في الحديث ذكر للوضوء واما الاغتسال فقد قال البيهقي في آخر هذا الباب (هذا شيء استحبه النبي صلى الله عليه وسلم) *

❦ باب الوضوء من الملامسة ❦

* قال *

ذكر فيه ثلاثة آثار (ان اللمس مادون الجماع) ثم قال (فهذا قول عمرو بن مسعود وابن عمر) * قلت * ذكر صاحب التمهيد اثر عمر ثم قال هذا عندهم خطأ وانما هو عن ابن عمر صحيح لا عن عمر ثم ان الشافعي لم يوجب الوضوء بلمس شعرها او ظفرها مع انها منها ثم ذكر البيهقي (عن حبيب بن ابي ثابت عن عروة عن عائشة انه عليه السلام قبل بعض نسائه ثم صلى ولم يتوضأ) ثم ذكر (ان الثوري زعم ان حبيب لم يسمع من عروة شيئا) * قلت * تقدم غير مرة انكار مسلم ثبوت السماع للاتصال وادعى الاتفاق على انه يكفي إمكان اللقاء ومال ابو عمر الى تصحيح الحديث فقال صححه الكوفيون وثبوه لرواية الثقات من ائمة الحديث له وحبيب لا ينكر لقاءه عروة لروايته عن هو اكبر من عروة واجل واقدم ثبوتا وقال في موضع آخر لا شك انه عروة وقال ابو داود في كتاب السنن وقدر يروي بحجة الزيات عن حبيب عن عروة بن الزبير عن عائشة حديثا صحيحا انتهى كلامه * وهذا يدل ظاهرا على ان حبيب سمع من عروة وهو مثبت فيقدم على ما زعمه الثوري لكونه نافيلا والحديث الذي اشار اليه ابو داود هو انه عليه السلام كان يقول اللهم عافني في جسدي وعافني في بصري الحديث رواه الترمذي وقال حسن غريب ثم اسند البيهقي (عن الاعمش قال اخبرنا اصحاب لنا عن عروة المزني عن عائشة بهذا الحديث) * قلت * الاصحاب الذين روى الاعمش ذلك عنهم مجهولون وراوى ذلك عن الاعمش عبد الرحمن بن مغراء متكلم فيه قال ابن المدني ليس بشيء * كان يروي عن الاعمش ستمائة حديث تركناه لم يكن بذلك * قال ابن عدي والذي قاله علي هو كما قال لما انكر عليه احاديث يرويه عن الاعمش لا يتابعه عليها الثقات * ثم ذكر البيهقي عن ابي داود (انه قال روي عن الثوري انه قال ما حدثنا حبيب الا عن عروة المزني يعني لم يحدثهم عن عروة ابن الزبير بشيء) * قلت * لم يسند ابو داود كلام الثوري هذا وقوله عقيب هذا الكلام وقدر يروي بحجة عن عروة بن الزبير عن عائشة حديثا صحيحا يدل على انه اعني ابا داود لم يرض بما روي عن الثوري وعلى تقدير صحته عنه فقد صح انه حدث عن ابن الزبير وايضا قال الدارقطني اخرج حديث القبل في سننه ابن ابي شيبة وعلي بن محمد قال لا حدثنا وكيع حدثنا الاعمش عن حبيب بن ابي ثابت عن عروة بن الزبير عن عائشة ان

رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل بعض نسائه ثم خرج الى الصلوة ولم يتوضأ الحديث و رجال هذا السند
كلهم ثقات * ثم قال البيهقي (فعاد الحديث الى رواية عروة المزني وهو مجبول قد تقدم ان في السند الذي
فيه عروة المزني مجاهيل وضعفاء وعلى تقدير صحته يحتمل ان حبيباً سمعه من ابن الزبير ومن المزني كما مر نظيره)
ثم اسند (عن ابي روق عن ابراهيم التيمي عن عائشة انه عليه السلام كان يقبل بعد الوضوء ثم لا يعيد الوضوء او
قالت ثم يصلي ثم قال (هذا مرسل و ابراهيم التيمي لم يسمع من عائشة قاله ابو داود و ابو روق ليس بقوى
ضعفه ابن معين وغيره) * قلت * قال الدارقطني وقد روى هذا الحديث معاوية بن هشام عن الثوري
عن ابي روق عن ابراهيم التيمي عن ابيه عن عائشة فوصل اسناده و معاوية هذا اخرج له مسلم في صحيحه
فزال بذلك انقطاعه و ابو روق عطية بن الحارث اخرج له الحاكم في المستدرک و قال احمد ليس به بأس و قال
ابن معين صالح و قال ابو حاتم صدوق * و قال ابو عمر قال الكوفيون هوثقة لم يذكره احد بحجة و مراسيل الثقات عندهم
حجة * ثم قال البيهقي (وقد روينا سائر ما روي في هذا الباب و بينا ضعفها في الخلافات) * قلت * قد جاء الحديث
عائشة طرق جيدة سوى ما مر من رواية حبيب عن عروة عنها * الاولى قال ابو بكر البزاز في مسنده حدثنا
اسماعيل بن يعقوب بن صبيح حدثنا محمد بن موسى بن اعين حدثنا ابي عن عبد الكريم الجزري عن عائشة انه
عليه السلام كان يقبل بعض نسائه ولا يتوضأ و عبد الكريم روى عنه مالك في الموطأ و اخرج له الشيخان وغيرهما
و وثقه ابن معين و ابو حاتم و ابو زرعة و غيرهم و موسى بن اعين مشهور و وثقه ابو زرعة و ابو حاتم و اخرج
له مسلم وابنه مشهور و روى له البخاري و اسمعيل روى عنه النسائي و وثقه ابو عوانة الاسفرايني و اخرج
له ابن خزيمة في صحيحه و ذكره ابن حبان في الثقات و اخرج الدارقطني هذا الحديث من وجه آخر عن
عبد الكريم و قال عبد الحق بعد ذكره لهذا الحديث من جهة البزاز لا اعلم له علة توجب تركه ولا اعلم فيه
مع ما تقدم اكثر من قول ابن معين حديث عبد الكريم عن عطاء حديث ردى لانه غير محفوظ و انفراد الثقة
بالحديث لا بضره فاما ان يكون قبل نزول الآية الكريمة او تكون الملازمة الجماع كما قال ابن عباس
رضي الله عنه انتهى كلامه و اعتل فيه بعضهم بان الدارقطني رواه من جهة ابن مهدي عن الثوري عن
عبد الكريم عن عطاء قال ليس في القبلة وضوء * قلت * الذي رفعه زاد و الزيادة مقبولة و الحكم للرافع و يحتمل
ان يكون عطاء افتي به مرة و مرة اخرى رفعه كما مر في باب مسح الاذنين * الطريق الثانية روى الدارقطني من طريق ابي
سميد بن بشير قال حدثني منصور بن رازان عن الزهري عن ابي سلمة عن عائشة قالت لقد كان رسول الله

صلى الله عليه وسلم يقبلني اذ اخرج الى الصلوة ولا يتوضأ قال الدارقطني تفرد به سعيد وليس بالقوى * قلت *
 وثقه شعبة ودحيم كذا قال ابن الجوزي واخرج له الحاكم في المستدرک وقال ابن عدي لا اري بما يروى
 باسا والغالب عليه الصدق انتهى كلامه واقل احوال مثل هذا ان يستشهد به * الطريق الثالثة روى ابن اخي
 الزهري عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت لا تغاد الصلوة من القبلة كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل
 بعض نسائه ويصلي ولا يتوضأ اخرجه الدارقطني ولم يعلمه بشي سوى ان منصور اخالفه وذكر البيهقي
 في الخلافيات (ان اكثر رواه الى ابن اخي الزهري مجهولون) وليس كذلك بل اكثرهم معروفون * الطريق
 الرابعة اخرج الدارقطني عن ابي بكر النيسابوري عن حاجب بن سليمان عن وكيع عن هشام بن عروة
 عن ابيه عن عائشة قالت قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض نسائه ثم صلى ولم يتوضأ * والنيسابوري امام
 مشهور وحاجب لا يعرف فيه مطعن وقد حدث عنه النسائي وثقه وقال في موضع آخر لا بأس به وباقي
 الاسناد لا يسل عنه الا ان الدارقطني قال عقيقه تفرد به حاجب عن وكيع ووهم فيه والصواب وعن
 وكيع هذا الاسناد انه عليه السلام كان يقبل وهو صائم (١) وحاجب لم يكن له كتاب وانما كان يحدث
 من حفظه ولغائل ان يقول هو تفرد ثقة وتحديثه من حفظه ان اوجب كثرة خطائه بحيث يجب ترك حديثه
 فلا يكون ثقة ولكن النسائي وثقه وان لم يوجب خروجه عن الثقة فاعلمه لم يهم وكان نسبته الى الوهم
 نسبة مخالفة الاكثرين له * الطريق الخامسة روى الدارقطني عن علي بن عبد العزيز الوراق عن عاصم بن علي
 عن ابي اويس حدثني هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة انه بلغها قول ابن عمر في القبلة الوضوء فقالت كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم ثم لا يتوضأ قال الدارقطني لا اعلم حدث به عن عاصم هكذا
 غير علي بن عبد العزيز انتهى كلامه وعلي هذا مصنف مشهور مخرج عنه في المستدرک وعاصم اخرج له
 البخاري وابو اويس استشهد به مسلم * قال البيهقي (والحديث الصحيح عن عائشة في قبلة الصائم فعمله الضعفاء
 من الرواة على ترك الوضوء منها) * قلت * هذا تضعيف للثقات من غير دليل والمعنيان مختلفان فلا يعمل
 احدهما بالآخر.

باب لمس الصغار ودوات المحارم

ذكر فيه صلواته صلى الله عليه وسلم وامامة بنت ابي العاص على عاتقه * قلت * ذكر صاحب الامام ان الاستدلال
 بهذا الحديث على هذا المعنى لا يقوى *

(١) هكذا في الاصل وقال في ميزان الاعتدال في ترجمة حاجب بن سليمان * وم في حديثه عن وكيع عن هشام عن
 ابيه عن عائشة قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض نسائه ثم صلى ولم يتوضأ والصواب عن وكيع هذا الاسناد انه
 كان يقبل وهو صائم ١٢ حسن بن احمد الحنفى

باب الوضوء من مس الذكر

قال

ذكر فيه حديث بسرة من طرق منها عن الزهري عن عبد الله بن أبي بكر عن عروة * قلت * الرواية فيه عن الزهري مضطربة رواه البيهقي فيما بعد في باب الوضوء من مس المرأة فرجها عن الزهري عن عروة وأخرجه الطحاوي في كتاب الرد على الكرايسي فقال حدثنا سليمان بن شعيب حدثنا بشر بن بكر حدثني الأوزاعي حدثني ابن شهاب حدثني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم حدثني عروة عن بسرة سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول يتوضأ الرجل من مس الذكر * قال الطحاوي ولم يسمعه الزهري عن عروة بل عن عبد الله بن أبي بكر أو عن أبيه أبي بكر عن عروة * ثم ذكر حديثا عن مكحول عن غنصة بن أبي سفيان عن أم حبيبة * ثم قال (بلغني عن الترمذي قال سألت أبا زرعة عن هذا الحديث فاستحسنه ورايته كان يعد هذا الحديث محفوظا * قلت * في كتاب الترمذي قال محمد بن اسمعيل لم يسمع مكحول من غنصة وروى عن رجل عنه غير هذا الحديث وكانه لم يره هذا الحديث صحيحا في الأم عن ابن معين قال هذا الضعف أحاديث هذا الباب وأخرج النسائي حديثا من رواية مكحول عن غنصة عن أم حبيبة * ثم قال مكحول لم يسمع من غنصة شيئا * ثم أسند البيهقي (عن إسحاق بن محمد القروي حدثنا يزيد بن عبد الملك التوفلي عن المقبري عن أبي هريرة) * قلت * فيه رجلان متكلم فيها إسحاق بن محمد بن عبد الله بن أبي فروة وبزيد التوفلي ومنسبط الكلام في أمره عن قريب إن شاء الله تعالى فإن قيل روى أبو عمر مسنده في الاستذكار عن عبد الرحمن بن القاسم حدثنا نافع بن أبي نعيم وزيد بن عبد الملك عن سعد بن أبي هريرة فذكره فخرج القروي من الوسط وقرن يزيد نافع القاري وقد وثقه ابن معين * قلنا * خالفه ابن حنبل فقال ضعيف منكر الحديث وروى سحنون عن ابن القاسم هذا الحديث فلم يذكر فيه نافعا وحكي ابن معين أنه قال ادخلوا بين يزيد والمقبري رجلا مجهولا ويثبت ذلك البيهقي فأسند الحديث في الخلافات وأدخل بين يزيد والمقبري أبا موسى الحنط وهو مجهول فعادت هذه الزيادة بالنقص لجهالة الواسطة * ثم أسند البيهقي (عن جماعة من الصحابة أنهم رأوا في مس الذكر الوضوء) وأسند ذلك آخر (عن ابن عمر وابن عباس) * قلت * في هذا السند الأخير عبد الرحمن بن زياد ضعفه البيهقي في باب عتق أمهات الأولاد ونقل تضعيفه في باب فرض التشهد عن القطان وابن مهدي وابن حنبل وابن معين وغيرهم * والصحابة الذين ذكرهم البيهقي معارضون بما ذكر أبو عمر فأنه قال وأما الذين لم يروا في مس الذكر الوضوء فعلى وعمار وابن مسعود وابن عباس وحذيفة وعمران بن حصين وأبو الدرداء رضي الله عنهم والاسانيد بذلك صحاح عن نقل الثقات * زاد

في الاستدكار لم يختلف هؤلاء في ذلك وقد رواه البيهقي فيما بعد في باب ترك الوضوء من خروج الدم من غير مخرج الحديث عن معاذ بن جبل ايضا وفي الاستدكار عن عبد الرحمن بن حرملة ان ابن المسيب اوجب الوضوء منه وروى عنه قتادة والحارث بن عبد الرحمن انه لا وضوء منه * قال ابو عمر وهذا اصح عندي لان قتادة حافظ وقد نابه الحارث واما ابن حرملة فليس بالحافظ عندهم كثيرا وقال ابو بكر بن ابي شيبة في المصنف حديثا وكيع عن اسمعيل عن قيس قال سأل رجل سعدا يعني ابن ابي وقاص عن مس الذكر فقال ان علمت بضعة منك نجسة فاقطعها وهذا سند صحيح وقال الطحاوي لانعلم احدا افتى بالوضوء من مس الذكر غير ابن عمر وقد خالفه في ذلك اكثر اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الاستدكار اسقط الوضوء منه ربيعة والثوري وشريك والحسين بن حي وعبيد الله بن الحسن وابو خنيفة واصحابه *

* قال * ❖ باب الوضوء من مس المرأة فرجها ❖

ذكر فيه حديثا في سنده المثني بن الصباح فقال ليس بالقوي * قلت * قد ضعفه في باب النهي عن لمس الكلب *

* قال * ❖ باب ترك الوضوء من مس الفرج بظهر الكف ❖

ذكر فيه حديث ابي هريرة وفي سنده يزيد بن عبد الملك فقال (تكلّموا فيه) ثم اسند عن ابن حنبل انه قال ليس به بأس * قلت * اغلط القول العلماء فيه فقال ابو زرعة واخي الحديث واغلظ القول فيه جد او قال النسائي متروك الحديث وقال الساجي ضعيف منكر الحديث واختلط بآخرة والبيهقي اخفى ما قيل فيه على ان الذي حكاه عن ابن حنبل لم ارا احدا ذكره عنه غيره بل قد حكى عنه خلاف ذلك فذكر البخاري وغيره عنه انه قال عنده من اكبر وفي الميزان للذهبي ضعفه احمد وغيره وقد مناني باب الوضوء من مس الذكر ان في الحديث انقطاعا * ثم قال البيهقي (قال الشافعي الافضاء باليد انما يبطنها) * قلت * في المحلى قول الشافعي لادليل عليه من قرآن ولا سنة ولا اجماع ولا قول صاحب قياس ولا رأى صحيح ولا يصح في الآثار من افضى يده الى فرجه ولو صح فالافضاء يكون بظهر اليد كما يكون ببطنها ثم اسند البيهقي (عن ملازم بن عمرو عن عبيد الله بن بدر عن قيس بن طلق عن ابيه الحديث) ثم قال اقال ابو بكر احمد بن اسحاق الضيعي ملازم فيه نظرا * قلت * وثقه ابن حنبل وابن معين وابو زرعة و احمد بن عبد الله العملي وقال ابو حاتم لا بأس به صدوق واخرج له ابن خزيمة وابن حبان في

صحيحهما والحاكم في المستدرک ثم قال البيهقي (ورواه عكرمة بن عمار عن قيس ان طلقا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فارسله وعكرمة امثل من رواه عن قيس وقد اختلفوا في تعديه بمعنى عكرمة) * قلت * اجمع به مسلم واستشهد به البخاري واخرج له ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما والحاكم في المستدرک وقال محمد بن عثمان بن ابي شيبة سمعت علي بن المدني وسئل عن عكرمة بن عمار قال كان عندها صحابنا ثقة ثبتا وثقة وكيع والنجلي وقال ابن معين صدوق ليس به باس وفي رواية كان اميا وكان حافظا ثم ذكر البيهقي عن الشافعي (انه قال سألت ناعن قيس فلم نجد من يعرفه) * قلت * هو معروف روى عنه تسعة انفس ذكرهم صاحب الكمال وروى هو وابن ابي حاتم توثيق ابن معين له وذكره ابن حبان في الثقات واخرج له ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما والحاكم في المستدرک وروى له اصحاب السنن الاربعة واخرج الترمذي من طريق ملازم وقيس هذا حديث لا ويران في ليلة * وحسنه وقال عبد الحق وغير الترمذي صححه * ثم ذكر البيهقي عن ابن معين (انه قال قد اكثر الناس في قيس بن طلق ولا يحتج بحديثه) * قلت * ذكر البيهقي ذلك بسند فيه محمد بن الحسن النقاش المفسر وهو من المتهمين بالكذب وقال البرقاني كل حديثه متناكير وايس في تفسيره حديث صحيح وروى النقاش كلام ابن معين هذا عن عبد الله بن يحيى القاضي السرخسي وعبد الله هذا قال فيه ابن عدي كان متهميا في روايته عن قوم انه لم يلحقهم وقد ذكر ناعن ابن معين انه وثق قيسا بخلاف ما ذكر عنه في هذا السند الساقط * وصح حديثه لابن حبان وابن حزم واخرجه الترمذي ثم قال هذا الحديث احسن شيء في هذا الباب وقد رواه ابوب بن عتبة ومحمد بن جابر عن قيس وقد تكلم بعض اهل الحديث في ابوب ومحمد وحديث ملازم عن عبد الله بن بدر اصح واحسن وذكر ابن مندة في كتابه ان عمرو بن علي انفلاس قال حديث قيس عندنا ثبت من حديث بسرة * ثم اسند البيهقي (عن طلق انه قدم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يني المجذ) * قلت * استدل بذلك على ان حديثه متقدم وفي سنده هذا محمد بن جابر ضعيف البيهقي في هذا الباب وايضا فقد اختلف عليه فرواه البيهقي عنه عن قيس بن طلق عن ابيه واخرجه الحازمي في النسخ والنسخ عن عبد الله بن بدر عن طلق ثم اسند البيهقي عنه اي عن طلق (قال بينما انا اصلي فذهبت احك فخذني فاصابت يدي ذكرى ثم قال والظاهر من حال من يحك فخذني فاصابت يده ذكره انه انما يصيبه بظهور كفه) * قلت * لو كان لفظه فحككت فخذني فاصابت يدي ذكرى كان الظاهر كما قال فاما وقد قال فذهبت احك فخذني فاصابت يدي ذكرى فلا نسلم ان الظاهر كما قال ثم على تقدير تسليم هذا فقوله عليه السلام في جوابه انما هو منك يشمل المس بظهور الكف وبطنها

ثم في هذا السند ايضا محمد بن جابر ثم اسند البيهقي (ان ابن حنبل وابن معين وابن المديني تناظروا في مس
الذكر او في سنده عبد الله السرخسي تقدم قريبا انه كان متهاوذا ذكر في هذه القضية (ان ابن المديني احتج برواية
ابن قيس عن هذيل عن ابن مسعود انه كان يقول لا يتوضأ منه فقال ابن حنبل وابو قيس الاودي لا يحتج
به) قلت * وقال البيهقي في باب لا نکاح الا بولي (مختلف في عداله انتهى كلامه) وابو قيس هذا وثقه ابن معين
وقال العجلي ثقة ثبت واحتج به البخاري واخرج له ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک * ثم ذكر البيهقي
في هذه القضية (ان ابن المديني احتج برواية عمير بن سعيد عن عمار قال ما ابالي مستسه او انفي فقال ابن معين
بين عمير وعمار مفازة) قلت * في مصنف ابن ابي شيبة حدثنا ابن فضيل ووكيع عن مسعر عن عمير بن سعيد
قال كنت جالسا في مجلس فيه عمار بن ياسر فستل عن مس الذي ذكرني الصلوة فقال ما هو الا بضعة منك وهذا
سند صحيح وفيه تصريح بانه لا مفازة بينهما * ثم ذكر البيهقي عن ابن حنبل (انه قال عمار وابن عمر استويا فمن شاء
اخذ هذا ومن شاء اخذ بهذا) قلت * مع عمار ابن مسعود وغيره من الصحابة والاسانيد بذلك صحاح كما ذكر
ابن عبد البر وقد تقدم عن الطحاوي انه لم يفت بالوضوء منه من الصحابة غير ابن عمر فلا نسلم الاستواء * ثم
اسند البيهقي (ان ابن جريج والثوري تذاكرهما مس الذكر فقال ابن جريج يتوضأ منه فقال سفيان ارايت لو ان
رجلا امسك بيده مياها كان عليه فقال ابن جريج يغسل يده فقال ايها اكثر المني او مس الذكر فقال ما لقاها
على لسانك الا الشيطان) قال البيهقي (وانما اراد ابن جريج ان السنة لا تعارض بالقياس) ثم ذكر ان الشافعي قال
الذي قال من الصحابة لا وضوء فيه انما قاله بالرأي) قلت * قد تقدم ان هذا قول اكثرهم وكيف يقال هذا
عنهم وقد صح الحديث فيه كما مر *

باب من الاثني عشر

* قال * ذكر فيه حديث هشام عن ابيه عن بسرة (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مس ذكره او اثني
او رفيه فليتوضأ) * ثم حكى عن الدارقطني انه قال كذا رواه عبد الحميد بن جعفر وروى في ذكره الاثني
والرفع وادراجه ذلك في حديث بسرة والمحموظ ان ذلك من قول عروة كذا رواه الثقات عن هشام
منهم السخيتاني وحماد بن زيد) * ثم قال البيهقي وروى ذلك عن هشام من وجه آخر مدرج في سفر
في الحديث وهو وهم والصواب انه من قول عروة) قلت * عبد الحميد هذا وثقه جماعة واحتج به مسلم وقد
زاد الرفع وتقدم الحكم للرافع لزيادته كيف وقد تابعه على ذلك غيره فروى الدارقطني هذا الحديث في

بعض طرقه من جهة ابن جريج عن هشام وفيه ذكر الاثنين وكذا رواه الطبراني الا انه ادخل بين عروة وبسرة مروان ولفظه من مس ذكره او اثبته فليتوضأ وتابع ابن جريج عبد الحميد ثم ان الغلط في الادراج انما يكون في لفظ يمكن استقلاله عن اللفظ السابق فيدرجه الراوي ولا يفصل فاما ان يسمع قول عروة فيعمله في اثناء كلام النبي صلى الله عليه وسلم فبعيد من مثبت وابعده عن الغلط ما اخرجه الطبراني من طريق محمد بن دينار عن هشام عن ابيه عن بسرة قالت قال عليه السلام من مس رفعه او اثبته او ذكره فلا يصل حتى يتوضأ بهذا بذكر الرفع والاثنين وفي هذا ايضا متابعة ابن دينار لعبد الحميد ووضح بهذا ما قلنا غير مرة ان الراوي قد يسمع شيئاً فيفتي به مرة ويروي به اخرى * ثم قال البيهقي (القياس ان لا وضوء في المس وانما اتبعنا السنة في ايجابه لمس الفرج فلا يجب تغيره) * قلت * الذي ليس بفرج ومع ذلك اوجب الشافعي الوضوء بمسه * ذكره ابن حزم *

* قال * **باب ترك الوضوء من خروج الدم من مخرج الحدث** *

ذكر فيه عن ابن اسحاق عن عقيل بن جابر الانصاري عن ابيه حديث الانصاري الذي روي وهو يضي فضي * قلت * ابن اسحاق معروف الحال وفي الضعفاء للذهبي ان عقيلاً هذا لا يعرف ثم في الاستدلال بهذا انظر فانه فعل واحد من الصحابة وله كان مذهبه اولم يعلم بحكمه وما يقوى هذا ان ظاهر ما راي المهاجري ما بالانصاري عن الماء يدل على ان الدم اصاب ثوبه او بدنه او كفيه ما ولم يصب الارض وكانت ثلاثة اسهم فالظاهر انها اصاب ثلاثة مواضع وذلك يدل على كثرة الدم ولهذا رآه صاحبه بالليل وهاله فكما لم يدل مضيه على جواز الصلوة مع النجاسة كذلك لا يدل على ان خروج الدم لا ينقض الوضوء قال الخطابي اكثر القفها على انتقاض الوضوء بسيلان الدم وقول الشافعي قوي في القياس ومذاهبيه اقوى في الاتباع ولست ادري كيف يصح الاستدلال بالخبر والدم اذا سال يصيب بدنه وجالده وربما اصاب ثيابه ومع اصابة شيء من ذلك وان كان يسيراً لا تنصح الصلوة عند الشافعي الا ان يقال ان الدم كان يخرج على سبيل الزرف فلا يصيب شيئاً من بدنه ولئن كان كذلك فهو امر عجيب * ثم ذكر البيهقي عن ابن عمر انه كان اذا احتجم غسل محاجمه * * قلت * لا يدل ذلك على ترك الوضوء الا من باب مفهوم اللقب وتقدم انه ليس بحجة وانه اكثر العلماء لا يقولون به وقد صحح البيهقي في باب من قال بيني من سبقه الحدث عن ابن عمر (انه كان اذا رغب انصرف فتوضأ ثم رجع فبني على ما صلى ولم يتكلم) * ثم ذكر البيهقي عدم الوضوء عن جماعة * قلت * لم يذكر سنده اليهم لينظر فيه فمن ذكر عنه عدم الوضوء

سالم وقد صح عنه خلاف ذلك * قال ابن أبي شيبة في مصنفه حدثنا معمر بن عبيد الله بن عمر قال ابصرت سالم
ابن عبد الله صلى صلوة الغداة ركعة ثم رعف فخرج فتوضأ ثم بنى على ما بقي من صلوته ومنهم سعيد بن المسيب
وقد قال ابن أبي شيبة حدثنا هشيم حدثنا عبد الحميد المدني هو ابن جعفر عن يزيد بن عبد الله بن قسيط قال
رأيت سعيد بن المسيب رعف وهو في صلوته فأتى داراً سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فتوضأ و
لم يتكلم وبنى على صلوته ومنهم طاؤس وقد أخرج ابن أبي شيبة أيضاً عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن
طاؤس قال إذا رعف الرجل في صلوته انصرف فتوضأ ثم بنى على ما بقي من صلوته ومنهم الحسن وقد قال
ابن أبي شيبة حدثنا ابن عبد الله بن إدريس عن هشام عن الحسن ومحمد بن سيرين كانا يقولان في الرجل
يحتجتم يتوضأ ويغسل المحاجم وقال أيضاً حدثنا هشيم عن يونس عن الحسن أنه كان لا يرى الوضوء من الدم إلا
ما كان سائلاً ولا سائداً الثلاثة صحيحة * ثم ذكر البيهقي عن معاذ (قال الوضوء من الرعاف الخ) وفي سنده
مطرف بن مازان فقال في هذا الباب (تكلموا فيه) وقال في باب سهم ذوى القربي (ضعيف) * ثم أسند (عن اسمعيل
ابن عباس عن ابن جريج حدثني ابن أبي مليكة عن عائشة حديث إذا جاء أحدكم في صلوته الحديث) * ثم ذكر
عن ابن حنبل (قال ماروي ابن عباس عن الشاميين صحيح وما روى عن أهل الحجاز فليس بصحيح) وماروي ابن
جرير هذا الحديث عن أبيه ليس فيه ذكر عائشة * ثم أسند البيهقي كذلك مراسلاً (وقال هو المحفوظ) * قلت *
رواه الدارقطني من جهة محمد بن المبارك حدثنا ابن عباس حدثني ابن جريج هو عبد العزيز عن أبيه قال عليه
السلام إذا جاء أحدكم في صلوته أو قلس فليتنصرف فليتوضأ وليبن على صلوته ما لم يتكلم وقال ابن جريج وحدثني
ابن أبي مليكة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وأسند الدارقطني أيضاً من جهة محمد بن الصباح
حدثنا ابن عباس هذين الأسنادين جميعاً ونحوه ومن رواه بالأسناد بن جيمعاً عن ابن عباس الربيع بن نافع
وداود بن رشيد * فهذه الروايات التي جمع فيها ابن عباس بين الإسناد بن اعني المرسل والمسند في حالة واحدة
مما بعد الخطأ عليه فإنه لو رفعه ما وقفه الناس ربما تطرق الوهم إليه فإما إذا وافق الناس على المرسل وزاد عليهم المسند
فهو يشعر بالحفظ وتثبت واسمعيل وثقه ابن معين وغيره وقال يعقوب بن سفهان ثقة عدل وقال يزيد بن هارون
مارأيت أحفظ منه * ثم حكى البيهقي عن الشافعي (أنه حمل الوضوء المذكور في هذا الحديث وفيما روى عن ابن
عمر وغيره على غسل بعض الأعضاء) * قلت * يمنع من ذلك ما تقدم من رواية البيهقي (إذا جاء أحدكم وقلس
أو وجد مذاباً وهو في الصلوة فليتنصرف فليتوضأ الحديث) فإن المذى يوجب الوضوء الشرعى ولا يكفي فيه

غسل بعض الاعضاء بالاجماع * ثم قال (قال الشافعي روي عن ابن عمر وابن المسيب انها لم يكونا يرايان في الدم وضوء) * قالت * قد تقدم عنهما خلاف هذا وكذا عن ابن سيرين ايضا وروى عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن ايوب عن ابن سيرين في الرجل ييضق دما قال اذا كان الغالب عليه الدم توضأ وفي الاستذكار لابن عبد البر معروف من مذهب ابن عمر ايجاب الوضوء من الرعاف وانه حدث من الاحداث النافضة للوضوء اذا كان سائلا وكذا اكل دم سال من الجسد وقال ابن ابي شيبة حدثنا هشيم اخبرنا ابن ابي ليلى عن نافع عن ابن عمر قال من رعف في صلوته فليتنصرف فليتوضأ فان لم يتكلم بنى على صلوته واذا تكلم استأنف وذكر عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال اذا رعف الرجل في الصلوة او رعه القى او وجد مذيا فانه يتصرف فليتوضأ ثم يرجع فيتم ما بقي على ما مضى ما لم يتكلم وقال الزهري الرعاف والقى سواء يتوضأ منهما او يبنى ما لم يتكلم وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الحميد بن جعفر عن عبد الحميد بن جبير سمع ابن المسيب يقول ان رعت في الصلوة فاسدد مخريك وصل كما انت فان خرج من الدم فتوضأ وتم على ما مضى ما لم يتكلم * قال ابو عمر ذكر ابن عمر للذي المجتمع على ان فيه الوضوء مع القى والرعاف يوضح لك مذهبه وروي مثل ذلك عن علي وابن مسعود وعلقمة والاسود والشعبي وعروة والنخعي وقتادة والحكم وجماد كلهم يروى الرعاف وكل دم سائل من الجسد حدثا وبه قال ابو حنيفة واصحابه والثوري والحسن ابن حي وعبيد الله بن الحسن والاوزاعي وابن حنبل وابن راهويه في الرعاف وكل نجس خارج من الجسد يروونه حدثا فان كان يسيرا غير سائل لم ينتقض الوضوء عند جماعتهم * ثم ذكر البيهقي حديث ابي الدرداء (قال عليه السلام فانظر الخ) ثم قال (استناد مضطرب واختلفوا فيه اخلافا شديدا) * قالت * اخبرجه الترمذي ثم قال جوده حسين المعلم عن يحيى بن ابي كثير وحديث حسين اصح شئ في هذا الباب وقال ابن مودة هذا اسناد متصل صحيح انتهى كلامه واذا اقام ثقة اسنادا اعتمد ولم يبال بالاختلاف وكثير من احاديث الصحيحين لم يسم من مثل هذا الاختلاف وقد فعل البيهقي مثل هذا في اول الكتاب في حديث هو الطهور ماؤه حيث بين الاختلاف الواقع فيه ثم قال (الا ان الذي اقام اسناده ثقة اودعه مالك في الموطأ واخرجه ابو داود في السنن) وفي سند حديث هذا الباب يعيث بن الوليد بن هشام عن ابيه وثقه احمد بن عبد الله العجلي ووثق اباء ابن معين ايضا واخرجه له مسلم ومما يدل على ان الرعاف حدث ابن جريج وابن المبارك وعمر بن علي المديني والفضل بن موسى روه عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا

أحدث أحدكم فليضع يده على آفة ثم لينصرف وإنه نعيم بن حماد عن الفضل بن موسى بسنده المذكور والفظه إذا
أحدث أحدكم في صلواته فليأخذ على آفة ولينصرف فليتوضأ ذكره البيهقي فيما بعد في باب من أحدث في صلواته
قبل الإحلال منها *

باب الوضوء من الفقهية *

* قال *

ذكر فيه عن حميد بن هلال عن أبي موسى (قال من ضحك منكم فليعد الصلوة) * ثم ذكر عن جماعة من التابعين (أنهم
أوجبوا فيه إعادة الصلوة لا الوضوء) * ثم قال (و روينا نحو قولهم عن الشعبي) * قلت * في أدراك حميد لابي
موسى نظرا والأغلب على الظن أنه لم يذكره وقال ابن حزم روينا إيجاب الوضوء من الضحك عن أبي موسى
الاشعري والخفي والشعبي والثوري والاوزاعي * ثم ذكر البيهقي مرسل أبي العالية (أن أعمى جاء الخ) ثم قال
(مراسيل أبي العالية ليست بشي كان لا يبالي عن أخذ حديثه كذا قال محمد بن سيرين) * قلت * أسنده
الدارقطني عن رجل عن عاصم قال قال ابن سيرين ما حدثني فلا تحدثني عن رجلين من أهل البصرة أبي العالية
والحسن فانهما كانا لا يباليان عن أخذ حديثهما وفيه هذا الرجل المجهول وأسند أيضا من طريق داود
ابن إبراهيم حديثي وهيب حدثنا ابن عون عن محمد قال كان أربعة يصدقون من حديثهم فلا يسألون من
يسمعون الحديث الحسن وأبو العالية وحميد بن هلال ولم يذكر الرابع ودأود بن إبراهيم قاضي قزوین روى
عن شعبة وهيب ذكره ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل وقال سمعت أبي يقول متروك الحديث
كان يكذب * قدمت قزوین مع خالي فحمل إلى خالي مستنده فطرت في أول مسند أبي بكر فإذا حديث
كذب عن شعبة فتركته وجهدي خالي أن أكتب منه شيئا فلم تطاوعني نفسي ورددت الكتاب عليه
* ثم قال البيهقي (وقد روي عن الحسن وإبراهيم والزهری مرسل) * قلت * روي عن ابن سيرين أيضا
مرسل على ما ذكره البيهقي بعد * ثم ذكر رواية أبي حنيفة عن منصور بن زاذان عن الحسن عن معبد
الجهني مرسل * قلت * قرأته في مسند أبي حنيفة من رواية الأئمة عنه فرواه الحسن بن زياد عنه عن منصور
عن الحسن مرسل ورواه أسد عنه عن منصور عن الحسن عن معبد بن ضبيح قال يئاز رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثم ذكر مثله ورواه مكي بن إبراهيم عنه عن الحسن عن معقل بن يساران معبدا قال بينا
رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وليس في شيء منها أنه الجهني والطريقة الثالثة جيدة متصلة وعلل
البيهقي رواية أبي حنيفة عن منصور (برواية غيلان عن منصور عن ابن سيرين عن معبد وبان معبد الا صحة له

وهو اول من تكلم بالبصرة في القدر قلت في مرقاة الصحابة لابن مندة معبد بن ابي معبد وهو ابن ام معبد رأى
 النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير ثم ذكر ابن مندة بسنده مرور النبي صلى الله عليه وسلم بجباء ام معبد وانه بعث معبدا
 وكان صغيرا الحديث * ثم قال روى ابو حنيفة عن منصور بن زاذان عن الحسن عن معبد بن ابي معبد عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال من قهقه في صلواته اعاد الوضوء والصلوة ثم ذكر ذلك بسنده عن معن عن ابي حنيفة
 ثم قال وهو حديث مشهور عنه رواه ابو يوسف القاضي واسد بن عمرو وغيرهما فظهر بهذا ان معبدا المذكور
 في هذا الحديث ليس هو الذي تكلم في القدر كما زعم البيهقي ولم يذكر ذلك بسند لينظر فيه ثم لو سلمنا انه الجهني
 المتكلم في القدر فلا نسلم انه لا صحبة له قال ابو عمر بن عبد البر في كتاب الاستيعاب ذكره الواقدي في الصحابة
 وقال اسلم قد يما وهو احد الاربعة الذين حاربوا الولاية جهينة يوم الفتح فقال وقال ابو احمد في الكنى وابن ابي حاتم
 كلاهما له صحبة وذكر ابن حزم انه روى مراسلا عن الحسن عن معبد بن صبيح ايضا وقال ابن عدي قال لنا
 ابن حماد هو معبد بن هوزة الذي ذكره البخاري في كتاب تسمية الصحابة ثم للحسن في هذا الحديث رواية
 اخرى اخرجها الحافظ ابو احمد بن عدي من طريق بقية عن محمد الخزازي وهو ابن راشد عن الحسن عن
 عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل اعد وضوءك وابن راشد هذا وثقه ابن حنبل وابن
 معين وقال عبد الرزاق ما رأيت احدا اورع في الحديث منه وذكره البيهقي في الخلافيات من طريق
 اسمعيل بن عياش عن عمرو بن قيس عن الحسن عن عمران مرفوعا بمعناه * ثم ذكر البيهقي عن ابن مهدي (انه
 قال حديث الضحك في الصلوة كله يدور على ابي العالية فقال له ابن المديني قد رواه الحسن مراسلا فقال ابن
 مهدي حدثنا حماد بن زيد عن حفص بن سليمان قال ان احدثت به الحسن عن حفصة عن ابي العالية) قلت *
 قد تقدم ان الحسن رواه عن جماعة غير حفصة * (ثم قال ابن المديني قد رواه ابراهيم فقال ابن مهدي حدثنا
 شريك عن ابي هاشم قال ان احدثت به ابراهيم عن ابي العالية * قلت * شريك هذا هو النخعي تكلموا فيه وقال
 البيهقي في باب من زرع ارض غيره بغير اذنه شريك مختلف فيه * كان يحمي القطان لا يروى عنه ويضعف
 حديثه جدا) وقال في باب اخذ الرجل حقه ممن يمنعه (لم يحتج به اكثر اهل العلم بالحديث ثم قال ابن المديني
 قد رواه الزهري مراسلا فقال ابن مهدي قرأت هذا الحديث في كتاب ابن اخي الزهري عن الزهري عن
 سليمان بن ارقم عن الحسن) * قلت * ابن اخي الزهري ضعيف كذا قاله ابن معين رواه عنه عثمان الدارمي
 * ثم ذكر البيهقي عن ابن عدي (انه قال واكثر ما نتم على ابي العالية هذا الحديث وكل من رواه غيره فاما

مدارهم ورجوعهم اليه) * قلت * العجب منه كيف يقول هذا وقد تقدم انه اخرجه هو من طريق الحسن
عن عمران بن الحصين وقد اخرجه هو ايضاً من طريق ابن عمر فقال (حدثنا ابن جوصاء حدثنا عطيّة بن بقة
حدثني ابي حدثنا عمرو بن قيس السكوني عن عطاء عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
ضحك في الصلوة فمقبة فليعد الوضوء والصلوة) فان قيل في الملل المتناهية لابن الجوزي هذا لا يصح فان بقية من
عبادته التدليس فلعلمه سمعته من بعض الضعفاء فحذف اسمه * قلنا * هو صدوق وقد صرح بالتحديث والمدليس
الصدوق اذا صرح بذلك زالت تهمة تدليسه وقد روى ايضاً (عن ابن سيرين مراسلاً عن بقية وعن معبد)
كما تقدم ومع هذا كله كيف يكون مداره على ابي العالية * وكره البيهقي في الخلافيات (انه روي عن
مهدي بن ميمون عن هشام بن حسان عن حفصة عن ابي العالية عن ابي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم) ثم
اعلمه (بان جماعة من الثقات روه عن هشام عن حفصة عن ابي العالية عن النبي عليه السلام) * قلت * مهدي ثقة
روى له الجماعة وقد زاد في الاسناد ذكر ابي موسى * ثم قال البيهقي (ولو كان عند الزهري والحسن فيه
حديث صحيح لما استجازا القول بخلافه) * قلت * مذهب المحدثين ان مخالفة الراوي للحدث ليس يبرح فيه
وقد روى الدارقطني بسند صحيح عن ابي هريرة انه اذا ولغ الكلب في الاناء فاهرقه ثم اغسله ثلاث مرات
ولم يبعول ذلك جرحاً في روايته مرفوعاً للفعل سبعاً وسير عليك من هذا القيل اشياء كثيرة ان شاء الله تعالى *
ثم ذكر البيهقي عن الشافعي (انه لو ثبت حديث الضحك في الصلوة لقال به) * قلت * مذهبه ان المرسل اذا
رسل من وجه آخر او اسند يقول به وهذا الجديث ارسل من وجوه واسند كما بر فيلزمه ان يقول به * قال ابن
حزم كان يلزم المالكين والشافعيين لشدة تواتره عن عدد من ارسله * قلت * ويلزم الحنابلة ايضاً لانهم
يحتجون بالمرسل وعلى تقدير انهم لا يحتجون به فاقول احواله ان يكون ضعيفاً والحديث الضعيف عندهم مقدم
على القياس الذي اعتمدوا عليه في هذه المسئلة *

* قال * باب الدليل على ان الكلام وان عظم لم يكن فيه وضوء *

ذكر فيه حديث (من قال لصاحبه تعالي اقامرك فليصدق) * قلت * الاسند لال بهذا الحديث من باب مفهوم
اللقب وقد تقدم انه ضعيف *

* قال * باب السنة في الاخذ من الاظفار والشارب وان لا وضوء في ذلك من ذلك *

ذكر فيه (عن ابن عمر انه قص اظفاره فقبل له الا توضأ الخ) * قلت * في سنده ائوب بن سويد ضعفه

ابن حنبل وقال النسائي ليس بثقة وقال الترمذي ترك ابن المبارك حديثه وعن ابن معين ليس بشئ يسرق
الاحاديث *

❦ باب كيف الاخذ من الشارب ❦

* قال *

ذكر فيه (عن عبد العزيز الاويسى قال ذكر مالك احفاء بعض الناس شواربهم فقال ينبغي ان يضرب من صنع ذلك
فليس حديث النبي عليه السلام في الاحفاء ولكن يدي حرف الشفتين والقم * قال مالك خلق الشارب بدعة
ظهرت في الناس * قال البيهقي (كانه حمل الاحفاء الماء وربه في الخبر عن الاخذ من الشارب بالجزء من الخلق
وانكاره وقع للخلق دون الاحفاء والوهم وقع من الراوى عنه في انكار الاحفاء مطلقاً) * قلت * قول مالك
ولكن يدي حرف الشفتين والقم معناه ويترك الباقي وذلك دليل على انه انكر الاحفاء مطلقاً سواء كان
بالخلق او بالجزء الا وهم من الراوى ويدل عليه ايضاً ما حكى ابن القاسم عنه انه قال احفاء الشارب عندى مثله
وقوله في الموطأ يؤخذ من الشارب حتى يبد وطرف الشفة وهو الاطار ولا يجزه فيمثل بنفسه *

❦ باب ترك الوضوء مما مست النار ❦

* قال *

ذكر فيه حديثا عن ابن عباس وفيه (لقد رأيتني في هذا البيت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد توضأ
ثم لبس ثيابه فجاءه المؤذن فخرج الى الصلاة حتى اذا كان في الحجرة خارجاً من البيت لقيته هدية عضو من
شاة فاكل منها القمعة او القمطين ثم صلى وماس ماء رواه مسلم في الصحيح عن ابي كريب عن ابي اسامة وفيه دلالة
على ان ابن عباس شهد ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم) * قلت * الذي في كتاب مسلم انه ساق
الحديث بسنده الى محمد بن عمرو بن حلحلة عن محمد بن عمرو بن عطاء عن ابن عباس انه عليه السلام جمع عليه
ثيابه ثم خرج الى الصلاة فأتى بهدية خبز ولحم فاكل ثلاث لقم ثم صلى بالناس وماس ماء ثم قال وحدثنا عن
ابي كريب حدثنا ابو اسامة عن الوليد بن كثير حدثنا محمد بن عمرو بن عطاء كنت مع ابن عباس وساق الحديث
بمعنى حديث ابن حلحلة وفيه ان ابن عباس شهد ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم * انتهى كلام مسلم * وفيه التصريح بانه
شهد ذلك فلا حاجة الى قول البيهقي (وفيه دلالة على انه شهد ذلك) ثم حكى البيهقي عن الشافعي (انه قال حديث
ابن عباس من بين الدلالات على ان الوضوء فيه منسوخ لانه لما صحب النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفتح) * قلت *
يجوز ان يكون حديث الله بن روى الوضوء منه بعد حديث ابن عباس ولو صحبه عليه السلام بعد الفتح
وحديث سلمة بن سلامة الذي ذكره البيهقي بعد هذا يدل على ذلك وهو انه عليه السلام خرج من دعوة

بعد ان اكل ثم توضأ فقبل له الم تكن على وضوء قال بلى ولكن الامور تحدث وهذا مما حدث في فليس حديث ابن عباس من اين الدلالات على النسخ كما زعم الشافعي وما حكاه البيهقي بعد هذا عن الدارمي من قوله (فهذه الاحاديث قد اختلفت في الاول والاخر منها ولم تقف على الناسخ والمنسوخ منها بيان بين نحمكم به) يخالف ايضا ما ذكره الشافعي ثم لو سلمنا تاخر حديث ابن عباس فحديث الوضوء مما مست النار عام وحديث ابن عباس ليس بناسخ بل مخصص ومخرج فرد من افراده قال البيهقي (وذهب بعض اهل العلم الى الطريقة الثانية وزعموا ان حديث ابي هريرة معلول) قلت * اراد بالطريقة الثانية تاويل الامر بالوضوء مما مست النار بغسل اليد للتطهير و اراد بحديث ابي هريرة حديثه في ترك الوضوء ثم قال (وان رواية شعيب بن ابي حمزة عن محمد بن المنكدر اختصار من الحديث الذي اخبرنا بوزكريا الخ) قلت * هذا عطف على قوله (وزعموا ان حديث ابي هريرة معلول) اي وزعموا ايضا ان رواية شعيب المذكورة ولا اختصار من الحديث الذي ذكره ثانيا ويفهم من كلام البيهقي انهم انما ذهبوا الى الطريقة الثانية لكونهم زعموا ان رواية شعيب اختصار من الحديث الذي ذكره ودعوي الاختصار في غاية البعد وذكر في كتاب المعرفة فقال (رواه الشافعي في سنن حرمله وقال لم يسمع ابن المنكدر هذا الحديث من جابر انما سمعه من عبدالله حديث محمد بن عقيل عن جابر) ثم قال البيهقي في الكتاب المذكور اولا (انه قد روى عن حماد بن محمد وعبد الرزاق ومحمد بن بكر عن ابن جريج عن ابن المنكدر قال سمعت جابر بن عبدالله الحديث فان لم يكن ذكر السماع فيه وهم من ابن جريج فالحديث صحيح على شرط صاحبي الصحيح) ثم قال البيهقي (وقد روي في حديث آخر ما يروى ان يكون الناسخ ايجاب الوضوء منه ثم ذكر الحديث) قلت * في سنده زيد بن جبير عن ابيه وزيد هذا قال ابن معين لا شيء وقال ابن ابي حاتم والبخاري منكر الحديث *

❦ باب وجوب الغسل بالتقاء الختانين ❦ قال *

ذكر فيه حديثا (عن ابي بردة عن ابي موسى) ثم قال (ورواه يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن ابي موسى الا انه لم يرفعه) قلت * رواه كذلك مرفوعا بوقرة موسى بن طارق الزبيدي بفتح الزاي وكسر الباء وهو ثقة مثيرز عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن ابي موسى عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذ اجاوز الختان الختان وجب الغسل قال الدارقطني في الفرائب لم يروه عن مالك غير ابي قرة * ثم ذكر البيهقي (ان زيد بن خالد الجهني سأل عثمان عن الرجل يجامع فلا ينزل فقال ليس عليه غسل سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم قال فسألت عليا والزبير وطلحة وابي بن كعب فقالوا مثل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم

رواه البخاري في الصحيح * قلت * الذي في صحيحه فامروه بذلك فهذا يقتضي انهم افتوه بذلك فهو مخالف للرواية التي عزاه الى البخاري لانها تقتضي انهم رفعوا ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم * قال *
 * باب وجوب الفسل بخروج المني *

ذكر فيه حديث الحذري (قال عليه السلام الماء من الماء) * ثم قال (رواه مسلم في الصحيح) * قلت * لفظ مسلم انما الماء من الماء * ثم ان البيهقي ادعى فيما تقدم ان هذا الحديث منسوخ فكيف يستدل به ههنا ويمكن ان يقال افاد الحديث حكيم * احدهما وجوب الفسل بخروج المني * والثاني انحصار وجوب الفسل في خروجه بحيث لا يجب بدون الخروج وقد نسخ هذا الحكم وهو انحصار الوجوب في خروجه كما مر بهانه فبقي الحكم الاول وهو الوجوب من خروجه على حاله * ثم الحديثان الذان ذكرهما البيهقي بعد هذا اولها يقتضي اشتراط النضح والثاني يقتضي انه لا يجب الفسل الا من الدفق لان انما تفيد الحصر على ما عرف فوجب ان يخصص بهما عموم حديث الماء من الماء او يفيد بهما ان لم يند العموم فيلزم على الشافعي ان لا يوجب الفسل الا بقيد الدفق وتبويب البيهقي يخالف هذا فانه يقتضي وجوب الفسل بخروجه كيف ما كان *

* قال *
 * باب الحائض تعتسل اذا طهرت *

ذكر فيه حديثين اولهما فيه امر المستحاضة بالفسل والصلوة * قلت * لا ذكر فيه لاغتسال الحائض فهو غير مناسب للباب *

* قال *
 * باب الكافر يسلم فيغتسل *

اسنده (عن وكيع عن سفيان عن الاغر عن خليفة بن الحصين ان جده قيس بن عاصم انى النبي صلى الله عليه وسلم يريد ان يسلم الحديث) * قلت * ذكر ابو علي بن السكن ان وكيعا رواه مجردا عن سفيان عن خليفة بن الحصين عن ابيه عن جده قيس * قال ابن القطان فعادت هذه الزيادة بالنقص فان اباه مجهول الحال * ثم ذكر البيهقي في آخر الباب (عن ابن جريج اخبرت عن عثيم بن كليب عن ابيه عن جده انه جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال قد اسلمت فقال النبي صلى الله عليه وسلم الت عنك شعر الكفر * يقول اخلق * قال واخبرني آخرانه عليه السلام قال لا خرمعه الت عنك شعر الكفر واختن) * قلت * هذا الحديث غير مناسب للباب وفيه ما يضاهي مجهول وهو الذي اخبر ابن جريج فقال ابن عدي في الكامل هذا الذي قاله ابن جريج في الاسناد اخبرت عن عثيم انما حدثه ابراهيم بن يحيى وكفى عن اسمه وقد ذكر البيهقي ذلك فيما بعد في الحدود

في باب السلطان بكره علي الاختتان *

باب الوضوء قبل الغسل *

* قال *

ذكر فيه عن عائشة حد يثاني صفة غسله عليه السلام وفيه (ثم يتوضأ وضوءه للصلاة) الى ان قال * ثم افاض على سائر جسده ثم غسل رجليه ثم حوّلها ثم غسل رجليه * غريب صحيح حفظه ابو معاوية دون غيره من اصحاب هشام من الثقات وذلك لتنظيف ان شاء الله) * قلت * اختلف العلماء في تاخير غسل الرجلين في وضوء الغسل فابو حنيفة اختار ذلك والشافعي اختار اكمال الوضوء عملاً بظاهر حديث عائشة المتقدم وترد عليه رواية ابي معاوية المذكورة فكان البيهقي اجاب عن ذلك بان غسلها اولاً ثم كرر غسلها للتنظيف فيقال له حديث ميمونة الصحيح الذي ذكرته في الباب بعد هذا صرح فيه بانه عليه السلام توضأ وضوءه للصلاة غير قدميه ثم افاض عليه الماء ثم نحي قدميه فغسلهما وهذا نص في التأخير وحديث عائشة يحتمل اطلاق الاسم الاكثر على الكل فكانت الاخذ بحديث ميمونة اولى او نقول حديث عائشة مطلق اطلقه فيه * انه توضأ * ولم يقيده بتأخير القدمين او تقديمهما وحيث ميمونة مقيد بتأخيرهما ومذهب الشافعي حمل المطلق على المقيد في حادتين فكيف في حادثة واحدة والبيهقي خالف هذه القاعدة ههنا وعمل بها في باب مسح الراس حيث ذكر حديث (توضأ عثمان رضي الله عنه ثلاثاً ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ) * قال البيهقي (على هذا) اعتمد الشافعي في تكرار المسح وهذه رواية مطلقة والروايات الثابتة المفسرة عن جبران تدل على ان التكرار وقع فيما عدا الراس من الاعضاء) *

باب الرخصة في تأخير غسل القدمين عن الوضوء *

* ثم قال البيهقي *

* قلت * لا ادري ما الذي دل على ان تقديمها عزيمة حتى يجعل البيهقي تأخيرها رخصة غاية ما عنده حديث عائشة وهو محتمل وحديث ميمونة نص في التأخير فالعمل به اولى كما مر *

باب فرض الغسل *

* قال *

ذكر فيه حديث ابي هريرة (تحت كل شعرة جنازة) ثم قال (نفرد به الحارث بن وجيه) ثم ضعفه ثم قال (وانما يروى عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل او عن الحسن عن ابي هريرة موقوفاً) * قلت * رواية الحسن ذكرها عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري عن يونس وهو ابن عبيد * عن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت كل شعرة جنازة فلبوا الشعر وانقروا البشر وقد ذكر جماعة منهم البيهقي في كتاب المعرفة وغيره من

كتبه ان الشافعي يقل مراسيل كبار الثا بعين اذا اعتضد بمسند آخر او ارسل من وجه آخر او عضده قول صحابي
او فتوى عوام من اهل العلم وقد ذكر البيهقي (ان هذا الحديث ارسل من جهة الحسن) وقد عضده قول
ابي هريرة وعضده ايضا حديث علي سمعت النبي صلى الله عليه وسلم قال من ترك موضع شعرة من جسده من
جناية لم يصيبها الماء فعل به كذا وكذا من النار قال علي فمن عاديت رأسي * اخبره البيهقي فيما مضى في باب
تخليل اصول الشعر ولم يتكلم عليه بشئ واخرجه ابوداود ايضا برجال مسلم وسكت عنه فهو حسن عنده علي ما عرف
فوجب ان يقول الشافعي بذلك ويدل عليه ايضا حديث ابي ذر فاذا وجدت الماء فامسه جلداك وسياتي
ان شاء الله تعالى وفي تهذيب الآثار للطبري روى قتادة عن يونس بن جبير عن ابي الدرداء قال تحت
كل شعرة جنازة *

باب غسل المرأة من الجناية والحيض *

* قال *

ذكر فيه عن عائشة زان اسماء بنت شكل الى آخره) ثم قال (رواه مسلم عن عبيد الله بن معاذ) * قلت * الذي في صحيحه
حد ثنا محمد بن مثنى وابن بشار ثم ساق الحديث بسنده الخ ثم قال وحد ثنا عبيد الله بن معاذ حد ثنا ابي حد ثنا
شعبة بهذا الاسناد نحوه وقال قال سبحانه الله تطيرى بها واستترى * قال البيهقي (في كتابنا شورون واهل اللغة
يقولون شوروشوى وقالوا سورة اعلاه وشواه جلده) * قلت * هذا الكلام يوهم ان اهل اللغة لا يذكروا الشورون
وليس كذلك وقال الجوهري الشأن واحد الشورون وهي مواصل قبائل الراس وملقناؤها منها نجي الدموع وفي
كتاب خلق الانسان لثابت وفي الراس القبائل وهي اربع قطع متقابلات منشعب بعضها في بعض وقال الاصمعي
والشعب الذي يجمع بين كل قبيلتين يقال له شأن مهور والجمع شورون وذكر ابن الجوزي بمعنى ما قال ثابت *
ثم قال ومراد الحديث ان يبلغ الماء الى اصول الشعر * ثم ذكر البيهقي حديث عائشة (كان عليه السلام يتوضأ
وضوءه للصلاة) * قلت * في سنده رجالان احدهما صدقة بن سعيد الحنفي * قال البخاري عنه عجائب
وقال الساجي لبس بشئ والثاني جميع بن عمير * في كتاب ابن الجوزي قال ابن نمير هو من اكذب الناس
وقال ابن حبان كان يضع الحديث *

باب ترك المرأة نقض قرونها *

* قال *

ذكر فيه حديث ايوب بن مرسى (عن سعيد بن ابي سعيد عن عبد الله بن رافع عن ام سلمة اني امرأت
اشد ظفرا راسي الحديث) ثم قال (رواه مسلم عن عبد الله بن حميد عن عبد الرزاق) * قلت * اسنده مسلم عن

جماعة عن ابن عيينة بمعنى رواية البيهقي ثم قال وحديثنا عمرو والناسد حديثنا يزيد بن هارون وحديثنا عبد بن حميد
 ان عبد الرزاق (١) قال لا اخبرنا الثوري عن ايوب بن موسى في هذا الاسناد وفي حديث عبد الرزاق فانقضه للبيعة و
 الجنابة فقال لانهم ذكر بمعنى حديث ابن عيينة * هذا اللفظ مسلم ثم اخرجه البيهقي من طريق اسامة بن زيد (ان سعيدا حدثه
 انه سمع ام سلمة تقول جاءت امرأة فقالت يا رسول الله اني امرأة اشد ظفرا راسي الحديث) * ثم قال (رواية
 ايوب اصح وقد حفظ في اسناده ما لم يحفظ اسامة) * قلت * الروايتان مختلفتان فلا ينبغي ان تعلل احداها بالاخري
 بل هما حديثان وذلك ان ام سلمة هي سائلة في رواية ايوب وفي رواية اسامة السائلة امرأة غيرها وفي بعض
 الروايات في هذا الباب عن ام سلمة قالت جاءت امرأة من الانصار الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وانا عنده فقالت الحديث ولو كان الحديث واحدا لجل على ان سعيدا سمعه من ام سلمة فرواه لاسامة كذلك
 وسمعه ايضا من ابن رافع عنهما فرواه لايوب كذلك *

قال * باب التمسح بالمنديل *

ذكر فيه حديثا (عن ابي معاذ عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة) * ثم قال (ابو معاذ هذا سليمان بن ارقم) * قلت *
 روى الحديث عن شيخه الحاكم ثم خالفه فان الحاكم قال في مستدركه عقب هذا الحديث ابو معاذ هذا
 هو الفضل بن ميسرة بصري وروى عنه يحيى بن سعيد والثني عليه كذا رأيت في المستدرك الفضل مكبر او كذا
 رأيت ايضا في كتاب الصريفي في ابواب الكني وغزاه الى الحاكم وذكر البخاري في التاريخ الكبير في باب فضيل
 مصغرا * فضيل بن ميسرة ابو معاذ الازدي ويقال العقيلي حتن بدئل بن ميسرة العقيلي سمع ابا حريز روى عنه
 معتمر وذكره ابن حبان ايضا في كتاب الثقات في باب فضيل بمعنى ما ذكر البخاري وزاد في آخره مستقيم
 الحديث و الترمذي ذكر هذا الحديث في كتابه موافقا للبيهقي فقال حديث عائشة ليس بالقائم ولا يصح في
 هذا الباب شي * وابوداود يقولون هو سليمان بن ارقم * ثم ذكر البيهقي (عن معاذ رأيت عليه السلام اذا توضأ
 مسح وجهه بطرف ثوبه) * قال وقد ذكرناه في باب طهارة الماء المستعمل * قلت * الصواب ان يقول وسند ذكره
 انشاء الله تعالى * ثم ذكر حديثنا من طريق محمد بن عبد الرحمن بن اسعد عن قيس بن سعد ثم قال (ورواه ابن
 ابي ليلى عن محمد بن عبد الرحمن عن محمد بن عمرو بن شرحبيل عن قيس) * قلت * اخرجه النسائي في عمل اليوم
 والليلة من طريق ابن ابي ليلى عن محمد بن عبد الرحمن بن اسعد عن عمرو بن شرحبيل عن قيس واخرجه ابن ماجه
 في الطهارة وفي اللباس من طريق ابن ابي ليلى عن محمد بن عبد الرحمن بن اسعد عن محمد بن شرحبيل عن

قيس وليس في الكتب المشهورة فيما علمنا محمد بن عمرو بن شرحبيل كما ذكر البيهقي *

* قال * باب الدليل على طهارة عرق الحائض والجنب *

ذكر فيه حديث عائشة (كنت اغتسل انا والنبي صلى الله عليه وسلم من اناء واحد تختلف ابد يتافيه) * ثم قال (وعندي ان معني تختلف ابد يتافيه ادخالها ايديهما فيه لاخذ الماء) * قلت * ادخا لهما ايديهما قد يكون مشروعهما معا وليس هذا معني الاختلاف بل معناه التعاقب وان كلا منهما يختلف الاخرى كقوله تعالى جعل الليل والنهار خلفه * اي يحيى هذا اثر هذا وفي المحكم لابن سيدة خلفه يخلفه صار خلفه ويؤخذ من الحديث جواز الاعتسال بفاضل المرأة ولا يؤخذ ذلك من مجرد الادخال *

* قال * باب النهي عن ذلك اي فضل المحدث *

اسنده (عن داود بن عبد الله الاودي عن حميد بن عبد الرحمن لقيت رجلا صاحب النبي صلى الله عليه وسلم كما صحبه ابو هريرة اربع سنين قال نهى عليه السلام) ثم قال (رواته ثقات الا ان حميدا لم يسم الصحابي الذي لقيه فهو بمعنى المرسل الا انه مرسل جيد لولا مخالفته احاديث الثابتة الموصولة قبله وداود بن عبد الله الاودي لم يحتج به الشيخان البخاري ومسلم) * قلت * قد قد منافي باب تفريق الوضوء ان مثل هذا ليس يرسل بل هو متصل لان الصحابة كلهم عدول فلا تضرهم الجهالة * فان قلت لم نجعله مرسل بل بمعنى المرسل في كون التابعي لم يسم الصحابة لا غير قلنا * في غير ذلك لا مانع من الاحتجاج به على ان قول البيهقي بعد ذلك الا انه مرسل جيد تصريح بانه مرسل عنده وكذا قوله لولا مخالفته الاحاديث الثابتة الموصولة فيهم منه ان هذا منقطع عنده بل قد صرح بذلك في كتاب المعرفة فقال (واما حديث داود الاودي عن حميد عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فانه منقطع) وايضا فقد حكم في باب تفريق الوضوء من هذا الباب على مثل هذا الحديث بانه مرسل ولم يقل بمعنى المرسل وهذا كله مخالف لاصطلاح اهل الحديث كما تقدم تقريره وقد اخرج البخاري في صحيحه حديث ابن ابي ليلى حدثنا اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم نزل رمضان فشق عليهم فكان من اطعم كل يوم مسكينا ترك الصوم الحديث واخرج ايضا حديث صالح بن خوات عن علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع واخرج مسلم في صحيحه حديث ابي سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار عن رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من الانصار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية ثم اخرج من حديثهما ايضا عن ناس من الانصار عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك ولو كان هذا او اشباهه مرسل لم يحتج به الشيخان في صحيحهما

وقد اخرج البيهقي فيما يفي ابواب العهد بن حديث ابي عمير بن انس بن مالك * (قال حدثني عمومة لي من الانصار من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الحديث) * ثم قال (اسناده صحيح وعمومته من الانصار من اصحاب النبي عليه السلام ولا يكونون الا ثقات) واخرج البيهقي ايضا في كتاب المعرفة من حديث محمد بن ابي عائشة (عن رجل من اصحاب النبي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلمكم تقرون والامام بقر الحديث) ثم قال (اسناده صحيح واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم ثقة فترك ذكر اسماهم في الاسناد لا يضر اذ لم يعارضه ما هو اصح منه) فكلام البيهقي في هذين الموضعين يؤيد ما قلناه ويخالف كلامه ههنا ثم داود بن عبد الله الاودي وثقة ابن معين وابن حنبل والنسائي (١) كذا ذكره القطان وثقة ايضا البيهقي بقوله وهذا الحديث رواه ثقات فلا يضره كون الشيخين لم يحتجابه لانها لم يلتزم الاخراج عن كل ثقة على ما عرف فلا يلزم من كونها لم يحتجابه ان يكون ضعيفا وقد قال البيهقي في كتاب المدخل وقد بقيت احاديث صحاح لم يخرجاها وليس في تركها اياها دليل على ضعفها فان كان قصد البيهقي بقوله (لم يحتجابه) تضعيفه كما هو المفهوم من ظاهر كلامه فعليه ثلاثة امور * احدها * انه ناقض نفسه كما تقدم * ثانيها * انه قصد تخرج من وثقه الناس * ثالثها * تجريحه بماليس بجرحة وذكر الحافظ ابو بكر الاثرم صاحب ابن حنبل الاحاديث من الطرفين ثم قال ما ملخصه الذي يعمل به انه لا بأس ان يتوضأ او يغتسل جميعا من اثناء واحد يتنازعانه على حديث عائشة وميمونة وغيرهما ولا يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة على حديث الحكم بن عمرو فقول البيهقي لولا مخالفته الاحاديث لخصمه ان يمنع المخالفة ويا أول تلك الاحاديث كما روي يقول متى امكن الجمع لا يرد احد الحديثين بالآخر * ثم ذكر البيهقي حديث الحكم بن عمرو نهى عليه السلام انه يتوضأ الرجل بفضل المرأة (وذكر) انه مضطرب وان الدارقطني قال روي موقوفا من قول الحكم * قلت * والحكم للرافع لانه زاد والراوى قد يفتى بالشئ ثم يرويه غيره مرة اخرى ولهذا اخرج ابو حاتم بن حبان هذا الحديث في صحيحته مرفوعا * ثم ذكر البيهقي حديث عبد الله بن سرجس (نهى عليه السلام عن فضل وضوء المرأة) ثم حكى عن البخاري انه قال (الصحيح انه موقوف ومن رفعه فهو خطأ) * قلت * هذا نظير ما تقدم ومن يقدم المرفوع على الموقوف ويجعل الموقوف فتوى لا يعارض المرفوع وعبد العزيز بن المختار اخرج له الشيخان وغيرهما وثقة ابن معين وابو حاتم وابو زرعة فلا يضره وقف من وقفه وقد فعل البيهقي مثل هذا في باب الجمع بين النجر والماء في الاستنجاء فذكر عن قتادة عن معاذة عن عائشة حديثا مرفوعا * ثم قال (ورواه ابو قلابة وغيره عن معاذة عن عائشة فلم يسند الى

قال النبي عليه السلام ثم قال وفائدة حافظه

باب لا وقت فيا تطهر به

قال *

ذكر فيه (ان ابن حنبل سئل عن قال الصاع ثمانية ارطال فقال ليس ذلك بمحفوظ) قلت * غيره حنظله قال
النسائي حد ثنا محمد بن عبيد حد ثنا يحيى بن زكريا عن موسى الجهني قال اتى مجاهد بقدر حرزته ثمانية ارطال
فقال حد ثنتي عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقتسل بمثل هذا وهذا سند جيد مجاهد ويحيى بن
زكريا هو ابن ابى زائدة امامان اخرج لهما الجماعة وموسى بن عبيد الله الجهني اخرج له مسلم وثقه ابن معين
وغیره ومحمد بن عبيد هو الحاربي الكوفي قال النسائي لا بأس به وعن امية بن خالد قال لما ولي خالد القسري
اضعف الصاع فصار الصاع ستة عشر رطلا اخرجه ابو داود وسكت عنه *

باب النهي عن الاسراف في الوضوء

قال *

ذكر فيه حديث الحسن (عن ابن (١) للوضوء مشيطان يقال له الوهلان) ثم قال (معلول برواية الثوري لبعضه عن
بيان عن الحسن ولباقه عن يونس بن عبيد من قولها) ثم ذكر ذلك باسناد فيه سفيان بن محمد * قلت * سفيان بن
محمد هذا لا ادري من هو فان كان الفزارى المصيصي فقد قال ابن عدي يسرق الحديث وفيه ايضاً ابن الوليد
الغدني متكلم فيه واذا كان كذلك لا يعلل ذلك الحديث بهذه الرواية *

باب الجنب يريد النوم فيغسل فرجه ويتوضأ

قال *

ذكر فيه (عن عائشة انه عليه السلام ربما اوترور بما اخره وربما اسرور بما جهر وربما اغتسل فنام وربما توضأ
فنام الحديث مطولاً) ثم قال (رواه مسلم عن قتيبة عن الليث الا انه ذكر قصة الغسل دون ما قبله) ثم اسند
البهقي قصة الغسل من حديث عائشة * ثم قال (رواه مسلم عن قتيبة عن الليث) قلت * هذا تكرار لافائدة فيه *

باب كراهية نوم الجنب من غير وضوء

قال *

ذكر فيه حديث (لاندخل الملائكة بيتاً فيه صورة ولا جنب) قلت * الحديث غير مطابق للباب ذاليس فيه ذكر
وضوء الجنب ووضوءه لا يخرج عنه كونه جنباً فامتناع دخول الملائكة للبيت الذي هو فيه باق ولو توضأ *

باب ذكر الخبر الذي ورد في الجنب يتام ولايمس ماء

قال *

ذكر فيه هذا الخبر والخبر الذي فيه كان يتوضأ ثم يتام * ثم قال (وجه الجمع بين الروايتين وقد جمع بينهما
ابوالعباس بن شريح) ثم اسند عنه (انه قال ما ملخصه ان حديث عائشة كان لايمس ماء اى للغسل وحديث عمر مفسر

ذكر فيه الوضوء وبه نأخذ * قلت * هذا الكلام ظاهره يعطي وجوب الوضوء للجنب اذا اراد ان ينام لانه اخذ بحديث عمر وفيه الامر بالوضوء وهو للوجوب ظاهرا وهو خلاف مذهب الشافعي وقول البيهقي (وجه الجمع بين الروايتين وقد جمع بينهما ابن شريح) يقتضي انه رضي بهذا الجمع مع مخالفته لمذهب الشافعي فان الوضوء عنده مستحب وكان يمكنه الجمع على وجه لا يخالف مذهب امامه وهو ان يجعل الامر بالوضوء على الاستحباب وفعله عليه السلام على الجواز فلا تعارض ويؤيد ذلك ما في صحيح ابن حبان عن عمر انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم اينام احدنا وهو جنب فقال نعم ويتوضأ ان شاء *

* قال * **باب الجنب يريد الاكل**

ذكر فيه (عن شعبة عن الحكم عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة كان عليه السلام اذا كان جنباً فاراد ان يأكل او ينام توضأ) * ثم ذكر الاكل وحده مرفوعا وموقوفا عليها * ثم قال (حديث الاسود عن عائشة اصح) * قلت * في كتاب الحلال عن احمد قال يحيى بن سعيد رجع شعبة عن هذا الحديث عن قوله يأكل *

* قال * **باب كيف التيمم**

ذكر فيه (عن محمد بن ثابت العدي حدثنا نافع انطلقت مع ابن عمر في حاجة فكان من حديثه قال ينما النبي صلى الله عليه وسلم في سكة الى ان قال ثم ضرب بكفه الثانية فمسح ذراعيه الى المرفقين) * ثم قال البيهقي (وقد انكر بعض الحفاظ رفع هذا الحديث على محمد بن ثابت فقد رواه جماعة عن نافع من قتل ابن عمر والذي رواه غيره عن نافع من فعل ابن عمر انما هو التيمم فقط فاما هذه القصة فهي عن النبي صلى الله عليه وسلم مشهورة برواية ابي الجهم وغيره) * قلت * المنكر على محمد بن ثابت هو البخاري وقال ابو حاتم الرازي روى حديثا منكرا وانما انكر عليه رفع المسح الى المرفقين لا اصل القصة وقد صرح بذلك البيهقي في كتاب المعرفة (فقال وانما ينكره محمد بن ثابت من هذا الحديث بذكر الذراعين فيه دون غيره) واذا كان المنكر عليه هو هذا لا ينفعه كون اصل القصة مشهورا بل قد عده خصومه سببا للتضعيف فان الذي في الصحيح في قصة ابي جهم * ويديه * وليس فيه * وذراعيه * ثم قال (البيهقي وثابت عن الضحاك بن عثمان بن نافع عن ابن عمر ان رجلا مرَّ برسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قسما فلم يرد عليه الا انه قصر في روايته) * قلت * الضحاك لم يذكر القصة بتامها وانما يقوى بهار واية محمد بن ثابت اذا انكر اصل القصة فيقال روايته وان قصرت تدل على صحة القصة في الجملة فاما اذا انكر على محمد بن ثابت رفع المسح الى المرفقين لم يقوه رواية الضحاك * ثم قال البيهقي (ورواية يزيد

ابن الهاد عن نافع التميمي من ذلك * ثم اخرج تلك الرواية * ثم قال (فهذه شهادة لرواية محمد بن ثابت الا انه حفظ فيها الذراعين) * قلت * فيقال له كما تقدم انما يشهد روايته لرواية محمد بن ثابت اذا انكر اصل الرواية عن ابن عمر واما اذا انكر رفع الذراعين فلا شهادة لرواية ابن الهاد ولا لرواية الضحاك وقوله (الا انه حفظ فيها الذراعين) المنكر يرى انه لم يحفظ ذلك بمخالفة غيره له في ذلك ولو قال الا انه ذكر فيها الذراعين لكان اسلم واصوب لان لفظة حفظ ونحوها يذكرون كثير عند تصحيح ما خولف فيه الراوي * ثم قال البيهقي (وفعل ابن عمر التيمم على الوجه والذراعين والرفقين شاهد لصحة رواية محمد بن ثابت غير منافي لها) * قلت * يقال له اما انه غير منافي فصحيح واما انه شاهد ففيه نظر لانه لم يوافق رواية ابن ثابت في رفع الذراعين بل هذا هو علة من غلل الرفع فكيف يكون المقضي للتعليل وهو الوقف مقتضيا للصحيح * ثم استند البيهقي (عن الدارمي عن ابن معين قال محمد بن ثابت العبدى ليس به باس) * قلنا * هو معارض برواية عباس عن ابن معين انه قال ليس بشيء وقال ابو حاتم ليس بالمتين وقال النسائي ليس بالقوي وكذا قال ابن المديني وغيره ذكره صاحب الميزان اى الذهبي وقال ابن عدى عامة احاديثه مما لا يتابع عليه * ثم قال البيهقي (وهو في هذا الحديث غير مستحق للتكثير بالدليل التي ذكرتها) انتهى كلامه وقد تقدم ما عليه في تلك الدلائل * ثم قال (واثنى عليه مسلم بن ابراهيم ورواه عنه) واثار البيهقي بذلك الى ان مسلما لما رواه عنه قال حدثنا محمد بن ثابت العبدى وكان صدوقا وصدقه لا يمنع ان ينكر عليه رفعه على وجه الغلط لمخالفة غيره له على عادة كثير من اهل الحديث او اكثرهم ثم ذكر حديث (الربيع بن بدر عن ابيه عن جده عن الاسلم) ثم قال (الربيع ضعيف الا انه غير منفرد به) انتهى كلامه ولم يذكر من وافقه على ذلك ولا يكفى في الاحتجاج انه غير منفرد حتى ينظر مرتبته ومرتبة مشاركة فليس كل من وافقه غيره يقوى ويصحح به *

* باب رواية عمار في التيمم *

* قال *

ذكر فيه حديثا (عن سلمة بن كهيل عن زر عن عبد الرحمن بن ابري عن ابيه عن عمار ثم رواه سلمة بن كهيل عن ابي مالك حبيب بن صهبان الكاهلي عن عبد الرحمن) * قلت * اضطرب اسناد هذا الحديث فاخرجه ابو داود من حديث سلمة كذلك واخرجه ايضا عنه عن ابن ابري ولم يذكر ابا مالك روى عنه سلمة بن كهيل وكذا في الكمال لعبد الغني والكاشف للذهبي *

* قال * ﴿ باب الدليل على ان الصعيد هو التراب ﴾

استدل على ذلك بحديث (وجعلت لي الارض مسجدا وطهورا وانه زاد بعض الرواة وجعلت تربتها طهورا) * قلت * وجهه بعضهم بان هذا خاص فعمتي ان يحمل عليه العام ونخص الطهورية بالتراب واجيب عن ذلك بمنع كون التربة مرادفة للتراب وادعي ان كل تربة مكان ما فيه من تراب او غيره مما يقاربه ثم لو سلم انها مرادفة للتراب فرد افراد ذلك العام موافقه فلا يخص به العام كما قررنا في باب البداءة باليمين ثم هو مفهوم لقب وهو ضعيف عند ارباب الاصول ولو سلم ان المفهوم معمول به فنطوق حديث * وجعلت لي الارض مسجدا وطهورا * يدل على طهورية بقية اجزاء الارض واذا تعارض في غير التراب دلالة المفهوم الذي يقتضي عدم طهوريته دلالة المنطوق التي تقتضي طهوريته فالمنطوق اولي * فان قيل اذا سلمت ان له مفهوما فيخص العموم بمفهومه * قلنا * مذهب الغزالي وغيره انه لا يخص العموم بالمفهوم فلنا ان يمنع ذلك * ثم اسند عن علي بن ابي طالب (وجعل لي التراب طهورا) * قلت * فيه مع ما تقدم من المباحث ان في سنده عبد الله بن محمد بن عقيل وقد تقدم في باب لا يطهر بالماء المستعمل قول البيهقي (اهل العلم يختلفون بالاحتجاج برواياته) * ثم اسند عن ابن عباس انه قال اطيب الصعيد ارض الحرث * قلت * هذا يدل على جواز التيمم بغير الحرث لانه اذا كان اطيب الصعيد دل على ان غيره طيب وهو المأمور به نصا * ثم استدلال البيهقي بهذا الاثر يقتضي انه لا تيمم بالسبخة وذكر النووي ان السبخة هي التراب الذي فيه ملححة ولا يثبت والتيمم به جائز *

* قال * ﴿ باب من لم يجد ماء ولا ترابا ﴾

ذكر فيه حديث (وما امرتكم به فاتوا منه ما استطعتم) * قلت * هذا يقتضي فعل بعض المأمور به وما وقع بغير طهارة فليس ببعض الصلوة عملا بقوله عليه السلام لا يقبل الله صلوة بغير طهور *

* قال * ﴿ باب الرجل يعزب عن الماء ﴾

ذكر فيه حديثا عن معاوية بن حكيم عن عمه * ثم قال (يقال عمه حكيم بن معاوية) * قلت * يبعد ان يكون ابوه وعمه كلاهما اسمه حكيم وفي اطراف المزي روي اي هذا الحديث عن معاوية عن ابيه وهذا اقرب *

* قال * ﴿ باب روية الماء خلال صلوة افتتحها بالتيمم ﴾

ذكر فيه حديث الخدرى (لا يقطع الصلوة شي) وحديث ابي هريرة (لا وضوء الا من صوت اورمج) * ثم ذكر

(ان الاستدلال بهما في هذه المسئلة لا يصح) ثم ذكر حديث (على لا يقطع الصلوة الا بالحدث والحديث ان
يقصوا ويضربوا) ثم قال (تقرده حبان بن علي العنزي) قال * الاستدلال بهذا الحديث ايضا في هذه المسئلة
لا يصح اذ يقطع الصلوة غير الحدث كاللحم عمداء والاكل وغيره من الاعمال المنافية للصلوة مع ان حبان هذا
ضعفه ابن المديني والنسائي والدارقطني وقال مرة متروك وقال ابن معين ليس حديثه بشيء وقال ابن عمر
في حديثه وحديث اخيه منديل يضي الغائط وظاهر قوله تعالى فلم تيمدوا ماء فتميموا انه متى وجد الماء لم يستعمله سواء
كان في الصلوة او خارجها ولان وجود الماء مانع من التيمم ابتداء فكذا تمنعه ابتداء ببقاء كالحدث وكعتدة
بالاشور اذ ارات الخيض في اثناء المدة يعتد به كما لو رآته ابتداء وكما صح انقضت مدة مسحه في الصلوة
يلزمه النسل وكمران وجد ثوباني الصلوة يلزمه الستر ولان التيمم يدل الماء وليس في الاصول بقاء
حكم البدل مع وجود البدل وفي قواعد ابن رشد مذهب ابي حنيفة واحمد وغيرهما انتقاض التيمم وهو
احفظ للاصل لانه غير مناسب للشرع ان يوجد شيء لا ينقض الطهارة في الصلوة وينقضه ما في غيرها وفي الاستدكار
هو مذهب ابي حنيفة واصحابه والثوري والحسن بن صالح وجماعة اهل العراق من اهل الرأي والحديث منهم
ابن حنبل واليه ذهب المزني وابن علية *

باب التيمم لكل فريضة *

* قال *

ذكر فيه اثر (عن ابن عمر وصححه سنده) * قلت * فيه عامر الاحول عن نافع وعامر ضعفه ابن عينة وابن
حنبل وفي سماته من نافع نظرو قال ابن حزم والرواية فيه عن عمر لا تصح * ثم ذكر البيهقي اثره عن علي وفي
سنده رخلان سكنت عنهما ههنا احداهما الحجاج بن ارطاة * قال البيهقي في باب المنع من التطهير بالبيد
(لا يحتج به) وضعفه في باب الوضوء من لحوم الابل وقال في باب الدية ارباع مشهور بالتدليس وانه يحدث عن
لم يلقه ولم يسمع منه قاله الدارقطني * والثاني الحارث وهو الاور وضعفه في باب منع التطهير بالبيد وقال في
باب اصل القسامة قال الشعبي كان كذا با * ثم ذكر اثره عن ابن عباس وضعفه * قلت * قد روي عن ابن عباس
بخلاف ذلك وانه يصلي بتيمم واحد ماشاء ذكره ابن حزم ثم هذه الآثار كلها على تقدير صحتها تشمل النافلة
ايضا فهي غير مطابقة للتبويب واي فرق بين الفريضة والنافلة وقد جعل الله تعالى التيمم طهارة بقوله تعالى
ولكن يريد ليظهركم وكذا النبي صلى الله عليه وسلم بقوله * التيمم طهور للمسلم الحديث * فيصلي به ماشاء ما لم يحدث
او يجد الماء وفي الاستدكار هو مذهب ابي حنيفة واصحابه والثوري والليث والحسن بن صالح وداود *

باب التيمم بعد دخول الوقت

قال *

* قلت * مذهب الشافعي اشتراط الوقت لجواز التيمم ودلالة الحديثين المذكورين في هذا الباب على ذلك ليست بواضحة وعموم قوله تعالى وان كنتم مرضى الى قوله تعالى فلم تجدوا ماء بدل على جوازه قبل الوقت وكما جاز الوضوء قبله فكذا التيمم لانه بدله * ثم ان البيهقي قال عقب الحديث الاول (لفظ حديث ابي الاشعث وليس معه في الاسناد غيره) فلا ادري ما معنى جعل اللفظ لحديثه الا ان يكون الكاتب اسقط شيئاً من الاسناد *

باب اعواز الماء بعد طلبه

قال *

ذكر فيه حديث حذيفة (وجعل ترابها لنا طهورا اذا لم يجد الماء) * قلت * ليس في هذا الحديث طلب الماء *
 * قال * باب الجرح والقرح والمخذور يتيم اذا خاف التلف او شدة الظم *
 * قلت * اطلاق قوله تعالى وان كنتم مرضى وما رواه البيهقي في آخر هذا الباب من قول ابن عباس (رخص للمريض التيمم) يدل على جوازه لمن خاف زيادة المرض وان لم يخف التلف وشدة الظم فلا معنى لاشتراطها ولا لاشتراط خوف الموت والعلة في الباب الذي ياتي ان شاء الله تعالى وما ذكر البيهقي في ذلك الباب من تيمم عمرو ابن العاص حين اشفق ان اغتسل ان يهلك واقعة عين لا يدل على اشتراط الهلاك للتيمم * ثم ذكر البيهقي (عن ابن عباس رفعه في قوله تعالى وان كنتم مرضى او على سفر) * قلت * في سنده جرير عن عطاء بن السائب وقد ذكر ابو احمد بن عدي عن ابن معين ان ما روي جرير عن عطاء بعد الاختلاط *

باب التيمم في السفر اذا خاف الموت او العلة من شدة البرد

قال *

* قلت * وفي الخبر ايضا اذا خاف ذلك جازله التيمم وصار كالريض وقد ذكر البيهقي في الخلاف ان عبد الرحمن بن جرير لم يسمع الحديث من عمرو بن العاص *

باب الجرح اذا كان في انقض جسده

قال *

ذكر فيه (عن ابن عباس ان رجلا اجنب في شتاء الخ) ثم قال (حديث موصول) ثم اخرجه ثانيا من رواية الاوزاعي (قال لابي عن عطاء عن ابن عباس الحديث) * قلت * في سند الاول الوليد بن عبيد الله بن رباح سكت عنه هنا وضعفه في باب النهي عن ثمن الكلب وجعل الدار قطي الرواية الثانية وهي المرسلة هي الصواب * ثم ذكر البيهقي (عن عطاء عن جابر خرجنا في سفر فاصاب رجلا منا حجر الحديث) ثم قال (هذه رواية

موصولة الا انها تخالف الراويين الاولين في الاسناد * قلت * وتخالفهما في المتن ايضاً الا ان عبد الحق ذكر انه لم يرو هذا الحديث عن عطاء غير الزبير بن خريف وليس يقوي وكذا قال عنه الدارقطني وقال البيهقي في الباب الذي بعده (ليس هذا الحديث بالقوي وقال الدارقطني الصواب انه عن عطاء عن ابن عباس) * قلت * روايته عن ابن عباس تخرج على روايته عن جابر من وجهين * احدهما * مجيئها من طرق ذكرها الدارقطني والرواية عن جابر لم تات الا من وجه واحد كما تقدم * الثاني * ضعف سند هذه الرواية من جهة الزبير والرواية عن ابن عباس رجال سندها ثقات * ثم قال البيهقي (ظاهر الكتاب يدل على استعمال ما يجد من الماء ثم الرجوع الى التيمم اذا لم يجده) * قلت * ذكر تعالى الامرين في حالتين مختلفتين وامر بالصلوة باحدهما فمن جمع بينهما فقد خالف ظاهر القرآن *

* قال * **باب الصحيح المقيم توضاً للكتابة والعيد والجنائز ولا يتيمم** *

ذكر فيه حديث (لا يقبل الله صلوة احدكم حتي يتوضاً وحديث لا يقبل الله صلوة بغير طهور) * قلت * من يجوز التيمم للعيد والجنائز يقول التيمم طهور بنص الشارع فلم يصل بغير طهارة والا في يدل الوضوء وهو التيمم للضرورة كانه توضاً كما قلتم في تيمم المريض والمسافر * ثم ذكر ان اباسمة وعبد الرحمن بن ابي بكر خرجا الى جنازة سعد بن ابي وقاص فدعا عبد الرحمن بوضوء الحديث) * قلت * في سنده عكرمة بن عمار تقدم ان البيهقي قال في باب مس الفرج بظهر الكف غمز به يحيى القطان وابن حبل وضعفه البخاري جد او قال في باب الكسر بالماء اختلط في آخر عمره وساء حفظه فروي ما لم يتابع عليه * ثم في القضية اشكال وهو ان عبد الرحمن توفي سنة ثلاث وخمسين كذا ذكر اكثر العلماء ولم يذكر واختلفوا في الاستيعاب هذا الاكثر ولم يختلفوا ان سعد بن ابي وقاص توفي بعد هذا التاريخ فلم يدرك عبد الرحمن وفاته * ثم ذكر حديث جديفة (وجعلت لي تربتها طهورا اذا لم يجد الماء) * قلت * المراد بالوجود القدرة الا ترى ان المريض يتيمم لانه غير قادر على استعمال الماء وان كان واجدا له والذي يخشى فوات صلوة الجنائز لو اشتغل بالوضوء ينزل بمنزلة غير القادر على استعمال الماء * ثم اسند (عن ابن عمر انه قال لا يصلي على الجنائز الا وهو طاهر) * قلت * الذي يصلي عليها بالتيمم طاهر فلم يخالف قوله ولم يرد ابن عمر انه لا يصلي عليها بالتيمم وانما اراد انه لا يصلي عليها بلا طهارة رداً على من يزعم انه لا ركوع لها ولا سجود فلا يشترط لها الطهارة والى هذا ذهب الشعبي ذكره عبد الرزاق وابن ابي شيبة في مصنفهما * ثم قال البيهقي (والذي روي عنه يعني ابن عمر في التيمم لصلوة الجنائز يحتفل ان يكون في

السفر عند عدم الماء وفي اسناد حديث ابن عمر في التيمم ضعف ذكرناه في كتاب المعرفة * قلت *
 الذي في كتاب المعرفة انه قال (اخبرنا ابو عبد الرحمن وابو بكر بن الحارث قالوا اخبرنا علي بن
 عمر الحافظ اخبرنا الحسن بن اسمعيل حدثنا محمد بن عمرو بن ابي مدعور حدثنا عبد الله بن
 غير حدثنا اسمعيل بن مسلم عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر انه اتى بختازة وهو على غير وضوء فتيمم ثم
 صلى عليها ثم قال وهذا لا اعلمه الا من هذا الوجه فان كان محفوظا فانه يحتمل ان يكون ورد في سفر وان
 كان الظاهر بخلافه) فقد صرح البيهقي هناك بان الظاهر بخلاف التاويل الذي ذكره هنا ولم يذكر في سنده ضعفا كما
 التزمه هنا بل تشكك في كونه محفوظا ولو صرح بانه غير محفوظ لم يلزم منه الضعف * قال البيهقي (والذي روى
 مغيرة بن زياد عن عطاء عن ابن عباس في ذلك لا يصح عنه انما هو قول كذلك رواه ابن جريج عن عطاء
 وهذا احد ما انكر ابن حنبل وابن معين على المغيرة) * قلت * المغيرة اخرج له الحاكم في المستدرک واصحاب
 السنن الاربعة وثقه وكيع وابن معين وعنه ليس به ثقة وعنه له حديث واحد منكر وثقه احمد بن عبد الله
 ويعقوب بن سفيان وابن عمار حكاه الحسين بن ادريس في الفصول التي علقها عنه وقال ابن عدي عامة
 ما يرويه مستقيم الا انه يقع في حديثه كما يقع في حديث من ليس به بأس من الغلط ثم رواية ابن جريج لا تعارض
 روايته لان عطاء كان فقيها فيحوز ان يكون افتى بذلك فسمعه ابن جريج ورواه مرة اخرى عن ابن عباس
 فسمه المغيرة وهذا اولي من تغليب المغيرة والانكار عليه وقد تقدم نظير هذا *

* قال * باب تعجيل الصلوة بالتيمم اذا لم يكن ثقة من وجود الماء في الوقت *

ذكر فيه حديث عبد الله بن عمر عن القاسم بن غنام عن بعض امهاته عن ام فروة الحديث * قلت * بعض
 امهاته مجهولة وعبد الله هو العمري نكلوا فيه وضعفه ابن المديني وكان الفطان لا يتحدث عنه وقال
 ابن حنبل كان يزيد في الاسانيد وقال ابن حبان غلب عليه التبعد حتى غفل عن ذكر الاخبار فوقعت بالمناكير
 في روايته فلما خش خطاه استحق التبرك والقاسم بن غنام قال العقيلي في حديثه اضطراب وذكر الترمذي
 هذا الحديث ثم قال (اضطربوافيه) وقد ذكر البيهقي هذا الحديث فيما بعد في باب الترغيب في التعجيل بالصلوات
 من حديث القاسم عن جدته الدنيا عن جدته ام فروة وهذا يدل على ان ام فروة انصارية لان القاسم من
 الانصار وكذا صرح بعضهم انها انصارية وقوله في ذلك الباب وكانت من المهاجرات الاول يخالف ذلك
 ولهذا صحح ابن عبد البر وغيره انها من المهاجرات وانها بنت ابي قحافة اخت ابي بكر الصديق رضي الله عنه

باب الدليل على ان سور الكلب نجس

قال *

ذكر فيه حديث (اذا ولغ الكلب في اناء احدكم فليرقه وليفسله سبع مرار) * قلت * قد قدمنا ان ما لا يحمل الامر بالنسل على التعبد وربا رجحه اصحابه بذكر العدد المخصوص كما تقدم بيانه والا اعتذار عنه * ثم ذكر حديث ابي هريرة في الكلب بلغ في الاناء يفسله ثلاثا وخمسا او سبعا (وفي سنده اسمعيل بن عياش فقال (لا يحتج به خاصة اذا روى عن اهل الحجاز) * قلت * ظاهر هذا الكلام اطلاق القول بانه لا يحتج به واذا روى عن اهل الحجاز كان اشبه في عدم الاحتجاج به وعلى هذا قد خالف البيهقي ما ذكرهنا في باب ترك الوضوء من الدم فيما مضى فقال (ماروى عن الشاميين صحيح) *

باب ادخال التراب في احدي غسلاته

قال *

ذكر عن معاذ بن هشام عن ابيه عن ابي قتادة عن خلاس عن ابي رافع عن ابي هريرة حديث (اذا ولغ الكلب في الاناء فاغسلوه سبع مرار اولاهن بالتراب) * ثم قال (غريب ان كان حفظه معاذ فهو حسن لان التراب في هذا الحديث لم يروه ثقة غير ابن سيرين عن ابي هريرة وانما رواه غير هشام عن قتادة عن ابن سيرين كما سبق ذكره) * قلت * لقائل ان يقول كان ينبغي له ان يقول ان كان هشام حفظه لانه هو الذي انفرد به عن قتادة كما بينه البيهقي ولعله انما عدل الى ابنه معاذ لجلالة هشام وهو الدستوائي وابنه معاذ وان روى له الجماعة لكنه ليس بنجدة كذا قال ابن معين وقال ابو احمد بن عدي ربما يغلط في الشيء وارجوانه صدوق * ثم ذكر البيهقي حديث عبد الله بن مغفل (وعفروه الثامنة بالتراب) * ثم قال (ابو هريرة احفظ من روى في دهره وزوايته اولى) * قلت * بل رواية ابن مغفل اولى لانه زاد الفسلة الثامنة والزيادة مقبولة خصوصاً من مثله * قال الحسن البصري كان ابن مغفل احد العشرة الذين بعثهم الناعمري فقهون الناس فكان الاخذ برواياته احوط واليه ذهب الحسن وحدثه هذا اخرجه ابن مندة من طريق شعبة وقال اسناد مجمع على صحته * قال البيهقي او قد روى حماد بن زيد عن ايوب عن ابن سيرين عن ابي هريرة فتواه بالسبع كما رواه وفي ذلك دلالة على خطأ رواية عبد الملك بن ابي سليمان عن عطاء عن ابي هريرة في الثلاث وعبد الملك لا يقبل منه ما يخالف فيه الثقات) * قلت * رواه الدارقطني بسند صحيح من رواية عبد الملك عن عطاء عن ابي هريرة قال اذا ولغ الكلب في الاناء فاهرقه ثم اغسله ثلاث مرات وروى ايضا من حديث عطاء عن ابي هريرة انه كان اذا ولغ الكلب في الاناء اهراقه وغسله ثلاث مرات وقال ابن عدي حدثنا احمد بن الحسن الكرخي من كتابه حدثنا الحسين الكرايسي حدثنا

اسحاق الاذرقى حدثنا عبد الملك عن عطاء عن الزهرى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اولع
الكتاب فى اناء احكم فليبرقه وليمسله ثلاث مرات * قال ابن عدي قال احمد بن الحسن كان الكرايسى يسأل
عنه وهذا لا يرويه غير الكرايسى مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم والكرايسى له كتب مصنفه ذكر فيها
اختلاف الناس من المسائل وذكر فيها اخبارا كثيرة وكان حافظا لما لم يجد له منكر اغبر ما ذكرت من الحديث
والذى حمل احمد بن حنبل عليه فانما هو من اجل الاثبات بالقرآن فاما فى الحديث فلم اراه باسا انتهى كلامه
وعبد الملك هذا اخرج له مسلم فى صحيحه وقال ابن حنبل والثورى هو من الحفاظ وعن سفيان الثورى
هرقة متين فقيه وقال احمد بن عبد الله ثقة ثبت فى الحديث ويقال كان سفيان الثورى يسميه الميزان *
* قال * باب نجاسة مامسه الكلب بسائر بدنه اذا كان احدهما رطبا *

اراد بذلك اثبات نجاسة الكلب بجميع اجزائه وعقله فى هذا التبويب امران * احدهما انه اطلق لفظ سائر على
الجميع * قال الشيخ تقي الدين بن الصلاح وهو مردود عند اهل اللغة بعدد من غلط العامة واشباههم من الخاصة
ولا يلتفت الى قول الجوهرى انه بمعنى الجميع وقال الزهرى فى التهذيب اتفق اهل اللغة على ان معنى
سائر الباقي * ثانيهما * انه اثبت نجاسة مامسه جميع بدنه فيخرج من ذلك ما ماسه بجزء من بدنه
والظاهر انه لم يقصد ذلك * ثم انه استدلل على ذلك (بانه عليه السلام اخرج من تحت فسطاطه جرو كلب
ونضح مكانه) * ثم قال (وفى هذا والذي قبله من اخبار الولوغ دلالة على نسخ ما انبأ ابو عبد الله الحافظ
* فذكر حديث * كانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر فى المسجد الحديث * قلت * دعوى النسخ محتاج الى تاريخ
ولا تاريخ معه ولهذا لم يجرم البيهقى بالنسخ فى آخر كلامه بل ذكره على وجه الاحتمال فقال (فكان ذلك
كان قبل امره بقتل الكلاب وغسل الاناء من ولوغها) * ثم ذكر عن البخارى (انه لم يذكر قوله تبول) * قلت * ذلك
مذكور فى بعض نسخ البخارى فان اعذر عن البيهقى معذره بانه لم يقف على تلك النسخ * قلنا * بل وقف عليها
حيث ذكر هذا الحديث فيما بعد فى باب من قال بظهور الارض اذا يئست ثم قال (وليس فى بعض النسخ
عن ابي عبد الله البخارى ذكر البول) فاختلف كلام البيهقى فى البابين وغفل عما ذكره اولا * ثم قال البيهقى
(وقد اجمع المسلمون على نجاسة بولها) * قلت * مذهب مالك انه طاهر ذكره ابن رشد فى القواعد وغيره
قال البيهقى (او كان علم مكان بولها يخفى عليهم فمن وجب عليه (١) غسله) * قلت * يابى هذا التاويل او بعده
تحفظ النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه واحترازهم من النجاسات بلى اظهر من هذين التاويلين الذين ذكرهما

اليهقي ان الشمس كانت تجفف تلك الابوال فتطهر الارض وقد ترجم اليهقي على ذلك فيما بعد فقال (باب من قال بطهور الارض اذ ايسست) وذكر هذا الحديث وكذا فعل ابوداود في السنن وغيره *

قال * **باب الدليل على ان الخنزير اسوأ حالا من الكلب** *

ثم استدلى على ذلك بحديث نزول ابن مريم وكسره الصليب وقتله الخنزير * قلت * لم يذكر في هذا الباب شيئا غير هذا الحديث ودلالته على نجاسة الخنزير ليست بظاهرة فكيف على انه اسوأ حالا من الكلب *

قال * **باب سور الهرة** *

ذكر فيه حديث (اسحاق بن ابي طلحة عن حميدة بنت عبيد بن رفاع عن كيسة بنت كعب بن مالك ان ابا قتادة الحديث) ثم قال هكذا رواه مالك في الموطأ * قلت * الذي في الموطأ من رواية يحيى بن يحيى عن حميدة بنت ابي عبيد بن فروة وقال ابن مندة ام يحيى حميدة وخالتها كيسة لا يعرف لهما رواية الا في هذا الحديث ومحله محل الجلالة ولا يثبت هذا الخبر بوجه من الوجوه * ثم اسند اليهقي من طريق ابي قتادة عن ابيه * ثم اسند (عن عكرمة قال لقد رأيت ابا قتادة يقرب ظهوره الى المرفيشرب منه ثم يتوضأ بسورها) قال * وكل ذلك شاهد لصحة رواية مالك * قلت * كيف تكون رواية عكرمة الموقوفة على ابي قتادة شاهدا لرواية مالك المرفوعة ثم اسند من طريق المعتمر وحماد بن زيد عن ايوب (عن محمد بن ابي هريرة قال اذا ولغ المرفيشرب مرة) * قلت * روى الترمذي من طريق المعتمر بسنده هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يغسل الاناء اذا ولغ فيه الكلب سبع مرات اولاهن قال اولهن (١) بالتراب واذا ولغ فيه المرة مرة ثم * قال حسن صحيح فاعتمد على عدالة الرجال عنده ولعله لم يلتفت لوقوف مع رواية الرفع وهو مخالف لما رواه اليهقي من طريق المعتمر * ثم قال اليهقي بعد ان روى ذلك عن جماعة موقوفا (رواية الجماعة الاولى) * قلت * قد تقدم رواية الترمذي للرفع من طريق المعتمر عن ايوب وانه صححها ورواها اليهقي فيما مضى من طريق عبد الوارث عن ايوب ومن طريق ابي عاصم عن قرة من طريق ابن عون كلهم عن ابن سيرين وهو لاء ايضا جماعة وقد زادوا الرفع وزيادة الثقة مقبولة على ما عرف ولا نسلم ان ذلك مدرج فان الراوى تارة يشط فيرفع الحديث وتارة يقى به فيقفه وهذا اولى من تخطئة الرافعين وقد مر لهذا نظائر وقد اسند الطحاوي عن ابن سيرين انه كان اذا حدث عن ابي هريرة فقل له عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل حديث عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم * ثم اسند اليهقي (عن محمد بن اسحاق الصنعاني اخبرني سعيد بن عفير

حدثنا يحيى بن ايوب عن ابن جريج عن ابن دينار عن ابي صالح عن ابي هريرة قال يغسل الاناء من امر
كما يغسل من الكلب ثم قال اروي عن روح بن القرج عن ابن عفير مرفوعا وليس بشئ * قلت * روح هذا
روي عنه جماعة من الائمة كالحاكم في المستدرک والطبراني والاصم وغيرهم وثقه ابو بكر الخطيب فوجب
قبول زيادته كيف وقد تابعه على ذلك غيره فاخرج الطحاوي هذا الحديث عن ربيع الجيزي عن سعيد بن
كثير بن شفيق بسنده والجيزي وثقه ايضا الخطيب وروي له ابو داود والنسائي كذا ذكر صاحب الامام
عن الطحاوي والذي رآته في كتابه شرح الآثار ومثكل الحديث انه اخرجه بالسند المذكور موقوفا على
ابي هريرة ثم قال البيهقي (وقد بروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ما هو حجة عليه في فتياه في المرة ان صح ذلك فهو صحيح
بما تقدم من حديث ابي قتادة وعائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم) * قلت * كانه اراد بقوله وقد يروي عن
ابي هريرة عنه عليه السلام ما ذكره عنه في آخر الباب وستحكم عليه ان شاء الله تعالى وقوله (فهو حجة عليه في فتياه
* قلت * لم يكن ذلك فتيا بل هو مرفوع من جهات قد صحح الترمذي بعضها كما تقدم وحديث ابي قتادة اسناده
مضطرب اضطر ابا كثيرا قد بين البيهقي بعضه وفيه امرأتان مجهولتان وقد تقدم ان ابن مندة قال لا يثبت بوجه
من الوجوه وحديث عائشة فيه مجهولة عند اهل العلم وهي أم داود بن صالح ولهذا قال الزار لا يثبت
من جهة النقل والبيهقي اوردته شاهد الحديث ابي قتادة لا محتجابه فكيف يكون ابو هريرة صحيحا بمنزل
هذين الحديثين * ثم اسند البيهقي حديث ابي هريرة (السور سبع) * قلت * غراه صاحب الامام الى
الدارقطني وقال اسناده الى عيسى بن المسيب صحيح وحكى عن الدارقطني انه قال في عيسى هذا صالح الحديث
وكذا حكى عنه البيهقي فيما بعد في باب سور الحيوانات سوى الكلب والخنزير وقال الحاكم صدوق واخرج له
في المستدرک واخرج له ابن حبان في صحيحه وقال ابن عدي صالح فيه ابرويه ذكر ذلك البيهقي في الباب
المذكور فاذا كان السور سبعة قد ثبت فيه عليه السلام عن اكل كل ذي ناب من السباع فيكون لحم السور
ممنوعا فكذا سور الكلب والخنزير فالحديث حجة على البيهقي فذكره هنا نظروا صار حديث ابي هريرة هذا
موثقا لحديثه في غسل الاناء من ولوغ المرة وفي المحلة لابن حزم ومن امر بغسل الاناء من ولوغ المرة
ابو هريرة وسعيد بن المسيب والحسن وطائفة وعطاء جعلاه بمنزلة ما لو لغ فيه الكلب * ثم اسند البيهقي عن
حفص بن عمر هو العديني حدثنا الحكم يعني ابن ابلان عن عكرمة عن ابي هريرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم المهر من متاع البيت * قلت * الحكم هذا وثقه جماعة وقال ابن المبارك ارم بهو حفص العديني

قال ابو حاتم بن الحديث وقال النسائي ليس بثقة وقال ابن عدي عامة حديثه غير محفوظ واخاف ان يكون ضعيفا كما ذكره النسائي

قال * باب سور سائر الحيوانات سوى الكلب والخنزير *

ذكر فيه حديث جابر (اتوضأ بماء افضلت الحمر قال نعم وبماء افضلت السباع وفي سنده ابراهيم الاسلمي فقال البيهقي (ضعفه اكثر اهل العلم) ثم اسند (عن الشافعي انه كان يقول لان يخبر ابراهيم من بعده احب اليه من ان يكذب وكان ثقة في الحديث) * قلت * بل كذبه مالك وابن معين والقطان وقال ابن حنبل والبخاري والنسائي والد ارقطني والازدي وغيرهم متروك وقال القطان سألت مالكا اكان ثقة فقال لا ولا في دينه ورواه الاسلمي عن داود بن الحصين وهو ايضا متكلم فيه * قال ابو زرعة ابن وقال ابو حاتم ليس بالقوي ولولا ان مالكا روى حديثه وقال سفيان بن عيينة كنا نتقي حديثه وقال ابن حبان حدث عن الثقات بما لا يشبه حديث الاثبات تجب مجابته بروايته وقال ابن عدي اذا روى عنه ثقة فهو صالح الرواية الا ان يروى عنه ضعيف فيكون البلاء منه مثل ابن ابي حبيبة وابراهيم بن يحيى * قلت * صرح ابن عدي هنا ان البلاء من ابن ابي يحيى وذكر في ترجمة ابن ابي يحيى خلاف هذا فقال نظرت في احاديثه يعني ابن ابي يحيى فليس فيها منكروا فا يروى المنكر اذا كانت العهدة من قبل الراوي عنه فكانه اتى من قبل شيخه لا من قبله قال البيهقي (وتابعه عن داود بن الحصين ابراهيم بن اسمعيل بن ابي حبيبة) ثم اسنده من حديث سعيد بن سالم (عن ابن ابي حبيبة عن داود بسنده) * قلت * سعيد هو القداح تكلم فيه * قال البخاري عن ابن جريج كان يرى الارجاء وقال عثمان بن سعيد يقال القداح ليس بذلك في الحديث وفي الساب السمعاني التي اختصرها ابن الاثير كان مرجعهم في الحديث وابن ابي حبيبة تقدم تضعيف ابن عدي له وضعفه النسائي وقال البخاري منكر الحديث وقال ابن معين ليس بشي وقال الدارقطني متروك وروينا هذا الحديث في مسند الشافعي من رواية الاخضر عن الربيع عن الشافعي حدثنا سعيد عن ابن ابي حبيبة وابن ابي حبيبة عن داود عن جابر ولا ذكر لايه فقد اضطرب سنده مع ضعف روايته وقد ذكر البيهقي فيما بعد انه عليه السلام سئل عن الماء وما يرويه فقال اذ ابلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث (وظاهر هذا يدل على نجاسة سور السباع اذ لولا ذلك لم يكن لهذا الشرط فائدة وكان التقييد به ضائعا

باب ما لا نفس له سائلة اذامات في الماء القليل

* قال *

اسند فيه (عن بشر بن الفضل عن محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن ابي هريرة حديث اذا وقع الذباب
 * ثم قال (ورواه عمرو بن علي عن ابن عجلان عن القعقاع عن ابي صالح عن ابي هريرة) * قلت * ذكر صاحب
 الامام ان عمرو بن علي رواه عن يحيى بن محمد بن قيس عن ابن عجلان عن القعقاع * قال البزار هذا الحديث
 لا نعم رواه عن ابن عجلان عن القعقاع الا يحيى بن محمد بن قيس وقد خولف فيه عن ابن عجلان * ثم اسند
 البيهقي (عن بقية عن سعيد بن ابي سعيد الزبيدي عن بشر بن منصور فذكر سنده حديث سلمان (كل طعام وشراب
 وقعت فيه دابة (١) * ثم حكى عن ابن عدي (انه قال الاحاديث التي يرويها سعيد الزبيدي عامتها ليست بمحفوظة)
 وقال البيهقي في باب الصائم كحل (سعيد الزبيدي من مجاهيل شيوخ بقية ينفرد بما لا يتابع عليه) * ثم اسند في
 هذا الباب اعني باب ما لا نفس له عن الدارقطني (انه قال لم يروه يعني حديث سلمان غير بقية عن سعيد الزبيدي
 وهو ضعيف) * قلت * الظاهر ان البيهقي فهم من قول الدارقطني وهو ضعيف انه اراد الزبيدي لانه ذكر
 عقب كلام ابن عدي فيه وذكر في الخلافات كلام الدارقطني ثم قال (وقد ذكرنا ان ما يرويه بقية عن
 النعمان والمجهولين فليس بمقبول منه) وقال صاحب الامام ذكر الحافظ ابو بكر الخطيب سعيد بن ابي سعيد هذا
 فقال واسم ابيه عبد الجبار وكان ثقة * قال صاحب الامام وقول الدارقطني وهو ضعيف لا يريد به ويريد
 بقية وذكر ابن حبان في كتاب الثقات سعيد هذا فقال سعيد بن عبد الجبار الزبيدي من اهل الشام يروي
 عن عمرو بن روبة الثعلبي عن ابي امامة روى عنه اهل بلده وهذا يعني عنه الجيالة وذكر صاحب الميزان سعيد
 ابن ابي سعيد الزبيدي وسعيد بن عبد الجبار الزبيدي في ترجمتين والله اعلم *

باب الجوت يموت في الماء والجراد

* قال *

ذكر فيه (عن اسحاق بن حازم عن عبيد الله بن مقسم عن جابر مثل عليه السلام عن ماء البحر الحديث) * قلت *
 ذكر ابن مندة ان هذا الحديث لا يثبت ويمكن ان يكون علة بالاختلاف في استاده فان عبد العزيز بن عمران
 وهو ابن ابي ثابت رواه عن اسحاق بن حازم الزيات مولى آل نوفل عن وهب بن كيسان عن جابر عن ابي بكر
 الصديق رضي الله عنه اخرجه الدارقطني وقال عبد العزيز ليس بالقوى وقال عبد الحق في احكامه اسحاق
 ابن حازم شيخ مدني ليس بالقوى * ثم ذكر البيهقي (عن ابن وهب حديثا سليمان بن بلال عن زيد بن اسلم عن
 ابن عمر قال احلت لنا ميتتان ودمان الخ) ثم قال البيهقي (هو في معنى المسند) * قلت * رواه يحيى بن حسان عن

سليمان بن بلال مرفوعاً كذا قاله ابن عدي في الكامل ثم ان البيهقي جعل قول ابن عمر احدث في معنى السند
ثم خالف ذلك في كتاب الحيض في باب غسل المستحاضة فذكر ما يدل على ان قول الراوي (فامرت ان تؤخر
للظهر الخ) موقوف * ثم اسند البيهقي الحديث (عن عبد الرحمن واسامة وعبد الله بن زيد بن اسلم عن ابيهم عن
ابن عمر قال عليه السلام احلت لنا ميتتان الحديث) ثم قال (اولا دزيد كلهم ضعفاء جرحهم ابن معين وكان
ابن حنبل وابن المديني يوثقان عبد الله الا ان الصحيح من هذا الحديث هو الاول) * قلت * اذ كان عبد الله
ثقة عيلى قولهما دخل حديثه فيارفعه الثقة ووقفه غيره على ما عرف لاسيما وقد تابعه على ذلك اخواه فعلى هذا
لا نسلم ان الصحيح هو الاول *

باب الماء القليل ينحس بنجاسة تحدث فيه *

* قال *

ذكر في آخره (حديث جابر غطوا الاناء واوكوا السقاء وحديث ابي هريرة في الامر بتغطية الوضوء) * قلت *
الاظهر انه عليه السلام انما امر بتغطية الاناء ليكون ذلك حرزا من الشيطان كما بينه في حديث جابر بقوله فان
الشيطان لا يحمل سقاء ولا يكشف اناء وايضا في ذلك امان من الضرر ويدل عليه ما جاء في رواية لمسلم في
حديث جابر فان في السنة ليلة ينزل فيه وباء لا يمر بالماء ليس عليه غطاء اوسقاء ليس عليه وكاء الا نزل فيه من
ذلك الوباء * فثبت بذلك ان الامر بالتغطية لهذا المعنى لا لتنجيس الماء فالحديثان ليسا بطابقين للباب *

باب الماء الكثير لا ينحس بنجاسة تحدث فيه مالم تغيره *

* قال *

* قلت * الاحاديث التي ذكرها في هذا الباب فيها ان الماء لا ينحسه شيء من غير تقييد بكثرة ولا عدم تغير وذكر
في الباب حديثا فيه طريف فقال (هو ابو سفيان وليس هو بالقوى الا اني اخرجته شاهدا لما تقدم) * * قلت *
الان القول فيه وقد ضعفه ابن معين وابو حاتم وقال ابن حنبل ليس بشيء ولا يكتب حديثه وقال النسائي
مزروك وفي الكاشف للذهبي متروك عندهم وقال عمرو بن علي ما سمعت يحيى بن سعيد ولا عبد الرحمن بن
مهدي يحدثن عن شيء قط فعلى هذا لا يصح ان يستشهد به * ثم اسند البيهقي (عن محمد بن ابي يحيى عن
امه قالت دخلت على سهل بن سعد الخ) * ثم قال (اسناد حسن موصول) * قلت * هكذا ذكره ايضا عن محمد
عن امه ابو الحسن الدارقطني ولم تعرف حال امه ولا اسمها بعد للكشف التام ولا ذكر لثاني شيء من الكتب
السة وقد ذكر الطبراني في معجمه الكبير هذا الحديث في ترجمة ابي يحيى عن سهل فذكر بسنده عن محمد بن
ابي يحيى عن ابيه عن سهل الحديث فظهران في سنده اضطرابا ايضا ومع هذا كيف يكون اسناده حسنا *

باب الماء الكثير اذا غيخته النجاسة

قال *

ذكر في آخره عن الشافعي (انه قال وما قلت من انه اذا غيّر طعم الماء وريحه ولونه كان نجسا يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه لا يثبت اهل الحديث مثله وهو قول العامة لا اعلم بينهم فيه خلافا) قلت * اطلق الشافعي ذلك ويبنى ان يقيد بما اذا كان الواقع نجسا والافلو تغيرت الاوصاف الثلاثة بشئ طاهر فالمشهور من مذهب الحنيفة انه لا ينجس *

باب قدر القلتين

قال *

اسند فيه (عن الشافعي انما سلم بن خالد عن ابن جريج باسناد لا يحضرني ذكره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا كان الماء قلتين لم يحمل خبثا وقال في الحديث بقلال هجر قال ابن جريج وقد رأيت قللا ل هجر فالقلة تسع قربتين او قربتين وشبنا قال الشافعي كان مسلم يذهب الى ان ذلك اقل من نصف القربة او نصف القربة فيقول خمس قرب اقرب اكثر ما تسع قلتين وقد تكون القلتان اقل من خمس قرب فالا احتياط ان تكون القلة قربتين ونصفا فاذا كان الماء خمس قرب لم يحمل نجسا في جركان او غيره الا ان يظهر في الماء منه ريح او طعم اولون وقرب الجواز كبار فلا يكون الماء الذي لا يحمل النجاسة الا بقرب كبان) قلت * في هذا الحديث اشياء * اخذها انت مسلم بن خالد ضعفه جماعة والبيهقي ايضا في باب من زعم ان التراب ينج بالجماعة افضل * الثاني * ان الاسناد الذي لم يحضره ذكره مجهول الرجال فهو كالمقطوع ولا تقوم به حجة * الثالث * ان قوله وقال في الحديث بقلال هجر يروى عنه من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم والذي وجد في رواية ابن جريج انه قول يحيى بن عقيل كما بينه البيهقي فيما بعد ويحيى هذا ليس بصحابي فلا تقوم بقوله حجة * ثم اسند البيهقي (عن محمد بن يحيى بن عمر انه عليه السلام قال اذا كان الماء قلتين لم يحمل نجسا ولا باسما قال فقلت ليحيى بن عقيل قلال هجر قال قلال هجر قال فاطن ان كل قلة تاخذ فرقين * زاد احمد بن علي في روايته والفرق ستة عشر طلا) قلت * في هذا ايضا اشياء * اخذها عنه مرسل * الثاني * ان محمد المذكور فيه وهو ابن ابي يحيى على ما قاله ابو احمد الحافظ يحتاج الى الكشف عن حاله * الثالث * انه ظن من غير جزم * الرابع * انه اذا كان الفرق ستة عشر طلا يكون مجموع القلتين اربعة وستين طلا وهذا لا يقول به البيهقي وامامه وقد جاء ذكر الفرق من طريق آخر اخرجه ابن عدي من جهة المغيرة بن سفيان عن محمد بن اسحاق عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان الماء قلتين من قلال هجر لم ينجسه بشئ

وذكر انها فرقان، وهذا يقتضي ان يكون القتلتان اثنتين وثلاثين رطلا والمغيرة هذا ضعفه ابن عدي وذكر ابن
ابي حاتم عن ابيه انه صالح وعن ابي زرعة جزري لا باس به * ثم ذكر البيهقي عن محمد بن يحيى المذكور (قال
قرب قلال حجر فاظن ان كل قلة تاخذ قربتين) قال البيهقي (كذا في كتاب شيني قربتين وهذا اقرب مما قال
مسلم بن خالد) قلت * فلي هذا يكون القتلتان اربع قرب * ثم اسند البيهقي (عن مجاهد قال القتلتان الجرطان وعن
وكيع ويحيى بن آدم مثله وعن هشيم قال الجرطان الكبار وعن محمد بن اسحاق الجرار التي يستقى فيها والد واريق
وعن عاصم بن المنذر قال القلال الخواوي العظام) قلت * قد اختلف في تفسير القلتين اختلافا شديدا كما ترى ففسرنا
بـخمس قرب وباربع وباربع وستين رطلا وبـاثنتين وثلاثين وبالجرتين مطلقا وبالجرتين بقيد الكبر وبالحائيتين
والحائية الجب فظهر بهذا اجهالة مقدار القلتين فتعذر العمل بها وقال ابو عمر في التمهيد وما ذهب اليه الشافعي
من حديث القلتين مذاهب ضعيف من جهة النظر غير ثابت في الاثر لانه حديث تكلم فيه جماعة من اهل العلم ولان القلتين
لم يوقف على حقيقة مبلغها في اثر ثابت ولا اجماع وذكر ابن جرير الطبري في التهذيب معنى هذا الكلام *

باب صفة يربضاعة

* قال *

* قلت * الاولى ان يذكر هذا الباب تلو (باب الماء الكثير لا ينجس بنجاسة تحدث فيه مالم يغيره) ثم ان البيهقي
ذكر في هذا الباب (عن الشافعي) انه قال يربضاعة كثيرة الماء واسعة كان يطرح فيها من الانجاس ما لا يغيرها
لو ناولا طعاما ولا يضره فيوارج فقبل النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ من يربضاعة وهي تطرح فيها كذا وكذا
فقال عليه السلام مجيبا الماء لا ينجسه شيء وبين انه في الماء مثليها اذا كان مجيبا عليها (ر) * قلت * قد قد منافي اوائل
هذا الكتاب ان الماء الراكد اذا وقعت فيه تلك الاشياء اعني التبن والحيض والكلاب فلا يظهران
الاوصاف الثلاثة لتغير ويريد هذا ما اسنده البيهقي فيما بعد (عن ابي داود السجستاني من قوله ورأيت
فيها ماء متغيرا للون)

باب ما جاء في نزح زمزم

* قال *

اسنده فيه (عن ابن سيرين ان زنجيا وقع في زمزم فامره به ابن عباس فاسخرج وامرهما ان تنزح الي آخره) ثم
قال (ورواه ابن ابي عروبة عن قتادة ان زنجيا وقع في زمزم فامره ابن عباس بنزحه وهذا بلاغ
بلغها فانها لم يلقها ابن عباس ولم يسمع منه) قلت * ذكر البيهقي في الخلافيات عن شعبة (انه قال احاديث
ابن سيرين عن ابن عباس انما سمعها من عكرمة ولم يسمع من ابن عباس) وفي الكمال لعبد الغني وروى ابن

سيرين عن ابن عباس وانصح ان بينهما عكرمة انتهى كلامه فاذا ارسل ابن سيرين عن ابن عباس وكان
الواسطة بينهما ثثة وهو عكرمة كان الحديث محتاجا وفي التمهيد لابن عبد البر مرسل ابن سيرين صحاح
كمر اسيل سعيد بن المسيب * ثم ان البيهقي اخرجه في كتاب المعرفة من طريق (ابن لهيعة عن عمرو بن دينار
عن ابن عباس) وعمرو سمع من ابن عباس وذكر في كتابه السنن والمعرفة ان جابر الجعفي رواه مرة عن
ابي الطفيل عن ابن عباس ومرة عن ابي الطفيل نفسه ان غلاما وقع في زمزم وابن لهيعة والجعفي متكلم فيهما
لكن ذكرتهما استحياد الرواية ابن سيرين وقتادة قال * ابن عدي ابن لهيعة حسن الحديث يكتب حديثه وقد
حدث عنه الثقات * الثوري وشعبة وعمرو بن الحارث والليث بن سعد والجعفي حديث صالح وقد روى عنه
الثوري الكثير مقدار خمسين حديثا وشعبة اقل رواية عنه من الثوري وقد احتمله الناس ورووا عنه
ولم يختلف احد في الرواية عنه * وعن الثوري قال ما رأيت اوسع في الحديث من الجعفي وعن شعبة قال وهو
صدوق في الحديث وعن الثوري انه قال لشعبة لان تكلمت في جابر لا تكلم فيك وقد روي نزح زمزم
من طريق آخر صحيح فروي ابن ابي شيبة في مصنفه عن هشيم عن منصور عن عطاء ان حبشا وقع في زمزم
فمات فامر ابن الزبير ان يتزق ماء زمزم فخل الماء لا ينقطع فنظروا فاذا عين تبع من قبل الحجر الاسود فقال
ابن الزبير حسبكم * وعطاء سمع من ابن الزبير بخلاف * ثم حكى البيهقي عن الشافعي (انه قال لا نعرفه عن ابن
عباس وزمزم عندنا ما سمعنا بهذ او عن ابن عينة قال انما عكة منذ سبعين سنة لم ارضعها ولا كبيرا يعرف
حديث الزنجي وعن ابي عبيد قال وكذا لا ينبغي لان الانارجاءات في نعتها انها لا تنزح ولا تندم * قلت *
قد عرف هذا الامر وابنته ابو الطفيل وابن سيرين وقتادة ولما ارسله وعمرو بن دينار وعطاء والمثبت مقدم
على الباقي خصوصاً مثل هؤلاء الاعلام ولا يلزم من عدم سماع من لم يدرك ذلك الوقت وعدم من يعرفه عدم
هذا الامر في نفسه وليس فيه ان ابن عباس وابن الزبير قد راعى اتصال الماء بالنزح حتى يكون مخالفا
للاثار التي ذكرها ابو عبيد بل صرح في رواية ابن ابي شيبة بان الماء لم ينقطع وفي رواية البيهقي بان العين
غلبتهم حتى دست بالقباطي والمطارف وقد قال السهيلي في روض الانف نحو هذا وجعل حديث الحبشي مؤيد
لما روي في صفتها انها لا تنزح لا مخالفا فقال وقبل لعبد المطلب في صفة زمزم لا تنزح ايدا ولا تندم وهذا برهان
عظيم لانها لم تنزح من ذلك الحين الى اليوم فقط وقد وقع فيها حبشي فنزحت من اجله فوجدوا ماء هاتون
من ثلاث اعين افواهاوا اكثرها عين من ناحية الكعبة * ثم ذكر البيهقي (عن الشافعي انه قال لمخالفيه وقد رويتم

عن سالك عن عكرمة عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال الماء لا ينحسه شيء افتري ان ابن عباس يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم خبر اثم يتركه * قلناه لم يتركه بل خصصه كما خصصته انت ايها الشافعي فقلت بنحاسة ما دون القلتين بالنجس ولولم يتغير وبنحاسة ما بلغ قلتين فصاعد بالغير * ثم حكى البيهقي (عن الشافعي انه اول نزح زمزم ان صبح يانه كان للتنظيف لا للنحاسة) * قلت * يمنع ذلك ان ابن عباس وابن الزبير امر بالانزح و مطلق الامر للوجوب وليس ذلك الا بالنجس ويعد هذا التاويل ايضاً انهم بالغوا في النزح وسدوا عين كأمرو ولو كان للتنظيف لم يبالغوا هذه المبالغة العظيمة * ثم حكى البيهقي عن الشافعي (انه قال وقد يكون الدم ظهور على وجه الماء حتى رؤي) * قلت * الغالب ان من يقع في الماء يموت خنقاً ولا يخرج منه دم ولو خرج كان قليلاً لا يصل الى ان يظهر على وجه الماء الكثير ويرى فيه الممر ان زمزم لا تدم * قال المروى وابن الاثير وغيرهما قيل معناه لا يوجد ماؤها قليلاً من قولهم يردمة اذا كانت قليلة الماء وقال السهيلي هو من اذمت البير اذا وجدتها ذمة كما تقول اجبت الرجل اذا وجدته جباناً واكدت به اذا وجدته كاذباً وفي التنزيل فانهم لا يكذبونك * انتهى كلامه وايضاً فان الراوي جعل علة نزحها موته دون غلبته دمه لقوله مات فامر ان ننزح كقوله زنى ما عز فرجم ثم حكى البيهقي (عن الشافعي انه قال يعني لمخالفة زعمت ان ابن عباس نزح زمزم من زنجى وقع فيها وانت تقول يكفي من ذلك اربعون اوستون دلو) * قلت * الا ظن ان الشافعي يريد بذلك محمد بن الحسن وليس هذا الذي الزمه به مذهبه بل مذهب ابي حنيفة وسائر اصحابه محمد وابي يوسف وغيرهما انه يجب نزح جميعها الا ان يتعذر كما ورد عن ابن عباس في زمزم *

❦ باب الرخصة في المسح على الخفين ❦

* قال * ذكر فيه احاديث نثر قال (واما بلغنا كراهة ذلك عن علي وعائشة وابن عباس اما الرواية فيه عن علي انه قال سبق الكتاب المسح على الخفين فلم يرو باسناد موصول بثبت مثله) * قلت * على تقد يرو ثبوته يحتمل ان يريد ان الكتاب سابق والمسح مسبوق متاخر فيكون ناسخاً للكتاب ويكون في معنى حديث جرير فلا يلزم من ذلك كراهة المسح على الخفين * قال (واما ابن عباس فانما كراهه حين لم يثبت له مسح النبي عليه السلام بعد نزول المائدة فلما ثبتوا له رجع اما بصحة ذلك) فذكر بسنده ما يدل على كراهته له وهو (ان ابن عباس قال انا عند عمر حين سألته سعد وابن عمر عن المسح على الخفين فقضى لسعد فقلت لسعد علمنا انه عليه السلام مسح على خفيه ولكن اقبل المائدة ام بعدها لا يخبرك احدان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح بعد المائدة فسكت عمر) * قلت * قوله اما بصحة ذلك يقتضى

ان يكون بسند صحيح وفيه خفيف وقد قال البيهقي في باب كفارة من اتي الخائض (غير محتج به) وقال في باب من كبر بالطائفتين (ليس بالقوى) * ثم ذكر ما يدل على تجويزه له فاسند (عن ابن عباس قال انا عند عمر حين سأل له سعد وابن عمر عن المسح ففرضي لسعد فقلت لسعد لو قاتم بهذا في السفر البعيد والبرد الشديد يدع قال فهذا تجويز منه للمسح في السفر البعيد والبرد الشديد بعد ان كان ينكره على الاطلاق) * قلت * من ابن له ان لا تذكر ان سابقا حتى يقطع بذلك وكان الصواب ان يذكره على وجه الاحتمال كما فعل فيما بعد فذكر (عن عطاء الله روى عن ابن عباس المسح واكذب عكرمة في روايته عنه انه قال سبق الكتاب المسح) * ثم قال (ويحتمل ان يكون ابن عباس قال ما روى عنه عكرمة ثم لما جاءه التثبت عن النبي عليه السلام انه مسح بعد نزول المائدة قال ما قال عطاء *)

باب مسحه عليه السلام في السفر والحضر *

قال * ذكر فيه حديث دخوله عليه السلام الاسواق (١) ومسحه على الخفين ثم قال (قال الشافعي فيه دليل على انه عليه السلام مسح في الحظر لان بلا لا يحمل في الحظر) * قلت * وكذا حكى البيهقي عن الشافعي هذا اللفظ بعينه في كتاب المعرفة ولا اعرف ما معناه ولعله تصحيف من الكتب وذكر ابو عمر في التمهيد عن اسامة انه عليه السلام دخل دار جمل فتوضأ ومسح على خفيه * ثم ذكر عن ابي المصعب قال دار جمل بالمدينة *

باب ما ورد في ترك التوقيت *

قال * ذكر فيه (عن ابراهيم التيمي ثنا عمرو بن ميمون عن ابي عبد الله الجدي عن خزيمة بن ثابت الحديث) * ثم قال (ورواه سلمة بن كهيل عن التيمي فادخل بين عمرو بن ميمون وبين التيمي الحارث بن سويد) * ثم استدل ذلك من جهة (شعبة عن سلمة) * قلت * قد تقدم ان التيمي صح بالتحديث عن عمرو بن ميمون فيحتمل انه سمعه منه ومن الحارث عنه * ثم قال البيهقي (ورواه الثوري عن سلمة يخالف شعبة في اسناده) * ثم استده (عن الثوري عن سلمة عن التيمي عن الحارث عن عبد الله قال يمسح المسافر ثلاثا) قال (ورواه يزيد بن ابي زياد عن التيمي فيخالفهم جميعا) * ثم استده (عن يزيد عن التيمي عن الحارث عن عمر قال يمسح المسافر على الخفين) * قلت * انما تعال رواية برواية اذا ظهر اتحاد الحديث والذي ذكره عن الثوري فتوى لابن مسعود في توقيت المسح للمسافر والذي ذكره عن يزيد فتوى لعمر وهما موقوفان فكيف يعال بهما حديث خزيمة المرفوع الدال على ترك التوقيت كما زعم * ثم قال البيهقي (قال الترمذي سألت محمدا يعني البخاري عن هذا الحديث

فقال لا يصح هندی حدیث خزیمة فی المسح لانه لا یعرف لابی عبد الله الجدلی سماع من خزیمة) * قلت * هذا
ایضا بناء علی ما حکي عن البخاری انه یشرط ثبوت سماع الراوی عن روى عنه ولا یکتفی بامکان اللقاء
وحکی مسلم عن الجمهور خلاف هذا وانه یکتفی بالامکان وقد خالف الترمذی فی جامعہ ما حکاه البیهقی
ههنا عنه عن البخاری حکم هناك علی هذا الحدیث بانه حسن صحیح وقال فیہ وذكر عن ابن معین انه ثبت
وعلمه ابن حزم بالجدلی نفسه وانه لا یعتمد علی روايته واجاب عنه صاحب الامام بانه ما قدح فیہ احد
من المتقدمین ولا قال فیہ ما قاله ابن حزم فیما علمه وثقه ابن حنبل وابن معین وصحح الترمذی حدیثه
* قال (ورواه ذواد بن علبه الحارثی وهو ضعیف عن مطرف عن الشعبي عن ابي عبد الله الجدلی
عن خزیمة عن النبی علیه السلام قال یسمح المسافر ثلاثة ايام ولواستزده لانه لزان) * قلت * ذواد قال البخاری
یخالف فی بعض حدیثه وذكر ابن ابي حاتم عن محمد بن عبد الله بن نمیر كان شیخا صالحا وفاقا کوفیا وقال موسى
بن داود الضبی ثنا ذواد اثنی علیه خیرا وقال ابن عدی وهو فی جملة الضعفاء ممن یتکب حدیثه فهو علی
هذا صالح للاستشهاد قال فروایتہ مقویة للروایة التي صححها الترمذی *

* قال * ❦ باب الخف الذی مسح علیه رسول الله صلی الله علیه وسلم ❦

ذكر فیہ حدیث بریدة (اهدی النجاشی الی النبی علیه السلام خفین سا ذین اسودین) * قلت *
فی سندہ دلهم ابن صالح عن حنبل بن عبد الله ودلهم قال فیہ البیهقی فی باب من ترک القصر (ضعیف)
وفي الضعفاء للذهبی حنبل مجهول * ثم اسند البیهقی (عن الشعبي عن المغيرة انه علیه السلام مسح وان النجاشی
اهدی له خفین) ثم قال والشعبي (انما روى حدیث المسح عن عروة بن المغيرة عن ابيه) * قلت * هذا الکلام
یوهم ان حدیث الشعبي هذا اعنی هذا الحصر عن المغيرة مرسل وقد اخرج مسلم فی صحیحه حدیث الشعبي
عن المغيرة واخرج الترمذی حدیثه هذا وحسنه فدل علی ان روايته عنه متصلة فلا یلزم من روايته عن
ابنه عنه حدیث المسح ان تكون روايته عن المغيرة نفسه مرسل بل یحمل علی انه سمع منها ثم ذکر (قول معمر
والثوری فی الخرق) وفي مناسبة ذلك لهذا الباب تعسف * ثم ذکر حدیث ابن عمر فی (المحرم یقطع الخفین اسفل
من الکعبین) ثم قال (قال ابو الولید الفقیه فیہ دلالة علی ان الخف اذا لم یغط جمیع القدم فلیس یخف یجوز
المسح علیه) * قلت * فیہ دلالة علی انه اذا قطع اسفل من الکعبین فلم یغط ذلك القدر فلیس یخف بل یتقی حکمه
حکم النعل ولا یلزم من ذلك انه اذا لم یغط ما هو اقل من ذلك فلیس یخف *

باب ماورد في الجور بين والتعين

قال *

ذكر فيه عن ابي قيس عن هزيل بن شرحبيل عن المغيرة انه عليه السلام مسح على جوربيه وتعليه) * ثم ذكر (عن مسلم انه ضعف الخبر وقال ابو قيس الاودي وهزيل لا يمتثلان مع مخالفتهم الاجلة الذين رووا هذا الخبر عن المغيرة فقالوا مسح على الحفين) وذكر ايضا (تضعيف الخبر عن جماعة وان الاعتماد في ذلك على مخالفة الناس) * قلت * هذا الخبر اخرجه ابوداود وسكت عنه وصححه ابن حبان وقال الترمذي حسن صحيح وابو قيس عبد الرحمن بن ثروان وثقه ابن معين وقال العملي ثقة ثبت وهزيل وثقه العملي واخرج لهما معا البخاري في صحيحه ثم انهما لم يخالفا الناس مخالفة معارضة بل روبا امرائنا على ما روه بطريق مستقل غير معارض فيعمل على انها حديثان ولهذا اصح الحديث كما مر * ثم اسند البيهقي (عن عيسى بن سنان عن الضحاك بن عبد الرحمن عن ابي موسى رايته عليه السلام مسح على الجور بين والتعين) * ثم قال (الضحاك لم يثبت سماعه من ابي موسى وعيسى بن سنان ضعيف لا يحتاج به) * قلت * هذا ايضا كما تقدم انه على مذهب من يشترط للاتصال ثبوت السماع ثم هو معارض بما ذكره عبد الغني فانه قال في الكمال سمع الضحاك من ابي موسى * وابن سنان وثقه ابن معين وضعفه غيره وقد اخرج الترمذي في الجنايز حديثا في سنده عيسى بن سنان هذا وحسنه * ثم ذكر البيهقي عن الامتاذ ابي الوليد انه كان يتأول حديث المسح على الجور بين والتعين على انه مسح على جور بين متعين الا انه جورب على انفراد وفعل على انفراد * قال البيهقي (وقد وجدت لانس اثر ايدل على ذلك) * فاسند * عنه انه (مسح على جور بين اسفلها جلود واعلاها خبز) * قلت * الحديث ورد بقطف التعلين على الجور بين وهو يقتضي المفارقة فلفظه مخالف لهذا التأويل وكون انس مسح على جور بين متعين لا يلزم منه ان يكون النبي عليه السلام فعل كذا فلا يدل فعل انس على تأويل الحديث بما لا يحتمله لفظه *

باب ماورد في المسح على التعلين

قال *

ذكر فيه حديثا (عن رواد بن الجراح عن الثوري عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس ثم قال رواد بنفرد عن الثوري بما ذكره هذا احدها والتقات روه عن الثوري دون هذه النقطه) * يعني مسح على نعليه * قال (وروي عن زيد بن الحباب عن الثوري هكذا وليس بمحفوظ) * ثم اسنده من طريق زيد بن الحباب عن الثوري بسنده المذكور (انه عليه السلام مسح على التعلين) * قلت * في الكامل لابن عدي رواد يكتب حديثه وقال ابن ابي حاتم ادخله البخاري في

في كتاب الضعفاء فيقولون من هناك وقال ابن حنبل لا بأس به صاحب سنة إلا أنه
 حدث عن سفیان اجاديت مناكير وقال ابن معين ثقة مأمون ثم انه لم يتفرّد بهذا الحديث بل رواه كروايته
 ابن الحباب كما ذكر البيهقي فلي هذا لا ينبغي ان يعد هذا الحديث من مناكير رواد ثم العجب من البيهقي كيف
 يجعله مما انفرد به عن الثوري * ثم يذكر هو ان ابن الحباب رواه عن الثوري كروايته وزيد بن الحباب ثقة
 مشهور وثقه ابن المديني وابن معين واخرج له مسلم وقال ابن حنبل كان صاحب حديث كسار جل الى
 خراسان ومصر والاندلس كتبت عنه بالكوفة وهما وقال ابن عدي هو من اثبات مشايخ الكوفة من لا يشك
 في صدقه * قلت * فاذا كان كذلك فهذا الحديث لو انفرد به قبل فكيف وقد تابعه عليه غيره كما مروى جاءت
 له متابعة اخرى وهي ان عبد الرزاق قال في مصنفه الاثمن عن يزيد بن ابي زياد عن ابي ظبيان قال
 رأيت عليا بال قائماً * ثم ذكر بمعنى ما رواه البيهقي عنه في اخر هذا الباب وفيه انه مسح على نعليه
 ثم قال قال معمر واخبرني زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
 بمثل صنيع علي هذا * ثم قال البيهقي (ورواه عبد العزيز الداروري وهشام بن سعد عن زيد بن اسلم
 فحكائي الحديث رشاً على الرجل وفيها التعليل وذلك يحتل ان يكون غسلهما في التعليل الى آخره) * قلت * قد
 خالف البيهقي كلامه ههنا بعض مخالفة فيما روي في باب قراءة موارجلكم * نصاً وقد تكلمنا معه هناك ثم اسند (عن يعلى
 عن عطاء عن أبيه اخبرني اوس بن ابي اوس رايته عليه السلام توضأ ومسح على نعليه وقد مره) ثم قال (ورواه
 حماد بن سلمة عن يعلى عن اوس وهو منقطع) * ثم ذكر هذا الوجه بسنده * ثم قال (وهذا الاسناد غير قوي)
 * قلت * الوجه الاول اخرجه الحازمي في النسخ والنسوخ وقال لا يعرف مجود امتصلاً الا من حديث يعلى
 ابن عطاء واخرجه ايضا ابن حبان في صحيحه فالاحتجاج به كاف * ثم قال البيهقي (وهو بمنزل ما احتل الحديث
 الاول) * ثم اسند على ان المراد به غسيل الرجلين في التعليل بما اسنده من حديث ابن عمر (انه رأى النبي صلى الله
 عليه وسلم يلبس النعال التي ليس فيها شعر ويتوضأ فيها) * قلت * ذكر صاحب الامام ان في الاسناد لال به على ما اراد
 نظراً يحتاج الى ان يكون لفظة يتوضأ لا يطلق الاعلى الغسل * ثم قال البيهقي (والاصل وجوب غسل الرجلين
 الا باخصته سنة ثابتة واجماع لا يختلف فيه وليس على المسح على التعليل ولا على الجورين واحدهما) * قلت * هذا
 ممنوع فقد تقدم ان الترمذي صحح المسح على الجورين والتعليل وحسنه من حديث هزيل عن المغيرة وحسنه
 ايضاً من حديث الضحاك عن ابي موسى وصحح ابن حبان المسح على التعليل من حديث اوس وصحح ابن

خزيمة حديث ابن عمر في المسح على النعال السنية وما ذكره البيهقي من حديث زيد بن الحباب عن الثوري في المسح على النعالين حديث جيد وقال أبو بكر البرارثنا إبراهيم بن سعد ثاروخ بن عباد عن ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر كان يتوضأ ونعلاه في رجله ويمسح عليهما ويقول كذا لك كائن رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل وصححه ابن القطان وحكى ابن حزم عن الشافعي قال لا يمسح على الجوربين إلا أن يكونا مغلين ثم قال ابن حزم اشتراط التجليد لا معنى له لأنه لم يأت به قرآن ولا سنة ولا قياس ولا قول صاحب والمنع من المسح على الجوربين خطأ لأنه خلاف السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلاف الآثار.

باب المسح على الموقين

قال *

(والموق هو الخف إلا أن من أجاز المسح على الجر موقين احتج به) * قلت * الظاهر يريد أن الموق هو الخف المعتاد لا الجر موق رد أعلى من يقول الموق هو الجر موق وهذا يرده قول الجوهري الموق خف قصير يلبس فوق الخف وكذا قال المطرزي وقال الجوهري أيضاً الجر موق خف قصير يلبس فوق الخف فدل ذلك على أنه ما سواه ومن قال الموق هو الخف فأنما قال ذلك لأنه نوع من الخفاف ولم يرد أنه غير الجر موق كما هو المفهوم من ظاهر كلام البيهقي وذكر في هذا الباب حديثاً (عن أبي عبد الله مولى بني تميم بن مرة يحدث عن أبي عبد الرحمن أنه شهد عبد الرحمن بن عوف يسأل بلالاً الحديث) * قلت * ذكر صاحب الإمام أنه لم يسم أبو عبد الله ولا أبو عبد الرحمن قال ولا رأيت في الرواة عن كل واحد منها إلا واحداً وهو ما ذكر في الأسناد وفي الأطراف للمزني ذكرهما إلخ كما أبو أحمد ولم يسمهما ورواه عبد الرزاق وأبو عاصم النبيل عن ابن جريج عن أبي بكر بن حفص عن أبي عبد الرحمن عن أبي عبد الله عن بلال وقلبه *

باب خلع الخفين

قال *

ذكر فيه حديثاً عن المغيرة * ثم قال (نفر دبه عمر بن رديح وليس بالقوي) * قلت * عمر هذا ذكره ابن عدي في الكامل وقال يضالفة الثقات في بعض ما يرويه وفي الضعفاء للذهبي قال ابن معين صالح الحديث وفي كلا الكتابين وقع رديح بتقديم الراء كما في سنن البيهقي وقال صاحب الإمام رديح بفتح الذال المعجمة وكسر الراء المهملة وآخره حاء مهملة *

باب كيف المسح على الخفين

قال *

ذكر فيه (عن الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة عن المغيرة أنه عليه السلام

كان يمسح اعل الخف واسفله (ثم اسنده) عن داود بن رشيد ثنا الوليد عن ثور ثار جاء عن كاتب المغيرة عن المغيرة) ثم اسند عن الدارقطني (انه قال رواه ابن المبارك عن ثور قال حدثت عن رجاء عن كاتب المغيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم حر سلا ليس فيه المغيرة) * قلت * حاصله انه ذكر في الحديث علتين * احدها * ان ثور لم يسمعه من رجاء * الثانية * ان كاتب المغيرة ارسله ويمكن ان يحاب عن الاولى بما تقدم من رواية داود بن رشيد فانه صرح فيها بان ثور اقال ثار جاء وان كان داود فقد روى عنه انه قال عن رجاء ويحباب عن الثانية بان الوليد بن مسلم زاد في الحديث ذكر المغيرة وزيادة الثقة مقبولة وتابعه على ذلك ابن ابي يحيى كذا اخرجه عنه البيهقي في كتاب المعرفة وبقي في الحديث ملتان اخريان لم ينسب عليهما البيهقي * احدهما * ان كاتب المغيرة مجهول * الثانية * ان الوليد مدلس وقد رواه عن ثور بالنعنة ويحباب عن الاولى بان المعروف بكتابة المغيرة هو مولاه وراى وهو يخرج له في الصحيحين فالظاهر انه هو المراد وقد ادرج بعض الحفاظ هذا الحديث في ترجمة رجاء عن وراى وذكره المزى في اطرافه في ترجمة وراى عن المغيرة وصرح من هذا انه ابن ماجة اخرجه في سننه فقال عن رجاء عن وراى كاتب المغيرة فصرح باسمه وقال المزى في اطرافه رواه اسمعيل بن ابراهيم بن مهاجر عن عبد الملك بن حمير عن وراى عن المغيرة ويحباب عن الثانية بان ابا داود خرج هذا الحديث في سننه فقال عن الوليد اخبرني ثور قال من بذلك قد ليسه *

* قال * ﴿ باب المسح على ظاهر الخفين ﴾

ذكر فيه حديث علي (لو كان الدين بالرأي فبى سنده عبد خير) فقال لم يحتج به صاحب الصحيح * قلت * ذكر هذه العبارة في حق جماعة وكأنه يريد بذلك تضعيفهم وقد ذكرنا انه لا يلزم من كونهم لم يحتجوا بشخص ان يكون ضعيفا وعبد خير ثقة وقد تقدم ذكره *

* قال * ﴿ باب الدلالة على ان الغسل للجمعة سنة ﴾

ذكر فيه حديث الحسن بن سمرة * ثم قال (وروى من وجه آخر عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي اسناده نظر) ثم ساقه من حديث انس * قلت * ذكرهنا ان في اسناده نظر واورد في كتاب المعرفة ما يقتضى صحته فساق حديث انس هذا ثم قال وفيه اسناد اخر اصرح من ذلك فساق حديث سمرة فان لم يرد الاشتراك في الصحة ففيه ما فيه ثم ذكره من حديث الحذري وفي سنده اسيد الجمال ثنا شريك * قلت * شريك متكلم فيه واسيد كذبه ابن معين وقال النسائي متروك وقد ذكره ابو عمر في التمهيد بسند اجود من هذا فقال ثنا عبد الوارث

ابن سفيان ثنا قاسم بن ابراهيم بن عبد الرحمن ثنا صالح بن مالك ثنا الربيع بن بدر عن الجريري عن
ابي نضرة عن الخدرى فذكره *

* قال * ﴿باب الغسل على من اراد الجمعة دون من لم يرد بها﴾

ذكر فيه حديث ابن عمر (اذا اراد احدكم ان ياتي الجمعة فليغتسل) ثم قال (رواه مسلم عن يحيى بن يحيى ولم يذكر عن
ابن عمر انه قال انما الغسل على من يجب عليه الجمعة) * قلت * لم يذكر هذا الكلام في الرواية التي ساقها البيهقي اولا
فكيف ينفيه عن رواية مسلم ثم ذكر (عن ابن عمر انه كان لا يغتسل في السفر يوم الجمعة) قال (وقد استحب غيره
ان يغتسل في كل اسبوع مرة تنظافا وذكر (انه اخرج بحديث ابي هريرة قال عليه السلام على كل مسلم حق ان يغتسل
في كل سبعة ايام يوما) * قلت * استدل به على الاستحباب وظاهره للوجوب ثم قال (يشبه ان يكون ازاياه
ايضا غسل يوم الجمعة) ثم استدل على ذلك بحديث ابي هريرة (عن النبي عليه السلام قال نحن الآخرون السابقون)
الى ان قال (فهذا اليوم الذي اختلفوا فيه فهدانا الله له فهدا اليهود وبعد غد للنصارى فسكت وقال حق على
كل مسلم في كل سبعة ايام يوما يغتسل راسه وجسده) * قلت * استدل به والمستدل عليه كلاهما حديث واحد
وليس فيها الاقوله في كل سبعة ايام يوما مطلقا من غير تقييد بانه يوم الجمعة الا ان يؤخذ ذلك من كونه عليه السلام
ذكره عقب قوله فهذا اليوم الذي اختلفوا فيه فبقريته السياق يقيد بيوم الجمعة وربما ينزع في ذلك فكان الاولى
ان يستدل عليه بما اخرج البزار من طريق طاووس عن ابي هريرة رفعه * قال على كل مسلم في كل سبعة ايام غسل
وهو يوم الجمعة وبما اخرج الطحاوي والنسائي واللفظ له من حديث ابن ابي هند عن ابي الزبير عن جابر عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال على كل رجل مسلم في كل سبعة ايام غسل يوم وهو يوم الجمعة *

* قال * ﴿باب الاغسال للجنابة والجمعة جميعا﴾

اسند فيه (عن جرير عن ليث عن نافع عن ابن عمر كان يغتسل للجنابة والجمعة غسلا واحدا) * قلت * جرير هو ابن
عبد الحميد قال البيهقي في باب اقرار الوارث لو ارث (نسب في آخر عمره الى سوء الحفظ) وليث هو ابن ابي سليم ضعفه
البيهقي فيما مضى في باب الاستنجاء بما يقوم مقام الحجارة *

* قال * ﴿باب هل يكتب يغسل الجنابة عن غسل الجمعة﴾

* قلت * لم يذكر الحكم فيه وما ذكره عن ابي قتادة يقتضي عدم الجواز ومذهب الشافعي انه يجزئه عنهما
جميعا وبه قال ابو حنيفة واصحابه والثوري والليث بن سعد والطبري فان اغتسل للجمعة دون الجنابة لم يجزه

عند الشافعي كذا في الاستذكار *

باب الغسل من غسل الميت *

* قال *

ذكر فيه حديث (مصعب بن شيبة عن طلحة بن حبيب عن عبد الله بن الزبير عن عائشة الخديث) * ثم قال
(اخرج مسلم في الصحيح حديث مصعب بن شيبة عن طلحة بن حبيب عن ابن الزبير عن عائشة عن النبي
عليه السلام عشر من الفطرة) وترك هذا الحديث فلم يخرجوه وما ارام تركه الا لظن بعض الحفاظ فيه ثم
ذكر الحديث طرفا من حكي عن الترمذي (سألت البخاري عنه فقال ان ابن حنبل وعلى بن عبد الله قال لا يصح في هذا
الباب شيء ليس بذلك) وحكي البيهقي في كتاب المعرفة عن احمد انه ضعف حديث عائشة وعن الترمذي انه
قال قال البخاري حديث عائشة في هذا الباب ليس بذلك وقال البيهقي في الخلافيات اسناد هذا الحديث
كلهم ثقات فان طلحا ومصعبا اخرج لهما مسلم وسائر رواياته متفق عليهم * قلت * كلامه هذا يخالف ما تقدم عنه
في الكتابين السابقين وقال الاثرم سمعت ابا عبد الله يعني ابن حنبل يتكلم في مصعب ويقول احادته مناكير
وسمعت يتكلم في هذا الحديث بعينه وقد صح عن عائشة انكار الغسل من غسل الميت فكيف ترويه عن النبي
صلى الله عليه وسلم وتكرهه وايضا كانت ترخص في النسل للجمعة وفي هذا ما يقتضي الامر به وايضا اجبت
الامة على ان الحجامة لا يجب فيها غسل واجاب صاحب الامام عن هذا بان اجماعهم لا يقتضي تضعيف
الخبر لجواز ان يحمل على الاستحباب * وذكر البيهقي الاختلاف فيه من طريق ابي هريرة
ثم قال (قال الشافعي وانما معنى من ايجاب الغسل من غسل الميت ان في اسناده رجال لم اقع من معرفة من ثبت
حديثه الى يومي على ما يقتضي فان وجدت من يقنعني اوجبه) * قلت * وكذا حكي البيهقي في المعرفة عن
الشافعي * ثم قال (وقال في غير هذه الرواية وانما لم يقنعني ان بعض الحفاظ يدخل بين ابي صالح و
ابي هريرة اسحاق مولى زائدة فيدل على ان ابا صالح لم يسمعه من ابي هريرة وليست معرفتي باسحاق مثل معرفتي
بابي صالح ولله ان يكون ثقة) * قلت * ظهر هذا ان اسحاق هو المراد بقوله في اسناده رجال لم اقع من معرفة من
ثبت حديثه على ما يقتضي واسحاق وثقه ابن معين واخرج له مسلم والحاكم في المستدرک * ثم ذكر البيهقي
حديث ابي هريرة من وجه آخر وفي سنده زهير بن محمد فحكي عن البخاري (انه قال روي عنه اهل الشام
احاديث مناكير وقال النسائي ليس بالقوي) * قلت * اخرج له الشيخان في صحيحيهما ووثقه ابن معين وغيره
ثم ذكره ايضا وفي سنده صالح مولى التؤمة فقال (ليس بالقوي) * قلت * رواه عن صالح بن ابي ذئب وقد قال

ابن معين صالح ثمة حجة ومالك والثوري إدراكه بعد ما تروا ابن أبي ذئب سمع منه قبل ذلك وقال السدي
حدث ابن أبي ذئب عنه مقبول لثبته وسامعه القديم منه وقال ابن عدي لا يعرف لصالح حديثا منكرا قبل
الاختلاف ثم اسند البيهقي (عن ابن المسيب عن أبي هريرة قال من غسل الميت فليغتسل الى آخره) * ثم قال
(وقد قيل عن ابن المسيب قوله) ثم ساق بسنده (عن الزهري حدثني سعيد بن المسيب قال ان من السنة ان يغتسل
من غسل ميتا الى آخره) * قلت * في مصنف ابن أبي شيبة ثنا عبد الله بن علي عن معمر عن الزهري عن سعيد
ابن المسيب قال من السنة من غسل ميتا اغتسل وروى عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج
اخبرني ابن شهاب قال السنة ان يغتسل الذي يغسل الميت واكثر علماء الحديث على ان الصحابي اذا قال
امرا ناكذا او نهيتا عن كذا او من السنة كذا فهو من قبيل المرفوع وهو الصحيح عندهم وقال ابو بكر الخطيب
في الكفاية ما ملخصه واذا قال من بعد الصحابة امرنا فلا يمتنع ان يعنى امر الائمة وامرهم اجاع ليخرج به كاسره
عليه السلام وايضا فقد ثبت امره عليه السلام بما اجمعت الامة عليه فامرهم تضمن امره * قلت * فعلى
هذا قول ابن المسيب من السنة يجتمل ان يريد سنة الائمة او سنة النبي صلى الله عليه وسلم وعلى الثاني يكون
من قبيل المرفوع المرسل وعلى التقديرين ليس هذا في المعنى قول ابن المسيب مقصودا عليه * ثم ان البيهقي
رد كلام ابن المسيب هذا فقال (وقد مضى عن ابن المسيب انه قال لو علمت انه نجس لم امسه) * قلت * هذا
في سنده ابو واقد صالح بن محمد ضعفه ابن معين والدارقطني وقال البخاري متكرر الحديث وقال ابن حبان
كان يقلب الامايد ويسند المراسيل ولا يعلم فكثير ذلك منه فاستحق الترك * ثم ذكر حديث ناجية بن
كعب الاسدي عن علي في وفاة ابي طالب * ثم قال (ناجية لم يثبت عدالة عند صاحبي الصحيح) * قلت *
قد تقدم غير مرة ان هذا ليس بمرحوق وقد قال ابن معين فيه صالح وقال ابو حاتم شيخ وقرأت في كتاب
الصرينيني بخطه انه اخرج له الحاكم في المستدرک وابن حبان في صحيحه * وفي الميزان للذهبي توقف ابن حبان
في توثيقه وقواه غيره انتهى كلامه ولم يذكره ابن عدي في كامله فهو عنده امانة او صدوق على مقتضى
شرطه * ثم حكى البيهقي عن ابن للدينى (انه قال في اسناده بعض الشيء ولا نعلم احدا يروى عن ناجية غير ابي
اسحق) * قلت * ذكر صاحب الكمال عنه راويين اخرين وها ابو حسان الاعرج ويونس بن ابي اسحاق * قال
البيهقي (وقد روى من وجه آخر ضعيف عن علي) * ثم اسنده وفيه الحسن بن يزيد الاحم عن السدي
ثم ذكر عن ابن عدي انه قال الحسن بن يزيد الكوفي ليس بالقوى وحديثه عن السدي ليس بالمعفوظ) * قلت *

الحسن هذا قال عبادة بن احمد بن حنبل سألت ابي عنه فقال ثقة ليس به باس الا انه حدث عن السدي عن اوس بن ضميم وقال ابو زرعة سألت ابن معين عنه فقال لا باس به كان ينزل الرصافة وقال ابو حاتم لا باس به سئل ابن معين عنه فاثني عليه خيرا ذكر ذلك كله المزي في كتابه وفي الميزان وثقه ابن معين والد ارقطني ثم ذكره البيهقي من وجه آخر وفي سنده صالح بن مقاتل فقال (يروى المناكير) * قلت * اخرج له الحاكم في مستدركه *

❦ قال * ❦ كتاب الحيض ❦

اسند فيه (عن يزيد بن بانوس قلت لعائشة ما تقولين في العراك قالت الحيض تعنون قلنا نعم قالت سموه كما سماه الله عز وجل) * قلت * يريد هذا قال الذهبي في كتابه في الضعفاء مجهول وقال في الكاشف قال الدارقطني لا باس به وقد جاء عن عائشة ما يخالف هذا فروى العباس بن محمد الدوري وهو امام ثقة بطريق صحيح على شرط مسلم عن عائشة سئلت اكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يباشرك وانت حائض قالت وانا عارك الحديث * اسنده البيهقي هكذا في باب مباشرة الحائض فيما فوق الا زار واسند النسائي عن عائشة كانت عليه السلام يدعي فآكل معه وانا عارك *

❦ قال * ❦ باب الحائض لا تمس المصحف ❦

ذكر فيه حديث عمرو بن حزم (انه عليه السلام كتب الى اهل اليمن) * قلت * تقدم الكلام عليه في باب نهى المحدث عن مس المصحف *

❦ قال * ❦ باب الحائض لا توطأ حتى تطهر وتغتسل ❦

اسند فيه (عن عبد الله بن صالح ان معاوية بن صالح حدثه عن علي بن ابي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى فاعتزلوا النساء في الحيض) * قلت * عبد الله بن صالح قال عبد الله بن احمد سألت ابي عنه فقال كان اول امره متماسكا ثم فسد بآخره وليس هو بشي * وسمعت ابي ذكره فذمه وكرهه وقال ابن معين لا تكتبوا عنه فانه لم يسمع كتاب هشام وقال ابن المديني ضربت على حديثه ولا اروي عنه شيئا وقال النسائي ليس بثقة ومعاوية ابن صالح وان اخرج له مسلم فقد قال ابن معين ليس برضا وقال ابو حاتم لا يجتمع به وابن ابي طلحة وان روى له الشيخان فقد قال معاوية بن صالح هو ضعيف متكر ليس بمحمود المذهب وقال ابو حاتم سمعت دحيا يقول لم يسمع ابن ابي طلحة من ابن عباس التفسير وسئل صالح بن محمد ممن سمع التفسير فقال من لا احد * ثم اسند البيهقي

من عدمه في قوله تعالى حتى يطهرن حتى ينقطع الدم فإذا تطهرن قال إذا اغتسلن **قلت** * على هذا التفسير
سدر الآية يقتضي جواز اقتران بعد الانقطاع قبل الاغتسال من باب مفهوم الغاية لانه جعل الانقطاع غاية
للمنع من اقتران وماءه الداية مخالف لما قبله او عجز الآية يقتضي حرمة قبل الاغتسال من باب مفهوم الشرط
فما رخصت دلالة المفهومين وقد قال بمفهوم الغاية جماعة لم يقولوا بمفهوم صفة ولا شرط فعلى هذا ينبغي ان
تقدم دلالة مفهوم الغاية وهذا يظهر انه لا دليل للبيهقي في تفسير مجاهد هذا ثم ذكر حديث ابي هريرة (جاء
عمراني فقال انا نكون بالرمل الحديث) * **قلت** * دلالة على مدعاه ليست بظاهرة *

وقال * **بجز** باب ما روي في كفارة من اتى امرأته حائضاً **بجز**

ذكر فيه (حديث شعبة عن الحكم عن عبد الحميد بن عبد الرحمن عن مقسم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه
وسلم في الذي يأتي امرأته وهي حائض يتصدق بدينار او ينصف دينار) * **قلت** * أخرجه ابو داود والنسائي
وابن ماجه ومقسم أخرجه البخاري وعبد الحميد أخرجه له الشيخان وكل من في الاسناد قبله من رجال
الصحيحين فلهذا أخرجه الحاكم في مستدركه وصححه وصححه أيضاً ابن القطان وذكر الخلال عن ابي داود ان احمد
قال ما احسن حديث عبد الحميد يعني هذا الحديث قيل له تذهب اليه قال نعم انما هو كفارة واعله البيهقي باشياء
* منها (ان جماعة روه عن شعبة موقوفاً على ابن عباس وان شعبة رجع عن رفعه) واجيب عن هذا على تقدير
تسليم رجوعه عن رفعه بان غيره رواه عن الحكم مرفوعاً وهو عمرو بن قيس الملائي الا انه اسقط عبد الحميد
كذا أخرجه من طريق النسائي وعمر وهذا ثقة وكذا رواه قتادة عن الحكم مرفوعاً كما ذكره البيهقي فيما بعد ومما
اعله به البيهقي (ان ابا عبد الله الشقري أيضاً رواه عن الحكم موقوفاً الا انه أيضاً اسقط عبد الحميد) * ثم ذكر البيهقي عن
ابي داود السجستاني (انه قال وروى الاوزاعي عن زيد بن ابي مالك عن عبد الحميد بن عبد الرحمن اظنه عن عمر بن
الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال امره ان يتصدق بخمسة دنانير قال البيهقي (وهذا اختلاف ثالث في استاده
ومنه) واعترض عليه من وجهين * احدهما بان ابن القطان صحح حديث مقسم المذكور او لا كما قد مناه * ثم قال (وان
تقدم عنه فيه وقفنا وارسالنا والناظر اخر لا يصح منها شيء عاذاً كرهناه) وامامنا روى فيه من خمسي ديناراً وعنى نسمة
فانها شيء يعول عليه فلا يطعن به على حديث مقسم * والثاني بان هذه الرواية عن عمر لو سلم رواها من الكلام
لم يجزم بها الراوي بل قال اظنه عن عمر فلا يعتد به على المتيقن * ثم استند البيهقي من وجه شريك (عن
ضعيف عن مقسم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم اذ وقع الرجل باهله الحديث) * ثم رواه من

وجه الثوري (حدثني علي بن بزيمة وخصيف عن مقسم عن النبي صلى الله عليه وسلم رسالة) * قلت *
 اسنده صاحب الإمام من طريق الطبراني بسنده عن الثوري عن عبد الكريم وعلى بن بزيمة وخصيف عن
 مقسم عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اتى امرأة الحديث * ثم اسنده البيهقي (عن
 ابن جريج عن ابي امية عبد الكريم البصري عن مقسم عن ابن عباس انه عليه السلام قال اذا اتى احدكم امرأة
 في الدم فليصدق بدينار واذا وطئها وقد رأت الظهر ولم تغسل فليصدق بنصف دينار) * ثم رواه (عن
 سعيد بن ابي عروبة عن عبد الكريم عن مقسم عن ابن عباس انه عليه السلام امره ان يصدق بدينار
 او نصف دينار وفسر ذلك مقسم فقال ان غشيها في الدم فدينار وان غشيها بعد انقطاع الدم قبل ان تغسل
 فنصف دينار) * قلت * هذا شا هدل رواية الحكم عن عبد الحميد المذكورة اول الباب * ثم اسنده البيهقي
 من طريق ابي جعفر الرازي (عن عبد الكريم عن مقسم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم الحديث)
 * قلت * في هذا بعض تقوية لرواية ابن جريج عن عبد الكريم * ثم ذكره من طريق (هشام الدستوائي
 ثنا عبد الكريم عن مقسم عن ابن عباس موقوفا) * ثم قال (هذا شبه بالصواب) * قلت * مقتضى قواعد الفقه
 واصوله ان رواية الرفع شبه بالصواب لانها زيادة ثقة وكذا مقتضى صناعة الحديث لان روايته اكثر
 وفيهم ابن جريج وناهيك به * ثم قال البيهقي (وعبد الكريم بن ابي مخارق ابوامية غير محتج به) * قلت * ذكر
 صاحب الامام عن الوقشي انه قال عبد الكريم هذا هو ابن مالك ابو سعيد الجزري وكذا ذكر المزي هذا
 الحديث في ترجمة عبد الكريم الجزري عن مقسم وبشكل على هذا ان في رواية ابن جريج عن ابي امية عبد الكريم
 البصري وكذا في رواية روح عن سعيد بن ابي عروبة عن عبد الكريم ابي امية وقد ذكرها البيهقي
 فيما تقدم ثم لو سلمنا انه ابن ابي المخارق فقد روى عنه مالك وابن جريج والسفيان وغيرهم
 واخرج له الحاكم في المستدرک واحتج به مسلم فيما ذكره صاحب الكمال واستشهد به البخاري في الصحيح
 في باب التعمد فقال قال سفيان وزاد عبد الكريم ابوامية ولا حول ولا قوة الا بالله وروايته
 هذه تأيدت برواية عبد الحميد التي صححها الحاكم وابن القطان كما تقدم * ثم اسنده البيهقي من حديث عكرمة
 (عن ابن عباس قال قال عليه السلام في الذي يقع على امراته وهي حائض يصدق بدينار او نصف دينار) وفي
 سنده يعقوب بن عطاء فقال البيهقي (لا يحتج به) * قلت * اخرج له ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک
 وذكر ابن عدي انه ممن يكتب حديثه فاقل احواله ان يتابع بروايته ما تقدم * ثم اسنده البيهقي (عن ابي بكر

احمد بن اسحاق التميمي انه قال هذه الاخبار مرفوعة مرفوعة الى عطاء العطار وعبد الحميد وعبد الكريم
ابن امية وفيهم نظر) * قلت * في هذا الكلام اشياء * احدها * انها ترجع الى ثلاثة آخرين غير من ذكرهم
احمد بن اسحاق وقد ذكر البيهقي اسانيد رواياتهم وهم خفيف ويعقوب بن عطاء وروايتهم ما عن مقسم عن ابن
عباس مرفوعة والثالث ابو الحسن الجزري وروايتهم عن مقسم عن ابن عباس موقوفة * الثاني * منع كون
عبد الكريم هو ابو امية وادعاء انه الجزري كما هو وثقة بلا شك * الثالث * ان عبد الحميد ليس فيه نظر بل هو ثقة
مامون اخرج له الشيخان في صحيحهما وثقة النسائي وذكره ابن حبان في الثقات من اتباع التابعين فذكره
مع عطاء وعبد الكريم ليس بجيد واتي دليل على العدالة اعظم من تولية عمر بن عبد العزيز له وتقديسه
على الحكم في امور المسلمين * قال صاحب الامام ولم يبلغنا فيه شيء يكره الاقول الخلال وقال غير المسمى
عنه يعني احمد لوصح الحديث كما نرى عليه الكفارة قيل له في نفسك منه شيء قال نعم لانه من حديث فلان اظنه قال
عبد الحميد وهذا الابلزم الرجوع اليه لوجهين * احدهما * ان ذلك الغير مجهول وقد تقدم عن ابي داود ان احمد قال
ما احسن حديث عبد الحميد فيه قيل له اذهب اليه قال نعم * الثاني * ان ذلك الغير لم يجزم بان فلانا هو عبد الحميد
بل قال اظنه وبالنظر لا يقدح فيمن يتقاعده * ثم قال البيهقي (وقد قيل عن ابن جريج عن عطاء عن ابن
عباس موقوفا فان كان محفوظا فهو من قول ابن عباس يصح) * ثم ذكر ذلك باسناد رجاله ثقات فلا وجه لتبريئه
بقوله فان كان محفوظا * ثم قال (وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال ليس عليه الا ان يستغفر الله)
وكان البيهقي يشير بذلك الى استضعاف روايته عن ابن عباس بخالفته له وذلك مفتقر الى صحة الرواية عن
عبد الرزاق وبعد الصحة فقد عرف ما في مخالفة الراوي لروايته * ثم قال (والمشهور عن ابن جريج عن عبد الكريم
ابن امية عن مقسم عن ابن عباس) كما تقدم وكأنه يقصد بذلك ايضا الاستضعاف لرواية ابن جريج عن عطاء
ولست تلك الرواية معارضة لهذه فيجعل على ابن جريج روى عنها اعني عبد الكريم وعطاء وقد فعل
مثل ذلك البيهقي في باب فضل السواك وغيره من الابواب * ثم حكى عن الشافعي (انه قال في كتاب احكام
القرآن فبين اتي امراته حائضا او بعد تولية الدم ولم تفتسل يستغفر الله تعالى ولا يعود حتى تطهر وتجل لها
الصلوة وقدر وي شيء لو كان ثابتا اخذنا به ولكنه لا يثبت) * قلنا * قد ثبت من حديث عبد الحميد وغيره وقد تقدم
ان الحاكم وابن القطان صححاه *

قال * باب السن التي وجدت المرأة حاضت فيها *

اسنده (عن الشافعي قال رأيت بضاعة بنت احدى وعشرين سنة) قلت * في سنده احمد بن طاهر بن حرملة قال الدارقطني كذاب وقال ابن عدي حدث عن جده عن الشافعي بحكايات بواطيل يطول ذكرها كذا في الميزان *

قال * باب اقل الحيض *

ذكر فيه (عن عطاء قال ادنى وقت الحيض يوم وعن محمد بن مصعب سمعت الاوزاعي يقول عندنا امرأة تحيض غدوة وتطهر عشية) قلت * قولها ليس بحجة ولو كان حجة فالصحيح من مذهب الشافعي ان اقل الحيض يوم وليلة وابن مصعب هو القرقساني ضعفه ابو حاتم وقال يحيى ليس حديثه بشئ وقال ابن حبان ساء حفظه فكان يقلب الاسانيد ويرفع المراسيل لا يجوز الاحتجاج به ثم ذكر (عن علي وشرح انهما جوزا ثلاث حيض في شهر وخمس ليل) ثم قال (قال الشافعي ونحن نقول بما روي عن علي لانه موافق لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لم يجعل للحيض وقتا) قلت * هذا يقتضي انه لا حد لاقل الحيض وقد تقدم ان الصحيح من مذهبه ان اقله يوم وليلة ولم يرد بهذا نص واجتماع والعادة مختلفة كما تقدم عن عطاء وغيره *

قال * باب اكثر الحيض *

ذكر فيه (عن عطاء قال اكثر الحيض خمس عشرة) ثم ذكر (عن ابن حنبل وابن مهدي انهما ذهبا اليه) قلت * في الخلل لابن حزم روي من طريق ابن مهدي ان الثقة اخبره ان امرأته كانت تحيض سبعة عشر يوما وروينا عن ابن حنبل قال اكثر ما سمعنا سبعة عشر يوما ثم اسند اليه في قول انس (قرأ الحائض خمس سنين سبع ثمان عشر ثم اغتسل وتصوم وتصل) وفي سنده الجليل بن ايوب فذكر (عن جماعة تضعيفه وعن ابن علية قال الجليل اعرايني لا يعرف الحديث وقال قد استحيضت امرأة من آل انس فسئل عن ابن عباس عنها فافتى فيها وانس حي فكيف يكون عند انس ما قلت من علم الحيض ويحتاجون الى مسألة غيره فيما عنده فيه علم قال الشافعي ونحن وان ثبت حديث مثل الجليل ويستدل على غلط من هو احفظ منه باقل من هذا) قلت * روى هذا الحديث عن الجليل جماعة من الائمة منهم سفيان الثوري وعمل به واسماعيل بن علية وحماد بن زيد وهشام بن حسان وسعيد بن ابي عروبة وغيرهم وقال ابن عدي لم اجد للجليل حديثا منكرا جدا وقد جاء لروايته هذه متابعات وشواهد منها ما اخبر به الدارقطني من حديث الربيع بن صبيح عن سمع انسا يقول لا يكون

الحديث أكثر من عشرة والربيع هذا عن ابن معين أنه ثقة وقال ابن حنبل لا بأس به رجل صالح وقال
 شعبة هو من سادات المسلمين وقال ابن عدي له أحاديث صالحة مستقيمة ولم أر له حديثاً منكراً أو أجوانه لا بأس به
 ولا يرواياته وقوله سمع عن سمع أنسا وان كان مجهولاً لا يظهر أنه معاوية بن قرة لأنه هو الذي روى ذلك عن
 أنس وما عرض به بعضهم من أن الربيع أخذه عن الجلد توهم بعيد لأن الجلد لم يسمع من أنس بل رواه عن معاوية عنه
 وللحديث وجوه ذكر البيهقي بعضها في الخلافات وذكر الخلال في علله أن ابن حنبل ضعف حديث الجلد قبل
 له فإن محمد بن اسحاق رواه عن أيوب بن قلابة قال لعنه دلس هذا حديث الجلد ما أراد سمعه الأيمن الحسن
 ابن دينار وأخرج الدارقطني عن عثمان بن أبي العاص أنه قال الحائض إذا تجاوزت عشرة أيام فحى بمنزلة
 المستحاضة تقبل وتصل * قال البيهقي (هذا لا أثر لابن باسناد) * ثم في الاستدلال على ضعف رواية
 الجلد بأن ابن عباس سئل عنها نظر لأنه إنما تقوى بهض القوة لورواه الجلد عن أنس مرفوعاً فيقال حينئذ قد علم
 الحكم من النبي عليه السلام فكيف يستل غيره وأما الذي رواه فموقوف على أنس وفيموى منه * ثم إنما توجه
 هذا السؤال ابن عباس بعدما أفتى فيقال كيف سأل وعنده العلم وإن لم يكن هذا بالشديد القوة ويتعذر
 إثبات هذا التاريخ ويمكن أن يكون السؤال قبل الفتيا وهذا كله لو كان السائل أنسا وليس في اللفظ ما يقتضيه
 بل في لفظ المعارض ما ينفية ويقتضي ظاهره أن السائل غيره وهو قوله ويحتاجون إلى مسألة غيره بل قد صرح
 أبو داود أن السائل أنس بن سيرين ذكره البيهقي فيما بعد في باب المرأة تحيض يوماً وتظهر يوماً *

* باب المستحاضة إذا كانت مميزة *

* قال *

ذكر فيه حديث (هشام عن عروة عن عائشة عن فاطمة بنت أبي حبيش) * قلت * ليس هذا الحديث بمناسب
 للباب إذ ليس فيه أنها كانت مميزة بل قد يستدل بما في بعض رواياته في الصحيح من قوله دعي الصلوة قدر
 الأيام التي كنت تحيضين فيها * من يرى الردي أيام العادة سواء كانت مميزة أو غير مميزة وهو اختيار أبي حنيفة
 وأحد قولي الشافعي والمسك به يمتنع على قاعدة أصولية وهي ما يقال إن ترك الاستنصال في قضاء الأحوال
 يتنزل بمنزلة عموم المقال فلنألم باستفصلها التي عليه السلام عن كونها مميزة أو لا كان ذلك دليلاً على أن هذا
 الحكم عام فيهما وعلى هذا يحمل أقوال الحنابلة على وجود الدم في أول أيام العادة وأدبارها على القضاء أيام
 العادة وفي قوله فإذا ذهب قدرها إشارة إلى ذلك إذ لا شبهة أنه يريد قدر أيامها وقد اتفق الجميع على أن من لها
 أيام معروفة اعتبر أيامها لا لون الدم وأن النفس لا يعتبر فيه اللون مع أنه كالحيض في الأحكام

كالغسل وسقوط الصلوة وحرمة الرطبة ثبت ان هذا الحديث لا يدل على التمييز ثم قال البيهقي (وابن عيينة زاد فيه الاغتسال بالشك) قلت * قد رواه البخاري في صحيحه عن عبدالله بن محمد المسندي عن ابن عيينة وقال فيه اغتسل وصلي من غير شك وكذا رواه محمد بن يحيى بن ابي عمر العدني في مسنده وقد ذكر ذلك البيهقي في الباب الذي بعد هذا الباب وكذا رواه محمد بن الصباح عن ابن عيينة ولفظه فاذا ادبرت فلتغتسل وتصل اخرجه الاسعدي في صحيحه وابوالعباس السراج في مسنده فهو لا جماعة رويوه عن ابن عيينة وفيه الامر بالاغتسال من غير شك ثم ان البيهقي بين الشك في الباب الذي بعد هذا فاخرجه من طريق الحميدي عن ابن عيينة وفيه (فاغتسل وصلي او قال اغتسل عنك الدم) قلت * اوردا بن مندة رواية الحميدي عن ابن عيينة وفيها غسل الدم والصلوة من غير شك فترك البيهقي رواية الجماعة الذين رويوا الاغتسال من غير شك ونسب الى ابن عيينة انه زاد الاغتسال بالشك معتمدا على رواية الحميدي وحده مع ان ابن مندة ذكره عنه بخلاف ذلك قال البيهقي (ورواه مالك عن هشام وقال في الحديث فاذا ذهب قدرها فاغسل عنك الدم وصلي) قلت * رواه الحافظ ابو عوانة يعقوب بن اسحاق في مسنده من حديث ابن وهب حدثني سعيد بن عبد الرحمن الجمحي ومالك بن انس وعمرو بن الحارث واليث بن سعدان هشام بن عروة اخبرهم عن ابيه عن عائشة الحديث وفيه فاذا ذهب قدرها فاغسل عنك الدم وصلي وظاهر هذا موافقة من ذكر مع ذلك في قوله فاذا ذهب قدرها الى آخره ويحتمل ان يكون ابن وهب جعل اللفظ لمالك واتبعه بالباقيين ولم يعتبر اللفظ ولكن في هذا الاحتمال بعد قال البيهقي (ورواه البخاري عن احمد بن ابي رجا عن ابي اسامة عن هشام نخالفهم في منته فقال ولكن دعى الصلوة قدر الايام التي كنت تحيض فيها ثم اغتسل وصلي) قلت * ليس هذا اللفظ مخالفا من حيث المعنى لقوله فاذا اقبلت الحية فادع الصلوة الى آخره كما ذكرناه قال البيهقي (وقد روي عن ابي اسامة ما دل على انه شك فيه فاسند عن عبدالله بن عمر وابي اسامة ومحمد بن كناسة (١) وجمعه بن عون عن هشام الحديث وفيه * ولكن دعى الصلوة الايام التي كنت تحيض فيها ثم اغتسل وصلي او كما قال) قلت * قد قرن مع ابي اسامة في هذا الاسناد جماعة وفيه ايضا هشام فلا ادري من اين للبيهقي ان ابا اسامة هو المتعين لكونه شك فيه ثم الاظهر ان الشك ليس برأى الى قوله دعى الصلوة الايام التي كنت تحيض فيها بل هو راجع الى قوله ثم اغتسل لقربه وظاهر كلام البيهقي في الباب الذي يلي هذا الباب يدل على هذا وايضا فقد تبين ذلك في رواية الحميدي عن ابن عيينة فان فيها فاعغسل وصلي او قال

(١) محمد بن عبدالله بن عبد الاعلى الاسدي ابو يمين بن كناسة بضم الكاف وتخفيف النون وبهجمة وهولاب

اغسل عنك الدم كما سبكره البيهقي في الباب الذي بعد هذا قال (وانا اظن ان الحديث على لفظ ابي اسامة على اللفظ الذي رواه الجماعة في اقبال الحيض وادباره) ثم اسند (عن ابي كرامة عن ابي اسامة) فذكره بسنده وفيه (فاذا اقبلت الحيضة فدعي الصلوة واذا ادهرت فاغتسلي وصلي) * ثم قال (هذا الولي ان يكون محفوظا لموافقة رواية الجماعة الا انه قال فاغتسلي وقد قاله ايضا ابن عيينة بالشك) * قلت * بل الحديث على اللفظ الاول لانه رواه مع ابي اسامة جماعة ورواه عنهم اثنان فرواه ابن كرامة عن بعضهم ورواه هارون بن عبد الله عن بعضهم فكان عارواه ابن كرامة عن ابي اسامة وغيره مع متابعة هارون لابن كرامة اولى بما رواه ابن كرامة وحده عن ابي اسامة وحده. وليست هذه الرواية مخالفة لرواية الجماعة كما قررناه وقد قدمنا ما على قوله وقد قاله ايضا ابن عيينة بالشك * ثم ذكر حديث * دم الحيض اجود * وذكر الاضطراب في اسناده * قلت * في العلل لابن ابي حاتم سألت ابي عنه فقال هو منكر وقال ابن القطان هو في رأيي منقطع * ثم ذكر حديثا عن عبد الملك عن العلاء عن مكحول عن ابي امامة ثم اسند (عن الدارقطني قال العلاء هو ابن كثير ضعيف الحديث) * قلت * لم ينسب العلاء في هذه الرواية وقول الدارقطني هو ابن كثير يعارضه ان الطبراني روى هذا الحديث وفيه العلاء بن الحارث وقال ابن ابي حاتم سألت ابي عن العلاء بن الحارث فقال ثقة لا اعلم احدا من اصحاب مكحول او ثقي منه قال وحدثني ابي سمعت دحيما وذكر العلاء بن الحارث فقد مره وعظم شأنه وقال روى الاوزاعي عنه ثلاثة احاديث وروى له مسلم في صحيحه *

* قال البيهقي *

* باب غسل المستحاضة المميزة عند ادبار حيضها *

* قلت * لا فائدة لقوله المميزة لان المستحاضة تغتسل عند ادبار حيضها سواء كانت معتادة او مميزة غير ان ادبار حيض المميزة بتغير اللون وادبار حيض المعتادة بانقضاء ايامها والصواب ان يقال باب غسل المستحاضة كما فعل في كتاب المعرفة وكما يوزب في آخر كتاب الحيض من هذا الكتاب اعني كتاب السنن وان كان اساء في ذلك من حيث انه اخر ذلك الباب عن موضعه الا ليق به ومن حيث انه كرر ذكر غسل المستحاضة في ثلاثة ابواب كما سبقته هناك ان شاء الله تعالى ثم انه ذكر في هذا الباب حديث فاطمة بنت ابي حبيش وقد تقدم انه ليس فيه نصح بانها كانت مميزة وذكر فيه ايضا حديث ام حبيبة وقد قال (هو الصحيح) انها كانت معتادة فلا ذكر للتمييز في هذا الباب وذكر في هذا الباب رواية ابن عيينة وابي اسامة عن هشام وشكها وقد

تقدم البحث معه في ذلك في الباب الذي قبل هذا * ثم ذكر حديث عائشة (استحيضت أم حبيبة بنت جحش وهي تحت عبد الرحمن بن عوف الحديث) * ثم قال (قوله اذا اقبلت الحيضة واذا ادبرت تفرد به الاوزاعي من بين ثقات اصحاب الزهري والصحيح ان ام حبيبة كانت معتادة وان هذه اللفظة انما ذكرها هشام عن ابيه في قصة فاطمة وقد رواه بشر بن بكر عن الاوزاعي كما رواه غيره من الثقات) * ثم اسنده ولفظه (ان هذه ليست بالحيضة ولكن هذا عرق فاغتسل وصلي) * قلت * ذكر ابو عوانة في صحيحه حديث بشر هذا على موافقة ما رواه الاوزاعي اولا بخلاف ما ذكره البيهقي فاخرج اغني اباعوانة من جهة عمرو ابن ابي سلمة وبشر بن بكر عن الاوزاعي عن ابن شهاب عن عروة وعمرة عن عائشة وفيه ان هذه ليست بالحيضة ولكن هذا عرق فاذا اقبلت الحيضة فدعى الصلوة واذا ادبرت فاغتسل ثم صلى الحديث ثم قال عقبه ثنا اسحاق الطحان انا عبد الله بن يوسف نا الهيثم بن حميد ثنا النعمان بن المنذر والاوزاعي وابو معبد عن الزهري بنحوه فظهر من هذا ان النعمان وابا معبد وافقا الاوزاعي على روايته في الاقبال والادبار وقد وثق ابو زرعة النعمان واما ابو معبد فخص بن غيلان فقد وثقه ابن معين ودحيم وقال ابو حاتم السي (١) من ثقات اهل الشام وفقهاهم وهذا مخالف لقول البيهقي (قوله اذا اقبلت الحيضة واما اذا ادبرت تفرد به الاوزاعي من بين ثقات اصحاب الزهري) فان قلت * ابو عوانة لم يسق اللفظ بعينه بل قال بنحوه فيحتمل ان تقع الموافقة في غير لفظ الاقبال والادبار * قلت * الظاهر بخلاف هذا على ان الرواية وقعت تامة اللفظ بما يقتضي موافقتها للاوزاعي في لفظ الاقبال والادبار فروى الطحاوي والنسائي واللفظ له من جهة الهيثم اخبرني النعمان والاوزاعي وابو معبد عن الزهري اخبرني عروة وعمرة عن عائشة استحيضت أم حبيبة الحديث وفيه فاذا ادبرت الحيضة فاغتسل وصلي واذا اقبلت فاتركي لها الصلوة *

* قال البيهقي * ﴿ باب صلوة المستحاضة واعتكافها وابطاحها اياتها ﴾

ذكر فيه (عن الشعبي عن قمبر عن عائشة قالت المستحاضة لا يغشاها زوجها) * ثم ذكر (عن الشعبي انه قال ذلك) * ثم ذكر (عن الشعبي عن قمبر عن عائشة قالت المستحاضة تدع الصلوة ايام حيضها ثم تغتسل وتوضأ لكل صلوة وقال الشعبي لا تصوم ولا يغشاها زوجها) قال البيهقي (فعاد الكلام في غشائها الى قول الشعبي) * قلت يحتمل ان الشعبي سمع ذلك من قمبر عن عائشة فرواه مرة كذلك ومرة اخرى افتى به وقد مر لك نظائر وهذا اولى من تحطية من ذكره عن عائشة *

(١) هكذا في المنقول عنه وفي ميزان الاعتدال في ترجمة حفص بن غيلان وقال ابو حاتم لا يخرج به ١٢

باب المفادة لتمييزين الدين

وقال *

ذكر فيه من طرق حديث عائشة (ان ام حبيبة الى آخره) * ثم قال (ورواه سهيل بن ابي صالح عن الزهري عن عروة يخالفهم في الاسناد والمتن) * ثم اسنده (عن عروة حدثني فاطمة بنت ابي حبيش انها امرت اسماء او اسماء) * ثم قال (ورواه خالد بن عبد الله عن سهيل عن الزهري عن عروة عن اسماء) * قلت * حديث سهيل حديث آخر يخالف لذلك الحديث فكيف يجعل من جملة طرقه قال (ورواه محمد بن عمرو عن الزهري عن عروة عن فاطمة فذكر استخاضتها وامر النبي عليه السلام اياها بالامساك عن الصلوة اذا رأت الدم الاسود) * ثم قال * (وفيه وفي رواية هشام عن ابيه عن عائشة دلالة على ان فاطمة كانت تميز بين الدين) * قلت * رواية هشام ليست بظاهرة الدلالة على ذلك بل حوالها في الصحيح على الابام التي كانت تحبض فيها * تدل على خلاف ذلك وكذا ما اخرجه ابوداود عن حديث سليمان بن يسار عن ام سلمة ان فاطمة بنت ابي حبيش كانت تستحاض وفيه فقال عليه السلام لتنظر عدة الايام والليلي التي كانت تحبضهن وقد رهن من الشهر فلتترك الصلوة الحديث وقد ذكره البيهقي فيما بعد فوجب ان يرد الاقبال والادبار في رواية هشام الى ذلك بالتاويل الذي ذكرناه في اول باب المستحاضة اذا كانت مميزة * ثم قال البيهقي (وقد بين هشام ان اباه انما سمع قصة فاطمة بنت ابي حبيش من عائشة) * قلت * رواه هشام عن ابيه عنها وليس في روايته هذا الحصر الذي ذكره البيهقي وهو انه بين ان اباه انما سمع القصة منها وقد روى ابن حزم ان عروة ادرك فاطمة ولم يستبعد ان يسمعه من فاطمة ومن عائشة * قال البيهقي (واما رواية حبيب ابن ابي ثابت عن عروة عن عائشة في شأن فاطمة فانها ضعيفة وسيرد بيان ضعفها ان شاء الله تعالى وكذلك حديث عثمان بن سعد الكاتب عن ابن ابي مليكة عن فاطمة ضعيف) * قلت * سياتي ذلك والكلام عليه في باب غسل المستحاضة ان شاء الله تعالى * ثم اسند (البيهقي عن مالك عن نافع عن سليمان بن يسار عن ام سلمة ان امرأة كانت تهراق الدم الحديث) * ثم قال (الا ان سليمان لم يسمعه من ام سلمة) * قلت * اخرجه ابوداود في سننه من حديث ايوب السخيتي عن سليمان عن ام سلمة كرواية مالك عن نافع وقد ذكره البيهقي فيما بعد * قال صاحب الامام وكذلك رواه اسيد عن اليث ورواه اسيد ايضا عن ابي خالد الاحمر سليمان بن حيان عن الحجاج بن ارطاة كلاهما عن نافع عن سليمان بن يسار عن ام سلمة وذكر صاحب الكمال ان سليمان سمع من ام سلمة فيحمل انه سمع هذا الحديث منها ومن رجل عنها * ثم اسند البيهقي عن يحيى

ابن بكير ثنا الليث عن نافع عن سليمان بن يسار ان رجلا اخبره عن ام سلمة * ثم قال (تابعه عبيد الله بن عمر) * ثم ذكر جماعة آخرين * ثم ذكره (من طريق انس بن عياض عن عبيد الله عن نافع عن سليمان بن يسار عن رجل من الانصار) * قلت * اختلف على عبيد الله بن عمر فيه فرواه عنه انس بن عياض كذلك ورواه ابن نمير وابواسامة عنه كرواية مالك اخرج ابو بكر بن ابي شيبة عنها في المصنف وكذا اخرج النسائي وابن ماجه والدارقطني من حديث ابي اسامة وحده عنه وابواسامة اجل من انس بن عياض وقد تابعه عبيد الله ابن نمير فرواهما مرجحة بالحفظ والكثرة * ثم قال البيهقي (وروي عن موسى بن عقبة عن نافع عن سليمان ابن يسار عن مرجانة عن ام سلمة) * قلت * ذكر صاحب الامام ان السراج رواه في مسنده عن اسحاق بن ابراهيم عن ابي قرة موسى بن طارق عن موسى بن عقبة عن نافع عن سليمان عن ام سلمة وليس بينهما احد * قال البيهقي (وحدث هشام عن ابيه عن عائشة فيه دلالة على ان التي استفتت لها ام سلمة غير فاطمة بنت ابي جحش ويحتمل ان كانت تسميها صحيحة انها كان لها حالتان حالة تميز فيها بين الدمين فافتاها بترك الصلوة عند اقبال الحيض وبالصلوة عند ادبارها وحالة لا تميز فيها بين الدمين فامرها بالرجوع الى العادة) * قلت * الاصل ان لا يتعد الحال ولا تنافي بين الروایتين حتى يجعل على ذلك بل رواية الاقبال والادبار ايضا تحتمل على الرجوع الى العادة فالاقبال وجود الدم في ابتداء ايامها والادبار في انتهائها كما مر *

يقال * باب الصفرة والكدرة في ايام الحيض *

ذكر فيه (عن الحسن قال اذا رأت المرأة التربة فانها تسلك عن الصلوة فانها حيض) وذكر ايضا (عن ابي سلمة بمقناه) ثم قال (الصواب التربة وهو الشيء الحقيق) * قلت * ليس ذلك على اطلاقه وقد استدل الدارقطني عن ام عطية قالت كنا لا نرى التربة بعد الطهر شيئا وهي الصفرة والكدرة وقد جمع الجوهري بين القولين فقال التربة الشيء الخفي اليسير من الصفرة والكدرة تراها المرأة بعد الاغتسال من الحيض فاما ما كان في ايام الحيض فهو حيض وليس بتربة ذكره في باب (راي) فهو دليل على ان التاء زائدة وان اصل الكلمة تربة (١) وقال الفارسي في مجمعه التاء بدل من الواو واصلها اما من لفظ ورا لانها تزي ورا الحيض او من ورابت الزبد لانها تسقط سقوط النار من الزند وفي شرح مسلم للنووي قال البيهقي وابن الصباغ وغيرها من اصحابنا التربة رطوبة خفية لا صفرة فيها ولا كدرة تكون على القطنة اثر لا لون قالوا وهذا يكون قبل انقطاع الحيض وذكر القزاز في لفظها خمسة اوجه فلتكشف من جامعها *

❦ باب ما روى في الصفرة اذا رويت في غير ايامها المعتادة ❦

* قال *

اسند فيه (عن ام سلمة قالت ان كانت احد انا لتبقي صفرتها حين تغتسل) * قلت * في صحيح مسلم وغيره عن ام سلمة قالت يا رسول الله اني امرأة اشد صفرا راسي افاقتضه للجناية والحیضة الحديث وهو دليل على ان الذي وقع في الكتاب تصحيح وان الصواب لتبقي صفرتها بالصاد المعجمة اي تبقيها فلا تنقضها وان ادخال هذا الحديث في هذا الباب وهم وقد ذكره الاسمعيلى في النسخة العتيقة من جمعه لحديث مسعر وكتب الكتاب في الحاشية بالصاد يعني غير معجمة في قوله صفرتها وبعد سباقه الحديث قال وانما هو صفرتها بالصاد ولعله اصح وكلهم يعني الرواة الذين ذكره عنهم قال بالصاد يعني غير معجمة * ثم رواه ايضا عن ام سلمة قالت ان كانت احد انا لتغسل فتبقي الصفرة) *

❦ باب المبتدئة لا تميز بين الدين ❦

* قال البيهقي *

ذكر فيه (حديث عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابراهيم بن محمد بن طلحة عن عمه عمران بن طلحة عن امه حمزة بنت حمز الى آخره) * ثم قال (قال ابو داود ورواه عمرو بن ثابت عن ابن عقيل) * ثم قال البيهقي (عمرو بن ثابت غير صحيح به) * قلت * الان الكلام فيه جدا وقد قال فيه ابن معين ليس بشيء وعنه ليس بثقة ولا يمامون وقال السائي متروك وقال ابن حبان يروي الموضوعات وقال ابن المبارك لا يتحد ثوائعنه فانه كان يسب السلف ومال الآجري ابا داود عنه فقال رافضى خبيث * ثم قال البيهقي (بلغني عن الترمذي انه سماع البخاري يقول حديث حمزة حسن الا ان ابراهيم قديم لا ادرى سمع ابن عقيل ام لا وكان ابن حنبل يقول هو حديث صحيح) * قلت * واخرجه الترمذي وقال حسن صحيح وسكوت البيهقي عقيب كلام البخاري وابن حنبل يسم منه ان هذا الحديث حسن عنده او صحيح وفي ذلك نظر فان في هذا الحديث امرين * احدهما ان ابن عقيل تفرد به وهو مختلف في الاحتجاج به كذا ذكر البيهقي في كتاب المعرفة وقال فيما مضى من هذا الكتاب في باب لا يتطهر بالماء المستعمل (اهل العلم مختلفون في جواز الاحتجاج برواياته) وفي الضعفاء لابن الجوزي قال يحيى ضعيف وقال ابن حبان كان روى الحفظ يحدث على التوهم فيجئ بالخبر على غير سنة فوجب محابته اخاره الامر الثاني * ان البخاري شك في سماع ابن عقيل من ابراهيم ويمكن ان يجاب عن هذا بان ابن عقيل سمع من ابن عمرو وجابر وانس وغيرهم وهم نظراء شيوخ ابراهيم فكيف ينكر سماعه منه فالمعتمد اذا في ضعيف هذا الحديث الاختلاف في امر ابن عقيل ولهذا حكى ابو داود عن احمد قال في هذا الباب

حديثان وثالث في النفس منه شيء وفسر ابو داود الثالث بانه حديث حمدة هذا وقال ابن مندة
حديث حمدة لا يصح عندهم من وجه من الوجوه لانه من رواية ابن عقيل وقد اجمعوا على ترك
حديثه واعلم ان هذا من ابن مندة عجيب فان احمد واسحاق والحمدي كانوا ينجون بحديثه وحسن
البخاري حديثه وصححه ابن حنبل والترمذي كما تقدم وقد ذكرنا فيما مر ان الترمذي صحح في
ابواب الفرائض حديثا آخر وحسنه وفي سنده ابن عقيل * قال البيهقي (وحديث ابن عقيل يدل على
انها يعني حمدة غير ام حبيبة) * قلت * ليس في حديثه شيء مما يدل على ذلك بل في حديثه ان حمدة وجدت النبي
عليه السلام في بيت اختها زينب وزينب اخت ام حبيبة وقد بين ذلك ما رواه البيهقي فيما مر في آخرباب غسل
المستحاضة الميمونة ان ام حبيبة كانت تقعد في مكن لا اختها زينب الحديث فلادليل في حديث ابن عقيل على ان حمدة
غير ام حبيبة بل قد صرح جماعة من الحفاظ وعلماء النسب انها ام حبيبة * قال ابن الكلب في جمهوره حمدة وتكنى
ام حبيبة وكذا في جمهوره ابن خزم وكذا عند ابن عساكر وقد حكى البيهقي ذلك عن ابن المديني فيما تقدم وقال
المزني في الكشي ام حبيبة هي حمدة بنت جحش اخت زينب وكذا ذكر في اطرافه ثم ذكر هذا الحديث وذكر في اطرافه
ايضا ان ابا داود اخرجه من وجهين ولفظه في احدهما عن ام حبيبة وهي حمدة وان ابن منة اخرجه من وجهين *
احدهما عن حمدة والاخر عن ام حبيبة * قال البيهقي (وكان ابن عسيرة ربما قال في حديث عائشة حبيبة بنت جحش وهو
خطا انما هي ام حبيبة كذلك قاله اصحاب الزهري سواه) * قلت * قد ذهب جماعة الى ان اسمها حبيبة وكان شيخنا
الحافظ ابو محمد عبد المؤمن بن خلف الدمي يروي عن زينب وحمدة وام حبيب حبيبة وعبد الله وعبيد الله وابو احمد
الاعمى بن جحش وكان يذكر على من يقول ام حبيبة بالهاء وكذا هو عند ابن سعد عن الواقدي بغيرها وفي اطراف المزني
قال الواقدي بعضهم يفلط فيروى ان المستحاضة حمدة بنت جحش ويظن ان كتبها ام حبيبة وهي يعني المستحاضة
ام حبيب حبيبة وقال الحربي الصواب ام حبيب بغيرها واسمها حبيبة حكاه عنه الدارقطني * ثم قال وقوله صحيح
وكان من اعلم الناس بهذا الباب * قال البيهقي (وحديث ابن عقيل يحتمل ان يكون في المعتادة الا انها شكت فامرها
ان كان ستا ان تتركها ستا وان كان سبعا ان تتركها سبعا والمبتدئة ترجع الى اقل الحيقص ويحتمل ان يكون في
المبتدئة فترجع الى الاغلب من حيض النساء) * قلت * ذكر الاحتمالين على السواء ورجح في كتاب المعرفة احتمال
كونها معتادة فقال المبتدئة او المعتادة الشاككة في قدر عاداتها على اختلاف التاويل في حديث حمدة وهي
في المعتادة اظهر وبها اشبه وقال في الخلافيات (الظاهر ان هذا الحديث ورد في المعتادة وظهر من هذا ان

الحديث غير مناسب لما يورثه ههنا عني في كتاب السنن وان تبيته في كتاب المعرفة اصوب * ثم ان كان الحديث في البدثة فهو حجة على امامه الشافعي على الاصح من مذهبه وهو ردها الى اقل الحيض عنده وهو يوم وليلة *

باب المرأة تحيض يوما وتطهر يوما *

قال *

ذكر فيه (عن ابن عباس قال اذا رأت الدم البحراني فلا تصل واذا رأت الطهر ولو ساعة من النهار فلتغتسل وتصل) قلت * الاصح من مذهب الشافعي في مثل هذا ان الدم اذا انقطع على خمسة عشر او ما دونها فالكل حيض *

باب النفاس *

قال *

اسند فيه (حديث شام سلمة كانت النساء تجلس اربعين يوما وفي سنده ابو سهل كثير بن زياد وذكر عن البخاري انه ثقة) قلت * وذكر في الخلافات انه لا ذكر له في الصحيح وهذا لا يعارض توثيق البخاري * ثم ذكر (عن الحسن بن عثمان بن ابي العاص قال ينتظر النساء اربعين يوما ثم تغتسل) ثم اسند (عن الحسن قال اذا رأت النساء اقامت خمسين ليلة) ثم قال (وفي ذلك دليل على انه تاول مارواه عن ابن ابي العاص في الاربعين على ان ابن ابي العاص كان يذهب فيما دون الاربعين الى انها وان طهرت لم يغسلها زوجها حتى تبلغ اربعين) قلت * هذه الدلالة غير ظاهرة وقد ذكر جماعة من العلماء ان مذهب الحسن اكثر مدة النفاس خمسون * حكى ابن المنذر عنه انها اذا جاوزت الخمسين فهي مستحاضة وقال الترمذي اكثر اهل العلم على انها اذا رأت الدم بعد الاربعين لا تدع الصلوة ويروى عن الحسن البصري انه قال تدع الصلوة خمسين يوما الا ان ترى الطهر وظاهر كلام البيهقي يخالف ما ذكرنا * ثم اسند حديث معاذ (اذا مضى للنساء سبع) الى آخره * ثم قال (اسناده ليس بالقوى) قلت * ان كان ذلك لاجل بقية فهو مدلس وقد صرح بالتحديث والمدلس اذا صرح بذلك فهو مقبول *

باب المستحاضة تغتسل عنها اثر الدم الى آخره *

قال *

اسند فيه (حديث خلف بن هشام ثنا حماد بن زيد عن هشام عن ابيه عن عائشة) الحديث * ثم قال (رواه مسلم في الصحيح عن خلف بن هشام دون قوله توضأى وكأنه ضعفه لمحافظة (١) سائر الرواة عن هشام) قلت * ذكر هذا الباب ههنا من سوء الترتيب * ثم المفهوم من كلامه ان مسلما ساق حديث حماد بلفظه دون قوله وتوضأى وسلم لم يفعل ذلك وانما ساق الحديث من رواية وكيع عن هشام ثم ذكر جماعة ثم قال (وثنا خلف بن هشام ثنا حماد بن زيد كلهم عن هشام بمثل حديث وكيع وفي حديث حماد زيادة حرف تركنا ذكره) وحديث حماد

أخرجه تمامه النسائي وابن ماجه ولم ينفرد حماد بذلك عن هشام بل
 في كتاب الرذائل الكرايسي من طريقه بسند جيد ورواه عنه ايضا حماد بن سلمة أخرجه الدارمي من طريقه ورواه
 عنه ايضا ابو حنيفة كما ذكر البيهقي وأخرجه الطحاوي من طريق أبي نعيم وعبد الله بن يزيد المقرئ عن أبي حنيفة
 عن هشام وأخرجه الترمذي وصححه من طريق وكيع وعبد الواري معاوية عن هشام وقال في آخره وقال ابو معاوية
 في حديثه وقال توشأى لكل صلوة وقد جاء الامر بالوضوء ايضا فيما أخرجه البيهقي في باب المستحاضة اذا كانت
 ميمونة من حديث محمد بن عمرو عن ابن شهاب عن عروة عن فاطمة بنت أبي حبيش الى آخره على ان حماد بن زيد
 لو انفرد بذلك لكان كافيا لثقة وحفظه لاسيما في هشام ولا نسلم ان هذه مخالفة بل زيادة ثقة وهي مقبولة لاسيما
 في مثله * ثم أخرج البيهقي الحديث من طريق أبي معاوية (عن هشام قال أبي ثم توشأى لكل صلوة حتى يحنى
 ذلك الوقت) * مستدل بذلك * على ان الصحيح ان هذه الكلمة من قول عروة * قلت * قد وصلها الحمادان وغيرهما
 بكلامه صلى الله عليه وسلم كما ذكرنا فان صح هذا السند الذي جعلت فيه من كلام عروة يحتمل على انه سمعها رواها
 مرة كذلك ومرة أخرى افتى بها وهذا الاولى من تخطئة من وصلها بكلامه عليه السلام كيف وقد جاء ذلك مرفوعا
 من رواية غير هشام عن عروة كما * ثم اسند البيهقي من طريق وكيع (ع) الاعمش عن خبيب بن أبي ثابت عن عروة
 عن عائشة جاءت فاطمة الحديث وفي آخره (انه عليه السلام قال لها ثم اغتسلي وتوشأى لكل صلوة
 وان قطر الدم على الحصيد) * ثم قال (وهكذا رواه علي بن هاشم وقره بن عيسى ومحمد بن ربيعة وجماعة عن
 الاعمش * ثم علمه بأشياء منها) * (ان حفص بن غياث وابا اسامة واسباط بن محمد ورواه عن الاعمش فوقفوه
 على عائشة) * قلت * رواه ايضا كرواية وكيع مرفوعا عن الاعمش الجريري وسعيد بن محمد الوراق وعبد الله
 ابن نير ذكر ذلك الدارقطني وأشار اليه البيهقي بقوله (وجماعة) فهو لاء سبعة اكثرهم ائمة كبار زادوا عن
 الاعمش الرفع فوجب على مذاهب الفقهاء واهل الاصول ترجيح روايتهم لانها زيادة ثقة وكذا على مذاهب
 اهل الحديث لانهم اكثر عددا وتحمل رواية من وقفه على عائشة انها سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم
 فرواه مرة وافقت به مرة أخرى كما مر نظائره * ثم علمه ايضا بقول الثوري وغيرهم (لم يسمع حبيب من عروة
 شيئا) * قلت * قد ذكرنا في باب الوضوء من الملازمة من كلام أبي داود ما يدل ظاهره على صحة سماعه من
 عروة * ثم قد روي هذا الحديث غير حبيب عن عروة ورواه غير عروة عن عائشة ذكره الطحاوي وأخرجه
 هو وغيره من المصنفين وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم * قال البيهقي (ودل على ضعف حديث حبيب هذا ان

رواية الزهري عن عروة عن عائشة فكانت تغتسل لكل صلاة * قلت * في معالم السنن للخطابي رواية الزهري
لا تدل على ضعف حديث حبيب لانت الاعمال لكل صلاة في حديث الزهري مضاف الى فعلها ويمتثل
انت يكون اختصار منها والوضوء لكل صلاة في حديث حبيب مروي عنه عليه السلام ومضاف
اليه والى امره * ثم ذكر البيهقي عن الشافعي (انه قيل له روينا انه عليه السلام امر المستحاضة تتوضأ لكل صلاة
قال نعم قد روينا ذلك وبه نقول قياسا على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الوضوء مما خرج من
دبر او ذكر او فرج ولو كان هذا محفوظا عندنا كانت احب اليامن القياس) * قلت * يظهر من مجموع
ما تقدم من الاحاديث صحة امر المستحاضة بالوضوء لكل صلاة وسببها تصحيح الحاكم لحديث عثمان
الكتيب ان شاء الله تعالى وفيه ولتغتسل لكل يوم غسلا واحدا ثم الطهور عند كل صلاة وذكر ابن رشيد
في قواعد حديث عائشة بجاءت فاطمة الى آخره * ثم قال وفي بعض رواياته وتوضأ لكل صلاة وصح
قوم من اهل الحديث هذه الزيادة وقال في موضع آخر صحيحا ابو عمر بن عبد البر * ثم انه يلزم على قياس
الشافعي ان لا تختص المستحاضة بفرض واحد كالوضوء مما يخرج من احد السيلين فان قال الفرق ان حديث
المستحاضة بعد الفرض موجود قائم * قلنا * فوجب ان لا تصلي بعد ذلك نافلة وفي كون الشافعي لم يجوز لها ان
تصلي قر يفتين بطهارة واحدة دليل على انه عمل بحديث المستحاضة تتوضأ لكل صلاة لا بالقياس على ما ذكر *
ثم انه خصص العموم وجوز من النوافل ما شاءت وجعل التقدير لكل صلاة فرض فكما اضرب ذلك فلخصه
ان يضم الوقت ويقول التقدير لوقت كل صلاة لقوله عليه السلام ان للصلاة اولا و آخر او انما ادركتني
الصلاة تيمت وذلك لان ذهاب الوقت عهد مبطالا للطهارة كذهاب مدة المسح والخروج من الصلاة لم يعد
مبطالا للطهارة وكذا الحديث يعم الفريضة والنافلة وكذا القياس الذي ذكره الشافعي فعلم انه لم يطرده القياس * ثم ذكر
البيهقي قوله عليه السلام (انما امرت بالوضوء اذا قمت الى الصلاة) * ثم حكى عن ابي بكر الفقيه انه قال اخبرني عليه السلام ان الله
امره بالوضوء اذا قام الى الصلاة لادخول وقت الصلاة او خروجه * قلت * ظاهره متروك بالاجماع بين
الفقهاء وانما يومر بالوضوء من قام الى الصلاة وهو محدث ومن يقول بانتقاض طهارتها عند خروج الوقت
او دخوله لا يامر بها بالوضوء عند ذلك وانما يقول طهارتها مبيدة بالوقت على مقتضى ما مر فاذا خرج الوقت
او دخل على حسب اختلاف فهم عمل بحكم الحديث السابق فاذا ارادت الصلاة بعد ذلك فقد ارادتها وهي
محدثه فتومر بالوضوء عملا بذلك الحديث ونظير هذا الماسح على الخف اذا انقضت مدته فانه ينتقض طهارته

بلا خلاف وان كان لم يبق الى الصلوة وكما بقي الشافعي طهارتها في حق النوافل وان كان في ذلك مخالفة لطرده
هذا الحديث اعني قوله عليه السلام انما امرت بالوضوء اذا قمت الى الصلوة فكذلك خصمه يبقى
طهارتها في حق الصلوة كلها مادام الوقت باقيا عملا بحديث المستحاضة لتبوضأ لكل صلوة * باضمار الوقت
كما مر بيانه *

باب غسل المستحاضة

* قال *

* قلت * قد تقدم هذا الباب في قوله (باب غسل المستحاضة الميمزة) اذ لا فائدة لقوله الميمزة كما مر وتقدم
ايضا في قوله (باب المستحاضة تغسل عنها اثر الدم وتغتسل) وذكر البيهقي في هذا الباب من حديث (ابن ابي
حازم عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن ابي بكر بن محمد عن عمرة عن عائشة ان ام حبيبة الحديث) * ثم اسند
(عن الشافعي انه قال روى فيه يعني ابن الهاد شيئا يدل على ان الحديث غلط قال تدع الصلوة قدر اقرائها
وعائشة تقول الاقراء الاطهار) * قلت * قد عرف انه لا يعمل روايتها برأيا وقد جاء هذه الرواية شاهد
من حديث عروة عن فاطمة بنت ابي حبيش انه عليه السلام قال لها اذا اتاك قرءك فلا تصلي وقد مر تخرجه
البيهقي له في (باب المعتادة لا تميز بين الدمين) واسند ايضا في ذلك الباب (من حديث جابر تقعد المستحاضة ايام
اقرائها ثم تغتسل) وقول الشافعي وعائشة تقول الاقراء الاطهار لم يذكر سنده وقد خرج البيهقي عن عائشة
في الاقراء ما يخالف ذلك فذكر في باب المستحاضة تغسل عنها اثر الدم (من حديث ابي يوسف عن اسمعيل
ابن ابي خالد عن الشعبي عن قمبر (١) عن عائشة انه عليه السلام قال لنا طمة فانظري ايام اقرائك فاذا جاوزت
فاغتسلي) ثم قال (قال الدارقطني الذي عند الناس عن اسمعيل بهذا الاسناد موقوفاً للمستحاضة تدع الصلوة ايام
اقرائها الى اخره) فمما صرحت عائشة بان الاقراء هي الحيض واخرج البيهقي في ذلك الباب ايضا (من
حديث ام كلثوم عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المستحاضة تدع الصلوة ايام اقرائها الحديث)
وجاء ايضا في حديث عثمان الكاتب عن ابن ابي مليكة لتدع الصلوة في كل شهر ايام قرائها وسياتي تصحيح الحاكم
له واخرج البيهقي فيما بعد في باب من قال الاقراء الحيض (من حديث اسمعيل بن علية عن سليمان بن بشار ان
فاطمة بنت ابي حبيش سألت النبي عليه السلام فامرها ان تدع الصلوة ايام اقرائها) * ثم قال (وكذلك
رواه عبد الوارث وحماد بن زيد عن ايوب) * ثم قال (وذعم ابن علية ان سفيا بن عيينة رواه عن
ايوب هكذا وسعي في ذلك الباب ان شاء الله تعالى زيادة بيان في ان الاقراء هي الحيض) * ثم قال البيهقي قال

لا لرابه) ثم اسند من طريق الحسن بن سهل (ثنا عاصم ثنا شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة ان امرأته استحيضت) الحديث * ثم قال (هكذا رواه جماعة عن شعبة وذكر جماعة امتناع عبد الرحمن من رفع الحديث) * ثم اسند من طريق ابي داود الطيالسي عن شعبة بسنده المذکور ولفظه (فامریت قلت من امرها النبي صلى الله عليه وسلم قال لست احدئك عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا ورواه معاذ بن معاذ عن شعبة وفيه فقلت لعبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا احدئك عن النبي صلى الله عليه وسلم بشئ) * قال * ورواه محمد بن اسحاق عن عبد الرحمن فخالف شعبة في رفعه وسمى المستحاضة) * ثم اخرجه من هذا الطريق (عن عائشة ان سهيلة بنت سهيل استحيضت فامر بها يعني النبي صلى الله عليه وسلم ان تغتسل عند كل صلوة) الحديث) ثم قال قال ابو بكر بن اسحاق فان بعض مشائخنا لم يسند هذا الخبر غير ابن اسحاق وشعبة لم يذكر النبي عليه السلام وانكر ان يكون الخبر مرفوعا) * قلت * امتنع عبد الرحمن من اسناد الامر الى النبي عليه السلام صريحا ولا شك انه اذا سمع فامرته ليس له ان يقول فامرها النبي عليه السلام لان اللفظ الاول مسند الى النبي صلى الله عليه وسلم بطريق اجتهدى لا بالصریح فليس له ان ينقله الى ما هو صريح ولا يلزم من امتناعه من صريح النسبة الى النبي عليه السلام ان لا يكون مرفوعا بلفظ امرت على ما عرف من ترجيح اهل الحديث والاصول في هذه الصيغة انها مرفوعة فتأمل فقه يتوهم من لا خبرة له من كلام البيهقي وغيره انه من الموقوف الذي لا تقوم به الحجة وبهذا يعلم ان ابن اسحاق لم يخالف شعبة في رفعه بل رفعه ابن اسحاق صريحا ورفعه شعبة دلالة ورفعه هو ايضا صريحا في رواية الحسن بن سهل عن عاصم عنه وقد تقدم ان البيهقي قال بعد ذكر رواية عاصم (وهكذا رواه جماعة عن شعبة) * ثم ذكر حديث عثمان بن سعد الكاتب * ثم قال (ليس بالقوي كان يحيى ابن سعيد وابن معين يضعفان امره) وقال في باب المعتادة لا يميز بين الدين (حديث عثمان الكاتب ضعيف) * قلت * خالف في ذلك شيخه الحاكم فانه اخرج حديث عثمان هذا في المستدرک وقال صحيح ولم يخرجاه بهذا اللفظ وعثمان الكاتب بصري ثقة عزى الحديث يجمع حديثه * ثم ذكر حديثا في سنده جعفر بن سليمان فقال (قال ابو بكر بن اسحاق فيه نظر) * قلت * اخرج له مسلم في صحيحه وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما والحاكم في مستدرکه ووثقه ابن معين وقال محمد بن عثمان بن ابي شعبة سألت علي بن المديني عن جعفر بن سليمان الضبعي فقال ثقة عندنا *

باب فرائض الخمس

قال *

قلت * هذا من باب اضافة الموصوف الى الصفة وهو غير جائز واصله الفرائض الخمس ذكر البيهقي فيه حديث الاسراء من طريق ابن وهب (ناسليمان بن بلال ثنا شريك بن ابي نمر عن انس) الى اخره ثم قال (اخرجه البخاري من حديث سليمان بن بلال واخرجه مسلم عن هارون الايلي عن ابن وهب) قلت * يفهم من هذا ان مسلماً اخرج به باللفظ الذي ساقه البيهقي وليس كذلك وانما ذكر مسلم حديث ثابت عن انس ثم ادرج عليه حديث شريك فقال ثنا هارون بن سعيد الايلي ثنا ابن وهب اخبرني سليمان وهو ابن بلال حدثني شريك بن عبد الله بن ابي نمر قال سمعت انس بن مالك يحدثنا عن ليلة اسري برسول الله صلى الله عليه وسلم من مسجد الكعبة انه جاءه ثلاثة نفر قيل ان يوحى اليه وهو نائم في المسجد الحرام وساق الحديث بقصته نحو حديث ثابت الباني وقدم فيه شيئاً واخر وزاد ونقص هذا اللفظ مسلم *

باب آخر وقت الظهر

قال *

قال (فيه كان الشافعي يذهب الى ان اول وقت العصر يفصل من آخر وقت الظهر) قلت * كان على هذا الكتاب حاشية نصها قال الشيخ تقي الدين بن الصلاح ومن خطه قلت * يعني بقوله يفصل انه ليس بين الوقتين وقت مشترك كما قاله مالك لا ان بينهما فاصلاً ليس من واحد منهما ثم ان البيهقي ذكر في هذا الباب حديثين ثانيهما اعزاه الى مسلم وفيه (وقت الظهر مالم يحضر العصر) ثم قال البيهقي (وفيه البيان انه اذا جاء وقت العصر ذهب وقت الظهر) وقال ابو عمر في التمهيد وهو شافعي يقتض ما بين عليه الشافعي مذهبه في الحائض تطهر والمغمى عليه يفيق والكافر يسلم والصبي يخلم لانه يوجب على كل منهم اذا ادرك ركعة قبل الغروب الظهر والعصر وفي بعض اقاويله اذا ادرك مقدار تكبيرة وقول الشافعي لا يدخل وقت العصر حتى يزيد الظل على القامة زيادة ظهري * مخالف لحديث امامة جبريل عليه السلام لانه يقتضي ان يكون آخر وقت الظهر هو اول وقت العصر بلا فصل *

باب آخر وقت الاختيار للعصر

قال *

ذكر فيه حديث امامة جبريل (وفيه انه صلى العصر في المرة الثانية حين صار ظل كل شيء مثله) قلت * في التمهيد وهذا ايضاً فيه شيء لان الشافعي وغيره من العلماء يقولون من صلى العصر والشمس يضاء نقيه فقد صلاها في وقتها المختار لا علمهم يختلفون في ذلك *

❦ باب آخر وقت الجواز للعصر ❦

* قال *

ذكر فيه حديث عبد الله بن عمرو * وفيه * (وقت العصر ما لم تصفر الشمس) * قلت * ليس ذلك وقت الجواز هو غير مطابق للباب وذلك ان العصر من الاصفرار الى الغروب تجوز وان كانت مكروهة ذكره النووي وغيره عملاً بما ذكره البيهقي في هذا الباب من حديث من ادرك ركعة من العصر قيل ان تقرب الشمس فقد ادرك العصر *

❦ باب السنة في الاذان لصلوة الصبح قبل الفجر ❦

* قال *

ذكر فيه حديث (ان بلالا يؤذن بليل) * قلت * هذا مطلق وما في الصحيح انه لم يكن بينهما الا ان يصعد هذا وينزل هذا مقيد فوجب حمل ذلك المطلق على هذا المقيد وان يمنع التقديم الا بهذا القدر فمن جوز الاذان من نصف الليل او من الثلث الاخير فقد خالف هذه القاعدة ولا دليل معه ولئن حمل ذلك على اطلاقه فيجوز الاذان من اول الليل لانه ليل وفي قول البيهقي باب السنة نظروا كان الاولى ان يقول باب جواز الاذان لصلوة الصبح قبل الفجر ثم ذكر حديث زياد بن الحارث الصدي * قلت * في سنده عبد الرحمن الافريقي سكت عنه هنا وقال في باب فرض التشهد ضعفه القطان وابن مهدي وابن معين وابن حنبل وغيرهم وقال في باب عتق امهات الاولاد ضعيف واخرج الترمذي الحديث وقال انما نعرفه من حديث عبد الرحمن بن زياد الافريقي وهو ضعيف عند اهل الحديث ضعفه القطان وغيره وقال احمد لا يكتب حديثه *

❦ باب القدر الذي كان بين اذان بلال وابن ام مكتوم ❦

* قال *

ذكر في آخره عن حبان (اتيت عليا وهو معسكر يدري ابي موسى) الى آخره * قلت * فيه دليل على الاذان قبل الفجر لكنه غير مناسب لهذا الباب *

❦ باب من روى التهي عن الاذان قبل الوقت ❦

* قال *

ذكر فيه حديث ابراهيم بن عبد العزيز بن ابي محذورة (عن عبد العزيز بن ابي رواد عن نافع عن ابن عمر) موصولا وحكم عليه (بانه ضعيف لا يصح) * قلت * ابراهيم روى له الترمذي وصح حديثه وذكره البيهقي فيما بعد في باب الترغيب في التعجيل بالصلوات وقال هو مشهور وذكره ابن حبان في الثقات وباقي السند صحيح ايضا * ثم قال (ورواه عامر بن مدرك عن عبد العزيز موصولا وهو وهم) * قلت * عامر اخرج

له الحاكم في المستدرک وابن حبان في صحيحه * قال (وقد روي من اوجه اخر كلها ضعيفة قد بينا ضعفها في كتاب الخلاف) * قلت * من جملة وجوهه ما رواه سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن انس ان بلالا اذن قبل الفجر فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يصعد فينادي ان العبد نام الحديث رواه الدارقطني وقال تفرد به ابو يوسف عن سعيد وغيره يرسله * ثم اخرج من طريق عبد الوهاب يعني الخفاف عن سعيد عن قتادة ان بلالا اذن ولم يذكر انسا * ثم قال الدارقطني والمرسل اصح * قلت * ابو يوسف قد وثقه البيهقي في باب المستحاضة فتسل عنها اثر الدم ووثقه ايضا ابن حبان وقد زاد الرفع فوجب قبول زيادته * ثم حديث حماد بن سلمة الذي ذكره البيهقي آتاني هذا الباب شاهد لحديثه ويشهد له ايضا حديث عبد الكريم الجزري عن نافع عن ابن عمر عن حفصة بنت عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اذن المؤذن بالفجر قام فصلى ركعتي الفجر ثم خرج الى المسجد فحرم الطعام وكان لا يؤذن حتى يصبح اخرج به البيهقي (وقال هو معمول ان صح على الاذان الثاني) وقال الاثرم رواه الناس عن نافع فلم يذكر وافي ما ذكره عبد الكريم * قلت * هو ثقة ثبت كذا قال احمد بن حنبل وابن معين وغيرهما واخرج له الشيخان وغيرهما ومن كان بهذه المثابة لا ينكر عليه اذا ذكر ما لم يذكره غيره واشتغال البيهقي بتاويله بدل ظاهره اعلى جودة سنده وروى الاوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سكنت المؤذن بالاول من صلاة الفجر قام وركع ركعتين خفيفتين * قال الاثرم ورواه الناس عن الزهري فلم يذكر وافي ما ذكره الاوزاعي واجيب عن ذلك بان الاوزاعي من ائمة المسلمين فلا يعلل ما ذكره بعدم ذكر غيره وقال ابن ابي شيبة في المصنف ثنا جرير عن منصور عن ابي اسحاق عن الاسود عن عائشة قالت ما كانوا يؤذون حتى ينجز الفجر وهذا سند صحيح وفي التمهيد وروى زيد الايامي عن ابراهيم قال كانوا اذا اذن المؤذن بليل اتوه فقالوا له اتق الله واعد اذا اذنك * ثم لا تنافي بين هذه الاحاديث وبين ما روي ان بلالا كان يؤذن بليل * قال ابن القطان لان ذلك كان في رمضان وقال الطحاوي ويحتمل ان يكون بلالا كان يؤذن في وقت يرى ان الفجر قد طلع فيه ولا يثبتي ذلك لضعف بصره ثم ذكر اعني الطحاوي بسند جيد عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفرنكم اذان بلال فان في بصره شيئا *

قال * باب الصبي يبلغ والكافر يسلم والحائض تطهر فتدرك من وقت الصلوة شيئا *

ذكر فيه حديث (من ادرك ركعة من الصبح والعصر) * قلت * قوله في الترجمة فتدرك من الوقت شيئا يقتضي

انه لو ادرك تكبيرة يكون مدركا قال الشافعي في الكتاب المصري لو افاق المنعم عليه وقد بقي من النهار قدر تكبيرة
 اعاد الظهر والعصر وكذا الحائض والكافر والحديث قيد بادراك الركعة فهو غير مطابق للباب قال صاحب
 التمهيد حديث من ادرك ركعة يقتضي بفساد قول من قال من ادرك تكبيرة لان دليل الخطاب انه من
 لم يدرك ركعة فقد فاتته الوقت وسقط عنه الصلوة وزعم بعض اصحاب الشافعي انه اراد بالركعة البعض من
 الصلوة وهذا ينتقض عليه بالجمعة فانه لم يختلف قول الشافعي فيها انه من لم يدرك منها ركعة تامة لم يدركها
 قال باب قضاء الظهر والعصر بادراك وقت العصر

ذكر فيه حديثين لا دليل له فيها ثم ذكر اثر عن مولى لعبد الرحمن بن عوف عن عبد الرحمن بن عوف
 قلت هذا المولى مجهول ثم ذكر عن طاووس (انه قال نحو ذلك) قلت في سنده يزيد بن ابي زياد
 وليث بن ابي سليم فسكت عنها وضعف يزيد في غير موضع من كتابه هذا وتقدم في باب الاستنجاء بما يقوم مقام
 الحجارة تضعيفه لليث وقوله عليه السلام وقت الظهر ما لم يحضر العصر نص على بطلان الاشتراك وكذا قوله
 عليه السلام ليس في النوم تفریط انما التفریط في اليقظة ان تؤخر صلوة حتى يدخل وقت الاخرى

قال باب المنعم عليه يفتق بعد ذهاب الوقتين فلا يكون عليه قضاؤها

ذكر فيه عن عمار (انه اغنى عليه اربع صلوات فقضاها) قلت عنه وسنده ضعيف وهو مخالف للباب
 قال باب المرأة تدرك من اول الوقت مقدار الصلوة ثم حاضت

اسنده (عن ابي الجوزاء ان عمر بن الخطاب نهى النساء ان يبتعن عن العشاء مخافة ان يحضن يريد صلوة العشاء)
 قلت لا دلالة في هذا الكلام على القضاء بل دلالة على عدمه اظهر ثم في اتصال الاسناد بين ابي الجوزاء
 وعمر بن الخطاب وذكر ابو بكر الرازي عن الشافعي انها لو طهرت آخر الوقت لزمها الصلوة ولو قدم مسافرا آخر الوقت
 يتم قال فيلزمه انها لو حاضت آخر الوقت سقط عنها الصلوة ولو سافر مقيم آخر الوقت جاز له القصر

قال باب الترجيع

ذكر فيه حديث عثمان بن السائب عن ابيه وام عبد الملك بن ابي محذورة قلت عثمان وابوه
 وام عبد الملك مجهول حالهم ثم ذكر حديث الحارث بن عبيد عن محمد بن عبد الملك بن ابي محذورة عن ابيه عن
 جده قلت الحارث هذا هو ابو قدامة ضعفه ابن معين وقال ايضا هو وابن حنبل مضطرب الحديث وقال
 البيهقي في باب سجود القرآن احدى عشر ضعفه ابن معين ومحمد بن عبد الملك هذا مجهول الحال ذكره ابن القطان

وقال محمد بن عثمان إن أبي شبة سمعت علي بن المدبني يقول بوابي محدودة الذين يجدون كلهم ضعيف ليس بشئ ولهذا قال عبد الحق لا يجمع بهذا الاسناد ثم ذكر البيهقي حديث عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد القرظ عن عبد الله بن محمد بن عمار وعمار وعمر بن حنص بن عمر بن سعد عن عمار بن سعد عن أبيه سعد القرظ قلت * عبد الرحمن هذا ضعفه ابن أبي حاتم وقال ابن القطان هو وابوه وجده مجهولوا الحال وقال صاحب الميزان عبد الله بن محمد بن عمار ضعفه ابن معين وذكر عن عبد الرحمن بن سعد حدثني عبد الله بن محمد وعمار وعمر ابنا حفص عن آبائهم عن اجدادهم انه عليه السلام كبر في العيدين الحديث قال عثمان بن سعيد قلت يعني كيف حال هؤلاء قال ليسوا بشئ وقال ابن الجوزي لا يختلف في ان الا لا كان لا يرجع *

﴿ باب الالتواء في حي على الصلوة حي على الفلاح ﴾

ذكر فيه حديث أبي جحيفة (ورأيت بلا لاذن فلما بلغ حي على الصلوة حي على الفلاح لوى عنقه يميناً وشمالاً ولم يستدر) * قلت * في سنده قيس بن الربيع سكت عنه هنا وقال في باب من زرع ارض غيره بغير اذنه ضعيف عند اهل العلم بالحديث وضعفه ابن معين وقال مرة ليس بشئ وضعفه وكيع وابن المدبني والدارقطني وقال النسائي متروك وقال السعدي ساقط واسند ابو الفتح الازدي ان ابا جعفر استعمله على المدائن فكان يعلق النساء باندائهن ويرسل عليهن الزنا يروى في الفصول التي علقها الحسين بن ادريس عن ابن عمار قال ابن عمار كان قيس عالماً بالحديث والكتب فلما ولي المدائن قتل رجلاً فيما بلغني فنفر الناس عنه ثم اسند البيهقي هذا الحديث وفيه (انه استدار في اذانه) وفي سنده الحجاج بن ارطاة فقال (الحجاج ليس بحجاج) * قلت * العجب منه كيف سكت عن قيس ونكلم في الحجاج وقيس اسوء حالاً منه بلا شك فان الحجاج روى له ابن حبان في صحيحه ومسلم ومقرؤاً بغيره وقال الثوري ما رأيت احفظ منه وعن حماد بن زيد كان الحجاج عندنا امير لحدثه من الثوري وقال ابو بكر الخطيب الحجاج احد العلماء بالحديث والحفاظ له ثم ان الحجاج لم يفرد بذلك بل جاءت الاستدارة من جهة غيره فروى الطبراني من حديث ادريس الا ودي عن عون عن ابيه الحديث وفيه وجعل يستدبر وروى ابو الشيخ الاصبهاني الحديث من جهة حماد بن سلمة وهشيم عن عون عن ابيه وفيه فجعل يستدبر يميناً وشمالاً وروى ذلك من حديث الثوري عن عون على ما ذكره البيهقي فقال (ورواه عبد الرزاق عن ثور عن عون مدرجاً في الحديث) * قلت * اخرجه الترمذي من حديث عبد الرزاق عن الثوري عن عون عن ابيه قال رأيت بلا لا يؤذن ويدور الحديث

لم قال حسن صحيح وقال الحاكم في المستدرک صحيح على شرطهما وهذا حكاية فعل حكاة ابو حنيفة
عن بلال فلا ادري ما معنى قول البيهقي مدرجاني الحديث وقد وقعت لهذه الرواية متابعة فاخرجه
ابو عوانة الاسفرائني في صحيحه من حديث مؤمل عن سفيان عن عون عن ابيه روى ابو نعيم
الحافظ في مستخرجيه على كتاب البخاري من حديث عبد الرزاق عن سفيان عن عون عن ابيه
قال رأيت بلالا يؤذن ثم قال وثنا ابو احمد ثنا المطر ثنا بن داود ويعقوب قال ثنا عبد الرحمن بن مهدي
ثنا سفيان بن عون عن اسامة رأى بلالا يؤذن ويدور الى آخره * قال البيهقي (وسفيان انما روى
هذه اللفظة في الجامع رواه المدني عنه عن رجل لم يسمه عن عون) * قلت * المدني هذا هو عبد الله بن
الوليد قال عبد الله بن علي بن المدني سمعت ابي يقول لا يكتب حديثه وضعفه جدا * قال البيهقي (وروي
عن حماد بن سلمة عن عون مرسل لا يقل عن ابيه) * قلت * قد تقدم ان ابا الشيخ اخرجه من جهة حماد بن
سلمة عن عون عن ابيه *

* قال * **باب الرجل يؤذن ويقيم غيره**

ذكر فيه حديث زياد بن الحارث ثم قال (وله شاهد من حديث ابن عمرو في اسناده ضعف) * قلت * في
اسناد الاول ايضا ضعف قد ينال في باب الاذان للصبح قبل الفجر *

* قال * **باب الاذان والاقامة للجمع بين الملتوتين**

ذكر في آخره حديث ابي ايوب * قلت * قد روي من وجه آخر * قال ابو حنيفة في مسنده ثنا ابو اسحاق
السبيعي عن عبد الله بن يزيد عن ابي ايوب الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب
والعشاء بجمع باذان واقامة وذكر الطبري في تهذيب الآثار انه عليه السلام صلاهما باقامة واحدة من حديث
ابن مسعود وابن عمرو وابي بن كعب وخزيمة بن ثابت واسامة بن زيد رضي الله عنهم *

* قال * **باب الاذان والاقامة للفائتة**

ذكر فيه حديث ابي هريرة وقال (لم يذكر فيه الاذان احد مع الوصل غير ابان المطار عن معمر) * قلت * ذكر
ابوداؤد في سننه عن جماعة انهم روه عن معمر لم يذكر احد منهم الا ذان ولم يسنده الا ابو زاعي
وابان المطار عن معمر *

﴿ باب من قال بأفراد قوله قد قامت الصلاة ﴾

﴿ قال ﴾

ذكر فيه عن ابن المسيب عن عبد الله بن زيد الحديث * قلت * هو مرسل نص عليه البيهقي فيما بعد * ثم ذكر
عن الشافعي والحميدي ما ملخصه (انهم صاروا الى تثنية قوله قد قامت الصلاة لان الرواية الواردة فيها زيادة
على رواية من افرادها) * قلت * فيلزمهم على هذا ان يقولوا بتثنية كلمات الاقامة لانها زيادة صحيحة على ما
سياتي في الباب الذي بعد هذا ان شاء الله تعالى *

﴿ باب من قال بتثنية الاقامة عند ترجيع الاذان ﴾

﴿ قال ﴾

ذكر فيه حديث هام (عن عامر الاحول عن مكحول عن ابن محيريز ان ابا محذورة حدثه انه عليه السلام عليه
الاذان تسع عشرة كلمة والاقامة سبع عشرة كلمة) * ثم قال (ورواه عثمان عن هام وفسر الاقامة مثني مثني)
* قلت * هذا الحديث رجاله على شرط الصحيح اخرجه الترمذي باللفظ الذي ذكره البيهقي او لا وقال
حسن صحيح واخرجه ايضا ابن حبان في صحيحه واخرجه ابن خزيمة في صحيحه ولفظه وعلية الاقامة مثني مثني *
ثم ذكره البيهقي من طريق آخر عن هام بسنده المذكور ولفظه (قال قل الله اكبر) الحديث وفي آخره والاقامة
مثل ذلك) * ثم قال (واجمعوا على ان الاقامة ليست كالاذان في عدد الكلمات اذا كانت بالترجيع فدل
على ان المراد به جنس الكلمات وان تفسيرها وقع عن بعض الرواة) * قلت * في هذا نسبة الوهم
الى الرواة من غير دليل وفي عدد كلمات الاقامة سبع عشرة كما تقدم دليل على ان المراد انها مثل الاذان في الجنس
مع تثنية الكلمات وهذا اقرب الى الحقيقة وهي كونها مثل الاذان وفي جعل كلماتها سبع عشرة ما يفتي القاطن ويضعف
تاويل البيهقي * ثم قال (ورواه هشام الدستوائي عن عامر دون ذكر الاقامة وذلك القدر اخرجه مسلم
ولعله ترك رواية هام للشك في سند الاقامة المذكورة فيه) * قلت * ذكر من ذكر مقدم على ترك من
ترك بل لو نفاه لكان قول المثبت مقدما على قول النافي على ما عرف ولا ادري ما الشك الذي في سند
الاقامة التي في حديث هام وهو وان لم يخرج مسلم فقد خرج عن رجاله وقد ترك مسلم رواية حماد بن
زيد في امر المستحاضة بالوضوء لكل صلاة مع انه من الائمة الحفاظ لانه اري ذلك غير محفوظ وان كان
غيره يصححه وكذا ههنا يجوز ان يكون مسلم ترك حديث هام لا اعتقاده انه غير محفوظ لمخالفته عمل اهل
الحجاز ولان هشام اتقن منه وقد وجد لهما فيه منابع فاخرجه الطبراني من رواية سعيد بن ابي عروبة
عن عامر بسنده ولفظه علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذان تسع عشرة كلمة والاقامة سبع عشرة ثم

ذكر البيهقي حديث روح بن عباد (عن ابن جريج عن عثمان بن السائب عن أم عبد الملك بن أبي مخزومة عن
 أبي مخزومة الحديث وفي آخره) (أنه عليه السلام علمه الإقامة مرتين مرتين الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله
 أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن محمدا رسول الله حي على الصلوة حي على الصلوة
 حي على الفلاح حي على الفلاح قد قامت الصلوة قد قامت الصلوة الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله) ثم أخرجه من طريق
 الدارقطني (عن أبي بكر النسابوري ثنا أبو حميد المصيصي نا حجاج قال ابن جريج) فذكره بالسند المذكور وفيه (وعلمي
 الإقامة مرتين الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمدا رسول الله حي على الصلوة حي
 على الفلاح قد قامت الصلوة قد قامت الصلوة الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله) ثم قال (فذكر الإقامة مفردة
 كما ترى فصار قوله مرتين عائدا إلى كلمة الإقامة) * قلت * ذكره الدارقطني في سننه بالسند المذكور بثنية
 الشهادتين. وهذا مخالف لما ذكره البيهقي من طريقه وأخرجه النسائي في سننه فقال أخبرني إبراهيم بن الحسن
 حدثنا حجاج فذكره بالسند المذكور بثنية كلمات الإقامة كلها وهذا مخالف لما ذكره البيهقي من طريق الدارقطني
 ومخالف أيضا لما ذكره الدارقطني في سننه وأخرجه الحازمي في التبايع والمنسوخ كما أخرجه النسائي وقال
 حديث حسن وإبراهيم بن الحسن وثقه النسائي وكتب عنه أبو حاتم وقال صدوق * ثم قال البيهقي (وفي
 صحة الثنية في كلمات الإقامة سوى التكبير وكلتي الإقامة نظر ففي اختلاف الروايات ما يوجب أن يكون الأمر
 بالثنية عاد إلى كلتي الإقامة) * قلت * قد تقدم ما يدل على بطلان هذا التأويل وهو عد كلمات الإقامة سبع
 عشرة كلمة وإضا فان روح بن عباد في روايته عن ابن جريج عد الكلمات كلها مشاة وكذا حجاج عن ابن جريج
 فيما رواه النسائي وحسنه الحازمي فكيف تعود الثنية إلى كلتي الإقامة فقط مع هذا التصريح * ثم قال البيهقي
 (وفي دوام أبي مخزومة وأولاده على ترجيع الإذان وأفراد الإقامة ما يوجب ضعف رواية من روى ثنيتها)
 * قلت * دوامهم على ذلك بعد صحته يقتضي الترجيح لضعف رواية من روى ثنيتها إذ ترك العمل بالحديث
 لوجود ما هو أرجح منه لا يلزمه تضعيفه إلا ترى أن الأحاديث المنسوخة كلها إذا كانت رواها عنده ولا حكمة بصحتها
 ولم يعمل بها لوجود النسخ *

باب ما روي في ثنية الإذان والإقامة *

* قال *

ذكر فيه حديث ابن أبي ليلى (ثنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أن عبد الله بن زيد) الحديث * ثم رواه من
 حديث ابن أبي ليلى عن معاذ ومن حديثه عن عبد الله بن زيد ومن حديثه مرسله قال (والحديث مع

الاختلاف في اسناده مرسل لان ابن ابي ليلى لم يدرك معاذ ولا عبد الله بن زيد فغير جائز ان يحتج بخبر غير ثابت على اخبار ثابتة * قلت * الطريق الاول الذي ذكره البيهقي رجاله على شرط الصحيح وقد صرح فيه ابن ابي ليلى بان اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم حدثوه فهو متصل لما عرف من مذاهب اهل السنة في عدالة الصحابة رضي الله عنهم وان جهالة الاسم غير ضارة وقال ابن حزم هذا اسناد في غاية الصحة واذا صح هذا الطريق فبعد ذلك انما يعلل بالاختلاف اذا كان ممن هو غير مستضعف والا فرواية الضعيف لا تكون سببا لضعف رواية الحافظ والطريقان اللذان ذكرهما البيهقي بعد ذلك لبيان الاختلاف الواقع في السند لا يخلو عن متكلم فيه ثم الاسناد مقدم على الارسل لان فيه زيادة وابن ابي ليلى سمع الحديث من الصحابة فرواه عنهم مرة وارسله مرة اخرى كما مر نظائره على انه يمكن سماع ابن ابي ليلى من عبد الله بن زيد لان عبد الله توفي سنة ثنتين وثلاثين على ما سنده ذكره ان شاء الله تعالى وابن ابي ليلى ولد سنة سبع عشرة فظهر بذلك ضعف قول البيهقي (فغير جائز ان يحتج بخبر غير ثابت) الى آخره * ثم قال (وقد روى في هذا الباب اخبار من اوجه اخر كلها ضعيفة قد بينت ضعفها في الخلافات) * قلت * من جملة ما روى في هذا الباب حديث ابي مخذولة من طريق همام الذي صحح الترمذي وابن خزيمة وغيرهما وحديثه ايضا من طريق ابن جريج الذي حسنه الحازمي كما مر وروى الطحاوي عن محمد بن خزيمة عن يزيد بن سنان ثنا شريك عن عبد العزيز بن ربيع سمعت ابا مخذولة يؤذن مثنى مثنى ويقيم مثنى مثنى * وعبد العزيز بن ربيع ابو العوام الباهلي ثقة قال ابن معين وقد صرح بسماعه من ابي مخذولة واعله الحاكم بان عبد العزيز لم يدرك اذ ان ابي مخذولة فانه ولد بعد ذلك بستين * قلت * يحمل على انه اذن بعد النبي عليه السلام فسمعه عبد العزيز واما ابو مخذولة توفي سنة تسع وخمسين وقيل سنة تسع وسبعين وعبد العزيز توفي سنة ثلاثين ومائة قال ابن منجويه اتى عليه نيف وتسعون سنة فهو قد ادرك زمان ابي مخذولة بلا شك وروى ابو عوانة يعقوب ابن اسحاق الحافظ في صحيحه عن عمر بن شبة عن عبد الصمد بن عبد الوارث * شعبة عن المفيرة عن الشعبي عن عبد الله بن زيد الانصاري سمعت اذ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان اذانه واقافته مثنى مثنى واخرج ابو الشيخ الاصبهاني وابو حنيفة ابن شاهين في النسخ والمنسوخ ورجالهم عندهم ثقات وانما النظر في اتصاله بين الشعبي وعبد الله بن زيد واعله الحاكم بان عبيد الله بن عمر قال دخلت ابنة عبد الله بن زيد بن عبد رب على عمر بن عبد العزيز فقالت انا ابنة عبد الله بن زيد ابي شهيد بدرا وتل يوم احد فقال عمر *

تلك المكارم لاقبانه من لبن * شياباه فعا د ابعدا بوالا

شعر

قال الحاكم فهذه الرواية الصحيحة تصرح بان احدا من هؤلاء لم يلق عبد الله بن زيد واعترض عليه صاحب الامام بما ملخصه ان الحاكم نظر الى عدالة الرواة والشان في الاتصال بين عبيد الله وعمر فان عبيد الله ليس من طبقة من يروى عن عمر مشافهة ولقاء وقد روى ابن ابي عمير عن محمد بن عبد الله بن زيد حدثني ابي فصيح بسامع محمد بن ابيه وقد ذكر البيهقي فيما مضى (عن محمد بن يحيى الذهلي انه لبس في اخبار عبد الله بن زيد في قصة الاذان اصح من هذا لان محمد اسمع من ابيه) فمع التصريح بالسماع كيف يحكم عليه بتلك الرواية المنقطعة * وقد ذكر البيهقي (ان الواقدي ذكر بسنده عن محمد بن عبد الله بن زيد قال توفي ابي بالمدينة سنة اثنين وثلاثين وصلى عليه عثمان بن عفان) واسند ابن ابي الدنيا في كتاب الاشراف عن الشعبي قال ولدت عام جلولة واسند ايضا عن قتادة قال كان يوم جلولة في سبع عشرة فعلى هذا يمكن سماع الشعبي من عبد الله بن زيد وروى الطبري والدارقطني وابن عدي من عدة اسانيد عن زياد بن عبد الله البكائي عن ادريس الاودي عن عون ابن ابي جحيفة عن ابيه ان بلالا كان يؤذن لرسول الله صلى الله عليه وسلم مثنى مثنى ويقوم مثنى مثنى وفي رواية اذن صوتين صوتين واقام مثل ذلك واعلت هذه الرواية بزياد فان ابن معين قال لا بأس به في المغازي واما في غير هاتين فليحجب عن ذلك بان مسلما اخرج عنه وروى له ابن حبان في صحيحه والحاكم في مسنده ورسئل عنه وكيع فقال هو اشرف من ان يكذب وقال ابن عدي قد روى عنه اثقات من الناس وما ارى به رواياته باساورى الحاكم ثم البيهقي في الخلافيات من حديث شريك عن عمران بن مسلم عن سويد بن غفلة ان بلالا كان يثنى الاذان والاقامة وعلاه الحاكم بانه مرسل وان سويدا لم يدرك اذان بلال واقامته في عهد النبي عليه السلام وان شريكا وعمران غير محتج بهما في الصحيح واجيبه عن ذلك بان سويدا ادرك الجاهلية ولم ير النبي عليه السلام وادى الزكاة لصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو ان لم يدرك اذان بلال واقامته في عهده عليه السلام فلا مانع من ادراكه لهما في بكر فقد ذكر ابن ابي شيبة وغيره ان بلالا اذن حياة النبي عليه السلام ثم اذن لابي بكر حياته ولم يؤذن في زمن عمر فقال له عمر ما يمنعك ان تؤذن فقال اني اذنت لرسول الله صلى الله عليه وسلم حتى قبض واذنت لابي بكر حتى قبض لانه كان ولي نعمتي وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا بلال ليس عمل افضل من الجهاد في سبيل الله فخرج فجاهد وفي الخلافيات للبيهقي ايضا انه اذن لابي بكر وروى الطحاوي حديث سويد هذا

من طريق عن شريك والسنن عن سويد سمعت بلال يؤذن مثنى ويقيم مثنى وهذا تصريح
بالسمع وشريك صحيح الحاكم في المستدرک روايته واخرج له مسلم متابعه وعمران بن مسلم الجعفي وثقه
يعقوب وابريحا تم وغيرهما فلا يعارض ذلك بعدم الاحتجاج بهما في الصحيح وروى عبد الرزاق في مصنفه
انا الثوري عن ابي معشر هوزياد عن ابراهيم عن الاسود عن بلال قال كان اذانه واقامته مرتين مرتين وهذا
سند جيد وهو متابع لرواية سويد وروى عبد الرزاق ايضا عن الثوري عن فطر عن مجاهد ذكر له الاقامة مرة مرة
فقال هذا شئ استغفنه الامراء الاقامة مرتين مرتين وقال ابن ابي شيبة ثنا وكيع ثنا عطاء بن روهان الطحاوي عن
يزيد بن مهران ثنا يحيى بن سعيد ان قطان ثنا فطر بن خليفة عن مجاهد فذكر عنه وروى البيهقي في الخلافيات من جهة
ابن اسحاق الساجي عن الحسن بن احمد بن ابيان ثنا حماد عن ابراهيم قال اول من نقص الاقامة معاوية بن ابي سفيان
ثم حكى عن الحاكم انه قال ما ملخصه نقص الاقامة تشيها ومن ذكره بالصاد المهمة فقد وهم واجيب عن
ذلك بان ما تقدم عن مجاهد يقتضي ان التعبير بالنقص بالمهمة وروى ابو حنيفة في مسنده عن علقمة بن مرثد
عن ابن بريدة عن ابيه ان رجلا من الانصار راى في منامه ان قائلا قال له مر رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان يا امر بلال لا بالاذان الله اكبر مرتين اشهد ان لا اله الا الله مرتين اشهد ان محمدا رسول الله مرتين
حي على الصلوة مرتين حي على الفلاح مرتين الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله ثم علمه الاقامة كذلك ثم قال
قد قامت الصلوة مرتين كان اناس واقامتهم فلما خبر النبي عليه السلام فامر بلال بالاذان وقال الا اريد
سمعت احمد يقول من اقام مثنى لم اعنقه وليس به يأس قبل له فحدثني ابي معشر مرة صحيح فقال اما
انا فلا ادفعه وقال ابو عمر ذهب ابن حنبل وابن راهويه وداود ومحمد بن جرير الى اجازة القول بكل ما
روى عن النبي عليه السلام في ذلك وحماله على الاباحة والتخييل لانه ثبت عن النبي عليه السلام جميع ذلك
وعمل به اتباعه فمن شاء ثنى الاقامة ومن شاء افردھا الاقر له قد قامت الصلوة فان ذلك مرتان قال البيهقي
او امثل اسناد روي في تشييد الاقامة حديث ابن ابي ليلى وهوان صحيح فكل اذات روي ثنائية فهو
بمدر روي عبد الله بن زيد فيكون اول مما روي في روايه مع الاختلاف في كيفية روايه في الاقامة فالمالديون
يروونها مفردة والنكوفيون يروونها مثنى واسناد المدينيت موصول واسناد الكوفيين مرسل ومع موصول
المدينيت مرسل سعيد وهو اسم التايمين ارسلنا ثم ما روي من الامر بالافراد بعده يقلت يظهر من مجموع
ما تقدم ان في تشييد الاقامة احاديث جيدة ومنها ما هو مدر في عبد الله بن زيد وهو حديث ابي معشر مرة في

عد كلمات الإقامة سبع عشرة وما في بعض رواياته وعليها الإقامة مثنى مثنى فان ذلك كان بعد رجوع النبي عليه السلام من حنين كما ذكره البيهقي فيما تقدم وقد بينا ان اسناد الكوفيين في حديث رؤيا عبد الله بن زيد موصول ايضا ومن نظري طرق حديث رواه وحديث انس في الامر باقراء الإقامة يظهر له انهما كانا في وقت واحد فكيف يقول البيهقي * (ثم الامر بالافراد بعده) بل حديث ابي محذورة بعد الامر بالافراد ❦

❦ باب عدد المؤذنين ❦

❦ قال ❦

ذكر في آخره زيادة عثمان التاذين يوم الجمعة ❦ ثم قال (الخبر ورد في التاذين لافي المؤذنين) ❦ قلت ❦ يظهر بهذا ان الخبر ليس بمطابق للباب لان الذي زاده هو الاذان لا عدد المؤذنين ❦

❦ باب فضل التاذين علي الإمامة ❦

❦ قال ❦

ذكر فيه حديث ابراهيم بن طهمان (عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عمر قال المؤذن يغفر له مد صوته ويصدق له كل رطب ويابس وسمعه يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم ارشد الأمة واغفر له مؤذنين) ❦ ثم قال (كثيرا رواه ابن طهمان وقد رواه عمار بن زريق عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يغفر للمؤذن مد صوته ويشهد له كل رطب ويابس ممم صوته هذا القدر مرفوعا ودون الحديث الاخر ❦ ثم استند كذلك من حديث ابن عمرو من حديث ابي هريرة ايضا ❦ قلت ❦ ان كان البيهقي قصد بذلك نقل رواية ابن طهمان وهو الظاهر فتترك بعض الرواة لا يارض زيادة غيره لاسيما مع انفصال احد المتين عن الآخر في المعنى فما حد يثان مستغلا في بعض الرواة يروي احدهما وبعضهم شارك في ذلك وانفرد بالحدث الآخر ❦

❦ باب الترغيب في التجمل بالصلوات ❦

❦ قال ❦

ذكر فيه حديث ام فروة ❦ قلت ❦ الكلام عليه تقدم في ابواب التيمم ثم ذكر حديث عثمان بن عمر (عن مالك ابن مغول عن الوليد بن العيزار عن ابي عمر والشياني عن ابن مسعود سألت النبي صلى الله عليه وسلم أي العمل افضل قال الصلوة في اول وقتها) ❦ قلت ❦ اختلف فيه علي ابن مغول فرواه عثمان بن عمر عنه كذلك ورواه عنه محمد بن سابق ونظمه الصلوة على مقامها اخرجه من طريقه البخاري في صحيحه ❦ قال البيهقي (وكذلك رواه بن دار عن عثمان بن عمر) ❦ قلت ❦ الذي رواه مسلم في صحيحه عن بن دار عن غندر عن شعبة خلاف هذا وسنذكره

ان شاء الله تعالى قال البيهقي (وكذلك رواه علي بن حفص المدايني عن شعبة عن الوليد بن العيزار قلت المدايني هذا قال ابو حاتم لا يحتج به والمشهور عن شعبة الصلوة على وقتها وكذلك اخرجها الشيخان من رواية جماعة عنه قال (وروى غندر عن شعبة عن عبد المكش عن ابي عمرو عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بمثله) قلت قد تقدم ان المشهور ان شعبة على وقتها وقد ذكر مسلم حديث شعبة كذلك ثم قال ثنا محمد بن بشارنا محمد بن جعفر نا شعبة بهذا الاسناد مثله فبيده الرواية الصحيحة عن غندر خلاف ما ذكره البيهقي عنه وقال ابن حبان في صحيحه الصلوة في اول وقتها فقد روي بها عثمان بن عمر ثم ذكر البيهقي (حديث ابي مسعود ثم صلى بفس) قلت حديثه الطويل في الاوقات يخرج في الصحيحين بدون هذه الزيادة وفي اسناد هذا الحديث الذي ذكره البيهقي اسامة بن زيد البجلي خرج له مسلم ومع ذلك تكلم فيه قال احمد ليس بشئ وعنه تركه يحيى بن سعيد باخره وعنه قال روى عن نافع احاديث مناكير فقال له ابنه عبد الله اراه حسن الحديث فقال ان تدبرت حديثه فستعرف فيه النكرة وعن ابن معين كان يحيى بن سعيد يضعفه وقال ابو حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به وقال النسائي ليس بالقوي ثم ذكر البيهقي حديثا (عن هاشم بن القاسم ثنا الليث عن ابي النضر عن عمرة عن عائشة ما صلى النبي صلى الله عليه وسلم صلوة لوقتها الا اخر حتى قبضه الله) ثم قال وكذلك رواه معلى بن عبد الرحمن عن الليث قلت لا يلزم من كونه صلى الله عليه وسلم لم يصل في آخر الوقت ان يكون اوله افضل اذ بينهما واسطة ومعلى بن عبد الرحمن الواسطي كذاب حكاه الذهبي عن الدارقطني ثم استدل البيهقي (عن اسماعيل بن عمر عن عائشة قالت ما صلى النبي صلى الله عليه وسلم الصلوة لوقتها الا اخر مرتين حتى قبضه الله) ثم قال (وهذا امر سل اسماعيل لم يدرك عائشة) قلت في الميزان اسماعيل هذا تركه الدارقطني وذكر ابو حاتم وجماعته انه مجهول فكيف عرف البيهقي انه لم يدرك عائشة

باب تعجيل الظهر في غير شدة الحر

قال في آخره حديث عائشة قلت فيه شيان احدهما ان في سنده حكيم بن جبير قال احمد ضعيف منكر الحديث وقال الدارقطني متروك وقال الجوزجاني كذاب وتركه شعبة ذكر ذلك صاحب الميزان وذكر هذا الحديث من منكراته والثاني ان في سنده اختلافا ايضا ذكره البيهقي بعد ثم ذكر سنده في اثباته (انا محمد بن الفضل بن جابر ابو عبد الرحمن الا ذومني) قلت كذا رايته في تسخين جديتين و ابو عبد الرحمن

هذا اسمه عبد الله بن محمد بن اسحاق والصواب اننا محمد بن الفضل بن جابر اخبرنا ابو عبد الرحمن ❦

❦ قال ❦ ❦ باب تأخير الظهر في شدة الحر ❦

❦ قلت ❦ اطلاق هذا الباب والاحاديث التي فيه تدل على التأخير في شدة الحر مطلقا والشافعي قيده ❦ قال الترمذي في جامعه قال الشافعي انما لا يراد بصلوة الظهر اذا كان مسجدا ينتاب اهله من البعد فاما المصلي وحده والذي يصلي في مسجد قومه فالذي احب له ان لا يؤخر الصلوة في شدة الحر ❦ قال ابو عيسى ومعنى من ذهب الى تأخير الظهر في شدة الحر اولى واشبه بالاتباع واما ما ذهب اليه الشافعي ان الرخصة لمن ينتاب من البعد والله شقة على الناس فان في حديث ابي ذر ما يدل على خلاف ما قال الشافعي ❦ قال ابو ذر كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فاذا نبلال لصلوة الظهر فقال عليه السلام يا بلال ابرد فلو كان الامر على ما ذهب اليه الشافعي لم يكن الا براد في ذلك الوقت معنى لا اجتماعهم في السفر وكانوا لا يحتاجون ينتابون من البعد ❦

❦ قال ❦ ❦ باب تعجيل العصر ❦

ذكر فيه حديث مالك (عن ابن شهاب عن انس قال كنا نصلي العصر ثم يذهب الذاهب الى قباء) الحديث ❦ قلت ❦ في علل الصحيحين للدارقطني هذا مما يتقدمه على مالك لانه وقفه وقال فيه الى قباء وخالفه عدد كثير منهم صالح ابن كيسان وشعيب وعمر بن الحارث ويونس واليث ومعمرو بن ابي ذيب وابراهيم بن عليه وابن اخ الزهري والنعمان وابو اويس وعبد الرحمن بن اسحاق وقد اخرجوا قول من خالف مالكا ايضا وقال ابو عمر في التمهيد قال فيه جماعة اصحاب ابن شهاب عنه يذهب الذاهب الى العوالي ❦ وهو الصواب عند اهل الحديث وقول مالك عندهم الى قباء وهم لاشك فيه ولم يتابع احد عليه في حديث ابن شهاب هذا وذكر البيهقي في هذا الباب والطحاوي وابن عبد البر وغيرهم (ان اقرب العوالي الى المدينة ميلان او ثلاثة) فيمكن ان يصلي في وسط الوقت ثم تولى العوالي ثم ذكر حديث عبد الواحد بن رافع (عن عبد الله بن رافع عن ابيه انه عليه السلام كان يامرهم بتأخير هذه الصلوة) ثم حكى عن الدارقطني (انه قال الصحيح عن رافع وغيره ضد هذا) ❦ قلت ❦ ذكر ابن حبان في ثقات التابعين عبد الله بن رافع وذكر في ثقات التابعين عبد الواحد بن رافع وعن علي بن شيبان قال قد منا على رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة فكان يؤخر العصر ما دامت الشمس يضاء نقيه اخرج ابو داود وسكت عنه واخرج الحاكم وقال صحيح على شرط البخاري عن العباس بن ذريح عن زياد بن عبد الله النخعي قال كنا جلوسا مع علي في المسجد الاعظم والكوفة يومئذ اخصاص فجاء

المؤمن فقال الصلوة يا ايها المؤمنون لتعصر فقال اجلس فجلس ثم عاد فقال ذلك له فقال على هذا الكعب يعلنا
بالسنة فقام فسلم بنا العصر ثم تصرفنا الى المكان الذي كنا فيه فبحونا للركب لتزول الشمس للمنيب لراعاة
والعباس ثقة وزباد ذكره ابن حبان في ثقات التابعين واخرج الترمذي انا علي بن حجر انا اسمعيل بن عتبة
عن ايوب عن ابن ابي مليكة عن ام سمة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اشد تعجلا للظهر منكم وانتم اشد
تعجلا للعصر منه قال الترمذي وقد روي هذا الحديث عن ابن جريج عن ابن ابي مليكة عن ام سمة نحوه وسكت
الترمذي عن الحديث ورجاله على شرط الصحيح وفي مصنف عبد الرزاق عن الثوري عن منصور عن ابراهيم
قال كان من كان قبلكم اشد تعجلا للظهر واشد تأخيرا للعصر منكم وعن الثوري عن الاعمش كانت اصحاب
ابن مسعود يعجلون الظهر ويؤخرون العصر وعن الثوري عن ابي اسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد ان ابن مسعود
كان يؤخر العصر وعن معمر عن خالد الخذاء ان الحسن وابن سيرين وابا قلابة كانوا يسون بالعصر *

باب كراهية تأخير العصر *

* قال *

ذكر فيه حديث انس (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تلك صلاة المنافقين يجلس يرقب الشمس حتى اذا كانت
بين قرني الشيطان قام فنقرها اربعا) قلت * هذا الحديث يدل على كراهية تأخيرها الى هذا الوقت لا كراهية تأخيرها
الى ما قبل اصفرار الشمس ثم ذكر حديث بريدة (كان عليه السلام في بعض غزواته فقال بكمروا بالصلاة
في يوم النجم فانه من ترك صلاة العصر حبط عمله) قلت * مفهوم هذا الحديث تأخير العصر في غير يوم
النجم ومثل هذا المفهوم حجة عند الشافعي * ثم ذكر حديث (من فاتته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله) من
طريق ابن عمر عن النبي عليه السلام ثم ذكره من حديث نوفل بن معاوية عن النبي عليه السلام ثم
قال وهو مخرج في الصحيحين فالحديث محفوظ عنهما * قلت * ظاهر كلامه انه في الصحيحين من حديث نوفل
ايضا وليس حديثه فيها ولا في واحد منهما بل هو في سنن النسائي ثم الحديث غير مناسب للباب ثم ذكر (عن عروة
عن عمر كذب الى ابي موسى ان صل العصر والشمس بيضاء نقية قدر ما يسير الراكب ثلاث فرائض) قلت *
من صلى قبل الاصرار يصدق عليه انه صلى كذلك فهو ان دل على كراهية التأخير فأنما يدل على كراهية
الى آخر الوقت لا على كراهية كل تأخير على ان رواية عروة عن عمر مرسله لانه لم يذكره *

باب تعجيل المغرب *

* قال *

ذكر فيه حديث يحيى بن معين عن بشر بن السري بسنده عن ابي طريف انه كان شاهد النبي عليه السلام وهو

محاصر لاهل الطائف فكافى يصلى بنا صلوة البصر حتى لو ان انسانا رمى بنبله ابصر مواقع نبله ثم قال (اراد صلوة المغرب وانما سميت صلوة البصر لانها تؤدى قبل ظلمة الليل) * قلت * الاظهر ان صلوة البصر صلوة الفجر وكذا جاء مفسرا في رواية الطحاوي عن ابن ابي داود عن ابن معين بسنده المذكور ولفظه فكان يصلى بنا صلوة الفجر الحديث ذكره الطحاوي في باب الوقت الذي يصلى فيه الفجر واسند المروى في الغربيين عن احمد بن سعيد الدارمي قال صلوة البصر صلوة الفجر وقال الفارسي في مجمع الفرائد اراد به صلوة الفجر لانها انما تصلى عند اسفار الظلام واثبات البصر الاشخاص وقيل انها صلوة المغرب لانها تؤدى قبل ظلمة الليل الحائلة بين الابصار والمربيات والاول اظهر انتهى كلامه وعلى هذا ففي الحديث دليل على ان الاسفار بالفجر افضل وذكر الطبراني هذا الحديث في معجمه الكبير من طريقين ولفظه فكان يصلى بنا صلوة العصر * كذا رأيت في اصل جيد من اصول هذا الكتاب وعلى هذا فقهه دليل على افضلية تأخير العصر *

* باب تعجيل العشاء *

* قال *

ذكر فيه حديث ابي عوانة (عن ابي بشر عن بشير بن ثابت عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير كان عليه السلام صليها يعني العشاء لسقوط القمر لثلاثة) * قلت * في هذا الحديث ثلاثة امور * احدها * انه مضطرب الاسناد والمتن رواه هشيم عن ابي بشر عن حبيب عن النعمان وليس فيه بشير بن ثابت كذا اخرجه الحاكم وتابع رقة هشيم فرواه كذلك عن ابي بشر هكذا اخرجه النسائي من طريق رقة ورواه الخلال عن مهنا عن احمد ثنا يزيد بن هارون عن شعبة عن ابي بشر عن بشير بن ثابت عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى العشاء الآخرة لسقوط القمر ليلة رابعة * قال يزيد بن هارون قلت لشعبة هشيم عن ابي بشر عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير كان عليه السلام يصلى العشاء الآخرة لسقوط القمر ليلة الثالثة فقال حينئذ اول ليلة ثالثة * والامر الثاني * ان حبيب بن سالم كان يقول كذا قال البخاري وقال ابن عدي قد اضطرب في اسانيد ما يروى عنه * والثالث * ان القمر في الليلة الثالثة يسقط بعد مضي ساعتين ونصف ساعة ونصف سبع ساعة من ساعات تلك الليلة المجزأة على اثني عشرة ساعة والشفق الاحمر يغيب قبل ذلك بزمن كثير فليس في ذلك دليل على التعجيل عند الشافعية ومن يقول بقولهم * ثم ذكر البيهقي حديث حماد بن سلمة ثنا علي بن زيد عن الحسن عن ابي بكره اخر النبي صلى الله عليه وسلم العشاء تسع ليال الى ثلث الليل فقال ابو بكر يا رسول الله لو انك عجلت هذه الصلوة لكان امكن لقائنا او لقائنا من الليل فجعل

ذلك) ثم قال (نرد به على من زيد وليس بالقوى) قلت وكذا قال هنا وحكى في باب منع التطهير باليدين (عن
الدارقطني انه قال ضعيف) وقال البيهقي في باب من ادى زكوة فليس عليه اكثر (حماد بن سلمة ساء حفظه في
آخر عمره فالحفاظ لا يتعجبون بايمانه فيه) وقال في باب من حلى وفي ثوبه او نعله اذى (حماد بن سلمة عن
ابي نعام السعدي عن ابي نضرة كل منهم مختلف في عدالة) ثم الحديث انما يدل على التعجيل قبل الثالث لاعلى كل
تعجيل بل استدل به جماعة على التاخير منهم صاحب الامام *

باب كراهية النوم قبل الشاء

قال *

ذكر فيه حديث خيشمة عن رجل من جنف عن عبد الله بن مسعود (قال عليه السلام لا سمر بعد العشاء الا المصل
او مسافر) ثم قال (وقيل عن علقمة عن عبد الله وهو خطأ) ثم استند عن علقمة عن عمر حديثا طويلا وفيه (كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال يسمر في الامر من امر المسلمين) ثم قال (وفي ذلك دليل على ان رواية
السمر من عمر لا من عبد الله في رواية علقمة) قلت * في احد بيان مختلفان فلا يلزم من رواية علقمة هذا
الحديث عن عمر ان لا يكون روى عن ابن مسعود حديث لا سمر بعد العشاء ثم قال البيهقي (وهذا الحديث
لم يسمعه شاذقة من عمر لثارواه عن اقرع عن قيس عن عمر) قلت * علقمة سمع من عمر حديث الاعمال
باليات خروجه الجماعة من روايته عنه فيعمل الى انه سمع منه حديث السمر بلا واسطة مرة وبواسطة مرة
اخرى ويدل على ذلك ان الترمذي خرج الحديث من طريق علقمة عن عمر وحسنه فدل على انه متصل عنده
ثم ذكر البيهقي حديث الحسن (عن عمران بن حصين عن ابن مسعود كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
ذات ليلة حتى اكرينا) الحديث الى آخره * قلت * فيه امران * احدهما انه منقطع قال البيهقي في باب من
عجل في انذار كفارة يمين (قال ابن المديني لم يصح الحسن سمع من عمران بن حصين من وجه ثبت * الثاني *
انه ليس في الحديث ان ذلك كان بعد الصلوة *

باب تعجيل الصبح

قال *

ذكر فيه حديث ابي مسعود والكلام عليه تقدم في باب الترغيب في التعجيل بالصلوات ثم ذكر حديث انس (انه
عليه السلام وزيد بن ثابت تحمرا فلما فرغا من سحورهما قام نبي الله صلى الله عليه وسلم الى الصلوة فصلى ثلث
لانس كم كان بين فراغهما من سحورهما ودخولهما في الصلوة قال قدر ما يقرب الرجل خمسين وفي رواية خمسين
اوسنين) قلت * ليس في ذلك دليل على انه كان يدخل في اول الوقت لانه مكث قدر قراءة خمسين

اوسين آية من سورة * ثم ذكر (عن حبان بن الحارث اتيته عليا وهو معسكر يد ير مكرم فوجدته يطعم فقال
 ادن فكل قلت اني اريد الصوم قال انا اريده فد نوت فاكلت فلما فرغ قال يا ابن التياح اقم الصلوة) * قلت *
 ابن الحارث هذا الادري ما حاله وقد جاء عن علي بسند جيد خلاف هذا قال ابن ابي شيبة في مصنفه ثنا
 شريك عن سعيد بن عبيد هو الطائي عن علي بن ربيعة ان عليا قال يا ابن التياح اسفر بالفجر ورجال هذا
 السند على شرط مسلم الا شريكافاه اخرج له في المتابعات وصحح الحاكم روايته كما مروقد تابع شريكاعلى هذا
 الاثر الثوري * قال صاحب التمهيد ذكر عبد الرزاق عن الثوري عن سعيد بن عبيد الطائي عن علي سمعت
 عليا يقول لمؤذنه اسفر اسفر يعني بصلوة الصبح ثم ذكر البيهقي (عن ابي عبيدة عن ابن مسعود كان يصلي بنا
 الصبح حين يطلع الفجر) الى آخره قلت فيه شيان احدهما انه منقطع لان ابا عبيدة لم يذكر اياه كذا ذكره
 البيهقي فيما بعد في باب من تبرأ الطائفتين * والثاني * ان الحديث الصحيح عن ابن مسعود يدل على ان الاسفار
 افضل وهو ما خرجاه من حديث عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود قال مارأيت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم صلى صلوة لتغير ميقاتها الا صلواتين جمع بين المغرب والعشاء بجمع وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها ولمسلم قبل
 وقتها بقليل ومعناه قبل وقتها المعتاد اذ فعلها قبل طلوع الفجر غير جائز فدل على ان تأخيرها كان معتادا للنبي
 صلى الله عليه وسلم وانه عجل بها يومئذ قبل وقتها المعتاد وابن مسعود ايضا كذلك كانت عادته * قال ابن
 ابي شيبة في مصنفه ثنا وكيع عن سفيان عن ابي اسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد قال كان ابن مسعود ينور
 بالفجر وهذا سند صحيح ورواه ايضا عبد الرزاق في مصنفه عن سفيان الثوري بسنده ولنظمه كان عبد الله
 يسفر بصلوة الغداة وقال صاحب التمهيد علي مذهب علي وعبد الله جماعة اصحاب ابن مسعود وهو قول النبي
 وطائفة من سعيد بن جبيرة واليه ذهب فقهاء الكوفيين * قال البيهقي (وروي عن الفرافصة بن عمير قال
 ماخذت سورة يوسف الامر قراءة عثمان اياها في الصبح من كثرة ما كان يرددها قال (وذلك يدل على انه كان
 يدخل بها مغلما) * قلت * يحتمل انه كان يقرأها في الركعتين ويحتمل انه كان يقرأ فيها ببعضها ولكنه كان
 يردد ما يقرأ في صبح يوم ببعضها وفي صبح يوم آخر ببعضها فيذكر على الراوي سماعها على انه قد اختلف في هذا
 الاثر فقال ابن ابي شيبة ثنا ابو اسامة ثنا عبيد الله هو العمري اخبرني ابن الفرافصة عن ابيه قال تعلمت
 سورة يوسف خلف عمر في الصبح *

❦ باب خيراءكم الصلوة ❦

❦ قال ❦

ذكر فيه حديث ثوبان (استقيموا وان تحصوا واعلموا ان خيراءكم الصلوة) ❦ قلت ❦ في دلالته على التعجيل
نظروا لودل عليه ينبغي ان يذكر في باب الترغيب في التعجيل بالنصوات فذكره بين التغليس بالصبح وباب
الاسفار بها من سوء الترتيب ❦

❦ باب الاسفار بالفجر حتى يتبين طلوع الفجر ❦

❦ قال ❦

❦ قلت ❦ مقصوده بذلك تاويل حديث اسفروا بالفجر وقد بين هذا التاويل ما حكاه البيهقي في كتاب
المعرفة عن الشافعي انه عليه السلام لما حض على تقديم الصلوة واخبر بالفضل فيها احتمل ان يكون من الراغبين
من يقدمها قبل الفجر الاخر فقال اسفروا بالفجر حتى يتبين الفجر الاخر معترضا فاراد عليه السلام الخروج من
الشك حتى يصلي المصلي بعد اليقين بالفجر فامرهم بالاسفار اي بالتبين) ❦ قلت ❦ في بعض الفاظ هذا الحديث
ما بعد هذا التاويل او ينفية كما سنده ان شاء الله تعالى ولان الصلوة قبل التبين والتيقن لا تجوز والصلوة
الفاسدة لا يوجر عليها ويتقضى الفرض في ذمته وقوله اعظم للاجر اقل التفضيل فيقتضى اجرين احدهما اكل من
الآخرفان صيغة ائتمل تقتضى المشاركة في الاصل مع رجحان احد الطريقين ثم ذكر البيهقي الحديث وهو حديث
ابن اسحاق عن عاصم بن عمر عن محمود بن لبيد عن رافع بن خديج سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اسفروا
بالجر فانه اعظم للاجر ❦ قلت ❦ اخرجه الترمذي من هذا الوجه وقال حسن صحيح كذا ذكر ابن عساكر
والمندري والمزي ورواه ايضا عن عاصم بن محمد بن تجلان اخرجه من طريقه ابن حبان في صحيحه ولفظه
اصبحوا بالصبح فانكم كلما اصبحتم بالصبح كان اعظم لاجوركم واخرجه ايضا ابو داود وابن ماجه ولفظه الطحاوي
اسفروا بالفجر فكما اسفرتم فهو اعظم للاجر او قال لاجوركم وله طريق آخر اخرجه النسائي عن ابراهيم بن يعقوب
ثنا ابن ابي مريم نا ابو غسان حدثني زيد بن اسلم عن عاصم بن عمر عن محمود بن لبيد عن رجال من قومه من الانصار
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما اسفرتم بالصبح فهو اعظم للاجر ورجال هذا السند ثقات وفي الخلافات
البيهقي عن ابي الزاهرية عن ابي الدرداء عن النبي عليه السلام قال اسفروا بالفجر وهو مرسل وروي من وجه
آخر ايضا مر سلا بسند صحيح فروى عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بن زيد بن اسلم انه عليه السلام قال اسفروا
بصلوة الصبح فهو اعظم للاجر ❦

❦ قال ❦

❦ باب من قال هي العصر يعني الوسطى ❦

ذكر فيه حديث البراء (نزلت حافظوا على الصلوات و صلوة العصر فقرأناها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ماشاء الله ثم ان الله نسخها فانزل حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى فقال رجل اهي صلوة العصر فقال قد اخبرتك كيف نزلت وكيف نسخها الله) ثم اخرجته من طريق آخر ولنظنه (قرأناها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم زمانا طويلا حافظوا على الصلوات و صلوة العصر ثم قرأناها بعد حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى فلا تدري اهي العصر ام لا) ❦ قلت ❦ في هذا الباب احاديث ظاهرها الدلالة على انها العصر فاخرها البيهقي وقدم هذا الحديث وهو يحتمل ان يراد بالوسطى فيه العصر وان يراد غير هذا لشك الراوي وهذا بناء على ان النسخ ههنا هل هو متوجه الى اللفظ دون المعنى او اليهما معا وقال الطحاوي في كتاب الرد على الكرايسى نا ابراهيم بن ابي داود ثنا ابو مسهر نا صدقة بن خالد حدثني خالد بن دعثان اخبرني خالد سبلان عن كهيل بن حرملة النيزي عن ابي هريرة انه اقبل حتى نزل دمشق على ابن كثم الدوسي فاقي المسجد فجلس في غريبه فتذاكروا الصلوة الوسطى فاختلفوا فيها فقال اختلفنا فيها كما اختلفتم ونحن بفناء بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيما الرجل الصالح ابو هاشم بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس فقال انا اعلم لكم ذلك فاني رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان جريئا عليه فدخل ثم خرج فاخبرنا انها صلوة العصر وذكر ابن حبان كهيلا هذا في الثقات من الثنايين ثم قال ثنا محمد بن الهمداني ثنا ابن زنجويه ثنا ابو مسهر فذكره بسنده وقال الطحاوي في الكتاب المذكور ثنا ابراهيم بن ابي داود ثنا احمد بن جناب ثنا عيسى ابن يونس عن محمد بن ابي حميد عن موسى بن وردان عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة الوسطى هي صلوة العصر ❦ ثم قال البيهقي (وهذا قول علي في اصح الروايتين عنه) ❦ قلت ❦ بهذا الكلام يدل على ان الرواية الاخرى عن علي صحيحة وليس كذلك على ما ذكره في الباب الذي يلي هذا الباب ان شاء الله تعالى وقال ابو عمر لا خلاف عن علي من وجه صحيح انها العصر وفي الاستذكار المحفوظ المعروف على انها العصر ❦

❦ قال ❦

❦ باب من قال هي الصبح ❦

ذكر فيه (عن مالك بلغه ان عليا وابن عباس كانا يقولان هي الصبح) ❦ قلت ❦ في التمهيد قد روى من حديث حسين بن عبد الله بن ضمرة عن ابيه عن جده عن علي قال هي صلوة الصبح وحسين هذا متروك الحديث ولا يصح حديثه هذا

وقال قوم ما رسله مالك في موطاء عن علي أنها الصبح اخذ من حديث ابن خزيمة هذا لانه لا يوجد عن علي
الامن حديثه واخرج الطحاوي وابوالعباس السراج في مسنده عن حديث جماعة عن هلال بن خباب عن
عكرمة عن ابن عباس قال قاتل النبي صلى الله عليه وسلم عدو له فلم يتفرج حتى نأ العصر عن وقتها فلما نظر فرأى
ذلك قال اللهم من حبستنا عن صلوة الوسطى فاملاً يؤتهم وقبورهم ناراً وهلال هذا وثقه ابن معين وابن حنبل
وروى له اصحاب السنن الاربع فابن عباس قد روى مرفوعاً أنها العصر والعبرة عند المحدثين لرواية الراوي
لالاً به وقد ذكر البيهقي في آخر الباب السابق (ان احد قولي ابن عباس أنها العصر) وقال ابن ابي شيبة في المصنف
ثاويكع ثنا شعبة عن ابي اسحاق عن عمير بن سعد سمعت ابن عباس يقول حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى
صلوة العصر وهذا السند على شرط الشيخين ثم ذكر البيهقي (عن ابن عباس انه فقت في الصبح ثم قال هذه الصلوة التي
ذكرها الله حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقوموا لله قانتين) * قلت * في الصحيح عن زهدين ارقم
كنا نتكلم في الصلوة حتى نزلت حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقوموا لله قانتين فامرنا بالسكوت
ونهيان عن الكلام فدل على ان القنوت هو السكوت لا القنوت في الصبح كما جاء في هذا الاثر عن ابن عباس
وقال ابن ابي شيبة ثنا حسين بن علي هو الجعفي عن زائدة عن منصور حدثني مجاهد وسعيد بن جبيران
ابن عباس كان لا يفت في صلوة الفجر وهذا سند صحيح على شرط الشيخين فلو كان القنوت في الآية هو
القنوت في الصبح كما في هذا الاثر لما تركه ابن عباس لان الله تعالى امر به وقال الطبري في التهذيب لا دليل
في قوله تعالى وقوموا لله قانتين انها الصبح اذا القنوت الطاعة فكل مصل لله تعالى قانت سواء كانت في الصبح
او بقية الصلوات قال تعالى مسلمات مؤمنات قانتات والصواب قول من قال انها العصر لصحة الخبر بذلك *
ثم ذكر البيهقي (عن ابن عمر انها الصبح) * قلت * قد ذكره في الباب السابق عنه ان احد قوايه انها العصر وهذا
القول اخرجه الطحاوي عن عبد الله بن صالح وعبد الله بن يوسف عن الليث عن ابن الماز عن ابن شهاب
عن سالم عن ابيه قال الصلوة الوسطى صلوة العصر وهذا سند صحيح وفي التمهيد روي عن ابن عمر ايضاً انها
العصر رواه شعبة عن ابي حيان سمعت ابن عمر يسل عن الصلوة الوسطى فقال العصر ثم قال البيهقي (ومن
قال به يعني انها الصبح احتج بما انا به ابو عبد الله) فساق بسنده (عن ابي يونس مولى عائشة قال امرتني عائشة ان
اكتب لها مصحفاً قالت اذ بلغت هذه الآية فاذا في حافظوا على الصلوات فلما بلغت اذنتها فامامت علي حافظوا
على الصلوات والصلوة الوسطى وصلوة العصر قالت عائشة سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

البيهقي (وفيه دلالة على ان الوسطى غير العصر) * قلت * هذه قراءة شاذة والشافعي ومالك لا يجعلان القراءة الشاذة قرآنا ولا خبرا ويسقطان الاحتجاج بها ولو سلمنا انه محتج بها لانسلم ان العطف هنا يقتضي المغايرة بل يحتمل ان يكون للعصر اسمان احدهما الوسطى والاخر العصر ويؤيد هذا ما ذكره الطحاوي قال ثنا ابراهيم ابن مرزوق ثنا عبيد الله بن عبد المجيد الجعفي عن محمد بن ابي حميد حدثني حميدة بنت ابي يونس مولاة عائشة وكانت عائشة اوصت لها بمتاعها قالت فوجدت في مصحفها حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وهي العصر وذكر البيهقي في الباب السابق (عن جماعة منهم عن عائشة انه قالوا الوسطى هي العصر) ورواه ابن ابي شيبه في المصنف عن عائشة من طريقين وقال ابن حزم صححت الرواية عنها انها العصر * وذكر البيهقي بعد من حديث ابن اسحاق (عن محمد بن علي ونافع عن عمرو بن رافع عن حفصة) الحديث وفي آخره (اكتب حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى هي صلوة العصر) وله شاهد سند ذكره ان شاء الله تعالى ثم لو سلمنا المغايرة وان الوسطى غير العصر لا يلزم من ذلك ان تكون الصبح بعينها فالعجب من البيهقي كيف يقول (من قال انها الصبح محتج بهذا الحديث) * ثم يقول (وفيه دلالة على ان الوسطى غير العصر) ثم ذكر (عن زيد بن اسلم عن عمرو بن رافع قال كنت اكتب مصحفا لحفصة فقالت اذا بلغت هذه الآية فاذا في فلما بلغت اذنتها فاملت علي حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وصلوة العصر) * قلت * المباحث الثلاثة التي ذكرناها في حديث عائشة نذكرها هنا * ثم ذكر البيهقي من جهة نافع (قال امرت حفصة بمصحف يكتب لها) فذكره بثله الا انه رفعه * ثم قال البيهقي (فيه ارسال من جهة نافع) ثم ذكره من طريق ابن اسحاق (عن ابي جعفر محمد بن علي ونافع مولى ابن عمر كلاهما عن عمر بن رافع مولى عمر قال كنت اكتب المصاحف) فذكر الحديث مرفوعا وفي آخره (فقالت اكتب حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى هي صلوة العصر) ثم ذكر (انه خالف ما تقدم في قوله عمر بن رافع وانما هو عمرو وفي قوله هي صلوة العصر وانما هو وصلوة العصر) * قلت * قد جاء لهذا الحديث شاهد قروي الطحاوي عن علي بن شيبه نا يزيد بن هارون ثنا محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن عمرو بن رافع قال مكتوب في مصحف حفصة بنت عمر حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وهي صلوة العصر * قال صاحب الامام وهذا شاهد قوي ويؤيد بن هارون ومحمد بن عمرو وابو سلمة من رجال الصحيح * قال البيهقي (وقد جاء الكتاب ثم السنة بتخصيص الصبح بزيادة الفضيلة) * قلت * خصوص الفضيلة لا يدل على خصوص هذا الحكم وهو كونها الوسطى وانما هو ترجيح بوجهه لانه نسبة له في القوة الى التصريح بانها العصر

ثم ما ذكره من فضيلة الصبح معارض بالفضيلة المختصة بالعصر وهو ما ذكره البيهقي فيما مضى في باب كراهية تأخير العصر وعزاه الى البخاري من حديث يريدة (انه عليه السلام قال من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله) بل هذه الفضيلة ابلغ في التأكيد فان فضيلة الصبح من باب الترغيب وهذه الفضيلة من باب الوعيد باحاط العمل ولم يرد مثله في الصبح فان كان ولا بد من الترجيح بامر عام فهذا اقوى * ثم ذكر البيهقي من جملة فضائل الصبح حديث ابي هريرة (يجمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر وصلاة العصر) الحديث * قلت * هذه الفضيلة غير مختصة بالصبح بل هي مشتركة بينهما وبين العصر وذلك فيما اخرج البيهقي بعد وعزاه الى الشيخين من حديث ابي هريرة (يتعافون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويجمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر) الحديث * قال (وقد جاء الكتاب ثم السنة بزيادة فضيلة الصبح والعصر جميعا) * قلت * قد تقدم ان زيادة فضيلة الصبح لا تدل على انها الوسطى وعلى تقدير ثبوت هذه الدلالة فذكر فضيلة الصلوتين لا تدل على انها الصبح بعينها فهذا من البيهقي اشتغال بما لا ينفعه في مدعاه *

* قال * باب من طلب باجتهاده اصابة عين الكعبة

ذكر فيه (عن ابن جريج قلت لعطاء سمعت ابن عباس يقول انما امرتم بالطواف ولم تؤمروا بدخوله قال لم يكن ينهي عن دخوله ولكن سمعته يقول اخبرني اسامة انه عليه السلام لما دخل البيت) الحديث * قال البيهقي (رواه البخاري دون فضيلة الدخول ودون ذكر اسامة والصحيح ما روينا) * قلت * يفهم من هذا ان الذي رواه البخاري ايسر بصحيح وليس كذلك *

* قال * باب من طلب باجتهاده جهة الكعبة

ذكر فيه (عن عمر قال ما بين المشرق والمغرب قبلة) * ثم قال (المراد به وانه اعلم اهل المدينة ومن كانت قبلته على سمتهم فيما بين المشرق والمغرب تطالب قبلتهم ثم يطلب عينها فقد اخبرنا) قساق بسنده (عن نافع بن ابي نعيم عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال ما بين المشرق والمغرب قبلة اذا توجهت قبل البيت) * قلت * فيه ثلاثة امور * احدها ان نافع بن ابي نعيم قال فيه احمد ليس بشئ في الحديث حكاه عنه ابن عدي في الكامل وحكى عنه الساجي انه قال هو منكر الحديث * والثاني * ان هذا الاثر اختلف فيه على نافع فرواه عنه ابن ابي نعيم كما رووه مالك في الموطأ عنه ان عمر قال * والثالث * قوله اذا توجهت قبل البيت يحتمل ان يراد به طلب الجهة فيجوز ان ذلك حتى لا يخالف اول الكلام وهو قوله ما بين المشرق والمغرب قبلة *

﴿ باب استبيان الخطأ بعد الاجتهاد ﴾

* قال *

* قلت * كذا في عدة نسخ وصوابه استبانة الخطأ *

﴿ باب الصبي يبلغ في صلواته فيتمها ﴾

* قال *

ذكر فيه حديث عبد الملك بن الربيع بن سبرة (عن ابيه عن جده مروا الصبي بالصلوة ابن عشرين)

* قلت * ذكر ابن ابي خيثمة ان ابن معين سئل عن احاديث عبد الملك هذا عن ابيه عن جده فقال ضعاف وفي

الضعفاء لابن الجوزي ان ابن معين ضعف عبد الملك *

﴿ باب وجوب تعلم ما يجزى به الصلوة ﴾

* قال *

ذكر فيه حديث ايوب بن موسى عن ابيه عن جده ثم قال (هو ايوب بن موسى بن عمرو بن سعيد بن العاص)

* قلت * اخرج الترمذي هذا الحديث ثم قال هو عندي مرسل *

﴿ باب جهر الامام بالتكبير ﴾

* قال *

ذكر فيه ان ابا سعيد الخدري جهر بالتكبير حين افتتح وحين ركع وبعد ان قال سمع الله لمن حمده ثم قال (رواه

البخاري عن يحيى بن صالح) * قلت * مراده جهر الامام بتكبيره الاحرام لانه ذكر هذا الباب في اثناء امور

تكبيره الاحرام والحديث الذي اوردته فيه الجهر بتكبيره وليس ذلك في صحيح البخاري فانه رواه عن يحيى

ابن صالح بسنده ولفظه صلى الله عليه وسلم فجهر بالتكبير حين رفع راسه من السجود وحين سجد وحين رفع وجهه

قام من الركعتين وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان البيهقي اراد ان البخاري اخرج

الحديث في الجملة والفقهاء الذي بقصد استنباط الاحكام لا يعذر في مثل هذا *

﴿ باب الامام يخرج فان راى جماعة اقام ﴾

* قال *

ذكر فيه حديثا عن سالم ابي النضر * قلت * هو مرسل ثم ذكر (عن مسعود بن الحكم عن علي رضي الله عنه مثله) *

* قلت * رواه ابو داود في سننه من حديث ابي مسعود الزرقى عن علي * وابي مسعود هذا ذكره عبد الله بن المزي

وغيرهما ولم يذكر وانه اسما وجعلوه غير مسعود بن الحكم الزرقى وذكروهما في ترجمتين *

﴿ باب من زعم انه يكبر قبل فراغ المؤذن ﴾

* قال *

ذكر فيه (عن عاصم الاحول عن ابي عثمان النهدي عن بلال انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تسبقني بآمين)

ثم اسند (عن عبد الواحد بن زياد عاصم عن ابي عثمان قال قال بلال الحديث) ثم قال (كذا رواه عبد الواحد عن عاصم

مرسلاً) قلت: أبو عثمان سلم على عهد النبي عليه السلام وسمع جمعا كثيرا من اصحابه عليه السلام كعمر بن الخطاب وغيره فاذا روى عن بلال بلفظ عن اوقال فهو محمول على الاتصال على ما هو المشهور عندهم *
 باب من قال يرفع يديه حذو منكبيه *
 قال *

ذكر فيه حديث ابي حميد وعلى رضي الله عنهما والكلام عليهما ساقى ان شاء الله تعالى في باب رفع اليدين عند الركوع والرفع منه ثم اسند (عن الشافعي عن ابن عيينة عن عاصم بن كليب عن ابيه عن وائل رأيت عليه السلام اذا افتتح الصلوة رفع يديه حذو منكبيه) ثم قال (وكذا رواه الحميدي وغيره عن ابن عيينة) قلت *
 رواه الطبراني من حديث الحميدي وابراهيم بن بشار الرمادي عن سفيان عن عاصم بسنده ولفظه رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلوة رفع يديه بجاذي اذنيه وروناه في مسند الحميدي بسنده المذكور ولفظه اذا افتتح الصلوة رفع يديه واذا ركع وبعد ما يرفع الحديث ولم يقل حذاء منكبيه ولا اذنيه وهذا كله يخالف ما عناه البيهقي الى الحميدي * ثم ذكر حديث عبد الجبار بن وائل (عن ابيه انه ابصر النبي صلى الله عليه وسلم حين قام الى الصلوة رفع يديه حتى كانتا بجيا ل منكبيه وجاذي ايهاميه اذنيه وكبر) قلت * هو منقطع * عبد الجبار لم يسمع من ابيه ذكره النسائي وفي كلام البيهقي في باب وضع الركبتين قبل اليدين ما يدل عليه ويؤيد هذا ما اخرج ابو داود من حديث عبد الجبار بن وائل قال كنت صغيرا لا اعقل صلوة ابي فحدثني وائل بن علقمة عن ابي وائل يعني هو وائل بن حجر قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث واخرج مسلم من حديث عبد الجبار عن علقمة بن وائل ومولى لهم عن وائل انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في الصلوة كبر * وصفهما احد الرواة حيا ل اذنيه وذكره البيهقي فيما بعد في باب وضع اليمنى على اليسرى * ثم ذكر البيهقي حديث مالك بن الحويرث (انه عليه السلام رفع يديه حين حاذى بهما فروع اذنيه) ثم قال (ورواه شعبة عن قتادة فقال حتى يحاذي بهما فروع اذنيه وفي رواية حذو منكبيه) قلت * حديث شعبة اخرج ابو داود والنسائي ولم يذكر الرواية التي فيها حذو منكبيه ولم اجد في حديث مالك بن الحويرث فيما بايد بنام الكتاب ولم يذكر البيهقي سندها لينظر فيه * ثم حكى (عن الشافعي) انه اخذ باحاديث الرقع الى المنكبين قال لانها ثبت اسنادا وانها حديث عدد والعدد اولى بالحفظ من الواحد * قلت * وكذا رواية الرقع الى الازنين ايضا عدد وهم وائل ومالك بن الحويرث والبراء على ما ذكره البيهقي في كتابه هذا *

❖ قال ❖ ❖ باب وضع اليمنى على اليسرى ❖

ذكر فيه حديثاً عن هلب ثم قال (اسمه يزيد بن قنافة) ❖ قلت ❖ اسمه يزيد بن عدي بن قنافة كذا في الاستيعاب واطراف المزي وغيرهما ثم ذكر حديث ابن عمر (انا معشر الانبياء امرنا بثلاث) ثم قال (تقرء به عبد المجيد واما يعرف بطحمة بن عمرو وليس بالقوى عن عطاء عن ابن عباس) ❖ قلت ❖ اخرج ابن حبان في صحيحه من حديث ابن وهب انا عمرو بن الحارث سمع عطاء يحدث عن ابن عباس فذكره ثم قال البيهقي (ولكن صحيح عن محمد بن ابان الانصاري عن عائشة قالت ثلاث من النبوة) ثم ذكره بسند ❖ قلت ❖ ذكر صاحب الميزان محمداً هذا وذكره هذا الاثر وحكي عن البخاري قال لا يعرف له سماع من عائشة ❖ ثم ذكر البيهقي اثره عن غزوان بن جرير عن ابيه عن علي ثم قال (استاد حسن) ❖ قلت ❖ جرير ابو غزوان لا يعرف كذا ذكر صاحب الميزان ❖

❖ قال ❖ ❖ باب وضع اليد اليمنى على الصدر في الصلوة ❖

ذكر فيه حديث محمد بن حبيب الحضرمي حدثني سعيد بن عبد الجبار بن وائل عن ابيه عن امه عن وائل ❖ قلت ❖ محمد بن حبيب بن عبد الجبار بن وائل عن عمه سعيد له مناكير قاله الذهبي واما عبد الجبار هي ام يحيى لم اعرف حالها ولا اسمها ❖ قال البيهقي (ورواه مؤمل بن اسمعيل عن الثوري عن عاصم بن كليب) ❖ قلت ❖ مؤمل هذا قيل انه دفن كتبه فكان يحدث من حفظه فكثير خطاه كذا ذكر صاحب الكمال وفي الميزان قال البخاري منكر الحديث وقال ابو حاتم كثير الخطاء ❖ وقال ابو زرعة في حديثه خطاه كثير ثم ذكر البيهقي عن علي (انه قال في هذه الآية فصل لربك وانحر قال وضع يده اليمنى على وسط يده اليسرى ثم وضعها على صدره) ❖ قلت ❖ تقدم هذا الاثر في باب الذي قبل هذا الباب وفي سنده ومشته اضطراب ثم ذكر من رواية روح بن المسيب (حدثني عمرو بن مالك النكري عن ابي الجوزاء عن ابن عباس فصل لربك وانحر قال وضع اليمنى على الشمال في الصلوة عند النحر) ❖ قلت ❖ روح هذا قال ابن عدي يروي عن ثابت ويزيد الرقاشي احاديث غير محفوظة وقال ابن حبان يروي الموضوعات لا تحل الرواية عنه وقال ابن عدي عمرو النكري منكر الحديث عن الثقات يسرق الحديث ضعفه ابو يعلى الموصلي ذكره ابن الجوزي ❖ ثم ذكر البيهقي (عن ابي الزبير امرني عطاء ان اسأل سعيداً اين تكون اليدان في الصلوة فوق السرة او اسفل من السرة فساأله فقال فوق السرة يعني به سعيد بن جبيرة وكذا قاله ابو مجاز لا حق بن حميد

واصح اثر روي في هذا الباب اثر ابن جبير وابي مجاز * قلت * في هذا اربعة اشياء * احدها * ان قوله وكذا لك
 قاله ابو مجاز الظاهر انه كلام البيهقي ولم يذكر سنده لينظر فيه ومذهب ابي مجاز الوضع اسفل السرة حكاها عنه
 ابو عمر في التمهيد وجاء ذلك عنه بسند جيد * قال ابن ابي شيبة في مصنفه ثابري بن هارون انا الحجاج
 ابن حسان سمعت ابا مجاز وسأله قلت كيف اضع قال يضع باطن كف يمينه على ظاهر كف شماله ويجعلهما
 اسفل من السرة * والحجاج هذا هو الثقفى قال احمد ليس به باس وقال مرة ثقة وقال ابن معين صالح ومع
 هذا كيف يجعل البيهقي ما نسبته الى ابي مجاز بغير سند من الوضع فوق السرة اصح اثر روي في هذا الباب
 * والثاني * ان قوله اصح اثر يفهم منه صحة اثرى على وابن عباس المتقدمين وقد قدما فيهما * والثالث * كيف
 يكون اثر ابن جبير اصح ما في هذا الباب وفي سنده يحيى بن ابي طالب تكلموا فيه وفي تاريخ بغداد للخطيب عن موسى
 ابن هارون قال اشهد على يحيى بن ابي طالب انه يكذب وفيه ايضا عن ابي احمد محمد بن اسحاق الحافظ انه
 قال ليس بالمتين وفيه ايضا عن ابي عبيد الآجرى انه قال خطا ابو داود سليمان بن الاشعث على حديث يحيى
 ابن ابي طالب * والرابع * انه سعى كلام ابن جبير وابي مجاز اثر او المعروف عند الفقهاء ان الاثر ما وقف على الصحابة
 والامر في هذا قريب وقال ابن حزم روي عن ابي هريرة قال وضع الكف على الكف في الصلوة تحت
 السرة وعن انس قال ثلاث من اخلاق النبوة تعجل الافظار وتاخير السجود ووضع اليد اليمنى على
 اليسرى في الصلوة تحت السرة *

* باب الاستفتاح بسبحانك اللهم *

* قال *

ذكر فيه حديث طلق بن غنام (ثنا عبد السلام بن حرب الملائي عن بديل بن مبسرة عن ابي الجوزاء
 عن عائشة) ثم قال قال ابو داود وهذا الحديث ليس بالمشهور عن عبد السلام لم يروه الاطلاق وقد روى
 قصة الصلوة جماعة عن بديل لم يذكروا فيه شيئا من هذا اثر اسند البيهقي (عن حارثة بن محمد عن عمرة
 عن عائشة) الحديث ثم قال (حارثة بن ابي الرجال ضعيف) * قلت * حكم صاحب المستدرک بصحة الحديث
 الاول على شرطها وقال له شاهد من حديث حارثة بن محمد صحيح الاسناد وكان مالك لا يرضى حارثة
 ورضيه اقرانه من الائمة * وقال صاحب الامام ما لم يخصه طلق اخرج له البخارى في صحيحه وعبد السلام
 وثقة ابو حاتم واخرج له الشيخان في صحيحهما وكذا من فوقه الى عائشة وكونه ليس بمشهور عن عبد السلام
 لا يقدح فيه اذا كان راويه عنه ثقة وكون الجماعة لم يذكروا عن بديل شيئا من هذا قد عرف ما يقوله اهل

الفقه والاصول فيه ويحتمل ان يقال ما حدثنان لتباعد الفاظهما *

* قال * ﴿ باب التعوذ بعد الافتتاح ﴾

ذكر فيه حديث عمرو بن مرة سمع عاصم العنزي عن ابن جبير بن مطعم عن ابيه * ثم ذكره من طريق آخر سمي فيه ابن جبير بنافع * قلت * اختلف في اسم العنزي فقيل عاصم كما تقدم وقال ابن فضيل عن حصين عن عمرو بن مرة عن عباد بن عاصم وقال زائدة عن عمرو بن مرة عن عمار بن عاصم ذكر ذلك ابو بكر البزار وقال ابن ابي شيبة في مصنفه ثنا ابن ادریس عن حصين عن عمرو بن مرة عن عباد بن عاصم عن نافع بن جبير بن مطعم عن ابيه وذكره الحافظ ابن عساكر في الاشراف في ترجمة محمد بن جبير بن مطعم والصواب انه نافع كما ذكره البيهقي كذا جاء مسمى في سنن ابي داود وغيره *

* قال * ﴿ باب الجهر بالتعوذ او الاسرار به ﴾

ذكر فيه عن صالح بن ابي صالح انه سمع ابا هريرة الى آخره * قلت * صالح هذا هو ابن مهران ضعفه ابن معين والراوي عنه ربيعة بن عثمان * قال ابو زرعة ليس بذلك القوي وقال ابو حاتم منكر الحديث والراوي عنه ابراهيم هو الاسلمي * قال البيهقي في باب نزول الرخصة في التيمم اختلف في عداله وقد ذكرناها باكثر من هذا *

* قال * ﴿ باب فرض القراءة بعد التعوذ ﴾

ذكر فيه حديث جعفر ابي علي يباع الانماط (عن ابي عثمان النهدي عن ابي هريرة امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انادي لاصلاة الا بقرآن بفاتحة الكتاب فما زاد) * قلت * فيه امران * احدهما * ان جعفر هذا هو ابن ميمون يكنى ابا علي وقال ابن معين وابن عدي كنيته ابو العوام وقال ابن حنبل ليس بقوي في الحديث وقال ابن معين ليس بذلك وقال النسائي ليس بثقة * والثاني * انه يقتضي فرضية ما زاد على الفاتحة وليس ذلك مذهب الشافعي واخرج ابو داود هذا الحديث ولفظه لاصلاة الا بقرآن ولو بفاتحة الكتاب فما زاد * ثم ذكر البيهقي (ان خبابا سئل اكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر قال نعم) * قلت * لا يدل ذلك على فرضية القراءة لانه فعل *

* قال * ﴿ باب تعيين القراءة بفاتحة الكتاب ﴾

استدفعه عن الجليدي ثنا الزهري سمعت محمود بن الربيع يحدث عن عبادة الحديث ثم قال

(وكذا رواه الشافعي والحميدي عن سفيان) * قلت * كذا رأيت في عدة نسخ وذكر الحميدي مرة ثانية سهو
ثم اخرج عن ابن عباس انه قرأ في اول ركعة بالحمد لله واول آية من البقرة ثم ركع ثم قام في
الثانية فقرأ الحمد لله والآية الثانية من البقرة ثم ركع فلما انصرف قال ان الله تعالى يقول فاقروا ما ليسر منه
ثم قال (قال ثعلبي بن عمر المافظ هذا اسناد حسن وفيه حجة لمن يقول ان معنى قوله فاقروا ما ليسر منه ان
ذات انما هو بعد قراءة فاتحة الكتاب) * قلت * كيف يكون اسناد احسن وفيه سهل بن عامر الجعفي قال
ابو حاتم الرازي كان يثبت الحديث وقال البخاري منكر الحديث ثم ان الحجة فيه على ان ذلك بعد الفاتحة
ليست بقاهرة لانه قد يرويه خلاف الاصل ولان قوله فاقروا امر وهو للوجوب وما بعد الفاتحة لم يقل
الشافعي والاكثر بوجوبه فلزم من ذلك ترك الامر * قال *

باب الدليل على ان ما جمعه المصاحف كله قرآن وبسم الله الرحمن الرحيم في فواتح السور سوى براءة من جملته *
قلت * في احكام القرآن لابي بكر الرازي زعم الشافعي انها آية من كل سورة وما سبقه الى هذا القول احد
لان الخلاف بين السلف هل هي آية من الفاتحة ام لا ولم يعدها احد آية من سائر السور وما حكاها البيهقي
في هذا الباب (عن عثمان انه لم يكتب بين الانفال وبراءة سطر بسم الله الرحمن الرحيم) يدل على انها
للفصل بين السور *

* قال * باب الدليل على ان بسم الله الرحمن الرحيم آية تامة من الفاتحة *

ذكر فيه حديث ابن جريج (عن ابن ابي مليكة عن ام سلمة ذكرت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين) * قلت * ذكر الترمذي هذا الحديث في جامعه في اول ابواب
القرآت وليس فيه ذكر للبسملة ثم قال ليس اسناده بمفضل لان الليث رواه عن ابن ابي مليكة عن يعلى عن ام سلمة
وقال الطحاوي في كتاب الرد على الكرايسي لم يسمع ابن ابي مليكة هذا الحديث من ام سلمة واستدل عليه
بما اسنده من حديث الليث عن ابن ابي مليكة عن يعلى بن مملك انه سأل ام سلمة عن قراءة رسول الله صلى الله
عليه وسلم فنعت له قراءة منسورة حرفا حروفا وقد اشار الترمذي الى ذلك فاستند من جهة يعلى انه سأل ام سلمة
عن قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث بمعناه ثم قال غريب حسن صحيح لا نعرفه الا من حديث
الليث عن ابن ابي مليكة عن يعلى عن ام سلمة وقد روى ابن جريج هذا الحديث عن ابن ابي مليكة عن ام سلمة
انه عليه السلام كان يقطع قراءته وحديث الليث اصح واليه في ذكر حديث يعلى فيما بعد في باب ترتيب القراءة

وتركه في هذا الباب لكونه لا يوافق مقصوده ولا ن فيه بيان علة حديثه هذا ثم انه ليس في هذا الحديث
عدها آية الا من وجه ضعيف كما سياتى ان شاء الله تعالى وليس فيه انها آية من الفاتحة كما ادعى البيهقي * قال
(ورواه عمر بن هارون وليس بالقوى عن ابن جريج فزاد فيه) * قلت * قال فيه ابن معين ليس بشئ وقال
صالح بن محمد كان كذابا وضعفه ابن المديني جدا وقال النسائي مذكور والبيهقي الان فيه القول هنا وقال
في باب لا شفعة فيما يتقل (ضعيف لا يحتج به) ثم ذكر من حديث اسباط بن نصر (عن السدي عن عبد خير سئل
على عن السبع المثاني) الى آخره * قلت * اسباط وان اخرج له مسلم فقد تكلموا فيه * قال النسائي ليس بالقوى
وقال ابو نعيم ضعيف احاديثه ثامتها سقط مقبول الاسانيد واسمعيل بن عبد الرحمن السدي اخرج له مسلم
ايضا وتكلموا فيه * ضعفه ابن مهدي وابن معين وقال السعدي كذاب واساء الشعبي النول فيه وعبد خير
تقدم في باب السبع على ظاهر الحفين قول البيهقي فيه والكلام معه *

* قال * باب افتتاح القراءة في الصلوة بسم الله الرحمن الرحيم والجهر بها *

ذكر فيه من طريق الدارقطني بسنده (عن منصور بن ابي مزاحم نا ابو اوس عن العلاء عن ابيه عن ابي هريرة
الحديث) * قلت * ذكره الدارقطني في سننه بسنده ولفظه نا منصور بن ابي مزاحم من كتابه ثم محاه بعد
وابو اوس ضعفه ابن حنبل وابن المديني وابن معين وعن ابن معين ليس بثقة كان يسرق الحديث * ثم ذكر
سندانيه (يونس بن بكير عن مسهر) ثم ذكر (ان الصواب يونس عن ابي معشر) * قلت * ابو معشر هو نجيح
السدي ضعيف قال البيهقي في باب كراهة قولهم جاء رمضان (ضعفه ابن معين) وكان القطن لا يحدث عنه وليس
في هذا الحديث ذكر للجهر بها الا من هذا الوجه الضعيف ولا في حديث انس المتقدم وعلم الراوي بقراءتها
وان لم يجهر بالاخبار او سمعها القربة وان لم يجهر كما كان عليه السلام يسمعهم الآية احيانا في الظهر والعصر * ثم
ذكر البيهقي من حديث معتمر (عن اسمعيل بن حماد بن ابي سليمان عن ابي خالد عن ابن عباس انه عليه السلام كان
يستفتح القراءة بسم الله الرحمن الرحيم يعني كان يجهر بها) * قلت * اسمعيل متكلم فيه قال الا زدي يتكلمون
فيه وذكره ابن عدي هذا الحديث ثم قال غير محفوظ ذكره ابن الجوزي وابو خالد مجبول واخرج
الترمذي الحديث ثم قال ليس اسناده بذلك وقوله يعني كان يجهر بها ليس من كلام ابن عباس وقد روى الثوري
عن عبد الملك بن ابي بشير عن عكرمة عن ابن عباس قال الجهر بسم الله الرحمن الرحيم قراءة الاعراب ذكره
صاحب الاستدكار * ثم اخرج البيهقي (عن عمر بن ذر عن سعيد بن عبد الرحمن بن ابري عن ابيه صليت

خلف عمر فجهر بسم الله الرحمن الرحيم * قلت * اختلف في هذا الاثر على عمر بن ذر * قال البيهقي في كتاب المعرفة (رواه الطحاوي عن بكار بن قتيبة عن ابي احمد عن عمر بن ذر عن ابيه عن سعيد وكذلك رواه خالد بن مخلد عن عمر بن ذر عن ابيه وكان ذكر ابيه سقط من كتابي) * ثم ذكر البيهقي بسنده (عن علي انه جهر بالبسملة) * قلت * قد ورد عن عمرو على الاخفاء بالبسملة وآمين * قال الطبري في تهذيب الآثار انا ابو كريب نا ابو بكر بن عياش عن ابي سعيد عن ابي وائل قال لم يكن عمرو على يجهر اب بسم الله الرحمن الرحيم ولا بآمين وذكر صاحب الاستذكار عدم الجهر بالبسملة عن علي من طريقين ثم ذكر البيهقي من حديث ابن جريج (اخبرني عبد الله بن عثمان بن خيثم ان ابا بكر بن حفص اخبره ان انس بن مالك قال صلى معاوية الى آخره) * قلت * ذكر صاحب الاستذكار ان عبد الرزاق ذكره عن ابن جريج فلم يذكر انس وعبد الله بن عثمان بن خيثم قال ابن الجوزي في كتابه قال يحيى احادته ليست بشيء ثم ان ابن خيثم اضطربت روايته لهذا الحديث فاحرجه البيهقي من حديث ابن جريج عن ابن خيثم عن ابي بكر بن حفص عن انس ثم اخرجه من حديث الشافعي عن ابراهيم الاسلمي ويحيى بن سليم عن ابن خيثم عن اسمعيل بن عبيد عن ابيه عن معاوية * ثم قال البيهقي (قال الشافعي احسب هذا الاسناد احفظ من الاول) * قال ابن الاثير في شرح مسند الشافعي لان اثنين روياه عن ابن خيثم * قلت * الاثنان متكلم فيهما فاما الاسلمي فكشوف الحال واما يحيى بن سليم الطائفي فقد قال البيهقي في باب من كره اكل الطافي (كثير الوهم سيء الحفظ) فظهر بهذا ان حديث ابن جريج اسناده احفظ لانه اجل منها واحفظ بلاشك * ثم اخرج البيهقي قول ابن عباس (ان الشيطان استرق من اهل القرآن اعظم آية في القرآن بسم الله الرحمن الرحيم) * قلت * هذا الاثر موضعه قوله فيما مضى (باب الدليل على ان ما جمعه مصاحف الصحابة كله قرآن وان بسم الله الرحمن الرحيم في فواتح السور سوى براءة من جملته) وفي الاستذكار في قول ابن عباس دليل على ان العمل كان عندهم ترك البسملة ثم ان احاديث هذا الباب وغالب ما فيه من الآثار افعال لا تدل على وجوب البسملة وان الصلوة لا تجزى بدونها كما يقوله الشافعي *

* باب من قال لا يجهر بها *

اسنده (عن قتادة عن انس انه عليه السلام وايا بكر وعمر كانوا يفتخرون القراءة بالحمد لله رب العالمين) * ثم ذكر (عن جماعة انهم روه عن قتادة كذلك منهم سعيد بن ابي عروبة) * قلت * رواه النسائي من طريق ابن ابي عروبة بغير هذا اللفظ فقال ناعبد الله بن سعيد حدثني عقيبة هو ابن خالد ناشئة

وابن ابي عروبة عن قتادة عن انس قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان فلم اسمع احدا منهم يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم * ثم ذكر (ان ثابرا رواه عن انس كذلك) قلت * ذكر صاحب الاستذكار عن ثابت عن انس قال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وخلف ابي بكر وعمر فلم اسمع احدا منهم يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم * ثم ذكر البيهقي عن الشافعي (انه قال في قوله يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين يعني يبدؤن بقراءة ام القرآن قبل ما يقرأ بعدها والله اعلم ولا يعني انهم يتركون بسم الله الرحمن الرحيم) * قلت * في شرح العبدة هذا ليس بقوي لانه ان اجري مجرى الحكاية فهذا يقتضي البداءة بهذا اللفظ بعينه فلا يكون قبله غيره لان ذلك الغير هو المفتوح به وان جعل اسمها سورة الفاتحة لا تسمى بهذا المجموع اعني الحمد لله رب العالمين بل تسمى بالحمد فلو كان لفظ الرواية كان يفتح بالحمد لقوي هذا فانه يدل حينئذ على الافتتاح بالسورة التي بالبسمة بعضها عند هذا المثلول لهذا الحديث * ثم ذكر البيهقي حديث عثمان بن غياث (عن ابي نعامة الحنفي عن ابن عبدة بن مغفل عن ابيه صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر فما سمعت احدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم) ثم قال (وكذلك رواه الجريري عن ابي نعامة وزاد في متنه عثمان الا انه قال فلم اسمع احدا منهم جهر بها) * قلت * اخرج الترمذي هذا الحديث وحسنه من طريق الجريري موافقا لابن غياث ولفظه فلم اسمع احدا منهم يقولها فلا تقلها اذا انت صليت فقل الحمد لله رب العالمين واخرجه ابن ماجة ايضا عن الجريري كذلك ولفظه فلم اسمع رجلا منهم يقوله وهذا يخالف لما عراه البيهقي الي الجريري ولذا لك خالف البيهقي في كتاب المعرفة ما ذكره في هذا الكتاب فقال وروى الشافعي في مسنن جرملة عن عبد الوهاب بن عبد المجيد عن الجريري فذكره بسنده ولفظه فكانوا يفتتحون بالحمد لله رب العالمين * ثم قال البيهقي (وابو نعامة لم يحتج به الشيخان) * قلت * ذكر صاحب الميزان انه صدق تكلم فيه بلا حجة وثقة ابن معين وتحسين الترمذي للحديث كما تقدم دليل على ذلك فلا يضرك كون الشيخين لم يحتجابه كما تقدم غير مرة ولئن كان هذا علة فان عبدة بن مغفل لم يحتجابه ايضا فيرويه ان يذكر الاخر كما فعل في كتاب المعرفة فقال وابن عبدة بن مغفل وابو نعامة لم يحتج بهما صاحبنا الصحيح *

* قال * باب لا يجزيه قراءته في نفسه اذا لم ينطق به لسانه

ذكر فيه حديث خباب (انه سئل اكان عليه السلام يقرأ في الظهر والعصر فقال نعم فليل بأي شيء كنتم تعرفون ذلك قال يا اضطراب لحنته) ثم قال (وفيه دليل على انه لا بد من ان يحرك لسانه بالقراءة) * قلت * لا يدل

على ذلك لانه مجرد فعل وهو لا يدل على الوجوب *

باب جهر الامام بالتأمين *

قال *

ذكر فيه حديث أبي هريرة (إذا أمن الإمام فأمنوا) قلت * ذكر ذلك شارح العمدة انه يدل على ان الامام يؤمن ثم قال دلالة على الجهر اضعف من دلالة على نفس التأمين قليلا لانه قد يدل على تأمين الامام من غير جهر ثم ذكر البيهقي حديث الزهري كان عليه السلام اذا فرغ من قراءة القرآن رفع صوته فقال آمين ثم ذكر عن الدارقطني (انه حسن اسناده) قلت * فيه يحيى بن عثمان قال ابن ابي حاتم تكلموا فيه وفي الكاشف للذهبي له ما ينكر فيه وشيخه اسحاق الزبيدي قال ابو داود ليس بشئ وقال النسائي ليس بثقة وكذا به محمد بن عوف الطائي محدث حمص وقد قدسني باب الجهر بالبسملة ان عمرو بن علي لم يكونا يجهران بآمين قال الطبري وروى ذلك عن ابن مسعود وروى عن النخعي والشعبي وابراهيم التيمي كانوا يخفون بآمين والصواب ان الخبرين بالجهر بها والخافة صحيحان وعمل بكل من فعله جماعة من العلماء وان كنت مختارا خفض الصوت بها اذ كان اكثر الصحابة والتابعين على ذلك *

باب الاختصار على بعض السورة *

قال *

ذكر فيه حديث ابن جريج (سمعت محمد بن عباد اخبرني ابو سامة وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله ابن المسيب) الى آخره قلت * في شرح مسلم للنووي قال الحفاظ قوله ابن العاص غلط والصواب حذفه وليس هذا عبد الله بن عمرو بن العاص الصمائي بل هو عبد الله بن عمرو الحجازي كذا ذكره البخاري في تاريخه وابن ابي حاتم وخلائق من الحفاظ المتقدمين والمتأخرين *

باب الاختصار على الفاتحة *

قال *

ذكر فيه حديث (لا صلاة لمن لم يقرأ بآم القرآن) قلت * فيه دلالة على تعيينها على الاختصار عليها ثم ذكر حديثا من جهة عبد الوارث وعبد الملك بن الخطاب عن حنظلة المدوسي عن مكرمة عن ابن عباس * ثم قال (ورواه غيرهما عن حنظلة عن شهر بن حوشب) قلت * حنظلة هذا هو ابن عبد الله قال البيهقي في (باب معانقة الرجل الرجل) كان قد اختلط تركه يحيى القطان لا اختلاطه وضعفه احمد وقال مكر الحديث يحدث باعاجيب وقال ابن معين ليس بشئ تغير في آخر عمره) واما شهر فقد اساء البيهقي القول فيه في (باب مسح الاذنين بماء جديدا) *

باب وجوب القراءة في الآخرين

* قال *

ذكر فيه حديث احمد بن سلمة عن اسحاق الحنظلي عن ابي اسامة عن عبيد الله عن سعيد المقبري عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم (فذكر حديث الاعرابي وفي آخره (ثم كذلك في كل ركعة وسجدة) قلت * وقع هذا الحديث في الصحيح من طريق ابي اسامة ثم افعل ذلك في صلواتك كلها فقد اضطرب لفظا واضطرب ايضا بسند افرؤى في الصحيح من طريق يحيى بن سعيد عن عبيد الله عن سعيد عن ابيه عن ابي هريرة وذكر الترمذي ان هذا الصحيح واحمد بن سلمة كوفي كان يجر جان يروى عن ابي معاوية حدث عن الثقات بالباطل ويسرق الحديث ذكره ابن عدي في الكامل واظنه المذكور في هذا السند وقد ذكر البيهقي الحديث فيما بعد في باب ما يفعل في كل ركعة وسجدة من طريق احمد هذا ثم قال (والصحيح رواية عبيد الله بن سعيد و يوسف بن موسى عن ابي اسامة ثم اسجد حتى نطمئن ساجدا) الى ان قال (ثم افعل ذلك في صلواتك كلها) *

باب من قال يقتصر في الآخرين على الفاتحة

* قال *

ذكر في آخره (عن جابر قال يقرؤ في الاولين بالفاتحة وسورة وفي الآخرين بالفاتحة) ثم قال (ورويانا ما دل على هذا عن علي) * قلت * لم يذكر سنده وقد جاء عنه بسند صحيح خلاف هذا فروى عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن ابي رافع قال كان يعني عليا يقرؤ في الاولين من الظهر والعصر بام القرآن وسورة ولا يقرؤ في الآخرين وفي التهذيب لابن جرير الطبري وقال حماد عن ابراهيم عن ابن مسعود انه كان لا يقرؤ في الركعتين الآخرين من الظهر والعصر شيئا وقال هلال بن يساف صليت الى جنب عبد الله ابن يزيد فسمعت يسبح وروى منصور عن جرير عن ابراهيم قال ليس في الركعتين الآخرين من المكتوبة قراءة من غير الله واذا ذكر الله وكبر وقال سفيان الثوري اقرأ في الركعتين الاولين بفاتحة الكتاب وسورة سورة وفي الآخرين بفاتحة الكتاب اوسبح فيها بقدر الفاتحة أي ذلك فعلت اجزاك وان تسبح في الآخرين احب الي وقال ابن جرير ان سبح في الآخرين لم يلزمه الاعادة ومضت صلواته لينقل الحجة ذلك ورواه (١) عن النبي صلى الله عليه وسلم *

باب من استحبه قراءة السورة بعد الفاتحة في الآخرين

* قال *

خرج فيه (عن عبادة بن نسي انه سمع قيس بن الحارث اخبرني ابو عبد الله الصنابحي) الى آخره قلت * سند هذا الاثر مضطرب اخرجه الطحاوي من جهة عبادة عن ابي عبد الرحمن الصنابحي فلم يذكر بينهما احدا وجملة ايا عبد الرحمن *

الاسناد والمثلث ثم قال البيهقي (انا ابو عبد الله نا الصغار قال قال محمد بن اسمعيل السلمي صليت خلف محمد بن الفضل) الى آخره ثم قال (رواته ثقات) قلت * السلمي تكلم فيه ابو حاتم قال الدارقطني وقال ابن ابي حاتم تكلموا فيه ومحمد بن الفضل عازم تغيير واختلط بآخره وقال ابن حبان تعبير حتى كان لا يدري ما يحدث به فوقع في حديثه المناكير الكثيرة فيجب التنقيب عن حديثه فيما رواه المتأخرون فاذا لم يعلم هذا من هذا ترك الكل ولا يحتاج بشئ منها انتهى كلامه ثم لو سلمنا ان رواته ثقات فلا بد من الاتصال والصغار لم يصح بالتحدث عن السلمي ثم خرج البيهقي (عن شعبة عن الحكم رأيت طائفة يكبرون فرفع يديه جذو منكبيه عند التكبير وعند ركوعه وعند رفعه راسه من الركوع فسألت رجلا من اصحابه فقال انه يحدث به عن ابن عمر عن عمر عن النبي عليه السلام) ثم قال (قال ابو عبد الله الحافظ ناخذ ثلثان كلاما محفوظان ابن عمر عن عمر عن النبي عليه السلام وابن عمر عن النبي عليه السلام فان ابن عمر رأى النبي عليه السلام فعليه ورأى اياه فعلمه ورواه) قلت * في الامام كذا رواه آدم وابن عبد الجبار المروزي عن شعبة ووهابيه والمحموظ عن ابن عمر عن النبي عليه السلام وهذه الرواية ترجع الى مجهول وهو الرجل الذي من اصحاب طائفة حدث الحكم فان كانت قد رويت من وجه آخر على هذا الوجه عن عمرو الا للمجهول لا تقوم به حجة وفي علل الخلال عن احمد بن اصرم سألت ابا عبد الله يسن عن هذا الحديث فقال من يقول هذا عن شعبة قلت ادم المسقلاني قال ليس هذا بشئ انما هو عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي الخلائق للبيهقي ورواه محمد بن جعفر غندر عن شعبة ولم يذكر في اسناده عمره ثم اخرج البيهقي من حديث ابن ابي الزناد (عن موسى بن عتبة عن عبد الله بن الفضل عن عبد الرحمن الاعرج عن عبيد الله بن ابي رافع عن علي) الحديث قلت * ابن ابي الزناد هو عبد الرحمن قال ابن حنبل مضطرب الحديث وقال هو ابو حاتم لا يخرج به وقال عمرو بن علي تركه ابن مهدي ثم في هذا الحديث ايضا زيادة وهي الرفع عند القيام من السجدة فيلزم ايضا الشافعي ان يقول به على تقدير صحة الحديث وهو لا يرى ذلك وقد روى البيهقي هذا الحديث فيما مضى في باب افتتاح الصلوة بعد التكبير وذكر معه رواية ابن جرير عن ابن عتبة بسنده وليس فيه الرفع عند الركوع والرفع منه ولا نسبة بين ابن جرير وابن ابي الزناد وعزى البيهقي في ذلك الى مسلم انه اخرج حديث الماجشون عن الاعرج بسنده هذا وليس فيه ايضا الرفع عند الركوع والرفع منه قال الطحاوي ويصح عن علي رضي الله عنه ترك الرفع في غير التكبير الاولى فاستحال ان يفعل ذلك بعد الذي عليه السلام الا بعد

ثبوت نسخ السند عنده والبيهقي قد ذكر ذلك عن علي في الباب الذي بعد هذا الباب ثم ذكر عن البخاري قال روي عن سبعة عشر من الصحابة أنهم كانوا يرفعون أيديهم بعد الركوع وذكر منهم ابن عمر * قلت * قد روي عنه خلاف ذلك * قال ابن أبي شيبة في المصنف ثنا أبو بكر بن عياش عن حصين عن مجاهد قال لما رأيت ابن عمر يرفع يديه إلا في أول ما يفتتح وهذا سند صحيح * قال البيهقي (وقد رويناه عن عمرو بن علي) * قلت * قد تقدم تصحيح الطحاوي عن علي خلاف ذلك وقال ابن أبي شيبة في المصنف ثنا يحيى بن آدم عن حسن ابن عياش عن عبد الملك بن الجمر عن الزبير بن عدي عن إبراهيم عن الأسود قال صليت مع عمر فلم يرفع يديه في شيء من صلواته إلا حين افتتح الصلوة ورأيت الشعبي وإبراهيم وأبا احتاق لا يرفعون أيديهم إلا حين يفتتحون الصلوة وهذا السند أيضاً صحيح على شرط مسلم. وعبد الملك هو ابن سعيد بن عثمان بن الجمر وقال الطحاوي ثبت ذلك عن عمر * قال البيهقي (وقد رويناه عن ابن الزبير ومالك بن أنس) * قلت * العادة أنه إذا اطلق ابن الزبير فالمراد به عبد الله وقد ذكره البيهقي فيما تقدم فنذكره هنا تذكراً بلا فائدة ورواية ابن القاسم عن مالك أنه لا يرفع إلا في التكبيرة الأولى وقال أبو عمر بن عبد البر وأبو الأرقع الأعمش عند الافتتاح على رواية ابن القاسم وفي شرح مسلم للقرطبي هو مشهور مذهب مالك وفي قواعد ابن رشد هو مذهب مالك لموافقة العمل له *

باب من لم يذكر الرفع إلا عند الافتتاح *

* قال *

ذكر فيه حديث ابن عيينة (عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلوة رفع يديه * قال سفيان ثم قدمت الكوفة فسمعت يحدث بهذا وزاد فيه ثم لا يعود فظننت أنهم لقنوه) ثم حكى البيهقي (عن الدارمي أنه قال ويحقق قول ابن عيينة إن الثوري وزهيرا وهشياً وغيرهم من أهل العلم لم يجزوا بها إلا الجاه بهما من سمع منه بأخرة) * قلت * يفارض هذا قول ابن عدي في الكامل رواه هشيم وشريك وجماعة معها عن يزيد بن أسناده وقالوا فيه ثم لم بعد وأخرجنا الدارقطني كذلك من رواية اسمعيل بن زكريا عن يزيد وأخرجنا البيهقي في الخلافيات من طريق النضر بن شميل عن إسرائيل هو ابن يونس بن أبي اسحاق عن يزيد * ثم ذكر البيهقي الحديث من وجه آخر وفيه (رأيت النبي صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلوة رفع يديه وإذا أراد أن يركع وإذا رفع رأسه من الركوع * قال سفيان فلما قدمت الكوفة سمعته يقول يرفع يديه إذا افتتح ثم لا يعود فظننت أنهم لقنوه) * قلت * لم يرو هذا المتن

بهذه الزيادة غير ابراهيم بن بشار كذا حكاها صاحب الامام عن الحاكم وابن بشار قال فيه النسأى ليس بالقوى
 ودمه احمدا ما شد يدأ وقال ابن معين ليس بشئ لم يكن يكتب عند سفيان ومارايت في يده قلائط وكان
 يملئ على الناس ما لم يقبله سفيان ثم حكى البيهقي (عن الدارمي انه قال لم يرو هذا الحديث عن عبد الرحمن بن
 ابي ليلى احد اقوى من يزيد) * قلت * ذكر البيهقي فيما تقدم (انه روي ايضا من جهة عيسى بن ابي ليلى وقيل عن
 الحكم هو ابن عيينة كلاهما عن عبد الرحمن بن ابي ليلى) واخرجه ابوداود من جهة عيسى والحكم وعيسى
 اقوى من يزيد بلا شك * ثم ذكر البيهقي من طريق الثوري (عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود
 عن علقمة عن ابن مسعود حديث فلم يرفع يديه الا مرة واحدة) * قلت * اعترضوا عليه من ثلاثة اوجه
 * احدها * ان ابن المبارك قال لم يثبت عندي * الثاني * ان المنذري ذكر قول ابن المبارك ثم قال وقال
 غيره لم يسمع عبد الرحمن من علقمة * الثالث * قال الحاكم عاصم لم يخرج حديثه في الصحيح والجواب عن الثلاثة ان
 عدم ثبوته عند ابن المبارك مما رخص ثبوته عند غيره فان ابن حزم صححه في المحلى وحسنه الترمذى وقال
 به يقول غير واحد من اهل العلم من الصحابة والتابعين وهو قول سفيان واهل الكوفة وقال الطحاوى وهذا
 مما لا اختلاف عن ابن مسعود فيه وقال صاحب الامام ما ملخصه عدم ثبوته عند ابن المبارك لا يمنع من
 اعتبار حال رجاله ومداره على عاصم وسياق امره وعبد الرحمن بن الاسود تابعى اخراج له مسلم في مواضع
 من كتابه ووثقه ابن معين وعلقمة لا يسأل عنه لشهرته والاتفاق على الاحتجاج به وقول المنذري وقال غيره
 لم يسمع عبد الرحمن من علقمة عجيب فانه تعليل يقول رجل مجهول شهد على النخعي مع ابن ابي حاتم لم يذكر في
 كتابه في المراسيل ان رواية علقمة مرسله ولو كانت كذلك لكان من شرطه ذكرها وقال في كتاب الجرح
 والتعديل روي عن علقمة ولم يذكره مرسل وقال ابن حبان في كتاب الثقات كان سنة من ابراهيم
 النخعي فما المانع من سماعه من علقمة مع الاتفاق على سماع النخعي منه وبعد هذا فقد صرح ابوبكر الخطيب في كتاب
 المتفق والمتروك انه سماع من علقمة وقول الحاكم عاصم لم يخرج حديثه في الصحيح ان اراد هذا الحديث
 فليس ذلك بعللة اذ لو كان علة لفسد عليه كتابه المستدرک وان اراد لم يخرج له حديث في الصحيح فذاك
 او لليس بعللة اذ ليس شرط الصحيحين التخرج عن كل عدل وقد اخرج هو في المستدرک عن جماعة لم يخرج
 لم في الصحيح وثانها ليس الامر كذلك فقد خرج له مسلم في غير موضع والحاصل ان رجال هذا الحديث على
 شرط مسلم * ثم ذكر البيهقي حديث ابن مسعود في التطبيق وتكلم بعده بكلام فيه تصدق كثير ورد لحديث

ابن مسعود في الاقتصار على الرفع مرة بمجرّد احتمال بعد ولا يلزم من نسخ التطبيق نسخ الاقتصار على الرفع في التكبيرة الاولى وقد جاء حديثه هذا شاهد جيد وهو ما أخرجه البيهقي من حديث محمد بن جابر عن حماد ابن ابي سليمان عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر فلم يرفعوا ايديهم الا عند افتتاح الصلوة ثم حكى (عن الدارقطني انه قال تفرد به محمد بن جابر وكان ضعيفا وغير حماد يرويه عن ابراهيم مرسل عن عبد الله بن منقذ عن غير مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو الصواب) قلت * ذكر ابن عدي ان اسحاق يعني ابن ابي اسرائيل كان يفضل محمد بن جابر على جماعة شيوخهم افضل منه واثق وقد روى عنه من الكبار مثل ايوب وابن عون وهشام بن حسان والسفيان وشعبة وغيرهم ولولا انه في ذلك المحل لم يرو عنه مثل هؤلاء الذين هودونهم وقد خالف في احاديث ومع ما تكلم فيه من تكلم يكتب حديثه وقال الفلاس صدوق وادخله ابن حبان في الثقات وحماد بن ابي سليمان روى له الجماعة الا البخاري ووثقه يحيى القطان واحمد بن عبد الله العجلي وقال شعبة كان صدوق اللسان واذا تعارض الوصل مع الارسال والرفع مع الوقف فالحكم عند اكثرهم للواصل والرافع لا نهما زادوا زيادة الثقة مقبولة * ثم خرج (البيهقي عن ابي بكر النهشلي عن عاصم بن كليب عن ابيه عن علي انه كان يرفع يديه في التكبيرة الاولى من الصلوة ثم لا يرفع في شيء منها) ثم قال (قال الدارمي فهذا روى من هذا الطريق الواهي وقد روى الاعرج عن عبيد الله بن ابي رافع عن علي انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه عند الركوع وبعد ما يرفع رأسه من الركوع فليس الظن بعلي انه يختار فعله على فعل النبي صلى الله عليه وسلم ولكن ليس ابو بكر النهشلي ممن يعنعج بروايته او ثبتت به سنة لم يأت بها غيره) قلت * كيف يكون هذا الطريق واهيا ورجاله ثقات فقد رواه عن النهشلي جماعة من الثقات ابن مهدي واحمد بن يونس وغيرهما واخرجه ابن ابي شيبة في المصنف عن وكيع عن النهشلي والنهشلي اخرج له مسلم والترمذي والنسائي وغيرهم ووثقه ابن حنبل وابن معين وقال ابو حاتم شيخ صالح يكتب حديثه ذكره ابن ابي حاتم وقال الذهبي في كتابه رجل صالح تكلم فيه ابن حبان بلا وجه وعاصم تقدم ذكره وابوه كليب بن شهاب اخرج له ابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة وقال محمد بن سعد كان ثقة في بني قضاة ورأيتهم يستحسنون حديثه ويعتجون به وقال الطحاوي في كتابه المسمى بالرد على الكرابيسي الصحيح مما كان عليه على بعد النبي صلى الله عليه وسلم ترك الرفع في شيء من الصلوة غير التكبيرة الاولى فكيف يكون هذا الطريق واهيا بل الذي روى من الطريق الواهي هو ما رواه ابن ابي رافع عن علي

لان في سنده عبد الرحمن بن ابي الزناد وقد تقدم ذكره في الباب السابق وقوله فليس الظا بعلى الى آخره لمخصمه
ان يعكسه ويجعل فعله بعد النبي عليه السلام دليلا على نسخ ما تقدم اذ لا يظن به انه يخالف فعله عليه السلام
الا بعد ثبوت نسبه عنده وبالجملة ليس هذا نظر المحدث * ثم حكى البيهقي (عن الشافعي انه قال ولا يثبت
عن علي وابن مسعود يعني انهما كانا لا يرفعان ايديهما الا في تكبيرة الافتتاح) * قلت * قد تقدم تصحيح الطحاوي
ذلك عن علي والسند بذلك صحيح كما مر والثبت مقدم على النافي وقال ابن ابي شبة في مصنفه ثنا وكيع
عن مسعود عن ابي معشر اظنه زياد بن كليب التميمي عن ابراهيم عن عبد الله انه كان يرفع يديه في اول ما يفتتح ثم
لا يرفعهما وهذا سند صحيح وقال ايضا ثاو كيع وابو اسامة عن شعبة عن ابي اسحاق قال كان اصحاب عبد الله
 واصحاب علي لا يرفعون ايديهم الا في افتتاح الصلوة قال وكيع ثم لا يعودون وهذا ايضا سند صحيح جليل
ففي اتفاق اصحابهما على ذلك ما يدل على ان مذهبهما كان كذلك وقول الشافعي بعد ذلك وانما رواه
عاصم بن كليب عن ابيه عن علي دليل على ثبوت ذلك عن علي لان عاصما واباه ثقتان كما تقدم
ثم ذكر البيهقي (ان عمرو بن مرة حدث ابراهيم عن علقمة بن وائل عن ابيه انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم
يرفع يديه حين يفتتح الصلوة واذا ركع فقال ابراهيم ما رى اباه راى رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ذلك
اليوم الواحد حفظ ذلك وعبد الله لم يحفظ ذلك منه انما رفع اليدين عند افتتاح الصلوة) ثم قال (قال
ابوبكر بن اسحاق الفقيه هذه علة لا تسوى سماعها لان رفع اليدين قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم عن
الخلفاء الراشدين ثم عن الصحابة والتابعين وليس في نسيان عبد الله بن مسعود رفع اليدين ما يوجب ان
هو لاء الصحابة لم يروا النبي عليه السلام رفع يديه قد نسي ابن مسعود من القرآن ما لم يختلف المسلمون
بعد وهي المعوذتان ونسي ما اتفق العلماء كله على نسخه وتركه من التطبيق ونسي كيفية قيام اثنين خلف
الإمام ونسي ما لم تختلف العلماء فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصبح في يوم الحرفي وقتها ونسي كيفية جمع
النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة ونسي ما لم يختلف فيه من وضع المرفق والساعد على الارض في السجود
ونسي كيف كان يقرأ النبي صلى الله عليه وسلم وما خلق الذكر والانثى واذا اجاز على ابن مسعود ان ينسى مثل
هذا في الصلوة كيف لا يجوز مثله في رفع اليدين) * قلت * قوله لا تسوى لفظة عامة والصواب ان
يقال لا تساوى وفي الصحاح الغراء هذا الشئ لا يساوى كذا ولم تعرف لا يسوى كذا وهذا لا يساويه اي
لا يعادله وقوله ثم عن الخلفاء الراشدين ممنوع اذ قد صح عن عمرو بن عبد الله رضي الله عنها خلاف ذلك كما تقدم

واللهي روي عن عمر في الرفع في الركوع والرفع منه ذكر البيهقي سنده وفيه من هو مستضعف ولهذا
قال البيهقي في الباب السابق (وروي عنه عن أبي بكر وعمر) وذكر جماعة ولم يذكره بلفظ الصحة كما فعل ابن اسحاق
ولم يجد احد يذكر عثمان رضي الله عنه في جملة من كان يرفع يديه في الركوع والرفع منه وقوله ثم عن الصحابة
والتابعين تساهل فان في الصحابة من قصر الرفع على تكبيرة الافتتاح كما تقدم وكذا جماعة من
التابعين منهم الاسود وعلقمة وابراهيم وخيشة وقيس بن ابي حازم والشعبي وابو اسحاق وغيرهم
روى ذلك كله ابن ابي شيبة في مصنفه باسناد جيدة وروي ذلك ايضا بسند صحيح عن اصحاب علي
وهذا قد وثقنا فيك به وقد ذكرنا اكثر ذلك فيما تقدم وقوله وليس في تساي عبد الله الى آخره
دعوى لا دليل عليها ولا طريق الى معرفة ان ابن مسعود علم ذلك ثم نسيه والادب في هذه الصورة التي
نسيه فيها الى النسيان ان يقال لم يبلغه كما فعل غيره من العلماء وقوله ونسي كيفية قيام اثنين خلف الامام
اراد به ما روي انه صلى بالاسود وعلقمة فجعلهما عن يمينه وبناره وقد اعتذر ابن سيرين عن ذلك بان
المسجد كان ضيقا ذكره البيهقي فيما بعد في باب المأموم يضالف السنة في الموقف وقوله ونسي انه عليه السلام
صلى الصبح في يوم النحر في وقت البس بجيد اذ في صحيح البخاري وغيره عن ابن مسعود انه عليه السلام صلى
الصبح يومئذ بنس فمانسي انه صلاها في وقتها بل اراد انه صلاها في غير وقتها المعتاد وهو الاسفار وقد تبين
ذلك بما في صحيح البخاري من حديثه فلما كان حين يطلع الفجر قال ان النبي عليه السلام كان لا يصلي هذه
الساعة الا هذه الصلوة في هذا المكان في هذا اليوم قال عبد الله ما صلاتان تحولا عن وقتها صلوة المغرب
بعد ما بقي الناس والفجر حين ينزع الفجر وقوله نسي ما لم يختلف العلماء فيه من وضع المرفق والساعد الى آخره
اراد بذلك ما روي عن ابن مسعود انه قال هيئت غظام ابن آدم للسجود فاسجدوا حتى بالمرافق الا ان
عبارة ابن اسحاق ركيكة والصواب ان يقال من كراهية وضع المرفق والساعد وفي المنتسب لابن جني
قرأ والذكر والاثنى بغير ما للنبي صلى الله عليه وسلم وعلى وابن مسعود وابن عباس وفي الصحيحين ان
ابا الدرداء قال والله لقد اقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم فثبت ان ابن مسعود لم يفرد بذلك ولا نسلم
انه نسي كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأها وانما سمعها على وجه آخر فادى كما سمع ثم ذكر البيهقي عن
وكيع انه رأى ابا حنيفة يهمل الى جنبه ابن المبارك الى آخره قلت في سند هذه الحكاية جماعة تحتاج
الى النظر في امره ثم ذكر (عن محمد بن سعيد الطبري ثنا سليمان بن داود الشاذلي سمعت سفيان بن عيينة يقول

اجتمع الاوزاعي والثوري يعني) الى آخره * قلت * محمد بن سعيد هذا من هو والشاذكوني قال الرازي
ليس بشي منروك الحديث وقال البخاري هو عندي اضعف من كل ضعيف وقال ابن معين ليس بشي
وقال مرة كان يكذب ويضع الحديث *

* قال * ❦ باب صفة الركوع ❦

ذكر فيه حديثا عن الحذري * قلت * في سنده ابوسفيان طريف السعدي * قال البيهقي في باب الماء الكثير
لا ينحس ما لم يتغير (ليس بالقوي) وقد ذكرنا هناك من اقوال علماء هذا الشأن فيه ما هو اخش من هذا وفي متن
الحديث وفي كل ركعتين تسليمة وهو منروك وفيه ايضا ولا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب وغيرها
فرضة او غيرها وهو منروك ايضا * قال ابوبكر الرازي لا خلاف بين العلماء في جواز الصلوة مع
الفاتحة وحدها *

* قال * ❦ باب القول في الركوع ❦

ذكر فيه حديث جعفر بن محمد (عن ابيه قال جاءت الخطاية فقالت يا رسول الله) ثم قال (وهذا ايضا من سل)
* قلت * محمد بن علي الباقر تابعي وقد تقدم غير مرة ان من ادرك شخصا فروى عنه كان متصلا عند الجمهور
بأي لفظ كانت الرواية وقد تقدم ايضا ان جهالة الصحابة لا تنص *

* قال * ❦ باب الطمأنينة في الركوع ❦

ذكر فيه حديث ثامن طريق الوليد بن مسلم (ثناشبة بن الاحنف) الى آخره * قلت * ذكر صاحب الكمال ان
دحيا قال لم يسمع الوليد بن مسلم من حديث شعبة بن الاحنف شيئا ثم ان هذا الحديث غير مطابق للباب
اذ قوله عليه السلام يصلي ولا يرجع نهرج بترك الركوع وليس ذلك من باب ترك الطمأنينة *

* قال * ❦ باب يرجع بترك الركوع الامام ويرفع برفعة ❦

ذكر في آخره حديث (اني قد بدنت ولا تسبقوني بالركوع والسجود) ثم قال (اختار ابو عبيد بدنت بالتشديد
ونصب الدال يعني كبرت ومن قال برفع الدال فانه اراد كثرة اللحم) قلت * في جميع الغرائب للفارسي
وروي هشيم وكان فيما قال الخنا بدنت * قال ابو عبيد ليس له معنى ههنا لانه ليس كثرة اللحم من صفته
عليه السلام لان من نعته انه كان رجلا بين الرجلين في جسمه ولحمه وكذا في الغريبين للهروي بمعناه *

باب وضع الركبتين قبل البدن

قال *

ذكر فيه حديث شريك (عن عاصم بن كليب عن ابيه عن وائل بن حجر) ثم ذكره من طريق همام (عن محمد بن حمادة عن عبد الجبار عن ابيه وائل) ومن طريقه (عن شقيق ثنا عاصم عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم) ثم قال (هذا حديث يمد في افراد شريك القاضي وانما تابعه همام من هذا الوجه مراسلا) قلت * ذكر الدارقطني حديث شريك ثم قال ولم يحدث به عن عاصم غير شريك وهذه العبارة هي الصحيحة *

باب من قال يضع يديه قبل ركبته

قال *

ذكر فيه حديث (محمد بن عبدالله بن الحسن عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة) ويضع يديه ثم ركبته) ثم ذكر حديث (عبدالله بن سعيد عن جده عن ابي هريرة فليبدأ بركبته قبل يديه) ثم ضعف عبدالله بن سعيد ثم قال (والذي يعارضه ينفر ديه محمد بن عبدالله) * قلت * وثقه النسائي وقول البخاري لا يتابع على حديثه ليس بصريح في الجرح فلا يعارض توثيق النسائي * ثم قال البيهقي (والدراوردي فيه اسناد آخر ولا اراه الاوها) ثم اخرجه من حديثه (عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر كان يضع يديه قبل ركبته وقال كان عليه السلام يفعل) ثم علله (بان المشهور عن ابن عمر انه قال اذا اسجد احدكم فليضع يديه فاذ ارفع فليرفعهما) الى آخره * قلت * حديث ابن عمر المذكور ولا اخرجه ابن خزيمة في صحيحه وما علله به البيهقي من حديثه المذكور ثانيا فيه نظر لان كلا منهما معناه منفصل عن الآخر وحديث ابي هريرة المذكور اولاد لانه قولية وقد تأيد بحديث ابن عمر فيمكن ترجيحه على حديث وائل لان دلالة فعلية على ما هو الارجح عند الاصولين ولماذا قال النووي في شرح المذهب لا يظهر لي الآن ترجيح احد المذهبين من حيث السنة *

باب الكشف عن الجبهة في السجود

قال *

(قدمني حديث ابن عباس ورفاعة في السجود على الجبهة) * قلت * الامر بالسجود حاصل وان حال بين الجبهة وبين الارض حائل متصل كما لو كان منفصلا وتمكين الجبهة في حديث رفاعة متروك بالاتفاق بالحائل المنفصل * ثم ذكر البيهقي حديث خباب (شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرضاء في جباهنا واكفنا فلم يشكنا) * قلت * كرره في باب السجود على الكفين ومن كشف عنها في السجود * قلت * والشكوى انما كانت من التعجيل لا من مباشرة الارض بالجباه والاكف وربما يستدل على ذلك بان الحديث مخرج في صحيح مسلم والنسائي من غير ذكر للجباه والاكف وذكر مسلم في آخره قال زهير قلت لابي اسحاق

أني الظاهر قال نعم قلت في تعييلها قال نعم وقد ذكر البيهقي ذلك في عامر في باب ما روي في التعييل بها يعني الظاهر
 * قال *

ذكر فيه حديث انس (كنا اذا صلينا مع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يستطع احدا ان يمكن جبهته من الارض
 من شدة الحر طرح ثوبه ثم سجد عليه) ثم قال (يحتمل ان يكون المراد به ثوبا منفصلا عنه) * قلت * هذا
 احتمال ضعيف اذا كان الغالب من حالهم قلة الثياب وانه ليس لاحد هم الا ثوبه المتصل به ولهذا قال صلى الله
 عليه وسلم اولئككم ثوبان وذكر ابوداود حديث انس في سنته ولفظه بسط ثوبه فسجد عليه وقال الخطابي
 اختلف الناس في هذا فذهب عامة الفقهاء الى جوازه مالك والاوزاعي واصحاب الرأي واحمد واسحاق
 وقال الشافعي لا يجزيه * ثم ذكر البيهقي قول الحسن (كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجدون
 وايدبهم في ثيابهم ويسجد الرجل منهم على عمامته) * ثم قال (يحتمل ان يكون اراد يسجد على عمامته وجبهته
 * قلت * هذه زيادة من غير دليل اذ لا ذكر للجمعة *

* قال * ❦ باب السجود على الكفين ومن كشف عنهما في السجود ❦

(قدم في السجود على الكفين حديث ابن عباس والعباس) * قلت * من سجد وبداه في كفيه يصدق عليه
 انه سجد على يديه * ثم ذكر البيهقي حديث وهيب (عن ابن عجلان عن محمد بن ابراهيم عن عامر بن سعد عن
 ابيه امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضع الكفين ونصب القدمين) * قلت * روى يحيى بن سعيد القطان
 وغير واحد عن ابن عجلان عن محمد بن ابراهيم عن عامر انه عليه السلام امر بوضع الكفين ونصب القدمين
 مرسل وهذا اصح من حديث وهيب ذكره الترمذي *

* قال * ❦ باب من سجد عليهما في ثوبه ❦

(قدم في قول الحسن كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى آخره ثم ذكر اثره) * قلت * ذكر ابن ابي
 شيبة عن مجاهد والاسود والحسين وسعيد بن جبيرة وعلقمة ومسروق وابراهيم انهم كانوا يسجدون وايدبهم
 في ثيابهم وبرانسمهم ثم قال (وقد روي فيه ايضا حديث مسند في اسناده بعض الضعف) ثم ذكره من حديث
 (ابراهيم بن اسمعيل عن عبد الله بن عبد الرحمن بن ثابت عن ابيه) * قلت * ابراهيم هو ابن ابي حبيبة قال البخاري
 منكر الحديث وقال الدارقطني متروك وعبد الله مجهول الحال كذا قال ابن القطان وابوه عبد الرحمن
 ادخله البخاري في كتاب الضعفاء وقال البيهقي في باب التكبير في العيدين اربعا (ضعفه

ابن معين) فكيف يقول البيهقي في استاده بعض الضعف بل هو اسناد ضعيف وذكره عبد الحق في احكامه
ثم قال ولا يصح قتاله البخاري *

باب اين يضع يديه في السجود *

قال *

ذكر فيه حديث الثوري (عن عاصم بن كليب عن ابيه عن وائل بن حجر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا سجد تكون يدها حذاء اذنيه كذا رواه جماعة عن الثوري) ثم اسند من حديث وكيع عن الثوري بسنده
ولفظه (رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم حث سجد ويديه قريبتين من اذنيه) ثم قال (وهذا
اولى لموافقة رواية ابي حنيفة واصحابه) ثم قال (اناه ابو علي الروذباري) فذكره بسنده عن فليح حدثني
عباس بن سهل قال اجتمع ابو حميد) الحديث وفيه (ثم سجد فامكن انفه وجبهته ونحى يديه عن جنبه
ووضع كفيه خذ ومنكبيه) * قلت * بل الرواية الاولى اولى من رواية وكيع لانت تلك رواية جماعة
ولان في سند رواية وكيع حاجب بن احمد الطوسي * قال الذهبي ضعفه الحاكم وغيره وفي سند رواية ابي حميد
فليح بن سليمان وهو وان اخرجه فقد ضعفه ابن معين وفي رواية قال ليس بالقوي ولا يحتاج بحديثه وقال
ابو حاتم والنسائي ليس بالقوي ولان الرواية الاولى رواها جماعة من الرواة عن عاصم على موافقة رواية
الجماعة عن الثوري فاخرجه ابوداود والنسائي واللفظ للاول من حديث بشر بن المفضل عن عاصم ولفظه
فاستقبل القبلة فكبر ورفع يديه حتى حاذتا اذنيه الى ان قال فلما سجد وضع راسه بذلك المنزل من يديه وقد ذكر
ذلك البيهقي فيما مضى من هذا الباب واخرجه النسائي من حديث زائدة عن عاصم ولفظه ثم سجد فحمل
كفيه حذاء اذنيه واخرجه ابوداود ايضا من هذا الطريق الا انه لم يذكر لفظه بل احاله على رواية بشر واخرجه
النسائي ايضا من حديث ابن ادریس عن عاصم ولفظه فكبر ورفع يديه حتى رايت ايهاميه قريبا من اذنيه
الى ان قال ثم كبر وسجد فكانت يدها من اذنيه على الموضع الذي استقبل بها الصلوة واخرجه البيهقي فيما بعد
في باب ما روي في تحليق الوسطى بالاها من حديث خالد بن عبد الله عن عاصم ولفظه (فلما سجد وضع
يديه فسجد بينهما) واخرجه الطبراني من حديث زهير عن عاصم ولفظه ثم سجد فوضع يديه حذاء اذنيه
واخرجه ايضا من طريق بشر بن المفضل عن عاصم بمعنى ما تقدم ثم اخرجه من طريق عنبسة بن سعيد الاسدي
عن عاصم وقال فذكر نحو حديث بشر بن المفضل واخرجه ايضا من طريق غيلان بن جامع عن عاصم وقال فلما
انفتح كبر ثم ذكر نحوه واخرجه ايضا من طريق ابي عوانة عن عاصم ولفظه ثم سجد فوضع راسه بين كفيه واخرجه

ايضا من طريق قيس بن الربيع عن عاصم ولفظه فلما سجد وضع جبينه بين كفيه ولا في الرواية الاولى موافقة لما اخرجته مسلم من حديث علقمة بن وائل ومولى لهم عن وائل الحديث وفيه فلما سجد سجد بين كفيه * وذكره البيهقي فيما تقدم من باب رفع اليدين في الركوع والرفع منه وفيها ايضا موافقة لرواية ابي اسحاق قال قلت للبراء بن عازب اين كان النبي صلى الله عليه وسلم يضع وجهه اذا سجد فقال بين كفيه اخرجته الترمذي وقال حسن غريب وقال ابن ابي شيبة في المصنف ثنا ابو الاحوص عن عطاء بن السائب عن سالم البراء قال اتينا ابا مسعود الانصاري في بيته فقلنا علمنا صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلي فلما سجد وضع كفيه قريبا من رأسه * ثم ان رواية وكيع ويديه قريتين من اذنيه ليست بصريحة في وضع اليدين عند السجود بحذاء المنكبين فترد الى الوضع بحذاء الاذنين لكثرة الرواية بذلك والعجب من البيهقي كيف ترك ما هو نص في هذا الباب وهو اذكره في باب رفع اليدين عند الركوع والرفع منه من حديث عبد الواحد بن زياد ثنا عاصم عن ابيه عن وائل الحديث وفيه فلما اراد ان يركع رفع يديه حتى كانا حاذ ومنكبيه ثم قال فلما اراد ان يرفع رفع يديه حتى كانا حاذ ومنكبيه فلما سجد وضع يده من وجهه ذلك الموضع *

* قال * * باب يجا في مرفقيه عن جنيبه *

ذكر فيه حديث ابن اكرم (انه كان مع ابيه بالقاع من ثمرة) الحديث * ثم قال (قال يعني ابن سفيان هكذا قال يعني عبد الله بن مسلمة والصحيح ثمرة الا انه اخطأ فيه كما اخطأ فيه ابن المبارك ايضا) * قلت * رأيت في حاشية هذا الكتاب قال ابن الصلاح القاع الارض المستوية وثمره بفتح النون وكسر الميم موضع عند عرفة وموضع آخر بقديد وكان الذي اخطأ فيه قاله بالثناء الثالثة الا ان البيهقي قال في كتاب معرفة السنن كان يعقوب بن سفيان يذهب الى ان الصحيح ثمره بالثناء * قال ابن الصلاح ينبغي ان يكون على هذا بكسر الميم ايضا وكانها الثمرة التي هي عبارة عن هضبة لشق الطائف مما يلي السراة والله اعلم اكان يعقوب يكسر الميم او يفتحها *

* قال * * باب القعود بين السجدين على العقبين *

قال في آخره (فهذا الاقواء المرخص فيه او المسنون على ما روينا عن ابن عباس وابن عمر) * قلت * سيأتي ان شاء الله تعالى في باب كيف القيام من الجلوس ما يدل على ان ابن عمر كان يكره ذلك وانه انما فعله لعذر وقال انها ليست بسنة الصلوة وان الفقهاء الاربعة كرهوه * ثم ذكر البيهقي حديث النهي عن عقب الشيطان ثم قال (يحتمل ان يكون واردا في الجلوس للشهادة الاخير) * قلت * لاحاجة الى تقييده بالآخر *

باب ما يقول بين السجدين

قال

ذكر فيه (عن ابن عباس كان عليه السلام اذا رفع راسه من السجدة قال رب اغفر لي) الحديث * قلت *
في مسنده كامل ابو العلام جرحه ابن حبان ذكره الذهبي وقد اختلف عليه فروي عنه كذلك وذكر الترمذي
ان بعضهم رواه عنه مراسلا *

باب كيف القيام من الجلوس

قال

ذكر فيه (عن المنيرة بن حكيم انه رأى ابن عمر يرجع من السجدين من الصلوة على صدور قدميه فلما انصرف
ذكرت ذلك له فقال انها ليست بسنة الصلوة وانما افعل ذلك من اجل اني اشتكى) * قلت * ذكره مالك
في موطأ يحيى بن يحيى ولفظه يرجع في سجدين وذكره ابو عمر في التمهيد ولفظه يرجع في السجدين وحكى عن
ابي عبيد ان اصحاب الحديث يجعلون الاقضاء ان يجعل اليه على عقبه بين السجدين وقال ايضا ما ملخصه
اختلف العلماء في الانصراف على صدور القدمين بين السجدين فكرهه مالك وابو حنيفة والشافعي
واسحابهم واحد واسحاق وابو عبيد وراؤهم من الاقضاء المنهي عنه وقال آخرون لا بأس به في الصلوة
وصح عن ابن عمر انه لم يكن يبقى الا من اجل انه يشتكى وقال انها ليست بسنة الصلوة فدل على انه معذور
عن كرهه انتهى كلامه وظاهر قوله يرجع في السجدين يدل على الاقضاء بينهما وانه كان لعذر ويرى ان رجوع هذا
بان الجلوس عند القيام اقرب الى حال المذور من القيام على صدور القدمين فلو كان المراد الانصراف بعد
السجدين لكان جلوس ابن عمر لعذره اولى من نصب القدمين وهو قد فعل بعكس هذا فدل على انه ليس
المراد الانصراف من السجدين بل بينهما كما دل عليه لفظ الموطأ اذ المذور يختار الايسر كما اخرج به البخاري
وصاحب الموطأ عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر انه كان يرى ابن عمر يرجع في الصلوة اذ اجلس ففعله وانا
يومئذ حدث السن فنهاني ابن عمر وقال انما سنة الصلوة ان تنصب رجلك اليمنى وتنتهي اليسرى فقلت انك
تفعل ذلك فقال ان رجلي لا تحملاني *

باب من قال يرجع على صدور قدميه

قال

(روى خالد بن الياق وهو ضعيف عن صالح مولى التوامة عن ابي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يهضم في الصلوة على صدور قدميه) ثم قال (وحدث مالك بن الحويرث اصح) ثم روى (عن
عبد الرحمن بن يزيد قال رمت ابن مسعود فرائضه يهضم على صدور قدميه ولا يجلس اذا صلى في اول ركعة

حين يقضى السجود) ثم قال (وهو عن ابن مسعود صحيح ومتابعة السنة أولى) * قلت * ظاهر قوله (وحديث ابن الحويرث اصح) يقتضى صحة حديث ابي هريرة ايضا وتضعيفه لروايته يابى ذلك واراد بالسنة الجلوس بعد السجدة الثانية كما رواه ابن الحويرث ونحن لا نسلم ان ما فعله ابن مسعود مخالف للسنة بل هو موافق لما فقد روى ابوداود من حديث محمد بن عمرو بن عطاء عن عباس او عياش بن سهل انه كان في مجلس فيه ابوه فذكر الحديث وفيه ثم كبر فسجد ثم كبر فقام ولم يتورك فيعمل حديث ابن الحويرث على انه جلس لعذر كان به كما روي انه عليه السلام قال لا تبادروني اني بدنت وكما تربع ابن عمر لكون رجله لا تحمله انه حتى لا يتضاد الحديثان وقد اخرج البخاري حديث ابن الحويرث من جهة ايوب عن ابي قلابه ان ابن الحويرث قال لا صحابه الا انبئكم بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه وصلى صلاة عمرو بن سلمة شيخنا هذا قال ايوب وكان يفعل شيئا لم اركم تفعلونه كان يقعد في الثالثة او الرابعة وللطحاوي قال فرأيت عمرو بن سلمة يصنع شيئا لا اركم تصنعونه كان اذا رفع رأسه من السجدة الاولى والثالثة التي لا يقعد فيها استوى قاعدا ثم قام قال الطحاوي وقول ايوب انه لم ير الناس يفعلون ذلك وهو قد رأى جماعة من اجلة التابعين يدفع ان يكون ذلك سنة وفي التمهيد اختلف الفقهاء في النهوض من السجود الى القيام فقال مالك والاوزاعي والثوري وابو حنيفة واصحابه ينهض على صدور قدميه ولا يجلس وروي ذلك عن ابن مسعود وابن عمرو وابن عباس وقال النعمان ابن ابي عياش ادركت غير واحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك وقال ابو الزناد ذلك السنة وبه قال ابن حنبل وابن راهويه وقال احمد واكثر الاحاديث على هذا قال الاثرم ورأيت احمد ينهض بعد السجود على صدور قدميه ولا يجلس قبل ان ينهض وذكر عن ابن مسعود وابن عمرو وابي سعيد وابن عباس وابن الزبير انهم كانوا ينهضون على صدور اقدامهم ومن حجة من ذهب الى ذلك حديث ابي حميد فان فيه انه عليه السلام لما رفع رأسه من السجدة قام ولم يذكر قعودا وفي حديث رفاع بن رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم في تعليم الاعرابي ثم اسجد حتى تمتد لساجه آثم قم ولم يأمره بالقعدة وفي نوادر الفقهاء لا ينبت نعيم اجمعوا انه اذا رفع رأسه من اخر سجدة من الركعة الاولى والثالثة نهض ولم يجلس الا الشافعي فانه استحب ان يجلس كجلوسه للشهادة ثم ينهض قائما قال البيهقي وابن عمر قديين في رواية المنيرة انه ليس من سنة الصلاة انما فعل ذلك من اجل انه يشكى * قلت * قد قررنا في الباب السابق ان الذي فعله ابن عمر لا جل شكواه وهو الاقواء بين السجدين وهو الذي يربط انه ليس من سنة الصلاة لا النهوض من السجدة الثانية على

* قال *

* باب كيفية الجلوس في الشهادتين * والثاني *

ذكر فيه حديثان طريق أبي داود (عن فلج أخبرني عباس بن سهل قال اجتمع أبو حميد) الحديث وفيه (ثم جلس فافتش رجله اليسرى وأقبل بصدر اليمنى على قبلته) إلى آخره ثم (قال وهذا في الشهادتين الأولى وليس في حديثه ذكر الشهادتين) * قلت * لفظ أبي داود في سننه اجتمع أبو حميد وأبو أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة فذكر هذا الحديث لم يذكر الرفع إذا قام من ثنتين ولا الجلوس قال حتى فرغ ثم جلس فافتش رجله اليسرى وأقبل بصدر اليمنى على قبلته فظاهر قوله حتى فرغ أن ذلك كان في الشهادتين * ثم ذكر البيهقي حديث محمد بن عمرو (سمعت أبا حميد في عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم) * قلت * رواه عن محمد بن عبد الحميد بن جعفر وهو أن خرج له في الصحيح فقد تكلم فيه * ضعفه القطان وكان الثوري يحمل عليه من أجل القدر وزعموا أنه خرج مع محمد بن عبد الله بن حسن وقال القطان ما ملخصه فيجب التثبت في قوله فيهم أبو قتادة فإن أبواقدة قتل مع علي وهو صلى الله عليه هذا هو الصحيح وقتل على سنة أربعين ومحمد بن عمرو لم يدرك ذلك وقيل توفي أبو قتادة سنة أربع وخمسين وليس بصحيح ويزيد ذلك تأكيد أن عطاء ابن خالد روى الحديث فقال حدثني محمد بن عمرو قال حدثني رجل أنه وجد عشرة الحديث فيمن أن بين محمد بن عمرو وبين أولئك الصحابة رجلا وعطاف لعله أحسن حالا من عبد الحميد * قال ابن حنبل عطاف من أهل المدينة ثقة صحيح الحديث وقال ابن معين ليس به بأس وهو وثيق منه على ما عرف ولا يضره ما جرحه به بعضهم لأنه جرح مبهم غير مفسر ورواه عيسى بن عبد الله عن محمد بن عمرو فقال عن عياش أو عباس بن سهل الساعدي الحديث ولم يذكر فيه الفرق بين الجلوسين وقد تقدم في باب رفع اليدين عند الركوع والرفع منه كلام كثير على هذا الحديث ثم ذكر البيهقي حديث عائشة في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم (وكان يقول في كل ركعتين التحية وكان يفرش رجله اليسرى ويتصب رجله اليمنى) وحديث وأبل في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم (ثم جلس فافتش رجله اليسرى) ثم قال أحد هو أو أورد في الشهادتين * والثاني * وأورد في الشهادتين الأولى * قلت * حديث عائشة أفرد به مسلم عن البخاري ولفظه كان يفرش رجله اليسرى ويتصب رجله اليمنى وهو مخالف لتأويل البيهقي وإطلاقه يدل على أن ذلك كان في الشهادتين بل هو في قوة قولها وكان يفعل ذلك في الشهادتين إذ قولها أو لا وكان يقول في كل ركعتين التحية يدل

على هذا التقدير وحديث وائل أخرجه النسائي ولفظه ثم قعد واقتدش رجله اليسرى ووضع كفه اليسرى على نخذه اليسرى وجعل مرفقه الايمن على نخذه الايمن ثم قبض اثنتين من اصابعه وحلق حلقة ثم رفع اصبعه فقرأ به بحر كهيد عوبها وفي رواية له وأشار بالسبابة يدعو فذكر الدعاء دليل على ان ذلك كان في آخر الصلاة فرد تاويل البيهقي بأنه وارد في التشهد الاول والبيهقي ايضا ذكر الدعاء بها في حديث وائل في باب كيفية الإشارة بالمسبحة وفي الباب الذي بعده فكان في روايته ما يرد ثلوه بله هذا وذكر الدعاء بها في حديث وائل في كتاب المعرفة واوله بالإشارة بها عند الشهادة وهذا تاويل بعيد مخالف للحقيقة من غير ضرورة ثم خرج قول ابن عمر (انما سنة الصلاة ان تصيب رجلك الميني وتثني اليسرى) * قلت * اطلاقه يدل على ان السنة ذلك في التشهدين وهو خلاف مذهب البيهقي *

د قال * * باب ما روي انه اشار بها يعني السبابة *

ذكر فيه (عن ابن عمر تحريك الاصبع مذكرة للشيطان) ثم قال (تفرد به محمد بن عمر الواقدي ولبس بالقوى) * قلت * اغلظ الناس القول فيه والبيهقي الان القول فيه هنا وضعفه في باب قتل الفيلة وغيره *

* قال * * باب الاعتماد بيديه على الارض *

ذكر فيه حديث النهي عنه من طريق ابي داود (ثنا احمد بن شويه ومحمد بن رافع ومحمد بن عبد الملك الغزال قالوا ثنا عبد الرزاق) ثم قال (ورواة ابن عبد الملك وهم) * قلت * افرد البيهقي ابن حنبل عن الثلاثة والذي في سنن ابي داود انه جمع الاربعة فرواه عنهم وابن عبد الملك الغزال حافظ وثقه النسائي وما استدلل به البيهقي في ما بعد علي وهم (وان الصحيح رواية ابن حنبل) معنى آخر منفصل عن معنى رواية الغزال فلا تعلق روايته به بل يعمل بهما فينهي عن الجميع والله اعلم *

* قال * * باب رفع اليدين عند القيام من الركعتين *

* قلت * ذكر في هذا الباب اجا دبت لا يقول بها امامه الشافعي ولا يرى الرفع عند القيام من الركعتين وكان البيهقي حين رأى هذه الاحاديث انصف فاتبعها وخالف امامه فلا ين كان كذلك وجب عليه ان يضيف الى ذلك رفع اليدين عند رفع الرأس من السجود فقد قال ابو داود في سننه ثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة المشي ثنا عبد الوارث بن محمد بن حمادة ثنا عبد الجبار بن وائل بن حجر قال كنت غلاما لا اعقل صلاة ابي فحدثني وائل بن علقمة عن ابي وائل بن حجر الحديث وفيه واذا رفع رأسه من السجود ايضا رفع

يديه وهذا سند صحيح والصواب في وائل بن علقمة علقمة بن وائل كذا في اطراف المري والكشاف للذهبي
 وذكر ابن طاهر المقدسي في اطرافه في ترجمة علقمة بن وائل من ابيه الى ابي داود واخرجه الطبراني من
 طريق عبد الوارث بسنده ولفظه حدثني علقمة بن وائل وعلقمة اخرج له مسلم في صحيحه ووجب
 ايضا ان يضيف اليه الى ذلك الرفع عند السجود ايضا فقد قال النسائي في سننه انا محمد بن المثنى
 ثنا ابن ابي عدي عن سعيد عن قتادة عن نصر بن عاصم عن مالك بن الحويرث انه رأى نبي الله صلى الله
 عليه وسلم رفع يديه في صلاته اذا ركع واذا رفع راسه من ركوعه واذا سجد واذا رفع راسه من سجوده
 حتى يجاذى بهما فروع اذنيه وهذا ايضا سند صحيح ووجب ايضا ان يضيف الى ذلك الرفع عند القيام
 من سجدتين لما في حديث علي الذي ذكره البيهقي في آخر هذا الباب ولفظه واذا قام من سجدتين كبر ورفع يديه
 كذلك ثم انه ليس في حديث علي هذا ذكر الرفع عند القيام من الركعتين فليس بمناسب للباب اللهم الا ان
 يكون فهم من ذكر السجدتين ان المراد بهما الركعتان وهو خلاف الظاهر *

* باب مبتدأ فرض التشهد *

* قال *

ذكر فيه قوله عليه السلام (قولوا التحيات لله) الى آخره * قلت * مذهب الشافعي ان مجموع ما توجه اليه هذا
 الامر ليس بواجب بل الواجب بعضه وهو التحيات لله سلام عليك ايها النبي ورحمة الله تعالى وبركاته سلام
 علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله والزيادة على هذا زيادة
 عدل وقد توجه اليها الامر فيلزم الشافعي القول بها واجبا وفي الاستذكار لم يقل احد في حديث ابن مسعود
 بهذا الا سناد ولا بغيره قبل ان يفرض التشهد الا ابن عيينة انتهى ما فيه ثم ان ابن عيينة مدلس وقد عنعن
 في السند والاعمش ايضا وان عنعن لكن معه منصور ثم ان الحديث لم يقيد التشهد بالخير والشافعي
 فرض الاخير وجعل الاول سنة *

* قال * * باب التشهد الذي علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن عباس واقرانه *

(ولاشك في كونه بعد التشهد الذي علمه ابن مسعود واضرابه) * قلت * لا ادري من ابن له ان تشهد ابن عباس
 واقرانه متأخر عن تشهد ابن مسعود واضرابه حتى قطع بذلك ولا يلزم من صغر سنه تأخر تعليمه وضاعفه
 عن غيره ولا اعلم احدا من الفقهاء واهل الاثر رجع رواية صفار الصحابة رضي الله عنهم على رواية كبارهم
 عند التعارض وابن عباس كان كثير ما يسمع الحديث من غيره من الصحابة فيرسله وابن مسعود وان تقدم

اسلامه فقد دامت صحبته الى ان قبض النبي صلى الله عليه وسلم وقد اخرج الدارقطني وحسن سنده عن ابن عباس ان عمر بن الخطاب اخذ يده فعلمه وزعم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ يده فعلمه التشهد فدل هذا على ان ابن عباس اخذ التشهد من عمرو وعمر قد تم الصحة ثم ذكر البيهقي حديث ابي الزبير (عن سعيد بن جبير وطائفة عن ابن عباس كان عليه السلام يعلمنا التشهد كما يعلمنا القرآن وفيه سلام عليك ايها النبي ورحمة الله تعالى وبركاته سلام علينا) * قلت * اختلف فيه فرواد الطحاوي عن ابي بكره عن ابي عاصم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس موقوفا عليه ثم قال البيهقي (رواه مسلم عن قتيبة وغيره وفي لفظ قتيبة كما يعلمنا السورة من القرآن) * قلت * رواية البيهقي موافقة لمذهب الشافعي في تكبير السلام في الموضعين ونسبته الى مسلم تقتضي انه في صحيحه كذلك وليس الامر كذلك بل لفظ مسلم السلام عليك ايها النبي السلام علينا بالتعريف فيهما فوجب على البيهقي ان يبين ذلك لانه موضع المقصود كما بين مخالفة لفظ قتيبة في مسلم لروايته هو وان لم يكن في ذلك كثير فائدة *

* ثم قال * ❁ باب التوسع في الاخذ بجميع ما روينا في التشهد واختيار المسند الزائد ❁ ذكر فيه عن الشافعي (انه اختار تشهد ابن عباس لانه اجمع واكثر لفظا من غيره) * قلت * اخرج الحاكم في المستدرك وصححه عن جابر بن عبد الله عن النبي عليه السلام مثل تشهد ابن مسعود وزاد في اوله وآخره على تشهد ابن مسعود وابن عباس زيادات وكان الواجب ان يختار الشافعي تشده لانه اجمع واكثر من الجميع والبيهقي ذكر حديث جابر في الماضي في باب من استحب التسمية وذكر فيه ايضا حديث تشهد عمرو ابنه وفيها ايضا زيادة *

* قال * ❁ باب الصلاة على النبي عليه السلام في التشهد ❁ ذكر فيه حديث (فكيف نصلي عليك اذا نحن صلينا عليك في صلاتنا) ثم حكى عن الحاكم (انه صححه) ثم عن الدارقطني (انه حسنه) * قلت * في سنده ابن اسحاق وقد ذكر البيهقي في باب تحريم قتل ماله روح (ان الحفاظ يتوقون ما ينفر به) ثم ذكر حديث عجل هنا * قلت * الامر بالصلاة هنا للاستحباب كبقية الاوامر المذكورة معه ولهذا تركه عليه السلام حتى فرغ من الصلاة ولم يامر به بالاعادة وحديث فضالة هذا صححه الترمذي وقال صاحب الاستبصار حجة اصحاب الشافعي فيها ضعيفة يعني في فرضية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة وقال الخطابي والطحاوي لا اعلم للشافعي في هذا قدوة وقال

ابن المنذر لا احد الدلالة على ذلك *

* قال * باب الدليل على ان بنى المطلب من جملة آله عليه السلام في حرمان الصدقة *
 * قلت * في نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمعوا ان اخذ الزكاة خلال لبني المطلب الا الشافعي وهو منهم
 فانه منع من ذلك *

* قال * باب من زعم ان مواله عليه السلام يدخلون *
 ذكر فيه حديث (مولى القوم منهم) * ثم قال (اخرج البخاري في بعض النسخ) * قلت * اخرجه البخاري
 في كتاب الفرائض من صحيحه فلا حاجة الى قوله في بعض النسخ *
 * قال * باب من قال يترك المأموم القراءة فيما جهر فيه الامام *

* قلت * ذكر هذه الابواب بين ابواب الدعاء في الشهد والتسليم من الصلوة ليس بمناسب وذكر البيهقي
 في هذا الباب حديث جرير عن سليمان التيمي عن قتادة عن ابي غلاب عن حطان عن ابي موسى الحديث
 وفيه (فاذا اكبر الامام فكبروا واذا قرأ فأنصتوا) ثم خرج عن ابي داود السجستاني (انه قال قوله فانصتوا
 ليس بمحفوظ اوليس بشئ) ثم خرج عن ابي علي الحافظ (انه قال خالف جرير عن التيمي اصحاب قتادة كلهم)
 * قلت * الذي رأيت في غير نسخة من سنن ابي داود * فانصتوا ليس بمحفوظ * لم يزد على ذلك والتيمي
 جليل القدر قال شعبة ما رأيت احدا اصدق منه وفي علي الحلال قلت يعني لابن حنبل يقولون
 اخطأ التيمي قال من قال اخطأ التيمي فقد بهت التيمي ولا تسلم انه خالفهم بل زاد عليهم وزيادة
 الثقة مقبولة ويؤكد هذا ما يوجد في بعض نسخ مسلم عقيب هذا الحديث قال ابو اسحق قال ابو بكر ابن اخت
 ابي النضر في هذا الحديث فقال مسلم تريد احفظ من سليمان فقال له ابو بكر فحدث ابي هريرة تقول هو
 صحيح يعني واذا قرأ فأنصتوا فقال هو عندي صحيح فقال لم لم تضعه ههنا فقال ليس كل شئ عندي صحيح وضعه
 ههنا اتما وضعت ههنا ما اجمعوا عليه انتهى كلامه وهذا شاهد جيد لرواية سليمان التيمي وقد تابعه على روايته سعيد
 ابن ابي عروة وعمر بن عامر قرويا عن قتادة * كذلك اخرج البيهقي من حديث سالم بن نوح عنها فطل
 قول ابي علي خالف اصحاب قتادة كلهم وسالم هذا وان قال الله ارقطى ليس بالقوى فقد اخرج له مسلم
 وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما و ابو داود والترمذي والنسائي وقال ابن حنبل ما يحدثه يامن وقال
 ابو زرعة صدوق ثقة هذا كما تقدم زيادة ثقة وترك من ترك لا يكون حلة في زيادة من حفظ فلا ادري

ماوجه تخطبة البيهقي لسالم في ذلك مع تأييده برواية غيره وذكر أبو عمر في التمهيد بسنده عن ابن حنبل أنه قال لا يكره الأثرم الحديث الذي رواه جزي عن النبي قد زعموا أن المعتز رواه قلت من كلام الأثرم نعم قال فأي شيء تريد؟ قال البيهقي (ورواه محمد بن عجلان من وجه آخر) ثم أسنده من حديث اسمعيل بن إبان (عن ابن عجلان) ثم قال (وكذلك رواه أبو خالد الأحمر عن ابن عجلان وهو وهم من ابن عجلان) ثم أسند عن ابن معين (قال في حديث ابن عجلان وإذا قرأ فأنصتوا قال ليس بشيء وعن أبي خاتم ليست هذه الكلمة محفوظة هي من تخالط ابن عجلان) قلت: ابن عجلان وثقه الجلي وفي الكمال لعبد الغني ثقة كثير الحديث وذكر الدارقطني أن مسلماً أخرج له في صحيحه فهذا كما مر زيادة ثقة وقد قابله عليها خاريجة بن مصعب ويحيى بن العلاء كما ذكره البيهقي فيما بعد وأخرج أبو داود هذا الحديث في سننه من طريق أبي خالد عن ابن عجلان ثم قال هذه الزيادة إذا قرأ فأنصتوا ليست محفوظة الوهم من أبي خالد عندنا انتهى كلامه وأبو خالد ثقة أخرج له الجماعة وقال اسحق بن إبراهيم سألت وكيعاً عنه فقال وأبو خالد ممن يسأل عنه وقال أبو هشام الرافعي ثنا أبو خالد الأحمر الثقة الأمين ونسبة أبي داود الوهم إليه دون ابن عجلان تدل على أن ابن عجلان أحسن حالا عنده من أبي خالد وهذا أعجب فإن ابن عجلان فيه كلام وأبو خالد ثقة بلا شك وأخرج النسائي هذا الحديث في سننه بهذه الزيادة من طريق محمد بن سعد الأنصاري عن ابن عجلان ثم قال النسائي كان الحرمي يقول محمد بن سعد الأنصاري ثقة فقد تابع ابن سعد هذا بأبى خالد وتابعه أيضاً اسمعيل بن إبان كما أخرج البيهقي فيما تقدم وبهذا يظهر أن الوهم ليس من أبي خالد كما زعم أبو داود وقد ذكر المنذري في مختصره كلام أبي داود ورد عليه نحو ما قلنا وابن حزم صحيح حديث ابن عجلان وقد مر أن مسلماً أيضاً صححه وذكر أبو عمر في التمهيد بسنده عن ابن حنبل أنه صحيح الحديث يعني حديث أبي موسى وحديث أبي هريرة هذا ثم ذكر البيهقي حديث الزهري (سمعت ابن أكيمة يحدث عن سعيد بن المسيب قال سمعت أبا هريرة يقول صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم) ثم قال (في صحة هذا الحديث نظر لأن راويه ابن أكيمة لا يثبت رجلاً مجهولاً لم يحدث إلا بهذا الحديث وحده ولم يحدث عنه غير الزهري ولم يكن عند الزهري من سرفته أكثر من أن رآه يحدث عن ابن المسيب) ثم أسند عن الحميدي (أنه قال في ابن أكيمة معنى ذلك) قلت: أخرج حديثه ابن حبان في صحيحه وحسنه الأثرم في إسناده وعامة ويقال عمرو وأخرج أيضاً أبو داود ولم يتعرض له بشيء وذلك دليل على حسنه عنده كما عرف وفي الكمال لعبد الغني روى عن ابن أكيمة مالك ومحمد بن عمرو وقال ابن سعد توفي سنة إحدى ومائة وهو ابن تسع وسبعين وقال

ابن ابي حاتم سألت ابي عنه فقال صحيح الحديث حديثه مقبول وقال ابن حبان في صحيحه اسمه عمرو وهو و
 اخوه عمر ثقتان وقال ابن معين روى عنه محمد بن عمرو وغيره وحسبك برواية ابن شهاب عنه وفي التمهيد
 كان يحدث في مجلس سعيد بن المسيب وهو بصري الى حديثه وتحدثه قال هو ابن شهاب وذلك دليل على
 جلالته عندهم وثقتهم انتهى كلامه وهذا كله ينفي عنه الجاهلية ثم قال البيهقي (وفي الحديث الثابت عن العلاء بن عبد الرحمن
 عن ابي السائب عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم الكتاب فهي خداج
 فقلت يا ابا هريرة اني اكون احبنا وراء الامام قال فغمز ذراعي وقال يا فارسي اقرأها في نفسك
 وابو هريرة راوى الحديثين دليل على ضعف رواية ابن اكيمة) * قلت * مذهب الشافعي والمحدثين ان الراوى اذا
 روى حديثا ثم خالف كان العبرة لما روى لا لما رأى ولا يكون رأيه جرحا في الحديث فكيف تكون فتوى
 ابي هريرة دليلا على ضعف حديثه المرفوع *

قال * باب من قال لا يقرأ خلف الامام على الاطلاق *

ذكر فيه حديث الحسن بن صالح (عن جابر وليث بن ابي سليم عن ابي الزبير عن جابر قال صلى الله
 عليه وسلم من كان له امام فقرأه الامام له قراءة (ثم قال (جابر الجعفي وليث لا يحتج بهما) * قلت * في
 مصنف ابن ابي شيبة ثنا مالك بن اسمعيل عن حسن بن صالح عن ابي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال كل من كان له امام فقرأه له قراءة وهذا سند صحيح وكذا رواه ابو نعيم عن
 الحسن بن صالح عن ابي الزبير ولم يذكر الجعفي كذا في اطراف المزي وتوفي ابو الزبير سنة ثمان وعشرين
 ومائة ذكره الترمذي وعمر بن علي والحسن بن صالح ولد سنة مائة وتوفي سنة سبع وستين ومائة وسماه من
 ابي الزبير ممكن ومذهب الجمهور ان امكان لقائه لشخص وروى عنه فرواياته محمولة على الاتصال فحمل على
 ان الحسن سمعه من ابي الزبير مرة بلا واسطة ومرة اخرى بواسطة الجعفي وليث ثم اسند البيهقي (عن جابر
 قال من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن فلم يصل الا وراء الامام) ثم قال (هذا هو الصحيح عن جابر من
 قوله وقد رفعه يحيى بن سلام وغيره عن مالك) * قلت * ذكر البيهقي في الخلافات انه روى عن اسمعيل
 ابن موسى السدي ايضا عن مالك مرفوعا واسمعيل صدوق وقال التسابي ليس به بأس وقال ابن عدي
 احتمله الناس ورووا عنه وانما انكروا عليه الغلو في التشيع ثم قال البيهقي (وقد يشبهه ان يكون مذهبه يعني
 جابرا ترك القراءة خلف الامام فيما يحجر فيه بالقراءة دون ما لا يحجر فقد روى يزيد الفقيه عن جابر قال

كنا نقرأ في الظهر والعصر خلف الامام في الركعتين الاوليين بفاتحة الكتاب وسورة وفي الاخرين بفاتحة الكتاب * قلت * الصحيح عن جابر ان المؤتمر لا يقرأ مطلقاً كما صرح به البيهقي اولاً وقال ابن ابي شيبة في المصنف ثنا وكيع عن الفخاك بن عثمان عن عبيد الله بن مقسم عن جابر قال لا يقرأ خلف الامام وهذا ايضا سند صحيح متصل على شرط مسلم ومارواه يزيد مضطرب المتن اخرجه البيهقي فيما مضى في باب من قال تقصر في الاخرين على الفاتحة من حديث مسعود ثني يزيد الفقيه سمعت جابرا يقول يقرأ في الركعتين يعني اوليين بفاتحة الكتاب وسورة وفي الاخرين بفاتحة الكتاب الى آخره * قال البيهقي (وكذلك يشبه ان يكون مذهب ابن مسعود) ثم ذكر بسنده (ان رجلاً سأل عن القراءة خلف الامام فقال انصت للقرآن) الى آخره ثم قال البيهقي (وانما يقال انصت لما يسمع) * قلت * قد ذكرنا في الباب الذي يليه عن ابن مسعود بسند صحيح انه لا قراءة خلف الامام مطلقاً ورواه ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال البزار ثنا محمد بن بشار وعمرو بن علي قال ثنا ابو احمد انا يونس ابن ابي اسحق عن ابيه عن ابي الاجوص عن عبد الله قال كانوا يقرأون خلف النبي عليه السلام فقال خلطتم علي القرآن وهذا سند جيد ثم ذكر البيهقي (عن ابن عمر قال من صلى وراء الامام كفاه قراءة الامام) ثم قال (هذا هو الصحيح من قوله وقدر وي عنه بخلافه) ثم ذكر بسنده (انه سئل عن القراءة خلف الامام فقال اني لا استحي من رب هذه البنية ان اصلي صلاة لا اقرأ فيها بالقرآن) * قلت * المشهور عنه عدم وجوب القراءة خلف الامام وقد ذكر البيهقي بعد هذا من طريقين عنه ما يدل على ذلك وروى عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري عن ابن ذكوان عن زيد بن ثابت وابن عمر كانا لا يقرأون خلف الامام وروى ايضا عن هشام بن حسان عن انس بن سيرين سألت ابن عمر اقرأ مع الامام قال انك لضخم البطن يكفيك قراءة الامام وروى ايضا انا داود بن قيس عن زيد بن قيس عن زيد بن اسلم ان ابن عمر كان ينهى عن القراءة خلف الامام * قال * باب من قال قرأ خلف الامام في ما يجهرو فيها يسر *

ذكر فيه حديث احمد بن خالد (عن ابن اسحاق عن مكحول عن محمد بن الربيع عن عباد) الحديث ثم ساقه من طريق عبيد الله بن سعد (قال حدثني عمي ثنا ابي عن ابن اسحاق حدثني مكحول بهذا) ثم قال (قال علي بن عمر هذا اسناد حسن) * قلت * لم يقل الدارقطني هذا الكلام في سننه عقيب هذا السند وانما ذكره عقيب رواية ابن علية عن ابن اسحاق عن مكحول والكلام في ابن اسحاق معروف والحديث مع ذلك مضطرب الاسناد والبيهقي بين بعضه وقال عبد الحق رواه الإوزاعي عن مكحول عن عبد الله بن عمرو قال صلينا مع النبي صلى الله عليه وسلم فلما انصرف قال هل تقرأون

اذا كنتم في الصلاة قلنا نعم قال فلا تعلموا الا بام القرآن وفي التمسيد خولف فيه ابن اسحاق فرواه
 الاوزاعي عن مكحول عن ربيعة بن حيوثة عن عبد الله بن عمرو فذكره ورواه الطحاوي في احكام القرآن
 من حديث رجاء عن محمود فوافقه على عبادة ثب سافة البيهقي من طريق (زيد بن واقد عن حرام بن حكيم
 ومكحول عن نافع بن عمرو بن ربيعة كذا قال انه سمع عبادة الحديث ثم قال اقال الدار قطني اسناد حسن ورجاله
 ثقات ثم سافة البيهقي من طريق اخر عن زيد بن واقد ثم قال (الحديث صحيح عن عبادة) قلت *
 نافع بن محمود لم يذكره البخاري في تاريخه ولا ابن ابي حاتم ولا اخرج له الشيخان وقال
 ابو عمر مجهول وقال الطحاوي لا يعرف فكيف يصح او يكون سنده حسنا ورجاله ثقات ثم ذكر البيهقي (عن
 براهيم بن ابي الليث ثنا الاشجعي) فذكر سنده (عن ابي قلابة عن ابن ابي عائشة عن رجل من الصحابة)
 الحديث ثم قال (اسناد جيد) قلت * ابن ابي الليث متروك وقال صالح جزرة كان يكذب عشرين سنة واشكل امره
 على احمد وعلى حتى ظهر بعد وقال ابو حاتم كان ابن معين يحمل عليه وقال الساجي متروك ذكره صاحب الميزان ثم ان
 البيهقي جعل هذا اسنادا جيدا وفيه رجل من الصحابة وساده ان يجعل ذلك مقطعا وقد بسطنا الكلام معه
 على ذلك في باب التهي عن فضل الحديث ثم قال (وقد قيل عن ابي قلابة عن انس وليس بمحفوظ) قلت *
 اخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث ابي قلابة عن انس ثم قال سمعه من انس وسمعه من ابن ابي عائشة
 فالطريقان محفوظان وفي احكام القرآن للطحاوي حدثنا احمد بن داود ثنا يوسف بن عدي ثنا عبد الله بن عمرو عن
 ايوب عن ابي قلابة عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا اقرأوا والامام يقرأ فقالوا النال فعل فقال
 لا تفعلوا ثم ذكر البيهقي عن علي ما يدل على القراءة خلف الامام ثم قال (وفي كل ذلك دلالة على ضعف ما روي عن
 علي بخلافه باسناد لا تسوي ذكرها لضعفها) قلت * قد تقدم ان الصواب ان يقال لا تساوي ثم المروي عن
 علي منع اقراءة خلف الامام ذكره ابن ابي شبة في مصنفه فقال ثنا محمد بن سليمان الاصبهاني عن عبد الرحمن
 ابن الاصبهاني هو ابن عبد الله عن ابن ابي ليلى عن ثلي قال من قرأ خلف الامام فقد اخطأ الفطرة ومحمد الاصبهاني قال
 الذهبي صدوق وقال ابو حاتم لا يحتج به وقال في الكاشف اخرج له الترمذي والنسائي وابن ماجه وقواه ابن
 حبان وباقى السند على شرط الصحيح وقد جاء لمحمد بن الاصبهاني في ذلك متابعة فروى الدار قطني في سننه من
 طريق عبد العزيز بن محمد ثنا قيس عن عبد الرحمن بن الاصبهاني فذكره بسنده وهذا الاثر وان اضطرب سنده
 لكنه من هذا الوجه لا بأس به وروى عبد الرزاق في مصنفه عن داود بن قيس عن محمد بن عجلان قال

قال علي من نقرأ مع الامام فليس على النظرة قال وقال ابن مسعود ملي فوه تراه قال وقال عمر بن الخطاب
وددت ان الذي يقرأ خلف الامام في نية جبرو قال صاحب التمهيد ثبت عن علي وسعد وزيد بن ثابت انه
لا قراءة مع الامام لا فيما سر ولا فيما جهر وروى عبد الرزاق عن الثوري عن الاعمش عن ابراهيم عن الاسود
قال وددت ان الذي يقرأ خلف الامام ملي فوه تراه وروى عن معمر عن ابي اسحاق ان علقمة قال وددت ان الذي يقرأ
خلف الامام ملي فوه احسبه قال تراه او رضنا وقال ابن ابي شيبه ثنا الاحمر عن الاعمش عن ابراهيم قال اول
ما حدثوا القراءة خلف الامام وكانوا لا يقرأون ثم ذكر البيهقي (عن ابن مسعود انه قرأ خلف الامام في الظاهر
والعصر) قلت في سنده شريك هو القاضي قال البيهقي في باب الرجل ياخذ حقه ممن يمنعه (لم يحتج به
اكثر اهل العلم بالحديث) وقال في باب من زرع في ارض غيره بغير اذنه (كان ينجي القبطان لا يروى عنه
ويضعف حديثه جداً) وقد مر عن ابن مسعود خلاف هذا وجاء ايضا عنه بسند صحيح انه لا قراءة خلف
الامام وقال ابن ابي شيبه ثنا ابو الاحوص عن منصور عن ابي وائل قال جاء رجل الى عبد الله فقال اقرأ
خلف الامام فقال ان في الصلوة شغلا وسيكتفيك قراءة الامام ثم ذكر البيهقي (ان ابن عباس من روى عنه
القراءة خلف الامام) قلت روى عنه خلاف هذا قال الطحاوي في احكام القرآن ثنا ابراهيم بن ابي داود
ثنا ابر صالح عبد النار بن داود الحراني ثنا حماد بن سلمة عن ابي جمرة قلت لابن عباس اقرأ والامام بين
يدي قال لا ثم ذكر البيهقي (ان ابا الدرداء اوجابهم) قلت قد جاء عنها خلاف هذا فذكر البيهقي
في باب من قال لا يقرأ حديث جابر من كان له امام فقرأه الامام له قراءة ثم قال (الصحيح انه عن قول
جابر) ثم ذكر حديث ابي الدرداء (ما اري الامام اذ ام القوم الا قد كفناهم) ثم حكى (عن الدارقطني انه
قال الصواب انه من قول ابي الدرداء) ثم ذكر البيهقي (ان ابن عمر من روى عنه القراءة خلف الامام)
قلت قد قدمنا في الباب السابق ان المشهور خلاف هذا ثم ذكر ذلك عن الحذري ثم عن انس قلت
في سنديهما العوام بن حمزة هو المازني قال ابن الجوزي في كتاب الضعفاء قال يحيى ليس حديثه بشئ
وقال احمد له احادث من اكبر

باب تحليل الصلاة بالتسليم

قال *

ذكر فيه (قوله عليه السلام انما يكفي احدكم ان يقول هكذا و اشار باصبعه وبسمل على اخيه) قلت قرن السلام
بالاشارة بالاصبع ولا خلاف ان الاشارة بها ليست بواجبة ثم ذكر حديث علي (واحلها التسليم) ثم قال رونا

ذلك في حديث الحذري وغيره وفي ذلك دلالة على ضعف ما اتنا فذكر بسنده (عن عاصم بن ضمرة عن علي قال
إذا جلس مقدار الشهد ثم أحدث فقد تمت صلاته) ثم قال (عاصم بن ضمرة ليس بالقوي وعلى لا يخالف ما رواه
عن النبي صلى الله عليه وسلم) قلت في حديث علي في سنده ابن عقيل متكلم فيه وقال البيهقي في باب لا يتطهر بالمستعمل
(أهل العلم يختلفون في الاحتجاج برواياته) وحديث الحذري في سنده أبو سفيان طرف السعدى قال أبو عمر اجمعوا
على أنه ضعيف الحديث كذا في الإمام وقال البيهقي في باب الماء الكثير لا ينجس ما لم يتغير (ليس بالقوي) ثم على تقدير
صحة الحديث قال أبو عمر لا يدل على أن الخروج من الصلاة لا يكون إلا بالتسليم إلا بضرب من دليل الخطأ
وهو موهوم ضعيف عند الأكثر انتهى كلامه وعاصم وثقه ابن المديني وأحمد بن عبد الله وروى عنه أصحاب السنن
الأربعة وقوله وعلى لا يخالف ما رواه لخصه أن يعكس الأمر ويجعل قوله دليلاً على نسخ ما رواه إذا لا يظن به
أنه يخالف النبي عليه السلام إلا وقد ثبت عنده نسخ ما رواه وهذا على تقدير تسليم صحة الحديث وثبوت دلالة
على المدعى وروى عن جماعة من السلف كقول علي فروى عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج عن عطاء
في من أحدث في صلاته قبل أن يتشهد قال حسبه فلا يعيد وعن ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن عطاء إذا رفع
الإمام رأسه من السجود في آخر صلاته فقد تمت صلاته وإن أحدث وعن قتادة عن ابن المسيب فيمن يحدث بين
ظهره في صلاته قال إذا قضى الركوع والسجود فقد تمت صلاته وعن الثوري عن منصور قلت لأبراهيم
الرجل يحدث حين يفرغ من السجود في الرابعة وقبل التشهد قال تمت صلاته وقد روى أبو داود من حديث
أبي سعيد قال عليه السلام إذا شك أحدكم في صلاته فليخ الشك وليبن على اليقين فإذا استيقن التمام سجد
سجدتين فإن كانت صلاته تامة كانت الركعة نافذة والسجدتان مرغمتي الشيطان الحديث فلو كان السلام ركناً
واجباً لم يصح النفل مع بقائه وروى الجماعة من حديث عبد الله بن مجيئة أنه عليه السلام قام من اثنتين و
لم يجلس فلما قضى صلاته ونظرنا تسليماً سجدتين ثم سلم فدل على أن الصلاة تنقضي قبل التسليم وبدونه ثم
ذكر البيهقي حديث ابن مسعود في التشهد وفي آخره (إذا فعلت هذا أوقضت هذا فقد قضيت صلاتك)
إلى آخره ثم أخرجه (عن أبي علي الحسين بن علي الحافظ قال وهم زهير في روايته عن الحسن بن الحر
وأدرج في كلام النبي صلى الله عليه وسلم ما ليس من كلامه وهو قوله إذا فعلت هذا فقد قضيت
صلاتك وهذا أقامه عن ابن مسعود كذلك رواه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن الحسن بن
الحري ثم أخرجه البيهقي من طريق غسان بن الربيع (ثنا عبد الرحمن بن ثابت) فذكره وفي آخره

(قال ابن مسعود اذا قرغت من هذا فقد قضيت صلاتك) * قلت * في هذا السند نظر غسان هذا ضعفه الدارقطني وغيره ذكره الذهبي وعبد الرحمن بن ثابت ذكر البيهقي في باب التكبير اربعاً اي في العيدين (ان ابن معين ضعفه) وبمثل هذا لا تملل رواية الجماعة الذين جعلوا هذا الكلام متصلاً بالحديث وعلى نقد يرصحه السند الذي روي فيه موقوفاً فرواية من وقف لا تملل بهار رواية من رفع لان الرفع زيادة مقبولة على ما عرف من مذاهب اهل الفقه والاصول فيعمل على ان ابن مسعود سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم فرواه كذلك مرة وافتي به مرة أخرى وهذا اولى من جعل من كلامه اذ فيه تخطئة الجماعة الذين وصلوه ثم لو سلمنا حصول الروم في رواية من ادرجه لا يتعين ان يكون الروم من زهير بل ممن رواه عنه لان شبابة رواه عنه موقوفاً كما ذكر البيهقي هنا ثم قال (وان كانت اللفظة الاولى ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم فمعلوم ان تعليم النبي صلى الله عليه وسلم ابن مسعود تشهد الصلوة كان في ابتداء ما شرع التشهد ثم كان بعده شرع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بدليل قولهم قد عرفنا السلام عليك فكيف الصلاة عليك ثم شرع التسليم من الصلاة معه او بعده فصار الامر اليه) * قلت * السلام على النبي صلى الله عليه وسلم مذكور في تشهد عمر وغيره فيحتمل ان يكون عرفوا السلام من ذلك لا من تشهد ابن مسعود فلا يلزم تقدمه ثم لو سلمنا ان التسليم من الصلاة متأخر عن تشهد ابن مسعود فليس في حديث التسليم ما يقتضي تعيينه وانه لا يجوز الخروج بغيره كما مر فليس يخالف الحديث اذ اقلت هذا حتى يكون ناسخاً له ثم قال البيهقي (والذي يؤكده هذا يعني تأخر التسليم ما اتانا) فذكر بسنده (عن عطاء بن ابي رباح انه صلى الله عليه وسلم كان اذا قضى التشهد في الصلاة اقبل على الناس بوجهه قبل ان ينزل التسليم) ثم قال (وهذا وان كان مرسل فهو موافق للاحاديث الموصولة المستندة في التسليم) * قلت * مقصوده اثبات التسليم وانه متأخر وذلك لا يثبت بهذا الحديث عنده لارساله ولا يوجد ذلك في احاديث التسليم فموافقة هذا الحديث لها في غير الموضع المقصود لا نفع *

* قال * باب الاختيار ان يسلم تسليمين *

ذكر فيه من حديث عبد الله بن جعفر (عن اسمعيل بن محمد عن عامر بن سعد عن ابيه انه عليه السلام سلم تسليمين) * قلت * في الاسناد كار روى عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن مصعب بن ثابت عن اسمعيل بسنده انه عليه السلام كان يسلم تسليمة واحدة قال ابو عمر هذا وهم واما الحديث كما رواه ابن المبارك وغيره عن مصعب بسنده انه عليه السلام كان يسلم عن يمينه ويساره *

باب جواز الاختصار على تسليمة واحدة

قال ذكر فيه حديث عائشة (كان عليه السلام يسلم تسليمة واحدة) ثم قال (تقرئ به زهير بن محمد) قلت سكت عنه وعن الراوى عنه وهو عمرو بن ابي سلمة وقال صاحب الاستدكار ذكر واحد الحديث لابن معين فقال عمرو بن ابي سلمة وزهير ضعيفان لاجبة فيهما وذكر الترمذي الحديث ثم قال قال محمد بن اسمعيل زهير بن محمد اهل الشام يروون عنه مناكير ورواية اهل العراق عنه اشبه وقال البيهقي في باب الفصل من غسل الميت (قال البخاري روى عن اهل الشام احاديث مناكير وقال النسائي ليس بالقوى وروى عمرو بن ابي سلمة ذكر صاحب الكمال انه دمشقى) ثم قال البيهقي (وروى عن انس وسمرة وسلمة بن الاكوع عن النبي صلى الله عليه وسلم) ثم ذكر حديث سمرة ولنظرة (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم في الصلوة تسليمة قبالة وجهه فاذا سلم عن يمينه سلم عن يساره) قلت هذا الحديث غير مطابق لمدعاه وثبوته اذ فيه اكثر من تسليمة واحدة وعده صاحب التمهيد من الاحاديث التي ذكر فيها تسليمتان وفيه نظر

باب حذف التسليم

ذكر فيه حديثان ابن المبارك عن الاوزاعي عن قرة عن الزهري عن ابي سلمة عن ابي هريرة مرفوعا ثم قال (رواه عبدان عن ابن المبارك عن الاوزاعي فوققه وكان تقصيرا من بعض الرواة) قلت اخرج ابو داود مرفوعا من حديث الفريابي عن الاوزاعي وذكر ابن القطان ان ابا داود قال باثره ان الفريابي لما رجع من مكة ترك رفعه وقال نهاني احمد بن حنبل عن رفعه فقال عيسى بن يونس الرملى نهاني ابن المبارك عن رفعه فهذا يقتضي ترجيح الوقف وانه ليس بتقصير من بعض الرواة كما زعم البيهقي على ان مدار الحديث موقوف ومرفوعا على قرة هو ابن عبد الرحمن بن حيويل وقد ضعفه ابن معين وقال احمد منكر الحديث جدا ولهذا قال ابن القطان لا يصح موقوف ولا مرفوعا

باب لا يسلم المأموم حتى يسلم الامام

ذكر فيه حديث عتبان في صلاته صلى الله عليه وسلم بهم (قال ثم سلم وسلمنا حين سلم) ثم قال (رواه البخاري في الصحيح عن حبان واخرجه مسلم من وجه آخر عن معمر) قلت هذه حكاية فعل وهو لا يدل على الوجوب ثم كلفه يوم ان الشيخين اخرجاه بهذا اللفظ وليس في الصحيحين فيما علمت قوله ثم سلم وسلمنا حين سلم ولكن اصل الحديث في الكتابين وذلك لا يتفق الفقيه الذي يقصد استنباط الاحكام اذ لم يكن موضع

الاستباط مذكروا فيها وانما هذا اللفظ المستشهد به في كتاب النسائي *

* قال * ﴿ باب الاسرار بالقراءة في الظهر والعصر وجوب القراءة فيها ﴾

* قلت * كان الانسب ان يذكر هذا الباب وما معه من الابواب المتعلقة بالقراءة فيما تقدم ثم ان خبايا و
اباقتادة حكيما الله عليه السلام قرأوا ذلك فعل وهو مجردة لا يدل على الوجوب وكذلك حديث زيد بن ثابت
مع انه لم يقطع بانه قرأ *

* قال * ﴿ باب القنوت في الصلوات ﴾

* قلت * مذهب الشافعي القنوت في جميع الصلوات لحادثة والسلف منهم من نفي القنوت ومنهم من اثبته
في البعض ولم يقل احد منهم بالقنوت في الجميع الا الشافعي كذا ذكر الطحاوي قال ولم يزل النبي صلى الله عليه وسلم
محاربا للمشركين الى ان توفاه الله ولم يقنت في الصلوات *

* قال * ﴿ باب القنوت في سائر الصلوات غير الصبح ﴾

* قلت * ما ذكره البيهقي في هذا الباب من حديث انس ثم تركه وعزاه الى مسلم بعم سائر الصلوات وفي
مصنف عبد الرزاق عن معمر بن الزهري كذا يقول من اين اخذ الناس القنوت ويعجب ويقول انما
قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا ثم ترك ذلك وروى ابو حنيفة في مسنده عن حماد عن ابراهيم عن
علقمة عن عبد الله قال لم يقنت رسول الله صلى الله عليه وسلم الا شهرا حارب حبا من المشركين فقنت بدعو
عليهم وفي الموطأ مالك عن نافع عن ابن عمر كان لا يقنت في شيء من الصلوات *

* قال * ﴿ باب الدليل على انه لم يترك اصل القنوت في صلاة الصبح ﴾

ذكر فيه حديث انس (ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت في صلاة الغداة حتي فارق الدنيا) ثم قال
(قال ابو عبد الله يعني الحاكم صحيح سنده ثقة رواه) * قلت * كيف يكون سنده صحيحا وراويه عن
الربيع ابو جعفر عيسى بن مهان الرازي متكلم فيه قال ابن حنبل والنسائي ليس بالقوي وقال ابو زرعة يهيم
كثيرا وقال الفلاس سي الحفظ وقال ابن حبان يحدث بالناكيز عن المشاهير قال البيهقي (وقد رواه اسمعيل
ابن مسلم وعمرو بن عبيد عن الحسن عن انس الا انا لا نحتاج باسمعيل ولا بعمر) ثم قال (ولحد يثها هذا شاهد
عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم عن خلفائه ثم ذكر منها حديث خايد بن دعلج (عن قتادة عن انس قال صليت
خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فقنت وخلف عمر فقنت وخلف عثمان فقنت) * قلت * يحتاج ان ينظر في امر

خلد هل يصلح ان يستشهد به ام لا فان ابن حنبل وابن معين والدارقطني ضعفوه وقال ابن معين مرة ليس
 بشئ وقال النسائي ليس بثقة ولم يخرج له احد من السنة وفي الميزان عده الدارقطني من المتروكين ثم ان المستغرب
 من حديث انس المتقدم قوله ما زال يقنت في صلاة الفداة حتى فارق الدنيا وليس ذلك في حديث خلد
 وانما فيه انه عليه السلام قنت وذلك معروف وانما المستغرب دوامه حتى فارق الدنيا فعلى تقدير صلاحية
 خلد للاستشهاد به كيف يشهد حديثه لحديث انس ثم ذكر من الشواهد حديث يحيى بن سعيد (ثنا العوام بن
 حمزة سألت ابا عثمان عن القنوت في الصبح قال بعد الركوع قلت عن قال عن ابي بكر وعمر وعثمان رضي الله
 عنهم) ثم قال (اسناد حسن ويحيى بن سعيد لا يحدث الا عن الثقات عنده) * قلت * كيف يكون استادا
 حسنا والعوام تقدم قريبا ان يحيى قال ليس بشئ وقال احمد له احاديث مناكير ورواية يحيى بن سعيد عنه ان
 دلت على ثقته عنده كما مر فاذا كراهه يدل على ضعفه والجرح مقدم على التعديل وقد اخرج ابن ابي شيبة عن
 حفص بن غياث عن ابي مالك الاشجعي قال قلت لابي يابن صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وخلف
 ابي بكر وعمر وعثمان فما رأيت احدا منهم يقنت فقال يا بني هي محدثة ورواه ايضا عن ابن ادريس عن ابي
 مالك بمعناه والسند ان صحيحان فلاخذ بذلك اولي مमारواه العوام وحديث ابي مالك ذكره البيهقي فيما
 بعد في باب من لم ير القنوت في الصبح واخرجه ابن حبان في صحيحه ولفظه صليت خلف النبي صلى الله عليه
 وسلم فلم يقنت وصليت خلف ابي بكر فلم يقنت وصليت خلف عمر فلم يقنت وصليت خلف عثمان فلم يقنت
 وصليت خلف علي فلم يقنت ثم قال يا بني انها بدعة ثم اخرج البيهقي (عن طارق قال صليت خلف عمر الصبح
 فقنت وعن عبيد بن عمير قال سمعت عمر يقنت ههنا في الفجر بمكة وعن عبيد بن عمير عن عمر مثله) ثم قال (وهذه
 روايات صحيحة موصولة) * قلت * كيف تكون صحيحة وفي الاسانيد الثلاثة محمد بن الحسن البربهاري قال ابن
 الجوزي في كتابه قال البرقاني كان كذا ابا وقال الدارقطني خلط الجيد بالردي فافسده وفي السند الثاني مع
 البربهاري يحيى بن سليم هو الطائفي قال الكبير في باب من كره اكل الطافي كثير الزعم مني الحفظ وقال النسائي
 ليس بالقوي وقال الرازي لا يحتج به وفي الميزان قال احمد رأيت يخلط في احاديث فتركته فظهر بهذا انها ليست
 بروايات صحيحة بل المروي عن عمر بالاسانيد الصحيحة انه لم يقنت فيها ورواية ابي مالك الاشجعي وقد تقدمت
 عن قريب ومنها ما اخرجه ابن ابي شيبة فقال ثنا وكيع عن سفيان عن منصور عن ابراهيم عن الامود بن يزيد
 وعمر بن ميمون انها صليا خلف عمر الفجر فلم يقنت وهذا الاثر اخرجه البيهقي فيما بعد في باب من

لم يرا السجود في ترك القنوت من حديث سفیان بسنده المذكور وقال ابن أبي شيبة أيضاً ثنا ابن
ادريس عن الحسن بن عبيدة عن ابراهيم ان الاسود وعمر بن ميمون صليا خلف عمر الفجر فلم يقنت وقال
ايضاً ثنا وكيع ثنا ابن ابي خالد عن ابي الضمى عن سعيد بن جبير ان عمر كان لا يقنت في الفجر ورواه عبد الرزاق
عن ابن عيينة عن ابن ابي خالد وهذه اسانيد صحيحة وفي التهذيب لابن جرير الطبري روى شعبة عن
قتادة عن ابي مجاز سألت ابن عمر عن قنوت عمر فقال ما رأيت ولا شهادته وعن قتادة عن ابي الشعثاء عن ابن
عمر مثله وقال الشعبي كان عبد الله لا يقنت ولو قنت عمر لقنت عبد الله وعبد الله يقول لو سلك الناس وادي اشعيا
وسلك عمر وادي اشعيا لسلك وادي عمر وشعبه وقال ابراهيم وفتادة لم يقنت ابو بكر وعمر حتى مضيا
وروى شعبة عن قتادة عن ابي مجاز قلت لابن عمر الكبر يمنعك من القنوت قال لا احفظه عن احد وقال قتادة عن
علقمة عن ابي الدرداء قال لا قنوت في الفجر ثم اخرج البيهقي (عن حماد عن ابراهيم عن الاسود قال صليت خلف
عمر بن الخطاب في السفر والحضر فما كان يقنت الا في صلاة الفجر) ثم قال (وفي هذا دليل على اختصار وقوع في الحديث
الذي انا) فساق بسنده (عن منصور عن ابراهيم ان الاسود وعمر بن ميمون قالوا صلينا خلف عمر الفجر فلم يقنت)
ثم قال (منصور وان كان احفظ واوثق من حماد بن ابي سليمان فرواية حماد في هذا اتوا فق المذهب المشهور
عن عمر في مذهب القنوت) قلت * لما اتفق البيهقي برواية حماد ههنا ذكر ما يدل على حفظه وثقته لانه
اذا كان منصور احفظ واوثق منه كان هو في نفسه حافظاً ثقة وخالف ذلك في باب الزنا
لا يحرم الخلال فضعفه وليست رواية منصور مختصرة من رواية حماد بل معارضة لها ومع
جلالة منصور تأييده على روايته الا عمن فرواه عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري عن منصور والاعمش
عن ابراهيم فذكره كذلك وتابعه ايضاً الحسن بن عبيد الله كما تقدم وقد روي عن حماد ما هو موافق لرواية
منصور فذكر عبد الرزاق عن معمر عن حماد عن ابراهيم عن علقمة والاسود قال صلى بنا عمر زمانا لم يقنت وفي
التهذيب لابن جرير للطبري روى شعبة عن حماد عن ابراهيم عن الاسود قال صليت مع عمر في السفر والحضر ما
احصى فكان لا يقنت في الصبح وروى ابو حنيفة في مسنده عن حماد عن ابراهيم عن علقمة قال ما قنت
ابو بكر ولا عمر ولا عثمان ولا قنت علي حتى حارب اهل الشام فكان يقنت وفي مسنده ايضاً عن حماد عن
ابراهيم عن الاسود قال صحبت عمر بن الخطاب سنين فلم اراه قانتاً في صلاة الفجر والطريق التي اورد ها البيهقي
عن عمر في القنوت لا يخلو عن نظر كما مر بيانه فلا ادري من اين اشتهر ذلك عنه بل المشهور عنه عدمه على

ما يقتضيه الاسناد الصحيحة التي ذكرناها ثم اخرج البيهقي من طريق انس بن مالك (عن سعيد بن عامر ثنا
عوف عن ابي عثمان النهدي صليت خلف عمرت سنين فكان يقنت) * قلت * ليس فيه ان قنوته كان في الفجر ثم
قال البيهقي (ورواه سليمان التيمي عن ابي عثمان ان عمرت في صلاة الصبح) * قلت * ذكر البيهقي هذه
الرواية في الباب الذي بعد هذا وليس فيها ذكر لصلاة الصبح ثم خرج بعد من حديث ابي حصين
(عن عبد الله بن مغفل قال قنت علي في الفجر) ثم قال (وهذا عن علي صحيح مشهور) * قلت * قد اضطرب
سند هذا الاثر فرواه ابن ابي شيبة من طريق ابي حصين عن عبد الرحمن بن معقل قال قنت في الفجر
رجلان من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم علي وابو موسى وقد تقدم ان ابن حبان اخرج في صحيحه عن
ابي مالك انه صلى خلف علي فلم يقنت ثم ذكر البيهقي (عن عبد الرحمن بن سويد الكاهل قال كافي اسمع عليا
في الفجر حين قنت) الى آخره * قلت * يحتاج الى النظر في امر الكاهل هذا وكذلك عبد الله بن غنم المذكور
في السند وفي مصنف ابن ابي شيبة عن هشيم ان عروة الهمداني هو ابو قروة بن الحارث قال حدثني الشعبي
قال لما قنت علي في صلاة الصبح انكر الناس ذلك فقال علي انما استنصر ناعلي عدونا وهذا اسند صحيح وقال ايضا
ثنا وكيع ثنا اسرائيل عن ابي اسحق قال ذاكرت ابا جعفر القنوت فقال خرج علي من عندنا وما يقنت
وانما قنت بعد ما اتاكم وهذا ايضا سند صحيح وابو جعفر اظنه بالقرور وابنه عن علي مرسله فدل هذا ان الاثر ان
علي ان القنوت في الفجر ما كان معروفا ولم يفعله على قديما وانما فعله بعد لضرورة الاستنصار على العدو وقد
تقدم ان ابا حنيفة اخرج في مسنده عن علي نحو هذا ثم ذكر البيهقي من طريق شريك هو الثخعي (عن عثمان
ابن ابي زرعة عن عرفة صليت مع ابن مسعود صلاة الفجر فلم يقنت وصليت مع علي فقنت) * قلت *
شريك الثخعي القاضي قال البيهقي في باب من زرع ارض غيره بغير اذنه (مختلف فيه كان يحيى القطان لا يروي
عنه ويضعف حديثه جدا) واخرج ابن ابي شيبة هذا الاثر فقال ثنا وكيع ثنا مسعر عن عثمان الثخعي هو
ابن ابي زرعة عن عرفة ان ابن مسعود كان لا يقنت في الفجر ولا ذكر لعل في هذه الرواية ومسعر ثبت
حجة لانه نسبة بينه وبين شريك قال شعبة كان يسمى مسعر المصحف ثم خرج البيهقي (عن ابي رجاء عن ابن
عباس انه قنت في صلاة الصبح) * قلت * في مصنف ابن ابي شيبة ثنا حسين بن علي عن زائدة عن
منصور حدثني مجاهد وسعيد بن جبير ان ابن عباس كان لا يقنت في صلاة الفجر وهذا اسند صحيح واخرج من
طريق آخر عن سعيد بن جبير ان ابن عباس وابن عمر كانا لا يقنتان في الفجر واخرج من طريق آخر عن عمر

ان ابن الحارث قال صليت مع ابن عباس في داره صلاة الصبح فلم يقنت قبل الركوع ولا بعده وفي تهذيب الطبري قال سعيد بن جبير لم يكن عمر يقنت وصليت مع ابن عمرو وابن عباس الصبح فكانا لا يقنتان وقال سعيد بن جبير هو بدعة وسمعت ابن عمر يقول ذلك فهذه رواية جماعة عن ابن عباس فهي أولى من رواية واحد ❦

❦ قال ❦ ❦ باب الدليل على انه يقنت بعد الركوع ❦

ذكر فيه حديث سفيان (عن عاصم عن انس قال اتماقنت النبي صلى الله عليه وسلم شهرا فقلت كيف القنوت قال بعد الركوع) ثم قال البيهقي (فهوذا قد اخبرنا القنوت المطلق المعتاد بعد الركوع) ❦ قلت ❦ لم يخرج هذه الرواية صاحبها الصحيح بل الذي خرجها ما ذكره البيهقي فيما تقدم من رواية عبد الواحد ابن زباد (ثنا عاصم الاحول سأل انس بن مالك عن القنوت فقال قد كان القنوت قلت قبل الركوع او بعده قال فله قلت ان فلانا اخبرني عنك انك قلت بعد الركوع قال كذب اتماقنت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الركوع شهرا انه كان يبعث قوما الى آخر الحديث فاخبرني هذه الرواية الصحيحة ان القنوت المطلق المعتاد هو قبل الركوع وان الذي بعده انما كان شهرا وخرج البيهقي في هذا الباب وعزاه الى الصحيحين (عن انس انه عليه السلام قنت بعد الركوع يسيرا) ثم على تقدير صحة رواية سفيان عن عاصم لم يخبر فيها بان القنوت المطلق المعتاد بعد الركوع كما زعم البيهقي وانما اخبر عن القنوت المتقدم الذي كانت مدته شهرا واحدا انه بعد الركوع فالالف واللام في القنوت للبعد ويتعين هذا الجمل حتى لا يتضاد الروايتان ويدل على هذا ما ذكره عبد الرزاق في كتابه وصححه ابن القطان عن ابي جعفر عن عاصم عن انس قال قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصبح بعد الركوع يدعو على احياء من احياء العرب وكان قنوته قبل ذلك وبعده قبل الركوع ثم ذكر البيهقي رواية العوام (عن ابي عثمان ان ابا بكر وعمر قنتا في الصبح بعد الركوع وفي رواية بزيادة عثمان) ❦ قلت ❦ قد تقدم ما يعارض هذا وان العوام متكلم فيه ثم ذكر (عن يزيد بن ابي زياد سمعت اشياخنا يحدثون ان عليا كان يقنت في صلاة الصبح بعد الركوع) ❦ قلت ❦ يزيد مضعف حكى البيهقي تضعيفه عن ابن معين فيما مر في باب رفع اليد عن عند الافتتاح خاصة ثم انه روى عن الاشياخ وهم مجهولون وأولى من ذلك ما رواه ابن ابي شيبة فقال ثنا هشيم ثنا عطاء بن السائب عن ابي عبد الرحمن السلمي ان عليا كان يقنت في صلاة الصبح قبل الركوع ❦

باب دعاء القنوت

قال *

ذكر فيه (عن عبد الرحمن بن ابري عن ابيه قال صليت خلف عمر صلاة الصبح فسمعتة يقول بعد القراءة قبل الركوع اللهم اياك نعبد) الى آخره ثم قال (كذا قال قبل الركوع وان كان اسنادا صحيحا فمن روى عن عمر قنوته بعد الركوع اكثر فقد رواه ابو رافع وعبيد بن عمير وابو عثمان النهدي وزيد بن وهب والعدداولى بالحفظ من الواحد) * قلت * لم يذكر لرواية هؤلاء اسنادا الا لرواية عبيد بن عمير خاصة وقد روى عنه وعن زيد بن وهب خلاف ذلك * قال ابن ابي شيبة ثنا هشيم ثاير بن ابي زياد ثنا زيد بن وهب ان عمر قنت في الصبح قبل الركوع واخرج ايضا عن ابي عثمان عنه انه قنت قبل الركوع واخرجه ايضا من طريقين عن عبيد بن عمير عنه واخرج ايضا عن ابن معقل ان عمر وعليا وابا موسى قنتوا في الفجر قبل الركوع فليس الراوى عن عمر انه قنت قبل الركوع واحدا كما زعم بل هم خمسة الواحد ذكره البيهقي والاربعة ذكرهم ابن ابي شيبة وهؤلاء اكثر مما ذكرهم البيهقي فهم اولى بالحفظ *

باب من لم ير القنوت في الصبح

قال *

ذكر فيه (عن ابي مجاز صليت مع ابن عمر الصبح فلم يقنت فقلت لا اراك تقنت فقال ما احفظه عن احد من اصحابنا) ثم قال البيهقي (نسيان بعض الصحابة او غفلة عن بعض السنن لا يقدح في رواية من حفظه) ثم ذكر (عن بشر بن حرب سمعت ابن عمر يقول ارايت قيامهم عند فراغ القاري من السورة هذا القنوت انها لبدعة ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم الا شهر اثم تركه) ثم قال (بشر بن حرب التذني ضعيف فان صححت روايته عن ابن عمر ففيها دلالة على انه انما انكر القنوت قبل الركوع) * قلت * حكى البيهقي في الخلافيات عن الحاكم انه قال الصحيح عن ابن عمر ما رواه ابو الشعثاء وابو الاسود وابو مجاز انه كان لا يرى القنوت وقال ما احفظه عن احد من اصحابنا قال وهذه سنة خفيت على ابن عمر انتهى كلامه ونسيانهم او غفلة في غاية البعد لم يفعل ابن عمر عن ذلك فقد روى عن النبي عليه السلام انه قنت فاذا ذكره البيهقي فيما تقدم في باب القنوت بعد الركوع فترك ابن عمر وغيره ذلك دليل على انه عليه السلام ما داوم عليه وانه كان ثم نسخ والذي رآه ابن عمر ورواه من القنوت انما كان بعد الركوع كما تقدم وبشر التذني قال فيه ابن ابي لا اعرف في رواياته حديثا منكرا وهو عندي لا باس به وفي سؤالات ابي جعفر محمد بن عثمان بن ابي شيبة لعل بن المديني سألت عليا عن بشر بن حرب فقال كان ثقة عندنا فان صححت روايته عن ابن عمر فقوله ما فعله الاشهر

ثم تركه معناه ترك القنوت بعد الركوع لانه هو الذي رآه ابن عمر يفعله وكذا صرح انس فيما تقدم ان قنوت النبي عليه السلام شعرا انما كان بعد الركوع اخرجه الشيخان قال البيهقي (وقد روينا عن ابن عباس انه قنت في صلاة الصبح) * قلت * قد تقدم ان ذلك رواية واحد وان الذين رووا عنه انه لم يقنت في الصبح جماعة *

* قال * ﴿ باب لا تفرط على من نام عن صلوة او نسيها ﴾

ذكر فيه حديث زائدة بن قدامة عن هشام عن الحسن عن عمران بن حصين حديثه * قلت * ذكر البيهقي في باب من جعل في النذر كفارة يمين حديثا من رواية الحسن عن عمران ثم قال منقطع ولا يصح عن الحسن عن عمران سماع من وجه صحيح ثبت مثله وخالفه ابن خزيمة فاخرج في صحيحه حديث هذا الباب من رواية هشام عن الحسن عن عمران فدل ذلك على صحة سماعه من عمران وقال صاحب الامام رواه الطبراني عن زائدة عن هشام ورجال اسناده ثقات *

* قال * ﴿ باب من قال بترك الترتيب في قضائهن وهو قول طاووس والحسن ﴾

* قلت * في مصنف ابن ابي شيبة ثنا حفص هو ابن غياث عن اشعث هو ابن عبد الله الحدادي عن الحسن قال اذا نسي الصلوة فليبدأ بالاولى فالاولى فان خاف القنوت بيدي بالتي يخاف فوتها وهذا سند جيد وهو مخالف لما نسبته البيهقي الى الحسن وذكر في هذا الباب حديث علي (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاحزاب شغلونا عن الصلوة الوسطى صلوة العصر ملائكة يوتهم وقبورهم ناراً ثم صلاها بين العشائين بين المغرب والعشاء) ثم قال (ورويانا في الحديث الثالث عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى العصر ثم صلى المغرب بعدها فيحتمل ان يكون فعل ذلك في يوم ومارويانا عن علي عنه صلى الله عليه وسلم في يوم ومارويناه في حديث ابن مسعود وابي سعيد في يوم آخر ويحتمل ان يكون المراد بقول علي بين المغرب والعشاء بين غروب الشمس ووقت العشاء فيكون موافقا لرواية جابر والله اعلم) * قلت * حديث جابر المذكور في الباب السابق صرح فيه ان ذلك كان يوم الخندق وصرح على فيه حديثه انه كان يوم الاحزاب وهو يوم الخندق والقضية واحدة فتعين انها كانت في يوم واحد لا يومين وتعين التأويل الذي ذكره البيهقي آخر والله اعلم *

باب من ذكر صلاة وهو في أخرى

قال

ذكر فيه حديث اسمعيل بن بسام ابي ابراهيم الترمذي (ثنا سعيد بن عبد الرحمن عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نسي صلاة فلم يذكرها الا وهو مع الامام فليصل مع الامام فاذا فرغ من الصلاة فليعد الصلاة التي نسي ثم ليعد الصلاة التي صلى مع الامام) ثم قال البيهقي (انفراد الترمذي برواية هذا الحديث مرفوعا والصحيح انه من قول ابن عمر موقوفا كذا رواه غير ابي ابراهيم يعني الترمذي عن سعيد) قلت الترمذي اخرج له الحاكم في المستدرک وقال عبد الله بن احمد بن حنبل عن ابيه وعن يحيى بن معين ليس به باس وكذا قال ابو داود والنسائي ذكر ذلك المزي في كتابه ومشهور عن ابن معين انه اذا قال عن شخص ليس به باس كان توثيقا منه له ففي رواية الترمذي زيادة الرفع وبني زيادة ثقة فوجب قبولها على مذاهب اهل الفقه والاصول ثم على تقدير تسليم انه قول ابن عمر فقد قال الطحاوي في كتاب اختلاف العلماء لا يعلم عن احد من الصحابة خلافة وكذا ذكر صاحب التمهيد وذكر في الاستذكار قول ابن عمر ثم قال اوجب الترتيب ابو حنيفة واصحابه والثوري ومالك والليث وواجبه ابن حنبل في ثلاث سنين وقال اخذ بقول ابن المسيب في من ذكر صلاة في وقت صلاة كمن ذكر العشاء آخر وقت صلاة الفجر قال يصلي الفجر ولا يضع صلواتين قال الاثرم قيل لاحد بعض الناس يقول اذا ذكرت صلاة وانت في أخرى لا تقطعها واذا فرغت قضيت تلك ولا إعادة عليك فانكره وقال ما اعلم احدا قاله واعرف من قال اقطع وانا خلف الامام واصلى التي ذكرت لقوله عليه السلام فليصلها اذا ذكرها قال هذا شنيع ان يقطع وهو وزاء الامام ولكنه يتأدى معه ثم يصلى التي ذكر ولا يعيده هذه وذكر ابو عمر انه تقض اصله المذكور اولا ثم ذكر ان الزهري يفتي بقول ابن عمر وهو الذي يروي قوله عليه السلام فليصلها اذا ذكرها فان الله تعالى يقول اقم الصلاة لذكرى وبهذا الحديث يحتج من قدم الفاتحة على الوقتية وان خرج الوقت قالوا جعل ذكرها وقتها فكانها صلاتان اجتماعاني وقت فليبدأ بالاولى

باب ما يستحب للمرأة من ترك التجاني في الركوع

قال

ذكر فيه حديثين ثم قال (وروي فيه حديث منقطع هو احسن من الموصولين قبله) ثم اخرجه من طريق سالم بن غيلان (عن يزيد بن ابي حبيب انه عليه السلام مر على امرأتين تصليان) الحديث قلت ظاهر كلامه انه ليس في هذا الحديث الا لا تقطع وسالم متروك حكاه صاحب الميزان عن الدارقطني

* قال * ﴿ باب عورة المرأة الحرة قال الله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها ﴾

ذكر في هذا الباب من طريق عقبة الاصح (عن عطاء بن ابي رباح عن عائشة قالت ما ظهر منها الوجه والكفان)
 * قلت * سكت عن عقبة وهو متكلم فيه قال ابن معين ليس بثقة وعنه قال ليس بشيء وقال الذهبي
 ضعفه الفلاس وغيره * فان قلت * ذكر البيهقي هذا الاثر ولا من جهة ابن عباس ثم استشهد على تلك الرواية
 برواية عطاء عن عائشة فجاءت رواية عقبة استشهدا فلذلك سكت عنه البيهقي اعتمادا على الرواية الاولى
 * قلت * قد ذكر البيهقي عقبة هذا في باب من زرع ارض غيره بغير اذنه فلم يسكت عنه بل قال (ضعيف لا يحتج
 به) مع ان روايته هناك وقعت متابعة لرواية غيره *

* قال * ﴿ باب عورة الرجل ﴾

ذكر في حديث جرهد ومحمد بن جحش وابن عباس في الفخذ ثم قال (وهذه اسانيد صحيحة يحتج بها) * قلت * في
 حديث جرهد ثلاث علل * احداهما * ان في سنده اضطرابا بينه ابن القطان وغيره * والثانية * ان عبد الرحمن ابازرعة
 مجهول الحال * والثالثة * ان الترمذي اخبره ثم قال (ما رى اسناده بمنصل) وفي حديث ابن جحش ايضا علتان
 * احداهما * انه مختلف الاسناد حكاه صاحب الامام عن الدارقطني * والثانية * ان ابا كثير الراوى عنه لم يعرف اسمه
 ولا حاله وخطا ابن مندة من جعله من الصحابة وحديث ابن عباس في سنده ابو يحيى القتات متكلم فيه قال ابن
 معين في حديثه ضعف وقال ابن حنبل ضعيف روى عنه اسرائيل احاديث مناكير وقال النسائي ليس بالقوى
 ذكر ابن الصلاح ان الثلاثة متقاعدة عن الصحة *

* قال * ﴿ باب من زعم ان الفخذ ليست بعورة ﴾

كرفيه دخول عثمان على النبي صلى الله عليه وسلم والاختلاف في لفظه ثم قال (انما يدل على ان
 كبتين ليستا بعورة وعلى ذلك دل حديث عمرو بن شعيب) * قلت * حديث عمرو ومذكور في الباب
 ي قبل هذا الباب وقوله ماتحت السرة وفي رواية كل شيء اسفل من سرته يدل على ان الركبة عورة
 لو اقتصر على ذلك شمل سائر البدن فلما قال الى ركبته اسقط ما عداها كقوله تعالى وابدلكم الى المرا فق
 ضالما احتمل الدخول وعدمه كان اعتبار الخطر والنجاب الستراولى ثم ذكر (عن حماد بن سلمة انا ابن عون
 محمد بن سيرين ان ابا هريرة قبل سره الحسن) * قلت * رواه من هو اوثق من حماد فخالفه في لفظه
 رجه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين من حديث ازهر بن سعد السمان ثنا ابن عون عن محمد عن

ابي هريرة عن النبي الحسن بن علي فقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل بطنك فاكشف الموضع الذي قبله
رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اقبله فكشف له الحسن قبله *
قال * ﴿باب من تسم في صلاته او ضحك فيها﴾

ذكر فيها عن جابر قال التسم لا يقطع الصلاة ولكن التفرقة (١) ثم قال (هذا هو المحفوظ موقوف وقد رفعه ثابت
ابن محمد الزاهد وخرج منه) * قلت * في هذا نظراً فان ثابتاً هذان روى عنه البخاري ووثقه مطين وقال
ابو حاتم صدوق واذا كان كذلك فوثقة وقد زاد الرفع فوجب ان تقبل على ما عرف *
قال * ﴿باب من احدث في صلاته قبل التسم﴾

ذكر فيه حديث (لا ينصرف حتى يسمع صوتاً) * قلت * مقتضاه انه ينصرف عند سماع صوت او وجود ريح
وخصم البيهقي يقول بذلك ولكنه يزيد على ذلك انه بعد الانصراف يتوضأ ويبنى على صلاته بدليل آخر
سيأتي في الباب الذي يليه ان شاء الله تعالى ثم ذكر في آخره حديث علي بن طلق * قلت * ذكر ابن حبان
في صحيحه هذا الحديث ثم قال لم يقل وليعد صلاته الا جريرو وقال البيهقي في باب اقرار الوارث بوارث نسب
جوير بن عبد الحميد الى سوء الحفظ في آخر عمره وفي الميزان للاذهني ذكر البيهقي ذلك في سنته في ثلاثين
حديثاً لجريرو وقال ابن حنبل لم يكن بالذكي في الحديث اختلط عليه حديث اشعث وعاصم الاحول حتى
قدم عليه بهز ففرقه *

قال * ﴿باب من قال يبنى من سبقة الحدث﴾

ذكر فيه حديث عائشة (اذا جاء احدكم في صلاته) * قلت * الكلام معه على هذا الحديث تقدم في باب تركه
الوضوء من خروج الدم من غير مخرج الحدث ثم ذكر (عن عاصم بن ضمرة عن علي قال من وجد في بطنه رزاً
او قيماً فليصرف فليتوضأ) ثم اخرجه (عن الحارث عن علي قال ايمارجل دخل في الصلاة فاصابه رزاً في بطنه او قيماً
او رعاف) الى آخره ثم اخرجه من حديث (ثوير بن سعيد عن علي قال من وجد في بطنه رزاً او كان به بول)
الى آخره * ثم قال (وفي كل هذا ان صح دالة على جواز الانصراف بالرزاق قبل خروج الحدث ثم البناء على
ما مضى من الصلاة وروي مثل ذلك عن سلمان) * قلت * تجوز الانصراف عن الصلوة قبل خروج الحدث مخالف
للاجماع فيما علمت ومخالف لقوله عليه السلام فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً او يجدر بجاء ومخالف ايضا لقول علي
في هذا الاثر من الطرق كلها فليتوضأ اذا لا وضوء قبل خروج الحدث وقال ابن ابي شيبة ثنا علي بن مسهر

عن سعيد دوان أبي عروبة عن قتادة عن خلاص عن علي قال اذا رفع الرجل في صلاته او قام فليتوضأ ولا يتكلم ولين على صلواته ورجال هذا السند على شرط الصحيح وخلاص اخرج له الشبخان ولفظ هذا الاثر لا يحتمل التأويل الذي ذكره البيهقي وظاهر قوله (وروي مثل ذلك عن سلمان) انه اشارة الى جواز الانصراف قبل خروج الحدث وليس كذلك بل مراده انه روي عن سلمان مثل ما روي عن ابن عمرو على صرح بذلك في كتاب المعرفة ثم قال (كان الشافعي في القديم يقول يعني وقال في الاملاء لولا مذهب الفقهاء لرأيت ان من انحرف عن القبلة لرعاف او نحوه فعليه الاستيناف ولكن ليس في الآثار الا التسليم وقد رجع في الجديد الى قول المسور) * قلت * ذكر الطحاوي في اختلاف العلماء البناء عن علي وابن عمرو علقمة ثم قال ولا نعلم لهؤلاء مخالفا من الصحابة الا شيئا يروي عن المسور بن مخرمة فانه قال يتدئي صلواته وفي الاستبكار لابن عبد البر بناء الراعي على ماصلي ما لم يتكلم ثبت عن عمرو بن علي وابن عمرو روي عن ابي بكر ولا مخالف لهم من الصحابة الا المسور وحده وروي البناء ايضا عن جماعة الناس بالحجاز والعراق والشام ولا اعلم في ذلك بينهم اختلافا الا الحسن فانه ذهب مذهب المسور انه لا ينبغي من استدبر القبلة في الرعاف *

❁ باب الاشارة ببرد السلام ❁

* قال *

ذكر فيه (عن صهيب انه سلم على النبي عليه السلام فرد اشارة) ثم قال (وروي في هذه القصة باسناد فيه ارسال انه اشار بيده) ثم خرج ذلك من حديث ابن عيينة (عن زيد بن اسلم قال عبد الله بن عمر ذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى مسجد بني عمرو بن عوف الحديث وفي آخره) (انه قيل لزيد اسمعته من ابن عمر فقال اما انا فقد كلني وكلته ولم يقل زيد سمعته) * قلت * يحتمل ان يريد كلني بهذا الحديث ولا ينافي ذلك قول الراوي عنه ولم يقل سمعته اذ لا يلزم من عدم قوله سمعته ان لا يكون سمعه بل قام قوله كلني مقام قوله سمعته فاستغني عنه وما نقله البيهقي عن الترمذي انه صحح هذا الحديث يدل على ذلك اعني انه سمعه منه وروي ابن ماجه هذا الحديث ولفظه عن زيد بن اسلم عن ابن عمر وقد ذكر ابن معين ان زيدا سمع من ابن عمر روايته عنه مخرجة في الكتب الستة وجمهور اهل الحديث على ان من ادرك شخصا فروى عنه كانت روايته محمولة على الاتصال سواء كانت بلفظ قال او عن او غيرها *

❁ باب من لم ير التسليم على المصلي ❁

* قال *

ذكر فيه حديث (لا غرار في صلوة ولا تسليم) ثم خرجه من طريق آخر ولفظه (لا غرار في الصلاة ولا تسليم) ثم

قال (قال احمد بن حنبل فيما اراد ان لا تسلم ولا يسلم عليك وتقرير الرجل بصلاته ان يسلم وهو فيها شك) ثم خرج (عن معاوية بن هشام عن سفيان) باسناده اراه رفعه (قال لا غرار في تسليم ولا صلاة) ثم قال هذا اللفظ يقتضي نفي الغرار عن الصلوة والتسليم جميعا والاخبار التي مضت تبين التسليم على المصلي والرد بالاشارة وهي اولى بالاتباع) قلت * لا يلزم من نفي الغرار عن الصلوة والتسليم تحريم التسليم حتى يكون ذلك معارضا للاخبار المبيحة للتسليم والرد بالاشارة وحتى يحتاج الى الترجيح بل الغرار نقصان والغرار في الصلوة نقصان سجودها وركوعها وجميع اركانها والغرار في التسليم ان يقول المجيب وعليك ولا يقول وعليكم السلام ومنه الحديث الآخر لا تقار الخبة ذكر ذلك الهروي وغيره نعم الرواية الثانية التي لفظها لا غرار في الصلوة ولا تسليم تقتضي التسليم وكذا الرواية الاولى على تقدير ان يكون قوله ولا تسليم مفتوحة الميم فكان يتعين على البيهقي ان يذكر في هذا الموطن هاتين الروايتين اذ هما المعارضتان للاخبار المبيحة *

باب الاشارة فيما ينويه

قال *

ذكر في آخره حديثا عن ابي غطفان ثم حكى عن ابن ابي داود (ان ابا غطفان مجهول) قلت * ابن ابي داود متكلم فيه واما ابو غطفان فعرف اخراج له مسلم في صحيحه وروى عنه جماعة ووثقه ابن معين وغيره *

باب الخط اذا لم يجد عصا

قال *

ذكر فيه حديث خريث عن ابي هريرة ثم ذكر الاختلاف ثم ذكر (عن الشافعي قال في كتاب البويطي ولا يخط بين يديه الا ان يكون فيه حديث ثابت) قال البيهقي (كانه عثر على ما نقلناه من الاختلاف في استاده) قلت * ذكر صاحب الاستذكار ان ابن حنبل وابن المديني كانا يصححان هذا الحديث *

باب الصلوة الى غير سترة

قال *

ذكر فيه حديث ابن عباس (صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمني الى غير جدار) ثم قال قال (الشافعي يعني الى غير سترة ثم اعاد البيهقي هذا الكلام عن الشافعي في باب الدليل على ان مرور الحمار لا يفسد وزاد هناك عنه) انه قال وذلك يدل على خطأ من زعم انه صلى الى سترة وان سترة الامام سترة للمأموم ولذلك لم يقطع مرور الحمار صلاتهم ففي رواية مالك دليل على انه صلى الى غير سترة) قلت * لا يلزم من عدم الجدار عدم السترة ولا ادري ما وجه الدليل في رواية مالك على انه صلى الى غير سترة *

﴿باب من كره الصلوة الى نائم او متحدث﴾

* قال *

خرج فيه (عن عبد الله بن يعقوب بن اسحق عن حماد بن محمد بن كعب القرظي قال قلت لعمر بن عبد العزيز حدثني عبد الله بن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا خلف النائم ولا المتحدث) ثم قال البيهقي (وهذا احسن ما روي في هذا الباب وهو مرسل) * قلت * صرح في كتاب المعرفة بان ارساله من قبل محمد ابن كعب وفيه نظر فان محمد اصرح بان ابن عباس حدثني وصرح صاحب الكمال بانه سمع منه فكيف يكون حديثه عنه مرسلا *

﴿باب لا يجاوز بصره موضع سجوده﴾

* قال *

ذكر فيه (عن محمد كان عليه السلام اذا صلى) الحديث ثم اخرجه من طريق سعيد بن اوس عن ابن عون عن ابن سيرين عن ابي هريرة) موصولا وقال (الصحيح هو المرسل) * قلت * ابن اوس ثقة وقد زاد الرفع كهف وقد شهد له رواية ابن عليه لهذا الحديث موصولا عن ايوب عن ابن سيرين عن ابي هريرة كما ذكره البيهقي في هذا الباب *

﴿باب كراهية مسح الحصى﴾

* قال *

ذكر فيه من حديث الحميدي (ثنا سفیان ثنا الزهري سمعت ابا الاحوص عن ابي ذر) * الحديث * قال سفیان فقال سعد بن ابراهيم الزهري من ابا الاحوص فقال الزهري امارأت الشيخ الذي يصلي في الروضة) الى آخره * قلت * كذا وقع في نسختين جيدتين من هذا الكتاب الزهري صفة لسعد وهو وان كان زهريا الا ان الاظهر انه باللام فقال سعد بن ابراهيم للزهري وقد روينا هذا الحديث في مسند الحميدي بسنده المذكور ولفظه فقال له سعد بن ابراهيم من ابا الاحوص كالمغضب عليه حين حدث عن رجل مجهول لا يعرفه فقال له الزهري الى آخره وهذا يدل على انه باللام كما قلنا *

﴿باب سيام في وجوههم من اثر السجود﴾

* قال *

ذكر فيه حديث ابراهيم بن ابي الليث الاشجعي عن سفیان عن ثور بن يزيد * قلت * كذا وقع الاشجعي صفة لابراهيم في نسختين جيدتين وذكر عن ابن الصلاح انه قال اراه غلطاً وانما هو عن الاشجعي او انا الاشجعي وهو عبيد الله الاشجعي صاحب الثوري وابراهيم بن ابي ليث يروي عن الاشجعي وهو معروف عند اهل الحديث انتهى كلامه وذكر ابن عدي في الكامل ابراهيم هذا فقال اكثر عن الاشجعي عن الثوري *

باب ما أدرك من صلاة الإمام فهو أول صلاته

* قال *

ذكر فيه حديث (وما فاتكم فأتوا) ثم ذكره من طريق ابن عيينة بلفظ (وما فاتكم فاقضوا) ثم حكى (عن مسلم أنه قال لا أعلم هذه اللفظة رواها عن الزهري غير ابن عيينة واخطأ) قلت * تابعه ابن أبي ذيب فرواه عن الزهري كذا كذا الخرج هذا الحديث أبو نعيم في المستخرج على الصحيحين ثم ذكر البيهقي (عن علي قال ما أدركت فهو أول صلاتك) ثم ذكر (عن نافع عن ابن عمر مثله) * قلت * في السند الأول الحارث الأعور وفي السندين ما ينجي بن أبي طالب عن عبد الوهاب بن عطاء وقد تقدم أن ابن أبي طالب متكلم فيه * اسند الخطيب في تاريخه عن موسى بن هارون قال شهد عليه أنه يكذب واسند ايضا عن ابن أبي داود سليمان بن الأشعث أنه خطأ على حديثه وعبد الوهاب وإن أخرج له مسلم فقد قال النسائي والساجي ليس بالقوي وقال أحمد ضعيف الحديث مضطرب ذكره ابن الجوزي وقال البيهقي في كتاب المعرفة ورواه عن الحارث عن علي قال ما أدركت فهو أول صلاتك وباسناد صحيح عن أيوب عن نافع عن ابن عمر مثله والظاهر أنه أراد بالاسناد الصحيح هذا الاسناد الذي ذكره في السنن فان كان كذا فقد تساهل في الحكم عليه بالصحة وذكر ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن عمر خلاف ما ذكره البيهقي فقال ثنا ابن غلبة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه كان يجعل ما أدرك مع الإمام آخر صلاته ولا ريب في صحة هذا الاسناد *

باب الرجل يصلي وحده ثم يدركها مع الإمام

* قال *

قلت * الاحاديث المذكورة في هذا الباب لم يقيد فيها بصلاته وحده فهي غير مطابقة لمدعاه ولهذا أجوز أحمد وإسحق وأبو داود لمن صلى في جماعة ثم أقيمت الصلاة أن يصليها معهم ثانية وهذا كما فهم الشافعي من هذه الاحاديث العموم فقال يعيد مع الجماعة كل صلاة المغرب وغيرهافي ذلك سواء وقال مالك يعيد الكل الا المغرب وقال ابن عمر والاوزاعي الا المغرب والفجروقال ابو حنيفة واصحابه الا المغرب والفجروالعصر *

باب ما يكون منها نافلة

* قال *

ذكر فيه حديث يعلى بن عطاء (عن جابر بن يزيد عن أبيه صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم) الحديث ثم حكى (عن الشافعي أنه قال اسناد مجهول) قال البيهقي (وانما قال ذلك لا بن يزيد بن الاسود ليس له راو غير ابنه جابر ولا جابر راو غير يعلى بن عطاء) قلت * لا وجه لذلك يزيد بن النالا أنه صحابي فلا يضره كونه ليس له راو غير ابنه ويبدل على ذلك أن البخاري خرج في صحيحه حديث مراد من الاسلي ولم يرو عنه غير قيس بن أبي حازم وخرج مسلم حديث

ربيعه بن كعب الاسدي ولم يرو عنه غير ابي سلمة بن عبد الرحمن وهذا الحديث صحيحه الترمذي وذكر ابن
مندة في معرفة الصحابة ثم قال ورواه بقية عن ابراهيم بن يزيد بن ذي جارية عن عبد الملك بن عمير عن
جابر بن يزيد بن الاسود عن ابيه فهذا اخر لجابر غير يعلى وهو ابن عمير *

* قال * **باب ما روي في كيفية هذا القعود يعني حالة المرض** *

ذكر فيه (عن ابن مسعود انه قال لان اقعد على جرة او حمرتين احب الى ان اقعد متربعا في الصلوة) ثم حكى
(عن الشافعي انه قال وهم يعني العراقيين يخالفون ابن مسعود ويقولون قيام صلاة الجالس التربع) قلت المختار
عند الحنفية انه يجلس كما يجلس للتشهد ويكره التربع الا من عذر وحكي صاحب التمهيد كراهية التربع عن ابن
مسعود ثم قال قال عبد الرزاق يقول اذا صلى قائما فلا يجلس للتشهد متربعا فاما اذا صلى قاعدا فليتربع فبطي
هذا التأويل لو كانت الحنفية قائلين بالتربع لم يكونوا مخالفين لابن مسعود ولعلمهم انما خالفوه لجديث عائشة
الذي ذكره البيهقي في اول هذا الباب وذكره الطحاوي في احكام القرآن وقال حسن متصل الاسناد *

* قال * **باب الائمة بالركوع والسجود** *

ذكر فيه حديثا (عن ابي بكر الحنفي عن الثوري عن ابي الزبير عن جابر) ثم قال (بعد في افراد ابي بكر الحنفي عن
الثوري) قلت * قد ذكر البيهقي بعد ذلك (ان عبد الوهاب بن عطاء تابعه فرواه كذلك عن الثوري) وفي علل
ابن ابي حاتم ان ابا اسامة رواه عن الثوري كذلك فهو لاء ثلاثة ثقات روه مرفوعا حكي عن بعض
الشافعية انه قال لعل الشافعي لم يطالع على هذا الحديث *

* قال * **باب من اطاق ان يصلي منفردا قائما ولم يطلعه مع الامام صلى قائما** *

ذكر فيه حديث (من صلى قاعدا فله نصف اجر القائم) ثم قلت * هذا الحديث وارد في المتفعل اذا اطاق القيام فاختر
القعود واما المريض العاجز فان اجره تام ولو قعد فالحديث ليس بمناسب للباب ولا وارد فيه *

* قال * **باب من وقع في عينه الماء** *

ذكر فيه حديث عبد الله بن الوليد هو العدني (ثناستيان عن جابر عن ابي الضحى ان عبد الملك او غيره بعث الى
ابن عباس بالاطباء على البرد وقد وقع الماء في عينه فقالوا تصلي سبعة ايام مستلقيا على قفالك فسأل ام سلمة وعائشة
من ذلك فنهتهن الى آخره * قلت * في ذكر عبد الملك ههنا نظر لانه ولي الخلافة ستة خمس وستين وكانت وفاة
عائشة وام سلمة قبل ذلك بسنتين اللهم الا ان يحمل على ان عبد الملك ارسلهم اليه قبل خلافته وفيه بعد

اذ لا يعلم لعبد الملك في زمن عائشة وام سلمة ولا ية تقتضي ارسال الاطباء على البرد والعد في متكلم فيه قال احمد لم يكن صاحب حديث وكان ربما اخطأ في الاسماء ولا يحتج به وقال ابن معين لا اعرفه لم اكتب عنه شيئاً وجابر المذكور في السند اظنه الجمع في قال البيهقي في باب نزع زمزم (لا يحتج به) وحكى في باب النهي عن الامامة جالساً في الدار قطنى انه متروك وقد روى هذه النقص عن سفيان الثوري من لانسبة بينه وبين العمدي حفظاً وجلالة وهو الامام عبد الرحمن بن مهدي فلم يذكر فيه عبد الملك قال ابن ابي شيبة ثنا ابن مهدي عن سفيان عن جابر عن ابي الضحى ان ابن عباس وقع في عينيه الماء فقبل له تستلقي سبعة ولا تصلي الا مستلقياً فبعث الى عائشة وام سلمة فسألهما فنهتاها وذكر ان قد روى في التجريد عن الحنفية انه يجوز له الاستلقاء وابن عباس وغيره انما كرهوا المعالجة ولا كلام فيه وانما الخلاف انه اذا تعالج هل يجوز له الاستلقاء ام لا ولم يقل عنهم كراهية ذلك *

* قال * ﴿ باب الدليل على ان وقوف المرأة بجنب الرجل لا يفسد صلوته ﴾

ذكر فيه اعتراض عائشة بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين القبلة * قلت * من يقول بالفساد يشترط محاذاته في صلوته مشتركة بينهما في شروط آخر ليست موجودة هنا فالحديث اذ اغير مطابق للباب ثم ذكر اثر عن عمر في سنده ضعف وليس فيه انه امرها بالا شراك في الصلوة وقوله عليه السلام لا يقطع الصلوة شيء ليس على عمومه وقد ورد على سبب خاص فالتقدير لا يقطع الصلوة مرور شيء *

* قال * ﴿ باب من قال في القرآن احدى عشر سجدة ليس في المفصل منها شيء ﴾

(رواه السافعي عن ابي وزيد وابن عباس) * قلت * هؤلاء تفوا في الصحيح عن جماعة انهم اثبتوا السجود في المفصل والمثبت مقدم على النافي ويحتمل انه عليه السلام اخر السجود ولم يتركه كما سياتي بيانه ان شاء الله تعالى *

* قال * ﴿ باب سجدي الحج ﴾

ذكر فيه حديثاً (عن الحارث بن سميع عن عبد الله بن مينا) * قلت * عبد الله مجهول وفي احكام عبد الحق لا يحتج به والحارث هو العتيقي قال صاحب الميزان مصري لا يعرف وليس له الا هذا الحديث ثم ذكر حديثاً (عن ابن لبيعة عن مشرح) * قلت * تكلم البيهقي في ابن لبيعة في مواضع وفي الضعفاء لابن الجوزي قال ابن حنين مشرح انقلب صحابته فكان يحدث بما سمع من هذا عن ذاك وهو لا يعلم وفي الضعفاء للذهبي تكلم فيه ابن حبان ثم لو صح هذا الحديث فظاهره يقتضي وجوب سجدة التلاوة والبيهقي لا يقول بذلك وبخالف

بين الامرين المذكورين في قوله تعالى اركعوا واسجد واجعلوا احداهما للوجوب والاخر للاستحباب وخصمه
بجعلها للوجوب فهو اقرب الى العمل بظاهر النص *

* قال *

* باب سجدة من *

خرج فيه بسنده (عن سعيد بن ابي هلال عن عياض بن عبد الله عن الحذري قرا رسول الله صلى الله عليه وسلم
(من) وهو على المنبر) الحديث ثم قال (حسن الاسناد صحيح) * قلت * ذكره ابن خزيمة علة فانه ترجم عليه في صحيحه
باب النزول عن المنبر للسجود اذ قرا الخاطب السجدة على المنبر ان صح الخبر فان في القلب من هذا الاسناد لان
بعض اصحاب ابن وهب ادخل بين ابن ابي هلال وبين عياض في هذا الخبر سمعني بن عبد الله بن ابي فروة
ولست اري الرواية عن ابن ابي فروة هذا *

* قال *

* باب من لم يروجوب سجدة التلاوة *

ذكر فيه (انه عليه السلام لم يسجد في النجم) * قلت * يحتمل انه عليه السلام لم يكن على طهارة او كان في وقت مكروه
او اخر ليبن انها لا تجب على الفور وقوله في الحديث هل علي غيرهن فقال لا معناه هل علي صلوة غيرهن اذا
المراد الصلوة ولم يفهم من الحديث سقوط بقية الواجبات والسجدة ليست بصلوة او يقال المراد هل علي فرض
مكتوبة ولهذا قال في رواية كنهن الله والسجدة عند الخصم ليست مكتوبة ثم ذكر حديث خالد بن الحارث
عن ابن ابي ذئب عن الحارث بن عبد الرحمن عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن ابي هريرة انه عليه السلام
سجد في النجم وسجد الناس معه الا رجلين اراد ان يشعرا ثم قال (قال الشافعي والرجلان لا يدعيان ان شاء الله
الفرض ولو تركاه امرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم باعادته) * قلت * اضطرب اسناد هذا الحديث قال ابن ابي
شبة ثنا وكيع عن ابن ابي ذئب عن الحارث بن عبد الرحمن عن ابي سلمة عن ابي هريرة قال سجد رسول الله صلى الله
عليه وسلم الا رجلين من قريش اراد بذلك الشفرة وقال ابو احمد الحاكم يقال لا نعلم للحارث بن عبد الرحمن
راو غير محمد بن عبد الرحمن بن ابي ذئب ثم على تقدير ثبوت هذا الحديث فلا زهران هذين الرجلين كانا
كافرين فقد ذكر البيهقي فيما تقدم في باب سجدة النجم من حديث ابن مسعود (انه عليه السلام قرا النجم فسجد
وما بقي احد من القوم الا يسجد الارجل) الحديث وفي آخره قال (عبد الله لقد رايت بعد ذلك قتل كافرا وفي رواية
البخاري انه امية بن خلف) وتقدم ايضا في الباب المذكور من حديث المطلب (قرا عليه السلام بمكة سورة
النجم فسجد وسجد من عنده فرفعت راسي وابيت ان اسجد) ولم يكن اسلم يومئذ وذكر علماء هذا الشأن انه اسلم يوم

الفتح ثبت بذلك ان تركها للسجود كان لكفرها *

باب استحباب السجود في الصلاة *

ذكر فيه حديثان عن مية او امية عن ابن عمر سجد عليه السلام في صلاة الظهر ثم قام فيرون انه قرأ سورة فيها سجدة * قلت * الراوى عن ابن عمر لم يحرر اسمه ولا عرف حاله وعلى نقد يثبت الحديث فهو ظن منهم ويحتمل انه ترك سجدة من ركعة قبلها فسجد طالا للسلاوة وحكى القذورى في التجريد انه يكره للامام اذا كان يخطب القراءة ان يقرأ آية سجدة لانه ان لم يسجد لما يكون تاركاً للسجدة بعد تحققي سببها وان سجد تشبه السجدة على القوم ويظنون انه نسي الركوع وسجد فاذ لك يكره ان يقرأها *

باب من قال يكبر اذا سجد *

ذكر فيه حديثان نافع عن ابن عمر * قلت * في سنده عبدالله بن عمر اخو عبيد الله متكلم فيه ضعفه ابن المدبني وكان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه وقال ابن خنبل كان يزيد في الاسانيد وقال صالح بن محمد لين مختلف الحديث *

باب من قال لا يسجد بعد الصبح حتى تطالع الشمس *

ذكر فيه حديثان عن ابن عمر ثم قال (ان ثبت مرفوعاً) الى آخره * قلت * ابن عمر اخبر عن هؤلاء انهم لم يسجدوا وكان شديد الا اتباع فاقضى بهم ولم يتس على شيء وظاهر كلام البيهقي انه ليس في الحديث سوى التردد في رفعه ووقفه وليس الامر كذلك بل في سنده ابو بکر الراوى وهو ضعيف عندهم وشيخه ثابت بن عماره قال ابو حاتم ليس هو عندي بالمعين ذكره صاحب الميزان فاذا لا حاجة الى هذا التردد *

باب الصلاة في الكعبة *

ذكر فيه حديث دشام بن عروة عن ابيه عن عثمان بن طلحة ثم قال (وفيه ارسال بين عروة وعثمان) * قلت * عروة سمع اباہ الزبير وحديثه عنه مخرج في صحيح البخارى في مواضع والزبير اقدم موتاً من عثمان بن طلحة فلا مانع من سماع عروة من عثمان على ان صاحب الكمال صرح بسامعه منه *

باب النهي عن الصلاة على ظهر الكعبة *

ذكر فيه حديث ابن عمر (نهي عليه السلام عن الصلاة في سبعة مواطن) فذكر منها ظهر بيت الله تعالى ثم ضعف سنده * قلت * على تقدير ثبوته هو متروك الظاهر فيما لو جعل بيت يديه بناء او نحوه فيحمل الحديث على الكراهة لما فيه من الاستعلاء على البيت وفي هذا التأويل عمل بعموم الحديث او يحمل النهي على ما اذا صلى على

على طرفها بحيث لا يبقى بين يديه مناشي والدليل على جواز الصلاة على ظهر الكعبة العمومات لقوله تعالى
فول وجهك شطر المسجد الحرام فان اريد بالشرط الجهة فهو ظاهر وان اريد البعض فقد توجه الى ما بين يديه *

قال * باب المرتد يقضى ما ترك من الصلوات *

ذكر فيه حديث (من نام عن صلاة او نسيها) * قلت * هذا الحديث لا يشمل الكافر حتى لا يقضى ما ترك من
الصلوات فكذا المرتد اذا الاسلام فيهما يهدم ما قبله وقال الله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم
ما قد سلف واسم الكفر يشملها وقال البيهقي في الخلافيات المراد من النسيان الترك كقوله تعالى نسوا الله
الآية) * قلنا * حقيقة النسيان غير الترك ولهذا يقال ترك عامدا ولا يقال نسي عامدا وحقيقة النسيان
فقد ذكره ولهذا قال فليصالحا اذا ذكرها *

قال * باب من شك في صلاته فلم يدرك ثلثا صلى ام اربعا *

ذكر فيه حديثا عن ابن عمرو في سنده اسمعيل بن ابي اويس واخوه ابوبكر (فقال رواه ثقات) * قلت *
ذكره صاحب التمهيد ثم قال لا يصح رفعه لم يرفعه الا من لا يوثق به واسمعيل واخوه وابوه ضعاف لا يحتج بهم *
قال * باب سجود السهو في النقص قبل السلام *

ذكر فيه حديث يحيى بن عثمان بن صالح (ثنا ابو صالح الجهني ثنا بكر بن مضر عن عمرو بن الحارث عن بكير عن
الحجلان مولى فاطمة حدثه ان محمدا بن يوسف مولى عثمان حدثه عن ابيه ان معاوية بن ابي سفيان صلى بهم
فنسي وقام وعليه جلوس فلما كان في آخر صلاته سجد سجدة قبل السلام) الحديث ثم قال (وكذا فعله
عقبة بن عامر) * قلت * فيه اشياء * احدها * ان ابا صالح هو عبد الله بن صالح كاتب الليث متكلم فيه * والثاني
انه مع ذلك قد اختلف عليه في السند فروي عنه كما تقدم وقال البيهقي في كتاب المعرفة (ورواه عبد الله بن
صالح عن بكر عن عمرو عن محمد بن عجلان * والثالث * ان يحيى بن عثمان ايضا متكلم فيه * قال عبد الرحمن كتبت
عنه وكتب عنه ابي ونكلموا فيه * والرابع * ان بكيرا هو ابن الاشج اختلف عليه ايضا في سنده هذا الحديث ومنتنه
فرواه عنه عمرو بن الحارث كما تقدم ورواه ابنه مخزومة عن ابيه بكير عن محمد بن يوسف سمعت ابي يحدث
ان معاوية صلى بهم فقام في الركعتين وعليه الجلوس فسبح الناس به فاني ان لم يجلس حتى اذا جلس للتسليم سجد
مسجدتين وهو جالس ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي * هكذا اخرج الدارقطني في
سننه فلم يذكره بكر بن عجلان ومحمد بن يوسف احدا ولم يذكر في منته ان السجود كان قبل السلام * والخامس *

ان محمد بن عجلان رواه عن محمد بن يوسف فصرح فيه بان السجود كان بعد السلام * قال النسائي في سننه
 ان الربيع بن سليمان هو المرادى ثنا شعيب بن الليث عن ابن عجلان عن محمد بن يوسف مولى عثمان عن
 ابيه يوسف ان معاوية صلى امامهم فقام في الصلوة وعليه جلوس فسمع الناس فتم على قيامه وسجد سجدتين وهو
 جالس بعد ان اتم الصلوة ثم تعد على المنبر فقال اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من نسي شيئا
 في صلاته فليسجد مثل هاتين السجدتين * وهذا سند جيد * المرادى وثقه الخطيب وقال النسائي لا باس به والليث
 ثقة جليل المقدار وابن شعيب وابن عجلان مخرج عنهما في صحيح مسلم وفي الكاشف للذهبي محمد بن يوسف ثقة
 وابوه وثق وذكر ابن حبان اباه يوسف في الثقات من التابعين فظهر بهذا ان هذا الطريق اقوى من طريق
 العجلان ويدل على ذلك ايضا ان اباد او د اخرج في سننه من حديث المغيرة بن شعبة انه نهض في الركعتين فلما اتم
 صلاته وسلم سجد سجدتي السهو وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع كما صنعت * ثم قال ابوداود وفعمل
 مثل ما فعل المغيرة سعد بن ابي وقاص وذكر جماعة منهم معاوية ويدل عليه ايضا ان الترمذي اخرج في جامعه
 في باب ما جاء في سجدتي السهو بعد الكلام والسلام حديث ابن مسعود انه عليه السلام سجد سجدتي السهو
 بعد الكلام * ثم قال حسن صحيح وفي الباب عن معاوية وعبد الله بن جعفر وابي هريرة وقول البيهقي (وكذلك
 فعله عقبة بن عامر) لم يذكر سنده لينظر فيه وقد قال ابن ابي شيبة ثنا شعبة ثنا ليث بن سعد عن يزيد هو ابن
 ابي حبيب ان عبد الرحمن بن شماس حدثه ان عقبة بن عامر قام في صلوة وعليه جلوس فقال للناس سبحان الله
 فعرف الذي يريدون فلما ان صلى سجد سجدتين وهو جالس فقال اني قد سمعت قولكم وهذه سنة * وهذا
 سند صحيح على شرط الشيخين خلا ابن شماس فان مسلما انفرد به عن البخاري وظاهر هذا ان عقبة سجد
 بعد السلام بخلاف ما ذكره البيهقي عنه *

باب من قال يسجد هاء بعد التسليم *

* قال *

* قلت * في هذا الباب الحديث الذي اخرجه النسائي عن معاوية والحديث الذي صححه الترمذي عن
 ابن مسعود وقد ذكرناهما والحديث الذي اخرجه الشيخان عن ابن مسعود قال صلى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم صلاة فزاد فيها او نقص فلما سلم قلنا يا نبي الله هل حدث في الصلوة شيء فقال وما ذا لك فذكرنا له الذي
 فعل فتني رجله واستقبل القبلة فسجد سجدتي السهو ثم اقبل علينا بوجهه فقال لو حدث في الصلوة شيء لانباكم
 به ثم قال انما انا بشر انسي كما تنسون فاياكم شك في صلواته فيلحق الذي يرى انه صواب ثم ليسلم وليسجد سجدتي

السهو وفي رواية لما فليتحرا الصواب فليمن عليه ثم يسجد سجدتين فترك البيهقي هذه الاحاديث وذكر في هذا
 الباب حديث عبد الله بن مسافع عن مصعب بن شيبة عن عتبة بن محمد عن عبد الله بن جعفر ثم قال (اسناد
 لا بأس به) الا ان حديث ابي سعيد الخدري اصح اسنادا منه ومعه حديث عبد الرحمن بن عوف وابي هريرة على
 ما ذكره **قلت** * حديث ابن جعفر اضطرب سنده فرواه النسائي من طريقين عن ابن مسافع عن عتبة وليس فيها
 مصعب وذكر المزي في اطرافه هذا الحديث ثم قال قال النسائي مصعب منكر الحديث وعتبة ليس بمعروف
 ويقال عتبة وفي الضعفاء لابن الجوزي قال احمد مصعب بن شيبة روى احاديث مناكير فكيف يقول
 البيهقي اسنادا لا بأس به وحديث الخدري ايضا اضطرب سند او متناخرجه البيهقي في الباب الذي يلي هذا
 الباب من حديث مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء مر سلا واخرجه النسائي عن عمران بن يزيد عن
 الدراوردي عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم واخرجه
 البيهقي فيما تقدم في باب من شك في صلاته من حديث عبدالعزيز بن ابي سلمة (حدثنا زيد بن اسلم عن عطاء
 بن يسار عن الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا لم يدرك احدكم صلى ثلاثا ام اربع فليتم وليصل
 ركعة ثم يسجد بعد ذلك سجدتي السهو وهو جالس) الحديث ثم قال (وبمعناه رواه محمد بن عجلان وفليح ومحمد
 ابن مطرف عن زيد بن اسلم) ولفظ حديث ابن عجلان عن زيد بن اسلم عن الخدري قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اذا شك احدكم في صلاته فليبلغ الشك ولين على اليقين فاذا استيقن اتمام سجدتين
 الحديث اخرجه ابوداود ولم يذكر عبدالعزيز بن ابي سلمة ولا ابن عجلان في حديثهما ان السجود قبل السلام
 بل ظاهر حديثهما انه بعد السلام وحديث عبد الرحمن بن عوف قد تقدم من كلام البيهقي في باب من شك في
 صلاته ان اسناده مضطرب وان الذي وصله حسين بن عبد الله وهو ضعيف حتى احتاج البيهقي الى تقويته
 بالشاهد الذي ذكره وحديث ابي هريرة من رواية الاثبات ليس فيه ان السجود قبل السلام على ما سياتي في
 الباب التالي لهذا الباب ان شاء الله تعالى فثبت ان حديث ابن مسعود اصح اسنادا من حديث الخدري وابن
 عوف وقد صرح فيه ان السجود بعد السلام برواية الاثبات ومعه حديث معاوية وعبد الله بن جعفر المتقدمان
 وحديث ثابوت بن المغيرة الا في ذكرهما ان شاء الله تعالى فكان الاخذ بهذه الاحاديث اولى ثم ذكر البيهقي
 حديث ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لكل سهو سجدتان بعد ما يسلم ثم قال (اسناد فيه ضعف وحديث
 ابي هريرة وعمران وغيرهما في اجتماع عدد من السهو عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم اقتصراره على سجدتين

بضالف هذا) * قلت * حديث ثوبان أخرجه أبو داود وسكت عنه فأقل أحواله أن يكون حسناً عنده على ما عرف وليس في أسناده من تكلم فيه فيما علت سوى ابن عياش وبه علل البيهقي الحديث في كتاب المعرفة فقال ينغرد به اسمعيل بن عياش وليس بالقوى انتهى كلامه وهذه العلة ضعيفة فإن ابن عياش روى هذا الحديث عن شامي وهو عبيد الله الكلاعي وقد قال البيهقي في باب ترك الوضوء من الدم (ماروى ابن عياش عن الشاميين صحيح) فلا ادري من ابن حصل الضعف لهذا الاسناد ثم معنى قوله لكل سهو سجدتان أى سواء كان من زيادة او نقصان كقولهم لكل ذنب توبة وحمله على هذا اولى من حمله على انه كلما تكرر السهو ولو في صلاة واحدة فلكل سهو سجدتان كما فهمه البيهقي حتى لا يتضاد الاحاديث وايضاً فقد جاء هذا التأويل مصرحاً به في حديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سجدتان السهو تجزيان عن كل زيادة ونقصان ذكره البيهقي فيما بعد في باب من كثر عليه السهو على ان البيهقي فهم من هذا اللفظ ايضاً ما فهمه في هذا الباب على ما سياتي ان شاء الله تعالى وبهذا يظهر لك انه لا اختلاف بين حديث ثوبان وبين حديث ابي هريرة وعمران وغيرهما ثم ذكر البيهقي من حديث المغيرة (انه عليه السلام سجد بعد ما سلم) ثم قال (حديث ابن بجمينة اصح من هذا ومعه حديث معاوية وفي حديثها انه عليه السلام سجد لها قبل السلام) * قلت * قد قدمنا في باب السجود في النقص قبل السلام ما يدل على ان رواية معاوية ان السجود بعد السلام *

* قال * * باب من قال يسجد لها قبل السلام في الزيادة والنقصان ومن زعم ان السجود بعده صار منسوخاً * ذكر فيه حديث مالك (عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار قال قال عليه السلام اذا شك احدكم في صلاته) الحديث ثم قال (وقد روي من حديث مالك ايضاً موصولاً) ثم أخرجه من حديث الوليد بن مسلم عن مالك عن زيد عن عطاء عن (الحدرى) * قلت * الصحيح فيه عن مالك الا رسال كذا قال ابن عبد البر في التمهيد وقال فيه ايضاً اعلى احداً (١) اسنده عن مالك الا الوليد بن مسلم ويحيى بن راشد انتهى كلامه والوليد مدلس لاسيما في شيوخ الازعاعى كذا قال الذهبي وفي سند حديث الوليد احمد بن عمير بن جوصا قال اهدار قطنى ليس بالقوى ذكره الذهبي في الضعفاء وقال ابن مندة ترك حمزة الكناني الرواية عنه اصلاً ويحيى بن راشد قال ابن معين ليس بشئ وقال ابو حاتم ضعيف الحديث في حديثه انكار وقد قدمنا في باب من قال يسجد لها بعد التسليم ان هذا الحديث اضطرب سنداً ومتناً ثم ذكر البيهقي حديث عبد الرحمن بن عوف وقدين هو اضطراب سند في باب من شك في صلاته (قال وروى الشافعي في القدم عن مطرف

ابن مازن عن معمر عن الزهري قال سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل السلام وبعده وآخر الامرين قبل السلام ثم قال (الا ان قول الزهري منقطع لم يسنده الى احد من الصحابة ومطرف بن مازن غير قوي) * قلت * ذكر هذا الحديث في كتاب المعرفة ثم قال الا ان بعض اصحابنا زعم ان قول الزهري منقطع وانقطاعه ظاهر فلا حاجة الى نسبة البيهقي ذلك الى بعض اصحابه انتهى كلامه بلفظ الزعم ولفظه في هذا الكتاب جيد الا انه الان القول في مطرف وضعفه في باب سهم ذوى القربى وفي كتاب ابن الجوزي قال يحیی كذاب وقال السعدی والنسائی ليس بثقة وقال ابن حبان كان يحدث بما لم يسمع لا تجوز الرواية عنه الا للاعتبار * قال *

❦ باب من سها فصلي خمسا ❦

ذكر فيه عن ابن مسعود (انه عليه السلام سجد سجدتين في السهو بعد السلام والكلام) ثم قال (قال الشافعي وذلك انه اذا ذكر السهو بعد الكلام فسأل فلما استيقن انه قد سها سجد سجدتين في السهو) * قلت * قد روى البيهقي فيما تقدم في باب سجود السهو للزيادة بعد السلام من حديث ابن مسعود (قال عليه السلام فاذا شك احدكم فليتحر الصواب فليتم عليه ثم يسلم ثم يسجد سجدتين) وعزاه الى البخاري وهذا اللفظ منه عليه السلام عام يشمل الزيادة والنقص والعبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب على ما هو المشهور عند اهل الاصول وان كان الشافعي خالف في ذلك هو خلاف ضعيف قال البيهقي (وفي رواية منصور عن ابراهيم ما دل على انه عليه السلام سجد اولاً ثم سلم ثم اقبل على القوم وقال ما قال ومضى في هذا الباب عن ابراهيم بن سويد عن علقمة مثل ذلك وهو اولي ان يكون صحيحاً من رواية من ترك الترتيب في حكايته) * قلت * ما في رواية منصور من انه عليه السلام سجد اولاً ثم سلم معناه انه سجد ثم سلم من سجود السهو لا انه سجد قبل التسليم من الصلوة وانما قلنا ذلك لتتفق الروايات ولا تنضاد وفي ذلك ايضا توفيق بين فعله صلى الله عليه وسلم وقوله فان في آخر رواية منصور انه عليه السلام لما انقل قال انما انا بشر انسى كما تنسون فاذا نسيت فذكروني فاذا شك احدكم في صلاته فليتحر الصواب فليتم عليه ثم يسلم ثم يسجد سجدتين وقد ذكر البيهقي ذلك في باب السجود في الزيادة بعد التسليم وعزاه الى البخاري كما تقدم وعلى هذا ايضا تحمل رواية ابراهيم بن سويد وان اراد البيهقي عن ترك الترتيب في حكاية من روى السجود بعد السلام من الصلوة فلا نسلم انه ترك الترتيب بل الترتيب هذا على ما دل عليه حديث ابن مسعود وغيره *

باب من سها مجلس في الاولى

قال *

ذكر فيه حديثا في سنده ابو بكر العنسي فقال مجهول * قلت * ليس بمجهول لان ابن ماجة اخرج له وروى عنه الوحاظي وبقية ولكنه متكلم فيه ولعله اشتبه على البيهقي باخر يقال له ابو بكر العنسي مجهول يروى عن عمر ذكره صاحب الميزان *

باب من كثر عليه السهو

قال *

ذكر فيه حديث حكيم بن نافع الرقي (ثاهشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قال عليه السلام سجدنا السهو تجزيان) الحديث ثم قال (يعني افراد حكيم وكان يحيى بن معين يوثقه) * قلت * ليس هو من افراد حكيم بل استنده ابن عدي في الكامل من حديث ابي جعفر الرازي عن هشام بنك ثم ان البيهقي اقتصر على توثيق ابن معين له وهو متكلم فيه قال الساجي منكر الحديث وقال الذهبي في كتاب الخفاء ضعفه وفي الميزان قال ابو زرعة ليس بشي ثم ان البيهقي فهم من قوله من كل زيادة ونقصان تكرار السهو في صلاة واحدة وقد تقدم ما على هذا في باب من قال يسجد هاء بعد التسليم *

باب من ترك شيئا من تكبيرات الانتقال لم يسجد سهو

قال *

ذكر فيه حديث الحسن بن عمران (عن ابن عبد الرحمن بن ابري عن ابيه كان عليه السلام لا يتم التكبير) ثم قال (هذا عندنا مجهول على انه عليه السلام سوا عنه فلم يسجد له) * قلت * في هذا الحديث علتان * احداها ابن عبد الرحمن بن ابري مختلف في صحبته * والثانية * ان عبد الحق ذكر هذا الحديث في احكامه ثم قال الحسن بن عمران شيخ ليس بالقوي وقد صح انه عليه السلام كان يكبر في كل خفض ورفع ذكره مسلم وغيره انتهى كلامه ثم لو سلمنا ثبوت الحديث فقد ذكر البيهقي فيما مضى ان كان تقتضى الدوام وحمله على هذا الحديث على انه عليه السلام سها عنه يقتضي دوامه عليه السلام على ذلك وهو في غاية البعد ثم لو سلمنا انه ترك ذلك سهاها ليس في الحديث انه لم يسجد لذلك سجود السهو *

باب من سها عن القراءة

قال *

ذكر فيه (عن ابي سلمة بن عبد الرحمن ان عمر لم يقرأ في المغرب) ثم قال (وقد روي عن عمر انه اعادها وذكرك يرد في باب اقل ما يجزى ان شاء الله تعالى) * قلت * لم يذكر البيهقي هذا الباب وانما قال جماع ابواب اقل ما يجزى من عمل الصلاة وفي اثناء تلك الابواب ذكر ذلك عن عمر فالصواب ان يقال وذلك يرد في ابواب اقل ما يجزى

ثم انه سكت عن تعليل رواية ابي سلمة هذه عن عمرو ذكر في تلك الابواب من كتاب المعرفة انها امر سلة وحكي ذلك عن التافعي في تلك الابواب من هذا الكتاب اعني كتاب السنن وقد بسطنا الكلام هناك على هذا الاثر

قال * باب من جهر بالقراءة فيما حقه الا سرار لم يسجد *

ذكر فيه (انه عليه السلام كان يسمع الآية احيانا في الظهروان الصناجعي سمع قراءة ابي بكر في ثالثة المغرب) قلت * لم يذكر ان ذلك كان سهوا فلتخصم البيهقي ان يحمل ذلك على انه كان عمدا ولا سجود فيه وقد تقدم ان كان يقتضي الدوام فحمل ذلك على السهو يقتضي دوامه عليه السلام على ذلك وقد قدمنا ان ذلك في غاية البعد *

قال * باب من لم ير السجود في ترك القنوت *

خرج فيه (عن ابي مالك الاشجعي سألت ابي عن القنوت فقال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان فلم ارا احدا منهم فعله قط) ثم خرج (عن عمر انه لم يقت في الفجر) ثم قال (قدروا في باب القنوت عن النبي عليه السلام ثم عن الخلفاء بعده انهم قنوتوا في الصبح ومشهور عن عمر من اوجه صحيحة انه كان يقت في فلتن تركوه في بعض الاحايين سهوا او عمدا دل ذلك على كونه غير واجب) قلت * قد تقدم الكلام معه في ذلك الباب وتقدم ايضا هناك بسند صحيح ان عمر كان لا يقت في الفجر فكان يقتضي الدوام او الاكثرية وذلك يتنافى قوله في بعض الاحايين واخرج الترمذي وابن ماجة حديث ابي مالك المذكور ولفظها قلت لابي بابت صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان وعلى بن ابي طالب ههنا بالكوفة نحو من خمس سنين اكانوا يقتنون فقال اي بني محدث هو قد ذكرنا ذلك فيما تقدم منسوب الى ابن ابي شبة بسندين صحيحين فقوله محدث يدل على انهم تركوه في كل الاحايين وكذا قوله في الطريق الذي خرج البيهقي في هذا الباب (فلم ارا احدا منهم فعله قط يدل على ذلك) *

قال * باب الدليل على ان سجدة السهو نافلة *

ذكر فيه حديث ابي سعيد (كانت الركعة له نافلة والسجدة تان) وفي آخره (وكانت السجدة تان مرغمة الشيطان) قلت * امره عليه السلام بسجود السهو في الاحاديث يدل على وجوبها فيحمل لفظ النافلة في الحديث على الزيادة لغة والدليل انه عليه السلام سوى بين الركعة والسجدة في كونها نافلة مع ان الركعة واجبة عليه عند الشك فكذا السجدة تان *

قال * باب من قال يتشهد بعد سجدة السهو *

ذكر فيه حديث اشعث بن عبيد الملك الحمراني (عن ابن سيرين عن خالد الحذاء عن ابي قلابة عن ابي المهلب عن

عمران بن حصين انه عليه السلام تشهد في سجدة السهو ثم قال (تفرد به اشعث) * ثم قال (وفي رواية هشيم ذكر التشهد قبل السجدة) * وذلك يدل على خطأ اشعث في رواه) * ثم اسند ذلك من حديث هشيم عن خالد بن يسار عن المذکور الى عمران انه عليه السلام صلى الظهر والعصر الى ان قال (فصلى ثم سجد ثم تشهد وسلم وسجد سجدتي السهو ثم سلم) * قالت * اشعث الحمزاني ثقة اخبرني في المنايعات في باب يخوف الله عباده بالكسوف ووثقه ابن معين وغيره وقال يحيى بن سعيد ثقة مأمون وعنه ايضا قال لم ادرك احدا من اصحابنا هو اثبت عندي منه ولا دركت من اصحاب ابن سيرين بعد ابن عون اثبت منه واذا كان كذلك فلا يضره تفرد به بذلك ولا يصير سكوت من سكت عن ذكره حجة على من ذكره وحفظه لانه زيادة ثقة كيف وقد جاء له الشاهد ان الدان ذكرهما البيهقي وكذلك هشيم في رواية ذكر التشهد في الصلوة وسكت عن التشهد في سجود السهو كما سكت اولئك فكيف يدل سكوته على خطأ اشعث فيما حفظه وزاده على غيره *

باب الكلام في الصلوة على وجه السهو

* قال *

ذكر فيه حديث ذي اليمين * قالت * لم يكن الكلام الذي صدر من ذي اليمين سهوا وكذا من النبي عليه السلام واصحابه لان ذا اليمين لما قال بلى قد كان بعض ذلك علم عليه السلام ان النسيان قد وقع فابتدأ عامدا فسال الناس فاجابوه ايضا عامدين لانهم علموا انهم لا تقصرون وان النسيان قد وقع ثم نسخ ذلك بحديث ابن مسعود وزيد بن ارقم ثلثي ما سئله ان شاء الله تعالى * ثم ذكر حديث معاوية بن الحكم * قلت * لم يكن كلامه على وجه السهو والنسيان بل كان جاهلا بتجريم الكلام قال النووي في شرح مسلم كلام * الجاهل اذا كان قريب العهد بالاسلام ككلام الناس لا يبطل الصلوة بقليله لحديث معاوية بن الحكم وقال البغوي في التهذيب ان تكلم جاهلا بان الكلام يبطل الصلاة نظر ان كان قريب العهد بالاسلام لا يبطل صلوته كالناسي وان كان بعيدا بطلت صلوته لانه عليه ان يتعلم انتهى كلامه فلذلك لم يأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالاعادة ويحتمل ان يكون امره بها ينقل (١) اليها فاذا احتمل عدم امره بالاعادة ما ذكرنا (٢) كان الرجوع الى عموم قوله عليه السلام في حديث معاوية هذا ان هذه الصلوة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس في دلالة على بطلان الصلوة بكلام الناس اولى فالحديث لا يدل على ان كلام الناس لا يبطل الصلوة وزعمه على عكسه *

قال * باب ما يستدل به على انه لا يجوز ان يكون حديث ابن مسعود في تحريم الكلام ناسخا
لحديث ابي هريرة وغيره في كلام الناسي وذلك لتقدم حديث عبدالله وتأخر حديث ابي هريرة وغيره *
(قال ابن مسعود فيما روينا عنه في تحريم الكلام فلما رجعنا من ارض الحبشة ورجوعه من ارض الحبشة كان
قبل هجرة النبي صلى الله عليه وسلم ثم هاجر الى المدينة وشهد مع النبي صلى الله عليه وسلم بدر افضضة التسليم
كانت قبل الهجرة) قلت * اخرج الشيخان وغيرهما من حديث زيد بن ارقم قال كنا تكلم في الصلوة يكلم الرجل صاحبه
وهو الى جنبه في الصلوة حتى نزلت وقوموا لله قانتين فامرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام وهو حديث صحيح صريح
في ان تحريم الكلام كان بالمدينة لان صحبة زيد لرسول الله صلى الله عليه وسلم انما كانت بالمدينة وسورة البقرة مدنية وقوله
في حديث ابن مسعود وان مما حدث الله الا تكلموا في الصلوة وان كان فيه التصريح بتحريم الكلام الا ان في سنده عاصم
بن ابي النجود قال البيهقي في كتاب المعرفة صاحب الصحيح توقيار وابته لسوء حفظه ووجه الحديث من طريق آخر
على شرطها ببعض معناه فاخرجاه دون حديث عاصم ثم ذكر الحديث الذي اخرجاه ولفظه فلما رجعنا من
عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا فقلنا يا رسول الله كنا نسلم عليك في الصلوة فتد علينا قال ان في الصلوة
شغلا * وهذا الحديث ليس فيه تحريم للكلام وفي التمهيد لابي عمر من ذكر في حديث ابن مسعود ان الله احدث ان
لا تكلموا في الصلوة فقد وهم ولم يقل ذلك غير عاصم وهو عند هم سبي الحفظ كثير الخطأ والصحيح في حديث ابن
مسعود انه لم يكن الا بالمدينة وبها نهي عن الكلام في الصلوة وقد روى حديث ابن مسعود بما يوافق حديث
زيد بن ارقم وهو في الصحيح لان سورة البقرة مدنية وتحريم الكلام كان بالمدينة * ثم ذكر حديث ابن مسعود
من جهة شعبة ولم يقل انه كان حين انصرافه من الحبشة * ثم ذكره من وجه آخر بمعنى حديث زيد سواء ولفظه
ان الله احدث ان لا تكلموا الا بذكر الله وان تقوموا لله قانتين * ثم ذكر حديث زيد ثم قال ففيه وفي حديث
ابن مسعود دليل على ان المنع من الكلام كان بعد ابا حنيفة انتهى ما في التمهيد ثم على تقدير صحة حديث عاصم
ليس فيه فلما رجعنا من ارض الحبشة الى مكة بل يحتمل ان يريد فلما رجعنا من ارض الحبشة الى المدينة ليتفق
حديث ابن مسعود وحديث ابن ارقم وقد ذكر ابو الفرج بن الجوزي ان ابن مسعود لما عاد من الحبشة الى مكة
رجع في الهجرة الثانية الى النجاشي ثم قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة وهو يتجهز لبدر * وذكر البيهقي
فيما بعد في هذا الباب من كلام الحميدي ان اتيان ابن مسعود من الحبشة كان قبل بدرو ظاهر هذا يؤيد ما قلناه
وكذا قول صاحب الكمال وغيره هاجر ابن مسعود الى الحبشة ثم هاجر الى المدينة ولهذا قال الخطابي انما نسخ الكلام

بعد الهجرة بمدة يسيرة وهذا يدل على اتفاق حديث ابن مسعود وزيد بن ارقم على ان التحريم كان بالمدينة كما تقدم
من كلام صاحب التمهيد وقد اخرج النسائي في سننه من حديث ابن مسعود قال كنت اتي النبي صلى الله عليه وسلم
وهو يصلي فاسلم عليه فإرد على قائمته فسلمت عليه فلم يرد علي فلما سلم اشار الى القوم فقال ان الله عز وجل يعني احدث في
الصلوة ان لا تكلموا الا بذكر الله وما ينبغي لكم وان تقوموا لله قانتين وظاهر قوله وان تقوموا لله قانتين يدل على ان
ذلك كان بالمدينة بعد نزول قوله تعالى وان تقوموا لله قانتين موافقا لحديث ابن ارقم فظهر بهذا انه ان قصة التسليم كانت
بعد الهجرة بخلاف ما ذكره البيهقي * ثم ان البيهقي استدلى على ما ذكره بحديث اخرجه (عن ابن مسعود قال بعثنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم الى البجاشي ونحن ثمانون رجلا) وفي آخره (قال فجاء ابن مسعود فبادر فشهد
يدرا) * قلت * ليس فيه انه جاء الى مكة كما زعم البيهقي بل ظاهره انه جاء من الحبشة الى المدينة لانه جعل
مجيئه وشهوده بدرا عقيب هجرته الى الحبشة بلا تراخ ثم خرج البيهقي (عن موسى بن عقبة انه قال ومن
يذكر انه قدم على النبي صلى الله عليه وسلم بمكة من مهاجرة ارض الحبشة الاولى ثم هاجر الى المدينة) فذكرهم
وذكر فيهم ابن مسعود قال (وكان ممن شهد بدرا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهكذا ذكره سائر اهل
المغازي بلا اختلاف بينهم فيه) * قلت * ذكر جماعة من اهل السير والمغازي ان مهاجرة الحبشة بلغهم ان
اهل مكة اسلموا فخرجوا الى مكة حتى اذا كانوا دونها بساعة لقوا ركبافسا لوهم عن قریش فقالوا اذكر محمد
آلهم بخير فسجدوا معه ثم عاد لشمها فعادوا له بالشرف فارادوا الوجوع الى الحبشة ثم قالوا فحدث عهدا
بأهلنا ثم نرجع فدخلوا بالجوار الا ابن مسعود فانه مكث يسيرا ثم رجع الى الحبشة وقد تقدم ان منها هاجر الى
لمدينة فقول ابن عقبة قدم على النبي صلى الله عليه وسلم بمكة من مهاجرة الحبشة اراد به الهجرة الاولى فانه
عليه السلام كان بمكة حينئذ ولم يرد هجرة ابن مسعود الثانية فانه عليه السلام لم يكن بمكة حينئذ بل بالمدينة
فلم يرد ابن عقبة بقوله ثم هاجر الى المدينة انه هاجر اليها من مكة بل من الحبشة في المرة الثانية وقول البيهقي
وهكذا ذكره سائر اهل المغازي ان اراد به شهود ابن مسعود بدرا فهو مسلم ولكن لا يثبت به ما ادعاه او لا
وان اراد به ما فهمه من كلام ابن عقبة ان رجوعه في المرة الثانية كان الى مكة وان منها هاجر الى المدينة
ليستدل بذلك على ان تحريم الكلام كان بمكة يقال له كلام ابن عقبة يدل على خلاف ذلك كما قررناه ولئن
اراد ابن عقبة ذلك فليس هو مما اتفق عليه اهل المغازي كما تقدم عن ابن الجوزي وغيره فان قيل فقد ذكر
البيهقي في كتاب المعرفة عن الشافعي ان في حديث ابن مسعود انه مر على النبي صلى الله عليه وسلم بمكة قال فوجدته

يصل في فناء الكعبة الحديث * قلنا لم يذكر ذلك أحد من أهل الحديث فيما علنا غير الشافعي ولم يذكر سنده لينظر فيه ولم يجد البيهقي له سنداً مع كثرة تبعه وانتصاره لمذهب الشافعي وذكر الطحاوي في أحكام القرآن أن مهاجرة الحبشة لم يرجعوا منها إلا إلى المدينة وانكروا رجوعهم إلى دار قدها جراً وامنوا لا نهم ممنوعون ذلك واستدل على ذلك بقوله عليه السلام في حديث سعد ولا تردهم على أعقابهم ثم ذكر البيهقي (عن الحميدي أنه حمل حديث ابن مسعود على العمدة وإن كان ظاهره العمد والنسيان) واستدل على ذلك فقال (كان أتيان ابن مسعود من أرض الحبشة قبل بدر ثم شهد بدر رابع هذا القول فلما وجدنا الإسلام أبي هريرة والنبي صلى الله عليه وسلم بخير قبل وفاته عليه السلام بثلاث سنين وقد حضر صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول ذي اليدين ووجدنا عمر ابن حصين شهد صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة أخرى وقول الخرباق وكان إسلام عمران بعد بدر ووجدنا معاوية بن خديج حضر صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول طلحة بن عبيد الله وكان إسلام معاوية قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بشهرين ووجدنا ابن عباس يصوب ابن الزبير في ذلك ويذكر أنها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ابن عباس ابن عشرين حين قبض النبي صلى الله عليه وسلم ووجدنا ابن عمر روى ذلك وكان إجازة النبي صلى الله عليه وسلم ابن عمر يوم الخندق بعد بدر علنا أن حديث ابن مسعود خص به العمد دون النسيان ولو كان ذلك الحديث في النسيان والعمد يومئذ لكانت صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه ناسخة له لا بعده) * قلت * ليس للحميدي دليل على أن ابن مسعود شهد بدر رابع هذا القول وعلى تقدير صحة ذلك نقول هذا القول كان بالمدينة قبل بدر وقضية ذي اليدين أيضاً كانت قبل بدر لما سنده كره أن شاء الله تعالى لكن قضية ذي اليدين كانت متقدمة على حديث ابن مسعود وابن أرقم فسقط بها يدل على ذلك ما رواه البيهقي فيما تقدم في آخر باب من قال يسجد لها قبل السلام في الزيادة والنقصان بسند جيد من حديث معمر عن الزهري عن أبي سلمة وأبي بكر بن سليمان عن أبي هريرة فذكر صلوة النبي صلى الله عليه وسلم وسهوه ثم قال الزهري وكان ذلك قبل بدر ثم استحكمت الأمور بعد * فهذا يدل على أن أبا هريرة لم يحضر تلك الصلوة لتأخر إسلامه عن هذا الوقت وإضافان ذا اليدين قتل بدر على ما سنده أن شاء الله تعالى وروى الطحاوي عن ابن عمر كان إسلام أبي هريرة بعد ما قتل ذا اليدين * وذكر ذلك ابن عبد البر وابن بطال وذكر عن ابن وهب أنه قال إنما كان حديث ذي اليدين في بدء الإسلام ولا أرى لاحد أن يفعله اليوم وقول أبي هريرة صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني بالمسلمين وهذا جائز في اللغة * روى عن النزال بن سبرة قال قال لنا رسول الله

صلى الله عليه وسلم انا واباكم كنا ندعي بنى عبد مناف الحديث والنزال لم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما اراد
 بذلك قال لقومنا وروى عن طاووس قال قدم علينا معاذ بن جبل فلم ياخذ من الخضر وات شيتا وانما اراد قدم
 بلد نالان معاذ التا قدم البين في عيد رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان يولد طاووس ذكر ذلك الطحاوي ومثل
 هذا ما ذكره البيهقي فيما بعد في باب البيان ان النهي مخصوص ببعض الامكنة عن مجاهد قال جاءنا ابو ذر
 الى آخره ثم قال البيهقي (مجاهد لا يثبت له سماع من ابي ذر) وقوله جاءنا يعني جاء بلدا قال الطحاوي ومما
 يدل على ان نسخ الكلام في الصلوة كان بالمدينة ان اباسعبد الحدرى روي عنه انه قال كنا نرد السلام
 في الصلوة حتى نهيناعن ذلك فاخبرناه اذ ركنا اباحة الكلام في الصلوة وهو في السن دون ابن ارقم بدهر طويل
 وقد ورد في بعض روايات مسلم في قضية ذي الديدن ان اباهريرة قال بينا انا صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم و
 هذا تصریح منه انه حضر تلك الصلوة فاتفى بذلك تاويل الطحاوي اللهم الا ان يقال يحتمل ان بعض رواة هذا
 الحديث فهم من قول ابي هريرة صلى الله عليه وسلم انه كان خاضرا فروي الحديث بالمعنى على زعمه فقال بينا انا صلى وهذا
 وان كان فيه بعد الا انه يقربه ما ذكرنا من الدليل على ان ذلك كان قبل بدرويدل عليه ايضا ان في حديث ابي
 هريرة ثم قام الى خشية في مقدم المسجد فوضع يديه عليهما وفي حديث عمران بن حصين ثم دخل منزله ولا يجوز
 لاحد اليوم ان ينصرف عن القبلة ويشي وقد بقي عليه شئ من صلوة فلا يخرج ذلك عنها فان قيل فعل ذلك وهو لا يرى
 انه في الصلوة قلنا فيلزم على هذا انه لو اكل او شرب او باع او اشترى وهو لا يرى انه في الصلوة انه لا يخرج
 ذلك منها وفي شرح مسلم للنووي المشهور من المذهب ان الصلوة تبطل بالعمل الكثير قال وعند امشكول وتاويل
 الحديث صعب على من ابطالها يعني حديث ذي الديدن انتهى كلامه وايضا فقد اخبر النبي عليه السلام ذو الديدن
 وخبر الواحد يجب العمل به ومع ذلك تكلم عليه السلام وتكلم الناس معه مع امكان الائمة فدل على ان ذلك كان والكلام
 في الصلوة مباح ثم نسخ كما تقدم فان قيل فقد تقدم في الباب السابق من رواية حماد بن زيد انهم اومئوا
 قلنا قد اختلف على حماد في هذه اللفظة قال البيهقي في كتاب المعرفة هذه اللفظة ليست في رواية مسلم
 يعني ابن الحجاج عن ابي الربيع عن حماد وانما هي في رواية ابي داود عن محمد بن عبيد وروى الطحاوي ان
 عمر رضي الله عنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذي الديدن ثم حدثت به تلك الحادثة بعد النبي صلى الله
 عليه وسلم فعمل فيها بخلاف ما عمل عليه السلام يومئذ ولم يتكر ذلك عليه احد ممن حضر فعلم من الصحابة
 وذلك لا يصح ان يكون منه ومتهم الا بعد وقوفهم على نسخ ما كان منه عليه السلام يوم ذي الديدن ويدل

على ذلك ايضا ان الامة اجمعت على ان الستة في الامام اذا ثابه شئ في صلوته ان يسبح به ولم يسبح ذواليدنين
برسول الله صلى الله عليه وسلم ولا انكره عليه السلام فدل على ان ما امر به عليه السلام من التسبيح للناثبة
في الصلوة متأخر عما كان في حديث ذي اليدنين فان قيل قد سجد النبي صلى الله عليه وسلم سجدتي السهو في
حديث ذي اليدنين ولو كان الكلام حينئذ مباحا كما قلتم لما سجد لها **بقولنا** لم تنفق الرواة على انه عليه السلام
سجد لها بل اختلفوا في ذلك **قال البيهقي** في الباب السابق (لم يحفظها الزهري لا عن ابي سلمة ولا عن جماعة
حدثوه بهذه القصة عن ابي هريرة) وخرج الطحاوي عن الزهري قال سألت اهل العلم بالمدينة فما اخبرني
احد منهم انه صلاحها يعني سجدتي السهو يوم ذي اليدنين فان ثبت انه لم يسجد لها فلا اشكال وان ثبت انه
سجد لها نقول الكلام في الصلوة وان كان مباحا حينئذ لكن الخروج منها بالتسليم قبل تمامها لم يكن مباحا فلما فعل
عليه السلام ذلك ساهيا كان عليه السجود لذلك ثم اني نظرت فيما بايدنيان من كتب الحديث فلم اجد في شئ
منها ان عمران بن حصين حضر تلك الصلوة ولم يذكر البيهقي في ذلك مع كثرة سوقه للطرق بل في كتاب
النسائي عن عمران انه عليه السلام صلى بهم وسها فسجد ثم سلم وكذا في صحيح مسلم وغيره بمعناه والاظهر
ان ذلك مختصر من حديث ذي اليدنين وظاهر قوله صلى بهم انه لم يحضر تلك الصلوة واذا حمل حديث ابي
هريرة على الارسال بما ذكرنا من الادلة فحمل حديث عمران على ذلك اولى وحديث معاوية بن خديج رواه
عنه سويد بن قيس هو المصري التجيبي **قال الذهبي** في كتابه الميزان والضعفاء مجهول تقرر عنه يزيد بن ابي حبيب
وفي حديث معاوية هذا مخالف لحديث ذي اليدنين من وجوه تظهر لمن ينظر فيه **قوله** انه عليه السلام امر
بالا فاقام الصلوة ثم اتم تلك الركعة واجمعوا على العمل بخلاف ذلك وقالوا ان فعل الاقامة ونحوها يقطع
الصلوة وتصويب ابن عباس لابن الزبير في ذلك ذكره البيهقي في اواخر الباب السابق من طريقين في اخذها
حماد بن سلمة عن عسل بن سفيان **قال البيهقي** في باب من صلى وفي ثوبه او نعله اذي (حماد بن سلمة مختلف
في عدالته) **وقال** في باب من مر بجائط انسان ليس بالقوي وعسل ضعفه ابن معين وابو حاتم والبخاري
 وغيرهم وفي الطريق الثاني الحارث بن عبيد ابو قدامة قال النسائي ليس بالقوي وقال ابو حنبل مضطرب الحديث
وعنه قال لا اعرفه **وقال البيهقي** في باب سجود القرآن احدى عشرة رضعه ابن معين وحدث عنه ابن
مهدي وقال ما رأيت الا خيرا **وقول الحميدي** وكان ابن عباس ابن عشر سنين حين قبض النبي عليه السلام
كانه اراد بذلك استبعاد قول **يقول** ان قضية ذي اليدنين كانت قبل بدر لان ظاهر قول ابن عباس ما ما طء سنة

نبه على انه عليه وسلم يدل على انه شهد تلك القضية وقبل بدر لم يكن ابن عباس من اهل التمييز وتحمل الرواية لصغره
 جد او نحن بعد تسليم دلالة على انه شهد القضية بمنع كون سنة لذلك بل قد روى عنه انه قال توفي عليه السلام وانا
 ابن خمس عشرة سنة وصوب ابن حنبل هذا القول ويدل عليه ما ورد في الصحيح عن ابن عباس انه قال في حجة الوداع
 وكنت يومئذ قد ناهزت الحلم ولا يلزم من رواية ابن عمر ذلك واجازته عليه السلام له بعد بدر ان لا تكون
 القضية قبل بدر لانه كان عند ذلك من اهل التحمل وقول الحميدي علما ان حديث ابن مسعود خص به العهد دون
 النسيان * قلنا * قد تقدم في الباب السابق ان الكلام في حديث ذي الدين لم يكن على وجه النسيان ثم
 خرج البيهقي (عن الوليد بن مسلم عن الاوزاعي قال كان اسلام معاوية بن الحكم في آخر الامر) ثم قال البيهقي
 (فلم يامر النبي صلى الله عليه وسلم باعادة الصلوة فمن تكلم في صلوته ساهيا او جاهلا مضت صلاته) * قلت * الوليد
 ابن مسلم مدلس ولم يصرح حينئذ بالسامع من الاوزاعي وكان معاوية جاهلا بتحريم الكلام كما مر بانه * ثم
 قال البيهقي (الذي قتل بيد رهو ذوالشالين بن عبد عمرو بن فضالة حليف لبني زهرة من خزاعة واما
 ذو الدين الذي اخبر النبي صلى الله عليه وسلم بسبوه فانه بقي بعد النبي صلى الله عليه وسلم كذا ذكره شيخنا
 ابو عبد الله الحافظ) * ثم خرج عنه بسنده الى معدي بن سليمان قال حدثني شعيب بن مطير عن ابيه ومطير
 حاضر فصدقه قال شعيب يا ابتاه اخبرني ان ذا الدين لقيك بذى خشب فاخبرك ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم) الحديث * ثم قال البيهقي (وقال بعض الرواة في حديث ابي هريرة فقال ذو الشالين يا رسول الله اقصر الصلوة
 وشيخا الصحيحين) لم يخبر جاشيئا من تلك الروايات لما فيها من هذا الوهم الظاهر وكان شيخنا ابو عبد الله يقول كل
 من قال ذلك فقد اخطأ فان ذوالشالين تقدم موته ولم يعقب وليس له راو) قلت * في الموطأ ما لك عن ابن شهاب
 عن ابي بكر بن سليمان بن ابي حنيفة بالنيابة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين من احدى صلوتي التمار
 الظهر والعصر فسلم من اثنتين فقال ذو الشالين رجل من بني زهرة بن كلاب اقصر الصلوة الحديث وفي آخره
 مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعن ابي سلمة بن عبد الرحمن مثل ذلك فقد صرح في هذه الرواية انه
 ذو الشالين وانه من بني زهرة * فان قيل هو مرسل * قلنا * ذكر ابو عمر في التهذيب انه متصل من وجوه صحاح
 وقد قال النسائي في سننه انا محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق انا معمر عن الزهري عن ابي سلمة بن عبد الرحمن
 وابي بكر بن سليمان بن ابي حنيفة عن ابي هريرة قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر فسلم
 في ركعتين فانصرف فقال له ذو الشالين ابن عمرو انقص الصلوة ام نسيت الحديث وهذا سند صحيح متصل

صرخ فيه بانه ذو الشمالين وقال النسائي ايضا انا هارون بن موسى القزويني حدثني ابو ضمرة عن بونس
عن ابن شهاب اخبرني ابوسيلة عن ابي هريرة قال نسي رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم في سجدة فن قال له
ذو الشمالين اقصر الصلوة الحديث وهذا ايضا سند صحيح صرح فيه ايضا انه ذو الشمالين * فان قيل فقد ذكر
ابو عمر في التمهيد والاستيعاب ان هذا وجم من الزهري عند اكثر العلماء * قلنا * قد تابع الزهري على ذلك
عمران بن ابي انس قال النسائي انا عيسى بن حماد انا الليث عن يزيد بن ابي حبيب عن عمران بن ابي انس عن
ابي سلمة عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى يوما فسلم في ركعتين ثم انصرف فاذركه
ذو الشمالين فقال يا رسول الله انقصت الصلوة ام نسيت الحديث وهذا سند صحيح على شرط مسلم فثبت ان
الزهري لم يفرده بذلك وان المخاطب للنبي صلى الله عليه وسلم ذو الشمالين وان من قال ذلك لم يهمل
ويؤيد ذلك ما في كتاب النسائي من قوله ذو الشمالين ابن عمرو وكان ابن عبد عمرو فاسقط الكاتب لفظة عبد
ولا يلزم من عدم تخرج ذلك في الصحيحين عدم صحته على ما عرف وثبت ايضا ان ذا اليمين وذا الشمالين واحد
وقد ورد اللقبان جميعا في كتاب النسائي من الوجهين المتقدمين وقال السمعاني في الانساب ذو اليمين ويقال
له ذو الشمالين لانه كان يعمل بيديه جميعا وفي الفاصل للرام هرمزي ذو اليمين وذو الشمالين
قد قبلتهما واحد وقال ابن حبان في الثقات ذو اليمين ويقال له ايضا ذو الشمالين بن عبد عمرو بن نضلة
الجزاعي وقال ايضا ذو الشمالين عمرو بن عبد عمرو بن نضلة بن عامر بن الحارث بن غبشان الخزاعي حليف بني
زهره وهذا اول من جعله رجلا لانه خلاف الاصل والحديث الذي استدله البيهقي وغيره على بقاء ذي اليمين
بعد النبي عليه السلام سنده ضعيف لان معدي بن سليمان متكلم فيه قال ابو زرعة واهي الحديث وقال النسائي
ضعيف الحديث وقال ابو حاتم يحدث عن ابن عجلان بمناكير وقال ابن خيان يروي المقلوبات عن الثقات
والمزقات عن الإثبات لا يجوز الاحتجاج به اذا انفرد وشعب لم اقف على حاله ووالده مطير قال فيه ابن الجارود
سمع ذا اليمين روى عنه ابنه شعيب لم يكتب حديثه وفي الضعفاء الذهبي لم يصح حديثه وفي الكاشف مطير بن
سليم عن ذي الزوائد عنه ابن شعيب وسليم لم يصح حديثه وضعف هذا السند قال البيهقي في كتاب المعرفة
(ذو اليمين بقي بعد النبي عليه السلام) فيما يقال ولقد احسن وانصف في هذه العبارة وقول الحاكم عن ذي
الشمالين لم يعقب بفهم من ظاهره ان ذا اليمين اعقب ولا اصل لذلك فيما علمته * ثم ذكر البيهقي حديث ابي سعيد
ابن المهلب وقوله عليه السلام ما منعك ان تعيبيني حين دعوتك اما سمعت الله تعالى يقول استجبوا لله وللرسول الحديث

ثم قال البيهقي (وفي هذا دلالة على ان جواب اصحاب النبي عليه السلام حين سأله عن قول ذوالدين لم يبطل صلواتهم مع ما روينا عن حماد بن زيد في تلك القصة انهم اومئوا) * قلت * قوله مع ما روينا عن حماد بن زيد الى آخره لا يلائم كلامه المتقدم لانه استدلال على ان كلامهم لم يبطل الصلوة وفي رواية حماد بن زيد انهم لم يتكلموا بل اومئوا على ان حمادا اختلف عليه في هذه اللفظة كما مر *

﴿ باب سجود الشكر ﴾

* قال *

* قلت * الانسب ذكر هذا الباب مع ابواب سجود التلاوة كما فعله غيره وذكر في هذا الباب حديث بكار بن عبد العزيز بن ابي بكرة عن ابيه عن ابي بكرة * قلت * سكت عن بكار وهو ضعيف ذكره الذهبي * وقال ابن الجارود ليس حديثه بشيء وروي مثل ذلك عن ابن معين *

﴿ جماع ابواب اقل ما يجزى من عمل الصلوة ﴾

* قال *

ذكر فيه حديث الاعرابي من طريق رفاعه بن رافع ولفظه (اذا قمت تريد الصلوة فتوضأ وأحسن وضوءك واستقبل القبلة فكبر ثم ذكره من طريق آخر * ثم قال وفيه من الزيادة قم فاستقبل القبلة) * قلت * الاستقبال المذكور في الاول ايضا *

﴿ باب تعيين القراءة المطلقة فيما روينا بالفاتحة ﴾

* قال *

ذكر فيه حديث الاعرابي من طريق عبد الله بن عمر عن المقبري عن ابي هريرة وفيه (فاذا استويت قائما قرأت بام القرآن ثم قرأت ما معك من القرآن) * قلت * عبد الله هو العمري ضعيف تقدم ذكره في ابواب سجود التلاوة في باب من قال يكبر اذا سجد ثم على تقدير صحة الحديث ودلالته على تعيين الفاتحة بدل على تعيين شيء زائد عليها ايضا والبيهقي لا يقول بذلك ثم ذكر حديث رفاعه بن رافع (انه كان مع النبي عليه السلام في المسجد) قال (ثم ذكر هذا وقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا اتممت صلواتك على نحو هذا فقد تمت صلواتك وما نقصت من هذا فانما تنقصه من صلواتك) * ثم قال البيهقي (احال ابن وهب بهذه الرواية على ما مضى) * قلت * هذا الحديث اضطرب سند او متناكب بينه البيهقي في هذا الباب وفيما قبله وبين ابوداود في سنده اضطراب سنده وفي السند الذي ذكره البيهقي جماعة فلا ادري من اين له ان الحيل هو ابن وهب ثم قوله وما نقصت من هذا فانما تنقصه من صلواتك صريح بان جميع ما ذكر ليس بمتعين بحيث لا تجزى الصلوة بدونه وكذا الفاتحة على تقدير ان يكون المذكور في الحديث اذا الوصف بالنقصان يقتضي وجود اصل الفعل ويدل

على ذلك ما رواه الترمذي وحسنه من حديث رفاعة هذا وفيه فعث الناس (١) وكبران يكون من اخف
صلوته لم يصل فقال الرجل فارني وعلمني فقال عليه السلام اذ اقمتم الى الصلوة فتوضأ كما امركم الله ثم تشهد
واقم فان كان معك قرآن فاقرا والافاخذ الله وكبره وهله وفي آخره وان انتقصت منه شيئا انتقصت من صلواتك
قال وكان هذا اهون عليهم من الاولى انه من انتقص من ذلك شيئا انتقص من صلوته ولم تذهب كلها وهذا
صريح في صحة الصلوة مع النقص وكذا فهمت الصحابة ويدل على ذلك ايضا ان فيه الامر بالشهد والاقامة
والتهليل ونحوهما ما هو ليس بفرض بالاجماع وقد اخرج ابوداود والنسائي هذا الحديث وفيه ايضا امر باشاء
ليست بفرض بالاجماع يظهر ذلك لمن نظري روايتهما ثم اعاد البيهقي حديث رفاعة وفيه ثم (اقرا بام القرآن وبما
شاء الله ان تقرأ وذكر ايضا حديث عبادة لاصلوة لمن لم يقرأ بام القرآن فصاعد او كلاهما يد لان ايضا على تعيين
شيء زائد على الفاتحة) ثم ذكر حديث ابي هريرة (من صلى صلوة لم يقرأ فيها بام القرآن فهي خداج غير تمام)
❁ قلت ❁ ذكر الجوهري الحديث ثم فسر الخداج بانه النقصان قال واخذت الناقصة اذا جاءت بولدها
ناقص الخلق وان كانت ايامه تامة والمروى ايضا فسر الخداج بالنقصان قال ومعنى الحديث فهي ذات خداج
واذا تعينت الفاتحة كما زعم البيهقي فالصلوة تقوت بقواتها فلا توصف حينئذ بالنقص فالحديث عليه لا له ثم
ذكر حديث وهيب (عن جعفر بن ميمون عن ابي عثمان عن ابي هريرة امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان انادي في المدينة ان لا صلوة الا بفاتحة الكتاب) ❁ قلت ❁ جعفر بن ميمون قال ابن معين ليس بذلك وقال
ابن حنبل ليس بقوى في الحديث وقال النسائي ليس بثقة كذا حكى صاحب الكمال عنه والذي في الضعفاء
للسنن ان له ليس بالقوى ومع ضعف جعفر هذا قد اختلف عليه في هذا الحديث اختلافا كثيرا بتغير به المعنى
اخرجه ابوداود من حديث عيسى هو ابن يونس عن جعفر بسنده ولفظه قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم اخرج فناد في المدينة انه لا صلوة الا بقرآن ولو بفاتحة الكتاب فإزاد وهذه الرواية تقتضي فرضية
مطلق القراءة ولهذا قال صاحب الامام فصل فيمن لم يعين الفاتحة للفرضية وذكر هذا الحديث من هذا
الطريق واخرجه البيهقي في الخلافات من رواية وهيب بهذا اللفظ ولا يبي داود ايضا من حديث يحيى
وهو القطان قال انا جعفر بسنده ولفظه لا صلوة الا بفاتحة الكتاب فإزاد وذكر صاحب الامام هذا الحديث
بهذا اللفظ من حديث سفيان عن جعفر بسنده ثم قال اخرجه البيهقي وهذه الرواية تقتضي فرضية شيء زائد على
الفاتحة كما مر ثم ذكر حديث ابي هريرة (مر عليه السلام على ابي بن كعب الى آخره) ❁ قلت ❁ هذا الحديث

مع الاختلاف في سنده فيه فضيلة الفاتحة وان ايا كان بقروها في صلوته وفي الاستدلال به على ما ادعاه البيهقي من تعيينها نظر *

* قال * ﴿باب الدليل على انها سبع آيات بسم الله الرحمن الرحيم﴾

ذكر فيه حديث عبد الحميد بن جعفر عن نوح بن ابي بلال عن المقبري عن ابي هريرة * قلت * عبد الحميد ضعفه القطان والنوري كما تقدم ورواه ابو بكر الحنفي وهو عبد الكبير بن عبد الحميد عن نوح عن المقبري عن ابي هريرة موقوف كما ذكره البيهقي فيما بعد والحنفي هذا اجل من عبد الحميد بلا شك *

* قال * ﴿باب وجوب التشهد الاخير﴾

ذكر فيه حديث ابن عباس كان عليه السلام يعلمنا التشهد كما يعلمنا القرآن وحديث ابي موسى فاذا كان عند القعود فليقل اول ما يتكلم به التحيات وحديث ابن مسعود فاذا صليتم فقولوا التحيات لله الى آخره * قلت * دلالة الحديث الاول على وجوب التشهد غير ظاهرة * والثاني والثالث وان دلا على وجوبه باعتبار صيغة الامر لكن لا دليل على اختصاصه بالتشهد الاخر ثم ان الشافعي لا يوجب مجبوع ما توجه اليه الامر بل بعضه وهما التحيات لله سلام عليك ايها النبي ولا يوجب ما بين ذلك من المباركات والصلوات والطيبات وكذلك لا يوجب ايضا كل ما بعد السلام على النبي صلى الله عليه وسلم على اللفظ الذي توجه اليه الامر *

* قال * ﴿باب وجوب الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم﴾

ذكر فيه حديث ابي مسعود ان رجلا قال يا رسول الله اما السلام عليك فقد عرفناه فكيف نصلي عليك اذ نحن صلينا في صلواتنا الحديث وقال في آخره (قال الله ارقطني اسناد حسن متصل) * قلت * لا اعلم احدا روى هذا الحديث بهذا اللفظ الا محمد بن اسحق وقد قال البيهقي في باب تحريم قتل ماله روح (الحفاظ يتوفون ما يقرده)

* قال * ﴿باب وجوب التحلل من الصلوة بالتسليم﴾

ذكر فيه حديث علي (مفتاح الصلوة الطهور) * قلت * في سنده ابن عقيل وقد تقدم ان البيهقي قال في باب لا يتطهر بالمستعمل (لم يكن بالحافظ واهل العلم مختلفون في الاحتجاج بروايته) * ثم ذكر حديث ابي سعيد (مفتاح الصلوة الوضوء) الى آخره ثم قال يدور على ابي سفيان طريق السعدي * سكت عنه وقال احمد ويحيى فيه ليس بشئ وقال ابن حبان كان مقفلا بهم في الاخبار حتى يقلبها ويروى عن الثقات مالا يشبه حديث الاثبات وقال البيهقي في باب الماء الكثير لا ينجس بجماعة تحدث فيه ما لم تغيره (ليس بالقوي) وقد

ذكرنا هناك تضعيفه عن جماعة آخرين *

* قال * ﴿ باب الذكر يقوم مقام القراءة ﴾

ذكر فيه حديث رفاع بن رافع * قلت * الحديث يقتضي تعين هذا الذكر للوجوب ولا خلاف انه لا يتعين
لله لك فيحصل على الاستحباب وايضا فقد تقدم ان في الحديث اشياء ليست بواجبة * ثم ذكر حديث (فعلمني شيئا
يجزي من القرآن) * قلت * وهذه الالفاظ ايضا لا يتعين للوجوب بلا خلاف ثم انه لا ذكر للصلوة في هذا
الحديث فيجوز ان يكون علمه ذكرًا يقوم مقام القرآن في حصول الاجر والثواب ولهذا قال عليه السلام
قد ملأ هذا يديه من الخير *

* قال * ﴿ باب من قال تسقط القراءة عن نسي ﴾

ذكر فيه اثر عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن عمر ثم قال (وايه كان يذهب الشافعي في القديم ويضعف ما
روي عن الشعبي والنخعي ان عمر اعاد الصلوة) ثم قال البيهقي (الرواية عنهما مرسله ورواية ابي سلمة وان كانت
مرسلة فهو اصح مراسيل وحديثه بالمدينة في موضع الواقعة كما قال الشافعي لا ينكره احد) * قلت * ذكر صاحب
الاستذكار حديث ابي سلمة ثم قال حديث منكر ليس عند يحيى وطائفة معه لانه رماه مالك من كتابه باخرة
وقال ليس عليه العمل لان النبي عليه السلام قال كل صلوة لا يقرأ فيها بام القرآن فهي خداج والصحيح عن
عمر انه اعاد الصلوة وروى يحيى بن يحيى النيسابوري ثنا ابو معاوية عن الاعمش عن ابراهيم النخعي عن همام بن
الحارث ان عمر نسي القراءة في المغرب فاعاد الصلوة * فهذا متصل شاهده همام عن عمرو وحديث مالك عن عمر
مرسل لا يصح يعني رواية ابي سلمة والاعادة عنه صحيحة رواها عنه جماعة منهم همام وعبد الله بن حنظلة
وزياد بن عياض وكلهم لقي عمرو وسمع منه وشهد القصة ورواها عنه غيرهم ايضا * قال وفكر عبد الرزاق
عن معمر عن قتادة عن ابان عن جابر بن زيد ان عمرا عاد تلك الصلوة باقامة * وعن ابن جريج عن عكرمة بن
خالد ان عمر امر المؤذن فقام واعاد تلك الصلوة وروى اشهب سئل مالك اعجبك ما قال عمر فقال انا انكر
ان يكون عمر فعله وانكر الحديث وقال يرى الناس عمر يفعل هذا في المغرب ولا يسبحون به ولا يخبرون من
فعل هذا اري ان يعيده و من خلفه *

* قال * ﴿ باب القراءة في الصبح ﴾

ذكر فيه عن مالك عن هشام عن ابيه انه سمع عبد الله بن عامر الى آخره * قلت * في الاستذكار زعم مسلم بن

الحجاج ان مالكا وهم فيه وان اصحاب هشام لم يقولوا فيه عن ابيه وانما قالوا عن هشام اخبرني عبد الله بن عامر
وذكر البيهقي في كتاب المعرفة ان ابا اسامة ووكيما وحاتم بن اسمعيل روه عن هشام عن ابن عامر دون
ذكر ابيه ثم قال البيهقي وهو الصواب *

باب امامة الجنب *

ذكر فيه حديث ابي بصير دخل عليه السلام في صلوة الفجر فاوما ييده الحديث * قلت * مداره على حماد بن
سلمة قال البيهقي في باب من ادى الزكوة فليس سبيها * مداره * قالوا لا يسبون ما يخالف
فيه وقال في باب من برحائط انسان (ليس بالقوى) وقال في باب من صلى وفي ثوبه اذى (مخلف في عدالته)
والعجب من البيهقي كيف اطلق هذا القول في حماد بن سلمة مع جلالته ثم ناقض نفسه فحكم على هذا الحديث بالصحة
في كتاب المعرفة مع ان في سنده حماد اذ اوفى كتاب المتصل والمرسل والمقطوع للبرد بجى الذي صحح للحسن
سما من الصحابة انس وعبد الله بن مغفل وعبد الرحمن بن سمرة واحمر بن جزء فدل هذا على ان حديث
الحسن عن ابي بكرة مرسل * ثم ذكر البيهقي (عن عبد الرحمن بن مهدي قال هذا المجمع عليه الجنب يعبد
ولا يعيدون ما اعلم فيه خلافا) * قلت * وحق في آخر هذا الباب عن ابن مهدي قال قلت لسفيان تعلم ان اخذ
قال يعبد ويعيدون غير حماد فقال لا فذكر حماد ههنا يخالف ما ادعاه ابن مهدي اولا ثم كيف يقول هو
وسفيان هذا القول ومذهب ابي حنيفة واصحابه انهم يعيدون جميعا وكذا مذهب مالك ان كان الامام
عالمنا يجنبه وكذا مذهب الشعبي ذكره ابو عمر في الاستذكار وروى عبد الرزاق في مصنفه عن
ابن جريج عن عطاء قال ان صلى امام غيظ متوض فذكر حين فرغ يعبد ويعيدون فان لم يذكر حتى
فانت الصلوة يعبد ولا يعيدون * ثم روى عن ابن جريج قلت يعني لعطاء فصلي بهم جنبا فلم يسلموا و
لم يسلم حتى فانت الصلوة قال فليعبدوا فليست الجنابة كالوضوء وروى عبد الرزاق ايضا عن الثوري عن
صاعد عن الشعبي قال يعبد ويعيدون وصاعد هو ابن مسلم الشكري الكوفي ذكره ابن حبان في الثقات من
اتباع التابعين وفي مصنف ابن ابي شيبة ثناء شميم عن يونس عن ابن سيرين قال اعد الصلوة واخبر
اصحابك انك صليت بهم وانت غير طاهر * ثم ذكر البيهقي اثره عن عمرو بن خالد عن ابن ابي ثابت عن عاصم
عن علي ثم ضعفه بعمره * قلت * ذكر عبد الرزاق في مصنفه هذا الاثر ثم قال وذكره غالب بن عبيد الله
عن حبيب بن ابي ثابت عن عاصم عن علي عن مثله ثم خرج البيهقي (عن سفيان انه قال لم يرو حبيب بن ابي ثابت

عن عاصم بن ضمرة (شيء أقط) * قلت * أخرج أبو داود في سننه حديثاً من روايته عنه وأخرج ابن ماجه في سننه في موضعين روايته عنه وروى عبد الرزاق عن إبراهيم بن يزيد عن عمرو بن دينار عن أبي جعفران علياً صلى بالناس وهو جنب أو على غير وضوء فأعاد وأمرهم أن يعيدوا وفي مصنف ابن أبي شيبة ثنا وكيع عن إبراهيم ابن يزيد عن عمرو بن دينار عن علي قال يعيد ويعيدون وروى عبد الرزاق عن حسين بن مهران عن المطرح عن أبي المطلب عن عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي امامة صلى عمر بالناس وهو جنب فأعاد ولم يعيد وأما قاله علي كان ينبغي لمن صلى معك أن يعيدوا فنزلوا إلى قول علي * قلت * من كلام القاسم ما نزلوا قال رجعوا قال القاسم وقال ابن مسعود مثل قول علي * ثم ذكر البيهقي (عن ابن المبارك قال ليس في الحديث قوة لمن يقول إذا صلى الإمام بغير وضوء أن أصحابه يعيدون والحديث الآخرا ثبت أن لا يعيد القوم) * قلت * مراد ابن المبارك بالحديث الآخر الآثار التي تقدم ذكرها كذا في المعرفة للبيهقي والظاهر فيها أنه عليه السلام ما كان كبيراً ولا كما صرح به في رواية ابن وهب عن يونس عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة وهو الظاهر من رواية عثمان بن عمر عن يونس في قوله فلما قام في مصلاه ذكر أنه جنب ولهذا بوب النسائي على هذا الحديث باب الإمام يذكر بعد قيامه في مصلاه أنه على غير طهارة ورواية ثوبان عن أبي هريرة وإن صرح فيها أنه عليه السلام كبيراً ولا إلا أن رواية أبي سلمة أصح منها كما ذكر البيهقي وصرح بذلك في رواية ابن سيرين أيضاً إلا أن المحفوظ أنها رسالة كما ذكر البيهقي وحديث أبي بكره تقدم ما فيه وحديث عطاء مرسل وحديث انس مختلف في إسناده كما بينه البيهقي وقوله في رواية ابن وهب نخرج الينا وقد اغتسل فكبر فظاهر في أنه ما كان كبيراً ولا ثم أسلمنا أنه كبير فلا دليل على أن القوم لا يعيدون إذ ليس في الطرق الصحيحة أن القوم كبيروا وليس في قوله عليه السلام مكانكم دليل على أنهم كانوا في الصلوة بل معناه لا تتفرقوا حتى أرجع إليكم وقيامهم لا تنتظاره لا يدل على أنهم في الصلاة ويدل على ذلك قول أبي داود في سننه ورواه إبوب وهشام وابن عون عن النبي عليه السلام مرسلًا قال فكبر ثم أوماً إلى القوم أن اجلسوا فأمرهم بالجلوس دليل على أنهم لم يكونوا في الصلوة فإن قيل ففي سنن أبي داود أنهم لم يزالوا قياماً ينتظرونه * قلنا * فعل القوم لا يعارض قوله عليه السلام ويحتمل أن الذين سمعوا قوله اجلسوا اجلسوا ومن لم يسمع بقي قائماً ثم لو ثبت أنهم كبيروا أو لا ليس في الحديث أنهم لم يستأنفوا التكبير عند مجيئه بل الظاهر أنهم استأنفوه إذ لو لا ذلك لوقع تكبيره بعد تكبيرهم إذ لو صح أنه عليه السلام كبيراً أو لا لم يكن ذلك التكبير معتبراً لعدم الطهارة وفي تجويزه وقوع تكبيره بعد تكبيرهم مخالفة لقوله عليه السلام في الحديث الصحيح إنما جعل الإمام

ليؤتم به اذ لا يستحق الامام اسم الامامة الا اذا تقدم فعله على فعل القوم وفيه ايضا مخالفة لقوله عليه السلام
 فاذا اكبر فكبروا * وقال ابن حبان في صحيحه قول ابي بكره صلى الله عليه وسلم ان يكرهوا له ان يركعوا له الا انه رجع
 فبني على صلواته اذ محال ان يذهب صلى الله عليه وسلم ليغتسل ويبقى الناس كلهم قياما على حالتهم من غير امام
 الى ان يرجع صلى الله عليه وسلم انتهى كلامه ثم ان بدأ هو واصحابه بتكبير محدث بطل الاستدلال بالحديث
 اذ لم يصلوا وراءه جنب وان استأنف هو التكبير ونهزم على ما مضى من احرامهم يكون احرامهم قبل احرام
 امامهم وفيه ما تقدم وان كانوا كلهم بنوا على تكبيرة الاولى فهو منسوخ لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله
 صلاة بغير طهور ولا جاع المسلمين على انه لا يجوز البناء على صلاة صليت باطلا رة وانما الخلاف في بناء من
 صلى طاهرا ثم احدث فظهر ان الاستدلال بهذا الحديث مشكل وفي شرح مسلم للنووي قوله في صحيح مسلم
 حتى اذا قام في مصلاه قبل ان يكبر ذكر فانصرف صريح في انه لم يكن كبره دخل في الصلاة ومثله في رواية
 البخاري وانتظرنا تكبيره وفي رواية ابي داود انه كان دخل في الصلاة فتحمل على انه قام للصلاة ونها
 للاحرام بها انتهى كلامه وفي الام للشافعي قال البيهقي من احرم جنبا يقوم ثم ذكر فخرج فتوضأ ورجع
 لم يجزله ان يؤتم لان الامام حينئذ انما يكبر للافتتاح وقد تقدم ذلك احرام القوم وكل ما يؤم احرام قبل امامه
 فصلوته باطلة لقوله عليه السلام فاذا اكبر فكبروا * قال الشافعي من احرم قبل امامه فصلوته باطلة وقال
 الرافعي في شرح مسند الشافعي ليس المقصود انه بنى على الصلاة فان الناس للحدث او الجنبه اذا تطهر استأنف
 انتهى كلامه ولا نسلم انه ليس في الحديث قوة لمن قال ان اصحابه يمدون بل قوله عليه السلام انما جعل الامام
 ليؤتم به يدل على ذلك اذا جنب ليس بمصل فلا يصح الاتمام به كما لو كان الامام كافرا او امرأة او اميا فان قيل
 الكافر والمرأة لها اماره يستدل بها ففرط في اتمامه بهما ولا اماره على الطهارة فلا تفرط * قلنا * لو صلى في
 ظلمة خلف امرأة او ذمي او غلام فلا تفرط ولا ان الصلاة خلف من ظاهره الاسلام مباحة شرعا فلا معنى
 لاعتبار الامارة وقد تعلم الطهارة بسؤاله او بان يشاهده بتوضأ *

* قال * ❦ باب من صلى وفي ثوبه اذى لم يعلم به ثم علم ❦

ذكر فيه حديث حماد بن سلمة عن ابي نعامة عن ابي نضرة ثم قال (كل واحد منهم مختلف في عدالة ولذلك
 لم يحتج البخاري في الصحيح بواحد منهم) * قلت * اساء القول فيهم اما حماد بن سلمة فامام جليل ثقة ثبت وهذا
 اشهر من ان يحتاج الى الاستشهاد عليه ومن نظري كتب اهل هذا الشأن عرف ذلك قال ابن المديني من تكلم

في حماد بن سلمة فاتهموه في الدين وقال ابن عدي وهكذا يقول ابن حنبل فيه وفي الكمال قال ابن حنبل
اذا رأيت الرجل يغمز حماد بن سلمة فاتهمه فانه كان شديد على اهل البدع وقال ابن معين اذا رأيت الرجل
يقع في عكرمة وحماد بن سلمة فاتهمه في الاسلام وقال ابن مهدي حماد بن سلمة صحيح السماع حسن اللقاء ادرك
الناس لم يترحم بلون من الالوان ولم يلتبس بشئ احسن ملكة نفسه ولسانه ولم يطلقه على احد ولا ذكر خلقا بسوء
فسلم حتى مات واما ابو نعمة فوثقه ابن معين واما ابو نضرة فوثقه ابن معين وابوزرعة واخرج مسلم للثلاثة
ولا يلزم من ترك البخاري الا حجاج شخص ان يكون للاختلاف في عداله لانه لم يلزم هو ولا مسلم التخرج
عن كل عدل على ما عرف *

* قال * باب ما يجب غسله من الدم *

ذكر فيه حديثان في سنده روح بن غطيف فذكر (عن الذهلي انه مجهول) * قلت * روى عنه القاسم بن مالك
ونضر بن حماد واغلظوا فيه ولكن لم يقل احد فيما علمت انه مجهول *

* قال * باب ما يستحب من استعمال ما يزيل الاثر مع الماء *

ذكر فيه حديث ابن اسحق عن سليمان بن سحيم عن امية بن ابي الصلت ثم قال (كذا في كتابي وقال غيره آمنة بنت
ابي الصلت وهو الصواب عن امرأة من بني غفار قالت جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم) الحديث * قلت *
كذا في نسختين مضبوطتين من السان آمنة بالمد والنون وقال الخطيب في كتاب التلخيص امية بضم الهمزة
وبالياء وذكر ان الواقدي روى حديثها هذا عن ابن ابي سبرة عن سليمان بن امية بنت ابي الحكم عنها عن
النبي عليه السلام يخالف ابن اسحق في موضعين ادخال ام على بينا وبين سليمان وجعلها صحابية وفي اطراف
المزي ورواه الواقدي عن ابن ابي سبرة فذكره كما ذكر الخطيب *

* قال * باب البيان ان الدم اذا بقي اثره بعد الغسل لم يضره *

ذكر فيه انه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم باسنادين ضعيفين * ثم ذكرهما وفي سند الثاني الوازع بن نافع
فذكر (عن ابراهيم الحربي انه قال غيره اوثق منه) * قلت * الوازع قال فيه النسائي متروك وقال الذهبي قال
احمد ويحيى ليس بثقة فترك البيهقي مثل هذا التبريح واقتصر على كلام الحربي وظاهره يدل على توثيقه كما مر غير
مرة لانه شارك الغير في الثقة وان كان ذلك الغير اوثق منه فان كان البيهقي قصد بذلك هذا الكلام توثيقه كما هو
المفهوم من ظاهره فهو مناقض لقوله او لا باسنادين ضعيفين وان قصد بذلك تبريحه فقد ترك ما ذكرنا من

التجريح الواضح وذكر ما المفهوم من ظاهره خلافه *

* قال * باب ما روي في الفرق بين يول الصبي والصبية *

ذكر فيه حديثا عن ابي الاحوص عن سماك عن قابوس عن لابة وهي ام الفضل * ثم قال (وروي عن علي بن صالح عن سماك عن قابوس عن ابيه جاءت ام الفضل) * قلت * رواه ابن ماجة عن ابي بكر بن ابي شيبة عن معاوية ابن هشام عن علي بن صالح عن سماك عن قابوس قالت ام الفضل ولم يذكر اباه *

* قال * باب المي يصيب الثوب *

ذكر فيه حديث عباد بن منصور عن القاسم عن عائشة * قلت * عباد هذا قال الذهبي ضعفه وقال ابن الجارود ليس بشيء وقال محمد بن عثمان بن ابي شيبة سألته يعني علي بن المدبني عن عباد بن منصور فقال ضعيف عندنا ثم مع ذلك قد اختلف عليه في سنده فاخرجه ابن عدي في الكامل من طريق احمد بن اوفى عن عباد بن منصور عن عطاء عن عائشة الحديث بمعناه وقال ابن عدي في ترجمة احمد بن اوفى يخالف الثقات فيما يرويه عن شعبة وقد حدث عن غير شعبة باحاديث مستقيمة وهذا الحديث مستقيم ثم ذكر البيهقي حديث عكرمة بن عمار (ثنا عبد الله بن عبيد قال قالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلت المني (١) من ثوبه بعرق الاذخر ثم يصلي فيه) * قلت * فيه علتان * احدهما * ان ابن عمار غمره القطان وابن حنبل وضعفه البخاري جدا ذكره البيهقي فيما مضى في باب مس الفرج بظهر الكف وسكت عنه هنا * والثانية * قرأت بخط الشيخ نقي الدين القشيري قال الفلاحي ذكرت ليجي حديثا حديثا معاذ بن معاذ عن عكرمة بن عمار عن عبد الله ابن عبيد بن عمير عن عائشة انها كانت تفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانكر يجي ان يكون سمع من عائشة عبد الله بن عبيد قال الفلاحي ثنا ابوداؤد ثنا هشام بن ابي عبد الله عن بديل العقيلي عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن امرأة منهم يقال لها ام كلثوم عن عائشة *

* قال * باب الاختيار في غسل المني تنظيفا *

ذكره في اخره حديث عمرو بن ميمون (سألت سليمان بن يسار عن المني تصيب الثوب يغسله ام يغسل الثوب فقال اخبرني عائشة انه عليه السلام كان يغسل المني ثم يخرج الى الصلوة) ثم قال البيهقي (يدل على ان سياق الحديث لاجل طهارة عرق الجنب وانه ليس عليه غسل الثوب الذي اجنب فيه فقد يغسل المني تنظيفا كما يغسل المخاط وغيره) * قلت * هذا التاويل في غاية البعد والمخالفة لظاهر اللفظ لان السؤال انما وقع عن المني

يصيب الثوب لآعن عرق الجنب *

* قال * باب طهارة الارض من البول *

ذكر فيه بول الاعرج في المسجد وامره عليه السلام بصب الماء عليه * قلت * وجه الدليل ان الارض لو طهرت باليس لم يكلفهم صب الماء وللنص ان يقول اراد عليه السلام تعجيل تطهير المسجد اذا التطهير باليس يحتاج الى زمان *

* قال * باب من قال يظهر الارض اذا ليست *

ذكر فيه حديث ابن عمر (كانت الكلاب تبول تقبل وتدبر في المسجد) ثم ذكر عن الاسمعيلى (انه قال المسجد لم يكن يطلق عليه وكانت تتردد فيه فعباسها كانت تبول فيه) * قلت * قطع ابن عمر بانها كانت تبول كما اخرجها البيهقى اولاً وكذا اخرجها البخاري تعليقا بصيغة الجزم واخرجها ابو داود ايضا فانتفى بذلك تردد الاسمعيلى فيه بقوله وعساها كانت تبول وبقيته كلامه تقدم ما عليه فيما مضى في باب نجاسة ماماسه الكلب وقول البيهقى آخر (انه منسوخ) تقدم هناك ايضا انه دعوى والاظهر ان الشمس كانت تجفف تلك النجاسة فتظهر الارض كما ترجم البيهقى وكذا ترجم ابو داود فقال باب في ظهور الارض اذا ليست وذكر الحديث وكذا فعل غيرهما *

* قال * باب طهارة الحف والنعل *

ذكر فيه حديث ابراهيم بن الحيثم (ثنا محمد بن كثير ثنا الاوزاعي عن ابن عجلان عن سعيد المقبرى عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا وطئ احدكم بعلية الحديث * قلت * في سنده امران * اجد هما * ان البيهقى اخرجها في كتاب المعرفة من حديث ابي الاحوص محمد بن الحيثم القاضي ثنا محمد بن كثير عن الاوزاعي عن ابن عجلان عن سعيد عن ابي هريرة ولم يذكر اياه * والثاني * ان ابن كثير هو المصيصى كذا نسبه في كتاب المعرفة وسكت عنه هناك وهنا وهو متكلم فيه قال صاحب الكمال قال البخاري ضعفه احمد وقال بحث الى اليمن فاني بكتاب فرواه وقال عبد الله بن احمد ذكره ابي فضعه جدا وقال هو منكر الحديث او قال روى اشياء منكورة وقال محمد بن سعد يذكره انه اختلط في آخر عمره وقال صالح بن محمد كثير الخطأ وقال صالح بن احمد بن حنبل قال ابي لم يكن ابن كثير عندي بشقة وضعفه ابن القطان وقال اضعف ما هو عن الاوزاعي ثم قل البيهقى) رواه ابو داود عن محمد بن ابراهيم عن ابن كثير * قلت * كذا وقع في هذا الكتاب ولعله غلط من الكتاب فان ابا داود رواه عن احمد بن ابراهيم الدورقي عن ابن كثير وكذا ذكر المزي

في اطرافه وكذلك رواه البيهقي في كتاب المعرفة من طريق ابي داود ثنا احمد بن ابراهيم ثم اخرج البيهقي من حديث القعقاع بن حكيم عن عائشة عنه عليه السلام بمعناه * قلت * سكت عن هذا الحديث وقال في الخلافات القعقاع لم يسمع عن عائشة *

* قال * ﴿ باب المصلي اذا خلع نعليه اين يضعهما ﴾

ذكر فيه حديث بشر بن بكر (ثنا الاوزاعي حدثني محمد بن الوليد عن سعيد بن ابي سعيد المقبري عن ابيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى احدكم فخلع نعليه فلا يؤذي بهما احدا الحديث) * قلت * ذكره ابو داود من حديث بقة وشعيب بن اسحاق عن الاوزاعي حدثني محمد بن الوليد عن سعيد بن ابي سعيد عن ابيه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم الى آخره فزاد ذكر ابي هريرة *

* قال * ﴿ باب النهي عن الصلوة في المقبرة والحمام ﴾

ذكر فيه حديثا مرسلان طريق الثوري * قال (وقد روي موصولا وليس بشئ) وحديث حماد يعني ابن سلمة موصول وقد تابعه على وصله عبد الواحد بن زياد والدروري * ثم ذكر سندهما ثم اسنده موصولا من وجه آخر * قلت * اذا وصله ابن سلمة وتوبع على وصله من هذه الاوجه فهو زيادة ثقة فلا ادري ما وجه قول البيهقي وليس بشئ *

* قال * ﴿ باب اينما ادركت الصلوة فصل ﴾

ذكر فيه حديث ابي ذر وجابر وابي هريرة وابن عباس وابي امامة * ثم قال في آخر الباب (وروي في حديث جابر وابي هريرة عنه عليه السلام) * قلت * لا فائدة لهذا الكلام لانه ذكر حديثها فيما تقدم من هذا الباب بسنده *

* قال * ﴿ باب في حصي المسجد ﴾

ذكر فيه حديثا (عن عمر بن سليم قال قال ابو الوليد سألت ابن عمر عما كان بدا هذه الحصص) ثم قال (حديث متصل واسناده لا بأس به) * قلت * كيف يكون كذلك وابي الوليد هذا مجهول كذا قال ابن القطان والذهبي وفي احكام عبد الحق لا اعلم روى عنه الا عمر بن سليم ويقال عمرو ثم ان عمر هذا لم يصرح بالساج من ابي الوليد وقد حكى ابن القطان عن ابن الجارود انه لم يسمعه *

باب في سراج المسجد

قال *

ذكر فيه حديث (سعيد بن عبد العزيز عن ابن أبي سودة عن ميمونة فابعثوا بزيت يسرج في قناديله) * قلت *
الحديث ليس بقوى كذا قال عبد الحق في احكامه وكان الحامل له على ذلك الا خلافاً في اسناده فان اباد اؤد
اخرجه كما ذكره البيهقي واخرجه ابن ماجة من حديث ثور بن يزيد عن زياد بن ابي سودة عن اخيه عثمان بن
ابي سودة عن ميمونة ولهذا قال صاحب الكمال روى زياد عن ميمونة وعن اخيه عنها وهو الصحيح *

باب ما يقول اذا دخل المسجد

قال *

ذكر فيه (عن انس انه كان يقول السنة اذا دخل المسجد) الى آخره * قلت * هذا الاثر ليس بمناسب لهذا الباب *

باب الجنب يمر في المسجد

قال *

ذكر فيه (عن ابن عباس في قوله تعالى ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا) قال لا تدخل المسجد وانت جنب الا ان
تكون ماراً * قلت * في سنده ابو جعفر عيسى بن ماهان الرازي قال ابو زرعة يهيم كثير او قال الفلاس شي الحفظ
وقال احمد والنسائي ليس بالقوى وقد جاء عن ابن عباس بسند صحيح خلاف هذا قال ابن ابي شبة في مصنفه
ثنا وكيع عن ابن ابي عروبة عن قتادة عن ابي مجاز عن ابن عباس ولا جنبا الا عابري سبيل هو الماسا فريعي
لا يجد الماء فيتم وروى عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال يمر الجنب في المسجد قال
ابن جريج واقول اننا قال ابن عباس ولا جنبا الا عابري سبيل مسافرين لا يجدون ماء وقد اخرج البيهقي مثل
هذا عن علي فيما مضى في باب الجنب يكفيه التيمم اذا لم يجد الماء ثم ذكر البيهقي (عن ابي عبيدة بن عبد الله عن
ابن مسعود انه كان يرخص للجنب ان يمر في المسجد) * قلت * ابو عبيدة لم يدرك اياه ذكره البيهقي في باب من
كبر بالطائفتين * ثم ذكر (عن الحسن بن ابي جعفر الازدي عن سلم الغنوي عن انس في قوله ولا جنبا الا عابري
سبيل قال يحتار) * قلت * الحسن بن ابي جعفر عجلان وقيل عمر الجفري الازدي قال عمرو بن علي صدوق
منكر الحديث كان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه وقال اسحاق بن منصور ضعفه احمد وقال البخاري منكر الحديث
وقال النسائي ضعيف وقال في موضع آخر متروك الحديث وقال الترمذي ضعفه يحيى بن سعيد وغيره * ذكر
ذلك كله المزي في التهذيب وقال الذهبي ضعفه جماعة وقال ايضاً سلم الغنوي قلل ابن حبان لا يحتج به وقال
شعبة كان يرى الهلال قبل الناس بليتين وقال النسائي تكلم فيه شعبة ثم ذكر (عن عطاء لا تمر الحائض في المسجد
الامضطرة) * قلت * هذا الكلام عليه لان عطاء منعها الا للاضطرار والشافعي رخص لها في المرور من

غير اضطرار وقد روى عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج قلت لعطاء الخاض ترقى المسجد قال لا *
 * قال * باب المشرك يدخل المسجد غير المسجد الحرام لقوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا *
 * قلت * المراد القرب للحج او عمرة ويدل على ذلك ما في كتب الحديث ان ابا بكر بث ابا هريرة في رهط
 يؤذنون في الناس يوم الحرة لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان وانزل الله في العام الذي نبذ فيه
 ابوبكر الى المشركين * بايها الذين آمنوا انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام الا به ويدر عليه ايضاً قوله تعالى
 عقيب ذلك * وان خفتم غيلة * وذلك ان العرب لما منعت من الحج والعمرة خافوا من انقطاع تجارتهم التي كان
 المسلمون يتتبعون بها فاحل الله لهم الجزية ولم تؤخذ قبل ذلك فجعلها عوضاً ممنعهم من تجارات المشركين وانما
 ذكر في المنع قربان المسجد الحرام لان الحاج والمعتبر لا بد لهما من دخوله فالمنع منه يشمل الحج والعمرة ولو قال فلا تقربوا
 عرفات لحص بالمنع الحج دون العمرة او تحمل الآية على عبدة الاوثان من العرب اذ يجب قتلهم ولا يقبل منهم الا
 الاسلام او السيف فمنعوا من دخوله لان من دخله حرم قتله *

* قال * * باب بيان ان النهي مخصوص ببعض الصلوات *

ذكر فيه حديث سعد بن سعيد الانصاري عن محمد بن ابراهيم عن قيس جد سعد * قلت * سعد هذا ضعفه
 ابن حنبل وابن معين وقال النسائي ليس بالقوي وقال ابن حبان لا يجل الاحتجاج به وقال الترمذي
 تكلموا فيه من قبل حفظه وقال ايضاً هذا الحديث اسناده ليس بمتصل محمد التيمي لم يسمع من قيس ورواه
 بعضهم عن سعد بن سعيد عن محمد بن ابراهيم انه عليه السلام خرج فزأى قيساً ثم ذكر البيهقي حديثنا
 (عن ذكران عن عائشة انه عليه السلام كان يصلي بعد العصر وينهي عنها) ثم قال (ففي هذا وفي بعض ماضي
 اشارة الى اختصاصه عليه السلام باستدامة هاتين الركعتين) * قلت * قولها وينهي عنها صريح بان حكم غير النبي
 عليه السلام في هذا يخالف حكمه وانه عليه السلام مخصوص باصل هذه الصلوة لا باستدامتها وكذا ما ذكر
 في اوائل هذه الابواب من النهي عن الصلوة بعد العصر وحديث معاوية وابن عباس وفعل عمر يدل على ذلك
 والى هذا ذهب اكثر العلماء وكرهوا هاتين الركعتين ذكره الطحاوي * ثم ذكر البيهقي اثر من حديث مخزومة
 عن ابيه * قلت * مخزومة بن بكير ضعفه يحيى وقال مرة ليس بشيء وقال احمد ثقة لم يسمع من ابيه شيئاً وقال
 ابوداود لم يسمع من ابيه الا حديث الوتر *

* قال * * باب بيان ان الهى مخصوص ببعض الامكنة *

ذكر فيه حديثا في سنده حميد الاعرج فقال فيه (ليس بالقوى) * قلت * تناهل في امره والذي في الكتب انه واهي الحديث وقبل ضعيف وقيل منكر الحديث وقيل ليس بشئ وقال ابن حبان يروى عن عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود نسخة كلها موضوعة *

* قال * * باب تأكيد الوتر *

ذكر فيه حديث عبيد الله العتيكى (عن ابن بريدة عن ابيه قال عليه السلام الوتر حق) الحديث * ثم خرج عن البخارى (قال العتيكى عنده متكبر) * قلت * قال ابو حاتم هو صالح وانكر على البخارى اذ خاله في كتاب الضعفاء وقال بحول *

* قال * * باب من جعل الضرار بعا *

ذكر فيه حديثا عن ابي ابراهيم محمد بن المثنى عن ابيه عن جده ثم ذكره من وجه آخر عن محمد بن مهران ثاجدى ابو المثنى ثم قال هو الصحيح وهو ابو ابراهيم محمد بن ابراهيم بن مسلم بن مهران القرشى سمع جده مسلم بن مهران ويقال محمد بن المثنى وهو ابن ابي المثنى لان كنية مسلم ابو المثنى) * قلت * المذكور في الكتب المتداولة ان كنية محمد ابو جعفر لا ابو ابراهيم واسم جده ابي المثنى مسلم بن المثنى. وقيل مهران. وقيل مسلم بن مهران كما ذكر البيهقى *

* قال * * باب من جعل قبل المغرب ركعتين *

ذكر فيه حديثا من رواية ابن بريدة عن ابن مغفل ثم قال (ورواه حبان بن عبيد الله واخطأ في سنده واتي بزيادة لم يتابع عليها) ثم ذكر (عنه عن ابن بريدة قال عليه السلام ان عند كل اذان ركعتين ما خلا المغرب) * قلت * اخرج البزار هذا الحديث ثم قال حبان رجل من اهل البصرة مشهور ليس به باس وقال فيه ابو حاتم صدوق وذكره ابن حبان في الثقات من اتباع التابعين واخرج له الحاكم في ابواب الزنا حديثا وصححه اسناده فلهذه زيادة من ثقة فيحمل على ان لابن بريدة فيه سندان سمعه من ابن مغفل بغير تلك الزيادة وسمعه من ابيه بالزيادة

* قال * * باب صلاة الليل والنهار مثنى مثنى *

ذكر فيه حديث ابن عمر ثم حكى عن البخارى انه صحيح * قلت * رواه عن ابن عمر على الازدى وقد ذكر صاحب التمهيد ان ابن معين يضعف حديث الازدى ولا يخرج به ويقول ان نافعا وعبد الله بن دينار وجماعة روه عن ابن عمر ولم يذكر وافية النهار وذكر صاحب التمهيد في موضع آخر حديث الازدى ثم قال فزاد ذكر النهار

ولم يقله احد عن ابن عمر غيره وانكروه عليه ثم ذكر عن ابن حنبل قال ان صلي النافلة اربعا فلا بأس فقد روي
عن ابن عمر انه كان يصلي اربعا بالنهار وقال ابن عون قال لي نافع اما نحن فنصلي اربعا بالنهار ثم ذكر ابو عمر
بسند عن ابن معين انه قال صلوة النهار اربع لا تقصل بينهن فليل له ان ابن حنبل يقول صلوة الليل والنهار
مثنى فقال ياي حديث فليل له بحديث الازدي عن ابن عمر فقال ومن على الازدي حتى اقبل هذا منه
وادع يحيى بن سعيد الانصاري عن نافع عن ابن عمر انه كان يتطوع بالنهار اربعا لا يفصل بينهن لو كان حديث
الازدي صحيحا لم يخالفه ابن عمرو وقال النسائي هذا الحديث عندي خطأ يعني حديث الازدي ثم ذكر البيهقي
حديث الفضل بن عباس * قلت * ذكر صاحب التمهيد انه اسناد مضطرب ضعيف لا ينجح بمثله *

قال * ﴿باب ما روي في عدد ركعات قيام شهر رمضان﴾

ذكر فيه حديثا عن الحسن بن صالح عن ابي سعد البقال عن ابي الحسن ان علي بن ابي طالب امر رجلا ان
يصلي بالناس خمس ترويجات عشرين ركعة (ثم قال (وفي هذا الاسناد ضعف) * قلت * الاظهر ان ضعفه من
جهة ابي سعد سعيد بن المرزبان البقال فانه متكلم فيه فان كان كذلك فقد تابعه عليه غيره قال ابن شيبة
في المصنف ثنا وكيع عن الحسن بن صالح عن عمرو بن قيس عن ابي الحسن ان عليا امر رجلا يصلي بهم في رمضان
عشرين ركعة وعمرو بن قيس اظنه الملالى وثقه احمد ويحيى وابو خاتم وابو زرعة وغيرهم واخرج له مسلم
ثم ذكر حديثا في سنده المغيرة بن زياد فقال (ليس بالقوي) * قلت * ضعفه في باب ترك القصر وقال في باب خل
الحمر (صاحب مناكير) وقد وثقه ابن معين وجماعة فلم يذكر البيهقي شيئا من ذلك *

قال * ﴿باب الفوت في الوتر﴾

ذكر فيه حديث الحسن * قلت * ذكره ابن جرير الطبري في التذييل ثم قال فيه الابانة عن صحة قول القائلين
في الوتر فوت وروى ليث عن عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه عن عبد الله انه كان يفت في الوتر وروى
ابراهيم عن علقمة ان ابن مسعود واصحاب محمد عليه السلام كانوا يفتون في الوتر وروى الاسود ان عمر قنت
في الوتر وكان علي يفت في رمضان كله وفي غير رمضان في الوتر وفعله الاسود *

قال * ﴿باب من لا يفت في الوتر الا في النصف الاخير من رمضان﴾

ذكر فيه اثرا عن ابي ثمر ذكر اثرا عن الحسن بن عمر ثم ذكر اثرا عن الحارث عن علي * قلت * اثر ابي في سنده
مجهول والحسن لم يدرك عمر لانه ولد لستين بقيتان خلافته والحارث مكشوف الحال ثم ذكر عن الحكم

ابن عبد الملك عن قتادة عن الحسن قال أما عليُّ إلى آخره * قلت * الحكم هذا قال يحيى ليس بثقة وليس بشيء
وقال ابو حاتم مضطرب وقال ابو داود منكر الحديث وقتادة مدلس وقد عنعن والحسن لم يصح لقائه لعل
* ثم ذكر البيهقي (عن الاوزاعي انه قال مساجد الجماعة يقتنون في جميع الشهور واهل المدينة يقتنون في النصف
التاني) * قلت * اتباع الجماعة اولى وتعليمه عليه السلام للحسين كلمات بقولهن في الوتر يشمل وتر جميع السنة
ثم ذكر حديث غسان بن عبيد (ثنا ابو عاتكة عن انس كان عليه السلام يفت في النصف من رمضان) الى آخره
* ثم قال (قال ابو احمد هو ابن عدي ابو عاتكة طريق منكر الحديث) * قلت * اقتصر عليه وغسان الراوى عنه
مذكور ايضا في الضعفاء خرق احمد حديثه وقال ابن عدي الضعيف على احاد به بين *

* قال * **باب المريض يترك القيام بالليل** *

ذكر فيه حديثا (عن شعبة عن يزيد بن خير عن عبد الله بن ابي موسى عن عائشة) ثم قال (كذا قال شعبة وقال
معاوية بن صالح عبد الله بن ابي قيس وهو اصح) * قلت * اخرجه ابو داود في سننه من حديث شعبة عن يزيد
عن عبد الله بن ابي قيس *

* قال * **باب الوتر بركة** *

ذكر فيه حديث عاصم الاحول (عن عبد الله بن شقيق عن ابن عمر جاء رجل الى النبي عليه السلام فسأله عن الوتر
وانا ينهيا فقال صلوة الليل مثنى مثنى فاذا كان من آخر الليل فاوتر بركة ثم صل ركعتين قبل الفجر يريد في صلوة الفجر)
* قالت * هذا تاويل ردي يرد اللفظ والحديث صريح في جواز ركعتين بعد الوتر وقد روى ذلك من
عدة طرق والبيهقي بوب عليه فيما بعد ولم ياول تلك الاحاديث بهذا التاويل بل زعم (ان الركعتين تركتا
بحديث اجعلوا آخر صلواتكم بالليل وترا) وقد ذكر ابن ابي شبة في مصنفه هذا الحديث فقال ثنا هشيم انا خالد
هو الخذاء عن عبد الله بن شقيق عن ابن عمر انه عليه السلام قال صلوة الليل مثنى مثنى والوتر واحدة وسجدتان
قبل صلوة الصبح ومعناه كما قلنا ويحتمل ان يكون قوله وسجدتان معطوفا على قوله واحدة فعلى هذا فيه دليل
على ان الوتر ثلاث ركعات ثم ذكر حديث الزهري (عن عطاء عن ابي ايوب) وذكر الاختلاف في رفعه
ووقفه * قلت * رواه الدارقطني من حديث محمد بن حسان الازرق عن ابن عينة عن الزهري مرفوعا
ولفظه الوتر حق واجب وابن حسان ثقة وقد زاد الرفع ولفظة واجب فيقلان * (قال البيهقي وروينا عن
جماعة من الصحابة التطوع والوتر بركة واحدة مفصولة عما قبلها منهم عمر) ثم خرج من حديث قابوس بن

ابن ظبيان ان اياه حدثه قال مرعمر الى آخره * قلت * قابوس قال النسائي ليس بالقوي وضعفه ابن معين وكان
شد بد الجمل عليه وقال ابن حبان روى الحفظ يتفرد عن ابيه بما لا اصل له وقد ذكر البيهقي في اخر الباب الذي
يلى هذا الباب ان الحسن قيل له كان ابن عمر يسلّم في الركعتين من الوتر فقال كان عمر افقه منه كان يهنئ في
الثالثة بالتكبير * وذكر صاحب التمهيد جماعة من الصحابة روى عنهم الوتر ثلاث لا يسلّم الا في اخرهن * منهم
عمر وعلى وابن مسعود وزيد وابي وانس * ثم خرج البيهقي (عن تميم الداري انه قرأ القرآن في ركعة) * قلت *
ليس في هذا انه اقتصر على ركعة * ثم ذكر (ان ابان منصور قال لا ين عمر الناس يقولون عن الوتر بواحدة تلك
البيراء) الى آخره * قلت * في سنده ابن اسحاق وسليمة بن الفضل متكلم فيها وابو منصور لم اعرف حاله ولا اسمه
وقد جاء ان الوتر بواحدة هي البيراء فذكر صاحب التمهيد عن ابي سعيد الخدري انه عليه السلام نهى عن
البيراء ان يصلى الرجل ركعة واحدة بوترها وفي سنده عثمان بن محمد بن ربيعة قال العقيلي الغالب على حديثه الوهم
ذكره صاحب التمهيد ولم يتكلم عليه احد بشيء فيما علمنا غير العقيلي وكلامه خفيف وقد اخرج له الحاكم في المستدرک *
* قال *
* باب من اوتر بثلاث موصولات *

ذكر فيه (عن ابن مسعود قال الوتر ثلاث كوتر النهار المغرب) * ثم قال (رفعه يحيى بن زكريا عن الاعمش وهو
ضعيف) * قلت * اخرجه النسائي من حديث ابن عمر فقال حدثنا قتيبة عن الفضل بن عياض عن هشام بن
حسان عن محمد بن سيرين عن ابن عمر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة المغرب وتر صلوة النهار
فاوتر واصلوة الليل وهذا السند على شرط الشيخين * ثم ذكر البيهقي حديث عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد بن
ابي عروبة عن قتادة عن زارة عن سعد بن هشام عن عائشة كان عليه السلام لا يسلّم في ركعتي الوتر) ثم قال
(كذا رواه عبد الوهاب عن ابن ابي عروبة) * قلت * تابع عبد الوهاب على ذلك عيسى بن يونس وبشر بن
المفضل وعبد الوهاب بن ابوبدر شجاع بن الوليد فرووه عن ابن ابي عروبة كذلك امارواية عيسى فقال البيهقي في
المعرفة كذا رواه عبد الوهاب بن عطاء وعيسى بن يونس عن ابن ابي عروبة واما رواية بشر فاخرجه النسائي
واما رواية عبد الوهاب بن ابي شيبة فقال ثنا عبدة عن سعيد عن قتادة فذكر بسنده مثل ذلك واما رواية
ابي بدر فاخرجه الدارقطني في سننه *

* قال *
* باب في الركعتين بعد الوتر *

ذكر فيه حديثا عن عائشة ثم قال (وقد روينا هاتين الركعتين في حديث سعد بن هشام عن عائشة عن النبي صلى الله

عليه وسلم وفي رواية الحسن عن سعد يقرأ فيها قل يا ايها الكافرون واذا زلزلت * قلت * رواية الحسن عن سعد ذكرها ابوداود ولا ذكر للقراءة فيها واخرجها ايضا النسائي ولم يذكر الركعتين بعد الوتر بالجملة وقال البيهقي في كتاب المعرفة قدروناهما في حديث سعد بن هشام عن عائشة عن النبي عليه السلام وهما في رواية ابي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة وفي حديث ام سلمة وابي امامة وانس وثوبان وفي حديث انس وابي امامة من الزيادة قراءته فيهما بعد ام القرآن اذ ازلزلت وقل يا ايها الكافرون واسناد حديثهما ليس بالقوى فجعل البيهقي في المعرفة القراءة فيهما في حديث انس وابي امامة لا في حديث الحسن عن سعد كما ذكره في كتاب السنن ثم ذكر حديثا في سنده ابو غالب عن ابي امامة فقال (ابو غالب غير قوى) * قلت * ذكر المزي في كتابه انه صالح الحديث وان الترمذي صححه له *

* قال * ❦ باب من قال لا ينقض القائم وتره ❦

ذكر فيه حديثا في سنده ملازم وقبس بن طلق فسكت عنهما وتكلم فيهما فيما مضى في باب مس الفرج ثم ذكر عن علي ما يقتضي نقض الوتر فهو مخالف لتبويبه *

* قال * ❦ باب من قال يقنت في الوتر بعد الركوع ❦

ذكر فيه (انه روي في قنوت الصبح بعد الركوع ما يوجب الاعتماد عليه وقنوت الوتر قياس عليه) * قلت * الذي في الصحيح انه عليه السلام ترك القنوت في الصبح وعلى تقدير ثبوته وانه بعد الركوع كيف يقاس الوتر عليه مع وجود حديث جيد في الوتر مروي من وجوه وان القنوت فيه قبل الركوع على ما سنذكره في الباب الذي بعد هذا الباب ان شاء الله تعالى وعلى تقدير انه ليس في الوتر حديث كيف يقاس على الصبح وليس بينهما معنى مؤثر يجمع به بينهما وقد كنا ذكرنا في ابواب القنوت في الصبح ان الذي في الصحيحين من حديث انس ان القنوت فيه قبل الركوع فان كان ولا بد من القياس على القنوت في الصبح كان القياس على ما في الصحيحين من ان القنوت قبل الركوع اولى من القياس على ما ليس فيهما ثم خرج البيهقي (عن الربيع قال قال الشافعي حكاية عن هشيم عن عطاء بن السائب عن ابي عبد الرحمن السلمي ان عليا كان يقنت في الوتر بعد الركوع) * قلت * فيه اشياء * احدها * ان الشافعي لم يذكر سنده الى هشيم * والثاني * ان هشيم مدلس ولم يصرح بالسماع * والثالث * ان عطاء اختلط في آخر عمره وضعفه ابن معين وقال جميع من روى عنه في الاختلاط الاشعبة وسفيان * وقال احمد بن عبد الله من سمع منه باخره فهو مضطرب الحديث منهم هشيم وقد روي عن علي

وغيره انهم رأوا القنوت قبل الركوع على ما سياتي في الباب الذي بعد هذا الباب ان شاء الله تعالى *

باب من قال يقنت في الوتر قبل الركوع *

ذكر فيه حديث عيسى بن يونس عن ابن ابي عروبة عن قتادة عن سعيد بن عبد الرحمن بن ازي عن ابيه عن ابي بن كعب ثم ذكر (عن ابي داود ان جماعة روى عن ابن ابي عروبة وان الدستوائي وشعبة روى عنه عن قتادة ولم يذكروا القنوت) قلت * عيسى بن يونس قال فيه ابوزرعة ثقة حافظ وقال ابن المديني صحيح ثقة مأمون واذا كان كذلك فهو زيادة ثقة وقد جاء له شاهد على ما سنده ان شاء الله تعالى * ثم اخرجه البيهقي من حديث عيسى بن يونس عن فطر عن زيد عن سعيد بن عبد الرحمن بسنده ثم ذكر (عن ابي داود ان جماعة روى عنه عن زيد لم يذكر احد منهم القنوت الا ماروي عن حفص بن غياث عن مسعر عن زيد فانه قال في حديثه وانه قنت قبل الركوع وليس هو بالشهور من حديث حفص يخاف ان يكون عن حفص عن غير مسعر) قلت * العجب من ابي داود كيف يقول لم يذكر احد منهم القنوت الا ماروي عن حفص عن مسعر عن زيد وقد روى هو ذكر القنوت قبل الركوع من حديث عيسى بن يونس عن ابن ابي عروبة ثم قال وروى عيسى بن يونس هذا الحديث ايضا عن فطر عن زيد عن سعيد بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي عن النبي عليه السلام مثله والبيهقي خرج رواية فطر عن زيد مصرحة بذكر القنوت قبل الركوع ثم نقل كلام ابي داود ولم يتعقب عليه على ان ذلك روى عن زيد من وجه ثالث * قال النسائي في سننه ان ابا بن ميمون ثنا محمد بن يزيد عن سفيان هو الثوري عن زيد عن سعيد بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي بن كعب انه عليه السلام كان يوتر بثلاث يقرأ في الاولى بسم الله ربك الاعلى وفي الثانية بقل يا ايها الكافرون وفي الثالثة بقل هو الله احد ويقنت قبل الركوع * وابر ميمون وثقة ابو حاتم وقال النسائي لا باس به ومحمد وثقة ابن معين ويعقوب بن سفيان واخرج له الشيخان واخرج ابن ماجه ايضا هذا الحديث بسند النسائي فظهر بهذا ان ذكر القنوت عن زيد زيادة ثقة من وجوه فلا يصبر سكوت من سكت عنه حجة على من ذكره وقد روى القنوت في الوتر قبل الركوع عن الاسود وسعيد بن جبير والنخعي وغيرهم رواه عنهم ابن ابي شيبة في مصنفه باسائده وقال ايضا ثنا ابو خالد الاحمر عن اشعث عن الحكم عن ابراهيم قال كان عبد الله لا يقنت في السنة كلها في الفجر ويقنت في الوتر كل ليلة قبل الركوع * قال ابو بكر هو ابن ابي شيبة هذا القول عندنا وقال ايضا ثنا يزيد بن هارون ثنا هشام الدستوائي عن حماد هو ابن ابي سليمان عن ابراهيم عن علقمة ان ابن مسعود واصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يقتنون في الوتر قبل الركوع وهذا سند صحيح على شرط مسلم

وفي الاشراف لابن منذر رويانا عن عمرو بن علي وابن مسعود وابي موسى الاشعري وانس والبراء بن عازب وابن عباس وعمر بن عبد العزيز وعبيدة وحيد الطويل وابن ابي ليلى انهم رأوا القنوت قبل الركوع وبه قال اسحاق ثم ذكر البيهقي حديثنا (عن يزيد بن هارون انا ابان بن ابي عياش عن ابراهيم) فذكره ثم قال (ورواه الثوري عن ابان ومداير الحديث علي ابان وهو متروك) * قلت * قد تابعه علي ذلك الاعمش * قال البيهقي في الخلافيات (انا ابو عبد الله الحافظ ثنا ابو الفضل الحسن بن يعقوب بن يوسف المعدل من اصل كتابه ثنا احمد بن الحليل البغدادى ثنا ابو النضر ثنا سفيان الثوري عن الاعمش عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم قنت في الوتر قبل الركعة ثم قال (هذا غلط والمشهور رواية الجماعة عن الثوري عن ابان) * قلت * الحسن بن يعقوب عدل في نفس الاسناد وبقيته رجاله ثقات فيحمل علي ان الثوري رواه عن الاعمش وابان كلاهما عن ابراهيم وهذا اولي مما فعله البيهقي من التخليط * ثم ذكر حديثنا في سنده عطاء بن مسلم الخفاف فضعفه * قلت * حكى صاحب الكمال عن ابن معين انه ثقة وفي الكامل لابن عدي ثنا محمد بن يوسف القربري ثنا علي ابن حزم سمعت الفضل بن موسى ووكيعا يقولان عطاء بن مسلم ثقة والقربري راوي صحيح البخاري مشهور وابن حزم ثقة روى عنه مسلم وغيره فهو لا ثلاثة اكابر وثقوه فاقول احواله ان تكون روايته شاهدة لما تقدم من حديث ابي وابن مسعود *

* باب الاضطجاع بعد ركعتي الفجر *

* قال *

ذكر فيه حديث ابي النضر عن ابي سلمة عن عائشة كانت عليه السلام اذا قضت صلواته من آخر الليل نظر فان كنت مستيقظة حدثني وان كنت نائمة ايقظني وصلى الركعتين ثم اضطجع حتى ياتيته المؤذن فيؤذنه بصلوة الصبح فيصلي ركعتين خفيفتين ثم يخرج الى الصلوة ثم قال (وهذا بخلاف رواية الجماعة عن ابي سلمة فقد انا ابو عبد الله) فذكر بسنده (عن ابن ابي عتاب عن ابي سلمة عن عائشة كان عليه السلام اذا صلى من الليل ثم اوتر ثم صلى الركعتين فان كنت مستيقظة حدثني والا اضطجع حتى ياتيته المنادي) * قلت * الظاهر ان البيهقي ساق رواية ابن ابي عتاب على انها مخالفة لرواية ابي النضر والظاهر انها موافقة لها في ان الاضطجاع به الركعتين قبل ركعتي الفجر ويحتمل انها مخالفة لما بان يحمل قوله في رواية ابن ابي عتاب ثم صلى الركعتين على انهما ركعتا الفجر ولكن صرفهما الى الركعتين قبل ركعتي الفجر كما ذكرناه اولي لتفق الروايات ثم ذكر (عن ابن عمر انه رأى قوما قد اضطجعوا) الى آخره * قلت * في سنده زيد العمى ضعفه البيهقي في باب النفاس *

﴿ باب الخبر الذي جاء في صلوة الزوال ﴾

قال *

ذكر فيه حديث سفيان عن ابي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي وفيه فاذا زالت الشمس قام فصلى اربعا
يفصل فيهن بالتسليم على الملائكة المقربين ثم قال (وكذلك رواه حصين بن عبد الرحمن وشعبة
واسرائيل وابوعوانة وابوالاحوص وزهير بن معاوية عن ابي اسحاق وزاد اسرائيل في روايته وقل من يداوم
عليها) قلت * ذكر عبد الحق هذا الحديث وعزاه الى النسائي وقال في آخره ورواه حصين بن عبد الرحمن
عن ابي اسحاق عن عاصم عن علي وقال يجعل التسليم في آخر ركعة يعني من اربع ركعات وهذا مخالف لقول
البيهقي وكذلك رواه حصين واخرج ابن ابي شيبة في مصنفه رواية ابي الاحوص عن ابي اسحاق ولفظه
* وصلى قبل الظهر اربع ركعات * ولم يقل بفصل فيهن بالتسليم وهذا ايضا فيه مخالفة لقول البيهقي وقال احمد
في مسنده ثنا وكيع ثنا سفيان واسرائيل عن ابي اسحاق عن عاصم فذكره وفيه اربع ركعات قبل الظهر اذا زالت الشمس
وركعتين بعدها واربعا قبل العصر يفصل بين كل ركعتين بالتسليم وفي آخره وقل من يداوم عليها وكذلك اخرجه
ابن ماجه في سننه فقال ثنا علي بن محمد ثنا وكيع ثنا سفيان واسرائيل الى آخره وهذه الرواية مخالفة لما ذكره
البيهقي من وجهين * احدهما * ان قوله وقل من يداوم عليها جاءت من رواية اسرائيل وسفيان والبيهقي يسميها الى
اسرائيل وحده * والثاني * ان البيهقي ذكر في روايته عن سفيان انه عليه السلام فصل في الاربع قبل الظهر بالتسليم
وفي رواية احمد وابن ماجه اطلق ذكر الاربع قبل الظهر ولم يذكر الفصل بالتسليم اللهم الا ان يعود قوله
يفصل بين كل ركعتين بالتسليم الى جميع ما تقدم لا الى الاربع قبل العصر بخصوصها وذلك محتمل *

﴿ باب فرض الجماعة في غير الجمعة على الكفاية ﴾

قال *

ذكر فيه حديث ابن الحويرث وحديث ابي الدرداء (ما من ثلاثة) الى آخره * قلت * لا دلالة فيه على ان الجماعة
فرض على الكفاية بل يمكن الاستدلال بهما على انها فرض عين لانه عليه السلام خاطبهم باعينهم بقوله وليؤمنكم
اكبركم وما في آخر الحديث الثاني من قوله فعليك بالجماعة يبين ذلك *

﴿ باب التشديد في ترك الجماعة من غير عذر ﴾

قال *

ذكر فيه حديث يزيد بن الاصم عن ابي هريرة فاحرق عليهم بيوتهم لا يشهدون الجمعة ثم قال وكذا روي
عن ابي الاحوص عن ابن مسعود والذي يدل عليه سائر الروايات انه غير بالجمعة عن الجماعة * ثم استدل على
ذلك بان يزيد قيل له الجمعة عنى او غيرها فاجاب بانه ما ذكر جمعة ولا غيرها * قلت * التعبير بالجمعة واردة

الجماعة بعيد وفيه ناپس على الخاطبين والوجه ان يقال لا منافاة بين رواية لا يشهدون الجمعة ورواية لا يشهدون
الصلوة فيعمل بالروايتين ويتوجه الذم الى من ترك الجمعة والى من ترك الجماعة ثم ذكر البيهقي من حديث
قراذ بن نوح (عن شعبة عن عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال عليه السلام من سمع النداء
فلم يجب فلا صلوة له الا من عذر) ثم قال (وكذلك رواه هشيم عن شعبة ورواه الجماعة موقوفا على ابن عباس)
قلت * قد روي عن شعبة عن حبيب بن ابي ثابت عن سعيد بن جبير مرفوعا اخرجه كذلك قاسم بن اصبغ
في كتابه فقال ثنا اسمعيل بن ابي اسحق القاضي ثنا سليمان بن حرب ثنا شعبة عن حبيب بن ابي ثابت عن سعيد بن
جبير عن ابن عباس قال عليه السلام من سمع النداء فلم يجب فلا صلوة له ذكره عبد الحق في احكامه وقال حسبك
بهذا الاسناد صحة وقد اسنده البيهقي في باب وجوب الجمعة على من كان خارج المصر من طريق اسمعيل
القاضي عن سليمان بن حرب وآخر عن شعبة بسنده موقوفا على ابن عباس واخرجه في الباب المذكور من
وجهين عن اسمعيل بسنده المذكور عن ابن عباس مرفوعا ثم قال البيهقي (ورواه مفرا العبدى عن عدي بن ثابت
موقوفا) قلت * رواه ابوداؤد في كتابه من رواية مفرا عن عدي عن جبير عن ابن عباس مرفوعا بعينه مطولا
واخرجه البيهقي من طريقه فيما بعد في باب ترك الجماعة بعذر المرض وقال في باب وجوب الجمعة على من كان
خارج المصر ورواه مفرا العبدى عن عدي بن ثابت مرفوعا ثم ذكر حديثا عن عمرو بن ام مكتوم ثم قال ورواه
ابوسنان عن عمرو بن مرة عن
رزين عن ابي هريرة قلت * ذكره ابن ابي شيبة فقال ثنا اسحق بن
سليمان عن ابي سنان عن عمرو بن مرة قال حدثني ابو زرعة عن ابي هريرة الحديث ثم خرج البيهقي من حديث
الريبع (ثنا السافعي ثنا مالك بن عبد الرحمن عن حرمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بيننا وبين المنافقين
شهود العشاء والصبح قلت * وكذا ذكر في كتاب المعرفة والذي في الموطأ مالك عن عبد الرحمن بن حرمة الا سلى
عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الى آخره *

* قال * ﴿ باب فضل بعد المشى الى المسجد ﴾

ذكر فيه حديث ابي بن كعب كان رجل ما علم احدا ابعد منزلا من المسجد منه الحديث * ثم قال (في الصحيحين
من اوجه عن سليمان التيمي) * قلت * هذا ليس في صحيح البخارى وانما هو عند مسلم بمعنى ما ذكره البيهقي
وليس فيه انطاك الله *

قال * باب من قام الى المسجد وقد اخذ حاجته من الطعام *

ذكر فيه حديث جابر كان عليه السلام لا يؤخر الصلوة لطعام ولا غيره وفي مسنده علي بن منصور عن محمد ابن ميمون فسكت عنهما امام علي فوثقه بعضهم واخرج له مسلم الا ان ابن حنبل قال عنه كان يحدث بما وافق الرأي وكان كل يوم يخطي في حديثين وثلاثة فكنت اجوزه الى عبيد بن ابي قررة وفي لفظه كان يكتب الشروط ومن كتبها لم يخل ان يكذب * واما ابن ميمون هو الزعفراني لينة ابو زرعة وقال البخاري منكر الحديث وقال الذهبي وهاه ابن حبان *

قال * باب صلاة المأموم قائما وان صلى الامام جالسا *

ذكر فيه حديث زائدة (ثنا موسى بن ابي عائشة عن عبيد الله عن عائشة) الحديث وفيه (جعل ابو بكر يصلي بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم) ثم قال (وقد روي عن شعبة عن ابن ابي عائشة في هذا الحديث ان ابا بكر صلى بالناس ورسول الله صلى الله عليه وسلم في الصف خلفه) * قلت * اخرجه النسائي من طريق شعبة بخلاف هذا فقال انا محمود بن غيلان حدثني ابو داود ثنا شعبة عن موسى بن ابي عائشة فذكره وكان النبي صلى الله عليه وسلم بين يدي ابي بكر يصلي قاعدا و ابو بكر يصلي بالناس والناس خلف ابي بكر *

قال * باب الفريضة خلف من يصلي النافلة *

ذكر فيه حديث صلواته عليه السلام الخوف بكل بطائفة ركعتين وانه سلم فيها مرتين من حديث حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن عن جابر ثم قال (وكذلك رواه يونس بن عبيد عن الحسن وثبت معناه من حديث ابي سلمة عن جابر) * قلت * رواية يونس لم يذكر متنها وسندها لينظر فيها وذكرها فيما بعد في باب صلاة الخوف وذكر فيه حديث ابي سلمة ايضا وعزاه الى مسلم وليس فيها انه عليه السلام سلم بعد الركعتين الاولين وحماد بن سلمة اساء البيهقي القول فيه وقال في ابواب زكاة الا بل ساء حفظه في آخر عمره فالخفاط لا يحتجون بما يخالف فيه وهذا الحديث اضطرب فيه الحسن فرواه مرة عن جابر ومرة عن ابي بكر ثم اخرجه البيهقي من حديث ابي بكر وليس فيه انه سلم بعد الركعتين الاولين ثم قال (قال الشافعي والاخيرة من هاتين للنبي صلى الله عليه وسلم نافلة وللآخرين فريضة) * قلت * هذا كان في صلوة الخوف والنبي صلى الله عليه وسلم كان في مسافة لا تقصر في مثلها الصلوة كذا تأوله بعض العلماء وعلى تقدير انه عليه السلام كان مسافرا فقد اتم الصلوة والمسافر عند الشافعي مخير بين الاتمام والقصر واذا اتم كانت الاربع كلها فاضافلي

كلا التقديرين ليست الا خيرتان نافلت كما ذكر الشافعي وعدم تسليمه عليه السلام في الركعتين الاولىين في الصحيح يدل على ذلك وللحديث الذي فيه التسليم تقدم جوابه *

* قال * **باب الظهر خلف من يصلي العصر**

ذكر فيه (ان ثلاثة من الصحابة دخلوا المسجد الى آخره * قلت * في سند الروضين ذكر ابن الجوزي عن السعدي انه واهي الحديث وقال ابو حاتم تعرف وتكر وضعفه ابن سعد ذكره صاحب الميزان *

* قال * **باب امانة الصبي**

ذكر فيه حديث عمرو بن سلمة * قلت * ذكر صاحب الكمال انه لم يلق النبي صلى الله عليه وسلم ولم يثبت له سماع والظاهر ان امانته لقومه لم تبلغ النبي صلى الله عليه وسلم والدليل عليه انه كان اذا سجد خرجت استه وهذا غير جائز ولهذا قال الخطابي كان احمد يضعف امر عمرو بن سلمة وقال مرة دعه وليس بشيء *

* قال * **باب لا ياتهم مسلم بكافر**

(لقوله عليه السلام يؤثم القوم اقرء هم لكتاب الله تعالى ولا تكون صلوة الكافر اسلاما اذا لم يتكلم باسلام قبل الصلوة) ثم استدل على ذلك بقوله عليه السلام (امرأت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله) * قلت وجه الدليل ان قتالهم مأمور به وان صلوا لم يقولوها لكن لخصه ان يقول ظاهرا الخبر متروك لانه يقتضي وجوب قتالهم اذا لم يقولوها ولو صلوا وقتالهم لا يحل اذا صلوا لقوله عليه السلام نهيت عن قتل المصلين ولان التلظ بالشهدتين كما يدل على الاسلام فكذلك الصلوة في الجماعة *

* قال * **باب من اباح الدخول في صلوة الامام بعدما افتتحها**

ذكر فيه صلوة ابي بكر في مرضه عليه السلام * قلت * ذكر البيهقي في الخلافات (انه اذا ابتداء صلوة منفردا ثم دخل في جماعة صح صلواته في احدى القولين ثم استدل على ذلك بما ذكر في هذا الباب ومذهب ابي حنيفة واصحابه انه لا يجوز الا ان يستأنف التكبير وقد استدل لم البيهقي في الباب السابق وذلك انه عليه السلام امر المؤمنين ان يكبروا بعد تكبير الامام وهنا على العكس فهو مخالف لقوله عليه السلام انما جعل الامام ليؤتم به وقال عليه السلام فلا تختلفوا على ائمتكم وصلوة المنفرد وصلوة الجماعة مختلفتان والصلواتان المختلفتان لا يخرج من احدهما الى الاخرى بمجرد نية كالظهر مع العصر وابوبكر انتقل من الامامة الى الايتام بعد روهو امتناعه من التقدم على النبي عليه السلام فصار كالامام اذا سبقه الحدث يتوضأ ويصير مأموما والخلاف

في الخروج بغير عذر ثم ذكر البيهقي حديث ابني بكرة (انه عليه السلام قال مكانكم ثم خرج ودراسه يقطر
فصلي بهم) الحديث وقال في الخلافات (لما خرج هو للطخارة بقوا في الصلوة منفردين الى ان رجع وعلقوا
صلواتهم على صلواته * قلت * تقدم الكلام معه على هذا الحديث في باب امامة الجنب *
* قال * باب الرجل يقف في آخر الصفوف لينظر الى النساء *

ذكر فيه حديثا في سنده عمرو بن مالك التكري * قلت * سكت عنه وقال ابن عدي منكر الحديث عن الثقات
ويسرق الحديث سمعت ابا يعلى يقول كان ضعيفا *

* قال * باب ما يستدل به على منع المأموم من الوقوف بين يدي امامه *
* قلت * ليس في الحديث الذي ذكره دليل على منع التقدم اذ لا يدل فعله عليه السلام على الوجوب الا ترى انه
لو وقف على يسار الامام جاز عند الشافعي وكره فكما اثر عليه السلام الا فضل في جعله على يمينه كذلك اثر الا فضل
في ادارته من خلفه لا من بين يديه كيلا يربين يدي امامه *

* قال * باب فضل الصف الاول *

ذكر فيه (عن جبيرة عن خالد بن معدان عن جبيرة بن نفير عن العرياض ثم قال (ورواه محمد بن ابراهيم التيمي
عن خالد بن العرياض عن ذكر جبيرة) * قلت * اخرجه ابن ابي شيبة من حديث التيمي وفيه ذكر جبيرة فقال
ثنا عبيد الله يعني ابن موسى اناسنان هو النحوي عن يحيى عن محمد بن ابراهيم ان (ا) خالد بن معدان ان جبيرة بن نفير
حدثه ان العرياض حدثه فذكر الحديث وخرجه ابن ماجة في سننه عن ابن ابي شيبة كذلك *

* قال * باب من جوز الصلوة دون الصف *

ذكر في آخره حديث انس (امني رسول الله صلى الله عليه وسلم وامرأة فجعلني عن يمينه والمرأة خلفنا)
ثم ذكر حديث ابن عباس (صليت الى جنب النبي صلى الله عليه وسلم وعائشة خلفنا) الحديث * قلت * ذكر ابن
رشد حديث وابصة ثم قال كان الشافعي يرى ان هذا يعارضه قيام العجوز وحدها خلف الصف في حديث
انس وكان احمد يقول ليس في ذلك حجة لان سنة النساء هي القيام خلف الرجال * وذكر شارح العمدة
حديث انس ثم قال ولم يحسن من استدلال به على ان صلوة المنفرد خلف الصف صحيحة بان هذه الصورة ليست
من صور الخلاف * وذكر الطحاوي في كتابه الكبير في اختلاف العلماء ان الشافعي احتج بحديث انس ثم قال هذا الاجماع
فيه لا اتفاق الجميع على ان الامام اذا لم يكن معه الا رجل واحد قام عن يمينه ولو كان بدله امرأة قامت خلفه

ولهذا فرق ابن حنبل وابو ثور والحميدي بين الرجل والمرأة فأمر بالاعادة على الرجل اذا صلى خلف الصف وحده لحديث وابصة لا على المرأة لحديث انس وقالوا سئمتها القيام خلف الرجال فلا حجة في حديث انس في الجواز للرجل *

❦ باب المرأة تخالف السنة في موقفها ❦ قال *

ذكر فيه صلواته عليه السلام واعتراض عائشة بينه وبين القبلة قلت * رأيت على هذا الباب من هذا الكتاب حاشية قال ابن الصلاح ومن خطه نقلت يعني في موقفها مع الرجل المصلي فلا تفسد صلواته وقال البيهقي فيما تقدم (باب الدليل على ان وقوف المرأة يجب للرجل لا تفسد صلواته) وذكر اعتراض عائشة فهذا الباب مكرر *

❦ باب خروج الرجل من صلوة الامام ❦ قال *

قلت * منعه ابو حنيفة وجماعة لحديث المختار بن فلفل عن انس انه عليه السلام خضهم على الصلوة ونهاهم ان ينصرفوا قبل انصرافه من الصلوة ورواه ابو داود بسند جيد *

❦ باب الصلوة بامامين ❦ قال *

ذكر فيه حديثان قال (والاحاديث في تكبيره ثم خروجه للغسل ورجوعه واتمام من كبر قبل رجوعه قد مضت في مسئلة الجنب) * قلت * الاظهر ان مراد البيهقي بهذا الكلام الاستدلال على عدم جواز الاستخلاف اذ لو جاز لا يستخلف عليه السلام وقد تقدم ان غالب تلك الاحاديث فيه نظر وليس فيها انهم كبروا اولاً وعلى تقدير انهم كبروا ليس في الحديث انهم اتموا وما استأنفوا التكبير وان بقاءهم على التكبير الاول مشكل والنبي عليه السلام لم يصح دخوله لاجل الجنابة فلذلك لم يستخلف والخلاف فيمن صح دخوله ثم احدث *

❦ باب الصلوة خلف من لا يحمده فعله ❦ قال *

ذكر فيه حديث (مكحول عن ابي هريرة الجهاد واجب عليكم) الى آخره * قلت * سكت عنه وقال في كتاب المعرفة اسناد صحيح الا ان فيه ارسالاً بين مكحول وابي هريرة *

❦ باب رخصة القصر في كل سفر لا يكون معصية ❦ قال *

قلت * لم يذكر دليلاً على تقييد السفر بكونه لا يكون معصية بل الكتاب والسنة لم يفصلا بين سفر الطاعة والمعصية فمن لم يجوز القصر في سفر المعصية فقد رد صدقة الله التي امر عليه السلام بقبولها فيكون عاصياً ولما اغفل البيهقي في هذا الباب ذكر الدليل على اشتراط الطاعة عقد لذلك باباً فيما بعد والكلام معه ياتي هناك ان شاء الله تعالى *

باب السفر الذي تقصر في مثله الصلوة

قال *

قلت * مذهب الشافعي قصر الصلوة في مسافة مرحلتين واليهي ذكر في هذا الباب آثاراً بعضها له وبعضها عليه

باب حجة من قال لا تقصر الصلوة في أقل من ثلاثة أيام

قال *

استدل على ذلك (نفع ١) المرأة من السفر مسيرة ثلاثة أيام لا يحرم * قلت * القصد من هذا الحديث الاحتياط على المرأة دون تحديد مدة السفر في الاستدلال بهذا الحديث نظر والذي استدله به أهل المذهب هو قوله عليه السلام يمسح المسافر ثلاثة أيام سيق * لبيان الرخصة للمسافر في جميع المسافرين فلو ثبت حكم السفر في أقل من ثلاثة أيام لم يعم الرخصة للجميع *

قال * باب كراهية ترك التقصير والمسح وما يكون رخصة رغبة عن السنة

خرج فيه (عن صفوان بن محرز سألت ابن عمر عن صلوة السفر فقال ركعتان من خالف السنة كفر) * قلت * مثل هذه العبارة لا يطاق على ترك السنة فظاهر هذا الاثر يدل على ان القصر منعين وتركه ممتنع لا مكروه فهو اذاً غير مناسب لهذا الباب *

باب من ترك القصر في السفر غير رغبة عن السنة

قال *

ذكر فيه حديث (صدقة تصدق الله بيا عليكم فاقبلوا صدقته) ثم ذكر عن الشافعي (انه قال الصدقة رخصة من الله لاحق) * قلت * لكن هذه الصدقة امر الشارع بقبولها فصار القصر واجباً والاطماف ممنوعاً ثم ذكر حديث عائشة (كان عليه السلام يقصر في الصلوة ويتم) ثم ذكر عنها اثر وفيه عمر بن ذر المرهبي فقال (كوفي ثقة) * قلت * ذكره ابن الجوزي في كتابه وقال قال علي بن الجنيد كان مرجياً ضعيفاً ثم ذكر البيهقي (ان لحديث عائشة شاهداً قويا بسند صحيح) فاخرجه من حديث العلاء بن زهير عن عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه عن عائشة ثم ذكره (عن عبد الرحمن قالت عائشة) ثم قال (قال الدارقطني الاول متصل وهو اسناد حسن وعبد الرحمن ادرك عائشة فدخل عليها وهو مرأق) * قلت * وذكر في كتاب المعرفة ان الثاني صحيح موصول وفي الحديث امران * احدهما * ان العلاء قال فيه ابن حبان بروى عن الثقات ما لا يشبه حديث الاثبات فبطل الاحتجاج به * والثاني * ان اسناده مضطرب وسيأتي عن قريب في هذا الباب من كتاب السنن من كلام ابي بكر النيسابوري ان من قال عن ابيه فقد اخطأ وذكر الطحاوي عن عبد الرحمن انه دخل على عائشة بالاستيذان بعد احتلامه فلما اطلق الدارقطني دخوله عليها ولم يقبده بانه كان وهو مرأق لكان اولى وذكر صاحب الكمال

انه سمع منها ثم ذكر البيهقي (ان عثمان اتم الصلوة لكثرة الاعراب ليعلم ان الصلوة اربع) ثم قال (وقيل عن هذا والاشبه انه رآه رخصة ورأى الاتمام جائزا) * قلت * قد انكر عليه ابن مسعود الاتمام وفي بعض الروايات انكر الناس عليه ذلك فلو كان الاتمام جائزا ما انكره وما اعتذر عثمان وقال اخترت الاتمام ولم يحتج الى تأويل وقال ابن حزم رويناه من طريق عبد الرزاق عن الزهري بلغني ان عثمان اتمها صلاها يعني بمعنى لانه ازمع ان يقيم بعد الحج فعلى هذا اتمها معه من كان يتم معه من الصحابة لانهم اقاموا باقامته ومن طريق سفيان بن عيينة عن جعفر بن محمد عن ابيه قال اعتل عثمان وهو بمكة فأتى على فقيل له صل بالناس فقال ان شئتم صليت بكم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا الا الصلوة امير المؤمنين يعنون عثمان اربعا فابى ثم ذكر البيهقي في آخر هذا الباب حديث عمران بن زيد التغلبي عن زيد العمى عن انس * قلت * العمى ضعيف كذا قال البيهقي في باب النفاس وفي كتاب ابن الجوزي قال يحيى ليس بشيء وقال ابو زرعة واهي الحدith ضعيف وقال ابن حبان يروى عن انس اشياء موضوعة لا يحل الاحتجاج بخبره وفي كتاب ابن الجوزي ايضا عمران التغلبي قال يحيى لا يحتج به وقال المزي في كتابه مختلف فيه *

❖ باب من اجمع اقامة اربع اتم ❖

* قال *

استدل على ذلك بحديث العلاء بن الحضرمي (يمكث المسافر بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثا) ثم ذكر (عن الشافعي انه قال رأينا اربعا كانوا بالمقيم اشبه لانه لو كان للمسافر ان يقيم اكثر من ثلاث كان شبيها ان يامر النبي عليه السلام به للمهاجر) * قلت * ذكر ابن حزم انه ليس في هذا الخبر نص ولا اشارة الى المدة التي اذا اقامها مسافر يتم صلواته وانما هو في حكم المهاجر لا يقيم اكثر من ثلاثة ايام ليماز شغله وقضى حاجته في الثلاث ولا حاجة الى اكثر منها ولا يدل على انه يصير مقيما في الاربعة ولو احتمل لا يثبت حكم شرعي بالاحتمال وما زاد على ثلاثة ايام للمهاجر داخل عندهم في حكم ان يكون مسافرا لالمقيما وما زاد على الثلاثة للمسافر اقامة صحيحة فلا يتقاسان وايضا فان اقامة قدر صلوة واحدة زيادة على الثلاث مكروهة للمهاجر فينبغي عندهم اذا قاسوا عليه المسافر ان يتم وهو خلاف مذهبهم والاربعة لا دليل عليها * ثم ذكر (ان عمر ضرب لليهود والنصارى والمجوس بالمدينة ثلاثة ايام يتسوقون فيها) * قلت * لان هذه المدة ادى الى ان يتمكن فيها من التصرف فقد ربهما نصيحا عليهم وحكى ابن رشد الاختلاف في مدة الاقامة ثم قال وسبب الخلاف انه امر مسكوت عنه في الشرع والقياس على التحديد ضعيف عند الجميع وكذلك رام هؤلاء كلهم ان يستدلوا بالمذهب من الاحوال التي نقلت عنه عليه السلام انه اقام فيها مقصرا وانه جعل لها حكم المسافر * ثم قال البيهقي (الاخبار

الثابتة تدل على أنه عليه السلام قدم مكة في حجة الوداع لاربع خلون من ذى الحجة فاقام بها ثلاثا يقصر
ولم يحسب اليوم الذي قدم فيه مكة لأنه كان فيه سائرا ولا يوم التروية لأنه خارج فيه إلى منى فصل بها الظهر والعصر
والغروب والمساء والصبح * قلت * اقام بمكة اربعة ايام يقصر فانه عليه السلام قدم صبح رابعة من ذى الحجة
كذا في الصحيحين من حديث جابر وكذا ذكره البيهقي فيما تقدم فاقام الرابع والخامس والسادس والسابع
وبعض الثامن ثوبا للاقامة بها بلا شك ثم خرج إلى منى يوم التروية وهو الثامن قبل الزوال وهذا يبطل تقديره
باربعة ايام ولهذا حكى ابن رشد عن احمد وداود انه اذا ازمع على اكثر من اربعة ايام اتم قال واحتجوا بمقامه
عليه السلام في حجته بمكة مقصرا اربعة ايام وذكر صاحب التمهيد عن الاثرم قال احمد اقام عليه السلام اليوم الرابع
والخامس والسادس والسابع وصلى الصبح بالابطح في الثامن في هذه احدى وعشرون صلاة قصر فيها وقد اجمع على
اقامتها وظن بهذا اطلاق قول البيهقي في آخر هذا الباب (فلم يقم عليه السلام في موضع واحد اربعا يقصر) وكيف
يقول كان سائرا في اليوم الرابع مع انه قدم في صبيحته فاقام بمكة كما تقدم وكيف لا يحسب يوم الدخول مع ان
الاحكام المتعلقة بالسفر لينقطع حكمها يوم الدخول اذا نوى الاقامة ويلحق بما بعده * اصله رخصة المسح والافطار
فلا معنى لاجراجه بعد نية الاقامة بغيره ليل شرعي وكذا يوم الخروج قبل خروجه وفي اختلاف العلماء للطحاوي
روى ابن عباس وجابر انه عليه السلام قدم مكة صبيحة اربعة (١) من ذى الحجة فكان مقامه الى وقت خروجه اكثر من
اربعة وقد كان يقصر الصلوة فدل على سقوط الاعتبار بالاربعة ثم ذكر الطحاوي عن ابن عمر ان من نوى الاقامة
خمسة عشر يوما اتم الصلوة قال ولم يرو عن احد من السلف خلافه وقال ابن حزم وروناه عن سعيد بن المسيب *
* قال * باب المسافر يقصر ما لم يخرج مسكنا ما لم يبلغ مقامه ما اقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة عام الفتح *
* قلت * وذكر في الخلافات ان الشافعي نص على هذا في الاملاء واقامته عليه السلام تلك المدة لا عدل على
ان الرجل يتم اذا اقامها اذا كانت اقامته على شيء يرى انه ينجح في اليوم واليومين فتاخر عن ذلك بل الصواب
انه يقصر ابدا كسياقي في الباب الذي بعد هذا الباب ان شاء الله تعالى وهذا الاية لم ينو الاقامة والاصل بقاء السفر
ولهذا قال الترمذي اجمع اهل العلم على ان المسافر يقصر ما لم يجمع اقامة وان اتى عليه سنون وكذا قال ابن المنذر
وقد ذكر البيهقي في الباب الذي يلي هذا الباب حديث جابر قال اقام عليه السلام بتبوك عشرين يوما يقصر الصلوة *
واخرجه ابو داود بسند على شرط الصحيح فان كان اقامته عليه السلام دليلا في هذه المسئلة كان الواجب ان يعتبر الشافعي
قامته بتبوك لان مدتها تزيد من مدة اقامته بمكة عام الفتح * ثم ذكر البيهقي في هذا الباب حديث الزهري (عن

عبيد الله عن ابن عباس اقام عليه السلام عام الفتح خمس عشرة يقصر الصلوة ثم قال (ورواه عراك بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم مراسلا) * قلت * اخرجه النسائي عن عراك مسند اقبال انا عبد الرحمن بن الاسود البصري ثنا محمد بن ربيعة عن عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن ابي حبيب عن عراك بن مالك عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس اقام عليه السلام بمكة خمس عشرة يصلي ركعتين ركعتين *

* قال * ﴿باب السفر في البحر كالسفر في البر في جواز القصر﴾

استدل عليه بحدِيث عبد الله بن سودة (عن ابيه عن انس بن مالك رجل منهم اتى النبي صلى الله عليه وسلم) الحديث وفي آخره (ان الله وضع عن المسافر الصوم و شطر الصلوة وعن الحلي والمرضع) * قلت * هذا الحديث اضطرب سند او متنا اخرجه الترمذي وحسنه من حديث ابن سودة عن انس ولفظه ان الله وضع عن المسافر شطر الصلوة وعن الحامل والمرضع الصوم * ثم ان لفظ الحديث كما اورد البيهقي يقتضي ظاهره وضع شطر الصلوة عن الحامل والمرضع وليس الامر كذلك بخلاف اللفظ الذي اورد الترمذي واخرجه البيهقي في الخلافات من حديث قبيصة ثنا سفيان عن ايوب عن ابي قلابة عن انس بن مالك وفي آخره ان الله وضع عن المسافر والحامل والمرضع الصوم و شطر الصلوة ثم قال البيهقي (تقرده قبيصة وانما رواه الناس عن الثوري عن ايوب عن ابي قلابة عن رجل من بني عقيل عن رجل يقال له انس بن مالك) انتهى كلامه وهذا المتن اشد اشكالا من المتن الذي ذكره في هذا الكتاب اعني السنن ثم ان قبيصة لم ينفرد به عن سفيان بل تابعه عليه غيره * قال النسائي في سنينه انا عمر بن محمد بن الحسن ثنا ابي ثناسيفان الثوري عن ايوب عن ابي قلابة عن انس عن النبي عليه السلام قال ان الله وضع عن المسافر الصلوة يعني نصفها والصوم وعن الحلي والمرضع * ومحمد بن الحسن هذا روى الناس عن ابنه عمر عنه ثم لو سلم الحديث من الاضطراب لا يدل على مقصود البيهقي الا من حيث العموم واذا كان كذلك فهو في مندوحة عن هذا الحديث لكثرة ما يدل على هذا الامر عمومات الكتاب والسنة الصحيحة ثم ظاهر هذا الحديث يدل على وجوب القصر للمسافر وهو خلاف مذهبه ومذهب امامه ثم ذكر البيهقي اثرا عن عمر * قلت * في سنده يحيى بن نصر ابن حاجب سكت عنه وقال ابو زرعة ليس بشيء ذكره الذهبي *

* قال * ﴿باب القيام في الفريضة وان كان في السفينة﴾

ذكر فيه (ان جعفر واصحابه حين خرجوا الى الحيشة كانوا يصلون في السفينة قياما) * قلت * مذهب خصمه انه مخير بين القيام والقعود ففعلوا احد الجائزين *

﴿ قال ﴾ باب لا تخفيف عمن كان سفره في معصية الله ﴿

ذكر فيه عن مجاهد في قوله تعالى غير باغ ولا عاد (يقول غير قاطع السبيل ولا منافق الاثمة ولا خارج في معصية الله تعالى) ﴿ قلت ﴾ هذا التفسير على تقدير صحة الاستدلال به من باب المفهوم وهو مختلف فيه ثم هو يقتضي ان العاصي بسفره لا يأكل الميتة وليس كذلك بل يجب عليه ولو تركه حتى مات كان عاصيا بالاجماع لان قتل النفس حرام وان لم يتب اذ ترك التوبة لا يبيح قتل نفسه لان فيه جمعا بين معصيتين ولعله يتوب في باقي الحال فتحسب التوبة عنه ما سلف منه وقال امام الحرمين للعاصي بسفره ان يأكل الا طعمة المباحة ويتقوى بها على غرضه المحرم انتهى كلامه وقد رخصوا للعاصي ان يفطر بالمرض ويتمم في سفره ويمسح على الخفين ولو تعذر قيامه يصلي جالسا ثم تفسير مجاهد معارض لتفسير غيره قال ابن عباس ومسروق والحسن غير باغ في الميتة ولا عاد في الاكل ومعناه لا يجاوز حد سد الرمي ولا يرفعها لجوعة اخرى وقيل غير باغ لا يطلب الميتة قصدا اليها ولا ياكلها مثل ذابها بل لدفع ضرورته واذا تعارضت التفسير في هذه تعين الرجوع الى عمومات الكتاب والسنة فانها لم تفصل بين سفر الطاعة والمعصية ﴿

﴿ قال ﴾ باب الجمع بين الصلوتين في السفر ﴿

خرج فيه (عن حماد بن زيد عن ايوب عن نافع عن ابن عمر انه سار حتى غاب الشفق) الى آخره ثم قال (ورواه معمر عن ايوب وموسى بن عقبة عن نافع) وقال في الحديث (اخر المغرب بعد ذهاب الشفق حتى ذهب هوى من الليل ثم نزل فصلي المغرب والعشاء) الحديث ﴿ قلت ﴾ لم يذكر سنده لينظر فيه وقد اخرج النسائي بخلاف هذا فقال انا اسحاق بن ابراهيم انا عبد الرزاق ثنا معمر عن موسى بن عقبة عن ابن عمر كان عليه السلام اذا حزبه امر او جد به السير جمع بين المغرب والعشاء واخرج الدارقطني في سننه من حديث الثوري عن عبيد الله بن عمرو بن موسى بن عقبة ويحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر كان عليه السلام اذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء ثم قال البيهقي (ورواه يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد الانصاري عن نافع) فذكر (انه سار قريبا من ربيع الليل ثم نزل فصلي) ﴿ قلت ﴾ اسنده في الخلافات من حديث يزيد بن هارون بسنده المذكور ولفظه فسرنا اميا لا ثم نزل فصلي ﴿ قال يحيى فحدثني نافع هذا الحديث مرة اخرى فقال سرنا حتى اذا كان قريبا من ربيع الليل فصلي فلفظه مضطرب كما ترى قد روي على وجهين فاقصر البيهقي في السنن على ما يوافق مقصوده ثم اخرج من حديث ابن جابر (عن نافع عن ابن عمر انه مضى حتى اذا كان من آخر الشفق نزل فصلي المغرب ثم اقام الصلوة

وقد توارى الشفق) ثم قال (وبمعناه رواه فضيل بن غزوان وعطاف بن خالد عن نافع) * قلت * ورواه عن ابن عمر
كذلك عبد الله بن واقد ايضا اخرجه من جهته ابوداؤد في سننه من حديث محمد بن فضيل عن ابيه عن نافع
وعبد الله بن واقد وفيه انه قبل غروب الشفق صلى المغرب ثم انظر حتى غاب الشفق فصلى العشاء * قال ابوداؤد
ثنا قتيبة ثنا عبد الله بن نافع عن ابي مود ود عن سليمان بن ابي يحيى عن ابن عمر قال ما جمع رسول الله صلى الله عليه
وسلم بين المغرب والعشاء قط في سفر الا مرة * قال ابوداؤد وهذا يروى عن ايوب عن نافع موقوفا على ابن عمر انه
لم ير ابن عمر جمع بينهما قط الا تلك الليلة يعني ليلة استصرخ على صفية وروى من حديث مكحول عن نافع انه
رأى ابن عمر فعل ذلك مرة او مرتين * ثم ذكر البيهقي (ان عاصم بن محمد رواه عن اخيه عمر بن محمد بن سالم
عن ابن عمر كرواية الذين رووا عن نافع عن ابن عمر ان الجمع بينهما كان بعد الشفق) * قلت * وكذا ذكر في الخلافات
واسناده في سنن الدارقطني بخلاف هذا فانه اخرجه من جهة عاصم بن محمد عن اخيه عمر عن نافع عن سالم عن
ابن عمر وجاء هذا الحديث عن سالم عن ابن عمر من وجه آخر بخلاف هذا قال النسائي انا عبدة بن عبد الرحيم انا ابن
سميل ثنا كثير بن قاندا قال سألنا سالم بن عبد الله عن الصلوة في السفر فقلنا كان عبد الله يجمع بين شي من الصلوات
في السفر فقال لا الا بجمع ثم انتبه فقال كانت تحته صفية فارسلت اليه امي في آخريوم من الدنيا واول يوم من
الآخرة فركب والامعه فاسرع السير حتى حانت الظهر فقال له المؤذن الصلوة يا ابا عبد الرحمن فسار حتى اذا
كان بين الصلوتين نزل فقال للمؤذن اقم فاذا سلمت من الظهر فاقم مكانك فاقم فصلى الظهر ركعتين ثم سلم ثم اقام
مكانه فصلى العصر ركعتين ثم ركب فاسرع السير حتى غابت الشمس فقال له المؤذن الصلوة يا ابا عبد الرحمن قال
كفعلتلك الاولى فسار حتى اذا اشتبكت النجوم نزل فقال اقم فاذا سلمت فاقم فصلى المغرب ثلاثا ثم اقام
مكانه فصلى العشاء الآخرة * وهذا سند جيد رجاله ثقات ورواه النسائي ايضا عن محمد بن عبد الله بن بزيع ثنا يزيد
ابن زريع ثنا كثير فذكره * ثم ذكر البيهقي حدثنا عن ابن عباس في الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء وذكر
في سنده اضطرابا في موضعين * قلت * ومع الاضطراب حسين المذكور فيه ضعفه ابن معين وابو حاتم وقال
ابن المديني والنسائي متروك الحديث وقال السعدي والجوزجاني لا يشتغل بحديثه *

❁ باب الجمع في المطر ❁

* قال *

ذكر فيه (عن ابن عباس جمعه عليه السلام بالمدينة في غير خوف ولا سفر) ثم قال (قال مالك ارى ذلك كان
في مطر) * قلت * يعني هذا ما ذكره بعد في هذا الباب وعزاه الى مسلم (عن ابن عباس انه عليه السلام جمع بالمدينة من

غير خوف ولا مطر وقال ابن المنذر لا معني لجل الاثر على عذر من الاعذار لان ابن عباس اخبر بالعلة فيه وهو قوله اراد ان لا يخرج امته انتهى كلامه ثم ان ما لكلم يجز الجمع بين الظهور والعصر بعد المطر فترك ما تناول هو حديث ابن عباس عليه *

❦ قال ❦ ❦ باب الاثر الذي روي ان الجمع من غير عذر من الكبائر ❦

ذكر فيه الاثر عن ابي العالية عن عمر ثم قال (مرسل ابو العالية لم يسمع من عمر) ❦ قلت ❦ ابو العالية اسلم بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بستين و دخل على ابي بكر وصلى خلف عمر وقد قد منا غير مرة ان مسلماً حكى الاجماع على انه يكفي لاتصال الاسناد المعنعن ثبت كون الشخصين في عصر واحد وكذا الكلام في رواية ابي قتادة العدوي عن عمر فانه اذ ركه كما ذكره البيهقي بعد فلا يحتاج في اتصاله الى ان يشهده *

❦ قال ❦ ❦ باب من يجب عليه الجمعة ❦

ذكر فيه (عن طارق بن شهاب عنه عليه السلام الجمعة حق واجب) الحديث ثم قال (قال ابو داود و طارق رأى النبي عليه السلام ولم يسمع منه شيئاً) ثم اعاد البيهقي هذا الحديث فيما بعد في باب من لا تلزمه الجمعة ثم قال (وان كان فيه ارسال فهو مرسل جيد و طارق من كبار التابعين ومن رأى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه) ❦ قلت ❦ هذا مخالف لراي المحدثين فان عندهم من رأى النبي عليه السلام فهو صحابي وقد ذكره صاحب الكمال في الصحابة وذكره ايضاً صاحب الاستيعاب فيهم وكذا فعل ابن مندة و اخرج له هذا الحديث و ما نقله البيهقي عن ابي داود لا ينفي عنه الصحة على انه لم ينقل كلام ابي داود على ما هو عليه بل اغفل منه شيئاً فان ابا داود قال طارق قد رأى النبي عليه السلام وهو يعد في الصحابة ولم يسمع منه فقد صرح بانه من الصحابة كما ترى والبيهقي ترك قوله وهو يعد في الصحابة وقد صرح ابن الاثير في جامع الاصول بساغة من النبي عليه السلام حيث قال رأى النبي عليه السلام وليس له سماع منه الا شاذ او يؤيد هذا قول النووي في التذييل صحابي ادراك الجاهلية وصحب النبي عليه السلام وعقد له المزي في اطرافه مسند او ذكر له عدة احاديث *

❦ قال ❦ ❦ باب وجوب الجمعة على من كان خارج المصير ❦

ذكر فيه قول عائشة (كان الناس يتباونها من منازلهم ومن العوالي) ❦ قلت ❦ كانوا يحضرونها اختياراً فلا بد ذلك على الوجوب كما ذكر البيهقي في الباب الذي يلي هذا الباب ثم ذكر البيهقي في هذا الباب حديث عمرو بن العاص (الجمعة على من سمع النداء) وفي سنده قبيصة فوثقة وفيه ايضاً محمد بن سعيد فقال هو الطائي ثقة ❦ قلت ❦ رواه

قيصة عن الثوري وقد قال ابن معين وغيره قيصة ثقة للافي الثوري والطائي مجهول كذا في الميزان وقال ابن حبان يروي عن الثقات ما ليس من احاد يثبتم لا يجل الاحتجاج به وسكت البيهقي عن بقية السند وفيه ابو سلمة بن نبيه عن عبد الله بن هارون ولا يعرف حالهما * ثم ان البيهقي واصحابه تركوا العمل بظاهر هذه الاحاديث فلم يعتبروا السماع وانما اعتبروا كونه في موضع يبلغه النداء *

❖ قال ❖ ❖ باب من اتى الجمعة من ابعد من ذلك ❖

ذكر في آخره حديثا في سنده معاركة بن عباد فقال (قال ابن حنبل لا اعرفه) * قلت * هو وان كان ضعيفا الا انه روى عنه جماعة قال الذهبي في الكاشف روى عنه مسلم بن ابراهيم وحجاج بن نصير وقال في الميزان روى عنه قرة بن حبيب * ثم ذكر حديثا من رواية داود بن المبرقع *
❖ قال ❖ ❖ باب العدد الذي اذا كانوا في قرية وجبت عليهم ❖

ذكر فيه اقامة الجمعة بجوانا * قلت * في معجم البكري جواثا مدينة بالبحرين لعبد القيس قال امرؤ القيس * شعر *
بورحنا كانا من جواثا عشي * يريد لكثرة ما معهم من الصيد كانا من بحار جواثا لكثرة امتعتهم ولو سلمنا انها قرية فليس في الحديث انه عليه السلام اطلع على ذلك واقروهم عليه ثم ذكر حديثا استغفار كعب بن مالك لاسعد بن زرارة فحسن اسناده وصححه وفيه ابن اسحاق فقال (اذا ذكر سماعه وكان الراوي ثقة استقام الاسناد) * قلت * قد تفرد به وقد قال البيهقي في باب تحريم قتل ماله روح (الحفاظ يتوقون ما ينفرد به ابن اسحاق) فكيف يكون هذا الا سناد صحيحا وذكر فيه (انه كان قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة) * قلت * فلم يامرهم عليه السلام بذلك ولا اقروهم عليه كما قد منا وقد كان في زمنه عليه السلام من كان من المدينة ابعد من ذلك وهو ينتابها للجمعة في الصحيحين عن عائشة كان الناس يتنابون الجمعة من العوالي واقرب العوالي ثلاثة اميال * ثم انه ليس في حديث اسعد اشراط الاربعين وان الجمعة لا تجوز باقل منهم وانما وقع الاربعون اتفاقا وفي المعالم للخطابي حرة بني بياضة يقال على ميل من المدينة فهي من توابعها وعند الحنفية تجوز الجمعة فيها قال القدوري في التجر يد عندنا يجوز ان تقام في مصلى المدينة وان كان بينهما اكثر من ميل ثم ذكر قول جابر (مضت السنة) الى آخره وضعفه ثم قال (الا اعتماد على ما مضى وعلى ما يرد) * قلت * قد بينا انه لا اعتماد على ما مضى وكذا ما يرد فقول عمر ابن عبد العزيز لا يبقى الاقل من الاربعين ورواه من طرق في الاول ابراهيم الاسلمي معروف الحال وفي الثاني اخبرني الثقة وهو ليس بحجة عن سليمان بن موسى هو الاشدق متكلم فيه وفي الثالث اتانا كتاب عمر وفيه

خلاف وفي سنده ابو نعيم الحلبي قال النسائي ليس بالقوي وقال الحاكم ابو احمد حدث باحاديث لا يتابع عليها
ورواه عنه سعيد الحلبي لم اعرف حاله والطريق الرابع كتاب ايضا وفي سنده معاوية بن صالح كان يحيى بن
سعيد لا يرضاه وقال الرازي لا يحتج به وقال الازدي ضعيف ثم فيه ذكر الحسين وهو غير مناسب للباب
وفيه دليل على اضطراب رأي عمر بن عبد العزيز في ذلك ثم لو صح ذلك وسلم من الاضطراب ف رأي عمر ليس
بحجة ثم ذكر كلاما عن الليث بن سعد لو صح فهو ليس ممن يحتج بقوله وليس في كلامه ذكر عدد ثم ذكر اثر ابن
ابن عمر في سنده مجهول وليس فيه ايضا ذكر عدد ثم ذكر (عن عمر بن عبد العزيز انه كتب الى عدي) الى آخره
وليس فيه ايضا ذكر عدد وفي سنده عبد الله بن الوليد هو العدي في ضعفه الساجي وفيه كما تقدم انه كتاب وان رأيه
ليس بحجة ثم خرج البيهقي (عن بقية ثمامة معاوية بن يحيى ثمامة معاوية بن سعيد التيجي ثنا الزهري عن ام عبد الله الدوسية)
الحدث وفي آخره (يبنى بالقرى المدائن) قلت * كما اولت القرية حينما بالمدينة فكذلك الخصم البيهقي ان ياول اقامة
الجمعة بجوارها من القرى على انها مدينة لان القرية تطلق على المدينة ومنه قوله تعالى على رجل من القرينين *
وهما مكة والطائف ثم قال (وكذلك روي عن الموقري والحكم الايلي عن الزهري * قال الدارقطني لا يصح هذا
عن الزهري كل من رواه عنه متروك) قلت * معاوية بن سعيد لم يذكره النسائي في كتابه في الضعفاء ولا صاحب
الكامل مع شدة استقصائه والتزامه ان يذكر فيه كل من ضعف او اختلف فيه ولا ذكره الذهبي المتأخر في كتابه
كتاب الميزان وكتاب الضعفاء بل قداد خله ابن جبان في التقات ذكره الذهبي في مختصره المسمى بالكشاف
ثم قال البيهقي (ومعاوية بن يحيى ضعيف) قلت * معاوية هنا الذي يروي عنه بقية لبس هو الصد في بل هو ابو مطيع
الاطربلسي وثقه ابو زرعة وقال ايضا هو ابو حاتم صدوق مستقيم الحديث وقال ابو علي الحافظ شامي ثقة وقال
ابن معين لبس به بأس وقال ابو سعيد بن يونس قدم مصر وكتب عنه وهو غير الصد في وذكر صاحب الكامل
الصد في ثم عقبه بذكر ابي مطيع هذا وذكر له عدة احاديث ثم قال في بعض رواياته ما لا يتابع عليه لم يزد صاحب
الكامل على هذا فان قيل * لعل البيهقي اقلدى بالدارقطني فانه قال فيه هو اكثر منا كبر من الصد في ذكر ذلك عنه
الذهبي * قلت * قد خالف الدارقطني في ذلك من هو اقدم منه واقع بهذا الشأن * قال ابن معين هو اقوى من الصد في
وقال ابو حاتم هو احب الي منه *

قال البيهقي * باب ما يستدل به على ان عدد الاربعين له تأثير فيما يقصد منه الجماعة *

ذكر فيه حديث عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود (عن عبد الله قال جمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن

اربعون رجلا فقال انكم مصيبون) الحديث * قلت * عبد الرحمن لم يسمع من ابيه قاله ابن معين وقال العجلي لم يسمع من ابيه الا حرفا واحدا * محرم الحلال - كاستحل الحرام * ثم ذكر البيهقي حديث ابن مسعود (كأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبة فنجوا من اربعين رجلا فقال ان رضوخ ان تكونوا ربع اهل الجنة) الحديث * قلت * قوله نجوا من اربعين ليس هو الاربعون بكاملها ولو فهم منه ذلك فليس في الحديث انه عليه السلام قصد كونهم كذلك وانما وقع اجتماع الاربعين اتفاقا ثم ذكر البيهقي حديث ابن عباس (ما من مسلم يموت فيقوم على جنازته اربعون رجلا لا يشركون بالله الا شفّعهم الله فيه) * قلت * قد جاء في صحيح مسلم ما من ميت تصلي عليه امة يبلغون مائة كلهم يشفعون له الا شفّعوا فيه * وفي حديث اخر ثلاثة صفوف رواء اصحاب السنن ثم ان مفهوم العدد ليس بحجة عند الاصوليين وليس على اشتراط الاربعين دليل من كتاب او سنة صحيحة ولهذا ترك المزني مذهب الشافعي في ذلك وقال لا يصح عند اصحاب الحديث ما احتج به الشافعي من انه عليه السلام حين قدم المدينة جمع اربعين رجلا لانه معلوم انه عليه السلام قدم المدينة وقد تكاثر المسلمون وتوفروا فيجوز ان يكون جمع في موضع نزوله قبل دخوله المدينة فاتفق له اربعون نفسا انتهى كلامه ويدل على ذلك ايضا ما ساقى في الباب الذي يليه انه لم يبق مع النبي صلى الله عليه وسلم الا اثنا عشر رجلا *

﴿ باب الانقضاء ﴾

* قال *

ذكر فيه الحديث من وجوه في بعضها (وتركوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس معه الا اربعون رجلا) ثم حكى عن الدارقطني (انه لم يقل ذلك الا على بن عاصم عن حصين) * قلت * سكت البيهقي عن علي هذا وهو متروك قاله النسائي وقال يزيد بن هارون ما زلت اعرفه بالكذب وكان احمد سبي الراي فيه وقال يحيى ليس بشئ وقال ابن عدي الضعف بين علي حديثه * قال البيهقي (والاشبه ان يكون الصحيح رواية من روى ان ذلك كان في الخطبة) * قلت * ولو كان كذلك لم يذكر رجوع القوم والنبي عليه السلام لم يترك الجمعة منذ قدم المدينة فوجب ان يكون صلى باثني عشر رجلا فبطل بذلك اشتراط الاربعين *

﴿ باب من لا تنزله الجمعة ﴾

* قال *

ذكر فيه حديث طارق وقد تقدم الكلام عليه في باب من تجب عليه الجمعة ثم ذكر (ان له شواهد) فاخرج منها (عن الحكم بن عمرو عن ضرار بن عمرو عن ابي عبد الله الشامي عن نعيم الداري) الحديث * قلت * الحكم هو ابن عمرو والرعيي ذكره ابن عدي وقال الذهبي ضعفه النسائي وغيره وقال ايضا ضرار بن عمرو والملطي متروك

وعن ابن معين ليس بشي ولا يكتب حديثه وقال ايضا اعني الذهبي ابو عبد الله الشامي ضعفه الازدي فكيف يصلح مثل هذا الاستاد ان يستشهد به ومنها ما اخرجه بسنده (عن ابن خزيمة عن معاذ بن محمد الانصاري عن ابني الزبير ومعاذ هذا الشيخ لابن خزيمة لا يعرف كذا ذكر الذهبي ومنها ما اخرجه بسنده مولى لابن الزبير رفعه *
* قال البيهقي * باب من لا جمعة عليه اذا شهد ماصلي ركعتين *

ذكر فيه قول ابن مسعود للنساء (اخرجن فان هذا ليس لكن) * قلت * هذا ليس بتناسب لهذا الباب بل موضعه باب من لا تلزمه الجمعة *

* قال * باب من قال لا تجبس الجمعة عن سفر *

ذكر فيه اثر او تخبر عن عمر * ثم قال (وروي فيه حديث مستند باسناد ضعيف) ثم اخرجه من حديث الحجاج ابن اريطة (عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس بعث عليه السلام زيد اوجعفر وابن رواحة) وقال في آخره (الحجاج ينفر به) * قلت * وفيه علة اخرى غير اقتراد الحجاج وهي ان الترمذي ذكر الحديث ثم حكى عن شعبة انه قال الحكم لم يسمع من مقسم الا خمسة احاديث قال وعد هاشعبة وليس هذا الحديث فيما عده شعبة وكان هذا الحديث لم يسمعه الحكم من مقسم وفي الخلافات للبيهقي لم يسمع الحكم من مقسم الا اربعة احاديث *

* قال * باب السنة لمن اراد الجمعة ان يقتسل لها *

ذكر فيه حديث ابن عمر (من جاء منكم الجمعة فليقتسل) * قلت * ظاهر الامر الوجوب وكذا الحديث الذي بعده ورد بلفظ الامر وحديث الحذري صرح فيه بلفظ الوجوب في هذه الاحاديث غير مناسبة لهذا الباب وقوله عليه السلام في حديث ابني هريرة حق على كل مسلم ان يقتسل * الاظهر في استعمال حق انيا بمعنى الواجب * قال المفسرون من قوا حقيق على معناه واجب على وقوله تعالى فحق عليها القول اي وجب عليها الخلود وقوله تعالى حق على الحسين اي ايجابا وقوله تعالى استحقا انما اي استوجباه ويقال حققت عليه القضاء حقا واحققته وحققته اذا اوجبته *

* قال * باب الصلوة يوم الجمعة نصف النهار وقبله وبعده حتى يخرج الامام *

* قلت * ظاهر هذا التوبيد دل على امتناع الصلوة عند خروج الامام وظاهر حديث ابني قتادة الذي ذكره البيهقي في آخر هذا الباب وهو نهي عليه السلام عن الصلوة نصف النهار الا يوم الجمعة يدل على الجواز في غير مطابق للباب *

* قال * باب من دخل المسجد يوم الجمعة والامام على المنبر ولم يركع ركعتين *

ذكر فيه حديث جابر (جاء عليك الغطفاني يوم الجمعة ورسول الله صلى الله عليه وسلم قاعد على المنبر فقعد سليك)

الحديث * قلت * خالف البيهقي واصحابه هذا الحديث فان مذهبه ان ركعتي التحية تقوت بالجلوس وايضاً فالذي يمنع الصلوة انما يمنعها لاجل الخطبة والنبي عليه السلام في تلك الساعة لم يكن يخطب لانه كان قاعدا والجمعة لا يخطب لها قاعدا ولا يداود عن عبد الله بن بسر قال جاء رجل بخطى رقاب الناس يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فقال له اجلس فقد آذيت * فامر به عليه السلام ان يجلس دون ان يركع وفي المؤبط قال ابن شهاب خروج الامام يقطع الصلوة وكلامه يقطع الكلام وقد ذكره البيهقي فيما مضى في باب الصلوة يوم الجمعة حين يخرج الامام *

* قال * ❦ باب وجوب الخطبة وانه اذا لم يخطب صلى ظهراً اربعاً ❦

استدل على ذلك مجديث ابن عمر (كان عليه السلام يخطب يوم الجمعة خطبتين بينهما جلسة) * قلت * هذا استدلال على الوجوب بمجرد الفعل فان ضم الى ذلك قوله عليه السلام صلوا كما رايتموني اصيل فيه نظري يتوقف على ان تكون اقامة الخطبتين داخلية تحت كفية الصلوة وما ذكره البيهقي فيما بعد (عن ابن شهاب انه قال بلغنا انه لا جمعة الا بخطبة) لا حجة فيه *

* قال * ❦ باب يخطب الامام خطبتين وهو قائم ويجلس بينهما جلسة خفيفة ❦

* قلت * لم يذكر انه يقوم فيها ويجلس بينهما على اي وجه وذكر في الخلافات ان القيام والجلسة كلاهما فرض وذكر ايضاً (عن الشافعي ان اقل ما يطلق عليه اسم خطبة من الخطبتين ان يحمده الله تعالى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويوصي بتقوى الله تعالى ويقرأ شيئاً من القرآن في الاولى ويدعو في الاخيرة) ثم استدل على ذلك كله (بانه عليه السلام فعل كذا لك) وقد تقدم ان مجرد الفعل لا يدل على الوجوب وقوله تعالى ونركوك قائماً خبر عما كان عليه السلام عليه في تلك الخطبة فلا يدل على الوجوب وفي شرح البخاري لابن بطال روي عن المغيرة ابن شعبه انه كان لا يجلس في خطبة ولو كانت فرضاً لما جهلها ولو جهلها ما تركه من بحضوره من الصحابة والتابعين ومن قال انها فرضية لا حجة له لان القعدة استراحة للخطيب وليست من الخطبة والمفهوم في كلام العرب ان الخطبة اسم للكلام الذي يخطب للجلوس ولم يقل بقول الشافعي غيره ذكره الطحاوي وهو خلاف الاجماع ولو قصد في خطبته جازت الجماعة ولا فضل فكذا اذا اقام موضع القعود وفي نوادر الفقهاء لابن تبت نعيم اجمعوا ان الامام اذا خطب للجمعة خطبة لا جلوس فيها اجزأتها صلوة الجمعة الا الشافعي فانه قال لا يجزيه الا ان يخطب قبلها خطبتين بينهما جلسة وان قلت ويؤيد قول الجماعة ما اخرج ابن ابي شيبة في مصنفه فقال ثنا حميد بن عبد الرحمن هو الرواسي

فلا استدلال به وبأمثاله هو من باب المجهول وهو ليس بحجة عند الأكثرين وعلى نقد بر تسليم انه حجة فلا استدلال بما في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم فما دركتم فضلو او ما فاتكم فاقضوا ووافوا به اولى منه ومن ادرك الامام ساجدا او جالسا يسمى مدركا فبفضي ما فاتته او بتمه وهو ركعتان فكيف بومر باربع وقال ابو بكر الرازي لو ادرك المسافر المقيم في التشهد تازمه الا تمام فكذا في الجمعة اذ الدخول في كل من الصلوتين بغير الفرض وفي الاستدكار قال ابو حنيفة و ابو يوسف اذا انحرمت في الجمعة قبل سلام الامام صلى ركعتين وروي ذلك عن النخعي وقاله الحكم وحماد وداود ثم قال البيهقي (وكذلك روي عن صالح بن ابي الاخضر عن الزهري) ثم اخرجه من جهة يحيى بن المتوكل عن صالح بن يحيى قلت يحيى بن المتوكل متكلم فيه قال النسائي ضعيف وقال ابن معين ليس بشئ وقال الذهبي ضعفه غير واحد وصالح ايضا متكلم فيه قال ابن معين بصري ضعيف وقال ايضا ليس حديثه عن الزهري بشئ وقال الترمذي يضعف في الحديث وقال الذهبي ضعفه احمد وغيره وان كان كذلك فلا يقبل ما زيد في هذه الرواية من قوله فان ادركهم جلوسا صلى اربعاء قال البيهقي (وروي ذلك من اوجه اخر عن الزهري قد ذكرناها في الخلاف) قلت من تلك الواجهة ما اخرجه عن الفضل بن محمد الانطاكي ثنا محمد بن ميمون الاسكندراني ثنا الوليد بن مسلم عن الازاعي عن الزهري فذكره بسنده ثم قال البيهقي ورواه عنه غيره على اللفظ الذي رواه مالك قلت الفضل هذا قال ابن عدي يسرق الحديث وايضا فقد اختلف على ابن ميمون فيه كما ذكره البيهقي واللفظ الذي رواه مالك من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة ومن تلك الواجهة ما اخرجه من حديث مالك وصالح بن ابي الاخضر عن الزهري على اللفظ الذي رواه ابن ميمون قلت ليس في روايتها قوله وان ادركهم جلوسا صلى اربعاء ومنها ما اخرجه من حديث سليمان بن ابي داود الحراني عن الزهري عن ابي سلمة عن ابي هريرة الحديث وفيه ومن ادركهم جلوسا صلى اربعاء قال وقد قيل فيه عن الزهري عن سعيد عن ابي سلمة قلت سليمان الحراني هذا مع اضطراب روايته متكلم فيه قال البيهقي في باب الحلف بغير الله من كتاب السنن (ضعفه الائمة وتركوه) ومنها ما ذكره بغير اسناد فقال وروي عن الحجاج بن ارطاة وعبد الرزاق بن عمر عن الزهري عن سعيد عن ابي هريرة قلت الحجاج وعبد الرزاق هذا متكلم فيهما قال البيهقي في باب الوضوء من لحوم الابل (الحجاج بن ارطاة ضعيف) وقال النسائي عبد الرزاق بن عمر متروك الحديث وقال الساجي مضطرب الحديث تلفت كتبه فكان لا بدري بما يحدث ثم انه ليس في حديثهما وان ادركهم جلوسا ثم ذكر البيهقي من حديث الاشعث عن نافع الى آخره قلت الاشعث هو ابن سوار قال الذهبي ضعفه جماعة وقال عمرو بن علي كان يحيى وعبد الرحمن

لا يجد ثابته ورأيت عبد الرحمن بخط علي حديثه وعن ابن معين ضعف وفي أخرى لا شيء وقال يحيى بن سعيد هودون الحجاج بن ارطاة ثم ذكر البيهقي قول ابن مسعود (واذا أدركت ركعة من الجمعة فاضف اليها أخرى وإذا فاتك الركوع فصل اربعا) وفي رواية أخرى (ومن أدرك القوم جلوسا صلى اربعا) وفي رواية أخرى (من أدرك من الجمعة ركعة صلى اليها الأخرى ومن فاتته الركعتان صلى اربعا) قلت * مفهوم هذه الرواية انه اذا أدركهم جلوسا صلى ثنتين وقد جاء ذلك عن ابن مسعود منطوقا به * قال ابن ابي شيبة ثنا شريك عن عامر بن سفيان عن ابي وائل قال قال عبد الله من أدرك التشهد فقد أدرك الصلوة واخرج البيهقي في الخلافيات ذلك مصرحا به انه في الجمعة من حديث ابن مسعود وابي هريرة مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم واسنادهما وان كان ضعيفا الا انه يتأيد بحديث ومافاتكم فاقضوا او فاتموا والاقام انما يكون لما تقدم وما تقدم الجمعة والقضاء فعل مثل الفاتت والفاتت الجمعة فوجب اتمامها وقضاؤها والاستدلال به اولى من الاستدلال بحديث من أدرك من الجمعة ركعة كما تقدم وحديث وان أدركهم جلوسا قد قدمنا في اسانيد وكلام ابن مسعود فيه مختلف *
 * قال *

باب ما يستدل به على وجوب التعميد في خطبة الجمعة *

ذكر فيه حديث جابر (كان خطبته عليه السلام يوم الجمعة يحمد الله تعالى ويشني عليه) * قلت * هو كما تقدم استدلال على الوجوب بمجرد الفعل ثم ذكر حديث (كل امرئ بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو اقطع) * قلت * على تقدير ثبوته لودل على وجوب التعميد لدل على وجوبه في كل امرئ بال ولا نعلم احدا يقول بذلك ثم ذكر حديث عبد الواحد بن زياد (عن عاصم بن كليب عن ابيه عن ابي هريرة كل خطبة ليس فيها شهادة كاليد الجذماء) ثم قال (عبد الواحد من الثقات الذين يقبل منهم ما تفردوا به) * قلت * هو موثق مخرج له في الصحيح ومع ذلك تكلم فيه جماعة قال ابن معين ليس بشيء وقال ابوداود الطيالسي عند الى احاديث كان يرسلها لاعمش فوصلها كلها وقال يحيى القطان ما رأيت به بطلب حديثا قط لا بالبصرة ولا بالكوفة وكنا نجلس على باب يوم الجمعة بعد الصلوة فنذاكره احاديث لاعمش لا يعرف منها حرفا ذكره الذهبي وقد عرف ان الجرح مقدم على التعديل ثم على تقدير قبول هذا الحديث ليس هو بمناسب للباب اذ لا ذكر فيه للتعميد بل ذكر فيه الشهادة والتساعف لا يقول بفرضيته في الخطبة *

* قال * باب ما يستدل به على وجوب ذكر النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة *

ذكر فيه عن مجاهد في قوله تعالى ورفعلنا لك ذكرك قال (لا اذكر الا ذكرت اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا

رسول الله) * قلت * قوله ورفعنا خبر لا عموم فيه وقد اريد به كلمة الشهادة ونحوها فلا يلزم ارادة غير ذلك
ونفسه بمجاهد ايضا مفسر بكلمة الشهادة اذ يلزم من تعميمه الخلف في الخبر * فان قلب * نجعل خبرا بمعنى الامر * قلت *
ان جعل الامر فيه للوجوب لزم منه مخالفة الاجماع اذ لا نعلم احدا يقول بوجوب ذكره عليه السلام كلما ذكر الله
تعالى وان جعل للاستحباب بطل الاستدلال ثم ذكر حديث ابي هريرة (ما جلس قوم مجلسا لم يذكروا فيه ربهم
ولم يصلوا على نبيهم الا كانت ترة عليهم) * قلت * في سنده صالح مولى التومة اختلط في آخر عمره وتكلموا فيه وقال البيهقي
في باب النسل من غسل الميت (ليس بالقوي) ثم على تقدير ثبوت حديثه في دلالة على وجوب الصلوة على النبي صلى الله
عليه وسلم نظروا على نقد بر صحة دلالة على ذلك لا يخص الجمعة *

* قال * **باب فضل التذكير الى الجمعة** *

ذكر فيه حديث ابن جابر (عن ابي الاشعث عن اوس بن اوس من غسل واغتسل) الحديث ثم قال (وكذلك رواه
يحيى بن الحارث وحسان بن عطية عن ابي الاشعث وذكر حسان سمع اوس من النبي صلى الله عليه وسلم) * قلت *
اخرجه البيهقي في كتاب المعرفة من طريق ابي بكر بن ابي شيبة ثنا ابن المبارك عن الاوزاعي حدثنا حسان بن
عطية حدثني ابو الاشعث الصنعاني عن اوس بن اوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث ثم قال
اخرجه ابو داود في كتاب السنن * قلت * اخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه بسنده المذكور وصرح فيه بسماع اوس
من النبي صلى الله عليه وسلم وكذا فعل ابو داود في مسنده بخلاف ما نسب البيهقي اليه في كتاب المعرفة ثم قال البيهقي
(انا ابن نصر) فذكر بسنده * عن عثمان الشامي سمع ابا الاشعث عن اوس عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم
الحديث ثم قال (الوهم في اسناده وسنده من عثمان الشامي) * قلت * لا وهم في مسنده فانه بمعنى المتن الذي ذكره ابو داود
وابن ابي شيبة وذكره البيهقي بعد باين وذكره ايضا في كتاب المعرفة وذكره النسائي ايضا من طريق يحيى
ابن الحارث عن ابي الاشعث *

* قال * **باب فضل المشي الى الصلوة** *

اسند في آخره حديث اوس المذكور ثم اسند من حديث ابي بكر بن ابي شيبة ثنا ابن المبارك ثم قال (فذكره بثمونه
الا انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) * قلت * قد تقدم ان ابن ابي شيبة في مصنفه صرح بسماع اوس من النبي
عليه السلام ولم يقل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم *

باب لا يشك بين اصابه اذ اخرج الى الصلوة

قال

ذكر في آخره حديثا من طريق الحسن بن علي (ثنا عمرو بن قسيط ثنا عبيد الله بن عمرو عن زيد بن ابي انيسة عن الحكم عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن كعب بن عجرة) الحديث ثم قال (اسناد صحيح ان كان الحسن بن علي حفظه فلم اجده فيما رواه من ذلك بعد متابعا) قلت * اخرجه ابن حبان في صحيحه فقال ثنا ابو عروبة ثنا محمد بن سعد ان الحراني ثنا سليمان بن عبيد الله عن عبيد الله بن عمرو فذكره بسنده *

باب النعاس في المسجد يوم الجمعة

ذكر فيه حديثا (عن ابن اسحق عن نافع عن ابن عمر) ثم قال (لا يثبت رفعه والمشهور عن ابن عمر من قوله) قلت * الرفع زيادة ثقة وقدر وبت من وجهين فوجب الحكم لها وقد اخرجه الترمذي من جهة ابن اسحق وقال حسن صحيح واخرجه ابوداود ايضا من جهته وسكت عنه وقد جاء له شاهد كما ذكره البيهقي *

باب الرجل يوطن مكانا في المسجد

قال

ذكر فيه حديثا (عن عبد الحميد بن جعفر عن ابيه عن عثمان بن محمود) قلت * اخرجه ابن ماجه من حديث عبد الحميد عن ابيه عن قميم بن محمود واخرجه ابوداود والنسائي من وجه آخر ولفظها قميم بن محمود ولا اعلم في الكتب الستة احد يقال له عثمان بن محمود *

باب الساعة التي في يوم الجمعة

قال

ذكر فيه حديثا ثم قال (اخبرناه ابو عبد الله الحافظ انا جعفر بن محمد بن نصير ابو القاسم) قلت * قرأت على حاشية هذا الكتاب معزوا الى الشيخ تقي الدين بن الصلاح ما صورته كذا وقع في النسخ ابو القاسم وهو خطأ وصوابه ابن القاسم وانما كنيته ابو محمد وهو الحُدري صاحب الجنيذ رحمه الله *

باب صلوة الخوف اذا كان العدو في غير جهة القبلة اوجهها غير مأمورين

قال

ذكر فيه حديث سهل * قلت * اخذ الشافعي بهذا الحديث وقال شارح العمدة فيه قضاء الطائفتين قبل سلام الامام وقال الطحاوي فيه ان الطائفة الاولى اتوا قبل خروجه عليه السلام من الصلوة وفيه مخالفة لقوله عليه السلام انما جعل الامام ليؤتم به ولقوله عليه السلام لا تقادروني بالركوع * فان قيل * كما جاز انصرافهم عن الامام جاز انما هم قبله * قلنا * المنهزم يصلي سائرا بالاتفاق فكان لما ذكرنا اصل متفق عليه وليس للشرع قبل الامام اصل ولا نظير *

❦ قال ❦

❦ باب ما لا يحمل من السلاح ❦

ذكر فيه حديث موسى بن محمد بن ابراهيم عن ابيه عن سلمة بن الاكوع ثم قال (موسى غير قوى) ❦ قلت ❦ الان القول فيه واهل هذا الشأن اغلظوا فيه قال ابن معين ضعيف وقال ابو حاتم ضعيف الحديث منكر الحديث وقال ابو زرعة والنسائي منكر الحديث وقال البخاري احادته منكرو قال الذهبي قال الدارقطني وغيره متروك ❦

❦ قال ❦

❦ باب العد ويكونون وجاه القبلة ❦

ذكر فيه حديث ابن عباس وجابر ❦ قلت ❦ حديثهما يدل على ان الصف الذي يلي الامام يسجد معه في الركعة الاولى ويحرس الصف الثاني فيها ونص الشافعي على خلافه وهو ان الصف الاول يحرس فيها فقال بعض اصحابه لعله سها ولم يبلغه الحديث وجماعة من العراقيين وافقوا الصحيح وبناء بعضهم على ان الشافعي اذا صح الحديث يذهب اليه ويترك قوله ❦

❦ قال ❦

❦ باب من قال يصلي بكل طائفة ركعة ولم يقضوا ❦

ذكر فيه حديثا (عن ابي بكر بن ابي جهم عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس) ثم ذكر (عن الشافعي قال لا يثبت عندنا مثله لشيء في بعض اسناده) ثم قال البيهقي (لم يخرج الشيخان وابن ابي الجهم منفرد بذلك) ❦ قلت ❦ اخرجه النسائي ولم يعلله بشئ وعدم تخرجهما له ليس بعلّة كما ذكرناه مرارا وابن ابي الجهم ثقة اخرج له مسلم فلا يضره نفيه كيف وقد جاء له شواهد ذكرها البيهقي ❦

❦ قال ❦

❦ باب الرخصة فيما يكون جبته من ذلك في الحرب ❦

ذكر فيه حديث انس (ان الزبير وعبد الرحمن بن عوف شكيا الى النبي صلى الله عليه وسلم القمل في غزاة لهما فاذن لهما في قمص الحرب) ❦ قلت ❦ لم يرخص لهما فيه لاجل الحرب كما زعم البيهقي بل لاجل القمل كما صرح به في روايته وفي رواية الشيخين أنه عليه السلام رخص لهما في قميص الحرير في السفر من حكة كانت بهما او وجع ❦ فظهر ان الرخصة كانت اما للقمل او للحكة او لوجع الحرب وليس المراد من قوله في رواية للبيهقي في غزاة لهما الحرب بل المراد الغزاة السفر والقصد كما جاء مينا في الرواية التي ذكرناها عن الشيخين وقال ابن العوطية في الانفال غزاغزو اقصد العدو في دارهم وكيف يفهم البيهقي ان الرخصة كانت للحرب وقد صرح في روايته بانهما شكوا القمل اللهم الا ان يقيس حالة الحرب على حالة اذى القمل او الحكة بجامع الضرورة فيكون ذلك ما خوذا من القياس لا من الحديث نفسه وقد ذكر البيهقي بعد هذا الباب رخصة لبس الحرير للحكة وذكر هذا الحديث ثم ذكر الرواية التي فيها قوله في غزاة لهما ثم قال فيشبه ان تكون الرخصة في لبسه للحرب وان كان ظاهره انها للحكة

انتهى كلامه واذا كان ظاهره انها للحكمة فلا ادري من اين له انه يشبه ان يكون للحرب والا ظير من تصرفه في
 هذا بين البابين انه اخذ من لفظة الغزاة وقد تقدم ان معنى ذلك القصد وفيه التوفيق بين الروايتين وبين ذلك
 ايضا قوله في الصحيحين في السفر ثم ذكر حديث ابن عمر (رايت عند اسماء بنت ابي بكر جبة مزررة بالدياج) الى
 آخره قلت في سنده الحجاج هو ابن ارسطاة اخرجه البيهقي في كتاب المعرفة ونسبه كذلك ولفظ روايته
 فيه جبة طيالة مكشوفة بالدياج وابن ارسطاة ضعفه البيهقي في باب الوضوء من لحوم الابل وقال في
 باب الدية اربع (مشهور بالتدليس وانه يحدث عن لم يلقه ولم يسمع منه ثم على نقد يثبت هذا الحديث لا يلزم
 من اباحة ما كان مكررا بالدياج او مكشوفه اباحة ما كان كله خريرا في هذا الحديث ايضا غير مناسب لهذا الباب
 قال في باب ما ورد في الاقية المزررة بالذهب

ذكر فيه حديث قتادة (عن انس ان اكيكرد وممة اهدى الى النبي صلى الله عليه وسلم جبة قال سعيد احسبه قال
 سند من قال وذلك قبل ان ينهى عن الحرير فلبسها) الحديث ثم قال (اخرجاه عن قتادة من وجه آخر دون
 اللفظة التي اتى بها سعيد بن ابي عروبة وذلك في ان ينهى عن الحرير ويحيى اشبه بالصحة من رواية من روى
 وكان ينهى عن الحرير) قلت في الرواية التي فيها وكان ينهى عن الحرير اخرجها البخاري عن عبد الله بن محمد
 واخرجها مسلم عن زهير بن حرب قال ثابون بن محمد ثنا شيكان عن قتادة ثنا انس فذكره وحديث ابن ابي
 عروبة رواه يحيى بن ابي طالب جعفر بن الزبرقان قال ثنا عبد الوهاب بن عطاء انا سعيد يعني ابن ابي عروبة عن
 قتادة وقد تقدم قريبا ذكر يحيى بن ابي طالب هذا وان موسى بن هارون قال عنه اشهد انه يكذب وعبد الوهاب
 الخفاف وان وثق وخرج له مسلم فقد قال فيه البخاري والنسائي والساجي ليس بالقوي وقال الذهبي ضعفه
 احمد فكيف يكون ماورد بهذا الطريق اشبه بالصحة مماورد بطريق الشيخين مع جلالة وسلامة رجاله عن المخرج
 قال في باب الرخصة للنساء في لبس الحرير والدياج والنخل بالذهب

ذكر فيه حديث سعيد بن ابي هند (عن ابي موسى قال عليه السلام احل الحرير والذهب لانا امتي) قلت في ذكر
 عبد الحق في احكامه عن الدارقطني ان سعيدا لم يسمع من ابي موسى
 قال في باب غسل العيدين

ذكر فيه حديث جبارة ثنا حجاج بن ثيم حدثني ميمون بن مهران عن ابن عباس (الحديث ثم قال (حجاج ليس بالقوي)
 وحكى عن ابن عدي (انه قال روايته ليست بمستقيمة) قلت في حجاج هذا وسكت عن جبارة وهو ابن

المغلس وحاله اشد من حال الحجاج قال البخاري جبارة مضطرب الحديث وقال النسائي وغيره ضعيف وقال ابن معين كذاب وكان ابو زرعة حدث عنه في اول امره ثم ترك حديثه بعد ذلك *

﴿ باب التكبير ليلة الفطر ويوم الفطر ﴾

* قال *

(قال الله تعالى في رمضان وتكملوا العدة وتكبروا الله على ما هداكم) قلت * الاستدلال بها يتني على ان الواو يقتضي الترتيب وهو ممنوع ثم ذكر البيهقي حديث ابن مصفى (حدثني يحيى بن سعيد الطارثقة عن ابن شهاب) الى آخره * قلت * الذي رأيت في كتب الحديث تجريح الطارثقة عن ابن عدى هوين الضعف وذكره عن السعدى انه قال منكر الحديث وذكر ايضا عن ابن معين انه قال ليس بشئ وكذا قال الساجي وقال ابن حبان يروى الموضوعات عن الالباب وذکر ابن ابي حاتم ان ابن معين ضعفه وانه قال احترق كتبه وانه روى احاديث منكورة وفي الميزان قال ابن خزيمة لا يستج به ثم خرج البيهقي بسنده (عن القطان عن ابن عجلان حدثني نافع ان ابن عمر كان ينفذ والى العيد من المسجد وكان يرفع صوته بالتكبير ثم قال ورواه ابن ادریس عن ابن عجلان وقال يوم الفطر والاضحى) * قلت * اخرجه ابن ابي شيبه عن ابن ادریس بخلاف هذا فقال ثنا عبد الله بن ادریس عن محمد بن عجلان بسنده ولفظه انه كان ينفذ ويوم العيد ويكبر *

﴿ باب التكبير في العيد بن ﴾

* قال *

ذكر فيه حديث (عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده وفي رواية عن ابيه عن عبد الله بن عمرو) ثم ذكر حديث (كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن ابيه عن جده انه عليه السلام كان يكبر) الحديث ثم قال (قال ابو عيسى الترمذي سالت محمد اعني البخاري عن هذا الحديث فقال ليس في هذا الباب شئ اصح من هذا وبه اقول قال وحديث عبد الله بن عبد الرحمن عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده في هذا الباب صحيح ايضا) * قلت * في حديث عمرو بن شعيب هذا بعد اضطراب متنه كما بينه البيهقي ان عبد الله الطائفي متكلم فيه قال ابو حاتم والنسائي ليس بالقوى وفي كتاب ابن الجوزي ضعفه يحيى وهو وان خرج له مسلم في المتابعات على ما قاله صاحب الكمال فالبيهقي تكلم فيمن هو اجل منه ممن احتج بهم في الصحيح كحماد بن سلمة وامثاله لكونهم تكلم فيهم وان كان الكلام فيهم دون الكلام الذي في الطائفي هذا وكثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف قال فيه الشافعي ركن من ارکان الكذب وقال ابوداؤد كذاب وقال ابن حبان يروي عن ابيه عن جده نسخة موضوعة لا يحمل ذكرها في الكتب ولا الرواية عنه الاعلى جهة التعجب وقال النسائي والد ارقطني متروك

الحديث وقال ابن معين ليس بشئ وقال ابن حنبل منكر الحديث ليس بشئ وقال عبد الله بن أحمد ضرب
ابي علي حديثه في المسند ولم يحدث عنه وقال ابو زرعة واهي الحديث فكيف يقال في حديث هذا في سنده
ليس في هذا الباب شئ اصح من هذا فان قيل * لا يلزم من هذا الكلام صحة الحديث بل المراد انه اصح شئ
في هذا الباب وكثيرا ما يريدون بهذا الكلام هذا المعنى * قلت * قوله وحديث عبد الله بن عبد الرحمن
الطائي صحيح يدل على انه اراد الصحة وكذا فهم عبد الحق فقال في احكامه عقيب حديث كثير صحيح البخاري
هذا الحديث * هذا ان كان قوله وحديث عبد الله بن عبد الرحمن من تمة كلام البخاري فان كان من كلام
الترمذي فلا دلالة فيه على ان البخاري اراد به الصحة ثم على تقدير ارادة انه اصح شئ في هذا الباب ليس
الا مرك ذلك بل حديث عمرو بن شعيب اصح منه ثم ذكر البيهقي حديث ابن لهيعة (عن عقيل عن ابن شهاب عن
عروة عن عائشة) * قلت * مدار هذا الحديث على ابن لهيعة وقد ضعفه جماعة وقال البيهقي في باب منع التطهير
بالنبيذ (ضعيف الحديث لا يحتج به) وخرج ابن عدي عن ابن معين قال انكر اهل مصر احتراق كتبه والساع منه
واحد القديم والحديث وذكر عند يحيى احتراق كتبه فقال هو ضعيف قبل ان تحترق وبعد ما احترقت ثم ذكر
البيهقي حديث بقية (عن الزيدي عن الزهري عن حفص بن عمر بن سعد بن قرظ ان اباه وعمومه اخبروه عن ابيهم
سعد بن قرظ ان السنة في صلوة الاضحى والفطر) الى آخره * قلت * فيه شيان * احدهما * ان بقية متكلم فيه * الثاني *
انه وقع في هذا الكتاب في الموضوعين سعد بن قرظ وكذا رايته في نسخة اخرى مسموعة وقال في كتاب المعرفة
ورويانه من حديث اولاد سعد القرظ عن آبائهم عن سعد وهو الصواب اذ لا يعلم احد يقال له سعد بن قرظ
وخرج ابن مندة هذا الحديث بهذا السند في ترجمة سعد القرظ في كتاب معرفة الصحابة له ثم ذكر البيهقي
حديث عبد الرحمن بن سعد (حدثني عبد الله بن محمد بن عمار بن سعد وعمر بن حفص بن عمر بن سعد عن آبائهم عن
احد ادهم انه عليه السلام كبر) الى آخره * قلت * فيه اشياء * احدها * ان عبد الرحمن بن سعد بن عمار منكر الحديث
وفي الكمال سئل عنه ابن معين فقال ضعيف * الثاني * انه مع ضعفه اضطربت روايته لهذا الحديث فرواه البيهقي عنه
كما تقدم واخرجه ابن ماجة في سننه فقال ثنا هشام بن عمار ثنا عبد الرحمن بن سعد مؤذن رسول الله صلى الله عليه
وسلم حدثني ابي عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكر في العيد في الاولى سبعا قبل
القراءة وفي الاخرة خمسا قبل القراءة * الثالث * ان عبد الله بن محمد بن عمار ضعفه ابن معين ذكره الذهبي وقال
ايضا عمر بن حفص بن عمر بن سعد بن عبد الله بن محمد بن عمار صاحب الميزان ان عثمان بن سعيد ذكر ليحيى

هذا الحديث ثم قال كيف حال هؤلاء قال ليسوا بشئ وقد ذكرنا ذلك في باب الاذان الرابع ان قوله عن
آبائهم ليس بمناسب اذ المتقدم اثنان وكذا قوله عن اجدادهم الخامس ان حفصا والد عمر المذكور في هذا السند
ان كان حفص بن عمر المذكور في السند الاول فقد اضطربت روايته لهذا الحديث رواه ههنا عن سعد القرظ
وفي ذلك السند رواه عن ابيه وعمومته عن سعد القرظ فظهر من هذا ان الاحاديث التي ذكرها البيهقي في هذا
الباب لا تسلم من الضعف وكذا سائر الاحاديث الواردة في هذا الباب ولهذا قال ابن رشد وانما صار الجميع الى
الاخذ باقوايل الصحابة رضي الله عنهم في هذه المسئلة لانه لم يثبت فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم شئ ونقل
ذلك عن احمد بن حنبل وفي التحقيق لابن الجوزي قال ابن حنبل ليس يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم في التكبير
في العيدين حديث صحيح ثم خرج البيهقي (عن عبد الملك هو ابن ابي سليمان عن عطاء كان ابن عباس يكبر
في العيدين اثني عشرة سبع في الاولى وخمس في الآخرة) ثم قال (هذا اسناد صحيح وقد قيل فيه عن عبد الملك
ابن ابي سليمان ثلاث عشرة تكبيرة سبع في الاولى وست في الآخرة وكأنه عد تكبيرة القيام فقد انا ابو عبد الله
فذكر بسنده (ان ابن عباس كبر في العيد في الاولى سبعاً ثم قرأ وفي الثانية خمساً) فقلت قد اختلف في تكبير ابن
عباس فذكر البيهقي وجهين من رواية عبد الملك وتاول الثاني وذكر ابن ابي شيبة وجهاً ثالثاً فقال ثنا هشيم انا
خالد هو الخذاء عن عبد الله بن الحارث هو ابو الوليد نسيب ابن سيرين قال صلى بنا ابن عباس يوم عيد فكبر تسع
تكبيرات خمساً في الاولى واربعة في الآخرة والى بين القراءتين وهذا سند صحيح وقال ابن حزم روي بنام
طريق شعبة عن خالد الخذاء وقتادة كلاهما عن عبد الله بن الحارث هو ابن نوفل قال كبر ابن عباس يوم العيد
في الركعة الاولى اربع تكبيرات ثم قرأ ثم ركع ثم قام فقرأ ثم كبر ثلاث تكبيرات سوى تكبيرة الركوع قال وروينا
من طريق يحيى القطان عن سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس في التكبير في العيدين قال يكبر
تسعا واحداً عشرة او ثلاث عشرة قال وهذا سندان في غاية الصحة وقال ابن ابي شيبة ثنا ابن ادريس عن ابن جريج
عن عطاء عن ابن عباس انه كان يكبر في العيد في الاولى سبع تكبيرات بتكبيرة الافتتاح وفي الآخرة ستا بتكبيرة
الركعة كلهن قبل القراءة وهذا ايضا اسناد صحيح صرح فيه بان السبع في الاولى بتكبيرة الافتتاح فان كانت رواية
عبد الملك عن عطاء كذلك والمراد به ان السبع بتكبيرة الافتتاح فذهب الشافعي مخالف للروايتين فانه ذكر ان
السبع في الاولى ليس فيها تكبيرة الافتتاح ثم قال وكذا ذكرت روي عن ابن عباس وان كان المراد برواية عبد الملك
ذلك وان السبع ليس فيها تكبيرة الافتتاح كما ذهب اليه الشافعي فرواية ابن جريج عن عطاء مخالفة لما كان الاولى

بالشافعي اتباع رواية ابن جريج لان رواية عبد الملك محتملة ورواية ابن جريج مضرة بان السبع بتكبير الافتتاح
ولجلالة ابن جريج وثقته خصوصاً في عطاء فانه اثبت الناس فيه قاله ابن حنبل وقال ابن المديني ما كان في الارض
اعلم بعطاء من ابن جريج واما عبد الملك فهو وان اخرج له مسلم فقد تكلموا فيه ضعفه ابن معين وتكلم فيه شعبة لتفرد
بديث الشفة وقيل لشعبة تحدث عن محمد بن غبيد الله العزمي وتدع حديث عبد الملك بن ابي سليمان العزمي
وهو حسن الحديث قال من حسنهما فرث ذكره البيهقي في باب شفعة الجوار على ان ظاهر رواية عبد الملك انها
موافقة لرواية ابن جريج وان السبع بتكبير الافتتاح اذ لو لم تكن منها القليل كبرئانياً وعلى تقدير مخالفة رواية ابن جريج
لرواية عبد الملك يلزم البيهقي اطراح رواية عبد الملك لخالفته رواية ابن جريج لانه قال في ماضى في باب التراب
في ولوغ الكلب عبد الملك بن ابي سليمان لا يقبل منه ما يخالف فيه الثقات والى العمل بمقتضى رواية ابن جريج ذهب مالك
وابن حنبل فانهم اجعلوا السبع بتكبير الافتتاح ثم ان ابن جريج صرح في روايته عن عطاء بان الست في الاخرة بتكبير
الركعة فترك البيهقي هذا التصريح وتاول في الست المذكورة في الاخرة في رواية عبد الملك بانه عد تكبير القيام
ولو قال عد تكبير الركعة لكان هو الوجه ثم ان البيهقي اخرج رواية عمار مولى بني هاشم من طريق يحيى بن ابي طالب جعفر بن
عبد الله بن الزبرقان عن عبد الوهاب بن عطاء عن حميد عن عمار الى آخره وعبد الوهاب تقدم كلام احمد وغيره فيه وتقدم
ايضاً ان يحيى كذب به موسى بن هارون وخطأ ابوداود السجستاني على حديثه وقال فيه ابو احمد الحافظ ليس بالمتين
وقد اخرج ابن ابي شيبة رواية عمار هذا فقال ثنا يزيد بن هارون انا حميد عن عمار فذكره فعدل البيهقي عن رواية
يزيد بن هارون مع جلالة الى ذلك الطريق الضعيف واظن رواية يزيد لم تقع له ثم اخرج من رواية ابن ابي اويس
(ثنا ابي ثناث بن قيس شهدت عمر بن عبد العزيز يكبر في الاولى سبعاً قبل القراءة وفي الاخرة خمساً قبل
القراءة) قلت * اسمعيل بن ابي اويس عبد الله الاصمعي ابن اخت مالك الفقيه وان خرج له في الصحيح فقد تكلموا
فيه قال ابن الجوزي في كتابه قال يحيى هو وابوه بسرطان الحديث وقال النضر بن سلة المروزي هو كذاب
وقال النسائي ضعيف وقال ابن الجنيدي قال ابن معين ابن ابي اويس مخلط يكذب ليس بشئ وفي الكمال قال
ابو القاسم الطبري بالغ النسائي في الكلام عليه الى ان يؤدي الى تركه وثابت بن قيس هو ابو الفصن الغفاري
عن ابن معين ليس حديثه بذلك وفي كتاب ابن الجوزي قال يحيى ضعيف وقال ابن حبان لا يصح بخبره
اذ لم يتابعه غيره *

* قال * باب الخبر الذي فيه التكبير اربعاً *

ذكر فيه حديث (عبد الرحمن بن ثوبان عن ابيه عن مكحول اخبرني ابو عائشة جليس لابي هريرة ان سعيد بن العاص سأل ابا موسى وحذيفة كيف كان عليه السلام يكبر في الاضحية والفطر فقال ابو موسى كان يكبر اربعاً تكبيره على الجنائز فقال حذيفة صدق) الحديث ثم قال (خولف راويه في موضعين في رفعه وفي جواب ابي موسى والمشهور انهم اسندوه الى ابن مسعود فافتاهم بذلك ولم يسنده الى النبي صلى الله عليه وسلم كذا رواه السبيعي عن عبد الله بن موسى او ابن ابي موسى ان سعيد بن العاص ارسل الى آخره وعبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان ضعفه ابن معين) * قلت * اخرجته ابوداود كما اخرجته البيهقي او لا وسكت عنه ومذهب المحققين ان الحكم للرافع لانه زاد وما جواب ابي موسى فيحتمل انه تادب مع ابن مسعود فاسند الامر اليه مرة وكان عنده فيه حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكره مرة اخرى وعبد الرحمن بن ثابت اختلف على ابن معين فيه قال صاحب الكمال قال عباس ما ذكره ابن معين الانجيز وفي رواية ليس به باس وقال ابن المديني وابوزرعة واحمد بن عبد الله ليس به باس وقال ابو حاتم مستقيم الحديث وقال المزني وثقه دحيم وغيره وفي المصنف لابن ابي شيبة ثنا هشيم عن ابن عون عن مكحول اخبرني من شهد سعيد بن العاص ارسل الى اربعة نفر من اصحاب الشجرة فسألهم عن التكبير في العيد فقالوا ثمانى تكبيرات فذكرت ذلك لابن سيرين فقال صدق ولكن اغفل تكبيرة فاتحة الصلوة وهذا المجهول الذي في هذا السند ثين انه ابو عائشة وباقي السند صحيح وهو يؤيد رواية ابن ثوبان المرفوعة ويؤيد هاهنا جوه اخذ كرها ابن ابي شيبة فقال ثنا يزيد بن هارن عن المسعودي عن معبد بن خالد عن كردوس قال قدم سعيد بن العاص في ذي الحجة فارسل الى عبد الله وحذيفة واتي مسعود الانصاري واتي موسى الاشعري يسألهم عن التكبير في العيد فاسندوا الامر الى ابن مسعود فذكر بمعنى رواية السبيعي عن ابي موسى المتقدم وقد ذكر البيهقي فيما بعد من حديث مسعر عن معبد بن خالد نحو هذا ولم يذكر فيهم الاشعري وقال ابن ابي شيبة ثنا هشيم عن اشعث عن كردوس عن ابن عباس قال لما كان ليلة العيد ارسل الوليد بن عقبة الى ابن مسعود واتي مسعود وحذيفة والاشعري فذكر نحوه وقال ايضا ثابتي بن سعيد عن اشعث عن محمد بن سيرين عن انس انه كان يكبر في العيد تسعاً فذكر مثل حديث عبد الله وقال ايضا ثابنا ابو اسامة عن سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن جابر بن عبد الله وابن المسيب قال لا تسع تكبيرات وبوالى بين القراءتين وقد قد منا من رواية ابن ابي شيبة عن ابن عباس بسند صحيح مثل قول عبد الله وروى عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري عن ابي اسحاق عن علقمة والاسود ان ابن مسعود كان يكبر في العيد

تسماً تسماً ر بما قيل القراءة ثم كبر فركع وفي الثانية بقراً فاذا فرغ كبرار بعام ثم ركع وعن معمر عن ابي اسحاق عن علقمة والاسود سأل سعيد بن العاص حذيفة واباموسى عن تكبير العيد فقال حذيفة سئل ابن مسعود فسأله فقال يكبرار بعام ثم يقرأ ثم يكبر في الثانية فبقرأ ثم يكبرار بعام وقال عبد الرزاق انا اسمعيل بن ابي الوليد ثنا خالد الحذاء عن عبد الله بن الحارث شهدت ابن عباس كبر في صلاة العيد بالبصرة تسع تكبيرات ووالى بين القراءتين وشهدت المغيرة بن شعبة فعل ذلك ايضا فسألت خالد كيف فعل ابن عباس ففسر لنا كما صنع ابن مسعود في حديث معمر والثوري عن ابي اسحاق سواء وهذه شواهد لرواية ابن ثوبان المتقدمة ثم ذكر البيهقي عن ابن مسعود انه قال التكبير في العيد في خمس في الاولى واربع في الثانية ثم قال (هذا رأي من جهة عبيد الله والحديث المسند مع ما عليه من عمل المسلمين اولى ان يتبع) قلت * هذا لا يثبت بالرأي قال ابو عمر في التمهيد مثل هذا لا يكون رأياً ولا يكون الاثبات لانه لا فرق بين سبع و اقل واكثر من جهة الرأي والقياس وقال ابن رشد في القواعد معلوم ان فعل الصحابة في ذلك توقيف اذ لا يدخل القياس في ذلك وقد وافق ابن مسعود على ذلك جماعة من الصحابة والتابعين اما الصحابة فقد قد منازكهم واما التابعون فقد ذكرهم ابن ابي شيبة في مصنفه وقد ينما في احاديثه المسندة من الضعف وذكرنا قول ابن حنبل ليس يروى في التكبير في العيد في حديث صحيح ورأي ابن مسعود ومن معه قد عضده ايضا حديث مسند وان كان في الآخر ايضا ضعف وانما كان عمل المسلمون بقول ابن عباس لان اولاده الخلفاء امرهم بذلك فتابعوهم خشية الفتنة لارجوعا عن مسذهبهم واعتقاد الصحة رأي ابن عباس في ذلك والله اعلم *

قال * ﴿باب ياتي بدعاء الافتتاح عقب تكبيرة الافتتاح ثم يقف بين كل تكبيرتين يهلل الله تعالى ويكبره الى آخره﴾ ذكر فيه اثر عن ابن مسعود وفيه شيان * احدهما انه ليس فيه ذكر لدعاء الافتتاح * والثاني * ان في مسنده من يحتاج الى كشف حاله وفيه ايضا حماد بن ابي سليمان ضعفه البيهقي في باب الزنا لا يحرم الحلال وفي كتاب ابن الجوزي ان المغيرة كذبه وقال محمد بن سعد كان ضعيفا في الحديث واختلط في آخر امره وكان مرجعائهم قال البيهقي (وهذا من قول ابن مسعود فتابعه في الوقوف بين كل تكبيرتين للذكر اذ لم يرو وخلافه عن غيره ونخالفه في عدد التكبيرات وتقدم بين على القراءة في الركعتين لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم فعل اهل الحرمين وعمل المسلمين الى يومنا هذا) * قلت * قد ذكر البيهقي قول ابن مسعود في الباب الذي قبل هذا من عدة طرق وذكره ابن ابي شيبة من طرق اكثر من ذلك وكذا ذكره غيرهما ولا ذكر في شيء فيها للذكر بين التكبيرات ولم يرو ذلك في حديث مسند ولا عن احد من السلف

فما علمنا الا في هذه الطريق الضعيفة وفي حديث جابر المذكور بعد هذا وسببكم عليه ان شاء الله تعالى ولو كان ذلك مشروعا لنقل اليه لما اغتله السلف رضي الله عنهم وقوله ونخالفه بالحدوث قد قدمنا بيان ضعف ذلك الحديث وليس فعل اهل حرمه عليه السلام كذلك لان مالك يرى ان السبع في الاولى بتكبيره الافتتاح كما تقدم به قال ابن رشد في القواعد لان العمل عنده بالمدينة كان على هذا وفي الموطأ قال مالك وهو الامر عندنا ثم ذكر البيهقي قول جابر (مضت السنة) الى آخره قلت * ليس فيه ايضا ذكر لعاء الافتتاح وفي سنده من يحتاج الى كشف حاله وفيه ايضا علي بن عاصم قال يزيد بن هارون ما رانا نعبره بالكذب وقال يحيى ليس بشي وكان احمد سيئ الرأي فيه وقال النسائي متروك *

* باب رفع اليدين في تكبير العيد *

ذكر فيه حديث ابن عمر في الرفع عند القيام والركوع والرفع منه ولفظه (ويرفعهما في كل تكبيرة يكبرها قبل الركوع) * قلت * في سنده بقية وكان مدلسا وقال ابن حبان لا يحتج به وقال ابو مسهر احاديث بقية غير تقية فكان منها على تقية وقال ابن عيينة لا تسمعوا من بقية ما كان في سنة واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره وذكر البيهقي في كتاب المعرفة ان الشافعي قال رفع اليدين في تكبير العيد بن علي رفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين افتتح وحين اراد ان يركع وحين رفع راسه قال يعني الشافعي فلما رفع في كل ذكر بذكر الله تعالى قائما اورافعا الى قيام من غير سجود لم يجز الا ان يقال يرفع المكبر في العيد عند كل تكبيرة كان قائما فيها * قلت * الرفع في هذه المواضع الثلاثة مشهور مذکور في الصحيحين وغيرهما من عدة طرق من حديث ابن عمر وغيره فاذا قال الشافعي الرفع في تكبيرة العيد بن علي الرفع في هذه المواضع كان اللابق بالبيهقي ان يذكر الرفع في هذه المواضع من طريق جيدة ولا يقتصر في هذا الباب على هذه الطريق التي فيها بقية واظنه انما عدل اليها لما فيها من قوله ويرفعهما في كل تكبيرة يكبرها قبل الركوع لدخول تكبيرات العيد بن في هذا العموم وهذه العبارة لم تجب فيما علمنا الا في هذه الطريق وجميع من روى هذا الحديث من غير هذه الطريق لم يذكرها هذه العبارة انما لفظهم واذا اراد ان يركع رفعهما ونحو هذا من العبارة وهذا اللفظ الذي وقع في هذا الباب من طريق بقية يحتمل وجهين * احدهما ارادة العموم في كل تكبيرة تقع قبل الركوع ويندرج في ذلك تكبيرات العيد بن والظاهر ان البيهقي فهم هذا في هذا الباب * والثاني ارادة العموم في تكبيرات الركوع لا غير وانه كان يرفع في جميع تكبيرات الركوع كما هو المفهوم من الفاظ بقية الرواة والظاهر ان هذا هو الذي فهمه البيهقي فيما مضى فقال باب السنة في رفع

اليدين كما كبر للركوع وذكر حديث بقية هذا لا يندرج فيه تكبيرات العيد إن كان يريد الوجه الأول وهو العموم الذي يندرج فيه تكبيرات العيد إن فعل البيهقي فيه أمران أحدهما الاحتجاج بمن هو غير حجة لو انفرد ولم يخالف الناس فكيف إذا خالفهم والثاني أنه إذا اجمعت به ودخلت تكبيرات العيد في عمومها لا حاجة إلى هذا القياس الذي حكاه عن الشافعي وإن أراد الوجه الثاني وهو العموم في تكبيرات الركوع لا غير لم يندرج فيه تكبيرات العيد فسقط الاستدلال به ووقع الخطأ من الراوي حيث أراد تكبيرات الركوع لا غير فاني بعبارة تم تكبيرات الركوع وغيرها والظاهر أن الوهم في ذلك من بقية *

❦ باب القراءة في العيد ❦

❦ قال ❦

ذكر فيه حديث عبيد الله بن عبد الله (أن عمر سأل أبا واقد) الحديث ثم قال (قال الشافعي هذا ثابت إن كان عيد الله لقي أبا واقد) قال البيهقي (وهذا لأن عيد الله لم يدرك أيام عمر ومساءله أياه وبهذه العلة ترك البخاري إخراج هذا الحديث وأخرجه مسلم لأن فليحاروا عن ضمرة عن عبيد الله عن أبي واقد قال سألتني عمر فصار الحديث بذلك موصولا) ❦ قلت ❦ عيد الله سمع أبا واقد بلا خلاف فالحديث ثابت وقد حسنه الترمذي وصححه وذكره المزي في أطرافه في مسند أبي واقد والبيهقي بقوله لأن عيد الله لم يدرك أيام عمر أراد أن بين كلام الشافعي فلم يبين بل أبدى في الحديث علة أخرى وهي كونه لم يدرك أيام عمر فيقال له منعه من أبي واقد كاف في اتصال الحديث ودع لم يدرك أيام عمر لأن الجمهور على أن الشخص إذا لم يكن مدلسا وروى عن شخص لقيه أو أمكن لقائه له على الخلاف المعروف فتدبره متصل كيف ما كان اللفظ ولا نسلم أن البخاري تركه لهذه العلة كما زعم البيهقي لأن هذه العلة مفقودة في رواية فليحاروا فليحاروا إخراجها كما أخرجهما مسلم وإنما تركه البخاري لأن مداره على ضمرة بن سعيد والبخاري لم يخرج له شيئا *

❦ باب الجهر بالقراءة في العيد ❦

❦ قال ❦

(وذلك بين في حكاية من حكى عنه قراءة السورتين) ❦ قلت ❦ ليس ذلك يتأقان الصحابة رضي الله عنهم حكوا قراءة سور في الصلوة السرية وفي الصحيحين عن أبي قتادة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الركعتين الأوليين من صلوة الظهر بفتح الكتاب وسورتين يطول في الأولى ويقصر في الثانية يسمع الآية أحيانا وكان يقرأ في العصر بفتح الكتاب وسورتين الحديث وهذا لأنه قد يجهر بالشئ السري في السرية فيسمع الصحابي بعض القراءة ويقوم القرينة على قراءة الباقي فيكتفي بظاهر الحال وقد يخبرهم صلى الله عليه وآله وسلم بعد الفراغ بما قرأ ومن حيث الجملة فقول

الصحابي كان يقرأ بكذا أو كذا لا يدل على الجهر بذلك دلالة بينة كما ادعاه البيهقي ثم ذكر عن علي (أنه قال الجهر في العيدين) إلى آخره * قلت * في سنده الحارث الأعور سكت عنه هنا وقال في القسامة (عن الشعبي كان كذا بـ)

❦ باب التكبير في خطبة العيد ❦

* قال *

ذكر فيه حديثا في سنده عبد الرحمن بن سعد بن عمار أخبرني عبد الله بن محمد وعمار بن حفص وعمر بن حفص * قلت * عبد الرحمن هذا أو مشائخه الثلاثة ضعفهم ابن معين ثم ذكر (عن ابن مسعود أنه كان يكبر في العيد بن تسعا تسعا يفتح بالتكبير ويختم به) * قلت * ليس فيه التكبير في الخطبة فهو غير مناسب للباب *

❦ باب الاستماع للخطبة ❦

* قال *

ذكر فيه عن ابن عباس (قال نكروا الكلام في العيدين والاستسقاء ويوم الجمعة) * قلت * في سنده يحيى الحماني عن قيس ويحيى بن سلمة أما يحيى بن عبد الحميد الحماني فقال ابن نمير كذاب وقال أحمد كان يكذب جهارا كما زلنا نعرفه يسرق الأحاديث وقال السعدي ساقط وأما قيس فهو ابن الربيع قال البيهقي في باب من زرع أرض غيره بغير إذنه (ضعيف عند أهل العلم بالحدوث) وقال أحمد ليس بشيء وقال النسائي متروك وقال السعدي ساقط ويحيى بن سلمة بن كهيل قال البيهقي في باب ذبيحة المجوس (ضعيف) وفي كتاب ابن الجوزي قال يحيى ليس بشيء وقال النسائي متروك وقال ابن حبان منكر الحديث جدا لا يحتج به ثم ذكر البيهقي (حديثا عن الفضل بن موسى عن ابن جريج عن عطاء عن عبد الله بن السائب عن النبي صلى الله عليه وسلم) ثم ذكر عن ابن معين أنه قال هذا خطأ إنما هو عن عطاء فقط وإنما يقلط فيه الفضل ابن موسى يقول عن عبد الله بن السائب (ثم قال البيهقي) (أنا بصحة ما قال يحيى أبو القاسم) فذكر سندوا في آخره (عن عطاء قال صلى الله عليه وسلم الحديث) * قلت * الفضل بن موسى ثقة جليل روى له الجماعة وقال أبو نعيم هو ثابت من ابن المبارك وقد زاد ذكر ابن السائب فوجب أن تقبل زيادته ولهذا أخرجه هكذا مسندا للأئمة في كتبهم أبو داود والسنائي وابن ماجه والرواية المرسلة التي ذكرها البيهقي في سندها قبيصة عن سفيان وقبيصة وإن كان ثقة إلا أن ابن معين وابن حنبل وغيرهما ضعفوا روايته عن سفيان وعلى نقد ير صحة هذه الرواية لا تعليل بها ورواية الفضل لانه سداد الاسناد وهو ثقة *

❦ باب الامام لا يصلي قبل العيد وبعده في المصلي ❦

* قال *

ذكر فيه حديث ابن عباس (أنه عليه السلام لم يصل قبلها ولا بعدها) * قلت * ليس فيه أن الامام مختص بذلك بل فيه ما يدل على خلاف ذلك لأن ما ثبت له صلى الله عليه وسلم فهو ثابت لأمته إلا ما خص به بدليل ثم ذكر البيهقي

عن ابن عمر انه قد حثني ابي الامام ثم صلى وانصرف ولم يصل قبلها ولا بعدها الحديث فيه دليل على ان
 المأموم ايضا لا يصلي قبلها ولا بعدها لان ابن عمر كان مأموماً وقد دلت على البيهقي وفي سند هذا الحديث ابان الجلي
 قال ابن حبان كان ممن فحش خطاؤه وانفرد بالمناكير ثم ذكر حديث الحذري (كان عليه السلام اذا رجع صلى
 ركعتين) قلت في سند ابن عقيل قال البيهقي في باب لا يطهر بالمستعمل (اهل العلم مختلفون في الاحتجاج برواياته)
 ثم على نقد بر صحتة ليس فيه ايضاً دليل على خصوصية الامام بذلك لما بينا

باب المأموم يتنفل

قال

ذكر فيه حديث (اذا صليت الصبح فاقصر عن الصلوة حتى ترتفع الشمس ثم الصلوة محضورة متقبلة) قلت هذا
 العموم مخصوص بصلوة العيد لما تقدم من الدليل ثم ذكر البيهقي (عن عباس بن سهل كان يرى الصحابة يصلون في المسجد
 ركعتين في الفطر والاضحى وعن رافع وبينه ان عيسى بن سهل كان يراهم يصلون ركعتين ثم يغدون الى المصلى
 وعن شعبة كنت اقود ابن عباس الى المصلى يسبح في المسجد ولا يرجع اليه قلت في الصلوة في المسجد قبل الغد والى المصلى
 لا تعلق لها بصلوة العيد وقد روى عبد الرزاق عن معمر عن ابي اسحاق سئل علقمة عن الصلوة قبل خروج الامام
 يوم العيد فقال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلون قبلها وعن ابن جريح اخبرني عبد الكريم بن
 ابي المخارق ان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا لا يصلون حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم وعن معمر
 عن الزهري ما علمنا احداً كان يصلي قبل خروج الامام يوم العيد ولا بعده قال البيهقي (ورويان عن الازرق
 عن سمع ابن عمر في رجل يصلي يوم العيد قبل خروج الامام قال ان الله لا يرد على عبده حسنة يعملها قلت فيه
 هذا المجبول ولم يذكر باقي سنده لينظر فيه وقد تقدم في الباب الذي قبل هذا ان ابن عمر لم يصل قبلها ولا بعدها
 وروى ذلك عنه صلى الله عليه وسلم وفي الموطأ مالك عن نافع ان ابن عمر لم يكن يصلي يوم الفطر قبل الصلوة ولا بعدها وفي
 مصنف ابن ابي شيبة ثنا ابن علية عن ايوب عن نافع عن ابن عمر انه كان لا يصلي قبل العيد ولا بعده وانما يقل الله الحسنة
 اذا لم يخالف صاحبها النهي كالصلوة في الاوقات المكروهة فانها وان كانت صلوة لا يقبلها الله تعالى لنهي عنها
 ورواية الازرق ذكرها عبد الرزاق في مصنفه عن ابن التيمي عن ابيه عن الازرق بن قيس عن رجل قال جاء
 ناس من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يوم العيد قبل خروج الامام وجاء ابن عمر فلم يصل فقال الرجل لا ابن
 عمر جاء ناس من اصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم فصلوا وحبث فلم تصل فقال ابن عمر ما الله براد على عبد
 احساناً احسنه قال البيهقي (وعن ابن سيرين انه كان يصلي بعد العيد ثمان ركعات) قلت لم يذكر سنده لينظر فيه

وقد صح عن ابن سيرين خلاف هذا قال ابن أبي شبة في مصنفه ثنا ابن ادريس عن هشام عن ابن سيرين قال كان لا يصلي قبل العيد ولا بعده قال البيهقي (ويوم العيد كسائر الايام والصلاة مباحة اذا ارتفعت الشمس حيث كان المصلي) قلت هذا الكلام ليس بجيد فانه يدخل فيه الامام ومذهبه انه لا يتنفل كما مر وقد صح انه عليه السلام لم يتنفل قبلها ولا بعدها والناس به اسوة فبهذا يخص عموم اباحة الصلاة اذا ارتفعت الشمس *

قال * ﴿ باب صلوة العيد ين سنة اهل الاسلام حيث كانوا ﴾

اسنده (عن سفيان حدثني زيد عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن الثقة عن عمر قال صلاة الاضحية ركعتان) وفي آخره (تمام غير قصر على لسان النبي صلى الله عليه وسلم) ثم قال (ورواه يزيد بن زياد عن زيد عن عبد الرحمن عن كعب بن عجرة عن عمر) قلت ظاهر هذا الكلام ان رواية يزيد ايضا مرفوعة وقد خالف ذلك في ابواب الجمعة فذكرها موقوفة الى قوله غير قصر وليس فيها قوله على لسان النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال (ورواه الثوري عن زيد فلم يذكر في اسناده كعب بن عجرة الا انه رفعه بآخره على ان النسائي وابن ماجه اخرجاني سننها رواية يزيد مرفوعة ايضا) واخرجه البيهقي في الجمعة من وجه آخر من حديث ابي نعيم عن سفيان عن زيد عن ابن ابي ليلى عن عمرو واخرجه النسائي من طريق الثوري كذلك وقال لم يسمعه ابن ابي ليلى من عمر فظهر بهذا ان الحديث مضطرب وعلى تقدير صحته ليس فيه الا ان صلوة العيد ركعتان وكذا بوب عليه البيهقي في الجمعة فقال باب صلوة الجمعة ركعتان ثم ذكره وذكره النسائي في باب عدد صلوة العيد وليس في الحديث انها سنة اهل الاسلام حيث كانوا كما بوب البيهقي ثم ذكر (عن عبد الله بن ابي بكر بن انس كان انس اذا فاتته صلوة العيد جمع اهله) الى آخره قلت في سنده نعيم بن حماد قال النسائي ليس بثقة وقال الدارقطني كثير الوهم وقال ابو الفتح الازدي وابن عدي قالوا كان يضح الحديث في تقوية السنة وحكايات مزورة في ثلب ابي حنيفة كلها كذب قال البيهقي (وعن الحسن في المسافر يدركه الاضحية قال يكف فاذا طلعت الشمس صلى ركعتين وضحي ان شاء) قلت في المصنف لابن ابي شبة حدثنا سهل بن يوسف عن عمرو عن الحسن في اهل القرى والسواد يحضرم العيد قال كان لا يرى ان يخرجوا فيصلى بهم رجل *

قال * ﴿ باب خروج الصبيان الى العيد ﴾

ذكر فيه (انه عليه السلام كان يخرج نساءه وبناته في العيدين) قلت ليس فيه خروج الصبيان ثم ذكر (عن عائشة انها كانت تحلب بني اخيها الذئب) ثم قال (ان كان حفظه الراوى في البنين فدل على جواز ذلك ما لم يبلغوا وكان

الشافعي يقول ويلبس الصبيان احسن ما يقدر عليه ذكرور كانوا او اناثا ويلبسون الحلي والصنع يعني يوم العيد قال البيهقي (وكان مالك يكرهه) قلت * اثر عائشة في سنده ابراهيم الصائغ قال ابو حاتم لا يحتاج به ورواه عن الصائغ او د بن ابي الثرات قال ابو حاتم ليس بالمتمين وتحلة التين مشكل لانهم يومرون بالطاعات وينهون عن المحرمات تخلفا قال عليه السلام مروهم بالصلوة لسبع واضربوهم عليها العشر * والصبي وان لم يكن مخا طبا فولي به مخاطب فيمنع من الباسه ولهذا لما اخذ الحسين ثمرة من الصدقة فجعلها في فيه قال عليه السلام كخ ارم بها قال النووي في هذا الحديث ان الصبيان يوقون ما توفاه الكبار ويمنعون من تعاطيه وهذا واجب على الولي ثم خالف النووي هذا الكلام في الروضة فقال الاصح جواز لباس الولي للصبي الحرير مطلقا ونص الشافعي على تزيين الصبيان يوم العيد بحلي الذهب ويلحق به الحرير انتهى كلامه ويظهر بما قد يتأضعف هذا المذهب والظاهر تحريمه مطلقا وهو وجه للشافعية في غير العيد وجوازه قبل السبع لا بعد ها وبه قطع العراقيون منهم وقال البغوي في التهذيب يجوز للصبيان لبس الدياج لانه لا خطاب عليهم غيراته اذ ابلغ الصبي ستا يوم مر فيه بالصلوة وينهى عن لبس الدياج حتي لا يعتاد ثم ذكر اثر عائشة ليس بمناسب للباب اذ ليس فيه خروجهم للعيد ثم ذكر (عن سعيد بن عبد الرحمن راى ابن عمر على اوضح قصة) الى آخره * قلت * ليس بمناسب ايضا للباب وفي سنده ايضا من يحتاج الى كشف حاله وفيه شرك القاضى قال البيهقي في باب اخذ الرجل حقه ممن يمنعه (لم يحتاج به اكثر اهل العلم) *

* قال * باب الا تيان من طريق غير الذي غدا منها *

ذكر فيه حديث يونس بن محمد (عن قليج عن سعيد بن الحارث عن جابر اثم قال (وروي عن يونس عن قليج عن سعيد عن ابي هريرة ورواه البخاري من حديث ابي تميلة عن قليج عن سعيد عن جابر وروي عن ابي تميلة عن قليج عن سعيد عن ابي هريرة) ثم اخرج البيهقي من حديث محمد بن الصلت (عن قليج عن سعيد عن ابي هريرة) ثم قال (قال البخاري حديث جابر اصح) * قلت * فيه نظر بل حديث ابي هريرة اصح لان حديث جابر رواه عن قليج يونس وقد روي عنه ايضا حديث ابي هريرة وروي حديث جابر عن قليج ابو تميلة ايضا وقد روي عنه ايضا حديث ابي هريرة فسقطت رواية يونس واى تميلة لان كلامها قد رواه بالطريقين كما بين ذلك البيهقي وبتت رواية محمد بن الصلت عن قليج حديث ابي هريرة سالمة بلا تعارض كيف وقد وجدنا له متابعا على روايته فان ابامسعود المدمشي ذكر ان الهيثم بن جميل رواه عن قليج عن سعيد عن ابي هريرة كما رواه محمد بن الصلت قال ابو مسعود فضار مرجع الحديث الى ابي هريرة ثم ذكر البيهقي حديث بكر بن مبشر (كنت اعدو مع اصحابه عليه

السلام يوم الفطر فنسلك بطن بطحان حتى ناتي المصلي فنصلي معه عليه السلام ثم نرجع الى بيوتنا ثم ذكر رواية اخرى (ثم نرجع من بطن بطحان الى بيوتنا) قلت * هذا الحديث مخالف لمقصود البيهقي لانهم اتوا من الطريق الذي غدوا منها وهي بطن بطحان وقد ذكر هذا الحديث بهذا اللفظ ابن مندة في معرفة الصحابة والبركري في معجمه ولفظ ابني داود فنسلك طريق البطحان ثم نرجع من بطن بطحان فان كان طر يقها من غير بطنها فهو مناسب لمقصود البيهقي ثم ذكر حديث معاذ بن عبد الرحمن عن ابيه عن جده وفيه رجوعه عليه السلام ولم يذكر غدوه الى المصلي من اين كان فليس بمناسب ايضا وفي سنده ابراهيم الاسدي حاله مكشوف وقد تقدم ذكره *

❦ قال ❦ ❦ باب الامام يامر من يصلي بالضعفة في المسجد ❦

ذكر فيه (عن علي عليه السلام انه امر رجلا يصلي بضعفه الناس في المسجد اربعا) قلت * في سنده ابو قيس هو الاودي قال البيهقي في باب لا تكاح الابوي (مختلف في عدالته) وقال في باب مس الفرج بظهر الكف (لا يحتج بحديثه قاله ابن حنبل) وفي سنده ايضا عاصم بن علي خرج له في الصحيح ولكن ابن معين قال عنه لا شيء وفي رواية كذاب ابن كذاب ثم قال البيهقي (ويحتمل ان يكون اراد ركعتين تحية المسجد ثم ركعتي العيد مفصولتين عنهما) واستدل على هذا التاويل بما روي في رواية اخرى (ان عليا قال صلوا يوم العيد في المسجد اربع ركعات ركعتان للسنة وركعتان للخروج) قلت * الظاهر ان البيهقي فهم من قوله ركعتان للسنة انه اراد تحية المسجد ومن قوله ركعتان للخروج انه اراد ركعتي العيد والظاهر ان الامر ليس كذلك وانما اراد بقوله ركعتان للسنة ركعتي العيد واداراد بقوله وركعتان للخروج اي لترك الخروج الى المصلي ويدل على ذلك ان ابن ابي شبة اخبر في مصنفه بهذا الحديث ولفظه قيل لعل ان ضعفه من الناس لا يستطيعون الخروج الى الجبانة فامر رجلا يصلي بالناس اربع ركعات ركعتين للعيد وركعتين لمكان خروجهم الى الجبانة فظهر بهذا ضعف ما تناوله البيهقي *

❦ قال ❦ ❦ باب الامام يعلمهم في خطبة عيد الاضحى كيف يخرجون وان على من نحر من قبل ان يجب وقت نحر الامام ان يمد ❦

ذكر فيه حديث (من نسك قبل الصلاة فتلك شاة علم) قلت * مقتضى الحديث جواز النحر بعد الصلاة وليس فيه تعرض للنحر الامام ولا كيفية النحر فهو غير مناسب للباب *

❦ قال ❦ ❦ باب من قال بكبر في الاضحى خلف الظهر من يوم النحر الى ان يكبر خلف الصبح من آخر ايام التشريق ❦ استدلالا بان (الامصار ربع لاهل منى والحاج ذكره التلبية حتى يرمى جمرة العقبة يوم النحر ثم يكون ذكره التكبير)

قلت هذا مجرد دعوى لا يعضده دليل وبعد التسليم مقتضاه ان يكون التكبير من وقت رمي الجمرة وهو غداة يوم النحر بل يجوز عند الشافعية تقديم الرمي من نصف ليلة النحر وكلام البيهقي هنا ناقص وقد ذكر هو تمامه في كتاب المعرفة حكاية عن الشافعي وهو ان التكبير انما يكون خلف الصلوة واول صلوة تكون بعد انقضاء التلبية يوم النحر صلوة الظهر لكن يقال له التلبية تقتضي على مذ هبك نصف ليلة النحر واول صلوة تكون بعد ذلك فجر يوم النحر فوجب ان يكون ابتداء التكبير خلف فجر يوم النحر ووجب ان يكون انتهاؤه عقيب العصر من آخر ايام التشريق لان وقت الرمي بعد الزوال الى الغروب وذكر البيهقي في هذا الباب (عن ابن عمر انه كان يكبر من الظهر يوم النحر الى صلوة الفجر من آخر ايام التشريق) وكذا اذكر (عن زيد بن ثابت) قلت * الرواية عنهما مختلفة ذكر ابن ابي شيبة في مصنفه عن ابن عمر انه كان يكبر من ظهر يوم النحر الى صلوة العصر يوم النحر يعني الاول وذكر ابن ابي شيبة ايضا عن زيد بن ثابت كان يكبر من ظهر يوم النحر الى صلوة العصر من آخر ايام التشريق وذكر البيهقي (عن ابن عباس كان يكبر من ظهر يوم النحر الى صلوة العصر من آخر ايام التشريق) * قلت * ذكر البيهقي في كتاب المعرفة ان الرواية عنه مختلفة وذكر في الباب الذي بعد هذا عنه انه كان يكبر من غداة يوم عرفة الى آخر ايام التشريق وذكره في باب كيف التكبير ولفظه (الى آخر ايام النفر) *

* قال * ﴿باب كيف التكبير﴾

ذكر فيه (عن عكرمة عن ابن عباس كبر من غداة عرفة الى آخر ايام النفر) الى آخره ثم قال (ورواه الواقدي عنه وعن جابر بن عبد الله) * قلت * لا ادرى على من يعود هذا الضمير وقال في كتاب المعرفة وفيما روى الواقدي عن ابن ربيعة بن عثمان عن سعيد بن ابي هند عن جابر بن عبد الله فذكره *

* قال * ﴿باب الشهود يشهدون على روية الهلال آخر النهار افطروا ثم خرجوا الى عيدهم من الغد﴾

* قلت * هذا كلام ناقص ومرادهم يشهدون آخر نهار التلايث انهم رأوا الهلال البارحة وذكر البيهقي في هذا الباب حديث ابي عمير (حدثني عمومة لي من الانصار من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) الحديث ثم قال (هذا اسناد صحيح وعمومته من اصحابه عليه السلام لا يكونون الا ثقات) * قلت * اعاذ البيهقي هذا الحديث في كتاب الصيام وقال (اسناد حسن) وقد خالف قوله هذ بن في ما مر في باب النهي عن فضل المحدث فجعل مثل هذا الحديث منقطعاً وقد اطلنا الكلام معه هناك وابو عمير مجهول لا يخرج به كذا قال ابن عبد البر وفي معالم السنن للخطابي قال الشافعي ان علموا بذلك قبل الزوال خرجوا وصلى الامام

بهم صلاة العبد وان لم يعلموا الا بعد الزوال لم يصلوا يومهم ولا من الغد قال الخطابي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اولى وحديث ابي عمير صحيح فالمصير اليه واجب وصحح ابن حزم ايضا سنده *

باب القوم يخطئون الهلال *

ذكر فيه حديث فطر كم يوم تفطرون * قلت * فيه علقان * احدهما * ان ابن المنكدر لم يسمع من ابي هريرة كذا ذكر ابن معين والبخاري * والثانية * ان جماعة منهم عبد الوهاب الثقفي وابن عليه ورواه عن ابوب فوفوه على ابي هريرة وقد بينه الدارقطني في علقه واخرج الترمذي عن المقبري عن ابي هريرة قال عليه السلام الصوم يوم تصومون والفطر يوم تفطرون والاضحى يوم تصحون * وقال حسن غريب واخرجه الشافعي في مسنده من حديث عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال المزني في اطرافه يروى من حديث عمرة عن عائشة واخرجه الترمذي من حديث ابن المنكدر عن عائشة *

باب اجتماع العيدين *

ذكر فيه حديث زيد بن ارقم (انه عليه السلام صلى العيد ثم رخص في الجمعة فقال من شاء ان يصلي فليصل) * قلت * لم يذكر البيهقي لهذا الحديث علة ومقتضاه الاكتفاء بالعيد في هذا اليوم وسقوط فرضية الجمعة وهو مروي عن عطاء ولم يقل به الشافعي ولا الجمهور وماروي ان الرخصة مقبدة باهل العوالي فقد ذكر البيهقي فيما بعد ان اسناده ضعيف او منقطع او موقوف فظهر انه لم يذكر الحديث ابن ارقم علة ولا معارضا *

باب قول الناس في العيد تقبل الله منا ومنك *

ذكره من طريق محمد بن ابراهيم الشامي عن بقية ثم قال (قال ابو احمد بن عدي هذا منكرا لا اعلم يرويه عن بقية غير محمد بن ابراهيم هذا) ثم قال البيهقي (رايته باسناد آخر عن بقية موقوفوا لا اراده محظوظا) * قلت * في هذا الباب حديث جهم اخفله البيهقي وهو حديث محمد بن زياد قال كنت مع ابي امامة الباهلي وغيره من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فكانوا اذا رجعوا يقول بعضهم لبعض تقبل الله منا ومنك * قال احمد بن حنبل اسناده اسناد جيد *

باب كيف يصلى في الحسوف *

ذكر في آخره (عن الحسن العرني ان حذيفة صلى بالمداين مثل صلاة ابن عباس في الحسوف) * قلت * في سماع العرني من حذيفة نظر وكان ينبغي للبيهقي ان يذكر او لا صلاة ابن عباس فاذا عرفت احوال بصلاة حذيفة عليها وقد ذكرها فيما بعد وستكلم على ذلك ان شاء الله تعالى وقد ذكر البيهقي فيما بعد عنه بسند صحيح انه صلى ست ركعات

في اربع سجديات فظهر بهذا ان الرواية عنه في صلوة الكسوف مختلفة *

قال * باب من اجاز في كل ركعة ثلاث ركوعات *

ذكره من حديث ابن جريج وقتادة عن عطاء عن عبيد بن عمير عن عائشة ثم قال (خالفهما عبد الملك بن ابي سليمان في استاده فرواه عن عطاء عن جابر واخبر ان ذلك كان في اليوم الذي مات فيه ابراهيم) قلت * هذا ان حديثان احدهما من رواية عائشة سمعه عطاء من عبيد بن عمير عنها فرواه لابن جريج وقتادة والاخر من رواية جابر وفيه زيادة انه كان في اليوم الذي مات فيه ابراهيم * سمعه عطاء منه فرواه لعبد الملك فكيف يجعل احدهما بالآخر ويجعل ان عبد الملك خالفهما ولهذا اخرجهما مسلم معاً في صحيحه ثم ذكر البيهقي ما سنده (ان هذه النسخة والتي رواها ابو الزبير عنه واحدة وانه عليه السلام اتما فعلها يوم توفي ابنه ابراهيم وان في رواية هؤلاء العدد مع فضل حفظهم دليلاً على انه لم يزد في كل ركعة على ركوعين) قلت * قد جاء في الصحيح من حديث علي وعائشة وجابر ان عباس الزيادة على ركعتين في كل ركعة كما ذكره البيهقي في هذا الباب ويذكره في الباب الذي يليه واذا كان الاثر بالزيادة عدلاً لا ثقة وقد خرجت روايته بالزيادة في الصحيح وجب قبول روايته *

قال * باب من اجاز في كل ركعة اربع ركوعات *

ذكر فيه حديث حبيب عن طاووس عن ابن عباس الى آخره ثم قال (وحبيب بن ابي ثابت وان كان من الثقات فقد كان يدلس ولم اجد ذكر سماعه عن طاووس ويحتمل ان يكون حمله من غير موثوق به عن طاووس) قلت * حبيب من الاثبات الاجلاء ولم ارا احداً من المدلسين ولو كان كذلك فاخراج مسلم لحديثه هذا في صحيحه دليل على انه ثبت عنده انه متصل وانه لم يدلس فيه وكذلك اخرجه الترمذي وقال حسن صحيح وفي الصحيحين من حديث حبيب بلفظ العنقة شيء كثير وذلك دليل على انه ليس بمدلس وانه ثبت من خارج ان تلك الاحاديث متصلة * قال البيهقي (وقد روى سليمان الاحول عن طاووس عن ابن عباس من فعله انه صلاها ست ركعات في اربع سجديات فخالفه في الرفع والعدد جميعاً) قلت * مذهب الشافعي والمحدثين ان العبرة بما روى الراوي لا بما رأى والرواية المرفوعة صحيحة فلا تعارض برأى ابن عباس ثم يقال له ان خالف هذا الاصل واعتبرت رأيه وجب ان يترك به رواية عطاء بن يسار عن ابن عباس في صلوته عليه السلام ركعتين في كل ركعة وفي الرواية المذكورة اولاً ووجب ان تكون صلوة الكسوف عندك ست ركعات في ركعتين وان مشيت على الاصل المذكور واعتبرت روايته فلا تذكر رواية سليمان المرفوعة ولا تغفل بها الرواية المرفوعة ووجب ان ترجح الرواية المرفوعة التي

فيها في كل ركعة أربع ركعات على رواية عطاء عن ابن عباس التي فيها في كل ركعة ركوعان ثلاث فيها زيادة ثم ذكر البيهقي (عن الشافعي انه سئل عن صلوته عليه السلام ثلاث ركعات في كل ركعة فقال هو من وجه منقطع ونحن لا نشبهه على الاقتراد ومن وجه نراه والله اعلم غلطاً) قال البيهقي (انما اراد بالمنقطع حديث عبيد بن عمير حيث قاله عن عائشة بالتوهم واراد بالغلط حديث عبد الملك بن ابي سليمان فان ابن جريج خالفه فرواه عن عطاء عن عبيد بن عمير وقال ابن حنبل افضى لابن جريج على عبد الملك في حديث عطاء) قلت * هذان حديثان صحيحان اودعهما مسلم صححه فكيف سميان منقطعاً وغلطاً وقطع البيهقي ههنا عن الشافعي انه ارادهما في كتاب المعرفة علق ذلك بالظن والحسان فقال اظنه اراد بالمنقطع كذا واحسبه اراد بالغلط كذا فذكر الحديثين وهذه العبارة اقرب ثم قول البيهقي (قاله عن عائشة بالتوهم) عجيب فان البيهقي اورد هذا الحديث فيما تقدم ولفظه (حدثني من اصدق يريد عائشة) ولا توهم في هذا ولفظ مسلم ظنبت انه يريد عائشة وفي لفظ آخر له حسبته يريد عائشة وحسبته بمعنى ظننته والظن هو الطرف الراجح من طرفي الحكم اذ لم يكن جازماً والتوهم هو المرجوح منهما على ما عرف في اصول الفقه فالظن قسم للوهم فكيف يجعل بمعناه وعلى تقدير تسليم ذلك قد تقدم ان مسلماً اخرجه من وجه آخر عن قتادة عن عطاء عن عبيد بن عمير عن عائشة بلا شك ولا مرية وقال البيهقي هناك (قتادة لم يشك في انه عن عائشة) فهذه رواية صحيحة متصلة لا شك فيها فكيف يجعل الحديث منقطعاً وحديث ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمير حديث آخر لا يعمل به حديث عبد الملك كما قد متنا ثم ذكر (ان الشافعي قيل له هل يروي عن ابن عباس صلوة ثلاث ركعات فقال نعم انا سفيان عن سليمان الاحول سمعت طاووساً يقول خسفت الشمس فضلى بنا ابن عباس في صلاة زمزم ست ركعات في اربع سجعات فقبل له فما جعل زيد بن اسلم عن غطاء بن يسار عن ابن عباس اثبت من سليمان الاحول عن طاووس عن ابن عباس فقال الشافعي الدلالة عن ابن عباس موافقة حديث زيد بن اسلم روي عن عبد الله بن ابي بكر عن صفوان بن عبد الله رأيت ابن عباس صلى على ظهر زمزم في كسوف الشمس ركعتين في كل ركعة ركعتين) قلت * سؤال السائل عجيب فان رواية الاحول موقوفة لا تساوى رواية زيد بن اسلم لانها مرفوعة فلا يحتاج الى الترجيح فكان الواجب ان يذكر الشافعي للسائل ان رواية ابن اسلم مقدمة لرفعها ولا يحتاج الى ترجيح روايته برواية صفوان ولو احتج الى ذلك فرواية صفوان لا تصلح لذلك لان البيهقي ذكرها في كتاب المعرفة من حديث الشافعي عن ابراهيم الاسدي عن ابن ابي بكر عن عمرو اوصفوان ولا ادري من عمرو هذا واما الاسدي فكشوف الحال ثم قال البيهقي (وابن عباس لا يصلي خلاف صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم) قلت *

الشان في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد صح انه صلى في كل ركعة ثلاث ركعات فرواية الاحول موافقة لذلك غير مخالفة ثم قال البيهقي (واذا كان عطاء بن يسار وصفوا ابن عبد الله والحسن يروون عن ابن عباس خلاف ما روى سليمان الاحول كانت رواية ثلاثة اولى ان تقبل) * قلت * سليمان لم يرو تلك الرواية عن ابن عباس بل عن طاووس عن ابن عباس فكانت العبارة الجيدة ان يقول يروون خلاف ما روى طاووس ثم ان البيهقي لم يذكر رواية الحسن عن ابن عباس ولم اجد ذلك في شيء من الكتب ورواية صفوان ضعيفة كما مر فلم يبق الا رواية عطاء بن يسار وطاووس اجل منه ثم ذكر (ان السائل قال للشافعي فقد روي عن ابن عباس انه صلى في الزلزلة ثلاث ركعات في كل ركعة وان الشافعي قال له لو ثبت عنه اشبه ان يكون فرق بين خسوف الشمس والقمر والزلزلة) * قلت * قد ذكر البيهقي فيما بعد ان ذلك ثابت عنه ثم ذكره بسنده وفي آخره (ثم قال ابن عباس هكذا صلوة الآيات) وهذا اللفظ يقتضي انه لا فرق عنده بين صلوة الخسوف والزلزلة لان الكل آية قال البيهقي (وروي خمس ركعات في ركعة باسناد لم يحتج به صاحبها الصحيح ولكن اخرجه ابو داود في السنن) * قلت * لا يلزم من عدم احتجاج الشيخين باسناد ان يكون ضعيفا وقد قد منافي باب النهي عن فضل الحديث ان البيهقي قال في كتاب المدخل وقد بقيت احاديث صحاح لم يخرجها وليس في تركها اباها دليل على ضعفها والحديث الذي ذكر ان ابا داود اخرجه هو من حديث ابي جعفر الرازي عن الربيع بن انس عن ابي العالية عن ابي بن كعب وقد ذكر البيهقي فيما مضى في باب الدليل على انه صلى الله عليه وسلم لم يترك اصل القنوت حديثا في سنده ابو جعفر الرازي عن الربيع بن انس ثم ذكر عن ابي عبد الله هو الحاكم (انه قال هذا اسناد صحيح) وابو العالية تابعي جليل اخرجه له الجماعة فقتضى هذا ان الحديث الذي اخرجه ابو داود صحيح قال البيهقي (ويذكر عن الحسن البصري ان عليا صلى في كسوف الشمس خمس ركعات واربع سجعات) * قلت * ذكره في كتاب المعرفة وقال رواية الحسن عن علي لم تثبت واهل العلم بالحديث يرويهامرسلة انتهى كلامه وحديث أبي المتقدم يقوى هذا المرسل ومذهب الشافعي ان المرسل اذا روي من وجه آخر مسندا كان محتجابه ثم ذكر البيهقي حديثا فيه اربع ركعات في ركعة من رواية حنش عن علي ثم قال (حنش بن المعتمر وقيل حنش بن ربيعة قال البخاري يتكلمون في حديثه وقال النسائي ليس بالقوي) * قلت * هذا جرح يسير وفي التهذيب للمزي وثقه ابو داود واخرج له هو والترمذي والنسائي وقرأت بخط الصريفي قال ابن المديني حنش الذي روى عن فضالة هو حنش الصنعاني وليس هذا حنش بن المعتمر الكوفي صاحب علي ولا حنش بن ربيعة الذي صلى خلف علي صلوة الكسوف انتهى كلامه وهو يدل على انها رجلان

وان راوى هذا الاثر هو ابن ربيعة وقد تقدم ان مسلما اخرج من حديث ابن عباس اربع ركعات في ركعة ثم ذكر البيهقي عن جماعة من المحققين (انهم ذهبوا الى تصحيح هذه الاعداد وانه عليه السلام فعلها مرات وان الجميع جائز وانه كان يزيد في الركوع اذا لم ير الشمس انجلت قال البيهقي والذي اشأ راليه الشافعي من الترجيح اصح) * قلت * بل ناقله هؤلاء الجماعة اصح لا نافذ قد منا ان هذه الاعداد كلها صحيحة وفي ترجيح الشافعي للركعتين في ركعة تخطئة بقية الرواة وفيما قاله اولئك لا و قال ابن رشد في القواعد الاولى هو التخيير فان الجمع اولى من الترجيح *

* باب من صلى ركعتين *

* قال *

ذكر فيه حديث ابي بكرة (فصلى بنا ركعتين وتأوله بانه يزيد ركعتين في كل ركعة ركوعين) * قلت * قوله في رواية اخرى صلى ركعتين كما تصلون باي ذلك وكذا اخرج ابن حبان في صحيحه وفي لفظ آخر له ركعتين مثل صلواتكم وتأول البيهقي قوله كما تصلون (بان صلاة الكسوف كانت مشهورة فيما بينهم فاشار اليها) وقال في آخر هذا الباب (والفاظ هذه الاحاديث تدل على انها راجعة الى الاخبار عن صلواته يوم توفي ابنه عليه السلام) وقال فيما مضى في باب من صلى في كل ركعة ثلاث ركعات (ومن نظر في هذه القصة وفي التي رواها ابو الزبير عن جابر علم انها واحدة وانه انما فعلها يوم توفي ابنه) وكان مقصوده الرد على الجماعة الذين ناوولوا انه عليه السلام فعلها مرات فاذا كانت القصة واحدة وانما صلاها عليه السلام يومئذ فمن اين كانت صلاة الكسوف مشهورة حتى اشار اليها بل اشار الى الصلاة المعهودة المتعارفة بينهم وهي التي في كل ركعة منها ركوع واحد وفي قوله عليه السلام فصلوا كما حدث صلوة صليتموها من المكتوبة كما سيأتي ان شاء الله تعالى في حديث النعمان وقبيصة تصریح بذلك فان صلوة الكسوف كانت ضحى كما ذكره البيهقي فيامر في باب كيف يصلى في الكسوف وعزاه الى البخاري فاحداث الصلوة من المكتوبة حيث صلوة الصبح فدل ذلك على ان الركوع في الكسوف كالركوع في صلوة الصبح وهذا قول والذي في بقية الاحاديث ففعل والقول مرجح على الفعل وهذا الوجه ايضا شبه باصول الصلوات فكان اولى ثم ذكر البيهقي حديث عبد الرحمن بن سمرة ولفظه (فقرأ سورتين وركع ركعتين) ثم قال (يحتمل ان يكون مراده بذلك في كل ركعة فقد روينا عن جماعة اثبتوه والمثبت شاهد فهو اولى بالقبول) * قلت * قد تقدم انهم اثبتوا اكثر من ركعتين في كل ركعة بطرق صحيحة فوجب عليه ان يقول بذلك واول راض سيرة من يسيرها ثم ذكر حديث ابي قلابة عن النعمان بن بشير ثم قال (مرسل ابو قلابة لم يسمعه من النعمان انما رواه عن رجل عنه) * قلت * اخرج ابو داود والنسائي وغيرهما عن ابي قلابة

عن النعمان وصرح صاحب الكمال بسامعه من النعمان وقول البيهقي (لم يسمعه منه) دعوى بلا دليل ولو صح الطريق الذي ذكره البيهقي وفيه عن ابي قلابه عن رجل عن النعمان لم يدل على انه لم يسمعه من النعمان بل يحتمل انه سمعه منه ثم من رجل عنه وقال ابن حزم ابو قلابه ادرك النعمان فروى هذا الخبر عنه ثم رواه عن آخر عنه فحدث بكنا روايته وصرح ابن عبد البر في التمهيد بصحة هذا الحديث وقال من احسن حديث ذهب اليه الكوفيون حديث ابي قلابه عن النعمان قال البيهقي (ورواه الحسن عن النعمان خاليا عن هذه الالفاظ التي نوهم خلافا) * قلت * يريد قوله فاذا رأيتكم ذلك فصلوا كما حدث صلوة صليتوها من المكتوبة وهذا مصرح بالخلاف وليس فهوهم كما زعم البيهقي ثم رواية من نقص ليست بحجة بل من زاد الذي زاد مثبت ثم ذكر رواية الحسن عن النعمان وقال في آخرها (وهذا الشبهان يكون محفوظا) * قلت * هذه دعوى ولم اجده من صرح بان الحسن سمع من النعمان وقال البرديجي الذي صح للحسن سماعا من الصحابة انس وعبد الله بن مقفل وعبد الرحمن بن سمرة واحمر بن جزء وهذا يقتضي انه لم يسمع من النعمان ثم ذكر البيهقي حديث ابي قلابه عن قبيصة الهلالي ثم قال وهذا ايضا لم يسمعه ابو قلابه من قبيصة انما رواه عن رجل عنه ثم ساقه من حديث ابي قلابه (عن هلال بن عامر ان قبيصة حدثه) الى آخره * قلت * اخرجه ابو داود والنسائي من حديث ابي قلابه عن قبيصة وقوله (لم يسمعه ابو قلابه من قبيصة) دعوى والسند الثاني الذي استدلل به البيهقي ضعيف فيه عباد بن منصور قال ابن الجوزي في كتابه لم ير ضعه يحيى بن سعيد وقال ابن معين ليس بشي وقال علي ابن الجنيد متروك وقال النسائي ضعيف وقد كان تغير ورواه عن عباد بن ريمان بن سعيد قال ابو حاتم الرازي لا يحتج به وقال البرديجي احاديث ريمان بن سعيد عن عباد بن منصور عن ايوب عن ابي قلابه عن انس مناكير ثم لو صح هذا السند الذي فيه الوساطة بين ابي قلابه وقبيصة لا يلزم من ذلك انه لم يسمع من قبيصة ثم قال البيهقي (من اثبت عدد ركوعه في كل ركعة اولى بالقبول ممن لم يثبت) * قلت * وكذا من روى في كل ركعة ثلاث ركوعات واكثر ثم ذكر (ان الشافعي رجح احاديثهم بان الجائي بالزيادة اولى ان يقبل لانه اثبت ما لم يثبت الذي نقص) * قلت * فحينئذ يجب عليه ان يقول بالزيادة على ركعتين في كل ركعة لانه اجازت من طرق صحيحة كما تقدم او بخير المصلي كما تقدم عن ابن راهويه وغيره ويجب عليه ايضا ان يقول بتطويل السجود كما قال بتطويل الركوع لانه صح من حديث عائشة وورد من حديث غيرها ايضا وظاهر مذهب الشافعي انه لا يطول السجود *
* قال *

باب من قال بسر بالقراءة في الخسوف

* قلت ذكر في الباب الذي يليه حديثا صحيحا صريحا في الجهر واحاديث هذا الباب فيها دلالة على الاسرار فكان

المصير الى ذلك الحديث اولي *

* قال * باب ما يستدل به على جواز اجتماع الخسوف والعید لجواز وقوع الخسوف في عاشر الشهر *

* قلت * لم يذكر ذلك بسند طائل *

* قال * باب الخروج بالضعفاء يعني للاستسقاء *

ذكر فيه حديث أبي هريرة (لولا شباب خشع) الى آخره * قلت * في سنده ابراهيم بن خيثم قال البيهقي (غير قوي) واهل هذا الشأن اغلظوا فيه القول فقال النسائي متروك وقال ابو الفتح الأزدي كذاب وقال الجوزجاني اختلط بآخره ذكره صاحب الميزان وذكر له هذا الحديث والبيهقي الان القول فيه لما لم يقع ذكره في اسناد هو حجة عليه فلما وقع ذكره في مثل ذلك وهو باب الكفالة بالبدن اطلق البيهقي القول فيه بانه ضعيف *

* قال * باب الدليل على ان السنة في الاستسقاء السنة في صلاة العيدين *

ذكر في آخره حديثا في سنده محمد بن عبد العزيز فقال (هو غير قوي) * قلت * هذا ايضا من جنس ما تقدم اغلظوا القول فيه قال البخاري هو منكر الحديث وقال النسائي متروك الحديث وضعفه الدارقطني وقال ابو حاتم ضعيف الحديث ليس له حديث مستقيم *

* قال * باب ما جاء في النيل *

ذكر فيه قول عمر رضي الله عنه (اغتسلوا من البحر) * قلت * هو غير مناسب للباب *

* قال * باب ما كان يقول اذا رأى المطر *

ذكر فيه حديث الوليد بن مسلم (ثنا الاوزاعي حديثي نافع عن القاسم عن عائشة كانت عليه السلام اذا رأى المطر) الحديث ثم قال (استشهد به البخاري وكان ابن معين يزعم ان الاوزاعي لم يسمع من نافع ويشهد لقوله ما انا ابو عبد الله) فذكر بسنده (عن الاوزاعي حديثي رجل عن نافع) فذكره * قلت * قد صرح الاوزاعي في تلك الرواية الجيدة بالسماع من نافع وكذلك أخرجه النسائي في اليوم والليلة وتابعه عبد الحميد بن حبيب الوليد بن مسلم فرواه كذلك عن الاوزاعي هكذا أخرجه ابن ماجة في سننه عن هشام بن عمار عن عبد الحميد فذكره وبهذا يظهر ضعف كلام ابن معين ولو صح الطريق الذي فيه الواسطة لا يلزم من ذلك عدم سماع الاوزاعي منه بل يجعل على الله سمعه منه ثم من رجل عنه *

﴿ باب يخرج يكون منها المطر ﴾

* قال *

ذكر فيه حديث (نصرت بالصبا) * قلت * ليس هو بمناسب للباب *

﴿ باب الدليل على ان تارك الصلوة يكفر كفرا يباح به دمه ولا يخرج به عن الايمان ﴾

* قال *

ذكر فيه حديث (امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وقيموا الصلوة)

* قلت * لا يلزم من المقاتلة على الصلوة جواز قتل المستمع عنها اذ لم يقاتل من استدل على ذلك بقوله اقاتل

فقد سها اذ لا يلزم من المقاتلة القتل وقد ذكر البيهقي فيما بعد في باب الخلاف في قتال اهل البني عن الشافعي انه

بحث هذا البحث) وان استدل البيهقي بان العصمة ترتب على المجموع فلا ترتب على فعل بعضه فهذه دلالة مفهوم

والخصم يتنازع في ذلك ولو سلمه فنطوق حديث لا يحل دم امرء مسلم الا باحدى ثلاث يرجح عليه فثبت ان

هذا الحديث غير مطابق لما ادعاه البيهقي من اباحة دم تارك الصلوة بلا جحد وكذا الكلام على حديث ابن

عدي المذكور من بعد اذ مفهومه قتل من لم يصل وكذا حديث ام سلمة وذكر الطبري باسناده عن الزهري قال

ان تركها لانه ابتدع غير الاسلام قتل وان كان انما هو فاسق فانه يضرب ضربا مبرحا ويسجن حتى يرجع وكذا

الذي ينظر في رمضان قال الطبري وهو قولنا واليه ذهب جماعة من الائمة من اهل الحجاز والعراق مع شهادة النظر

والصحة وهو قول ابي حنيفة واصحابه وداود ذكره ابو عمر في الاستذكار *

﴿ باب تسلية المريض ﴾

* قال *

ذكر فيه حديث معلى بن اسد (ثنا عبد العزيز بن المختار ثنا خالد بن عكرمة عن ابن عباس دخل عليه السلام على

اعرابي يعود فقال لا باس ظهور ان شاء الله قال قلت ظهور كلا بل حي تفور او تنور على شيخ كبير تزيره

القبور) الحديث ثم قال (ورواه ابو كامل عن عبد العزيز فزا في الحديث لا باس ظهور ان شاء الله ~~قلت~~ فقال

ظهور كلا بل حي تفور) * قلت * كذا في ثلاثة نسخ جيدة مسموعة من هذا الكتاب ولا زيادة في رواية

ابي كامل كما ترى *

﴿ باب ما يستحب من غسل الميت في قميص ﴾

* قال *

ذكر فيه انهم اختلفوا في غسله عليه السلام فقال بعضهم انجرده من ثيابه كما انجرد موتانا او تغسله عليه ثيابه

فالقي الله عليهم السنة الى ان قال (فقال قائل من ناحية البيت لا يدرون من هو واغسلوه وعليه ثيابه فغسلوه وعليه

قميصه) * قلت * كان ذلك خاصا به عليه السلام لان قولهم كما انجرد موتانا دليل على ان التجريد كان عادتهم ومشهور

عندهم ولم يكن ذلك خافيا عن النبي عليه السلام بل الظاهر انه كان يأمرهم لانهم كانوا يمشون الى امره ولان
التجريد عادة الحى وامكن للغسل وقد يتجنب الثوب بما يخرج منه وذلك مأمون في حقه صلى الله عليه وسلم
لانه طاهر حيا وميتا بخلاف غيره ثم ذكر حنيفة في سنده ابو بردة فقال (يعني يريد بن عبد الله بن ابي بردة
عن علقمة) قلت * ذكر المزي هذا الحديث في اطرافه وعزاه الى ابن ماجة وفي آخره ابو بردة هذا اسمه
عمرو بن يزيد التميمي كوفي وقد ذكر البيهقي فيما بعد في باب من قال يسلم الميت حديثا بهذا السند ثم قال
(ابو بردة هذا هو عمرو بن يزيد التميمي) ثم ان البيهقي ضعفه *

قال * **باب ما يغسل به الميت** *

قال فيه (وكان اصحاب عبد الله يقولون الميت يغسل وترا) الى آخره * قلت * مقتضى هذا اللفظ ان ذلك
ثابت عنهم ثم روي ذلك بسنده حماد بن ابي سليمان وقد ضعفه هو في باب الزنا لا يحرم الحلال *

قال * **باب المريض ياخذ من اظفاره وعانته** *

ذكر في آخره قول عائشة (غلام تصون ميتكم اى تسرحون شعره) * ثم قال (وكانها كرهت ذلك اذا سرحه بمشط ضيقة
الاسنان) * قلت * اللفظ مطلق فلا تدري من اين التقييد بمشط ضيقة الاسنان *

قال * **باب المحرم يموت** *

ذكر فيه حديث محمد بن كثير (عن الثوري عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في المحرم الذى
وقضته راحلته وقوله عليه السلام ولا تخمر وراسته) ثم قال (رواه مسلم عن ابي كريب عن وكيع عن الثوري بمعناه
الا انه قال ولا تخمر ووجهه ولا راسه) * قلت * وكذلك اخرجه النسائي عن عبد الله بن ابي داود الحفري
عن الثوري كرواية وكيع فتابع الحفري وكيعا ثم ذكر البيهقي حديث محمد بن جعفر (ثنا شعبة سمعت ابا بشر عن سعيد
ابن جبير عن ابن عباس) الحديث وفيه (ان لا يمسوه بطيب خارج راسه قال شعبة ثم حدثني بعد ذلك فقال خارج
راسه ووجهه) ثم قال (رواه مسلم عن محمد بن بشار وغيره عن محمد بن جعفر) * قلت * اخرجه النسائي عن محمد
ابن بشار بسنده المذكور ولم يرد الراس بل قال خارج راسه ووجهه * واخرجه ابن حزم في حجة الوداع من
حديث خلف بن خليفة عن ابي بشر ولفظه ولا يغطي راسه ووجهه * واخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث ابي
اسامة عن شعبة عن جعفر بن اياس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ولفظه ولا تخمر ووجهه وراسه * ثم ذكر
البيهقي (ان مسمار روى عن عبد بن حميد عن عبيد الله بن موسى ثنا اسرا ئيل عن منصور عن سعيد بن جبير

عن ابن عباس (الحديث وفيه ولا تظنوا وجهه) ثم قال البيهقي هو وهم من بعض رواته في الاستناد والمتن
الصحيح منصور عن الحكم عن ابن جبير كذا أخرجه البخاري ومنه لا تظنوا راسه وذكر الوجه فيه
غريب) قلت* قد صح النهي عن تطيتهما فجمعها بعضهم وافرد بعضهم الراس وبعضهم الوجه والكل صحيح
ولا وهم في شيء منه وهذا أولى من تبلط مسلم* قال البيهقي (ورواه أبو الزبير عن سعيد بن جبير ذكر الوجه على
شك منه في متنه ورواية الجماعة الذين لم يشكوا وساقوا المتن أحسن سياقة أولى أن تكون محفوظة) قلت* رواية
أبي الزبير أخرجهما مسلم في صحيحه ولفظه وان تكشفوا في وجهه حسبه قال ورأسه وحسبه بمعنى ظننته ولا شك هنا
لان الظن قسم الشك على ما قررناه في الكسوف ولو سلمنا ذلك فالوجه لاشك فيه وانما وقع الشك في الراس ولا يضر
ذلك لان الرواية بكشف الراس صحيحة كثيرة فلا تنفك الى الشك الواقع في هذه الرواية وكلام البيهقي
في الوجه ولا شك فيه وظهر بما ذكرنا ان الذين ذكروا الوجه لم يشكوا ايضا وساقوا المتن أحسن سياقة فروايتهم
أولى أن تكون محفوظة لانهم زادوا الوجه من عدة طرق صحيحة وقد نقل البيهقي عن الشافعي فيما مضى في ابواب
الكسوف (ان الجائي بالزيادة أولى أن يقبل لانه أثبت ما لم يثبت الذي نقص) فقتضى هذا ان المحرم اذا مات
لا يغطي رأسه ولا وجهه عند الشافعي ومذهبه انه يغطي وجهه واما ابو حنيفة ومالك وغيرهما فالمحرم عندهم في حق
التكفين كغيره لان احرامه من عمله وقد انقطع عمله بالموت للحديث الثابت اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من
ثلاث* وقال ابن بطال هو قول عثمان وعائشة وابن عمر وفي الموطأ مالك عن نافع ان ابن عمر كفن ابنه واقدا ومات
بالجحفة محرما وخر رأسه ووجهه وقال لولا انا حرم لطيبناه* قال مالك وانما يعمل الرجل مادام حيا واذا مات فقد
انقضى العمل* وروى ابن أبي شيبة في المصنف بسند صحيح عن عائشة انها سألت عن المحرم يموت فقالت اصنعوا به
كما تصنعون بموتاكم* وحديث ابن عباس ليس بعام بل هو واقعة عين اطلع عليه السلام على بقاء احرام ذلك الرجل
فينخص به ولا يتعدى الى غيره الا بدليل ولو بقي احرامه لطيف به وملت مناسكه ولانه امر بفعله بما وسد
والمحرم لا يتنسل بالسدر عند الشافعي حكاه عنه ابن المنذر في الاشراف وقال ابن القصار ويدل على ان الحديث
خاص بذلك الرجل قوله عليه السلام فانه بيعت مليا* ولم يقل فان المحرم كما قال فان الشهيد يبعث يوم القيامة اللون
لون الدم والريح ريح المسك* ثم ذكر البيهقي (عن ابن عينة انه قال وزاد ابراهيم بن ابي حرة عن سعيد بن جبير عن
ابن عباس انه عليه السلام قال وخرؤا وجهه) الحديث قلت* فيه امران* احدهما ان ابن عينة لم يذكر سنده* والثاني*
ان ابن ابي حرة ضعفه الساجي ثم قال البيهقي (قال الشافعي انا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن شهاب ان عثمان

صنع نحو ذلك أي نحو رواية ابراهيم بن أبي حرة) * قلت * فيه امران * أحدهما * ان ابن شهاب لم يدرك عثمان
 * والثاني * ان سعيد بن سالم متكلم فيه قال الساجي اضطرب فيه ابن معين وضعفه احمد وغيره ثم ذكر البيهقي بسنده
 (عن الزهري ان عبد الله بن عبد الله بن الوليد توفي في زمن عثمان وهو محرم فلم يخمر راسه) * قلت * في سنده
 ابو العباس الثقفى عن قتيبة والثقفى هذا لا ادرى من هو وقد تقدم ان الزهري لم يدرك عثمان ثم ذكر (عن الضحاك
 عن ابن عباس قال المحرم اذا مات لم ينظر راسه) * قلت * الضحاك هو ابن مزاحم لم يلق ابن عباس وفي كتاب
 ابن الجوزي كان شعبة لا يحدث عنه ويكران يكون لقي ابن عباس وقال يحيى بن سعيد هو عندنا ضعيف وفي سنده
 شريك القاضي متكلم فيه قال البيهقي في باب اخذ الرجل حقه ممن يمنعه لم يحتج به اكثر اهل العلم بالحديث ثم
 ذكر البيهقي حديث (خروا وجوه موتاكم ولا تشبهوا اليهود) ثم قال (وهذا ان صح يشهد لرواية ابن أبي حرة في الامر
 بتخمير الوجه) * قلت * هو مرسل كما بينه البيهقي فيما بعد ثم هو مع ارساله منكرا لا يجوز ان يقوله عليه السلام لانه
 لا يقول الا الحق واليهود لا يكشف وجوه موتاهم ثم على تقدير صحته لا يشهد لرواية ابن أبي حرة لانها في
 المحرم وهذا الحديث يعم كل الموفى *

* باب لا يتبع الميت النار *

* قال *

ذكر فيه حديث أبي هريرة وفي آخره (ولا يمسي بين يديها ثم قال يريد والله أعلم ولا يمسي بين يديها بنار
 كما لا يتبع بنار) * قلت * في الحديث ثلاثة مجاهيل الراوى عن أبي هريرة وابنه وباب بن عمير فسكت البيهقي
 عنهم وقيد قوله ولا يمسي بين يديها بأنه بالنار وهذا القيد زيادة تقدير لا دليل عليه بل الاظهار ان المراد
 لا يمسي بين يديها بل خلفها وقد قرأت في سنن أبي مسلم الكشي باب المشي بين يدي الجنائز ثم ذكر
 حديث أبي هريرة لا يتبع الجنائز صوت ولا نار ولا يمسي بين يديها واما ذلك حديث الجنائز متبوعة ليس
 منها من تقدمها وان كان فيه كلام سيأتي ان شاء الله تعالى وفي مصنف ابن أبي شيبة ثنا جزي عن منصور عن
 ابراهيم قال قلت لعقمة ايكراه المشي خلف الجنائز قال لا انما يكره السير امامها * وهذا اسند صحيح *

* باب ما ينسل الرجل امرأته *

* قال *

ذكر فيه حديث عائشة وقوله صلى الله عليه وسلم لها (ما ضررك لو مت قبلي ففسلتك) الى آخره * قلت * في سنده
 محمد بن اسحق نكبو فيه وقال البيهقي في باب تحريم قتل ما له روح (الحفاظ بتوقوت ما يتفرد به) والبخاري اخرج
 هذا الحديث من جهة عائشة وليس فيه قوله ففسلتك وعلى تقدير ثبوت هذه الزيادة فازوجه عليه السلام

حرام على المؤمنين لانهن نسأوه في الجنة فحكمه الزوجية باق ثم ذكر (ان فاطمة اوصت ان يغسلها على واسماء)
 قلت في سنده من يحتاج الى كشف حاله ثم الحديث مشكل ففي الصحيح ان عليا د فيها ليل ولم يعلم ابا بكر فكيف
 يمكن ان يغسلها زوجها اسماء وهو لا يعلم وورع اسماء ينعمها ان لا تستاذنه ذكر ذلك البيهقي في الخلافيات واعتذر
 عنه بما تلخصه انه يحتمل ان ابا بكر علم ذلك واحب ان لا يرد غرض علي في كتمانها منه انتهى كلامه وعلى تقدير
 ثبوت هذا الحديث فهي كانت زوجته في الدنيا والاخرة لقوله عليه السلام كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة
 الاسبي ونسبي فالسبب الذي كان بينهما لم يقطع الموت ومذهب ابي حنيفة والثوري والشعبي ان الرجل لا يغسل
 امرأته ثم ذكر البيهقي (عن ابن مسعود انه غسل امرأته) قال (وروي في غسل الرجل امرأته عن علقمة وجابر بن
 زيد وابي قلابه وغيرهم من التابعين وروي عن ابن مسعود انه غسل امرأته باسناد ضعيف) قلت باطل
 الكلام وكرو كان الوجه ان يقول عقب ذكره غسل ابن مسعود لا امرأته سنده ضعيف ثم قال (وروي
 عن الحجاج بن ارطاة عن اود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال الرجل احق بغسل امرأته) قلت
 لم يذكر سند هالي الحجاج ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه عن معمر بن سليمان الرقي عن الحجاج وقال البيهقي في باب
 من قال الرهن مضمون معمر بن سليمان غير صحيح به والحجاج ايضا مذكور فيه وداود بن الحصين وان وثق الا ان
 ابن المديني قال ما روي عن عكرمة فنكر وقال ابن عينة كذا نقي حديثه *

باب غسل المرأة زوجها *

يقال *

ذكر فيه (ان ابا بكر اوصى ان تغسل اسماء بنت عيسى) قلت في سنده الواقدي قال البيهقي هاليس بالقوى وضعفه
 في باب قتل الغيلة وغيره *

باب من استحب الخبزة وما صنع غزله *

يقال *

ذكر فيه حديث (خير الكفن الحلة) ثم قال (الحلة ثوبان احمران غالبا) قلت ما رايت اخذ من اهل اللغة قيدها بالحمرة *

باب الخنوط للميت *

قال *

ذكر في آخره حديث (اذ اجرم الميت فاوتروا) من رواية ابي سفيان عن جابر ثم حكى (عن ابن معين انه قال لم يرفع
 الايجي بن آدم ولا اظنه الاغطا) قلت كان ابن معين بناء على قاعدة اكثر المحدثين انه اذا روي الحديث
 عبر فو علو موقوف فالحكم بالوقف والصحيح الحكم بالرفع لانه زيادة ثقة ولا شك في توثيق يحيى بن آدم كذا ذكر
 النووي والحاكم صحيح هذا الحديث *

بَابُ رَشِّ الْمَاءِ عَلَى الْقَبْرِ وَوَضْعِ الْحَصْبَاءِ عَلَيْهِ

قال *

خرج فيه عن الشافعي: إبراهيم بن محمد عن محمد بن جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي عليه السلام رش على قبر ابنه إبراهيم ووضع عليه حصباء قال الشافعي والحصباء لا تثبت إلا على قبر مسطح قلت: إبراهيم هو الأسلمي مكشوف الحال وفي سماعه من جعفر بن محمد بن نضر والحديث بهذا ذكره مرسل وقد يكون با على القبر تسطيح يسير يوضع فيه الحصباء ولا يخرج به ذلك عن كونه مستجاباً باعتبار الغالب *

بَابُ تَسْوِيَةِ الْقُبُورِ وَتَسْطِيحِهَا

قال *

ذكر فيه أمره عليه السلام علياً (أن لا يترك قبراً مشرفاً إلا سواه ولا تمثالاً إلا طمسه) قلت: الظاهر أن المراد قبور المشركين بقرينة عطف التمثال عليها وكانوا يجمعون عليها الانصاب والآبية فأراد عليه السلام إزالة آثار الشرك ثم ذكر سؤال القاسم بن محمد عائشة أن تكشف له قبره صلى الله عليه وسلم وقبور أصحابه قال فكشفت لي عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لاطية مبطوحة ببطحاء العرصة الحمراء إلى آخره قلت: الكلام على هذا الحديث يأتي في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى ثم ذكر (عن الحسين بن صالح عن أبي البراء أنه رأى قبورهم مسطوية) قلت: الحسين وأبو البراء لم يعرف حالهما والمستطوية في اللغة هي المنتشرة وليس ذلك بصرح في معنى المسطحة لأن المسنمة أيضاً فيها انتشار من أسفلها وليس في هذا الباب حديث صريح في التسطيح والدالة الآتية الدالة على التسنيم مصرحة بذلك فكانت أولى *

بَابُ مَنْ قَالَ بِتَسْنِيمِ الْقُبُورِ

قال *

قال (فيه متى صححت روايته) القاسم قبورهم مبطوحة دل ذلك على التسطيح قلت: لم أر أحداً صرح بأن المبطوخ هو المسطح وعن ابن الزبير أنه لما أراد بناء الكعبة كانت في المسجد جراثيم فقال أيها الناس ابطحوها فإهاب الناس إلى بطحهم قال الزمخشري في الفائق البطح أن يجعل ما ارتفع منه منبطحاً أي منخفضاً حتى يستوي وبذهب الثناوت انتهى كلامه فعلى هذا أقوله مبطوحة معناه ليست بمشرفة وقوله لا مشرفة ولا لاطية يدل على ذلك وكذا حديث علي لا تترك قبراً مشرفاً إلا سويته أي سويته بالقبور المعتادة وقيل في قوله تعالى قادرين على أن نسوي بنانه أي نجعلها مستوية وذكر الطحاوي في كتابه الكبير في اختلاف العلماء حديث القاسم ثم قال ليس في هذا دليل على ترييع ولا تسنيم لأنه يجوز أن يكون مبطوحة بالبطحاء وهي مسنمة وفي التجويد للقندوري يحتمل أن تكون مبطوحة والتسنيم في وسطها فهذا الخبر محتمل وحديث الثمار صريح في التسنيم وذكر البيهقي حديث الثمار ثم قال

(وحدith القاسم اصح واولى ان يكون محفوظا) قلت * هذا اخلاق اصطلاح اهل هذا الشأن بل حدث التمار
اصح لانه مخرج في صحيح البخاري وحدث القاسم لم يخرج في شيء من الصحيح وفي مصنف ابن ابي شيبة ثنا
عيسى بن يونس عن سفيان التمار دخلت البيت الذي فيه قبر النبي صلى الله عليه وسلم فرأيت قبره وقبر ابي بكر
وعمر مسننة وفيه ايضا ثنائي بن سعيد عن سفيان عن ابي حصين عن الشعبي رأيت قبور شهداء احد جثاء مسننة
وهذان السندان صحيحان وحكي الطبري عن قوم ان السنة التسليم واستدل لهم بان هيئة القبور مسننة متبعة
ولم يزل المسلمون يسمون قبورهم ثم قال ثابن بن بشار ثنا عبد الرحمن ثنا خالد بن ابي عثمان قال رأيت قبر ابن عمر
مسننا قال الطبري لا احب ان يتعدى فيها احد المعين من تسويتها بالارض اورفعها مسننة فقد روي عن علي
ما عليه عمل المسلمين في ذلك قال وتسوية القبور ليست بشطع *

باب غسل المرأة *

قال *

ذكر فيه حديث حفصة بنت سيرين (عن ام سليم اذ اتوفيت المرأة) الحديث وعزاه الى الترمذي قلت *
لم اجد في كتاب الترمذي وما رأيت احد اغيّر البيهقي عزاه اليه *

باب السنة الثابتة في تضيير شعر راسها ثلاثة قرون والقائمن خلفها *

قال *

ذكر فيه قول ام عطية (فضفرنا راسها ناصيتها وقربها ثلاثة قرون) قلت * ليس في ذلك عن النبي صلى الله
عليه وسلم سنة وانما فعله بعض النسوة والجديد من قول الشافعي ان قول الصحابة وفعلهم ليس بحجة فكيف يجعل
فعل بعض النساء سنة ثابتة قال القاضي عياض ليس في الحديث معرفة الرسول صلى الله عليه وسلم بفعل
ام عطية فيعمل سنة وحجة انتهى كلامه ولهذا انكر ابن حنبل مشطهن وكره التسريح حكى ذلك عن صاحب المنى
ويؤيد هذا ما ذكره البيهقي فيما مضى (ان عائشة قالت علام تنصون ميتكم اي تسرحون شعره) *

باب ما يستدل به على ان الكفن والموتة من جميع المال *

قال *

ذكر فيه حديث ابي هريرة (قال عليه السلام ما يسرني ان لي مثل احد ذهبا) وفي آخره (واخلف عشرة اواق الا
في ثمن كفن او قضاء دين) قلت * رواه عن ابي هريرة عبد الله بن شقيق متكلم فيه وكان النبي سي الرأي
فيه ورواه عنه قتادة بلفظ المغنة وهو مدلس ورواه عن قتادة الحكم بن عبد الملك وهو ضعيف قال يحيى
ليس بثقة وليس بشيء وقال ابو حاتم مضطرب الحديث وقال ابو داود منكر الحديث والمفوض في هذا الحديث
ما يسرني ان لي احد اذ بها يبيت عندي منه دينار الا دينار ارضه لدين * ثم ذكر (عن علي قال الكفن

من راس المال) قلت في سنده حسين بن عبد الله بن قسيرة كذبه مالك وابو حاتم الرازي وقال احمد والنسائي
والفلاس متروك وقال يحيى ليس بثقة ولا مأمون وفي سنده ايضا جماعة لم اعرف حالهم

قال * باب السقط يصل ويكفن ويصلى عليه ان استهل او عرفت له حياة *

قلت * ذكر المندري في الاشراف عن الشافعي قال حياة الجنين اذا عرفت بتحريك او صياح او نفس
او رضاع كانت احكامه احكام الحي ثم ذكر انه رد عليه بقوله عليه السلام ما من مولود يولد الا معه
الشیطان فيستهل صارخا لانه خبر وليس بامر فلا يجوز غيره ثم ذكر البيهقي عن يونس عن زياد
ابن جبير ابيه عن المغيرة بن شعبة قال واحسب ان اهل زياد اخبروني انه رفعه الى النبي صلى الله عليه
وسلم فذكر الحديث وفي آخره (والسقط يصل عليه) قلت * فيه امران * احدهما انه مطلق غير مقيد
بما اذا استهل او عرفت حياته فهو غير مطابق لمذعي البيهقي ولهذا اورد الترمذي هذا الحديث في الصلوة
على الاطفال ثم قال والعمل عليه عند بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم قالوا يصل على
الطفل وان لم يستهل بعد ان علم انه خلق وهو قول احمد واسحاق والثاني * انه لم يتيقن برفعه الى النبي صلى الله عليه
وسلم وقد جعل البيهقي فيما مضى في غير موضع مثل هذا شكاً ثم قال البيهقي (قال ابراهيم بن ابي طالب قول يونس
ابن عبيد وحدثني بعض اهله انه رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم رواية ليونس بن عبيد بن
عبيد الله بن جبير) قلت * كان البيهقي يريد بذلك تقوية رفع الحديث وان قول يونس فيما تقدم اهل زياد
اراد سعيد بن عبيد الله هذا الا ان يونس لم يقل وحدثني بعض اهله كما ذكر ابن ابي طالب ولكن لفظه واحسب
ان اهل زياد اخبروني كما تقدم ثم قوله رواية ليونس بن عبيد عن سعيد بن عبيد الله لم يذكر سنده الى يونس
في روايته عن سعيد بن عبيد الله لينظر فيه ولم اذ احداً ذكر يونس رواه عن سعيد هذا بل ذكر ابن ابي شبة
في مصنفه عن يونس انه قال واهل زياد يرفعونه الى النبي صلى الله عليه وسلم وانا لا احفظه فظهر بهذا ان
الحديث من هذا الوجه موقوف ورفعه غير واضح وقد رفعه البيهقي فيما بعد من حديث سعيد بن عبيد الله بن
جبير عن زياد بن جبير عن ابيه عن المغيرة بن شعبة عن النبي صلى الله عليه وسلم واخرجه الترمذي من هذا الطريق
وقال حسن صحيح رواه اسراييل وغير واحد عن سعيد بن عبيد الله فكان الوجه اقتصار البيهقي على هذا الوجه
ثم ذكر حديث اسمعيل المكي (عن ابي الزبير عن جابر قال صلى الله عليه وسلم اذا استهل الصبي) الحديث ثم قال (اسمعيل بن
مسلم المكي غيره اوثق منه) قلت * هذا يوثق من البيهقي له وقد خالف ذلك في باب النعاس في المسجد فقال

(غير قوي) وقال في باب اختناث الاسقية (قد ضعف) وقال في باب تكفير الساحر (ضعيف) وفي الضعفاء لابن الجوزي قال يحيى لم ير ل مختلط وليس بشي* وقال علي اجمع اصحابنا على ترك حديثه وقال النسائي وعلى بن الحنيد متروك الحديث*

باب المسلمين يقتلهم المشركون في المعترك فلا تقبل القتل*

* قال *

ذكر فيه حديث الليث عن ابن شهاب عن عبد الرحمن عن كعب بن جابر حديث (ولم يصل عليهم) ثم ذكر حديث اسامة بن زيد عن الزهري عن انس حديث (ولم يصل على احد من الشهداء غيره يعني حمزة) ثم حكى عن الدارقطني قال (هذه اللفظة ليست محفوظة وقال الترمذي سألت محمدا عن هذا الحديث فقال حديث عبد الرحمن بن كعب حسن وحديث اسامة بن زيد غير محفوظ غلط فيه اسامة) قلت* حكى ابن القطان عن الترمذي قال روى الليث عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب عن جابر وروى معمر عنه عن عبد الله بن ثعلبة عن جابر ولا نعلم احدا ذكره عن الزهري عن انس الا اسامة بن زيد وسألت محمدا عنه فقال حديث الليث اصح قلت* وهذا يقتضي صحة حديث اسامة وان كان دون حديث الليث وقد ذكر البيهقي في باب الحرم كله مخرج عن يعقوب بن مسفيان ان اسامة بن زيد عند اهل بلده المدينة ثقة مأمون واذا كان كذلك فروايته هذه زيادة ثقة فتقبل ثم ذكر البيهقي حديث ابي هريرة (لا يكلم احد في سبيل الله) الحديث* قلت* هو غير مطابق للباب الا يتصف *

باب من زعم انه عليه السلام صلى على شهداء احد*

* قال *

ذكر فيه من حديث ابي مالك (قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على قتلى احد عشرة عشرة في كل عشرة منهم حمزة حتى صلى عليه سبعين صلاة) ثم قال (هذا اصح ما في هذا الباب وهو مرسل اخرجه ابوداود في المراسيل بمناه) قلت* قد جاء في هذا الباب حديث صحيح فروى جابر قال فقد رسول الله صلى الله عليه وسلم حمزة فذكر حديثا طويلا وفيه ثم جيء بحمزة فصلى عليه ثم يبعث بالشهد فيوضع الى جانب حمزة فيصلى عليه ثم يرفع ويترك حمزة حتى صلى على الشهداء كلهم الحديث اخرجه الحاكم بطوله في كتاب الجهاد من المستدرک وقال صحيح الاسناد وذكر البيهقي في الخلافيات ان الشافعي قال منكر لهذا الحديث شهداء احد اثنان وسبعون فاذا صلى عليهم عشرة عشرة لا تكون الصلوة اكثر من سبع او ثمان فيبعله صلى على اثنين صلوة وعلى حمزة صلوة فهي تسع صلوات فمن اين جاءت سبعين انتهى كلامه والذي في مراسيل ابي داود عن ابي مالك امر عليه السلام بحمزة فوضع وجيء بتسعة فصلى عليهم فرفعوا وترك حمزة لم جيء بتسعة فوضعوا فصلى عليهم سبع صلوات حتى صلى على سبعين وفيهم

حزمة في كل صلاة صلاها فصرح بأنه صلى سبع صلوات على سبعين رجلا فزال بذلك ما استكره الشافعي وظهر
 ان مارواه ابوداود ليس بمعنى مارواه البيهقي ثم ذكر حديث محمود بن غيلان (ثنا ابوداود هو الطيالسي قال لي
 شعبة ايت جرير بن حازم فقل له لا يحمل لك ان تروي عن الحسن بن عماره فانه كذاب قال ابوداود فقلت لشعبة
 ما علامة كذبه قال روى عن الحكم اشياء فلم اجد لها اصلا قلت للحكم صلى النبي صلى الله عليه وسلم على قتلى احد
 قال لا وقال الحسن بن عماره حدثني الحكم عن مقسم عن ابن عباس انه عليه السلام صلى على قتلى احد الى آخره
 «قلت» ذكر الراهمري في كتابه الفاصل هذه الحكاية عن ابن المديني عن محمود عن ابي داود ثم ذكر عن
 ابن المديني قال حدثنا عidan ثنا محمد بن عبد الله الخرمي ثنا ابوداود سمعت شعبة يقول الا تعجبون من هذا
 الجنون جرير بن حازم وحماد بن زيد اتيانني يسئلاني ان اسكت عن الحسن بن عماره ولا والله لا اسكت عنه
 ثم قال والله لا اسكت عنه فذكر وضع الزكوة في صنف ثم قال وهذا الحسن يحدث عن الحكم عن مقسم عن ابن
 عباس وعن الحكم عن يحيى بن الجزار عن علي انه عليه السلام صلى على قتلى احد وعسلم واناسأت الحكم عن ذلك
 فقال يصلى عليهم ولا يغسلون الى آخره ثم قال الراهمري اضل هذه الحكاية عن ابي داود وقد خلط فيها او خلط
 عليه فيها والخرمي اضط من ابن غيلان وبين الحكايتين تفاوت شديد ولا يستدل على تكذيب الحسن بالطريق
 الذي استدل به شعبة لانه استفتى الحكم في المسئلتين فافتاه بما عنده وهو احد فقهاء الكوفة فلما قال شعبة عن
 قال في احداها هو قول ابراهيم وفي الاخرى هو قول الحسن ولا يلزم المقتضى ان يفتى بما روى ولا يترك رواية
 هالا يفتي به هذا مذهب فقهاء الامصار هذا مالک يعمل بخلاف كثير مما روى والزهرى عن سالم عن ابيه اثبت
 عند اهل الحديث من الحكم عن مقسم عن ابن عباس وقد حدث به مالک عن الزهرى ثم ترك العمل به وابو حنيفة
 روى حديث فاطمة بنت ابي حبيش في المستحاضة ثم قال بخلافه ويمكن ان يحدث الحكم بما العمل عليه عنده
 بخلافه فيسأله شعبة فيجب بما العمل عليه عنده والانصاف اولى باهل العلم قال وكان شعبة سبي الرأي في الحسن
 وذكر بسنده ان شعبة قيل له قد عقد الحسن بن عماره مجلسا فقال اى يوم قيل يوم الجمعة قال ان كان صادقا
 فليحدث يوم السبت هذا ما ذكره صاحب الفاصل بمعناه وفي الاستذكار لابن عبد البر قال فقهاء الكوفة ابن ابي
 ابي والثوري وابو حنيفة واصحابه والحسن بن حي وفقهاء البصرة عبيد الله بن الحسن وغيره وفقهاء الشام سليمان
 ابن موسى والاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز يصلى على الشهداء وقال عبد الرزاق انا ابن جريج عن عطاء قال
 مارأيتهم يغسلون الشهيد ولا يخطونه ولا يكفونونه قلت كيف يصلى عليه قال كما يصلى على الذى ليس بشهيد*

باب من روى انه صلى عليهم بعد ثمان سنين يعني شهداء احد

قال *

ذكر فيه حديث عتبة بن عامر قلت قوله في هذا الحديث فصل على اهل احد صلواته على الميت دليل على انه الصلوة المعهودة الشرعية لا الدعاء والاستغفار ثم يقال للبيهقي واصحابه ان كان صلى الله عليه وسلم لم يصل على قتلى احد او لا فقد صلى عليهم آخرا وانتسخ الاول وان كان صلى عليهم او لا فقد بطل قولكم انه لم يصل عليهم

باب الجنب يستشهد

قال *

ذكر فيه حديثين ثم قال (كلاهما مرسل) قلت الاول مرسل صحابي لان ابن الزبير كان له يوم احد ستان وورسل الصحابي عندهم كالمصل ثم ذكر (انه عليه السلام نظر الى حنظلة الراعب وحمزة يغسلهما الملائكة وفي سنده ابو شبة فضعه قلت روى محمد بن كعب القرظي عن ابن عباس قال قتل حمزة بن عبد المطلب جبا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم غسلته الملائكة اخرجته الحاكم في مستدركة وقال صحيح الاسناد

باب المرت والذي يقتل ظلما في غير معركة الكفار والذي يرجع عليه بيته

قال *

ذكر فيه صلواته عليه السلام على الاعرابي الذي قتل شهيدا ثم قال يحتمل ان يكون بني حياحي انقصت الحرب ثم مات فصل على رسول الله صلى الله عليه وسلم والذين لم يصل عليهم باحد ماتوا قبل انقضاء الحرب قلت التحديد باقضاء الحرب والصلوة على من مات قبله لا بعده لادليل عليه وقد تكلم جماعة من شهداء احد وماتوا قبل انقضاء الحرب ودخلوا في عموم قوله عليه السلام ادفنهم بدمائهم وثيابهم ولم يغسلهم ولم يصل عليهم وفي موطأ مالك عن يحيى بن سعيد قال لما كان يوم احد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ياتيني بخبر سعد ابن الربيع الانصاري فقال رجل انا يا رسول الله فذهب بطوف بين القتلى فقال له سعد بن الربيع ما شانك فقال الرجل بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم لآتيه بخبرك قال فاذهب اليه فاقرئه السلام مني واخبره اني قد طعنت اثنتي عشرة طعنة واني قد انفذت مقاتلي واخبر قومك انه لا عذر لهم عند الله ان قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم وواحد منهم حي قال ابن عبد البر هذا الحديث عند اهل السير مشهور معروف ثم ذكر البيهقي حديث محمد بن اسحق (حدثني محمد بن ابراهيم التيمي عن ابي الهيثم ان اياه حدثه) فذكر مقتل عامر عم سلمة بن الاكوع وابن اسحق معروف الحال تقدم ذكره وابو الهيثم هذا مجهول كذا ذكر المزي في التهذيب والذهبي في الضعفاء وابوه نصر ابن دهر صحابي ثم ذكر قتل عمرو بن قيس (فطار العلي بسكين ذات طرفين) ثم قال (وفي ذلك دلالة على انه قتل بمجدد ثم غسل وكفن وصلى عليه) قلت يريد بذلك الرد على ابي حنيفة فان البيهقي حكى عنه في الخلافيات انه من قتل

بالمصر ظمًا بالحدود لم يغسل عنده ثم ذكر البيهقي (أن عمر غسل وكفن وصلي عليه وقد ثبت أنه قتل بجورد
وحكي في كتاب المعرفة عن الشافعي أنه قال عمر شهيد ولكنه إنما صار إلى الشهادة في غير حرب * قلت * عمر
رضي الله عنه ارتث فلذلك غسل في صحيح البخاري أنه عاش بعد ما طعن وتكلم كلاما كثيرا وسقي نبيذ ثم سقي
لبنًا وقد ذكر البيهقي في أبواب القصاص (أنه عاش ثلاثا بعد ما طعن) وذكر عبد الرزاق عن معمر بن أيوب عن نافع
قال كان عمر من خير شهيد يغسل وكفن وصلي عليه لأنه عاش بعد طعنه قال وأنا عبد الله بن عمر عن نافع عن
ابن عمر مثله وفي الموطأ قال مالك من حمل منهم وعاش ما شاء الله بعد ذلك فإنه يغسل ويصلى عليه كما عمل بعمر وفي
الاستذكار أجمع العلماء على أن الشهيد في معترك الكفار إذا حمل حيا ولم يمت في المعترك وعاش واكل وشرب فإنه
يغسل ويصلى عليه كما صنع بعمر وعلي رضي الله عنهما انتهى كلامه وكذا على رضي الله عنه ارتث كما تقدم عن ابن
عبد البروذ كوفي الاستيعاب عن جماعة أنه قتل لثمان عشرة خلت من رمضان سنة أربعين وقبض أول ليلة من
العشر الاخير واوصى وتكلم كثيرا وقد كان عثمان رضي الله عنه شهيدا في غير حرب ومع ذلك دفن بشيابه في
دمه ولم يغسل عزاه بعض العلماء إلى ابن حنبل وإلى سيف صاحب الفتوح *

* قال * * باب ما ورد في المقتول بسيف أهل النبي * *

ذكر فيه حديث قيس بن الربيع (عن أشعث عن الشعبي أن عليا رضي الله عنه صلى على عمار بن ياسر وهاشم بن
عتبة) * قلت * قيس قال البيهقي في باب من زرع أرض غيره بغير إذنه (ضعيف عند أهل العلم بالحديث) وأشعث
هو ابن سوار ضعفه البيهقي في باب من قال للبتوة النفقة وقال الحاكم الشعبي لم يسمع من علي ثم لو ثبت أن عليا صلى
عليهما فالشهيد يصلى عليه عند أهل الكوفة وأهل الشام وغيرهم كما تقدم ولهذا قال صاحب الاستيعاب دفن علي
عمار في ثيابه ولم يغسله ويروي أهل الكوفة أنه صلى عليه وهو مذاهبهم في أن الشهداء لا يغسلون ولكنهم
يصلون عليهم *

* قال * * باب ما ورد في غسل بعض الأعضاء * *

ذكر فيه (أن أبا عبيدة صلى على رويس) ثم ذكر (أن طائرا التي يدأ إلى آخره) * قلت * في سند الأول مجهول وقال
ابن المنذر في الاشراف لا يصح ذلك عنه وذكر الحاكم في المستدرک بسنده عن الشعبي قال بعث عبد الملك بن
مروان برأس عبد الله بن الزبير إلى أبي حازم بنجر اشان فكفنه وصلى عليه قال الشعبي اخطأ لا يصلى على الراس
وفي السند الثاني بلاغ *

قال *

باب الصلوة على من قتل نفسه غير مستحل *

ذكر فيه حديث معاوية بن صالح (عن العلاء بن الحارث عن مكحول عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم صلوا خلف كل بر وفاجر) الحديث ثم قال (قال الدارقطني مكحول لم يسمع من أبي هريرة ومن دونه ثقات) ثم قال البيهقي (هو أصح ما في هذا الباب إلا أن فيه إرسالاً) قلت * العلاء ومعاوية وإن أخرج لهما مسلم منفرداً عن البخاري إلا أنهم متكلم فيهما العلاء كان يرى القدر وقال أبو داود تغير عقله ومعاوية كان يحيى بن سعيد الأنصاري لا يرضاه وقال الرازي لا يحنج به وقال الأزدي ضعيف *

قال *

باب من حمل الجنازة فدار على جوانبها الأربعة *

ذكر فيه (عن أبي عبيدة عن ابن مسعود قال إذا اتبع أحدكم الجنازة إلى آخره) قلت * هذا لا يترنطق أبو عبيدة لم يدرك أباه ذكره البيهقي في باب من كبر بالطائفتين وفي هذا الباب أثر جيد تركه البيهقي وذكر هذا الأثر المنقطع قال ابن أبي شيبة في المصنف ثنا يحيى بن سعيد عن ثور عن عمار بن جشيب وغيره من أهل الشام قالوا قال أبو الدرداء من تمام أجر الجنازة أن تشيعها من أهلها وإن تحمل باركانها الأربعة وإن تخوفي القبر وهذا سند صحيح *

قال *

باب من حمل الجنازة فوضع السرير على كاهله بين العمودين *

ذكر فيه (عن الشافعي أنا الثقة من أصحابنا عن اسحق بن يحيى بن طلحة عن عمه عيسى بن طلحة رأيت عثمان يحمل بين عمودين سريره) قلت * في هذا السند مجهول وأسحق هذا قال ابن حنبل والنسائي متروك وقال القطان شبه لاشيء وقال ابن معين ليس بشيء لا يكتب حديثه ثم ذكر البيهقي (عن ابن مارك أنه رأى ابن عمر في جنازة رافع قائماً بين قائمتي السرير) قلت * في سنده مجهول وقد صح عن ابن عمر الأخذ بالجوانب الأربعة قال ابن أبي شيبة في مصنفه ثنا هشيم عن يعل بن عطاء عن الأزدي هو علي بن عبد الله قال رأيت ابن عمر في جنازة فحمل بجوانب السرير الأربعة فبدأ باليمين ثم تحي عنها فكان منها بمنزلة كلب وهذا سند صحيح على شرط مسلم ثم ذكر البيهقي أيضاً أنه (أخذ بمقدم السريرين القائمتين) قلت * في سنده من يحتاج إلى كشف حاله *

قال *

باب حمل الميت على الأيدي والرقاب أن لم يوجد سرير *

ذكر فيه من مراسيل أبي داود (عن محمد بن علي أن إبراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم حملت جنازته على منسج فوس) قلت * المنسج القرم كالحمار وفي الاستيعاب أن إبراهيم توفي في بيت أم بردة امرأة البراء بن أوس في بني مازن فحمل من بيتها على سرير صغير *

باب المشي امام الجنائز

قال *

ذكر فيه (عن علي بن المديني ثاسفان عن الزهري عن سالم عن ابيه رأيت النبي صلى الله عليه وسلم) الحديث ثم ذكر (عن ابن المديني انه قال لابن عيينة ان معمر بن جريح يخالفنا في هذا يعني انها برسلان الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم) قلت * ذكر البيهقي في كتاب المعرفة ان ابن المديني قال له خالفك معمر بن جريح ويونس ثم ذكر البيهقي بسنده (عن سفيان بن عيينة ومنصور وبكر وزياد كلهم سمع الزهري ان سالما اخبره ان اياه اخبره انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم) الحديث ثم قال (واختلف على عقيل ويونس ومن وصله واستقر على وصله ولم يختلف عليه فيه هو ابن عيينة وهو حجة ثقة) قلت * ظاهر هذا الكلام ان ابن عيينة وحده هو الذي وصله واستقر على وصله وليس كذلك بل قد تقدم ان منصورا وبكرا وزيادا كلهم تابعوه على وصله وظاهر كلامه ايضا يقتضي ترجيح الوصل على الارسال وقد قال الترمذي وروى معمر ومالك ويونس بن يزيد وغير واحد من الحفاظ عن الزهري ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يمشي امام الجنائز واهل الحديث كانوا يرون ان الحديث المرسل في ذلك اصح سمعت يحيى بن موسى يقول قال عبد الرزاق قال ابن المبارك حديث الزهري في هذا مرسل اصح من حديث ابن عيينة قال ابن المبارك وارى ابن جريح اخذه عن ابن عيينة وذكره النسائي مرفوعا ثم قال هذا خطأ والصواب مرسل *

باب المشي خلفها

قال *

ذكر فيه حديث (الجنائز متبوعة) الى آخره ثم ضعفه قلت * ما في الصحيح من حديث البراء انه عليه السلام امر باتباع الجنائز يفسر هذا الحديث فان المتبع هو التالي لا المتقدم قال صاحب الصحاح تبعت القوم مشيت خلفهم واتبعتهم اذا سبقوك فلحقهم ثم ذكر البيهقي حديث زائدة (عن ابن عبد الرحمن بن ابي عن ابيه ان ابابكر وعمر الى آخره) قلت * زائدة بن اوس هذا ذكره ابن حبان في الثقات من اتباع التابعين وقد اخرج ابن ابي شيبة في مصنفه هذا الحديث من وجه آخر فقال ثنا محمد بن فضيل عن يزيد بن ابي زباد عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن ابن ابي عمير قال كنت في جنازة وابوبكر وعمر امامها الى آخره وقال الطحاوي ثنا ربيع المؤذن ثنا اسد ثنا حماد بن سلمة عن يعلى بن عطاء عن عبيد الله بن يسار عن عمرو بن حريث قلت لعلى بن ابي طالب ما تقول في المشي امام الجنائز فقال المشي خلفها افضل من المشي امامها كفضل المكتوبة على التطوع قلت فاني رايت ابابكر وعمر يمشيان امامها قال انهما يكرهان ان يجرجا الناس ثم قال البيهقي (الا تار في المشي امامها اصح واكثر

* قلت * لم يصرح في شيء من تلك الآثار بان المشي امامها افضل فتحمل على الجواز وعلي رضي الله عنه صرح بان المشي خلفها افضل فكان اولي بالاتباع وكذا اقل احوال الامر بالاتباع الاستحباب وقال سويد بن غفلة الملائكة يمشون خلف الجنائز وقال ابو الدرداء من تمام اجر الجنائز ان تشيعها من اهلها وتشي خلفها وعن ابراهيم قلت لمقلعة ايكراه المشي خلف الجنائز قال لانما يكره السير امامها اخرج الثلاثة ابو بكر بن ابي شيبة في مصنفه باسانيد صحيحة وفي مصنف عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاووس عن ابيه قال ما مشى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مات الا خلف الجنائز وبه نأخذ وهذا سند صحيح على شرط الجماعة واخرج الطحاوي عن ابراهيم قال كانوا يكرهون السير امام الجنائز يعني اصحاب ابن مسعود واول احوال هذا انه يدل على افضلية المشي خلفها

* باب الصلاة على الجنائز والدفن اي ساعة شاء *

* قال * قال فيه (روينا في كتاب الصلاة عن ابي هريرة) الى آخره * قلت * تقدم هناك انه من رواية مخرومة عن ابيه وتقدم الكلام هناك عليه ثم ذكر البيهقي في آخر هذا الباب (عن الشافعي انا الثقة انه صلى على عقيل بن ابي طالب) الى آخره * قلت * في مصنف عبد الرزاق اخبرني عبد الله بن عبد الله بن يسار كنت عند ابن عمر بالمدينة في الفتة فجاى عباس بن سهل رجل من الانصار فقال يا ابا عبد الرحمن ان عقيل بن ابي طالب قد وضع ياب السجود لك بعد العصر قال يا ابن يسار انظر اغابت الشمس قلت لا فاني ان يقوم فرجع اليه فقال انظرا غابت الشمس فقلت لا فاني ان يصلي فدهو افصلوا عليه وهم يريدون ان يؤمهم ابن عمر وابن الزبير حينئذ بمكة * وذكروا الخطابي في المعالم حديث عقبة المذكور في الباب الذي يلي هذا الباب ثم قال ذهب اكثر اهل العلم الى كراهية الصلاة على الجنائز في الاوقات التي تكره فيها الصلوات وكان الشافعي يرى الصلاة على الجنائز اي ساعة شاء من ليل او نهار وكذلك الدفن قال الخطابي وقول الجماعة اولي لموافقة الحديث *

* قال * * باب من ذهب في زيادة التكبير على اربع الى تخصيص اهل الفضل *

ذكر فيه من حديث عبد الله بن موسى (عن اسمعيل بن ابي خالد عن موسى بن عبد الله بن يزيد ان عليا صلى على ابي قتادة فكبر عليه سبعا وكان بدريا) * ثم قال البيهقي (هكذا روي وهو غلط لان ابا قتادة بقي بعد على مدة طويلة) * قلت * ما ذكره البيهقي اولا لان عليا صلى على ابي قتادة رجاله ثقات واخرجه ايضا ابن ابي شيبة في مصنفه فرواه عن عبد الله بن نمير ووكيع قالوا ثنا اسمعيل بن ابي خالد فذكره وقال ابو عمر في الاستيعاب روي من وجوه عن موسى بن عبد الله بن يزيد الانصاري وعن الشعبي انها قالوا صلى على ابي قتادة فكبر عليه سبعا قال الشعبي وكان

بدريا وقال قال الحسن بن عثمان مات ابو قتادة سنة اربعين وقال الكلاباذي قال ابن سعد ان الهيثم بن عدي قال توفي بالكوفة وعليها وهو صلى عليه وقد قدمنا في باب كيفية الجلوس في التشهد الاول والثاني ان هذا القول هو الصحيح وان من قال توفي سنة اربع وخمسين فليس بصحيح وظهر بهذا ان ما ذكره البيهقي او لا ليس بقلط *

* قال * ﴿ باب ماجاء في وضع اليمنى على اليسرى في صلاة الجنازة ﴾

ذكر فيه حديثا (عن يزيد بن سنان عن ابن ابي انيسة عن الزهري عن ابن المسيب عن ابي هريرة) ثم ذكر (انه تقرده يزيد بن سنان) * قلت * ذكره المزي في الاطراف وعزاه الى الترمذي ثم قال رواه الحسن بن عيسى عن اسمعيل الوراق عن يحيى بن يعلى عن يونس بن خباب عن الزهري نحوه *

* قال * ﴿ باب القراءة في صلاة الجنازة ﴾

* قلت * لم يذكر البيهقي هنا بماذا يقرأ ولا ذكر حكم القراءة وقال في الخلافات قراءة الفاتحة فرض في صلاة الجنازة ثم ذكر في هذا الكتاب اعني السنن (عن ابن عباس انه قرأ على جنازة فاتحة الكتاب وقال انها سنة) ثم قال (و رواه ابراهيم بن ابي حرة عن ابراهيم بن سعد) وقال في الحديث (فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة و ذكر السورة فيه غير محفوظ) * قلت * بل هو محفوظ رواه النسائي عن الهيثم بن ايوب عن ابراهيم بن سعد بسنده ثم ان الحديث لا يدل على فرضية القراءة ولم يصرح انها سنته عليه السلام فيجتمل ان ذلك رأيه او رأي غيره من الصحابة وهم مختلفون فتعاضد آراؤهم وحكي الماوردي عن بعض اصحابهم ان قول ابن عباس هذا احتملا لاهل اراد ان يخبرهم بهذا القول ان القراءة سنة او نفس الصلوة سنة ومذهب الحنفية ان القراءة في صلاة الجنازة لا تجب ولا تكره ذكره القدوري في التجريد ثم ذكر البيهقي من حديث جابر (انه عليه السلام قرأ فيها بام القرآن) * قلت * لا يدل ذلك ايضا على الوجوب وفي مسنده رجلا من متكلمي ابراهيم الاسلمي وابن عقيل وبالجملة لم يذكر البيهقي في هذا الباب شيئا يدل على وجوب القراءة وقال ابن بطال في شرح البخاري اختلف في قراءة الفاتحة على الجنازة فقرأ بها قوم على ظاهر حديث ابن عباس وبه قال الشافعي وكان عمر وابنه وعلي وابو هريرة ينكرونه وبه قال ابو حنيفة ومالك وقال الطحاوي من قرأها من الصحابة فيجتمل ان يكون على وجه الدعاء لا التلاوة ولما لم يقرأ بعد التكبيرة الثانية دل على انها لا تقرأ فيها قبلها لان كل تكبيرة قائمة مقام ركعة ولما لم يشهد في آخرها دل على انه لا قراءة فيها *

باب الدعاء في صلوة الجنائز

قال

ذكر فيه حديثان عن عتبة بن سيار أبي الجلاس عن علي بن شياخ قال سأل مروان أبا هريرة (الحديث) ثم قال (اعضله) أبو يحيى بن أبي سليم ثم رواه بسنده (عن يحيى هذا عن الجلاس قال سأل مروان أبا هريرة) الحديث قلت قوله اعضله خلاف اصطلاح أهل هذا الشأن لأن الساقط من السند هم واحد وهو علي بن شياخ والمفضل عنده ما سقط من سنده اثنان فصاعد افكل معضل منقطع وليس كل منقطع معضلاً

باب يرفع يديه في كل تكبيرة

قال

قلت استدل في هذا الباب بفعل ابن عمرو انس وجماعة من التابعين وخالف حديثين مرفوعين يدلان على انه لا يرفع الا في التكبيرة الاولى احداهما ذكره هو فيما تقدم في باب وضع اليمنى على اليسرى في صلوة الجنائز وهو حديث ابن المسيب عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى على جنازة رفع يديه في اول التكبيرة ثم يضع يده اليمنى على يده اليسرى والحديث الثاني أخرجه الدارقطني من حديث طائفة عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه على الجنائز في اول تكبيرة ثم لا يعود قال باب المسبوق لا ينتظر الا امام ان يكبر ثانية ولكن يفتتح فاذا فرغ الامام كبر ما بقي عليه استدلالاً بحديث وما فاتكم فأتواكم قلت المسبوق لا يشتغل بشئ مما فاتته بل يدخل اولاً مع الامام ثم يتم ما فاتته او يقضيه عملاً بالروايتين وكل تكبيرة ههنا بمنزلة ركعة فكما لا يؤدي ركعة قبل الدخول فكذلك التكبيرة ولو فاتته تكبيرة فكبر ثم قضى ما فاتته صارت تكبيراته خمساً ولهذا قال ابو حنيفة ومحمد بن الحسن ينتظر حتى يكبر الامام فيكبر معه ثم بعد السلام يقضى ما فاتته وهو رواية ابن القاسم عن مالك

باب الصلوة على القبر

قال

ذكر فيه حديثان (عن ثابت عن انس) وفي آخره (هذه القبور مملوءة على اهلها ظلمة وان الله عز وجل لينورها بصلاتي عليهما) ثم ذكره من حديث مسدد (عن حماد بن زيد عن ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة) وفي آخره (هذه القبور مملوءة ظلمة) الى آخره ثم ذكر هذه الزيادة (عن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم) مرسله ثم قال (والذي يغلب على القلب ان تكون هذه الزيادة في غير رواية أبي رافع عن أبي هريرة فاما ان تكون عن ثابت او عن ثابت عن انس وقد رواه غير حماد عن ثابت عن أبي رافع فلم يذكرها) قلت بل الذي يغلب على القلب ان تكون هذه الزيادة من رواية أبي رافع عن أبي هريرة ايضاً لانه رواها عن حماد مسدود كما أخرجه البيهقي ورواها عند ابو الربيع

الزهراني وابو كامل الجحدري كذا اخرجهم مسلم في صحيحه من حديثهما ورواهما غيرهما عن ثابت عن ابي رافع اخرجها ابو عمر في التمهيد بسنده من حديث ابي داود الطيالسي عن ابي عامر الخزاز عن ثابت عن ابي رافع ثم ذكر البيهقي (عن ابن عمر انه صلى على قبر اخيه عاصم) * قلت * قد جاء عنه خلاف هذا فقد ذكر عبد الرزاق عن معمر عن ابوب عن نافع ان ابن عمر قدم بعد ما توفي عاصم اخوه فسأل عنه فقال ابن قبراخي فدلوه عليه فاتاه فدعاه قال عبد الرزاق وبه ناخذ قال وانا عبد الله بن عمر عن نافع قال كان ابن عمر اذا انتهى الى جنازة قد صلى عليه دعاوا انصرف ولم بعد الصلوة * قال ابو عمر في التمهيد هذا هو الصحيح المعروف من مذهب ابن عمر من غير ما وجه عن نافع وقد يحتمل ان يكون معنى روايته من روى انه صلى عليه انه دعا له لان الصلوة دعاء فلا يكون مخالفا لرواية من روى انه دعا ولم يصل وكذلك يحتمل ان عائشة دعت على قبر اخيها وقال مالك وابو حنيفة واصحابها لا تعاد الصلوة على الجنازة ولا يصل على القبر وهو قول الثوري والاوزاعي والحسن بن حي والليث قال ابن القاسم قلت لمالك فالحديث الذي جاء انه عليه السلام صلى على قبر قال قد جاء وليس عليه العيل وقال ابن معين قلت ليحيى بن سعيد ترى الصلوة على القبر قال لا ولا اري على من صلى شيئا وليس الناس على هذا اليوم وقال القدوري لم يكرروا الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا الخلفاء من بعده وانما صلى عليه السلام على القبر لانه كان الولي *

باب الصلوة على الغائب

* قال *

ذكر فيه عن انس موت معاوية بن معاوية المزني وقيض جبريل الارض للنبي عليه السلام حتى صلى عليه من طريقين في الاولى العلماء بن زيد الثقفي فذكر عن البخاري (انه منكر الحديث) وفي الثانية محبوب بن هلال المزني فذكر عن البخاري (انه لا يتابع على هذا الحديث) * قلت * ذكر ابن مندة هذا الحديث في معرفة الصحابة في ترجمة معاوية هذا بالاسناد الثاني ثم قال رواه ابو عتاب الدلال عن يحيى بن ابي محمد عن انس ورواه نوح بن عمرو بن حوي عن بقية عن محمد بن زياد عن ابي امامة نحوه ثم اخرجني ابن مندة عن طريق يونس بن عبيد عن الحسن بن معاوية المذكور ثم قال الصواب مرسل وفي تهديد ابن عبد البر اكثر اهل العلم يقولون هذا مخصوص بالنبي عليه السلام ودلائله في هذه المسئلة واضحة لا يجوز ان يشرك النبي عليه السلام فيها غيره لانه والله اعلم احضر روح النجاشي بين يديه حتى شاهد ها وصلى عليها او رفعت له جنازته كما كشف له عن بيت المقدس حين سألته قرش عن صفته وقد روي ان جبريل عليه السلام اتاه بروح جعفر او جنازته وقال قم فصل عليه ومثل هذا يدل على انه مخصوص

به ولا يشاركة فيه غيره ثم اسند اعني ابن عبد البر عن ابي المهاجر عن عمران بن حصين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان احاكم النجاشي قد مات فصلوا عليه فقام صلى الله عليه وسلم ووقفنا خلفه فكبر عليه اربعا وما نحسب الجنازة الا بين يديه * قلت * ولو جازت الصلاة على غائب لصلى عليه السلام على من مات من اصحابه ولصلى المسلمون شرقا وغربا على الخلفاء الاربعة وغيرهم ولم يتقل ذلك *

باب الصلاة على الجنازة في المسجد

* قال *

ذكر فيه (ان ابا بكر صلى عليه في المسجد) * قلت * رواه البيهقي من طريقين * الاولى * عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة وفيه اسمعيل الغنوي فذكر البيهقي (انه متروك) * والطريق الثانية * (عن هشام عن ابيه ان ابا بكر صلى عليه في المسجد) وفيه عبد الله بن الوليد قال ابن معين لا اعرفه لم اكتب عنه شيئا وقال ابن حنبل لا يخرج به وقال ابن عدي روى عن الثوري غرائب في غير الجامع وفيه ايضا سفيان بن محمد اظنه الفزاري الذي يروي عن ابن وهب قال فيه ابن عدي يسرق الاحاديث وفي حديثه موضوعات وقال الرازي لا احديث عنه وقال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به وقد روى الصلوة على ابي بكر في المسجد بسند آخر رجاله ثقات قال ابن ابي شيبة في المصنف ثنا حفص يعني ابن غياث عن هشام عن ابيه قال ماصلي على ابي بكر الا في المسجد * ثم ذكر حديث (من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له) وفي سنده صالح مولى التومة فقال (مختلف في عداله كان مالك يخرجه) * قلت * ذكر صاحب الكمال عن ابن معين انه قال صالح ثقة حجة قيل ان مالكا ترك السماع منه قال انما ادركه مالك بعد ما كبر وخرف والثوري انما ادركه بعد ما خرف فسمع منه احاديث منكرات ولكن ابن ابي ذيب سمع منه قبل ان يخرف ومن سمع منه قبل ان يختلط فهو ثبت وقال العملي صالح ثقة وقال ابن عدي لا باس به اذا سمعوا منه قد يماثل ابن ابي ذيب وابن جريج وزيد بن سعد وغيره ولا اعرف له قبل الاختلاط حديثا منكرا اذ روى عنه ثقة وقال ابن حنبل ما اعلم باسا ممن سمع منه قد يماثل هذا انه انما تكلم فيه لاختلاطه وانه لا اختلاف في عداله كما ادعى البيهقي وان مالكا لم يخرجه وانما ترك السماع منه لانه ادركه بعد ما اختلط وان الحديث حجة لانه رواه عنه من سمع منه قبل اختلاطه وهو ابن ابي ذيب والاخذ بهذا الحديث اولي من الاخذ بحديث عائشة لان الناس عابوا ذلك عليها وانكروه وجعله بعضهم بدعة فلولا اشتها ذلك عندهم لما فعلوه ولا يكون ذلك الا لاصل عندهم لانه يستحيل عليهم ان يروا رأيتهم حجة على حديث عائشة ولم يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى في المسجد على غير ابن البضاء ولما نعى النجاشي الى الناس خرج بهم الى المصلى فصلى عليه ولم يصل عليه في المسجد مع غيبته فالميت الحاضر اولي

ان لا يضل عليه في المسجد *

باب من قال ينل الميت *

* قال *

ذكر فيه (عن عمران بن موسى انه صلى الله عليه وسلم سل من قبل راسه) * قلت * فيه امران * احدهما انه معضل من جهة عمران هذا الثاني * ان الشافعي رواه عن مسلم الزنجي وغيره ومسلم ضعفه النسائي وقال ابو زرعة و البخاري منكر الحديث وقال ابن المديني ليس بشئ والغير الذي قرنه الشافعي بالزنجي مجهول ثم ذكر البيهقي (عن الشافعي انا الثقة عن عمر بن عطاء عن عكرمة عن ابن عباس سل عليه السلام) الحديث * قلت * مشهور عند اهل هذا الشأن ان قولهم انا الثقة ليس بتوثيق وعمر بن عطاء ضعفه يحيى والنسائي وقال مرة ليس بشئ ثم ذكر البيهقي (عن ابي الزناد وريمة و ابي النصر لا اختلاف بينهم انه عليه السلام سل) الحديث * قلت * فيه ايضا امران * احدهما انه مرسل * والثاني * ان في سنده مجهول * ثم ذكر حديث ابن عباس (انه عليه السلام دخل قبر اليا) وفيه الاخذ من قبل القبلة ثم (قال اسناد ضعيف) * قلت * اخرجه الترمذي وقال حديث حسن وفي المحلى لابن حزم صحيح عن علي انه ادخل يزيد ابن المكلف من قبل القبلة وعن ابن الحنفية انه ادخل ابن عباس من قبل القبلة واخرج عبد الرزاق في مصنفه ادخال علي بن المكلف من جهة القبلة بسند صحيح ثم قال وبه ناخذ *

باب ما يقال اذا دخل قبره (١) *

* قال *

ذكر فيه حديثا في سنده ادريس بن صبيح الاودي عن ابن المسيب ثم قال (هكذا قال وانما هو ادريس بن يزيد الاودي) * قلت * الذي في هذا الحديث هو ابن صبيح كما في الكتاب كذا ذكره جماعة من المصنفين وذكر ابن حبان ابن صبيح هذا وانه الراوي عن ابن المسيب وذكر معه ابن يزيد وذكرهما ايضا الذهبي المتأخر وغيرهما واعقدوا الهما ترجمتين *

باب ما يستحب من تعزية اهل الميت *

* قال *

ذكر فيه حديث ابن مسعود (من عزى مصابيا الى آخره) ثم قال (نفرد به علي بن عاصم وهو اجد ما انكر عليه وقد روي ايضا عن غيره) * قلت * آخر هذا الكلام يناقض اوله اذا روي عن غيره ايضا فلم نفرد به وفي الكمال لعبد الغني قيل لو كعب غلط علي بن عاصم في حديث ابن مسعود فقال وكعب انا اسرائيل عن محمد بن سوقة عن ابراهيم عن الاسود عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم من عزى مصابيا فله مثل اجره * وذكر المزي في اطرافه ان الثوري رواه عن ابن سوقة مثله فهذا ان اتان تابعا ابن عاصم فروياه عن ابن سوقة كذلك *

باب ما يستحب لولي الميت من الاجتهاد بقضاء دينه

* قال *

* قلت * في كون هذا استحباً نظراً

باب الرخصة في البكاء بلانذب ونيابة

* قال *

ذكر فيه من حديث ابي معاوية (عن عاصم حوالا حول عن ابي عثمان النهدي عن اسامة ابي النبي صلى الله عليه وسلم بانه ابنته وتقسها تقع) الى آخره ثم قال (رواه مسلم عن ابي بكر بن ابي شيبه عن ابي معاوية) * قلت * لم يروه مسلم عن ابن ابي شيبه بهذا اللفظ بل اخرج من حديث حماد بن زيد عن عاصم عن ابي عثمان عن اسامة كنعان عن النبي صلى الله عليه وسلم فارسلت اليه احدي بناته تخبره ان صياها او ابنا لها في الموت الحديث ثم قال وثنا بوبكر بن ابي شيبه ثنا ابو معاوية عن الاحول بهذا الاسناد غير ان حديث حماد اتم *

باب الثناء على الميت

* قال *

ذكر في آخره حديث ابي الاسود (عن عمر ما سلم شهد له اربعة بخير) الحديث وقال في آخره (اخرجه البخاري في الصحيح فقال وقال عفان فذكره) * قلت * قد ذكره البخاري في كتاب الشهادات من صحيحه متصلاً محتجاً به على شرطه فقال ثاموس بن اسمعيل ثنا اوذ بن ابي الفرات فذكره وحث نسبه البيهقي الى البخاري كان الواجب عليه ان ينسبه الى موضع احتج به البخاري فيه وكان على شرطه ولا ينسبه الى موضع علقه فيه فقال (وقال عفان) *

باب تفسير الكثرة

* قال *

ذكر فيه رواية عبيد الله (عن نافع عن ابن عمر قال كل مال اديت زكوة) الى آخره ثم قال (رواه سويد بن عبد العزيز وليس بالقوي عن عبيد الله بن عمر مرفوعاً) * قلت * لما لم يتعلق هذا الموضع بالاحكام المختلفة فيها لان القول في سويد فقال (ليس بالقوي) ولم يذكر هذا اللفظ احد من ائمة الجرح والعدول فيما علمت بل اغلظوا فيه القول وكذا فعل البيهقي حيث اعاد ذكره في موضع يتعلق بالاحكام المختلفة فيها فقال في باب المعتكف يصوم (سويد بن عبد العزيز ضعيف بمرة)

باب فرض الصدقة

* قال *

ذكر فيه كتاب ابي بكر رضي الله عنه في الصدقات من طريقين في الثاني حماد بن سلمة وذكر عن الدارقطني (انه قال فيها اسناد صحيح وكلهم ثقات) * قلت * ذكر البيهقي في باب من صلى وفي ثوبه او فعله اذى ما يناقض هذا فقال (حماد ابن سلمة عن ابي نعمة السعدي عن ابي نضرة كل منهم مختلف في عدالة) ثم ذكر حديثاً (عن سفیان بن حسين عن

الزهرى عن سالم عن ابيه ❦ ثم قال (قال الترمذي سألت البخاري عن هذا الحديث فقال ارجو ان يكون صحيحا وسفيان
ابن حسين صدوق) ❦ قلت ❦ حكى البيهقي في باب الدابة تنفخ برجلها (عن ابن معين انه قال سفيان بن حسين ضعيف
الحديث في الزهرى) وقال ابن حبان يروى عن الزهرى المقلوبات وفي الميزان قال ابو يعلى قبل لابن معين حديث
سفيان بن حسين عن الزهرى عن سالم عن ابيه في الصدقات فقال لم يتابع عليه احد ليس يصح وقال ابن عدى رواه
جماعة عن الزهرى موقوفاً ثم ذكر البيهقي (ان سليمان بن كثير وافق سفيان بن حسين على هذه الرواية)
❦ قلت ❦ سليمان هذا ضعفه ابن معين كذا ذكر ابن الجوزى وفي الكاشف للذهبي قال النسائي ليس به باس الا في الزهرى
ثم ذكر البيهقي حديث سليمان بن داود (عن الزهرى عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم) الى آخره ثم قال (اننى
على سليمان الخولاني هذا ابو زرعة وابو حاتم وعثمان الدارمي وجماعة من الحفاظ ورواه هذا الحديث موصول
الاسناد حسنا) ❦ قلت ❦ في الكمال للحافظ عبد الغنى قال الدارقطني قد روي عنه يعنى سليمان حديث عن الزهرى
عن ابي بكر بن حزم الحديث الطويل لا يثبت عنه وقال ابن المدني منكر الحديث وضعفه وقال ابن خزيمة لا يحتج
بحديثه اذا انفرد وروى النسائي هذا الحديث من حديث يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود عن الزهرى ثم رواه
من حديث يحيى عن سليمان بن ارقم عن الزهرى ثم قال وهذا الشبه بالصواب وسليمان بن ارقم متروك الحديث
وذكر المزى في اطرافه هذا الحديث ثم قال رواه ابو داود في المراسيل عن هارون بن محمد عن ابيه وعنه كلاهما عن
يحيى بن حمزة عن سليمان بن ارقم عن الزهرى ثم قال وعن ابن هبيرة قرأت في اصل يحيى بن حمزة حديث سليمان بن
ارقم باسناده نحوه وعن الحكم بن موسى عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود عن الزهرى نحوه وقال ابو داود
وهذا وهم من الحكم يعنى قوله ابن داود وفي الميزان للذهبي قال ابو زرعة الدمشقي الصواب سليمان بن ارقم وقال
ابو الحسن الهروي الحديث في اصل يحيى بن حمزة عن سليمان بن ارقم غلط عليه الحكم وقال ابن مندة رأيت في
كتاب يحيى بن حمزة بخطه عن سليمان بن ارقم عن الزهرى وهو الصواب وقال صالح جزرة ثناد جيم قال نظرت
في اصل كتاب يحيى حديث عمرو بن حزم في الصدقات فاذا هو عن سليمان بن ارقم قال صالح فكتب هذا الكلام عنى
مسلم بن الحجاج قال الذهبي ترجح ان الحكم وهو لا بد فالحديث اذا ضعف الاسناد وقال ابن معين سليمان الخولاني
لا يعرف والحديث لا يصح وقال مرة ليس بشئ ومرة شامي ضعيف وقال ابن حنبل ليس بشئ وفي التمهيد لابن عبد البر
قال احمد بن زهير سمعت ابن معين يقول سليمان بن داود الذى يروى عن الزهرى حديث الصدقات والديات بمجهول
لا يعرف وقال الطحاوي سمعت ابن ابي داود يقول سليمان بن داود وسليمان بن ابي داود الحراتي ضعيفان جميعا قال

البيهقي (وروينا الحديث من حديث ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس من أوجه صحيحة) قلت * ذكر الدارقطني في كتاب التبصير على الصحيحين أن ثمامة لم يسمعه من أنس ولا سمعه عبد الله بن المثني من ثمامة وفي الأطراف للمقدسي قيل لابن معين حديث ثمامة عن أنس في الصدقات قال لا يصح وليس بشيء ولا يصح في هذا الحديث في الصدقات * قلت * ثم عبد الله بن المثني متكلم فيه قال الساجي ضعيف منكر الحديث وقال أبو داود لا يخرج حديثه وفي الضعفاء لابن الجوزي قال أبو سلمة كان ضعيفاً في الحديث فهذا ما على الوجه الأول من الوجوه التي روى البيهقي الحديث منها وأما الوجه الثاني ففيه مع ما تقدم حماد بن سلمة وقد مضى الكلام عليه وأما الوجه الثالث فليس فيه إلا أن أيوب وجد الكتاب عند ثمامة من غير أن يرويه أيوب عن ثمامة ولا ثمامة عن أحد فكيف يقول البيهقي (رويناه من حديث ثمامة عن أنس من أوجه صحيحة) قال (ورويناه عن سالم أو نافع موصولاً أو مرسلًا ومن حديث عمرو بن حزم موصولاً) * قلت * الرواية الموصولة من حديث سالم فيها سفيان بن حسين وحديث عمرو بن حزم فيه سليمان بن داود وقد تكلمنا عليهما وقد تقدم عن ابن معين أن حديث ابن حزم لا يصح وتقدم أيضاً عنه أنه لم يصح في هذا الباب حديث *

* قال * باب بيان قوله في كل أربعين ابنة لبون وفي كل خمسين حقة *

ذكر فيه (عن ابن شهاب قال هذه نسخة كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرأ فيها السلام) * قلت * هذه الرواية مقطوعة غير متصلة ثم مقتضى قوله عليه السلام فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون * أن الثلاثة يجب في مجموع المائة وأحدى وعشرين فإن قالوا بظاهر هذا الحديث فقد أوجبوا بنت لبون في كل أربعين وذلك وهو مخالف لقوله عليه السلام في كل أربعين بنت لبون لأنه عليه السلام أوجب في الأربعين وهم لم يوجبوا فيها حتى تزيد ثلاثاً وإن أوجبوا الثلاثة في مائة وعشرين وجعلوا الواحدة عفواً فقد خالفوا قوله عليه السلام في هذا الباب فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون * وإيضاً إذا جعلوا الواحدة عفواً فالعفو في باب الزكاة لا يغير الواجب المتقدم ولهذا قال ابن اسحق وابن حنبل وعبد الملك بن الماجشون والمغيرة المحزومي وأبو عبيد الله إذا زادت على عشرين ومائة ففيها حقان لا غير إلى ثلاثين ومائة ففيها حقة وبنات لبون بالاجماع *

* قال * باب رواية عاصم بن ضمرة عن علي بن خلف ماضى يعني الاستيناف فيما زاد على مائة وعشرين *

ثم ذكر الرواية المذكورة ثم قال (قال الشافعي في كتاب القديم روى هذا مجهول عن علي وأكثر الرواة عن ذلك المجهول يزعم أن الذي روى هذا عنه غلط عليه وأن هذا ليس في حديثه) * قلت * الذي رواه عن علي عاصم بن ضمرة وهو ليس

بجهول بل معروف روى عنه الحكم وابواسحق السبيعي وغيرهما وثقه ابن المديني والعجلي واخرج له اصحاب السنن الاربعة وان اراد الشافعي بقوله يزعم ان الذي روى هذا عنه غلط عليه ابواسحق السبيعي فلم يقل احد غيره انه غلط وقد ذكر البيهقي وغيره عن يعقوب الفارسي وغيره من الائمة (انهم احوالوا بالغلط على عاصم) ثم ذكر البيهقي (عن حماد قلت لقيس ابن سعد خذ لي كتاب محمد بن عمرو بن حزم فاعطاني كتابا اخبر انه اخذه من ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم) الى آخره ثم قال (هو منقطع وقيس اخذه عن كتاب لاسباع وكذلك حماد بن سلمة اخذه عن كتاب لاسباع وقيس وحماد وان كانا من الثقات فروايتهما هذه بخلاف رواية الحفاظ عن كتاب عمرو وحماد ساء حفظه في آخر عمره فالحفاظ لا يحتجون بما يخالف فيه ويحتجون بما ينفرد به عن قيس بن سعد وامثاله) * قلت * ذكر حماد بن سلمة فيما مضى في باب من صلى وفي ثوبه او نعله اذى بأسوأ من هذا ولم ار احدا من ائمة هذا الشأن ذكره بشئ من ذلك وقد ذكرت بعض ما اثوا عليه هناك والاخذ من الكتاب حجة وصرح البيهقي في كتاب المدخل ان الحجة تقوم بالكتاب وان كان السماع اولى منه بالقبول ثم ان حديث ثمانية الذي مضى تقدم انه منقطع ايضا وان حماد بن سلمة اخذه ايضا من كتاب ومع ذلك نقل البيهقي فيما تقدم عن الشافعي (انه اثني عليه) ونقل عن الدارقطني (انه صحيح الاسناد) ثم ذكر (عن القطان انه قال حماد عن زياد الاعلم وقيس بن سعد ليس بذلك) * قلت * في سنده صالح بن احمد قيل عنه دجال وزيد بن حسان الاعلم وثقه جماعة وقال ابن حنبل ثقة ثقة وروى له البخاري وقيس بن سعد وثقه كثيرون واخرج له مسلم *

﴿ باب لا ياخذ الساعي فوق ما يجب ﴾

* قال *

ذكر فيه حديثا من سنن ابي داود وفيه (فاعمد الى شاة مملئة محضا وشحما) فقال (كذا قال وكيع محضا والصواب محضا) * قلت * المشهور في كتب الحديث واللغة المحض وهو اللبن الخالص وكذا وقع في سنن ابي داود وكذا فسر الخطابي في المعالم *

﴿ باب كيف فرض صدقة البقر ﴾

* قال *

ذكر فيه (عن المسعودي انه قال الاوقاس بالسين ولا تجعلها بصاد) * قلت * المشهور عند اهل اللغة والحديث انها بالصاد *

﴿ باب السن التي تؤخذ في الغنم ﴾

* قال *

ذكر فيه حديث (سمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه ما قال في الشاة التي اعطاها هذه شافع فقلت اي شئ تاخذان قال اعناقا جذعة او ثنية ثم ذكر قول عمر رضي الله عنه لعامله (خذ العناق الجذعة والثنية) الى آخره * قلت * مقتضى

هذا وما قبله جواز الجذعة من المعزايض وليس هذا مذهب الشافعية بل الجذع تجزي من الضان فقط فثبت ان
الاثر وما قبله غير موافقين لمذهبه *

باب لا تؤخذ كرائم الاموال *

قال *

ذكر فيه (عن سويد بن غفلة انه رأى في عهده صلى الله عليه وسلم ان لا ياخذ من راضع لبن) قلت * قد استدل به
ابن عبد البر وغيره لمن يقول بعدم وجوب الزكوة في الصغار وهو الظاهر المتبادر الى الذهن من هذا اللفظ
فالحد يث اذا غير مطابق للباب *

باب يعد عليهم بالسخال التي تجت مواشيهم *

قال *

ذكر فيه قول عمر (اعتد على قومك باليهم وان جاء بها الراعي يحملها) قلت * ليس فيه بقيد بان مواشيهم تجتفونها
غير مطابق للباب وايضاً مذهب الشافعية انه لا يعد بما تجت المواشي الا اذا كانت الامهات دون الاولاد عدداً
تجب فيه الزكوة وليس هذا القيد في كلام عمر وحكي الطحاوي في احكام القرآن عن الشافعي انه لا يعتد بالصغار مع
الكبار حتى تكون الكبار اربعين فصاعداً قال الطحاوي ما علمنا احداً انتقد به فيه ولا نعلم عن اخذ هذا التفصيل
وقد دفعه خبر عمر حيث اطلق في المواشي ولم يقدر اربعين ولا غيرها *

باب لا يعتد عليهم بما استفادوه من غير تاجها حتى يحول عليه الحول *

قال *

(قدمي حديث عاصم بن ضمرة والحارث عن علي مرفوعا ليس في مال زكوة حتى يحول عليه الحول) ثم ذكره من حديث
عائشة وفيه حارثة بن ابي الرجال قلت * قد ذكر البيهقي في باب فرض الشهيد (ان عاصم غير صحيح به) وقال في باب
صلوة الزوال (كان ابن المبارك يضعفه) وقال في باب منع التطهير بالنبيذ (الحارث الاعور ضعيف) وقال في باب اصل
القسامة (قال الشعبي كان كذا اباً) وقال في باب الاستفتاح بسمكانك اللهم (حارثة بن ابي الرجال ضعيف) ثم ان هذا
الحدث مرفوعاً وموقوفاً يندرج في عموم السخال التي تجت مواشيهم واليهي واصحابه خالفوا هذا العموم
وقالوا لا يحتاج السخال المذكور الى حول وقال ابن حزم لا برهان على صحة هذا التقسيم *

باب ما ورد فيمن كتبه يعني مال الزكوة *

قال البيهقي *

ذكر فيه حديث يهزبن حكيم (عن ابيه عن جده من اعطاها فله اجرها ومن كتبهما فاما اخذوها وشرابها) الحديث
ثم قال (اخرجه ابوداود ولم يخرج البخاري ومسلم على عادتهما في ان الصحابي او التابعي اذا لم يكن له الار او واحد
لم يخرج احده في الصحيحين ومعاوية بن حيدة لم يثبت عنه هارواية ثقة عند غير ابنه) قلت * ليس ذلك عادتهما

فقد اخرج حديث المسيب بن حزن في وفاة ابي طالب ولا راوي له غير ابيه سعيد و اخرج البخاري حديث
مرداس يذهب الصالحون ولا راوي له غير قيس بن ابي حازم و اخرج حديث عمرو بن قنبل اني لاعطى الرجل
ولا راوي له غير الحسن و اخرج مسلم حديث رافع الغفاري ولا راوي له غير عبد الله بن الصامت و حديث ابي
رفاعة ولا راوي له غير حميد بن هلال و حديث الاغر المزني ولا راوي له غير ابي بردة وفي اشياء كثيرة
عندهما من هذا النوع

باب صدقة الخلطاء

قال

قلت في الاشراف لابن المنذر لو كان بينهما ما شبه بحيث لو انفرد كل منهما لم تجب عليه زكاة قال مالك والثوري
وابو ثور واهل العراق لا زكاة عليهما وقال الشافعي عليهما الزكاة قال ابن المنذر الاول اصح وفي قعود ابن رشد
قال مالك وابو حنيفة لا زكاة حتى يكون لكل واحد منهما نصاب وقال الشافعي المال المشترك كمال رجل واحد
وليس فيما دون خمس اواق صدقة يحتمل الامرين الا ان مفهوم اشتراط النصاب كما كان هو الفرق كان الاول
اظهر انتهى كلامه ويدل عليه حديث انس الذي تقدم للبيهقي في اول الزكاة فاذا كانت سائمة الرجل ناقصة من
اربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة وقوله عليه السلام لا يجمع بين متفرق معناه في الملك فالجمع بين غنمها مخالف
لهذا الحديث ولان الخلطة لا تؤثر في ايجاب الحج فكذا الزكاة لانها لا تقيد غنى كالا تقيد استطاعة

باب من يجب عليه الصدقة

قال

ذكر فيه (عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب ان عمر قال ابتغوا بالاموال البتامة) الى آخره ثم قال اسناد صحيح
قلت كيف يكون صحيحا ومن شرط الصحة الاتصال وسعيد ولد لثلاث سنين مضين من خلافة عمر ذكره
مالك وانكر سماعه منه وقال ابن معين رآه وكان صغيرا ولم يثبت له سماع منه واسند البيهقي في كتاب المدخل عن
مالك انه سئل هل ادرك ابن المسيب عمر قال لا ولكنه ولد في زمانه فلما كبر اكب على المسئلة عن شانه حتى كانه
رآه ولهذا لم يخرج الشيخان لابن المسيب عن عمر شيئا ثم ان هذا الاثر اختلف فيه فرواه ابن عيينة عن عمرو بن دينار
عن عمرو بن شعيب عن عمرو لم يذكر ابن المسيب وخالفه حماد بن زيد فرواه عن عمرو بن دينار ولم يذكر عمرو بن
شعيب ولا ابن المسيب كذا ذكره ابراهيم في علله ثم ان ابن المسيب خالف هذا الاثر قال ابن المنذر في الاشراف
لا يزكي الصبي حتى يصلي ويصوم وهو قول الشعبي واي وائل والحسن وسعيد بن جبير وهذا لان الزكاة عبادة
فلا تجب على الصبي لارتفاع القلم عنه كالحج والصلوة

باب تعجيل الصدقة

قال

(اعتمد الشافعي فيه على ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فليكفر عن يمينه ولبات الذي هو خير) قلت * الراوي يطلق الجمع ولا تبدل على الترتيب على ما سياتي تقريره في كتاب الايمان ان شاء الله تعالى *

باب لا يؤدى فيما وجب الا ما وجب عليه

قال

استدلوا لا بالتصحيح على الواجب في كل جنس ونقله في بعضه الى بدل معين وتقديره الجبران في بعضه بتقدير مع اختلاف القيم باختلاف الزمان واقتراف (١) المكان قلت * كان الحيوان اسهل عليهم لانه كان غالب اموالهم فلذلك عيّنهم تقليمه الى بدل بقرب من الواجب غالباً وجعل زيادة السن بمقابلة فضل الاثوثة وذلك لا ينقص عن قيمة الواجب غالباً والجبران في الصدقات محمول على ما اذا كانت القيمة كذلك لانه عليه السلام لا يحجب بارياب الاموال ولا يضرب المساكين ومعلوم بالضرورة ان المصدق اذا اخذ مكن حقة جذعة قيمتها عشرون درهما ودفن عشرون درهما فقد اضرب بالفقر اموالاً اخذ مكن حقة قيمتها عشرون درهما بنيت ليون وعشرين فقد احجب برب المال ثم ذكر البيهقي حديث عطاء بن يسار (عن معاذ بن جبل بعثه عليه السلام الى اليمن فقال خذ الحب من الحب والشاة من الغنم والبعير من الابل) * قلت * هو مرسى لان عطاء ولد سنة تسع عشرة فلم يدرك معاذ الا انه توفي سنة ثمان عشرة في طائفة عمواس والحجب من البيهقي بسكت عن هذا ثم يعال حديث طاووس في الباب الذي يلي هذا الباب بالارسال ثم لو صح حديث عطاء فظاهره متروك لان الشاة تؤخذ في الابل وايضاً لو اعطى يعمر عن خمس من الابل الى عشرين جاز عند الشافعية مع ان المخصوص عليه الشاة * فان قيل * انما يجوز فاذل لانه عليه السلام قال والبعير من الابل * قلنا * فوجب ان يجوز عن خمس من الابل بغير لا يساوي شاة فلما لم يجوز علما انه بالقيمة *

باب من اجاز اخذ القيم

قال

ذكر فيه اثر معاذ ثم قال (قال الاسعيلي قال فيه بعضهم من الجزية بدل الصدقة قال الشيخ هذا هو الالقي بمعاد والاشبه بما امره النبي عليه السلام به من اخذ الجنس في الصدقات واخذ الدنار او عدله معافرتاً باليمن في الجزية وان يرد الصدقات على فقرائهم لان نقلها الى المهاجرين بالمدينة الذين اكثرهم اهل فيسي لاهل صدقة) * قلت * لم يذكر السند الذي فيه من الجزية لينظر فيه وكيف يكون ذلك جزية وقد قال معاذ مكن الذرة والشعير ولا مدخل لها في الجزية وانما امره عليه السلام باخذ الجنس لانه هو الذي يطالب به المصدق والقيمة انما تؤخذ باخبارهم وعلى هذا الحل قوله عليه السلام خذ الحب من الحب الحديث والمقصود من الزكوة سد خلة المحتاج والقيمة في ذلك تقوم مقام

مقام تلك الاجناس فوجب ان تجوز عنها وهذا كما عين عليه السلام الاحجار للايتنجا ثم اتفق الجميع على جوازها بالخرق والحشب ونحوها لحصول الاتقاء بها كما يحصل بالاحجار وانما عين عليه السلام تلك الاجناس في الزكوة تسهلا على ارباب الاموال كما مر لان كل ذي مال انما يسهل عليه الاخراج من نوع المال الذي عنده كما جاء في بعض الآثار انه عليه السلام جعل في الدية على اهل الحلل حللا ويجوز ان يريد معاذ ثقل ما زاد عن فقرائهم ومتى لم يوجد اهل السمان في بلد نقلت الصدقة والمراد من المهاجرين الفقراء منهم كما تقول الزكوة حق المسلمين والمراد فقرائهم ثم ذكر البيهقي (عن مجالد عن قيس بن ابي حازم عن الصنابحي انه عليه السلام ابصر ناقة مسنة) الحديث ثم ذكر (عن البخاري انه قال رواه اسمعيل بن ابي خالد عن قيس مرسلا وضعف مجالدا) قلت مجالد روى له مسلم ووثقه ابن معين وقال البيهقي في باب السواك للصائم (غيره اثبت منه) وهذا يقتضي توثقه وزيادة الثقة لا تعلل بنقص من ارسله وقد اخرج ابو داود من حديث ابي بن كعب قال بعثنى النبي صلى الله عليه وسلم مصدقا للحديث وفيه ان رجلا عرض عليه ناقة عظيمة وانه عليه السلام قال له ان تطوعت بخير اجر لك الله وقبلناه منك فامر عليه السلام بقبضها والبيهقي ذكر هذا الحديث فيما مضى في باب لا ياخذ الساعي فوق ما يجب الا ان يتطوع فاخبر عليه السلام ان بعض الناقة تطوع وبعضها فرض فكانت بنت مخاض وليس في فروض الصدقات بعض ناقة فثبت انه عليه السلام اخذها على وجه البدل *

* قال * باب ما يسقط الصدقة عن الماشية *

ذكر فيه حديث (ليس في العوامل صدقة) قلت * في هذه العبارة نظر اذا الاسقاط يقتضي سابقة الوجوب ولا وجوب في العوامل اصلا *

* قال * باب من رأى في الخيل صدقة *

ذكر فيه عن ابن جريج اخبرني عمرو بن قيس * قلت * اذاني هذه النسخة مضبوطة ولعله غلط من الكاتب ففي الاستذكار ذكر عبد الرزاق عن ابن جريج اخبرني عمرو بن دينار فذكر القضية وروى عبد الرزاق عن ابن جريج اخبرني ابن ابي حسين ان ابن شهاب اخبرني ان عثمان كان يصدق الخيل وان السائب بن يزيد اخبره انه كان ياتي عمر بصدق الخيل قال ابو عمر قد روى جويرة عن مالك فيه حديثا صحيحا ذكر الدارقطني عن ابي بكر الشافعي عن معاذ بن الثني عن عبد الله بن محمد بن اسماء عن جويرة عن مالك عن الزهري ان السائب بن يزيد اخبره قال لقد رأيت ابي بقم الخيل ثم يدفع صدقتها الى عمرو * وذكر اسمعيل بن اسحق القاضي ثنا ابن اخي جويرة ثنا

جويرة عن مالك عن الزهري اني السائب بن يزيد اخبره قال رأيت ابي يعقوب الخليل ثم يدفع صدقتها الى عمر ثم
ذكر البيهقي حديث ابن اسلم (عن ابي صالح عن ابي هريرة عنه عليه السلام) الحديث وفيه (ثم ولم ينس حق الله
في ظهورها ثم قال البيهقي (رواه مسلم) قلت * رواه البخاري في عدة مواضع * قال البيهقي (رواه سهيل بن ابي
صالح عن ابيه فقال ولم ينس حق الله في ظهورها وبطونها وذلك لا يدل على الزكوة) قلت * يدل عليها ظاهر
قوله ولم ينس حق الله في رقابها مع قرينة قوله في الصحيح في اول الحديث ما من صاحب كنز لا يؤدى زكوة
وما من صاحب ايل لا يؤدى زكوة وما من صاحب غنم لا يؤدى زكوة * وايضا فقير الزكوة من الحقوق لا يختلف
فيها حكم الخير والخل واخرج ابن ابي شيبة في مسنده بسند جيد عن عمر عنه عليه السلام حديثا طويلا وفيه فلا
اعرفن احدكم باقى يوم القيامة يحمل شاة لها ثناء ينادى يا محمد يا محمد فاقول لا املك لك من الله شيئا قد بلغت
ولا اعرفن احدكم باقى يوم القيامة يحمل فرس له جمجمة ينادى يا محمد يا محمد فاقول لا املك لك من الله شيئا
الحديث وروى انه ذكر بعير له رغاء فدل على وجوب الزكوة في هذه الانواع وليس الذم لكونه غل الفرس
اولم يجاهد عليه لان الفلول لا يختص بهذه الانواع وترك الجهاد بنفسه يذم عليه اكثر مما يذم على تركه بفرسه *

باب كيف لو خذ زكوة النخل والعنب *

* قال *

ذكر فيه حديث ابن المسيب عن عتاب * قلت * ذكره ابو داود ثم قال سعيد لم يسمع من عتابه *

باب خرص التمر *

* قال *

ذكر في آخره حديث عائشة من طريق ابي داود * قلت * الذي في سنن ابي داود الى قوله قبل ان يوكل منه ولم يزد
على ذلك ما زاده البيهقي ونسبه اليه وهذه الزيادة في رواية عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب عن عروة
عن عائشة قال وذكرت شان خير فكان النبي صلى الله عليه وسلم يبعث عبدا لله بن رواحة الى اليهود فيخرس النخل حين
يطيب اول الثمر قبل ان يوكل منه ثم يخير يهودان ياخذوها بذلك الخرص او يدفعوها اليهم بذلك وانما كان امر النبي
صلى الله عليه وسلم بالخرص لكي تحصى الزكوة قبل ان توكل وتفرق * وقال صاحب الاستذكار قوله وانما كان
امر النبي عليه السلام الى آخره يقال انه من قول ابن شهاب وقيل من قول عروة وقيل من قول عائشة *

باب من قال يترك لرب الحائط قدر ما ياكل هو واهله *

* قال البيهقي *

ذكر فيه اثر عن عمر رضي الله عنه ثم قال (وقد روي في هذا حديث مسند باسناد غير قوي) ثم ذكر من حديث مسلم بن
خالد والقاسم بن عبد الله (عن حرام بن عثمان عن ابي عتيق عن جابر انه عليه السلام قال احتاطوا الاهل الاموال

في الرواية والعاملة والنائب الحديث * قلت * تساهل في قوله (باستناد غير قوي) فان مسلم بن خالد ضعيفه البيهقي في باب من زعم ان التراويح بالجماعة افضل وقال ابو زرعة والنخاري منكر الحديث وقال ابن المديني ليس بشئ وحكي البيهقي (عن الدارقطني ان القاسم بن عبد الله العمري كان ضعيفا كثير الخطاء) وفي كتاب ابن الجوزي قال احمد ليس هو عندي بشئ كان يكذب ويضع الحديث ترك الناس حديثه وقال يحيى ليس بشئ وقال مرة كذاب خيث وقال الرازي والنسائي والارذلي متروك الحديث وقال ابو زرعة لا يساوي شيئا متروك الحديث وفي كتاب الذهبي حرام ابن عثمان متروك باتفاق مستدع وقال البيهقي في باب الاستظهار (ضعيف ضعيف لا تقوم به الحجة) وقال الشافعي وغيره الرواية عن حرام حرام وساق صاحب الميزان هذا الحديث من احاديثه المنكرة *

* قال * ❦ باب لا تؤخذ صدقة شئ من الشجر عن النخل والعنب ❦

* قلت * في المحلى لا بن حزم العنب من الشافعي انه قاس على البر والشعير كل ما يعمل منه خبز او عصيدة ولم يقس على التمر والزبيب كل ما يتقوت به من الثمار فان البلوط والتين والقسطل وجوز الهند اقوى واشهر في التقوت من الزبيب *

* قال * ❦ باب ما ورد في العسل ❦

ذكر فيه حديث عمرو بن شعيب (عن ابيه عن جده ان هلا لا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم بعشور فحل له) الحديث * قلت * حسنه ابن عبد البر في الاستذكار وذكر عن اسمعيل بن اسحق حدثني عبد الله بن محمد بن اسماء ابن اخي جويرية ثنا جويرية عن مالك عن الزهري ان صدقة العسل العشرون ومن اوجب الزكاة في العسل الاوزاعي وابو حنيفة واصحابه وربيعة وابن شهاب ويحيى بن سعيد وروى ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال بلغني ان في العسل العشر قال ابن وهب واخبرني عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد وربيعة بذلك وسمع يحيى من ادرك يقول مضت السنة بان في العسل العشر وهو قول ابن وهب *

* قال * ❦ باب الصدقة فيما يزرعه الادميون ❦

ذكر فيه حديث ثعالب عن موسى بن طلحة عن معاذ * قلت * ذكر صاحب الاستذكار انه لم يلق معاذ ولا ادركه *

* قال * ❦ باب ان يهلك على الله هالك ❦

ذكر فيه حديث (اسحق حذيفة فلان) * قلت * في مناسبة هذا الباب لهذا الوضع تعسف كثير *

✽ قال ✽ باب وجوب ربع العشر في نصابها وفيما زاد عليه وان قلت الزيادة ✽

ذكر فيه حديثا في سننه عاصم بن ضمرة والحارث الاعور (عن علي قال زهير احسبه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كل اربعين درهما درهم وليس عليكم شيء حتى يتم مائتا درهم ففيها خمسة دراهم فما زاد فعلى حساب ذلك) ✽ قلت ✽ عاصم والحارث متكلم فيهما ولم يقطع زهير برفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم ولو صح رفعه فللخصم ان يعيد قوله فيحسب ذلك الى قوله من كل اربعين درهما درهم توفيقا بين الأدلة كما سيأتي في الباب الذي يلي هذا الباب ان شاء الله تعالى ✽

✽ قال ✽ باب ذكر الخبر الذي روي في وقص الورق ✽

ذكر فيه حديثان معاذ ثم ضعفه ✽ قلت ✽ اقتصر في هذا الباب على هذا الحديث الضعيف لكون الباب معقودا بالنسبة لمذهب خصمه وفي الباب حديثان ✽ أحدهما ✽ ذكر البيهقي في باب فرض الصدقة وهو كتابه عليه السلام الذي بعثه الى اليمن مع عمرو بن حزم وفيه (وفي كل خمس اواق من الورق خمسة دراهم وما زاد ففي كل اربعين درهما درهم) ثم قال البيهقي (مجد الاسناد) ورواه جماعة من الحفاظ موصولا جسا وروى البيهقي (عن احمد بن حنبل انه قال ارجو ان يكون صحيحا) ✽ والثاني ✽ ذكره البيهقي في باب لا صدقة في الخيل من حديث علي (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عفوت لكم عن صدقة الخيل والريق فحلوا صدقة الزقة من كل اربعين درهما درهم وليس في تسعين ومائة شيء) فاذا بلغت مائتين ففيها خمسة دراهم قال ابن حزم صحيح مسند وروينا من طريق ابن ابي شيبة عن عبد الرحمن بن سليمان عن عاصم الاحول عن الحسن البصري قال كتب عمر الى ابي موسى فما زاد على المائتين ففي كل اربعين درهما درهم واخرجه الطحاوي في احكام القرآن من وجه آخر عن انس عن عمر نحوه ✽ قال صاحب التمهيد وهو قول ابن المسيب والحسن ومكحول وعطاء وطاؤس وعمر بن دينار والزهري وبه يقول ابو خنيفة والاوزاعي وذكر الخطابي الشعبي معهم وروى ابن ابي شيبة بسند صحيح عن محمد الباقر رفعه قال اذا بلغت خمس اواق ففيها خمسة دراهم وفي كل اربعين درهما درهم ✽

✽ قال ✽ باب من قال لازكوة في الحلي ✽

ذكر فيه (عن انس قال في الحلي اذا كان يعار ويلبس فانه يزكي مرة واحدة) ✽ قلت ✽ هذا الاثر مخالف للباب ✽

✽ قال ✽ باب من قال في الحلي زكوة ✽

ذكر فيه حديثا (عن عبد الله بن الوليد ثنا سفيان عن حماد عن ابراهيم عن علقمة ان امرأة عبد الله) الى آخره ثم قال

(وقد روي مرفوعا وليس بشيء) قلت * روى الدارقطني من حديث قبيصة عن سفيان عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله ان امرأة اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان لي حليا وان زوجي خفيف ذات اليد وان لي بنين اخ فيجزي عني ان اجعل زكوة الحلي فيهم قال نعم * وهذا السند رجاله ثقات والرفع فيه زيادة من ثقة فوجب قبوله

قال * باب اخبار وردت في زكوة الحلي *

ذكر فيه حديث عائشة * قلت * اخرجه الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط الشيخين والبيهقي اخرجه من طريقه وسكت عنه ثم ذكر البيهقي حديثا (عن حسين هو الملعن عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده) ثم قال (ينفرد به عمرو) * قلت * قد ذكرني باب الطلاق قبل النكاح (عن ابن راهويه انه اذا كان الراوي عنه ثقة فهو كايوب عن نافع عن ابن عمر) وذكر عن جماعة من الحفاظ (انهم يحتجون بحديثه فلا يضر تفرد به بالحديث قال يحيى القطان اذا روى عنه الثقات فهو ثقة يخرجه به وقال البخاري رأيت احمد بن حنبل وعلي بن المدني وابن راهويه واباعبيد وعامة اصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ما تركه احد من المسلمين ثم ذكرني آخر الباب حديثا عن ام سلمة ثم قال (ينفرد به ثابت بن عجلان) * قلت * اخرج له البخاري وثقه ابن معين وغيره فلا يضر الحديث تفرد به ولهذا اخرجه الحاكم وقال صحيح على شرط البخاري وفي الاشراف لابن المنذر وينا عن عمرو وعبد الله بن عمرو وابن عباس وابن مسعود وابن المسيب وعطاء وسعيد بن جبير وعبد الله بن شداد وميمون بن مهران وابن سيرين ومجاهد والثوري والزهري وجابر بن زيد واصحاب الرأي وجوب الزكوة في الحلي الذهب والفضة وبه يقول ابن المنذر وفي المعالم للخطابي الظاهر من الكتاب يشهد لقول من اوجبها والاثر يؤيده الاحتياط اذاؤها انتهى كلامه وظاهره قوله عليه السلام في الرقة ربع العشر يشهد لذلك اذ الرقة تطلق على الفضة مضروبة كانت او غير مضروبة وكذا الورق يدل على ذلك ما جاء في الحديث ان عرجة اتخذ انفا من ورق وفي حديث هذا الباب فتحات من ورق او سخابا من ورق *

قال * باب ما يجوز للرجل ان يتحلى به *

ذكر فيه حديثا عن انس ثم قال (تفرد به جرير عن قتادة عن انس) ثم علله برواية قتادة له عن سعيد بن ابي الحسن مرسلان قال (هو المحفوظ) * قلت * رواية جرير اخرجها الترمذي وحسن الحديث ثم قال وهكذا روى همام عن قتادة عن انس واخرجه النسائي من رواية همام وجرير عن قتادة فظهر بهذا ان جريرا لم ينفرد به *

باب تحريم تحلي الرجال بالذهب

قال *

ذكر فيه حديث ابي هريرة (نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن خاتم الذهب) قلت * ليس فيه ذكر للرجال فهو غير مطابق للباب وكان اللائق باليهيقي ان يذكر هذا الحديث فيما تقدم في باب سياق اخبار تدل على تحريم التحلي بالذهب واخرج النسائي هذا الحديث من طريق عبد الملك بن عبيد عن بشير بن نهيك عن ابي هريرة ولفظه نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تحتم الذهب * فلوز كرايهيقي هذا المكان مطلقا ذكر حديث (عمر بن يعلى عن ابيه عن جده ابي النبي صلى الله عليه وسلم وفي اصبعي خاتم من ذهب فقال تؤدى زكوة هذا) قلت * فيه شيان * احدهما * ان عمر ضعفه النسائي وغيره وهو عمر بن عبد الله بن يعلى بن مرة فنسب الى جده وكذلك ابو عبد الله ابن يعلى ضعفه غير واحد ذكره في المغنى * والثاني * ان في دلالة الحديث على تحريم تحلي الرجال بالذهب نظرا وانما الذي فيه الوعيد العظيم منه صلى الله عليه وسلم ترك تركته *

باب الدين مع الصدقة

قال *

ذكر فيه قول عثمان (هذا شهر زكاةكم فمن كان عليه دين فليؤد دينه حتى تحصل اموالكم فتؤدون منها الزكوة) ثم ذكر (عن حماد قال يزكي ماله وان كان عليه من الدين مثله) ثم قال (وهو قول الشافعي في الجديد وكان يقول يشبه ان يكون عثمان انما امر بقضاء الدين قبل حلول الصدقة في المال وقوله هذا شهر زكاةكم اي الذي اذا مضى حلت زكاةكم) قلت * هذا تاويل مخالف للظاهر وقد اخرج الطحاوي في احكام القرآن كلام عثمان ولفظه فمن كان عليه دين فليقضه وادوا زكوة بقية اموالكم * ثم قال اي هذا الشهر الذي وجبت فيه زكاةكم وقوله زكوا ما بقي دليل على وجوب الزكوة عليهم قبل ذلك ولو كان رايه وجوب الزكوة في قدر الدين لكان ابعد الخلق من ابطال الزكوة وتعليمهم الحيلة فيه واشبه بمقصود الشرع سقوط الزكوة عن الدين لانه ليس يغني عرفا وقد قال عليه السلام امرت ان اخذها من اغنياءكم واردها في فقرائكم * ولهد اجازله اخذ الزكوة والشرع جعل الناس صنفين صنف اتواخذ منه وصنف اترواخذ منه فمن اثبت صنفانا اتواخذ منه وترد عليه فقد خالف ظاهر الحديث ووصفه بالفقر والغناء في حالة واحدة وابن السبيل لا تجب عليه حتى يصير الى وطنه فلم يتصف بهما في حالة واحدة وايضا اذا كان الدين على ملي يزيل عنه الدائن فلو وجبت الزكوة على الدين لاديت زكاتبان عن مال واحد وذكر صاحب الموطا اثر عثمان ثم روى عن يزيد بن حصيفة انه سأل سليمان بن يسار عن رجل له مال وعليه دين مثله اعليه زكوة قال لا وقال صاحب التمهيد قول عثمان يدل على ان الدين يمنع زكوة العين وانه لا يجب الزكوة على من عليه دين وبه قال سليمان بن يسار وعطاء والحسن وميمون بن مهران والثوري

والليث واحد واسحق وابو ثور وما لك الا انه قال ان كان عنده عروض بقي بدنه عليه زكاة العين وقال
الاوزاعي الدين يمنع الزكاة ❖

❖ قال ❖ باب من قال المعدن ليس بركاز لقوله عليه السلام المعدن جبار وفي الركاز الخمس ففصل بينهما ❖
❖ قلت ❖ للنخعي ان يقول المعدن هو الركاز فلما اراد ان يذكره حكما اخذ ذكره بالاسم الآخر وهو الركاز ولفظ
الحديث في الصحيح والبير جبار وفي الركاز الخمس ❖ فلو قال وفيه الخمس لحصل الالتباس باحتمال عود
الضمير الى البير ❖

❖ قال ❖ باب من قال المعدن ركاز وفيه الخمس ❖

ذكر فيه حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن عبد الله بن عمرو وفيه (وما كان في الطريق غير المشاء وفي القرية غير المسكونة
ففيه وفي الركاز الخمس) ثم قال البيهقي (اجاب عن هذا من قال بالاول يعني فان المعدن ليس بركاز) والجواب ان هذا ورد
فيما يوجد من اموال الجاهلية ظاهرا فوق الارض في الطريق غير المشاء وفي القرية غير المسكونة فيكون فيه وفي الركاز
الخمس وليس ذلك من المعدن يسيل ثم حكى البيهقي عن الشافعي ما ملخصه ان كان حديث عمرو بن شعيب حجة فالمخالف
اجتمع منه بشي واحد انما هو توهم وخالفه في غير حكمه وان كان غير حجة فالحجة بغير حجة جهل ثم قال البيهقي (قوله انما هو
توهم اشارة الى ما ذكرنا انه ليس بوارد في المعدن انما هو في معنى الركاز من اموال الجاهلية) ❖ قلت ❖ روى البيهقي
في باب الطلاق قبل النكاح عن ابي بكر النيسابوري (انه قال صح سماع عمرو بن شعيب وسماع شعيب من جده
عبد الله) ثم قال البيهقي (مضى في باب وطى الحرم وفي باب الخيار من البيوع ما دل على سماع شعيب من جده عبد الله الا انه
اذا قيل عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده يشبه ان يراد بجده محمد بن عبد الله وليست له صحبة فيكون الخبر مرسلًا واذا قيل عن
جده عبد الله زال الاشكال وصار الحديث موصولًا) انتهى كلامه وهذا الحديث قيل فيه عن ابيه عن عبد الله فهو على هذا حجة
فلا وجه لترديد الشافعي وقد اورد ابو عمرو بن عبد البر هذا الحديث في التمهيد ولفظه قال صلى الله عليه وسلم في كنز وجد
رجل ان كنت وجدته في قرية مسكونة او في سبيل مشاء فعرفه وان كنت وجدته في قرية جاهلية او في قرية
غير مسكونة او في غير سبيل مشاء ففيه وفي الركاز الخمس ❖ وكذا اورد البيهقي هذا الحديث فيما بعد في باب زكاة الركاز
وهذه الرواية تدفع الجواب الذي ذكر البيهقي (ان الشافعي اشار اليه وهو انه ورد فيما يوجد ظاهرا فوق الارض)
لان الكنز على ما ذكره اهل اللغة الجوهري وغيره هو المال المدفون وفي الفائق للزمخشري الركاز ما ركزه الله في المعادن
من الجواهر والقطعة منه ركزة وركيزة وقال ابو عبيد الهروي الركاز القطع العظام من الذهب والفضة كالجلال ميد

والواحد ركز وقال ايضا اشتمل في تفسير الركز اهل العراق واهل الحجاز فقال اهل العراق في المعادن وقال اهل الحجاز
في ركز اهل الباطنية وكل محتمل في اللمة والاصل فيه قولهم ركز في الارض اذ اثبت اسله وذكر نحو هذا صاحب
مشارق الانوار وعطف الركز على الكثر في الحديث الذي ذكرناه دليل على ان الركز غير الكثر وانه المعدن كما يقوله
اهل العراق فهو حجة لاختلافنا في وقال الخطابي الركز وجبان فالمال الذي يوجد مدفون لا يعلم له مالك وعروق الذهب
والفضة ركز وقال الخطابي في احكام القرآن وقد كان ازهرى وهوراوي حديث الركز يذهب الى وجوب الخمس
في المعادن ثم يبيح هواين عثمان المصري ثمانية ثمانين الماركة تايونس عن الزهري في الركز المعدن والاولى يخرج
من البحر والمعدن من ذلك الخمس

قال * باب من قال لا شيء في المعادن حتى تبلغ نصابا *

ذكر فيه ان رجلا جاء النبي عليه السلام بمثل بيضة من ذهب فقال اصبت هذه من معدن نخذها فهي صدقة ما مالك غيرها
فأعرض عنه عليه السلام وفي آخر الحديث (نخذنها) قال البيهقي (يحتمل انه انما امتنع من اخذ الواجب منها الكونيات قصة
عن النصاب ويحتمل غيره) * قلت * الرجل دفع كل اقل مما يتبع عليه السلام من اخذ الواجب منها بل امتنع من اخذها كلها
كرهه خروج من ماله كله وقد نه عليه السلام على ذلك بقوله انما الصدقة عن ظهر غنى وهذا المعنى هو الذي
فهمه البيهقي فذكره فيما بعد في ابواب صدقة التطوع مستدل به على ذلك ولذا ابوب عليه ابوداود في سننه فقال
باب من يخرج من ماله

وقال البيهقي * باب من اجرى الخمس فيه مجرى الصدقات *

ذكر فيه حديث الحرد (١) الذي اخرج من حجر سبعة عشر دينار * قلت * ذكره عبد الحق في احكامه ثم قال اسناده
لا يحتاج به وقال ابن القطان صدق في ذلك لان النسوة الثلاث اللاتي دون ضياعة لا يعرف حالهن * قلت * ليس
في هذا الاسناد الامران في العالم الخطابي قوله هل اهويت الى الحجر يدل على انه لو اخذها من الحجر لكان ركازا
يجب فيه الخمس وقوله بارك الله لك فيها لا يدل على انه جعلها له في الحال ولكنه محمول على بيان الامر في النقطه
التي اذ عرفت سنة فلم تعرف كانت لاخذها انتهى كلامه فعلى هذا ليس هذا الحديث مناسبا للباب *

قال * باب اخراج الفطر عن نفسه وغيره ممن تلزم مؤنته *

* قلت * الحديث الذي فيه عن من يؤنون لا يخلو عن ضعف كما بينه البيهقي وقوله عليه السلام في صحيح البخاري على الذكر
والاثنى من حديث ابن عمر دليل على سقوط صدقة الزوجة عن الزوج وجوبها عليها انلا تسقط عنها الا بدليل ولانه

يلزمها الاخراج عن عييدها فلان يلزمها عن نفسها اولي ويلزم الشافعي الاخراج عن اجيره ورقيقه الكافر لانه يؤمنهما
 قال ﴿ باب الكافر يكون فمين يؤمن فلا يودي عنه زكاة الفطر ﴾

ذكر فيه حديث ابن عمر (انه عليه السلام فرض زكاة الفطر من رمضان على كل حرا وعبد ذكر او اثنى من المسلمين)
 ثم ساقه من وجه آخر وفيه ابو عتبة احمد بن الفرج ولفظه (عن كل نفس من المسلمين) قلت رواية هذا الحديث لفظهم
 على كل حرا ونفس والمراد من يلزمه الاخراج ولا يكون الاسلام افلا دلالة فيه على عدم وجوب الاخراج عن
 الكافر كما زعم البيهقي واما قول ابي عتبة عن كل نفس من المسلمين فلو كان ثقة فقد خالف الجماعة فلا يقبل منه فكيف
 وهو ضعيف ثم على تقدير التنازل وتسليم صحة روايته هذه نقول ثبت في الصحيح حديث ليس على المسلم في عبده
 صدقة الا صدقة النظر وهو بمومه يتناول الكافر ايضا وكذا ما تقدم في حديث ابن عمر والحديث عن كل حر
 وعبد ورواية ابي عتبة هذه ذكرت بعض افراد هذه العام فلا تعارضه ولا تخصه اذ المشهور الصحيح عند اهل
 الاصول ان ذكر بعض افراد العام لا يخصه خلافا لابي ثور فثبت من هذا انه لا دليل في الروايتين على ما ادعاه
 البيهقي ان العبد الكافر لا تؤدى عنه ثم الجمهور على انها تجب على السيد ولهذا لو لم يؤد عنه حتى عتق لم يلزمه
 اخر اجما عن نفسه اجماعا فعلي هذا على قوله على كل حر وعبد بمعنى عن ومن زعم انها تجب على العبد وتحمل
 السيد عنه يجعل على ابيها وعلى التقديرين هو ذكر بعض افراد العام كما قررناه فعلى كل تقدير لا دليل في هذه
 الروايات على مدعى البيهقي فان قال قائل ليس هذا ذكر بعض افراد العام بل هو تخصيص للعام بمفهوم الصفة
 في قوله من المسلمين قلنا يمنع اولاً دلالة المفهوم وثانياً لو سلمناه لان سلم انه يخص به العموم وذكر ابن رشد وغيره ان
 مذهب ابن عمر وجوب الفطرة على العبد الكافر وهو راوي الخبر قد دل انه فهم منه ما ذكرنا في الاستدكار قال
 الثوري وسائر الكوفيين يؤدى الفطرة عن عبده الكافر وهو قول عطاء ومجاهد وسعيد بن جبيرة وعمر بن عبد العزيز
 والنخعي وروي عن ابي هريرة وابن عمر ثم ذكر البيهقي حديث ابن عباس (فرض عليه السلام زكاة الفطر طهرة الصيام من الرفث
 واللغو) الحديث قلت وجه الاستدلال به انه عليه السلام جعل صدقة الفطر طهرة وزكاة والكافر لا يتركى
 ولخصم البيهقي ان يقول هي طهرة للمؤدى فيعتبر كونه من اهلها لا المؤدى عنه الذي لا يخاطب بها واستدلال البيهقي
 بشكل بالصبي فانه لا يحتاج الى الطهرة ومع ذلك جمهور العلماء على ان الفطرة تجب عليه في ماله

قال ﴿ باب وقت زكاة الفطر ﴾

ذكر فيه حديث ابن عمر (فرض عليه السلام زكاة الفطر) الحديث قلت مذهب الشافعي ان وقتها مغيب الشمس

من آخر ايام رمضان لان ذلك هو وقت الفطر والخروج من الصوم ولما يقول ان وقتها طلوع الفجر من يوم الفطر انه وقت الفطر واما الليلة فلا صوم فيها فهي كسائر الليالي ونهيه عليه السلام عن صيام يوم الفطر دليل على ان الفطر يقع في اليوم ويدل عليه امره عليه السلام في الصحيح باخراجهما قبل الخروج الى الصلوة والاداء عقب الوجوب مندوب اليه فلو تقدم تقدم وقت الوجوب على اليوم لندب عليه السلام الى اخراجهما عند ذلك *

قال * باب من قال بوجوبها على الثني والفقير *

ذكر فيه حديث ابن ابي صغير * قلت * هو حديث اضطرب اسنادا ومتنا وقد بين البيهقي بعض ذلك في هذا الباب وبعضهم في باب من قال يخرج من الحنطة نصف صاع وقال صاحب التمهيد هذا حديث مضطرب لا يثبت وليس دون الزهري في هذا الحديث من تقوم به حجة واختلف عليه فيه ايضا انتهى كلامه ثم على تقدير ثبوته هو مخالف للاحاديث المشهورة بحديث امرت ان آخذ الصدقة من اغنيائكم * وحديث انما الصدقة عن ظهر غني * وكيف تجب الصدقة على من ياخذها *

قال * باب من قال لا يخرج من الحنطة الا صاعا *

ذكر فيه حديث الحدرى ولفظه (صاعا من طعام او صاعا من اقط او صاعا من شعير) * قلت * الطعام كما يطلق على البر وحده يطلق على كل ما يוכל كذا ذكر الجوهري وغيره قال الله تعالى وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم * اي ذبائحهم وفي الحديث الصحيح طعام الواحد يكفي الاثنين * ولا صلوة بحضرة الطعام * ونهى عليه السلام عن بيع الطعام ما لم يقبض * وفي حديث المصراة صاعا من طعام * قال الازهري اراد من تمر لا من حنطة والتمر طعام وقال القاضي عياض يفسره قوله في الروايات الاخر صاعا من تمر وقد قال البيهقي فيما بعد باب جريان الزنا في كل طعام واستدل على ذلك بحديث الطعام بالطعام مثلا بمثل * وذكر في ابواب الربا حديث المصراة ثم قال المراد بالطعام في هذا الخبر التمر فعلى هذا المراد بالطعام وفي حديث ابي سعيد الاصفهاني التي ذكرها فيما بعد وفسر الطعام بها ويدل على ذلك ما في الصحيح البخاري في هذا الحديث وكان طعاما الشعير والزبيب والاقط والتمر وفي صحيح مسلم كنا نخرج زكاة الفطر من ثلاثة اصناف صاعا من تمر صاعا من اقط صاعا من شعير * والنسائي كنا نخرج في عهد عليه السلام صاعا من تمر او صاعا من اقط او صاعا من شعير لا يخرج غيره * ولا ذكر للبر في شيء من ذلك * فان قيل * قد ذكر في الرواية التي ذكرها البيهقي بعد من طريق ابن اسحق * قلنا * الحفاظ يتوفون ما يفرد به كذا قال البيهقي في باب قل ماله روح وقد ذكر ابو داود هذا الحديث ثم قال رواه ابن عتبة وعندهما عن ابن اسحق عن عبد الله عن عياض عن ابي سعيد

بمعناه وذكر رجل واحد فيه عن ابن علية اوصاعا من حنطة وليس بمخروط ثم اسد ثا اسمعيل ليس فيه ذكر الحنطة
 وذكر معاوية بن هشام عن الثوري عن زيد بن اسلم عن عياض عن ابي سعيد نصف صاع من بر وهو وهم من
 معاوية او غيره ممن رواه عنه انتهى كلامه ثم لو سلم ان البر ذكر في الحديث وان الواجب فيه صاع ففي هذا الحديث
 ان معاوية قدره بنصف صاع والصحابة متوافرون واتهم اخذوا بذلك وهذا يجري مجرى الاجماع وعن
 ابن عمر كان الناس يخرجون صدقة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من شعير او صاعا من تمر او سلت
 او زبيب فلما كانت عمر وكثرت الحنطة جعل عمر نصف صاع من حنطة مكان صاع من تلك الاشياء اخرجه
 ابو داود بسند جيد على شرط البخاري ما خلا الهيثم بن خالد وهو ثقة وثقه ابو داود والعجلي وتابعه على ذلك
 شعيب بن ابوب كذا اخرجه الدارقطني في سننه ووثق شعيبا فدل هذا الحديث على اتفاق تقويم عمر ومعاوية
 وفي الصحيحين عن ابن عمر انه عليه السلام فرض صاعا من تمر او شعير فعدل الناس به نصف صاع من بر وهو ذكره
 البيهقي في الباب الذي قبل هذا الباب وهذا صريح في الاجماع على ذلك ولو صح عن النبي صلى الله عليه وسلم صاعا من
 بر لما جاز لهم اخراج نصف صاع لانه ربا وقول الحذري فلا زال اخرجه كما كنت اخرجه بمجتمعا انه لم يرد به
 مخالفتهم وانه يخرج صاعا من البريل اراد الاخراج من الاصناف التي كانوا يخرجونها في عهده عليه السلام وقد
 صرح بذلك في رواية لسلم قال لا اخرج فيها الا الذي كنت اخرج في عهده عليه السلام صاعا من تمر او صاعا
 من زبيب او صاعا من شعير او صاعا من اقط فان قيل يريد هذا الاحتمال ما ذكره البيهقي في هذا الباب ان الحذري
 لما قيل له او مد بن من قبح قال تلك قيمة معاوية لا قبلها ولا اعمل بها قلنا في سنده ابن اسحاق وقد تقدم
 الكلام عليه فيها ثم ذكر البيهقي حديث ابن اسحاق قلت قد منا كلام ابي داود عليه وهو متكمم فيه وقد انفرد
 بهذا الحنطة في هذا الحديث وقد تقدم ان الحفاظ يتوفون ما انفرد به ثم ذكر البيهقي حديث سعيد بن عبد الرحمن
 الجمحي (حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر) قلت يتفرد به عن عبيد الله سعيد الجمحي وقد لينه النسوي
 واتهمه ابن حبان وحديث عبيد الله عن نافع رواه عنه جماعة في الصحيحين وغيرهما ولا ذكر للبر فيه ثم ذكر البيهقي
 من حديث الحارث (انه سمع عليا يامر بركة الفطر صاعا من تمر او شعير او حنطة) الى آخره ثم قال اروي مرفوعا
 والموقوف اصح قلت لا يصح هذا مرفوعا ولا موقوفا لانه مع الاضطراب في سنده مداره على الحارث الا عور
 وقد كذب به جماعة وحكي البيهقي تكذيبه عن الشعبي في باب القسامة وصحح ابن حزم عن عثمان عن الشعبي وعلي
 وغيرهما من الصحابة نصف صاع من بر واخرج الدارقطني في سننه من حديث علي مرفوعا نصف صاع من بر ثم قال

الصواب انه موقوف وذكر البيهقي ذلك عن علي موقوفاً فيما تقدم في باب اخراج الفطر عن نفسه ومن يمونه ثم ذكر
عن ابن عباس موقوفاً ومرفوعاً (صاعاً من طعام) وذكر (ان الصحيح هو الموقوف) * قلت * قد تقدم ان الطعام يطلق على غير البر
ايضاً وسياتي ان شاء الله تعالى عن ابن عباس مرفوعاً وموقوفاً نصف صاع من بر ثم ذكر البيهقي (عن ابي اسحق
كتب الينا ابن الزبير صدقة الفطر صاع صاع) * قلت * لم يصرح بذكر البر بل لما كان الواجب في غالب الاصناف
صاعاً اطلق ذلك على الغالب وقد روي عن ابن الزبير مصرحات الواجب في البر نصف صاع قال ابن ابي
شبة في المصنف ثنا محمد بن بكر عن ابن جريج عن عمرو انه سمع ابن الزبير وهو على المنبر يقول مدان من قمح
الى آخره وهذا سند صحيح جليل وهو اولى من السند الذي ذكره البيهقي لان فيه كتابة وقال ابن حزم روي
عن عمرو بن دينار انه سمع ابن الزبير يقول على المنبر زكاة الفطر مدان من قمح او صاع من تمر او شعير
وقد صح ذلك عن جماعة من الصحابة والتابعين سند كرم في الباب الذي يلي هذا الباب ان شاء الله تعالى ثم ذكر البيهقي
(عن الحسن علي من صام صاع تمر او صاع بر) * قلت * لا ادري حال سنده وقد جاء عن الحسن بسند صحيح لا اشكال
فيه خلاف هذا فروى ابن ابي شيبة بسنده عن الشعبي قال صدقة الفطر عن من صام من الاحرار وعن الرقيق من
صام منهم ومن لم يصم نصف صاع من بر او صاع من تمر او صاع من شعير ثم قال ثنا هشيم عن منصور عن الحسن انه قال
مثل قول الشعبي فيمن لم يصم من الاحرار *

* قال * **باب من قال يخرج من الحنطة نصف صاع** *

ذكر فيه حديث ابن ابي صغير ولفظه (صاع من بر او قمح عن كل اثنين) ثم ذكر اضطرابه بسند او متناهم قال (رواه ابن
جرير قال قال الزهري قال عبد الله بن ثعلبة) * قلت * رواه عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج عن ابن شهاب
عن عبد الله بن ثعلبة ثم ذكر البيهقي (ان محمد بن يحيى الذهلي قال في كتاب الملل انما هو عن كل راس او كل انسان
هكذا رواية بكر بن وائل) * قلت * اخرجه ابوداؤد في سننه من طريق بكر بن وائل وفيه او صاع بر او قمح بين
اثنين ثم ذكر البيهقي حديثاً (عن ابن جريج اخبرني ايوب بن موسى عن نافع عن ابن عمر) * قلت * اخرجه الدارقطني
عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر واخرجه من وجه آخر عن داؤد بن الزبير قال عن ايوب عن
نافع عن ابن عمر ثم ذكر البيهقي حديث الحسن (عن ابن عباس فرض عليه السلام هذه الصدقة) وفي آخره (صاع تمر او صاع
شعير او نصف صاع قمح) ثم قال (حديث الحسن عن ابن عباس مرسل) ثم ذكر (عن ابن سيرين عن ابن عباس امران تعطي
صدقة رمضان) وفيه (صاعاً من طعام ومن ادى برا قبل منه ومن ادى شعيراً قبل منه) ثم قال (ابن سيرين لم يسمع من

ابن عباس الا انه يوافق حديث ابي رجاء العطاردي الموصول عن ابن عباس فهو اولى ان يكون صحيحا وما شك فيه الراوي ولا شاهد له فلا اعتد اديه **قلت** وقد ذكر في الباب الذي قبل هذا ان الصحيح من حديث ابي رجاء انه موقوف وظاهر كلامه هنا انه مرفوع وليس فيه ولا في رواية ابن سيرين تصريح بذكر اليرلانها قال اساعا من طعام وقد تقدم انه يطلق على غير البر ايضا فكان الاخذ بحديث الحسن عن ابن عباس اولى لتصريحه بذكر القمح وهو وان كان مرسلا فقد تأيد بما اخرج به البيهقي بعد في باب وجوب الفطر على اهل البادية من حديث عطاء عن ابن عباس عنه صلى الله عليه وسلم وفيه مدان من قمح وبما اخرج به ابن ابي شيبة فقال ثنا عبد الرحيم بن سليمان عن حجاج عن عطاء عن ابن عباس قال الصدقة صاع من تمر او نصف صاع من طعام **واراد به** ههنا البراذ الواجب في غيره صاع ولم يذكر نصف صاع الا في البر وهذا السند على شرط الصحيح ما خلا حجاجا واصله ابن ارساة وهو وان اكلم فيه فقد وثقه جماعة واخرج له مسلم ومرونا بغيره فبطلح للاستشهاد به وتأيد ايضا بعدة مسانيد وبمرسل ابن المسيب الآتي بعد وغيره من المراسيل الكثيرة المشهورة التي جاءت من طرق فقهاء المدينة وباقوال جماعة من الصحابة والتابعين وبما ذكرنا من الاحاديث الدالة على اتفاق الناس على ذلك ولم ادر ما معنى قول البيهقي وما شك فيه الراوي فان اراد به ما في حديث ابن عباس من قوله او صاع شعير او نصف صاع قمح فهذا تخيير وليس يشك وقد ورد حديث ابن عمرو والحدرى وغيرهما في الكتب الصحيحة بلفظ او ولم يفهم احد ان ذلك شك من الراوي وقوله ولا شاهد له ليس كذلك بل لعدة شواهد تقدم كثير منها وسياتي بعضها ان شاء الله تعالى ومن تتبع الكتب وجدها مشحونة بذلك ثم ذكر البيهقي مرسل ابن المسيب (فرض عليه السلام زكاة الفطر مدين من حنطة) ثم قال (قال الشافعي خطأ) **قلت** الشافعي يقبل مراسيل ابن المسيب قال لانها عن الثقات وانه وجد ما يدل على تسديد ها وقال ابن الصلاح لانها وجدت مسانيد ومرسله هذا نص البيهقي في رسالته الى ابي محمد الجويني ان اسناده صحيح فكيف رده الشافعي وزعم انه خطأ مع انه اعتضد بما ذكرنا واخرج الدارقطني نحوه من طريقين من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ومن طريقين من حديث ابن عباس ومن طريقين من حديث ابن عمر في احدهما مدان من حنطة وفي الاخر نصف صاع من حنطة واخرجه من حديث علي مرفوعا ونصف صاع من بر ومن حديث عصمة بن مالك مرفوعا مدان من قمح واخرجه البيهقي في هذا الباب من حديث ابن ابي صغير وابن عمرو واخرج احمد في مسنده والطحاوي في شرح الآثار من ثلاث طرق من حديث ابن لهيعة عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن فاطمة بنت المنذر عن اسماء بنت ابي بكر قالت كان ابي زكاة الفطر على عهد رسول الله

صلى الله عليه وسلم مدين من قبح بالمد الذي تقتاتون به روى الترمذي عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود
وابن عباس على اختلاف عنه وأبي هريرة وجابر ومعاوية وابن الزبير نصف صاع بروفي الاستاذ عن بعضهم ضعف وروى
ايضا عن ابن المسيب وعطاء ومطأوس ومجاهد وعمر بن عبد العزيز وعروة وسعيد بن جبير وأبي سلمة ومصعب بن سعد
وذكره ابن حزم عن عثمان وعلي وأبي هريرة وجابر والحدري وعائشة واسماء قال وهو عنهم كلهم صحيح
باب ما دل على ان صاعه عليه السلام كان خمسة ارطال وثلاث

ذكر فيه عن الحسين بن الوليد لقيت ما لكافسأته عن الصاع الى آخره (قال فليقت عبد الله بن زيد بن اسلم فقال حدثني
أبي عن جدي ان هذا صاع عمر) قلت عبد الله هذا ضعفه الجمهور كذا قال الذهبي وقال ابن المديني ليس في الحديث
ابن اسلم ثقة وقال البيهقي في باب الخوت يموت في الماء (اولاده كلهم ضعفاء عبد الرحمن واسامة وعبد الله) ثم ذكر البيهقي
(ان النبي عليه السلام كان يغتسل بالصاع ثمانية ارطال) ثم ذكر (ان صاع الزكاة وصاع الغسل مختلفان وان قدر ما يغتسل
به كان يختلف باختلاف الاستعمال) قال (فلا معنى لترك الاحاديث الصحيحة في قدر الصاع المعد لزكاة الفطر) قلت
لهذا ذكر واحد يثا وحدا فيه تعيين قدر الصاع المعد لزكاة الفطر وانه خمسة ارطال وثلاث

باب من قال يجوز اخراج الدقيق

قلت يجوز الشافعي اخراج الارز والدرهم والذخن اذا كانت غالب قوت البلد وجوز الاقط مع انه يتولد
من الحيوان ولم يجوز الدقيق فان عمل بظاهر الحديث فليست هذه الاشياء مذكورة فيه ولا اعتبر فيه غالب
القوت بل ذكرت الاشياء بخصوصها وان اعتبر غالب القوت فالدقيق قوت غالب بل هو اسرع منفعة واعجل اغناء
للفقير عن المسئلة في ذلك اليوم ثم ان الشارع ذكر تلك الاشياء باوالمقتضية للتخيير فمقتضاه انه لو كان غالب القوت
الحنطة فخرج شعيرا انه يجوز ومذهب الشافعي انه لا يجوز

باب وجوبها على اهل البادية

ذكر فيه حديثا عن ابن عباس وذكر (ان فيه في رواية زيادة مدين من قمح) ثم قال (وهذا حديث ينفرد به يحيى بن عبد الله عن ابن
جرير) قلت في سنن الدارقطني عند ذكر هذا الحديث ان يحيى هذا كان من خيار الناس وذكره الدارقطني من وجه
آخر عن ابن عباس فهو شاهد لحديث يحيى هذا ويشهد له ايضا ما ذكرناه من حديث عمرو بن شعيب وغيره
باب يجوز ارجاء لاهل البادية من الاقط

ذكر فيه حديث كثير بن عبد الله المزني (عن ربيع عن أبي سعيد) قلت كثير هذا ضعيف وقال ابو داود كذاب

وقال الشافعي من اركان الكذب وقال ابن حبان يروى عن ابيه عن جده نسخة موضوعة ومع هذا ليس في حديث هذا الباب تخصيص اهل البادية بذلك ❦

❦ قال ❦ باب من اختار قسم زكوة الفطر بنفسه ❦

ذكر فيه عن ابن ابي مليكة ثم قال (ورواه الشافعي بإسناده عن سالم بن عبد الله وقد مضى ذكره في آخر باب النية في اخراج الصدقة) ❦ قلت ❦ لا ذكر له في ذلك الباب وانما رواه بعد ذلك بستة ابواب في آخر باب الاختيار في قسمها اذا امكنه ذلك ❦

❦ قال ❦ باب وقت اخراج زكوة الفطر ❦

ذكر فيه حديثا لابي سنده ابو معشر نجيج السندى المدنى (فقال غيره او ثنى منه) ❦ قلت ❦ اختلف كلام البيهقي فيه فظاهر كلامه ههنا انه ثقة وضعفه في باب انتظار العصر بعد الجمعة وفي باب النيابة في الحج عن المفصوب وذكر في باب كراهية قولهم جاء رمضان انه مختلف فيه وان بعضهم حدث عنه والبعض لا وقال ابن الجوزي قال يحيى والنسائي والدارقطني ضعيف وفي الميزان ضعفه ابن المدنى وقال البخاري وغيره منكر الحديث وكان يحيى بن سعيد يستضعفه ويضحك اذا ذكره ❦

❦ قال ❦ باب سقى الماء ❦

ذكر فيه حديثا (عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن ابيه عن عمه سراقة) الى آخره ❦ قلت ❦ رأيت على كتاب السنن هنا حاشية صورتها كذا وقع وصوابه عن عبد الرحمن بن مالك بن جهم عن ابيه عن عمه سراقة نقلته من خط ابن الصلاح انتهت الحاشية واخرجه ابن ماجة في سننه على الصواب ❦

❦ قال ❦ باب وجوه الصدقة ❦

ذكر في آخره حديثا عن ابن ابي كبشة عن ابيه ثم ذكر (عن ابن المدنى انه محمد بن ابي كبشة) ❦ قلت ❦ ذكر المزي في اطرافه هذا الحديث ثم قال وروى عن سالم بن ابي الجعد عن عبد الله بن ابي كبشة عن ابيه وفي التقات لابن حبان عن ابن سعد ابو كبشة روى عنه اهل الشام وابنه عبد الله ❦

❦ قال ❦ باب تصدق المرأة من بيت زوجها باليسير ❦

ذكر فيه اخبارا ثم قال باب من حمل هذه الاخبار على انها تعطى من الطعام الذي اعطاهادون سائر امواله اسند لالا باصل تحرير مال الغير الا باذنه وبما اخبرنا الرودبارى فذكر اثرا عن ابي هريرة وفي آخره (لا يحل لها ان

تصدق من مال زوجها الا باذنه ثم قال (هذا قول ابي هريرة وهو احدر رواية تلك الاخبار) قالت في سند هذا الاثر عبد الملك العزمي متكلم فيه وقال البيهقي في باب التراب في ولوغ الكلب (لا يقبل منه ما خالف فيه الثقات) وقال في باب شقعة الجوار (قيل لشعبة تحدث عن محمد بن عبيد الله العزمي وندع حديث عبد الملك ابن ابي سليمان العزمي وهو حسن الحديث قال من حسنه افرت) ثم لوسلما صحة هذا الاثر مذهب الشافعي والمحدثين ان العبرة لما روى الراوي لا لما رأى وكيف يحمل ذلك على الطعام الذي اعطاهوا في حديث ابي هريرة وما انفقت من كسبه من غير امره بل يحمل ذلك على كل ما هو ماذون فيه اما صريحاً او عرفاً او عادة *

قال * باب المملوك يتصدق باليسير من مال مولاه *

ذكر فيه حديث عمير مولى ابي اللهم (سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم اتصدق من مال مولى بشئ قال نعم والا اجر يسيراً نصفان) قلت الحديث يشمل اليسير والكثير فهو غير مطابق للباب ثم ذكر عن جماعة (اتهم ابا حواله التصديق باليسير ثم ذكر) ان عبد اقال لابن عباس اني ارعى غنما فيميرى الظمان اسقه قال لا ثم لا الا امر اهلك قلت هذا يدل على امتناع التصديق باليسير فهو مخالف لمذاهب ثم قال (وما يدل عليه ظاهره من الاباحة اولى بمن رغب عن متابعة السنة يعني ظاهر حديث عمير) قلت الاولى بمن رغب في متابعة السنة ترك ما يدل عليه ظاهر هذا الحديث من الاباحة اذ فيه استباحة مال الغير والاصل تحريمه الا باذنه كما ذكر البيهقي فيما تقدم قريباً وقال فيما بعد في باب تحريم اكل مال الغير بغير اذنه وذكر احاديث ثم قال باب من مر بجائز انسان او ماشيته وذكر فيه عن الشافعي انه قال الكتاب والحديث الثابت انه لا يجوز اكل مال احد الا باذنه انتهى كلامه اللهم الا ان يكون ثم اذن صريحاً او عرفاً كما تقدم *

قال * باب الدخول في الصوم بالنية *

ذكر فيه حديث عبد الله بن ابي بكر عن الزهري عن سالم عن ابيه عن حفصة عنه عليه السلام ثم قال (اختلف على الزهري في اسناده ورفع عبد الله بن ابي بكر اقام اسناده ورفعوه وهو من الثقات الاثبات) قلت اضطرب اسناده اضطراباً شديداً او الذين وقفوه اجل واكثر من ابن ابي بكر ولهذا قال الترمذي وقدرى عن نافع عن ابن عمر قوله وهو اصح ثم ذكر البيهقي حديثاً عن روح ابي الزباع عن عبد الله بن عباد عن الفضل بن فضالة الى آخره ثم قال (قال الدارقطني نفرد به عبد الله بن عباد عن الفضل بهذا الاسناد وكلهم ثقات) قلت كيف يكون كذلك وفي كتاب الضعفاء للذهبي عبد الله بن عباد البصري ثم المصري عن الفضل بن فضالة واه وقال ابن حبان روى عنه

ابو الزنباغ روح نسخة موضوعة *

* قال * باب المتطوع يدخل بيته قبل الزوال *

ذكر فيه حديثا في سنده سليمان بن معاذ عن ممالك عن عكرمة ثم قال (هذا اسناد صحيح) * قلت * كيف يكون صحيحا وسليمان هذا قال فيه ابن معين ليس بشي وقال ابن حبان كان رافضيا غالبا وكان يقلب الاخبار وهو سليمان ابن قرم بن معاذ ينسب الى جده *

* قال * باب النهي عن استقبال رمضان بصوم *

ذكر فيه حديثا (عن جرير بن عبد الحميد عن منصور عن ربيعي عن حذيفة) ثم قال (وصله جرير عن منصور بذكر حذيفة وهو ثقة ورواه الثوري وجماعة عن منصور عن ربيعي عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) * قلت * قوله (وصله جرير عن منصور بذكر حذيفة) يوم ظاهره ان رواية الثوري ومن معه ليست بموصولة وهو خلاف اصطلاح اهل هذا الشأن وقد اطلنا بالبحث معه في مثل هذا في باب النهي عن فضل المحدث فيما مضى ثم ذكر حديثا فيه ابو عباد عن ابيه عن ابي هريرة ثم قال (ابو عباد هو عبد الله بن سعيد المقبري غير قوي) * قلت * ذكر يحيى بن سعيد انه استبان كذبه في مجلس وقال ابن حبان كان يقلب الاخبار ويهم في الآثار حتى يسبق الى القلب انه المعتمد لها والبيهقي الان القول فيه ههنا وقال في باب من اتى الجمعة من ابد من ذلك (منكر الحديث متروك قاله ابن حنبل) وقال في باب من قال المعدن ركاز (ضعيف جدا جرحه ابن حنبل وابن معين وجماعة من الائمة وقال الشافعي اتقى الناس حديثه)

* قال * باب الخبر الذي ورد في صوم سرر شعبان *

ذكر فيه (عن معاوية سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول صوموا الشهر وسره) * قلت * هذا الحديث غير مطابق للباب اذ ليس فيه ان المراد بالشهر هو شعبان بل ذكر ابن حزم انه رمضان بلا شك وان سره مضاف اليه سواء كان اوله او آخره او وسطه فهو من رمضان لا من شعبان *

* قال * باب من طلع الفجر وفي فيه شيء لفظه *

ذكر في آخره (انه عليه السلام قال لرجل هلم للغداء فقال اني اريد الصوم فقال عليه السلام وانا اريد الصوم ولكن مؤذنا في بصره سوء اوشى اذن قبل ان يطلع الفجر) ثم قال البيهقي (فان صح فكان ابن ام مكتوم وقع باذنيه قبل الفجر فلم يمتنع عليه السلام من الاكل) * قلت * قد قد منافي ابواب الاذان ان بلا لا كان في بصره شيء فعلى هذا كان الاولى بالبيهقي ان يقول فكان بلا لا وقع باذنيه قبل الفجر لانه هو الذي كان يبصره ضعف فيخالف بذلك عليه لا على

ابن ام مكتوم الذي كان لا يؤذن حتى يقول له الجماعة أصبحت أصبحت *

❦ باب من ذرعه القمى ❦

❦ قال ❦

ذكر فيه حديث قام عليه السلام فافطرا ثم قال (مختلف في اسناده) ❦ قلت ❦ تقدم في ابواب الطهارة ان ابن مند

صححه وان الترمذى قال هو اصح شئ في هذا الباب *

❦ باب من صام يوم الشك لا يتوى الصوم فيه ❦

❦ قال ❦

ذكر فيه حديثان عن يزيد بن زريع عن شعبة ثم قال ارواه ابو داود ووقع في بعض النسخ سعيد ❦ قلت ❦ الذي رأيته

في سنن ابي داود سعيد ولم يذكر المزى في اطرافه غيره *

❦ باب كفارة من اتي اهله في رمضان ❦

❦ قال ❦

❦ قلت ❦ هذا الاطلاق يدخل فيه من اتي اهله ناسيا ولا كفارة فيه ولا قضاء عند الشافعى وابي حنيفة وذكر

البيهقى في هذا الباب حديث الاعرابي من رواية الزهري عن حميد عن ابي هريرة وذكر في رواية (فاقي النبي

صلى الله عليه وسلم يكمل فيه خمسة عشر صاعا من تمر) ثم قال (ورواه الاوزاعي وابن ابي حفصة عن الزهري هكذا ابو ذر

هشام بن سعد عن الزهري عن ابي سلمة عن ابي هريرة مثله ورواه ابن المبارك عن الاوزاعي عن الزهري وجعل هذا التقدير

عن عمرو بن شعيب فالذي نسيه ان يكون تقدير الكيل بخمسة عشر صاعا من رواية الزهري عن عمرو بن شعيب) ❦ قلت ❦

تقدم في رواية الزهري هذا التقدير عن حميد وعن ابي سلمة فلا ادري ما الذي حمل البيهقى على ان يجعله من رواية الزهري عن

عمرو بن شعيب فقط ثم ذكر حديثا بسنده الى البخارى (قال حدثنا الاويسى حدثني ابن ابي الزناد عن عبد الرحمن بن الحارث

عن محمد بن جعفر عن عباد عن عائشة فذكرت الحديث) وفيه (فاقي النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه عشرون صاعا) الى

آخره ثم قال البيهقى اقول له عشرون صاعا بلاغ بلغ محمد بن جعفر وقد روى الحديث محمد بن اسحاق عن محمد بن

جعفر ببعض من هذا يزيد وينقص) وفي آخره (قال محمد بن جعفر حدثت بعد ان تلك الصدقة كانت عشرون صاعا)

❦ قلت ❦ ابن اسحق متكلم فيه وقال البيهقى في باب تحريم قتل ماله روح (الحفاظ يتوقون ما ينفرد به ابن اسحق) ومع

هذا لم يذكر البيهقى سنده اليه حتى ينظر فيه والحديث رواه ابو داود في مسنده عن محمد بن عوف عن ابن ابي مريم

ثم عن ابن ابي الزناد كما رواه البخارى والحديث الصحيح انما يعلل برواية اخرى اذا كانت ممن هو غير مستضعف

والا فرواية الضعيف لا تكون سببا لضعف رواية القوي وقال الخطابي ما ملخصه ظاهر الحديث ان خمسة عشر صاعا

كاف للكفارة لكل مسكين مذ وجعله الشافعى اصلا في اكثر المواضع التي فيها الاطعام الا انه روي في خبر سلة

واوس في كفارة الظهار في احدهما اطعم وسقاو الوسق ستون صاعا وفي الآخر اتي بعرق وفسره ابن اسحق في روايته ثلاثين صاعا فالاحتياط ان لا يقتصر على مد لجواز ان يكون التقدير بخمسة عشر صاعا امر بان يتصدق به وتام الكفارة باق عليه الى زمن السعة فمن عليه ستون درهما فيعطي صاحب الحق خمسة عشر درهما وليس فيه اسقاط ما وراءه من حقه ولا براءة ذمته منه *

❦ قال ❦ باب من روى الحديث مطلقا في الفطر ❦

ثم ذكر هارح رواية التقييد بالوطي * قلت * في نوادر الفقهاء لا ابن بنت نعيم اجمعوا ان من اكل او شرب في نهار رمضان عامدا بلا عذر فعليه القضاء والكفارة الا الشافعي قال لا كفارة عليه انتهى كلامه والاكل والشرب عمدا في انتهاك حرمة الشهر مثل الوطي على ان الشافعي لم يقتصر بالكفارة على الجماع في الفرج بل اوجبه في وطي البيهة والوطي الذي في الدبر وقد روى النسائي في سننه الكبرى بسند صحيح عن عائشة انه عليه السلام سأل الرجل فقال افطرت في رمضان فامره بالتصدق بالعرق ولم يسأله بماذا افطرو وقد قال الشافعي ترك الاستفصال في قضا بالاحوال نزل منزلة عموم المقال *

❦ قال ❦ باب من روى الحديث مطلقا في الفطر ولفظ يوم التخيير دون الترتيب ❦

* قلت * الزاوية المذكورة في هذا الباب صريحة في التخيير لا موهمة له وبالتخيير قال مالك عملا بهذا الحديث

❦ قال ❦ باب من روى في هذا الحديث لفظة لا يرضاها اصحاب الحديث ❦

ثم ذكر من حديث الاوزاعي احد ثني الزهري ثنا حميد عن ابي هريرة بينا انا عند النبي صلى الله عليه وسلم اذ جاءه رجل فقال يا رسول الله هلكت واهلكت الحديث ثم قال (ضعف شيخنا ابو عبد الله الحافظ هذه اللفظة واهلكت ثم استدل على ذلك الى ان قال) ولم يذكرها احد من اصحاب الزهري عن الزهري الاماروي عن ابي ثور عن المعلى بن منصور عن سفيان بن عيينة عن الزهري وكان شيخنا يستدل على كونها في تلك الرواية ايضا خطأ بانه نظر في كتاب الصوم تصنيف المعلى بن منصور بخط مشهور فوجد فيه هذا الحديث دون هذه اللفظة * قلت * اسند الدارقطني في سننه هذا الحديث من رواية ابي ثور كذلك وابو ثور فقيه معروف جليل المقدار ذكر الحاكم ابو عبد الله وابن عساكر ان مسلما اخرج عنه في صحيحه فلا تترك روايته هذه بسقوطها في خط رجل مجهول ويحتمل انها سقطت سهوا من الكاتب وليس اسقاطا من اسقط حجة على من زاد بل الزيادة مقبولة كما عرف كيف وقد تأيدت روايته بالطريق الذي ذكره البيهقي اولاهما بالخرجه ابن الجوزي في كتاب التمهيق من طريق الدارقطني ثنا النيسابوري

ثم محمد بن عزير حدثني سلامة بن روح عن عقبل عن الزهري عن حميد عن ابي هريرة فذكر الحديث وفيه هلك
واهلك وسلامة هذا اخبرني له ابن خزيمة في صحيحه والحاكم في المستدرک وقال ابن حبان مستقيم وذكر البيهقي
في الخلافيات ان ابن خزيمة رواه عن محمد بن يحيى عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن حميد عن ابي هريرة
ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اهلك يا رسول الله هكذا اثبات الالف وفي المعالم للخطابي ما ملخصه
في امر الرجل بالكفارة دليل على ان على المرأة كفارة مثله لان الشريعة سوت بينهما الا فيما قام عليه دليل التخصيص
واذا الزمها القضاء بجماعتها عند الزمها الكفارة لهذه العلة كالرجل وهذا مذهب اكثر العلماء وقال الشافعي يكره الرجل
كفارة واحدة وتجزئ عنها لانه عليه السلام اوجب عليه كفارة واحدة ولم يذكرها مع حصول الجماع منها
وهذا غير لازم لانه حكاية حال لا عموم له ويمكن ان يكون مقطرة بمرض او سفر او مستكرهة او ناسية لصومها
وفي نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجموعا على ان المرأة اذا طأعت على الجماع في رمضان ولا عذر لها فليها كفارة
اخرى الا الاوزاعي والشافعي قالوا كفارة تجزئ عنهما *

* قال * ﴿باب الحامل والمرضع خافتا على ولد يربعا افطرتا وتصدقتا عن كل يوم بمد وقضيا﴾
قلت * ظاهرا الحديث الذي ذكره في الباب الذي بعد هذا الباب انه لا فدية عليهما ولا يجرى لهما القضاء
فأشبهها المسافر وايضا فتي وجبت الفدية لم يجب القضاء لان الفدية ما يقوم مقام الشيء كقوله تعالى فدية من صيام
الآية ولهذا اوجب بعض السلف الفدية ولم يوجب القضاء وايضا ايجابها مخالف لظاهر قوله تعالى وعلى الذين
يطبقونه فدية * وهما غير مراد من بهذه الآية لانهما منسوخة على ما عرف وقوله تعالى في سياق هذه الآية وان تصوموا
خير لكم * يدل على ذلك لانهما ان خافتا تين فطرها ولم يكن الصوم خيرا لها بل محظورا والاعتين صومها وفي
نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجموعا ان الحامل اذا خافت على حملها افطرت وقضت ولا كفارة الا الشافعي قال
في احد الروايتين عنه عاليا الكفارة *

* قال * ﴿باب الحامل والمرضع لا يقدران على الصوم افطرتا وقضتا بلا كفارة﴾
ذكر فيه حديث (ان الله وضع عن المسافر شطر الصلوة وعن المسافر والحامل والمرضع الصوم) قلت * بين البيهقي في هذا
الباب اضطراب سند هذا الحديث وقد ينافي في باب صلوة المسافر اضطراب منه ايضا وبسطنا الكلام عليه هناك وعلى
تقدير سلامته من الاضطراب ليس هو عبطا في هذا الباب اذ حقيقة وضع الصيام عنهما ان لا قضاء عليهما كما انه لا كفارة
قال * ﴿باب كراهية القبلة لمن حركت شهوته﴾

ذكر في آخره حديثا (عن عمر رضي الله عنه انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام قال فرايته لا ينظرني) الحديث ثم قال (تقر به عمر بن حمزة فان صح رضي الله عنه كان قويا بما يتوهم تحريك القبلة شهوته والله اعلم) قلت * هذا الحديث يرد من وجهين * احدهما * ان عمر بن حمزة ضعفه ابن معين وقال ابو احمد والرازي احاديثه منكيرة * والثاني * ان الشرائع لا تؤخذ من المنامات لاسيما وقد افتى النبي صلى الله عليه وسلم عمر في اليقظة باباحة القبلة ذكره ابو داود وغيره وهو في ذلك الوقت اشد واقوى منه حين رأى هذا المنام فمن المحال ان ينسخ صلى الله عليه وسلم تلك الاباحة بعد موته حين كان عمر اسن واضعف من ذلك الوقت فلا حاجة اذ الى تاويل البيهقي هذا الحديث بهذا التاويل الضعيف اذ لو كان عمر قويا بتوهم تحريك القبلة شهوته كما زعم البيهقي لما اباحها النبي صلى الله عليه وسلم له في اليقظة بالطريق الاولى *
 * قال *
 * باب اباحة القبلة لمن لم تحرك شهوته *

ذكر في آخره (حدثنا عن عمر بن ابي سلمة انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم ان يقبل الصائم) الحديث ثم (قال رواه مسلم) قلت * اخرج الشافعي في مسنده عن عطاء بن يسار ان رجلا قبل امرأته وهو صائم فوجد من ذلك فارسل امرأته تسئل عن ذلك الى آخره وقال ابن الاثير في شرح المسند هكذا اخرجه البويطي مرسلًا وقال الشافعي وسمعت من يصل هذا الحديث ولا يحضرني ذكره وانما يريد والله اعلم الرواية التي وصلها مسلم عن عمر بن ابي سلمة ويكون قوله سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم انه بعث امرأته تسئله فكانه سألها هل تلتفتي الروايتان وقال البيهقي (فيه نظر فان عمر لم يكن يومئذ من الرجال الذين يسئلون قبلة الصائم ولا كان له يومئذ زوجة لانه كان صبيًا ولد في الحبشة في السنة الثانية وقيل قبض عليه السلام وعمره تسع سنين وليس من اقدار المتاهلين والجمع بين الروايتين فيه بعد) *
 * قال *
 * باب من اغمي عليه في ايام من شهر رمضان فلا يميز عنده وان لم يأكل فيها *

(قال الشافعي لانه لم يدخل في الصوم وهو يعقله وقال اصحابنا وقال النبي صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات) قلت * اذا نوى ليلا فقد صح الصوم فطربان الاغناء عليه لا يضره كالنوم وكونه دخل فيه وهو لا يعقله بشكل بالوافاق في بعض النهار فانه يصح صومه وان كان دخل فيه وهو لا يعقل *

* باب استحياب السجود *

ذكر فيه حديث (تسبحوا) قلت * هو امر وظاهره الوجوب فهو غير مطابق للباب *

* باب استحياب تعجيل الفطرو تاخير السجود *

ذكر فيه حديث (اذا اقبل الليل وادبر النهار) قلت * هذا الحديث ايضا غير مناسب للباب ثم ذكر حديثا في مسنده

طلحة بن عمرو المكي * قلت * ذكره في باب وضع اليمنى على اليسرى وقال ليس بالقوى *

باب ما يفطر عليه *

* قال *

ذكر فيه حديث (اذا كان احدكم صائما فليفطر على التمر) من رواية (عاصم الاحول عن حفصة بنت سيرين عن الزيات بن سليمان بن عامر) ثم قال (وكذا رواه ابن عون وهشام بن حسان عن حفصة ورواه هشام الدستوائي عن حفصة فلم يرفعه) * قلت * لم اجد في الكتب المتداولة بيننا لهشام الدستوائي رواية في هذا الحديث واخرجه النسائي من طريق هشام بن حسان عن حفصة مرفوعا ثم اخرجه عن عبد الله بن المهيثم عن يوسف بن يعقوب ومحمد بن مسعدة كلاهما عن هشام عن حفصة عن الزيات عنه به موقوفا فافظا هر ساقى النسائي لهذا الحديث ان هشاما الذي رواه موقوفا في الطريق الثاني هو هشام بن حسان لا الدستوائي على ان الحافظ ابا عبد الله بن مندة اخرجه في كتاب معرفة الصحابة له من طريق روح بن عباد عن هشام بن حسان عن حفصة موقوفا فنصح بان الراوي له موقوفا هو ابن حسان *

باب الرخصة في الصوم في السفر *

* قال *

ذكر في آخره (عن عبد الرحمن بن عوف قال الصائم في السفر كاليفطر) ثم قال (هو موقوف وفي اسناده انقطاع وروى مرفوعا واسناده ضعيف) * قلت * اخرجه النسائي وغيره من رواية ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابيه وقد قال ابن معين والنسائي لم يسمع من ابيه فهذا معنى قول البيهقي وفي اسناده انقطاع الا ان ابن حزم صرح بساغه من ابيه وتابع حميد بن عبد الرحمن اخاه باسالة فرواه عن ابيه كذلك كذا اخرجه ايضا النسائي في سننه بسند صحيح وذكر ابن حزم ان سنده في غاية الصحة وحميد سمع من ابيه نص عليه صاحب الكمال والرواية المرفوعة ذكرها ابن ماجه في سننه من رواية ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابيه وسندنا حسن وذكرها ابن حزم ولم يذكر في اسنادها ضعفا الا اسامة بن زيد وهو وان تكلموا فيه يسيرا فقد اخرج له مسلم في صحيحه *

باب من اختار الصوم في السفر *

* قال *

ذكر فيه حديثان عن سلمة بن المحبق وفي سنده عبد الصمد بن حبيب فحكى عن البخاري (انه قال منكر الحديث ذاهب) * قلت * الذي في تاريخ البخاري عن عبد الصمد هذا انه لين الحديث وكذا ذكر صاحب الميزان وجماعة عن البخاري ولم ينقل احد عنه فيما علمت انه قال فيه هذا اللفظ الذي حكاه عنه البيهقي فلينظر فيه *

باب من لم يقبل على هلال الفطر الا رواية شاهد بن *

* قال *

ذكر في آخره اثر عن عمر رضي الله عنه وفي سنده عبد الاعلى بن عامر الثعلبي فحكى عن الدارقطني (انه قال غيره

أثبت منه) قلت هذا اللفظ من الدارقطني توثيق له وقد ضعفه هو في سننه في مواضع أخر وقال البيهقي في باب من قال الرهن مضمون (عن ابن المدني سألت يحيى القطان عن عبد الأعلى الثعلبي فقال يعرف وينكر) وقال في باب إخراج زكاة الفطر (غير قوي) وفي الضعفاء لا بن الحرزي قال أحمد وابوزرعة ضعيف الحديث

قال * باب الشهادة على هلال الفطر بعد الزوال *

ذكر فيه حديث أبي عمير عن عمومة له من الصحابة ثم قال (إسناد حسن وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم ثقات فسواء سمو أو لم يسموا) قلت حسن إسناده ههنا وصحته فيما مضى في أبواب العيدين وكيف يكون صحيحاً أو حسناً وأبو عمير مجهول قاله ابن عبد البر وقول البيهقي هنا (كلهم ثقات) يخالف لكلامه فيما مضى في باب فضل الحديث وأطلقنا الكلام معه هناك

قال * باب الهلال يرى في بلد ولا يرى في آخر *

ذكر فيه أخبار كريب لا بن عباس برويتهم الهلال بالشام ليلة الجمعة وصومهم وصوم معاوية وقول ابن عباس (لكننا رأينا ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين يوماً أو نراه فقال كريب أو لا تكتفي بروية معاوية قال لا هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم) ثم قال البيهقي (يحتمل أن يكون ابن عباس أراد أنه عليه السلام في قصة أخرى أمده لرويته أو تكمل العدة ولم يشك عنده رويته بشاهدين لا لشراذم كريب بهذا الخبر فلم يقبله) قلت يقول ابن عباس لاجئين قال له كريب أو لا تكتفي بروية معاوية بعد هذا الاحتمال

قال * باب المفطر من رمضان يؤخر القضاء ما بينه وبين رمضان آخر *

ثم ذكر قول عائشة (كان يكون علي الصوم من رمضان فما استطاع أن أفضيه إلا في شعبان) قلت عموم قوله تعالى فعدة من أيام أخر يقتضي أن تأخير القضاء ليس بمقيد إلى مجي رمضان آخر وتأخير عائشة إنما كان لأنه عليه السلام كان يستمتع بها وكان في شعبان يشتغل بالصوم فتشتغل هي بالقضاء وفي غير رمضان تفرغ لخدمته وفي الاستذكار قال داود من أوجب الفدية على من أخر القضاء حتى دخل رمضان آخر ليس معه حجة من كتاب ولا سنة ولا إجماع

قال * باب من قال إذا فرط في القضاء حتى مات أطعم *

ذكر فيه أثر عن ابن عمر ثم أخرجه مرفوعاً عن حديث شريك (عن محمد بن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم) ثم قال (هذا خطأ من وجهين أحدهما رفعه وإنما هو من قول ابن عمر والآخر قوله نصف صاع

وانما قال ابن عمر مد من حنطة وروي من وجه آخر عن ابن ابي ليلى ليس فيه ذكر الصاع) ثم استخرج من حديث (اشعث بن سوار عن محمد بن نافع عن ابن عمر سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن رجل مات) الحديث * قلت * فهم البيهقي ان محمدا الذي روي عنه اشعث هذا الحديث هو ابن ابي ليلى وكذا صرح الترمذي به وقد اخرج ابن ماجة هذا الحديث في سننه بسند صحيح عن اشعث عن محمد بن سيرين عن نافع عن ابن عمر مرفوعا فان صح هذا فقد تابع ابن سيرين ابن ابي ليلى على رفعه فلنقال ان يمنع الوقف *

قال * ﴿ باب من قال يصوم عنه وليه ﴾

ذكر فيه حديث عائشة وابن عباس ثم ذكر (ان بعضهم ضعف الحديثين بفتوى ابن عباس وعائشة بالطعام) ثم اجاب عن ذلك فقال (من يجوز الصيام عن الميت يجوز الاطعام وفي ما روي عنه ما في النعي عن الصوم عن الميت نظر) * قلت * قد صح ذلك عنهم ما قال النسائي في سننه اننا محمد بن عبد الاعلى ثنا يزيد بن زريع ثنا حجاج الاحول ثنا ايوب بن موسى عن عطاء بن ابي رباح عن ابن عباس قال لا يصلي احد عن احد ولا يصوم احد عن احد ولكن يطعم عنه مكان كل يوم مد من حنطة * وهذا سند صحيح على شرط الشيخين بخلاف ابن عبد الاعلى فانه على شرط مسلم وقال ابو جعفر الطحاوي ثار ورح بن الفرج ثنا يوسف بن عدي ثنا عبيدة بن حميد عن عبد العزيز بن رفيع عن عمرة بنت عبد الرحمن قلت لعائشة ان امي توفيت وعليها صيام رمضان ايصالح ان اقضي عنها فقالت لا ولكن تصدقي عنها مكان كل يوم على مسكين خبز من صيامك * وهذا ايضا سند صحيح وقد اجتمعوا على انه لا يصلي احد عن احد فكذلك الصوم لان كلا منهما عبادة بدنية وفي التمهيد لابن جرير الطبري روي ايوب عن نافع عن ابن عمر انه كان يقول لا يصلي احد عن احد ولا يصوم احد عن احد ولا يحج احد عن احد قال عبد الله ولو كنت انا فاعل ذلك لتصدقته واهدت * وروي عن سفیان عن ابي نهيك عن القاسم بن محمد قال لا يقضى ذلك احد عن احد لقوله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى *

قال * ﴿ باب قضاء رمضان ان شاء منفردا وان شاء متتابعاً ﴾

ذكر فيه حديثا (عن ابن المنكدر باغنى انه صلى الله عليه وسلم سئل عن تقطيع قضاء رمضان) الى آخره ثم حكى عن الدارقطني (ان اسناده حسن) * قلت * سكت عنه البيهقي فهو رضاء به وكيف يكون حسنا وفي اسناده يحيى بن سليم الطائفي قال البيهقي في باب من كره الطائي (كثير الوهم سي الحفظ) وفي الكاشف لله هي قال النسائي منكر الحديث وفي الميزان له قال احمد رأيه يخلط في احاديث فتركه ثم قال البيهقي (وروي وجه آخر ضعف عن

ابن عمر مرفوعا وروي في مقابله عن ابي هريرة في النهي عن القطع مرفوعا وكيف يكون ذلك صحيحا ومذهب ابي هريرة جواز التفريق ومذهب ابن عمر المتابعة * قلت * علل الحديثين بكون مذهب الراويين بخلافها وليس ذلك مذهب البيهقي ولا اكثر الحديثين وكثيرا ما يخالف الراوي الحديث فلا يلتفتون الى الراوي ولا يعرجون عليه ويقولون العبرة لما روى لا لما رأى ثم ذكر البيهقي حديث ابي هريرة المذكور وفي سنده عبد الرحمن بن ابراهيم المدني فقال (ضعفه يحيى بن معين والنسائي والدارقطني) * قلت * الذي نقله ابن الجوزي والذهبي في كتابه في الضعفاء وكتابه المسمى بالميزان عن النسائي انه قال في عبد الرحمن هذا ليس بالقوي وفي تاريخ البخاري انه ثقة وفي كتاب ابن القطان قال البخاري قال حبان ثنا عبد الرحمن بن ابراهيم ثقة وقال ابن معين ثقة وقال ابن حنبل ليس به بأس وقال ابو زرعة لا بأس به احاد يثبه مستقيمة وعند الدارقطني في اسناد هذا الحديث توثيقه اذ في السند ثنا حبان بن هلال ثنا عبد الرحمن بن ابراهيم القاص وهو ثقة وقال ابن عدي لم يتبين في حديثه وروايته حديث منكر فاذكره به قال ابن القطان فهو مختلف فيه والحديث من روايته حسن *

❦ باب الصائم يكتمل ❦

* قال *

ذكر فيه حديث عباد بن منصور (عن عكرمة عن ابن عباس قال عليه السلام عليكم بالاثم) الحديث ثم قال (هذا اصح ما روي في الكمال النبي صلى الله عليه وسلم) * قلت * ظاهر هذا الكلام يقتضي صحة هذا الحديث وكيف يصح وعباد بن منصور ضعيف عندهم وقال الترمذي لا نعرفه على هذا اللفظ الا من حديث عباد بن منصور انتهى كلامه وللحديث علة اخرى وهي ان عباد لم يسمعه من عكرمة بل بينهما رجلان ذكر ابو جعفر العقيلي عن ابن المديني سمعت يحيى ابن سعيد القطان يقول قلت لعباد بن منصور سمعت ما مررت ببلأ من الملائكة وان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكتمل ثلاثا فقال حدثني ابن ابي يحيى عن داود بن حصين عن عكرمة عن ابن عباس انتهى ما ذكره العقيلي وابن ابي يحيى متروك وقال ابن المديني ما روى داود بن الحصين عن عكرمة فنكر ذكره الذهبي في الكشف ثم قال البيهقي (وقد روي عن محمد بن عبيد الله بن ابي رافع وليس بالقوي عن ابيه عن جده) الى آخره * قلت * اغلظوا القول في محمد هذا فقال البخاري في تاريخه بنكر الحديث وحكى فيه عن ابن معين انه قال ليس بشيء هو وابنه معمر وفي كتاب ابن الجوزي ان الدارقطني ضعفه وان الرازي قال عنه ذاهب الحديث وفي الكمال قال عبد الرحمن سألت ابي عنه فقال ضعيف الحديث منكر الحديث جدا ذاهب والبيهقي الان القول فيه وشيخه الحاكم وثقه وخرج له في مستدركة في مناقب الحسن والحسين ثم قال البيهقي (ورواه سعيد بن ابي سعيد الزيدى صاحب بقة عن

هشام بن عروة) الى آخره ثم قال (وسعيد الزبيدي من مجاهيل شيوخ بقية) قلت * سعيد شيخ بقية كما ذكره البيهقي
آخر افعوله أولا (صاحب بقية) سهو ومخالفة لكلامه آخر اولعاده اهل هذا الشأن وقد ذكرنا فيما تقدم في باب
مالا نفس له سائلة اذ اقامت في الماء ان صاحب الامام حكي عن ابي بكر الخطيب انه وثق سعيد اعداود كران اسم ابيه
عبد الجبار وذكروا هناك عن ابن حبان انه ذكره في الثقات وانه من اهل الشام وان اهل بلده روى عنه وهذا يفي
عنه الجبالة وصرح المزي ايضا في اطرافه بانه سعيد بن عبد الجبار ثم ذكر البيهقي حديث عبد الرحمن بن النعمان بن سعيد
ابن هوزة عن ابيه عن جده في النهي عن الاكتحال للصائم قلت * سكت عنه البيهقي وذكره ابوداود في سننه وحكي
عن ابن معين انه قال هو حديث منكر وسكت البيهقي ايضا عن عبد الرحمن بن النعمان وهو مختلف فيه ضعفه ابن معين
وقال الرازي صدوق *

باب الصائم بمجتمع لا يبطل صومه

قال *

ذكر فيه حديثا (عن آدم عن شعبة عن حميد سمعت ثابتا يسأل انسا اكنتم تكرهون الحجامة) ثم قال البيهقي (رواه البخاري
عن آدم عن شعبة سمعت ثابتا والصحيح ما روينا عن آدم) قلت * صرح البخاري في روايته بسامع شعبة من ثابت
وفي الصحيحين من روايته عن ثابت عدة احاديث فيحصل على انه سمع هذا الحديث من ثابت بلا واسطة ومرة
اخرى بواسطة وهذا اولى من تخطئة البخاري ثم ذكر حديثا في سننه عبد الرحمن بن زيد بن اسلم فقال (ليس بالقوي)
قلت * مضى ذكره قريبا في باب من زرعه القى فضعفه هناك وضعفه ايضا في باب الحوت والجراد بمونان في الماء
وفي باب الزكرة *

باب ما بلغنا عن الحنظلي في صحيح هذا الحديث يعني افطر الحاجم والمحجوم

قال *

ذكر في او اخره (عن ابي داود قلت لاحمد بن حنبل اي حديث اصح في افطر الحاجم والمحجوم قال حديث ابن جريج
عن مكحول عن شيخ من الحلي عن ثوبان) قلت * سكت عنه البيهقي راضيا به وكيف يكون اصح الاحاديث في هذا
الباب وفيه مجهول وهو شيخ من الحلي بل اصح منه حديث ثوبان من غير هذه الطريق وحديث رافع وشيد اذ كما تقدم
قال *

باب ما يستدل به على نسخ الحديث

ذكر فيه حديث ابن عباس (احتجم عليه السلام بمجر ماصائما) ثم قال (قال الشافعي سماع ابن عباس من النبي صلى الله عليه
وسلم عام الفتح ولم يكن يومئذ مجر ما ولم يصحبه مجر ما قبل حجة الاسلام فذكر ابن عباس حجة النبي صلى الله عليه
وسلم عام حجة الوداع سنة عشر وحديث افطر الحاجم والمحجوم سنة ثمان قبل حجة الاسلام يستثنى فان كانا ثابتين

حدث ابن عباس ناسخ وحدث افطر الحاجم والمحجوم منسوخ واسناد الحديثين مما مشتهر وحدث ابن عباس امثلهما اسناداً * قلت * لا شبهة في اسناد حديث افطر الحاجم والمحجوم اذ صححه احمد وابن المديني واسحق الحنظلي والدارمي من طريق شداد كما حكاه البيهقي عنهم في الباب السابق وحكى الترمذي عن احمد انه قال اصح شيء في هذا الباب حديث ثوبان وشداد وصح ايضاً من طريق رافع كما تقدم وكيف يكون حديث ابن عباس امثلهما اسناداً وفيه يزيد بن ابي زياد متكم فيه قال البيهقي في باب الكسر بالماء (ضعيف لا يفتح به) على انه قد اختلف التوقيت وفي حديث شداد فذكره هنا انه كان عام الفتح والنبي صلى الله عليه وسلم كان حينئذ بمكة واخرج البيهقي فيما مضى في باب الافطار بالحجامة من حديث ابي داود (ان ذلك كان بالبيع) وهو بالمدينة ولم يذكر عام الفتح وكذا اخرجه البيهقي في ذلك الباب من حديث ثوبان ايضاً في دعوى النسخ على هذا نظر ثم ذكر البيهقي (عن ابن عمر) انه كان يحتجم وهو صائم ثم تركه بعد فكان يحتجم بالليل) الى آخره وذكر ايضاً (عنه) انه كان يحتجم في رمضان عند الفطر * قلت * هذا ان الاثران عكس مقصود البيهقي فايراد هاهنا في هذا الباب غفلة منه *

* قال * باب الشيخ الكبير يفطر ويفتدي *

ذكر فيه (عن ابن عباس وعائشة) انهما قرأوا على الذين يطوقونه * قلت * مذهب الشافعية ان القراءة الشاذة لا يفتح بها وليست بقرآن ولا خبر وقد تقدم نظير هذا في الصلوة الوسطى *

* قال * باب السواك للصائم *

ذكر فيه حديث عامر بن ربيعة وفي سنده عاصم بن عبيد الله فقال فيه (ليس بالقوى) * قلت * هو ضعيف وضعفه مالك وغيره وضعفه البيهقي في باب استبانة الخطاء والان القول فيه ههنا ثم ذكر حديث (خير خصال الصائم السواك) وفي سنده مجاهد فقال فيه (غيره اثبت منه) * قلت * ظاهر هذا اللفظ توثيق مجاهد ان قصد ذلك فقد ناقض هذا في باب الغنمة لمن شهد الوبعة فقال (مجاهد ضعيف) ان قصد بذلك تضعيفه فقد اخطأ في عبارته فضعفه بلفظ يقتضي التوثيق ومجاهد وان تكلموا فيه فقد وثقه بعضهم واخرج له مسلم في صحيحه ثم ذكر حديثا في سنده ابو اسحق الخوارزمي فقال فيه (ينفرد به ابو اسحق ابراهيم بن بطار ويقال ابراهيم بن عبد الرحمن قاضي خوارزم حدث عن عاصم بالمناكير لا يفتح به) * قلت * جعلهم ابراهيم بن بطار واحداً في الضعفاء لابن الجوزي ابراهيم بن بطار الخوارزمي ثم ذكر ترجمة اخري ابراهيم بن عبد الرحمن الخوارزمي فجعلها رجلياً ووافقه على ذلك الذهبي في الضعفاء له *

قال * **باب من كره السواك بالعشي اذا كان صائلاً يستحب من خلوف فم الصائم ***

قلت في السواك تطهير واجلال للرب لان مخاطبة العظماء مع طهارة الفم تعظيم لاشك فيه وليس في الخلوف تعظيم ولا اجلال ويدل على ان مصلحته اعظم من تحمل مصالحة الخلوف قوله صلى الله عليه وسلم لو لانا اشق على امتي لامرأهم بالسواك * والذي كرهه بالعشي خصيص العمومات مجرد كونه مزبلاً للخلوف وهذا الاستدلال معارض بالمعنى الذي ذكرناه هكذا ذكر ابن عبد السلام وايضاً فان المصنعة تزيل الخلوف وهم لا يكرهونها وقال بعضهم الخلوف تغير رائحة الفم من خلوا المعدة والسواك لا يزيله وانما يزيل وسخ الاستان ثم ذكر البيهقي اثر ابن علي وفي سنده كيسان ابو عمر عن يزيد بن بلال فقال (كيسان ليس بالقوي) قلت * الذي في كتاب ابن الجوزي والذهبي ان يحيى ضعفه وضعفه الساجي ايضاً في كتابه وقال الذهبي يزيد بن بلال حديثه منكرو وقال ابن حبان لا يحتج به ثم ذكر البيهقي (عن ابي هريرة انه قال لك السواك الى العصر فاذا اصبحت العصر قاله فاني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول خلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك) قلت * في سنده عمر بن قيس هو سند لابي سكت عنه البيهقي وهو قال احمد والنسائي والفلاس وغيرهم متروك وقال احمد احاديثه يواطىء لانسائي شيئا وقال البيهقي (ضعيف لا يحتج به) ذكره في باب من بني او غرس في غير ارضه ومع ضعف هذا الاسناد فقد روي عن ابي هريرة خلاف هذا قال ابن ابي شيبة في مصنفه ثنا وكيع عن سعيد بن بشير عن قتادة عن ابي هريرة سئل عن السواك للصائم فقال ادبعت في اليوم مرتين * وهذا سند حسن الا انه مرسل ورواه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة *

قال * **باب صيام التطوع والخروج منه ***

ذكر فيه احاديث وآثار وليس في جميعها نفي القضاء ثم ذكر حديثا عن الشافعي عن ابن عيينة عن طلحة بن يحيى الى آخره ثم حكى (عن الشافعي انه قال سمعت ابن عيينة عامة مجالسته لا يذكر فيه ساصوم يوما مكانه ثم عرضته عليه قبل ان يموت بسنة فاجاب فيه ساصوم يوما مكانه) قال البيهقي (روايته عامة دهره لهذا الحديث لا يذكر فيه هذا اللفظ مع رواية الجماعة عن طلحة لا يذكره منهم احد منهم الثوري وشعبة وعبد الواحد بن زباد ووكيع ويحيى القطان وبعلي بن عبيد وغيرهم تدل على خطأ هذه اللفظة) قلت * هذه زيادة من ثقة اصر عليه باهي مقبولة وقد تأيدت بما سند كره ان شاء الله تعالى ثم ذكر البيهقي حديثا (عن عائشة انه عليه السلام قال لما عندك شيء قالت نعم قال اذا افطروا ان كنت فرضت الصوم) ثم قال البيهقي (اسناد صحيح) قلت * كيف يكون اسناد اصحبا وفيه سليمان بن معاذ ويقال له سليمان بن قرم قال ابن معين ليس بشي وفي الميزان قال ابن حبان كان رافضيا غالبا ومع ذلك يقبل الاخبار

ثم ذكر البيهقي (عن ابن مسعود انه قال ان شئت افطرت وان شئت صمت وعن ابن عباس كان لا يرى باسا ان يفطر الانسان في صيام التطوع وعن جابر نحو) قلت ليس في ذلك كله ولا في حديث عائشة المتقدم في القضاء وقد روي عن ابن عباس القضاء قال ابن ابي شيبة ثاو كيع عن مسعر عن حبيب عن عطاء عن ابن عباس قال يقضى يوما مكانه وقد ذكره البيهقي بعد في باب من راي عليه القضاء وحبيب هو ابن ابي ثابت وعطاء هو ابن يسار وهذا سند صحيح وقال ابن ابي شيبة ايضا ثنا اسمعيل بن ابراهيم عن عثمان التيمي عن النضر بن سويد انه صام يوم عرفة فعطش عطشا شديدا فافطر فسأل عنه من اصحاب النبي صلى الله عليه فامر به ان يقضي يوم مكانه وهذا سند على شرط الشيخين ما خلا التيمي فانه اخرج له اصحاب الاربعة وثقة ابن سعد وابن سفيان والد ارقط ثم ذكر البيهقي (عن ابن عمر قال الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار) قلت وليس في هذا ايضا في القضاء ومذهب ابن عمر ان المتطوع اذا افطر من غير عذر فعليه القضاء كذا ذكره ابو عمر بن عبد البر وذكره ايضا ابو جعفر الطحاوي في شرح الآثار عن ابن عمر بسنده ثم قال البيهقي (وروي هذا من اوجه اخر مرفوعا ولا يصح رفعه) ثم ذكره مرفوعا بسندين احدهما من حديث انس والثاني من حديث ابي امامة قلت في السند بن عون بن عمار عن جعفر بن الزبير فضعف البيهقي عونا وسكت عن جعفر وقال في باب علة حديث تميم (هو متروك) وكذا قال في الخلافات

باب التخيير في القضاء ان كان صومه تطوعا

قال ذكر فيه حديث حماد بن سلمة (عن مالك عن هارون بن ام هاني عن ام هاني الحديث وفي آخره وان كان تطوعا فان شئت فاقضى وان شئت فلا تقضى) قلت هذا الحديث اضطرب ثنا وسندا اما اضطراب متنه فظاهر وقد ذكر فيه انه كان يوم الفتح وهي السنة عام الفتح وكان الفتح في رمضان فكيف يلزم اقضاؤه واما اضطراب سنده فاختلف على مالك فيه فتارة رواه عن ابي صالح وتارة عن جمدة وتارة عن هارون اما ابو صالح فهو باذان ويقال اذا مضعفه قال البيهقي في باب الكسر للماء (ضعيف لا يحتج بخبره) وقال في باب اصل القسامة (ابو صالح عن ابن عباس ضعيف) وعن الكلبي قال لي ابو صالح كل ما حدثك به كذب وفي سنن الكبرى للنسائي هو ضعيف الحديث وعن حبيب بن ابي ثابت كما نسى ابو صالح مولى ام هاني الدر وعزن قال النسائي وقد روي انه قال في مرضه كل شيء حدثكم به فهو كذب وفي الفاضل للرامهرمزي الدر وعزن بلغة فارس الكذاب واما جمدة فمجهول قال البخاري في تاريخه جمدة من ولد ام هاني عن ابي صالح عن ام هاني روى عنه شعبة لا يعرف الا بحدِيث فيه نظر وقال النسائي لم يسمعه جمدة من ام هاني وقد بين ذلك البيهقي في الباب الذي قبل هذا واما هارون فمجهول الحال قاله ابن القطان واختلف في

نسبه فقبل ابن ام هاني وقيل ابن ابن ام هاني وقال الترمذي حديث ام هاني في اسناده مقال
وقال النسائي اختلف على سماك فيه وسماك ليس يعتمد عليه اذا انفرد بالحديث وقال عبد الحق هذا احسن
احاديث ام هاني وان كان لا يعتمد به وقدر واه النسائي وغيره من غير طريق سماك وليس فيه قوله فان شئت
فاقضيه وان شئت فلا تقضيه ولم يرو هذا اللفظ عن سماك غير حماد بن سلمة وقد قال البيهقي في باب من ادى
الزكاة وليس عليه اكثر (سام حفظه في آخر عمره فالحفاظ لا يعجزون بما يخالف فيه ويحشون ما ينفرد به عن قيس بن
سعد وامثاله) وقال في باب من صلى وفي ثوبه او نعله اذى (مختلف في عدالته) وقد روى البيهقي هذا الحديث في
الباب الذي قبل هذا من رواية حاتم بن ابي صغيرة وابي عوانة كلاهما عن سماك وليس فيه هذا اللفظ واخرجه
النسائي كذلك من رواية ابي الاحوص عن سماك واخرجه الطحاوي كذلك من رواية قيس بن الربيع عن سماك
ثم ذكر البيهقي حديثا عن الخدرى وفي آخره (افطروهم يوما مكانه ان شئت) قلت * اخرجه الدارقطني من حديث
الخدرى ومن حديث جابر وليس فيهما قوله ان شئت وكذا اخرجه البيهقي في ابواب الوليمة في كتاب النكاح
من حديث الخدرى *

* باب من رأى عليه القضاء *

* قال *

ذكر فيه حديثا منقطعاً عن الزهري ثم قال (هكذا رواه الثقات من اصحابه) فذكر منهم عبيد الله بن عمر قلت * اخرجه
ابو عمر من حديث ابي خالد الاحمر عن عبيد الله بن عمرو ويحيى بن سعيد وحجاج بن ارطاة كلهم عن الزهري عن عروة
ان عائشة وحفصة اصحبتا صائمتين الحديث واخرجه النسائي من طريق يحيى بن سعيد كذلك واخرجه ايضا كذلك
من طريق اسمعيل بن ابراهيم بن عقبة عن الزهري ثم ذكر البيهقي (ان جعفر بن برقان وصالح بن ابي الاخضر وسفيان
ابن حصين روه كذلك عن الزهري متصلاً) قلت * وكذا رواه محمد بن ابي حفصة عن الزهري ذكره الترمذي
ورواه صالح بن كيسان كذلك عن الزهري ذكره صاحب التمهيد وقد روى عن زميل عن عروة كرواية الزهري
عن عروة مسنداً وروته عروة كذلك عن عائشة وهما احسن حديث في هذا الباب اسناداً كذا قال ابو عمر ثم
اخرج الاول من طريق ابي داود ثنا احمد بن صالح ثنا عبد الله بن وهب اخبرني حيوة بن شريح عن ابن الهادي عن
زميل مولى عروة عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت اهدي لي ولحفصة طعام وكنا صائمتين فافطرنا ثم دخل
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا يا رسول الله انا اهديت لنا هدية فاشتريها فقال لا عليكم صوماً يوماً مكانه * ثم اخرجه
من جهة النسائي انا الربيع انا ابن وهب اخبرني حيوة وعمر بن مالك عن ابن الهادي كذلك سواء واخرج الثاني من

طريق النسائي انا احمد بن عيسى عن ابن وهب عن جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت اصبحت صائمة انا وحفصة واهدي لنا طعام فاعجبنا فافطر لنا فدخل النبي صلى الله عليه وسلم فبادرتني حفصة فسأله فقال صوم ما يؤم ما كانه انتهى ما ذكره ابو عمرو الحديث الاول اخرجه ابو داود في مسنده وسكت عنه والحديث الثاني اعني حديث جرير اخرجه ابن جبان في صحيحه وفي مصنف ابن ابي شيبة ثنا عبد السلام عن خليف عن سعيد بن جابر ان عائشة وحفصة اصبحتا صائمتين فافطرتا فامرهما النبي صلى الله عليه وسلم بقضائه وهذا الحديث يؤيده ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم لا الا ان تطوع اي الا ان تطوع فيلزمك اذ الاصل في الاستثناء هو الاتصال وفي التمهيد روى وكيع عن سيف بن سليمان المكي عن قيس بن سعد عن داود بن ابي عاصم عن سعيد بن المسيب خرج عمر بن الخطاب على اصحابه فقال اني اصبحت صائما فمرت بي جارية لي فوقعت عليها فماتون فلم يالوا ما شكوا فيه فقال له علي اصبحت حلالا وتغضى يوم ما كانه فقال له عمر انت احسنهم فتيا *

* قال * باب الاختيار للحاج في ترك صوم يوم عرفة *

ذكر فيه حديث ابي هريرة وفي سنده مهدي بن حسان * قلت * ذكر صاحب الكمال والمزني في تهذيبه انه مهدي بن حارث * ثم ذكر البيهقي في آخر الباب حديث (افضل الدعاء دعاء يوم عرفة) * قلت * ليس هو بمناسب لهذا الباب والصواب ما فعله في كتاب الحج فذكر هناك بابا في صوم يوم عرفة ثم ذكر بعده باب افضل الدعاء دعاء يوم عرفة ثم ذكر هذا الحديث فان قيل انما ذكره في هذا الباب لتبيينه على فضيلة الدعاء في هذا اليوم فلم يترك الحاج صومه ليتقوى على الدعاء * قلت * فضيلة الدعاء فيه ليست مخصوصة بالحاج ولهذا تركت طائفة صياحه بعرفة وغيرها لاجل الدعاء منهم جنيد بن عمير ومحمد بن المنكدر *

* قال * باب العمل الصالح في عشرين الحجة *

ذكر فيه حديث هندية (عن امرأتها عن بعض ازواجه عليه السلام كان عليه السلام يصوم تسع ذي الحجة) ثم ذكر حديث مسلم (عن عائشة ما رأته عليه السلام صائما في العشر قط) ثم قال (المثبت مقدم على الثاني) * قلت * انما يقدم على الثاني اذا تساوى في الصحة وحديث هندية اختلف عليه في اسناده فروي عنه كما تقدم وروي عنه عن حفصة كذا اخرجه النسائي وروي عنه عن امه عن ام سلمة كذا اخرجه ابو داود والنسائي *

* قال * باب جواز قضاء رمضان في تسعة ايام من ذي الحجة *

* قلت * مراده في التسع الاول فتساهل في عبارته ثم اخرج (عن يعلى بن عبيد عن سفيان عن ابي اسحق قال قال علي

لا تقض رمضان في ذي الحجة ولا تقصم يوم الجمعة) الى آخره ثم قال (وروي ايضا عن الحسن عن علي في كراهية القضاء وهذا لانه كان يرى قضاءه في احدي الروايتين عنه متابعا فاذا زاد ما وجب عليه قضاؤه على تسعة ايام انقطع تنابعه ليوم النحر وايام التشريق) قلت: انما يحتاج الى تاويل هذا الاثر اذا صح وليس هو بصحيح فان علي بن عبيد وان كان ثقة الا انه في سفيان ضعيف كذا قال ابن معين وايضا ناو اسحق السبيعي لم يسمع عليا وقد اخرج عبد الرزاق في مصنفه عن معمر واثوري عن ابي اسحق عن عبد الله بن مرة عن الحارث عن علي قال لا تقص رمضان في ذي الحجة فادخل بينهما رجلين واخرج ابن ابي شيبة في مصنفه هذا الاثر فقال ثنا ابو الاحوص عن ابي اسحق عن الحارث عن علي قال من كان عليه صوم من رمضان فلا يقضه في ذي الحجة فانه شهر نسك وفي هذا امران احدهما انه ادخل بين ابي اسحق وبين علي الحارث الاعور وهو ضعيف والثاني انه عال النسخي بانه شهر نسك لا بانه يقطع انتابع كما زعم البيهقي ورواية التتابع عن علي قد ضعفتا هو فيما تقدم لكونها من رواية الحارث الاعور فكيف يأول بها هذا الاثر ورواية الحسن عن علي لم يذكر البيهقي سندها لغيره والحسن ايضا لم يسمع عليا *

قال * باب من زعم ان صوم عاشوراء كان واجبا ثم نسخ

ذكر في آخره حديث ابي موسى الاشعري (فصوموه انتم الحديث ثم قال (رواه البخاري ومسلم) ثم اخرج حديثا عن ابن عباس الى آخره ثم قال (واخرجه من حديث ابي موسى الاشعري في الامر بصومه) قلت: هذا الكلام الآخر تكرار لا فائدة فيه *

قال * باب ما يستدل به انه لم يكن واجبا قط

ذكر فيه حديثان معاوية ثم ذكره من وجه آخر ولفظه (من شاء منكم ان يصوم فليصم) قلت: هذا التخيير وقت اخباره صلى الله عليه وسلم لا يدل على انه لم يكن واجبا قبل ذلك وكذا الكلام على حديث ابن عمر المذكور بعده وقد اخرج البيهقي في الباب السابق وعزاه الى الصحيحين عن عائشة ان صوم عاشوراء كان واجبا وانتهى لما جاء الاسلام اخبرهم صلى الله عليه وسلم بوجوبه ثم بنسخه فاقصرت عائشة في حديث هذا الباب على التخيير ونسخ الوجوب وحديثها المذكور هناك بين ذلك *

قال * باب الصوم في اشهر الحرم

ذكر فيه (ان جماعة رووا عن عبد الملك بن عمير عن محمد بن المنصور عن حميد عن ابي هريرة) الحديث ثم قال (وخالفهم في اسناده عبيد الله بن عمرو الرقي) فذكر (انه رواه عن عبد الملك عن جندب بن سفيان) الى آخره قلت: ليس

هذا أيضا لفة لكن لعبد الملك فيه اسناد ان سمعه من رجلين وقد تقدم مثل هذا في حديث افطر الحاجم والمحجوم وفي غيره *

قال * باب من اي الشهر يصوم الايام الثلاثة *

ذكر فيه حديث روح (ثناهم عن انس بن سيرين عن عبد الملك بن قتادة بن ملحان عن ابيه) ثم ذكره (عن روح ثنا شعبة سمعت انسا سمعت عبد الملك بن منهال عن ابيه) ثم قال (روينا عن ابن معين انه قال هذا خطأ انما هو عبد الملك بن قتادة بن ملحان) قلت * قد تويع روح على قوله ابن منهال فاخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث ابني الوليد الطيالسي ثنا شعبة حدثني انس سمعت عبد الملك بن منهال عن ابيه ثم قال ابن حبان المنهال بن ملحان القيسي له صحبة وليس في الصحابة منهال غيره واخرجه احمد في مسنده كذلك فقال ثامم بن جعفر ثنا شعبة عن انس عن عبد الملك بن منهال فذكره وفي اطراف المزي ان سليمان بن حرب ايضا رواه عن شعبة كذلك *

قال * باب صوم الشتاء *

ذكر فيه حديث عامر بن مسعود (الصوم في الشتاء الغنمة الباردة) ثم قال (مرسل) قلت * عامر هذا قال ابن حنبل اري له صحبة وعده ابن حبان وابن مندة وابن عبد البر من الصحابة وذكر ابن حنبل حديثه هذا في مسنده *

قال * باب من لم يبرسد الصوم باسا اذا لم يصف ضعفا وافطر الايام المنية *

ذكر فيه حديث ابني موسى (من صام الله خرغت عليه جهنم) الى آخره * قلت * ظاهر هذا الحديث يقتضي المنع من صوم الدهر فهو مخالف لمقصود البيهقي وقد اورد ابن ابي شيبة في مصنفه في باب من كره صوم الدهر واستدل به ابن حزم على المنع وقال انما اوردته رواه كلهم على التهديد والنهي عن صومه وقال ابن حبان في صحيحه ذكر الاختيار عن نفي جواز سرد المسلم صوم الدهر وذكر هذا الحديث ثم قال القصد فيه صوم الدهر الذي فيه ايام التشريق والعيد بن فوقع التغليظ على صائم الدهر من اجل صومه الايام التي نهى عن صيامها *

قال * باب الدهر ليل على انها في كل رمضان يعني ليلة القدر *

ذكر فيه حديثا عن ابني ذر * قلت * سكت عنه وفي مسنده عكرمة هو ابن عامر متكلم فيه قال البيهقي في باب من الفرج يظهر الكف (غمزه القطان وابن حنبل وضعفه البخاري جدا) وقال في باب الكسر بالماء اختلط في آخر عمره وساء حفظه فروى ما لم يتابع عليه وفي مسنده ايضا مرئذ وهو مجهول كذا في الضعفاء للذهبي *

قال * باب الترغيب في طلبها ليلة ثلاث وعشرين *

ذكر فيه حديث ابني هريرة (كم مضى من الشهر قلنا ثمان وعشرون وبقي ثمان فقال عليه السلام بقي سبع اطلبوها الليلة

الشهر تسع وعشرون) قلت هذه الالف واللام للعهد اى هذا الشهر تسع وعشرون مثل هذا قوله عليه السلام في حديث الايلاء الشهر تسع وعشرون وانما قال عليه السلام اطلبوها الليلة مراعاة لسابعة تبقى من الشهر كما صرح به في حديث ابن عباس وكانت تلك الليلة هي الليلة السابعة باعتبار ما بقي كما صرح به عليه السلام في قوله بقي سبع فعلى هذا لم يأمرهم بطلبها في تلك الليلة لكونها ليلة ثلاث وعشرين بل لكونها الليلة السابعة كما مر حتى لو كان ذلك الشهر كاملاً لأمرهم بطلبها ليلة اربع وعشرين لكونها السابعة باعتبار ما بقي فعلى هذا دلالة في الحديث لطلبها ليلة ثلاث وعشرين كما زعم البيهقي *

باب الترغيب في طلبها في السبع الاواخر *

قال * ذكر في آخره حديث عبادة بن الصامت (التسورها في العشر الاواخر في الخامسة والسابعة والتاسعة) قلت هذا الحديث ايضا غير مناسب لهذا الباب لانه ان اريد الخامسة والعشرون والسابعة والعشرون والتاسعة والعشرون فلا وجه لقوله في السبع الاواخر لان الباقي اقل من سبع وان اريد الخامسة التي تبقى والسابعة التي تبقى والتاسعة التي تبقى كما صرح به الحذرى وصرح به في حديث ابن عباس فالباقي اكثر من سبع فكان الوجه ان يقول في الباب في التسع الاواخر وفي العشر الاواخر كما صرح به في حديث عبادة *

باب الترغيب في طلبها ليلة سبع وعشرين *

قال * ذكر فيه حديث ابى هريرة (ايكم يذكر حين طالع القمر وهو مثل شق جفنة) قلت هذا ايضا غير مناسب للباب لان طلوع القمر كذلك لا يختص بليلة سبع وعشرين قال القاضي عياض فيه اشارة الى انها انما تكون في او اخر الشهر لان القمر لا يكون كذلك عند طلوعه الا في او اخر الشهر انتهى كلامه وقد خرج النسائى بسند صحيح عن ابى اسحق انه سمع ابا حذيفة عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نظرت الى القمر ليلة القدر فراه انه كانه فلق جفنة قال ابو اسحق انما يكون ذلك صبيحة ثلاث وعشرين ثم ذكر البيهقي حديث ابن عباس (عليك بالسابعة) قلت * يحتمل ان يريد السابعة التي تبقى كما صرح بذلك في حديث ابن عباس المتقدم وقد خرج صاحب التمهيد هذا الحديث من طريق ابن حنبل بسنده ثم قال ابو عمر يريد سابعة تبقى وذلك محفوظ في حديث ابن عباس اذ ذكر ما خلق الله على سبع ثم قال وماراها الا ليلة ثلاث وعشرين سبع تبقيين وقد ذكرنا هذا الخبر في باب حميد انتهى كلامه فعلى هذا ليس هذا الحديث ايضا مناسباً للباب وقد ذكر البيهقي بعد هذا (عن ابن عباس انه تردد في السابعة فقال سابعة تمضي او سابعة تبقى من العشر الاواخر) *

باب المتكف يصوم

قال *

ذكر فيه من حديث عبد الله بن بديل (ثنا عمرو بن دينار عن ابن عمر عن عمر انه قال النبي صلى الله عليه وسلم ان علي يوم ما اعتكفه فقال عليه السلام فاعتكفه وصمه) ثم ذكر البيهقي عن الدارقطني (انه قال تفرد به ابن بديل عن عمرو وهو ضعيف الحديث قال الدارقطني سمعت ابا بكر النيسابوري يقول هذا حديث منكر لان الثقات من اصحاب عمرو لم يذكروه منهم ابن جريج وابن عيينة والحمادان وغيرهم وابن بديل ضعيف الحديث) قلت * انما ضعفه هذان الرجلان وهما متأخران وفي الميزان غمزه الدارقطني ومشاه غيره وقال ابن عدي لا اعلم للمتقدمين فيه كلاما فاذكروه وذكر ابن ابي حاتم عن ابن معين انه قال فيه مكى صالح وذكروه ابو حفص بن شاهين في كتاب الثقات وقال مكى صالح وذكروه ابن حبان ايضا في كتاب الثقات وزيادة الثقة بمقبولة ومن لم يذكر الشئ ابي بحجة علي من ذكره ثم ذكر البيهقي احمد بن حنبل (ان عمر بن الخطاب لا اعتكاف والصوم) ثم قال ذكر نذر الصوم غريب تفرد به سعيد بن بشير) قلت * سكت عن سعيد هذا وهو ضعيف نزله ابن مهدي وقال ابو مسهر وابن نمير منكر الحديث ز اد ابن نمير ليس بشئ وقال ابن معين ايضا ليس بشئ وضعفه احمد والنسائي وقال ابن حبان كان ردي الحفظ فاحش الخطاء يروى عن قتادة مالا يتابع عليه وعن عمرو بن دينار مالا يعرف من حديثه ثم ذكر حديث عائشة لا اعتكاف الا بصوم ثم قال (رواه الزهري في حديث في آخره والسنة في من اعتكف ان يصوم) قلت * رواه البيهقي فيما بعد في باب المتكف يخرج من المسجد من حديث عقيل عن ابن شهاب واخرجه ابو داود ومن حديث عبد الرحمن بن اسحق عن ابن شهاب كما ذكره البيهقي في ذلك الباب ومذهب المحدثين ان الصحابي اذا قال السنة كذا فهو مرفوع والسنة السيرة والطريقة وذلك قدر مشترك بين الواجب والسنة المصطلح عليها ومثله حديث سنواهم سنة اهل الكتاب ومن سن سنة حسنة ولم تكن السنة المصطلح عليها معروفة في ذلك الوقت وذكر سنة الصوم للمتكف مع ترك المس والحروج دليل على ان المراد الوجوب لا السنة المصطلح عليها ثم ذكر البيهقي رواية هشيم بن عمرو بن ابي فاختة عن ابن عباس قال لا اعتكاف الا بصوم وان ابن عيينة رواه عن عمرو بن بسندة ولفظه يصوم المجاور يعني المتكف وان ابن عيينة خطأ هشيم قلت * رواه عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري عن ابن ابي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال من اعتكف فعليه الصوم ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه عن وكيع عن ابن ابي ليلى بسنده ولفظه لا اعتكاف الا بصوم وروي ابن ابي شيبة ايضا عن حفص عن ليث عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس وعائشة قال لا اعتكاف الا بصوم وروي ايضا عن ابن علية عن ليث عن طاوس عن ابن عباس قال الصوم عليه واجب وكل هذا شاعرا رواه هشيم ومقولهاو على تقدير ان يكون الصحيح رواية ابن عيينة فقوله يصوم المجاور

خبر في معنى الامر فلا فرق في المعنى بين المنظفين =

قال * باب من رأى الاعتكاف بغير صيام *

ذكر فيه حديث عبيد الله بن عمر بن نافع عن ابن عمر نذر عمر اعتكاف ليلة ثم قال (ورواه شعبة عن عبيد الله اعتكف يوم * قلت * وكذا رواه علي بن مسهر عن عبيد الله أخرجه الطحاوي في احكام القرآن كذلك ثم على تقدير صحة رواية ليلة قد ترك ابن عمر هذا الحديث كما ذكره البيهقي عنه في آخر الباب الذي قبل هذا الباب وأخرج الطحاوي بسند صحيح عن ابن عباس وابن عمر قال لا جواز الا بصوم وتركه نافع ايضا في موطأ مالك بلغه ان القاسم بن محمد ونافع مولى ابن عمر قال لا اعتكف الا بصيام قال مالك وعلى ذلك الامر عندنا انه لا اعتكاف الا بصيام ثم ذكر البيهقي (انه عليه السلام اعتكف في العشر الاول من شوال) * قلت * من اعتكف الايام التسعة من شوال يصدق عليه انه اعتكف في العشر وفي الصحيحين انه عليه السلام كان يعتكف العشر الاواخر ولم يكن عليه السلام يستغرق العشر كلها لانه كان اذا اراد ان يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه كذا في الصحيحين ثم ذكر البيهقي حديث ابن عباس (ليس على المعتكف صيام) ثم قال (تفرد به عبد الله بن محمد بن نصر الرمي) * قلت * ذكر ابن القطان انه مبول را لقال ثم ذكره البيهقي عن طاووس عن ابن عباس كان لا يرى على المعتكف صياما ثم قال (هو الصحيح موقوف ورفعوه) * قلت * قد تقدم ان ابانفاخته ومفسار وياه عن ابن عباس خلاف ذلك وتقدم ايضا ان عطاء رواه عنه خلاف ذلك ورواية عطاء ذكرها البيهقي في السابق ورواية ثلاثة اولى من رواية واحد على ان طاووسا ايضا اختلف عليه فروي عنه عن ابن عباس وجوب الصوم عليه كما قد متنا في الباب السابق وأخرج الطحاوي اشتراط الصوم للمعتكف وعلى وابن المسيب وعروة *

قال * باب متى يدخل اذا وجب اعتكاف شهر او ايام *

* قلت * ذكر فيه حديثان عن الخدري من وجبت وليس فيها بيان متى يدخل وقد ذكر في باب الاعتكاف في العشر الاواخر فيما مضى عن عائشة كان عليه السلام اذا اراد ان يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه وعزاه الى الصحيحين فكان ذكر هذا الحديث في هذا الباب وهو المناسب على ان الائمة الاربعة خالفوا هذا الحديث وقالوا اذا وجب اعتكاف ايام يدخل قبل غروب الشمس *

قال * باب المعتكف يخرج من المسجد ليول الى آخره *

ذكر فيه حديثان عن عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت السنة على المعتكف ان لا يبول

من أيضا الحديث وفي آخره (ولا اعتكف الا بصيام ولا اعتكف الا في مسجد جامع) ثم قال (ذهب كثير من الحفاظ الى ان هذا الكلام من قول من دون عائشة وان من ادرجه في الحديث وهم فيه فقد رواه الثوري عن هشام عن عروة قال المعتكف لا يشهد جنازة الى آخره قلت * جعل هذا الكلام من قول من دون عائشة دعوى بل هو معطوف على ما تقدم من قولها السنة كذا وكذا وقد قدمنا قريبا ان هذا عند المحدثين في حكم المرفوع رواه عروة عن عائشة مرة وافتي به مرة اخرى وقد اخرج الدار قطني من حديث القاسم بن معن عن ابن جريج عن الزهري بسنده وفي آخره ويوم من اعتكف ان يصوم واخرجه ايضا من حديث الحجاج عن ابن جريج بسنده وفي آخره وسنة من اعتكف ان يصوم *

قال * باب من توضأ في المسجد الى آخره *

قلت * لا خصوصية لهذا الباب ولا للحديث المذكور فيه بابو الاعتكاف *

قال * باب المرأة تعتكف باذن زوجها ومن خرج منه قبل تمامه اذا لم يكن الا اعتكاف واجبا *

ذكر فيه حديث يحيى بن سعيد (عن عمرة عن عائشة انه عليه السلام ذكر ان يعتكف العشر الا واخره وانه رأى اخية نسائه فقال ما انا معتكف فلما افطر اعتكف عشرين شوال) قلت * ان كان عليه السلام اوجبه فهو غير مطابق لبيوب البيهقي وان لم يكن اوجبه ففي الحديث دليل على ان المتطوع بالاعتكاف اذا دخل فيه ثم قطعه بقضيه وانما قلنا انه دخل فيه لان ابا عمرة ذكر في التمهيد ان في رواية ابن عيينة وغيره لهذا الحديث يعني عن يحيى بن سعيد انه عليه السلام كان اذا اراد ان يعتكف صلى الصبح ثم دخل معتكفا فلما صلى الصبح يعني في المسجد وهو موضع اعتكافه نظر فوأي الاخية فكانه كان قد شرع في اعتكافه لكونه في موضعه *

قال * باب من كره اعتكاف المرأة *

ذكر فيه من حديث مالك (عن يحيى بن سعيد عن عمرة انه عليه السلام اراد ان يعتكف وانه رأى اخية نسائه) ثم قال (رواه البخاري في الصحيح عن عبد الله بن يوسف عن مالك وهذا من طريق مالك مرسل) قلت * هذا الحديث في صحيح البخاري بهذا الاسناد عن عمرة عن عائشة موصولا وظاهر كلام البيهقي فيه مرسل *

قال * باب بيان الشغل *

ذكر فيه حديث ثعالب بن عمر في سنده ابراهيم بن يزيد الخوزي فسكت عنه ثم ذكر حديثا مرسل عن الحسن ثم قال (وهذا شاهد لحديث الخوزي) قلت * في هذا تقوية لحديث الخوزي ثم ان البيهقي عن قريب ضعف الحديث وبالغ في تضعيفه على ما سبقت ان شاء الله تعالى *

باب المنصوفي بدنه لا ثبت على مركب *

قال *

قلت * الفقهاء يلقبون هذه المسئلة بمسئلة المنصوب وهو الضعيف الهرم الذي لا يمسك على الراحة ولا يقدر على النهوض وكذا ذكر البيهقي فيما بعد فقال باب النياحة في الحج عن المنصوب والميت وان كان هذا تكراراً منه واستعماله لفظة المنصوفي هذا الموضع غير متبعه لا معنى ولا لفظاً الا بتمسك لانه ماخوذ من انضيت جعل اي هزئته وانبتته والصواب ان يقال مناوراً في نسبة ما عن هذا الكتاب المنصوف قد يمس الضاد والكلام عليه كالكلام على المنصور وذكر البيهقي في هذا الباب حديث الخثعمية * قلت * لخصمه ان يقول ظاهر قوله تعالى من استطاع اليه سبيلاً انه استطاع البدن ولو وجبت الاستئابة لقال اجماع البيت والخثعمية بين النبي عليه السلام لها جوارح جماعته وليس فيه انه جعله فرساً على ايها فان قيل * قوله حجي عن ابيك يقتضي الوجوب عليها قلنا * هي مخيرة عندكم وان بدلت له الطاعة فكيف يحمل الامر على الوجوب وفي التمهيد ما لخصه قال مالك واصحاب الحديث مخصوص بان الخثعمية كما خص سالم بالرضاع حال الكبر لان اباها لم يلزمه الحج بدليل النص لانه لم يكن مستطيعاً وبدليل الاجماع على انه لا يصلح احد عن احد وجعلت المالكية عملها عن ايها بالم يجب عليه ليحققه الثواب كالحج بالصبي يراد به التبرك لا الفرض *

باب الرجل يطبق المشي *

قال البيهقي *

اعاد فيه حديث الحوزي ثم ضعفه (ثم قال وروي عن سعيد بن ابي عروبة وحماد بن سلمة عن قتادة عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم في الزاد والراحلة ولا اراه الا وهما واستدل على ذلك بانه روي عن قتادة عن الحسن مرسلًا) * قلت * حديث قتادة عن انس مرفوعاً أخرجه الدارقطني وذكر بعض العلماء ان الحاكم أخرجه في المستدرک وقال صحيح على شرطهما فقول البيهقي (ولا اراه الا وهما) تضعيف للحديث بلا دليل فيحمل على ان لقادة فيه اسناد بن وكثيراً ما يفعل البيهقي وغيره مثل ذلك *

باب الرجل يجد زادا وراحلة فيجح ماشياً *

قال *

قال فيه (روي فيه عن ابن عباس حديث مرفوع وفيه ضعف) ثم ذكره وفي سنده عيسى بن سودة فقال فيه (مجهول) * قلت * أخرجه الحاكم في المستدرک وذكره ابن حبان في كتاب الثقات وقال روى عن عمرو بن دينار المقاطيع روى عنه اهل مصر *

باب من ليس له ان يجح عن غيره *

قال *

ذكر فيه حديثان عن قتادة عن عزرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ثم قال أخرجه ابو داود وعزرة هو عزرة بن يحيى لنا

ابو عبد الله الحافظ سمعت ابا علي الحافظ يقول ذلك قال البيهقي (وقد روى قتادة ايضا عن عزرة بن تميم وعن عزرة بن عبد الرحمن) * قلت * عزرة الذي روى عن سعيد بن جبيرة روى عنه قتادة هو عزرة بن عبد الرحمن الخزاعي كما ذكر البخاري في تاريخه وابن ابي حاتم وابن حبان وصاحب الكمال والمزي وليس في كتاب ابي داود احدى يقال له عزرة بن يحيى بل ولا في بقية الكتب الستة وترجم المزي في اطرافه لهذا الحديث فقال عزرة بن عبد الرحمن عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس وفي تقييد المهمل للنسائي وروى مسلم عن قتادة عن عزرة وهو عزرة بن عبد الرحمن الخزاعي عن سعيد بن جبيرة في كتاب اللباس قال البخاري عزرة بن عبد الرحمن الخزاعي كوفي عن سعيد بن جبيرة وسعيد بن عبد الرحمن بن ابري سمع منه قتادة قال وقال احمد يعني ابن حنبل هو عزرة بن دينار الا عور قال ولا اراه يصح وذكر صاحب الايام هذا الحديث ثم قال رأيت في كتاب التمييز عن النسائي عزرة الذي روى عنه قتادة ليس بذلك القوي وبقي في الحديث غلة اخرى غير ما ذكره البيهقي وهي ان بعضهم يرويه عن قتادة عن ابن جبيرة ولا يذكر عزرة كما ذكره صاحب الاستدكار وغيره ثم ذكره البيهقي من وجه اخر عن ابن جريج عن عطاء بن سلام ثم ذكر فيه اختلافا ثم قال (ورواه ابن جريج عن عطاء عنه عليه السلام مرسل) * قلت * هذا تكرار * قال * باب الرجل يحرم بالحج تطوعا ولم يكن حجا الاسلام او يقول احرام فلان وكان فلان مهلا بالحج يحزبه عن حجة الاسلام *

* قلت * ذكر الطحاوي في المشكل حديث حج عن نفسك ثم عن شبرمة ثم قال ما ملخصه تعلق به قوم فقالوا تكون الحجة عن نفسه ثم قاسوا على ذلك من لم يحج فتطوع انه يكون عن حجة الاسلام وخالفوا ذلك فبين صام رمضان تطوعا فلم يجوزوه عن رمضان ولا التطوع فان كان هذا الحديث ثابتا فقياس صوم التطوع عليه وجعله من رمضان اولى لان وقت الصوم رمضان لا غير ووقت الحج وقت الفرض والنفل والصحيح في الحديث انه موقوف ودليل من قال من اهل المدينة والكوفة ان الحج يكون تطوعا لا عن حجة الاسلام قوله صلى الله عليه وسلم اول ما يحاسب به العبد يوم القيامة صلواته فان كان اكملها كتبت كاملة وان لم يكن اكملها قال الله تعالى لما كتبه انظر واهل تبعدون لعبدى من تطوع فاكملوا ما ضيع من فريضته والزكاة مثل ذلك ثم لو خذ الاعمال على حساب ذلك فدل انه قد يكون منه حج التطوع ولم يحج الفرض قبل ذلك ويحج عن غيره الفرض قبل نفسه وكما جازله اذا دخل وقت الصلوة ان يتطوع ثم يفرض كذلك اذا دخل وقت الحج له ان يتطوع عن نفسه او يفرض عن غيره *

باب ما يستحب من تعجيل الحج

* قال *

* قلت * في هذا الباب عدة احاديث ظاهرة يقتضي وجوب تعجيل الحج وذلك عكس توريث البيهقي وذكر في هذا الباب حديث مهران بن ابي صفوان عن ابن عباس * قلت * اختلف فيه فقال البيهقي ابي صفوان وفي سنن ابي داود مهران بن ابي صفوان وفي اطراف المري رواه عبد الرحمن بن محمد عن الحسن بن عمرو عن صفوان الجمال عن ابن عباس انتهى كلامه ومع الاختلاف في مهران هذا هو ميبول كذا قال ابن القطان وغيره وقال ابو زرعة لا اعرفه الا في هذا الحديث ثم ذكر البيهقي من حديث سفيان بن سعيد (عن اسمعيل الكوفي عن فضيل بن عمرو الى آخره ثم قال ورواه ابو اسرائيل الملائي عن فضيل) ثم ذكره بسنده * قلت * ظن البيهقي ان ابنا اسرائيل الملائي غير اسمعيل الكوفي المذكور في السند الاول وليس الامر كذلك بل هما واحد وهو ابو اسرائيل اسمعيل ابن ابي اسحاق خليفة الكوفي الملائي وهو ضعيف عندنا *

باب لا يول بالحج في غير اشهره

* قال *

ذكر فيه اثر من رواية ابن خزيمة (عن ابي كريب عن ابي خالد عن شعبة عن الحكم) * قلت * في الخلافات للبيهقي ان ابنا محمد السبيعي قال رواه الناس عن ابي خالد عن الحجاج بن ارطاة عن الحكم فاجابه الحاكم ابو عبد الله بان ابن خزيمة اتى بالاستادين *

باب ادخال الحج على العمرة

* قال *

ذكر فيه حديث عائشة (فاهلنا بعمرة وفيه فقال انقضى رأسك وامشطى واهلى بالحج ودعى العمرة قلنا قضينا الحج ارسلني مع عبد الرحمن الى التنعيم فاعتمرت فقال هذه مكان عمرتك ثم قال قوله ودعى العمرة يريد به امسك عن افما لهما وادخل عليهما الحج) * قلت * هذا خلاف حقيقة قوله دعى العمرة بل حقيقة انه امرها برقص العمرة بالحج وقوله انقضى رأسك وامشطى يدل على ذلك ويدفع تاويل البيهقي بالامساك عن افعال العمرة اذ المحرم ليس له ان يفعل ذلك وقد قال البيهقي فيما بعد باب المرأة تختضب قبل احرامها وتنشط (قد مضى تحول النبي صلى الله عليه وسلم انقضى رأسك وامشطى واهلى بالحج) انتهى كلامه وقول عائشة ترجع صواحيي بحج وعمرة وارجع انا بالحج صريح في رقص العمرة اذ لو ادخلت الحج على العمرة لكانت هي وغيرها في ذلك سواء ولما احتاجت الى عمرة اخرى بعد العمرة والحج الذين فعلتها وقوله صلى الله عليه وسلم عن عمرتها الاخيرة هذه مكان عمرتك صريح في انها خرجت من عمرتها الاولى وورقتها اذ لا تكون الثانية مكان الاولى والاولى مفقودة وفي بعض الروايات هذه قضاء من

عمر لك وسياتي في باب العمرة قبل الحج ما بقى هذا وقال القدوري في التجر يد ما ملخصه قال الشافعي لا يعرف في الشرع رفض العمرة بالحض قلنا ما رفضتها بالحض ولكن تعذرت افعالها وكانت ترفضها بالوقوف قائما بتجبل الرفض ثم استدل البيهقي على ادخالها الحج على العمرة بما في حديث جابر انهما اهلت بالحج وطافت قلما النبي صلى الله عليه وسلم قد حلت من حجتك وعمرتك جميعا * قلت * سياتي الجواب عنه ان شاء الله تعالى في باب المفرد والقران يكفيهما طواف واحد *

* قال * **باب من قال العمرة تطوع** *

ذكر فيه حديث حجاج بن ارطاة (عن محمد بن المنكدر عن جابر ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم او اجبة العمرة قال لا وان تعمر خير لك) ثم ذكره موقوفا على جابر ثم قال (هو المحفوظ) * قلت * اخرجه الترمذي من حديث حجاج مرفوعا وقال حسن صحيح ولا ن ما جة عن اسحق بن طلحة عن ابيه طلحة بن عبيد الله انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحج جهاد والعمرة تطوع *

* قال * **باب وجوب العمرة استدلالا بقوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله** *

* قلت * قد تقدم في آخر الباب السابق قراءة الشعبي لهذه الآية وقوله هي تطوع وعلى القراءة الاخرى اتمام الشيء انما يكون بعد الدخول فيه وعند خصومه اذا دخل فيها وجبا وفي الاستدكار وروي عن ابن مسعود قال الحج فريضة والعمرة تطوع وهو قول الشعبي وابي حنيفة واصحابه وابي ثور وداود ومعنى الآية عندهم وجوب اتمامها على من دخل فيها ولا يقال اتم الا لمن دخل في العمل ويدل على صحة هذا التاويل الاجماع على ان من دخل في حجة او عمرة مفترضا او منظوعا ثم افسد الله يجب عليه اتمامها ثم القضاء وهذا الاجماع اولي بتاويل الآية من ذهب الى ايجاب العمرة ثم ذكر البيهقي حديث عمر (ان رجلا قال يا محمد ما الاسلام قال ان تشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وتقيم الصلوة وتؤتي الزكاة وتبج البيت وتعتز وتغتسل من الجنابة وتتم الوضوء) الحديث * قلت * النوافل من الاسلام لانها من شرائعه كما روي الاسلام بضع وعشرون شعبة ادناها اماطة الاذى عن الطريق وقران العمرة بالفرائض لا يقتضى ان يكون مثلها في الفريضة وقد قرن مع الفرائض في هذا الحديث اتمام الوضوء وليس بفرض والمشهور من الحديث ذكر الحج وحده دون العمرة وهو الموافق للاحاديث الصحيحة المشهورة كحديث بنى الاسلام وغيره ثم ذكر حديث اجماع عن ابيك واعتمر * قلت * لا دلالة فيه على وجوب العمرة لانه امر الوالد ان يحج عن ابيه ويعتمر ولا يجبان على الولد عن ابيه اجماعا ثم ذكر حديثا (عن عمران بن حطان عن عائشة قالت

يارسول الله هل على النساء جهاد) الى آخره * قلت * قد قال الله ارقطني في غل الصبيحين اخرج البخاري حديث
عمران بن حطان عن ابن عمر عن عمر في لبس الحرير وعمران متروك لسوء اعتقاده وخث رائه وفي الاستذكار
لم يسمع عمران من عائشة ثم ذكر قول ابن عباس (نساكن لا يضرك باء ما بدأت) * قلت * النساك ما يتقرب به وقد
يكون تطوعا ثم ذكر حديثا عن زيد بن ثابت ثم قال (رواه اسمعيل بن سالم عن ابن سيرين مرفوعا والصحيح موقوف)
* قلت * كذا في كتاب ابن سالم وفي سنن الله ارقطني اسمعيل بن مسلم وهو المكي مثكم فيه ثم ذكر موقونا ومرفوعا
العمرة الحج الاصغر * قلت * لهذا الحديث تفسيران * احدهما * ذكره البيهقي فيما مضى في باب العمرة في اشهر الحج
والآخر * ذكره فيما بعد في باب المفرد والقارن فكيفهما طواف واحد وعلى التفسيرين لادلالة في الحديث على وجوب
العمرة وقال ابو بكر الرازي معناه ان الحج ينوب عن العمرة لوجود افعالها فيه وزيادة ولو اراد وجوبها كالحج
لم يدخل احدهما في الآخر كما لا يقال دخلت الصلوة في الحج وقال الخطابي معناه فرضها ساقط بالحج وهو معنى
دخولها فيه فيؤد ليل على عدم الوجوب *

باب القارن بريق دما

* قال *

ذكر فيه (انه عليه السلام ذبح عن ازواجه البقر وان حديث ابي الزبير عن جابر يقطع بكون عائشة قارئة) * قلت *
سيأتي عن قريب ان شاء الله تعالى انه لم يكن في ذلك هدي فهو يدل على انه لا هدي على القارن وذلك عكس
مقصود البيهقي وذبحه عليه السلام عنهن البقرة تبين في الصحيح انه كان اخية وقد تقدم ما يدل على انه امرها برقص
العمرة فلا نسلم انها كانت قارئة *

باب العمرة قبل الحج

* قال *

ذكر فيه حديث عائشة وفي آخره (واهل من التمتع بعمرة مكان عمرتها فقص الله عمرتها ولم يكن في ذلك هدي
ولا صيام ولا صدقة ثم قال قوله فقص الله عمرتها من قول عروة) * قلت * اخرج مسلم هذا الحديث من طريق
عبدة عن هشام وفي آخره فخرج بي الى التمتع فاهلت بعمرة فقص الله حجها وعمرتها ولم يكن في ذلك هدي ولا صدقة
ولا صوم فهذا صريح بان ذلك من قول عائشة وقد قدمنا ان في بعض الروايات هذه قضاء من عمرتك وهذا صريح
بانه من قوله عليه السلام ثم لو سلمنا انه من قول عروة فما يصنع البيهقي بقوله فاهلت بعمرة مكان عمرتها وبما في الصحيح من
قولها فاعتمرت فقال هذه مكان عمرتك ثم قال البيهقي (وانما لم يكن في ذلك هدي لانه عليه السلام كان
قد اهدى عنها وعن من اعتمر من ازواجه بقرة بينهما) * قلت * هذا لا يمتشي على مذهبه لانه عليه السلام ذبح البقرة عن

ازواجه وكن اكثر من سبع والبقرة لا تجزى عنده الا عن سبع وانما لم يكن هدي لانها لم تكن قارئة بل رفضت عمرتها كما تقدم *

* قال * **باب التمتع اذا اقام بمكة حتى ينشئ الحج انشاء من مكة لا من الميقات** *

ذكر في آخره (عن ابن المسيب كان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يتمتعون في اشهر الحج فاذا لم يحجوا اعادهم ذلك لم يهدوا شيئا) * قلت * لا مناسبة له لهذا الباب *

* قال * **باب ما يدل على انه عليه السلام احرم احراما مطلقا** *

ذكر فيه (عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم لا يذكر حجا ولا عمرة) الحديث ثم قال (رواه البخاري في الصحيح عن محمد يقال انه ابن يحيى عن محاضر) * قلت * اخرج البخاري في صحيحه حديث حاضرت صفية عن عمر بن حفص عن ابيه عن الاعمش به ثم قال وزادني محمد عن محاضر عن الاعمش باسناده قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه ذكر الا الحج فذكر الحديث اتم من الاول وقال ابو علي الفسائي في تقييد المهمل نسبة ابن السكن محمد بن سلام *

* قال * **باب من اختار القران** *

ذكر فيه (ان ابن عمر انكر على انس رواية القران وقال ان انسا كان يدخل على النساء وهن مكشفات الرؤس) الى آخره * قلت * انكر ابن حزم ان يكون ابن عمر قال هذا وقال كيف يجوز ان يقول هذا وهو لا يزيد على انس الا عما واحد الا ان انسا لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة كان عمره عشرين سنين وخدم النبي صلى الله عليه وسلم عشر افكان عمره يوم مات صلى الله عليه وسلم عشرين سنة وعمر ابن عمر عند ذلك احد وعشرين سنة لانه عرض يوم الخندق وهو ابن خمس عشرة وكان الخندق في الرابعة والباقي بعد ذلك ست سنين فاذا اضيفت الى خمس عشرة صار الكل احدى وعشرين فذلك عمر ابن عمر عند موت النبي صلى الله عليه وسلم وكيف يقال ان انسا كان يدخل عليهن عام حجة الوداع وهن مكشفات الرؤس وانس اول من حججه النبي صلى الله عليه وسلم قبل ذلك بربع سنين ثم اوضح ابن حزم ذلك وبسطه فمن اراد ذلك فليستظره في حجة الوداع له على ان ابن عمر ابصار وي القران ذكره ابن حزم وعنه انه اختاره وفي الصحيح عنه انه قال اشهدكم اني قد اوجبت الحج مع البعرة وفي الموطأ مالك عن صدقة بن يسار ان رجلا من اهل اليمن قال لابن عمر اني قدمت بعمرة فقال لو كنت معك لا امرنك ان تقرن الى آخره ثم ذكر البيهقي حديث وهيب (عن ايوب عن ابي قلابة عن انس اهل عليه السلام بالحج وعمرة واهل الناس بها) الحديث ثم قال (ورواه حماد بن زيد عن ايوب يعني عن ابي قلابة فاضاف ذلك الى غير النبي صلى الله عليه

وسلم ثم اسند البيهقي ذلك ولفظه قال انس وسمعتهم يصرخون بهما جميعا الحج والعمرة ثم قال البيهقي اقال سليمان يعني
ابن حرب سمع ابو قلابه هذا من انس وعوفيه وروى حميد ويحيى بن ابي اسحق عن انس سمعت النبي صلى الله عليه وسلم
يلبي بعمرة وحج قال ولم يحفظنا الا الصحيح ما قال ابو قلابه انه عليه السلام افرد وقد جمع بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
بين الحج والعمرة فانما سمع انس اولئك الذين جمعوا بينهما هذا الكلام او نحوه قال البيهقي او قد رواه جماعة عن انس
كبار واه يحيى بن ابي اسحق ورواه وهيب عن ايوب فلا شبهة وقع لانس لا من دونه ويحتمل ان يكون سمعه صلى الله
عليه وسلم يعلم غيره كيف يلب بالقرآن لا لانه يلب بجماع نفسه وانما اعلم قلت قول انس رضي الله عنه يصرخون
بهما يندرج فيه النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه كما صرح به في الرواية الاولى حيث قال واهل الناس يباوون هذا
جمع بين الروايتين فتقول البيهقي اضاف ذلك الى غير النبي صلى الله عليه وسلم دعوى مخالفة للظاهر واثبات للتخالف
بين الروايتين بالضرورة وقول سليمان لم يحفظنا قول لا دليل عليه بل حفظوا تابعها على ذلك جماعة كما ذكره البيهقي وذكر
ابن حزم في حجة الوداع هذا الحديث من عدة طرق ثم قال في هؤلاء ستة عشر من الثقات كلهم متفقون على انس على
ان لفظ النبي صلى الله عليه وسلم كان اهلا لا بحجة وعمرة معا اتوى كلامه وعلى تفيد التباين بين
الروايتين فرواية هؤلاء الجماعة اولى ولم يرو ابو قلابه الا افراد اصلا فيما علمنا فضلا عن ان يكون ذلك هو
الصحيح كما زعم سليمان بل الذي في الصحيح انه روى القرآن كما تقدم وقد صرح هؤلاء الجماعة عن انس انه
سمع ذلك منه صلى الله عليه وسلم فانتفى قول سليمان انما سمعه من بعض اصحابه وقول البيهقي (الا شبهة وقع لانس)
جراة على صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وتعليطه بلا دليل وقوله (يحتمل ان يكون سمعه يعلم غيره) رد
للحديث الصحيح بمجرد احتمال بعيد يمكن ان يقال مثله في رواية من روى انه عليه السلام افرد او تمتع وكيف صح ذلك
مع قوله سمعته عليه السلام يلبي بعمرة وحج وحكي ابن حزم عن الشافعي ان جابرا كان احسن الصحابة اقتصاصا
للحديث في حجة الوداع وجعل ذلك ترجيحاً لروايته ثم رد عليه ابن حزم بما مضى انه وان كان كذلك فقد وصف
نفسه انه كان في كثرة زحام بقوله نظرت الى مدبصري بين يديه من راكب وماش وعن يمينه مثل ذلك وعن
يساره مثل ذلك وعائشة حينئذ في هودجها مع النساء وانس في ذلك اليوم كما اخبر رد ياف ابي طلحة الى جيب
النبي صلى الله عليه وسلم يرى ان رجلاه يس غرز النبي صلى الله عليه وسلم فمن اولى بحفظ كلامه من كان اقرب
اليه ولصيقه ليس بينه وبينه احدا ومن كان على بعد منه وفي زحام شديد ثم ذكر البيهقي حديث انس (٦١) عليه السلام
اربع عمر الى آخره ثم قال (وقد روي عن غير انس وفي ثبوته نظر) ثم اخرجه من طريق ابي داود عن حديث

ابي اسحق (عن مجاهد سئل ابن عمر) الحديث وفيه ان عائشة قالت اعتمر عليه السلام ثلاثاً سوى التي قرنها في حجة الوداع ثم قال (الرواية الثابتة عن مجاهد عن منصور ليس فيها هذا) قلت اسناد حديث ابي داود صحيح جليل على شرط البخاري وليس من ترك ذكر شيء حجة على من ذكره قال البيهقي (وقد روي عن ابي اسحق عن البراء ابن عازب وليس بحفظ ثم اخرجه من حديث مالك بن يحيى) عن يزيد بن هارون عن زكريا بن ابي زائدة عن عن ابي اسحق) قلت اخرجه ابو عمر في التمهيد من حديث احمد بن حنبل عن يزيد بن هارون بسنده وهذا سند صحيح قال البيهقي (وقد روي من حديث جابر وليس بصحيح) ثم اخرجه وحكى (عن الترمذي انه سأل عنه البخاري فقال خطأ) قلت اخرجه شيخ البيهقي والحاكم في مستدركه وقال صحيح على شرط مسلم وذكره الترمذي وحكى عن البخاري انه لم يعرفه قال وروايت لا يعده محفوظاً ثم روى البيهقي من وجه آخر وفي سنده داود ابن عبد الرحمن العطار فحكي عن البخاري انه قال فيه صدوق ربما يهمل في الشيء قلت هذا الحديث ايضا اخرجه ابو داود بسند صحيح واخرجه الحاكم في مستدركه وقال صحيح الاسناد وداود هذا ثقة اخرج له في الصحيحين وبقية الكتب الستة ومارأيت احداً ذكر هذا الكلام الذي حكاه البيهقي عن البخاري ولا ذكره البخاري في تاريخه وذكره ابن حبان في كتابه في الثقات وقال كان متقناً من فقهاء اهل الكوفة ومحدثهم فظهر بهذا ان الحديث ثابت عن غير انس ولا نظيره وفي مسند الشافعي عن عطاء انه عليه السلام سعى في عمرة كلهن الاربع بالبيت والصفاء والمروة وقال ابن الاثير في شرح البخاري الذي صح وتماضت به الاحاديث انه عليه السلام احرم باربع عمر الاولى عام الحديبية سنة ست والثانية عمرة القضاء سنة سبع والثالثة عمرة الجعرانة سنة ثمان والرابعة التي مع حمله سنة عشرو في الاستذكار وقد روي بمثل ما قال ابن شهاب ان عمرة كلها كانت في ذي القعدة الا عمرته التي كانت مع حجته اثار مرفوعة من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وغيره ثم ذكر البيهقي حديث حفصة (ولم تحل انت من عمرتك) ثم قال (قال الشافعي يعنى من احرامك الذي ابتدأت به وهم بنية واحدة والله اعلم فقال لبدت رأسى وتلدت هدي فلا احل حتى انحر يعنى والله اعلم وحتى يحل الحاج لان القضاء نزل عليه ان يجعل من كان معه هدي احرامه حجاً قلت في هذا الكلام نظروني في شرح مسلم للنووي هذا الحديث دليل للذهب الصحيح المختار الذي قد قدمناه واضحا بدلائله في الابواب السابقة مرات انه عليه السلام كان قارناً في حجة الوداع فقوله ان عمرتك اي العمرة المضمومة الى الحج وقد تأوله من يقول بالافراد واولات ضعيفة ثم ذكر بعضا ثم قال (وكل هذا ضعيف والصحيح ما سبق وقال ابو عمر في التمهيد حديث حفصة يتقن انه عليه السلام كان مفرداً وحكمه كحكم سائر الاحاديث في

انه عليه السلام قرن او تمتع وقال الخطابي في الملم وهذا الحديث سيتبين لك انه قد كانت هناك عمرة ولكنه ادخل عليها حجة فصار بذلك قارنا وقال الطحاوي دل هذا الحديث انه عليه السلام كان متمتعا لان الهدي لا يمنع من الاحلال الا في المتعة هذا ان كان قال ذلك بعد طوافه للعمرة وان كان قاله قبل ذلك ولم يطف حتى احرم بالبع صار قارنا وعلى ايها كان فقد نفي قول من قال كان عليه السلام مفردا بالبع ثم ذكر البيهقي الحديث من رواية موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن حفصة ثم قال (وكذا رواه شعيب بن ابي حمزة عن نافع لم يذكر فيه العمرة) * قلت * ذكر ابو عمران بعض الناس سئل عن هذا الحديث فزعم انه لم يقل احده عن نافع ولم يحل انت من عمرتك الامالك ثم رد عليه ابو عمران جماعة قالوا ذلك عن نافع منهم مالك وعبيد الله بن عمر وايوب السخيتاني وهؤلاء حفاظ اصحاب نافع والحجة على من خالفهم ولو زاد ذلك مالك وحده لكان مقبولا لحفظه وفقهه واتقانه فكيف وقد تابعه من ذكرنا واكن المسئول لما رأى حديث حفصة يوجب انه عليه السلام كان متمتعا او قارنا ولا بد من احدي الحالتين دفعه بما لا وجه له ولو جوز دفع حديث حفصة بمثل هذا الخيطل كيف يصنع باحاديث المتعة والقران وانا في الاستدكار الاولى بذوي الانصاف ان لا يشكوا في حديث حفصة انه دال على انه عليه السلام كان قارنا مع ما يشهد له من سديد انس وغيره ثم ذكر ابو عمر قوله عليه السلام سقت الهدي وقرنت ثم قال وليس هو يوجد عن النبي صلى الله عليه وسلم من وسبه صحيح اخبار عن نفسه انه افرد ولا انه تمتع وانما يوجد عن غيره اضافة ذلك اليه فيما يحتمل التاويل وهذا اللفظ يرفع الاشكال ويدفع الاحتمال ثم ذكر البيهقي حديث علي بن المبارك (عن يحيى بن ابي كثير عن عكرمة عن ابن عباس عن عمر حديث اتاني جبريل) وفي آخره (وقل عمرة في حجة) ثم قال (كذا قال ابن المبارك عن يحيى وخالفه الاوزاعي في اكثر الروايات عنه فقال وقال عمرة في حجة ثم اخرجه كذلك من حديث الوليد بن مسلم وبشر بن بكر عن الاوزاعي ثم قال (وكذا قاله شعيب بن اسحق ومسكين بن بكير عن الاوزاعي فيكون ذلك اذ نافي ادخال العمرة على الحج لانه امر النبي عليه السلام بذلك في نفسه قلت باخرجه البخاري في الحج من حديث بشر بن بكر والوليد بن مسلم وفي كتاب المزارعة من حديث شعيب بن اسحق كلهم عن الاوزاعي ولفظه وقل عمرة في حجة واخرجه ابو داود كذلك من حديث مسكين بن بكير وابن ماجة كذلك من حديث محمد بن مصعب والوليد بن مسلم كلهم عن الاوزاعي ورواه احمد في مسنده كذلك عن الوليد بن مسلم عن الاوزاعي وهذا اولي من رواية من قال وقال عمرة لان المالك لا يلي وانما يعلم التلبية ولو صحت تلك الرواية توفيق بينها بقول المراد قال قل فاختصره الراوي ثم ذكر البيهقي حديث عمران بن حصين ثم قال قوله جمع بين حج وعمرة ان كان الراوي

حفظه يحتمل ان يكون المراد انه فيه وامره بعض اصحابه بذلك) قلت * لا وجه لقوله (ان كان الراوي حفظه) بعد صحة الحديث والتاويل الذي ذكره في غاية البعد والمخالفة للظاهر من غير ضرورة ثم ذكر حديث قدوم على من طريق البراء وفيه (قدسقت الهدي وقرنت) ثم ذكره من طريق انس وفيه (لولا اني معي الهدي لاحلت) ثم قال (وفيه وفي حديث جابر جعل العلة في امتناعه من التحلل كون الهدي معه والقارن لا يحل من احرامه حتى يحل منها سواء كان معه هدي او لم يكن ودل ذلك على خطأ تلك اللفظة) قلت * الحديث الاول يقتضي القران وقد ايداه ما اخرج ابن حبان في صحيحه من حديث النزال بن سبرة ثنا علي بن ابي طالب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من المدينة حاجا وخرجت انا من اليمن قلت ليلى اهل لا كاهل ل النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم فاني اهلت بالعمرة والحج جميعا والحديث الثاني ينفي الافراد لان الهدي لا يمنع المفرد من الاحلال فانتهى كونه عليه السلام مفردا فالحديث حجة على من اختار الافراد *

باب من اختار التمتع *

ذكر فيه حديث ابن عمر في التمتع وفيه (ثم لم يحل من شيء حرم منه حتى قضى حجه وهديه) ثم ذكر عن عائشة مثله ثم قال (وحديث لم يحل من احرامه حتى فرغ من حجه ففيه دلالة على انه لم يكن متمعا) قلت * هذا لا يرد على فقهاء الكوفة فعندهم التمتع اذا اهدى لا يحل حتى يفرغ من حجه وهذا الحديث ايضا ينفى كونه مفردا لان الهدي لا يتمتع المفرد من الاحلال فهو حجة على البيهقي وفي الاستذكار لا يصح عندنا ان يكون متمعا لا يتمتع قران لانه لا خلاف بين العلماء انه عليه السلام لم يحل من عمرته واقام محرما من اجل هديه الى يوم النحر وهذا حكم القارن لا التمتع * قلت * في كلام ابي عمر هذا انظر فان التمتع اذا اهدى يقيم محرما الى يوم النحر عند الحنفية *

باب الاعواز من هدي المتعة *

ذكر فيه حديثان في سند يحيى بن سلام فقال (ليس بالقوي) قلت * كذا قال هنا وقال في باب من قال لا يقرأ (ضعيف) ثم ان مذهب الشافعي انه لا يجوز للتمتع اذ لم يجد الهدي ان يصوم ايام التشريق وهذا ظاهر كلام البيهقي في ابواب الصيام وظاهر كلامه في هذا الباب الجواز وهو قول الشافعي بالعراق ثم قال بمصر لا يصوم بها احد لئلا يهيه عليه السلام عن صيامها كذا في الاستذكار *

باب ميقات اهل العراق *

ذكر فيه حديثان عن ابي الزبير عن جابر ثم عزاه الى مسلم ثم ذكر من طريق البخاري عن ابن عمر ان عمر حدثهم ذات

عرق ثم قال (ذهب طاووس وجابر بن زيد وابن سيرين الى انه عليه السلام لم يوقن وانما وقت بعده واختار الشافعي ثم قال) (وذهب عطاء الى انه عليه السلام وقته) ثم ذكره عنه عن النبي عليه السلام مراسلا وقال (هو الصحيح) ثم قال وروي ذلك في غير حديث جابر ثم رواه ثم أخرجه من حديث القاسم (عن عائشة عنه عليه السلام) ثم قال (رواه ابو داود في سننه) ثم أخرجه من طريق ابي داود من حديث ابن عباس ثم أخرجه من حديث الحارث ابن عمرو وعزاه الى ابي داود ثم قال (والله ذهب عروة) ثم أخرجه من حديثه عن النبي عليه السلام * قلت * أخرج حديث عائشة المذكور اولا للنسائي ايضا وأخرج ابن عمر في التمهيد من طريق قاسم بن اصبغ ثنا الحارث ابن ابي اسامة ثنا يزيد بن هارون ثنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره وفي آخره ولاهل العراق ذات عرق وأخرج الطحاوي في الاحكام للقرآن بسنده عن انس انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المدينة الحليقة ولاهل الشام الجحفة ولاهل البصرة ذات عرق ولاهل المدائن العتيق والبصرة والمدائن كلاهما فقد روي توقيت النبي صلى الله عليه وسلم لاهل العراق ذات عرق من وجوه كثيرة مسندة ومرسلة وبعضها في الصحيح وفي التمهيد قال قائلون عمر هو الذي وقت العتيق لاهل العراق لانها فتحت في زمانه وقال آخرون هذه غفلة من قائل هذا القول لانه عليه السلام هو الذي وقت لاهل العراق ذات عرق والعتيق كما وقت لاهل الشام الجحفة والشام كلها يومئذ اذ كفر كالعراق فوقت الموافيت لاهل النواحي لانه علم ان الله سيفتح على امته الشام والعراق وغيرها ولم يفتح الشام والعراق الا على عهد عمر بلا خلاف وقد قال عليه السلام منعت العراق درهمها ودونمها الحديث معناه عند اهل العلم يستمتع *

باب الغسل للاهلل

* قال *

ذكر فيه حديث زيد بن ثابت (اغتسل عليه السلام لاجرامه وفي سننه ابو غزيرة محمد بن موسى فقال (ليس بالقوي) قلت * فيه امران * احدهما * انه لين الكلام فيه وقال الرازي ضعيف وقال ابن حبان يسرق الحديث ويحدث به ويروي عن الثقات الموضوعات * والثاني * انه غلل الحديث عن الوجه ان يغسل بغيره لان مداره على عبد الرحمن بن ابي الزناد وقد ضغنه النسائي وغيره فالصواب انه يغسل به لابي غزيرة لان غيره تابعه عليه فاخرجه اليه بقي من حديث الاسود بن عامر وهو ثقة عن ابن ابي الزناد واخرجه الترمذي من حديث عبد الله بن يعقوب الرملي عنه اعني عن ابن ابي الزناد وقال حسن غير ياب *

باب من قال هل حلف الصلوة

* قال *

ذكر فيه حديث اختلافهم في اهلالة عليه السلام وفي سننه خفيف فقال (ليس بالقوي) قلت * هذا الحديث

أخرجه الحاكم في مستدركه وقال على شرط مسلم وأخرجه أبو داود في سننه. وسكت عنه وفي شرح المذهب للنووي قد خالف البيهقي في خفيف كثيرون من الحفاظ والأئمة المتقدمين في هذا الشأن فوثقه يحيى بن معين إمام الجرح والتعديل وأبو حاتم وأبو زرعة ومحمد بن سعد وقال النسائي صالح.

قال * * * باب من لم يرد إحرام الم يصر محرما * * *

قال الشافعي وزوي أن ابن مسعود لقي ركباً بالسبخ يحرمين فلبوا ولبي ابن مسعود وهو داخل الكوفة قلت * في مصنف ابن أبي شيبة ثاو كيع عن سفيان عن ابن موقفة عن رجل لم يسه ان ابن مسعود أحرم من السبخ وذكر أبو عمر في التمهيد أن جماعة من الصحابة والتابعين أحرموا من المواضع البعيدة قال وأحرم ابن مسعود من القادسية انتهى كلامه فلي هذا لبي ابن مسعود مرئدا للإحرام فلا أثر ليس بمطابق للباب.

قال * * * باب المرأة لا تنقب * * *

ذكر فيه حديثاً في سننه أبو يوب بن محمد أبو الجليل فقال (ضعيف عند أهل العلم بالحديث ضعفه ابن معين وغيره) قلت * كيف يقول هذا وبعض أهل العلم بالحديث وثقوه وفي نفس الأستاذ توثيقه وقال أبو حاتم الرازي لا بأس به وفي الضعفاء للذهبي ضعفه ابن معين ووثقه غيره وفي الميزان وثقه القسري.

قال * * * باب من لم يجد الأزار ليس بسراويل * * *

ثم ذكر الحديث * قلت * هو متروك الظاهر قال القدوري في التجرید وافقونا على أن السراويل لو كان كثيراً يمكن أن يتزربه من غير فتق لم يحز لسه لانه واجد الأزار وكذا الوخاط إزاره سراويل وهو قطعة واحدة لا يجوز لبسه وإن لم يجد إزاراً غيره لانه إزار في نفسه إذا فتقه وفي شرح العمدة بالحديث يدل على جواز لبس السراويل من غير قطع وهو قوي ههنا إذا لم يرد بقطعه ما ورد في الحنفين وغيره من الفقهاء لا يبيع السراويل على هيئة إذا لم يجد الأزار ثم إن البيهقي بعد ذكر حديث اللبس (من لم يجد ثيابين فلبس الخفين من غير أمر بالقطع وذكر حديث ابن عمر وفيه الأمر بالقطع حكى عن عمرو بن دينار أنه قال انظروا أيها قبل حديث ابن عمر وأحد ابن عباس ثم قال البيهقي (حملنا عمرو على نسخ أحدهما بالأخرين في رواية ابن عون وغيره عن تافع عن ابن عمر أن ذلك كان بالمدينة قبل الإحرام وبين في رواية شعبة عن عمرو بن جابر بن زيد عن ابن عباس أن ذلك كان بعرفة بعد قصة ابن عمر ثم ذكر الشافعي ما يخصه أنه يرى قطعها وإن زيادة ابن عمر شيئاً عزب عن ابن عباس أو شك فيه أو سكت

عنه ليس باختلاف * قلت * تبين بما ذكره البيهقي ان حديث ابن عباس متأخر فكان الوجه العمل باطلاقه وجواز لبسها بلا قطع كما ذهب اليه ابن خنبل الا ان في سنن النسائي اخبرنا اسمعيل بن مسعود ثنا يزيد بن زريع ثنا ايوب هو السخاني عن عمرو بن جابر بن زيد عن ابن عباس سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وفيه فاذا لم يجد الثملين فليلبس الخفين يقطعها اسفل من الكعبين وهذا سند جيد فيه ان اشتراط القطع المذكور وفي حديث ابن عباس فلا نسلم ان الاطلاق يجوز لبسها هو المتأخر *

* قال * ❦ باب ما لا يجوز للمحرم والمحرمة لبسه من الثياب المصبوغة بالورس والزعفران ❦ ذكر فيه حديث ابن عمر (نهى عليه السلام ان يلبس المحرم ثوبا مصبوغا بورس او زعفران) * قلت * في دخول المحرمة في هذا نظر والصواب الاستدلال على خصوص المحرمة بحديث ابن عمر المذكور في الباب السابق *

* قال * ❦ باب لا يغطي المحرم راسه ويغطي وجهه ❦

* قلت * الكلام معه في هذا الباب تقدم مبسوطا في كتاب الجنائز *

* قال * ❦ باب لبس المحرم وطيه جاهلا ❦

ذكر فيه حديث (المحرم بعمره وعليه حبة) * قلت * كان هذا قبل التحريم فلم يذكره عليه السلام بالفدية فاما بعد التحريم فلا فرق بين الجاهل والناسي والعامد كقتل الصيد *

* قال * ❦ باب لم ير بشم الریحان باسا ❦

ذكر فيه اثر عن ابن عباس * قلت * للشافعي في الریحان ونحوه ما هو طيب ولا يتخذ منه الطيب قولان * احدهما ان طيب تجب الفدية بشمه والثاني * ليس بطيب واما ما هو طيب ويتخذ منه الطيب كالزعفران والورد والياسمين ففي شمه الفدية عنده وعند الحنفية لافدية بالشم لانه عليه السلام كان يطيب عند احرامه ويبقى عليه اثره ولا بد من وجود ريحه فدل انه لا حكم بمجرد الرائحة *

* قال * ❦ باب المحرم يدهن جسده غير راسه ولحيته بما ليس بطيب ❦

ذكر فيه (انه عليه السلام ادهن بزيته الى آخره) * قلت * في سنده فرق قد السني فسكت عنه وضعفه النسائي والدارقطني وقال ايوب ليس بشئ كذا في الضعفاء لابن الجوزي ومع ذلك قد اختلف فيه على سعيد بن جبير كما بينه البيهقي بعد ثم على تقدم صحة الحديث هو مطلق ليس فيه استثناء الراس واللحية ومذهب احمد بن حنبل انه اذا ادهن بالزيت فلا فدية عليه عملا بهذا الحديث *

باب العصفري ليس بطيب

قال *

(قد مضى في رواية ابن اسحق عن نافع عن ابن عمر مرفوعا في النساء وتلبس بعد ذلك ما حبت من الوان الثياب معصفرا
او خزا) قلت * ابن اسحق متكلم فيه وقد اختلف عليه في كاحكامه البيهقي عن ابي داود في بيان ما تلبس المحرمة من الثياب
وفي التهيد رواه ابو قرة موسى بن طارق عن موسى بن عقبة عن نافع موقوف على ابن عمرو في المؤطا مالك عن نافع ان ابن
عمر كان يقول لا يتقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين * ولم يذكر ما بعده فقد رواه مالك موقوفا وهو اجل من ابن اسحق
بلا شك وقد شهد له رواية موسى بن طارق ولم يذكر مالك في روايته وتلبس بعد ذلك ما حبت وكيف يسمع ابن
عمر من النبي صلى الله عليه وسلم اباحة الخلف للنساء ثم يامرهن بقطعه حتى حدثته صفية عن عائشة انه عليه السلام اباح لهن
الخفين فتترك ذلك كما ذكره البيهقي في باب ما تلبس المحرمة ثم ذكر البيهقي في هذا الباب اعني باب العصفرا ان عمر ابصر
على عبد الله بن جعفر ثوبين مضر حين الى آخره * قلت * المضرح المصبوغ بالحرة ولا يختص ذلك بالعصفرو في
الحلي روي نافع عن عمر المنع من المعصفر جملة وللحرم خاصة ايضا عن عائشة ثم ذكر البيهقي حديث مكحول (جاءت امرأة
بثوب مصبوغ) قلت * هو منع كونه مرسلا معمولا على الضرورة يدل على ذلك قوله عليه السلام لك غيره قالت لا * وقد
روى ابو داود بسند صحيح عن ام سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصفرا من الثياب
الحديث وقد ذكره البيهقي فيما بعد في باب الاعواد وفيه دليل على ان العصفرا طيب ولذلك نهيت عن المعصفرا لو كان
النهي لكونه زينة لنهيت عن ثوب العصب لانه في الزينة فوق المعصفرا كذا قال الطحاوي والعصب برود اليمن
يعصب عز لها اي تطوى لم تصنع مصبوغا ثم تسج وفي الصحيحين انه عليه السلام استثنى من المنع ثوب العصب *
والشافعية خالفت هذا الحديث قال النووي الاصح عندنا تحريم العصب مطلقا والحديث حجة لمن اجازه وقال ايضا
الاصح انه يجوز لها لبس الحرير *

باب نهى الرجال عن لبس المعصفرا

قال *

ذكر فيه (ان علي بن ابي طالب رضي الله عنه كان يشير الى انه يختص بالنهي عنه دون غيره) ثم ذكر حديث علي (نهاني رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولا اقول نهائكم) الحديث ثم ذكر (عن عثمان انه رأى علي بن محمد بن عبد الله بن جعفر ملحمة معصفرة فذكر نهيه
عليه السلام عن لبس المعصفرا فقال له علي انه عليه السلام لم ينهك ولا ياه انما عتاني انا) ثم قال البيهقي (اسناد غير قوي وحكم
علي بالتخصيص في الرواية الصحيحة غير منصوص) قلت * لم ير دعلي رضي الله عنه في الرواية الصحيحة انه مخصوص بالنهي
عن غيره لانصا ولا اشارة قال النووي ليس معناه ان النهي مختص به انما معناه ان اللفظ الذي سمعته بصيغة الخطاب

لي فانا نقله كما سمعته وان كان الحكم يتناول الناس كلهم وفي شرح مسلم للنووي في باب النهي عن لبس الرجل الثوب المعصفر اتقن البيهقي المسئلة فقال في كتابه معرفة السنن نهى الشافعي الرجل عن المزعفر وانا ج له المعصفر قال وانا رخصت له في المعصفر لاني لم ارا احدا يحكي عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي عنه الا ما قال علي رضي الله عنه نياي ولا اقول نهاكم قال البيهقي وقد جاءت احاديث تدل على النهي على العموم ثم ذكر حديث عبد الله بن عمرو ابن العاص ثم قال ولو بلغت هذه الاحاديث الشافعي لقال بها ان شاء الله تعالى قال الشافعي وانهى الرجل الحلال بكل حال ان يتزعر قال البيهقي فبج السنة في المزعفر متابعتها في المعصفر اولي به *

* قال *

باب الحناء ليس بطيب

ذكر فيه حد يثا عن عائشة * قلت * روته عن عائشة كريمة بنت همام لم اقف على حالها وقد ورد عنه عليه السلام خلاف هذا قال ابو عمر في التمهيد ذكر ابن بكير عن ابن لمبة عن بكير بن الاشج عن خولة بنت حكيم عن اميا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا مسلة لا تطيبى وانت محد ولا تسمى الحناء فانه طيب * واخرجه البيهقي في كتاب المعرفة من هذا الوجه وقد عد ابو حنيفة الدينوري وغيره من اهل اللغة الحناء من انواع الطيب وقال الهروي في العينين في الحديث سيد رباحين الجنة الفاغية * قال الاصمعي هو نور الحناء وفي الحديث ايضا عن انس كان النبي صلى الله عليه وسلم يعجبه الفاغية *

* قال *

باب المحرم لا يتكح ولا يتكح

* قلت * الكلام على هذا سياتي ان شاء الله تعالى مبسوطا في ابواب النكاح *

* قال *

باب الاستلام في الزحام

ذكر فيه حد يثا عن شيخ من خزاعة ثم قال (رواه الشافعي عن ابن عيينة عن ابي يعفور عن الخزازي قال سفيان هو عبد الرحمن بن الحارث) * قلت * بروينا هذا الحديث في سنن الشافعي رواية الطحاوي عن المزني قال سفيان هو عبد الرحمن بن نافع بن عبد الحارث وهي نسخة خالصة بخط ابي محمد الحلال ثم اخرج البيهقي من حديث عروة (انه عليه السلام قال لعبد الرحمن بن عوف في حجة الوداع كيف صنعت) الى آخره ثم قال (مسئل) * قلت * اخرجته ابو عمر في التمهيد مسندا من حديث القاسم بن اصبح ثنا عبد الله بن احمد بن ابي ميسرة ثنا يعقوب بن محمد الزهري ثنا القاسم بن محمد عن ابن ابي نجيع عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابيه انه عليه السلام قال له ومن حديث علي بن عبد العزيز هو البغوي ثنا ابو نعيم الفضل بن دكين ثنا سفيان الثوري عن هشام بن عروة عن عروة عن عبد الرحمن

ابن عوف قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث *

* قال * باب اقلال الكلام بغير ذكر الله في الطواف *

ذكر فيه حديث (الطواف بالبيت صلوة) من طريق عطاء بن السائب عن طاووس عن ابن عباس * قلت * في كتاب الترمذي لانعرفه مرفوعاً الا من حديث عطاء انتهى كلامه وعطاء متكلم فيه وقد اختلط في آخر عمره ومع هذا اختلف عليه فيه ورواه غير واحد عن طاووس عن ابن عباس موقوفاً كما بينه البيهقي *

* قال * باب الشرب في الطواف *

(قال الشافعي روي من وجه لا يثبت انه عليه السلام شرب وهو يطوف قال البيهقي لعنه ارا دما انا ابو عبد الله) فذكر حديث ابن عباس (انه عليه السلام شرب ماء في الطواف) ثم قال البيهقي (غريب بهذا اللفظ) * قلت * اسناده جيد وشيخ البيهقي فيه هو الحاكم قد اخرج في مستدركه وصححه واخرجه ابن حبان ايضاً في صحيحه عن هارون ابن عيسى عن ابن عباس بسنده ولا يلزم من قول البيهقي (غريب) عدم ثبوته وقد شهد له ما اخرج به ابن يثيب في مصنفه فقال حدثنا يحيى بن يمان عن سفيات عن منصور عن خالد بن سعد عن ابي مسعود انه عليه السلام استسقى وهو يطوف بالبيت فاتي بذنوب نبيذ السقاية فشرب به * فظهر بهذا ان الشافعي لم يرد الحديث الذي ذكره البيهقي هذا هو الظاهر وقال ابن ابي شيبة ثنا علي بن هشام عن ابن ابي ليلى عن عكرمة بن خالد عن رجل من آل الوادع قال استسقى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يطوف بالبيت فقال رجل الانسقيك من شراب نصنع فانه بائنا فيه نبيذ زبيب فقال الا اكفأت عليه انا ابوعرصة عليه عود اثم شرب منه فقطب ثم دعا بماء فصبه فيه فشرب وسقى اصحابه * ولعل هذا الحديث هو الذي اراه الشافعي فان فيه غلطين * احدهما ابن ابي ليلى * والثانية الرجل المجهول ولم يصرح بالسباع من النبي صلى الله عليه وسلم *

* قال * باب الطواف على الطهارة *

ذكر فيه حديث (الطواف بالبيت مثل الصلوة) * قلت * المراد به مثلها في حصول الثواب لا في جميع الاحكام اذ لا يطله المشي والانحراف عن القبلة وتعبد الحديث بخلاف الصلوة ولو سبقه الحدث فبني جاز على الاصح من مذهب الشافعي وفي الصلوة يستقبل ولو نذر ان يصلي فطاف لم يحزه *

* قال * باب من ركع ركعتي الطواف حيث كان *

* قلت * ظرف مكان لا ظرف زمان هذا هو المشهور عند اهل العربية واراد البيهقي بهذا الزمان ولهذا اورد

في هذا الباب ما يدل على انه اراد بهما التخيير في الزمان كحديث لا تمتعوا احد اطاف بهذا البيت وصلى اي ساعة شاء وماروي ان بعض الصحابة صلاها بعد العصر وبعضهم بعد الصبح والصواب عبارة الشافعي فقد حكى البيهقي في كتاب المعرفة انه قال واحب الي ان يركع ركعتي الطواف متى ذكرها حيث كان وذكر البيهقي في هذا الباب (عن عمر انه طاف بعد الصبح وصلى الركعتين بذي طوى) * قلت * هذا الاثر مخالف لمقصوده لان عمر لم يركع بعد الصبح ركعتي الطواف بل آخرها ولهذا قال البيهقي في الاوقات المكروهات في باب البيان (ان هذا النبي مخصوص ببعض الامكنة وروى عن جماعة من الصحابة والتابعين انهم كانوا يؤخرونها حتى تطلع الشمس وترفع) ثم ذكر هذا الاثر ثم ذكر نحوه عن الخدري ومعاذ بن عفرأ ثم قال وهذا يكون محمولا على انه لم يبلغه التخصيص وفي الموطأ قال مالك ولا بأس بان يطوف بعد الصبح والعصر ويؤخر الركعتين حتى تطلع الشمس كما منع عمر وفي الاستذكار مذهب عمر والخدري ومعاذ بن عفرأ ومالك واصحابه واجازة الطواف بعد الصبح والعصر وتأخير الركعتين وعن معاذ بن عفرأ انه طاف بعد العصر او الصبح فلم يصل وقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلوة بعد الغداة حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تقرب وكره الثوري وابو حنيفة واصحابه الطواف بعد الصبح والعصر فان فعل قالوا لا يركع حتى تطلع الشمس او تقرب وذكر البيهقي في هذا الباب (عن ابى الزبير رأيت ابن عباس يطوف بعد العصر ثم يدخل حجرته فلا يرى ما يصنع) * قلت * لا دليل في هذا الاثر على مدعاه

* قال * ﴿باب استلام الحجر بعد الركعتين﴾

ذكر فيه حديث جابر (انه عليه السلام لما خرج الى الصفا عاذا الى الحجر فاستلمه) ثم قال (وقدمضى ذلك في الحديث الثابت عن حاتم بن اسمعيل عن جعفر) * قلت * الحديث الذي اورده ظاهره انه عليه السلام استلمه بعد خروجه الى الصفا فليس بمطابق للباب فكان الوجه ان يذكر ههنا الحديث الذي اشار اليه بقوله وقدمضى ذلك في الحديث الثابت اذ فيه انه عليه السلام صلى ركعتي الطواف ثم عاد الى الحجر فاستلمه فترك البيهقي اخراج ما فيه مدعاه صريحا وذكر ما ظاهره يخالف مقصوده *

* قال * ﴿باب الملتزم﴾

ذكر فيه حديثان رواه ابن جريج عن عمرو بن شعيب ثم قال (لا ادري سمعه من عمرو ام لا) * قلت * ذكر البيهقي فيما مضى في باب وجوب الفطرة على اهل البادية ان ابن جريج لم يسمع من عمرو *

* قال * ﴿باب وجوب السعي بين الصفا والمروة﴾

ذكر فيه حديث نسوة من بنى عبد الدار * قلت * قد بين البيهقي بعض اضطرابه وبينه ابن القطان مسطوطا وبي

بعض طرقه عبد الله بن المؤمل فسكت عنه البيهقي هنا وضعفه في باب ان النهي مخصوص ببعض الامكنة وضعفه ايضا يحيى والنسائي والدارقطني وقال احمد احادithe منا كبر وقال ابن عدي عامة حديثه الضعيف عليه بين وذكر من جملة ما ينكر عليه هذا الحديث ثم ذكره من وجه آخر من حديث مهران عن الثوري عن المثني بن الصباح ثم قال (تقرده به مهران عن الثوري) * قلت * مهران قال البخاري في حديثه اضطراب وقال ابن شاهين قال عثمان اكثر روايته عن الثوري خطأ والمثني سكت عنه البيهقي هنا وضعفه في باب النهي عن ثمن الكلب وفي الاشراف لابن المنذر كان انس وابن الزبير وابن سيرين يقولون السعي بين الصفا والمروة تطوع وروي ذلك عن ابن عباس وروينا انه في مصحف ابي واين مسعود فلا جناح عليه ان لا يطوف بهما * وفي الاستذكار قال ابن عباس وانس وعبد الله بن الزبير والحسن وابن سيرين هو تطوع واوجب الحسن وقتادة والثوري والكوفيون من تركه الدم وعن الحسن وعطاء لاشئ في تركه *

* قال * ﴿باب ما يفعل المعتمر بعد الصفا والمروة﴾

* قلت * ذكر في آخره اثر عن ابن عمر في التحرير ليس هذا الباب موضعه *

* قال * ﴿باب اختيار الحلق على التقصير﴾

ذكر في آخره (عن ابن عمر انه قال للحاق ابلغ العظم) * قلت * ليس فيه اختياره على التقصير *

* قال * ﴿باب المفرد والقارن يكفيهما طواف واحد وسعي واحد﴾

ذكر فيه حديث عائشة (واما الذين جمعوا الحج والعمرة فانما طافوا طوافا واحدا) ثم قال، (انما ارادت بقولها طافوا طوافا واحدا السعي بين الصفا والمروة) ثم قال (وذلك بين في رواية جابر) ثم ذكرها وهي (انه لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه بين الصفا والمروة الا طوافا واحدا) * قلت * لا ضرورة الى تاويل الطواف بالسعي بل المزداد الطواف على ظاهره وهو الطواف بالبيت ويحمل على انهم طافوا طوافا واحدا وسعيا واحدا عملا باللفظين ثم ذكر حديث جابر مستدلا به على انها كانت قارنة وانه عليه السلام اكتفى لها عن الحج والعمرة بطواف واحد * قلت * قد اقمنا الدليل فيما مضى في باب ادخال الحج على العمرة وفي باب العمرة قبل الحج على انها كانت مفردة بالحج وانه عليه السلام امرها برفض العمرة وقولها وارجع بحجة واحدة دليل واضح على ذلك فعلى هذا معنى قوله عليه السلام يكفيك بحجك وعمرتك * اي عمرتك المرفوضة لانه لا طواف لها ويحتمل ان يريد ثواب هذا الطواف كثواب الحج والعمرة لانها قصدت التوسل والنسك وانما ترك الواحد بغير اختيارها ثم ذكر البيهقي حديث الدراوردي عن

عبيد الله عن نافع عن ابن عمر من جمع بين الحج والعمرة طاف لما طوافوا واحدا * قلت * هذا الحديث ذكره الترمذي
ثم قال وقد رواه غير واحد عن عبيد الله ولم يرفعه وهو صحيح وفي الاستذكار لم يرفعه احد عن عبيد الله غير
الذراوردي وكل من رواه عنه غيره اوقفه على ابن عمر وكذا رواه مالك عن نافع موقوفاته انتهى كلامه والذراوردي
سبي الحفظ قاله ابو زرعة ذكره عنه الذهبي في الكاشف ثم ذكر البيهقي حديث (دخلت العمرة في الحج) ثم قال (قيل
معناه دخلت في افعال الحج فاتحد في العمل) * قلت * هذا الحديث يحتمل معاني * احدها * دخلت في وقت الحج وشهره
نقضا لما كانت قرش عليهم من ترك العمرة في اشهر الحج ذكره البيهقي فيما مضى في باب العمرة في اشهر الحج * والثاني * وجوب
العمرة كالْحج ولهذا ذكر البيهقي هذا الحديث فيما مضى في باب وجوب العمرة مستدلا به على ذلك وقد ذكرنا في ذلك
الباب معنى ثالثا عن ابي بكر الرازي ومعني رابعاً عن الخطابي ثم قال البيهقي (وروى الشافعي في القديم عن رجل اظنه
ابراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن ابيه عن علي بن ابي طالب قال في القارن يطوف طوافين ويسعى سعيًا قال الشافعي
وهذا على معنى قولنا يطوف حين يقدم بالبيت وبالصفا والمروة ثم يطوف بالبيت للزيارة وقال بعض الناس عليه
طوافان وسعيان واحتج فيه برواية ضعيفة عن علي وجعفر يروي عن علي قولنا) * قلت * الرجل الذي روى ذلك عن جعفر
مجهول وان كان كما ظنه البيهقي فامر ابراهيم في السقوط اشد من الجهالة ورواية محمد عن علي منقطعة كذا قال البيهقي
في باب الاعواز من الهدي وذكره ايضا في باب سهم ذي القربى ولو سلم تاويل الشافعي الطواف في حق القارن بما ذكر
فكيف يفعل برواية ويسعى سعيين ولو كان كما قال لم يكن فيه خصوصية بالقارن فان المفرد ايضا يفعل كذلك ويطوف
هذين الطوافين وقد ذكر جماعة من العلماء ان مذهب علي وابن مسعود ان القارن يطوف طوافين ويسعى سعيين بخلاف
المفرد ولو سلم رواية جعفر من العائدين المذكورين وكان قوله ويسعى سعيًا محفوظا فسيما مصدر مؤكده وهو يحمل القلة والكثرة
فيحمل على السبعين المفسرين في بقية الروايات فلا نسلم للشافعي قوله وجعفر يروي عن علي قولنا ثم قال البيهقي (اصح ما روي في
الطوافين عن علي ما نا ابا بكر) فذكر سند في آخره (عن ابي نصر لقيت عليا) الى آخره ثم قال (ابو نصر مجهول وقد روى
باسانيد ضعاف عن علي مرفوعا وموقوفا ومدار ذلك على الحسن بن عمار وحفص بن ابي داود وعيسى بن عبد الله
وحماذ بن عبد الرحمن وكلهم ضعيف لا يحتج بشئ مما روه) * قلت * قد روي ذلك باسانيد جيدة ليس فيها احد من هؤلاء
قال ابو بكر بن ابي شيبة وسعيد بن منصور وشاهشيم عن منصور بن راذان عن الحكم عن زياد بن مالك ان عليا وابن مسعود
قالا القارن يطوف طوافين * ورجال هذا السند ثقات وزياد بن مالك ذكره ابن حبان في الثقات وذكر ابو عمر في التمهيد
حديث ابي نصر عن علي ثم قال وروي الاعمش هذا الحديث عن ابراهيم ومالك بن الحارث عن عبد الرحمن بن ادينة

قال سألت علياً فذكره وهذا أيضاً اسناد جيد وفي المحلى رويناه من طريق منصور بن زاذان عن الحكم بن عتيبة
ومن طريق ابن سميان عن ابن شبرمة كلاهما عن علي وفي المحلى أيضاً رويناه من طريق منصور بن زاذان عن زيات بن مالك
ومن طريق سفيان عن أبي إسحق السبيعي كلاهما عن ابن مسعود قال علي القارن طوافان وسعيان * ومن طريق الحجاج
ابن اريطة عن الحكم بن عمرو بن الاسود عن الحسن بن علي قال اذا قرنت بين الحج والعمرة فطفت طوافين واسع
سعين * فظهر بهذا افساد جعل البيهقي ذلك الاسناد صحيحاً ما روي في الطوافين عن علي وقد روي ذلك من حديث
عمران بن حصين أيضاً قال الدارقطني في سننه ثنا ابو محمد بن صاعد ثنا محمد بن يحيى الازدي ثنا عبد الله بن داود
عن شعبة عن حميد بن هلال عن مطرف عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم طاف طوافين وسعى سبعين *
ثم قال الدارقطني يقال ان محمد بن يحيى حدث بهذا الحديث من حفظه فوهم في متنه والصواب بهذا الاسناد انه
عليه السلام قرن الحج والعمرة وليس فيه ذكر للطواف ولا للسعي وقد حدث به محمد بن يحيى على الصواب مراراً
ويقال انه رجع عن ذكر الطواف والسعي * قلت * قوله حدث به من حفظه فوهم لم ينسبه الى احد من يعتمد عليه وكذا
قوله ويقال انه رجع عنه والظاهر ان المراد انه سكت عنه واذا ذكر هذه الزيادة مرة وسكت عنها مرة لمعذر
لا تترك الزيادة ولو كان في الحديث علة أخرى غير هذا لذكره الدارقطني ظاهراً في المحلى لا بن حزم رويناه من
طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي ان الصبي بن * معبد قرن بين العمرة والحج فطاف لها
طوافين وسعى سبعين ولم يحل بينهما واهدى واخبر بذلك عمر بن الخطاب فقال هديت لسنة نبيك صلى الله عليه
وسلم * انتهى كلامه والنخعي وان لم يدرك عمرو ولا الصبي فقد قال ابو عمر في اوائل التمهيد وكل من عرف فانه لا يأخذ
الا عن ثقة فتدليساً وترسيلاً مقبول فراسيل سعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين وابراهيم النخعي عندهم صحاح ثم ذكر ابو عمر
بسنده عن الامام قسطل لابي ابراهيم اذا حدثني حديثاً فاسنده فقال اذا قلت عن عبد الله يعني ابن مسعود
فاعلم انه عن غيره احد واذا سميت لك احد فهو الذي سميت قال ابو عمر الى هذا انزع من اصحابنا من زعم ان
مرسل الامام اولى * مسنده لان في هذا الخبر ما يدل على ان فراسيل النخعي اولى * مسانيد * وهو له مرى كذلك
وقال البيهقي في باب ترك الوضوء من التهمة (قال ابن معين مراسلات النخعي صحيحة الا حديث تاجر البحرين وحديث
الضحك في الصلوة) وفي المحلى قال مجاهد وجابر بن زيد وشریح و الشعمي ومحمد بن علي بن الحسين والنخعي وحماد بن ابي
سليمان والحكم بن عتيبة وابو حنيفة والثوري والحسن بن علي وروي عن الاسود بن يزيد و اشار نحوه الاوزاعي
وذكره صاحب الاستذكار عن جماعة منهم الاوزاعي وابن ابي ليلى والحسن بن صالح *

باب القرن بين الاسابيع

قال *

ذكر فيه حد يثايم قال (ليس بقوى) قلت * في سنده عبد السلام بن ابي الجنوب قال ابن المديني وغيره منكر الحديث وقال ابو حاتم متروك وهذا الحديث من منكراته *

باب الخطبة يوم عرفة بعد الزوال

قال *

ذكر فيه حديثا عن الشافعي انا ابراهيم بن محمد وغيره عن جعفر بن محمد الى آخره ثم قال (تفرد بهذا التفصيل ابراهيم) قلت * كيف يقول تفرد به والشافعي يقول ثنا ابراهيم وغيره *

باب حيث ما وقف من عرفة اجزاء

قال *

قلت * هذا التعميم يقتضي جواز الوقوف ببطن عرنة وكذا قوله بعد هذا باب حيث ما وقف من المزدلفة اجزاء يقتضي جواز الوقوف ببطن محسور وقد حكى ابن المنذر عن الشافعي انه من وقف ببطن عرنة فلا حج له قال وبه اقول وفي مؤطا مالك بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عرفة كلها موقف وارفعوا عن بطن عرنة والمزدلفة كلها موقف وارفعوا عن محسور وقال ابو عمر هذا الحديث يفضل من حديث علي وجابر وابن عباس واكثرها ليس فيه ذكر بطن عرنة واستثناؤه صحيح عند الفقهاء ومحفوظ من حديث ابي هريرة ذكره عبد الرزاق عن معمر بن محمد بن المكدري عن ابي هريرة *

باب استحباب النزول في الرمي في اليومين الاخيرين

قال *

ذكر فيه عن ابراهيم بن نافع عن ابن ابي نجيح قال قال عطاء رمى الجمار ركوب يومين ومشى يومين ثم ذكر انرا (عن ابراهيم بن نافع عن عطاء عن جابر كان يكره ان يركب الى شيء من الجمار الا من ضرورة) ثم قال (كذا وجدته في كتابي وقد سقط من اسناده بين ابراهيم وعطاء رجل) قلت * رواه ابن ابي شبة في المصنف كما وجدته البيهقي في كتابه ابراهيم عن عطاء ولا يلزم من روايته عنه شيئا بواسطة ان لا يروى عنه شيئا آخر بلا واسطة وقد صرح البخاري في تاريخه ان ابراهيم سمع من عطاء وجهله ابن حبان في كتاب الثقات من اتباع التابعين وذكر انه يروى عن عطاء

باب الوقت المختار لرمي جمرة العقبة

قال *

قلت * مراده ان رميها بعد نصف النهار يجوز كما بوب عليه في الباب الذي يليه وان المذكور في هذا الباب من الرمي عند الاصباح او طلوع الشمس او الضحى محمول على الاختيار لكن قوله عليه السلام في الرواية الاولى من حديث ابن عباس لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس وامره في الرواية الثانية للنساء ان لا ترموها الا مصبحين يمنع من رميها

قبل طلوع الشمس او قبل الاصبح فهو مخالف للباب واذ امنع صلى الله عليه وسلم الضعفة ان ير مو قبل الاصبح فغيره
اولى وليس في حديث اسماء المذكور في الباب المذكور في الباب الذي يليه تنصيص انها رمت قبل الفجر لان ما بعد
الفجر يسمى ابضاً لاسا فتحمل انها رمت عند ذلك واخرت الصلوة قليلا فصلت في منزلها ولو نص في هذا الحديث
انها رمت قبل الفجر لم يدل على الجواز بعد نصف الليل فمن اين للبيهقي هذا القيد حيث يقول باب من اجاز رميها
بعد نصف الليل وحديث ام سلمة الذي في الباب المذكور مضطرب سنداً كما بينه البيهقي ومضطرب ايضاً متناً كما
سنبينه ان شاء الله تعالى وقد ذكر الطحاوي وابن بطال في شرح البخاري ان احمد بن حنبل ضعفه وقال لم يسند
غيرا بي معاوية وهو خطأ وقال عروة مرسل انه عليه السلام امرها ان توافيه صلوة الصبح يوم النحر بمكة
قال احمد وهذا ايضا عجب وما يصنع النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر بمكة ينكر ذلك قال فجئت الى يحيى بن
سعيد فسأله فقال عن هشام عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم امرها ان توافي وليس توافيه وبين هذين
فرق وقال لي يحيى بن عبد الرحمن بن مهدي فسأله فقال هكذا إسفيان عن هشام عن ابيه توافي قال احمد
رحم الله يحيى ما كان اضبطه واشد بعقده وقال البيهقي في الخلافات توافي هو الصحيح فانه عليه السلام لم يكن
معها بمكة وقت صلوة الصبح يوم النحر وقال الطحاوي هذا حديث دار على ابي معاوية وقد اضطرب فيه فرواه
مرة هكذا يعني كما ذكره البيهقي ورواه مرة انه عليه السلام امرها يوم النحر ان توافي معه صلوة الصبح بمكة فهذا
خلاف الاول لان فيه انه امرها يوم النحر فذلك على صلوة الصبح في اليوم الذي بعد يوم النحر وهذا اشبه لانه
عليه السلام يكون في ذلك الوقت حلالا وقال ابو الوليد ابن رشد يحتمل ان يكون في الحديث تقديم وتأخير
وتقديره امرها يوم النحر ان توافي صلوة الصبح بمكة كما في الحديث الثاني فيسقط احتجاج الشافعي به لمذهبه الذي
شد فيه عن الجمهور وقال ابن المنذر في الاشراف لا يجوز رمي قبل طلوع الفجر بحال اذ فاعله مخالف ما سنده
الرسول صلى الله عليه وسلم لأمته ولورمى بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس لا يعيد اذ لا اعلم احد اقال لا يجوز
ولو اختلفوا فيه لا وجبت الاعادة *

باب التلبية حتى يرمي جمرة العقبة باول حصاة ثم يقطع *

* قال *

ذكر فيه حديث شريك عن عامر بن شقيق * قلت * شريك ضعفه جماعة وعامر ضعفه ابن معين وقال ابو حاتم
ليس بالقوي ثم ذكر حديث الفضل فلم يزل يلبى حتى رمى جمرة العقبة يكبر مع كل حصاة ثم قطع التلبية مع آخر
حصاة * ثم قال البيهقي تكبيره مع كل حصاة كالدلالة على قطع التلبية باول حصاة واماماني رواية الفضل من

الزيادة فانها غريبة اوردها ابن خزيمة واختارها وليست في الروايات المشهورة عن ابن عباس **الفضل** * قلت *
 الغريب اذ اصح سنداه يعمل به وقد اخرج ابن حزم هذا الحديث في كتاب حجة الوداع بسند جيد من حديث
 ابي الزبير عن ابي معبد مولى ابن عباس عن الفضل ولفظه ولم يزل عليه السلام يلبي حتى اتم رمي جمره العقبة
 وهذا صريح وهو يقوى الرواية التي رواها ابن خزيمة واختارها ويدل على انها ليست بغريبة والعجب من البيهقي
 كيف يترك هذا الصريح ويستبدل بقوله بكبر على قطع التلبية باول حصة مع ان التكرار لا يمنع التلبية اذ الحاج له ان
 يكبر ويلبي ويهلل وقد بين ذلك ابن مسعود فيما ساقى عنه في هذا الباب من قوله فماترك التلبية حتى رمى الجمره *
 الا ان يخطبها بكبر او تهليل وقال ابو عمر في التهيد قال احمد واسحق وطائفة من اهل النظر والاثار لا يقطع
 التلبية حتى يرمى جمره العقبة بأسرها قالوا وهو ظاهر الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل يلبي حتى
 رمى الجمره * ولم يقل احد من رواة هذا الحديث حتى رمى بعضها على انه قد قال بعضهم في حديث عائشة ثم قطع
 التلبية في آخر حصة * وفي الاشراف لابن المنذر وروى بعض اصحابنا ممن يقول بظاهر الاخبار ابن عباس ثم
 قال قطع التلبية مع آخر حصة *

❦ باب الخطبة يوم النحر ❦

* قال *

* قلت * ذكر الطحاوي في اختلاف العلماء ان خطبته عليه السلام في ذلك اليوم لم تكن لاجل الحج بل ذكر فيها
 احكاما اخر ثم ان خطبته عليه السلام كانت وقت الضحى كما ذكر البيهقي في آخر هذا الباب من طريق ابي داود وكذا
 ذكر ابن حزم وغيره ومذهب الشافعي على ما حكاه البيهقي ان الخطبة بعد الظهر *

❦ باب التقديم والتأخير في عمل يوم النحر ❦

* قال *

ذكر فيه حديث (لم اشعر فخرت قبل ان ارمي) الى آخره * قلت * ظاهر قوله لم اشعر يقتضي ان السقوط مختص بالجاهل
 والناسي دون العامد والشافعي اسقط عن العامد ايضا مخالفاً لظاهر الحديث وفي شرح العمدة سقوط الدم عن الجاهل
 والناسي دون العامد قوي من جهة ان الدليل دل على وجوب اتباع افعال النبي صلى الله عليه وسلم في الحج بقوله
 خذوا عني مناسككم * وهذه الاحاديث المرخصة بالتقديم لما وقع السؤال عنها انما قرئت بقول القائل لم اشعر فيخص
 الحكم بهذه الحالة وتبقى حالة العمد على اصل وجوب اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم في الحج وهذا مبني ايضا على
 القاعدة في ان الحكم اذا رتب على وصف يمكن ان يكون معتبراً لم يجز اطراحه والحقا غيرهما لا يساوونه ولا شك
 ان عدم الشعور وصف مناسب لعدم التكليف والمؤاخذة والحكم علق به فلا يمكن اطراحه بالحق العمد

اذ لا يساويه فان تمسك بقول الراوي فاسئل عن شيء قدم ولا اخرا لا قال افعلا ولا خرج به فانه قد يشعر بان الترتيب مطلقا غير مرعي في الوجوب فجوابه ان الراوي لم يخك لفظا عاما عن الرسول صلى الله عليه وسلم يقتضي جواز التقديم والتاخير مطلقا وانما اخبر عن قوله عليه السلام لاجرا بالنسبة الى كل ما سئل عنه من التقديم والتاخير حيثئذ وهذا الاخبار من الراوي انما تعلق بما وقع السؤال عنه وذلك مطلق بالنسبة الى حال السؤال وكونه وقع عن العمد او عدمه والمطلق لا يدل على احد الحالين بعينه فلا تبقى حجة في حالة العمد انتهى كلامه ثم في التمسك بهذه الاحاديث مخالفة لقوله تعالى ولا تخلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله وقد ترك اكثر الفقهاء العمل بعموم هذه الاحاديث فقالوا ان السعي بين الصفا والمروة قبل الطواف بالبيت لا يجزى الساع وان كان لم يسع قال الطحاوي وعندنا قول عامة فقهاء الامصار من اهل الحجاز والعراق ولا نعلم لهم مخالفا غير عطاء والا وراعي فانه روي عنهما انه يجزى ولا يعيده بعد الطواف على انه جاء ذلك صرحا به فيما اخرجه ابو داود من حديث اسامة بن شريك وفيه (ان قائلا قال يا رسول الله سعت قبل ان لطوف) الحديث وانه عليه السلام قال لاجرا * وقد ذكره البيهقي فيما بعد في باب التحلل بالطواف وذكر الخطابي في السعي قبل الطواف نحو ما ذكره الطحاوي وقال مالك من حلق قبل ان يرمى فعليه دم وقال ابن ابي شيبة ثنا ابو الاحوص عن ابراهيم بن ماجر هو الجلي عن مجاهد عن ابن عباس قال من قدم شيئا من حجة او اخره فليهرق كذلك دما * وهذا سند صحيح على شرط مسلم وقال ايضا ثاجر يرن عن منصور عن سعيد ابن جبير قال من قدم شيئا من حجة او حلق قبل ان يذبح فعليه دم وقال ايضا ثافضل بن عياض عن ليث عن صدقة عن جابر بن زيد قال من حلق قبل ان يغير فعليه الفدية وقال ايضا ثابو معاوية عن الاعمش عن ابراهيم قال من حلق قبل ان يذبح امراق دما فقرأ ولا تخلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله يوفي التهذيب للطبري وقال ابو مرة عن الحسن من قدم من نسكه شيئا قبل شيء فليهرق دما * ثم ذكر البيهقي حديث عبد الله بن عمرو من رواية عبد الرزاق بن زيادة ثم قال (ورواه محمد بن ابي حفصة عن الزهري بن زيادة اخرى) ثم ساقها بسنده * قلت * ذكر الدارقطني ان محمد بن ابي حفصة زاد في حديثه افضت قبل ان ارمي * قال الدارقطني ولم يتابع عليه وازاه وهم فيه ثم قال البيهقي (انا ابو الحسن العلوي انا عبد الله بن محمد بن شعيب ثم ساق سنداه الى ابن عباس فذكر الحديث وفي آخره ولم يامر بشئ من الكفارة ثم قال البيهقي (اسناد صحيح) * قلت * هذه الزيادة وهي قوله ولم يامر بشئ من الكفارة عربية جد المجدد هاني شئ من الكتب المتداولة بين اهل العلم وشيخ البيهقي وشيخه لم اعرف حالها بعد الكشف والتبع وايضا فابراهيم بن طهمان وان خرج له في الصحيح فقد تكلموا فيه ذكره ابن الجوزي في كتاب الضعفاء وحكى عن محمد بن عبد الله بن

فما رآه قال هو ضعيف مضطرب الحديث ورأيت في كتاب الضرير في أسماء الرجال بخطه قال ابن جبان لا يرأى
ابن طهمان مدخل في الثقات ومدخل في الضعفاء وقد روى أحاديث مستقيمة تشبه أحاديث الأثبات وقد روى
عن الثقات أشياء معضلات انتفى كلامه ومع ما فيه من الكلام شذبهذه الزيادة عن خالد الحذاء وقد أخرج البخاري
الحديث من طريق عبد الأعلى ويزيد بن زريع كلاهما خالد وليس فيه هذه الزيادة وكل منهما أجل من ابن طهمان
وعهدي باليهقي فيما مضى قريب في باب التلية حتى يرمى جمرة العقبة بأول حصة غل الزيادة وحديث ابن
عباس وهي قوله ثم قطع التلية مع آخر حصة بأنها غريبة ليست في الروايات المشهورة مع أن سند تلك الزيادة
أصح وأجل من سنده ثم ذكر هذه هيئنا وصح سندها

قال * ﴿باب التحلل بالطواف﴾

ذكر فيه حديث أسامة بن شريك ثم قال (كانه سأله رجل سعى عقب طواف القدوم قبل طواف الإفاضة)
قلت * هذه الصورة مشهورة وهي التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم فالظاهر أنه لا يسأل عنها وإنما سأل من تقدم
السعي على طواف القدوم وعموم قول الصحابي فاستل عن شئ قدم ولا آخر الأقال أفعل ولا أخرج * يدل على جواز
ذلك وهو مذهب عطاء والأوزاعي كما تقدم واختاره ابن جرير الطبري في تهذيب الآثار وظهر به أن
الشافعي وأكثر العلماء تركوا العمل بعموم الحديث كما تقدم بيانه

قال * ﴿باب سقاة الحاج﴾

ذكر في آخره حديث عبد الله بن المؤمل (عن أبي الزبير عن جابر ماء زمزم لما شرب له) ثم قال (نفرد به عبد الله بن
مؤمل) قلت * لم ينفرد به بل تابعه إبراهيم بن طهمان عن أبي الزبير كذلك ورد به اليهقي نفسه فيما بعد في باب
الرخصة في الخروج بماء زمزم *

قال * ﴿باب من شك في عدد ماري﴾

ذكر فيه (أن علياً سئل عن ذلك فقال أما أنا لو فعلت في صلوتي) لأعدت صلوتي ثم قال اليهقي (كانه أراد لأعدت
المشكوك في فعله كذلك في الرمي بعيد المشكوك في رميه) قلت * ترك الحقيقة من غير ضرورة في موضعين
أحدهما أن علياً صرح بإعادة الصلوة فأول اليهقي ببعضها والثاني * أن فعل المشكوك فيه لا يسمى إعادة بل حقيقة
الإعادة أن يكون في العبادة خلل فنفع في الوقت مرة أخرى ثم ذكر اليهقي حديثاً (عن مجاهد عن سعد بن أبي
وقاص) قلت * شكك عنه وقال ابن القطان لا أعلم لمجاهد سماعاً من سعد وقال الخطاوى في أحكام القرآن حديث

منقطع لا يثبت اهل الا سناد مثله وذكر ابن جرير في التهذيب انه لم يستمر العمل به لانه لم يصح لا خلافا لرواية
عن ابن ابي شيبة فيه فقد رواه الحجاج بن رطاة عنه عن مجاهد عن سعد بن اخيل عن ربيعة بن ربيعة عن السبيعي
لا بالنقصان عنها وهو اولى بالصواب وان كان من رواية الحجاج لموافقة ما تظاهر به الاخبار من وجوب الرمي
بسمع ولان سعد لم يذكر ان ذلك كان عن امره عليه السلام وفعله ولانه ولو صح فهو منسوخ بالنقل المستفيض
بوجوب السبع ❦

❦ قال ❦ ❦ تاب تأخير الرمي عن وقته حتى يمسي ❦

ذكر فيه حديث ابن طهمان (عن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس) وفيه (ولم يامر بشئ من الكفارة) ثم قال
(اخرجه البخاري من حديث يزيد بن زريع وغيره عن الحذاء) ❦ قلت ❦ قد تقدم الكلام على هذا الحديث في
باب التقديم والتأخير في عمل يوم النحر وظاهر كلام البيهقي ان البخاري اخرجه بذلك اللفظ وليس في صحيحه
قوله ولم يامر بشئ من الكفارة ❦

❦ قال ❦ ❦ باب الرخصة في ان يدعوا نهارا ويروا ليلا ❦

❦ قلت ❦ ذكر في هذا الباب اربعة احاديث وسكت عنها ولا يحتج بشئ منها حديث مسلين عن عطاء
وابي سلمة وحديثا عن ابن عباس في سنده عمر بن قيس هو المكي ضعيف جدا فسكت عنه هنا وقال في باب
استلام الركن اليماني (ضعيف) وحديثا عن ابن عمر في سنده مسلم بن خالد فسكت عنه هنا وضعفه في ابواب التراويح ❦
❦ قال ❦ ❦ باب دخول البيت ❦

ذكر فيه دخوله عليه السلام البيت من طريق الياث (عن يونس عن نافع عن ابن عمر) ثم قال (اخرجه البخاري في الصحيح
قال وقال الياث) ❦ قلت ❦ اخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الجهاد موصولا عن يحيى بن بكير عن الليث بن سعد
فلا ضرورة الى قول البيهقي عن البخاري (قال وقال الياث) ثم ذكر حديثا في سنده عبدالله بن مؤمل فقال (ليس بقوي)
❦ قلت ❦ ضعفه في باب بيان ان النبي مخصوص ببعض الامكنة وقال في باب الخلع فسخر واطلاق (ضعفه احمد وابن معين
والبخاري ونكلم فيه سبعة) ❦

❦ قال ❦ ❦ باب ما يستدل به على ان دخوله ليس بواجب ❦

ذكر فيه حديث ابن ابي اوفى (لم يدخل عليه السلام البيت لعمرته) وحديث عائشة في دخوله وحمل الاول على العمرة
والثاني على حجته عليه السلام ❦ قلت ❦ في سنده الثاني اسمعيل بن عبد الملك قال ابن حبان يقلب ما روى فكان

ابن مهدي يحدث عنه ثم امسك وقال اضرب على حد بته وكان يحيى لا يحدث عنه فاذا الحاجة الى التوفيق بين الحدتين *

باب من كره ان يقال للذي لم يلج ضرورة *

* قال *

ذكر فيه حديثا (عن عمر بن عطاء عن عكرمة عن ابن عباس) ثم قال (ورواه عمر بن قيس وليس بالقوي عن عكرمة) * قلت * الان القول في عمر بن قيس هنا وقد تقدم في باب استلام الركن الثاني انه قال (ضعيف) وزاد في باب من بنى او عمر من في غير ملكه (لا يحتاج به) وفي الضعفاء لابن الجوزي قال احمد لا تساوي احاديثه شيئا احاديثه بواطل وقال مرة متروك وكذا قال النسائي والفلاس والازدي والدارقطني وقال يحيى ليس بثقة وقال البخاري منكر الحديث وقال ابن حبان كان يقلب الاسانيد ويروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الاثبات ثم ان البيهقي تكلم في عمر بن قيس وفي الرواية الاولى عمر بن عطاء بن راز فسكت عنه وهو ايضا ضعيف ضعفه النسائي وابن معين وقال مرة ليس بشيء *

باب ما يفسد الحج *

* قال *

ذكر فيه عن يزيد بن نعيم اوزيد ثم قال (يزيد بن نعيم الاسلمي بلا شك) * قلت * اخرجه من طريق ابي داود وفيه الامر بالتفرق في الرجوع وفي العودة والذي في كتاب المراسيل لابي داود على الشك ونصه مخالف لما ذكره البيهقي انما فيه الامر بالتفرق في الرجوع لافي العودة ثم ان زهد بن نعيم مجهول وزيد بن نعيم ثقة معروف والامر قد دار بينهما وهذا يضعف الحديث ولا ادري من اين للبيهقي انه يزيد بلا شك ثم ذكر اثرا (عن عطاء عن عمرو عن مجاهد عن عمر) * قلت * كلاهما منقطع عطاء ومجاهد لم يدركا عمر *

باب التخيير في قدبة الاذى *

* قال *

ذكر فيه (عن ابن وهب عن مالك عن عبد الكريم الجزري عن مجاهد عن ابن ابي ليلى عن كعب بن عجرة) الحديث ثم ذكره (عن القعني وعبد الله بن يوسف ويحيى بن بكير عن مالك عن عبد الكريم عن ابن ابي ليلى) بدون ذكر مجاهد ثم حكى (عن الشافعي قال غلط مالك الحفاظ حفظوه عن عبد الكريم عن مجاهد) * قلت * ذكر الطحاوي في احكام القرآن الحفاظ ورواه عن مالك عن عبد الكريم عن مجاهد فالغلط من الشافعي او غلط مالك في الوقت الذي سمعه منه الشافعي وكان قبل ذلك او بعده حدث به صحيحا فمن حدث به عن مالك بالغلط عبد الله بن وهب والقعني ورواه عن مالك عن عبد الكريم عن مجاهد وهذا الذي ذكره الطحاوي مخالف لما ذكره البيهقي عن القعني وقال ابو عمر في التهيد رواه ابن وهب وابن القاسم ومكي بن ابراهيم وعبد الرحمن بن موسى وبشر بن عمرو والوليد بن مسلم واسحق بن سليمان

الرازي ومحمد بن الحسن وغيرهم عن مالك عن عبد الكريم عن مجاهد *

* قال * باب محل الهدي والاطعام الى مكة ومنى والصوم حيث شاء *

ذكر فيه حديث جابر (منى كلها منحر وفي رواية كل فجاج مكة طريق ومنحر) * قلت * الظاهر ان مراده من التوبيع ان الهدي والاطعام لا يكونان الا بمكة ولم يستدل على الطعام واطلاق قوله تعالى ففدية من صيام او صدقة او نسك * يقتضى ان الطعام كالصوم وكذا حكى ابن المنذر عن الشافعي فانه قال قال طاووس والشافعي الدم بمكة والاطعام والصوم حيث شاء *

* قال * باب الرجل يصيب امرأته بعد التحلل الاول وقبل الثاني *

* قلت * مذهب الشافعي ان الوطى قبل الرمي يفسد الحج ذكره ابن المنذر وغيره وهو مخالف لظاهر قوله عليه السلام الحج عرفة اذ معناه ان الفساد ينبغي بالوقوف وكما انه لا فساد بعد الرمي اجماعا فكذلك قبله اذ الرمي من توابع الحج فلا يتعلق به الفساد لحصول الوقوف وروي ابو حنيفة في مسنده عن عطاء بن السائب عن ابن عباس في الرجل يواقع امرأته بعد ما وقف بعرفة قال عليه بدنة وتم حجه * والظاهر ان مراد البيهقي في التوبيع ان يكون الاصابة بعد الرمي قبل الطواف لكنه اخطأ في عبارته حيث اطلق ولم يقيد *

* قال * باب المفسد لعمرته يقضيها من حيث احرم ما فسد وكذا المفسد لحجه *

قال (واما من ذهب الى ان عائشة رفضت عمرتها و امرها عليه السلام بان تقضيها من التمتع فقد رد للناس ما مضى انه عليه السلام امرها بادخال الحج على العمرة) * قلت * ذكر الطحاوي في اختلاف العلماء ان من افسد حجته او عمرته له ان يقضيها من موضعه عند ابي حنيفة واستدل على ذلك بقضية عائشة وقد قدمنا في باب ادخال الحج على العمرة انه عليه السلام امرها برفض العمرة بالحج *

* قال * باب خطاء الناس يوم عرفة *

ذكر فيه (عن محمد بن اسمعيل عن سفیان عن ابن المنكدر عن عائشة) حديث (الاضحى يوم يضحي الامام) ثم ذكر (ان محمدا هذا تفرد عن سفیان) * قلت * أخرجه الترمذي بمعناه من حديث معمر عن ابن المنكدر عن عائشة *

* قال * باب من رخص في دخولها بغير احرام وان لم يكن محاربا *

ذكر فيه حديث ابي قتادة (انه اصطاد حمار وحش) الى آخره * قلت * مراده من الباب من دخلها لغير حج وعمرة اذ لا دخل لاحد مما لا بد له من احرام بلا شك و ابو قتادة ان اراد دخولها كذا لك وجب عليه الاحرام من الميقات

فأخذت حينئذ غير مطابق الباب ويحتاج العلماء إلى الاعتذار عنه وإن لم يرد دخولها فهو أيضاً غير مطابق ودخوله لها مع النبي صلى الله عليه وسلم لا الحج ولا العمرة في غاية البعد وفي شرح العمدة تكلموا في كونهم يمكن بحرم ما مع كونهم خرجوا بالحج ومروا بالمقات ومن كان كذلك وجب عليه الإحرام من المقات واجب بوجوه منها ما دل عليه أول الحديث أنه أرسل إلى جهة أخرى لكشفها وكان الاكتفاء بعد مضي المقات ومنها وهو ضعف أنه لم يكن مرد الحج والعمرة ومنها أنه قبل توقيت الموافقة انتهى كلامه وأخرج الطحاوي هذا الحديث في شرح الآثار بسند لا بأس به وفيه أنه عليه السلام بعثه على الصدقة وخرج عليه السلام وأصحابه وهم محرمون حتى نزلاء عساف وبجاء أبو قتادة وهو حل الحديث *

* قال * **باب قتل المحرم الصيد عمدا** *

ذكر فيه (أن رجلاً قال لعمر أجزيت أن أوصاحي فرسين فأصنبا ظيأ ونحن محرمان * قلت * سيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى *

* قال * **باب نفر يصيرون الصيد** *

ذكر فيه حديث سعيد بن كثير بن عفير (ثنا سليمان بن بلال عن عمرو بن أبي عمرو عن المطلب بن عبد الله عن جابر) ثم قال (وكذلك رواه الشافعي عن إبراهيم بن محمد عن عمرو عن الثقة عنه عن سليمان بن بلال ورواه عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عمرو بن أبي جهمي عن جابر) ثم قال (قال الشافعي إن ابن أبي يحيى أحفظ من الدراوردي وسليمان مع ابن أبي يحيى قال البيهقي وكذا يعقوب بن عبد الرحمن ويحيى بن عبد الله ابن سالم وهما مع سليمان من الأثبات) * قلت * الدراوردي أحج به الشيخان وبقية الجماعة وقال ابن معين ثقة حجة ووثقه القطان وأبو حاتم وغيرهما وأما ابن أبي يحيى فلم يخرج له في شيء من الكتب الحمسة ونسبه إلى الكذب جماعة من الحفاظ كابن حنبل وابن معين وغيرهما وقال بشر بن الفضل سألت فقهاء المدينة عنه فكلهم يقولون كذاب أو نحو هذا أو سئل مالك أكان ثقة فقال لا ولا في دينه وقال ابن حنبل كان قد رآه معزياً جهمياً كل ليلة وفيه وقال البيهقي في التيمم والنكاح (مختلف في عدالته) ومع هذا كله كيف يرجع على الدراوردي ثم لو رجع عليه هو ومن معه فالحديث في نفسه معلول عمرو بن أبي عمرو مع اضطرابه في هذا الحديث متكلم فيه قال ابن معين وأبو داود ليس بالقوي زاد يحيى وكان مالك يستضعفه وقال السعدي مضطرب الحديث والمطلب قال فيه ابن سعد ليس بمجتبى بحديثه لأنه يرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم كثيراً وعامة أصحابه يندلسون ثم الحديث مرسل فقال الترمذي المطلب

لا يعرف له سماع من جابر فظهر بهذا أن الحديث فيه أربع على واحداهما الكلام في المطلب * ثانيتهما انه لو كان ثقة فلا سماع له من جابر فالحديث مرسل * ثالثتهما الكلام في عمرو وراعيتهما انه ولو كان ثقة فقد اختلف عليه فيه كما مرو وقد اخرج الطحاوي من وجه آخر عن المطلب عن ابي موسى وقال ابن حزم في المحلى هو خير ساقط وكيف يجعل البيهقي يحيى بن عبد الله بن سالم من الإثبات وقد ضعفه الساجي وحكي تضعيفه عن ابن معين قال الطحاوي ومن جهة النظر حديث ابي قتادة اولى من حديث المطلب لان الشيء لا يحرم على انسان بنية غيره ان يصيد له ولا أنهم لا يختلفون ان لحم الصيد اذا ذكي في الحبل ثم ادخل الحرم حازا كله فكذلك اذا احرم وقال صاحب التمهيد في حديث ابي قتادة دليل على ان الحرم اذا اعان على الصيد بما قل او كثر فقد فعل ما لا يجوز له وهذا اجماع من العلماء واختلفوا في الحرم يد كل الحرم او الحلال على الصيد فكرهه مالك والشافعي ولا جزاء عليه وقال ابو حنيفة واصحابه عليه الجزاء وبه قال احمد واسحق وهو قول علي وابن عباس وعطاء وقال الطحاوي لم يرو عن احد من الصحابة خلاف ذلك فصار اجماعا وفي الاشراف لابن المنذر وهو قول سعيد بن جبير والشعبي والحرث المكي وبكر بن عبد الله المزني وفي التجر يد للقندوري عن عطاء قال اجمع الناس على ان على الدال الجزاء وذكر الطحاوي في اختلاف العلماء ان رجلا قال لعمراني اشرت الى ظبي وانا محرم فقتله صاحبي فقال عمر لعبد الرحمن بن عوف ماترى قال شاة قال وانا ارى ذلك *

* قال * باب الحرم لا يقبل ما يهدي له من الصيد *

ذكر فيه عن جماعة منهم ابن اسحق عن الزهري حديث هدية الصعب حمار وحش ثم ذكر (ان ابن عيينة خالفهم فرواه لحم حمار وحش وان مسلما اخرجهم كذلك) * قلت * جفيل صاحب التمهيد ابن اسحق مع ابن عيينة وذكر انهما خالفا لجماعة فقالا لحم حمار وحش ثم قال البيهقي (ورواه الحميدي عن سفيان على الصحة) ثم اخرجهم من طريقه ولفظه (حمار وحش) ثم قال (كذا وجدته في كتابي وهو سماع الحميدي عن سفيان فيما خلا ثم اضطرب فيه فيما بعد) ثم ذكر البيهقي بسنده الى الحميدي انه قال (وكان سفيان يقول في الحديث اهديت لرسول الله صلى الله عليه وسلم لحم حمار وحش وربما قال يقطر دماور بالم يقل وكان فيما خلا ربا قال حمار وحش ثم صار الى لحم حتى مات) * قلت * الذي في اصل مسند الحميدي وهو اصل جيد بخلاف ما ذكره البيهقي فان لفظ اهديت لرسول الله صلى الله عليه وسلم لحم حمار وحش ثم قال الحميدي وكان سفيان ربما جمعه مامرة في حديث واحد وربما فرقه ما وكان يقول حمار وحش ثم صار الى لحم ثم ذكر البيهقي (عن الصعب انه اهدى للنبي صلى الله عليه وسلم عجز حمار

فاكل منه ثم قال (اسناد صحيح فكانه رد المحي وقبل اللحم) قلت هذا في سنده يحيى بن سليمان الجعفي عن ابن وهب
اخبرني يحيى بن ايوب هو القافعي المصري ويحيى بن سليمان ذكرنا للذهبي في الميزان والكاشف
عن النسائي انه ليس بثقة وقال ابن حبان ربما اغرب والقافعي قال النسائي ليس بذاك القوي وقال ابو حاتم
لا يخرج به وقال احمد كان سيء الحفظ يخطئ خطأ كثيرا وكذب به مالك في حديثين فعلى هذا لا يشتغل بتاويل هذا
الحديث لاجل سنده ولخالفته للحدوث الصحيح وقول البيهقي وقبل اللحم يردده ما في الصحيح انه عليه السلام يردده

* قال * باب ما جاء في حرم المدينة *

ذكر في آخره حديث الذي اصطاد نهسا فارس له زيد ثم قال (قال ابو سفيان النهسا الطير الصغير) قلت كذا ذكره
بالالف والمعروف فيه نهس بضم النون وفتح الهاء من غير الف *

* قال * باب كراهية قتل الصيد بوج *

ذكر فيه حديث الزبير * قلت * سكت عنه وفي سنده محمد بن عبد الله بن انسان عن ابيه ومحمد قال فيه ابو حاتم
ليس بالقوي وفي حديثه نظر وذكره البخاري هذا الحديث وقال لا يتابع عليه وابوه لا يعرف روى عنه غير ابنه وقال
البخاري لا يصح حديثه وكذا قال ابن حبان والازدي وذكر الحلال في العال ان احمد ضعفه وصح الشافعي
حديثه واعتمده كذا في الميزان *

* قال * باب جواز الرعي في الحرم *

* قلت * قوله عليه السلام لا يختل خلاها بدخل فيه الرعي ايضا وكما منع من التلافه بالقطع يمنع بالرعي كالصيد لما منع
من قتله يمنع ان يرسل عليه كلبا يقتله وكرع الاذي وقال الطبري في التهذيب الصواب انه لا يجوز الارعاء لانه
سبب لاستهلاكه كالقطع واستدل البيهقي على الجواز بقوله عليه السلام في المدينة (ولا يخط فيها شجرة الا لعلف)
* قلت * حرم مكة والمدينة مختلفان فلا يقاس احداهما على الآخر * قال البغوي في التهذيب لاجزاء في صيد المدينة
وشجرها في الجديد *

* قال * باب الغريصيون الصيد *

ذكر فيه (عن مالك عن عبد الملك بن فربر عن ابن سيرين ان رجلا اجري هو وصاحبه فرسين فاصابا بطيخا فحرم فيه
عمر وعبد الرحمن بن عوف بعث) * قلت * هذا الاثر منقطع ابن سيرين لم يذكره عمر وذكر البخاري في تاريخه في
ترجمة عبد الملك بن قريش الاصمعي عن ابن معين انه قال روى مالك عن عبد الملك بن فربر وانما هو قريب

قال الاصمعي سمع بنى مالك وحكى البيهقي في كتاب المعرفة عن الشافعي ان ما لكا وهم في عبد الملك بن فريز
وانما هو عبد العزيز بن قديد وذكر الخطيب في كتاب التلخيص عبد الملك بن قريب الاصمعي ثم ذكر عبد الملك
ابن قديد وقال هو اخو عبد العزيز فعلى ما ذكر الشافعي والخطيب عبد الملك بن قديد ليس هو الاصمعي
ولم اقف على حاله ولو صح هذا الاثر كان ظاهره حجة على البيهقي لانهما اوجبا عليه عزا ومذهب البيهقي انه
تجب عليه نصفه وقوله تعالى ومن قتله منكم متعمدا فجزاءه مثل ما قتل بشرط وجزاء فكل من دخل تحت الشرط يلزمه الجزاء
كاملا نحو من دخل داري فله درهم فكل داخل له درهم كذا * فان قيل * كل منهما داخل * قلنا * وهنا كل منهما
قابل اذا القتل فعل يجوز ان يكون خروج الروح عنده ولهذا يجب على الجماعة القصاص * فان قيل * انما اوجب الله
تعالى جزاء واحدا * قلنا * وكذا اوجب الله تعالى في قتل الخطاء كفارة واحدة بقوله تعالى ومن قتل مونا خطأ فتحرير
رقة * ومع هذا يجب على كل منهم كفارة تامة ووافق الشافعي على ذلك حكاه عنه ابن المنذر وغيره وقال صاحب التمهيد
لا يمتثلون في ذلك ثم ذكر البيهقي اثر عن ابن عباس في سنده عبد الواحد بن زياد عن ابي شيبة سعيد بن عبد الرحمن
الزبيدي * قلت * ابو شيبة هذا قال ابن عدي لا يتابع على حديثه وكذا حكي العقيلي عن البخاري وعبد الواحد خرج
له في الصحيح ومع ذلك تكلموا فيه قال الذهبي قال ابن معين ليس بشئ وقال ابو داود الطيالسي عمدا الى احاديث
كان يرسلها الا عثم فوصلها كلها ثم ذكر البيهقي اثر عن عمار بن ابي عمار الى آخره * قلت * اضطرب في هذا الاثر
فذكره البيهقي في هذا الكتاب على وجهين وذكره في كتاب المعرفة على وجهين آخرين فحكي عن الشافعي انا الثقة عن
حماد بن سلمة عن زياد مولى بنى مغزوم وحكى ايضا عن الشافعي في كتاب اختلاف مالك والشافعي انا الثقة عن حماد بن
سلمة عن عمار مولى بنى هاشم سئل ابن عباس الى آخره *

باب جزاء الحمام

* قال *

ذكر فيه (عن جماعة من الصحابة انهم اوجبوا فيه شاة) * قلت * الشاة لا يشبه الحمامة من حيث المنظر فلعنا انهم اوجبوه من
حيث القيمة وايضا فقد تقدم ان الشاة يشبه الظبي والظبي لا يشبه الحمامة فكذا الشاة التي يشبه الظبي ثم ان الذين
اوجبوا فيها الشاة بعضهم اطلق الحمامة ومقتضاه انه يجب فيها الشاة مطلقا والشافعي فرق فوجب في حمام الحرم شاة
وفي حمام غير الحرم قيمته كذا حكي عنه صاحب الاستذكار *

باب جزاء ما دون الحمام

* قال *

ذكر فيه (عن ابن عباس قال ما كان سوى حمام الحرم فقيه ثمنه) * قلت * هذا اتفرق بين حمام الحرم وغيره كما تقدم

عن الشافعي وليس بمناسب للباب *

باب كون الجراد من صيد البحر *

* قال *

ذكر فيه حديثان في سندهم ميمون بن جابان فقال فيه (لا يعرف) * قلت * بل هو معروف روى عنه الجناد إن المبارك ابن فضال وثقه العجلي وقال المزني في كتابه ثقة وقال صاحب الميزان ذكره ابن حبان في ثقاته *

باب ما للبحر من قتله *

* قال *

ذكر في أواخره (عن أبي عبيد أنه قال قد يجوز في الكلام أن يقال للبع كلب لا ترى أنهم يروون في المغازي أن عتبة بن أبي لباب كان شديد الأذى للنبي صلى الله عليه وسلم) * قلت * مكنت عنه البيهقي موافقاً لأبي عبيد وذكر عن ابن الصلاح أنه قال قوله عتبة مما يغلط فيه وهذه القضية لعتبة أخى عتبة ذكر ذلك أهل المعرفة بالنسب والمغازي وأما عتبة فإنه بقي حتى أسلم يوم الفتح وهو مذكور في كتب الصحابة رضي الله عنهم ولم يرد ما عقر من السباع وإنما أراد الكلب المعروف المراد بقوله عليه السلام إذ أولع الكلب * من اقتنى كلباً * لأن إطلاق اسم الكلب على هذا حقيقة وهو مراد بالاجماع وإطلاقه على ما عقر من السباع ليس بطريق الحقيقة فلواريد الآخر لكان * مع ما بين المعنيين للفظ واحد وإيضاً فإن الضبع أشد عقر من الكلب المعروف وأكثر قتلاً للناس وأكلاً لحومهم وشناً بالدماء منهم ويعد وعليهم ويحتفهم ويتدى بالأذى ومع ذلك جعله النبي عليه السلام صيداً فدل أنه لم يرد بالكلب ما يعقر من السباع ولو كان الأمر كما قالوا لشملة اسم الكلب العقور فوجب أن لا يجب شيء بقتله وفي الإشراف لابن المنذر كان العلماء بالشام يعدونها من السباع ويكرهون أكلها * فإن قيل * فلم يحتج قتل الذئب * قلنا * لأنه من عليه فيما ذكره البيهقي من حديث ابن المسيب مرسل وأخرجه الطحاوي من حديث أبي هريرة مرسل وعن ابن عمر موقوفاً عليه *

باب لا يفدى إلا ما يؤكل لحمه *

* قال *

استدل لا بما مضى وبأنه تعالى إنما حرم عليهم بقوله وحرم عليكم صيد البر * ما كان حلالاً قبل الإحرام * قلت * يحتاج صيد المأكول وغيره للانتفاع به فحرم عليهم عند الإحرام الكل إلا ما استثناه وقد ثبت في الصحيح أنه عليه السلام عن أكل كل ذي ناب من السباع ويندرج الضبع كما تقدم بيانه ويندرج الثعلب أيضاً لأنه ذو ناب من السباع ومع ذلك أباحهما الشافعي ورأى فيهما على المحرم الجزاء *

باب المحصر يذبح ويحلب حيث أحصر *

* قال *

ذكر فيه عن (الشافعي) أنه قال الحديبية بعضها في الحل وبعضها في الحرم وإنما نحر الهدى عند نافي الحل * قلت * وقد تقدم

في الباب السابق انه عليه السلام كان مضطرباً في الحل وكان يصلي في الحرم واسند الطحاوي عن المسور قال كان النبي صلى الله عليه وسلم بالحديبية خبأؤه في الحل ومصلاه في الحرم قال الطحاوي ولا يجوز في قول احد من العلماء لمن قد رعى دخول شيء من الحرم ان ينحره هديه دون الحرم فلما ثبت انه عليه السلام كان يصلي في الحرم استحال ان يكون نحر الهدى في غيره لان الذي يليج نحر الهدى في غيره انما يليجه في حال الصد عنه لا في حال القمرة عليه انتهى كلامه ويدل على انه عليه السلام نحر في الحرم ما أخرجه النسائي بسند صحيح عن ناجية بن كعب الاسلمي انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم حين صد الهدى فقال يا رسول الله ابعث به معي فاننا نحره قال وكيف قال آخذ به في اودية لا يتقدر عليه قال فدفعه اليه فانطلق به حتى نحره في الحرم وفي الباب الذي بعد هذا الباب من كلام ابن عباس ما يدل على ذلك وفي مصنف ابن ابي شيبة ثنا ابو اسامة عن ابي العميس عن عطاء قال كانت منزل النبي صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية في الحرم وفي الاستبذكار قال عطاء وابن اسحق لم ينحر عليه السلام هديه يوم الحديبية الا في الحرم ثم ذكر البيهقي اثر (عن حسين بن علي انه مرض بالسقيان وان عليا امر براسه فخلق راسه ونسك عنه بالسقيان فخر عنه بعيراً) قلت بهذا ذكر الطحاوي ان هذا الاصح لانهم لا يبيحون لمن لم يمنع من الحرم ان يذبح في غيره وانما يختلفون اذ ائتمروا منه فلما نحر علي في غيره وهو واصل اليه دل على انه اراد الصدقة عليهم لا الهدى انتهى كلامه ثم هذا الاثر حجة على البيهقي واصحابه لانهم لا يرون الاحلال في الاحصار بالمرض.

باب لا قضاء على المحصر

قال

ذكر فيه اثر (عن ابن عباس انه قال انما البدل على من نقض حجه بالبلدة فاما من حبسه عذراً او غير ذلك فانه يحل ولا يرجع وان كان معه هدي وهو محصر يحبزه ان كان لا يستطيع ان يبعث به وان استطاع ان يبعث به لم يحل حتى يبلغ الهدى محله) قلت هذا الاثر وان دل على ما ذكره فانه يدل على ان الهدى لا يذبح الا في الحرم كما سبق الوعد به في الباب السابق وقد اوجب على المحصر القضاء العراقيون ومجاهد وعكرمة والنخعي والشعبي والطبري استدلالاً بانه عليه السلام واصحابه اعتمروا في العام المقبل قضاء لتلك العمرة ولذلك سميت عمرة القضاء ولحديث الحجاج ابن عمرو والمذكور فيما بعد في باب الاحلال بالاحصار بالمرض ولقظه من كسر او عرج فقد حل وعليه اجري وعن ميمون بن مهران قال خرجت معتمراً عام خلاص اهل الشام ابن الزبير بمكة وبعث معي رجال من قومي بهدي فلما انتهينا الى اهل الشام منعونا ان ندخل الحرم فحرت الهدى بمكاني ثم احللت ثم رجعت فلما كان من العام المقبل خرجت لا قضي عمري في فاتيت ابن عباس فسأله فقال ابدل الهدى فان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر

اصحابه ان يدلوا الهدي الذي نحر واعام الحديبية في عمرة القضاء اخبره ابو داود في سننه بسند حسن قال الخطابي من اوجهه يعني القضاء فانه يلزمه بدل الهدي لقوله عز وجل هد يا بالغ الكعبة ومن نحر الهدي في الموضع الذي احصر فيه وكان خارجا من الحرم فان هد به لم يبلغ الكعبة فيلزمه ابداله او ابلاغه الكعبة وفي الحديث حجة لهذا القول *

باب من لم ير الاحلال بالا حصار بالمرض *

قال *

(قال الله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدي) قال الشافعي فمن حال بينه وبين البيت مرض حابس فليس بد اخل في معنى الآية لانهم انزلت في الحائل من العدو) قلت ذهب ابن مسعود وعطاء وجندب واهل العراق وابو ثور في رواية ان الاحصار يكون بالمرض كذا في الاستذكار واكثر اهل اللغة على ان الاحصار بالمرض والحصر بالعدو فوجب استعمال اللفظ في حقيقته وهو المرض ويدخل العدو فيه بالمعنى ولما كان سبب نزول الآية العدو وعدل عن لفظ الحصر المختص بالعدو الى الاحصار المختص بالمرض دل على انه اريد باللفظ ظاهره وهو المرض ولما حل عليه السلام وامر به اصحابه دل على ان الحصر من حيث المعنى كذلك وايضا لما جاز الاحلال بالعدو لتعذر الوصول الى البيت وذلك المعنى موجود في المرض ساواه في حكمه ولهذا الوجه في دين او غيره فتعذر وصوله كان كالحصر ولو منعها من حج التطوع بعد الاجرام حازها

باب حصر المرأة تحرم بغير اذن زوجها *

قال *

الاحلال *

ذكر فيه حديث حسان بن ابراهيم (قال ابراهيم الصائغ قال نافع قال ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس لها ان تنطلق الا باذن زوجها) قلت هذا الحديث في اتصاله نظر وقال البيهقي في كتاب المعرفة تفرد به حسان بن ابراهيم وفي الضعفاء للنسائي حسان ليس بالقوي وقال المعقبلي في حديثه وهم وفي الضعفاء لابن الجوزي ابراهيم بن ميمون الصائغ لا يحتج به قاله ابو حاتم *

باب من قال ليس له منعها الفريضة الحج *

قال *

ذكر فيه حديث (اذا استاذنت احدكم امرأته الى المسجد فلا تمنعها وفي رواية لا تمنعوا اماء الله مساجد الله) قلت المراد بالحديث الصلوة بدليل قوله في الحديث وبهوتهم حولهم اذ الخروج الى الحج خير من بيوتهم ذكره ابو بكر الرازي وفي الاشراف لابن المنذر اجمع كل من يحفظ قوله من اهل العلم على ان للرجل منع زوجته من الخروج الى الحج التطوع واختلفوا في منعه اياها حجة الاسلام فقال ابراهيم النخعي واحمد واسحق وابو ثور واصحاب الرأي ليس له منعها من حجة الاسلام وقال الشافعي ان اهلت بغير اذنه فقيه قولان * احدهما ان تكون كمن احصر فتذبح وتقصر وتحمل * والاخر ان عليه تحليتها قال واصح مذهبه الذي يوافق سائر العلماء ولا اعلمهم يختلفون انه ليس له منعها من صوم ولا صلوة واجب

* قال * ﴿باب المرأة يلزمها الحج بوجود السبيل اليه وكانت مع نقة من النساء في طريق آمنة﴾

* قلت * هذا يخالف لظاهر الحديث الذي ذكره في الباب الذي بعده هذا وهو قوله عليه السلام لا تسافر المرأة ثلاثا الحديث وكما شرط جميع العلماء الصحة وان كان لا ذكر لها في الآية وفسر البيهقي الاستطاعة بالزاد والراحلة بحديث ضعفه هو فيما تقدم فلغيره ان يفسر الاستطاعة في حق المرأة بالحرم بحديث متفق على صحته وذهب الحسن والنخعي وابو حنيفة واصحابه واحمد واسحق وابو ثور الى ان المحرم او الزوج من السبيل فان لم تجدهما فلا حج عليها وفي المعالم للخطابي المرأة التي وصفها الشافعي لا تكون ذاهمة وقد حظر صلى الله عليه وسلم ان تسافر الا معها ذومحرم * فباحة الخروج مع عدمه خلاف السنة وسببها اصحاب الشافعي بالكافرة تسلم في دار الحرب والاسيرة من المسلمين تختص من الكفار تهاجر الى المسلمين بلا محرم لانه سفر واجب فكذلك الحج ولو كانا سواء لجاز لها ان تسج وحدها بلا محرم او امرأة ثقة فلما لم يبح لها الا مع امرأة ثقة دل على الفرق بينهما وقال ابن المنذر اغفل قوم القول بظاهر هذا الحديث يعني حديث اشتراط المحرم في سفر المرأة وشرط كل منهم شرطا لا حاجة لهم فيما اشترطوه فقال مالك تخرج مع جماعة من النساء وقال الشافعي تخرج مع ثقة حرة مسلمة وقال ابن سيرين تخرج مع رجل من المسلمين وقال الاوزاعي تخرج مع قوم عدول وتخذ سلا تصعد عليه وتنزل ولا يقربها الرجل الا انه يأخذ براس البعير ويضع رجله على ذراعه وقال ابن المنذر بظاهر الحديث اولى ولا نعلم مع هؤلاء حجة توجب ما قالوا ثم ذكر البيهقي حديث ابن عمر (من استطاع اليه سبيلا الزاد والراحلة) ثم قال (وروي عنه من اوجه صحيحة عن الحسن مرسل وفيه تقوية المسند) * قلت * في هذا الكلام تقوية لهذا الحديث وكذا كلامه في اوائل الحج في باب بيان السبيل وقد ذكرنا هناك انه ضعف الحديث بعد ذلك بباين وليس في هذا الحديث ولا في هذا الباب اشتراط الثقة من النساء ولا امن الطريق وقال ابو بكر الرازي اسقط الشافعي اشتراط المحرم وهو منصوص عليه وشرط المرأة ولا ذكر لما ثم ذكر البيهقي حديث عدي في خروج المرأة من الحيرة الى مكة * قلت * هذا خبر منه عليه السلام ان ذلك يقع بعده ولم يقل ان ذلك يجوز او لا وقبل معناه ان الاسلام ينتشر ويظهر الا من بحيث تخرج المرأة لا يخاف احد الا الله لكونها خالفته وحجت بغير محرم وقد قال صلى الله عليه وسلم في الصحيح لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيقول يا ليتني مكانه * وهذا وان كان فيه تمني الموت المنهي عنه لكنه خبر منه صلى الله عليه وسلم ان ذلك سيكون من غير تعرض منه صلى الله عليه وسلم لجوازه *
* قال * ﴿باب الاختيار لو ليها ان يخرج معها﴾

ذكر فيه حديث (انطلق فاجمع امرأتك) * قلت * هذا الحديث يرد على البيهقي في جواز خروجها مع ثقة اذ لو جاز لها ذلك

لقال عليه السلام امض انت فيما اكتبته فيه فلا حاجة لها اليك *

* قال * باب المرأة تنهى عن كل سفر لا يلزمها بغير محرم *

* قلت * احاديث هذا الباب تشتمل السفر لما يلزمها ولما لا يلزمها وبهذا تبين ان المحرم للمرأة من جدالة الاستطاعة كما قررناه *

* قال * باب جواز الجذع من الضان *

ذكر فيه حديث (يوفي الجذع مما يوفي منه النتى) * قلت * هذا عام يدخل فيه الجذع من غير الضان فهو غير مطابق *

* قال * باب لا محل للهدى في غير الاحصار دون الحرم *

(لقوله تعالى ثم محلها الى البيت) العتيق * قلت * هذه الآية لم يستثن فيها الاحصار فهي غير مطابقة لمذاهبنا وكذا

كلام ابن المسيب ومن وافقه *

* قال * باب الحرم كله منحر *

ذكر فيه حديث اسامة بن زيد (عن عطاء عن جابر كل عرفة موقف) الحديث ثم قال (قال يعقوب يعني ابن سفيان اسامة

عند اهل بلده المدينة ثقة مأمون) * قلت * اسامة هذا هو الليثي تركه يحيى بن سعيد لاجل هذا الحديث كذا قال ابن

حنبل وقال ايضا روى عن نافع احاديث مناكير فقال له ابنه عبد الله هو حسن الحديث فقال احمد ان تدبر حديثه

فستعرف فيها النكرة وفي رواية انظر في حديثه يتبين لك اضطراب حديثه *

* قال * باب الاكل من الضحايا والهدايا التي يتطوع بها صاحبه *

(قال الله تعالى فكلوا منها واغصموا) * قلت * يقتضى التوبىب انه لا ياكل من هدي المتعة والقران وهو مذهب الشافعي وذلك

مخالف لظاهر الآية لانهم اذا خلان في عموم قوله تعالى والبدن جعلناها لكم من شعائر الله فكلوا الآية وايضا فانه عليه السلام

اكل من مجموع هديه وكان بعضه او كله عن متعة لانه صح من حديث جابر وغيره انه عليه السلام قال لولا الهدي لاحلت

وهدي المتمتع لا يمنع من الاحلال والقارن لا يحل ولوساق الهدي وقد صرح البيهقي فيما بعد انه لا ياكل من المتعة والقران *

* قال * باب لا يدل ما اوجبه من الهدايا *

ذكر فيه حديث جهم بن الجارود (عن سالم عن ابيه اهدى عمر) الى آخره * قلت * جهم مجهول كذا في الضمراء والميزان للذهبي وقال

ابن القطان مجهول لا يعرف روى عنه غير ابى عبد الرحيم ذكره البخارى وابو حاتم وفي التاريخ للبخارى لا يعرف له سماع من سالم *

* قال * باب لا يجزى من العيوب في الهدايا *

ذكر فيه حديث البراء * قلت * سكت عنه هنا واعاده في كتاب الاضحية وعمله واطال الكلام عليه *

❁ فهرس الجزء الاول من الجوهر النقي ❁

مضمون	٢٠٠	مضمون	٢٠٠	مضمون	٢٠٠
الفصل بالاء		باب سنة المصضة والاستنشق	١٤	خطبة الكتاب	٢
باب ذلك اليدين بالارض بعد الاستنجاء	٢٦	باب التكرار في غسل الوجه	١٥	باب التطهير بماء البحر	ايضاً
باب الاستنجاء بما يقوم مقام الحجارة في الانقاء دون ما به عن الاستنجاء به	ايضاً	ايضاً باب تحليل اللحية		باب التطهير بالماء الكثير	٣
باب الاستبراء عن البول	٢٨	ايضاً باب عرك العارضين		باب الماء المنخن	ايضاً
باب الوضوء من الدم وما يخرج من احد السيلين وغير ذلك من دود او حصة	ايضاً	باب ادخال المرفقين في الوضوء	١٦	باب كراهية الماء المشمس	٤
باب الوضوء من الرجح يخرج من احد السيلين	٢٩	ايضاً باب تمرير الخاتم عند غسل اليدين		باب منع التطهير بماء الماء من المائعات	ايضاً
باب الوضوء من النوم	ايضاً	باب تمرير الصدغين	ايضاً	باب التطهير بالماء الذي خالطه طاهر لم يغلب عليه	ايضاً
باب ترك الوضوء من النوم تاعداً	٣٠	ايضاً باب امحاجب الملح بالراس		باب منع التطهير بالبيد	٥
باب نوم الساجد	ايضاً	باب مسح الادين	١٧	باب ازالة النجاسة بالماء دون سائر المائعات	٦
باب اتقض الطهور بالاغناء	٣١	ايضاً باب مسح الاذين بماء جديد		باب طهارة جلد الميتة بالدغ	٨
باب الوضوء من الملامسة	ايضاً	باب الدليل على ان فرض الرجلين	١٨	باب المنع من الانتفاع بجلد الكلب واخراير وانها نجسان وما حبان	٩
باب لمس الصفار وذوات الحارم	٣٣	الفصل وان مسحها لا يبرئ		باب اشتراط الدغ في طهارة جلد ما لا يؤكل لحمة	١٠
باب الوضوء من مس الذكر	٣٤	باب قراءة وارجلكم نصبا	١٩	باب ما يؤكل لحمة اذا كان مذكي	١١
باب الوضوء من مس المرأة فرجها	٣٥	باب كيفية التخلل بين الاصابع	٢٠	باب المنع من الانتفاع بشعر الميتة	ايضاً
باب ترك الوضوء من مس الفرج	ايضاً	باب كراهية الزيادة على الثلاث	٢١	باب المنع من الادهان في عظام القبلة وغيرهما الا يؤكل لحمة	١٢
بظهر الكف		ايضاً باب فضل التكرار في الوضوء		باب النهي عن الاناء المفضض	ايضاً
باب مس الاثنين	٣٧	باب تفرق الوضوء	ايضاً	باب التطهير من اوانيهم يعني المشركين	ايضاً
باب ترك الوضوء من خروج الدم من مخرج الحدث	٣٨	باب الترتيب في الوضوء	ايضاً	بعد الغسل	
باب الوضوء من القهقهة	٣١	باب السنة في البداءة باليمين	٢٢	باب فضل السواك	١٣
باب الدليل على ان الكلام وان عظم لم يكن فيه وضوء	٣٣	ايضاً باب الرخصة في البداءة باليسار		باب الدليل على ان السواك سنة	ايضاً
باب السنة في الاخذ من الاظفار	ايضاً	باب نهى المحدث عن مس المصحف	٢٣	باب الاستيماء عرضاً	ايضاً
والشارب وان لا وضوء في ذلك من ذلك		ايضاً باب الرخصة في ذلك بالابنية	ايضاً	باب النية في الطهارة الحكمية	ايضاً
		باب وضع الخاتم عند دخول الخلاء	ايضاً	باب التسمية على الوضوء	١٤
		باب النهي عن البول في الثقب	٢٤	باب التكرار في غسل اليدين	ايضاً
		ايضاً باب كراهية الكلام على الخلاء	ايضاً	باب صفة غسلها	ايضاً
		باب البول قائماً	٢٥		
		ايضاً باب وجوب الاستنجاء بثلاثة اجزاء			
		ايضاً باب الايتار في الاستنجاء			
		باب الاستنجاء بالماء	٢٦		
		ايضاً باب الجمع بين المسح بالاحجار			



رقم	مضمون	رقم	مضمون
٢٤	باب كيف الاخذ من الثا رب	٧١	باب الرخصة في مسح على الشمين
ايضاً	باب ترك الوضوء بلمست النار	٧٢	باب مسح عليه السلام في السر
٢٥	باب وجوب الغسل بالثقاء الختانين		والخصر
٢٦	باب وجوب الغسل بخروج المني	ايضاً	باب ماورد في ترك التزويج
ايضاً	باب الخائض يغسل اذ اطهرت	٥٨	باب الصبح المقيم ينوياً مكتوبة
ايضاً	باب الكافر يسلم فيغتسل		والعبد والجماعة ولا يتيم
٢٧	باب الوضوء قبل الغسل	٥٩	باب تعميل الصلاة بالتيمم اذا لم يكن
ايضاً	باب الرخصة في تأخير غسل القدمين		ثقة من وجود الماء في الوقت
	عن الوضوء	٦٠	باب من نوم بينه وبين آخر الوقت
ايضاً	باب فرض الغسل	ايضاً	باب ما روي في طلب الماء وحده الطلب
٢٨	باب غسل المرأة من الجنابة والحيض	ايضاً	باب طهارة الماء المستعمل
ايضاً	باب ترك المرأة نفث قرونها	ايضاً	باب الدليل على انه باخذ الك
٢٩	باب التمسح بالمنديل		عضو ماء جديد او لا يتطهر بالماء
٥٠	باب الدليل على طهارة عرق الخائض	ايضاً	باب الدليل على ان سور الكلب نجس
	والجنب	٦١	باب ادخال التراب في احد به
ايضاً	باب الهوى عن ذلك اى فضل المحدث	ايضاً	باب غسله
٥٢	باب لا وقت فيما يتطهر به	٦٢	باب نجاسة ما ناسه الكلب بسانه
ايضاً	باب النهي عن الاسراف في الوضوء		اذا كان اخذ حارطبا
ايضاً	باب الجنب يريد النوم فيغسل فرجه	٦٣	باب الدليل على ان الخنزير اسوأ
	ويقوضاً		حالا من الكلب
ايضاً	باب كراهية نوم الجنب من غير وضوء	ايضاً	باب سور الهرة
ايضاً	باب ذكر الخبر الذي ورد في	٦٥	باب سور سائر الحيوانات سوى
٥٣	الجنب ينام ولا يمس ماء		الكلب والخنزير
ايضاً	باب الجنب يريد الاكل	٦٦	باب ما لا نقس له سائلة اذا مات في
	باب كيف التيمم		اناء القليل
٥٤	باب رواية عمار في التيمم	ايضاً	باب الحوت يموت في الماء والجراد ايضاً
٥٥	باب الدليل على ان الصعيد هو التراب	٦٧	باب الماء القليل ينجس بنجاسة تحدث
ايضاً	باب من لم يجد ماء ولا تراباً		فيه
ايضاً	باب الرجل يعزب عن الماء	ايضاً	باب الماء الكثير لا ينجس بنجاسة
ايضاً	باب رواية الماء خلال صلاة		تحدث فيه ما لم يغيره
	افتتحها بالتيمم	٦٨	باب الماء الكثير اذا غيثره النجاسة
٥٦	باب التيمم لكل فريضة	ايضاً	باب قدر القاتنين
٥٧	باب التيمم بعد دخول الوقت	٦٩	باب صفة بوضاعة
ايضاً	باب اعواز الماء بعد طلبه	ايضاً	باب ما جاء في تدرج زفر
ايضاً	باب الجرمي والثرى والمجدور والتيمم		

باب الرخصة في مسح على الشمين
باب مسح عليه السلام في السر والخصر
باب ماورد في ترك التزويج
باب الصبح المقيم ينوياً مكتوبة
باب الخائض يغسل اذ اطهرت
باب الكافر يسلم فيغتسل
باب الوضوء قبل الغسل
باب الرخصة في تأخير غسل القدمين عن الوضوء
باب فرض الغسل
باب غسل المرأة من الجنابة والحيض
باب ترك المرأة نفث قرونها
باب التمسح بالمنديل
باب الدليل على طهارة عرق الخائض والجنب
باب الهوى عن ذلك اى فضل المحدث
باب لا وقت فيما يتطهر به
باب النهي عن الاسراف في الوضوء
باب الجنب يريد النوم فيغسل فرجه ويقوضاً
باب كراهية نوم الجنب من غير وضوء
باب ذكر الخبر الذي ورد في الجنب ينام ولا يمس ماء
باب الجنب يريد الاكل
باب كيف التيمم
باب رواية عمار في التيمم
باب الدليل على ان الصعيد هو التراب
باب من لم يجد ماء ولا تراباً
باب الرجل يعزب عن الماء
باب رواية الماء خلال صلاة افتتحها بالتيمم
باب التيمم لكل فريضة
باب التيمم بعد دخول الوقت
باب اعواز الماء بعد طلبه
باب الجرمي والثرى والمجدور والتيمم

اذا خاف انتفأ او شدة الظل
باب التيمم في السفر اذا خاف الموت او العلة من شدة البرد
باب الخرج اذا كان في بعض جسد
باب الصبح المقيم ينوياً مكتوبة
باب العبد والجماعة ولا يتيم
باب تعميل الصلاة بالتيمم اذا لم يكن ثقة من وجود الماء في الوقت
باب من نوم بينه وبين آخر الوقت
باب ما روي في طلب الماء وحده الطلب
باب طهارة الماء المستعمل
باب الدليل على انه باخذ الك
عضو ماء جديد او لا يتطهر بالماء
باب الدليل على ان سور الكلب نجس
باب ادخال التراب في احد به
باب غسله
باب نجاسة ما ناسه الكلب بسانه
اذا كان اخذ حارطبا
باب الدليل على ان الخنزير اسوأ
حالا من الكلب
باب سور الهرة
باب سور سائر الحيوانات سوى الكلب والخنزير
باب ما لا نقس له سائلة اذا مات في اناء القليل
باب الحوت يموت في الماء والجراد ايضاً
باب الماء القليل ينجس بنجاسة تحدث فيه
باب الماء الكثير لا ينجس بنجاسة تحدث فيه ما لم يغيره
باب الماء الكثير اذا غيثره النجاسة
باب قدر القاتنين
باب صفة بوضاعة
باب ما جاء في تدرج زفر

باب الرخصة في مسح على الشمين
باب مسح عليه السلام في السر والخصر
باب ماورد في ترك التزويج
باب الصبح المقيم ينوياً مكتوبة
باب الخائض يغسل اذ اطهرت
باب الكافر يسلم فيغتسل
باب الوضوء قبل الغسل
باب الرخصة في تأخير غسل القدمين
باب فرض الغسل
باب غسل المرأة من الجنابة والحيض
باب ترك المرأة نفث قرونها
باب التمسح بالمنديل
باب الدليل على طهارة عرق الخائض والجنب
باب الهوى عن ذلك اى فضل المحدث
باب لا وقت فيما يتطهر به
باب النهي عن الاسراف في الوضوء
باب الجنب يريد النوم فيغسل فرجه ويقوضاً
باب كراهية نوم الجنب من غير وضوء
باب ذكر الخبر الذي ورد في الجنب ينام ولا يمس ماء
باب الجنب يريد الاكل
باب كيف التيمم
باب رواية عمار في التيمم
باب الدليل على ان الصعيد هو التراب
باب من لم يجد ماء ولا تراباً
باب الرجل يعزب عن الماء
باب رواية الماء خلال صلاة افتتحها بالتيمم
باب التيمم لكل فريضة
باب التيمم بعد دخول الوقت
باب اعواز الماء بعد طلبه
باب الجرمي والثرى والمجدور والتيمم

مضمون	ج	مضمون	ج	مضمون	ج
باب الاستفتاح بسبحانك اللهم	١٢٦	باب من قال ما قرأ قوله قد قامت	١٠٦	باب ماروي في الصلوة اذ رويت	٩٣
باب التعمد بعد الافتتاح	١٢٧	الصلوة		في غير ايامها المعتادة	
باب الحمر بالتعمد او الاسرار به	ايضاً	باب من قال بتثنية الاقامة عند ترجيع	ايضاً	باب المبتدئة لا تميز بين الدين	ايضاً
باب فرض القراءة بعد التعمد	ايضاً	الاذان		باب المرأة تحيض يوم ما وتطهر يوماً	٩٣
باب تعيين القراءة بفاتحة الكتاب	ايضاً	باب ماروي في تثنية الاذان والاقامة	١٠٧	باب النفاس	ايضاً
باب الدليل على ان ما جمعه المصاحف	١٢٨	باب عدد المؤذنين	١١١	باب المستحاضة تغسل عنها اثر الدم	ايضاً
كاه قرآن		باب فضل التاذين على الامامة	ايضاً	الى آخره	
باب الدليل على ان بسم الله	ايضاً	باب الترغيب في التعميل بالصلوات	ايضاً	باب غسل المستحاضة	٩٧
الرحمن الرحيم آية تامة من الفاتحة		باب تعجيل الظهر في غير شدة الحر	١١٢	كتاب الصلاة	﴿﴾
باب افتتاح القراءة في الصلاة	١٢٩	باب تأخير الظهر في شدة الحر	١١٣	باب فرائض الخمس	١٠٠
بسم الله الرحمن الرحيم والجر بها		باب تعجيل العصر	ايضاً	باب آخر وقت الظهر	ايضاً
باب من قال لا يجهر بها	١٣٠	باب كراهية تأخير العصر	١١٤	باب آخر وقت الاختيار للعصر	ايضاً
باب لا يميز به قراءة في نفسه اذ لم	١٣١	باب تعجيل المغرب	ايضاً	باب آخر وقت الجواز للعصر	١٠١
يطلق به اسائه		باب تعجيل العشاء	١١٥	باب السنة في الاذان لصلوة الصبح	ايضاً
باب جهر الامام بالنامين	١٣٢	باب كراهية اليوم قبل العشاء	١١٦	قبل الفجر	
باب الاقتصار على بعض السورة	ايضاً	باب تعجيل الصبح	ايضاً	باب القدر الذي كان بين اذان	ايضاً
باب الاقتصار على الفاتحة	ايضاً	باب خبر اعمالكم الصلاة	١١٨	بلال وابن ام مكتوم	
باب وجوب القراءة في الاخر بين	١٣٣	باب الاسفار في الفجر حتى يتبين	ايضاً	باب من روى النهي عن الاذان	ايضاً
باب من قال يقتصر في الاخر بين	ايضاً	طلوع الفجر		قبل الوقت	
على الفاتحة		باب من قال هي العصر يعني الوسطى	١١٩	باب الصبي يبالغ والكافر يسلم	١٠٢
باب من استحب قراءة السورة بعد	ايضاً	باب من قال هي الصبح	ايضاً	والخائض تطهر فندرك من وقت الصلاة	
الفاتحة في الاخرين		باب من طلب باجماده اصابة	١٢٢	شيئاً	
باب رفع اليدين عند الركوع	١٣٤	عين الكعبة		باب قضاء الظهر والعصر باذائك	١٠٣
والرفع منه		باب من طلب باجماده جهة الكعبة	ايضاً	وقت العصر	
باب من لم يذكر الرفع الا عند الافتتاح	١٣٥	باب استئذان اخطأ بعد الاجتهاد	١٢٣	باب لغمي عليه يفيق بعد ذهاب الوقتين	ايضاً
باب صفة الركوع	١٣٦	باب الصبي يبالغ في صلاته فيتمها	ايضاً	ولا يكون عليه قضاء وعبا	
باب القول في الركوع	ايضاً	باب وجوب تعلم ما يميز به الصلاة	ايضاً	باب المرأة تدرك من اول الوقت	ايضاً
باب الطمانينة في الركوع	ايضاً	باب جهر الامام بالتكبير	ايضاً	مقدار الصلاة ثم حاض	
باب يركع يركع الامام ويرفع يرفعه	ايضاً	باب الامام يخرج فان رأى	ايضاً	باب للترجيع	ايضاً
باب وضع الركبتين قبل اليدين	١٣٧	جماعة اقام		باب الالتواء في حجب على الصلاة	١٠٤
باب من قال يضع يديه قبل ركبتيه	ايضاً	باب من زعم انه يركع قبل فراغ المؤذن	ايضاً	حي على الفلاح	
باب الكسوف عن الجبهة في السجود	ايضاً	باب من قال يرفع يديه حذو منكبيه	١٢٤	باب الرجل يؤذن ويقيم غيره	١٠٥
باب من بسط ثوباً فسجد عليه	١٣٨	باب وضع اليمنى على اليسرى	١٢٥	باب الاذان والاقامة للجمع	ايضاً
باب السجود على الكعبتين ومن كثر	ايضاً	باب وضع اليدين على الصدر	ايضاً	بين الصلاتين	
عنهما في السجود		في الصلاة		باب الاذان والاقامة للفاتحة	ايضاً

مضمون	مضمون	مضمون	مضمون
باب من سجد عليهما في توبه	باب الاسرار بالقرائة في الضمير	باب الرجل يصلي وحده ثم يسركوا	باب من سجد عليهما في توبه
باب ابن يسمع بدبه في السجود	باب التصرو وجوب القراءة فيها	باب مع الامام	باب ابن يسمع بدبه في السجود
باب يما في مرتبه عن جنبه	باب القنوت في الصلوات	باب ما يكون من حوائطه	باب يما في مرتبه عن جنبه
باب التمودين السجدتين على العيين	باب القنوت في سائر الصلوات	باب ما يروي في كيفية هذا القنوت	باب التمودين السجدتين على العيين
باب ما يقول بين السجدتين	باب غير الصبح	باب معنى حالة الرض	باب ما يقول بين السجدتين
باب كيف القيام من الجلوس	باب ما يدل على انه لم يترك احد	باب الامناء بالركوع والسجود	باب كيف القيام من الجلوس
باب من قال يرجع على صدره في السجود	باب القنوت في صلاة الصبح	باب من باع ان يصلي بغيره	باب من قال يرجع على صدره في السجود
باب كيفية الجلوس في التشديد	باب ما يدل على انه ينت بعد الركوع	باب لم يفته مع الامام صلى قنئا	باب كيفية الجلوس في التشديد
باب الاول والثاني	باب دعاء القنوت	باب من وقع في عينه اثناء	باب الاول والثاني
باب ما يروي انه اشار بها يعني السجدة	باب من لم يركب القنوت في الصبح	باب ما يدل على ان وقوف المرأة بسجدة	باب ما يروي انه اشار بها يعني السجدة
باب الاعتماد يديه على الارض	باب لا تترط على من نام عن صلاة	باب الرجل لا يفسد صلاته	باب الاعتماد يديه على الارض
باب رفع اليدين عند التيمم من	باب اوتيهما	باب من قال في القراءة احد عشر	باب رفع اليدين عند التيمم من
باب كعتين	باب من قال يترك الترتيب	باب سجدة لس في الفصل متباني	باب كعتين
باب ميمته ارض التشهد	باب في قضائهم وشوق طائوس والحسن	باب سجدة في الفصل متباني	باب ميمته ارض التشهد
باب التشهد الذي علمه رسول الله	باب من ذكر صلاة وهو في اخرى	باب سجدة في الفصل متباني	باب التشهد الذي علمه رسول الله
باب الله عليه وسلم ابن عباس واقرباه	باب ما يستحب لمرأة من ترك التحافي	باب من لم يركب سجدة في الصلاة	باب الله عليه وسلم ابن عباس واقرباه
باب التوسع في لاحد بجميع ما يروي	باب في الركوع	باب استحباب السجود في الصلاة	باب التوسع في لاحد بجميع ما يروي
باب التشهد واختيار المسند الزائد	باب عودة المرأة الحرة	باب من قال يكبر اذا سجد	باب التشهد واختيار المسند الزائد
باب الصلاة على النبي عليه السلام	باب عودة الرجل	باب من قال لا يسجد بعد الصبح حتى	باب الصلاة على النبي عليه السلام
باب التشهد	باب من زعم ان الفخذ ليست بعودة	باب تطلع الشمس	باب التشهد
باب ما يدل على ان بني الطائف من جملة	باب من تسم في صلاته او حرك قية	باب الصلاة في الكعبة	باب ما يدل على ان بني الطائف من جملة
باب الله عليه السلام في حرمان الصدقة	باب من احدث في صلاته قبل التسليم	باب النهي عن الصلاة على ظهر الكعبة	باب الله عليه السلام في حرمان الصدقة
باب من زعم ان مواله عليه السلام	باب من قال يبي من سبقه الحدث	باب امره بقضي ما ترك من الصلوات	باب من زعم ان مواله عليه السلام
باب حلون يده	باب الانتباه في السلام	باب من شك في صلاته لم يد	باب حلون يده
باب من قال بترك المأموم القراءة	باب من لم يركب التسليم على المصلي	باب ثلاثا صلى ام اربع	باب من قال بترك المأموم القراءة
باب فيما جهر فيه الامام	باب الإشارة فيم يبتويه	باب سجود السهو في النقص قبل السلام	باب فيما جهر فيه الامام
باب من قال لا يقرأ خلف الامام	باب احط اذا لم يجد عصا	باب من قال يسجد خلفا بعد التسليم	باب من قال لا يقرأ خلف الامام
باب على الاطلاق	باب الصلاة الى غير مسطرة	باب من قال يسجد خلفا قبل التسليم	باب على الاطلاق
باب من قال قرأ خلف الامام	باب من كره الصلاة الى قائم او تمدد	باب في الزيادة والنقصان ومن زعم	باب من قال قرأ خلف الامام
باب يحجر ويسر	باب لا يجاوز بصره موضع سجوده	باب ان السجود بعده صار منسوخا	باب يحجر ويسر
باب تحليل الصلاة بالتسليم	باب كراهية مسح الحصى	باب من سجد فلي خمس	باب تحليل الصلاة بالتسليم
باب الاختيار ان يسلم تسليمتين	باب ما يسميهم في وجوههم من	باب من سجد في الاولى	باب الاختيار ان يسلم تسليمتين
باب حوازا لا يختار على تسمية واحدة	باب اثر السجود	باب من كثر عليه السهو	باب حوازا لا يختار على تسمية واحدة
باب حذف التسليم	باب ما ادرك من صلاة الامام	باب من ترك شيئا من تكبيرات	باب حذف التسليم
باب لا يسلم المأموم حتى يسلم الامام	باب فحاول صلاته	باب لا تقال لم يسجد سجدة في السهو	باب لا يسلم المأموم حتى يسلم الامام

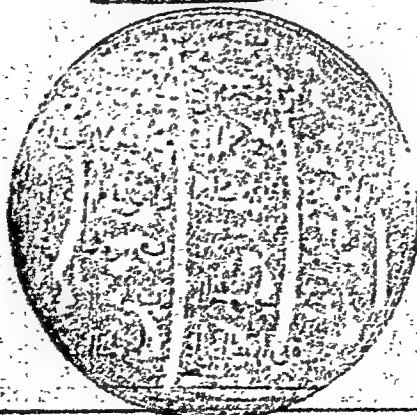
[illegible]

مضمون	ج	مضمون	ج	مضمون	ج
باب لدليل على ان السنة في الاستسقاء	٢٥٨	باب الجنح يستشهد	٢٧٠	باب كتاب الزكاة	
السنة في صلاة العيدين	ايضاً	باب المراثي والذبح في غير	٢٨٠	باب تفسير الكنز	
باب ما جاء في البيل	ايضاً	مركبة الكفار والذبح يرجع اليه	ايضاً	باب فرض الصدقة	
باب ما كان يقول اذا رأى المطر	٢٧١	باب ما ورد في استئجار سيف	٢٨٢	باب بان قوله في كل اربعين ابنة	
باب اخرج يكون منها المطر	٢٦٠	احل البغي		ابون وفي كل خمسين حقة	
باب الدليل على ان تارك الصلاة	ايضاً	باب ما ورد في غسل بعض الاعضاء	ايضاً	باب رواية عاصم بن ضمرة عن علي	
يكفر ككفر ابراهيم بهدمه ولا يخرج	٢٧٢	باب الصلاة على من قتل نفسه غير		بجلاف امصى يعني الاستسقاء في زاد	
عن الايمان		مستقبل		على مائة وعشرين	
باب تسليمة المريض	ايضاً	باب من حمل الجائزة فدار على	٢٨٣	باب لا يأخذ الساعي فوق ما يجب	
باب ما يستحب من غسل الميت في قميص	ايضاً	جوانبها الاربعة	ايضاً	باب كيف فرض صدقة البقر	
باب ما يغلب به الميت	٢٦١	باب من حمل الجائزة فوضع السرير	ايضاً	باب السن التي تؤخذ في الغنم	
باب المريض يأخذ من ظفاره وعات	ايضاً	على كاهله بين العمودين	٢٨٤	باب لا تؤخذ كرائم الا وال	
باب المحرم يموت	ايضاً	باب حمل الميت على الايدي والرجل	ايضاً	باب بعد عايم بالسخال التي تجت	
باب لا يتبع الميت بار	٢٦٣	ان لم يوجد سرير		مواشهم	
باب ما يغسل الرجل امرأته	ايضاً	باب المشي امام الجائزة	٢٧٣	باب لا يعتد عليهم بالاستسقاء من غير	
باب غسل المرأة زوجها	٢٦٤	باب المشي خلفها	ايضاً	نتاجها حتى يحول عليه الحول	
باب من استحب الحبرة وما صنع غزله	٢٧٢	باب الصلاة على الجنائز والدفن	ايضاً	باب ما ورد فيمن كتبه يعني مال الزكاة	
باب الحنوط للميت	ايضاً	اي ساعة شاء		باب صدقة الخلطاء	٢٨٥
باب رش الماء على الثبر ووضع	٢٦٥	باب من ذهب في زيادة التكبير على	ايضاً	باب من يجب عليه الصدقة	
الحصاء عليه		اربع الى تخصيص اهل الفضل	٢٨٦	باب تعجيل الصدقة	
باب تسوية القبور وتسطيحها	ايضاً	باب ما جاء في وضع اليدين على اليسرى	٢٧٥	باب لا يؤدى في واجب الا ما وجب عليه	
باب من قال بتسليم الثبور	ايضاً	باب صلاة الجارية		باب من اجاز احذ انقيم	ايضاً
باب غسل المرأة	٢٦٦	باب القراءة في صلاة الجنائز	٢٨٧	باب ما يستحق الصدقة عن الماشية	
باب السنة الثالثة في تصغير شعر	ايضاً	باب الدعاء في صلاة الجنائز	٢٧٦	باب من رأى في الخيل صدقة	
راسها ثلاثة قرون واقائهن خلفها	ايضاً	باب يمنع بدنه في كل تكبيرة	٢٨٨	باب كيف تؤخذ زكاة النخل والغلب	
باب ما يستدل به على ان الكفر	ايضاً	باب الصلاة على القبر	ايضاً	باب غرض التمر	
واؤنه من جميع المال	٢٧٧	باب الصلاة على اغائب		باب من قال يترك لرب الخائط قدر	
باب السقط يغسل ويكفن ويدفن	٢٧٨	باب الصلاة على الجنائز في المسجد		ما ياكل هو والله	
عليه ان استعمل او عرفت له حياة	٢٧٩	باب من نال يسئل الميت	٢٨٩	باب لا تؤخذ صدقة نبي من الشجر	
باب المسلمين يقتلهم المشركون	ايضاً	باب ما يقال ادخل قبره		عن النخل والعنب	
في اعتراف فلا تغسل التلي	ايضاً	باب ما يستحب من نذرية اهل الميت	ايضاً	باب ما ورد في السبل	
باب من زعم انه عليه السلام صلى	٢٨٠	باب ما يستحب لولي الميت من الابداء	ايضاً	باب الصدقة فيما يزرعه الآدميون	
على شهداء واحد		بقضاء دينه		باب ان يهلك على الله هالك	
باب من روى انه صلى عليهم بعد ثمان	٢٧٠	باب الرخصة في البكاء بلانده ونياحه	٢٩٠	باب وجوب ربح العشر في نصابها	
سنتين يعني شهداء واحد		باب النساء على الميت	ايضاً	ونفاذ اد عليه وان قلت الزيادة	

مضمون	رقم	مضمون	رقم	مضمون	رقم
باب من ركن ركعتي الطواف	٣٣٦	باب من قال العمرة تطوع	٣٣٧	باب الصوم في شهر الحرام	٣١٨
حيث كان		باب وجوب العمرة مرة - لا لا يتوله		باب من ياتي الشهر يصوم الايام الثلاثة ايضاً	٣١٩
باب استلام الحجر بعد الركعتين	٣٣٠	تعالى واتموا الحج والعمرة لله		ايضاً باب صوم الشتاء	
باب المأزوم	ايضاً	باب التاوان يورق دما	٣٣٨	ايضاً باب من لم ير سر الصوم باسا اذا	
باب وجوب السعي بين الصفا والمروة	ايضاً	باب العمرة قبل الحج	ايضاً	لم يخف ضعفوا نظر الايام النبوية	
باب ما يفعل المتمتع بعد الصفا والمروة	٣٣١	باب المتمتع اذا اقام بكعة حتى يشي	٣٣٩	ايضاً باب لدليل على انه في كل رمضان	
باب اختيار الحلق على التقصير	ايضاً	الحج انتشاء من مكة لا من الممات		يعني ليلة القدر	
باب المفرد والتسارن يكتميهما	ايضاً	باب ما يدل على انه عليه السلام احرم	ايضاً	ايضاً باب الترفع في طلبها ليلة ثلاث	
طواف واحد وصلى واحد		احراماً مطلقاً		وعشرين	
باب القرن بين الاابع	٣٣٢	باب من اختار القرن	ايضاً	باب الترفع في طلبها في السبع	٣٣٠
باب الخطبة يوم عرفة بعد الزوال	ايضاً	باب من اختار التمتع	٣٣٣	الاواخر	
باب حيث ما وقف من عرفة اجزاء	ايضاً	باب الاعواز من هدي ثلثة	ايضاً	ايضاً باب الترفع في طلبها ليلة سبع وعشرين	
باب استيباب الزول في الرمي في	ايضاً	باب ميقات أهل العراق	ايضاً	باب امتكف يصوم	٣٣١
اليومين الاخيرين		باب التسلل للاملال	٣٣٤	باب من رأى الاعتكاف بغير صيام	٣٣٣
باب الوقت المختار ارمي جرة العقبة	ايضاً	باب من قال يدل خلف الصلاة	ايضاً	ايضاً باب في بدل اذا وجب اعتكاف	
باب اللبية حتى يرمى جرة العقبة	٣٣٥	باب من لا يري يد احراماً لم يصح	٣٣٥	شهر او ايام	
ياول حصة ثم يقطع		باب المرأة لا تنجب	ايضاً	ايضاً باب الاعتكاف يخرج من المسجد	
باب الخطبة يوم آخر	٣٣٦	باب من لم يبد الا زار ليس صراويل	ايضاً	لبول ادا آخره	
باب التمدد والتأخير في عمل يوم النحر	ايضاً	باب ما لا يجوز احرام والحركة	٣٣٦	باب من توفى في السبيل الى آخره	٣٣٣
باب اتمال بالطواف	٣٣٨	من الثياب المصبوغة بالورس		ايضاً باب المرأة تعتكف باذن زوجها	
باب ستاية اناج	ايضاً	والزعران		ايضاً باب من كره اعتكاف المرأة	
باب من شك في عدد ما رمى	ايضاً	باب لا يغطي الحرم راسه ويغطي وجهه	ايضاً	ايضاً باب بيان الشغل	
باب تأخير الرمي عن وقته حتى يسي	٣٣٩	باب ليس الحرم وطبه جادلا	ايضاً	كتاب الحج	
باب الرخصة في ان يدعوا بهارا	ايضاً	باب من لم يربشم الرميحان باسا	ايضاً	باب المنصوفي بدله لا يثبت على مركب	٣٣٣
ويرموه باليا		باب الحرم يد من جسده غير راسه	ايضاً	ايضاً باب الرجل يطيق المشي	
باب دخول البيت	ايضاً	وطبته بما ليس بطيب		ايضاً باب الرجل يبعد زادا وراحلة فيحج	
باب ما يستدل به على ان دخوله	ايضاً	باب العصف ليس بطيب	٣٣٧	ماتيكاً	
ليس بواجب		باب نهى الرجال عن لبس المنعة	ايضاً	ايضاً باب من ليس له ان يحج عن غيره	
باب من كره ان يمال للذي لم يحج	٣٤٠	باب الحاء ليس بطيب	٣٣٨	باب الرجل يحرم بالحج تطوعاً ولم يكن	٣٣٥
ضرورة		باب الحرم لا ينجح ولا ينجح	ايضاً	حج الاسلام او يقول احرامى كاحرام	
باب ما يفسد الحج	٣٤١	باب الاستلام في الزحام	ايضاً	فلان وكان فلان مهلاً بالحج بمنزلة	
باب التحبير في فدية الاذى	٣٤٢	باب اقلال الكلام بغير ذكر	٣٣٩	عن حجة الاسلام	
باب مثل الهدى والا طعام الى مكة	٣٤٣	في الطواف		باب ما يستحب من تعبد الحج	٣٣٦
وتنفي والصوم حيث شاء		ايضاً باب الشرب في الطواف	ايضاً	ايضاً باب لا يدل بالحج في غير اشهره	
باب الرجل يصيب امرأته بعد	ايضاً	ايضاً باب الطواف على الظهارة	ايضاً	ايضاً باب ادخال الحج على العمرة	

رقم	مضمون	رقم	مضمون	رقم	مضمون
٣٥١	التخلل الاول وقبل الثاني	٣٥٥	باب جزاء الحمام	٣٥٩	السبيل اليه وكانت مع ثقة من النساء في طريق آمنة
٣٥٢	باب المقدس لعمرة يقضيها من حيث احرم ما انسند وكذا المقدس لجهة	٣٥٦	باب جزاء مادون الحمام	٣٦٠	باب الاختيار لو ايمها ان يخرج معها
٣٥٣	باب خطاء الناس يوم عرفة	٣٥٧	باب كون الجراد من سيد البحر	٣٦١	باب المرأة تنهي عن كل سفر لا يلزمها
٣٥٤	باب من رخص في دخوله ما بقي احرام	٣٥٨	باب لا يفتدي الامايو كل لحمه	٣٦٢	باب لا يفتدي الامايو كل لحمه
٣٥٥	باب ما كان يحرم الصيد	٣٥٩	باب لا يفتدي الامايو كل لحمه	٣٦٣	باب لا يفتدي الامايو كل لحمه
٣٥٦	باب ما جاء في حرم المدينة	٣٦٠	باب لا يفتدي الامايو كل لحمه	٣٦٤	باب لا يفتدي الامايو كل لحمه
٣٥٧	باب كراهية قتل الصيد بوج	٣٦١	باب لا يفتدي الامايو كل لحمه	٣٦٥	باب لا يفتدي الامايو كل لحمه
٣٥٨	باب جواز الرعي في الحرم	٣٦٢	باب لا يفتدي الامايو كل لحمه	٣٦٦	باب لا يفتدي الامايو كل لحمه
٣٥٩	باب النفر يصبون الصيد	٣٦٣	باب لا يفتدي الامايو كل لحمه	٣٦٧	باب لا يفتدي الامايو كل لحمه

تم الجلد الاول وسيله الثاني ان شاء الله تعالى اوله كتاب البيوع



﴿ هذا الجدل يشتمل على تبين بعض الخطأ مع ذكر الصواب الواقع في الجلد الاول من هذا الكتاب ﴾

[illegible]

ح	س	غلط	صحيح	ح	س	غلط	صحيح	ح	س	غلط	صحيح	ح	س	غلط	صحيح
٣٠	١٨	ابن المنذر	ابن الشكدر	٤٢	١١	الحافظ	الحافظ	٣٠	١٨	ابن المنذر	ابن الشكدر	٤٢	١١	الحافظ	الحافظ
٣١	١١	انه عرو	انه لقي عرو	٤٣	١٢	اذا ارغ	اذا ارغ	٣١	١١	ابن الزبير	ابن الزبير	٤٤	١٢	ابن الزبير	ابن الزبير
٣٢	١١	البزاز	البزاز	٤٤	٢١	من بين	من بين	٣٢	١١	البزاز	البزاز	٤٤	٢١	من بين	من بين
٣٣	١٠	نورد	نورد	٤٥	٣	الناسخ	الناسخ	٣٣	١٠	نورد	نورد	٤٥	٣	الناسخ	الناسخ
٣٤	٧	ام حبيه	ام حبيه	٤٦	٨	في الباب بعد	في الباب بعد	٣٤	٧	ام حبيه	ام حبيه	٤٦	٨	في الباب بعد	في الباب بعد
٣٥	٤	عندهم كثيرا	عندهم كثيرا	٤٧	٦	راية	راية	٣٥	٤	عندهم كثيرا	عندهم كثيرا	٤٧	٦	راية	راية
٣٦	١٦	اخفى	حكى احسن	٤٨	١٨	ابود اؤد	ابود اؤد	٣٦	١٦	اخفى	حكى احسن	٤٨	١٨	ابود اؤد	ابود اؤد
٣٧	٦	ايضا	ايضا	٤٩	٢	ان عبد الرزاق	ان عبد الرزاق	٣٧	٦	ايضا	ايضا	٤٩	٢	ان عبد الرزاق	ان عبد الرزاق
٣٨	٨	تغيره	تغيره	٥٠	١٠	عليه السلام	عليه السلام	٣٨	٨	تغيره	تغيره	٥٠	١٠	عليه السلام	عليه السلام
٣٩	١٣	ما رأى	ما رأى	٥١	١٥	الخالفه	الخالفه	٣٩	١٣	ما رأى	ما رأى	٥١	١٥	الخالفه	الخالفه
٤٠	٢	وكذا	وكذا	٥٢	١٩	ذالهم	ذالهم	٤٠	٢	وكذا	وكذا	٥٢	١٩	ذالهم	ذالهم
٤١	٥	اد اكن	اد اكن	٥٣	٣	ان شريح	ان شريح	٤١	٥	اد اكن	اد اكن	٥٣	٣	ان شريح	ان شريح
٤٢	٩	ود كر	ود كر	٥٤	٩	حديث الاسود	حديث الاسود	٤٢	٩	ود كر	ود كر	٥٤	٩	حديث الاسود	حديث الاسود
٤٣	١٠	من الدم فتور	من الدم فتور	٥٥	٩	حديث الاسود	حديث الاسود	٤٣	١٠	من الدم فتور	من الدم فتور	٥٥	٩	حديث الاسود	حديث الاسود
٤٤	١٥	قال	قال	٥٦	٩	حديث الاسود	حديث الاسود	٤٤	١٥	قال	قال	٥٦	٩	حديث الاسود	حديث الاسود
٤٥	١٦	فانظر	فانظر	٥٧	٩	حديث الاسود	حديث الاسود	٤٥	١٦	فانظر	فانظر	٥٧	٩	حديث الاسود	حديث الاسود

صحیح	غلط	صحیح	غلط	صحیح	غلط	صحیح	غلط	صحیح	غلط
روایہ اکثر	۱۳	۸۳	روایت اکثر	۱۳	۸۳	فایس الظن	۱۵۹	۲۲	واما الحدیث
ابن عباس	۱۸	۸۵	ابن عباس	۱۸	۸۵	قلا	۱۶۰	۳	الاستدکر
مع ذلك	۱۴	۸۷	مع ملك	۱۴	۸۷	يقال لها	۱۶۱	۱۳	وكانه تصدير
قال زهو	۲۲	۸۸	قال هو	۲۲	۸۸	افى الظن	۱۶۱	۱۸	ثبات
حدثنى فاطمة	۳	۹۰	حدثنى فاطمة	۳	۹۰	انه يشتمكى	۱۶۱	۱۹	ماجان
ابن عقيل لا	۱۵	۹۲	ابن عقيل لا	۱۵	۹۲	محمد عن عبد	۱۶۱	۲۱	شاهد
ام لا			ام لا			المجيد	۱۶۲	۱۵	الصحيح
تدلى	۱۸	۹۴	تدلى	۱۸	۹۴	وعزاه الى ابى	۱۶۲	۱۹	قال الكبير
وغيره	۲۰	۹۵	وغيره	۲۰	۹۵	داود	۱۶۲	۲۱	فيها
امر	۱۹	۹۶	امر	۱۹	۹۶	من ابنه	۱۶۳	۵	مارايته
مثليه	۲۱	۱۰۰	مثليه	۲۱	۱۰۰	قد تم الصعبة	۱۶۳	۱۲	واوثن
رواية	۷	۱۰۵	رواية	۷	۱۰۵	اجموا على ان	۱۶۳	۱۳	في مذ هب
لانه رأى	۲۰	۱۰۶	لانه رأى	۲۰	۱۰۶	قلت من كلام	۱۶۳	۲	الثبوت
الاسم فيهم غير	۴	۱۰۸	الاسم فيهم غير	۴	۱۰۸	الاثرم نعم	۱۶۳	۸	اسيد بن
وقل	۲۳	۱۰۹	وقل	۲۳	۱۰۹	اسمه عمرو	۱۶۳	۹	الكامل
الطبري	۹	۱۰۹	الطبري	۹	۱۰۹	قاله ابن	۱۶۳	۱۱	الصحيح
نودي	۶	۱۱۵	نودي	۶	۱۱۵	والحسن صالح	۱۶۳	۱۶	عن عمران
بصليها	۱۲	۱۱۵	بصليها	۱۲	۱۱۵	ان من امك	۱۶۳	۲۰	الحديث الثالث
مرثلة	۱	۱۱۷	مرثلة	۱	۱۱۷	فيعمل	۱۶۳	۵	ابراهيم
اصحهم	۱۶	۱۱۸	اصحهم	۱۶	۱۱۸	الا ان يكون	۱۶۳	۱۲	بين وقار
المعروف على	۲۰	۱۱۹	المعروف على	۲۰	۱۱۹	وراء	۱۶۳	۱۱	لا يبي
از الثبوت	۱۵	۱۲۰	از الثبوت	۱۵	۱۲۰	يشبه	۱۶۳	۸	افتضى
وثقة	۲۲	۱۲۶	وثقة	۲۲	۱۲۶	الاوليين	۱۶۳	۱۲	التحريم
بالحمد	۸	۱۳۱	بالحمد	۸	۱۳۱	يفرا	۱۶۳	۱۲	لاحتلاف
المأول	۹	۱۳۱	المأول	۹	۱۳۱	استاده حسن	۱۶۳	۱۲	ابن يزيد
بالجدة			بالجدة			ابراهيم	۱۶۳	۱۲	اسناد
يقرأ	۱۸	۱۳۲	يقرأ	۱۸	۱۳۲	استاده جيد	۱۶۳	۱۲	لا بن يزيد
قاله دارقطني	۲	۱۳۵	قاله دارقطني	۲	۱۳۵	ذكر ذلك	۱۶۳	۲۱	مرداس
ابن القاسم	۱۰	۱۳۶	ابن القاسم	۱۰	۱۳۶	احمد بن داود	۱۶۳	۱۲	من ذك
						خلف الامام	۱۶۳	۱۲	من ذك
						من قول	۱۶۳	۲۲	من ذك
						نحوه	۱۶۳	۱۲	من ذك

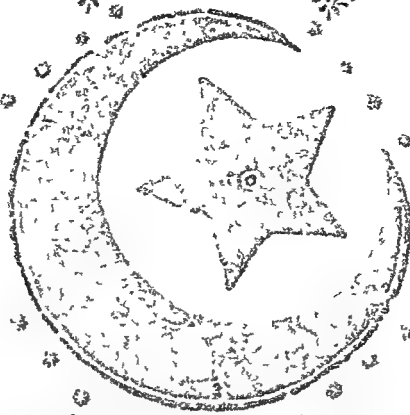
٢٦	٢٥	صحيح	غلط	٢٦	٢٥	صحيح	غلط	٢٦	٢٥	صحيح	غلط
١٧٧	١١	اذا	اذا	١٩٢	٢	يمنع كون سنة	ايه قال				
ايضا	١٥	اراد	اراد			لذلك	عن الفضل				
ايضا	١٩	فالازهر	فالازهر	١٩٣	١٣	للام هرمزي	لاين المنذر				
١٧٨	٥	في التبريدانه	في التبريدانه	ايضا	٣٠	وعنه انبا	مالك بن				
		الحقبة انه	الحقبة انه	١٩٤	١٠	في سننه	وكان				
١٧٩	ايضا	اذا الاسلام	اذا الاسلام	١٩٥	١	فمات	اسلاما اذا				
١٨٠	٣	ومجد	ومجد	ايضا	٧	قرا	ذكره (عن				
ايضا	٢	وايه شعيب	وايه شعيب	ايضا	٨	ان قرا	(عن				
ايضا	٢٣	فيشعر	فيشعر	ايضا		عبادة لا	عن جبير				
١٨١	٣	لاباس به	لاباس به	ايضا		قضاء او	سنان				
ايضا	٣	مانذ كره	مانذ كره			كلاما	رواه				
ايضا	١٨	اعلى احدا (١)	اعلى احدا (١)	ايضا	٩	على الفاححة	سوق				
ايضا	٢٠	ذكره	ذكره	١٩٦	١١	الاخر	الليل فصل				
١٨٣	٣	منقطع	منقطع	ايضا	٢١	طريق	اللاقي				
		كلامه	كلامه	ايضا		سكت عنه	هنا				
ايضا	٤	صحا به انتهى	صحا به	١٩٨	٥	بكرة دخل	ابن القوطية				
		كلامه	كلامه	ايضا	٧	مخلف	هذا المعنى				
ايضا	١٣	هو خلاف	هو خلاف	ايضا	١٢	ان احدا	عن ابيه				
١٨٥	٥	اي بكر	اي بكر	٢٠٠	٢	الا انه	رافع وبنيه				
١٨٦	٧	الذان	الذان	ايضا	٤	ثم ان	عن شعبة				
ايضا	٨	في روايته	في روايته	ايضا	٥	وبنوه	صلوة العبد				
ايضا	١٥	كلام الجاهل	كلام الجاهل	ايضا	٦	كبيرة	ويظهر				
ايضا	١٨	ينزل (١)	ينزل (١)	٢٠٢	٢	بين يول	يضمة				
١٨٧	٩	وجه الحديث	وجه الحديث	ايضا	١٣	فان انتهى	عبد الملك				
ايضا	١٥	وهو في الصحيح	وهو في الصحيح	ايضا	١٥	الغلامي	هذا النقط				
١٨٨	٥	وان قوموا	وان قوموا			الغلامي	يرونها				
ايضا	١٦	لمرية	لمرية	ايضا	١٧	ايضا	ليس بمريضة				
١٨٩	٩	وكان اسلم	وكان اسلم	ايضا	٣٠	ذكره	ذكر المنذر				
١٩٠	١٤	افازم	افازم	ايضا		يصيب	عن ابيه				
١٩١	٢	عليه السلام	عليه السلام	٢٠٣	٣	اذا	ذكر ان يونس				
		عليه	عليه	ايضا	٧	وتقبل	عن زياد				
ايضا	١٣	خديج	خديج	٢٠٣	٢٣	لم يسمع منه	اسماعيل				
ايضا	١٥	وفي حديث	وفي حديث	٢٠٥	١٠	شيئ	ايضا				
ايضا	٢٠	ابن	ابن	٢٠٧	٩	جعل العصر	عن كعب				
ايضا	٢٣	من	من	ايضا	١٦	ابن بريدة قال	ابن جابر				

مصحح	غلط	٣٦	٣٥	مصحح	غلط	٣٦	٣٥	مصحح	غلط	٣٦	٣٥
فان لفظه	فان لفظ	٣١	٣٥٣	وكان	فكان	٣٣	٣٣٩	من	١٩	٣٣٣	
لحم حمار وحش	لحم ثم	٣٣	ايضا	مرورة	ضرورة	٣	٣٥٠	من	ايضا	٣٣٣	
وذكر الخلال	ذكر الخلال	١٢	٣٥٣	يتنفي	يتنفي	٩	ايضا	وقال في رواية	٧	٣٣٥	
سمع بني	سمع بني	١	٣٥٥	اذ	اذا	٩	٣٥١	عزوة			
ويختمهم	ويختمهم	١٣	٣٥٦	تقرء به	تقرء عن	٢٠	ايضا	عجيب	٨	ايضا	
ويندرج فيه	ويندرج	٢٠	ايضا	شرح معاني	شرح الآثار	٥	٣٥٢	العمد به	٢٣	ايضا	
ايضا	ايضا			الآثار				اطوف	١٠	٣٣٧	
خير لمن	حولن	١٩	٣٥٨	ان شاء الله تعالى	ان شاء الله تعالى	١١	ايضا	لذلك	١٣	ايضا	
شبهها	سببها	٧	٣٥٩	في باب النفر				ابو حرة	ايضا	٣٣٨	
السنة	من السنين	ايضا	ايضا	يصيبون الضيد				في حديث	٥	٣٣٨	
هذا المسند	المسند	١٣	ايضا	×	باب النفر	١٢	ايضا	لم يستقر	١	٣٣٩	
باب لا يعزى	باب لا يعزى	٢٢	٣٦٠	يصيبون الضيد				بن رطاة	٢	ايضا	

وهذا آخر ما عثرنا عليه من الاغلاط على سبيل الاستبجال * مع تفرق اليال وتشتت الحال * ونقد كتب اسماء الرجال * والله ولي
الاصلاح * وهو المرجو للفوز والفلاح * وبه العون والتوفيق * صلى الله على سيدنا وولانا محمد وعلى اله وصحبه وسلم في كل مساء
وصباح * قاله وكتبه الفيد الراجي لطف ربه السرمدي احمد ابو الخير العطار المكي الامهدي كان الله له *
٢٠ ذي الحجة سنة ١٣٢٦ * بحمد راباد الدكن عمرها الله الى اقصى الزمان *

ولما كانت ترتيب الشيخ المكي كقولته على سبيل الاستبجال * وبدون المراجعة الى كتب اللغة واسماء الرجال * وقع في بعض
المواقع الزلات والتفاهل * فراجع مصححو المطبعة الكتب المتعلقة وحيروا ما وقع من الزلات * وحيروا ما كان قابلا للحو
والاثبات * وهذه الفهرس مشتملة على الفهرس التي رتب اولها بقا بلة النسخة الموجودة في مكتبة رئاسة دامفور وبوجه
المولوي الحافظ احمد عليخان منصرف المكتبة الموصوفة وازافات مصححي المطبعة على الفهرس المذكورة وفهرس المرتبة للشيخ
المكي والله اعلم وعليه ام * كتبه الفقير الى الله النبي الحسن بن احمد الحنفي مدير المطبعة كان الله له *





من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين

الجزء الثاني

من

الجرح النقي

في الرد

على البيهقي

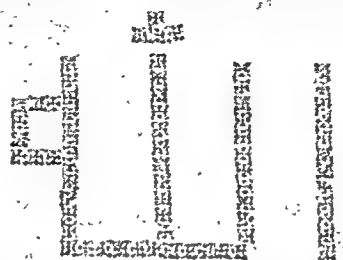
له لامة علاء الدين علي بن عثمان بن ابراهيم الماردني الشوير (بابن التركمان)
رحمه الله ارخ البيهقي ولادته سنة (٦٨٣) ووفاته سنة (٧٤٥) وقال
كان اماما في الفقه والاصول والحديث - له تصانيف بدبعة منها
منتصر المداية ومنتصر علوم الحديث لابن الصلاح والرد
على البيهقي وفي فضله الديار المصرية *
الطبعة الاولى

بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بالكائنات بحرمه عياد رآباد الدكن عمرها الله الى اقص الزمان

قد اتم بطبعه بامر المجلس حسن بن احمد الحنفي مدير المطبعة كان اشاله

سنة او اخر الضمان سنة الف و ثلث مائة و صت عشرة من هجرة سيد ولد عدنان صلى عليه الرحمن

(١٣١٦)



بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب البيوع

باب ابا حة التجارة

قال

ذكر فيه حد يثا عن شريك عن وائل عن جميع بن عمير عن ابي بردة ثم قال (الصحيح رواية وائل عن سعيد بن عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم مراسلا) قلت اخرجه الحاكم في المستدرک من حديث الثوري عن وائل عن سعيد بن عمير عن عمه عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال صحيح الاسناد وذكر ابن معين ان عم سعيد البراء بن عازب واذا اختلف الثوري وشريك فالحكم للثوري انتهى كلامه وظهر بهذا ان الصحيح في هذا الحديث الرفع لجلالة الثوري ولا نه زاد

قال

باب كراهية اليمين في البيع

ذكر فيه حديث السامرة من طريق الاعمش عن قيس بن ابي غرزة قلت اخرجه ابوداود وابن ماجه من طريق الاعمش عن ابي وائل عن قيس وهو الصواب ولعل سقوط ابي وائل من سنن البيهقي من الكاتب

قال

باب من قال لا يجوز بيع العين الغائبة

ذكر فيه حديث النهي عن بيع الغرر وعن بيع ما ليس عندك قلت في المحلى اذا وصف الغائب عن روية وخبره ومملكه المشتري فاين الغرر ولم يزل المسلمون يتبايعون الضياع في البلاد البعيدة بالصفة باع عثمان الطلحة ارضا بالكوفة ولم يرياه فقضى جبير بن مطعم ان الخيار لطلحة وما نعلم للشافعي سلفا في منع بيع الغائب الموصوف ولا خلاف

في اللغة ان ما في ملك بائعه فهو عنده وما ليس في ملكه فليس عنده وان كان يده وفي نوادر الفقهاء لا بن بنت
 نعم اجمع الصحابة على جواز بيع الغائب المذور على تسليمه وان لم يشتره خيار الروية اذ رآه وفي اختلاف العلماء
 للطحاوي قال الله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم فاباح تعالى التجارة
 عن تراض ولم يفرق بينهما وفي اولم ير واجاز عليه السلام بيع العنب اذا اسود والحب اذا اشتد وما غير مرئين
 واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم جوزوا بيع الغائب وليس هو من باب الملاسة والمنا بذة كما زعم اصحاب
 الشافعي ولا من باب الغرر لان الغرر ما كان على خطر لا يدري ا يكون ام لا كالطير في الهواء والسمك في الماء
 وما لا يقدر على تسليمه كذا قال اهل اللغة والغائب ليس كذلك ❦ فان قيل ❦ قد يهلك ❦ قلنا ❦ وكذا سائر الاشياء وليس هذا
 بيع ما ليس عند الانسان اذ المراد من ذلك ما ليس في ملكه ولا خلاف في اللغة ان الانسان يقول عندى ضياع
 ودوراي في ملكي وان كانت غائبة ❦ فان قيل ❦ الا بق متفق على منع بيعه فكذا الغائب ❦ قلنا ❦ لم يمنع بيع الآبق لغيبه بل
 لتعذر تسليمه كالطير في الهواء انتهى كلامه على انهم تركوا ظاهر قوله عليه السلام لا تبع ما ليس عندك ❦ اذ يجوز
 بيع ما ليس عنده اتفاقا اذا كان قد رآه وبطل عندهم بيع ما عنده اذا لم يكن رآه ذكره القندوري في التجريد ثم
 ذكر البيهقي في آخر هذا الباب حديث يوسف بن ماهك (عن حكيم بن حزام لا تبع ما ليس عندك) ❦ قلت ❦ هذا
 الحديث يختلف فيه على ابن ماهك فروي عنه كذلك وروي عنه عن عبد الله بن عصمة عن حكيم كذا ذكره البيهقي
 فيما بعد في باب النهي عن بيع ما لم يقبض وستكلم عليه هناك ان شاء الله تعالى وعلى نقد يرصته تقدم الجواب عنه ❦
 ❦ قال ❦ ❦ باب المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا ❦

ذكر فيه حديث ابي برزة وقوله (ما اواكبا افترقنا) ❦ قلت ❦ لا حجة في هذا الحديث لان قيامه الى فرشه مفارقة
 قال الطحاوي قد اقاما بعد البيع مدة يعلم ان كلا منهما قد قام الى مالا بدله منه من حاجة الانسان وقيامه الى صلوة
 يكون بذلك تاركا لما كان فيه ومشتغلا بما سواه مما لو وقع مثله في صرف تصارفاه قبل القبض لفسد الصرف فكذلك
 لو كان الخيار واجبا في البيع بعد عقده لقطعت هذه الاشياء فدل ذلك على ان التفرق عند ابي برزة لم يكن بالا بدان
 ثم ذكر حديثا في مسنده حفص بن غيلان عن سليمان بن موسى ❦ قلت ❦ كلاهما متكلم فيه ثم ظاهر قوله فوجب له
 متروكه عندهم اذ لا يجب له مادام في المجلس ثم ذكر البيهقي في آخر الباب عن ابن عبينه رآه حدث الكوفيين يعني
 بمحدث الخيار قال فحدثوا به ابا حنيفة فقال (الى آخره) ❦ قلت ❦ هذه حكاية منكرا لا يليق بابي حنيفة مع ما سارت
 به الزبكان وشجنت به كتب اصحابه ومخالفه من ورعه المشهور ولقد حكى الخطيب في تاريخه ان الخليفة في زمنه

ابن سبرة قال لارسل الله صلى الله عليه وسلم انا وياكم كناندي بني عبد مناف والنزال لم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا اراد قال لقومنا ثم ذكر البيهقي (ان معاوية باع سقاية من ذهب او ورق باكثر من وزنها فقال له ابو الدرداء) الى آخره * قلت * تقدم في الباب السابق ان هذه القصة جرت لمعاوية مع عبادة بن الصامت وقال صاحب الاسند كارلا اعلم انها جرت له مع ابي الدرداء الامن حديث ابن اسلم عن عطاء ولبست معروفة له الامع عبادة والطرق بذلك متواترة *

* قال * ❦ باب من قال الرباني النسبة ❦

ذكر فيه حديث البراء وابن ارقم (سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصريف فقال ما كان منه يد ايدي فلا بأس) من رواية ابن جرير قال (واخرجه مسلم عن محمد بن حاتم عن ابن عبيدة عن عمرو عن ابي المنهال باع شريك لي ورقا بنسبة ومعناه رواه البخاري عن ابن المديني عن سفيان وروى عن الحميدي عن سفيان عن عمرو عن ابي المنهال باع شريك لي دراهم بدرهم) ثم قال (هذا عندي خطأ والصحيح ما رواه ابن المديني وابن حاتم وهو المراد بما اطلق في رواية ابن جرير فيكون الخبر وارد في بيع الجنسين اجد هما بالآخر) * قلت * رواية ابن المديني وابن حاتم مطلقة ايضا لم يذكر فيها باع الورق فكيف ترد رواية ابن جرير اليها وتفسيرها بل الاظهر ان قوله في رواية ابن حاتم بنسبة معناه يورق نسبة وكذا ما في معناه من رواية ابن المديني لان نسبة في قوله بنسبة صفة لموصوف محذوف دل عليه قوله اولاً ورقا فيكون التقدير يورق نسبة فلي هذا هو موافق لرواية الحميدي عن سفيان *

* قال * ❦ باب اقتضاء الذهب من الورق ❦

ذكر فيه حديث سعيد بن جبير (عن ابن عمر كنت ابيع الابل في البقيع) ثم قال (ينفرد برفعه سماك عن ابن جبير من بين اصحاب ابن عمر) * قلت * ذكر الترمذي هذا الحديث ثم قال لان رفعه مرفوعا لا من حديث سماعة وروى داود ابن ابي هند هذا عن سعيد بن جبير عن ابن عمر موقوفا فاختلف الرواية عن سعيد بن جبير والمفهوم من كلام البيهقي ان ابن جبير رواه مرفوعا وان غيره من اصحاب ابن عمر رواه بخلاف ذلك *

* قال * ❦ باب جريان الرباني في كل ما يكون مطعوما ❦

ذكر فيه حديث (الطعام بالطعام مثلاً بمثل) * قلت * فهم البيهقي من لفظة الطعام كل مطعوم وخالف ذلك فيما تقدم ففهم من حديث الحذري في صدقة الفطر صاعاً من طعام انه البر وحده وقد تكلمنا معه هناك ولا نسلم العيوم ههنا لا يقال لا كل الهلج اكل الطعام وقال ابن حزم اجرى الشافعي الربا في السقمونيا ولا يطلق عليه اسم الطعام وفي التجريد

لقد روى نبطال عليهم جواز بيع الحيوان بالحيوان متفاضلا مع كونه مطعوما والالم يكن في الحال كما ان السمك
والجراد ليسا بمطعومين في الحال حتى يصلحوا مع ذلك لا يجوز بيعهما متفاضلا وكذلك الطين الجراشاني ما ياكل
مشتهى وان كان فيه ضرر لكثير من المطعومات *

قال * باب من قال بجران الربا في كل ما يتكال ويوزن *

ذكر فيه حديثا في سند حبان بن عبيد الله فقال (تكلموا فيه) قلت * اخرج هذا الحديث شيخه الحاكم في مستدركه
وقال صحيح الاسناد وحبان هذا ذكره ابن حبان في الثقات من اتباع التابعين وقال الذهبي في الضعفاء حبان الحديث
وقال عبد الحق في احكامه قال ابو بكر البزار حبان رجل من اهل البصرة مشهور ليس به بأس وقال فيه ابو حاتم
صدوق وقال بعض المتأخرين فيه مجهول ولعله اختلط عليه بحبان بن عبيد الله المروزي *

قال * باب لا ربا في ما اخرج من المأكول والمشروب والذهب والفضة *

ذكر فيه حديثا شراء العبد بعدين وشراء صفية بسبعة ادراس قلت * لا يلزم من جواز ذلك جواز كل ما اخرج من
المأكول والمشروب والتمين والفلوس اذ اتفقت فهي اثمان ومع ذلك لا ربا فيها *

قال * باب بيع الحيوانات وغيره مما لا ربا فيه بعض ببعض نسبة *

ذكر فيه (انه عليه السلام قال لعبد الله بن عمرو خذ في فلاص الصدقة فجعلت آخذ البعير بالبعيرين الى اهل
الصدقة ثم ذكره من وجه اخر لفظه (الى خروج المصدق) قلت * هذا اجل مجهول لانه يتقدم ويتاخر وهو
مفسد البيع فيحمل على انه امره من ان يستألف الزكوة من اربابها فيأخذ بعير يصلح للعمل والقتال ببعيرين من

ايمان الصدقات او يأخذ ذلك من اهل الحرب على قول من يجوز الربا معهم او كان ذلك قبل تحريم الربا ثم يعي
عليه السلام عن بيع الحيوان بالحيوان نسبة كما يخفى في الباب الذي يتلوه ان شاء الله تعالى ثم ذكر البيهقي (عن الحسن

ابن محمد بن علي عن علي انه باع جملا ببعيرين بعيرا الى اجل) قلت * ذكر ابن الاثير في شرح مسند الشافعي ان هذا الحديث
مرسل لان الحسن لم يلق جده عليا وقد جاء عن علي خلاف هذا قال عبد الرزاق في مصنفه اخبرني عبد الله بن

ابي بكر عن ابن قسيط عن ابن المسيب عن علي انه كره بعيرا ببعيرين نسبة فان صح الاول فيحمل على انه فعله في زمن
النبي صلى الله عليه وسلم قبل التحريم ثم ذكر البيهقي (عن ابن عمر انه اشترى راحلة باربعة ابعرة مضمونة عليه يوفى بها

صاحبها بالربعة) قلت * قد جاء عن ابن عمر خلاف هذا قال عبد الرزاق انما عمر عن ابن طاووس عن ابيه اخبرني
انه سأل ابن عمر عن بعير ببعيرين نظرة فقال لا وكرهه فيحمل الاول على ان الربعة كانت بالربعة فهذا بيع غائب وليس نسبة

وانما شرط الضمان لان من مذهب ابن عمر ان المبيع لا يكون مضمونا على البائع الا بالشرط كذا ذكره القدوري في البحر بد قال وروي عن ابن مسعود وابن عباس والحكم بن عمرو والغفاري مثل قولنا

* قال * **باب النهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسية** *

ذكر فيه حديثان الحسن عن سمرة ثم قال (اكثر الحفاظ لا يثبتون سماع الحسن من سمرة في غير حديث العقبة) قلت * حسن الترمذي هذا الحديث وصححه وقال العمل عليه عند اكثر اهل العلم من الصحابة وغيرهم وهو قول الثوري واهل الكوفة واهل الشام والحسن من سمرة صحيح هكذا قال علي بن المديني وفي الاستاذ قال الترمذي قلت للخيارى في قولهم لم يسمع الحسن من سمرة الا حديث العقبة قال سمع منه احاديث كثيرة وجعل روايته عنه سماعا وصحها وقال النهي فيما بعد في باب قتل الحر بالعبد (كان شعبة ثبت سماعه منه) وقال ايضا في باب من مزج مخاط انسان (احاديثه عن سمرة لا يثبتها بعض الحفاظ) وكلامه هذا مخالف لكلامه في هذا الباب ثم ذكر حديثان عن ابراهيم بن طهمان عن معمر بن يحيى بن ابي كثير عن عكرمة عن ابن عباس ثم قال (وكذا رواه داود الطائفي عن معمر موصولا وكذا روي عن الزبيرى وعبد الملك الذمارى عن الثورى عن معمر وكل ذلك وهم والصحيح عن عكرمة عن النبي عليه السلام) مرسلات ثم اخرجه كذا لك من حديث الفريابي عن الثورى عن معمر ثم قال (وكذا رواه عبد الرزاق وعبد الاعلى عن معمر وكذا رواه علي بن المبارك عن يحيى بن ابي كثير عن عكرمة ورويناه عن البخاري انه واهن روايته من وصله) ثم اخرج (عن ابن خزيمة قال الصحيح عند اهل المعرفة هذا الخبر مرسل ليس بم متصل) ثم ذكر عن الشافعى (ان حديث النهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسية غير ثابت) قلت * حاصله انه اختلف على الثورى فيه فرواه عنه الفريابي مرسلات ورواه عنه الزبيرى والذمارى متصلات واثنان اولى من واحد كيف وقد تابعهما ابو داود والحفري فرواه عن سفيان موصولا كذا اخرجه عنه ابو حاتم بن حبان في صحيحه فظهر بهذا ان رواية من رواه عن الثورى موصولا اولى من رواية من رواه عنه مرسلات واختلف ايضا على معمر فيه فرواه عنه عبد الرزاق وعبد الاعلى مرسلات على ان عبد الرزاق رواه ايضا عنه متصلا كذا رأيت في نسخة جيدة من نسخ المصنف له ورواه عن معمر ابن طهمان والعطار موصولا وتأييد روايتهما بالرواية المذكورة عن عبد الرزاق وبارجج من رواية الثورى فظهر ان رواية من رواه عن معمر موصولا اولى ومعمر احفظ من علي بن المبارك فرواياته عن يحيى موصولا اولى من رواية ابن المبارك عنه مرسلات وبالجملة فمن وصل حفظ وزاد فلا يكون من قصر حجة عليه وقد اخرج الترمذي هذا الحديث وقال ليس في هذا الباب حديث اجل استناد منه وقد ورد في هذا الباب حديثان آخران جيدان

وحدثناك مرسل فالاول اخرجه الطحاوي من حديث ابن عمران النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسبة واخرجه البيهقي ايضا في كتاب المعرفة وقال تفرد به محمد بن دينار الطاحي ومثل ابن معين عنه فقال ضعيف انتهى كلامه وقد ذكر الذهبي في الكاشف ابن دينار هذا وقال حسنوا حديثه وفي الميزان قال ابو زرعة صدوق وقال النسائي ليس به باس وكذا قال ابن معين في رواية احمد بن ابي خزيمة عنه وقال ابن عدي حسن الحديث والحديث الثاني عن ابي الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحيوان اثنان بواحد لا يصلح نسبا ولا باس به يد ايد * اخرجه ابن ماجه والترمذي وقال حسن والحديث الثالث اخرجه الشافعي في مسنده عن سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عبد الكريم الجزري ان زياد بن ابي مريم مولى عثمان اخبره ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث مصدا قاله فجاء بظهور مسنات فلما نظره النبي صلى الله عليه وسلم قال هلكت واهلكت فقال يا رسول الله اني كنت ابيع البكرين والثلاثة بالبعير المسن يد ايد وعلمت من حاجة رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الظهير فقال عليه السلام فذاك اذا قال ابن الاثير في شرحه يدل على صحة قول من منع النسبة في الحيوان بالحيوان لانه لما قال له يد ايد اقره على فعله فظير بهذه الاحاديث المختلفة الطرق التي ايد بعضها بعضها ان هذا الحديث ثابت خلافا لشافعي رحمه الله وروى عبد الرزاق انا الثوري واسرائيل عن عبد العزيز بن رفيع سمعت محمد بن الحنفية يكره الحيوان بالحيوان نسبة * ورواه عبد الرزاق عن عكرمة وعن ايوب وابن سيرين نحوه وروى ابن ابي شيبة بسنده عن عمار ابن ياسر نحوه *

* قال * **باب من ابتاع ذهابا بذهب مع احد الذهبين شي غير الذهب**

* قلت * عم المنع وجوزوه ابو حنيفة والثوري اذا كان الذهب المنفرد اكثر من الذهب المنضم للسلعة والحديث الذي استدل به البيهقي تبين من رواية الليث التي اخرجهامسلم انه ورد في صورة خاصة وهي ان الذهب الذي في القلادة كان اكثر من الذهب المنفرد وخصمه يمنع هذا *

* قال * **باب بيع الرطب بالتمر**

ذكر فيه حديث مالك عن عبد الله بن يزيد عن زيد بن عياش عن سعد ثم ذكر انه روى عن مالك عن داود بن الحصين عن عبد الله بن يزيد ثم اخرجه من حديث يحيى بن ابي كثير عن عبد الله ولفظه (نهى عن بيع الرطب بالتمر نسبة) ثم ذكر عن الدارقطني انه قال (خالفه مالك واسماعيل بن امية والضحك بن عثمان واسامة بن زيد ورووه عن عبد الله و لم يقولوا نسبة واجتماع هؤلاء يدل على ضبطهم وفيهم امام وهو مالك) ثم قال (وقد رواه عمران بن ابي انس عن

ابي عياش نخور واية الجماعة انا انا ابو عبد الله الحافظ ثنا ابو العباس محمد بن يعقوب ثنا الربيع ثنا ابن وهب حدثني
مخرمة بن بكير عن ابيه عن عمران (فذكره) قلت يخرج ابوداود ورواية يحيى ثم قال عقيهارواه عمران بن ابي
انس مولى لبني مخزوم عن سعد نحوه وظاهر هذا ان عمران رواه كرواية يحيى وعلى خلاف رواية الجماعة
ويوضح ذلك ما ذكره الطحاوي في مشكل الحديث فقال ثنا يونس ثنا ابن وهب اخبرني عمرو بن الحارث ان بكير
ابن عبد الله بن الاشج حدثه عن عمران بن ابي انس ان مولى لبني مخزوم حدثه انه سأل سعدا عن الرجل يسلف
الرجل الرطب بالتمر الى اجل فقال سعد انها لارسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا فظهر بهذا ان عمران رواه على
موافقة رواية يحيى ومخالفة رواية الجماعة وهذا السند اجل من السند الذي ذكره البيهقي ويونس هو ابن عبد الاعلى
حافظ احتج به مسلم وهو اجل من الربيع وهو المرادى لانه كان في عقله شيء حكاه ابن ابي حاتم عن النساء ولم يخرج له صاحب
الصحيحين وعمرو بن الحارث المصري الراوي عن بكير حافظ جليل وهو اجل من مخرمة بن بكير بلا شك لان مخرمة
ضعفه ابن معين وغيره وقال ابن جنبل وابن معين لم يسمع من ابيه انما وقع له كتابه ومالك قد اختلف عليه في سند
الحديث كما ذكره البيهقي واختلف ايضا على اسمعيل فروي عنه نخور واية مالك ذكره البيهقي وغيره وروى الطحاوي
عن المزني ثنا التافعي عن ابن عينة عن اسمعيل عن عبد الله بن يزيد عن ابي عياش الزرقى عن سعد الحديث ثم قال
الطحاوي وهذا اجمال ابو عياش الزرقى صحابي جليل وليس في سنن عبد الله بن يزيد لقاء مثله واختلف ايضا على اسامة
فرواه عنه ابن وهب نخور واية مالك ورواه الايث عن اسامة وغيره وعن عبد الله بن يزيد عن ابي سلمة بن عبد الرحمن
عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ذكره الطحاوي وابن عبد البر وفي اطراف المزني واذ ياد بن ابي ايوب عن
علي بن غراب عن اسامة بن زيد عن عبد الله بن يزيد عن ابي عياش عن سعد موقفا ولم يذكر الدارقطني ولا غيره فيما علمنا
سند رواية الضحاك لينظر فيه ولو سلم حديث هؤلاء من الاختلاف كان حديث يحيى بن ابي كثير اولى بالقبول
من حديثهم لانه زاد عليهم وهو امام جليل وزيادة الثقة مقبولة كيف وفي رواية عمران بن ابي انس التي ذكرناها
ما يقوي حديثه وتبين انه لم يفرد به ويظهر من هذا كله ان الحديث قد اضطرب اضطرابا شديدا في سنده ومتنه
وزيد مع الاختلاف فيه هو مجهول لا يعرف كذا قال ابن حزم وغيره واخرج صاحب المستدرک هذا الحديث
من طرق منها رواية يحيى ثم صححه ثم قال لم يخرج الشيخان لما خشيما من جهالة زيد وفي تهذيب الآثار للطبري علل
الخبر بان زيد انفرد به وهو غير معروف في نقلة العلم ثم ذكر البيهقي حديث ابن عمر (لا تتبعوا التمر حتى يبدو صلاحه
ولا تتبعوا التمر بالتمر) ثم عزاه الى البخاري ثم قال (ورواه مسلم على ارسال في هذا المقدار من الحديث) قلت يعني

فإنه لا يبيع الثمرة بالتمر والتمر بالتمر كما ذكره الحديث كذا من قبله لم يرد في شيء منه
في باب تمر الحائط يباع بأصله

ذكر فيه حديث من باع نخلاً قد أيرت فثمرته للبائع إلى آخره قالت وذكر في الخلافات أنه إذا لم يؤبر فالثمر للمشتري
قال الشافعي إذا جعل الأبار حداً للثمن البائع فقد جعل ما قبله حداً للملك المشتري انتهى كلامه وهذا استدلال بالعرف
وأوحى فيه وأصحابه لا يقولون بذلك قال أبو عمر في التمهيد الكوفيون والأوزاعي لا يفرقون بين الأبر وغيره ويصعدون
الثمرة للبائع إذا كانت قد ظهرت قبل البيع ومن حيثهم أنه لم يختلف قول من شرط التأبير أنه اليوم أو بر حتى تنابت وصارت
للمساويستهم يبيع النخل أن الثمرة لا تدخل فيه فعلمنا أن المعنى في ذكر التأبير ظهور الثمرة وفي قواعد ابن رشد قال أبو حنيفة
هي ثبات قبل الأبار بعده ولم يجعل المفهوم هنا من باب دليل الخطاب بل من باب الإحري والاولى وذلك
أنه إذا وجبت للبائع بعد الأبار فهو أحري أن يجب له قبل الأبار وشبهوا خروج الثمرة بالولادة فقالوا من باع
أمة فأولد فولد لها للبائع إلا أن يشترط المبتاع كذلك الأمر في الثمر انتهى كلامه وقد ذكر البيهقي فيما عدى في باب
ما جاء في مال العبد من حديث عكرمة بن خالد (عن ابن عمر أنه عليه السلام قال وإما رجل باع نخلاً قد أيرت
فثمرتها للرهبان الأول إلا أن يشترط المبتاع) فلم يقيد بالتأبير إلا أن البيهقي زعم أنه منقطع فقال (وقد روي عن
هشام الدستواي عن قتادة عن عكرمة بن خالد عن الزهري عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم)
وقد صرح صاحب الكمال بأن عكرمة بن خالد سمع من ابن عمر وأيضاً فإن روايته عنه مخرجة في الصحيحين ومخرجا
الترمذي أيضاً وقال حسن صحيح فإن صح ما ذكره البيهقي يجعل على أنه سمعه من ابن عمر مرة بلا واسطة ومرة
بواسطة ثم إن الذي في كتب الشافعية مخالف لما حكاه البيهقي عن الشافعي من الاستدلال بالمفهوم قال البغوي
في التهذيب إن باع بعد تشقق النخل سواء أبر أو لم يؤبر فالثمره تبقى على ملك البائع لأنه أظهرت من اكتمالها تشقق
فلا تتبع الأصل إلا أن يبيعها مع النخلة فتكون للمشتري هذا كما أن الحمل يدخل في مطلق بيع الأم ولو باع الأم بعد
خروج الولد لاتباعها الولد إلا أن يبيعها معها انتهى كلامه فقد ذكرنا القول بمفهوم الحديث كما ترى

باب النهي عن بيع المخاضرة

قال

ذكر فيه (عن أنس نهى عليه السلام عن المخاضرة) الحديث ثم قال (قال أبو عبيد المخاضرة بيع الثاقيل أن يبدل صلاحها
ويدخل في المخاضرة بيع الرطاب والبقول ولهذا كره من كره بيع الرطاب أكثر من جرة واحدة) قلت
الحديث يقتضي كراهية الجرة الواحدة أيضاً

❀ قال ❀ ❀ باب الوقت الذي يحل فيه بيع الثمار ❀

❀ قلت ❀ يفهم من هذا الكلام انه لا يحل بيع الثمار قبل هذا الوقت ومذهب الشافعي وغيره انه يحل بشرط القطع وذكر البيهقي في هذا الباب حديثا عن ابن عمر قال (اخرج به البخاري من حديث الايث عن يونس) ❀ قلت ❀ هذه الرواية اخرجها البخاري تعليقا فكان الوجه ان يقال اخرج به البخاري من حديث الايث فان البيهقي اخرج به فيما مضى في باب النهي عن بيع الرطب منضلا من حديث الايث عن عقيل وعزاه كذلك الى البخاري ❀

❀ قال ❀ ❀ باب بيع الحنطة في سنبلها ❀

❀ قلت ❀ ذكر صاحب المحلى عن الشافعي قال ماله قشيران لا يجوز بيعه حتى يزال الاعلى قال ابن حزم لا فرق بين كونه في قشر او قشرين وهو قد جوز بيع البيض مع كونه في قشرين يعني الظاهر والريق مع انه قول لا نعلمه عن احد قبله وفي قواعد ابن رشد جوز بيع الحب في سنبله جمهور العلماء ابو حنيفة ومالك واهل المدينة والكوفة وحجتهم ما روى نافع عن ابن عمر انه عليه السلام نهى عن بيع النخل حتى يزهى وعن السنبل حتى تبيض وبما من العاهة ❀ وهي زيادة على ما رواه مالك من هذا الحديث والزيادة اذا كانت من الثقة مقبولة وروى عن الشافعي انه لما وصلته هذه الزيادة رجع عن قوله وذلك انه لا يصح عنده قياس مع وجود الحديث وذكر البيهقي في هذا الباب حديث النهي عن بيع الغرر ❀ قلت ❀ تقدم في باب بيع العين الغائبة ان الغرر لم يدر ا يكون ام لا كالمسك في الماء والحنطة في السنبل موجودة معلومة بالمشاهدة وصارت كالشعير في سنبله فانه يجوز عند الشافعي واصحابه ❀

❀ قال ❀ ❀ باب من قال لا توضع الحائض ❀

ذكر فيه حديث عائشة (سمع عليه السلام صوت خصوم بالباب) الى آخره ثم قال (رواه مسلم عن بعض اصحابه عن اسمعيل) ❀ قلت ❀ لفظ مسلم حديثي غرر واحد من اصحابنا عن اسمعيل وهذا مخالف لما عزاه البيهقي اليه ❀

❀ قال ❀ ❀ باب المزانة والمحاقل ❀

ذكر فيه (عن عكرمة عن ابن عباس نهى عليه السلام عن المحاقلة والمزانة وكان عكرمة يكره بيع الفصيل) ثم قال (رواه البخاري) ❀ قلت ❀ لم يذكر البخاري وكان عكرمة يكره بيع الفصيل ❀

❀ قال ❀ ❀ باب بيع العرايا ❀

ذكر فيه حديثا عن ابن عمر ثم حديثا عن زيد بن ثابت ثم قال (اخرجهما مسلم على ارسال في الاول) ❀ قلت ❀ قد قدمنا في باب بيع الرطب بالتمر انه عند مسلم متصل ولا ارسال فيه ❀

باب ما يجوز من العرايا

قال *

ذكر فيه حديث ابي هريرة (فيما دون خمسة اوسق او خمسة اوسق) وحديث جابر (الوسق والوسقين والثلاثة والاربعة) قلت * جوز مالك والشافعي العربية في خمسة اوسق والشي عن المزابة ثابتة يقيان فوجب ان لا يستثنى منها الا الثابت يقيان وهواربعة اوسق لا الخمسة المشكوك فيها ذكر معناه ابن المنذر وصححه الخطابي وقال الزمه المزني الشافعي وهو لا يرم على اصله *

باب من اجاز بيع العرايا بالرطب او التمر

قال *

ذكر فيه حديث ابراهيم في العربية بالرطب او التمر ولم يرخص في غير ذلك) قلت * تركت الشافعية العمل بهذا الحديث حيث جوزوا العربية في الغن *

باب الشهي عن بيع ما لم يقبض

قال *

ذكر فيه حديثان عن عبد الله بن عصة عن حكيم ثم قال (اسناد حسن) قلت * كيف يكون حديثا وان عصة منبروك كذا قال صاحب المحلى وفي الاحكام لعبد الحق ضعيف وايضا قد قد متاني باب بيع العين الغائبة انه اختلف في سنده وايضا المراد منه الطعام قاله صاحب الاستذكار واستدل على ذلك برواية الحفاظ لحديث حكيم ابن حزام انه عليه السلام قال له اذا بيعت طعاما فلا تتبعه حتى تقبضه * وقد ذكره البيهقي في آخر الباب السابق واخرجه ايضا النسائي *

باب الرجل يئاع طعاما كئلا فلا يبيعه حتى يكتبه

قال *

ذكر فيه حديثان عن عثمان رضى الله عنه ثم قال (وروي من وجه آخر مرسل عن عثمان) ثم اخرجه من حديث مطر الوراق عن بعض اصحابه ان حكيم بن حزام او عثمان بن عفان الى آخره * قلت * ذكر القاضي عياض ان قول الراوى حدثني غير واحد او حدثني الثقة او حدثني بعض اصحابنا ليس من المقطوع ولا المرسل ولا المضل عند اهل هذا الفن بل هو من باب الرواية عن المجهول حكاه عنه النووي في شرح مسلم ثم قال وهذا هو الصواب

باب ما ورد في العينة

قال *

ذكر فيه حديثان عن ابن عمر ثم قال (وروي من وجهين ضعيفين عن عطاء بن ابي رباح عن ابن عمر) قلت * ذكره ابن القطان من وجه صحيح عن عطاء بن ابن عمر فقال نقلت من كتاب الزهد لا احمد بن حنبل قال ثنا الاسود بن عامر ثنا ابر بكر هو ابن عياض عن الاعمش عن عطاء بن ابي رباح عن ابن عمر قال اتى علي بن ابي

وما يرى احد منا انه احق بالدنيا والدار من اخيه المسلم * ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 ان ايعنى الناس ثباتا وبالعين واتبعوا اذئاب البقر وتركوا الجهاد في سبيل الله انزل الله بهم بلا * فلم يرفعه حتى يراجعوا
 دينهم * ثم صححه اعني ابن القطان وقال هذا الا سناد كل رجاله ثقات كذا قال في النسخة بلا واره مصنفان ذلا *

* باب الحكم فيمن اشترى مصراة *

قال * ذكر فيه حديثان في سند جميع بن عمير فقال (قال البخاري فيه نظر) * قلت * ذكره ابن حبان في الثقات من
 التابعين وحسن الترمذي له حديثا *

* باب من اشترى جارية فاصابها ثم وجد بها عيبا *

قال * ذكر فيه من وجهين عن علي بن ابي طالب (يرد البائع ما بين الصحة والداء) ثم ذكر اثرا عن عمر ثم اعل الجميع ثم قال قال الشافعي لا نعلمه
 يثبت عن عمرو بن علي ولا واحد منهما * قلت * قد جاء عن علي بن ابي طالب في مسنده عن الهيثم هو
 ابن حبيب الصيرفي عن الشعبي عن علي قال في الرجل يشتري الجارية فيطأها ثم يصيب بها عيبا انه لا يستطيع
 رد ها ويرجع بنقصان العيب والهيثم ذكره ابن حبان في الثقات من الباع التابعين *

* باب ما جاء في عهدة الرقيق *

قال * ذكر فيه الحديث ثم قال امداره على الحسن بن عتبة بن عامر * قلت * رواه ابن ابي شيبة قال ثنا عبدة ومحمد
 ابن بشر عن سعيد بن ابي عروبة ورواه ابن ماجه عن محمد بن عبد الله بن غير عن عبدة بن سليمان عن سعيد
 ابن ابي عروبة عن قتادة عن الحسن بن عتبة وهذا سند صحيح وتبين هذا انه اختار فيه علي بن ابي عروبة *
 قال * * باب ما جاء في العبد *

ذكر فيه حديثان عن عكرمة بن خالد عن ابن عمر ثم قال (وهذا منقطع وقد روي عن عكرمة عن الزهري
 عن ابن عمر) * قلت نص البخاري وغيره على ان عكرمة هذا اسم من ابن عمر فيجمل على انه سمع هذا الحديث
 منه بلا واسطة مرة وبواسطة اخرى وهذا اولى من تحطئة احدي الروايتين ورميها بالانقطاع وقد فعل
 البيهقي مثل هذا في غير موضع ثم اخرج هذا الحديث (عن سلمة بن كهيل حدثني من سمع جابرا يقول) الى آخره ثم قال
 (مرسل حسن) * قلت * هذا لا يسمى مرسل بل هو من باب الرواية عن المجهول كما تقدم قريبا وكيف يكون حسنا وفي سنده
 ابراهيم بن ابي الليث قال الساجي متروك وقال صالح جزرة كان يكذب عشرين سنة واشكل امره على احمد وعلي
 حتى ظهر بعد وقال ابو حاتم كان ابن معين يجعل عليه كذا في الميزان وقول البيهقي (وكذلك رواه يحيى القطان

وغيره عن سفيان لم يذكر مسنده لينظر فيه *

❖ باب بيع البراءة ❖

* قال *

ذكر فيه (ان ابن عمر باع غلاما بالبراءة وان عثمان قضى عليه بان يباع العبد) ثم حكى عن الشافعي (انه قال في الرجل يبيع العبد او شيئا من الحيوان بالبراءة من العيوب فالذي نذهب اليه قضاء عثمان انه بريء من كل عيب لم يعلم ولم يبرأ من عيب علمه لم يسمه البائع) قلت * ذكر صاحب المحلى ما معناه ان الشافعي اشد الناس انكارا للتقليد ولم يقلد ابن عمر في جواز البيع بالبراءة في الرقيق بل قلده عثمان ولم يقلده في قضائه على ابن عمر بالنكول وهو صحيح عنه وعثمان انما قضى في عبد فوجب ان يقتصر عليه * فان قالوا قسنا الحيوان عليه قلنا فقيسوا جمع المبيعات عليه وما نعلم ثم سئلنا من الصحابة في تفريقهم هذا وفي اختلاف العلماء للطحاوي قال الشافعي اذا باع الحيوان بالبراءة فالذي اذهب اليه قضاء عثمان انه بريء من كل عيب لم يعلم ولا يبرأ من عيب علمه والقياس ان لا يبرأ من عيوب لم يرها ولو سألها ثم روى الطحاوي بسنده عن زيد بن ثابت انه كان يرى البراءة من كل عيب جائزة وروى عن ابن عمر ايضا كذلك ثم قال كيف لم يقلد الشافعي ابن عمر والقياس معه وقوله انقياس ان لا يبرأ من عيوب لم يرها ولو سألها لم يقلده احد من اهل العلم قبله وفي نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمع الفقهاء على ان البراءة من عيوب سباعها المشتري ولم يرها جائزة الا رواية شذت عن الشافعي انه لم يجزها عن عيوب غير موجودة وفي التبريد للقدوري البراءة من العيوب لوجب جهالة صفة المعقود عليه وذلك لا يمتنع من جواز العقد كجهالة قدر الصبرة وهذا مبني على اصلنا ان البراءة من الحقوق المجهولة جائزة عندنا انتهى كلامه وسياتي الدليل على ذلك في باب صلح الابراهم ان شاء الله تعالى

❖ باب الرجل يبيع الشيء الى اجل ثم يشتريه باقل ❖

* قال *

ذكر فيه قضية عائشة مع زيد بن ارقم ثم ذكر ان الشافعي قال انما لا تثبت مثله ولو كان ثابتا عابت البيع الى العطاء لانه اجل غير معلوم) قلت * العالية معروفة روى عنها زوجها وابنها وهما امامان وذكرهما ابن حبان في الثقات من التابعين وهب الى حديثهما هذا الثوري والاوزاعي وابو حنيفة واصحابه ومالك وابن حنبل والحسن بن صالح وروى عن الشعبي والحكم وحماد فمنعوا ذلك كذا في الاستذكار وقد ذكر جماعة انها كانت تجيز البيع الى العطاء وذكر ابن ابي شيبة في مصنفه ان امهات المؤمنين كن يشتريهن الى العطاء وقال ابو بكر الرازي * ان قبل * كيف انكرت الاول وهو صحيح عندها قلنا * لانها علمت انها قصدت به ايقاع البيع الثاني كما يفعل الناس وفي قولها رأيت ان لم يجد الاراس مالي وتلاوة عائشة الآية دليل على ابقائها العقد الاول وان المنكر هو الثاني ولو كانت انما انكرته لكونه يعمالى العطاء

كازعم الشافعي لما بقت الاول ثم ذكر البيهقي (ان ابن عمر لم يربذ لك باسا) قلت * يعارضه مارواه وكيم ثنائيان
الثوري عن سليمان التيمي عن حيان بن عمير القيسي عن ابن عباس ساله رجل يبيع الحرير الى اجل فكره ان يشتريه
يعني بدون ما باعه وهذا من صحيح ثم ذكر البيهقي (ان رجلا باع رجلا بعيرا فقال اقبل مني بعيرك وثلاثين درهما
فلم يرب به شريح باسا) قلت * هذه واقعة عين ويحتمل ان البيع الاول كان نقدا ولا خلاف في جواز ذلك *

باب اختلاف المتبايعين

قال *

ذكر فيه حديث عبد الرحمن بن محمد بن الاشعث عن ابيه عن جده ثم قال (اسناد حسن موصول) قلت *
في كل من حسنه واتصاله نظر فان عبد الرحمن واباه وجده محمد احالم مجهول كذا قال ابن القطان وقال ابن
عبد البر اسناد له ليس بحجة وفيه مقال من جهة انقطاعه وضعف نقله وذكر ابن القطان انه عنى بجده محمد بن
الاشعث وان الانقطاع بينه وبين ابن مسعود وما حكاه البيهقي فيما بعد (عن الشافعي انه قال لا اعلم احدا يصله عن
ابن مسعود) يدل ايضا على انقطاعه وفي المحلى الحديث مرسل محمد بن الاشعث لم يسمع ابن مسعود وعبد الرحمن ظالم
من ظلمة الحجاج لاحجة في روايته وانما هو عبد الرحمن بن محمد بن قيس بن محمد بن الاشعث وهو مجهول ابن مجهول
وايضاً فلم يسمع منه ابو عيسى شيئا لتأخر سنه عن لقائه انتهى كلامه والسند الذي اخرج البيهقي هذا الحديث به
قال فيه عن ابي عيسى اخبرني عبد الرحمن بن قيس وهذا يرد على ابن حزم ويدل على سماعه منه وقال المزي في اطرافه
رواه يعقوب بن سفيان عن عمر بن حفص وقال فيه عبد الرحمن بن محمد بن قيس بن محمد بن الاشعث
ويظهر من مجموع ما تقدم الاختلاف في نسبة عبد الرحمن هذا ثم قال البيهقي (ورواه محمد بن ابي ليلى عن القاسم عن
ابيه) ثم قال (ابن الروذباري ثنا محمد بن بكر ثنا ابو داود ثنا النفيلي ثنا هشيم) وانبا السلي وابو بكر الاصبهاني ثنا علي بن عمر
ثنا عبد الله بن محمد ثنا عثمان بن ابي شيبة ثنا هشيم ثنا ابن ابي ليلى (فذكر الحديث ثم قال) (لفظ حديث ابن ابي شيبة) قلت *
المفهوم من هذا الكلام ان ابا داود ذكر حديث ابن ابي ليلى بمعنى حديث ابن ابي شيبة وابو داود لم يذكر لفظ الحديث
اصلا وانما قال ثنا النفيلي ثنا هشيم انا ابن ابي ليلى عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابيه ان ابن مسعود باع من الاشعث
ابن قيس رقيقا فذكر معناه والكلام يزبد وينقص هذا لفظ ابي داود *

باب كراهية مباحة من اكثر ما له حرام

قال *

ذكر فيه حديث هام (عن ابي هريرة اني لا قلب الى اهلي فاجد التمرة ساقطة) الى آخره ثم قال (اخرجه البخاري فقال
وقال هام) قلت * اخرجه البخاري في اللقطة محتجابه عن محمد بن مقاتل عن ابن المبارك عن معمر عن هام فلا حاجة

الى قول البيهقي (فقال وقال همام) *

باب من اشترى مملوكا ليعتقه *

* قال *

* قلت * مقصوده ان الشراء بشرط العتق جائز واستدل على ذلك بحديث جويرية وليس فيه اشتراط العتق *

باب النحي عن بيع مائيس عندك *

* قال *

* قلت * مراده بذلك منع بيع مال الغير بدون اذنه وجوز له ابو حنيفة ذكره البيهقي في الخلافات في اثناء هذه

الابواب واستدل له بحديث عروة البارقي وحكيم بن حزام وسبايان ان شاء الله تعالى في باب المضارب يخالف *

باب بيع الصوف على ظهر الغنم *

* قال *

ذكر فيه حديثا في سنده عمر بن فروخ فقال (ليس بالقوي) * قلت * عمر هذا يعرف بالقتاب لم يتكلم فيه احد من

من جرح فيما علمت غير البيهقي وذكره البخاري في تاريخه وسكت عنه ولم يتعرض ابن عدي الى ضعفه بل وثقه

ابن معين وابو حاتم ورضيه ابو داود *

باب كل قرض جر منفعة فهو ربا *

* قال *

ذكر في آخره حديثا من رواية الحسن بن علي العمري عن هشام بن عمار عن اسمعيل عن عتبة عن يحيى بن ابي

اسحق عن انس ثم قال (قال العمري قال هشام يحيى بن ابي اسحق الهنائي ولا اراه الا وهم وهذا حديث يحيى بن

يزيد الهنائي عن انس) * قلت * ذكر المزي في اطرافه هذا الحديث من رواية يحيى بن ابي اسحق الهنائي وعزاه الى

ابن ماجه ثم ذكر يحيى بن يزيد الهنائي واخرج له حديثا عن انس وعزاه الى مسلم واي داود وهو غير هذا

الحديث وذكرهما الذهبي في الكاشف في ترجمتين وعلم لابن ابي اسحق الهنائي علامة ابن ماجه ولا ابن يزيد الهنائي

علامة مسلم واي داود وذكر عبد الحق في احكامه هذا الحديث من طريق بقي بن مخلد عن هشام بن عمار وفيه

ايضا يحيى بن ابي اسحق الهنائي وبهذا يظهر ان الحديث لابن ابي اسحق لا لابن يزيد *

باب قرض الحيوان غير الجواني *

* قال *

* قلت * اذا جاز قرض الحيوان فكذلك الجواني لعدم الدليل وبذلك قال المزي ومحمد بن جرير والظاهرية

وكافي السلم ومن منع قرض الجواني قال كيف يطاق هائم يرد هاف يكون فرجا معار او اجاب عن ذلك صاحب

الحلي بما لم يخصه عنهم يوجبون هذا في التي يجد بها عيبا فلا قاسوا تلك على هذه وليس ذلك فرجا معارا لان العارية

لا تزل ملك المعير فحرام وطبها واما المستقرضة فملكها المستقرض وحلت له فيردها ويرد غيرها في الاستدكار

ومن منع استقراض الحيوان والسلم فيه عبد الله بن مسعود وحذيفة وعبد الرحمن بن سمرة وابو حنيفة واصحابه
والثوري والحسن بن صالح وسائر الكوفيين وجنهم ان الحيوان لا يوقف على حقيقة صفته وادعوا نسخ حديث
ابي هريرة وابي رافع مجديث ابن عمر انه عليه السلام قضى فيمن اعتق نصف عبد مشترك بقيمة نصف شريكه
ولم يوجب عليه نصف عبد وعن يحيى بن سعيد قلت لربيعة حدثني اهل انطا بلس ان خير بن نعيم كان يقضى
عندهم بان لا يجوز السلف في الحيوان وقد كان يجالسك ولا لحسبه قضى به الا عن رايك فقال ربيعة قد كان
ابن مسعود يقول ذلك ❦

❦ باب فضل الاقراض ❦

❦ قال ❦

ذكر في آخره حديثا في سنده عبد الله بن الحسين ابو حريز فقال (ليس بالقوي) ❦ قلت ❦ اخرج ابن حبان هذا
الحديث في صحيحه من طريق ابي حريز هذا واخرج الترمذي في ابواب النكاح حديثا في سنده ابو حريز
هذا او قال حسن صحيح ❦

❦ باب النهي عن ثمن الكلب ❦

❦ قال ❦

ذكر فيه حديثان رواه حماد بن سلمة عن قيس بن سعد ثم قال (فيهما نظروا) ❦ قلت ❦ هما من رجال مسلم ثم قال البيهقي
(ورواه الوليد بن عبد الله بن ابي رباح) ثم ضعفه ❦ قلت ❦ ضعفه الدارقطني وكان البيهقي تبعه ولم يضعفه المتقدمون
فيما علمت بل حكى ابن ابي حاتم عن ابن معين انه ثقة واخرج له ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه ثم ذكر البيهقي
(عن حماد عن ابي الزبير عن جابر قال نهى عن ثمن الكلب والسنور) الحديث ثم قال (ولم يذكر حماد عن النبي صلى الله عليه
وسلم) ❦ قلت ❦ مثل هذا امر فروع عند اهل الحديث وان لم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول اكثر اهل العلم
ومنه قول انس ابن بلال ان يشفع الاذان الحديث ذكره ابو عمرو بن الصلاح وتايد ذلك بما تقدم عن ابي هريرة
ثم قال البيهقي (ورواه عبد الله بن موسى عن حماد بن ثابت في ذكر النبي صلى الله عليه وسلم) ❦ قلت ❦ اخرج الدارقطني
هذه الرواية ولفظها عن جابر لا اعلمه الا عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا امر فروع لاشك فيه ثم قال البيهقي (ورواه
الهيثم بن جميل عن حماد فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم) ❦ قلت ❦ لو سلمنا ان تلك الرواية موقوفة فرواية الهيثم
هذه مرفوعة وقال فيه ابن حنبل وابن سعد ثقة زاد العجلي صاحب سنة وقال الدارقطني ثقة حافظ واخرج له
ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه والرفع زيادة وزيادة الثقة مقبولة ثم قال البيهقي (ورواه الحسن بن ابي
حوز عن ابي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم وليس بالقوي) ❦ قلت ❦ هذا الحديث بهذا الاسناد اخرجه

ابن حنبل في مسنده ولفظه نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب الا الكلب المعلم ثم قال البيهقي والاحاديث الصحيحة في النهي عن ثمن الكلب خالية عن هذا الاستثناء قلت الاستثناء روي من وجهين جديدين من طريق الوليد بن عبد الله عن عطاء عن ابي هريرة ومن طريق الهيثم عن حماد عن ابي الزبير عن جابر وقد اخرج الدارقطني من طريق الهيثم ثم اخرجه من رواية سويد بن عمرو عن حماد بن سلمة عن ابي الزبير عن جابر قال نهى عن ثمن السور والكلب الا كلب صيد ولم يذكر حماد عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا الصريح من الذي قبله وهذا اللفظ الدارقطني وقد قد منان هذا في حكم المرفوع فقد تابع سويد الهيثم وتابعه ايضا عبد الواحد بن غياث كما ذكر البيهقي وتابعهم ايضا الحجاج بن محمد مع التصريح بالرفع فقال النسائي اخبرني ابراهيم بن محمد المصيصي ثنا حجاج بن محمد عن حماد بن سلمة عن ابي الزبير عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن السور والكلب الا كلب صيد وهذا اسند جيد فظهر ان الحديث بهذا الاستثناء صحيح والاستثناء زيادة على احاديث النهي عن ثمن الكلب فوجب قبوله والله اعلم ثم ذكر البيهقي (ان عثمان اغرم رجلا قيمة كلب) ثم حكى عن الشافعي (انه قال التائب عن عثمان خلافة اخبرني الثقة عن يونس عن الحسن سمعت عثمان يخطب وهو يامر بقتل الكلاب) قلت لا يكتفي بقوله اخبرني الثقة فقد يكون مجرّحاً عند غيره لاسيما والشافعي كثير ما يعنى بذلك ابن ابي يحيى او الزنجي وهما ضعيفان وكيف يامر عثمان بقتل الكلاب واخر الامر النبي صلى الله عليه وسلم النهي عن قتلها الا الاسود منها فان صح امره بقتلها فلما كان ذلك في وقت من الاوقات المفسدة طرت في زمانه قاله صاحب التمهيد ظهر بالمدينة اللعب بالحمام والمهارة بين الكلاب فامر عمرو ثمان بقتل الكلاب وذبح الحمام قال الحسن سمعت عثمان غير مرة يقول في خطبته اقبلوا الكلاب واذبحوا الحمام فظهر من هذا انه لا يلزم من الامر بقتلها في وقت المصلحة ان لا يضمن قتلها في وقت آخر كما امر بذبح الحمام ثم قال البيهقي (الذي روي عن عثمان في تضمين الكلب منقطع وقد روي من وجه آخر منقطع عن يحيى الانصاري عن عثمان) قلت مذهب الشافعي ان المرسل اذا روي مرسلان من وجه آخر صار حجة وتأيد ايضا بما رواه البيهقي بعد عن عبد الله بن عمرو وان كان منقطعا ايضا قال البيهقي (ورواه اسمعيل بن حساس عن عبد الله بن عمرو) ثم قال (قال البخاري وهذا حديث لم يتابع عليه) قلت اسمعيل هذا ذكره ابن حبان في الثقات وكيف يقول البخاري لم يتابع عليه وقد اخرج البيهقي فيما بعد من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن عبد الله بن عمرو وذكر ابن عدي في الكامل كلام البخاري ثم قال لم اجد ما قال البخاري فيه اثر فاذا ذكره *

باب تحريم بيع ما يكون نجسالا يحل اكله

* قال *

استدل البيهقي على ذلك بحديث (ان الله حرم عليهم الشحوم فباعوها واكلوا اثمها ان الله اذا حرم على قوم اكل شيء حرم عليهم ثمنه) * قلت * عموم هذا الحديث متروك اتفاقا يجوز بيع الآدمي والجمار والسنور ونحوها وفي التجريد للقدر يرى الناس يتبايعون السرجين للزريع في سائر الازمان من غير تكثير وقد كان يباع قبل الشافعي ولا نعلم احدا من الفقهاء منع بيعه قبله وفي قواعد ابن رشد اختلفوا في بيع الزيت النجس ونحوه بعد اتفاقهم على تحريم اكله فمنعه مالك والشافعي وجوزوه ابو حنيفة وابن وهب اذا بين وروى عن ابن عباس وابن عمر انهم جوزوا بيعه ليستصيح به * وفي مذهب مالك جواز الاستصباح به وعمل الصابون مع تحريم بيعه واجازه الشافعي ايضا مع تحريم ثمنه وهذا كله ضعيف وقيل في المذهب رواية اخرى يمنع الاستصباح وهو الزم للاصل اعني تحريم البيع وفي نوادر الفقهاء لا ابن بنت نعيم اجمع الصحابة على جواز بيع زيت ونحوه نجس بموت شيء فيه اذا بين ذلك وفي التمهيد وقال آخرون ينتفع بالزيت الذي تقع فيه الميتة بالبيع وبكل شيء ما عدا الاكل وبيعه وبين ومن قال ذلك ابو حنيفة واصحابه والبيهقي بن سعد وروى عن ابي موسى الاشعري قال لا تأكلوه وبيعوه وينو المن يبيعونه منه ولا تبيعوه من المسلمين * وذكر ابن وهب عن ابن لبيعة وحمية بن شريح عن خالد بن ابي عمر ان الله قال سألت القاسم وسالم عن الزيت تموت فيه الفأرة هل يصلح ان يؤكل منه فقالوا لا قلت ان يبيعه قال نعم ثم كيلو اثمته وبينوا لمن يشتريه ما وقع فيه ومن حجتهم ما ذكره عبد الواحد عن معمر بن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الفأرة تقع في السمن ان كان جامدا فقالوا قوها وما حولها وان كان مائعا فاستصجوا به وانتفعوا * قالوا والبيع من باب الانتفاع وقالوا قوله في حديث عبد الرزاق وان كان مائعا فلا تقربوه * يحتمل ان يريد لا تقربوه بالاكل وقد اجري رسول الله صلى الله عليه وسلم التحريم في شحوم الميتة في كل وجهه ومنع الانتفاع بشيء منها وابع في السمن تقع فيه الميتة الانتفاع به فدل على جواز سائر وجوه الانتفاع غير الاكل والبيع من الانتفاع ومن جهة النظر شحوم الميتة ممزجة العين والذات والزيت تقع فيه الميتة اثمات نجس بالمجاورة وذلك يبيعه جائز كشوب نجس بدم او غيره وفرقوا بينه وبين امهات الاولاد بجرمة هبتهن والصدقة بهن وجوزها في الزيت النجس وما جاز تملكه جاز بيعه وقوله اذا حرم اكل شيء حرم ثمنه * خرج على شحوم الميتة التي حرم اكلها ولا انتفاع بشيء منها وكذا الخمر اذا حرم اكل شيء ولم يبح الانتفاع به حرم ثمنه ولم يبح * ما ابيح الانتفاع به بدليل اجماعهم على بيع الجر والفهود والسباع المتخذة للصيد والجر الاهلية وقال ابن حزم ومن اجاز بيع المائع تقع فيه النجاسة والانتفاع به على وابن مسعود وابن عمر

وابو موسى الاشعري وابو سعيد الخدري والقاسم وسالم وعطاء واليث وابو حنيفة وسفيان واسحق وغيرهم *

❦ باب ما جاء في بيع المغيبات ❦

* قال *

ذكر فيه حديثا في سنده عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم بن عبد الرحمن ثم ذكر عن البخاري (انه وثق عبيد الله والقاسم) * قلت * اقتصر البيهقي على هذا والناس قد اغلظوا فيه ما عبيد الله فقد سئل عنه ابو مسهر فقال صاحب كل معضلة وعن ابن معين ضعيف وعنه ليس بشيء وقال ابن المديني منكر الحديث وقال ابن حبان يروي الموضوعات عن الاثبات واذ روى عن علي بن يزيد اني بالطامات واذ اجتمع في استاد خبر عبيد الله وعلي بن يزيد والقاسم لم يكن ذلك الخبر الامام له ابد بهم واما القاسم فقد قال ابن حنبل يروي عنه علي بن يزيد اعاجيب وماراها الا من قبل القاسم وقال ابن حبان يروي عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم المضلات وباتي عن الثقات المقلوبات حتى يسبق الى القلب انه كان المعتمد لها *

❦ باب ما جاء في كراهية بيع المصاحف ❦

* قال *

* قلت * في اختلاف العلماء للطحاوي قال الشافعي يكره بيع المصاحف ولو باعها مسلم لنصراني فالبيع منسوخ قال الطحاوي لو باعه دراهم عليها شيء من القرآن جاز فكذا المصاحف اذ كل القرآن وبعضه سواء كما في قراءة الحب *

❦ باب ما جاء في بيع المضطر ❦

* قال *

ذكر فيه حديثا في سنده هشيم ثنا صالح بن رستم ثنا شيخ من بني تميم ثم ذكره من وجه آخر وفيه هشيم عن ابي عامر المزني ثم قال (ابو عامر هذا هو صالح بن رستم الخزاز البصري) * قلت * المذكور في هذا السند هو صالح بن عامر كذا سماه ابو داود في سننه وكذا ذكره الذهبي في الميزان وصالح بن عامر مجهول وهو غير ابي عامر صالح بن رستم الخزاز ذاك رجل معروف اخرج له مسلم ووثقه جماعة ولينه بعضهم والمزي في التهذيب قد فرق بينهما *

❦ باب السلم الحال ❦

* قال *

ذكر فيه شرائع عليه السلام من اعرابي جزور ابو سق عجموه من رواية يحيى بن عمير ^{٢٩} هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة * قلت * رواه عبد الرزاق عن معمر عن هشام عن ابيه مر سلا كما ذكر عبد الحق في احكامه ومعمر اجل من يحيى ابن عمير بلا شك وذكر صاحب الحلي انه لا حجة فيه على مذهبه لان البيع لم يتم بينهما لانهما لم يفترا فافست قرض عليه السلام الوسق وتم البيع بحضور الثمن وفي التجريد للقدوري الثمره ثمن بدليل ان الباء صحيحة *

❦ باب السلم في الحيوان ❦

* قال *

ذكر فيه اثر اعراس الحسن بن محمد عن جده علي * قلت * قد قد منافي باب بيع الحيوان بالحيوان ان الحسن لم يلق جده عليا وانه قد روي عن علي خلاف ذلك وقال ابن ابي شيبة تناو كيع ثنائين ابي ذئب عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن ابي الحسن البراد عن علي قال لا يصلح الحيوان بالحيوان ولا الشاة بالشاتين الا يد ايد * ثم ذكر البيهقي اثر اعراس ابن عمر * قلت * قد قد منا في ذلك الباب تاويله وانه قد روي عن ابن عمر خلافه وقال ابن ابي شيبة ثنائين ابي زائدة عن ابن عون عن ابن سيرين قلت لابن عمر البعير بالبعير بن الى اجل فكرهه * وقال ايضا ثنائ علي بن مسهر وابن ابي زائدة عن عبد الله ابن المثني عن جده رباح بن الحارث عن عمار بن ياسر قال العبد خير من العيدين لاياس به يد ايد انما الرابي في النسي وقال ايضا ثنائ ملازم بن عمرو عن زفر بن يزيد عن ابيه قال سألت ابا هريرة عن الشاة بالشاتين الى اجل فنهاني وقال لا الايد ايد * وقد ذكرنا في ذلك الباب عن جماعة نحو هذا ثم ذكر البيهقي (عن ابن عباس انه كان لا يرى باسا بالسلف في الحيوان) * قلت * اخرج الحاكم في المستدرک وصححه اسناده عن ابن عباس انه عليه السلام نهى عن السلف في الحيوان * وفي المحلى روي عن النبي عن السلم في الحيوان عن عمرو وحذيفة وعبد الرحمن بن سمرة صحيحا ثم ذكر البيهقي عن ابراهيم وسعيد بن جبيرة عن ابن مسعود ذكر السلف في الحيوان ثم ذكر عن الشافعي (انه منقطع) * قلت * في مصنف ابن ابي شيبة ثنائ ابو خالد الاحمر عن الحجاج عن قتادة عن ابن سيرين ان عمرو وحذيفة وابن مسعود كانوا يكرهون السلم في الحيوان وفيه ايضا تناو كيع ثنائين عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب ان زهد بن خليفة اسلم الى عتريس في قلائص فسأل ابن مسعود فكره السلم في الحيوان * ورواه ايضا عبد الرزاق عن الثوري ثم ذكر البيهقي (ان الشافعي عارض محمد بن الحسن بمارواه عطاء بن السائب عن ابي البختری عن عثمان وابن مسعود) * قلت * ابو البختری لم يذكرهما وابن السائب تغير بآخره ثم ذكر (ان الشافعي عارضه برواية القاسم بن عبد الرحمن ان ابن مسعود اسلم في وصفاء) * قلت * رواية القاسم عن ابن مسعود منقطة ايضا ثم ذكر البيهقي (عن القاسم عن عمر انه ذكره في ابواب الربا) ثم قال (منقطع) * قلت * قد تقدم ان ابن سيرين ايضا رواه عن عمرو ومراسيل ابن سيرين صحيحة كذا ذكر صاحب التمهيد ويدل على عدم جواز السلم في الحيوان من حيث المعنى انه يختلف اختلافا متباينا فلا يمكن ضبطه وان استقصي فيه *

❦ باب ما يستدل به على ان الحيوان ينضبط بالصقة ❦

* قال *

ذكر فيه (قوله عليه السلام لا تبأشر المرأة المرأة لتعتمها لزوجها) * قلت * المقصود من النهي عن نعت المرأة

ان لا يشغل قلب الرجل بحسبها وانتم يحصل ذلك قهراً من باب الورع والاحتياط وليس هذا من هذا الباب
قال الرازي ارايت لو قال اسلمت اليك في مثل هذه الجارية ايجوز مع وجود العين التي جعلها صفة لما في الذمة
والحيوان تنفاوت في الوصف لا يحصل المقصود في السلم *

باب المعطي يرجع في الوزن *

* قال *

ذكر فيه حديث سفيان (عن سمالك عن سويد بن قيس قال جلبت انا ومخرمة) قلت * رايت في حاشية هذا الكتاب
نماصورته قال ابن الصلاح ومن خطه نقلت * مخرمة هذا غلط انما هو مخرقة بالفاء اسم مفرد ذكره انتهت الحاشية
وكذا في سنن ابي داود والنسائي والمستدرک للحاكم وغيرهما بالفاء ثم قال البيهقي (وكذا رواه قيس بن الربيع
عن سمالك وخالفهما شعبة ثم اخرجه من طريقه) عن سمالك سمعت ابا صفوان مالک بن عميرة) الحديث ثم ذكر
البيهقي عن ابي داود (انه قال القول قول سفيان) قلت * اخرجه الحاكم في المستدرک من طريق شعبة عن سمالك
سمعت ابا صفوان يقول سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم الحديث ثم قال الحاكم ابو صفوان كنية سويد بن
قيس هما واحد صحابي من الانصار والحديث صحيح على شرط مسلم فعلى ما قال الحاكم لم يخالفهما شعبة *

باب ما جاء في النهي عن كسر الدراهم والدنانير *

* قال *

ذكر فيه حديث ثعالب عن علقمة بن عبد الله عن ابيه * قلت * سكت عنه وفي مننده محمد بن قضاء قال الذهبي في التكاثر
ضعفوه وقال البيهقي في باب من اعتق شقياً (ضعيف لا ينجح به تكلم فيه ابن معين وسليمان بن حرب والنسائي)
وذكر صاحب الاستذكار هذا الحديث ثم قال في اسناده لين *

باب بيع دور مكة *

* قال *

ذكر فيه حديثا في سننه اسمعيل بن ابراهيم بن مهاجر فضعف اسمعيل وقال عن ابيه (غير قوي) ثم اسنده من وجه
آخر ثم قال (رفعه وهم والصحيح موقوف) * قلت * اخرج الحاكم في المستدرک هذا الحديث من الوجهين الذين
ذكرهما البيهقي ثم صحح الاول وجعل الثاني شاهدا عليه ثم ذكر البيهقي في آخره حديث ثعالب عن عثمان بن ابي سليمان
عن علقمة عن فضالة ثم قال (هذا منقطع) * قلت * هذا الحديث اخرجه ابن ماجه يسند على شرط مسلم واخرجه
الدارقطني وغيره وعلقمة هذا صحابي كذا ذكر علماء هذا الشأن واذا قال الصحابي مثل هذا الكلام كان مرفوعا
على ما عرف به وفيه تصريح عثمان بالسماع من علقمة فمن ابن الانقطاع *

* باب الرهن غير مضمون *

* قال *

ذكر فيه حديثا مرسلًا عن ابن المسيب ثم ذكره موصولًا من طريق اسمعيل بن عياش عن ابن أبي ذئب * قلت *
 سكت عن اسمعيل هنا وقال في باب السقر الذي لا يقصر في مثله وفي باب الضب (لا يحتج بمثله) وقال في باب ترك
 الوضوء من الدم (ما روى عن الشاميين صحيح وعن أهل الحجاز ليس بصحيح) وابن أبي ذئب مدني وليس بشامي
 على أن اسمعيل لم يسمعه من ابن أبي ذئب وإنما سمعه من عباد بن كثير عنه وعباد ضعيف عندهم ذلك صاحب
 التمهيد وقال أيضًا هذا الحديث عند أهل العلم بالنقل مرسل وإن كان قد وصل من جهات كثيرة فإنهم يعللونها *

* باب من قال الرهن مضمون *

* قال *

ذكر فيه عن عمرو بن دينار عن أبي هريرة حديث الرهن بما فيه * ثم قال (قال أبو حازم تفرد به حسان بن إبراهيم)
 * قلت * هو ثقة أخرج له الشيخان فلا يضر الحديث تفرده قال البيهقي (هو منقطع بين عمرو وأبي هريرة) * قلت *
 قد أخرج ابن ماجه حديثًا عن عمرو بن دينار عن أبي هريرة وولد عمر وست وأربعين فسماه منه ممكن ثم ذكر
 البيهقي حديثًا آخر في سننه اسمعيل بن أبي عباد فحكي عن الدارقطني (أنه يضع الحديث) * قلت * لم يذكر أحد من
 أهل هذا الشأن فيما تتبعته أن اسمعيل هذا يضع الحديث غير الدارقطني ولا ذكر صاحب الكامل مع شدة استقصائه
 ثم قال البيهقي (والأصل في هذا الباب حديث مرسل وفيه من الروم ما فيه) * قلت * قد تأيد ذلك الحديث بعدة
 أحاديث مرسله وباقي قول الصحابة والتابعين على ما سيأتي أن شاء الله تعالى والمرسل حجة عند من يقول بالتعيين
 والشافعي أيضًا يحتج بمثل هذا المرسل ثم ذكر البيهقي ذلك الحديث من طريق أبي داود (شاه محمد بن العلاء ثنا ابن
 مبارك عن مصعب بن ثابت سمعت عطاء بن رطلار عن فرسافئق في بده فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 المرتين ذهب حقه) ثم ذكر البيهقي (أن الشافعي واهنه فقال ثنا إبراهيم عن مصعب عن عطاء قال زعم الحسن
 فجعله من مراسلات الحسن) * قلت * الراوي في طريق أبي داود عن مصعب هو عبد الله بن المبارك وهو جليل
 من الرجال فكيف تعارض روايته برواية إبراهيم وأظنه ابن أبي يحيى وهو ضعيف جدا وعلى تقدير صحة
 هذه الرواية فالمرسل حجة عند خصم الشافعي سواء كان من جهة الحسن أو من جهة عطاء ثم ذكر عن الشافعي
 (أنه قال ومما يدل على واهنه عند عطاء أن كان رواه ابن عطاء بن يحيى بخلافه وهو يقول فيما ظهر هلاكه
 أمانة وفيما خفي هلاكه يتراد أن الفضل وهذا أثبت الروايات عنه وروى عنه يتراد أن مطلقة ولا شك أن
 عطاء لا يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول بخلافه) * قلت * لم يسند الشافعي قول عطاء حتى ينظر فيه وقد قال

الطحاوي ثنا ابن مرزوق يعني ابراهيم ثنا ابو عاصم عن ابن جريح عن عطاء بن رطل عن رجل رهن رجلا جارية فيهلك قال هي
بحق المهرين وهذا السناد جيد يظهر به ان قول عطاء موافق لحديثه المرسل لا يخالف له ثم لو ثبت ان قوله مخالف لما رواه فالمرء
عند الشافعي واكثر الحديثين لما روى لا لما رأى على ما عرف ثم ذكره البيهقي مرسل من وجه آخر عن عطاء من طريق ابي
داود ثم ذكر انه رواه زمعة بن صالح عن ابن طاووس عن ابيه مرسل ثم قال زمعة غير قوي قلت
اخرج له مسلم في صحيحه مقررنا بغيره وقل احواله انه يصلح للتأنيذ ويقويه المرسل المتقدم بروايته فطور هذا
ان هذا الحديث روي مرسل من عدة وجوه كما ذكرنا ثم قال البيهقي (وذكر الشافعي آخذ بمُرسل سعيد بن المسيب لان
مراسيله اوضح من مراسيل غيره ولا نه قدر روي موصولا قلت اراد به حديث له غنمه وعليه غرمه وقد اولة الشافعي فيما تقدم
في باب زيادات الرهن (فقال غنمه زبادته وغرمه هلاكه ونقصه) وقد ظهر بما ذكرنا ان الصحيح في هذا الحديث انه مرسل
وذكر البيهقي في رسالته الى ابي محمد الجويني ان الشافعي خالف مرسل ابن المسيب في بعض المواضع وقد ذكرنا في باب
صدقة الفطر ان ابن المسيب روى حديثا مرسل بسند صحيح وان الشافعي خالفه فعلى تقدير تسليم الاحتجاج بمُرسله دون
غيره قد ذكر ابو عمران ابن وهب رواه عن مالك بن جوفيه وبين ان قوله له غنمه وعليه غرمه ليس بمرفوع وانه من
كلام ابن المسيب وعلى تقدير تسليم انه مرسل وانه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم فليس نصا فيما زعم الشافعي بل هو
تاويل منه وقد انكر عليه ذلك التاويل فخفي عن ابي عمر غلام تغلب انه قال اخطأ من قال الغرم الهلاك بل الغرم اللزوم
ومنه الغرم لان الغرمه الدين وقال تعالى ان عذابها كان غراما اي لازما وفي الصحاح الغرامة ما يلزم ادائه وكذلك
الغرم والغرم وفي كتاب الافعال غرمت غراما لزمي ما لا يجب علي وقد فسر غير الشافعي الحديث باشتاء موافقة لما قاله
اهل اللغة قال المروزي في العينين قال ابن عرفة الغرام عند العرب ما كان لازما والغرم اداء شيء يلزم ومنه الحديث له
غنمه وعليه غرمه به فغنمه زبادته وغرمه اداء ما انتك به الرهن وقال ابو بكر الرازي الغرم الدين فيكون
تفسير القولة لا يعلق الرهن به اي لا يملك بالشرط عند محل الاجل ولصاحبه اذا جاء زبادته وعليه دينه الذي هو مبرهن به
وفي التيميد قال ابو عبيد لا يجوز في كلام العرب ان يقال الرهن اذا ضاع قد غلق انما يقال قد غلق اذا استحققه المرء فذهب
به وهذا كان من فعل الجاهلية فابطله النبي عليه السلام بقوله لا يعلق الرهن وقال مالك تفسيره فيما نرى ان برهن شيء فيه
فضل فيقول للرهن ان جئتك بمقتك الى كذا والا فالرهن لك بما فيه فهذا الايجل وهو الذي نهى عنه ويحرم هذا افسره
الزهري والنخعي والثوري وطاووس وشريح وفي القواعد لابن رشد ان ابا حنيفة واصحابه تأولوا غنمه بما فضل منه على
الدين وغرمه بما نقص ومعنى قوله وعليه غرمه عند مالك ومن قال بقوله اي نفقته وحكي صاحب التيميد عن ابي حنيفة

ومالك واصحابهما في تاويل الحديث كما حكاه ابن رشد فالجواب ان الشافعي احتج بمسيل ابن المسيب واوله بتاويل
انكر عليه قل الاحوال انه يجعل غير ما ذكر مما تقدم من التاويلات وترك القول بالتضمن مع انه منصوص
عليه في عدة احاديث قد نأيد بعضها ببعض وتأييدت ايضا باقوال السلف من الصحابة والتابعين على ان مذهب
ابن المسيب بخلاف ما تأول الشافعي حديثه به قال صاحب التمهيد قال شريح والشعبي وغير واحد من الكوفيين يذهب
الرهن بما فيه كانت قيمته مثل الدين او اكثر منه او اقل ولا يرجع واحد منها على صاحبه بشئ وهو قول الفقهاء السبعة
المدنيين اذ اهلك وعميت قيمته ولم يبق قيمة فان قامت بينة تراد الفضل وهكذا قال الليث وقال بلغني ذلك عن علي بن
ابي طالب انتهى كلامه وابن المسيب من الفقهاء السبعة بخلاف وفي مصنف عبد الرزاق انام عمر عن الحسن والزهرى
وقتادة وابن طاووس عن ابيه قالوا من ارتهن حيوانا فهلك فهو بما فيه وقال ابو بكر الرازي اتفقت الصحابة على انه
مضمون وان اختلفوا في كيفية الضمان فالقول بانه امانة خلاف لاجماعهم وروى الطحاوي بسنده عن ابي الزناد
قال كان من ادركت من فقهاءنا الذين ينتهى الى قولهم منهم ابن المسيب وعروة والقاسم بن محمد وابو بكر بن
عبد الرحمن وخارجة وعبيد الله بن عبد الله في مشيخة من نظر انهم اهل فقه وصلاح وفضل فذكر ما جمع من
اقاويلهم في كتابه انهم قالوا الرهن بما فيه هلك وعميت قيمته ويرفع ذلك منهم الثقة الى النبي صلى الله عليه وسلم
قال الطحاوي فهو لاء ائمة المدينة وفقهاؤها يقولون الرهن يهلك بما فيه ويرفعه الثقة منهم الى الله عليه وسلم انتهى
كلامه وظهر من هذا ان ابن المسيب يقول بضمان الرهن على التفصيل المتقدم ومذهب الشافعي ان من روى
كان اعلم بتاويله ثم ذكر البيهقي (عن عمر) انه قال في الرهن تضيع ان كان اقل مما فيه رد عليه تمام حقه وان كان اكثر
فهو امين) ثم قال (هذا ليس بمشهور عن عمر) * قلت * لو سلم هذا لم يكن جرحا ثم قال البيهقي (واختلفت الروايات
في ذلك عن علي) ثم ذكره من رواية خلاص عنه ثم ذكر عن ابن معين وغيره (ان ما رواه خلاص عنه اخذه من
صحيفة) ثم ذكره من وجه آخر عن علي وفي سنده معمر بن سليمان فقال (غير صحيح به) * قلت * الروايات كلها عن علي
متفقة على التضمن والاختلاف في كيفية ذكر ابن حزم في كتاب الجهاد من المجلى ان رواية خلاص عن علي
صحيفة ومعمر وثقة ابن معين وغيره وقال ابو عبيد كان خيرا من رابيت وذكره احمد فذكره من هيئته وفضله كذا
في الميزان وروى له الحاكم في المستدرک وقال محمد بن عثمان بن ابي شيبة سئل علي بن المدني عنه فقال كان
اصحابا بوثقونه وقال الازدي في حديثه منا كبير وقال صاحب الميزان ما التفت الى عمر الازدي ويكفيه انه
ذكره فبين اسمه معمر بالتخفيف وانما هو مثقل وفي الاستذكار قال الثوري وابو حنيفة والحسن بن حي الرهن

مضمون بقيمة الدين فيما دونه وما زاد امانة وروي ذلك عن علي *

باب المشتري يموت مفلسا بالثمن *

قال *

ذكر فيه حديث ابي المعتمر (عن عمر بن خلدة عن ابي هريرة قضى عليه السلام ان من افلس او مات) الحديث ثم ذكر
حديث مالك (عن ابن شهاب عن ابي بكر بن عبد الرحمن قال عليه السلام) الحديث ثم ذكر ان الشافعي اخذ بالاول
لا اتصاله * قلت * في سنده ابو المعتمر ليس بمعروف قال عبد الحق في احكامه قال ابو داود من ياخذ بهذا ابو المعتمر
من هو انا لا تعرفه وقال الطحاوي لا يعرف من هو ولا سمعنا له ذكر الا في هذا الحديث ويحتمل ان يكون
اوفيه للشك فلا يدري المذكور فيه هل هو الافلاس او الموت وفي الاشراف لابن المنذر الحديث مجهول الاسناد
والحديث الثاني وان كان مرسل لكن اسناده حجة وقد روي مسندا من غير وجه على ما سياتي ان شاء الله
تعالى فكان الاخذ به هو الوجه * قال البيهقي اورواه اسمعيل بن عياش عن الزبيدي عن الزهري موصولا ولا يصح ثم
اخرجه من حديث الزهري عن ابي بكر عن ابي هريرة * قلت * بل هو صحيح لان محمد بن الوليد الزبيدي شامي وقد
قال البيهقي في باب ترك الوضوء من الدم (ماروي اسمعيل بن عياش عن الشاميين صحيح) وكذا ذكر ابن معين وغيره
كيف وقد تأيد به مرسل مالك المتقدم وله شواهد فذكر صاحب التمهيد انه رواه عبد الله بن بركة ومحمد بن علي واسحق
ابن ابراهيم الصنعانيون عن عبد الرزاق عن مالك عن ابن شهاب عن ابي بكر عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
مسندا او كذا رواه عراك بن مالك عن ابي هريرة ذكره ابن حزم وقال الدارقطني تابع عبد الرزاق على اسناده عن
مالك احمد بن موسى واحمد بن ابي ظبية وروى عبد الرزاق في مصنفه عن مالك المرسل المذكور ثم قال انا يوسفيان
عن هشام صاحب الدستوائي حدثني قتادة عن بشير بن نهيك عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث
الزهري ثم فيما لو قبض البائع بعض الثمن لا يجعله الشافعي في بقية الثمن اسوة الغرماء مصيرا الى القياس فجمع بين
الامرين ولم يفرق لان الذي له الارتياع في كل الشيء له الارتياع في بعضه ذكره الخطابي وغيره وهذا مما عالج
لمنطوق حديث ابن عياش المذكور في قوله عليه السلام فان كان قضاء من ثمنها شيئا فباقي فهو اسوة الغرماء ومخالف
ايضا لمفهوم حديث مالك المرسل من قوله عليه السلام ولم يقبض البائع من ثمنها شيئا فهو باق * وللشافعي قول قد سمع
انه لا يرجع ذكره صاحب العمدة على موافقة هذين الحديثين وهو مذاهب جماعة من السلف قال عبد الرزاق
عن معمر عن الزهري قال ايمان رجل باع من رجل سلعة فافلس المشتري فان وجد البائع سلعته بعينها فهو باق بها فان
كان قبض من ثمنها شيئا فهو والغرماء فيها سواء وان مات المشتري فالبايع اسوة الغرماء * وقال ايضا نا معمر عن قتادة

ان عمر بن عبد العزيز قال ان كان اقتضى من ثمنها شيئاً فهو والغرماء سواء وقاله الزهري وقال ايضاً انا معمر عن ايوب عن ابن سيرين عن شريح قال ايما غريم اقتضى منه شيئاً بعد افلاسه فهو والغرماء سواء بخاصمهم به وبه كان يفتي ابن سيرين واليه ذهب ابن حنبل ذكره صاحب التمهيد وفي الاستذكار قال الحنفى وابو حنيفة واهل الكوفة هو اسوة الغرماء على كل حال وروى ذلك عن خلاس عن علي وقد ذكرنا قريبا عن ابن حزم انه صحيح روايته عنه وحكى الخطابي هذا القول عن ابن شبرمة ايضاً *

* قال * ﴿باب الحجر على الصبي حتى يبلغ ويونس منه البرشد﴾

ذكر فيه حديث ابن عباس وانقضاء اليتيم *

* ثم قال * ﴿باب الرشد هو اصلاح في الدين والمال﴾

ثم ذكر ذلك عن جماعة * قلت * روى ابو داود في سننه من حديث علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتم بعد احتلام * ولم يشترط عليه السلام ما زاد ابن عباس على ان الرشد هو الدين وترك الغنى قال تعالى * قد تين الرشد من الغنى * فمن ميز الكفر من الايمان فقد اونس منه الرشد فوجب دفع ماله اليه قال ابن حزم لم نجد في شيء من اللغة ان الرشد هو الكيس في كسب المال ولو كان كذلك لكان طوائف من اليهود والنصارى ذوى رشد وطوائف من المسلمين سفهاء فاذا عقل الرشد من الغنى فقد اخذ لنفسه ما ياخذ الناس ثم ذكر بسنده عن ابن سيرين انه كان لا يرى الحجير على الحر شيئا وهو قول جماعة من الصحابة وقول مجاهد وعبيد الله بن الحسن وغيرهما *

* قال * ﴿باب البلوغ بالنسب﴾

ذكر فيه حديث ابن عمر ثم ذكر الاختلاف في غزوة الخندق ثم جعل القول بانها سنة اربع اولى بالصحة ثم ذكر (ان بعضهم جمع بان احد اكانت لستين ونصف من مقدمه عليه السلام والخندق لاربعة سنين ونصف فمن قال سنة اربع اراد تمامها ومن قال سنة خمس اراد الدخول في الخامسة وقول ابن عمر في يوم الخندق وانا ابن خمس عشرة اى استكملتها وزدت عليها الا انه لم يقل الزيادة لعله بدلالة الحال وتعلق الحكم بالخمس عشرة دون الزيادة) قال (وهذه الطريقة عندى اصح ففى قصة الخندق فى معازى ابى الاسود عن غزوة ومعازى ابن عقبة انه كان بين احد والخندق ستان) * قلت * اذ اكان الحكم بخمس عشرة تابعاً لحديث ابن عمر وظاهر انه يجوز بالخمس عشر عن الدخول فى السادس عشرة وجب ان يكون حد البلوغ اكثر من خمس عشرة ولو سلم التجديد بخمس عشرة فالاجازة للقنال حكمها منوط بآفاقته والقدرة عليه وان اجاز به عليه السلام له فى الخمس عشرة لانه رآه

مطبقا للقتال ولم يكن مطبقا له قبلها لانه اذا ار الحكم على البلوغ وعنده ويدل عليه ما روي عن سمرة بن جندب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرض غلمان الاتصار في كل عام فيلحق من ادرك منهم فعرضت عامنا فالحق غلاما وردني فقلت يا رسول الله لقد الحقته وردتني ولو صار عته لصرعته قال فصار عه فصار عته فصرعته فالحقني قال الحاكم صحيح الاسناد وذكره البيهقي فيما بعد في باب من لا يجب عليه الجهاد وفي الاستيعاب لابن عبد البر عن الواقدي انه عليه السلام استنصر عمير بن ابي وقاص واراد رده فبكي ثم اجاز بعده فقتل يومئذ وهو ابن ست عشرة سنة *
 * قال * باب العجبر على البالغين بالسفه *

(قال الله تعالى فان كان الذي عليه الحق سفيها او ضعيفا او لا يستطيع ان يمل هو فليمل وليه بالعدل * قال الشافعي فثبت الولاية على السفيه والضعيف والذي لا يستطيع ان يمل وامر وليه بالا ملاء عليه) * قلت * رد الطحاوي هذا الكلام فقال ما في اول الآية من مداينة من وصف في آخرها بالسفه يدفع ما قال لانه تعالى اثبت الدبون بمعاملتهم فاخرجهم بذلك عن حكم الاطفال ثم قال فان كان المدين سفيها مقصرا عن وصف الاملاء او ضعيفا عنه لقلة علمه فليمل وليه اي ولي الدين وهو الطالب الذي له الحق وامره ان يمل بالعدل فلا يمل بما لي ولا يمل ما ليس له على المطلوب ويرجح هذا التاويل ان السفيه يجوز طلاقه باجماع اهل العلم فقارق الاطفال والمجانين اذ لا يجوز طلاقها ثم ذكر البيهقي شراء عبد الله بن جعفر الارض * قلت * لو كان العجبر واجبا لما سعى ابن جعفر في ابطاله ولما ساعده الزبير ولجبر عليها عثمان ثم ذكر البيهقي قضية عائشة مع ابن الزبير ثم قال (فهذه عائشة لا تنكر الجبر) * قلت * اي انكارا شد من قولها هو قال هذا الله على تذر ان لا اكله * حتى استشفع ابن الزبير اليها واعتقت في نذرهما اربعين رقبة ثم ذكر قضية الذي في عقدته ضعف * قلنا * لم يجبر عليه السلام عليه ولا منعه من البيع بل جعل له الخيار وفي صحيح البخاري انه عليه السلام اشترى مسجده من سهل وسهيل بن ثمين في حجر سعد بن زرارة فنمذ بهما ولم يجعل للذي كانا في حجره في ذلك امرا *

* قال * باب صلح الابراء *

ذكر فيه حديث جابر في قضاء دين ابيه * قلت * فيه دليل على جواز البراءة عن الديون المحبولة كما يقوله ابو حنيفة ومالك خلافا للشافعي لانهم اذا قبلوا ثم حائطوا وبرأوه عن بقية الدين كان مجبولا *
 * قال * باب ما جاء في التحلل وما يوجب به من اجاز الصلح على الانكار *
 ذكر فيه (ان رجلين جاء ايختصمان في اشياء قد درست) وفي آخره (انه عليه السلام قال استهما وتوخيا ثم لتحل

كل واحد منكم صاحب) * قلت * هذا الحديث اخرجها ابو داود وفيه ايضاد ليل على ما ذكرنا من جواز البراءة عن الديون المجهولة اذ الاشياء الدارسة الاظهر انها تكون مجهولة ولان الناس ما زالوا قديما وحديثا يتحالفون عند المعاهدات وعند الموت مع جهالة قدر ما يقع التحاليل منسبة وذكر البيهقي في الخلافات ان الصلح على الانكار غير جائز واستدل عليه بقوله صلى الله عليه وسلم الصلح جائز بين المسلمين الحديث ولخصه أن يقول عموم القرآن والاحاديث تدل على جوازه وكذا هذا الحديث والمراد بقوله الا صلحا حرام حلالا او احل حراما * الصلح على خمر او خنزير او مصالحة مطلقة ثلاثا على ان يتزوجها ويحوز ذلك وليس الصلح على الانكار كذلك وقد جرت العادة بنحوه دفعا للخصومة واقتداء لليمين *

❦ باب نصب الميراث و اشراع الجناح ❦

* قال *

ذكر فيه قلع عمر ميراث العباس رضي الله عنهما * قلت * في الخلاصة الغزالية لو اشرع جناحا على شارع نافذ و لم يضر بالمجتازين ترك وهذا الاثر يخالف هذا الان عمر امر بالقلع ولو كان حقا لصاحب الدار لم يامر به فلما اخبره العباس انه عليه السلام نصبه رده لان الامام له ان ياذن في ذلك ويقوم اذنه مقام جميع المسلمين كذا في التجريد للقدوري *

❦ باب لا ضرر ولا ضرار ❦

* قال *

ذكر فيه الحديث من طريق الدر اوردني عن عمرو بن يحيى عن ابيه عن الخدرى ثم قال (نقده عثمان بن محمد عن الدر اوردني) * قلت * لم ينفرد به بل تابعه عبد الملك بن معاذ النصيبي فرواه كذلك عن الدر اوردني كذا اخرج ابو عمر في كتابيه التمهيد والاستذكار *

❦ باب من احبل على ملي فليتبع ولا يرجع على المحبل ❦

* قال *

* قلت * انكر ابن حزم على الشافعي في انه لا يرجع على المحبل في كل شيء وقال ان غيره واحاله على غير ملي والمبل يدري انه غير ملي او لا يدري فهو عمل فاسد وحقه باق على المحبل كما كان لانه لم يحمله على ملي *

❦ باب من قال يرجع على المحبل ❦

* قال *

ذكر فيه قول عثمان (ليس على مال امر مسلم توى) يعني حوالته ثم ذكر عن الشافعي (ان محمد بن الحسن احتج بان عثمان قال في الحوالة والكفالة يرجع صاحبها لا توى على مسلم فساء له عنه فزعم انه عن رجل مجهول غير معروف منقطع عن عثمان قال الشافعي فهو في قوله يبطل من وجهين ولو كان ثابتا لم يكن فيه حجة لانه لا يدري اقبل ذلك في الحوالة او الكفالة) * قلت * الذي في كتب الحنفية ان محمدا ذكره في الاصل عن عثمان في الحوالة من غير شك كما اخرج

باب الكفالة بالبدن

قال *

ذكر فيه (ان رجلا سأل رجلا ان يسكنه الف دينار) وفيه (ايثني بكفيل) * قلت * لا دلالة فيه على الكفالة بالبدن
لاحتمال انه طالب منه من يكفله في الذمة *

باب اقرار المريض لوارثه

قال *

ذكر فيه (عن الساجي قال روي عن الحسن وعطاء وعمر بن عبد العزيز ان اقراره جائز) * قلت * لم يذكر سنده لينظر
فيه وقد روي عن عطاء خلافة قال ابن ابي شيبة ثنا وكيع عن سفبان عن ابن جريج عن عطاء قال لا يجوز اقرار
المريض وهذا سند صحيح جليل *

باب اقرار الوارث بوارث

قال *

ذكر فيه حديث عائشة (ان سعدا وعبد بن زمة تخا صافي ابن وليدة زمة) ثم ذكر في آخر الباب حديثا
عن ابن الزبير وفيه (فانه ليس لك باخ) ثم قال (عائشة تخبر عن القصة كأنها شهدت أو الحد يث الآخر في روايته من
لا يعرف بسبب يثبت به حديثه وهو يوسف بن الزبير وابن الزبير كانه لم يشهد القصة لصغره فرواية من شهداها والاسناد
جميع من فيه مشهورون بالعدالة اولى) * قلت * اخرج النسائي هذا الحديث عن اسحق بن ابراهيم عن جرير
وهذا سند صحيح وذكره صاحب الميزان من طريق ابي يعلى ثنا ابو خيثمة ثنا جرير ثم قال صحيح الاسناد وكذا
قال الحاكم في المستدرك ويوسف معروف العدالة روى عنه مجاهد وبكر بن عبد الله المزني واخرج له الحاكم
وذكره ابن حبان في الثقات وفي الكاشف للذهبي هو ثقة ولعل يوسف هذا اشتبه على البيهقي بأخيه يقال له
يوسف بن الزبير يروي عن ابيه عن ميسروق هو وابوه مجهولان وفي شهود عائشة للقصة نظر ولهذا قال البيهقي
(كأنها شهدت بها) وان خالف ذلك بقوله (فرواية من شهداها) وكان من ابن الزبير في ذلك الوقت نحو من ثمان
سنين ومثله يعقل ويميز فخل اخباره على شهوده للقصة اولى ثم انه باعتراف احد الوارثين لا يثبت النسب في
حق الميت بالاتفاق ولم يقربه سود قبل علق الحكم باقرار عبد فعلم انه عليه السلام اثبت النسب في حقه باقراره
لا في حق ابيه ولو ثبت النسب في حق ابيه كان امرها بالا حجاب قطعا للرحم ويؤيده قوله في هذه الرواية
فانه ليس لك باخ *

باب العارية مضمونة

قال *

ذكر فيه قوله عليه السلام (بل عارية مضمونة) من وجوه في الاول ابن اسحق وفي الثاني شريك وفيهما كلام

واخرج الثاني ابو داود وقال هذرواية يزيد بيغدادوروايته بواسط على غير هذا وفي الثالث قيس بن الربيع ضعفه البيهقي
في باب من زرع في ارض غيره وفي الرابع مجهول ولفظه ان شئت غرناها لك * وهذا يدل على انها غير مضمونة
اذ لو كانت مضمونة لغرم عليه السلام ما ضاع منها بدون ان يرد المشبة اليه وفي الاشراف لابن المنذر وفي بعض
الاخبار انه عليه السلام قال لصفوان ان شئت غرناها لك * وفي هذا دليل على انها ليست بمضمونة ولا اعلم مع
من رأى تضمنها حجة توجب ذلك انتهى كلامه وايضا لو كانت مضمونة لغنى عليه السلام عن ذكر الضمان والقال
وهل يكون العارية الا مضمونة ثم كثر البيهقي وجوه الحديث ثم (قال بعض هذه الاخبار وان كان مرسلاته
يقوي بشواهد هذه والموصولة قبله) * قلت * هذا الحديث اضطرب سند او متاوجع وجوه لا يخلو عن
نظر ولهذا قال صاحب التمهيد الاضطراب فيه كثير * ولا حجة فيه عندي في تضمن العارية انتهى كلامه ثم على
تقدير صحة قوله مضمونة المراد مردودة اى مضمونة الرد عليك بدليل قوله حتى تؤديها اليك ويحتمل ان
يريد اشتراط الضمان والعارية بشرط الضمان مضمونة في رواية للحنفية واخرج النسائي عن يعلى بن امية قال قال
لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ التكت رسل فاعطهم ثلاثين درعاً وثلاثين مغفراً قلل قلت
يا رسول الله اعارية مضمونة او عارية مؤداة قال بل عارية مؤداة قال ابن حزم حديث حسن ليس في شيء
مما روى في العارية خبر يصح غيره واما ما سواه فليس تساوي الاشتغال به وقد فرق فيه بين الضمان
والاداء ومن طريق عبد الرزاق قال عمر العارية بمنزلة الوديعة ولا ضمان فيها الا ان تعدى * ومن طريق
ابن ابي شيبة قال علي العارية ليست بيعاً ولا مضمونة اتماهو معروف الا ان يخالف فيضمن * قال ابن حزم صحيح
وهو قول النخعي وعمر بن عبد العزيز والزهرى وغيرهم وفي الاشراف لابن المنذر وروى عن علي وابن مسعود رضي الله
عنهما قال ليس على مؤتمن ضمان ومن كان لا يرى العارية مضمونة الحسن والنخعي وعمر بن عبد العزيز وبه قال الثوري
واسحق والنعمان واصحابه وذكر الخطابي كما ذكر ابن المنذر ثم ذكر البيهقي (عن الحسن عن سمرة عنه عليه السلام على
اليده ما اخذت حتى تؤديه * ثم ان الحسن نسي حديثه فقال هو امينك لا ضمان عليه) * قلت * لم يسمع الحسن من سمرة
هذا الحديث وايضاً الاداء فرض ولا يلزم منه الضمان ولو لم يزم من هذا اللفظ الضمان للزم البيهقي ان يضمن الزهون
والردائع لانها بما قبضت اليد واذالم يدل الحديث على الضمان فلم يخالفه الحسن في قوله لا ضمان عليه ولم يشبهه ايضاً وقد
ذكر البيهقي فيما بعد في باب من قتل عبده (حديث الحسن عن سمرة من قتل عبده قتلناه قال قتادة ثم ان الحسن نسي الحديث
قال لا يقتل حر بعد) ثم قال البيهقي (يشبه ان يكون الحسن لم ينس الحديث لكن رغب عنه لضعفه واكثر اهل العلم

بالحديث رغبوا عن رواية الحسن عن سمرة وذهب بعضهم الى انه لم يسمع منه غير حديث العقيقة انتهى كلامه
وهذه العلة موجودة ههنا فعلى هذا لم ينس الحسن الحديث بل رغب عنه لضعفه ❦

❦ قال ❦ ❦ باب من قال لا يغرم ❦

ذكر فيه حديث (ليس على المستعير غير المثل ضمان) وفي سنده عمرو بن عبد الجبار عن عبيدة بن حسان فذكر عن
الدارقطني تضعيفها ❦ قلت ❦ الجرح المبهم لا يقبل الامين السبب وعبيدة هذا لم يضعفه احد من اهل هذا الشأن
فما علمت ولا ذكر له في كتاب ابن عدي اصلا وذكره البخاري في تاريخه ولم يذكر فيه جرحا وعمر بن عبد الجبار
ايضا لم يضعفه احد فيما علمت وذكره ابن عدي ولم يزد على قوله له مناكير ❦

❦ قال ❦ ❦ باب نصر المظلوم ❦

ذكر فيه حديث ابى الزبير عن عبد الله بن عمرو (اذا رأيت امتي) الى آخره ثم قال (ابو الزبير لم يسمع من عبد الله بن عمرو)
❦ قلت ❦ ذكر صاحب الكمال انه سمع منه وفي علل الترمذي عن البخاري انه قال روى عنه ولا عرف له سماعا منه

❦ قال ❦ ❦ باب رد قيمته ان كان من ذوات القيم او مثله ان كان من ذوات الامثال ❦

ذكر فيه حديث التقويم على من اعتق شيكا له في عبد ثم ذكر كسر بعض نسائه عليه السلام صحيفة لاخرى ثم قال (قال بعضهم
كانت الصلحتان للنبي عليه السلام ولم يكن هناك نصيبين) ❦ قلت ❦ ذكر صاحب الاستذكار ان مالكا واصحابه والكوفيين
ذهبوا الى الحديث الاول وقالوا من افسد حيوانا او عروضا لا يكال ولا يوزن فعليه القيمة وذهب الشافعي واصحابه
الى انه لا يقضى بالقيمة في شئ من ذلك الا عند عدم المثل واحتجوا بحديث القصعة وكلام البيهقي مخالف لما حكاه
صاحب الاستذكار عن الشافعي وموافق لمذهب خصومه ثم ذكر البيهقي حديث القصعة من وجه آخر وفيه فليت عن
جسرة فقال فيهما نظر ❦ قلت ❦ جسرة تابعة ثقة كذا قال احمد العجلي وحكى البيهقي فيما مضى في باب الجنب
يمر بالمسجد عن البخاري انه قال (عند هاجمائب) قال صاحب الميزان ليس هذا بصريح في الجرح وفليت ويقال له
افلت قال فيه ابن حنبل ما اري به باسا وقال الدارقطني كوفي صالح ❦

❦ قال ❦ ❦ باب لا يملك آخذ بالجناية شيئا ❦

ذكر فيه حديث الشاة التي امر عليه السلام باطعامها للاسارى ثم قال (وهذا لانه كان يخشى عليها الفساد وصاحبها
كان غائبا فرائى من المصلحة ان يطعمها للاسارى ثم يضمن لصاحبها) ❦ قلت ❦ الامام اذا خاف التلف على ملك
غائب يبيعه ويحبس ثمنه عليه ولا يجوز له ان يتصدق به ❦

قال * ﴿باب من غصب لواحفاذ خله في سفينة اوبنى عليه جدارا﴾

قلت * مذهب الشافعي انه يلزمه التقض ورد ما غصب وفي هذا ضرار وقال عليه السلام لا ضرر ولا ضرار وقال تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم * فان قيل * وفي رد الغاصب قيمة اللوح كما يقول الحنفية اضرار بالمغصوب منه * قلنا * قد خفف ضرره باخذ القيمة وفي الزام الغاصب بقض بناؤه ضرر محض غير مجبر بشئ * فان قيل * الا ضرار بالغاصب اولى لانه جان وقال عليه السلام ليس لعرق ظالم حق * قلنا * خبايته لا يمنع اتلاف ما له وايضا لو بنى على ساحة ظننها له فعلى الخلاف يتقض بناؤه عند الشافعية مع انه ليس بظالم ولا جان * ﴿باب من اراق ما لا يتفع به من الحجر وغيرها﴾

قال في آخره (واما الذين يروون عن عمر في توليتهم بيع الحجر فذكر في كتاب الجزية باسناد منقطع في انكار عمر على من خلط اثمان الحجر والخزير بمال الفئ وتأويل ابن عيينة قول عمر بتخليتهم وبيعها وليس في ذلك اذن من عمر بتوليتهم بيعها) * قلت * قد جاء ما يرد هذا وانه اذن بتوليتهم بيعها قال ابن حزم مرويا من طريق سفيان الثوري عن ابراهيم بن عبد الاعلى عن سويد بن غفلة قيل لعمر ان عمالك ياخذون الحجر والخنازير في الخراج فقال لا تفعلوا ولو هم يبيعها * ثم صححه ابن حزم *

قال * ﴿باب الشفعة فيما لم يقسم﴾

ذكر فيه حديث جابر (فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة) * قلت * هذا الحديث مخالف لمذهب الشافعية لانه علق فيه انتفاء الشفعة على مجموع امرين وهما القسمة وصرف الطريق فمقتضاها انه لو حصلت القسمة ولم تصرف الطرق بان كان شريك في الطريق انه يكون له الشفعة وليس هذا منه هيبهم *

قال * ﴿باب الشفعة بالجوار﴾

ذكر فيه قول ابي رافع للمسور (الا نامر هذا يعني سعيذا ان يشتري مني بيتي الذين من داره ثم قال ابو رافع سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول الجار احق بصقبة) قال البيهقي (في سياق القصة دلالته على انه ورد في غير الشفعة وانه احق بان يعرض عليه) * قلت * هذا ممنوع بل سياقها يدل على انه ورد في الشفعة وكذا فهم منه البخاري وابوداؤد وغيرهما وقد صرح بذلك في قوله احق بشفعة اخيه والعرض مستحب وظاهر قوله احق وقوله ينظر به الوجوب وايضا الاصل عدم تقدير العرض ثم حكى البيهقي عن الشافعي (انه قال ثبت انه لا شفعة فيما قسم فدل على ان الشفعة للجار الذي لم يقاسم دون المقاسم) * قلت * قد ثبت انه لا شفعة فيما قسم وصرفت فيه الطريق كما قد ما

و ما لي رافع كان مغرّبا لقصة وانما الطرق كانت متشعبة فصريح القصة يخالف تأويل الشافعي هذا
ومذهبهم وقد جاء ذلك مصرحا في قوله في حديث جابر المذكور (بعد الجار احق بشعبة اخيه اذا كان طريقهما
واحدا) ثم ذكر البيهقي الحديث من طريق عبد الملك هو ابن ابي سليمان عن عطاء عن جابر ثم حكى عن
الشافعي (قال سمعت بعض اهل العلم يقول يخاف ان لا يكون محفوظا ثم استدل الشافعي على ذلك برواية
ابي سلمة عن جابر قال عليه السلام الشعبة فيا لم يقسم فاذا وقعت الحدود فلا شعبة قال وروى ابو الزبير عن جابر
ما يوافق قول ابي سلمة ويختلف ما روى عبد الملك) قلت * في هذا الحديث زيادة وهي قوله وصرفت الطرق
كما ذكره البيهقي في الباب السابق فانتفاء الشعبة تميم مع الامرين فقطضاها انه اذا وقعت الحدود وكان الطريق مشتركاً
تثبت الشعبة كما قد منافيت بذلك ان الحديثين متفقان لاختلافان وقد اخرج النسائي في سننه عن محمد بن عبد العزيز
ابن ابي رزمة عن الفضل بن موسى عن حرب بن ابي العالية عن ابي الزبير عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى
بالشعبة بالجوار * وهذا سند صحيح يظهر به ان ابا الزبير روى ما يوافق رواية عبد الملك لا رواية ابي سلمة
كما ذكره الشافعي وتأيد هذا بعدة احاديث سند كرها ان شاء الله تعالى ثم ذكر البيهقي (ان شعبة قبل له ندع حديث
عبد الملك بن ابي سليمان وهو حسن الحديث قال من حسننا فررت) * قلت * كتب الحديث مشحونة بان شعبة روى
عنه وقال الترمذي روى وكيع عن شعبة عن عبد الملك هذا الحديث ثم ذكر البيهقي عن جماعة (انهم انكروا عليه هذا
الحديث) * قلت * ذكر صاحب الكمال عن ابن معين انه قال لم يحدث به الا عبد الملك وقد انكر لحليه الناس ولكن
عبد الملك ثقة صدوق لا يرد على مثله وذكر ايضا عن الثوري وابن حنبل قالاهو من الحفاظ وكان الثوري يسميه
الميزان وعن احمد بن عبد الله ثقة ثبت وخرج له مسام في صحيحه وقال الترمذي ثقة مأمون عنده اهل الحديث لا نعلم
احدا تكلم فيه غير شعبة من اجل هذا الحديث وذكره ابن حبان في الثقات وقال انا محمد بن المنذر سمعت ابا زرعة
سمعت احمد بن حنبل وابن معين يقولان عبد الملك ثقة قال ابن حبان روى عنه الثوري وشعبة واهل العراق وكان
من خيار اهل الكوفة وحفاظهم والقالب على من يحدث من حفظه ان يهتم وليس من الانصاف ترك حديث شيخ ثبت
باوهام يهتم في رواية ولو سلمنا ذلك لزمنا ترك حديث الزهري وابن جرير والثوري وشعبة لانهم لم يكونوا معصومين
وتأويل الشافعي الجار بالشريك يرد ما اخرج ابن ابي شيبة عن ابي اسامة عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب
عن عمرو بن الشريد عن ابيه قلت يا رسول الله ارض ليس لاحد فيها قسم ولا شريك الا الجوار قال الجار احق بصقبة
ما كان * وخرج الطحاوي هذا الحديث ولفظه ليس لاحد فيها قسم ولا شريك الا الجوار * وخرجه ابن جرير الطبري

في التذبذب ولنظنه ليس فيه الاحد شرب ولا قسم الا الجواره فهدا تصریح بوجود الجوار لا شركة فيه فدل على
ان الجار الملازق تجب له الشفعة وان لم يكن شريكا وقال ابن جرير رواه عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب
عن الشريد بن سويد عن سويد بن سويد عن سويد بن سويد عن سويد بن سويد عن سويد بن سويد عن سويد بن سويد
فظاهره عطف الشريك على الجار يقتضي ان الجار غير الشريك واخرج ابن حبان في صحيحه حديث الجار احق بصحته
من حديث ابي رافع وانس عن النبي صلى الله عليه وسلم واخرج ايضا عن انس انه عليه السلام قال جار الدار
احق بالدار واخرجه النسائي ايضا وعن الحسن بن سمره بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
جار الدار احق بالدار واخرجه ابو داود والنسائي واثرمذي وقال حسن صحيح وسياتي ان شاء الله تعالى في
كتاب الهبة ان الحاكم ذكر في اثناء كتاب البيوع من المستدرک حديثا من رواية الحسن بن سمره عن قال قد اخرج
البخاري بالحسن بن سمره وفي مصنف ابن ابي شيبة في كتاب اقصيته عليه السلام ثنا جرير عن منصور عن الحكم
عن علي وعبد الله قال لا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة الجوار وفي التذبذب لا بن جرير الطبري روى
موسى بن عقبة عن اسحق بن عيسى عن عباد بن الصامت ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى ان الجار احق بصحب
جاره واخرج ابن جرير ايضا بسنده عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد
احدكم ان يبيع عقاره فليعرضه على جاره فظفر بمجموع هذه الاحاديث ان للشفعة ثلاثة اسباب الشركة
في نفس المبيع ثم في الطريق ثم في الجوار وظاهر قوله عليه السلام جار الدار احق بالدار من يأخذ الدار كلها
وليس ذلك الا الجار وما الشريك فانه يأخذ بعضها ولان الشفعة انما وجبت لاجل التأذي الذي لا يتم وذلك
موجود للجار ايضا ولو وجبت لاجل الشركة لو وجبت في سائر العروض فلانما تجب الا في العقار علما ان سبب
الوجوب هو التأذي وحكي الطبري ان القول بشفعة الجوار هو قول الشعبي وشرح وابن سيرين والحكم وحماد
والحسن وطائوس والثوري وابي حنيفة واصحابه وفي الاستذكار روى ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابي بكر
ابن حفص بن عمر بن سعد بن ابي وقاص ان عمر كتب الى شرح ان اقض ان الشفعة للجار فكان يقضى بها وسفيان عن
ابراهيم بن ميسرة قال كتب الينا عمر بن عبد العزيز اذا حدث الحدود فلا شفعة قال ابراهيم فذكرت ذلك
لطائوس فقال لا الجار احق *

باب الفاظ منكردة في الشفعة

قال *

ذكر فيه حديثا في سننه السري بن سويل عن عبد الله بن رشيد عن عبد الله بن بديع ثم قال (ابن بديع ضعيف ومن

دونه لا يحتاج بها * قلت * ابن رشد لا ذكر له في الميزان ولا في شيء مما عندنا من كتب الضعفاء والسري هو ابن عاصم
ابن سهل الانبيهي القول فيه وكذب ابن خراش وقال ابن عدي يسرق الحديث *
* قال *
* كتاب القراض *

ذكر فيه (خروج عبد الله وعبيد الله ابني عمر الى العراق) * قلت * ذكر هذا الاثر في هذا الباب وجعل المال قراضا مشكلا
وقد قال عبيد الله لو هلك المال ضمنه ولم ينكره عمرو ولا احد من الصحابة رضي الله عنهم والمقارض امين لضمان عليه
الاذا استهلك اوضع ذكره صاحب الاستذكار وقد ذكر البيهقي في آخر الباب التالي لهذا الباب ان المزني اوله بطيب
انفسها بذلك وفيه بعد وفي اختلاف العلماء للطحاوي قال ابو حنيفة من غصب شيئا فربح فيه ضمنه وتصدق بالربح وقال
مالك يطيب له الربح لانه ضامن للمال ثم ذكر الطحاوي هذا الاثر وقال يحتمل ان عمر عاقبها بذلك كما شاطر عاله اموالهم وكما
روي ان رفقاء لحاطب سرقوا ناقة فحرقوها فاسأل صاحبها عن ثمنها فقال اربعة دراهم فقال اعطه ثمان مائة درهم *
* قال *
* باب المضارب يخالف ومن اتجر في مال غيره بغير امره *

ذكر فيه حديث شبيب عن عروة البارقي ثم علله بما في سنده من الارسال وهو ان شيبا لم يسمه من عروة وانما
سمعه من الحبي (عن) * قلت * قد قدمنا ان مثل هذا لا يسمى مراسلا عند اهل هذا الشأن بل في سنده جهالة وقد
زالت بان اباداؤده والترمذي اخرجه من غير وجه من حديث ابن زياد اخي حماد بن زيد عن الزبير بن خريز
عن ابي ليبيد حدثني عروة فذكره وسعيد وان قال البيهقي عنه ليس بالقوي فقد احتج به مسلم واستشهد به البخاري
ووثقه ابن معين وغيره والزبير اخبر به الشيخان وابوليد ثقة روى له اصحاب السنن وذكره ابن حبان في الثقات
وقد تابع سعيد بن زيد على رواية هذا الحديث هارون بن موسى الاغور قال الترمذي ثنا احمد بن سعيد الدارمي
ثنا حبان بن هلال ثنا هارون الاغور ثنا الزبير بن خريز فذكره وهذا السند على شرط الشيخين فظهر بهذا انه
حديث ثابت متصل روي من وجوه وروي ايضا من حديث حكيم بن حزام من وجهين على ما ذكره ان شاء الله
تعالى ثم اخرجه البيهقي من حديث شيخ من اهل المدينة عن حكيم بن حزام * قلت * قد روي من وجه آخر قال
الترمذي ثنا ابو كريب ثنا ابو بكر بن عياش عن ابي حصين عن حبيب بن ابي ثابت عن حكيم بن حزام فذكره ورجال
هذا السند على شرط البخاري وقال الترمذي حبيب لم يسمع عندي من حكيم بن حزام *

* قال *
* باب المعاملة على النخل بشرط ما يخرج منها *

* قلت * خص البيهقي النخل والحديث المذكور في هذا الباب يشمل غيره ايضا وذكر ابن حزم وغيره عن الشافعي انه

لم يجز المساقاة في اشهر قوله الا في النخل والعنب فقط قال ابن حزم خالف الحديث قد كان يجز بلا شك سئل وكذا
نبت في ارض العرب من الرمان والموز والنصب والقول فعاملهم النبي عليه السلام على نصف ما يخرج منها *
* قال * باب المعاملة على زرع الياض الذي بين اصعاف النخل مع المعاملة على النخل *

ذكر فيه معاملة عليه السلام اهل خيبر بشر ما يخرج من ثمر او زرع * قلت * ذكر القندوري في كتاب التجرى
ما ملخصه ان خيبر كانت كسائر البلاد فيها الارض البيضاء والتي فيها النخل ويمكن افراد سقي النخل عن سقي الارض
والنبي صلى الله عليه وسلم عامل على الجميع ولم يستثن فيلزم الشافعي تجوز المزارعة على الجميع كما قاله ابو يوسف
ومحمد وابو ابي الهيثم في الجميع كما قاله ابو حنيفة *

* قال * باب من كره اخذ الاجرة عليه يعني القرآن *

ذكر فيه حديث عبادة بن نسي عن الاسود بن ثعلبة عن عبادة بن الصامت ثم ذكر عن ابن المديني (انه قال اسأله كله
معروف الاسود بن ثعلبة فاننا لانحفظ عنه الا هذا الحديث) * قلت * ذكره ابن حبان في الثقات وصح الحاكم حديثه
هذا وقال صاحب التمهيد حديث معروف عند اهل العلم لانه روي عن عبادة من وجهين وقد حفظ عنه ثلاثة احاديث
اخرى احدها من روايته عن عبادة بن نسي عن عبد الرحمن بن عثمان عن معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا مضى
للفساء سبع ثم رأت الطهر فلتغتسل وتصل * اخرجه الحاكم في المستدرک وقال الاسود بن ثعلبة شامي معروف * والثاني *
اخرجه البزار من روايته عن عبادة بن الصامت في ذكر الشهداء * والثالث * اخرجه البزار ايضا من روايته عن معاذ بن جبل
وفيه انكم على بيته من ربكم ما لم تظهر فيكم سكرتان * ثم قال البيهقي (وقد قيل عن عبادة بن نسي عن عبادة بن ابي امة
عن عبادة) * ثم اخرجه من طريق ابي داود السجستاني * قلت * واخرجه ايضا الحاكم وقال صحيح الاسناد ثم قال
البيهقي (وروي من وجه آخر منقطع عن ابي بن كعب) ثم ذكره من حديث عطية بن قيس الكلبي (قال علم أبي) الى
آخره * قلت * هذا الحديث اخرجه ابن ماجه في سننه وعطية هذا تابعي ذكر صاحب الكمال عن ابي مسهر انه ولد
في حياة النبي صلى الله عليه وسلم فلي هذا روايته عن ابي محمودة على الاتصال وقد ذكر قاسم بن ابيح هذا الحديث
من جهة ابي ادريس الخولاني عن ابي وذكره صاحب الميزان في ترجمة شبابة بن سوار وقال حدثنا عبد الله بن
الملاء بن زبر ثابشر بن عبيد الله عن ابي ادريس فذكره ثم قال مرسل جيد الاسناد وقال المزني في اطرافه رواه
موسى بن علي بن رباح عن ابيه عن ابي بن كعب ورواه محمد بن حمادة عن رجل يقال له ابان عن ابي وروي
اسماعيل بن عياش عن عبد ربه بن سليمان عن الطفيل بن عمرو الدوسي قال اقرأني آبي القرآن فاهدت له قوسا فهدا

الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو متقلدها فذكر الحديث ثم قال البيهقي (وروي من وجه آخر ضعيف عن ابي الدرداء ثم ذكر عن دحيم) (انه ليس له اصل) * قلت * اخرجه البيهقي هنا بسند جيد فلا ادري ما وجه ضعفه وكونه لا اصل له *

* قال * **باب كسب الرجل** *

ذكر فيه حديث (لا تسلم به حجاما) ثم حمله على التنزيه لا التعريم * قلت * في سنده ابو ماجدة ذكره ابن حبان في الثقات من التابعين وقال اسمه علي بن ماجدة وقال عبد الحق في الاحكام الحديث لا يصح من قبل ابن ماجدة وقال ابن القطان وغيره لا يعرف جاله وقال البخاري في التاريخ هو حديث مرسل لم يصح اسناده وقال الترمذي والد ارقطني ابن ماجدة مجهول زاد الدارقطني مبروك فلي هذا الحاجة الى تاويل هذا الحديث *

* قال * **باب من زرع ارض غيره بغير اذنه** *

ذكر فيه حديثان ابي اسحق عن عطاء عن رافع بن خديج ثم ذكر عن الشافعي (انه منقطع لانه لم يلق عطاء رافعا) ثم ذكر عن ابن عدي (قال كنت اظن ان عطاء عن رافع مرسل حتى بين لي ان ابا اسحق ايضا عن عطاء مرسل) * قلت * ذكر صاحب الكمال ان عطاء سمع رافع بن خديج واخرج الترمذي هذا الحديث وقال حسن غريب وسألت محمد ابن اسماعيل عنه فقال حديث حسن واخرج البخاري في كتاب الحج من صحيحه من حديث ابي اسحق قال سألت مسروقا وعطاء ومجاهد افلاوا اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذي الحجة قبل ان يحج وهذا تصريح بسماع ابي اسحق من عطاء ثم ذكر البيهقي الحديث من وجه آخر وفي سنده بكير بن عاصم البجلي فقال (وان استشهد به مسلم فقد ضعفه القطان وحفص بن غياث وابن حنبل وابن معين) * قلت * ذكره ابن حبان في الثقات وثقه ابن عمار وقال صاحب الكمال روي له مسلم وقال ابن عدي لم اجد له متناكرا واخرج صاحب المستدرک حديثه هذا وقال صحيح الاسناد ثم ذكره من وجه آخر وفي سنده ابو جعفر عمير بن يزيد الخطمي فقال (لم ار البخاري ولا مسلما احتجابه) * قلت * هو ثقة واخرج له الحاكم في المستدرک فلا يضره عدم احتجابه كما تقدم غير مرة *

* قال * **باب ما جاء في نصب الجاحم** *

ذكر فيه حديثان عن عمر بن علي بن حسين عنه عليه السلام ثم قال (منقطع) * قلت * اخرجه الزوار متصلا فقال ثنا محمد ابن معمر ثنا يعقوب بن محمد ثنا عبد العزيز بن محمد عن الهيثم بن محمد بن حفص عن عمر بن علي عن ابيه عن جده يعني عليا رضي الله عنه فذكره لكن الهيثم هذا مجهول قاله ابو حاتم الرازي ولا يعرف روي عنه غير الدراوردي

ذكره ابن القطان *

* قال * **باب قطع الصدر** *

ذكر فيه حد بثا ثم قال (ورواه القاسم بن ابي شيبة عن وكيع) ثم قال (قال ابو علي ما راها حفظه وقد تكلموا فيه يعني القاسم) قلت * تابعه ملىح بن وكيع فرواه عن ابيه كذلك هكذا أخرجه الطحاوي في مشكل الحديث فقال ثنا ابراهيم ابن ابي داود ثنا ملىح بن وكيع ثنا ابي فذكره *

* قال * **باب لا يترك ذمي بحية** *

ذكر فيه حديث (عادي الارض لله ولرسوله ثم لكم من بعدى) * قلت * ذكره من وجه مرسل عن طاووس ومن وجه ثان موقوف على ابن عباس ومن وجه ثالث مرفوعا ولفظه (موتان الارض لله ولرسوله فمن احب منها شيئا فحى له) ثم قال (تفرد به معاوية بن هشام) انتهى كلامه ومعاوية هذا ذكره ابن الجوزي في كتابه في الضعفاء وقال روى ما ليس بسايعه فتركوه وذكره غيره عن ابن معين قال صالح وليس بذلك وعلى فقد يثبت حديثه هذا هو عام يشمل المسلم والذمي فهو مخالف لمقصود البيهقي وكذا قوله عليه السلام في الحديث المذكور في الباب الذي قبل هذا الباب العباد عباد الله والبلاد بلاد الله فمن احب من موت الارض شيئا فهو له * وقوله ثم لكم من بعدى * على تقدير ثبوته وتسليم انه خطاب للمسلمين خاصة هو ذكر فرد من افراد العموم فلا يخصه على ما عرف فبقى الحكم العام *

* قال * **باب الحمى** *

ذكر فيه حديث الصعب (حى عليه السلام البقيع) ثم قال (قال البخاري هذا وهم) قال البيهقي (لان قوله حى البقيع ذكره من قول الزهري وكذا قاله ابن ابي الزناد عن عبد الرحمن بن الحارث) * قلت * ليس ذلك من قول الزهري بل حكاية عن النبي عليه السلام كما ذكره البيهقي في اول هذا الباب عنه (انه قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حى البقيع) ووصله ابو داود فقال ثنا سعيد بن منصور ثنا عبد العزيز بن محمد عن عبد الرحمن بن الحارث عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن الصعب بن جثامة انه عليه السلام حى البقيع * وهذا الحديث يخالف ما ذكره البيهقي عن عبد الرحمن بن الحارث ويدل على ان ذلك قول النبي عليه السلام لا قول الزهري *

* قال * **باب منع فضل الماء** *

ذكر فيه حديث نفع البير من حديث الثوري عن ابي الرجال عن عمرة عن عائشة ثم قال (انما يعرف موصولا من حديث عبد الرحمن بن ابي الرجال عن ابيه) * قلت * تابع الثوري على روايته موصولا عن ابي الرجال بدون

ذكر ابنه عبد الرحمن محمد بن اسحق كما ذكر ما لبيحي و تابعه ايضا خارجة بن عبد الله بن سليمان قال ابو عمر في التمهيد
ثنا سميد بن نصر ثنا قاسم بن اصبح ثنا اسمعيل بن اسحق القاضي ثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي ثنا خارجة عن ابي الرجال
عن امه عمرة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى ان يمنع نفع يبر *

❦ قال ❦

ذكر فيه اثران عن عمرو بن يحيى عن ابنه ثم قال (مرسل وقد روي في معناه حديث مرفوع) ثم ذكره من حديث
محمد بن علي عن سمرة بن جندب ❦ قلت ❦ ذكر ابن حزم انه منقطع لان محمد بن علي لا سماع له من سمرة وذكر
البيهقي في اول هذا الباب حديث عمرو بن يحيى عن ابنه (لا ضرر ولا ضرار) ثم قال (واما حديث لا ضرر ولا
ضرار فهو مرسل) ❦ قلت ❦ كيف يقول هذا وقد اخرجه هو فيما مضى في باب لا ضرر ولا ضرار متصلا *

❦ قال ❦

ذكر فيه لصدق ابي طلحة يبر خاء ❦ قلت ❦ ذكر هذا الحديث واشباهه في كتاب الوقف فيه نظرا ذ لم يصرح بانه
وقفها بل الظاهر انه ملكهم رقبته وان المراد من قوله فقسمها بين اقرار به ❦ قسمة رقبته او يدل عليه ما ذكره صاحب
التمهيد ان حسان باع معاوية نصيبه *

❦ قال ❦

ذكر فيه حديث جابر (بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعيرا فوزن لي فارحج) وقول البيهقي (يا رسول الله شأنكم
بهذا الحمار فامر عليه السلام ابا بكر فقسمه بين الرفاق) ❦ قلت ❦ المشاع لا يكون قبضه وهو شرط في الهبة واعتبار
ابي بكر رضي الله عنه الجائزة يدل على ذلك ❦ فان قيل ❦ فقد وهب مشاعا قلنا ❦ العقد جائز بلا خلاف وانما الخلاف
في وقوع الملك كذا في التبريد للبغدوري وانما ارجح عليه السلام في حديث جابر ليتيقن به الايفاء زيادة
في الثمن لاهبة والن زيادة لا يؤثر فيها الشيوع ❦ فان قيل ❦ توجب جهالة الثمن قلنا ❦ الجهالة لا تؤثر في الثمن المعين
وحديث البيهقي كان على وجه الاناحة ولا يؤثر فيها الشيوع والقسمة فيها بان تفرد لكل ما ياكله على ملك
المبيع والمتنع هو القسمة على وجه التملك *

❦ قال ❦

ذكر فيه (ان ابن عمر جعل العمري للمعرجية وموته ثم قال (وهذا يدل على ان الذي روى ان حبيصة اسكنت دارها ابنة
زيد بن الخطاب ما عاشت فلما ماتت ابنة زيد قبض ابن عمر المسكن ورأى انه له ❦ ورد في البارية دون العمري) ❦ قلت ❦

استدل بهذا ابو عمر في التمهيد على ان مذهب ابن عمر في العمري خلاف مذهبه في الاسكان وقال في التمهيد جماعة اهل الفتوى على الفرق بين العمري والسكني واذا كان الاسكان ليس بعمري وقد صرح في القضية بان حفصة اسكنت فلاحا جة الى تاويل البيهقي بانه لم يرد في العمري *

❦ قال ❦ ❦ باب رجوع الوالد فيما وهب لولده ❦

ذكر فيه تحلة بشير لابنه النعمان وقوله عليه السلام (ارده) ❦ قلت ❦ قد اضطرب متنه اضطرابا شديدا واخرجه مسلم من حديث جابر قالت امرأة بشير انخل ابني غلامك فاتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان ابنة فلان سألني ان انخل ابني غلامي الحديث ففيه انه شاور النبي عليه السلام قبل الهبة فدل على ما هو الاولي به قال الطحاوي حديث جابر اولى من حديث النعمان لان جابرا احتفظ له واضبط لان النعمان كان صغيرا *

❦ قال ❦ ❦ باب المكافاة في الهبة ❦

ذكر فيه حديثا (عن احمد بن ابي غرزة عن عبد الله بن موسى عن حنظلة بن ابي سفيان عن سالم عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم من وهب هبة فهو احق بها) ثم قال (وكذلك رواه علي بن سهل عن عبيد الله وهو وهم انما المحفوظ عن حنظلة عن سالم عن ابيه عن عمر قوله) ❦ قلت ❦ المرفوع رواه ثقات كذا قال عبد الحق في الاحكام وصححه ابن حزم واخرجه الحاكم في المستدرک عن اسحق بن محمد ابن ابي غرزة ثم قال صحيح على شرط الشيخين الا ان يكون الحمل فيه على شيخنا وقد توبع راويه عليه كما ذكر البيهقي اخرجه كذلك الدارقطني عن اسمعيل الصقار عن علي بن سهل عن عبيد الله فلا حمل اذا على شيخ الحاكم ولا نسلم للبيهقي انه وهم بل يحمل على ان لعبيد الله فيه اسنادين ثم ذكره البيهقي من حديث سعد بن مسعود (عن عبيد الله بن موسى عن ابراهيم بن اسمعيل عن عمرو بن دينار عن ابي هريرة عنه عليه السلام) ثم قال (هذا المتن بهذا الاسناد اليق) ❦ قلت ❦ هذا دعوى ثم ذكر حديثا عن الحسن عن سمرة ثم قال (ليس بالقوي) ❦ قلت ❦ اخرجه الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط البخاري وذكر في اثناء كتاب البيوع حديث الحسن عن سمرة انه عليه السلام نهى عن بيع الشاة ❦ وصححه اسناده وقال قد اخرج البخاري بالحسن عن سمرة ثم ذكر البيهقي حديث اسامة بن زيد (عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص مثل الذي يسترد ما وهب كمثل الكلب) الى آخره ❦ قلت ❦ ذكر البيهقي في ابواب الهدي عن يعقوب بن سفيان ان اسامة بن زيد عند اهل بلده المدينة ثقة مأمون وقال ايضا في باب الطلاق قبل النكاح اذا قيل عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله زال الاشكال واتصل الحديث وقال ابو بكر النيسابوري صحيح سمع عمرو من ابيه شعيب وسامع شعيب من جده عبد الله بن عمرو وفيه هذا الحديث صحيح وفيه دلالة

ظاهرة على ان الرجوع في الهبة ليس بممنوع وان المراد بقوله عليه السلام كالكلب يعود في قيئه الكراهة والاستقذار
 كفعل الكلب اذا لا يوصف فعله بتحريم بل التشبيه وقع بامر مكروه في الطبيعة لتثبت به الكراهة في الشريعة ويؤيد
 هذا المعنى ويوضحه ما في الصحيحين ان عمر حمل على فرس ثم اراد ان يشتريه فقال عليه السلام لا تشتريه ولا تعد
 في صدقتك فان العائد في هبته كالعائد في قبته * ولم يوجب ذلك حرمة ابتياع المتصدق الصدقة ولكن تركه
 افضل فكذا هذا والى جواز الرجوع في الهبة ذهب جماعة من الصحابة كعمر وعثمان وعلي وابي الدرداء وغيرهم
 وهو مذهب جمهور التابعين واخرج ابن ابي شيبة عن ابن عمر قال هو احق بما لم يرض منها * يعني الهبة وصحته ابن حزم
 وقال لا مخالف لهم من الصحابة *

* باب اللقطة ياكلها البني والفقير *

* قال *

ذكر فيه قوله عليه السلام لا يبي (فان جاء صاحبها والافاستمتع بها) وذكر في كتاب المعرفة ان الشافعي قال قد امر
 عليه السلام ابياً وهو اليسراهل المدينة او كاسيرهم وجد صرة فيها مائة او ثمانون ديناراً ان ياكلها * قلت * اجاب الطحاوي
 عن هذا بان يسرا يبي انما كان بعد النبي صلى الله عليه وسلم واما قبل ذلك فقد كان فقير او يذل عليه قوله عليه السلام
 لا يبي طلحة في الارض التي جعلها الله اجعلها في فقراء قرابتك فجعلها احساناً وابي * هذا الحديث ذكره البيهقي في باب
 الوصية للقرابة وعزاه الى البخاري تعليقه ثم ذكر البيهقي حديثاً عن عمرو بن عمرو وعاصم ابنا سفيان ان اباهما
 سفيان الى اخيه * قلت * عمرو وعاصم وابو هالم اقف على حالهم وقد روي عن عمر خلاف هذا قال ابن ابي شيبة
 في مصنفه ثنا وكيع ثنا سفيان عن ابراهيم بن عبد الاعلى عن سويد بن غفلة قال كان عمر بن الخطاب يامر ان
 تعرف اللقطة سنة فان جاء صاحبها والاتصدق بها فان جاء صاحبها خيراً * وهذا مستدل جليل متفق عليه الا ابراهيم فان
 مسلماً انفرد به وروي هذا الاثر عبد الرزاق عن الثوري بسنده ومعناه وقال ابن ابي شيبة ثنا وكيع ثنا الاسود بن
 شيبان عن ابي نوفل بن ابي عقرب عن ابيه قال التقطت بدرة فاتيته بها عمر بن الخطاب فقلت اغنها عني قال
 وافني بها الموسم فوافيته بها الموسم فقال عرفها حولاً فعرفتها فلم اجد من يعرفها فاتيته فقلت اغنها عني فقال
 الا اخبرك بخير سبلها تصدق بها فان جاء صاحبها فاختار المال غرمت له وكانت الاجر لك وان اختار
 الاجر كان الاجر له ولك ما نويت * وهذا ايضا سند صحيح والاسود وابو نوفل اخرج لهما مسلم وابوه صحابي
 ثم قال البيهقي (ورويانا عن عائشة ان امرأة سألتهما عن اللقطة فقالت استمتعي بها) * قلت * لم يذكر سنده
 وقد صح عن عائشة خلاف هذا قال ابن ابي شيبة ثنا ابو الاحوص عن ابي اسحق عن العالية قالت كنت جالسة عند

عائشة فاتها امرأة فقالت وجدت شاة فكيف تأمرني ان اصنع فقالت عرفني واحتلبي واعطني ثم عادت فقالت
عائشة تأمرني ان امرك ان تذبحها او تبيعها فليس لك ذلك * واخرجه عبد الرزاق عن معمر والثوري عن ابي اسحق
بمعناه وهذا سند صحيح على شرط الجماعة خلافا لمعناه وهي ثقة ذكرها ابن حبان في الثقات ثم ذكر البيهقي حديث عطاء
ابن يسار (عن علي انه وجد ديناراً الى آخره * قلت * هو منقطع كذا ذكر الطحاوي وفي سنده شريك بن ابي نوفيرة
كلام وقد ذكر البيهقي هذا الحديث فيما بعد في باب مدة التعريف فأعاده من عدة طرق ثم قال (في متن هذا الحديث
اختلاف وفي اسانيد ضعف) واخرجه في بعض تلك الطرق من طريق ابي داود (انه وجد حسناً وحسناً بيبكان)
وفي آخره (انه رهنه بدرهم) ففيه ان ذلك كان للضرورة وكذا اوله البيهقي في ذلك الباب وصرح في آخره (انه دفعه
على وجه الرهن) وليس في ذلك استهلاك للعين كالاب والوصي يرهنان مال الصغير بدین عليها ولا يبدل ذلك على
ان لها استهلاك العين وقد حكى الخطابي وابو عمر عن علي انه كان يرى في اللقطة ان يصدق بها الغني وروى
عبد الرزاق عن معمر عن ابي اسحق عن ابي السقران رجلاً اتي علياً فقال اني وجدت مائة درهم او فرياً منها فعرفتها
تعريفاً ضعيفاً وانا احب ان لا تعرف فتجهزت بها وقد اسرت اليوم قال عرفها فان عرفها صاحبها فادفعها اليه والا
فتصدق بها فان جاء صاحبها فاحب ان يكون له الاجر فسل ذلك والاعزمتها وكان لك الاجر * ثم ذكر البيهقي
عن الشافعي حكاية عن رجل عن شعبة فذكر بسنده (ان ابن مسعود امر رجلاً ان يستمتع باللقطة قال الشافعي ورووا
عن عامر عن ابيه عن عبد الله انه اشترى جارية فذهب صاحبها فتصدق بثمنها وقال اللهم عن صاحبها فان كره فلي وعلي
الغرم * ثم قال وهكذا يفعل باللقطة فخالفوا السنة وخالفوا حديث ابن مسعود الذي يوافق السنة وهو عندهم ثابت
* قلت * حديث عامر واه ابن ابي شيبه وغيره عن عامر عن ابي وائل عن ابن مسعود وعامر هذا هو ابن
شقيق بن جمره بالجيم وابو وائل هو شقيق بن سلمة فلما توافق اسم ابي وائل واسم ابي عامر في شقيق ظن من قال
عامر عن ابيه ان ابا وائل هو ابوه وليس الامر كذلك وحديث ابن مسعود الموافق للسنة كما زعم الشافعي في سنده
مجهول فهو ليس بثابت ثم قال البيهقي (وقد روي عن علي من قوله ما يوافق قول العراقيين) ثم اسنده من حديث
عاصم بن ضمرة عن علي * قلت * قد روي من وجه آخر وقد ذكرناه ثم روى البيهقي عن ابن عمر (انه قال
للملقط لا امرك ان تأكلها) * قلت * وقد تقدم ايضاً الامر بالصدق عن عمرو بن علي وعائشة وروى ايضاً عن ابن عباس
قال ابن ابي شيبه ثنا ابو بكر بن عياش عن عبد العزيز بن رفيع حدثني ابي قال وجدت عشرة دنانير فأتيت ابن عباس
فسأله عنها فقال عرفها على الحجر سنة فان لم تعرف فتصدق بها فان جاء صاحبها فخيره الا جر او الغرم * وهذا السند

على شرط البخاري خلا رفيعا وهو ثقة ذكره ابن حبان وقد ذكر البيهقي في الباب الذي يلي هذا الباب (عن ابن عباس قال من أكل الصواب فهو ضال) وروى التصديق عن عبيد الله بن عمرو أيضا قال ابن أبي شيبة ثنا زيد ابن حباب عن عبد الرحمن بن شريح حدثني أبو قبيل عن عبد الله بن عمرو أن رجلا قال التقط دينار فقال لا يا بني الضالة إلا ضال فاهوى به الرجل لينمي به فقال لا تفعل فقال ما صنع به فقال تعرفه فإن جاء صاحبه فردّه إليه ولا تصدق به وهذا السند على شرط مسلم خلا بأبيل وهو ثقة وثقه ابن معين وابن حنبل وأبو زرعة وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن أبي شيبة ثنا وكيع عن طلحة بن يحيى عن عبد الله بن فروخ مولى أم سلمة قال سألت رجلا أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقال الرجل عد سوطا فقلت لا يا بني به تصل به المسلم يده قال والخذاء قالت والخذاء قال والوعاء قالت لا أحل ما حرم الله الوعاء تكون فيه النفقة وهذا السند على شرط مسلم خلا ابن فروخ وقد ذكره ابن حبان في الثقات وقد ذكر البيهقي هذا الأثر فيما بعد في باب قليل اللقطة وروى ابن أبي شيبة الأمر بالتصدق عن معبد بن المسيب والسعي وروى أيضا عن الحسن قال إذا كان محتاجا إليها فليأكلها وروى عبد الرزاق الأمر بالتصدق عن طاووس وعكرمة أيضا وفي الأشراف لابن المنذر ومن قال يعرفها حولا ثم يتصدق بها ويخير صاحبها إذا جاء بين الأجر والغرم له مالك والحسن بن صالح والثوري وأصحاب الرأي وقال الترمذي هو قول الثوري وابن المبارك وأهل الكوفة.

باب تعريف اللقطة والأشهاد عليها

قال *

ذكر في آخره حديث عياض بن حماد * قلت * أخرجه أبو داود بسند صحيح والأمر بالأشهاد فيه زيادة ثقة فوجب قبولها والقول بوجوب الأشهاد ومنه ذهب الشافعي أنه مستحب *

باب ما جاء في قليل اللقطة

قال *

ذكر في آخره عن طلحة بن يحيى عن فروخ مولى طلحة سمعت أم سلمة * قلت * كذا في نسختين جيدتين والصواب عبد الله بن فروخ كما تقدم قريبا في باب اللقطة يأكلها الغني والفقير *

باب من يعرف اللقطة

قال *

ذكر فيه حديث حماد بن سلمة عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن أبي بن كعب ثم قال (قال أبو داود هذه الزيادة التي زاد حماد بن سلمة أن جاء صاحبها فعرف عفاصها ووكاءها فادفعها إليه * ليست محفوظة) ثم قال البيهقي (قدروا بناه عن الثوري عن سلمة بن كهيل) * قلت * ذكر ابن حزم أن حماد لم ينفرد بزيادة الأمر بالدفع بل وافقه على ذلك الثوري فرواه

كذلك عن ربيعة عن يزيد بن خالد عن سلمة بن كهيل عن سويد بن ثمر ذكر البيهقي (ان الشافعي قال لا اجبره الابينة وانه اول
الحديث بان الملقط يعرفها اليوذيها مع اللقطة وليعلم انه اذا وضعها في ماله انها لقطة وليس بدل على صدق المعترف) قلت *
مذهب مالك انه يستحق بالاملاية قال ابن القاسم ويحبر على دفعها اليه وهو قول الليث قال ابو عمر والحديث
حجة لم وهونص في موضع الخلاف ومن كان اسعد بالظاهر فليح وذكروا الخطابي انه مذهب احمد ايضا وان الامر بالدفع
في رواية حماد ان صح لم يحز خلافة ثم ذكر البيهقي (ان الشافعي احتج على ذلك بحديث البينة على المدعي وهو دأمدع)
قلت * قد ترك الشافعي هذا الحديث في القسامة حيث حلف المدعين خمسين يمينا ثم قضى لم بالدية فاعطاهم
بدعواهم فان قال * السنة قد جاءت بذلك * قلنا * وجاءت ايضا بدفع اللقطة الى من عرفها ذكره ابن حزم *
قال *

باب من احب مسيرا

ذكر فيه حديث الشعبي عن غير واحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ثم ذكر من توجه آخر عن الشعبي يرفعه
الى النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال يختلف في رفعه وهو عن النبي صلى الله عليه وسلم منقطع) قلت * قد قد منا
في باب فضل الحديث ان مثل هذا ليس بمنقطع بل هو موصول وان الصحابة كلهم عدول وقد ذكرنا في ذلك الباب
من كلام البيهقي ما يدل على ذلك *

باب لا تحل لقطة الا لمنشد

قال *

ذكر فيه حديث (لا يلتقط ساقطها الا لمنشد) ثم قال (قال ابو عبيد ليس للحديث عندني وجه الا ما قال عبد الرحمن
ابن مهدي انه ليس لو اجد هاهنا شي الا الانشاذ ابد او الا فلا يحل له ان يمسها) قلت * في المعالم للخطابي اختلف
الناس في حكم ضالة الحرم فذهب اكثر اهل العلم الى انه لا فرق بينها وبين ضالة الحل وكان ابن مهدي يذهب
الى التفرقة بينها وبين ضالة سائر البقاع ويقول ليس لو اجد هاهنا غير التعريف ابد او لا يملكها بحال ولا يستحقها
ولا يتصدق بها حتى يظفر بصاحبها ويحكي عن الشافعي نحو هذا القول *

باب الجمالة

قال *

ذكر فيه (ان الشيباني اصاب غلاما فقال له ابن مسعود الاجرو والغنيمة من كل رأس اربعون درهما) ثم قال البيهقي
(يحتل ان يكون عبد الله عرف شرط مالكهم لمن ردهم فاخبر بذلك) قلت * ذكر ابن ابي شيبة هذا الاثر ولقطة
عن الشيباني ان رجلا اصاب عبدا آبقا بعين التمر فجاء به فجعل ابن مسعود فيه اربعين درهما وهذا بعد تاول
البيهقي وتقال ابن حنبل ان وجد خارج المصر فاربعون درهما وفي الحل صح من شرح وزيد ان الآبق ان

وجد في المصنف جعل واجده عشرة دراهم وان وجد خارج المصنف فاربعمائة دراهم وروي ايضا عن الشعبي و به
يقول اسحق بن عمار عن عمر بن عبد العزيز انه قضى فيه اذا اخذ على مسيرة ثلاث ثلاثة دنانير ومن طريق احمد
ابن حنبل ثنا محمد بن مسلمة عن ابي عبد الرحيم عن زيد بن ابي انيسة عن حماد بن ابي سليمان عن النخعي قال كان
يجعل فيه وهو الذي يعمل به *

* قال * ﴿باب من صار مسلما باسلام ابويه او احدهما﴾

ذكر فيه (ان قيل ام اسماء بنت ابي بكر اخر اسلامها) * قلت * اختلف العلماء في انها اسلمت ام ماتت على الكفر والا كثرون
على موتها مشركة كذا قال النووي في شرح مسلم ولم يذكرها ابن مندة في الصحابة ولا ابن عبد البر مع شدة استيعابه *
* قال * ﴿باب الخث على تعلم الفرائض﴾

ذكر فيه حديث ابي هريرة (تعلموا الفرائض) ثم قال (نرد به حفص بن عمرو ليس بالقوي) * قلت * لم ارا احدا وافقه
على هذه العبارة للينة في حق هذا الرجل بل اساء القول فيه قال البخاري منكر الحديث رماه يحيى بن يحيى بالكذب
وقال النسائي ضعيف وقال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به بحال وقد ذكره البيهقي فيما مضى في باب لا تقرط
على من نام فقال (منكر الحديث) *

* قال * ﴿باب ترجيح قول زيد بن ثابت على قول غيره من الصحابة رضي الله عنهم في الفرائض﴾
ذكر فيه حديث (افرضهم زيد واقروهم اي واعلمهم بالحلال والحرام معاذ) * قلت * ذكر الامام تاج الدين الفزاري
ان المشهور عند الفقهاء ان الشافعي لم يقلد زيدا وانما وافق رأيهم فان المجتهد لا يقلد المجتهد وظاهر كلام البيهقي يدل
على انه قلده وفيه مخالفة المشهور عندهم وتقليد المجتهد المجتهد ويقال للشافعي هلا قلدت معاذ في تحليله وتحريمه
بعين ما ذكرتم وهلا قلدت عليا في جميع قضائه لقوله عليه السلام اقضاكم علي الحديث وان كان لم يقلد زيدا
كما هو المشهور عندهم ففيه ايضا نظر من وجهين * احدهما ان الشافعي لم يضع في الفرائض كتابا ولو لا تقليد زيد لوضع
كتابا ليظهر لتبعيه طريق اجتهاده التي بها وافق زيدا كما فعل في سائر الابواب * الثاني * انه لم يخالف ولا في مسألة
ولا بعد اتفاق راين في كتاب من العلم من اوله الى آخره *

* قال * ﴿باب من لا يرث من ذوي الارحام﴾

ذكر فيه قول جابر (بارسول الله انما يرثني كلا فكييف الميراث فنزلت آية الفرائض) * قلت * عدم ذكر ذوي
الارحام في هذه الآية لا يدل على عدم استحقاتهم فانهم ان لم يذكر في هذه الآية فقد ذكر في موضع آخر

من الكتاب والسنة على ما سياتي في الباب الذي يلي هذا الباب كالجدة فانها من اهل الارث وان لم تذكر في هذه الآية. كالغصبة لا ذكر لم في آية الفرائض ولم يدل ذلك على عدم استحقاقهم بل هم مستحقون بالاجماع لقيام الدليل على ذلك ثم ذكر البيهقي حديث ابي امامة (ان الله قد اعطى كل ذي حق حقه) * قلت * لادلالة في هذا الحديث ايضا على مدعاه لان الادلة قامت على ان ذوي الارحام ايضا من اعطاهم الله حقه ثم ذكر حديث زيد بن اسلم عن عطاه بن يسار في العمه والحالة (لا اري ينزل على شيء لاشي عليه) * قلت * قد اختلف فيه فروي مرسلًا كما ذكره البيهقي وانخرجه النسائي في سننه عن زيد بن اسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا احد لمأثيثا * وليس في سنده عطاه * وكذا انخرجه عبد الرزاق وابن ابي شيبة في مصنفيهما عن وكيع ثنا هشام بن سعد عن زيد بن اسلم فذكره وعلى تقدير صحة معناه لم ينزل عليه فيمأثيث في ذلك الوقت ثم نزل عليه واو لو الارحام بعضهم اولى ببعض * وقال عليه السلام بعد ذلك الحال وارث من لا وارث له * ولا يجوز ان يعكس هذا لوقوعت الآية ما قال عليه السلام لا اري ينزل على شيء * وذكر عبد الحق هذا الحديث في احكامه وقال في آخره قال ابو داود معناه لا سهم لهما ولكن يورثون للرحم * ثم قال البيهقي (ورواه ابو نعيم ضرار بن صرد عن عبد العزيز موصولا بذكر الخدرى) * قلت * سكت عن ضرار هذا وهو متروك الحديث كذا قال النسائي وكان ابن معين يكذبه ثم قال البيهقي (وروي عن شريك بن ابي نمران الحارث بن عبد اخبره) الى آخره * قلت * قد اختلف في هذا الحديث ايضا فرواه ابن ابي شيبة في مصنفه عن شريك مثل النبي صلى الله عليه وسلم الحديث من غير ذكر الحارث وكذا ذكره الدارقطني في سننه من طريقين ثم ان الحارث هذا لم اعرف حاله ولا ذكر له في شيء من الكتب التي بايدينا سوى المستدرک للحاكم فانه مذكور فيه في هذا الحديث مستشهدا به وابن ابي عمير في كلام يسير ثم ذكر البيهقي اثره عن زيد * قلت * في سنده محمد بن بكار عن عبد الرحمن بن ابي الزناد وابن بكار قال فيه صالح بن محمد بحدث عن الضعفاء وابن ابي الزناد ضعفه النسائي وغيره وقال ابن خنبل مضطرب الحديث وبقية السند ايضا فيه نظر ثم ذكر البيهقي (عن عبد الرحمن بن حنظلة عن ابن مرسله ان عمر قال لورضيك الله لا قرك يعني العمه) * قلت * كشفت عن ابن حنظلة وابن مرسله فلم اعرف لهما حالا وقال الطحاوي ابن مرسله غير معروف ثم ذكر البيهقي (عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم كان عمر يقول عجا للعمه) * قلت * هذا منقطع ابو بكر لم يسمع من عمر ثم قال البيهقي وقد روي عن عمر بخلافه ورواية المدنيين اولى بالصحة * قلت * الذي روي عنه بخلاف ذلك استاده صحيح متصل وسند كره ان شاء الله تعالى في الباب الذي يلي هذا الباب ورواية المدنيين من طريقين احدهما فيه مجهول والاخر منقطع فكيف يكون اولى بالصحة *

﴿ باب من قال بتورث ذوي الارحام ﴾

* قال *

ذكر فيه حديث عمر (الحال وارث من لا وارث له) * قلت * سكت عنه واخرجه ابن حبان في صحيحه وحسنه الترمذي وقال و اليه ذهب اكثر اهل العلم ثم ذكر البيهقي الحديث من طريق بديل عن راشد عن ابي عامر عن المقدام ثم قال (قال ابو داود ورواه الزبيدي عن راشد عن ابن عائد عن المقدم ورواه معاوية بن صالح عن راشد سمعت المقدام) * قلت * اخرجه الحاكم في المستدرک من طريق راشد عن ابي عامر وقال صحيح على شرط الشيخين واخرجه ابن حبان في صحيحه ثم ذكر ان راشد سمعه من ابي عامر عن المقدام ومن ابن عائد عنه فالطريقان محفوظان والتمنان متباينان * وذكر الدارقطني في علله ان شعبة وحمادا و ابراهيم بن طهمان ورووه عن بديل عن ابن ابي طلحة عن راشد عن ابي عامر عن المقدام وان معاوية بن صالح خالفهم فلم يذكر باعامر بين راشد والمقدام ثم قال الدارقطني والاول اشبه بالصواب * قال ابن القطان وهو على ما قال فان ابن ابي طلحة ثقة وقد زاد في الاسناد من يتصل به فلا يضره ارسال من قطعه وان كان ثقة فكيف وفيه مقال فنرى هذا الحديث صحيحا انتهى كلام ابن القطان وما ذكره ابو داود صريح في انه لا ارسال في رواية معاوية فان راشد اصرح فيها بالسماع ورأى قد سمع من هو اقدم من المقدام كمعاوية وثوبان فيحمل على انه سمعه من المقدام مرة بلا واسطة ومرة بواسطة ابي عامر ومرة بواسطة ابن عائد ثم قال (البيهقي وقد روي من وجه اضعف من ذلك) فذكره من حديث ليث عن ابن المنكر عن ابي هريرة ومن حديثه عن ابن هبيرة عن ابي هريرة ثم قال البيهقي (مختلف فيه كما ترى وليث ابن ابي مسلم غير محتج به) * قلت * الامر في ليث قريب قد اخرج له مسلم في صحيحه واستشهد به البخاري في كتاب الطب ويحتمل انه روى الحديث عنهما عن ابي هريرة واقل احواله ان يكون حديثه هذا شاهد الحديث المقدم او غيره ثم ذكر البيهقي من حديث عائشة مرفوعا في سنده عرو بن مسلم غثي عن ابن حنبل وابن معين انهما قالاه في لیس بالقوى) وذكر انه روي موقوفا ايضا قال (والرفع غير محفوظ) * قلت * الرفع زيادة ثقة فوجب قبوله وقد اخرجه الحاكم مرفوعا وقال صحيح على شرط الشيخين واخرجه الترمذي ايضا مرفوعا وقال حسن وعمر بن مسلم احتج به مسلم في صحيحه وفي الكاشف للذهبي قواه ابن معين ثم ذكر البيهقي دفع النبي صلى الله عليه وسلم ميراث ثابت بن الدحداح الى ابن اخته ثم ذكر (ان الشافعي اجاب عنه بانه قتل يوم احد قبل ان ينزل الفرائض) * قلت * ذكر صاحب الاستيعاب عن الواقدي قال وبعض اصحابنا الرواة للعلم يقولون ان ابن الدحداح برى من جراحاته ومات على فراشه من جرح اصابه ثم انتقض به مرجع النبي صلى الله عليه وسلم من

الحديثية ويشهد لهذا القول ما أخرجه مسلم وابوداؤد والنسائي والترمذي عن جابر بن سمرة قال اتى النبي صلى الله عليه وسلم بفرس معرور فركبه حين انصرف من جنازة ابن الدحداح ونحن حوله وقال ابن الجوزي في الكشف لمشكل الصحيحين اختلفت الرواة في موته فقال بعضهم قتل يوم احد في المعركة وقال آخرون بل جرح وبريئ ومات على فراشه مرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحديثية وهذا الصحاح لهذا الحديث ثم ذكر البيهقي عن الشافعي قال (ولما نزلت آية الفرائض فيما ثبت اصحابنا في بنات محمود بن سلة) قلت لم اجد في شيء مما بايد يتأمن كتب الحديث والتفسير واسباب النزول ان الآية المذكورة نزلت في بنات محمود وانما المذكور فيها انها نزلت في جابر او بنتي سعد بن الربيع كما ذكره البيهقي بعد هذا وذكر صاحب التمهيد بسنده الى جابر بن عبد الله قال اتت امرأة من الانصار النبي صلى الله عليه وسلم بابنتي سعد بن الربيع الحديث وفي آخره فنزلت يوسفكم الله في اولادكم الآية قال اسحق بن الطباع وهو احدث رواة الحديث وهذا القول ليس فيه اختلاف ثم قال البيهقي (وقد قيل انما نزلت فيه اى في جابر اية الفرائض التي في اخر سورة النساء ونزلت التي في اولها في ابنتي سعد) قلت في الصحيحين في حديث جابر فنزلت يوسفكم الله في اولادكم وقد ذكر البيهقي ذلك في اوائل باب من لا يرث من ذوى الارحام وقد تقدم ان صاحب التمهيد ذكره ايضا في حديث جابر وهو تصريح بنزول الآية التي في اولها في جابر ثم ذكر البيهقي (عن الشعبي عن زيار جعل عمه العمة بمنزلة الاخ) الى آخره ثم قال (ورواه الحسن او جابر بن زيد وبكر المزني وغيرهم وكل ذلك مراسيل ورواية المدنيين اولى ان تكون صحيحة) قلت ذكر الطحاوي ان رواية زياد عن عمر صحيحة متصلة وفي مصنف ابن ابي شيبة ثنا ابو بكر بن عياش عن عاصم عن زر عن عمر انه قسم المال بين عمه وخالة وهذا سند صحيح متصل وقال صاحب الاسند كما لم يختلف اهل العراق انه ورثها واختلفوا فيما قسمه لها وفي المصنف ايضا ثنا وكيع عن يزيد بن ابراهيم عن الحسن عن عمر قال للعممة الثلثان والحالة الثلث ثلث عبد الوهاب الثقفي عن يونس عن الحسن ان عمر ورث العممة الثلثين والحالة الثلث ثلثان ادريس عن الاعمش عن ابراهيم قال كان عمر وعبد الله يورثان الحالة والعممة اذ لم يكن غيرهما وفيه ايضا عن ابن خريج اخبرني عبد الكريم بن ابي الخارق ان زياد بن جارية اخبر عبد الملك بن مروان ان امراء الشام كتبوا الى عمر فذكر اشياء منها انهم يبنواهم برهون مرضي فقتله احداهم وليس له وارث ولا ذوقرابة الا خال فكتب عمر ان دينه لحالة امة الخال والدون ترك مواله الذين اعتقوه فهذه وجوه كثيرة عن عمر يشد بعضها بعضا انه ورث ذوى الارحام وقد قد مناه في رواية المدنيين من الجهالة والانتطاع وفي المصنف ايضا عن الثوري اخبرني منصور

عن حصين عن ابراهيم قال كان عمرو بن مسعود يورثان ذوي الارحام دون الموالى قلت فلي بن ابي طالب قال كان اشد بهم في ذلك وقال الجاهلي لا اختلاف عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما في توريث ذوي الارحام وفي المصنف عن ابن جريج قال لي عبد الكريم عن عمرو بن علي وابن مسعود ومسروق والنخعي والشعبي ان الرجل اذا مات وترك مواله الذين اعتقوه ولم يدع دارحم الاما او خالة دفعوا ميراثه اليها ولم يورثوا مواله معها وانهم لا يورثون مواله مع ذي راحم *

قال * ❀ باب لا يرث القاتل ❀

ذكر فيه حديث في سنده اسحق بن عبد الله بن ابي فروة فقال (لا يجمع به) * قلت * الان البيهقي يقول فيه ولما وقع في حديث يستدل به خصمه اغلظ فيه فقال في باب من فرق بين وجوده قبل القسم وبعده (اسحق بن ابي فروة متروك) *

قال * ❀ باب من قال يرث قاتل الخطأ من المال لا الدية ❀

(قال الشافعي روى ذلك بعض اصحابنا بمحدث لا يشته اهل العلم بالحديث) وذكر البيهقي انه (يعني به حديث محمد بن سعيد عن عمرو بن شعيب اخبرني ابي عن جدي عبد الله) الى آخره ثم حكى البيهقي (عن الدارقطني قال محمد بن سعيد الطائفي ثقة) ثم قال البيهقي (والشافعي كالتوقف في روايات عمرو بن شعيب اذا لم ينضم اليها ما يؤيدها) * قلت * يوجد من كلام البيهقي انه خالف الشافعي في هذا وان الحديث ثابت عنده لانه حكى عن الدارقطني توثيق الطائفي وفيما مضى في باب وجوب الجمعة على من كان خارج المصروثقة البيهقي ولم يعزه الى احد وقال ابو بكر النيسابوري صح سماع عمرو عن ابيه شعيب وسماع شعيب من جده عبد الله (ذكره البيهقي في باب الطلاق قبل النكاح وقال فيما مضى في باب وطئ المحرم وباب الخيار ما دل على سماع شعيب من جده عبد الله (الا انه اذا قيل عمرو عن ابيه عن جده يشبه ان يراد بالجد محمد بن عبد الله وليس له صحبة فيكون الخبر مرسلًا واذا قيل عن جده عبد الله زال الاشكال واتصل الحديث) انتهى كلام البيهقي وقد قال عمرو في هذا الحديث اخبرني ابي عن جدي عبد الله فيبين من كلام البيهقي هذا ومن توثيقه للطائفي ان الحديث ثابت خلا لما قال الشافعي على ان الطائفي متكلم فيه قال ابن حبان يروي عن الثقات ما ليس من احاديثهم لا يحل الاجتهاد به ثم قال البيهقي (ورواه الواقدي وليس بحجة) * قلت * الان القول فيه والناس اغلظوا فيه فقال بعضهم كذا وباب وقال بعضهم يضع الحديث وقال بعضهم متروك وضعفه البيهقي في باب قتل الغيلة وفي غيره *

❦ باب لا يرث مع الاب ابواه ❦

* قال *

ذكر فيه حديثا مرفوعا وعمله ثم قال (وانما الرواية الصحيحة فيه عن) ثم ذكره عن سعيد بن المسيب عن عمر * قلت *
ابن المسيب لم يسمع من عمر فكيف تكون هذه الرواية صحيحة *

❦ باب فرض الجدة والجدتين ❦

* قال *

ذكر فيه عن مالك (عن ابن شهاب عن عثمان بن اسحق عن خرشة عن قبيصة بن ذؤيب قال جاءت الجدة الى ابي بكر)
الى آخره * قلت * ذكر ابو عمر في التمهيد ان اهل النسب يتسبون عثمان بن اسحق بن عبد الله بن ابي خرشاء ثم ذكر عن
مصعب انه نسبته كذلك ثم حكى عنه انه قال لم يتابع احد مالكا يعني على قوله عثمان بن اسحق بن خرشة ثم ان البيهقي
سكت عن رواية قبيصة عن ابي بكر وقال في باب استبراء ام الولد (لم يدرك عمر) وقد تكلمنا معه هناك واذ اجرى
البيهقي بعدم ادراكه لعرفه وعنده غير مدرك لابي بكر بالطريق الاولى ثم ذكر البيهقي حديثا عن معقل بن
يسار ثم ذكر من وجه اخر فقال (تفرده محمد بن حميد وليس بالقوى والمحموظ حديث معقل) * قلت * الان القول
فيه وقد كذب ابو زرعة وابن وارة وقال النسائي ليس بثقة وقال صالح بن محمد ما رايت احذق بالكذب منه
وكيف يقول البيهقي والمحموظ حديث معقل وهو من الطريقين من حديث معقل *

❦ باب الميراث بالولاء ❦

* قال *

ذكر فيه حديثا مرسلا عن الحسن ثم قال (وروي موصولا من وجه آخر عن ابن عمر وليس بصحيح) وذكر حديث
ابن عمر في كتاب الولاء وبسط الكلام عليه * قلت * اخرج حديث ابن عمر ابن حبان في صحيحه وصححه الحاكم
في مستدركه ثم ذكر البيهقي حديث عمر بن ربيعة عن عبد الواحد عن واثله ثم قال (غير ثابت قال البخاري عمر فيه
نظر) ثم ذكر (عن ابن عدي انهم انكروا عليه احاديثه عن عبد الواحد) * قلت * عمر هذا ذكره ابن حبان في الثقات
وحكى صاحب الميزان عن ابي حاتم انه صالح الحديث وقال دحيم لا اعلمه الا ثقة وحديثه هذا يخرج في الثقات
الاربعة وحسنه الترمذي وصححه صاحب المستدرك سنده وسنده في كتاب الاعتناق ان شاء الله تعالى
ثم ذكر البيهقي حديث اعتناق ابنة حمزة غلاما من حديث عبد الله بن شداد ثم قال (ابن شداد اخو بنت حمزة من الرضاعة)
* قلت * بل هو اخوها لا مها قد اخرج ابوداؤد في المراسيل بسند صحيح عنه انه قال اتدرون ما ابنة حمزة مني
قال كانت اختي لا مني وقال ابن سعد ام عبد الله بن شداد سلى بنت عيسى اخت اسماء كانت تحت حمزة فولدت
له عمارة وقيل فاطمة وقتل يوم احد فتروجها شداد بن الهاد فولدت له عبد الله *

❦ باب المولى من اسفل ❦

❦ قال ❦

ذكر فيه حديثان عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس ثم قال (وزواه بعض الرواة عن عمرو عن عكرمة عن ابن عباس وهو غلط لا شك فيه) قلت ❦ أخرجه شيخه الحاكم في المستدرک من طريق عكرمة عن ابن عباس ثم قال صحيح على شرط البخاري ❦

❦ قال ❦ باب من جعل ميراث من لم يدع وارثاً ولا مولى في بيت المال ❦

ذكر فيه حديث المقدم المذكور فيما مر في باب توريث ذوي الارحام ثم ذكر حديثين عن عائشة وبريدة ❦ قلت ❦ الاحاديث الثلاثة مخالفة لمقصوده ❦

❦ قال ❦ باب من جعل مافضل عن الفرائض ولا عصبه ولا مولى في بيت المال ولم يرد على ذي فرض ❦ ذكر فيه حديث (ان الله قد اعطى كل ذي حق حقه) ❦ قلت ❦ تقدم الكلام عليه في اوائل كتاب الفرائض ثم ذكر اثري في سندهما محمد بن سالم ❦ قلت ❦ سكت عنه هنا وقال فيما تقدم في باب لا يرث مع الاب ابواه (لا يحتج به) وقال في باب الاختلاف في القبلة (محمد بن سالم عن عطاء ضعيف) وقال في باب من قال يقرع بينهما (محمد بن سالم متروك) وقال صاحب الاستذكار سائر الصحابة يقولون بالرد وانفرد زيد من بينهم فجعل الفاضل عن ذوي الفروض والعصبات لبيت المال ❦

❦ باب ميراث المرتد ❦

❦ قال ❦

ذكر فيه (عن علي انه لو رثته المسلمين) من وجهين ثم زعم (انهما منقطعان) ثم ذكره عن ابي عمرو والشياني عن علي ثم ذكر عن الشافعي (ان بعض اهل الحديث يزعم ان الحفاظ لم يحفظوه عن علي ونخاف ان يكون الذي زاد هذا غلطاً) ❦ قلت ❦ صحيح ابن حزم ذلك عن علي ثم ذكر رواية ابي عمرو وذكرها ايضاً ابن ابي شيبة وعبد الرزاق في مصنفهما وسندهما صحيح وابو عمرو والشياني ادرك زمان النبي صلى الله عليه وسلم فروايته عن علي محمولة على الاتصال ❦

❦ باب الشراكة ❦

❦ قال ❦

ذكر فيه عن زيد كان يشرك ثم ذكر (عن محمد بن سالم عن الشعبي عن زيد كان لا يشرك وان هشام رد علي ابن سالم بان زيد كان يشرك فقال بيني وبينك ابن ابي ليلى) ❦ قلت ❦ هذا يشير الى ان ابن ابي ليلى تابع ابن سالم وقد جاء ذلك مبيناً قال ابن ابي شيبة ثنا وكيع عن ابن ابي ليلى عن الشعبي عن زيد كان لا يشرك ❦ فظهر بهذا ان ابن سالم لم ينفرد بهذه الرواية ومن اشرك اعتبر انهم اشركوا في قرابة الام وهذا ينتقض بزواج واخت لاب وام واخ

واخت لاب لم يختلفوا ان للزوج النصف وللأخت لاب وام النصف ولا شيء للاخ والاخت لانها عتقة
ولم يفضل شيء ولم يعتبروا مشاركتها للأخت في قرابة الاب واتفق الجميع على ان من ترك زوجا واماً واخاً واخذت الام
ومائة اخوة لاب وام ان للاخ للام السدس وللأخوة الباقي السدس سمع انهم مشاركون له في الام وفي
الاستدكار كان علي وأبي بن كعب وابو موسى لا يشركون وهو المشهور عن ابن عباس وبه قال الشعبي وابو حنيفة
واصحابه وابن ابي ليلى وابن حنبل ويحيى بن آدم ونعيم بن حماد وابو ثور وداود والطبري *

* قال * ❦ باب ميراث ولد الملائنة ❦

ذكر فيه حديث وثلاثة * قلت * تقدم الكلام عليه قريبا في باب الميراث ثم ذكر خديثا في سنده عيسى ابو محمد فقال
(هو ابن موسى القرشي فيه نظر) * قلت * هو اخو سليمان بن موسى ذكره البخاري في تاريخه ولم يتعرض له بشيء ولا
ذكر له فيما عتدى من الكتب المصنفة في الضعفاء وذكره ابن حبان في الثقات وفي المكاشف للذهبي وثقه دحيم *
* قال * ❦ باب ميراث المجوس ❦

ذكر في آخره (عن رجل عن الشعبي عن علي وابن مسعود قال يورث من مكاتين) ثم قال (الروايات عن الصحابة في هذا الباب
ليست بالقوية) * قلت * روى عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري عن ابي سهل اظنه البرساني عن الشعبي ان عليا وابن
مسعود كانا يورثان المجوس من مكاتين * وقال ابن القطان سنن الشعبي محتملة لان يدرك عليا وحكي عن الخطيب انه
سمع منه وفي اختلاف العلماء للطحطاوي اتفق فقهاء الانصار في ابني عم احدهما اخ لام اب له السدس والباقي
بينهما فكذا المجوسي وقد ذكر البيهقي ذلك عن علي وغيره واستدل عليه في باب ميراث ابني عم احدهما
زوج او اخ لام *

* قال * ❦ باب نسخ التوارث بالتخالف ❦

ذكر فيه حديث (لا حلف في الاسلام) من رواية اسحق الازرق عن زكرياء عن سعد بن ابراهيم عن نافع بن جبير عن ابيه
ثم قال (كذا رواه الازرق وخالفه جماعة) * قلت * تابع الازرق علي روايته عبيد الله بن موسى اخبره عن
روايته الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين *

* قال * ❦ باب نسخ الوصية للوالدين والاقرين ❦

ذكر فيه من حديث الشافعي عن مجاهد مرسل (لا وصية لوارث) ثم قال (قال الشافعي وروى بعض الشاميين حديثا
ليس مما يشتهه اهل الحديث بان بعض رجاله مجهولون فروياه عن النبي صلى الله عليه وسلم منقطعاً واعتمدنا على حديث

اهل الميمازي عامة انه عليه السلام قال عام الفتح لا وصية لوارث) ثم ذكر البيهقي من طريق ابي داود (ثنا عبد الوهاب ابن نجدة ثنا ابن عياش عن سرحبيل بن مسلم سمعت ابا امامة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله جل ثناؤه قد اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث) ثم ذكر البيهقي عن احمد بن حنبل (قال ما روى اسمعيل ابن عياش عن الشاميين صحيح) ثم قال البيهقي (وكذا قال البخاري وجماعة من الحفاظ وهذا الحديث انما رواه اسمعيل عن شامي) * قلت * ظهر بهذا ان هذا هو الحديث الذي عنه الشافعي بقوله وروى بعض الشاميين حديثا الى آخره وقد صرح البيهقي بذلك في كتاب المعرفة وليس في رجاله مجهول وابن عياش معروف ورواه عن شامي وروايته عن الشاميين صحيحة كما تقدم ولهذا اخرج الترمذي هذا الحديث وقال حسن صحيح ثم ان البيهقي اخرج الحديث من طريق شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم عن عمرو بن خارجة عنه عليه السلام * قلت * اخرجه كذلك الترمذي وقال حسن صحيح ثم اخرجه البيهقي من حديث سعيد بن ابي سعيد عن انس عنه عليه السلام * قلت * اخرجه ابن ماجة في سننه عن هشام بن عمار عن محمد بن شعيب عن عبد الرحمن بن يزيد هو ابن جابر عن سعيد بن ابي سعيد المقبري عن انس وهذا سند جيد ثم قال البيهقي (وقد روي هذا الحديث من اوجه آخر كلها غير قوية) * قلت * قد ذكرناه من ثلاثة اوجه كلها قوية الا انه وان كان من هذه الوجوه قويا لا ينسخ القرآن عند الشافعي اذ السنة عنده لا ينسخ القرآن فوجب ان تكون الوصية للوالدين والاقربين ثابتة الحكم عنده غير منسوخة اذ لم يرد ما ينسخها *

* قال * ❦ باب من قال ثك مالي الى فلان ❦

ذكر في آخره حديث (الجاز الى اربعين دارا) باسنادين ثم قال (فيهما ضعف) * قلت * مذهب ابي حنيفة ان الجار هو الملاصق لحديث الجار احق بصبته به ولو اوصى لجيرانه فحدا لجوار عند الشافعي اربعون دارا من جميع الجوارب يصرف اليهم ذكره البيهقي في الخلافات واجمعوا على انه لا يستحق الشفعة غير الملاصق *

* قال * ❦ باب الوصية للقربة ❦

ذكر في آخره قوله عليه السلام (يا معشر قرش لما نزل قوله تعالى وانذر عشيرتكم الاقربين) * قلت * هذا الحديث متروك عند البيهقي واصحابه لانه عليه السلام جمع قبائل قريش القريب منهم والبعيد ولا خلاف ان البعيد لا يدخل في الوصية *

باب وصية الصغير

قال *

ذكر فيه اثرًا عن عمرو بن سنده عمرو بن سليم الزرقي فقال (لم يدرك عمر) * قلت * في الثقات لابن حبان قيل انه كان يوم قتل عمر بن الخطاب قد جاوز الحلم وقال ابو نصر الكلاباذي قال الواقدي كان قد راهق الاحتلام يوم مات عمر انتهى كلامه وظاهر بهذا انه ممكن لقاؤه لعمر فتحمّل روايته عنه على الاتصال على مذهب الجمهور كما عرف

باب تصرف الغنمة في ابتداء الاسلام

قال *

وانها كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يضعها حيث يراه من شهد الواقعة ومن لم يشهد ها حتى نزل قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء * قلت * مراده ان قوله تعالى يسئلونك عن الانفال منسوخة وهو قول جماعة منهم ابن عباس وقال مكى في النسخ والمنسوخ اكثر الناس على انها محكمة واختلفوا في معناها فقال ابن عباس في رواية اخرى عنه في محكمة وللامام ان ينفل من الغنائم ماشاء لمن يشاء لبلاء ابلاء وان يرضع لمن لم يقاتل اذا كان فيه صلاح للمسلمين وقيل الاتقال انقال السرايا انتهى كلامه فكانه تعالى قال ما غنمتم من شيء سوى النفل فله خمسة * الى آخره وظاهر ما ذكره البيهقي في هذا الباب من حديث ابن عباس وعبادة يدل على ان الآية نزلت في تنفيل رسول الله صلى الله عليه وسلم لا في اهل الغنمة وهذا هو الحقيقة المفهومة من قوله تعالى قل الانفال لله الآية فظهر بهذا ان الغنمة كانت للمسلمين وانه عليه السلام كان ينفل منها وان ذلك محكم ثابت لم ينسخ *

باب الخمس في الغنمة والغني

قال *

(قال الشافعي الغنمة والغني يجتمعان في ان فيهما معا الخمس) * قلت * ذكر النووي ان جماعة العلماء سوى الشافعي قالوا لا خمس في الغني وقال ابن المنذر لا نعلم احدا قبل الشافعي قال بالخمسة في الغني وقال ابو عمر في التمهيد وهو قول ضعيف لا وجه له من جهة النظر الصحيح ولا الاثر وفي المعالم للخطابي كان رأي عمر في الغني ان لا يخمس لكن يكون لجماعة المسلمين لمصالحهم واليه ذهب عامة اهل الفتوى غير الشافعي فانه كان يرى ان يخمس فيكون اربعة اقسامه للمصالح وخمسه على خمسة اقسام الخمس الغنمة الا ان عمر اعلم بالمراد بالآية وقد تابعه عامة العلماء ولم يتابع الشافعي على ما قاله والمصير الى قول الصحابي وهو الامام العدل المأمور بالاعتداء به في قوله عليه السلام اقتدوا بالدين من بعدي * اولي واصوب وفي قول عبد الله بن رشد قال قوم الغني يصرف لجميع المسلمين الفقير والغني ويعطى الامام منه المقالة والولاية والحكام وينفق منه في النوائب التي ثوب المسلمين كبناء القناطر واصلاح المساجد ولا خمس في شيء منه وبه قال الجمهور وهو الثابت عن ابي بكر وعمر رضي الله عنهما واوجب ان قوما قالوا الغني غير خمس

ولكن يقسم على الاصناف الخمسة الذين يقسم عليهم الخمس ولم يقل احد بتخمس النبي قبل الشافعي وانما حمله على ذلك انه رأى النبي يقسم في الآية على عدد الاصناف الذين قسم عليهم فاعتقد ان فيه الخمس لانه ظن ان هذه القسمة مختصة بالخمس وليس ذلك بظاهر بل الظاهر ان هذه القسمة تخص جميع النبي لا جزء منه وهو الذي ذهب اليه فيما احسب قوم وفي التجريد القدرى ما لخصه قال اصحابنا النبي كل مال وصل اليه من المشركين بلا قتال كالا راضي التي اجلوا عنها وهو الخراج والعشرو الجزية تصرف الى مصالح المسلمين وقال الشافعي اربعة اخماسه للنبي صلى الله عليه وسلم وخمسه يقسم كما يقسم خمس الغنيمة لنا قوله تعالى ما افاء الله على رسوله الآية ثم قال للفقراء المهاجرين ثم قال والذين تبوء الدار والايمان من قبلهم يعني الانصار ثم قال والذين جاؤا من بعدهم فدل على ان جميع المسلمين حقاقى النبي ولو قسم على ما قال لم يبق لمن بعد المهاجرين والانصار فيه شيء وايضا فلو مالك عليه السلام اربعة اخماسه وخمس خمسه جاز ان يملكه لمن شاء فيصير دولة بين الاغنياء وهذا خلاف الآية وقوله عليه السلام مالي فيما افاء الله عليكم الا الخمس والخميس مردود عليكم يعني ان يكون له اربعة اخماسه فان قيل فهو يدل على ان له فيه الخمس قلنا جذاذ كرا الطحاوي في مختصره ان النبي يقسم كخمس الغنيمة فعلى هذا قلنا بظاهر الخبر ودلت سنته عليه السلام وسنة الخلفاء بعده على ان الجزية توضع في بيت المال ولا تخمس واتفق العلماء على ذلك فمن قال بتخمسها ابتدع وخالف السنة والاجماع واذا ثبت ذلك في الجزية وهي مال وصل اليها منهم بلا قتال فكذا النبي انتهى كلام القدرى وما ذكره الطحاوي في مختصره في قسمة النبي حكاه مكي في النابخ والمنسوخ عن الثوري ثم ذكر البيهقي في هذا الباب عن (قرة) انه عليه السلام بعث اياه الى رجل عرس بامرأة اياه فضرب عنقه وخمس ماله) قلت في سنده خالد بن ابي كريمة فيه ضعف وقد اخرج ابن ماجة هذا الحديث في سنته عن قرة قال بعثني النبي صلى الله عليه وسلم الى رجل تزوج امرأة اياه ان اضرب عنقه واصفي ماله اي آخذه فلم يذكر الخمس وجعل المبعوث قرة لا اياه واخرجه البيهقي فيما مضى في باب ميراث المرتد وفيما بعد في باب قوله تعالى ولا تتكحوا ما تكح آبواكم عن البراء بن عازب عن عمه قال بعثني النبي صلى الله عليه وسلم الى رجل تكح امرأة اياه ان اضرب عنقه وآخذ ماله وليس فيه ايضا الخمس

قال في باب مصرف اربعة اخماس النبي في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم وانها كانت له خاصة ذكر فيه حديث عمر بن ابي الوال بن النضر وانها كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خالصا دون المؤمنين) وذكر عن الشافعي ان المراد بذلك ما يكون للموحدين وذلك اربعة اخماسه ثم قلت في هذا الحديث يدل على انها لم تخمس

وان الجميع كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يشهد لمذهب الجمهور انه لا خمس في النبي كذا ذكر النووي وغيره وقول الشافعي المراد اربعة اخماسه يردده الظاهر وقال القسندوري في التبريد قوله كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خالصا اى له التصرف فيها بخلاف الغنيمة التي تقسم فيتصرف فيها اهلها كيف شأنا واخذنا الخبر على وجه صحيح وجعلنا الآية على ظاهرها يعني قوله تعالى ما افاء الله على رسوله ومن ثم تركوا ظاهرها.

❦ باب بيان مصرف خمس الخمس ❦

❦ قال ❦

ذكر فيه حديث عبادة (لا يجلي مما افاء الله عليكم الا الخمس) قلت ❦ في هذا الحديث ان له الخمس فهو غير مطابق لقول البيهقي خمس الخمس وهو ايضا ينبغي ان يكون له اربعة اخماسه كما تقدم في باب الخمس في الغنيمة والنبي ❦

❦ باب السلب للقاتل ❦

❦ قال ❦

ذكر فيه قوله عليه السلام لمعاذ بن عفراء ومعاذ بن عمرو بن الجموح حين قتل ابا جهل (كلا كما قتله وقضى بسلبه لمعاذ ابن عمرو) ثم قال البيهقي (الاحتجاج بهذا في هذه المسئلة غير جيد فقد مضى كيف كان حال الغنيمة يوم بدر حين نزلت الآية) ❦ قلت ❦ تقدم الكلام في هذا في باب مصرف الغنيمة في ابتداء الاسلام ولو كان السلب يستحق بالقتل لم يخص به عليه السلام احد هاتم ذكر البيهقي حديث (من قتل قتيلا فله سلبه) وحديث سلمة بن الاكوع (وانه اناخ بجمل رجل فقتله) ❦ قلت ❦ ذكر ابن المنذر في الاشراف ما ملخصه ان هذا الحديث حجة على الشافعي لانه قتل الرجل مدبرا غير مقبل والحرب ليست بقائمة ومذهب الشافعي ان السلب انما يكون بان قتل والحرب قائمة والمشارك مقبل انتهى كلامه وقوله عليه السلام من قتل قتيلا ليس فيه هذا ان القيد ان واعطى عليه السلام اناقتادة بشاهد واحد بلا يمين وعند الشافعي لا بد من شاهدين او شاهد ويمين ❦

❦ باب ما جاء في تخميس السلب ❦

❦ قال ❦

ذكر فيه (ان مدريا قتل روميا فاستكثر عليه خالد بن الوليد سلبه فشكاه عوف بن مالك للنبي عليه السلام فامر به بر سلبه له ثم غضب عليه السلام على عوف فقال يا خالد لا ترد عليه) الحديث ❦ قلت ❦ في الشهيد هذا الحديث يدل على ما ذكرنا ان السلب انما يكون للقاتل اذا مضى ذلك الامام ورأه واداه اجتهاده اليه وهذا يدل على صحة ما ذهب اليه مالك في هذا الباب انتهى كلامه ❦ فان قيل ❦ لما استخف بالامير منعه عليه السلام السلب عقوبة له ❦ قلنا ❦ المستخف عوف لا للمدري فكيف يمنع حقه ثم ذكر البيهقي (ان البراء بن مالك قتل دهقاناً وان عمر قوم منطقتهم فحمسها) ثم قال البيهقي (قال الشافعي هذه الرواية عن عمر ليست من روايتنا وله رواية عن سعد بن ابى وقاص في زمان عمر يخالفها

ثم ذكر الشافعي بسنده عن شبرمة بن علقمة قال بارزت رجلا يوم القادسية فبلغ سلبه اثني عشر الفا ففلقه
 سعد **قلت** الرواية بالتخمين عن عمر صحيحة وان لم يكن من رواية الشافعي اخرجها ابن ابي شيبة في مصنفه من
 طريقين صحيحين واخرجها ايضا غيره والرواية عن سعد ليست بمخالفة لذلك في المعنى بل موافقة ودلت
 الروايتان على ان الامر في ذلك مفوض الى رأي الامام فرأى عمر المصلحة في التخييس ورأى سعد المصلحة في تفهيل
 ذلك لشبرمة وقد ذكر صاحب التمهيد قضية شبرمة ثم قال وهذا يدل على ان امر السلب الى الامير ولو كان للقاتل
 قضاء من النبي صلى الله عليه وسلم ما احتاج الامير ان يقبضوا ذلك الى انفسهم باجتهدهم ولا خذه القاتل بدون امرهم **قال**
باب البوجه الثالث من النفل

ذكر فيه حديث عبادة بن الصامت (قينا اصحاب بدر نزلت يعني الا نقال وذلك انه عليه السلام حين التقى الناس
 نفل كل امرء ما اصاب) الحديث ثم قال (قال الشافعي قال بعض اهل العلم اذا بعث الامام سرية او جيشا فقال لهم قبل
 اللقاء من غنم شيئا فهو له بعد الخمس فهو لهم على ما شرط لانهم على ذلك غزوا وذهبوا الى انه عليه السلام قال يوم
 بدر من اخذ شيئا فهو له وذلك قبل نزول الخمس ولم اعلم شيئا ثبت عندنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا)
 قال البيهقي (الذي روي في هذا ما ذكرنا وقد روي عن ابن عباس ما يخالفه في لفظه) ثم ذكر بسنده (عن داود بن ابي
 هند عن عكرمة عن ابن عباس قال قال عليه السلام يوم بدر من فعل كذا او كذا او اتى مكان كذا او كذا فله كذا او كذا)
 ثم ذكر من طريق ابي داود بسنده (عن ابن عباس قال قال عليه السلام يوم بدر من قتل قتيل فله كذا او كذا ومن اسر
 اسيرا فله كذا او كذا) الحديث ثم قال البيهقي (وهذا بخلاف الاول في كيفية الشرطية وقد رويناه في غنيمة بدر
 انها كانت قبل نزول الخمس ثم نزل بقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ الآية فصار الامر اليه) **قلت** حديث
 عبادة المذكور اولا اخرج الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط مسلم واخرج الثاني ايضا وقال صحيح
 فقد اجتمع البخاري بعكرمة واحتج مسلم بـ داود بن ابي هند وما ذكره البيهقي انه يخالفه في لفظه فتلك المخالفة لا تضر
 والحديث الثالث الذي ساقه البيهقي من طريق ابي داود ليس لفظه في السنن كما ساقه واما لفظه من فعل كذا او كذا
 فله من النفل كذا او كذا **وم** يذكر فيه قبلا ولا اسيرا لو كان اللفظ هكذا فليس هو مخالفا للاول في المعنى لا شتراك
 الكل في التنفيل قبل اللقاء وقد ذكر الخطابي حديث ابي داود ثم قال كان النبي صلى الله عليه وسلم ينفل الجيوش
 والسر يا تحرم بضاع على القتال وتوزع بضاعتهم عما يصيبهم من المشقة والكأبة ويجعلهم اسوة الجماعة في سبها من الغنيمة
 فيكون ما يخصهم به من النفل كالصلة والعطية المساندة وقد اختلف العلماء في هذا فكان مالك لا يرى النفل ويكره

ان يقول الإمام من قاتل في موضع كذا او قتل عددا فله كذا او يبعث سرية فيقول ما غنمتم فلكم نصفه ويكره ان
يقاتل الرجل ويسفك دم نفسه في مثل هذا واثبت الشافعي النفل وقال به الاوزاعي واجماد وقال الثوري اذا قاتل الامام
من جاءه برأس فله كذا ومن اخذ شيئا فهو له ومن جاءه بأسير فله كذا انتهى كلامه وقوله تعالى واعلموا انما غنمتم الاية تقدم
الكلام عليه في باب مصرف الغنمة في ابتداء الاسلام وقال صاحب التمهيد ما ملخصه لم يختلف العلماء ان هذه
الآية ليست على ظاهرها وانه خص منها سلب القتل وما فعله عليه السلام من الانفال في غزواته الا انهم اختلفوا
فقال مالك وغيره النفل من الخمس ولا يكون من رأس الغنمة ولا قبل القتال لانه قتال على الدنيا وقال آخرون
النفل من خمس الخمس وقال آخرون النفل جائز قبل احرار الغنمة وبعدها لانه عليه السلام فعل ذلك كله
واختاره لمن فعله وثبت ذلك عنه وعن قال بهذا الاوزاعي والشافعي وجماعة من الشافعيين والعراقيين *

* قال * باب ما جاء في سهم الرجل والفارس *

ذكر فيه حديث عبيد الله بن عمر (عن نافع عن ابن عمر للفارس سهمين وللراجل سهما) * قلت * ورواه ابن المبارك عن
عبيد الله باسناده فقال فيه للفارس سهمين وللراجل سهما * ذكره صاحب التمهيد وفي الاحكام لعبد الحق وقد روي
عن ابن عمر انه عليه السلام جعل للفارس سهمين وللراجل سهما * ذكره ابو بكر بن ابي شيبة وغيره ثم ذكر البيهقي
حديث مجمع بن جارية وفيه فاعطى للفارس سهمين وللراجل سهما وفي سنده مجمع بن يعقوب فحكي عن الشافعي
(انه قال شيخ لا يعرف) * قلت * هذا الحديث اخرجه الحاكم في المستدرک وقال حديث اكبره صحيح الاسناد
ومجمع بن يعقوب معروف قال صاحب السكال روى عنه القعبي ويحيى الوحاظي واسماعيل بن ابي اوس
ويونس المودب وابو عامر العقدي وغيرهم وقال ابن سعد توفي بالمدينة وكان ثقة وقال ابو حاتم وابن معين ليس
به باس وروى له ابو داود والنسائي انتهى كلامه ومعلوم ان ابن معين اذا قال ليس به باس فهو توثيق وفي التهذيب
لا بن جرير الطبري روي عن ابي موسى انه لما اخذ نسترو قتل مقاتلهم جعل للفارس سهمين وللراجل
سهما * ثم ذكر البيهقي في آخر الباب عن الشافعي حديث شاذان (عن زهير عن ابي اسحق غزوت مع معبد بن
عثمان فاسهم لفرسي سهمين ولى سهما قال ابو اسحق وبذلك حدثني هاني بن هاني عن علي) * قلت * قد اختلف
في هذا فذكر عبد الرزاق عن الثوري عن ابي اسحق عن هاني بن هاني قال اسهم له في اماره سعيد بن عثمان
لفرسين لهما اربعة اسهم وله سهم * وقال ابن ابي شيبة ثناغدر عن شعبة عن ابي اسحق عن هاني بن هاني عن علي
قال للفارس سهمان *

باب لا يسهم الا لفرس واحد

* قال *

ذكر فيه عن الشافعي (قال حدث مكحول عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلان الزبير حضر خير يفرسين فاعطاه عليه السلام خمسة اسهم سهال واربعة اسهم لفرسيه وقال ولو كان كما حديث مكحول انه اخذ خمسة اسهم كان ولده اعرف بجدته واحرص على ما فيه زيادته من غيرهم ان شاء الله تعالى) * قلت * يوضح هذا ما ذكره البيهقي فيما بعد في ابواب السير في باب سهمان الخيل من حديث الشافعي بسنده (عن هشام بن عروة عن يحيى بن عباد بن عبد الله ابن الزبير ان الزبير كان يضرب له باربعة اسهم سهم له وسهمين لفرسه وسهم امه يعني يوم خير) ثم قال (قال الشافعي وروي مكحول ان الزبير حضر خير فاسهم له عليه السلام خمسة اسهم سهم له واربعة اسهم لفرسيه فذهب الاوزاعي الى قبول هذا وهشام بن عروة احرز لوزيد الزبير ان يقول به واشبه اذ خالفه مكحول ان يكون اثبت في حديث ابيه منه لحربه علي زيادته وان كان حديثه مقطوعا كحديث مكحول لكنا ذهابنا الى اهل المغازي فقلنا انهم لم يروا انه عليه السلام اسهم لفرسين ولم يختلفوا انه عليه السلام حضر خير بثلاثة افراس لنفسه السلب والضرب والمير تجز ولم ياخذ منها الا لفرس واحد) *

باب المرأة والملوك ترضخ لهما

* قال *

قال في آخره (وروي عن مكحول او غيره في الاسهام لمن) * قلت * ذكره البيهقي فيما بعد في ابواب السير في باب العبيد والنساء والصبيان يحضرون الواقعة ولفظه (عن مكحول وخالد بن معدان قالا اسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم) الحديث وفي آخره (واسهم للنساء والصبيان) فجمع بين مكحول وابن معدان بالواو وقال ههنا عن مكحول او غيره *

باب سهم ذوى القربى

* قال *

ذكر فيه حديث جبير بن مطعم (انما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد قال جبير ولم يقسم لبي عبد شمس ولا لبي نوفل من ذلك الخمس كما قسم لبي هاشم وبنو المطلب قال وكان ابو بكر يخذ الخمس الخمس نحو قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم غير انه لم يكن يعطى قربي رسول الله صلى الله عليه وسلم) الى آخره ثم قال البيهقي (واماروا بيهقي عن الزهري فلم اعلم بعد ان الذي في آخره من قول جبير فيكون موصولا او من قول ابن المسيب او الزهري فيكون مرسل) * قلت * قد تقدم قبل ذلك قال جبير ثم قال قال وكان ابو بكر فالتائل ثانيا هو جبير القائل اولى وهذا ظاهر فكيف لا يعلم البيهقي ويتردد فيه ثم ذكر حديثا عن ابن عمر ثنا هاشم بن بريد حدثني حسين بن ميمون الى آخره ثم قال (قال ابو عبد الله زواته من ثقات الكوفيين) وقال في كتاب المعرفة هذا اسناد صحيح * قلت * في هذا الحديث امران * احدهما *

ان في اسناده اضطرابا ذكره البخاري في التاريخ وادخل بين ابن نمير وهاشم محمد او قال هو حديث لم يتابع عليه
 والثاني ان حسينا هذا مذكور في كتب الضعفاء ذكره العقيلي وابن عدي وابن الجوزي وقال ابن المديني
 ليس بمعروف قل من روى عنه وقال ابو حاتم ليس بقوي في الحديث ومع هذا كيف يكون سنده صحيحا ورواه
 ثقات ثم ذكر البيهقي قول ابن عباس (قابي ذلك علينا قوما) ثم حكى عن الشافعي (انه عني بذلك غير اصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم يزيد بن معاوية) *قلت* يبعد ذلك قوله في الرواية التي قبل هذه (فاينا الا ان يسلمه البناء اني ان يفعل
 فتم كناه يعني عمر) وفي الامتداد كادخل بنى المطلب مع بني هاشم الشافعي واحمد وابو نوره واما سائر الفقهاء
 فيقتصرون بسنهم ذوى القربى على بني هاشم وهو مذهب عمر بن عبد العزيز وروي عن ابن عباس ومحمد بن الحنفية

* قال * باب ما جاء في مصرف اربعة اخماس النفي *

ذكر فيه حديث عمر في اموال بني النضير *قلت* قد تقدم ذكر هذا الحديث والجواب عنه في باب مصرف اربعة
 اخماس النفي في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فالحديث والباب مكرران *

* قال * باب ما يكون للوالى الاعظم والى الاقليم من مال الله *

ذكر فيه (عن ابن الساعدي عن عمر قال عملت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) ثم قال (رواه مسلم في الصحيح
 عن قتبية عن اللبث وقال عن ابن السعدي) *قلت* الذي في صحيح مسلم عن قتبية عن اللبث ان الساعدي واخرجه من
 وجهين آخرين في اخذها ابن السعدي وفي الآخر عبد الله بن السعدي *

* قال * باب الاختيار في التجبيل بقسمة مال النفي *

ذكر فيه حديث (اني رسول الله صلى الله عليه وسلم بمال من البحرين فقال انثروه في المسجد) من طريق ابراهيم بن
 طهمان عن عبد العزيز بن صهيب عن انس *ثم قال* (اخرجه البخاري في الصحيح فقال وقال ابراهيم) *قلت* في
 اطراف المتن ان البخاري رواه في كتابه في ثلاثة مواضع عن عبد العزيز بن انس ولم ينسب عبد العزيز وذكره
 الدمشقي وخلف في ترجمة عبد العزيز بن صهيب عن انس وكذا رواه عمر بن محمد البعيري في صحيحه وقد روى
 ابو عوانة في صحيحه حديث تسخروا فان في السجود بركة *من طريق ابن طهمان عن عبد العزيز بن رفيع عن انس
 وروى ابو داود والنسائي حديث لا يحمل دم امرئ مسلم من طريق ابن طهمان عن عبد العزيز بن رفيع عن عبيد بن
 عمير عن عائشة فيحتمل ان يكون هذا او يحتمل ان يكون هذا والله اعلم ايها هو *

❦ باب ما جاء في عقد الالوية ❦

❦ قال ❦

ذكر فيه (انه عليه السلام عقد لعبد الرحمن بن عوف لواء) وفي سنده عثمان بن عطاء الخراساني فقال (ليس بالقوى)
❦ قلت ❦ ضعفه ابن معين والدارقطني وقال عمرو بن علي منكر الحديث وقال علي بن الجعيد متروك والبيهقي الان
القول فيه في هذا الباب وضعفه في باب من يلاعن حيث روى حديثا يحتج به خصومه ❦

❦ باب لا يسع اهل الاموال حبسه عن امر وابدفعه اليه ❦

❦ قال ❦

ذكر فيه حديثا عن ابي صالح السمان عن ابي هريرة ❦ وفيه (ولا صاحب ابل لا يؤدي حقها ومن حقها حلها يوم ورجها) ثم
زعم البيهقي ان هذا الكلام يشبه ان يكون من قول ابي هريرة ❦ قال (وقد روي في كتاب الزكوة عن سهيل بن ابي صالح
عن ابيه في هذا الحديث وما من صاحب ابل لا يؤدي زكوتها الا يطع لها) ❦ قلت ❦ هذا ادعوى لا دليل عليها بل هو كلام
منصّل بكلامه صلى الله عليه وسلم فيكون مرفوعا وقد اخرج البخاري نحو هذا الكلام متصلا من حديث ابي الزناد
عن الاعرج عن ابي هريرة واخرج مسلم نحوه من حديث ابي الزبير عن جابر وليس سقوط ذلك في حديث سهيل
دليا على انه من كلام ابي هريرة بل هو زيادة ثقة جاءت منصلة بكلامه صلى الله عليه وسلم من جهات فتكون مرفوعة ❦

❦ باب رب المال يتولى تفرقة زكوة ماله ❦

❦ قال ❦

ذكر فيه حديثا عن محمد بن فضيل عن عطاء بن السائب عن سالم بن ابي الجعد عن ابن عباس ❦ وفيه (وامر تارسلك ان تاخذ
زكوة من حواشي اموالنا ونضعه في فقراءنا) ثم قال البيهقي (هذه اللفظة ان كانت محفوظة دلت على جواز تفريق
رب المال زكوة ماله وحديث انس في هذه القصة الله امر لك ان تاخذ هذه الصدقة من اغنيائنا فنقسمها
في فقراءنا اسنادا صحيح) ❦ قلت ❦ ابن السائب لم يحتج به البخاري ولا مسلم واختلط في آخر عمره وفي الكمال عن
ابن معين قال جميع من روى عنه في الاختلاط الاشعبة وسفيان فظهر ان حديثه هذا ليس بصحيح ولم يخرج
في شيء من الكتب الستة وحديث انس اخرج منه البخاري بهذا اللفظ واخرج مسلم اصله فهو حديث صحيح
لا مشاركة بينه وبين ذلك الحديث في الصحة فكيف يقال اسنادا صحيح ❦

❦ باب قسم الصدقات على قسم الله تعالى وهي سهران ثمانية ماد اموا ووجو دين ❦

❦ قال ❦

ذكر في هذا الباب حديثين ❦ الثاني ❦ عن ابن عباس وضعف اسناده والاول عن زياد بن الجارث ❦ قلت ❦ سكت عنه
وفي سنده عبد الرحمن بن زياد الا فريقي انفراد به وقد ضعفه بعضهم كذا ذكر صاحب التمهيد وضعفه ايضا
البيهقي في باب عتق امهات الاولاد وقال في باب فرض الشهيد (ضعفه القطان وابن مهدي وابن معين وابن حنبل

وغيرهم أو انما جزأها لله تعالى ثمانية لثلاث تخرج الصدقة عن تلك الاجزاء *

* قال * ❦ باب من جعل الصدقة في صنف واحد ❦

رواه عن عمرو وحذيفة وابن عباس من عدة طرق وعللها ومن جملة تلك الطرق انه اخبره عن الحسن هو ابن عمارة عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس * قلت * قد جاء هذا من وجه آخر اخبره عبد الرزاق في مصنفه عن ابن مجاهد عن ابيه عن ابن عباس قال اذا وضعتها في صنف واحد من هذه الاصناف فحسبك * وقال الطحاوي وابن عبد البر لا نعلم لابن عباس وحذيفة في ذلك مخالفا من الصحابة وقال ابو بكر الرازي روي ذلك عن عمرو وحذيفة وابن عباس ولا يروى عن احدهم من الصحابة خلافا * ثم ذكر البيهقي (عن شعبة انه قال والله لا تكف عن ذكره يعني الحسن بن عمارة انا والله سألت الحكم عن الصدقة يجعل في صنف واحد قال لا بأس به قلت ممن سمعت قال كان ابراهيم يقول وهذا الحسن بن عمارة يحدث عن الحكم عن يحيى بن الجزار عن علي وعن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس وعن الحكم عن حذيفة لا بأس ان يجعل الرجل الصدقة في صنف واحد * قلت * لا ينكر مثل هذا على الحسن فان الحكم كان غريز العلم فيتمثل ان يكون سمع ذلك من ابراهيم ومن هؤلاء وقد قدمنا في ابواب الجنائز نحو هذا عن صاحب الفاصل *

* قال * ❦ باب من قال لا تخرج صدقة قوم من بلد ❦

ذكر فيه حديث (تؤخذ من اغنيائهم فتد في فقرائهم) * قلت * في شرح العمدة استدل به على عدم جواز نقل الزكاة عن بلد المال وفيه عندى ضعف لان الاقرب ان المراد تؤخذ من اغنيائهم من حيث انهم مسلمون لا من حيث انهم اهل اليمن وكذلك الرد على فقرائهم وان لم يكن هذا هو الاظهر فهو محتمل احتمالا قويابوقويه ان اعيان الاشخاص المخاطبين في قواعد الشرع الكلية لا تعتبر ولولا وجود مناسبه في وجوب الزكاة لقطع بان ذلك غير معتبر وقد ورد صيغة الامر بخطابه في الصلوة ولا يختص به قطعا اعني الحكم وان اختص بهم خطاب المواجهة انتهى كلامه ثم ظاهر الحديث يدل على عدم جواز النقل من بعض بلاد اليمن الى بعضها وهو خلاف قول الشافعية ثم ذكر البيهقي حديثا عن اشعث بن سوار عن عون بن ابي جحيفة عن ابيه ثم قال (الحديث يعرف باشعث وليس بالقوي) * قلت * كيف يقول يعرف به وقد اخبره هو بعد هذا من حديث الاعمش عن ابن ابي جحيفة عن ابيه * واشعث وان تكلفوا فيه فقد وثقه العجلي واخرج له مسلم مقرونا بغيره واخرج الترمذي حديثه هذا وحسنه واختلف كلام البيهقي فيه فقال هناليس بالقوى وضعفه في باب من قال للمبتوتة النفقة ثم ذكر البيهقي (ان معاذ افضى ايمار جل الثقل من

محلاته عشيرته الى غير محلات عشيرته فعشره وصدقته الى محلات عشيرته * قلت * هذا حجة عليه لان ظاهره النقل الى محلات عشيرته وان كان في غير موضع ماله *

* قال * ﴿ باب ما يستدل به على ان الفقير امس حاجة من المسكين ﴾

ذكر فيه حديث (المسكين الذي لا يجد غنى يغنيه ولا يتفطن له فيتصدق عليه) ثم قال (فيه كالدلالة على ان المسكين له بعض الغنى فيكتفي به ويتعفف عن السؤال) * قلت * لو لم من تعففه ان يكون له بعض الغنى لزم على هذا ان يكون الفقير ايضا كذلك ويكون له بعض الغنى لانه تعالى وصف الفقراء بالتعفف في قوله تعالى للفقراء الذين احصروا * الى قوله من التعفف *

* قال * ﴿ باب الفقير او المسكين له كسب يغنيه فلا يعطى بالفقر والمسكنة شيئا ﴾

ذكر فيه حديث (لا يحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي) ثم ذكر قوله عليه السلام للرجلين (لاحق فيها الغني ولا لقوي مكتسب) * قلت * مثل هذا ليس بغني فيكون فقيرا فيحل له الصدقة عملا بالظواهر كقوله تعالى انما الصدقات للفقراء * واحاديث رد الصدقة في الفقراء ومعنى لا يحل له الصدقة اي طلبها وان كان يحل له الاخذ وحملناه على ذلك جمعا بين الادلة وذكر ابو داود حديث الرجلين وفيه فرانا جلد بن فقال ان شئنا اعطيتكما * ولفظ الطحاوي جلد بن قوين ف قوله ان شئنا اعطيتكما دليل على جواز الدفع ولو لا ذلك لما دفع اليها ما لا يجوز دفعه وقال الطحاوي امر عليه السلام زياد بن الحارث الصداي على قومه ومحال ان يؤمره وبه زبانة ثم قد سأل من صدقة قومه وهي زكوتهم فاعطاه منها ولم يمنعه لصحة بدنه *

* قال * ﴿ باب من يعطى من المؤلفة قلوبهم من سهم الصدقات ﴾

ذكر فيه عن الشافعي (قال للمؤلفة قلوبهم في قسم الصدقات سهم) والذي احفظ فيه ان عدي بن حاتم جاء الى ابي بكر احسبه قال بثلاث مائة من صدقات قومه فاعطاه منها ثلاثين بعير الى آخره وليس في الخبر من اين اعطاه باها غير ان الذي يكاد ان يعرف القلب بالاستدلال بالاخبار انه اعطاه اياه من سهم المؤلفة قلوبهم) * قلت * ان كان عدي عند البيهقي وامامه من المؤلفة قلوبهم فذلك في غاية البعد فقد ذكر البيهقي فيما مضى في باب نقل الصدقة وعزاه الى مسلم (ان عدي قال لمرضى الله عنهما تعرفني يا امير المؤمنين فقال نعم والله اني لا عرفك آمنت اذ كفر واواقبت اذ اذبر واووفيت اذ غدر وا) وفي الاكتفاء لابن سالم زيادة على هذا انه قال والله نعرفك من السماء ولما عزمتم طي علي حبس الصدقة في اول خلافة ابي بكر رضي الله عنه رد عليهم عدي بكلام كثير ذكره ابن اسحق ومن جعله ان للشيطان قادة عند موت كل نبي

يستخف لها اهل الجهل بجهلهم على فلائص الفتنة وانما هي عجاوبة لا ثبات لها ولا ثبات فيها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خليفة من بعده على هذا الامر وان لدين الله اقواما يستنهضون به ويقومون به بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قاموا بعبدته وان لم يكن عدي من المؤلفة قلوبهم فيبعد ايضا ان يعطيه ابو بكر من سهمهم وايضا فان سهمهم سقط في زمن ابي بكر كما ذكره البيهقي في الباب الذي بعد هذا وقد ذكر القدوري في التجرىد ان ابا بكر اعطاه من سهم العاملين ويدل على ذلك ما حكاه البيهقي في باب نقل الصدقة (عن ابن اسحق) انه عليه السلام بعث عديا على صدقات طي) وذكر ابن سالم في الاكتفاء وجه آخر في اعطاء ابي بكر له تلك الابل فقال: واعطى ابو بكر عديا ثلاثين من ابل الصدقة وذلك ان عديا لما قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم نصرانيا فارسل واراد الرجوع الى بلاده ارسل اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتد زمن الزاد ويقول والله ما اصبح عند آل محمد شئ من الطعام ولكن ترجع ويكون خيرا فلذلك اعطاه ابو بكر تلك الفرائض *

* قال * باب لا وقت فيما يعطي الفقراء والمساكين *

ذكر فيه حديث سفيان الثوري (عن حكيم بن جبير عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن ابيه عن عبد الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سال وله ما يغنيه جاء يوم القيامة خموش) الحديث ثم ذكر (ان سفيان قيل له كان شعبة لا يروى عن حكيم بن جبير فقال سفيان فقد حدثنا زيد عن محمد بن عبد الرحمن) ثم ذكر (عن يعقوب بن سفيان قال هي شكاية بعيدة لو كان حديث حكيم بن جبير عند زيد ما خفي على اهل العلم) * قلت * قد جاء ذلك بسند جليل قال المزي في اطرافه رواه النسائي عن احمد بن سليمان عن يحيى بن آدم عن سفيان عنهما يعني حكيم او زيدا واحمد بن سليمان الراوي حافظ قال فيه النسائي ثقة مأمون صاحب حديث ويعني بن آدم الاعلام روى له الجماعة *

* قال * باب الرجل يقسم صدقة على قرابته وجيرانه *

ذكر فيه (عن طلحة رجل من قريش عن عائشة قالت يا رسول الله ان لي جارين فالي ايهما اهدي) الحديث ثم قال (رواه البخاري عن حجاج بن منهال عن شعبة) ثم اخرجه البيهقي من وجه آخر عن طلحة بن عبيد الله بن عوف عن عائشة * قلت * ذكره المزي في اطرافه في ترجمة طلحة بن عبيد الله بن عثمان التيمي عن عائشة ولم يذكر احدا فيما علمت ان طلحة الراوي لهذا الحديث جده عوف كما ذكره البيهقي في الوجه الثاني وقد اخرج ابو داود هذا الحديث عن طلحة ولم ينسبه ثم قال قال شعبة في هذا الحديث طلحة رجل من قريش واما البخاري فانه اخرجه في ثلاثة مواضع ولم يقل في شئ منها رجل من قريش كما هو المفهوم من ظاهر كلام البيهقي فاخرجه اعني البخاري في الادب عن حجاج ولفظه عن طلحة ولم ينسبه واخرجه

في الشفعة عن حجاج وفي الهبة عن محمد بن بشار ولفظه في الطريقين طلحة بن عبيد الله *

* قال * باب المرأة تصرف من زكوتها في زوجها *

ذكر فيه حديث زينب امرأة ابن مسعود * قلت * أخرجه البخاري عن أبي سعيد الخدري في حديث طويل وفيه يا معشر النساء تصدقن فاني رأيتكن أكثر أهل النار قتلن وجم ذلك يا رسول الله قال تكثرن اللعن وتكفرن العشير وفيه فقالت امرأة ابن مسعود كان عتيدي حلي فاردت ان اتصدق به فزعم ابن مسعود انه وولده احق من تصدقت به عليهم فقال عليه السلام صدق ابن مسعود ورجك وولدك احق من تصدقت به عليهم * فظهر ان المراد بهذه الصدقة التطوع كقارة لكثرة اللعن وكفران العشير ولما قرن الزوج بالولد ولا بتصدق على الولد الا بالتطوع فكذا الزوج وذكر مسلم قول ام سلمة يا رسول الله هل لي اجر في بني ابي سلمة * وقول امرأة ابن مسعود فاذا المرأة من الانصار يلب رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجتي حاجتها * وقال النووي المذكور في هذه الاحاديث المراد به كل صدقة تطوع وسياق الاحاديث تدل عليه *

* قال * باب آل محمد صلى الله عليه وسلم لا يعطون من الصدقات المفروضة *

ذكر فيه حديث (انا لاناكل الصدقة) * قلت * في شرح مسلم للنووي في هذا الحديث انه لا يفرق بين صدقة الفرض والتطوع لقوله عليه السلام الصدقة بالالف واللام وهي تعم النوعين انتهى كلامه وعلم به ان الحديث غير مطابق لمذعي البيهقي *

* قال * باب بيان آل محمد صلى الله عليه وسلم الذين تحرم عليهم الصدقة المفروضة *

ذكر فيه قول زيد بن ارقم (اهل بيته من حرم الصدقة بعده) * ثم قال البيهقي (وهكذا ابنو المطلب بن عبد مناف بدليل حديث جابر بن مطعم لقابو المطلب وبنو هاشم شي واحد واعطاهم من سهم ذوى القربى) * قلت * انما اعطاهم للنصرة لقوله عليه السلام لم تفارقوني في جاهلية ولا اسلام * وتحريم الصدقة لا يتعلق بالنصرة عند جميع الفقهاء الا ترى ان من كان منافرا له في الجاهلية والاسلام وهو ابو لهب دخل مسلو ولده في حرمة الصدقة لكونهم من بني هاشم فوجب خروج بني المطلب من حرمة الصدقة لكونهم ليسوا من النسب من بني هاشم الا ترى ان ولد المطلب يجوز ان يعملوا على الصدقة ذكره القدوري في التجرىد مخالفا في ذلك بني هاشم على ما ذكره البيهقي في الباب الذي يلي هذا الباب *

باب لا يأخذون بالعالة شيئاً

* قال *

* قال * قد تقدم في الباب الذي قبل هذا من كلام القدوري أن لبنى المطلب أن يعملوا على الصدقة *

باب لا يحرم على آل محمد صلى الله عليه وسلم صدقة التطوع

* قال *

(قال الشافعي وقبل النبي صلى الله عليه وسلم الهدية من صدقة تصدق بها على بريرة وذلك أنه منها تطوع لاصدقة)

* قلت * قد صرح صلى الله عليه وسلم بأنه هدية فليس بصدقة لا فريضة ولا تطوعاً إذا الهدية غير الصدقة بتوحيها

فالحدوث أيضاً غير مطابق للباب وقد قال البيهقي فيما مضى في أبواب الهبة (باب كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا يأخذ صدقة التطوع ويأخذ الهبة) ثم ذكر هذا الحديث وهذا مخالف لما ذكرنا فإن كان ذلك منها تطوعاً كما

زعم البيهقي فهو دليل على أنه كان يأخذ صدقة التطوع وهو مخالف لقوله كان لا يأخذ صدقة التطوع *

* قال * باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل ما كان باسم الهدية ولا يقبل ما كان باسم الصدقة ما تحريماً وأما تورعاً

* قلت * لا وجه لهذا التردد مع قوله صلى الله عليه وسلم في الصحيح للحسن ما علمت أن لا تحل لنا الصدقة وقد قال

النووي مذهب الشافعي وموافقه تحريم الزكاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله وسياق أن شاء الله تعالى في خصائصه

صلى الله عليه وسلم قول البيهقي (باب ما حرم عليه وتنزه عنه من الصدقة) ثم ذكر البيهقي في أول النكاح

خصائصه عليه السلام فمنها *

باب ما وجب عليه من تحبيره لنسائه

* قال *

ذكر في آخره قوله عليه السلام لا ينة الجون (الحق باهلك) * قلت * ليس هو من هذا الباب *

باب ما وجب عليه من قيام الليل

* قال *

ذكر في آخره حديث (أفلا أكون عبد اشكورا) * قلت * ليس هو بمطابق للباب *

باب ما حرم عليه وتنزه عنه من الصدقة

* قال *

* قلت * ليس هو صلى الله عليه وسلم مخصوصاً بتحريم الصدقة بل شاركه في ذلك آله كما بينه البيهقي قريباً

باب ما أمر الله تعالى به من المشورة فقال وشاورهم في الأمر

* قال *

(قال الشافعي قال الله تعالى وأمرهم شورى بينهم) ثم ذكر البيهقي (عن الحسن قال إن كان صلى الله عليه وسلم

لنفياعن المشورة ولكن أراد أن يستن بذلك الأحكام بعده) * قلت * إذا خص صلى الله عليه وسلم بوجوب

المشورة عليه فذكر قوله تعالى وأمرهم شورى بينهم غير مناسب وكذا ذكر كلام الحسن أيضاً لأن المشورة غير

واجبة على الحكماء بعده اذ لو وجبت عليهم لم يكن هو صلى الله عليه وسلم مخصوصا بذلك فثبت انها سنة في حقهم وثبت ايضا انها سنة في حقه صلى الله عليه وسلم ليستنوا به فيها وهذا يقوى قول من جعل امره صلى الله عليه وسلم بالمشورة للاستحباب لاستمالة القلوب وهذا القول ذكره الفزاري في الوسيط *

* باب النكاح *

* قال *

ذكر فيه حديث عائشة (كنت اغار على اللاتي وهبن انفسهن لرسول الله صلى الله عليه وسلم واقول اتهم المرأة نفسها) الحديث ثم ذكر (عن سعيد بن المسيب قال لا تحل الهبة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو اصدقها سوطا حلت) * قلت * في مسند احمد بن حنبل ثنا احمد بن بشر ثنا هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة انها كانت تعير النساء اللاتي وهبن انفسهن لرسول الله صلى الله عليه وسلم قالت لا تستحي المرأة ان تعرض نفسها بغير صداق فانزل الله تعالى ترجى من تشاء منهم الآية وهذا مند على شرط الشيخين وقال الطحاوي ثنا حسين بن نصر ثنا يوسف بن عدي ثنا علي بن مسهر عن هشام عن ابيه قالت عائشة كنت اذا ذكرت قلت اني لاستحي امرأة تب نفسها للرجل بغير مهر الحديث وحسين بن نصر قال فيه السبعاني وابن يونس ثقة ثبت وبقية السند على شرط البخاري والحديث من الطريقين يدل على ان الذي انكرته عائشة هو ترك المهر لا غير وان الذي خص به صلى الله عليه وسلم هو الا نفيقاد بغير صداق (وقد قال الشافعي لم يكن لاحد ان يقول جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين اكثر من اربع ونكح امرأة بغير مهر) ذكره البيهقي فيما بعد في باب الدليل على انه صلى الله عليه وسلم لا يقتدي به فيما خص به وذكره البيهقي فيما بعد في باب الرجل يعتق امته ثم يتزوج بها (انه عليه السلام اعتق صفية وجعل عتقها صداقها) ثم ذكر (عن يحيى بن اكثم قال هذا كان للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة) ثم قال البيهقي (ويذكر هذا عن المزني انه ذكر هذا الحديث للشافعي فحمله على التخصيص وموضع التخصيص انه اعتقها مطلقا ثم تزوجها على غير مهر ونكاح غيره لا يتخلو من مهر) انتهى كلامه وهذا هو الذي يقتضيه كلام ابن المسيب ظاهرا وان غيره عليه السلام لو تزوج بلفظ الهبة بصداق ولو قل جازله وهذا غير موافق لمقصود البيهقي وقد وافق ابن المسيب على هذه اجماعة من السلف وذكر عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بن ايوب عن ابي قلابة عن ابن المسيب ورجلين معه من اهل العلم قالوا لا تحل الهبة لاحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولو تزوجها على سوطا حلت وعن طاوس قال لا يحل لاحد ان يعاب ابنه بغير مهر الا للنبي صلى الله عليه وسلم وعن مجاهد وامرأة مومنة ان وهبت نفسها للنبي قال بغير صداق وعن عطاء سئل عن امرأة وهبت نفسها لرجل قال لا يكون الا بصداق وعنه قال لا يصلح الا بصداق لم يكن ذلك الا للنبي صلى الله عليه وسلم وعن الحكم

وحماد مثلاً عن رجل وهب ابنه لرجل فقال لا يجوز الا بصدق * ذكر الحمسة ابن ابي شيبة في مصنفه باسناد صحيح
ويؤيد ما قاله هؤلاء وجهان * أحدهما قوله تعالى لكيلا يكون عليك حرج * اي ضيق فالأية خرجت مخرج الامتنان
والحرج انما هو في وجوب الصدق لافي الانعقاد من جهة اللفظ اذ لا فرق في اللفظ بين وهبت وزوجت وذلك
انه قد لا يقدر على المهر فيضيق عليه التماسه فاما ابدال العبارة بغيرها فلا ضيق فيه * والثاني * انه اذا ثبت ان الذي
خص به عليه السلام هو الا انعقاد بغير مهر فقد كفيتموه قوله تعالى مخالصة لك * فانفتحت الخصوصية بلفظ الجبة
لثلاث يلزم كثرة الاختصاص اذا لاصل عدمه *

* قال * باب ما يستدل به على انه جعل سنة للمسلمين رحمة *

ذكر الحديث من طريق ابن المسيب عن ابي هريرة ثم قال (رواه البخاري ومسلم) ثم اعاده البيهقي من طريق همام
عن ابي هريرة ثم قال (رواه مسلم في بعض النسخ واخرجاه من حديث ابن المسيب عن ابي هريرة) * قلت * هذا
الكلام الاخير ذكره البيهقي فيما تقدم فهو تكرار لا فائدة فيه ولم يخرجه مسلم فيما عندنا من صحيحه من طريق همام
ولا ذكر ذلك ابن طاهر في اطرافه ولم يذكره ايضا المزي في اطرافه مع تأخره وشدة استقصائه *

* قال * باب اليه ينسب اولاد بناته ثم ذكر نسبه صلى الله عليه وسلم اولاد فاطمة اليه بالنسبة *

* قلت * هذه النسبة مجازية ولا اختصاص له صلى الله عليه وسلم بذلك كذا قال القفال وقد قال البيهقي فيما مضى
في ابواب الوقف (باب ما يتناول اسم الولد والابن) وذكر فيه (انه عليه السلام سمي اولاد علي باسم الابن) وذكر
ايضاً (انه عليه السلام اخذ الحسن والحسين ثم تلاهما موالكم واولادكم فبينة) وظاهر هذا التبريد عدم الخصوصية *

* قال * باب كان ماله بعد موته قائماً على قبضه ومملكه *

ذكر فيه حديث (ما ترك كفاً صدقة) * قلت * كيف يبقى على مملكه مع هذا الكلام *

* قال * باب دخول المسجد جنباً *

(كذا قال ابو العباس والصواب ان صح الخبر فيه لبثه في المسجد جنباً فاعبوردون اللبث جائز للكفاة على الجنابة)

* قلت * ما قاله ابو العباس لم يسلمه القفال بل قال لا اظنه صحيحاً وقال امام الحرمين هو هوس ولا يدرى من اين

قاله والى اي اصل استند فلو وجهه القطع بخطبه انتهى كلامه ثم على نقد بر صحة الحديث فعلى اي وجه جعل

ليس بخاص به صلى الله عليه وسلم بل شاركه فيه غيره كما نص عليه في الحديث *

* قال * ❦ باب ما يبيح له من القضاء بعله ❦

ذكر فيه حديث (أن أباسفيان رجلا ممسك) إلى آخره * قلت * ذكر جماعة من المحققين أن ذلك كان فتوى لا قضاء وقال النووي في شرح مسلم استدلال به جماعات من أصحابنا وغيرهم على جواز القضاء على الغائب ولا يصح الاستدلال به لأن هذه القضية كانت بمكة وكان أبوسفيان حاضرا بها وشرط القضاء على الغائب أن يكون غائبا عن البلد أو مستترا لا يقدر عليه أو متعززا أو لم يكن هذا الشرط في أبي سفيان موجودا فلا يكون قضاء على غائب بل هو افتاء انتهى كلامه وإضافته لم يستحلفها إنما لم تأخذ الثقة ولم يقدر الثقة بل قلل لها خذني من ماله ما يكفك ولذلك بالمعروف * فجعل التقدير إليها فيما تأخذه ومعلوم أن ما كان من فرض الثقة على وجه القضاء لا يكون تقديره إلى مستحقه *

* قال * ❦ باب التزويج بالابكار ❦

ذكر فيه حديث (عليكم بالابكار) من طريقين في الأولى عبد الرحمن بن سالم بن عبد الرحمن عن أبيه عن جده وفي الثانية عبد الرحمن بن سالم بن عبد الرحمن بن عويم بن ساعدة ثم قلل (عبد الرحمن بن عويم ليست له صحة) * قلت * أخرج هذا الحديث ابن ماجه في سننه ولفظه عبد الرحمن بن سالم بن عتبة بن عويم عن أبيه عن جده وعتبة بن عويم ذكره ابن مندة وغيره في الصحابة وذكر ابن طاهر والمزي هذا الحديث في أطرافها في مسند عتبة هذا فتبين بذلك أن الحديث مرفوع وقد أخرج ابن مندة في معرفة الصحابة من حديث عبد الرحمن بن سالم بن عبد الرحمن بن عتبة بن عويم عن أبيه عن جده عتبة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله اختار لي أصحابا الحديث فإن كان عبد الرحمن اسم جده عبد الرحمن كما ذكره البيهقي وابن مندة يحتمل على أن عبد الرحمن الذي هو الجد نسب في الطريق للثانية من طريق البيهقي إلى جده عويم وإن أباه هو عتبة كما بينه ابن مندة وإن سالم في طريق ابن ماجه نسب إلى جده عتبة ويحتمل قوله في الطريق الأولى من طريق البيهقي عن أبيه عن جده على أن المراد عن جد الأب هو عتبة كما صرح به ابن مندة في ذلك الحديث وإنما فعلنا ذلك توفيقا بين رواية البيهقي ورواية ابن ماجه *

* قال * ❦ باب الترغيب في التزويج من ذي الدين ❦

ذكر فيه حديثان أبي حاتم المزي ثم قال (له صحة ذكره البخاري وغيره) * قلت * ذكر ابن القطان أنه لم تصح صحبته وإن من زعمها النار أم أنباء لهذا الخبر وهذا الخبر لثبوت ثبوته على ثبوت صحبته وثبوت صحبته على ثبوته وقد ذكر أبو داود هذا الحديث في المراسيل وهو دليل على أنه عنده غير صاحب *

باب من تنهى للعبادة

* قال *

(قال الشافعي قد ذكر الله تعالى القواعد من النساء فلم ينهن عن القعود ولم يندبهن الى النكاح وذكر عبد الكرم فقال سيدا وحضورا والحضور الذي لا ياتي النساء ولم يندبه الى نكاح) * قلت * من يرى ان النكاح افضل من التنهي للعبادة لا يقول بالنهي عن القعود بل يجوز القعود عن النكاح عنده وان كان النكاح افضل وانما لم يندبهن اليه لانهن لا طمع لهن فيه اذ القواعد هن اللاتي قعدن عن الحيض والولد لكبرهن ومعنى لا يرجون نكاحا لا يطمعن فيه وروى القاضي اسمعيل في احكام القرآن بسنده عن ربيعة في قوله تعالى والقواعد من النساء * قال التي اذا رايتها استغدرت بها فلا بأس ان نضع الحمار والجلباب وان نراها واما الاستدلال بامر يحيى عليه السلام وانما نقول ليس الكلام في الحضور وانما الكلام فيمن له قوة على الجماع وقال ابن العربي في العارضة هذا منكر لانك ذكرت يحيى ونسبت محمدا صلى الله عليه وسلم ورغبته ومدحه له وحته عليه وايضا فانك قلت شريعة من قبلنا ليست شريعة لنا ولا يقتدي منها بحرف ثم ذكر البيهقي حديث اهل الصفة (وانهم اصابوا الاسلام لا باوون الى اهل ولا مال) * قلت * الكلام في من يجد اهمية النكاح وهو لا كانوا اقراء ثم ذكر البيهقي (ان امرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن حق الزوج وانها قالت لا تزوج ما بقيت في الدنيا) * قلت * في سنده سليمان بن الليثاني ضعيف والراوي عنه القاسم العرفي قال ابو القاسم لا يحتج به والراوي عنه ابن الغيرة وفي الميزان محمد بن المعيرة السلياني فيه نظر *

باب تخصيص الوجه والكفين بجواز النظر

* قال *

ذكر فيه حديث اسماء بنت عميس (ليس للمرأة المسلمة ان يبدو منها الا هكذا) ثم قال (اسناده ضعيف) * قلت * ذكر قبله حديث عائشة (ان المرأة اذا بلغت المحيض لم تصلح ان يرى منها الا هذا) وسكت عنه وفي سنده الوليد بن مسلم عن سعيد بن بشير والوليد مدلس وابن بشير قال يحيى ليس بشي زاد ابن خزيمة الحديث وضعفه النسائي وقال ابن حبان فاحش الخطاء ورواه ابن بشير عن قتادة عن خالد بن دريك عن عائشة وذكر البيهقي في كتاب الصلوة في باب عورة الحرة عن ابي داود ان الحديث مرسل وان ابن دريك لم يدرك عائشة وذكر البيهقي في هذا الباب بعد حديث اسماء الذي ضعف اسناده حديثين وسكت عنهما احدهما حديث غبطة (عن عمتها ام الحسن عن جدتها عن عائشة قال عليه السلام لهند لا يابيك حتى تغيري كفيك) وغبطة وام الحسن لم اعرف حالها وجدتها مجهولة وقال المزي في اطرافه رواه بشر الجهمضي عن غبطة حدثني عمي عن جدي * والحدِيث الآخر حديث مطيع بن ميمون (حدثنا صفية بنت عصفه عن عائشة انه عليه السلام قال لو كنت امرأة لغيرت اظفارك بالخناء

و. مطيع ضعيف كذا في الكاشف للذهبي وبت عصمة لم اعرف حالها *

* قال * ﴿باب مساواة المرأة الرجل في الحجاب والنظر الى الاجانب﴾

ذكر فيه قوله عليه السلام لام سلمة وميمونة (افعيا وان اتما) * قلت * في سنده نهان سكت عنه البيهقي هنا وقال في ابواب المكاتب (صاحب الصحيح لم يخرج عنه وكان له لم يثبت عدله عندها ولم يخلج من الجهالة برواية عدل عنه) وقد تكلمنا معه هناك وقال صاحب التمهيد قوله عليه السلام لفاطمة بنت قيس انتقلي الى ابن ام مكتوم فانه اعنى ابن وضعت ثيابك لم ير شيئا * دليل على جواز نظر المرأة للاعشى وكونها معه في بيت وان لم تكن ذات محرم منه وفيه ما يرد حديث نهان انه عليه السلام قال لام سلمة وميمونة احتجبتا به * ومن قال بحديث فاطمة احتج بصحته وانه لا مطعن لاحد فيه وان نهان ليس ممن يحتج بحديثه وزعم انه لم يروا الا حديثين منكروين احدهما هذا والاخر عن ام سلمة في المكاتب اذا كان عنده ما يؤدى كتابته احتجبت منه سيدة له *

* قال * ﴿باب ما في ايدي زينة المملكت يمينه﴾

ذكر فيه قول عائشة لسليمان بن يسار (ادخل فانك عبد مابق عليك درهم) * قلت * سليمان لم يكن مولاها بل مولى ميمونة كاتبه بعق فهو غير مطابق للباب ويحتاج الى قول عائشة ادخل الى تاويل *

* قال * ﴿باب ما جاء في مصافحة الرجل الرجل﴾

ذكر فيه حديثا عن زيد بن ابي الشعثاء عن البراء بن عازب ثم قال (رواه ابو داود في السنن الا انه قال عن زيد ابي الحكم المعزى) * قلت * زيد بن ابي الشعثاء يقال له ابو الحكم المعزى ذكره كذلك المزي في اطرافه وذكره غيره ايضا *

* قال * ﴿باب معاينة الرجل الرجل﴾

ذكر فيه حديثا عن ابي ذر انه عليه السلام التزمه ثم قال (واما الحديث الذي انا ابو الحسن) فذكر سنده حديث انس (ايخني بعضنا البعض) ثم قال (فهذا ينفر ذبه حنظلة السدوسي تركه القطان لا ختلاطه) * قلت * سكت عن الحديث الاول وفي سنده رجل من عنزة وهو مجهول وفيه ايضا حماد هو ابن سلمة وقد تقدم ان البيهقي قال عنه في باب من مربحائط انسان (ليس بالقوي) وقال في باب من صلى وفي ثوبه او نعله اذى احاديث سلمة عن ابي نعام السعدي عن ابي نضرة كل منهم مختلف في عدله *

* قال * ﴿باب لا نكاح الا بولي﴾

ذكر فيه حديث معقل ونزول قوله تعالى فلا تعضلوهن ان يكنن ازواجهن * ثم قال قال الشافعي هذا بين ما في القرآن

من ان المرأة مع الولي في نفسها حق وان على الولي ان لا يعضلها * قلت * المعنى عن العضل في هذه الآية هم المطلقون
 لا الاولياء لان جواب الشرط يجب ان يرجع الى من خوطب بالشرط وهم المطلقون في قوله تعالى واذا
 طلقتم النساء فبلغن اجلهن * والاولياء لم يجز لهم ذكر فيلزم من صرف ذلك اليهم محذوران * احدهما اخلاء الشرط
 عن الجزاء * والثاني * عدم الالتيام بعو الضمير الى غير المذكورين او لا والعضل من الازواج المطلقين ان ينموا عن
 من الخروج والمراسلة في عقد النكاح ويجسوهن ويضيقوا عليهن ويطولوا العدة عليهن واليه الاشارة بقوله تعالى ولا تمسكوهن
 ضرارا تعتدوا * كانوا يطلقون فاذا قرب انقضاء العدة راجعوا من غير حاجة ضرار او هذا لان العضل في اللغة هو الضيق
 والمنع قال ابو عبيد يقال في تفسير الآية انه يطلقها واحدة حتى اذا كادت تنقضي عدتها ارتجعها ثم طلقها اخرى
 ثم كذلك يطول عليها العدة يضارها بذلك ويقع العضل ايضا من المطلق بان يجلس في المشاهد والجامع فيصنها
 بالحقه وقلة الحياء وسوء العشرة وقلة الدين ونحو ذلك مما يزهده الناس فيها ثم لو سلم ان المراد بالآية الاولياء فليس
 نهيمهم عن العضل مما يفهم انه اشتراط اذ نهيم في صحة العقد لا حقيقة ولا مجازا بوجه من الوجوه اذ له الخطاب
 لا ظاهرا ولا نصا قاله ابن رشد وقال الامام نحر الدين في تفسيره المختار انه خطاب للازواج لا الاولياء وتمسك
 الشافعي بها ممنوع على المختار ولئن سلم لم لا يجوز ان يكون المراد بالعضل ان يخليها ورأى فيه لان العادة رجوعهم
 الى الاولياء مع استبداد من فيكون النهي محمولا عليه وهو منقول عن ابن عباس وايضا ثبوته في حق الولي ممنوع
 لانه معهما عضل انزل فلا يبقى لعضله اثر فلا يتصور صدور العضل منه وقد اضاف النكاح اليها اضافة الفعل الى
 فاعله والتصرف الى مباشره ونهى لما منع عن المنع من ذلك ولو كان فاسدا لما نهى الولي عن منعها منه ثم ذكر البيهقي
 حديث (ايما امرأة نكحت نفسها) من طريق ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة ثم ذكر
 بسنده (عن محمد بن مصفى ثنا بقة ثنا شبيب بن ابي حمزة قال لي الزهري ان مكحول لا ياتينا وسليمان بن موسى وامي الله
 ان سليمان لا حفظ الرجلين) * قلت * ابن مصفى سئل عنه صالح بن محمد فقال كان مخلطا وار جوان يكون صدوقا
 وقد حدث باحاديث مناكير ذكره صاحب الكمال وبقية معروف الحال والزهري معدود من اصحاب مكحول ومن
 روى عنه فكيف يقول ان مكحول لا ياتيه هـ ذا بعيد وسليمان بن موسى متكلم فيه قال ابن جريج والبخاري عنده
 مناكير وقال ابن المديني مطعون عليه وقال القيلي خولط قبل موته يسيرا وقال ابو حاتم في حديثه بعض الاضطراب
 فكيف يكون مثل هذا الحفظ من مكحول مع جلالة وسعة علمه وانه لم يدع بمصر ثم العراق ثم المدينة علماء الاحواء
 وانه اتى الشام فتربلها والعجب من البيهقي كيف يذكروا ثبوت سليمان بن محمد بن اسناد ولا يدرك من تكلم فيه ثم ذكر

حكاية ابن عليه عن ابن جريج (انه قال فلقبت الزهري فسا لته عن هذا الحديث فلم يعرفه وان ابن معين قال لم يذكر
 هذا عن ابن جريج غير ابن عليه) * قلت * على * تعد برخصة هذا عن ابن معين اي شئ يلزم من انفراد ابن عليه بهذا
 وقد كان من الائمة الحفاظ قال ابن حنبل اليه المنتهى في الثبوت بالبصرة وقال شعبة ابن عليه سيد المحدثين
 وقال غندر نشأت يوم نشأت وليس احد يقدم في الحديث على ابن عليه على انه لم ينفرد بذلك بل تابعه عليه بشرين
 المفضل قال ابن عدي في الكامل قال الشاذكوني ثابشر بن المفضل عن ابن جريج انه سأل الزهري فلم يعرفه وذكر صاحب
 الكمال بسنده عن ابي داود السجستاني قال ما احدم المحدثين الا قد اخطأ الا ابن عليه وبشر بن المفضل * ثم قال
 البيهقي (وقد روي ذلك عن الزهري من وجهين آخرين وان كان الاعتماد على رواية سليمان بن موسى) * قلت *
 في سند الوجه الاول ابن لهيعة عن جعفر بن ربيعة عن الزهري * وابن لهيعة معروف الحال وابن ربيعة قال ابن معين
 ضعيف ليس بشئ حكاه الساجي واخرجه ابو داود في سننه من هذا الوجه وقال جعفر لم يسمع من الزهري كتب اليه وقال
 صاحب الاستذكار لا احفظه الا من حديث ابن لهيعة عن جعفر والوجه الثاني من طريق الحجاج هو ابن ارطاة عن الزهري
 والحجاج فيه كلام كثير ومع ذلك لم يسمع من الزهري كذا ذكر احمد وابو حاتم وذكر المعقب بسنده عن هشيم قال قال
 الحجاج صف لي الزهري فاني لم اره فظهر هذا ان الوجهين واهيان ولهذا قال البيهقي الاعتماد على رواية سليمان ثم ذكر
 عن ابن معين انه سئل عن حديث عائشة هذا فقال ليس يصح في هذا شئ الا حديث سليمان بن موسى * قلت * قد تقدم
 الكلام على سليمان وعدم معرفة الزهري للحديث ثم ان عائشة الراوية للحديث خالفته على ما سبذ كره البيهقي في
 هذا الباب وكذلك الزهري ايضا روى الحديث ثم خالفه قال صاحب الاستذكار كان الزهري يقول
 اذا تزوجت المرأة بغير اذن وليها جاز * وهو قول الشعبي وابي حنيفة وزفر ثم ذكر البيهقي حديث اسرائيل عن
 ابي اسحق عن ابي بردة عن ابي موسى ثم (ذكر ان شعبة وسفيان ارسلاه) ثم ذكره من وجه آخر عنهما
 موصولا ثم قال (المحفوظ عنهما غير موصول) * قلت * ذكر صاحب الميزان عن ابن عدي انه قال الاصل
 في هذا الحديث مرسل ثم ذكر البيهقي من وجوه (ان عليا اجاز نكاح امرأة زوجها امها برضاها) ثم قال
 (مداره على ابي قيس الاودي وهو مختلف في عدالته) * قلت * احتج به البخاري وصحح الترمذي حديثه
 وذكره ابن حبان في الثقات وقد تقدم في باب مس الفرج يطن الكف ثوثيقه عن غير واحد ولا اعلم احد امن
 اهل هذا الشأن قال فيه انه مختلف في عدالته غير البيهقي وقد جاء ذلك من وجه آخر قال ابن ابي شيبة ثنا ابن
 فضيل عن ابيه عن الحكم قال كان علي اذ ارفع اليه رجل تزوج امرأة بغير ولي قد خل بها امضاء * فقد روي من

وجوه يتد بعضها بعضا ثم ذكر البيهقي قول عائشة المرأة لا تلي عقد الكاح * قلت * في سند الشافعي عن الثقة وهذا ليس بحجة على ما عرف واقصد الخجوى في اختلاف العلماء بامر بن * احد هم * ان ابن حنبل قال ابن جريج يقول اخبرت عن عبد الرحمن بن القاسم فصار من بينه وبين عبد الرحمن مجبولا لا آخرا ان ابن اذريس يرويه عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن القاسم عن عائشة مر سالا لا يذكر فيه عن ابيه * ثم قال البيهقي هذا الاثر يدل على ان تزويج عائشة لحفصة بنت عبد الرحمن وهو غائب بالشام اريد به انها مدت تزويجها ثم تولى عقد النكاح غيرها فاضيف التزويج اليها * قلت * هذا مع بعده ومخالفته للظاهر يظهر منه ان الولي الاقرب اذا غاب تنتقل الولاية الى الولي الابلعد والصحيح عند الشافعية خلافه *

* قال * **باب لا ولاية لوصي في نكاح**

ذكر فيه ان عثمان بن مظعون اوصى الى اخيه قدامة ان يزوج ابنته فزوجها قدامة وانه عليه السلام قال في تبعة ولا تنكح الابا ذنها فان تزعت من زوجها قدامة له * قلت * الزوج هنا كان عمها ووصيها والمراد بالحديث البالغة اذا الصغيرة لا اذن لها ولا يلزم من كون الوصي لا ولاية له على هند بخصوصها ان لا يكون له ولاية على غيرها كما انه لا يلزم من كون عمها لا ولاية له عليها ان لا يكون له ولاية على غيرها فظهر بهذا ان هذا الحديث بخصوصه لا دلالة فيه على ان الوصي لا ولاية له *

* قال * **باب نكاح الاباء الابكار**

ذكر فيه تزوجه عليه السلام عائشة وهي بنت ست وتزوج عمر ابنة علي صغيرة وتزوج غير واحد من الصحابة ابنة صغيرة وتزوج الزبير ابنته صفية ثم حكى (عن الشافعي انه قال لو كان النكاح لا يجوز على البكر الابا مرها لم يجوز ان تزوج حتى يكون لها امر في نفسها * قلت * قد كانت عائشة وابنة علي صغيرتين وكذا اصرح في بنات الصحابة المذكورين بالصبر وعلى هذا يحمل حال ابنة الزبير ولو تزوج احد منهم ابنته وهي كبيرة لم يدل دليل على انه لم يستاذنها وقوله صلى الله عليه وسلم ولا تنكح البكر حتى تستاذن * دليل على ان البكر البالغ لا يجبرها ابوها ولا غيره قال شارح العمدة وهو مذهب ابي حنيفة وتمسكه بالحديث قوي لانه اقرب الى العموم في لفظ البكر وربما زاد على ذلك بان يقال الاستبذان انما يكون في حق من له اذن ولا اذن للصغيرة فلا تكون داخل تحت الارادة ويخص الحديث بالبواقع فيكون اقرب الى التناول وقال ابن المنذر ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ولا تنكح البكر حتى تستاذن * وهو قول عام وكل من عقد على خلاف ما شرع رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو باطل لانه

الحجة على الخلق وإس لا حد أن يستثنى من السنة إلا سنة مثلها فلما ثبت أن أبا بكر الصديق زوج عائشة من النبي صلى الله عليه وسلم وهي صغيرة لا أمر لها في نفسها كان ذلك مستثنى منه انتهى كلامه وقوله عليه السلام في حديث ابن عباس والبكر يستأذنهما أبوها صريح في أن الأب لا يجبر البكر البالغ ويدل عليه أيضاً حديث جرير عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس وسيد ذكرهما البيهقي بعد فترك الشافعي منطوق هذه الأدلة واستدل بمفهوم حديث الثيب أحق بنفسها وقال هذا يدل على أن البكر بخلافها وقال ابن رشد العموم أولى من المفهوم بخلاف لاسيما وفي حديث مسلم البكر يستأمرها أبوها وهو نص في موضع الخلاف وقال ابن حزم ما نعلم من إجازة على البكر البالغة إنكاح ابنها لها بعد أمرها متعلقاً أصلاً وذهب ابن جرير أيضاً إلى أن البكر البالغة لا يجبر وإجاب عن حديث الأيم أحق بنفسها أن الأيم من لا زوج لها رجلاً أو امرأة بكر أو ثيباً لقوله تعالى وإنكحوا الأيما منكم والصالحين وهو كذكر البكر بقوله والبكر تستأذن وأذنها صاتها للفرق بين الأذنين أذن الثيب وأذن البكر ومن أول الأيم بالثيب أخطأ في تأويله وخالف سلف الأمة وخلفها في إجازتهم لوالد الصغيرة تزويجها بكرًا كانت أو ثيباً من غير خلاف وفي التمهيد ملخصاً قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي والحسن بن حي وأبو ثور وأبو عبيد لا يجوز للأب أن يزوج بنته البالغة بكرًا أو ثيباً إلا بإذنها والأيم التي لا أمل لها بكرًا أو ثيباً حديث الأيم أحق بنفسها وحديث لا تنكح البكر حتى تستأذن على عمومها وخص منها الصغيرة لقصة عائشة ثم ذكر البيهقي حديث ابن عباس (والبكر تستأمرها أبوها) من طريق ابن عيينة ثم عزاه إلى مسلم ثم قال (قال الشافعي زاد ابن عيينة والبكر يزوجه أبوها فهذا يبين أن الأمر إلى الأب في البكر والموامرة قد تكون على استطابة النفس لأنه يروى أنه عليه السلام قال وأمروا النساء في بناتهن) قلت في قوله يزوجه أبوها لم أجده في شيء من الكتب المندولة ولم يذكر الشافعي سنده لينظر فيه وهل الموامرة على استطابة النفس خروج عن الظاهر من غير دليل بل قوله يستأمرها أبوها خبر في معنى الأمر وحديث لا تنكح البكر حتى تستأمر يدل على ذلك وكذا رده عليه السلام إنكاح الأب في حديث جرير بن حازم وغيره ولو راع هذا التأويل لساغ في قوله عليه السلام في الصحيح لا تنكح الثيب حتى تستأمر وحديث أمير والنساء في بناتهن يرواه الثقة عن ابن عمر وليس ذلك بمحجة عند أهل الحديث حتى يسمى الثقة ولو صح الحديث فقد عدل فيه عن الظاهر للإجماع فلا يبدل عن الظاهر في غيره من الأحاديث وفي الصحيحين من حديث ذكر أن عائشة قال عليه السلام استأمر والنساء في ابضاعهن وهذا يعم البكر والثيب وأخرج ابن ماجه عن عدي بن عدي الكندي عن أبيه عنه عليه السلام قال شاوروا النساء في أنفسهن الحديث وأخرجه البيهقي فيما عدى في باب أذن البكر والثيب وأخرجه هناك

من وجه آخر عن عدي بن عدي عن ابيه عن العرس بن سميرة عنه عليه السلام ثم اول البيهقي البكر باليتيمة بدليل انه قد جاء في بعض طرق هذا الحديث واليتيمة نستمارة قلت لا ضرورة الى هذا التاويل بل يعمل باللفظين جميعا وهي اولى من ترك احدهما وهو قوله والبكر ثم قال البيهقي (وزيادة ابن عيينة غير محفوظة) قلت اراد قوله والبكر يستامرها ابو هاشم وقد نزاها البيهقي فيما تقدم الى مسلم ولو كانت غير محفوظة لم يخرجهائهم قال البيهقي (وروي عن الشعبي لا يعبر الا بالوالد) قلت لم يذكر سندوه وقد صح عن الشعبي خلاف هذا قال ابن ابي شيبة ثنا عبدة بن سليمان عن عاصم عن الشعبي قال يستامرها الرجل ابنته في النكاح البكر واليتيم ثم ذكر البيهقي رده عليه السلام نكاح يكرز وجهها ابو داود فابت من حديث جرير عن ايوب عن عكرمة عن ابن عباس ثم قال (اخطأ فيه جرير والمخفوظ عن عكرمة مرسل) قلت جرير بن حازم ثقة جليل وقد زاد الرفع فلا يضرمه ارسل من ارسله كيف وقد تابعه الثوري وزيد بن حبان فروياه عن ايوب كذلك مرفوعا كذا قال الدارقطني وابن القطان واخرج رواية زيد كذلك النسائي وابن ماجه في سننهما من حديث عمر بن سليمان عن زيد عن ايوب والرواية التي ذكرها البيهقي بعد هذا الشهد لهذه الرواية بالصحة وهي ان البيهقي قال (وروي من وجه آخر عن عكرمة موصولا وهو ايضا خطأ) ثم ذكره وفي سنده عبد الملك الذماري فحكي عن الدارقطني زانه ليس بقوي وانه وهم فيه والصواب مرسل) قلت هذه كما تقدم زيادة من الذماري وهو اخرج له الحاكم في المستدرک وكره ابن حبان في الثقات وذكر صاحب الكمال عن عمر بن علي الصوفي انه ثقة ثم ذكر البيهقي الحديث من رواية عطاء عن جابر ثم قال (الصواب عن عطاء مرسل وان صح فكأنه كان وضعها في غير كفو فغيرها عليه السلام) وعلى ذلك حمل ايضا حديث عبد الله بن بريدة عن عائشة ثم قال (مرسل ابن بريدة لم يسمع من عائشة) قلت جاز انقل الحكم مع شبهه فالظاهر تعلقه به وتعلقه بغيره محتاج الى دليل وقد نقل الحكم وهو النخعي وذكر السبب وهو كراهية التيب ولم يذكر سبب آخر وابن بريدة ولد سنة خمس عشرة وسمع جماعة من الصحابة وقد ذكر مسلم في مقدمة كتابه ان المتفق عليه ان امكان اللقاء والسماع يكتفي للاتصال ولا شك في امكان سماع ابن بريدة من عائشة فروايتة عنها محمولة على الاتصال على ان صاحب الكمال صرح بسماعه منها وفي قولها اجزت ما صنع دليل على ان النكاح يقف على الاجازة خلافا للبيهقي واصحابه وسيد كره البيهقي بعد في باب النكاح لا يقف على الاجازة

باب النكاح باليتيمة

قال

ذكر فيه حديث (نستمارة اليتيمة) وحديث (هي يتيمة ولا نكح الاباذنها) قلت المراد باليتيمة هنا البالغة لان الاذن

لا يكون الا منها وسأها بئمة لقرب عهدها بالتم ثم ذكر قول علي اذا بلغ النساء نص الحقائق فالعصبة اولى (١) ثم قال فهذا بين ان الاولياء غير الآباء ليس لهم ان يزوجوا البتمة حتى تدر ك) * قلت * قد ذكر البيهقي فيما بعد في باب البتمة تكون في حجر وليها عن عائشة سبب نزول قوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن * وعزاه الى الصحيحين وفيه دليل على ان الاولياء انكح الثامني قبل بلوغهن ادلايم بعد الاحتلام وايضا غلوكن بالنات لكن امر الصداق اليهن ولما نوا الاولياء ان ينكحوهن الا ان يبلغوا بهن اعلى سنتهن في الصداق وقد دل على هذا ايضا ما أخرجه الطحاوي في مشكل الحديث بسنده ان عليا اتي برجل فقالوا وجدناه في خربة مراد ومعه جارية مخضبة قميصها بالدم فقال له ويحك ما هذا الذي صنعت قال اصلح الله امير المؤمنين كانت بنت عمي وبتمة في حجرى وهي غنية في المال وانار رجل قد كبرت وليس لي مال فخشيت ان هي ادركت ما يدرك النساء ان ترغب عني فتزوجتها قال وهي تبكي فقال الزوجه فقاتل من انقوم عنده يقول لما قولى نعم وقاتل يقول لما قولى لا فقالت نعم تزوجه فقال خذ بيد امرأك * وفي الاستدكار زوج عروة بن الزبير ابنة اخيه وهي وصية من ابنه والناس يومئذ متوافرون وعروة من هو وفيه ايضا قال ابو حنيفة ومحمد والحسن وعطاء وطاؤس وعمر بن عبد العزيز وتادة وابن شبرمة والاوزاعي زوج البتمة الصغيرة ولها وفي احكام القرآن للاراذي روي عن علي وابن مسعود وابن عمرو زيد بن ثابت وام سلمة والحسن وطاؤس وعطاء في آخرين جواز تزويج غير الاب والجد الصغيرة ولا نعم احد من السلف منع ذلك وتاويل ابن عباس وعائشة لآية يدل على ان مذهبها جواز ذلك اذا قرب الاولياء الذي يكون البتمة في حجره ويجوز له تزويجها هو ابن العم فتضمنت الا يتجاوز تزويجها ببتمة التي في حجره وقد قال البيهقي فيما بعد (باب ولاية ابن العم اذا كان ولدا) ثم ذكر حديث عائشة في الآية المذكورة وسبب نزولها *

* قال * * باب لا نكاح الابولي مرشد *

ذكر فيه حديث ابن خيثم (عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس لا نكاح الابان ولي مرشد) * قلت * مداره موقرنا ومرتو على عبد الله بن عثمان بن خيثم وقال فيه ابن معين احاد بثه ليست بقوة وقال ابن الجوزي قال يحيى احاد بثه ليست بشئ *

* قال * * باب لا نكاح الابا شهدين عدلين *

ذكر فيه عن الشافعي (انه قال هو ثابت عن ابن عباس وغيره من الصحابة) ثم استنده البيهقي (عن الشافعي اناسلم بن خالد وسعيد القداح عن ابن جريج عن عبد الله بن عثمان بن خيثم عن ابن جبيرة ومجاهد عن ابن عباس) * قلت * قد تقدم

(١) اي اذ بلغت غاية البلوغ منها الذي يصلح ان تحاقق وتخاصم عن نفسه فقصتها اولى من امها ١٢ مجمع بحار الانوار

ان مداره على ابن خيثم وتقدم الكلام عليه وسلم والقداح متكلم فيها ايضا فكيف ثبت هذا عن ابن عباس بمثل
هذا السند ثم ذكر البيهقي بسنده (عن عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد عن قتادة عن الحسن عن سعيد بن المسيب ان
عمر قال لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل اثم قال البيهقي (هذا اسناد صحيح وابن المسيب كان يقال له راوية عمرو كان
ابن عمر يرسل اليه يسأله عن بعض شأن عمرو امره) قلت عبد الوهاب هو الخفاف قال البخاري والنسائي والساجي
ليس بالقوي وروى العقيلي بسنده احمد انه قال ضعيف الحديث مضطرب وسعيد هو ابن ابي عروبة خلط سنة
تتين واربعين وماذا واقام مخالفا مقدار اربع عشرة سنة وقال البيهقي في باب المعسر يستسعى في نصيب صاحبه
الخفاف يتوقون في اثبات ما ينفر به ابن ابي عروبة وفتادة مشهور بالدليس وقد عنعن هنا وابن المسيب رأى عمر
وهو سعيد فقام يشتمه سماع منه كذا قال ابن معين وقال مالك ولد لحو ثلاث سنين مضين من خلافة عمر وانكر
سماعه منه ولذلك لم يفرج له في الصحيحين عن عمر شي فكيف يقول البيهقي (هذا اسناد صحيح) وما الذي ينفعه كونه
يقال له راوية عمرو كونه كان يسأل عن بعض شأنه اذا كان يروى عنه مراسلا لم يثبت له سماع منه ثم ان الشافعية
لم يشترطوا الرشد في الولي اذ الرشد بالعادة وهي ليست بشرط في الولي على المذهب عندهم ولم يشترطوا ايضا
العدالة في الشاهدين فان النكاح ينقصد خدمهم مستورين وايضا فالحديث يدل على صحة النكاح عند وجود ولي
مرشد وشاهدي عدل اذا باترت العقد بحضورهم ورضائهم ولم يقولوا بذلك *

باب الابن يزوجهما اذا كان عصبة لما بغير البتة

قال *

ذكر فيه تزويج عمر امه ابي سلمة النبي صلى الله عليه وسلم ثم تزويج انس امه ام سليم لابي طلحة قلت عمر كان صغيرا
في ذلك الوقت كما ذكر البيهقي في هذا الباب وذكر ابن سعد وغيره انه عليه السلام تزوجهما سنة اربع وكان
عمر حينئذ ابن ثلاث سنين والصغير لا ولاية له وذكر ابن الاثير وغيره ان عمر كان يوم توفي النبي صلى الله عليه وسلم
ابن سبع سنين فعلى هذا يكون حين تزوجه عليه السلام بامه ابن سنة وتزوج ابي طلحة ام سليم كان قبل
الهجرة وانس صغير في ذلك الوقت لانه كان عند الهجرة ابن عشر سنين فالولاية حينئذ للبرأة كما يقول
الكوفيون وقال بعضهم هذا من خصائصه على الله عليه وسلم ويدل عليه قول البيهقي في هذا الباب (وكان للنبي صلى الله
عليه وسلم في باب النكاح ما لم يكن لغيره) وقال فيما مضى في ابواب الخصائص (باب ما يبيع له من النكاح بغير ولي
وبغير شاهدين) فعلى هذا لا يذكر هذا الحديث في هذا الباب بل موضعه ابواب الخصائص وفي اختلاف العلماء
للطحاوي يحتمل ان يكون هي فعلت ذلك ابتداء وقبله عليه السلام العقد من عمر امضاء منه فدل على ان عقود

الصبيان بامر البالغين جائزة كما يقوله ابو حنيفة واصحابه وقد اعتبر الشافعي وغيره فعل الصبي في بعض الاحوال
فخبروه بن ابيه وقد اجمع المسلمون على ان شخصاً لو كان يده صبي يعبر عن نفسه فادعى انه عبده وادعى الصبي
انه حر فالقول قول الصبي فقد جعل لقوله حكم وقد اجاز مالك وصية الصبي الذي لم يبلغ وروي انه عليه السلام مر
بعبد الله بن جعفر وهو يبيع شيئاً فقال بارك الله لك في صفقة يمينك *

* قال *
* باب اعتبار الكفاءة *

(قال الشافعي اصل الكفاءة مستنبط من حديث بريدة كان زوجها غير كفوء لها فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم)
* قلت * لانسل اولاً انه كان غير كفوء لانه كان حراً على ماسيات ان شاء الله تعالى في باب الامة تعتق ولو سلمنا انه
كان عبداً لم يخيرها لهذا المعنى لانه كان كفوءاً لها وقت العقد فلا اعتبار لزوج الالكفاءة بعد ذلك ثم قال البيهقي
(وفي اعتبار الكفاءة احاديث لا يقوم باكثرها الحجة منها وهو امثلها) فذكر بسنده حديث ابي علي ثلاثة لا يؤخر
ثم حديث (خير والنطفكم) * قلت * ذكرها صاحب المستدرک وقال عن الاول غريب صحيح وعن الثاني
صحيح الاستناد *

* قال *
* باب لا يزوج من نفسه امرأة هو وليها كما لا يشتري من نفسه شيئاً هو ولي بيعه *

* قلت * اقتصر في هذا الباب على احاديث ضعيفة وهذا القياس تمنعه الحنفية فان للاب والجد ان يشتريا مال
ابنهما الصغير لنفسهما او يبيعا مالهما او يبيعا مال ابن صغير لابن آخر صغير وقد دل الكتاب والسنة على جواز
تزوج به موليته لنفسه قال الله تعالى وترغبون ان تكونوا من الآلة وقد ذكر البيهقي الآلة وسبب نزولها عن عائشة
في باب البتية تكون في حجر وليها فلم يتم الولي بنكاحها وحده لما عوتب وروى ابو داود بسند صحيح عن عتبة
ابن عامر انه عليه السلام قال لرجل ارضى ان ازوجك فلا تة قال نعم وقال للمرأة ارضين ان ازوجك فلا تانا
فالت نعم تزوج احدها صاحبه الحديث واخرج ايضا ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدرکهم وقال صحيح على
شرط الشيخين وذكره البيهقي فيما بعد في باب النكاح يتعقد بغير مهر فدل على ان الواحد يتولى طرفي العقد وفي
الصحيحين انه عليه السلام زوج عتقة من نفسه وفي صحيح البخاري وقال عبد الرحمن بن عوف لام حكيم بنت
قارظ اتجملين امرك الى فقالت نعم فقال قد تزوجتك * وفيه ايضا خطب المغيرة بن شعبه امرأة هو اولى الناس بها
فامر رجلاً فزوجها * وقال البيهقي في كتاب المعرفة فيه كالدلالة على ان الولي لا يتولى طرفي العقد قلنا مذهبك
ان من لا يتولى طرفي العقد لا يؤكل بذلك ايضا قد خالف هذا الاثر ايضا *

باب الكلام الذي يقصد به النكاح

قال *

ذكر في آخره حديث (واستحلتم فروجهن بكلمة الله) ثم قال (قال اصحابنا وهي كلمة النكاح والتزويج الذين ورد بها القرآن) قلت * لا نسلم ان المراد بالكلمة ما ذكره بل ذكر المروى وغيره ان المراد بها قوله تعالى فامساك بمعروف او تسريح باحسان * وقال الخطابي قيل فيها وجوه هذا احسنها وقيل المراد بها كلمة التوحيد وهي لا اله الا الله محمد رسول الله اذ لو لا اسلام الزوج لما حلت له وقال القرطبي واشبه من هذه الاقوال انها عبارة عن حكم الله تعالى بجواز النكاح ثم لو سلطنا ان المراد بالكلمة ما ذكره فذاك لا يفي الحل بغيرها وقد دل قوله تعالى ان وهبت نفسي للنبي * على جواز النكاح بلفظ الهبة على ما قد متنا في ابواب الخصائص ان الخصوصية للنبي صلى الله عليه وسلم في الانفاد بغير صداق لا في لفظ الهبة ودل ما في الصحيحين من قوله عليه السلام ملكتهما * على جوازه بلفظ التملك ايضا وفي اختلاف العلماء للطحاوي يحتمل خصوصيته عليه السلام كونه يتزوج بلفظ الهبة او بلفظ الهبة بلا صداق وقد اجمعوا على الثاني فلا يكون التزويج بلفظ الهبة خاصا به بل يشترك هو وامته فيه اذ الاصل عدم التخصيص وقول الشافعي لا ينعقد الا بما يسمى الله تعالى ينتقض بالطلاق فانه تعالى ذكره بثلاثة الفاظ الطلاق والفراق والسراح وقد اجمع اهل العلم انه لا يختص به ايل يشار كها ما عرفت في معناها كالخلع واليائن واليتة والحرام وهبة المرأة لنفسها ان اراد الطلاق *

باب الرجل يطلق اربعة نسوة له بائنات له ان يشك مكانهن *

قال *

ثم ذكر (ان الشافعي اوجب على انقطاع الزوجية بانقطاع احكامها من الايلاء والظهار واللعان وغير ذلك وهو قول القاسم وسالم) قلت * قد اختلف عنهما كذا ذكر صاحب الاستدكار وقد بقي من احكام الزوجية الحيس والمنع من التزويج والحق والنسب والكسوة والنفقة ان كانت حاملا ثم ذكر البيهقي (عن ابن المسيب في رجل تحت اربع نسوة فطلق واحدة منهن قال ان شاء تزوج الخامسة في العدة وكذلك قال في الاختين) قلت * قد جاء عن ابن المسيب بسند صحيح على شرط الجماعة خلاف هذا قال ابن ابي شيبة ثنا ابن عيينة عن عبد الكريم هو الجزري عن سعيد بن المسيب قال لا يتزوج حتى تنقضي عدة التي طلق * ورواه عبد الرزاق عن ابن جريح والثوري عن الجزري عن ابن المسيب وعن معمر عن الجزري عن ابن المسيب انه كرهما قال ويقولون في الاختين مثل ذلك وقال ابن حزم صح ذلك عن ابن عباس وابن المسيب والشعبي والنخعي وغيرهم ثم قال البيهقي (وزرونياه يعني الجواز عن الحسن وعطاء بن ابي رباح) قلت * قد ثبت عنهما خلاف ذلك قال ابن ابي شيبة ثنا عبد الاعلى هو ابن عبد الاعلى عن يونس

هو ابن عبيد عن الحسن انه كان بكراه ان يتزوج حتى تنقضي عدة التي طلق به ايضا عن الحسن كان يكره اذا كانت له امرأة فطلقها ثلاثا ان يتزوج اختها حتى تنقضي عدة التي طلق به وهذا السند على شرط الجماعة وله ايضا بسند صحيح عن عطاء سئل عن رجل كان له اربع نساء وطلق احدها ثلاثا يتزوج خامسة قال حتى تنقضي عدة التي طلق به وروي مثل هذا عن جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وروي ابن ابي شيبة بسند لا بأس به عن علي قال لا يتزوج خامسة حتى تنقضي عدة التي طلق به وله ايضا بسند صحيح عنه سئل عن رجل طلق امرأة فلم تنقض عدتها حتى تزوج اختها ففرق علي بينهما وجعل لها الصداق بما استحل من فرجها وقال تكمل الاخرى عدتها وهو خاطب به وله ايضا ان عتبة بن ابي سفيان كانت عنده اربع نساء فطلق احدها ثم تزوج خامسة قبل ان تنقضي عدة التي طلق فسأل مروان ابن عباس فقال لا حتى تنقضي عدة التي طلق به وله ايضا بسند صحيح عن عمرو بن شعيب قال طلق رجل امرأته ثم تزوج اختها فقال ابن عباس مروان فرق بينهما حتى تنقضي عدة التي طلق به وفي مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب اتي مروان وهو امير في رجل كان عنده اربع نساء فطلق واحدة فبقيت اثم نكح الخامسة في عدتها فباداه ابن عباس وهو جالس في طائفة الدار لا فرق بينهما حتى تنقضي عدة التي طلق به وفيه عن معمر عن ايوب عن ابي قلابة قال كان الوليد بن عقبة اربع نساء فطلق امرأة منهن ثلاثا ثم تزوج قبل انقضائها ففرق مروان بينهما وفيه عن الثوري عن ابي الزناد عن سليمان بن يسار لا اعلم الا عن زيد بن ثابت قال اذا طلق الرابعة فلا يتزوج حتى تنقضي عدة التي طلق به وقال ابن ابي شيبة في باب من كره ان يتزوج خامسة حتى تنقضي عدة التي طلق به ثاب بن علية عن سفيان عن ابي الزناد عن سليمان بن يسار عن زيد بن ثابت ان مروان سأل له عنها فكرها به وله بسند صحيح عن عبيدة لا يحل له ان يتزوج الخامسة حتى تنقضي عدة التي طلق به وله باسناد صحيح عن مجاهد وابن ابي نجيح والنخعي وابي صادق مثل ذلك وله ايضا عن الشعبي سئل عن رجل نكح امرأة ثم طلقها ثم تزوج اختها في عدتها قال يفرق بينهما وفي الاستذكار عند الثوري وابي حنيفة واصحابه لا يتزوج في العدة اي عدة الرابعة وروي ذلك عن علي وزيد بن ثابت وعبيدة وعمرو بن عبد العزيز ومجاهد وابراهيم

* قال * ﴿باب تسري العبد﴾

ذكر فيه (ان عبد الابن عباس طلق وليدة له فقال له ابن عباس ارجع فابي فقال هي لك طأها بملك يمينك) ثم حكى (عن الشافعي قال امره ان يمسكها فابي فقال هي لك فاستحل بملك اليمين يريد انها حلال بالنكاح ولا طلاق لك) قلت به هذا مخالف لظاهر قوله طأها بملك يمينك بل هو اباحة له ان يطأها بالتسري وهو مشهور عن ابن عباس

واليه ذهب ابن عمر قال ابن حزم ولا يعرف فيهما من الصحابة مخالف ثم ذكر البيهقي (عن الشافعي قال انما احل الله السري لاء الكين ولا يكون العبد الكا) * قلت * ذكر ابن حزم ان الشافعية قالوا لا يملك العبد ثم تناقضوا فافوجوا عليه النفقة والكسوة فلو لا انه يملك لما لزمه *

باب قوله تعالى وامهات نساكم

* قال *

ذكر فيه (ان المثنى بن الصباح غير قوي) * قلت * كذا قال هنا وقال في باب النهي عن ثمن الكلب (ضعفه ايضا الدارقطني وقال ابن معين ضعيف ليس بشي) وقال احمد والرازي لا يساوي شيئا مضطرب الحديث وقال النسائي وعلي بن الجعيد متروك *

باب الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها

* قال *

ذكر فيه (عن الشافعي قال لم يرو من وجه يشبهه اهل الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم الا عن ابي هريرة) ثم ذكر البيهقي (انه روي عن جماعة من الصحابة) ثم قال (الا انها ليست من شرط الشيخين وقد اخرج البخاري رواية عاصم الاحول عن الشعبي عن جابر بن عبد الله الا انهم يروون انها خطأ وان الصواب رواية داود بن ابي هند وابن عون عن الشعبي عن ابي هريرة) * قلت * قد اثبتت اهل الحديث من رواية اثنين غير ابي هريرة فاخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث ابن عباس واخرجه الترمذي ايضا وقال حسن صحيح واخرجه البخاري من حديث جابر كما ذكره البيهقي فيجعل على ان الشعبي سمعه منها عن ابي هريرة وجابر وهذا اولى من تخطئة احد الطريقين اذ لو كان كذلك لم يخرج البخاري في صحيحه على ان داود بن ابي هند اختلف عنه فيه فروي عنه عن الشعبي كما ذكر البيهقي واخرجه مسلم من حديثه عن ابن سيرين عن ابي هريرة ولا يلزم من كون الشيخين لم يخرجاه ان لا يكون صحيحا كما عرف *

باب الزنا لا يحرم الحلال

* قال *

ذكر فيه عن ابن عباس في رجل زنى بامراة او بنتها قال حرمتان تخطاها ولا يحرمها ذلك عليه (قال وهو قول ابن المسيب وعروة) * قلت * قد روي عنهم خلاف هذا قال ابن حزم روي عن ابن عباس انه فرق بين رجل وامراة بعد ان ولدت له سبعة رجال كلهم صار رجلا يحمل السلاح لانه كان اصاب من امها ما لا يحل وعن سعيد بن المسيب وابي سلمة بن عبد الرحمن وعروة بن الزبير فيمن زنى بامراة لا يصلح له ان يتزوج ابنتها اذ لا بن ابي شيبة بسند صحيح عن ابن المسيب والحسن قال اذا زنى الرجل بالمرأة فليس له ان يتزوج ابنتها ولا امها وروي ذلك عن غير

هو لاء ايضا روى عبد الرزاق في مصنفه عن عثمان بن سعيد عن قتادة عن عمران بن حصين في الذي يزني بام
امراته قال حرمتا عليه جميعا وعن ابن جريج سمعت عطاء يقول ان زنى رجل بام امراته او بنتها حرمتا عليه جميعا
وعن ابن جريج اخبرني ابن طاوس عن ابيه في الرجل يزني بالمرأة لا ينكح امها ولا ابنتها وفي مصنف ابن ابي شيبة
عن قتادة وابي هاشم في الرجل يقبل ام امراته او ابنتها قال لا حرمت عليه امراته وقال ابن حزم روي عن مجاهد
ولا يصلح لرجل فخر بامرأة ان يتزوج امها ومن طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة قال قال النخعي اذا كان الحلال
يحرم الحلال فالحرمان اشد تحريما وعن الشعبي ما كان في الحلال حراما فهو في الحرام اشد وعن ابن منفل هي لا تصل
له في الحلال فكيف تصل له في الحرام وعن مجاهد اذا قبلها ولا مسها ونظر الى فرجها من شهوة حرمت عليه امها
وابنتها وعن النخعي في رجل فخر بامرأة فاراد ان يشتري امها او يتزوجها فكره ذلك وعن عكرمة سئل عن رجل
فخر بامرأة ابطلح له ان يتزوج بجارية ارضعتها في بعد ذلك قال لا * قال ابن حزم وهو قول الثوري وفي المعالم
للخطابي هو مذهب اصحاب الراي والا وراعي واحمد وفي قوله عليه السلام واحتجبي منه يا سود * حجة لهم لانه
لما راي الشبه بعقبة علم انه من مائه فاجراه في التحريم مجرى النسب وامرها بالا احتجاب منه وفي احكام القرآن للرازي
هو قول سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار وحماد وابي حنيفة واصحابه وحديث لا يحرم الحرام الحلال * على تقدير
ثبوته لا يصح تعميمه اذ وطئ الجوسية والامة المشتركة والحائض حرام ويوجب التحريم * فان قيل * الوطي في هذه
المسائل ثبت به النسب والى نالنا * قلنا * اعتبار النسب ساقط اذ وطئ الصغيرة ثبت التحريم ولا يثبت به النسب
والعقد ثبت النسب لا التحريم *

باب ما جاء في نكاح اماء المسلمين *

* قال *

ذكر فيه (عن مجاهد ومن لم يستطع منكم طولا * يقول من لم يجد غني * ان ينكح المحصنات * يعني الحرائر فيلنكح الامة المؤمنة)
* قلت * كلامه ساكت عن حكم من وجد الطول هل يجوز له نكاح الامة المؤمنة وقد جاء عنه جواز ذلك
وكذا عن علي قبله * قال ابن حزم روي عن عبد الرزاق قال سألت سفيان عن نكاح الامة قال لم ير علي به باسا
وذكر عبد الرزاق ايضا عن الثوري عن ليث عن مجاهد قال مما سمع الله به على هذه الامة نكاح الامة والنصرانية
وان كان موسرا وبه ياخذ سفيان وذكر ايضا عن ابن سمعان انه سمع مجاهدا في قوله تعالى ذلك تخفيف من ربكم *
يقول في نكاح الامة يقول لا باس به وقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا * سألت عن ذلك ايضا وعموم قوله
تعالى والمحصنات من المؤمنات * يقتضي الجواز وكذا قوله تعالى والنكحوا الايامي منكم والصالحين من عبادكم * ونحو

ذلك من الآيات فتعين الرجوع اليها ولو نكح حرة على امة فقد وجد طول الحرة فوجب بطلان نكاح الامة والحكم عندهم انه يبقى نكاحها على ما ذكره البيهقي فيما بعد قريبا ويقسم لها يوما والحرة يومين وايضا مفهوم الآية ان من لم يقدر على نكاح الحرة المؤمنة بنكح الامة لا الحرة الكتابية وليس الامر كذلك بل له ان ينكح الحرة الكتابية وقال الشافعي لا يجوز نكاح الحر الواحد صدق حرة مؤمنة او كتابية لامة ذكره ابن حزم ومفهوم الآية انه لو قدر على تزوج حرة كتابية جاز له نكاح الامة وايضا المحصنات جميع فمفهوم الآية انه لو قدر على نكاح حرة واحدة جاز له تزوج الامة وهو خلاف قولهم وهذا الشرط نظير الشرط المذكور في قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان خفتن ان لاتعدن لوفوا واحدة واتفق الجميع على انه يتزوج اربعا وان خاف ان لا يعدل فكذا هذا *

* قال * **باب لا ينكح امة على امة** *

ثم ذكر (عن ابن عباس قال لا ينكح الحر من الاماء الا واحدة) قلت * بسنده ضعيف والكتاب يقتضي جواز ذلك لان الامة المنكوحة زوجة يجري عليها احكام الزوجات فوجب جواز اربع منهن عملا بقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء الآية ويقول تعالى فيما ملكت ايمانكم من فتياتكم المؤمنات ولا بن ابي شيبه عن الحارث قال يتزوج الحر من الاماء اربعا وله ايضا بسند صحيح عن الزهري قال يتزوج الحر اربع اماء واربع نصرانيات والعبد كذلك *

* قال * **باب لا ينكح امة على حرة وينكح حرة على امة** *

ذكر فيه (عن الحسن بن علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ينكح الامة على الحرة) ثم قال * مرسل الا انه في معنى الكتاب * قلت * يريد قوله تعالى فمن لم يستطع منكم طولا الا ان عكسه ايضا في معنى هذه الآية فان من نكح حرة على امة فقد وجد طول الحرة كما تقدم فوجب ان يكون ايضا ممنوعا ولهذا قال المزني اذ انكح الحرة على الامة ينفسخ نكاح الامة وقد ذكر بعد هذا الباب (باب من زعم ان نكاح الحرة على الامة طلاق الامة) ثم ذكر ذلك عن ابن عباس ثم ذكر عن مسروق (قال هي بمنزلة الميتة فاذا اغناك الله عنها فاستغن) ثم قال البيهقي (نحن انما نقول بما روينا في ذلك عن علي و جابر) * قلت * يريد ما ذكره عنهما في الباب السابق من جواز نكاح الحرة على الامة الا ان كلام ابن عباس ومسروق موافق لمعنى الكتاب كما تقدم فوجب للقول به وترك ما روى عن علي وجابر *

* قال * **باب العبد ينكح الامة على الحرة** *

ذكره عن مسروق ثم عن ابن مسعود * قلت * سند الثاني ضعيف ولهذا قال ابن حزم لم يصح ذلك عن ابن مسعود

فوجب القول بامتناع ذلك عملاً بعموم الحديث المذكور فيما مضى في باب لا ينكح امة على حرة لأيد بمعنى الكتاب
وقول جماعة من الصحابة وغيرهم كما ذكره البيهقي هناك ولأن الحرا وسع في الكاح من العبد فاذا لم يجوز
ذلك للحرة فالعبد اولى

قال * باب لا يجمل نكاح امة كناية لمسلم

(قال الشافعي لانها داخلة فيمن حرم من المشركات وغير منصوصة بالاحلال) قلت * هي مباحة داخلة في عموم
قوله تعالى والمحصات من الذين اتوا الكتاب اذ الاحصان العفة قال تعالى ومريم ابنة عمران التي احصنت
فرجها وقوله تعالى من فتيا نكم المؤمنات اباحة للفتيات المؤمنات وسكوت عن الفتيات الكتابيات فهو نظير
ما ذكرنا في قوله تعالى فمن لم يستطع منكم طولا الآية وعموم قوله تعالى والمحصات يدل على الجواز كما تقدم فوجب
القول به وقد روى ابن ابي شيبة بسند صحيح عن ابي ميسرة هو الهمداني قال اضاء اهل الكتاب بمنزلة حرائرهم
وكان المؤمنات في قوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصات المؤمنات * لانه مضموم له عند الشافعية بحيث
ان استطاعة طول الحرة ولو كانت كتابية مانعة من نكاح الامة كما تقدم فكذا المؤمنات في قوله تعالى
من فتيا نكم المؤمنات

قال * باب من يسلم وعنده اكثر من اربع نسوة

ذكر فيه حديث اسلام غيلان من رواية حماد عن معمر عن الزهري عن سالم عن ابيه متصلان ثم اخرجه من طريق
عبد الرزاق عن معمر عن الزهري مرسل (ان غيلان اسلم) الحديث * قلت * اخرجه الترمذي ثم قال سمعت محمد
ابن اسمعيل يقول هذا حديث غير محفوظ والصحيح ما رواه شعيب بن ابي حمزة وغيره عن الزهري حدثت عن
محمد بن سويد التقي ان غيلان الحديث فعاد الى رواية مجهول وهذه علة قوية قال محمد يعني البخاري وانما حديث
الزهري عن سالم عن ابيه ان رجلا من ثقيف طلق نساءه فقال له عمر لتر اجمن نساءك اولارجمن قبرك كما رجم قبر
ابي زغال وذكر صاحب التمهيد الحديث من طريق معمر متصلان ثم قال يقولون انه من خطأ معمر ومما حدث به بالعراق من
حفظه وصحيح حديثه ما حدث باليمن من كتبه ثم ذكر البيهقي حديثا عن الحارث بن قيس ثم ذكره من وجه آخر وفيه قيس
ابن الحارث ثم ذكره زعم قيس بن عبد الله بن الحارث قال اسلم جدي ثم قال (وهذا يوم كدر واية الجمهور عن هشيم حيث
قالوا الحارث بن قيس) قلت * ظاهر هذا الكلام ترجيح انه الحارث بن قيس والصواب انه قيس بن الحارث كما حكاها
ابوداود عن احمد بن ابراهيم وقد ذكره عنه البيهقي في هذا الباب وكذا قال صاحب التمهيد وصاحب الكمال وذكره

في حرف القاف في ترجمة قيس وكذا فعل ابن أبي خزيمة في تاريخه والمزى في اطرافه ثم مع الاضطراب فيه اضطرب في حبيضة
ف قيل ابن السمر دل وفي سنن ابن ماجه بنت النمر دل وفي الضعفاء للذهبي حبيضة لا يصح حديثه وقال البخاري فيه نظر
ثم ذكر البيهقي (عن يزيد بن ابي حبيب عن ابي وهب الجيشاني عن الضحاك بن فيروز عن ابيه اسلمت وتحتى اختان)
الحديث ثم ذكره من حديث اسحق بن عباد بن ابي فروة عن ابي وهب عن ابي خراش عن الدبلي او ابن الدبلي ثم قال
(زاد اسحق بن ابي فروة ابا خراش واسحق لا يحتج به ورواية يزيد بن ابي حبيب اصح) قلت الكلام عليه من وجوه
احدها ان الحديث غير مناسب للباب الثاني ان اسحق كما زاد ابا خراش نقص من السند واحدا في رواية يزيد
الضحاك عن ابيه واسحق ذكر احدهما خاصة حيث قال عن الدبلي او عن ابن الدبلي الثالث انه ابن امره فقال (لا يحتج به)
ولا يلزم من ذلك التضعيف وذلك لوقوعه في سند ينفعه فلما وقع في سند يحتج به خصومه شدد الكلام فيه فقال في باب
لا يسجد المستمع اذ لم يسجد القاري (ضعيف) وقال في باب من فرق بين وجوده قبل القسم وبعده (متروك لا يحتج به)
الرابع ان قوله (رواية يزيد اصح) كانه يريد به انها مثل من رواية ابن ابي فروة الا ان ظاهر كلامه يقتضي صحة الروايتين
وليس شئ منها صحيحا بل في اسناد هذا الحديث نظر كما قال البخاري بل احاديث هذا الباب كلها معلولة
وليست اسانيد هاقوية كما قال ابو عمر في التمهيد وعلى تقدير ثبوتها تحمل على ان ذلك كان قبل تحريم الجمع بين
الخمس وبين الاختين فعلى هذا يكون العقد حين وقع صحيحا ثم طرأ التحريم بعد فيكون له الخيار كما نقول في رجل
طلق احدى امرأتيه بغير عينها لا يفسد عقدها وله الخيار في تعيين الطلاق في احدهما اذ لا عموم في لفظه عليه السلام
فيه بل على ما ذكرناه فان قيل تركه عليه السلام الاستفصال يدل على شمول الحكم للمآلين قلنا يجوز ان يترك
عليه السلام لعلمه بحال وقوع العقد وقوله عليه السلام في الاختين طلق ايها شئت يدل على ان العقد كان وقع في
حال الاباحة فان قيل لو تزوج الحربي اربعا ثم سبي الجميع فسد نكاحهن وان عقد حال الاباحة قلنا عقد في حالة
يحرم فيها على العبد الاربعة وهنا الاباحة مطلقة ثم طرأ التحريم ومذهب ابي حنيفة وابي يوسف انه ان تزوج
الخمس في عقدة بطل الكل وان تزوجهن في عقد بطل نكاح الخامسة لقوله عليه السلام في حديث يزيد فان
اجابوك فاعلمهم ان لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين والمسلم لو تزوج اختين معا فارقهما ولو تزوجهما متعاقبا
فارق الثانية خاصة فكذا من اسلم ولان تحريم جميعهما يستوي فيه الابتداء والبقاء اذ يحرم تزوجهما ولو تزوج
صغيرتين فارضعتهما امرأة حرمتا واذ استوى فيه الابتداء والبقاء لا يغير بعد الاسلام له واث المحارم

❖ باب من قال لا يفسخ النكاح بينها باسلام احد هاتحي تنقضي العدة ❖

❖ قال ❖

ذكر فيه (عز الشافعي انا جماعة عن عدد ان اباسفيان اسلم وامراته هند كافرة ثم اسلمت وثبتا على النكاح واسلمت امرأة عكرمة بن ابي جهل وامرأة صفوان بن امية ثم اسما كل ذلك ونساؤهم مدخول بهن لم تنقض عددهن) ❖ قلت ❖ اسلم ابو سفيان بمر الظهران وهي من توابع مكة ومكة لم تكن في ذلك الوقت فتحت فلم تصبر مر الظهران دار اسلام بعد فلم يختلف بها الدار واذا نزل العسكر بموضع لم تصبر دار اسلام حتى يجري فيه احكام المسلمين ويكون بحيث لو ارادوا ان يقيموا فيه ويستوطنوا امكنهم ولم تكن مر الظهران بهذه الصفة واما امرأة عكرمة فخرجت عقيب خروجه فادركته ببعض الطريق ولم يتيقن بان ذلك الموضع يعد دمن دار الكفر ولو كان من دار الكفر فلم يصل الى هناك حتى فارقت امرأته مكة واما صفوان فان عمير بن وهب ادركه وهو يريد ان يركب البحر فرجع به وذكر القدوري في التجريد عن الواقدي انه ادركه بمرقاء السفن لاهل مكة ومنه ركب المسلمون في الهجرة الى الحبشة ومنه احدث قريش السفينة التي سقفت بها الكعبة وهذا الموضع من توابع مكة وفي حكمها فلم يختلف به وبزوجه الدار ثم ذكر البيهقي حديث البخاري (عن ابن جريج قال عطاء قال ابن عباس كان المشركون على منزلتين) ❖ قلت ❖ في اطراف ابي مسعود الدمشقي حديث كان المشركون على منزلتين الحديث وكان اذا هاجرت امرأة من اهل الحرب لم تخطب حتى تحيض الى آخره ثم قال ابو مسعود ثبت هذا الحديث والذي قبله في تفسير ابن عطاء الخراساني عن ابن عباس والبخاري ظنه ابن ابي رباح وابن جريج لم يسمع التفسير من عطاء الخراساني انما اخذ الكتاب من ابنه عثمان ونظر فيه وذكر المزي في اطرافه عن ابن المدني قصة تدل على انه الخراساني ثم قال قال علي ابن المدني وانما كتبت هذه القصة لان محمد بن ثور كان يجعلها عطاء عن ابن عباس فظن الذين حملوها عنه انه عطاء بن ابي رباح انتهى كلامه والخراساني قال البيهقي في باب المحرم ينظر في المرأة (ليس بالقوى) وقال في باب المفسد بحجة لا يبعد بدنه (لم يدرك ابن عباس) وقال في باب فدية النعام (لم يثبت له سماع من ابن عباس وتكلم فيه اهل العلم بالحديث) ثم لو سلمنا ان عطاء هذا هو ابن ابي رباح كما ظنه البخاري فلم يصحح ابن جريج بسامعه منه بل قال قال عطاء كما اورده البخاري وقد قال يحيى بن سعيد اذا قال ابن جريج حدثني فهو سماع واذا قال قال فهو شبه الريح وقال الاثرم قال لي ابو عبد الله اذا قال ابن جريج قال فلان جاء بنا كبر ثم ذكر البيهقي حديث ابن اسحق (عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس رد صلى الله عليه وسلم ابنته على ابي العاص بالنكاح الاول بعد سنين) ثم ذكره من وجه آخر ولفظه (بعد ست سنين) ثم ذكر حديث عمرو بن شعيب (عن ابيه عن جده

ردها عليه السلام بمهر جديد ونكاح جديد ثم ذكر (عن الترمذي قال البخاري حديث ابن عباس اصح من حديث
 عمرو) قلت في حديث ابن عباس اشياء منها ان ابن اسحق فيه كلام وقد قال عبد الحق في الاحكام لم يروه معه
 فيما علم الامن هو دونه وداود بن الحصين اين كذا قال ابو زرعة وقال ابن عيينة كذا اتقي حديثه وقال ابن المديني
 ما رواه عن عكرمة فتنكرو وقال ابو داود احاديثه عن عكرمة منا كبر ذكر ذلك الذهبي في الميزان ثم اخرج
 هذا الحديث ثم قال اخرجه الترمذي وقال لا يعرف وجهه لعله جاء من قبل حفظ داود وحكي في الاطراف
 عن الترمذي قال قال يزيد يعني ابن هارون حديث ابن عباس اجود اسناد او العمل على حديث عمرو بن شعيب
 وفي المالم الخطابي حديث ابن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس نسخة قد ضعف امرها علي بن المديني وغيره
 من علماء الحديث ثم ذكر حديث عمرو بن شعيب ثم قال فقد عارضت هذه الرواية رواية ابن الحصين وفيها زيادة
 ليست في رواية ابن الحصين والمثبت اولى من الثاني ثم قال ومعلوم ان زينب لم تنزل مسلمة وكان ابو العاص
 كافرا ووجه ذلك انه عليه السلام امتاز وجهها منه قبل نزول قوله تعالى ولا تتكفروا المشركين حتى يؤمنوا
 ثم اسلم ابو العاص فردها عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجتمعا في الاسلام والنكاح معا وقال ابن حزم اسلمت زينب
 اولى ما بعث صلى الله عليه وسلم بلا خلاف ثم هاجرت وبيت اسلامها و الاسلام زوجها الزيد من ثمان عشرة سنة
 وولدت في خلال ذلك ابنا خليا فابن العدة وذكر صاحب التمهيد حديث ابن عباس ثم قال ان صح فيه مترك منسوخ
 عند الجميع لانهم لا يجيزون رجوعه اليها بعد العدة واسلام زينب كان قبل ان ينزل كثير من الفرائض وعن قيادة
 كان قبل ان ينزل سورة براءة بقطع العهد بينهم وبين المشركين وقال الزهري كان هذا قبل ان ينزل الفرائض وروى عنه
 سفيان بن حسين ان ابا العاص اسرى يوم بدر فاتي به رسول الله صلى الله عليه وسلم فرد عليه امراته ففي هذا انه
 ردها عليه وهو كافر فمن هنا قال ابن شهاب كان هذا قبل ان تنزل الفرائض وقال آخرون قصة ابي العاص منسوخة
 بقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار ويدل على انها منسوخة اجماع العلماء على ان ابا العاص كان
 كافرا وان المسلمة لا يحل ان يكون زوجها كافر قال الله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا فلا يخلو اذ ردها
 عليه ان يكون كافرا او مسلما فان كان كافرا فهذا مالا شك فيه انه كان قبل نزول الفرائض والاحكام القرآن والسنة
 والاجماع على تحريم قروج المسلمات على الكفار وان كان مسلما فلا يخلو ان تكون حاملا فتأذى حملها ولم تضعه
 حتى اسلم فردها عليه السلام اليه في عذتها وهذا لم ينقل في خبر او يكون خرجت من العدة فيكون ايضا منسوخا
 بالاجماع انه لا سبيل له عليها بعد العدة الا ما ذكر عن النخعي وبعض اهل الظاهر وكيف ما كان فخير ابن عباس مترك

لا يعمل به عند الجميع وحديث عبد الله بن عمرو في ردّها بنكاح جديد بعضه الاصول وذكر في الاستذكار ردّها بنكاح
جديد ثم قال وكذا قال الشعبي مع عليه بالمعاري انه لم يردّها اليه الا بنكاح جديد قال ولا خلاف بين العلماء في الكافرة
تسلم في ابني زوجها الاسلام حتى تنقضي عدتها انه لا سبيل له عليها الا بنكاح جديد وتبين بهذا كله ان قول
ابن عباس ردّها عليه السلام اليه على الكاح الاول ان صح اراد به على مثل الصداق الاول وحديث عمرو
ابن شعيب عندنا صحيح وفي صحيح البخاري عن ابن عباس قال اذا املت النصرانية قبل زوجها بساعة حرمت
عليه * وهذا يقتضي ان الفرقة تقع بينهما باسلامها فكيف يخالف ابن عباس ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم
في قصة زينب وذهب ابو حنيفة واصحابه الى العمل بحديث عمرو بن شعيب وان احد الحريين اذا اسلم
وأخرج اليها وبقي الا تخربد ارا الحرب وقعت الفرقة باختلاف الدارين لقوله تعالى فلا ترجعوهن الى الكفار
فلو كانت الزوجية باقية كما يقوله الشافعي كان هو احق بها وقال تعالى لاهن حل لم الآية وقال تعالى وآتوهم ما أنفقوا *
فامر برد المهر على الزوج فلو كانت الزوجية لما استحق البضع وبد له وقال تعالى ولا جناح عليكم ان تكصوهن *
ولو كان النكاح الاول باقيا لما جاز لها ان تنزع وقال تعالى ولا تمسكوا بعصم الكوافر * فمنها ان الله ان غنم من نكاحها لاجل
زوجها الحربي وفوائيل قد تطلق على الرجال قال ابن عطية في تفسيره رأيت لابي علي الفارسي انه قال سمعت
الفتية ابا الحسن الكرخي يقول في تفسير قوله تعالى ولا تمسكوا بعصم الكوافر * انه في الرجال والنساء فقلت له النخويون
لا يرون هذا الا في النساء لان كوافر جمع كافرة فقال وايش يمنع هذا ليس بالناس يقولون طائفة كافرة وفرقة كافرة
فبيّنت وقلت هذا تأييد انتهى ما ذكره ابن عطية وقال تعالى والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايما نكم قال ابو سعيد
الخدري نزلت في سبايا او طاس وقال عليه السلام فيهن لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرأ بجمضة
وأنتق الفتية على جواز وطى المسيية بعد الاستبراء ولو كان لها ثمزوج لم يسب معها ولان الفرقة اما ان تتعلق
باسلامها او بحدوث الملك او باختلاف الدار وانفقوا على انها لا تتعلق باسلامها وثبت ايضا انها لا تتعلق بحدوث
الملك فانه لو باع امته المزوجة فلا فرق وكذا الومات عنها وانتقلت للوارث فتعين انها تتعلق باختلاف الدار ومعنى
الاختلاف ان يكون احدهما من اهل دارنا اما بالاسلام او ذمة والاخر حرياً من اهل دارهم حتى لو دخل مسلم
دارهم بامان او دخل حربي دارنا او اسلمنا ثم خرج احدهما البنا فلا فرق *

باب اتيان الحائض *

* قال *

ذكر في آخره ان الشافعي قال نخافنا بعض الناس فقال قد روينان يخلف موضع الدم ثم ينال ماشاء وذكر

حديثاً لا يثبت اهل العلم بالحديث) * قلت * الحديث صحيح اخرجه مسلم عن انس انه عليه السلام قال اصنعوا كل شئ غير النكاح * وقد ذكره البيهقي فيما تقدم في كتاب الحيض وبه اخذ الاوزاعي والثوري ومحمد بن الحسن واحمد ابن حنبل وغيرهم وقال النووي هو اقوى دليلاً واقتصاره عليه السلام على ما فوق الا زار محمول على الاستحباب *
 * قال * باب الجنب يتوضأ كلما اراد اتيان واحدة او العود *

(قال الشافعي قد روي فيه حديث وان كان مملاً لا يثبت مثله) * قلت * هذا ايضا من نمط ما تقدم الحديث فيه صحيح اخرجه مسلم وقد ذكره البيهقي واعذر عن الشافعي *
 * قال * باب الجنب يريد ان ينام *

ذكر فيه قوله عليه السلام لعمر (توضأ واغسل ذكرك ثم نم) وحديث عائشة (كان عليه السلام اذا كان جنباً فاراد ان ينام او يأكل توضأ) * قلت * اقتصار البيهقي هنا على هذا الباب وهذين الحديثين يؤهم وجوب الوضوء على الجنب اذا اراد النوم او الاكل وهو مذهب داود الظاهري وليس ذلك مذهب الشافعية بل مذهبهم استحباب الوضوء وقد قال البيهقي في ابواب الطهارة (باب الجنب يريد النوم فيغسل فرجه ويتوضأ وضوءه للصلاة ثم ينام) ثم ذكر الحديثين ثم لم يقتصر على ذلك بل قال بعد ذلك (باب ذكر الخبر الذي روي في الجنب ينام ولا يمس ماء) ثم ذكر حديث ابي اسحق (عن الاسود عن عائشة كان عليه السلام ينام وهو جنب ولا يمس ماء) ثم صححه ثم حكى عن ابن العباس بن سريج الجمع بينه وبين الحديثين وقد تكلمنا مع البيهقي هناك وذكرنا وجه آخر في الجمع *
 * قال * باب اتيان النساء في اديارهن *

ذكر فيه حديثاً عن عبيد الله بن عبد الله عن عبد الملك بن عمرو عن هرمي بن عبد الله عن خزيمة) ثم اخرجه (عن يزيد بن الهاد عن عبيد الله عن هرمي عن خزيمة) ثم قال (قصر ابن الهاد فلم يذكر عبد الملك) * قلت * اخرجه ابن حبان في صحيحه عن ابي يعلى ثنا ابو خيثمة ثنا يعقوب بن ابراهيم سمعت ابي عن ابن الهاد ان عبيد الله حدثه ان هرمي بن عبد الله حدثه واخرجه احمد في مسنده عن يعقوب عن ابيه كذلك فصرح عبيد الله في هذين الطريقين الصحيحين ان هرميا حدثه فيحمل على انه سمعه من هرمي مرة بلا واسطة ومرة بواسطة عبد الملك وقد اخرجه الطحاوي من حديث الليث بن سعد عن عبيد الله عن هرمي فتابع الليث يزيد بن الهاد على اسقاط عبد الملك ثم اخرجه البيهقي من طريق ابن عيينة (عن ابن الهاد عن عمارة بن خزيمة عن ابيه) ثم قال (مدار الحديث على هرمي وليس لعمارة فيه اصل الا من حديث ابن عيينة) * قلت * كيف يقول (مداره على هرمي) وقد رواه عن خزيمة غيره اخرجه

البيهقي فيما تقدم عن عمرو بن احيمة عن خزيمة واخرجه احمد في مسنده فقال ثنا عبد الرحمن ثنا سفیان عن عبد الله بن شداد عن خزيمة ثم اخرجه البيهقي من حديث حجاج عن عمرو بن شعيب عن عبد الله بن هرمي عن خزيمة * ثم قال (غلط حجاج فقلت اسمه اسم ابيه) * قلت * اخرجه الطحاوي كذلك من حديث عبد الله بن علي ابن السائب عن عبيد الله بن الحصين عن عبد الله بن هرمي فذكره وفي التجرید للقردوري قال الشافعي الوطی في الدبر يستقر به المور وتعب به العدة وان اكره امرأة وجب عليه المهر واجراه مجري الوطی في الفرج الا في الاحصان والاباحة للزوج الاول *

❁ باب الشغار ❁

* قال *

ذكر فيه حديثان نافع عن ابن عمرو في آخره (قال نافع الشغار ان ينكح ابنة الرجل وينكحه ابنته بغير صداق) ثم من حديث ابي هريرة وفي آخره زاد ابن نمير والشغار ان يقول زوجني ابنتك وازوجك ابنتي * قلت * مذهب الشافعي ان النكاح على هذه الصورة صحيح ولكل منهما مهر المثل وانما الشغار عنده ان يزيد على ذلك فيقول ويضع كل واحدة منهما مهر الاخرى *

❁ باب نكاح المحرم ❁

* قال *

ذكر فيه حديث (لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا ينكح ولا ينكح) * قلت * هو محمول على الوطی او الكراهة لكونه سببا للوقوع في الرق لا ان عقده لنفسه او لغيره بامره ممتنع ولهذا قرنه بالخطبة ولا خلاف في جوازها وان كانت مكرهة فكذلك النكاح والانكاح وصار كالبيع وقت البداء ثم ذكر حديث ابن عباس (تزوج عليه السلام ميمونة وهو محرم) ثم حديث يزيد بن الاصم بخلافه ثم قال (ويندرواه عن ميمونة) ثم استدل على ذلك * قلت * ذكر الترمذي وغيره انه عليه السلام تزوجها في طريق مكة وفي الاستبكار قال ابو عبيدة معمر بن المثنى تزوجها النبي عليه السلام وهو محرم وفي التمهيد ذكر الارثام عن ابي عبيدة قال لما فرغ صلى الله عليه وسلم من خير ووجهه الى مكة معتمرا سنة سبع وقدم عليه جعفر بن ابي طالب من ارض الحبشة وخطب عليه ميمونة بنت الحارث وكانت اختها لامها اسماء بنت عيسى عنده واختها لابيها وانما هم الفضل تحب العباس فاجابت جعفر او جعلت امرها الى العباس فانكحها النبي عليه السلام فلما رجع بنو هاشم حلالا وجعلها امرها الى العباس مشهور ذكره موسى بن عقبة ايضا وذكره ابن اسحق قال وقيل جعلت امرها الى ام الفضل فجعلت امرها الى العباس وفي الاستيعاب لابي عمر ذكره سيدنا زيد بن الحباب عن ابي معشر عن شرحبيل بن سعد قال لقي العباس رسول الله صلى الله عليه وسلم

بالجحفة حين اعتمر عمر العقبه فقال يا رسول الله تأيت ميمونة هل لك ان تزوجها فتزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم فلما ان قدم مكة اقام ثلثا للحديث وفي آخره فخرج فبني بها بسرف فلما جعلت امرها الى غيرها يحتمل ان يخفى عليها الوقت الذي عقد فيه العباس فلم تعلم به الا في الوقت الذي بنى فيها فيه وعلم ابن عباس انه كان قبل ذلك فالرجوع اليه اولى كيف وقد تأيد برواية ابي هريرة وعائشة وذكر ابن اسحق في مغازيه والطحاوي عن ابن عباس انه عليه السلام تزوجها وهو حرام فاقام بمكة ثلثا فأتته حبيبته في نفر من قريش في اليوم الثالث فقالوا قد انتضي اجلك فاخرج عنا فقال وما عليكم لو تركتموني فعرست بين اظهركم فصنعنا لكم طعاما فحضرتموه فقالوا لا حاجة لنا في طعامك فاخرج عنا فخرج وخرج بميمونة حتى عرس بها بسرف وهذا يخالف الحديث ميمونة وانه تزوج بها خلا لا وانه كان بعد ان رجع من مكة ثم اخرج البيهقي حديث مطر عن ربيعة عن سليمان بن يسار عن ابي رافع * قلت * ذكر ابو عمر في التمهيد ان رواية مطر غلط وانه لا يمكن سماع سليمان من ابي رافع انتهى كلامه ومطر تكلم فيه يسيرا قال يحيى القطان مضطرب وكان يشبهه بابن ابي ليلى في سوء الحفظ وقد روي هذا الحديث عن ربيعة من هو اجل من مطر بلا شك وهو مالك فجعله عن سليمان مرسلنا وقال الترمذي ورواه ايضا سليمان بن بلال عن ربيعة مرسلنا ثم اسند البيهقي (عن عبد القدوس عن الاوزاعي عن عطاء عن ابن عباس تزوج عليه السلام ميمونة وهو محرم فقال سعيد وهل ابن عباس وان كانت خالته ما تزوجها الا بعدما احل) ثم قال (رواه البخاري في الصحيح) * قلت * ليس في صحيح البخاري قال سعيد وهل ابن عباس والنف يوم من كلام البيهقي انه في صحيحه وذكر البيهقي فيما مضى في باب المحرم لا ينكح ولا ينكح من كتاب الحج وعزاه الى مسلم (عن عمرو بن دينار قلت لابن شهاب اخبرني ابو الشعثاء عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم نكح وهو محرم فقال ابن شهاب اخبرني يزيد بن الاصم انه عليه السلام نكح ميمونة وهو حلال وهي خالته قال فقلت لابن شهاب اتجعل امر ابي ابو الاعلى عقيبته الى ابن عباس وهي خالة ابن عباس ايضا) وهذا الكلام الذي قاله عمر بن دينار لابن شهاب ذكره ايضا عبد الرزاق في مصنفه وقال قال لي الثوري لا تلتفت الى قول اهل المدينة في ذلك ثم ذكر البيهقي حديث ابن ابي مليكة (عن عائشة تزوج عليه السلام وهو محرم) ثم قال (وقدر وي من وجه آخر عن عائشة وليس بمحفوظ) ثم اخرج من حديث ابن عوف عن مغيرة عن ابي الضحى عن مسروق عن عائشة * قلت * بل هو محفوظ اخرج ابن حبان في صحيحه كذلك وقال الطحاوي روي عن عائشة ما يوافق ابن عباس روى ذلك عنها من لا يطعن اخذ فيه ثم ذكر هذا السند ثم قال وكل هؤلاء ائمة يمتحج برواياتهم وقال في مشكل الحديث لم يختلف في ذلك عن عائشة

ثم قال البيهقي (وروى عن مسدد عن أبي عوانة عن معوية عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قال أبو عبد الله قال أبو علي الحافظ كلاهما خطأ والمحموط عن معوية عن أبي الضحى عن مسروق مرسلان عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا رواه جرير عن معوية قلت رواية أبي عوانة عن معوية مسنداً أولى من رواية جرير بن عبد الحميد عنه مرسلان الوجهين أحدهما أن أبا عوانة أجل من جرير قال أبو خاتم أبو عوانة أحب إلي من جرير بن عبد الحميد والثاني أن أبا عوانة زاد الإسنادون بأدلة مقبولة وقد جاء هذا الحديث من جهة أبي هريرة أيضاً قال الطحاوي في كتاب مشكل الحديث ثنا سليمان بن شعيب الكيساني ثنا خالد بن عبد الرحمن الخراساني ثنا كامل أبو العلاء عن أبي صالح عن أبي هريرة تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم قال الطحاوي وهذا مما لا نعلم أيضاً عن أبي هريرة فيه خلافاً انتهى كلامه والكيساني وثقه أبو سعيد السمعي وخالد وثقه كذا في التهذيب للزبي وكامل وثقه ابن معين والحلي وذكره ابن شاهين في الثقات وأخرج له الحاكم في المستدرک وقال الطحاوي أيضاً ثاروخ بن الفرج ثنا أحمد بن صالح ثنا ابن أبي فديك حدثني عبد الله بن محمد بن أبي بكر ثنا الحسن بن مالك عن نكاح المحرم فقال وما بأس به هل هو إلا كالبغي وروى وثقه الخطيب وأخرج له صاحب المستدرک وأجازة نكاح المحرم يروى عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر وعن أبيه وعن جده وقال ابن جرير مجازة طائفة صح ذلك عن ابن عباس وروى عن ابن مسعود ومعاذ به قال عطاء والقاسم ابن محمد وعكرمة والنخعي وأبو حنيفة وسفيان *

* باب ما يرد به النكاح من العيوب *

* قال *

ذكر فيه عن جميل بن زيد عن ابن عمر حديث المرأة التي رأى عليه السلام بكسها وضخا فرد هائم ذكر عن ابن عدي (إن جميلات فرد به واضطربت روايته عنه) ثم ذكر البيهقي الاختلاف فيه ثم قال (قال البخاري لم يصح حديثه) * قلت * في هذا الحديث أشياء منها أن جميلات قال فيه ابن معين ليس بثقة وقال ابن الجوزي كان يقول ما سمعت ابن عمر شيئاً وقال ابن حبان دخل المدينة فجمع الأحاديث ابن عمر بعد موته ثم رجع إلى البصرة فرواها وفي تاريخ البخاري قال أحمد عن أبي بكر بن عياش عن جميل ما سمعت من ابن عمر شيئاً ما قالوا أكتب أحاديثه فقدمت المدينة فكتبتم بها ومنها أنه مع ضعفه وسوء حاله اختلف عليه فيه كما يشتهر البيهقي هنا وفيما بعد في باب من أغلق باباً وأرجى سترها ومنها أنه على تقدير صحته ليس من هذا الباب فإن البيهقي ذكر في ذلك الباب (أنه عليه السلام قال لما لحقني بأهلك يؤاكل لحاصداً فما) وقد ذكر البيهقي هذه اللفظة في باب كنيات الطلاق وذكر (أنه عليه السلام قال للمرأة التي استأذنت منه الحنفى بأهلك) جعلها تطليقة فدل أن عليه السلام لم يرد هائل طلقوا ولفظة الردان صحت تحتمل الفسخ وتحتمل

الطلاق فتعمل على الطلاق توفيقا بين الروايتين وفيه ايضا دليل على نقد بر صحته على ان الخلو كالموطى
 في تكميل الصداق ثم ذكر البيهقي (عن ابن المسيب عن عمر قال ايمار جل تزوج امرأة وبها جنوب او جذام
 او برص فسها فلما صداقها وذلك لزوجها غرم على وليها) * قلت * ذكر مالك ان ابن المسيب ولد لنحو
 ثلاث سنين مضت من خلافة عمر وانكر سماعه منه وقال ابن معين لم يثبت سماعه منه ثم ان التافعية خالفوا هذا الاثر
 في مواضع منها * اوجب الصداق والصحيح المنصوص عندهم وجوب مهر المثل * ومنها * انه اوجب الرجوع على
 الولي والجديد لا يظهر عندهم انه لا رجوع * ومنها * انه ساكت عما قبل الميسر وهم فسخوا قبله وبعده ثم ذكر البيهقي (عن
 جابر بن زهد اربع لا تجوز في نكاح ولا بيع الا ان يس فان مس فقد جاز) * قلت * هم لا يقولون بذلك ثم ذكر
 عن علي بطلان الرد بالدخول من رواية الشعبي عنه ثم قال (فكانه باطل خياره بالدخول بها) * قلت * هم لا يطلون
 خياره بالدخول على ان رواية الشعبي عن علي منقطعة قال الحاكم في علوم الحديث رأى عليا ولم يسمع منه وقد جاء
 عن علي انه لا رد في شيء من العيوب قال ابن حزم روينا من طريق وكيع عن اسمعيل بن ابي خالد عن الشعبي قال
 قال علي ايمار جل تزوج بجنونة او جذماء او برصاء او بها قرن فهي امرأته ان شاء طلق وان شاء امسك * وذكر
 مثل ذلك عن النخعي وعمر بن عبد العزيز وابي قلابة وذكر عن عطاء بن رباح تزوج فلما دخل بدا لها منه برص او جذام
 قال عطاء لا تنزع عنه قال وهو قول ابي الزناد وابي حنيفة وابي يوسف والثوري وابن ابي ليلى وداود واصحابنا *
 * قال *

باب الامة تعتق وزوجها عبد

ذكر فيه حديث شعبة (عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة وكان زوجها حرا قال شعبة ثم سأله بعد فقال
 لا ادري احرقه ام عبد قال قد رواه سمالك بن حرب عن عبد الرحمن فاثبت كونه عبدا) * قلت * شعبة امام
 جليل حافظ وقد روي عن عبد الرحمن انه كان حرا فلا يضره نسيان عبد الرحمن وتوقفه على ما هو معروف عند
 اهل هذا العلم وقد ذكر البيهقي في كتاب المعرفة في باب لا نكاح الا بولي ان مذهب اهل العلم بالحديث وجوب
 قبول خبر الصادق وان نسيه من اخبره عنه وكيف يعارض شعبة بساكن مع كونه متمكنا فيه قال صاحب الكمال
 كان الثوري يضعفه بعض الضعف وقال ابن ابي خيثمة اسند احاديث لا يستند لها غيره وقال احمد مضطرب
 الحديث وقال عبد الرحمن بن يوسف في حديثه لين وفي التهذيب للزبي قال جزرة ضعيف وقال ابن المبارك ضعيف
 الحديث وكان شعبة يضعفه ثم ذكر البيهقي من حديث اسامة بن زيد عن القاسم عن عائشة وفيه (ان شئت ان تقرى
 تحت هذا العبد) ثم قال (هذا بوء كدر رواية سمالك) * قلت * اسامة هذا هو ابن زيد بن اسلم ضعيف عندهم * قال البيهقي

في باب الحوت والجرايموثان في الماء (عبد الرحمن وعبد الله واسامة بنوزيد بن اسلم كلهم ضعفاء) ومع ضعف اسامة قد اختلف فيه كما بينه البيهقي بعد فكيف يعارض بمثل هذا وبمثل رواية سماك رواية شعبة ثم اخرج البيهقي من رواية عروة (عن عائشة قالت كان زوجها عبد الخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخترت نفسها ولو كان حراما بخيرها) قلت * ذكر ابن حزم انه روي عن عروة خلاف هذا فاخرج من طريق قاسم بن اصبح ثنا احمد ابن يزيث ثنا موسى بن معاوية ثنا جرير عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت كان زوج بريرة حراما قال ابن حزم ولو كان حراما بخيرها لم يحتمل انه من كلام من دون عائشة وقال الطحاوي ويحتمل ان يكون من كلام عروة وقد اخرج ابن حبان هذا الحديث في صحيحه فقال انا عبد الله بن محمد الازدي ثنا اسحق الحنظلي ثنا جرير بن عبد الحميد عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة وفي آخره قال عروة ولو كان حراما خيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك اخرجه النسائي في سننه عن الحنظلي بسنده المذكور قال البيهقي (ورواه ابن اسحق عن ابان بن صالح عن مجاهد عن عائشة) قلت * ابن اسحق متكلم فيه وابان هذا ليس بالقوى كذا قال ابن حزم في ابواب الحج من الحلي ومجاهد صار الى باب عائشة فحجب ولم يدخل عليها لانه كان حراما اذ كره البرد يبغي ثم اخرجه البيهقي من طريق عروة عن عائشة * قلت * في سننه عثمان بن مقسم موه بالكذب ثم ذكر حديث (ان اعتقيهما فابدئي بالرجل) ثم قال (يشبه ان يكون انما امر بالبداءة بالرجل كيلا يكون لها الخيار اذا اعتقت) قلت * في سننه عبيد الله بن عبد الحميد عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب تكلموا فيه ما قال ابن معين في الاول ليس بشيء وضعف الثاني ذكر ذلك ابن الجوزي في كتابه في الضعفاء وقال ابن حزم ولو صح الحديث لم يكن فيه حجة لانه ليس فيه انها كانا زوجين ولو صح انها كانا زوجين فليس فيه انه عليه السلام امر بذلك ليسقط خيار الزوجية ويمكن ان يكون امرها بان تدا بتق العبد لقوله تعالى وللرجال عليهن درجة ولقوله تعالى وليس الذكر كالأُنثى * كما في الخبر ان الاجري عتق الذكر مضاعف * ونحن نوقن بلا شك انه عليه السلام لا يتحمل في اسقاط حق اوجبه ربه تعالى للمعتقة *

باب من زعم انه كان حراما *

قال *

ذكر فيه (عن منصور عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة ان زوج بريرة كان حراما) ثم قال (رواه البخاري) ثم قال (قول الاسود منقطع) ثم ذكره البيهقي عن الحكم عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة ثم قال (جعل له بعضهم من قول ابراهيم وبعضهم من قول الحكم) ثم قال (قال البخاري وقول الحكم مرسل) قلت * اذ كان في السند الاول من قول الاسود وفي الثاني من قول ابراهيم او الحكم وقد ادرجاني الحديث فقول البخاري في الاول منقطع وفي الثاني مرسل

مخالف للاصطلاح اذا الكلام الموقوف على بعض الرواة لا يسمى منقطعاً ولا مرسلًا وقد تابع منصور الاعمش فرواه
 كذلك عن ابراهيم هكذا اخرج ابن ماجة والترمذي وقال حسن صحيح ثم ذكر (البيهقي عن ابراهيم بن ابي طالب
 قال خالف الاسود الناس في زوج بريرة) قلت * قد تقدم انه لم يخالف الناس بل وافقه على ذلك القاسم وعروة
 في رواية وابن المسيب * روى عبد الرزاق عن ابراهيم بن يزيد عن عمرو بن دينار عن سعيد بن المسيب قال كان زوج
 بريرة حراً واذا اختلف الآثار في زوجها وجب حملها على وجه لا تضاد فيه والجزية يعقب الرق ولا يعكس فثبت
 انه كان حراً عندما خبرت عبد اقبله ومن اخبر بعوده يته لم يعلم بحريته قبل ذلك وقال ابن حزم ما لخصه انه لا خلاف
 ان من شهد بالحرية يقدم على من شهد بالرق لان عنده زيادة علم ثم لو لم يختلف انه كان عبد اهل جاء في شيء من
 الاخبار انه عليه السلام انما خيره الا انها تحت عبد هذا لا يجدونه ابد افلا فرق بين من يدعي انه خيرها لانه كان
 عبدا وبين من يدعي انه خيرها لانه كان اسود واسمه مغيث فالحق اذا انه انما خيره لكونها اعتقت فوجب تخير
 كل معتق ولانه روي في بعض الآثار انه عليه السلام قال لها ملكك نفسك فاختاري * كذا في التمهيد فكل من ملكت
 نفسها يختار سواء كانت تحت حر او عبدا الى هذا ذهب ابن سيرين وطاوس والشعبي ذكر ذلك عبد الرزاق باسنانيد
 صحيحة واخرجه ابن ابي شيبة عن النخعي ومجاهد وحكاه الخطابي عن حماد والثوري واصحاب الرأي وفي التهذيب
 للطبري وبه قال مكحول وفي الاستذكار انه قول ابن المسيب ايضا *

باب اجل العين *

* قال *

ذكر فيه اثر ابن المسيب عن عمر ثم قال (ورواه ابن ابي ليلى عن الشعبي عن عمر مرسل) * قلت * تخصبض هذا
 انه مرسل بوجه ان الاول متصل وليس كذلك لان روايات ابن المسيب كلها منقطعة وقد ذكرنا ذلك غير
 مرة ثم ذكرنا (عن هاني بن هاني عن علي) ثم حكى عن الشافعي (ان هائلا لا يعرف وان اهل العلم لا يشتون هذا
 الحديث لجهالتهم بهاني) ثم قال (وروى ابن اسحق عن خالد بن كثير عن الضحاك عن علي قال يؤجل سنة) الى آخره
 * قلت * هاني معروف قال فيه النسائي ليس به باس واخرج له الحاكم في المستدرک وابن حبان في صحيحه وذكره
 في الثقات من التابعين واخرج الترمذي من روايته قوله عليه السلام في عمار مرحبا بالطيب * ثم قال حسن صحيح
 وقد ذكر ابن حزم اثره هذا من وجهين جيبدين والاثرا الثاني عن علي ليس سنده بطائل ابن اسحق متكلم فيه
 وخالد لا يحتاج به والضحاك هو ابن مزاحم متكلم فيه ولهذا قال ابن حزم لم يصح ذلك عن علي *

باب الزوجات يختلفان في الاصابة *

* قال *

ذكر فيه حديث (حتى يذوق من عسليتك) * قلت * مقصوده انه عليه السلام جعل القول قوله فاقرها معه ولم يضرب له اجلا الا ان ذكر هذا الحديث في هذا الباب غفلة من البيهقي لانها امرأة رفاة كما نص في هذا الحديث وقد ذكر البيهقي فيما بعد في باب نكاح المطلقة ثلاثا من طريق ابن وهب (عن مالك عن المسور بن رفاعة عن الزبير ابن عبد الرحمن عن ابيه ان رفاعة طلق امرأته) الحديث وفيه (فكفها عبد الرحمن فاعترض عنها فطلقها ولم يمساها) وذكر فيه ايضا من حديث عائشة (ان رجلا طلق امرأته ثلاثا فتزوجت زوجها فطلقها قبل ان يمساها فسل رسول الله صلى الله عليه وسلم اتحل لاول فقال لا حتى يذوق عسليتها كما ذاق الاول) وعزاه البيهقي الى الصحيحين فكيف يضرب الاجل لمن طلق قبل ان يمسا وبهذا ايضا يظهر وهم من استدل به على انه لا يضرب للعنين اجل قال صاحب التمهيد قد شبه به على قوم منهم ابن عليه وداود لما فيه من قوله فاعترض عنها فظنوا انها اتت شاكية لزوجها فلم يسئل عن ذلك ولا ضرب له اجلا وخلاها معه قالوا فلا يضرب للعنين اجل ولا يفرق بينه وبين امرأته وهو كمرض من الامراض نخالفوا جمهور سلف المسلمين من الصحابة والتابعين في تأجيل العنين لما توهموه في هذا الحديث وليس فيه موضع شبهة لان مالك وغيره قد ذكروا طلاق ابن الزبير للمرأة فكيف يضرب اجل لمن قد فارق امرأته وطلقها قبل ان يمسا *

* باب العزل *

* قال *

ذكر فيه حديث قزعة (عن الخدرى ليست من نفس مخلوقة الا الله خالقها) ثم قال (رواه مسلم وقال البخاري وقال مجاهد) فذكره * قلت * لا ذكر لهذا الحديث في صحيح البخاري فيما عرفت وعزاه ابن ظاهر والمزي في اطرافها الى مسلم ولم يذكر البخاري اصلا *

* باب ما يجوز ان يكون مهر *

* قال *

ذكر فيه تزوج عبد الرحمن على وزن نواة من ذهب * قلت * ذكر الخطابي ان النواة اسم لقد ر معروف عندهم وفسروها بنجمة دارهم من ذهب وقال عياض كذا فسرھا اكثر العلماء وقال النووى هو الصحيح وفي الاستذكار اكثر اهل العلم يقولون وزنها خمسة دراهم فظاهر هذا انه تزوج باكثر من ثلاثة مثاقيل من الذهب ثم ذكر البيهقي (عن حجاج عن قتادة عن انس قال قومت يعني النواة بثلاثة دراهم وثلاث) * قلت * حجاج هو ابن اربعة ضعيف وقتادة مدلس وقد عنعن ولهذا قال ابو عمر هذا حديث لا تقوم به حجة لضعف اسناده وعن احمد بن حنبل قال وزن النواة ثلاثة دراهم وثلاث فعلى هذا كان الحديث ثابتا يحتمل ان يراد قطعة ذهب زنتها ثلاثة دراهم وثلاث وقال النووى

انكر القاضي عياض على من احتج به على اقل المهر قال لانه قال من ذهب وذلك يزيد على دينارين وحكي المروى
عن ابي عبيدانه انكر على من يقول لم يكن ثم ذهب ثم ذكر البيهقي الحديث من وجه آخر ونقطه (وزن نواة من ذهب
قومت خمسة دراهم) قلت في سنده سعيد بن بشير قال يحيى ليس بشئ وضعف احمد امره وقال ابن خثير منكر الحديث
ليس بشئ يروى عن قتادة المنكرات وضعفه النسائي وقال ابن حبان ردي الحفظ فا حش الخطاء يروى عن قتادة
مالا يتابع عليه وعن عمرو بن دينار مالا يعرف من حديثه ثم على تقدير ثبوته فالمراد منه كما تقدم قطعة ذهب زنتها
خمسة دراهم فتلخص من هذا انه تزوج على قطعة ذهب زنتها عند الاكثرين خمسة دراهم وعند بعضهم ثلاثة دراهم
وثلاث وان من استدل بهذا الحديث على اقل المهر فقد وهم ثم ذكر البيهقي حديث جابر (كنتكح على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالقبضة من الطعام) وفي سنده يعقوب بن عطاء (فقال غير محتج به) قلت وضعفه احمد ويحيى
وذكره صاحب الميزان وذكره حديث منكر بن هذا احدهما ثم ذكر البيهقي حديث صالح بن رومان (عن ابي
الزبير عن جابر لوان رجلا تزوج) الحديث ثم اخرجه من طريق موسى بن مسلم بن رومان عن ابي الزبير عن جابر
قلت هذا الخبر منكر كذا في الميزان و ابو الزبير فيه كلام يسير وهو يدلس في حديث جابر ولا يؤخذ من حديثه
عنه الا ما صرح فيه بالسمع او كان من رواية الليث بن سعد عنه كذا قال عبد الحق وغيره وصالح هو ابن مسلم
ابن رومان نسب الى جده وهو ضعيف قاله ابن معين وموسى المذكور ثانيا قال ابن القطان لا يعرف وضعفه
الازدي ولعله هو صالح المذكور اولا ولهذا قال الذهبي في الكاشف موسى بن مسلم ويقال صالح ومع هذا قد
اضطرب هذا الحديث في سنده ومتنه فرواه ابن مهدي عن صالح عن ابي الزبير عن جابر موقوفا وقال الطحاوي
اهل الرواية يذكرون ان اصله موقوف على جابر وقال عبد الحق في احكامه لا يعول على من استند به ورواه ابو عاصم
عن صالح عن ابي الزبير عن جابر كنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نستمتع بالقبضة من الطعام وهذا من
باب المتعة لا من باب الصداق وقد ذكر البيهقي قريبا وعزا الى مسلم (ان ابن جريح روى الحديث عن ابي الزبير عن جابر
كرواية ابي عاصم) وهذا الاختلاف ذكره ابو داود في سننه ثم ذكر البيهقي حديث يحيى بن عبد الرحمن بن ابي ليبة
عن ابيه عن جده ثم قال (ورواه ابن ابي شيبة عن وكيع عن ابن ابي ليبة عن جده) قلت مع هذا الاختلاف اختلف في
اسم ابن عبد الرحمن فقال البيهقي وغيره يحيى وقال ابن مندة في معرفة الصحابة الحسن وكذا قال صاحب الاستيعاب وذكر
الطحاوي في احكام القرآن هذا الحديث ثم قال هذا الاسناد لا يقطع به اهل الرواية ثم ذكر البيهقي ان رجلا
تزوج امرأة على ثلثين فاجاز عليه السلام نكاحه) وفي سنده عاصم بن عبيد الله فقال (نكلموا فيه ومع ضعفه روى

عنه الاثمة * قلت * انكر عليه هذا الحديث قال ابو حاتم الرازي منكر الحديث يقال ليس له حديث يعتمد عليه فقال له ابنه ما انكروا عليه فذكر ابو حاتم هذا الحديث قال وهو منكر ثم ذكر البيهقي حديثا عن الخدري مستشهدا به هو ما اُصطلح عليه اهلهم * وفي سنده ابو هارون العبدى فقال (غير محتج به) * قلت * الا ان القول فيه واهل هذا الشأن اغلظوا فيه فقال حماد بن زيد كذاب وقال السعدي كذاب مفتر وقال احمد ليس بشئ وقال هو والنسائي متروك وقال يحيى ضعيف عندهم لا يصدق في حديثه وقال شعبة لان اقدم فيضرب عنق احب الي من ان احدث عنه وقال ابن حبان لا يحل كتب حديثه الا على جهة التعجب ومثل هذا كيف يستشهد به ثم ذكر البيهقي (ان الثوري سئل عن حديث داود الاودي عن الشعبي عن علي قال لا مهر اقل من عشرة دراهم * فقال داود ما زال هذا ينكر عليه فقال السائل ان شعبة روى عنه فضرب جبهته وقال داود) ثم ذكر البيهقي عن ابن عدي انا الساجي سمعت ابن المثنى يقول ما سمعت القطان ولا ابن مهدي حدثا عن سفبان عن داود بن بن يد شيئا ثم قال البيهقي (وبمعناه قال عمرو بن علي) * قلت * ما حكاه عن الثوري لا اعرف حال سنده وكلام عمرو ابن علي ذكره ابن عدي في الكامل وفي آخره وكان شعبة وسفبان يحدثان عنه ورايت في كتاب الصريفي يخطه وكان شعبة وسفبان يحدثان عنه ثم قال البيهقي (وقد روي عن علي بخلافه) ثم اخرجهم من طريق محمد بن علي عنه) * قلت * قد ذكر البيهقي في باب الاعواز من الهدي وفي غيره (ان روايته عنه منقطعة) وفي سنده ايضا ابو شيبة هو العباسي متروك وقال السعدي سافط *

* باب النكاح على تعليم القرآن *

* قال *

ذكر فيه حديثا عن عسل عن عطاه عن ابي هريرة ثم قال (ورواه شعبة عن عسل فارسله) * قلت * وكذلك رواه محمد بن فضيل عن حجاج بن ارطاة عن عطاه فارسله ذكره المزي في اطرافه وفيه علة اخرى وهي ان عسلا ضعفه ابن معين وقال الرازي منكر الحديث ثم ذكر في آخره حديثا في سنده عتبة بن السكن (فقال منسوب الى الوضع) وحكى عن الدارقطني (انه قال متروك الحديث) * قلت * طالعت كثيرا من كتب اهل هذا الشأن فاکثرهم لم يذكر عتبة هذا وبعض المتأخرين ذكره وفيه كلام الدارقطني خاصة وذكره ابن حبان في الثقات وقال يخطي ويخالف لم يزد علي هذا فلا ادري من ابن البيهقي انه منسوب الى الوضع وفي التمهيد قال مالك وابو حنيفة واصحابها والي لا يكون القرآن ولا تعليمه مهرا وهو اولى ما قيل به في هذا الباب لان الفروج لا تستباح الا بالاموال لقوله تعالى ان تبغوا باموالكم * ولذا ذكره تعالى في النكاح الطول وهو المال والقرآن ليس بمال ولان التعليم

من المعلم والمتعلم يختلف ولا يكاد يضبط فاشبهه المجهول ومعنى انكسرها بما معك من القرآن اى لكونه من اهل القرآن على جهة التعظيم للقرآن كما روى انس انه عليه السلام زوج ام سليم اباطحة على اسلامه وسكت عن المهر لانه معلوم انه لا بد منه وجوز الشافعى واصحابه ان يكون تعليم القرآن وسورته مهرا فان طلق قبل الدخول يرجع بنصف اجر التعليم في رواية المزنى وقال الربيع والبيوطى بنصف مهر مثل الات تعليم النصف لا يوقف على حده فان وقف عليه جعل امراة تعلمها واكثر اهل العلم لا يجيزون ما قال الشافعى ودعوى التعليم على الحديث دعوى باطل لا تصح *

* قال * ❦ باب احد الزوجين يموت ولم يفرض لها صدقاً ولم يدخل بها ❦

ثم حكى عن الشافعى (انه قال فى قضية بروع لم احفظه بعد من وجه ثبت مثله ومرة عن معقل بن يسار ومرة عن معقل بن سنان ومرة عن بعض اشجع لا يسمى) ثم اخرجه البيهقى من وجوه ثم قال (هذا الاختلاف لا يوهنه فان جميع هذه الروايات اسانيدھا صحاح وفي بعضها ما دل على ان جماعة من اشجع شهدوا ذلك فكان بعض الرواة سمى منهم واحداً وبعضهم سمى آخر وبعضهم سمى اثنين وبعضهم اطلق ولم يسم وبمثله لا يرد الحديث ولو لا ثقة من رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم لما كان لفرح ابن مسعود فى روايته معنى) * قلت * اخرجه ابن حبان فى صحيحه من طريق سيفيان عن منصور عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود وكذلك اخرجه الترمذى وقال حسن صحيح وحكى الحاكم فى المستدرک عن شيخه ابي عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ انه قال لو حضرت الشافعى اقمته على رؤس اصحابه وقلت وقد صح الحديث فقل به ثم قال الحاكم ابنا حكم شيخنا بصحته لان الثقة قد سمى فيه رجلاً من الصحابة وهو معقل بن سنان الاشجعى ثم اخرج الحديث من طريق فراس عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله ثم قال فصار الحديث صحيحاً على شرط الشيخين *

* قال * ❦ باب من قال لاصداق لها ❦

ذكر فى آخره (عن ابي اسحق الكوفى عن مزينة بن جابر ان علياً قال لا يقبل قول اعرابي من اشجع على كتاب الله) * قلت * الكلام عليه من ثلاثة اوجه الاول * ان ابا اسحق هذا هو عبد الله بن ميسرة وهو ضعيف جداً قال يحيى ليس بشئ وقال مرة ليس بثقة وكذا قال النسائى وقال ابو زرعة واخي الحديث وقال ابن حبان لا يحل الاحتجاج بخبره والثاني * ان مزينة هذا قال فيه ابو زرعة ليس بشئ ذكره ابن ابى حاتم فى كتابه * والثالث * ان البخارى ذكر فى تاريخه انه يروى عن ابيه عن علي فظاهر هذا الكلام ان روايته عن علي منقطعة ولهذا الوجه او بعضها قال المنذرى لم يصح هذا الاثر عن علي والعجب من البيهقى يصحح روايات حديث معقل ثم يفترض عليه مثل هذا الاثر المنكر

ويستكت عنه ولا يبين ضعفه *

* قال *

❦ باب الشروط في النكاح ❦

ذكر فيه حديث (المسلمون عند شروطهم) من وجهين ثم قال (ويروى من وجه ثالث ضعيف) قلت * هذا يوم
ان الوجهين الاولين ليسا بضعفين وليس كذلك بل في الوجه الاول كثيرين عبد الله واه وقال الشافعي ركن من
اركان الكذب وفي الثالث كثيرين زيد ضعفه النساء وغيره ثم ذكر (ان رجلا تزوج امرأة وشرط ان لا يخرجها
فابطله عمر وقال المرأة مع زوجها) ثم ذكر عنه خلاف ذلك ثم قال (الرواية الاولى اشبه بالكتاب والسنة وقول غيره
من الصحابة) ثم استدل على ذلك بقول علي (شرط الله قبل شرطها) ثم ذكر (عن ابي الشعثاء قال هو بما يستحل من فرجها)
قلت * فهم من كلام ابي الشعثاء انه موافق لكلام علي وان الشرط غير معتبر ولهذا اعقبه بقوله عليه السلام من شرط
شرط ليس في كتاب الله تعالى فليس له ذلك * والظاهر من كلام ابي الشعثاء ان الشرط معتبر وان لها دارها كما قاله عمر
ثانيا وهكذا فهم ابن ابي شيبه في المصنف فذكر كلام ابي الشعثاء في باب اعتبار الشرط مع كلام عمر الثاني ومع
كلام عمرو بن العاص الذي ذكره البيهقي في هذا الباب قريبا وكذا فعل ابو عمرو في الاستذكار وقال فيه ذكر
وكيع عن شريك عن عاصم عن عيسى بن حطان عن مجاهد وسعيد بن جبير قال لا يخرجها فقال يحيى بن الجزار فبأي
شيء يستحل فرجها فبأي كذا فبأي كذا فرجعا *

* قال *

❦ باب المرأة ترضى بالدخول قبل ان يعطيها شيئا ❦

ذكر فيه من وجهين (عن خثمة ان رجلا تزوج امرأة على عهد عليه السلام فجهزها اليه قبل ان يتقد لها شيئا) ثم
اخرجه عن شريك عن منصور عن طلحة عن خثمة عن عائشة ثم قال (وصله شريك وارسله غيره) * قلت * ذكر
ابن عدي ان هذا من مناكير شريك *

* قال *

❦ باب من اغلق بابا ❦

ذكر فيه (عن زيد بن ثابت قال اذ ادخل الرجل بامرأة فارخيت عليها الستور فقد وجب الصداق) ثم ذكر (عنه
في رجل يخلو بامرأة فيقول لم امسها ونقول قد مسني فالقول قولها) * ثم قال اظاهر الرواية عن زيد انه لا يوجب
بنفس الخلوة ويحمل القول قولها في الاصابة * قلت * بل الظاهر المشهور عنه انه اوجب كل الصداق بنفس
الخلوة وهو المذكور في المؤطا وشروحه وذكره ابن المنذر في الاشراف وهذا الذي زعم البيهقي انه ظاهر
الرواية عنه استند فيه الى رواية عبد الرحمن بن ابي الزناد وعبد الرحمن هذا ذكره ابن الجوزي في كتاب الضعفاء

وقال قال احمد مضطرب الحديث وقال النسائي ضعيف وقال يحيى والرازي لا يمتنع به ثم ذكر البيهقي حديث (من كشف امرأة) باسناد فيه ارسال ثم قال (ورواه ابن لميعة عن ابي الاسود عن ابن ثوبان وهو منقطع وبعض رواه غير محتج به) قلت * اخرجه ابوداود في مراسيله عن قتيبة عن الليث السدوسي المذکور اولاهو سند على شرط الصحيح ليس فيه الا ارسال *

قال * باب المستحب ان وجد سعة ان يولم بشاة *

ذكر فيه قوله عليه السلام لعبد الرحمن بن عوف (اولم ولو بشاة) * قلت * ظاهر الامر الوجوب فهو غير مطابق للتبويب وقد اوجب اهل الظاهر وعبيد الله بن الحسن اجابة الدعوة اسند لا لهذا الحديث وبقوله عليه السلام في الصحيح اذا ادعي احدكم الى الوليمة فليجب * وبقوله عليه السلام في الصحيح من لم يجب الدعوة فقد عصي الله ورسوله * وقد ذكر البيهقي فيما بعد ولم يذكر لاي شيء ترك ظواهر هذه الاحاديث *

قال * باب من لم يدع ثم جاء فاكل *

ذكر فيه حديث درست بن زياد (عن ابان بن طارق عن نافع عن ابن عمر من دخل على غير دعوة) الحديث ثم ذكره من وجهين مدارهما على مجهول ثم قال (وفي حديث ابن عمر كفاية) * قلت * كيف يكون فيه كفاية و درست قال فيه يحيى ليس بشئ وقال ابوزرعة واه وقال ابن حبان لا يجل الاحتجاج بروايته وقال الدارقطني ضعيف وابان ابن طارق قال ابوزرعة مجهول وقال ابن عدي له حديث منكر لا يعرف الا به وذكر هذا الحديث *

قال * باب المدعو يرى صوراً منصوبة ذوات ارواح *

قلت * الصواب ان يقال صور ذوات ارواح *

قال * باب الرخصة في الرق في الثوب *

ذكر فيه من حديث مالك (عن ابي النضر عن عبيد الله بن عبد الله انه دخل على ابي طلحة يعوده فوجد عنده سهل بن حنيف) * قلت * اخرجه النسائي من حديث الوليد عن الازاعي عن الزهري عن عبيد الله حديث ابي طلحة فذكر نحوه ثم اخرجه من حديث هقل عن الازاعي عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن ابي طلحة ثم قال هذا هو الصواب وحديث الوليد خطأ وذكر صاحب الاستذكار حديث مالك كما ذكره البيهقي ثم قال (الحديث منقطع لان عبيد الله لم يدرك سهلاً ولا ابا طلحة ولا حفظ له عنهما ولا عن احد هما سمع ولا له سنن يذكر كتابه والصحيح ان بينهما وبينه ابن عباس كذا رواه الزهري *

❦ باب غسل اليد قبل الطعام وبعده ❦

❦ قال ❦

ذكر فيه حديث (بركة الطعام الوضوء قبله) وفي سنده قيس بن الربيع فقال (غير قوي) ❦ قلت ❦ كذا قال هنا وضعفه في باب من زرع ارض غيره بغير امره وضعفه ايضا ابن المديني والدارقطني وغيرهما وقال النسائي متروك وقال ابن معين ليس بشئ وقال السعدى ساقط وذكر ابو الفتح الازدي ان ابا جعفر استعمله على المدائن فكان يعلق النساء بائناهم ويرسل عليهم الزناير ثم قال البيهقي (ولم يثبت في غسل اليد قبل الطعام حديث) ❦ قلت ❦ في كتاب الطهارة من سنن النسائي انا محمد بن عبيد ثابن المبارك عن يونس عن الزهري عن ابي سلمة عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد ان ينام وهو جنب توضأ واذا اراد ان ياكل غسل يديه ❦ ثم روى النسائي الحديث بمعناه عن سويد بن نصر عن ابن المبارك بسنده وسويد ثقة كذا في الكاشف للذهبي ومحمد بن عبيد هو ابو جعفر البخاري قال النسائي لا باس به وباقي السند على شرط الصحيحين ❦

❦ باب الاكل والشرب باليمين ❦

❦ قال ❦

ذكر فيه (انه عليه السلام ابصر بشر بن راعي العير) وذكر (انه في رواية بعضهم بسر بضم الباء والسين غير معجمة) ❦ ثم قال (والصحيح بشر بخفض الباء والسين معجمة كذا ذكره ابن مندة وغيره من الحفاظ) ❦ قلت ❦ ذكره ابن مندة في معرفة الصحابة في باب بسر بضم الباء والسين المهملة فقال بسر بن راعي العير ويقال بشرو قال النووي في شرح مسلم بضم الباء والسين المهملة كذا ذكره ابن مندة وابو نعيم الاصبهاني وابن ماكولا وآخرون وابن نقطة ايضا ذكره في باب بسر بالياء المضمومة والسين المهملة ❦

❦ باب الطعام الحار ❦

❦ قال ❦

ذكر فيه (عن ابي هريرة اتي عليه السلام بطعام سخن) الحديث ثم قال (وهذان صح فيمتل معنى الاول) ❦ قلت ❦ اخرجه ابن ماجه عن سويد بسنده وهذا السند على شرط مسلم ❦

❦ باب تفتيش التمر عند الاكل ❦

❦ قال ❦

ذكر في آخره (عن انس انه كان يكره ان يضع النوى مع التمر على الطبق) ❦ قلت ❦ هو غير مناسب للباب ❦

❦ باب الاكل والشرب قائما ❦

❦ قال ❦

ذكر النهي عن ذلك ثم قال (اما ان يكون نهى تنزيه او نهى تحريم ثم صار منسوخا) ثم ذكر احاديث في جواز ذلك ❦ قلت ❦ النسخ يحتاج الى التاخير ولم يبين ذلك قال النووي من ادعى النسخ فقد غلط غلطا فاحشا وكيف يصار الى

النسخ وانى له بذلك يعنى التاريخ *

❦ باب الاكل متكئا ❦

* قال *

حكى فيه (عن الخطابي ان المنكى هو المعتمد على الوطأ) الى آخره * قلت * اقتصاره على كلام الخطابي دليل على رضاه به والمشهور ان المراد بالانكاء في الحديث هو الاعتماد على احد الجانبين وهذه الهيئة هي التي نفاها النبي صلى الله عليه وسلم عن نفسه لانها فعل المتجبرين والتكبرين ويدل عليه قوله عليه السلام بعد ذلك * انا عبد اكل كما يأكل العبد * وقوله عليه السلام ان الله جعلني عبدا كريما ولم يجعلني جبارا عصيا * وما قاله الخطابي فيه بعد كذا قال ابن الجوزي وما درى لاي معنى عدل عن المعنى الاول مع شهرته وصحة معناه *

❦ باب الشرب بثلاثة انفاس ❦

* قال *

ذكر في آخره حديث (اذا شرب احدكم فليصص مصا) * قلت * هو غير مناسب للباب *

❦ باب التثا في الفرح ❦

* قال *

ذكر في آخره حديث (من شاء اقتطع) ثم قال (اسناده حسن الا انه يفارق الثا في المعنى) * قلت * بل هو مثله في المعنى لانه اباحة وكل احد لا يعلم مقدار ما يبلغ له قال ابن المنذر قال الشافعي اذا نثر على الناس اكرهه لمن يأخذه ثم قال اعني ابن المنذر لا يكره اخذه لانه مباح استدلالا بحديث عبد الله بن قروط وذكر الخطابي الحديث في المعالم ثم قال فيه دلالة على جواز اخذ الثا في عقد الاملاك وانه ليس من باب النهي وانما هو من باب الاباحة وقد كره ذلك بعض العلماء خوفا ان يدخل فيما نهى عنه من النهي *

❦ باب بيان حقه عليها يعنى الزوج ❦

* قال *

ذكر فيه حديث (ما انفقت من كسبه) ثم حمله على انفاقها مما اعطاها * قلت * تقدم الكلام على هذا الحديث في او اخر كتاب الزكاة *

❦ باب كراهية كفرانها معروف وزوجها ❦

* قال *

ذكر فيه (عن عمر بن ابراهيم عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن عمرو قال عليه السلام لا ينظر الله الى امرأة لا تشكر زوجها وهي لا تستغني عنه) ثم قال (الصحيح انه قول عبد الله بن عمرو) * قلت * اخرجه النسائي من طريق شعبة عن قتادة موقوفا واخرجه ايضا اعني النسائي من وجه آخر عن عمرو بن منصور عن محمد بن محبوب عن سوار ابن محشر بن قبيصة ثقة عن سعيد بن ابي عروبة عن قتادة بسنده مرفوعا كذا ذكر المزي في اطرافه ورجال هذا

السند ثقات وابن أبي عروبة أحد الأعلام أخرج له الجماعة وقد زاد الرفع فوجب قبول زيادته والحكم له كيف
وقد تابعه على ذلك عمر بن إبراهيم كما أخرجه البيهقي وعمر هذا وثقة ابن حنبل وابن معين وقال عبد الصمد بن
عبد الوارث ثقة وفوق الثقة ذكر صاحب الكمال *

❦ باب لا تطيع زوجها في معصية ❦

* قال *

ذكر فيه (ان امرأة زوجت ابنة لها تسقط شعرها فقالت للنبي صلى الله عليه وسلم ان زوجها امرني ان اصل في شعرها
فقال لا) الحديث * قلت * ذكر النووي في شرح مسلم انها ان وصلت بشعر طاهر من غير آدمي فان لم يكن لها زوج ولا سيد
فحرام وان كان فتلته ففيه اوجه اصحها عندهم ان فعلته باذن الزوج او السيد جاز والافحرام وكذا الواذن في تحميم الوجنة
والخضاب بالسواد وتطريف الاصابع جاز على الصحيح هذا تلخيص كلام اصحابنا *

❦ باب قوله تعالى وان تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ❦

* قال *

ذكر فيه (عن الشافعي قال سمعت بعض اهل العلم يقول) الى آخره (ثم قال الشافعي وما شبه ما قالوا عندى بما قالوا)
* قلت * حكى البيهقي هذا اللفظ عن الشافعي في مواضع وحكاه عن الربيع وغيره وفيه التعجب من شبه الشيء
بنفسه ومراده وما شبه ما قالوا بالحق او نحوه *

❦ باب الحال التي يختلف فيها النساء ❦

* قال *

ذكر فيه الإقامة عند البكر والثير مرفوعا عن انس * قلت * في الاستدكار لم يرفع حديث خالد الخذاء عن ابي قلابه
عن انس في هذا غير ابي عاصم فيما زعموا واخطأ فيه *

❦ باب ما جاء في ضربها يعني المرأة ❦

* قال *

ذكر فيه حديث اياس بن عبد الله بن ابي ذياب ثم ذكر (عن البخاري انه قال لا يعرف له صحبة) * قلت * ذكر
ابن ابي حاتم في كتابه عن ابي حاتم وابي زرعة قال لا له صحبة وكذا قال ابو عمر في الاستيعاب ذكره ابن حبان
والمزي وغيرهما في الصحابة *

❦ باب المختلعة لا يلحقها الطلاق ❦

* قال *

ذكره من قول ابن عباس وابن الزبير ثم ذكر (انه روي خلافه عن مجهول عن الضحاك بن مزاحم عن ابن مسعود من
قوله وهو منقطع ضعيف) * قلت * في مصنف ابن ابي شيبة ثنا وكيع عن علي بن مبارك عن يحيى بن ابي كثير قال كان
عمران بن حصين وابن مسعود يقولان في التي تنفدى من زوجها المطلق ما كانت في عدها ورجال هذا السند

على شرط الجماعة وفي الاستذكار هو قول أبي حنيفة والثوري والاوزاعي وابن المسيب وشریح وطائوس والزهری
وظاهر الكتاب يشهد لهذا القول لأنه تعالى قال الطلاق مرتان ثم قال فلا جناح عليهما فيما افتدت به ثم قال فان
طلقتما فلا تحل له وهذا يقتضي وقوع الطلاق بعد الخلع وان من طلق ثنتين فان اخذ فداله ان يطلق الثالثة وعند
الشافعي اذا اخذ فدالا يطلق الثالثة *

❦ باب الطلاق قبل النكاح ❦

* قال *

ذكر فيه حديث (الطلاق قبل النكاح) قلت * ذكر صاحب الاستذكار ان هذا الحديث روي من وجوه الا انها
عند اهل الحديث معلولة وقال البخاري اصح ما في هذا الباب حديث عمرو بن شعيب وقال الترمذي هو احسن
شيء روي في هذا الباب والكلام في عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده معروف وقد ذكر البيهقي (ان حماد بن سلمة
رواه عن حبيب المعلم عن عمرو عن ابيه عن جده عبدالله بن عمرو) ثم ذكر البيهقي (ان بعضهم رواه كذلك) ولم يعين ذلك الغير
لينظر فيه وحماد بن سلمة تكلم فيه اعني البيهقي في مواضع وقد ساق الدارقطني وغيره طرق هذا الحديث ولفظهم
عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ولم يذكر وعبدالله بن عمرو وقد ذكر البيهقي في باب من قال يرث قاتل الخطأ
حد يثامن رواية عمرو عن ابيه عن جده عبدالله بن عمرو ثم قال (قال الشافعي كما تروى في روايات عمرو اذ لم ينضم
اليها ما يؤكدها) وفي الاستذكار قيل لا بن شهاب اليس قد جاء لا طلاق قبل نكاح ولا عتق قبل الملك فقال انما
ذلك اذا قال فلانة طالق ولا يقول ان تزوجتها واما ان قال ان تزوجتها فهي طالق فهو كما قال اذ وقع النكاح وقع
الطلاق وبهذا قال مكحول وابو حنيفة واصحابه وعثمان البتي (١) وروي عن الاوزاعي والثوري وفي مؤطا مالك
بلغه ان عمرو ابنه وعبدالله بن مسعود وسالم بن عبدالله والقاسم بن محمد وسليمان بن يسار وابن شهاب كانوا يقولون
اذا حلف الرجل بطلاق المرأة قبل ان ينكحها ثم ان ذلك لازم له اذا نكحها وقال صاحب الاستذكار لا اعلم انه روي
عن عمر في الطلاق قبل النكاح شيء صحيح وانما روي عنه فيمن ظاهر من امرأة ان تزوجها انه لا يقر بها ان تزوجها حتى
يكفروا جزان يقاس على هذا الطلاق وحكي ابو بكر الرازي هذا القول عن عمرو والنخعي والشعبي ومجاهد و
عمر بن عبدالعزيز قال واقتضى الجميع على ان النذر لا يصح الا في ملك وان من قال ان رزقني الله الف الله علي ان اتصدق
بمائة منها انه ناذر في ملك حيث اضافه اليه وان لم يكن مالكا في الحال ولو قال لامته ان ولدت ولد افهو حر
فولدت عتق وان لم يكن مالكا حال القول لانه اضاف العتق الى الملك وان لم يكن مالكا في الحال وفي مشكل
الحديث للطحاوي وقال عليه السلام لعمر بن جيس الاصل وسبل الثمرة فدل على جواز العقود فيما لم يملكه وقت

العقد بل فيما يستأنف واجمعوا على انه اوصى بذلك ماله انه يعتبر وقت الموت لا وقت الوصية وقال الله تعالى ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن بهذا نظير ان تزوجت فلانة فهي طالق وفي الاستدكار لم يختلف عن مالك انه ان عم لم يلزمه وان سعى امرأة وارضا وقبيلة لزمه وبه قال ابن ابي ليلى والحسن بن صالح والنخعي والشعبي والاوزاعي والليث وروي عن الثوري وخرج وكيع عن الاسود انه طلق امرأة ان تزوجها فسأل ابن مسعود فقال اعلمها بالطلاق ثم تزوجها يعني انه كان قد تزوجها اذا سأل ابن مسعود فاجابه بهذا ويكون عنده على اثنين ان تزوجها وروي عنه فيمن قال ان تزوجت فلانة فهي طالق انه كما قال وقال ابن ابي شيبة ثنا عبد الله بن نير وابو اسامة عن يحيى بن سعيد قال كان القاسم وسالم وعمر بن عبد العزيز وروى الطلاق جائزا عليه اذا عين قال وثنا ابو اسامة عن عمر بن حمزة انه سأل القاسم بن محمد وسالما وابا بكر بن عبد الرحمن وابا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وعبد الله بن عبد الرحمن عن رجل قال يوم اتزوج فلانة فهي طالق البتة فقالوا كلهم لا يتزوجها وقال ايضا ثنا حنص ابن غياث عن عبيد الله بن عمر قال سألت القاسم عن رجل قال يوم اتزوج فلانة فهي طالق قال فهي طالق وقال ايضا ثنا اسمعيل بن علي عن عبد الله قلت لسالم بن عبد الله رجل قال وكل امرأة يتزوجها فهي طالق وكل جارية يشتريها فهي حرة فقال اما انا فلو كنت لم انكح ولم اشتر ثم ذكر البيهقي (عن ابن عباس انه استدلى على عدم الوقوع بقوله تعالى اذا انكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن) * قلت * الآية دلت على انه اذا وجد النكاح ثم طلق قبل المسيس فلا عدة ولم تعرض الآية لصورة النزاع اصلا *

﴿ باب كراهية الطلاق ﴾

* قال *

ذكر فيه حديث (ابن الفضل الحلال الى الله الطلاق) من طريق محمد بن خالد عن معرف عن محارب عن ابن عمر ثم ذكره من طريق محمد بن عثمان بن ابي شيبة وابي داود كلاهما عن احمد بن يونس عن معرف عن محارب مرسلان قال (وفي رواية ابن ابي شيبة عن ابن عمر موصولا ولا اراه حفظه) * قلت * اخرجه الحاكم في المستدرک من طريق ابن ابي شيبة موصولا ثم قال صحيح الاسناد وقد ايدته رواية محمد بن خالد الموصولة كما تقدم واخرجه ابن ماجه من طريق عبد الله بن الوليد الرصافي عن محارب موصولا وقد ذكره البيهقي بعده فهذا يقتضي ترجيح الوصل لانه زيادة وقد جاء من وجوه *

﴿ باب الاختيار ان لا يطلق الا واحدة ﴾

* قال *

(قال الشافعي ولا يحرم ان يطلق ثنتين او ثلاثا واستدل على ذلك بانه عليه السلام علم ابن عمر موضع الطلاق

ولو كان في عدده مباح او محظور عليه اياه) بقلت بحديث ابن عمر انما سبق لي ان موضع الطلاق كما ذكر الشافعي
ولم يسبق لي ان عدده على انه قد جاء في بعض طرق هذا الحديث انه عليه السلام قال مرة فليراجع ثم ليركها
حتى تطور ثم تجبض ثم تطور ذكره البيهقي فيما مضى في باب طلاق السنة والبدعة وعزاه الى الصحيحين وذلك ليكون
بين كل تطليقتين حيضة ففيه دليل على انه لا يوقع اكثر من واحدة قال الخطابي فيه مستدل لمن ذهب الى ان
السنة ان لا تطلق اكثر من واحدة لانه لما جره ان لا يطلق في الطهر الذي يلي الحيض علم انه ليس له ان يطلقها
بعد الاولى حتى يستبرئها فخرج من هذا انه ليس له ان يوقع تطليقتين في قرة واحد ثم ان عمر راوي الحديث قد
ذكر عنه في الصحيحين في اخر الحديث انه قال ان كنت طلقها ثلاثا فقد حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيرك
وعصيت فيما امرتك من طلاق امرأتك وقد ذكر البيهقي في هذا الباب كلام ابن عمر هذا ثم اوله (بانه عصي حين طلقها
في حال الحيض) فيكون راجعا الى اصل المسئلة وهذا تاويل بعيد جدا ومن نظري في كلام ابن عمر علم باول وهلة انه
لم يرد هذا بل اراد انه عصي بايقاع الثلاث جملة وفي مصنف عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر
قال من طلق امرأته ثلاثا طلقت وعصى ربه وفيه ابضاع الثوري عن ابن ابي ليلى عن نافع عن ابن عمر مثله وقال
ابن ابي شبة ثنا اسباط بن محمد عن اشعث عن نافع قال قال ابن عمر من طلق امرأته ثلاثا فقد عصي ربه
وبانت منه امرأته وذكر القاضي اسمعيل في احكام القرآن معنى ما ذكرنا ثم قال وقد ذكرنا ما روي عن غير واحد
من الصحابة نحو قول ابن عمر وهو الذي لم يزل عليه جماعة اهل العلم وظاهر كتاب الله عز وجل يدل عليه قال الله
تعالى يا ايها النبي اذ اطلقت النساء الى قوله لعل الله يحدث بعد ذلك امرا في التفسير انها المراجعة والمراجعة
لا تكون لمن طلق ثلاثا ثم ذكر بسند صحيح عن عكرمة لعل الله يحدث بعد ذلك امرا في امر يحدث بعد الثلاث
ثم ذكر باسانيد نحو ذلك عن الشعبي والضحاك وعطاء وقتادة ثم قال قال الله تعالى فاذا بلغن اجلهن
فامسكوهن بمعروف او فارقوهن بيو الذي طلق ثلاثا ليس له من الامساك ولا من الفراق شئ وفي الاشراف لابن
المنذر قال اكثر اهل العلم الطلاق الذي يكون مطلقة مصيبا للسنة ان يطلقها اذا كانت مدخولا بها طلاقا يملك فيه
الرجعة واحتج بظاهر قوله تعالى لا بدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا واي امر يحدث بعد الثلاث ومن طلق ثلاثا
فاجعل الله له مخرجا ولا من امره يسرا وهو طلاق السنة الذي اجمع عليه اهل العلم وما الار رجعة لمطلقه وليس للسنة ومن
فعل ذلك فقد خالف ما امر الله به وما سنه عليه السلام وقد امر الله ان يطلق للعدة فمن طلق ثلاثا فاي عدة تحصي واي امر
يحدث وقد روي نافع عن عمرو بن علي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر ما يدل على ما قلناه ولم يخالفهم مثلهم ولو لم يكن في

ذلك الا ما قالوه لكان فيه كفاية وفي الاستدكاراكثر السلف على ان جمع الثلاث مكروه وليس بسنة و ذكر الكراهة عن عمرو وابنه وابن عباس وعمران بن حصين ثم قال لا اعلم لهؤلاء مخالفا من الصحابة الا ما قد ناذ كره عن ابن عباس وهو شئ لم يروه عنه الا طاووس وسائر اصحابه وروا عنه خلافة يريد بذلك جعل الثلاث واحدا وسنتكلم عليه قريبا ان شاء الله تعالى ثم ذكر البيهقي (ان الشافعي استدل ايضا بحديث عويمر وقال فقد طلق ثلاثا ولو كان محرما لنهاه عليه السلام عنه) * قلت * مذهبهم ان الفرقة تقع بنفس اللعان فطلق في غير موضع الطلاق فلم يصادف نفاذا ولا محلا لمولا كانه طلقها وهي بائن منه والشافعي لا يلحق البائن بالبائن فلذلك استغنى عليه السلام عن الانتكار عليه وحكى البيهقي في آخر باب سنة اللعان عن الشافعي (انه اوله بان طلقها ثلاثا جاهلا بان اللعان فرقة فكان كمن طلق عليه بغير طلاقه) وظاهر هذا الكلام انه عليه السلام لم يوقع الثلاث عليه وقال الخطابي اجمعوا على انها لا تحل له بعد زوج آخر وانها ليست في حكم المطلقات ثلاثا فدل على ان الفرقة وقعت بنفس اللعان ثم قال البيهقي (واحتج الشافعي ايضا بحديث فاطمة بنت قيس ان ابا عمرو بن حفص طلقها البتة يعني والله اعلم ثلاثا فلم يبلغنا انه عليه السلام نهى عن ذلك) * قلت * قد جاء مصرحا انه طلقها ثلاثا ذكره البيهقي بعد فلا حاجة للشافعي الى الاستدلال بالبتة وتفسيرها بالثلاث فان ذلك دعوى ثم انه لم يرسل الثلاث جملة في الصحيح انه طلقها آخر ثلاث تطليقات وروي طلقها طلقة بقيت من طلاقها ذكره البيهقي فيما بعد في باب المبتوتة لانفقة لها وعزاه الى مسلم وجمع النووي بين هذه الروايات بانه طلقها قبل هذه طلقين ثم طلقها هذه الثالثة فمن روى ثلاثا اراد تمام الثلاث ثم ان المطاق لم يكن حاضرا حتى ينهيه عليه السلام عن ذلك * قلت * ثم حكى البيهقي (عن الشافعي انه قال طلق ركانة امرأته البتة فساءله عليه السلام عن نيته ولم يعلم نهى ان يطلق البتة يريد بها ثلاثا) * قلت * هذا الحديث ضعفه كذا قال صاحب التمهيد وعلى تقدير صحته لان لم ماذا كان عليه السلام يريد ان يقول له لو قال اردت الثلاث ثم قال الشافعي وطلق عبد الرحمن امرأته ثلاثا ثم اخرجه البيهقي بسند فيه محمد بن راشد وسكت عنه وضعفه فيما بعد في باب اللعان على الحمل وقال في باب الدية ارباع (ضعيف عند اهل العلم بالحديث) وذكر صاحب الموطأ بسند جيد انه طلقها البتة * ولم يذكر الثلاث وذكر ايضا عن ربيعة انه بلغه انها سألته ان يطلقها فطلقها البتة او تطليقة لم يكن بقي له عليها من الطلاق غيرها وذكر البيهقي فيما بعد في باب توريث المبتوتة في المرض تطليقة من طرق في بعضها البتة وفي بعضها فبت طلاقها وفي بعضها تطليقة لم يكن بقي له عليها من الطلاق غيرها ولم يذكر الثلاث الا من كلام الشافعي بغير اسناد كما فعل هنا وقال ابن حزم صح انه يعني عثمان ورث امرأته عبد الرحمن بن عوف الكلبي وقد طلقها وهو مريض اخر ثلاث تطليقات واخرج ابن عساكر في تاريخه في ترجمة تناصر من حديث

ابن العباس السراج ثنا قتيبة ثنا الليث عن ابن شهاب عن طلحة بن عبيد الله ان عثمان وورث تماضر من عبد الرحمن بن عوف
 وكان طلقها تطليقة وهي آخر تطليقاتها الثلاث في مرضه واخرج ايضا من حديث الاوزاعي عن الزهري عن طلحة
 ان عثمان وورث تماضر وكان عبد الرحمن طلقها تطليقة وهي آخر طلاقها في مرضه واخرج ايضا بسنده الى ابن سعد
 صاحب الطبقات ان يزيد بن هارون انا ابراهيم بن سعد عن ابيه عن جده قال كان في تماضر سوء خلق وكانت على
 تطليقتين فلما مرض عبد الرحمن جرى بينه وبينها شيء فقال والله لان سألني الطلاق لا طلقنك فقالت والله لا سألنك
 فقال اعيني اذا حضت وطهرت فلما حاضت وطهرت ارسلت اليه فاعلمته فطلقها واخرج ايضا بسنده عن ابن اخي
 ابن شهاب عن عمه عن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن امه ام كاثوم بنت عقبة قالت كان عبد الرحمن قد طلق تماضر
 تطليقتين فكانت عنده على تطليقة فلما اشكى شكواه الذي توفي فيه نازعته يوما في بعض الامر فذكره وفيه انه
 قال ان آذنتي بطهرتك لا طلقنك فقالت والله لا وذكنت بطهرتي فلما طهرت ارسلت اليه جاريته فآذنته بطهرتها
 فطلقها تطليقة هي آخر طلاقها ثم ذكر البيهقي (ان الشافعي احتج ايضا بما رواه عن ابن عباس وابي هريرة وعبد الله
 ابن عمرو فبين طلق امرأته ثلاثا قبل ان يدخل بها الا ينكحها حتى تنكح زوجا غيره وانهم لم يعتبوا عليه حين طلق
 ثلاثا) قلت * ذكر ابن ابي شيبة بسند رجاله ثقات عن طاووس وعطاء وجابر بن زيد انهم قالوا اذا طلقها ثلاثا ناقيل
 ان يدخل بها فهي واحدة وذكر البيهقي فيما بعد في باب طلاق التي لم يدخل بها عن ابن عباس مثل ذلك فيما ذكر عن
 ابن عباس وابي هريرة وابن عمرو سيق لبيان نفي القول بالواحدة وبيان انها تحرم عليه ولم يسق لبيان وصف
 الثلاث اذا وقعت هل يقع بصفة الكراهة او بصفة الاباحة ثم ذكر البيهقي (ان رجلا طلق ثلاثا فقال له ابن عباس
 عصبت ربك) الى آخره ثم ذكر من وجه آخر (انه طلق الفل) ومن وجه آخر (مائة) ثم حكى (عن الشافعي انه قال فعاب
 ابن عباس كلما زاد على الثلاث ولم يعب الثلاث) قلت * بل عاب الثلاث ايضا لصحة السند الاول الوارد بذلك
 وقد اخرج القاضى اسمعيل في احكام القرآن عن سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد عن ايوب فذكره بسنده
 واخرجه ابن ابي شيبة من وجه آخر صحيح ايضا فقال ثنا ابن نمير عن الاعمش عن مالك بن الحارث عن ابن عباس انه
 رجل فقال ان عمي طلق امرأته ثلاثا فقال ان عمك عصي الله فاندمه الله فلم يجعل له مخرجا * ورواه عبد الرزاق في مصنفه
 عن الثوري ومعه عن الاعمش وذكره البيهقي من هذا الطريق فيما بعد في باب من جعل الثلاث واحدة وهذا
 شاهد للمروى عن ابن عباس في الوجه الاول ثم ذكر البيهقي من طريق حميد (عن رافع ان عمر بن حصين سئل عن
 رجل طلق ثلاثا في مجلس فقال اثم بره) الى آخره * قلت * وما رواه ايضا ابن ابي شيبة عن سهل بن يوسف عن حميد بسنده

وهو مخالف لرأي امامه فلا ادري لاي شيء ذكره هنا وذكر البيهقي في الباب الذي يلي هذا الباب (ان رجلا اتى
عمر فقال طلقت امرأتى البتة وهي حائض فقال عمر عصيت ربك وفارقت امرأتك فقال الرجل وان رسول الله
صلى الله عليه وسلم امر ابن عمر حين فارق امرأته ان يراجعها فقال عمر امره ان يراجع امرأته لطلاق بقى له وانه
لم يبق لك ما ترجع به امرأتك) وذكر هناك ايضا (ان عمر كان اذا اتى بمن طلق امرأته ثلاثا قبل ان يدخل او جمعه) وقال
ابن ابي شيبة ثنا علي بن مسهر عن شقيق بن ابي عبيد الله عن انس قال كان عمر اذا اتى برجل قد طلق امرأته ثلاثا
في مجلس واحد اوجعه ضربا وافرقت بينهما وصح عن علي انه قال ما طلق رجل طلاق السنة فندم ومن طلق ثلاثا
يندم ولا يبق له مخرج كما مر من كلام ابن عباس وقد ورد في هذا الباب حديث صحيح صريح فاخرج النسائي في
باب الثلاث المجموعة وما فيه من التغليظ بسند صحيح عن محمود بن لبيد قال اخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن رجل طلق امرأته ثلاث تطلقيات جميعا فقام غضبان فقال اتلعب بكتاب الله وانا بين اظهركم فقام رجل
فقال يا رسول الله الا تقتله *

* قال * باب امضاء الثلاث وان كن مجموعات *

ذكر فيه (ان السافعي اخبر بحديث العجلائي وفاطمة بنت قيس) * قلت * تقدم الكلام عليهما في الباب الذي قبل هذا *

* قال * باب من جعل الثلاث واحدة *

ذكر فيه حديث طاووس عن ابن عباس ثم ذكره عن طاووس ان ابا الصهباء قال لابن عباس الحديث ثم قال (اخرجه
مسلم وتركه البخاري اظنه لمخالفته سائر الروايات عن ابن عباس) * قلت * ذكر البيهقي في باب القراءة في العيد بن
حديث عبيد الله بن عبد الله (ان عمر سأل ابا واقد) ثم قال البيهقي (عبيد الله لم يدرك ايام عمر ومساءله اياه وبهذه العلة
ترك البخاري اخرج هذا الحديث) انتهى كلامه وعبيد الله ادرك ابا واقد ولكنه لما قال ان عمر جعل البيهقي ذلك
رواية عن عمر ولم يدر بكونه جعله بذلك منقطعا فمقتضى هذا ان قول طاووس ان ابا الصهباء دليل على ان ابا الصهباء
له مدخل في رواية هذا الحديث عند البيهقي وابو الصهباء ممن روى عنهم مسلم دون البخاري وتكلموا فيه قال
الذهبي في الكاشف قال النسائي ضعيف فلي هذا يمتثل ان البخاري ترك هذا الحديث لاجل ابي الصهباء وذكر
صاحب الامتداد ان هذه الرواية وهم وغلط لم يعرج عليها احد من العلماء وقد قبل ابو الصهباء لا يعرف في موالى
ابن عباس وطاووس يقول ان ابا الصهباء مولاهم سألوه عن ذلك ولا يصح ذلك عن ابن عباس لرواية الثقات عنه خلافة
ولو صح عنه ما كان قوله حجة على من هو من الصحابة اجل واعلم منه وهم ابن عمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عمر و

وغيرهم ثم ذكر البيهقي عن الساجي (انه اول حديث ابن عباس بان معناه اذا قال للبكر انت طالق انت طالق كانت واحدة فغلط عليهم عمر فجمعها ثلاثا) ثم قال البيهقي (رواية ايوب السختياني تدل على صحة هذا التاويل) ثم اخرج الرواية المذكورة من حديث ايوب (عن غير واحد عن طاووس ان ابا الصبيان قال كان الرجل اذا طلق امرأته ثلاثا قبل ان يدخل بها جعلوها واحدة) الى آخره * قلت * اراد الساجي بالبكر غير المدخول بها وتاويله هذا الذي استحسنه البيهقي صرح فيه بان الذي استقر عليه الحال في زمن عمر انه اذا قال لغير المدخول بها ثلاث مرات انت طالق تطلق ثلاثا وليس ذلك مذهب الشافعي بل مذهب ائمه اربعين بالاولى ولا حكم لما بعد ها وهو مذهب ابي حنيفة واصحابه والثوري واحمد واسحق ذكره الخطابي ورواية ايوب ضعيفة فكيف يستدل بها البيهقي على صحة هذا التاويل الذي خالفه هو وامامه واكثر الفقهاء ثم ظاهر رواية ايوب انها جاءت في ارسال الثلاث جملة على غير المدخول بها قال الخطابي وقد ذهب الى هذا الرأي جماعة من اصحاب ابن عباس منهم سعيد بن جبيرة وطاوس وابو الشعثاء وعطاء وعمرو بن دينار وقالوا من طلق البكر ثلاثا فهي واحدة وعامة اهل العلم على خلاف قولهم *

❦ قال ❦ ❦ باب ما جاء في موضع الطلقة الثالثة من كتاب الله تعالى ❦

ذكر فيه حديثا عن انس ثم قال (وروي عن قتادة عن انس وليس بشيء) * قلت * رواه الدارقطني في مسنده فقال الحسين بن اسمعيل ثنا عبيد الله بن جرير بن جبلة ثنا عبيد الله بن عائشة ثنا حماد بن سلمة ثنا قتادة عن انس ان رجلا قال يا رسول الله اليس يقول الله الطلاق مرتان * الحديث قال ابن القطان صحيح عبيد الله بن محمد بن جعفر يعرف بان عائشة ثقة احد الاجواد وعبيد الله بن جرير بن جبلة بن ابي رواد قال الخطيب كان ثقة *

❦ قال ❦ ❦ باب ما جاء في التخيير ❦

ذكر فيه (عن حماد عن ابراهيم ان عمرو ابن مسعود كان يقول ان) الى آخره ثم ذكر (عن الشعبي عن علي اذ اخبر) الى آخره قال (وكان ابن مسعود يقول) الى آخره ثم ذكر (انه يقول بقول ابن مسعود لموافقته معنى السنة المشهورة عن ركانة) ثم قال (الصحيح عن ابن مسعود ما روينا) * قلت * الذي رواه عنه في سنده الاول حماد هو ابن ابي سليمان ضعفه البيهقي فيما مضى في باب الزنا لا يحرم الحلال والنهي عن عمرو ابن مسعود منقطع وقال البيهقي في الباب المذكور (الشعبي عن ابن مسعود منقطع) وقال في باب من اشترى جارية فاصاها فوجد بها عينا (لم يدرك عمر) واذا كان هذا حال السندين فكيف يصح ذلك عن ابن مسعود على انه قد جاء عنه خلاف ذلك اخرج ابن ابي شبة بسند صحيح الى الشعبي قال قال ابن مسعود اذ اخبر الرجل امرأته فاخترت نفسها فواحدة بائنة وان اختارت زوجها فلا شيء * وقد تقدم ان

حدث ركانة ضعفوه فكيف يسمى سنة مشهورة ثم ذكر البيهقي عن شعبة عن أبي حصين عن يحيى بن وثاب عن مسروق عن عبد الله إذا قال استغلي امرئك أو امرئ لك أو وهبها لاهلها إلى آخره ثم قال (الصحيح أنه من قول مسروق) ثم استدل على ذلك بما أخرجه من طريق إسرائيل عن أبي حصين عن يحيى بن وثاب عن مسروق أنه قال إلى آخره قلت *
 الصحيح أنه من قول عبد الله لأن شعبة أجل من إسرائيل بلاسك وقد زاد في السند عبد الله فيحمل على أن مسروق رواه عن عبد الله مرة وأنه مرة أخرى أفتى بذلك ويؤيد ذلك أن عبد الرزاق روى عن قيس بن الربيع عن أبي حصين عن يحيى بن وثاب عن مسروق عن عبد الله قال إن قبلوها فهي واحدة بآئنة * فوافق قيس شعبة في ذكر عبد الله وروى يحيى بن وثاب عن مسروق عن عبد الله قال إن قبلوها فهي واحدة بآئنة * فوافق قيس شعبة في ذكر عبد الله وروى عبد الرزاق أيضا عن الثوري عن أشعث عن الشعبي عن مسروق عن ابن مسعود قال يعني في الموهوبة أن قبلوها فواحدة بآئنة وإن لم قبلوها فليس بشيء * فوافق الشعبي في هذا الطريق يحيى بن وثاب على ذكر عبد الله في الموهوبة ثم قال البيهقي (وقد روي عن شريك عن أبي حصين مرفوعا إلى عبد الله في الهبة فقبلوها فهي تطليقة وهو الحق بها) * قلت * لم يذكر سنده إلى شريك وقد قال ابن أبي شيبة ثنا شريك عن أبي حصين عن يحيى بن وثاب قال أصحابنا هو عن مسروق عن عبد الله إذا قال الرجل استغلي بامرئ أو اختاري أو قد وهبتك لاهلك فهي تطليقة * وليس فيه وهو الحق بها وفي سنده هذا المجهول وشريك متكلم فيه فلا تعارض هذه الرواية رواية شعبة لصحة سندها ولتأبعة رواية الشعبي لها *

باب ما جاء في التملك *

* قال *

ذكر فيه عن الشافعي حكاية عن عبيد الله بن موسى عن ابن أبي ليلى عن طلحة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال لا يكون طلاق بائن إلا خلع أو إيلاء * قلت * فيه أشياء * أولها * أن الشافعي لم يذكر سنده * الثاني * أن ابن أبي ليلى متكلم فيه * الثالث * أن ابن أبي شيبة رواه عن وكيع وابن عيينة عن ابن أبي ليلى عن طلحة عن إبراهيم عن عبد الله ولم يذكر علقمة وكذلك رواه عبد الرزاق عن الثوري عن ابن أبي ليلى والثوري ووكيع وابن عيينة أكابر كل منهم أجل من عبيد الله * الرابع * أنه تقدم قريبا عن ابن مسعود بسند صحيح أنه جعل استغلي بامرئ أو امرئ لك أو وهبها لاهلها تطليقة بآئنة * فلهذا أشياء زائدة عن الخلع والإيلاء ثم ذكر البيهقي بسنده عن عبد الله بن الوليد ثنا سفیان عن أشعث عن الشعبي عن مسروق عن ابن مسعود قال إن قبلوها فواحدة وهو الحق بها (قلت * ابن الوليد هو العدني متكلم فيه يسيرا قال أحمد لا يحتج به ولم يعرفه ابن معين وعلى كل حال عبد الرزاق أجل منه وقد تقدم أنه رواه عن الثوري بالسند المذكور ولنظنه أن قبلوها فواحدة بآئنة * ثم ذكر البيهقي عن الشافعي حكاية عن شريك عن أبي حصين إلى آخره

قلت * قد تكلمنا عليه في باب السابق ثم ذكر حديث كثير مولى عبد الرحمن بن سمرة ثم قال (لم يثبت من معرفته ما يوجب قبول روايته وقول العامة بخلافه) * قلت * هو كثير بن أبي كثير معروف روى عنه ايوب وقتادة ومنصور وغيرهم وقال احمد بن عبد الله بصري تابعي ثقة وروى له اصحاب السنن الاربعة وذكره ابن حبان في ثقات التابعين وقال وروى عنه قتادة والبصريون وخرج الحاكم في المستدرک حديثه وقال غريب صحيح وقد ذكرنا في النكاح جماعة من الصحابة والتابعين وغيرهم حدثوا بالحديث ثم نسبوه *

* قال * باب من قال لا مراثة انت علي حرام * *

قال فيه (وروي في الماضي على انها ثلاث اذا نوى الانهار واية ضعيفة) * قلت * اراد بذلك ما ذكره في باب من قال في الكتابات انها ثلاث وذكر هنا كعن علي روايتين * الاولى * (انه جعل الخلية والبرية والبتة والحرام ثلاثا) * والثانية * اذا نوى فهي بمنزلة الثلاث ثم قال (الرواية الاولى اصح اسنادا) وظاهر هذا يقتضي صحة الثانية وهو مخالف لقوله في هذا الباب الانها ضعيفة وقال صاحب الاستذكار الصحيح عن علي انها ثلاث وكذا مذهب زيد وذهب الشافعي رحمه الله الى انه اذا قال لزوجته وامته انت علي حرام ونوى تحريم عينها نكحه كفارة يمين بنفسه للفظ ولا يكون يميناً وان قال ذلك لطعام او شراب او نحوهما فهو لغو ولا شيء عليه بتنا وله وقال القاضي عياض اختلف في سبب نزول قوله تعالى لم تحرم ما احل الله * فقالت عائشة في قصة العسل وعن زيد بن اسلم في تحريم مارية والصحيح انه في العسل لا في قصة مارية التي لم تات من طريق صحيح انتهى كلامه وظهر منه ان تحريم العسل يمين بظاهر قوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم * فان صحت قصة مارية يحتمل ان الآية نزلت في الامر يمين ففيها دليل على ان تحريم الامة ايضا يمين بخلاف ما قاله الشافعي وليس في النص الا التحريم فقط فمن ادعى انه عليه السلام حرم وحلف فقد زاد على النص وذكر البيهقي في هذا الباب عن جماعة من الصحابة وغيرهم (قالوا الحرام يمين يكفرها) وهذا يرد قول الشافعي ولا يكون يميناً واذا كان الحرام يميناً فاليمين لا يكفر الا بعد الحنث وكلام هؤلاء مجهول على ما اذا اطلق التحريم ولم يكن له نية وكلام علي وغيره ممن جعله طلاقاً محمول على ما اذا نوى الطلاق *

* قال * باب طلاق التي لم يدخل بها * *

ذكر فيه في آخره حديث طلاق التي لم يدخل بها واحدة ثم قال (يحتمل ان يضع ان يكون اراد ان طلاقها وطلاق المدخول بها واحد كما قال ابن مسعود) * قلت * لفظ ابن مسعود المطلقة ثلاثا قبل ان يدخل بها بمنزلة التي قد دخل بها وقد ذكره البيهقي فيما مضى في باب امضاء الثلاث وهذا الحديث لا ذكر فيه للمدخول بها فتاويل البيهقي له ضعيف وفيه علتان وهو

ابعد ما يكون من الصحة فكان الوجه رده كما فعله اولاً ولا حاجة الى تاويله *

❦ باب طلاق المكره ❦

* قال *

ذكر فيه عن الشافعي في قوله تعالى الامن اكره وقلبه مطمئن بالايمان * (قال الاعظم اذ اسقط عن الناس سقط ما هو اصغر منه) قالت * الكفر يعتمد الاعتقاد بدليل انه لو نوى الكفر بقلبه يكفر والاكره يمنع الحكم بالاعتقاد في الظاهر والطلاق يعتمد ارسال اللفظ مع التكليف وهذا موجود في طلاق المكره ولهذا النوى الطلاق لم يقع ثم ذكر البيهقي حديث التجاوز عن الخطأ والنسيان والاكره من حديث ابي العباس محمد بن يعقوب ثنا الربيع بن سليمان ثنا بشر بن بكر ثنا الاوزاعي عن عطاء عن عبيد بن عمير عن ابن عباس ثم قال (ورواه الوليد بن مسلم عن الاوزاعي فلم يذكر عبيد بن عمير) قلت * وايضا اختلف فيه على الربيع قال صاحب المستدرک وثنا ابو العباس غير مرة يعني محمد بن يعقوب ثنا الربيع بن سليمان ثنا ايوب بن سويد ثنا الاوزاعي عن عطاء عن عبيد فذكره ثم ذكر البيهقي حديث (وضع الله عن امتي الخطأ) الى آخره * قلت * نفس الفعل ليس بموضوع فالمراد وضع الاثم ولفظ البخاري في الحديث السابق يدل على ذلك * فان قالوا * المراد رفع الحكم * قلنا * حكم الخطأ ليس بموضوع بالاجماع بدليل وجوب الدية وضمان الاموال ثم ذكر البيهقي حديث (الطلاق لا عتاق في اغلاق) من حديث محمد بن اسحق عن ثور بن يزيد عن محمد بن عبيد عن صفية * قلت * اختلف فيه عن ثور فاخرجه ابن ماجه في سننه من طريق محمد بن اسحق عنه عن عبيد بن ابي صالح عن صفية وفيه علة اخرى وهي ان عبد الله بن سعيد الاموي رواه عن ثور فاسقط من الاسناد محمد بن عبيد ذكره صاحب المستدرک وفي الاستذكار كان الشعبي والنخعي والزهري وابن المسيب وابو قلابة وشريح في رواية يرون طلاق المكره جائزاً وبه قال ابو حنيفة واصحابه والثوري وكذا ذكرهم ابن المذرك في الاشراف الا انه ابدل شريحاً بقتادة ويدل لهذا المذهب ما رواه ابو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث جدهن جد وهزلن جد النكاح والطلاق والرجعة * صحح الحاكم اسنادهم وقال الترمذي حسن غريب والعمل عليه عند اهل العلم والصحابة وغيرهم وذكره البيهقي فيما مضى في باب صرائح الفاظ الطلاق واحتج الطحاوي بقوله عليه السلام لحذيفة ولايه حين حلفها المشركون نفى لهم بعهدهم ونستعين الله عليهم * قال وكما ثبت حكم الوطى في الاكره فيجزم به على الواطئ ابنة المرأة وامها فكذا لا يمنع الاكره وقوع ما حلف عليه *

❦ باب طلاق العبد بغير اذن سيده ❦

* قال *

ذكر فيه حد يثا عن أبي الحجاج المبري عن موسى بن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس ثم قال (خالفه ابن طيبة فرواه
عن موسى بن أيوب عن عكرمة مرسلًا قلت في أخرجه ابن ماجه في سننه من طريق ابن طيبة موصولًا كرواية
المبري فقال ثنا محمد بن يحيى ثنا يحيى بن عبد الله بن بكير ثنا ابن طيبة عن موسى بن أيوب الغافقي عن عكرمة
عن ابن عباس فذكره

قال * باب الاستثناء في الطلاق والعاق وانذار

ذكر فيه حديث ابن عمر (إذا حلف الرجل) الحديث ثم قال (وروي فيه حديث ضعيف عن معاذ) قلت في ظاهر هذا
الكلام مع قوله في آخر هذا الباب (وفي حديث ابن عمر كفاية) انه صحيح وقد أعاده البيهقي في كتاب الايمان وذكر
فيه علقين في احدهما ان أيوب كان يرفعه ثم تركه والثانية ان رواية الجماعة من أوجه صحيحة عن نافع عن ابن عمر
من قوله غير مر فروع ثم ذكر البيهقي حديثا في سند حميد بن مالك فقال (مقبول) قلت في روى عنه ابنه الربيع
واسماعيل بن عياش ومعاوية بن حفص والمسيب بن شريك كذا ذكر ابن عدي فليس هو بمقبول لكنه ضعيف
قال * باب توريث المتوثة في المرض

ذكر فيه (عن عبد الله بن الزبير ان عبد الرحمن بن عوف طلق تناضر فبها ثم مات وهي في عدتها فورثها عثمان) ثم ذكر
عن (ابن شهاب عن طلحة بن عبد الله بن عوف و أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ان عثمان ورثا بعد انتضاء عدتها) ثم قال
(قال الشافعي حديث ابن الزبير متصل وحديث ابن شهاب مقطوع قلت في الظاهر ان حديث ابن شهاب ايضا متصل ويدل
عليه ما حكاه البيهقي بعد عن الشافعي انه قال في الاملاء ورثها عثمان بعد انتضاء العدة وهو في ما يخيل الى اثبت الحديثين ثم قال
البيهقي (والذي يؤكده رواية ابن شهاب عن طلحة و أبي سلمة ان ابا الحسين) فذكر بسنده عن يونس عن ابن شهاب قال سمعت
معاوية بن عبد الله بن جعفر يقول هذا السائب بن يزيد يشهد على قضاء عثمان في تناضر ورثها من عبد الرحمن بعد ما حلت
الى آخره ثم قال البيهقي (وثابعه ابن اخي ابن شهاب عن عمه) وفي الاستذكار اختلف عن عثمان هل ورث زوجة عبد الرحمن
في العدة او بعدها واصح الروايات انه ورثها بعد انتضاء العدة ثم ذكر البيهقي ان الشافعي حكى عن بعضهم انها ورث ما لم تنقض
العدة قال (ورواه عن عمر باسناد لا يثبت مثله) ثم ذكر البيهقي (عن ابراهيم عن عمر) ثم قال (منقطع) قلت في مصنف
ابن ابي شيبة ثنا جرير بن عبد الحميد عن مغيرة عن ابراهيم عن شرح قال اناني عروة البارقي من عند عمر في الرجل
يطلق امرأته ثلاثي مره انها ورثه مادامت في العدة ولا يرثها قال ابن حزم وانما يصح من هذا الطريق وقال
ابن ابي شيبة ثنا يزيد بن حارون اناسعيد بن ابي عروبة عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قال في المطلقة ثلاثا وهو

مريض ترثه مادامت في العدة * وقال ايضا ثنا عباد بن العوام عن اشعث عن الشعبي ان ام البنين ابنة عيسنة بن حصين كانت تحت عثمان بن عفان فلما حصر طلقها وقد كان ارسل اليها يشتري منها ثمنها فابت فلما قتل انت عليا فذكرت ذلك له فقال تركها حتى اذا اشرف على الموت طلقها فورثها * وهذا السند رجاله على شرط مسلم ثم حكى البيهقي (عن الشافعي انه قال لا ترث قال الربيع وهو قول ابن الزبير وعبد الرحمن طلقها على انها لا ترثه) * قلت * وقد روي عن ابن الزبير ما ظاهره انه وافق الجماعة على التوريث فذكر ابن حزم بسنده عن الحجاج بن ارطاة عن ابن ابي مليكة عن ابن الزبير انه قال لو لا ان عثمان ورثها لم ار لطلقة ميراثا * وروي ايضا عن عبد الرحمن بن عوف ما يدل ظاهره على موافقته لعثمان في ذلك وهو ان ابن عساکر اخرج في تاريخه من حديث هشام بن عروة عن عبد الرحمن انه طلق امرأته في مرضه فقال له عثمان اما انك ان مت ورثتها فقال له عبد الرحمن اما اني لا اجعل ذلك ولكني كنت علي يمين فمات فورثها منه عثمان * قال ابن حزم وروينا من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن ابيه ان عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته ثلاثا في مرضه فقال له عثمان لئن مت لا ورثتها منك فقال قد علمت فمات في عدتها فورثها عثمان * وفي الاستذكار روي عن عمرو بن علي في المطلق ثلاثا وهو مريض انها ترثه ان مات في مرضه ذلك * وروي مثله عن عائشة ولا اعلم لهم مخالفا من الصحابة وجمهور علماء المسلمين وافقوا الصحابة الا طائفة فانهم وافقوا ابن الزبير في ان لا ترث مبتوتة بحال وعند ابن حنبل ترثه بعد العدة مالم يتزوج وعن مالك ترثه بعد العدة ولو تزوجت ازواج *

باب الشك في الطلاق

* قال *

ذكر فيه (عن ابن عباس في رجل له اربع نسوة فطلق احداهن ولم يدري اين الى آخره) * قلت * الطلاق لا شك فيه بل في المطلقة فهو غير مناسب للباب *

باب ما يهدم الزوج من الطلاق

* قال *

ذكر فيه (عن ابن عمرو وابن عباس انها تكون على طلاق مستقبل) * قلت * وبه قال عطاء وشريح وابراهيم وميمون ابن مهران وابو حنيفة وابو يوسف كذا في الاستذكار ثم ذكر البيهقي اثره عن عبد الاعلى عن ابن الحنفية عن علي ثم قال (روايات عبد الاعلى عن ابن الحنفية ضعيفة عند اهل الحديث) * قلت * هذا يوم ان رواياته عن غير ابن الحنفية ليست بضعيفة وعبد الاعلى هذا ذكره ابن الجوزي في الضعفاء وقال ضعفه احمد وابو زرعة وقال البيهقي في باب اخراج زكاة الفطر (هو غير قوي) *

﴿ باب عد دطلاق العدة ﴾

قال *

ذكر فيه حديث القاسم عن عائشة ثم ذكر كلاماً عن القاسم وفي سنده هشام بن سعد قلت * سترك على هذا الحديث
في كتاب العدة ان شاء الله تعالى وهشام هذا ضعفه النسائي وغيره وقال يحيى ليس بشيء ثم ذكر البيهقي (عن علي
الطلاق اراه قال بالرجال والعدة بالنساء) * قلت * هذا لا يصح بل صحح ابن حزم عن علي انه قال السنة بالنساء
يعني الطلاق والعدة وفي الاستذكار قال الكوفيون ابو حنيفة واصحابه والثوري والحسن بن حي الطلاق والعدة
بالنساء وهو قول علي وابن مسعود وابن عباس في رواية وبه قال ابراهيم والحسن وابن سيرين ومجاهد ثم ذكر
البيهقي حديث ابن عباس في مملوك تحته مملوكة فطلقها فنتن ثم اعتقاله ان يخطبها وفي سنده عمر بن معتب عن ابي
الحسن فذكر عن ابن المبارك انه قال من ابو الحسن هذا القدر تحمل صخرة عظيمة يريد به انكار ما جاء به من هذا الحديث
ثم ذكر (عن ابن المديني ان عمر بن معتب مجهول لم يرو عنه غير يحيى بن ابي كثير) * قلت * ذكر ابن ابي حاتم في كتابه
عن ابي عبد الله بن ابي عمر الطالقاني قال سمعت عبد الملك بن عبد الحميد الميموني قال قال لنا احمد بن حنبل اما
ابو الحسن فعندي معروف وابن معتب ذكره ابن حبان في الثقات من اتباع التابعين وذكر صاحب الكمال عن
ابن حنبل انه روى عنه محمد بن ابي يحيى ايضا ثم ذكر البيهقي (ان عامة الفقهاء على خلافه يعني حديث ابن عباس
وانه روي عن ابن مسعود وجابر من قولها بخلافه) ثم ذكر اثر ابن مسعود في مملوك طلق امرأته تطليقتين ثم اعتقت
(قال لا يتزوجها حتى تنكح زوجا غيره) وذكر (عن جابر قال اذا اعتقت في عدتها فانه يتزوجها وتكون عنده على واحدة)
* قلت * ليس في اثر ابن مسعود انه اعتق واذا كان رقه باقيا وقتنا العبرة بحاله فانه لا يتزوجها في حديث ابن
عباس الرجل ايضا اعتق فلا يلزم من منع ابن مسعود النكاح في اعتاقها خاصة ان يمنع في اعتاقها فلم يتحقق مخالفته
لحديث ابن عباس وكلام جابر ايضا لم يتعرض لاعتاقه فيعمل على ان هراده اذا اعتق هو ايضا فكلامه حينئذ
موافق لحديث ابن عباس لا مخالف ولا يحمل على ما اذا اعتقت هي خاصة وهو مملوك لانه لا يجوز ان يتزوجها
اذا كان العبرة بحاله ولئن جوز جابر النكاح في هذه الصورة فانه يجوز فيما اذا اعتق بالطريق الاولى فثبت انه
ايضا على كل حال غير مخالف لحديث ابن عباس *

﴿ باب الرجعية محرمة عليه تحريم المبثوثة حتى يراجعها ﴾

* قال *

ذكر فيه (ان ابن عمر طلق امرأته فكان يسلك الطريق الآخر كراهية ان يستاذن عليها) وذكر عن عطاء وعمر وبن
دينار قال لا يحل له منها شيء) * قلت * رجح امام الحرمين ان الطلاق الرجعي لا يزيل الملك واستدل على ذلك

الذروي في الروضة بوقوع الطلاق وعدم الحد وصحة الايلاء والظهار واللعان وثبوت الارث وصحة الخلع وعدم
 الاشهاد على الاظهر فيهما واشتهر لفظ الشافعي ان الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى واراد
 الآيات المشتبهة على هذه الاحكام وقال ابن حزم واذهي زوجته جازان ينظر منها الى ما كان ينظر قبل ان يطلقها
 وان يطأها اذ لم يات نص يمنع من شيء من ذلك وقد سماه الله تعالى بعلاقا قال وبعولتهن احق بردهن * وروينا
 عن الحكم بن عتيبة وسعيد بن المسيب ان الوطى رجعة وصح هذا عن النخعي وطاوس والحسن والزهري وعطاء وروينا
 عن الشعبي وروي عن ابن سيرين وهو قول الاوزاعي وابن ابي ليلى وقال مالك وابن راهويه ان نوى بالنكاح الرجعة
 فهو رجعة انتهى كلامه وفي نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمع الفقهاء على ان الجماع في العدة رجعة الا الشافعي قال ليست
 رجعة وروى الطحاوي بسنده عن ابراهيم النخعي والشعبي قال اذا جامع ولم يشهد فهي رجعة وعن النخعي غشيانها في العدة
 مراجعة وعن الحكم وعطاء مثله * قال الطحاوي ولا نعلم لمخالف هذا القول اما ما كاحد من هؤلاء وحكي صاحب
 الاستدكار عن الشافعي انه ان جامعها فليس برجعة ولها عليه مهر المثل قال ولا علم احد الا بالمثل غيره وليس
 قوله بالقوي لانها في حكم الزوجات وترثه ويرثها فكيف يجب مهر بوطئه امرأة في حكم الزوجة وروي عن علي
 انه قال لتتشف له وكان جماعة من فقهاء التابعين يأمررون الرجعية ان تزني وتعرض لزوجها انتهى كلامه ولم يكن
 لابن عمر مقصود في الاستيذان عليها ولو اراده لجازله فكيف لا يلزم من تركه الاستيذان امتناعه فكذلك لا يلزم
 امتناع الوطى لو اراده وقد روى عبدالرزاق عن عبيد الله بن عمر عن نافع ان ابن عمر طلق امرأته تطليقة
 فكان يستأذن عليها اذا اراد ان يمر * وروى ابن ابي شيبة عن عتبة عن عبيد الله نحوه وذكره البيهقي بعد هذا
 قريبا وقد تركه هو وامامه ما دل عليه ظاهر القرآن من بقاء الملك استدلالا بما تقدم مع ان الصحيح الجديد عند
 عدم الاحتجاج بآثار الصحابة فكيف من دونهم *

باب الاشهاد على الرجعة

قال *

ذكر فيه (عن عمران بن حصين انه سئل عن رجل طلق ولم يشهد وراجع ولم يشهد فقال طلق في غير عدة
 وراجع في غير سنة فليشهد الآن) * قلت * ظاهره ان الاشهاد ليس بواجب لانه جعله مراجعا وان ترك السنة
 قال الطحاوي ولا نعلم له مخالف من الصحابة وروى بسنده عن ابراهيم والشعبي قال اذا جامع ولم يشهد فهي رجعة
 ومعنى قوله تعالى فامسكوهن * اي راجعوهن * بمعروف او فارقوهن * اي خلوا عنهن حتى يبين منكم * بمعروف * فيمكن
 من بدلها ثم قال تعالى واشهدوا * اي على هذين الفعلين قال ابن عباس اراد الرجعة والطلاق ذكره ابن عطية

في تفسيره والاشهاد على الطلاق ليس بواجب فكذا الرجعة والامر بالاشهاد للندب كقوله تعالى واشهدوا
اذ تبايعتم فاذا اذ فتم اليهم واموالهم فاشهدوا عليهم»

قال * ﴿باب نكاح المطلقة ثلاثا﴾

ذكر فيه حديث سفيان عن علقمة عن رزين عن ابن عمر ثم ذكر (عن شعبة انه خالف سفيان) ثم قال (ورواية سفيان
اصح) واستدل عليه (بان قيس بن الربيع رواه عن علقمة كذلك) قلت * قد رواه عن علقمة كرواية سفيان غيلان بن
جامع كذا ذكر المزي في اطرافه وغيلان خرج له في الصحيح فهذا هو المرجح لرواية سفيان لا لرواية قيس فانه ضعيف
مند اهل العلم بالحديث كذا ذكره البيهقي في باب من زرع ارض غيره بغير اذنه *

قال * ﴿باب من قال يوقف المولى﴾

ذكره عن جماعة وذكر اثر عن هشيم عن الشيباني عن بكير الى آخره ثم قال (اسناد صحيح موصول) * قلت * سند ذكر
في الباب التالي لهذا الباب عن جماعة ممن ذكرهم في هذا الباب بخلاف ذلك وهشيم مدلس وقد عرف ان
عنينة المدلس فادحة في الصحة *

قال * ﴿باب من قال عزم الطلاق انتضاء الا شهر﴾

ذكر فيه (عن علي بن بذيمة عن ابي عبيدة عن مسروق عن عبد الله) الى آخره ثم قال (قال الشافعي اماما ما رويت فيه عن ابن
مسعود فمرسل وحديث ابن بذيمة لم يسنده غيره يعني لم يوصله ولو ثبت لكان قول بضعة عشر من الصحابة اولى
من قول واحد او اثنين) * قلت * رواية ابن بذيمة سندها جيد لانه ثقة عند هم وثقه ابن معين وابوزرعة
وابن سعد والعجلي والنسائي وغيرهم واخرج له الجماعة وقد روي معنى هذا عن ابن مسعود بسندين آخرين
صحيحين قال ابن ابي شيبة ثنا ابن عيينة عن منصور عن ابراهيم عن علقمة قال آلى ابن انس من امرأته فلبث
سنة اشهر فبينما هو جالس في المجلس اذ ذكر فأتى ابن مسعود فقال اعلمها انها قد ملكت امرها الى آخره وقال ايضا
ثنا ابن علية عن ايوب عن ابي قلابة ان النعمان بن بشير آلى من امرأته فقال ابن مسعود اذا مضت اربعة اشهر
فاعترفت بتطليقه وقد روي ايضا عنه من وجهين مرسلين * احدهما * رواه ابو حنيفة في مسنده عن عمرو بن مرة
عن ابي عبيدة عن ابن مسعود قال اذ آلى الرجل من امرأته فضت اربعة اشهر بان تطليقه وكان خا طنا
في العدة لا يختطها في العدة غيره * والثاني * رواه ابن ابي شيبة عن جرير عن المغيرة عن النخعي وقد ذكر البيهقي في هذا
الكتاب عن ابن معين ان امر سلات النخعي صحيحة الاحد يثنى ليس هذا منها وقد بسطنا الكلام على صحة مرسل النخعي

في باب نفقة المبتوتة وظهر بهذا كله ان ابن مسعود يرى وقوع الطلاق بمضي المدة ولهذا قال صاحب الاستذكار
هو مذهبه المحفوظ عنه وقال ابن ابي شيبة ثنا حيفص بن يزيد بن هارون عن سعيد بن قتادة عن الحسن بن علي
قال اذ امضت اربعة اشهر فهي تطليقة بائنة وقال ابن حزم روي عن طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن خلاص بن
عمر وان عليا قال اذ امضت الاربعة الاشهر فقد بانت عنه ولا يخطبها غيره وقال الطحاوي في احكام القرآن
ثنا ابراهيم بن مرزوق ثنا وهب بن جرير ثنا سبعة عن سمالك بن حرب عن عطية بن جبير عن ابيه عن علي انها تطلق
بمضي المدة وعطية هذا ذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن ابي شيبة ثنا وكيع عن الاعمش عن حبيب هو ابن ابي
ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عمرو وابن عباس قال اذا آلى فلم يفي حتى يمضي الاربعة الاشهر فهي تطليقة
بائنة وقال ايضا ثنا ابن فضيل عن الاعمش فذكر بسنده يعني ما تقدم وقال ايضا ثنا وكيع عن شعبة عن الحكم عن
مقسم عن ابن عباس قال عزيمة الطلاق انتضاء الاربعة الاشهر والنفي الجماع وهذه الاسانيد الثلاثة صحيحة فظهر بهذا
ان هذا القول قد صح عن اكثر من واحد واثنين من الصحابة وفي الاشراف لابن المنذر كذا قال ابن عباس وابن مسعود
وروي ذلك عن عثمان بن عفان وعلي بن زيد بن ثابت وابن عمرو وقال صاحب الاستذكار هو قول ابن عباس وابن
مسعود وزيد بن ثابت ورواية عن عثمان وابن عمرو وهو قول ابي بكر بن عبد الرحمن وهو الصحيح عن ابن المسيب
ولم يختلف فيه عن ابن مسعود وقاله الاوزاعي ومكحول والكوفيون ابو حنيفة واصحابه والثوري والحسن
ابن صالح وبه قال عطاء وجابر بن زيد ومحمد بن الحنفية وابن سيرين وعكرمة ومسروق وقيصة بن ذؤيب
والحسن والنخعي وذكره مالك عن مروان بن الحكم واخرج ابن ابي شيبة عن ابي سلمة وسالم اذ امضت المدة فهي
تطليقة ثم حكى البيهقي (عن الشافعي انه قال في احتجاجهم بقول ابن عباس انت تخالفه في الابلاء ثم ذكر الشافعي
بسنده ان ابن عباس قال المولي الذي يحلف لا يقرب امرأته ابدا) قلت ان اراد ابن عباس ان هذه صورة
من صور الابلاء فابو حنيفة واصحابه لا يخالفونه بل يقولون بهذا اللفظ بصير موليا وبصير بغيره ابضا وان اراد ابن عباس
الحصر وان من لا يحلف على الابد لا يكون موليا فالحنفية لم يخالفوه وحدثهم بل الشافعي وعامة العلماء خالفوه
ولم يقصروا الابلاء على الخلف على الابد فلا يلزم من مخالفة ابن عباس في هذا ان يخالف في غيره وقد
ذكر البيهقي بهذا في باب الرجل يحلف لا يوطأ امرأته اقل من اربعة اشهر (عن ابن عباس انه قال وقت الله اربعة
اشهر فان كان اقل من اربعة اشهر فليس بابلء) وهذا ظاهره مخالف لما ذكره ههنا عن ابن عباس

* قلت * في احكام القرآن لابي بكر الرازي قال مالك والشافعي اذا حلف على اربعة اشهر فليس بمول حتى يحلف على اكثر * قال الرازي هذا قول يدفعه ظاهر قوله تعالى تربص اربعة اشهر * فجعل هذه المدة تربصا للتي فيها لم يجعل تربصا اكثر منها فمن حلف على هذه المدة السنه ذلك حكم الابلاء ولا فرق بين الاربعة وبين اكثر منها اذ ليس له تربص اكثر منها وكر اليه في هذا الباب (عن ابن عباس قال كل بين منعت جمعا فعي ابلاء) * قلت * هذا عام يشمل اربعة اشهر واقل واكثر فهو غير مطابق للباب *

* باب المظاهر الذي تلزمه الكفارة *

* قال *

ذكر فيه (عن الشافعي قال والذي حفظت في يعودون لما قالوا ان المظاهر اذا انت عليه مدة بعد الطهار ولم يجرها بالطلاق ولا غيره فقد وجب الكفارة كانهم يذهبون الى انه اذا امسك ما حرم على نفسه فقد عاد لما قال مخالفه فاحل ما حرم ولا اعلم له معنى اولى به من هذا ولا اعلم مخالفا ان عليه الكفارة وان لم يعد بظاها آخر فلم يجر ان يقال ما لم اعلم مخالفا في انه ليس بمعنى الآية) * قلت * قد خالف في ذلك بعضهم فزعم انه لا كفارة حتى يكرر لفظ الطهار مرة ثانية قال ابن حزم روي ذلك عن بكير بن الاشج ويحيى بن زباد الفراء وروي نحوه عن عطاء انتهى كلامه ثم في تفسير العود اقوال اخر غير ذلك مذكورة في بعضها فقبل هو الوطى والمشهور عن مالك انه العزم على الوطى وهو مذهب ابي حنيفة واحمد وذكر النووي ان ابا حاتم التزويني حكاه قولاً عن القديم للشافعي وقال القاضي اسمعيل اذ قصد الوطى فقد قصد ابطال ما كان منه من التحريم فقد عاد في ذلك القول كما يقال عاد في هبة اى رجع عنها وما ذهب اليه الشافعي من تفسيره بالامساك استضعفه اسمعيل وغيره وردوه باشياء * منها ان المظاهر لم يبارق زوجته وامساكه لما موجود حال الطهار وقبله وبعده وانما فارق المسيس فهو يريد ان يعود * ومنها ان الامساك وترك الطلاق متصل بالطهار وقوله ثم يعودون * يقتضى تراخي العود * ومنها ان العود يقتضى احداث معنى يكون به عامدا والا امساك بقاء على الحالة الاولى وبقاء الانسان على حاله لا يسي عودا اليها فيقال للشافعي قد علم ان * ثم مخالفا يقول بان العود هو التكرير ثم لو لم يقل بذلك احد في تفسير العود اقوال اخر فلم يتعين انه الامساك كما اخترته انت مع ما فيه وحكى الطحاوى في احكام القرآن عن الشافعي قال لو اتبع الطهار طلاقا محرما عليه ثم راجعها فعليه الكفارة ولو طلقها ساعة نكحها لان مراجعتها اياها اكثر من حبسها بعد الطهار ثم قال قال المزني هذا خلاف لاصله وهو ان كل نكاح جديد لا يعمل فيه طلاق ولاظهار الا جديد ثم ان البيهقي اقتصر في هذا الباب على حديث مرسل لابي العالية الرياحي وقد قال الشافعي حديث الرياحي رياح وحكى البيهقي في باب ترك الوضوء

من القبيحة في الصلوة عن ابن سيرين انه كان لا يبالي عن اخذ حديثه وفي سنده ايضا علي بن عاصم قال ابن معين ليس بشي وقال النسائي متروك وقال يزيد بن هارون ماز لنا نعرفه بالكذب وفيه ايضامن يحتاج الى النظر في حاله فان كان اقتصار البيهقي على هذا الحديث من اجل ان الرجل صرح فيه بلفظ الظهار فقال للمرأة انت علي كظهر امي فلبيهقي عنه مندوحة فان هذا اللفظ قد ورد في حديث مرفوع وسنده اجود من سنده هذا الحديث بلا شك اخرجه ابو داود وسكت عنه من حديث يوسف بن عبد الله بن سلام عن خويلد بن ثعلبة وذكروه البيهقي بعد في من باب له الكفارة بالصيام *

قال * باب عتق المؤمنة في الظهار *

ذكر فيه (ان الشافعي شرط في هذه الكفارة الاسلام قياسا على كفارة القتل) * قلت * الزمه صاحب المحلى فقال فقيسوها عليهم في تعويض الاطعام منها وقال غيره قيد الله تعالى الصيام في الظهار والقتل بالتابع ولم يقس عليه يعني الشافعي قوله تعالى في كفارة الاذى * فقدية من صيام * وقوله تعالى في كفارة الصيد * او عدل ذلك * صيا ما وقوله تعالى في التمتع * فن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا جعتم * فلم يشترط التابع في هذه المواضع واشباهها وقال ابن المنذر في الاشراف اجازت طائفة اعتناق اليهودى او النصراني عن الظهار على ظاهر الكتاب هذا اقول عطاء والنخعي والثوري وابي ثور واصحاب الرأي وبه اقول لانهم لم يجعلوا حكم امهات النساء حكم الربائب وقالوا الكل آية حكمها من منع ان يقاس اصل على اصل ثم ذكر البيهقي حديثا (عن مالك عن هلال بن اسامة عن عطاء بن يسار عن عمر بن الحكم) ثم قال (كذا رواه جماعة عن مالك ورواه يحيى بن يحيى عن مالك تجود افعال معاوية بن الحكم) ثم ذكره بسنده عن يحيى عن مالك عن هلال بن اسامة عن عطاء عن معاوية * قلت * الذي في موطايحي بن يحيى بهذا السند عمر بن الحكم لا معاوية وهكذا ورد ابو عمر في التمهيد ثم قال هكذا قال مالك في هذا الحديث عن هلال بن عطاء عن عمر بن الحكم لم يختلف الرواة عنه في ذلك وهو وهم عند جميع اهل العلم بالحديث *

قال * باب اعتناق الجارية اذا اشارت بالايان *

ذكر فيه حديث (اعتقها فانها مؤمنة) * قلت * ذكر صاحب المحلى انها لم تكن كفارة يمين ولا ظهار ولا وطى في رمضان وهم يميزون الكفارة في الرقة المنذورة فقد خالفوا هذا الخبر وايضا فحن لانكر عتق المؤمنة وليس في الخبر انه لا يجوز الكفارة *

باب وصف الاسلام

قال *

ذكر في آخره حديث الشريد (قلت يا رسول الله ان ابني اوصت ان اعطي عنار قبعة وفي آخره (اغنيها فانها من مئة) قلت * ذكر صاحب المحلى انه عليهم لالهم لانهم يجيزون في رقية الوصبة كافرة *

قال * باب لا يجزيه ان يطعم اقل من ستين مسكينا كل مسكين مدا *

ذكر فيه (انه عليه السلام اعطى سلمة بن صخر عرقا فيه خمسة عشر و ستة عشر صاعا) الى آخره ثم ذكره من حديث سليمان بن يسار عن سلمة وفيه (انطلق الى صاحب صدقة بني زريق فليدفعها اليك فاطعم منها وسقاسين مسكينا واستغن بسائرهما عيالك) الى آخره * قلت * صحح صاحب المستدرک هذا الحديث وقال على شرط مسلم واخرجه ابو داود وقال الخطابي فيه حجة لابي حنيفة في ان خمسة عشر صاعا لا يجزيه عن كفارة الظهار ثم ذكر ان الشافعي قدرها بخمسة عشر صاعا وان الثوري واصحاب الرأي ذهبوا الى حديث سلمة وهو احوط الامرين وقد يحتمل ان يكون الواجب ستين صاعا ثم توفى بخمسة عشر فيقول تصدق بها ولا يدل على انها يجزيه عن الجميع ولكن يتصدق بها في الوقت والباقي دين عليه كما يكون للرجل على صاحبه ستون صاعا ودرهما فيجي بخمسة عشر فانه ياخذها منه ويطالبه بخمسة واربعين انتهى كلامه ويؤيده ما اخرجه الدارقطني عن انس ان او ساقا لما جدد الا ان تعينتي منك بعون وصلة فاعانه صلى الله عليه وسلم بخمسة عشر صاعا قال وكانوا يرون ان عنده مثلها و ذلك لستين مسكينا * واستدل الطحاوي على هذا بما اخرجه بسند جيد من حديث يوسف بن عبد الله بن سلام عن خولة انه عليه السلام اعان زوجها حين ظاهر منها بعرق من تمر واعانه في بعرق آخر و ذلك ستون صاعا وهذا الحديث ذكره البيهقي في هذا الباب وفي باب من له الكفارة بالصيام بلفظ آخر واستدل الطحاوي ايضا بما في الصحيحين انه عليه السلام قال لكعب بن عجرة في فدية الاذى او اطعم سنة مساكين كل مسكين نصف صاع وانهم اجمعوا على العمل بذلك ثم ذكر البيهقي حديث سلمة من وجه آخر ولفظه (فليدفع اليك وسقاسين مسكينا و كل بقية) ثم اوله (بانه يعطى من الوسق ستين مسكينا ثم يأكل بقية اى بقية الوسق) * قلت * يحتمل على ان كل بقية التمر اى بقية ما عند صاحب الصدقة من التمر وهذا يتفق هذه الرواية مع الرواية الاولى ثم ذكر البيهقي حديث يوسف بن عبد الله بن سلام عن خويلة ولفظه (فاتى بعرق من تمر قلت وانا اعينه بعرق آخر قال والعرق ستون صاعا) ثم ذكره من طريق ابى داود نحوه ولفظه (قال والعرق مكمل تسع ثلاثين صاعا) ثم قال ابو داود هذا اصح * قلت * فالعرقان اذ استون صاعا من التمر فهو حجة عليهم لابي حنيفة لان عنده يكفي من البر ثلاثون صاعا لكل مسكين نصف صاع ومن التمر ستون صاعا لكل مسكين صاع *

* قال * ﴿باب الزوج ينفذ امرأته فيخرج من موجب قذفه بان يأتي بأربعة يشهدون عليها بالزنا او يلتمن﴾
 * قلت * عطف قوله او يلتمن على قوله فيخرج من موجب قذفه بان يأتي بأربعة دليل على انه اذا اتى بالشهود
 لا يلتمن وقد قال صاحب التمهيد قال مالك والشافعي بلا عن كان له شهودا ولم يكن لان الشهود ليس لهم عمل في غير
 درء الحد واما رفع الفراش وتقي الولد فلا بد فيه من اللعان وقال ابو حنيفة واصحابه انما جعل اللعان للزوج اذا لم يكن
 له شهداء غير نفسه زاد في الاستذكار وهو قول داود *

﴿ باب من يلاعن من الأزواج ﴾

* قال *

(قال الشافعي لما ذكر الله اللعان على الأزواج كان اللعان على كل زوج جاز طلاقه ولزمه الفرض) الى آخره * قلت * قوله
 تعالى والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم استثناء الزوج من الشهداء فدل انه منهم لان
 المستثنى من جنس المستثنى منه والكافر والعبد ليسا من اهل الشهادة فلم يتناولهما الآية وقال الله تعالى والجماعة ان
 لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين والكافر لا يشترط في استحقاقه اللعنة كذبه في القذف وانما يختص هذا بالمسلم
 فثبت ان الآية لم تتناول الكافر ثم قال البيهقي (قال الشافعي * قالوا * روى عمرو بن شعيب عن عبد الله بن عمرو
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اربع لالمان بينهن الحديث * قلنا * وروى هذا عن رجل مجهول ورجل غلط وعمرو
 ابن شعيب عن عبد الله بن عمرو منقطع) ثم ذكر البيهقي للحدث طرفا وضعفها ثم قال (لعله نقل الى الشافعي كما حكاه
 عمرو بن شعيب عن عبد الله بن عمرو وذلك منقطع ولكن من رواه مرفوعا وموقوفا ثم رواه عن عمرو عن ابيه
 عن جده وذلك موصول عند اهل الحديث فقد سمي بعضهم جده فقال عبد الله بن عمرو وسماع شعيب صحيح
 من عبد الله لكن لم تصح اسانيد الحديث الى عمرو) * قلت * لم يسم الشافعي المجهول ولا الذي غلط ولا بينهما البيهقي
 وقد روى هذا الحديث عبد الباقي بن قانع وعيسى بن ابان من حديث حماد بن خالد الحياط عن معاوية بن صالح عن
 صدقة ابي توبة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عنه عليه السلام وحماد ومعاوية من رجال مسلم وصدقة
 ذكره ابن حبان في ثقات التابعين وقال روى عنه معاوية بن صالح وذكره ابن ابي حاتم في كتابه وقال روى عنه
 ابو الوليد وعبيد الله بن موسى وهذا يخرجهم عن جهالة العين والحال وقول الشافعي ورجل غلط اظنه اراد به
 عمرو بن شعيب وقد ذكرنا في باب من قال المعدن زكاه انه ثقة وقد عمل العلماء باحاديثه وعمل بها الشافعي في مواضع
 وعمل بها ايضا خصوصه فلا نسلم انه غلط ثم من جملة طرق البيهقي لهذا الحديث انه اخرجه من حديث عثمان بن
 عطاء الخراساني عن ابيه عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ثم حكى (عن الدارقطني انه ضعف عثمان) ثم قال البيهقي

(وعطاء أيضاً غير قوي) انتهى كلامه وعطاء وثقة ابن معين وأبو حاتم وغيرهما واحتج به مسلم في صحيحه وأبناه عثمان ذكره ابن أبي حاتم في كتابه وقال سألت عنه أبي فقال يكتب حديثه ثم ذكر عن أبيه قال سألت ذحيانته فقال لا بأس به فقلت إن أصحابنا يضعفونه فقال وأى شيء حدث عثمان من الحديث واستحسن حديثه فعلى هذا أقل الأحوال أن يكون روايته هذه متبعة لرواية صدقة والبيهقي قد خالف الشافعي في قوله أن الحديث منقطع وأثبت اتصاله واعتذر عن الشافعي وقد تبين بما قلنا أن سند هذا الحديث جيد فلا نسلم قول البيهقي (لم تصح أسانيده إلى عمرو)

﴿ باب اللعان على الحمل ﴾

* قال *

ذكر فيه حديثان سهل واحد يثاب عن ابن مسعود * قلت * كان اللعان فيها بالقذف لا بنفي الحمل ثم ذكر حديث ابن مسعود (لا عن عليه السلام بالحمل) * قلت * أصله حديثه المتقدم وكان اللعان فيه بالقذف كما تقدم ثم ذكر من حديث سليمان ابن بلال (عن يحيى بن سعيد أخبرني عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم بن محمد عن ابن عباس) الحديث وفيه (فوضعت شيبها بالذي ذكر زوجها أنه وجدته عندها فلا عن عليه السلام بينهما) ثم قال البيهقي (هذه الرواية تؤهم أنه لا عن بينهما بعد الوضع) * قلت * ليست بموهمة لذلك بل هي صريحة فيه وقد وافق سليمان على هذا الحديث بهذا اللفظ الليث فأخرجه البخاري ومسلم من حديثه عن يحيى بن سعيد بسنده فان كان اللعان فيه بالقذف فلا خلاف فيه وإن كان بالحمل فبعد أن وضع وبانت حقيقته فلا حجة فيه وقال الطحاوي مذهب أبي حنيفة أنه إذا نفى حملها لا يلاع لأنه يجوز أن لا يكون حملها ولهذا لو كانت أمته حاملاً فقال لعبدته أن كانت أمي حاملاً فانت حر فانت أبو العبد قبل أن تضع لا يرثه العبد في قول جميعهم فقد لا يكون حملها فلا يستحق العتق وإنما نفى النبي عليه السلام الولد لأنه علم بالوحي وجوده ولهذا قال إن جاءت به كذا فمؤلفان الحديث * فان قيل * أوجب الله تعالى النفقة للمطلقة الحامل بقوله تعالى وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن من حملن * فكما ينفق عليها ما يقتضي به ولدها قبل وضعه فكذا اللعان * قلنا * النفقة عليها بسبب العدة إذا لو كانت للحمل لسقطت إذا كان للحمل مال بارث أو غيره ولو أوصى للحمل بمال لا ينفق على المطلقة من ذلك المال ولو كانت المطلقة آتية من الحمل يجب النفقة وقوله تعالى حتى يرضعن من حملن * غايته لو جوبت النفقة به يقتضي وجوبها عليه وبعد الوضع يعلم حقيقة أنها كانت حاملاً وذكر ابن رشد في القواعد وجهاً آخر وهو أن اللعان إذا مضى لا يمكن رده والنفقة يمكن ردها وعن مالك لا نفقة للمطلقة الحامل حتى تضع فينقض لها بنفقة ما مضى وهو قياس القول بأن اللعان لا يكون إلا بعد وضعه إلا أنه مخالف لظاهر قوله تعالى وإن كن أولات حمل الآية * فان قيل * قضاه عليه السلام في دية شبه العمد بالخلفات

التي في بطلونها ولا دهادليل على ان الحمل يدرك قبلنا من حوامل بغلبة الظن ظاهر الاتحقيق فان تبين ذلك الظاهر
بوضع من مضى الامر والاردهن وطالب بالحوامل ولا يمكن ذلك في اللعان اذا مضى وقال ابو بكر الرازي وانما
ترد الجارية بعيب الحمل اذا قال النساء هي حبل لان الزود بالعيب ثبت مع الشبهة كسائر الحقوق التي لا يسقطها
الشبهة والحد لا يجوز اثباته بالشبهة *

قال * ﴿ باب ما يكون بعد اللعان الزوج من الفرقة ﴾

ذكر فيه حديث ابن عمر (ان رجلا لعن امرأته في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرق بينهما) قلت * لعن
فاعل والمفاعلة من الطرفين والقاء في قوله ففرق يقتضي التعقيب فظاهر هذا الحديث ان التفريق وقع بعد اللعانها
ولو وقعت الفرقة بلعان الزوج لا استحالة قول عويمر كذبت عليها ان امسكتها لانه في تلك الحال غير ممسك لها
فدل ذلك على ان الفرقة لم تقع بعد وفرة عليه السلام على ذلك وقال تعالى والذين يرمون ازواجهن فواجب
تعالى اللعان بين الزوجين ثم قال تعالى ويدرأ عنها العذاب يعني الزوجة فلو وقعت الفرقة بلعان الزوج للاعت
وهي اجنبية وذلك خلاف ظاهر الآية وعلى هذا الوجه فثبت طلقها ثلاثا فكثر الحنفية انه لا يلاعن وقال الشافعي
يلاعن قال الطحاوي اوجب تعالى اللعان بين الزوجين فاذا زالت الزوجية سقط اللعان كما لو شهدوا بالزنا حكم
القاضي بشهادتهم ثم رجعوا كان ذلك شبهة في سقوط الحد كذلك الفرقة مسقط للعان اذ في غير النكاح لا لعان بمجال
وفي نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمع الفقهاء على ان الزوج اذا لعن لم يقع الفرقة الا الشافعي فانه قال يقع الفرقة
بلعانه وقال الطحاوي لم نجد هذا القول عن احد تقدمه من اهل العلم وفي تطليق عويمر لها دليل على ان النكاح عنده
قائم الى الآن ولم ينكر النبي عليه السلام ذلك عليه ولم يقل له طلاقك لا يقع عليها وقال ابو بكر الرازي لو كانت الفرقة
وقعت قبل ذلك لا استحالة قوله لها بحضرة عليه السلام كذبت عليها ان امسكتها وهو غير ممسك لها وليس في الاحاديث
التي ذكرها البيهقي في هذا الباب دلالة على مدعاه *

قال * ﴿ باب لا لعان ولا حد في التعريض ﴾

ذكر فيه حديث (لعنه نزع عرق) قلت * يسباني الكلام على هذا في الحد ودان شاء الله تعالى *

قال * ﴿ باب الولد للفراش بملك اليمين والنكاح ﴾

ذكر فيه حديث ابن امة زمعة قلت * هذا حديث مشكل خارج عن الاصول المجمع عليها لان الامة مجمعة على
ان احد الايدي عن احد دعوى الا بتوكيل من المدعى ولم يذكر هنا توكيل عتبة لاختيه سعد باكثر من دعواه وهو

غير مقبول عند الجميع ولأن عبد بن زمة لم يأت بينة يشهد على اقرار ابيه ولا خلاف ان دعواه لا يقبل على ابيه
ولا دعوى احد على غيره قال الله تعالى ولا تكسب كل نفس الا عليها * وعند مالك رحمه الله لا يستلحق احد غير الاب
والمشهور من مذهب الشافعي ان الاخ لا يستلحق ولا يثبت بقوله نسب ولا يلزم المقرباخ ان يعطيه ميراثا وقال في
غير موضع من كتبه لو قبل استلحاق غير الاب كان فيه حقوق على الاب من غير اقراره ولا بينة عليه واختلف في
قوله هو لك يا عبد قال بعضهم معناه هو اخوك قضاء منه عليه السلام بعلمه لا باستلحاق عبد له لان زمة كان ضميره
عليه السلام وسودة ابنته كانت زوجته عليه السلام فيمكن انه عليه السلام علم ان زمة كان يسمها وقال ابن جرير
الطبري معناه هو لك يا عبد ملكا لانه ابن وليدة ابيك وكل امة تلد من غير سيدها فولدها عبد ولم يقر زمة ولا شهد
عليه والاصول تدفع قبول قول ابنه فلم يبق الا انه عبد لبعاله * وقال الطحاوي لا يجوز ان يجعله عليه السلام ابنا لزمة
ثم يامر اخته ان تحجب منه هذا محال لا يجوز ان يضاف الى النبي صلى الله عليه وسلم وفي الاستدكار عند الكوفيين
ولد الامة لا يلحق الا بدعوى السيد سواء اقر بوطنها ام لا وسلفهم في ذلك ابن عباس وزيد بن ثابت * روى شعبة
عن عمارة بن ابي حفصة عن عكرمة عن ابن عباس انه كان ياتي جارية له فحملت فقال ليس مني اني اتيتها ابنا لا اريد به
الولد يعني العزل وروى سفيان بن عيينة عن ابي الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت ان اباها كان يعزل عن جارية
فارسية فجاءت بحمل فانكره وقال اني لم اكن اريد ولدك * وروى شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال ولدت
جارية لزيد بن ثابت فقال انه ليس مني واني كنت اعزل عنها *

❦ باب من قال الاقراء الحبيض ❦

* قال *

ذكر فيه من حديث ابن علية (عن ايوب عن سليمان بن يسار ان فاطمة بنت ابي حبيش سألت النبي صلى الله عليه وسلم
فامرها ان تدع الصلوة ايام اقرائها) ثم قال (وكذا رواه عبد الوارث وحماد بن زيد عن ايوب الا انها ذكر ان ام سلمة
استفتت لها وزعم ابراهيم بن اسمعيل بن علية ان ابن عيينة رواه عن ايوب هكذا قال الشافعي ما حدث سفيان بهذا
قطوا بما قال عن ايوب عن سليمان بن يسار عن ام سلمة انه عليه السلام قال تدع الصلوة عدد الايام واليالي التي كانت
تحيض * او قال ايام اقرائها * الشك من ايوب ونافع احفظ عن سليمان بن يسار من ايوب وهو يقول مثل احد معني
ايوب) قال البيهقي (الاحاديث التي فيها هذا اللفظ مختلف فيها في بعض الرواة يقول ايام اقرائها وبعضهم ايام حيضها وكل
ذلك من الرواة كل يعبر بما يقع له والاحاديث الصحيحة متفقة على العبارة بايام الحبيض دون الاقراء) * قلت * ان
وقع في رواية ابن عيينة عن ايوب شك فرواية ابن علية وعبد الوارث وحماد بن زيد عن ايوب لا شك فيها فيها

كفاية وحدث نافع اختلف عليه في اسناده فرواه مالك وغيره عنه عن سليمان عن ام سلمة واخرجه ابو داود ومن طريق عبد الله بن عمر بن عثمان عن رجل من الانصار ان امرأة كانت تهراق الدماء فاستفتت لها ام سلمة * ومن طريق الليث عنه عن سليمان عن رجل اخبره عن ام سلمة واختلف على نافع في لفظه ايضا فروى عنه كما تقدم وروى عنه بلفظ الاقراء قال ابن ابي شبة في مسنده ثابري بن هارون انا حجاج عن نافع عن سليمان بن يسار ان امرأة انت ام سلمة تسأل لها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المستحاضة فقال تدع الصلاة بايام اقراءها * وقد وقع لفظ الاقراء في رواية اخرى لابن عبيدة بسند جيد قال النسائي انا محمد بن المثني ثاسفيان عن الزهري عن عمرة عن عائشة ان ام حبيبة كانت تستحاض فسألت النبي عليه السلام فامرها ان تترك الصلاة قدر اقراءها وحيضها وهذا من باب العطف اذا تغايرت الالفاظ كقوله والنبي قولها كذبوا مينا واخرج النسائي ايضا بسند رجاله ثقات عن عمرة عن عائشة ان ام حبيبة استحيضت فذكرت شأنها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لنظر قدر قرئها التي كانت تحبض لها الحديث ووقع ايضا لفظ الاقراء من غير وجه من رواية عروة عن عائشة واخرج ايضا النسائي وابوداود بسند رجاله ثقات ان فاطمة بنت ابي حبيش شكت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الدم فقال ان اناك قروك فلا تصلي فاذا امر قروك فطهرى ثم صلى ما بين القرء الى القرء * فظهر بهذا ان الاحاديث الصحيحة وقعت بلفظ الاقراء ايضا وفي بعضها تصريح بانها من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن حزم ثبت انه عليه السلام قال للمستحاضة اذا اناك قروك فلا تصلي وانه امرها ان تترك الصلاة قدر اقراءها وحيضها انتهى كلامه واذا ثبت اطلاقه عليه السلام القرء على الحيض يعني حمل الآية على ذلك *

﴿ باب الحيض على الحمل ﴾

قال *

ذكر في آخره (عن عطاء في الحامل ترى الدم فانها تتوضأ وتصلى ولا تنسل) * قلت * الى هذا ذهب عامة اهل العلم ان الحامل لا تحيض وبه قال عطاء وابن المسيب والحسن وعكرمة وجابر بن زيد ومكحول ومحمد بن المنكدر وسليمان بن يسار والزهري والشعبي والنخعي والثوري والاوزاعي والحكم وحماد و ابو حنيفة واصحابه واحمد و داود و ابو ثور و ابو عبيد و ابن المنذر واحتجوا بحدوث لا توطن حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرا بحضة * ويندكره في الباب الذي يلي هذا الباب وبما اخرجه احمد بن حنبل من حديث روي عن بن ثابت قال عليه السلام لا يحل لاحد ان يسقي ماء مزرع غيره ولا يقع على امه حتى تحيض او تين حملها * فجعل عليه السلام وجود الحيض علما على تعرف براءة الرحم من الحمل في الحديثين فلو جاز اجتماعهما لم يكن دليلا على انتفائه ولو احتمل الحمل بعد الاستبراء بحضة لم يحل وطها للاحتياط في امر الايضاع وعن علي قال ان الله رفع الحيض عن الحبل

وزاد الطحاوي زيد بن ثابت وابن عمر وزاد أبو جعفر عبادة وابن عباس قال وهو من ذهب الثوري والاوزاعي
وابي حنيفة واصحابه وابن ابي ليلى وابن شيرمة والحسين بن صالح وانباق وابي عبيد وسائر الكوفيين واكثر
الغرافيين وحكاها الاثرم عن احمد بن حنبل وذكر الحري انه الذي استقر عليه *

❦ باب عدو الحمل ❦

* قال *

ذكر فيه (عن ابي عطية مالك بن الحارث عن عبد الله يعني ابن مسعود انه قال انزلت سورة النساء القصص بعنة
الطولي) قال (اخرجه البخاري في الصحيح فقال وقال سليمان بن حرب وابو النعمان) فذكره * قلت * الكلام عليه
من وجهين * احدهما ان البخاري اخرجه في الصحيح من تفسير سورة البقرة متصلا فقال حدثني حبان ثنا عبد الله انا
عبد الله بن عون فاعفل البيهقي هذا وجعله من تعليقات البخاري والثاني ان النسائي اخرج هذا الحديث وسمى
ابا عطية مالك بن عامر وكذا فعل البخاري في تفسير سورة النساء واخرجه في تفسير سورة البقرة وقال مالك
ابن عامر او مالك بن عوف على الشك وذكره ابن حبان في ثقات التابعين وقال مالك بن عامر وقيل مالك بن زيد
وذكره ابن ابي حاتم في كتابه فقال مالك بن عامر ويقال مالك بن زيد ولم يقل احديهما علمت ابن الحارث كما قال البيهقي *

❦ باب قوله تعالى الا ان ياتين بفاحشة مبينة ❦

* قال *

ذكر فيه (عن ابن عباس ان الفاحشة المبينة ان يفحش المرأة على اهل الرجل ونودهم) ثم ذكر (عن الشافعي ان مبيته
عليه السلام في حديث فاطمة تدل على ان الآية كما تقول ابن عباس) * قلت * حديث فاطمة منهم من رده
كما ذكر البيهقي في هذا الباب وكما سبذ كره في باب المبتوتة لانه لا ينفقه لها ان شاء الله تعالى وفي بعض طرقه الصحيحة
فقال عليه السلام لا نفقه لك ولا نسكني * وقال صاحب التمهيد ومنهم من زعم ان المبتوتة لا تسكني لها ولا نفقه وقالوا
لو كان لها السكنى لما امرها عليه السلام ان تخرج من بيت زوجها وبه قال ابن حنبل وابن راهويه وابو ثور وداود
وروي عن علي وابن عباس وجابر ثم ذكر التاويلين في خروجها احداهما ما ذكره الشافعي وغيره وهو البذاء والاستطالة
بلسانها والثاني الخوف عليها ثم قال (ولكن من طريق الحجة وما يلزم عنها قول ابن حنبل ومن تابعه اصح واجل لانه
لو وجب السكنى عليها وكانت عبادة تعبدها الله بالانزاعها عليه السلام ولم يخرجها من بيت زوجها) وقد اجمعا على ان المرأة
التي تدعو على احبابها بلسانها تؤدب وتقص على السكنى في المنزل الذي طلقت فيه وتمنع من اذى الناس فذل ذلك
على ان من اعتل بمثل هذه العلة في انتقالها اعتل بغير صحيح ولا متفق عليه من الخبر وفي شرح العمدة من قال لها السكنى يحتاج
الى الاعتذار عن حديث فاطمة فقيل انها كانت استطالت وقبل خافت في ذلك المنزل وسياق الحديث على خلاف

هذه التاويلات فانه يقتضي ان سبب اختلاف فهم الكل بسبب سخطها الشيعروانه ذكر لا ثقة لما فسأت النبي عليه السلام فالتعليل هو الاختلاف في الثقة لا هذه الامور فان قام دليل اقوى من هذا الظاهر عمل به *

باب الاسداد *

* قال *

ذكر في آخره حديثا (عن محمد بن طلحة عن الحكم عن عبد الله بن شداد عن اسماء) ثم قال (لم يثبت صباح عبد الله من اسماء) وقد قيل ان اسماء فهو مرسل ومحمد بن طلحة ليس بالقوى) * قلت * ابن شداد لم يذكر من المدلسين والعنينة من غير المدلس محمولة على الاتصال اذ اثبت اللقاء او امكن على الاختلاف المعروف بين البخاري ومسلم ولا يشترط ثبوت السماع وحكي ابن عبد البر عن جمهور اهل العلم ان عن وان سواء قال واجمعوا على ان قول الصحابي عن رسول الله او ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال او سمعت سواء ومحمد بن طلحة هو ابن مصرف اتفق الشيخان عليه وقد جاء لحديثه هذا متابعة وشاهد اخرجه قاسم من طريق شعبة ثنا الحكم عن عبد الله بن شداد انه عليه السلام قال لامرأة جعفر اذا كان ثلاثة ايام او من بعد ثلاثة البسي ماشئت * وروي ايضا من طريق الحجاج بن ارطاة عن الحسن بن سعد عن عبد الله بن شداد ان اسماء استاذت النبي عليه السلام ان يبكي على جعفر فاذا ن لها ثلاثة ايام ثم بعث اليها ان تطوري واكتحلي * ذكر ذلك صاحب المحلى وذكر رواية الحسن بن سعد ابن مندة ايضا في معرفة الصحابة *

باب اقل الحمل *

* قال *

ذكر فيه (ان عليا انكره على عمر حين هم برجم امرأة ولدت لسته اشهر) ثم ذكره من وجه آخر (انه انكر ذلك على عثمان) * قلت * ذكره ابو عمر في الاستدكار من وجهين آخرين * واحد هما جان ابن عباس هو الذي انكره على عمر * والثاني * ان ابن عباس انكره على عثمان *

باب استبراء ام الولد *

* قال *

ذكر فيه (عن يزيد بن زريع عن سعيد بن ابي عروبة عن قتادة ومطر عن رجاء عن قبيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاص قال لا تلبسوا علينا سنة نبينا صلى الله عليه وسلم) الحديث ثم ذكر (عن الدارقطني قال لم يسمع قبيصة من عمرو) * قلت * قد قد مرار ان هذا على مذهب من يشترط ثبوت السماع وان مسلما انكر ذلك انكارا شديدا وزعم ان المتفق عليه انه يكفي للاتصال امكان اللقاء وقبيصة ولد عام الفتح وسمع عثمان بن عفان وزيد بن ثابت واما الدرداء فلا شك في امكان سماعه من عمرو وقال صاحب التمهيد ادرك ابا بكر الصديق وله سنن لا ينكر معها سماعه منه وقد اخرج صاحب المستدرك هذا الحديث وقال صحيح على شرط الشيخين واخرجه ابن حبان في

صحيحه عن ابي يعلى عن ابي بكر بن ابي شيبة عن عبد الاعلى عن سعيد عن مطرف ذكره ثم قال سمع ابن ابي عروبة من قتادة ومطرف مرة يحدث عن هذا واخرى عن ذلك ثم ذكر البيهقي آخر الباب اثر عن خلاص عن علي ثم ضعف روايته * قلت * وذكر عبد الرزاق في مصنفه عن ابن المبارك عن الحجاج عن الحكم بن عتيبة عن علي قال عدة السرية ثلاث حيض وقال الطحاوي في اختلاف العلماء لا يختلفون انها لا يجوز لها التزوج مدة الحيض فدل على انها عدة لاستبراء لان الاستبراء لا يمنع التزوج كالامة المستبرأة واذا ثبت انها عدة ولم تجد في العدد حيضة واحدة وجب ان تكون ثلاث حيض *

﴿ باب استبراء من ملك الامة ﴾

* قال *

ذكر فيه حديثان طريق ابي داود ثم ذكره من وجه آخر من طريقه (قال ثنا سعيد بن منصور ثنا ابو معاوية عن ابن اسحاق بهذا الحديث قال حتى يستبرأ بها بحيضة قال ابو داود الحيضة ليست بحفوفة) قال البيهقي (يعني في حديث روي عن) * قلت * الذي في سنن ابي داود رواه ابن داسه انه ذكر حديث ابي معاوية ثم قال زاد فيه بحيضة وهو وهم من ابي معاوية وهو صحيح من حديث ابي سعيد وهذا يبين لا يحتاج الى تفسير البيهقي بقوله (يعني في حديث روي عن) ثم ذكر البيهقي حديث ابي الدرداء كيف (تورثه كيف تسرقه) ثم قال (وهذا لانه قد يرى ان بها حملا وليس يحمل فياتها فتحمل منه فيراه يملوكا وليس يملوك * قلت * هذا التاويل يدفعه قوله كيف تورثه وانما معنى الحديث انه قد يتأخر ولادتها فيشبهه هل ابول من الاول ام من الثاني فتقدّر انه من الثاني يكون ولده ويتوارثان ويتقدّر كونه من الاول لا يتوارث مع الثاني بل يستخذه لانه يملوكه فعنى الحديث انه قد يستلحقه مع انه لا يحمل لورثته ومن اجماع بقية الورثة وقد يستخذه ويملكه مع انه لا يحمل له لاحتمال انه منه ذكره النووي بمعناه في شرح مسلم ثم ذكر البيهقي من حديث ابن عباس عن الحجاج بن ارطاة عن الزهري عن انس استبرأ عليه السلام بحيضة) ثم قال (في اسناده ضعيف) * قلت * ذكره عبد الرزاق في مصنفه عن ابراهيم بن محمد عن اسحق بن عبد الله بن ابي طلحة عن انس فيقوي الحديث بهذه المتابعة *

﴿ باب من قال لا يحرم من الرضاع الا خمس رضعات ﴾

* قال *

ذكر فيه حديث عائشة (ثم انسخت بخمس معلومات فتوفي عليه السلام وهي فيما تقرأ من القرآن) * قلت * قد ثبت ان هذا ليس من القرآن الثابت ولا تحمل القراءة به ولا اثباته في المصحف ومثل هذا عند الشافعي ليس بقرآن ولا خبر وقد ذكرنا ذلك غير مرة فيما مضى وفي مؤطأ مالك عن نافع ان سالم بن عبد الله حدثه ان عائشة ارسلت به الى اختها ام كلثوم بنت ابي بكر فقالت ارضعيه عشر رضعات حتى يدخل علي فارضعتي ثلاث رضعات ثم مرضت فلم ترضعني غير ثلاث

مرات فلم يكن ادخل على عائشة من اجل ان ام كلثوم لم تمل على عشر رضعات * وذكر البيهقي في آخر هذا الباب وذكره
ايضا صاحب التمهيد ثم قال فلاجل هذا الحديث قال اصحابنا انها تركت حديثها وفعلها هذا يدل على وهن ذلك القول
لانه يستحيل ان تدع الناسخ وتأخذ بالنسوخ واسند ابن حزم عن ابراهيم بن عتبة سألت عروة عن الرضاع فقال
كانت عائشة لا ترى شيئا دون عشر رضعات فصاعد ثم ذكر عنها قالت انما تحرم من الرضاع سبع رضعات *
قال ابن حزم الاول منها اصح وهذا كله يدل على ان مذهبنا مخالف لهذا الخبر وانها لا تعتبر في التحريم
خمسة رضعات ثم ذكر البيهقي حديث ابن الزبير (لا تحرم المصة ولا المصتان) ثم قال انما اخذه ابن الزبير من عائشة
* قلت * رده محمد بن جرير الطبري في تهذيب الآثار لانه حديث مضطرب روي عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
وعنه عن ابيه مرفوعا وعنه عن عائشة مرفوعا وموقوف فاورده ايضا ابن عبد البر وغيره ان مدار هذا الحديث على
عروة وقد صح عنه انه يحرم بقليل الرضاع وكثيره كذا ذكر ابن حزم عنه وفي موطن مالك عن ابراهيم بن عتبة انه سأل
سعيد بن المسيب عن الرضاعة فقال كل ما كان في الحولين وان كانت قطرة واحدة فهو محرم وما كان بعد الحولين فانما
هو طعام ياكله قال ابراهيم ثم سألت عروة فقال مثل ما قال سعيد * قال الطحاوي فلم يخالف عروة ما رواه في ذلك الا لثبوت
نسخه عنده ثم ذكر البيهقي حديث ام الفضل (لا يحرم الا ملاحظة ولا الا ملاجئان) * قلت * رد صاحب التمهيد حديث
عائشة باضطرابه كما تقدم ثم قال (وحدثت ام الفضل في ذلك اضعف) وقال ابن جرير حديث ام الفضل مضطرب الاسناد
رواه ابن ابي عروة عن قتادة عن صالح ابي الخليل عن عبد الله بن الحارث عن مسيب عن عائشة موقوفا عليها ثم هذا الحديث
وحديث ابن الزبير غير مطابقين للباب اذ لا يلزم من عدم تحريم المصة والمصتين التحديد بخمس اذ بينهما واسطة
قال ابو عمر وقال ابو ثور وابو عبيدة وداود لا يحرم الا ثلاث رضعات واحتجوا بحديث المصة والمصتين والاملاحة
والاملاجئ قالوا فاقل زيادة على الرضعتين تحريم وهي الثلاث وذكر في الاستذكار انه مذهب احمد واسحق ايضا ثم ذكر
البيهقي امر النبي عليه السلام امرأته ابي حذيفة ان ترضع سالما * قلت * هو خاص بسالم كما بينه البيهقي بعد في باب رضاع
الكبير وايضا فان راويه وهو عروة خالفه كما تقدم على انه حديث مضطرب الاسناد والمتن كما بين صاحب التمهيد
وقد ورد انه عليه السلام قال لما ارضعته عشر رضعات ثم ليدخل عليك * قال ابن حزم اسناده صحيح ثم ذكر
البيهقي (عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت لا تحرم دون خمس رضعات) * قلت * قد اضطرب مذهبنا في ذلك
كما تقدم وقال ابن جرير الرواية عنها في ذلك مضطربة فروي انها كانت لا تحرم الا بعشر روى بخمس والمعروف عنها ينقل
الثقات انها كانت لا تحرم الا بسبع مع اختلاف في ذلك عنها انتهى كلامه ثم ان عروة خالف عائشة في ذلك كما تقدم وكذا

الزهرى قال مالك عن ابن شهاب انه كان يقول الرضاعة قلبها وكثيرها اذا كان في الحولين تحرم ثم ذكر البيهقي حديث
 (فانما الرضاعة من المجاعة) قلت * لاجته فيه لانه لم يذكر عدد او الجوعة تسد باقل من الخمس ثم ذكر البيهقي عن ابي هريرة
 موقوفا ومرفوعا (لا تحرم من الرضاع الا ما فتق الامعاء) قلت * قال في الخلافات الصحيح عن ابي هريرة موقوف وذكر
 ابو عمر انه لا يصح مرفوعا ثم انه لاجته فيه ايضا قال المازري هذا لم يسلمه اصحابنا وزعموا ان للمصاة الواحدة
 قسطا في فتق الامعاء ونشر العظم ثم ذكر البيهقي حديث سعيد بن يحيى (ثنا اسمعيل بن ابي خالد عن قيس عن المغيرة
 قال عليه السلام لا تحرم العيفة قلنا وما العيفة قال المرأة تلد فتحصر اللبن في ثديها فترضع لها جارها المرة
 والمرتين) قلت * ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه عن وكيع عن اسمعيل بسنده موقوفا على المغيرة وكذا رواه ابن
 جرير الطبري في تهذيب الآثار عن تميم بن المنتصر عن يزيد بن هارون عن اسمعيل وتميم هذا وثقه النسائي
 وذكره ابن حبان في الثقات واخرج له في صحيحه وسعيد بن يحيى يعرف بسعدان قال فيه الدارقطني ليس
 بذلك ولا شك ان كلاما من وكيع ويزيد بن هارون اجل منه وقال ابن جرير العيفة من قولهم عاف الشيء اذا كرهه
 واحسب ان المغيرة ذهب في ذلك الى ان الصبي اذا عاف ثدي امه فلم يقبله فارضعت له اخرى المصاة فلم يصل
 ذلك الى جوفه لم يخرجها ذلك عليه وكان بعضهم يقول لا تعرف العيفة في الرضاع وانما هي العفة وهي البقية من
 اللبن في ثدي المرأة ثم ذكر البيهقي ارسال عائشة سالما الى ام كلثوم ثم حكى (عن الشافعي قال ولم يتم له خمس
 فلم يدخل عليها) قلت * هذا تاويل بعيد مخالف لقول سالم فلم يكن ادخل على عائشة من اجل ان ام كلثوم لم تكمل
 الى عشر رضعات لان ظاهر هذا الكلام انها ولو ارضعته خمسة لم يدخل عليها حتى تكمل عشر ابل قد جاء ذلك
 مصرحاً في عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى ان عائشة امرت ام كلثوم ان ترضع سالما فارضعته خمسة
 رضعات ثم مرضت فلم يكن يدخل سالم على عائشة ثم ذكر البيهقي (عن حفصة انها ارسلت بعاصم الى اختها فاطمة
 ترضعه بعشر رضعات) قلت * هذا غير مطابق لما عاه *

* قال * . باب من قال يحرم قليل الرضاع وكثيره *

* قلت * ذكر صاحب الاستدكار انه قول علي وابن مسعود وابن عمرو وابن عباس وابن المسيب والحسن ومجاهد
 وعروة وعطاء وطاوس ومكحول والزهرى وقتادة والحكم وحماد وابي حنيفة ومالك واصحابهم ما والثوري
 والليث والاوزاعي والطبري وقال الليث اجمع المسلمون على ان قليل الرضاع وكثيره يحرم في المدة * قال ابو عمر
 لم يقف الليث على الخلاف في ذلك وذكر البيهقي في هذا الباب (عن عبيد الله بن عبد الله بن ابن عباس كان يقول

قليل الرضاع وكثيره يحرم ثم ذكر (عن ابراهيم بن عتبة عن عروة ان عائشة كانت لا تحرم الا عشر افضاعا قال فانيت ابن المسيب فسأله فقال لا اقول كما قال ابن الزبير وابن عباس كانا يقولان لا يحرم المصاة ولا المصتان ولا يحرم دون عشر رضعات فصاعدا) قال البيهقي (ورواية الزهري عن عروة اصح في مذهب عائشة ورواية عروة عن ابن عباس في مذهبه اصح) قلت * رد في رواية الزهري عن عروة مذهب عائشة بان كلامها خالفها في ذلك كما تقدم وقد ذكرنا عن الطبري انه قال المعروف عنها ينقل الثقات انها كانت لا تحرم الا بسبع وذكرنا ايضا عن ابن حزم ان رواية العشر اصح من رواية السبع ولم يذكر البيهقي في هذا الباب ولا الذي قبله رواية عروة عن ابن عباس في مذهبه فانه تجاوز ذلك عما ذكره من رواية عروة عن ابن المسيب عن ابن عباس فالمشهور عن ابن عباس خلاف ذلك فقد ذكر مالك عن ثور بن زيد عن ابن عباس كان يقول ما كان في الحولين وان كانت مصاة واحدة فهي تحرم وقال ابن ابي شيبة ثنا ابو خالد الاحمر عن حجاج عن حبيب عن طاووس قال سألت ابن عباس فقال المرة الواحدة تحرم وقال الطبراني روى المسور بن مخرمة عن ابن عباس في المصاة والمصتين فقال قال الله تعالى واماكنكم اللاتي ارضعنكم واخوانكم من الرضاعة وقد تقدمت رواية البيهقي عن عبيد الله بن عبد الله ان ابن عباس كان يقول الى آخره فهو لاء جماعة وروا عن ابن عباس بخلاف رواية عروة التي ذكرها البيهقي فروايتهم اصح وذكر البيهقي في كتاب المعرفة ان الله راوردى عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس ان قليل الرضاعة وكثيرها يحرم في المهد وروى عن ابن عباس بخلاف ذلك في القليل قال والاول اصح وهذا الذي قاله في كتاب المعرفة مخالف لما ذكره هنا *

❦ باب رضاع الكبير ❦

* قال *

ذكر فيه حديث (انما الرضاعة من الجماعة) قلت * في الاستدلال به نظر لان الكبير من طرد الجماعة فهو ما للصغير فيه وعموم لكل رضاع *

❦ باب ما جاء في تحديد ذلك بالحولين ❦

* قال *

ذكر فيه من حديث سعيد بن منصور (ثنا سفیان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال لا رضاع الا ما كان في الحولين) ثم قال (هذا هو الصحيح موقوف) ثم ذكر من حديث الهيثم بن جميل ثنا سفیان فذكره بسنده عن ابن عباس مر فوعا قلت * الهيثم هذا وثقه ابن حنبل وغيره وقال الدارقطني حافظ فلي هذا الحكم له على ما هو الاصح عندهم لانه ثقة وقد زاد الرفع *

* باب وجوب النفقة للزوجة *

* قال *

(قال تعالى ذلك ادنى ان لا تقولوا قال الشافعي لا تكثرُوا من تعولوا) * قلت * قد انكر واذلك على الشافعي وقالوا لو كان كذلك لقال ان لا تعولوا لانه يقال في كثرة العيال اعال الرجل والذي ذكره المفسرون ان معناه ان لا تجوروا ولا تعيلوا قال الزجاج فاما من قال ان لا تعولوا ان لا يكثر عيالكم فزعم جميع اهل اللغة ان هذا خطأ انتهى كلامه وفيه نظر فان ذلك محكي عن الكسائي وغيره وقد اعتذر الزمخشري للشافعي باعتذار حسن مذكور في الكشف وقال ابن حبان في صحيحه ذكر الخبر المدحض قول من زعم ان قوله تعالى ذلك ادنى ان لا تعولوا اراد به كثرة العيال ثم ذكر بسنده عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى ذلك ادنى ان لا تعولوا * قال ان لا تجوروا * وقال الطحاوي ما ملخصه سباق الآية يدل على هذا لانه تعالى اباح اربعا ثم قال فان خفتم ان لا تعدلوا فواحدة * اي لاثانية معها فذلك يأثم المبل او ما ملكت ايمانكم اذ لا قسم لمن فله ان يفضل بعضهم فذلك ابعد من الجور وليس المراد النفقة اذ الاماء ايضا يجب نفقتهن وقول الشافعي لم يقله غيره ولا نعلم له اصلا من المتقدمين انتهى كلامه ولو كان الاختصار على واحدة لكره كثرة العيال لما اباح تعالى السري باكثر من واحدة وكيف يظن ذلك بالله تعالى وهو يقول ان الله هو الرزاق * وما انفقتم من شئ فهو يخلفه * وعنه عليه السلام تناسلوا فاني مكاثركم بالام يوم القيامة *

* قال * باب لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله *

(قال الشافعي في نفقة المقترانها مدبده صلى الله عليه وسلم) * قلت * الآية تدل على عدم التقدير لقوله فلينفق مما آتاه الله * فهو مخالف لدعي الشافعي وكذا قوله عليه السلام لامرأة ابي سفيان خذي من ماله ما يكفيك وولدك بالمعروف * قال النووي في شرح مسلم في هذا الحديث فوائد منها * ان النفقة مقدرة بالكفاية لا بالامداد وهو مذهب اصحابنا ان نفقة القرب مقدرة بالكفاية كما هو ظاهر هذا الحديث ونفقة الزوجة مقدرة بالامداد على الموسر كل يوم مدان وعلى المعسر مد ونصف وهذا الحديث يرد على اصحابنا انتهى كلامه وايضا فقد انفقوا على ان الكسوة غير مقبورة *

* باب الرجل لا يجحد نفقة امرأته *

* قال *

ذكر فيه (ان عمر كتب الى امرأ الاجناد في رجال غابوا عن نساءهم فامرهم ان تاخذوا فان ينفقوا او يطلقوا) * قلت * ذكر ابن حزم انه لا حجة لهم فيه لانه لم يخاطب بذلك الا اغنياء قارين على النفقة وليس فيه ذكر حكم المعسر بل قد صح عن عمر اسقاط طلب المرأة للنفقة اذا عسر بها الزوج ثم ذكر البيهقي (عن ابي الزناد سألت ابن المسيب عن

الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال يفرق بينهما قال قلت سنة فقال سعيد سنة * قلت * ذكره ابن حزم ثم قال
روينا من طريق عبد الرزاق عن الثوري عن يحيى الانصاري عن ابن المسيب قال اذا لم يجد الرجل ما ينفق على امرأته
اجبر على طلاقها ثم قال لم يجد لاهل هذه المقالة حجة اصلا لا تعلقهم بقول ابن المسيب انه سنة وقد صح عنه قولان
* احدهما * يجبر على مفارقتها ولا يفرق بينهما وهما مختلفان ولم يقل انه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولو قال ذلك كان مرسلًا ولعله اراد سنة عمر كما روينا من فعله ثم قال روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن
جريح سألت عطاء عن من لم يجد ما يصلح امرأته من النفقة قال ليس لها الا ما وجدت ليس لها ان يطلقها * ومن طريق حماد
ابن سلمة عن غير واحد عن الحسن في الرجل يعجز عن نفقة امرأته قال تواسيه وتثق بالله عز وجل وتصبروا لينفق عليها
ما استطاع * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر سألت الزهري عن رجل لا يجد ما ينفق على امرأته ايفرق بينهما قال
تستافى به ولا يفرق بينهما وتلا لا يكلف الله نفسا الا وسعها * سيجعل الله بعد عسر يسرا * قال معمر وبلغني عن عمر بن
عبد العزيز مثل قول الزهري سواء ومن طريق عبد الرزاق عن الثوري في المرأة يفسر زوجها النفقة قال هي امرأة
ابتليت فلتصبر ولا تأخذ بقول من يفرق بينهما وهو قول ابن شبرمة وابي حنيفة وابي سليمان واصحابنا ويؤيد
قولنا قوله تعالى لينفق ذو وسعة من سعته الى قوله بعد عسر يسرا * وذكر ايضا حديث مسلم عن جابر ان ابا بكر قال
يا رسول الله لو رأيت ابنة خاتمة سأتني النفقة فقمت اليها فوجأت عنقها فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال
هن حولى كما ترى سألتني النفقة فقام ابو بكر الى عائشة يحا عنقها وقام عمر الى حفصة يحا عنقها كلاهما يقول تسالان
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ليس عنده الحديث ومن الحال المتيقن ان يضرا طالبة حتى انتهى كلام ابن حزم وجعله صاحب
الاستذكار قول الشعبي ايضا ثم ذكر البيهقي من طريق الدارقطني عن حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب
في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال يفرق بينهما قال وثنا حماد بن سلمة عن عاصم بن بهدلة عن ابي صالح عن ابي هريرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم * قلت * ذكر الدارقطني في سننه من طريق شيان بن فروخ ثنا حماد بن سلمة عن عاصم عن ابي صالح
عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المرأة تقول لزوجها الحديث ثم ذكر عن شيان ان حماد اخذ منهم بكلام
ابن المسيب ثم ذكر الدارقطني سنده بذلك الى حماد ثم ذكر بسنده الى حماد عن عاصم بن بهدلة عن ابي صالح عن ابي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله فقوله بمثله راجع الى حديث ابي هريرة الذي ذكره الدارقطني اولًا ثم ذكر بعده كلام
ابن المسيب ثم اعطف على الحديث الاول فذكره من وجه آخر عن حماد بسنده الاول والبيهقي لم يذكر الحديث الاول
بل ذكر كلام ابن المسيب من طريق الدارقطني ثم ذكر السند الذي بعده واخره عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ففهم

عن الدارقطني ان المراد بقوله مثله كلام ابن المسيب وان ذلك من هذا الوجه مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم
 وصرح البيهقي بذلك في الخلافيات فذكر كلام ابن المسيب ثم قال وروى عن ابي هريرة مرفوعا في الرجل
 لا يجد ما ينفق على امرأته يفرق بينهما وليس الامر كما فهم البيهقي ولا يعرف هذا مرفوعا في شيء من كتب
 الحديث بل قوله مثله راجع الى الحديث الاول كما ذكرنا والسند من حماد الى آخره سند واحد وايضا يعد في العادة
 ان يذكر كلام تابعي ثم يستشهد عليه بحديث مرفوع ثم ذكر البيهقي حديث ابي هريرة وفيه (امرأك تقول اطعني
 والافارقني) ثم ذكره البيهقي من وجه آخر وقد جعل آخره وهو هذا الكلام من قول ابي هريرة * قلت * على تقدير
 تسليم انه مرفوع فليس فيه الامطالتهاله بالفراق ولانه فيمن لا ينفق ومعه النفقة ولا خلاف ان الفرقه هنا غير مستحقة
 * قال *
 * باب المتبوة لا نفقة لها الا ان تكون حاملا *

(قال الله تعالى وان كن اولات حمل فانفقوا عليهن فجعل لمن نفقة نصفه) * قلت * قوله تعالى في اول السورة
 اذا طلقتم النساء * يشمل المتبوة وغيرهافكذا اما عطف عليه وهو قوله تعالى وان كن اولات حمل * فوجب على
 قول البيهقي واصحابه ان غير المتبوة ايضا لا تستحق النفقة الا اذا كانت حاملا وهم لا يقولون ذلك فلما لم يكن
 الحمل شرط في استحقاقها في غير المتبوة فكذا المتبوة وكل منهما يستحقها لكونها معتدة من طلاق وخضم البيهقي
 لا يقول بالمفهوم فالتخصيص بشرط الحمل لا يدل عنده على ان غير الحامل لا يستحقها * فان قلت * فما فائدة هذا
 الشرط حينئذ * قلنا * ذكر وافية فائدة * احدها بان مدة الحمل تطول في الغالب فربما ظن ان النفقة تسقط
 اذا مضى مقدار مدة ثلاث حيض فازال الله تعالى ذلك وافاد ان نفقة الحامل مستحقة على الزوج مع بقاء الغدة
 وان طالت المدة ذكر ذلك ابو بكر الرازي والزمخشري * والثانية بان الحمل قد يكون له مال فيشبه علينا نفقة
 في ماله او على الزوج فاذا قال الله تعالى انها على الزوج لافي مال الحمل * فان قلت * قوله تعالى اذا طلقتم النساء * اريد
 به الرجعي بدليل قوله تعالى بعد ذلك فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف الآية * قلنا * هذا ذكر لبعض ما تنظمه
 الكلام اولا كقوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء * فذلك يشمل الرجعي والبائن ثم
 قوله بعد ذلك وبعلتهن احق بزوجهن * خاص في الرجعي ولو كان قوله تعالى اذا طلقتم النساء * لارجعي ثم
 باقي الكلام معطوف عليه لكان المراد بقوله تعالى وان كن اولات حمل * الرجعي فيبطل حينئذ استدلال البيهقي به على
 المتبوة ثم ذكر البيهقي حديث فاطمة بنت قيس من طريق زهير (ثنا هشيم ثنا سيار وحصين ومغيرة واشعث
 ومجالد واود واسماعيل كلهم عن الشعبي) الحديث وفي رواية بمجالد (انما السكني والنفقة على من كانت له) الرجعة

* قالت * قال الدارقطني ثنا ابن صاعد ثابعتوب بن ابراهيم ثنا هشيم فذكره بسنده المذكور وجعل قوله انما السكني
 والنفقة من رواية هو لاء الجماعة كلهم عن الشعبي ثم ذكر البيهقي الزيادة المذكورة من رواية فرائس ايضا عن الشعبي
 ثم ذكر الاختلاف في الحديث في نفي النفقة دون السكني او فقيهما ثم قال (والاشبه بشأن الحديث انه عليه السلام
 نفي النفقة واذن في الانتقال لعله لعلها استحييت من ذكرها وقد ذكرها غير هاولم يرد نفي السكني اصلا واما قوله انما السكني
 والنفقة لمن كانت عليه رجعة فليس بمعروف ولم يرو من وجه ثبت مثله واما انكار من انكر على فاطمة فانما هو
 لكتماها السب في نقلها) * قلت * ذكر مسلم وغيره من طرق عديدة زيادة نفي السكني على نفي النفقة وهي
 زيادة ثقة فوجب قبولها ولهذا روي عن علي وجابر وابن عباس رضي الله عنهم انه لا نفقة لها ولا سكني واليه ذهب
 ابن حنبل وابن راهويه وابوثور وداد و دوغيرهم وقال ابو عمر هذا القول من طريق الحجة اصح
 واجح لانه لو وجب السكني عليها وكانت عبادة تعبدها الله به لالزمها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يضربها
 عن بيت زوجها الى بيت ام شريك ولا الى بيت ابن ام مكتوم وقد اجمعوا ان المرأة التي تبذو على اختائها
 بلسانها تؤدب وتقص على السكني في المنزل الذي طلقت فيه وتمنع من اذى الناس فدل ذلك على ان من اعتل بمثل
 هذه العلة في انتقالها اعتل بغير صحيح ولا متفق عليه من الخبر واذ ثبت قوله عليه السلام لا سكني لك ولا نفقة
 انما السكني والنفقة لمن عليها الرجعة فائ شئ يعارض به هذا هل يعارض الابطال ولا شئ عنه عليه السلام يدفع
 ذلك انتهى كلامه وفي دعواه الاجماع على ذلك نظرو في صحيح ابن حبان من حديث سلمة بن كهيل عن الشعبي عن فاطمة
 قال عليه السلام المطلقة ثلاثا ليس لها سكني ولا نفقة * وقوله عليه السلام انما السكني والنفقة زيادة في الحديث من ثقة
 وقد ذكرها البيهقي فيما تقدم من رواية اثنين عن الشعبي واخرجها الدارقطني من رواية او لائك الجماعة كلهم
 كما تقدم واخرجها النسائي من وجه آخر بسند لا بأس به من حديث سعيد بن يزيد الاحمسي عن الشعبي فوجب ان
 يكون معروفا ثابتا ومن نظري الحديث وتامله عرف انهم انما انكروا عليها امر السكني وخالفوها في ذلك *

* باب من قال لها النفقة *

* قال *

ذكر فيه قول عمر (لاندع كتاب ربنا) ثم قال (ورواه اشعث عن الحكم وحماد عن ابراهيم عن الاسود عن عمر قال فيه
 وسنة نبينا) ثم ذكره من حديث ابي احمد الزبيرى (ثنا عمار بن زريق عن ابي اسحق كنت مع الاسود فذكر عن النبي انه حدث
 بمديث فاطمة فاخذ الاسود كفها من حصي فخصبه ثم قال ويلك تحدث بمثل هذا قال عمر رضي الله عنه لا تترك كتاب الله
 وسنة نبينا لقول امرأة الى آخره ثم قال (رواه يحيى بن آدم عن عمار ولم يقل فيه وسنة نبينا) ثم حكى عن الدارقطني (ان يحيى

ابن آدم احفظ من الزبيرى واثبت منه (ثم قال) قال الشافعى ما تعلم في كتاب الله ذكر نفقة اثماني كتاب الله ذكر السكني
 * قلت * قوله تعالى ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن * ايجاب للنفقة لانها اذا حبست لحقه ولم ينفق عليها فقد ضارها وضيق
 عليها * فان قيل * المراد به ايجاب السكني اذا التضييق اثماني في المكان * قلنا * هذا حمل للكلام على التكرار اذا السكني مذكور
 او لا بقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكينته وفيما قلنا اثبات فائدة اخرى ولان منع النفقة تضييق ومنع السكني ليس
 بتضييق اذ الواجب ان يقيم في مكان واحد فاذا منعها منه تقيم حيث شاءت وذلك توسعة ذكر ذلك القدوري في التجريد
 ولا تعارض بين رواية الزبيرى ورواية يحيى حتى يرجح يحيى عليه لان الزبيرى ما خالفه بل وافقه وزاد عليه قوله سنة نبينا
 وهو امام حافظ قال محمد بن بشار ما رايت رجلا احفظ من الزبيرى فهذه زيادة من ثقة فوجب ان يقبل وقال مسلم عقب
 حديث الزبيرى ثنا احمد بن عبد الله بن داود ثنا سليمان بن معاذ عن ابي اسحق بهذا الاسناد نحو حديث ابي احمد عن عمار بن زريق
 بقصته فهذا شاهد لحديث الزبيرى ورواية اشعث يشهد له ايضا وهو يصلح للتابعة لان العجلي وثقه ووثقه ابن معين في رواية
 قد روى له مسلم في المتابعات واخرج له ابن خزيمة في صحيحه والحاكم في مستدركه ويشهد له ايضا ثلاثة اوجه * وجهان *
 اخرجهما ابن ابي شيبة فقال ثنا وكيع ثنا جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران قال قال عمر لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا
 لقول امرأة * وقال ايضا ثاجر بن عن مغيرة ذكرت لابراهيم حديث فاطمة فقال قال عمر لا ندع كتاب ربنا وسنة رسوله
 لقول امرأة لا ندري حفظت او نسيت وكان عمر يجعل لها السكني والنفقة * والوجه الثالث * في مصنف عبد الرزاق
 عن الثوري عن سلمة بن كهيل عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس قالت طلقتى زوجي ثلثا فاجئت النبي صلى الله عليه وسلم
 فسنأته فقال لا نفقة لك ولا سكني قال فذكرت ذلك لابراهيم فقال قال عمر بن الخطاب لا ندع كتاب ربنا ولا سنة نبينا
 لها النفقة والسكني * وفي صحيح ابن حبان انا ابو خليفة ثنا محمد بن كثير العبدى انا الثوري فذكره واثبت
 هذه الزيادة وهي قوله وسنة نبينا وهي حديث معروف عندهم فالظاهر انه اراد سنة نبينا والنفقة واراد بالكتاب السكني
 وقوله اخرها النفقة والسكني اي في الكتاب والسنة كما يتايد ذلك ما اخرجه القاضي اسمعيل فقال ثنا حجاج
 ابن منهال ثنا احمد بن سلمة عن الشعبي ان فاطمة بنت قيس طلقها زوجها اطلاقا بائنا فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لا نفقة لك ولا سكني قال فاخبرت بذلك النخعي فقال ان عمر اخبر بقوله لها فقال لسنا بتاركى آية من كتاب الله
 وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لقول امرأة لها او هممت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لها السكني
 والنفقة * وذكره ابن حزم ايضا الا انه ادخل بين حماد بن سلمة والشعبي حماد بن ابي سليمان وكذا اخرجه الطحاوى
 ايضا والنخعي وان كان لم يدرك عمر الا ان مر اسناده صحيحة الاحديتين كذا قال ابن معين وليس هذا الحديث

منهما وقال صاحب التمهيد في اوائله مراسيل النخعي صحيحة ثم ذكر بسنده عن الاعمش قلت للنخعي اذا حدثتني
 حديثا فاسنده فقال اذا قلت عن عبد الله فاعلم انه عن غير واحد واذا سميت لك احدا فهو الذي سميت
 قال ابو عمر في هذا ما يدل على ان مراسيله اقوى من اسانيدته وقال في موضع آخر مراسيله عن ابن مسعود
 وعمر صحاح كلها وما رسل منها اقوى من الذي اسند حكاه يحيى القطان وغيره وفي سنن ابي داود ان عائشة عانت
 على فاطمة اشد العيب وروى الطحاوي وغيره ان فاطمة كانت اذا ذكرت شيئا من ذلك رماها اسامة بن زيد بما
 كان في يده وقال ابن المسيب تلك امرأة فتت الناس وقال الطحاوي لم يلقنا عن احد من الصحابة غير المنكرين
 لحديثها قبله ولا عمل به غير شي يروى عن ابن عباس ومداؤه على الحجاج بن ارطاة ومذهبهم فيما لم يذكر سماعه
 فيه لا خفاء وحكى الطحاوي عن الشافعي قال قوله لانفقة لك اى لانك غير حامل ثم قال الطحاوي هذا ناويل
 لم نجد منه منصوصا وقد تأوله غيره بانها منعت النفقة لبذاها الذي اخرجت به فالخروج اللازم لها بفعل صدر منها
 لنشوز فحرمت لاجله النفقة واخرج الدا رقطني من حديث حرب بن ابي العالية عن ابي الزبير عن جابر عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال المطلقة ثلاثا لها السكنى والنفقة فان قيل حرب ضعفه ابن معين قلنا اختلف قوله فيه كذا
 ذكر المزي وغيره فيرجع فيه الى غيره وقد وثقه عبيد الله بن عمر القواريري ولقيه ان مسلما اخرج له في صحيحه
 واخرج له ايضا الحاكم في المستدرک وذكر صاحب التمهيد عن عمرو ابن مسعود قال المطلقة ثلاثا لها السكنى والنفقة
 وروى ذلك الطحاوي بسنده ايضا وروى بسنده ايضا عن ابن المسيب مثله وما ذكره البيهقي في الباب السابق وعزاه
 الى مسلم من قول مروان سناخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها ليل على ان العمل كان عندهم على خلاف حديث
 فاطمة وقال القاضي اسمعيل واذا كان هذا الانكار كله وقع في حديث فاطمة فكيف يجعل اصلا

باب النفقة على الاولاد

* قال *

(قال الله تعالى والوالدان يرضعن اولادهن الى قوله بالمعروف وقال فان ارضعن لكم فآتوهن اجورهن) قلت
 لا ذكر للنفقة على الاولاد في الآية الثانية وكذا الاولى والضمير في قوله رزقهن وكسوتهن يعود على الوالدات

* قال *

باب قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك

ذكر فيه (عن الشعبي عن ابن عباس اى لا يضار) قلت في سنده اشعث هو ابن سوار فسكت عنه وضعفه قرياني باب
 من قال لها النفقة اى للبتوة وقد فسر الشعبي قوله تعالى مثل ذلك بانه رضاء الرضع ذكره القاضي اسمعيل بسند جيد
 وذكره ابن ابي شيبة ايضا ثم ذكر البيهقي (عن مجاهد وعلى الوارث مثل ذلك قال يعنى الولي من كان) قلت في سنده

عبد الرحمن بن الحسن القاضي نسب الى الكذب ذكره الذهبي في كتاب الضعفاء على ان مجاهد الميعرض لقوله تعالى مثل ذلك * هل المراد به نفى المضارة كما مضى عن ابن عباس او وجوب الرضاع كما تقدم عن الشعبي وقد جاء عن مجاهد مصرحاً ان المراد بالمعنى الثاني قال ابن ابي شيبة حدثنا سفيان بن عيينة عن ابن ابي نجيح عن مجاهد قال على الوارث مثل ما على ابيه ان يسترضع له وهذا سند صحيح واخرجه القاضي اسمعيل عن علي بن المديني عن ابن عيينة ثم ذكر البيهقي (عن ابن المسيب عن عمر جبر عصبه صبي الى آخره وذكر (عن الزهري ان عمر اغرم ثلاثة الى آخره وذكر (ان كلاً منهم منقطع) قلت * مرسل ابن المسيب قد ارسل من رواية الزهري ايضا كما ذكره البيهقي وارسل ايضا من وجه ثالث قال ابن ابي شيبة ثنا حفص هو ابن غياث عن اسمعيل يعني ابن ابي خالد عن الحسن ان عمر جبر رجلاً على نفقة ابن اخيه والحاج يحتاج بمثل هذا المرسل كما عرف وذكر ابن ابي شيبة بسنده عن زيد بن ثابت قال اذا كان عم وام فلي الام تقد ير ميراثها وعلى العم تقدير ميراثه * وذكر ابن ابي شيبة ايضا عن جماعة من التابعين وغيرهم ان المراد بقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وجوب النفقة والرضاع وذكر عبد الرزاق وعبد بن حميد والقاضي اسمعيل وغيرهم باسنادهم عن جماعة من السلف مثل ذلك حكى ذلك عنهم ابن خزم ثم قال فهو لاء عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت ولا يعرف لها مخالف من الصحابة ومن التابعين عبد الله بن عتبة بن مسعود وقيصة بن ذؤيب والحسن البصري وعطاء بن ابي رباح وابراهيم النخعي واصحاب ابن مسعود وقتادة والشعبي ومجاهد وشرح وزيد بن اسلم وهو قول الضحاك بن مزاحم وسفيان الثوري وعبد الرزاق انتهى كلامه ونفي المضارة مع قلة من قال به وضعف سنده لا يختص بالوارث فلا فائدة حينئذ في تخصيصه به فظهر ان تفسير الآية بوجوب النفقة والرضاع اولى منه لصحة معناه وكثرة القائلين به ويمكن حمل الآية على الامرين جميعاً وليس التفسير بنفي المضارة منافياً للتفسير الآخر بل هو موافق له في المعنى اذ لا مضارة فوق موت مورثه جوفاً وعطشا وبرداً وهو غني فلا يرجمه *

❦ باب نفقة الابوين ❦

❦ قال ❦

ذكر فيه حديث محمد بن المنكدر (ان رجلاً جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم) ثم قال (هذا منقطع وقد روي موصولاً من اوجه لا يثبت مثلها) * قلت * قد روي موصولاً من وجه صحيح قال ابو بكر البزار ومن صحيح هذا الباب حديث ذكره بقي بن مخلد فقال ثنا هشام بن عمار ثنا عيسى بن يونس ثنا يوسف بن اسحق بن ابي اسحق عن محمد بن المنكدر عن جابر بن رجلا قال يا رسول الله ان لي مالاً وولد او ان ابي يريد ان يجتاح مالي قال انت ومالك لا ييك * واخرجه ايضا ابن ماجه في سننه عن هشام بن عمار بسنده المذكور والطحاوي من حديث عبد الله بن يوسف ثنا عيسى

ابن يونس فذكره بسنده *

* قال *

﴿ باب من احق منها بحسن الصبة ﴾

ذكر فيه حديث (اي الناس احق بحسن الصبة) من رواية عبد الله بن شبرمة عن ابي زرعة عن ابي هريرة ثم قال (اخرجاه في الصحيح من حديث ابن شبرمة) * قلت * اراد به عبد الله المذكور اولا وهو لم يخرج به البخاري وانما اخرج الحديث من جهة عمارة بن القعقاع عن ابي زرعة عن ابي هريرة ثم قال عتيقه وقال ابن شبرمة يعني عبد الله ويحيى بن ايوب ثابوزرعة فالصواب ان يقال اخرجاه من حديث عمارة بن القعقاع * فان قلت * فلعله مراد البيهقي فان جده شبرمة فيجوز ان يقال له ابن شبرمة نسباً الى جده * قلنا * لم يتقدم لعمارة ذكر في السند فان اراده مع انه في غاية البعد فقد خالف الاصطلاح واحال الطالب على علم الغيب *

* قال * ﴿ باب الابوين اذا افترقا وهما في قرية فالام احق بولدها ما لم تتزوج فاذا بلغ سبع سنين او ثمان سنين خير ﴾ ذكر فيه حديث عبد الحميد بن جعفر عن ابيه عن رافع بن سنان ثم قال (رافع جد عبد الحميد) * قلت * هو جد جده لانه عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن رافع كذا ساقى نسبه ابن عبد البر وصاحب الكمال وغيرهما واخرج الدارقطني هذا الحديث ولفظه عن عبد الحميد حدثني ابي عن جد ابيه رافع وفي هذا الحديث اشياء * اولها * ان عبد الحميد متكلم فيه كان يحيى القطان يضعفه وكان الثوري يحمل عليه ويضعفه كذا في الضعفاء لابن الجوزي * ثانياً * انه مضطرب الاسناد والمتن قال ابن القطان ورويت القصة من طريق عثمان البتي عن عبد الحميد بن سلة عن ابيه عن جده ان ابويه اختصما فيه الى النبي صلى الله عليه وسلم احدهما مسلم والاخر كافر فخير * فتوجه الى الكافر فقال اللهم اهد * فتوجه الى المؤمن ففضى له به * هكذا ذكره ابو بكر بن ابي شيبة عن اسمعيل بن ابراهيم هو ابن غلبة عن عثمان البتي وكذا رواه يعقوب الدورقي عن اسمعيل ايضا رواه يزيد بن زريع عن عثمان البتي يقال فيه عبد الحميد بن يزيد بن سلة ان جده اسلم وابت امراته ان تسلم وينها ولد صغير فذكر مثله رواه عن يزيد بن زريع يحيى بن عبد الحميد الجماني من رواية ابن ابي خيثمة عنه نقلت جميعها من كتاب قاسم بن الاصبع الا ان هذه القصة هكذا يحمل الخيزر غلاما وجد عبد الحميد بن يزيد بن سلة وعبد الحميد وابوه وجده لا يعرفون انتهى كلامه وفي مصنف عبد الرزاق انا الثوري عن عثمان البتي عن عبد الحميد الانصاري عن ابيه عن جده ان جده اسلم وابت امراته ان تسلم فجاء بآب له صغير لم يبلغ فاحلس النبي صلى الله عليه وسلم الاب ههنا والام ههنا ثم خير * وقال اللهم اهد فذهب الى ابيه وكذا في مسند احمد ومن النساء انه جاء بآب صغير وذكر ابن الجوزي في جامع المسانيد ان رواية من روى انه كان غلاما اصح وذكر الطحاوي في هذا الحديث

من وجه آخر وفيه انه عليه السلام قال لما حل لكمان تخيرا فقال لا نعم ففيه ان التخيير كان باختياره اياه ثلثه اء ان الشافعي وغيره من العلماء لم يقولوا بظاهر هذا الحديث فان الفطيم لا يعاقب على من بلغ سبعا لانهم كانوا ينظمون نعو حولين فلا حجة في الحديث في محل النزاع وايضا لا يصح اثبات التخيير بهذا الحديث على مذهب الشافعي لان التخيير انما يكون بين شخصين من اهل الحضارة والام ليست من اهل الحضارة عندها لانها كافر و الاب مسلم فكيف يحتج البيهقي بحديث لا يقول امامه بموجبه *

* قال * **باب ما ورد في الشد بد في ضرب الممالك**

ذكر فيه من طريق ابي داود حد يثاعف عباس الحجري عن ابن عمر ثم قال (وقال اصبع عن ابن وهب باسناده سمع عبد الله بن عمرو بن العاص وابن عمر اصح) * قلت * ذكره الحافظ المزي في اطرافه في مستند عبد الله بن عمرو وعزا الى ابي داود وفي تاريخ البخاري عباس الحجري يعد في المصريين سمع عبد الله بن عمرو بن العاص قال رجل للنبي صلى الله عليه وسلم كم اعفون الخادم الحديث *

* قال * **باب طلب الماشية**

ذكر فيه (دع داعي اللبن عن جماعة عن الاعمش عن يعقوب بن بحير عن ضرار) ثم قال (وخالفهم ابو معاوية فرواه عن الاعمش عن عبد الله بن سنان عن يعقوب بن ضرار) * قلت * ذكره ابن مندة في معرفة الصحابة ان الثوري رواه عن الاعمش عن عبد الله بن سنان عن ضرار ولم يدخل بينهما يعقوب وكذا ذكره صاحب الميزان عن ابي حاتم وكذا اخرجه الطحاوي والحاكم في مستدركه *

* قال * **باب التخليط على من قتل نفسه**

ذكر في آخره حديث جرير (عن الحسن بن جندب قال عليه السلام كان فيمن قبلكم رجل) الحديث ثم قال (اخرجه البخاري في الصحيح فقال وقال حجاج بن منال عن جرير) * قلت * اخرجه البخاري في ذكر بني اسرائيل متصلا عن محمد بن حجاج بسنده *

* قال * **باب فيمن لا قصاص بينه باختلاف الدين**

(قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص الى قوله فمن عفي له من اخيه شيئا) * قلت * هذه الآية حجة لخصمه لان عموم القتل يشمل المؤمن والكافر فوطب المؤمنون بوجوب القصاص في عموم القتل وكذا قوله الحرب الحر يشملها بعمومها والمراد بقوله تعالى فمن عفي له من اخيه في الجنسية كقوله تعالى كذبت عاد المرسلين اذ قال لهم اخوهم

هود * لم يرد الاخوة في الدين ولو سلبنا ان المراد بالآية الاولى الاخوة في الدين نقول يجوز ان تقدم لفظ عام ثم يعطف عليه خاص كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه * يعم الوالدان المسلمين والكافرين ثم قوله تعالى وان جاهداك لتشرك بي * خاص في الكافرين وقد تقدم مثل هذا البحث قريبا في باب لائقة للمبتوتة *

* قال * باب بيان ضعف الخبر الذي روي في قتل المؤمن بالكافر *

ذكر فيه حديث ربيعة عن ابن اليماني مرسل ثم ذكر (عن ابي عبيد قال بلغني عن ابن ابي يحيى انه قال انما حدثت ربيعة به فانما دار على ابن ابي يحيى عن ابن اليماني) * قلت * خرجه ابوداؤد في كتاب المراسيل بسند رجاله ثقات عن ربيعة عن عبد الرحمن بن اليماني حدثه انه عليه السلام الحديث فقد صرح في هذه الرواية بان ابن اليماني حدث ربيعة وخرج ابن ابي يحيى من الوسط ولم يدر الحديث عليه وما ذكره ابو عبيد بلاغ لم يذكر من بلغه لينظر في امره وقد روي الحديث مرسل من وجه آخر خرجه ابوداؤد في المراسيل بسنده عن عبد الله بن عبد العزيز الحضرمي قال قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر مسلما بكافر * وخرجه الطحاوي من وجه آخر مرسل من حديث محمد بن المنكدر عن النبي صلى الله عليه وسلم وذكره ابن خزم ولم يعبه بغير الارسال ثم ذكر البيهقي (ان رجلا من بكر قتل رجلا من اهل الحيرة فكذب عمر ان يدفع الى اولياء المقتول فان شاؤوا قتلوا وان شاؤوا عفو اذ وقع الى رجل يقال له حنين فقتله فكذب عمر بعد ذلك ان كان الرجل لم يقتل فلا تقتلوه فراوا ان عمر اراد ان يرخصهم من الدية * قال الشافعي الذي رجع اليه ولي ولعله اراد ان يخيفه بالقتل ولا يقتله) * قلت * ارضاءهم من الدية لا ينافي وجوب القتل اذ مع وجوبه للولي ان يعفو ياخذ الدية كما حكى البيهقي فيما تقدم في باب ايجاب القصاص في العمد عن ابي العالية في قوله تعالى ذلك تخفيف من ربكم * يقول حين اطعمتم الدين ولم تحل لاهل التوراة انما هو قصاص او عفو وكان اهل الانجيل انما هو عفو ليس غيره فجعل لهذه الامة القود والدية والعفو واذا فهموا من قول عمر لا تقتلوه لعلمهم برضون بالدية لم يكن ذلك رجوعا منه عن وجوب القتل وكيف يظن بعمر انه يخبرهم في قتله او العفو ثم لا يريد القتل بل التخويف ومن ابن يفهم الاولياء هذا المراد من قول عمر فان شاؤوا قتلوا بل الذي فهموا منه اباحة القتل ولهذا قيل وكيف يحل له ارادة التخويف فيتلفظ بلفظ يفهم منه القتل لا التخويف به هذا الا يظن به ثم ذكر البيهقي (ان الشافعي قيل له ثبت عندكم عن عمر من هذا شيء فقال ولا حروف وهذه الاحاديث منقطعات او ضعاف او يجمع الانقطاع والضعف) * قلت * المنقطع اذ روي من وجه آخر منقطع كان حجة عند الشافعي وقد روي عن النزال بن سبرة ان رجلا مسلما قتل رجلا من اهل الجزية فكذب عمر بان يقاربه ثم كتب كتابا بعده ان لا تقتلوه ولكن اعقلوه ذكره

ابن ابي شيبة وصححه ابن حزم ثم ذكر البيهقي من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر الى آخره
ثم قال (موصول) * قلت * ذكره عبد الرزاق في مصنفه وزاد في آخره قال الزهري وقتل خالد بن المهاجر هو ابن
خالد بن الوليد رجلا ذميا في زمن معاوية فلم يقتله به وغلظ عليه الدية الف دينار * ثم ذكره عن ابن جريج اخبرني
ابن شهاب عن عثمان ومعاوية مثله قال ابن حزم هذا في غاية الصحة عن عثمان ولا يصح في هذا شيء غير هذا عن احد
من الصحابة الا ما ذكرنا عن عمر من طريق النزال ثم ذكر البيهقي (عن الشافعي انا محمد بن الحسن انا محمد بن يزيد
الاسفاني عن حسين عن الزهري اب ابن ساس قتل رجلا من انباط الشام فرفع الى عثمان) الى آخره ثم قال
(قال الشافعي هذا حديث من يجهل) * قلت * ابن يزيد هو الكلاعي الواسطي وثقه ابن معين وابوداؤد وقال ابن
حبيل كان ثباتا في الحديث فلا ادري من الذي يجهل من هؤلاء وكان الوجه ان يرده الشافعي بالا تقطاع بين
الزهري وعثمان وقد ذكر البيهقي فيما بعد في باب دية اهل الذمة اثر عن عثمان ثم قال (وقد روي عن عثمان خلاف
هذا باسنادين) * احدهما * غير محفوظ * والاخر * منقطع وقد ذكرنا هاهنا في باب لا يقتل مومن بكافر) انتهى كلامه
وكانه يشير بالمنقطع الى هذا الاثر الذي رواه الزهري ثم ذكر البيهقي اثرنا عن علي فضعف سنده * قلت *
روي عن الحكم بن عتيبة ان علي بن ابي طالب وابن مسعود قالا من قتل يهوديا او نصرانيا قتل به * قال ابن حزم هو مرسل
وضح عن عمر بن عبد العزيز كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عمرو بن ميمون قال شهدت كتاب عمر
ابن عبد العزيز الى بعض امرائه في مسلم قتل ذميا فامر ان يدفعه الى وليه فان شاء قتله وان شاء عفا عنه قال عمرو
فدفع اليه فضرب عنقه وانا انظر وضح ايضا عن ابراهيم النخعي قال يقتل المسلم الحربا ليهودي والنصراني وروي
عن الشعبي مثله وهو قول ابن ابي ليلي وعثمان البتي انتهى كلامه وروي ابن ابي شيبة بسند صحيح ان رجلا من النبط
عدا عليه رجل من اهل المدينة فقتله قتل غيلة فاتي به ابان بن عثمان وهو اذ ذلك على المدينة فامر بالمسلم الذي قتل
الذي ان يقتل * وابان معدود من فقهاء المدينة قال عمرو بن شعيب ما رأيت احدا اعلم بحديث ولا فقه منه *

* باب لا يقتل حر بعد *

* قال *

ذكر فيه حديث علي (من السنة ان لا يقتل حر بعد) * قلت * ذكر البيهقي في كتاب المعرفة ان جابر الجعفي تقر به
وفي باب النخعي عن الامامة جالسا في هذا الكتاب (عن الدارقطني انه متروك) وفي الاستذكار اتفق ابو حنيفة واصحابه
والتوري وابن ابي ليلي وداؤد على ان الحر يقتل بالعدو وروي ذلك عن علي وابن مسعود به قال ابن المسيب
والنخعي وقتادة والحكم *

باب ما روي فيمن قتل عبده

قال *

ذكر فيه حديثا عن الحسن عن سمرة ثم قال (ذهب بعضهم الى انه لم يسمع منه غير حديث العقيقة) قلت * وذكر في باب النهي عن بيع الحيوان بالحيوان (ان اكثر الحفاظ لا يشترون سماع الحسن من سريرة في غير حديث العقيقة) وفي الاستذكار قال الترمذي سألت البخاري عن هذا الحديث فقال كان ابن المديني يقول به وانا اذهب اليه وسماع الحسن من سمرة عندي صحيح ثم ذكر البيهقي حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده من وجوه ثم قال (اسانيد حديث الاحاديث ضعيفة) قلت * قد جاء حديث عمرو بن شعيب وجه جده ذكر عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بن جهم عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو وان ذبا عا وجد غلاما له مع جاريتة فقطع ذكره وجدع اقله فأتى العبد النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما حملك على ما فعلت قال قتل كذا وكذا فقال صلى الله عليه وسلم اذهب فانت حر قال عبد الرزاق وسمعت ابا محمد بن عبيد الله العزيمي يحدث به عن عمرو بن شعيب *

باب العبد يقتل فيه قيمته

قال *

ذكر فيه اثرا عن عمرو بن علي ثم قال (اسناد صحيح) قلت * في سنده هشيم وهو مدلس وقد قال عن سعيد بن ابي عمرو بن سعيد قد اختلط آخر *

باب القود بين الرجال والنساء

قال *

(قال البخاري في الترجمة يذكر عن عمر بن قباد المرأة من الرجل في كل عمد يبلغ نفسه فمادونها وبه قال عمر بن عبد العزيز) ثم قال البيهقي (اما الرواية في ذلك عن العمرين فقد مضت عن عبد العزيز بن عمران في كتاب لعمر بن عبد العزيز ان عمر قال يقاد المملوك من المملوك في كل عمد يبلغ نفسه فمادون ذلك) قلت * هما امران مختلفان انتهى حكاية البخاري عن عمر بن قباد بين الرجل والمرأة والذي ذكره عمر بن عبد العزيز في القود بين العبيد فكيف يقول البيهقي اما الرواية في ذلك عن العمرين ثم ذكر البيهقي حديث انس في كسر التثنية من رواية ثابت بن انس ثم قال (خالفه حميد عن انس) ثم قال (وثابت احتفظ ويحتمل انها قصتان وهو الاظهر) قلت * كونهما قصتين في غاية البعد والصواب الترجيح ومقصود البيهقي بقوله (وثابت احتفظ) ترجيح روايته على رواية حميد وكيف يترجح روايته والراوى عنه حماد بن سلمة ولم يخج به البخاري وتكلموا فيه قال البيهقي في باب من مربحائط انسان (ليس بالقوي) وقال في باب من صلى وفي ثوبه او نعله اذى (حماد بن سلمة مختلف في عدالته) وقال في ابواب زكاة الابل (ساء حفظه في آخر عمره) فالخلاصة لا يجتنبون بما

يخالف فيه) فظهير من هذا ان رواية حميد ارجح من رواية ثابت ولذا اخرجها البخاري دون رواية ثابت وفي شرح مسلم
لانووي قال العلماء المعروف في الروايات رواية البخاري ثم ذكر البيهقي (عن ابي الزناد عن الفقهاء السبعة انهم
كانوا يقولون المرأة تقاد من الرجل) الى آخره ثم قال البيهقي (ورويناه عن الزهري وغيره) * قلت * قد جاء عن
الزهري خلاف ذلك قال لا يقص للمرأة من زوجها ذكره ابن ابي شيبة بسند صحيح وفي موطأ مالك سمع ابن
شباب يقول مضت السنة ان الرجل اذا اصاب امرأته يجرح ان عليه عقل ذلك الجرح ولا يقاد منه والمراد بذلك
مادون النفس اذ لو قتلها قتل اجماعا حكاه غير واحد من العلماء ولا ابن ابي شيبة بسند صحيح عن الحسن في رجل اطم
امراً أنه فابت بطلب القصاص فجعل النبي صلى الله عليه وسلم بينهما القصاص فانزل الله تعالى ولا تعجل بالقرآن من قبل
ان يقضى اليك وحيه ونزلت الرجال قومون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض * وله ايضا بسند صحيح عن محمد
ابن زياد هو الالهاني قال كانت جدي ام ولد عثمان بن مظعون فلما مات جرحها ابن له فذكرت ذلك لعمر بن الخطاب
فقال له عمر اعطها ارشاً بما صنعت بها * وذكر البيهقي هذا الاثر بعد في باب عتق اميات الاولاد *

* باب عمد القتل بالحجر *

* قال *

ذكر فيه حديث حمل من طريق ابن عباس (ان عمر سأل الناس) الى آخره ثم قال (اسناد صحيح) ثم قال (الا ان فيه
زيادة لم اجد هافي شيء من طرق هذا الحديث وهي قتل المرأة بالمرأة وفي حديث عكرمة عن ابن عباس موصولا وحديث
ابن طاووس عن ابيه مرسل وحديث جابر وابي هريرة موصولا ثانيا انه قضى بديتها على العاقلة) * قلت *
لهذا الحديث سند صحيح ذكره البيهقي فيما بعد في باب دية الجنين واما السند المذكور في هذا الباب ففي صحته
نظر لان فيه عبد الملك ابو قلابة الرقاشي متكلم فيه قال الدارقطني كثيرا الخطأ في الاسانيد والمتون كان يحدث من حفظه
فكثر الاوهام منه انتهى كلامه ولهذا لم يخرج له في الصحيحين شيء واذا كان الصواب في هذه القضية القضاء
بالدية لا القود كما هو المفهوم من كلام البيهقي وقد قتلها بحجر او عمود فسطاط كما ثبت في الصحيح والظاهر ان مثل
هذا القتل انما يكون بآلة فالتدليس هذا الحديث على ان القتل بما يقتل غالباً ولا يقاس منه شبه عمد لا عمد فهو حجة
على البيهقي وامامه ومخالف لمقصود البيهقي *

* باب شبه العمد *

* قال *

ذكر فيه حديث علي بن زيد بن جدعان عن القاسم بن ربيعة عن ابن عمر ثم ذكر (ان المزني احتج به فقال عراقي يحتج
بابن جدعان فقال محمد بن اسحق بن خزيمة قد روى هذا الحديث غيره وهو ايوب السخثاني وخالد الحذاء) * قلت *

ظاهر كلامه انها رويها من الوجه الذي رواه ابن جده عن و ليس كذلك لانه رواه عن القاسم عن ابن عمرو وابوب
رواه عنه عن عبد الله بن عمرو بن العاص وخالد رواه ثارة عنه عن عتبة بن اوس عن رجل من الصحابة وثارة رواه
عنه عن عتبة بن اوس عن عبد الله بن عمرو كما بينه البيهقي بعد في هذا الباب ثم ذكر البيهقي حديث (من ضرب بسوط ظلما
اقتص منه يوم القيامة) قلت هذا الحديث غير مناسب للباب وايضا فان احكام الدنيا لا تؤخذ من احوال الآخرة

قال * ﴿باب الحال التي اذ قتل الرجل اقيده منه﴾

ذكر فيه حديث مقتل عمر رضي الله عنه قلت في هذا الحديث ان ابا الولوة نحر نفسه وليس فيه انه اقيده منه فلا
ادري ما مناسيته للتبويب *

قال * ﴿باب الرجل يحبس الرجل للآخر فيقتله﴾

ذكر فيه حديثا عن اسمعيل بن امية عن نافع عن ابن عمر ثم قال (غير محفوظ) ثم ذكره عن اسمعيل مرسل او ذكر (انه
الصواب) قلت صحح ابن القطان رفعه وقال اسمعيل من الثقات فلا يعد رفعه مرة وارسله اخرى اضطرابا
اذ يجوز للحافظ ان يرسل الحديث عند المذاكرة فاذا اراد التحميل اسنده *

قال * ﴿باب الخيار في القصاص﴾

ذكر فيه عن جماعة في قوله تعالى ذلك تخفيف من ربكم (انه رخص لامة محمد صلى الله عليه وسلم ان شاء قتل وان
شاء اخذ الدية وان شاء عفا) ثم ذكر حديث ابي شريح (فيو بالخيار بين ان يقتص او يعفو او ياخذ القتل) ثم ذكر
قوله عليه السلام لولي المقتول (اتعفو قال لا قال فتاخذ الدية قال لا) قلت في هذا كله ان العفو قسم لا ياخذ الدية
فدل على انهم اذا عفو الا ياخذون الدية الا بالا شترط وحكي الطحاوي في احكام القرآن عن الشافعي قال
بالعفو يستحق اخذ الدية اشترط ذلك في عفو ام لا *

قال * ﴿باب من قال موجب العمد القود﴾

ذكر فيه حديث ابن عباس (من قتل في عمية) قلت قد ذكر البيهقي فيما مضى في باب شبه العمد (ان هذا الحديث
ارسله بعضهم ووصله بعضهم) فكان الوجه الابتدلال بما في الصحيحين من قوله عليه السلام في قصة الربيع كتاب الله
القصاص قال صاحب الاستذكار واليه ذهب ابو حنيفة واصحابه والثوري وابن شبرمة والحسن بن حي
وهو الاظهر من مذهب مالك *

* قال * **باب الترغيب في العفو**

ذكر في آخره حديثاً (عن أبي السفر قال أبو الدرداء) الحديث ثم ذكر حديثاً (عن الشعبي قال عبادة بن الصامت سمعت عليه السلام يقول من أصيب بجسده بقدر نصف دية ففما) الحديث ثم قال (كلاهما منقطع) * قلت * عبادة توفي سنة أربع و ثلاثين والشعبي ولد سنة تسع عشرة فلما وُده لعبادة ممكن وقد أخرج النسائي هذا الحديث عن الشعبي عن عبادة فتحمل عنقته على الاتصال على رأي مسلم وغيره *

* قال * **باب من قال يقتص الكبار قبل بلوغ الصغار**

ذكر فيه قتل الحسن بن علي بن ملجم قال (قال بعض أصحابنا إنما استبد بقتله قبل بلوغ الصغار من ولد علي لأنه قتله حداً لكفره لا قصاصاً) * قلت * ذكر البيهقي فيما بعد في باب الرجل يقتل واحداً من المسلمين على التأويل (عن الشافعي قال إذا أبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً قال في ابن ملجم بعد ما ضربه أطعموه واسقوه واحسنوا أساره فإن عشت فأناولي دمي أعفوان شئت وإن شئت استقدت وإن مت فقتلتموه فلا تمثلوا) وقال القدوري في التجرید لو كان مرئداً لجازت المثلة به وإيضاً ما كان علي يقف قتله على شرط الموت ولو قتل لسعيه في الأرض بالفساد لم يجز العفو عنه وقال محمد بن جرير الطبري في التهذيب أهل السير لا تدافع عنهم أن علياً أمر بقتل قائله قصاصاً ونهى أن يمثل به ولا خلاف بين أحد من الأمة أن ابن ملجم قتل علياً متاً ولا مجتهداً مقدراً على أنه علي صواب وفي ذلك يقول عمران

ابن حطان * **شعر**

يا ضربة من نعي ما أرا ديهالاً * ليبلغ من ذى العرش رضواناً

إني لا فكر فيه ثم أحسبه * أوفى البرية عند الله ميزاناً

وذكر صاحب الاستيعاب أن ابن ملجم قال لشيب الأشجعي هل لك أن تساعدني على قتل علي فقال ويلك إنه ذو سابقة في الإسلام فقال ابن ملجم إنه حكم الرجال في دين الله وقتل أخواننا الصالحين وأنه ضربه على راسه وقال الحكم لله يا علي لالك ولا لأصحابك انتهى كلامه وهذا لا يضاد على أنه كان مسلماً متاً ولا وذكر ابن قتبية في كتاب السياسة أن ابن ملجم دخل المسجد في فروع الفجر الأول فدخل في الصلوة تطوعاً ثم افتتح القراءة فجعل يكرر هذه الآية ومن الناس يشري نفسه ابتغاء * فاقبل علي ويده محسور يوقظ الناس للصلوة فربما بن ملجم وهو يردد الآية فظن أنه تعي فيها ففتح له والله رؤف بالعباد * ثم أنصرف علي فقبضه فضر به على قرنه فقال علي أحبسوه ثلاثاً وأطعموه واسقوه فإن أعشأرى فيه رأيي وإن أمت فاقتلوه ولا تمثلوا به فمات وأخذه عبد الله بن جعفر فقطع يده ورجليه فلم يجزع

وارادوا قطع لسانه فجزع فقبل له ما هذا الجزع على لسانك وجده قال اني اكره ان يمر بي ساعة من نهار
لا ذكر الله فيها ثم قطعوا لسانه وضربوا عنقه *

❦ باب عفو بعض الاولياء ❦

* قال *

ذكر فيه حديث (على المقتلين ان ينجزوا الاول فالاول وان كانت امرأة) ثم ذكر (عن ابي عبيد قال وذلك ان
يقتل القتل وله ورثة رجال ونساء فأيهم عفا عن دم من رجل وامرأة ففعوه جائز لان قوله ينجزوا يعني
يكفوا عن القود) قلت * ذكر الطحاوي انه سأل عن تفسير هذا الخبر احمد بن ابي عمران والمزني فقال ابن ابي عمران
هذا يخرج منه جواز عفو النساء عن الدم وقال المزني معناه القتال في غير الحق ورد ابن حزم قول ابن ابي
عمران وقال لا يفهم احد من هذا انه يجوز عفو النساء عن الدم او لا وقال كلام المزني صحيح لا يجوز لاحد ان
يقول غيره وهو مقتضى الخبر ومفهومه وهو انه يجب على المقتلين ان ينجز بعضهم عن بعض فلا يقتتلون وان
يبدأ بالانحياز الاول فالاول لان الاولين يتصادمون قبل من خلفهم فالانحياز فرض على الاول فالاول
ولو انه امرأة لحرمة القتال *

❦ باب ما روي في ان لا قود الا بمحذية ❦

* قال *

ذكر فيه حديث قيس (عن جابر الجعفي عن ابي عازب عن النعمان بن بشير عنه عليه السلام قال لا قود الا بمحذية) ثم قال
(كذا اتى به قيس بن الربيع ورواه الثوري عن جابر على اللفظ الذي مضى في باب شبه العمد) ثم ذكره من وجوه
ثم قال في آخر الباب (لم يثبت له اسناد وجابر بن يزيد الجعفي مطعون) قلت * الجعفي وان طعن فيه قال وكيع
شككتكم في شيء فلا تشكوا في ان جابرا ثقة وقال شعبة هو صدوق في الحديث وقال الثوري لشعبة لئن تكلمت في
جابر لا تكلم فيك وفي الكاشف للذهبي ان ابن حبان اخرج له في صحيحه وبقى في السند قيس بن الربيع سكت عنه
البيهقي هنا وقال في باب من زرع ارض غيره بغير اذنه (ضعيف عند اهل العلم بالحديث) انتهى كلامه وفيه نظر
فقد قال عفان كان قيس ثقة يوثقه الثوري وشعبة وقال شعبة سمعت ابا حصين يثنى عليه وقال ابوداود سمعت
شعبة يقول عليك به وقال ابوداود الطيالسي هو ثقة حسن الحديث وقال معاذ الغنوي قال لي عبد الله بن
عثمان حيث لقيت قيسا لا تبال ان لا تلقى سفيان وقال سفيان بن عيينة ما ادركت بالكوفة احسن حديثا منه وقال
ابن عدي عامة رواياته مستقيمة والقول فيه ما قال شعبة وانه لا باس به وقد اخرج ابن ماجة في سننه عن ابراهيم
ابن المستر عن ابي عاصم النبيل عن سفيان الثوري عن جابر الجعفي عن ابي عازب عن النعمان بن بشير عنه عليه السلام

قال لا قود الا بالسيف فقد تابع الثوري قيس بن الربيع على رواية هذا الحديث وقول البيهقي ورواه الثوري عن جابر
 على اللفظ الذي مضى في باب شبه العمد فيه نظير من وجبت له احدى هذه الالفاظ يذكر البيهقي في باب شبه العمد
 وانما ذكره قبله بابين فقال (جماع ابواب صفة قتل العمد وشبه العمد باب عمد القتل بالسيف) ثم ذكر الرواية المذكورة
 * الثاني * ان لفظها كل شيء خطأ الا السيف وكل خطأ ارش * وهذا اللفظ مخالف لحديث هذا الباب في اللفظ
 والمعنى فكيف يقول البيهقي (ورواه الثوري) ولو ذكر اللفظ الذي ذكره ابن ماجه من رواية الثوري عن جابر
 لكان هو الوجه وقال ابن ماجه ايضا ثنا ابراهيم بن المستر ثنا الحسن بن مالك العبدي ثنا مبارك بن فضالة عن الحسن بن
 ابي بكرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا قود الا بالسيف * وهذا شاهد لحديث النعمان وسنده جيد ابن المستر
 صدوق كذا قال النسائي والحر قال ابن ابي حاتم في كتابه سألت ابي عنه فقال صدوق لا بأس والمبارك وان
 اكلم فيه فقد اخرج له البخاري في المتابعات في باب قول النبي صلى الله عليه وسلم يخوف الله عباده بالكسوف
 واخرج له ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک ووثقه وقال عفان كان ثقة وكان ووثقه ابن معين
 مرة وضعفه اخرى وكان يحيى القطان يحسن الثناء عليه فهذا الحديث قد روي من وجوه كثيرة يشهد بعضها لبعض
 فاقل احواله ان يكون حسنا وبه قال النخعي والشعبي والحسن وابو حنيفة واصحابه *

* قال * ❦ باب القصاص فيما دون النفس ❦

ذكر في آخره حديث كسر الثانية قلت * بعض الكلام عليه في باب القود بين الرجال والنساء *

* قال * ❦ باب ما لا قصاص فيه ❦

ذكر فيه من حديث ابي يعلى بن ابي كريب ثنا رشدين بن سعد عن معاذ بن محمد الى آخره قلت * ذكر ابو يعلى الموصلي
 هذا الحديث في مسنده وادخل بين رشدين ومعاذ معاوية وكذا اخرجه ابن ماجه في سننه ومحمد بن جرير
 الطبري في التهذيب الا انها قالوا معاوية بن صالح ثم ذكر حدیثا من رواية ابي بكر بن عياش عن دهم حدثني نمران
 ابن جارية عن ابيه الى آخره قلت * اخرج ابن ماجه في سننه عن عمار بن خالد الواسطي عن ابي عياش بسنده
 وعمار قال ابن ابي حاتم كتبت عنه مع ابي الواسط وكان ثقة صدوق ودهم متكلم فيه وذكره ابن حبان في الثقات
 وفي الكاشف للذهبي نمران وثق *

* قال * ❦ باب ما جاء في الاستثناء بالقصاص ❦

ذكر فيه حديثا (عن ابي بكر وعثمان بن ابي شيبه عن ابن علية عن ايوب عن عمرو عن جابر ثم ذكر (عن الدارقطني انه

قال اخيراً ابنا ابي شيبة فيه وخالفهما احمد وغيره فرواه عن ابن عليه من حديث عمرو) قلت ابنا ابي شيبة
 اما مان حافظان وقد زاد الرفع فوجب قبوله على ما عرف قال عمرو بن علي ما رأيت احفظ من ابي بكر بن ابي شيبة وكذا قال
 ابو زرعة وقال ابن عدي سمعت ابن عرفة يقول سمعت ابن خراش يقول سمعت ابا زرعة الرازي يقول ما رأيت
 احفظ من ابي بكر بن ابي شيبة فقلت يا ابا زرعة فاصحابنا البغداديون فقال اصحابك اصحاب مخاريق ما رأيت احفظ من
 ابي بكر بن ابي شيبة وقال ابن معين ابنا ابي شيبة ليس فيهما شك ولهذا صحح ابن حزم هذا الحديث من هذا الوجه ثم على تقدير
 تسليم ان الحديث مرسل فقد روي مرسل ومستند من وجوه قال الحازمي قد روي هذا الحديث عن جابر بن غير وجه
 واذا اجتمعت هذه الطرق قوي الاحتجاج بها ثم ذكر البيهقي الحديث من جهة محمد بن حمران عن ابن جريج عن عمرو بن
 شعيب عن ابيه عن جده ثم قال (وكذلك رواه مسلم بن خالد عن ابن جريج) قلت محمد بن حمران لا بأس به كذا قال
 ابن عدي ومسلم بن خالد وان تكلموا فيه فقد وثقه ابن معين وغيره واخرج له الحاكم في المستدرك وابن حبان في
 صحيحه وذكر الحازمي حديث ابن ركانة الذي ذكره البيهقي في هذا الباب ثم قال في حديث عبد الله بن عمرو بن
 العاص ما يدل على ان هذا الحكم منسوخ وانما افاد النبي صلى الله عليه وسلم في هذه القضية حسب ولم يقد بعد
 ذلك ثم ذكر حديث عمرو بن شعيب المذكور ثم قال روي عن ابن جريج من غير وجه فان صح سماع ابن جريج
 من عمرو بن شعيب فهو حديث حسن يقوى الاحتجاج به لمن يرى الحكم الاول منسوخا واخرج الطحاوي بسند
 جيد عن الشعبي عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يستفاد من الجرح حتى يبرأ وفي مصنف عبد الرزاق
 عن الثوري عن حميد الاعرج ان رجلاً وجأ رجلاً بقرن في فخذه فجاء النبي صلى الله عليه وسلم بطلب اليه ان
 يقيده فقال صلى الله عليه وسلم حتى يبرأ فابي الا ان يقيد فاذا فشت رجله بعد فجاء النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما رى
 لك شيئاً قد اخذت حقك وفي الاستذكار روى الثوري عن عيسى بن المغيرة عن بديل بن وهب عن ابن عمر بن عبد العزيز
 كتب الى طريف بن ربيعة وكان قاضياً بالشام ان صفوان بن المعطل ضرب حسان بالسيف فجاءت الانصار الى
 النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا القود فقال تنتظرون فان يبرأ صاحبكم تقتصوا وان يميت فعدوكم فعدوكم فقال الانصار
 قد علمت ان هو صلى الله عليه وسلم في العفو فعفوا به فذا امر قد روي من عدة طرق يشد بعضها بعضاً قال الطحاوي
 من خالف هذا الحديث فقد خالف كل من تقدم من العلماء وفي الاستذكار اكثر اهل العلم مالك وابو حنيفة واصحابهما
 وسائر الكوفيين والمدنيين على انه لا يقتص من جرح ولا يؤدى حتى يبرأ *

باب وجوب الدية في شبه العمد على العاقلة

* قال *

ذكر فيه حديث المرأة التي رمت أخرى بحجر * قلت * وفي الصحيح أيضاً أنها رمتها بعمود فسطاط ولا ظهر أن مثل هذا القتل إنما يكون بالة قاتلة لا يعاش من مثله أو مثل هذا عند البيهقي عمداً لا شبهة عمداً على ما تقدم في باب عمد القتل بالحجر وغيره مما لا غلب أنه لا يعاش من مثله وتقدم البحث معه هناك *

باب تغليظ الدية في الخطأ في الشهور الحرام والبلد الحرام وذى الرحم

* قال *

* قلت * في الاستذكار قال مالك وأبو حنيفة وأصحابهما وابن أبي ليلى القتل في الحل والحرم والشهور الحرام وغيره سواء وهو قول ابن المسيب وعروة وسليمان بن يسار وأبي بكر بن عبد الرحمن وخارجة وعبيد الله بن عبد الله لأنه عليه السلام لم يوقت في الديات شيئاً من ذلك واجمعوا أن الكفارة على من قتل في الشهر الحرام وغيره سواء فالقياس أن تكون الدية كذلك *

باب من قال في أخماس

* قال *

ذكر فيه من طريق أبي داود حديث خشف ثم قال (قال أبو داود وهو قول عبد الله) ثم قال البيهقي (يعني أنما روي من قول عبد الله موقوفاً غير مرفوع) * قلت * لا يفهم هذا من كلام أبي داود بل المفهوم من كلامه أنه أخرج الحديث وسكت عنه ثم أفاد أنه قول عبد الله أيضاً وفي الاستذكار وهو قول أبي حنيفة وأصحابه وابن حنبل وفي أحكام القرآن للرازي لم يرو عن أحد من الصحابة ممن قال بالأخماس خلافاً وقول الشافعي لم يرو عن أحد من الصحابة ثم حكى البيهقي (عن الدارقطني أنه قال خشف مجهول) * قلت * وثقه النسائي وذكره ابن حبان في الثقات من التابعين *

باب اعواز الأبل

* قال *

ذكر في آخره (عن الشافعي قال الدية لا تقوم إلا بالدينارين والدرهم كما لا تقوم غيرهما إلا بهما) قال البيهقي (ويحتمل أن عمر قوماً بغير الدرهم والدينارين برضي الجاني وولي الجناية) وعلى هذا حمل البيهقي قضاءه عليه السلام على أهل الأبل مائة وعلى أهل البقر مائة بقرة وعلى أهل الشاة ألف شاة * قلت * وذكر البيهقي في الخلافات أن القول الجديد للشافعي أن الأصل في الدية الأبل وحدها ولا يجوز العدول عنها مع وجودها إلى غيرها وفي الاستذكار قال الشافعي بمصر لا يؤخذ من الذهب والورق الاقيمة الأبل بالغاما بلغت وقال مالك وأبو حنيفة والليث لا يؤخذ في الدية إلا الأبل أو الذهب أو الورق وهو قول الشافعي بالعراق وقال أبو يوسف ومحمد يؤخذ أيضاً البقر والشاة والحمل *

* قال *

* باب تقدير البديل باثني عشر الف درهم او الف دينار *

ذكر فيه حديث محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس * قلت * محمد هو الطائفي ضعفه ابن خبيل وقد رواه ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة عنه عليه السلام لم يذكر ابن عباس كذا قال ابو داود وقال ابن معين ابن عيينة أثبت من الطائفي في عمرو بن دينار واثق منه ولهذا قال عبد الحق المرسل احق من المسند ثم ذكره البيهقي من طريق محمد بن ميمون عن ابن عيينة بسنده المذكور بذكر ابن عباس ثم ذكر (انه قال كذلك مرة واحدة واكثر من طريق محمد بن ميمون عن ابن عيينة بسنده المذكور بذكر ابن عباس ثم ذكر) انه قال كذلك مرة واحدة واكثر من ذلك كان يقول عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم * قلت * اخرجه النسائي عن ابن ميمون بسنده عن عكرمة سمعناه مرة يقول عن ابن عباس انه عليه السلام قضى باثني عشر الف يعني في الدية ثم قال النسائي ابن ميمون ليس بالقوي والصواب مرسل وقال ابن حزم قوله يعني في الدية ليس من كلامه عليه السلام ولا في الخبرين انه من قول ابن عباس وقد بقضى عليه السلام بذلك في دين اودية بالتراضي ورواه مشاهير اصحاب ابن عيينة لم يذكروا فيه ابن عباس كروياه من طريق عبد الرزاق عن ابن عيينة فذكره عن عكرمة مرسل اخرجه الترمذي من طريق ابن عيينة بسنده ولم يذكر ابن عباس ثم قال لا نعلم احدا يذكر في هذا الحديث عن ابن عباس غير محمد بن مسلم ثم ذكر البيهقي كتابه عليه السلام في الديات * قلت * قد تكلمنا عليه في الزكوة ثم ذكر حد يثافي سنده موسى بن خلف * قلت * ذكره ابن حبان فقال كثرت روايته للمناكير فاستحق الترك *

* قال *

* باب ما روي فيه عن عمرو وعثمان سوى ما مضى *

ذكر فيه اختلاف عن عمر ثم قال (الرواية فيه عن عمر منقطعة) * قلت * روى وكيع عن ابن ابي ليلى عن الشعبي عن عبيدة السلماني قال وضع عمر بن الخطاب على اهل الذهب الف دينار وعلى اهل الورق عشرة آلاف درهم وفي الحلي روي ان طريق حماد بن سلمة عن حميد قال كتب عمر بن عبد العزيز في الدية عشرة آلاف درهم وقال ابن المنذر هو قول ابي حنيفة واصحابه والثوري وابي ثور وفي التجريد للقنوري لا خلاف في ان الدية الف دينار وكل دينار عشرة دراهم ولهذا جعل نصاب الذهب عشرين دينارا ونصاب الورق مائتي درهم *

* قال *

* باب ما دون الموصحة *

ذكر فيه اثر عن مالك عن يزيد بن عبد الله بن قسيط ثم ذكر (ان عبد الرزاق قال لما لك حدثني به فاني وقال العمل عند ناعلي غيره ورجله عند ناعلي هناك يعني ابن قسيط) * قلت * في كونه هو المراد نظر وذكر الطحاوي في كتاب الرد على الكرايسي ان المراد غيره فاخرج في الكتاب المذكور عن النسائي قال قرئ على الحارث بن مسكين وانا اسمع

عن عبد الرحمن بن القاسم عن عبد الرحمن بن الشرس عن مالك عن رجل عن يزيد بن عبد الله بن قسيط فذكره ثم قال
الطحاوي ما ملخصه فعقلنا بذلك ان ما تكلم يسمع من ابن قسيط وان مبلغه عنه الذي لم يسميه ليس هناك اي ليس
موضوع القول روايته لانه اراد بقوله ليس هناك ابن قسيط انتهى كلامه وهذا اولي لان ابن قسيط من الثقات الذين
اخرج لهم الشيخان وغيرهما وقال ابن سعد ثقة كثير الحديث وقال صاحب التمهيد كان من سكان المدينة ومعدودا
في علمائها وثقاتها وفقهاها زادني الاستدكار عن لقي ابن عمرو واباهره وبارافع وروى عنهم وما كان مالك يقول
فيه ما ظن عبد الرزاق لانه قد احتج به في مواضع من كتابه وانما قال مالك ذلك في الرجل الذي كتم اسمه الذي
حدثه به عن ابن قسيط ثم ذكر البيهقي اثره في محمد بن راشد فقال فيه (وان كنا نروي حديثه لرواية الكبار عنه فليس
من يقوم الحجة بما ينفرد به) * قلت * الان القول فيه جدا كما ترى واطلق عليه الضعف في باب الحيض على الحمل
وقال فيما مضى قريبا في باب الدية ارباع (ضعيف عند اهل العلم بالحديث) *

باب دية اشفار العين *

* قال *

* قلت * الاشفار حروف الاجفان التي ينبت عليها الشعر وادبها البيهقي نفس الاجفان وكذا فعل الشافعي
في الام وقال العيني تذهب العامة في اشفار العين انها الشعر وذلك غلط وقال المطرزي في المغرب لم يذكر
احد من الثقات ان الاشفار الاهداب *

باب دية الاصابع *

* قال *

ذكر فيه حديث ابن عليه عن غالب عن مسروق بن اوس ثم ذكره من حديث سعيد بن ابي عروبة عن غالب عن حميد بن هلال
عن مسروق ثم قال (وكذلك رواه محمد بن جعفر عن ابن ابي عروبة) ثم قال (ورواه شعبة عن غالب فذكر سماع غالب
من مسروق) * قلت * خالفه ابو داود فاخرجه من طريق شعبة عن غالب عن مسروق ثم قال رواه محمد بن جعفر
عن شعبة عن غالب قال سمعت مسروقا *

باب الصحيح يصيب عين الاور *

* قال *

ذكر فيه (عن ابي مجلز سألت ابن عمر عن الاور فقالت عينا فقال عبد الله بن صفوان قضى عمر فيه بالدية فقلت انما
اسأل ابن عمر فقال اوليس يجد لكم عن عمر) ثم قال البيهقي (ظاهره ان ابن عمر كان لا يقول فيها بوجوب جميع الدية)
* قلت * ظاهره انه وافق عمر في ذلك اذ لو خالفه لما سكنت هذا هو الظاهر من دينه وورعه ويقوى هذا ان
ذلك جاء عنه مصرحا قال ابن ابي شيبة ثنا عبد الله عن معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال اذا فقيت عين

الاعور فقيها دية كاملة *

* قال *

* باب ماجاء في دية المرأة *

ذكر فيه حديثان عن عبادة بن نسي عن ابن غنم عن معاذ ثم قال (وروي ذلك من وجه آخر عن عبادة بن نسي وفيه ضعف) قلت * ظاهره ان قوله وفيه ضعف يعود الى الوجه الاخير وقال في الباب الذي يلي هذا الباب (وروي عن معاذ عن النبي صلى الله عليه وسلم باسناد لا يثبت مثله) وظاهر هذا يشمل الحديث بوجهيه *

* قال *

* باب ماجاء في جراح المرأة *

ذكر فيه (عن هشيم عن مغيرة عن ابراهيم قال كان فيما جاء به عروة البارقي الى شريح من عند عمر) الى آخره * قلت * اخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه عن جرير عن مغيرة عن ابراهيم عن شريح قال اتاني عروة البارقي من عند عمران جراحات الرجال والنساء تستوي في السن والموتخة وما فوق ذلك فلان المرأة على النصف من دية الرجل *

* قال *

* باب دية اهل الذمة *

ذكر فيه حديث (في النفس المؤمنة مائة من الابل) قلت * خصمه لا يقول بالمفهوم ومن قاعدته حمل المطلق على اطلاقه فيجري ما ورد في نفيه الروايات من قوله عليه السلام في النفس مائة من الابل ونحوه على اطلاقه وحديث في النفس المؤمنة على تقييده ثم ذكر البيهقي (عن ابن المسيب ان عمر قضى) الى آخره * قلت * ذكر مالك وابن معين ان ابن المسيب لم يسمع من عمرو وقد ذكرنا ذلك غير مرة وقد جاء عن عمر خلاف هذا قال عبد الرزاق في مصنفه ثنا رباح بن عبيد الله اخبرني حميد الطويل انه سمع انس بن مالك يحدث ان يهوديا قتل غيلة فقضى فيه عمر بن الخطاب باثني عشر الف درهم * قال الطحاوي ثنا ابراهيم بن منقذ ثنا عبد الله بن يزيد المقرئ عن سعيد بن ابي ايوب حدثني يزيد بن ابي حبيب ان جعفر بن عبد الله بن الحكم اخبره ان رفاعه بن السمؤل اليهودي قتل بالشام فجعل دية عمر الف دينار * وهذا السند رجاله على شرط مسلم خلا ابن منقذ وهو ثقة اخرج له الحاكم في المستدرك وابن حبان في صحيحه ثم ذكر البيهقي (عن صدقة بن يسار قال ارسلنا الى ابن المسيب نسأله عن دية المعاهد فقال قضى فيه عثمان باربعة آلاف قلنا فمن قتله فخصمنا قال الشافعي ثم الذين سألوه آخرا) * قلت * وفي الخلافات للبيهقي انما عني الشافعي بقوله هذا انه روي عنه بخلافه وهذا آخر ما قضى به فالأخذ به اولى وقال في كتاب المعرفة وانما اراد والله اعلم ان ابن المسيب كان يقول بخلاف ذلك ثم رجع الى هذا * قلت * السياق يدل على ان مراد الشافعي بالسمؤل هو ابن المسيب كما فهمه البيهقي في كتاب المعرفة وكلامه في الخلافات

ظاهره يدل على انه فهم من كلام الشافعي ان مزاده بالمسئول هو عثمان لانه قال وهذا آخر ما قضى به وابن المسيب
 فيما علمنا ما كان متوليا وعثمان لم يستل في تلك القضية بل المسئول هو ابن المسيب فظهر ان كلام البيهقي في الخلافات
 ليس بجيد ثم انه كيف ما اراد الشافعي فكلامه دعوى وليس في القضية ما يدل على ان ذلك كان آخر او سياقي عن
 عثمان ايضا خلاف هذا وذكر ابو عمر في التمهيد عن جماعة منهم ابن المسيب انهم قالوا دية المباحة كدية المسلم
 وروي الطحاوي بسنده عنه قال دية كل معاهد في عهده الفيد دينار ثم ذكر البيهقي (انه روي عن عثمان بخلاف
 هذا بسندين احدهما منقطع والآخر غير محفوظ وانه ذكرهما في باب لا يقتل مؤمن بكافر) قلت بكانه يشير بالسند
 الذي هو غير محفوظ الى رواية الزهري عن سالم عن ابن عمر وقد ذكرنا في ذلك الباب ان عبد الرزاق اخبره عن
 الزهري من وجهين وان ابن حزم قال هو في غاية الصحة عن عثمان فلا ادري ما معنى قول البيهقي (غير محفوظ) وبما
 ذكره البيهقي في آخر هذا الباب عن الزهري (كانت دية اليهودي والنصراني في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر
 وعثمان مثل دية المسلم) يقوي ما روي عن عثمان بالسندين المذكورين فصار هذا الاثر عن عثمان مرويا من ثلاثة اوجه
 * احدها متصل صحيح * والاخران منقطعان والمنقطع عند الشافعي يقوى بمنقطع مثله فكيف يهذب ثم ذكر البيهقي
 حديث دية المجوسي ثمانمائة درهم وسكت عنه * قلت * قال الطحاوي لا يعلم روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في دية
 المجوسي غير هذا الحديث الذي لا يثبت اهل الحديث لاجل ابن لهيعة ولا سيما من رواية عبد الله بن صالح عنه ثم ذكر البيهقي
 حديث (جعل النبي صلى الله عليه وسلم دية العامريين دية الحر المسلم) وفي سنده ابو سعيد البقال فتكلم فيه ثم قال
 (ثم ظاهره يوجب ان يكون حديث عمرو بن شعيب) * قلت * حديث عمرو وعقل الكافر نصف عقل المؤمن فكان البيهقي
 يجعل الدية في قوله دية الحر المسلم مقسومة على العامريين فيحصل لكل واحد النصف ورواية الحسين بن عمار
 تنفي هذا التاويل ونصرح بان دية كل واحد منهما دية مسلم الا ان البيهقي تكلم في الحسن وقد اخبر الترمذي وابن
 جرير الطبري هذا الحديث من رواية يحيى بن آدم عن ابي بكر بن عياش ولفظها ودي العامريين بدية * وهذا يقوي
 رواية الحسن وينفي تاويل البيهقي ثم ذكر البيهقي من حديث ابن جرير (عن الزهري كانت دية اليهودي والنصراني)
 الحديث ثم ذكر (ان الشافعي رده بكونه مرسلان وان الزهري قبح المرسل وقد روي عن عثمان ما هو اصح منه)
 * قلت * ذكر عبد الرزاق هذا الحديث في مصنفه عن معمر عن الزهري وزاد في آخره قال الزهري ولم يقض لي
 ان اذا ذكر عمر بن عبد العزيز فاخبره ان قد كانت الدية ثمانية لاهل التمة قلت للزهري بلغني ان ابن المسيب
 قال دية اربعة آلاف قال ان خير الامور ما عرض على كتاب الله قال الله تعالى فدية مسلمة الى اهله * وذكر ابو داود

في مراسيله بسند صحيح عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن قال كان عقل الذي مثل عقل المسلم في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وزمن ابي بكر وزمن عمرو بن عثمان حتى كان صدر امن خلافة معاوية فقال معاوية ان كان اهل اصبوا به فقد اصاب به بيت مال المسلمين فاجعلوا البيت مال المسلمين النصف ولا اهل النصف خمسة دينار ثم قتل رجل آخر من اهل الذمة فقال معاوية لو اننا نظرنا الى هذا الذي يدخل بيت المال ففعلنا وضياعنا المسلمين ونعو نالهم قال لمن هناك وضع عقليهم الى خمسة قال ابو داود ورواه ابن اسحق ومعه عن الزهري نحو هذا او حديث ابن اسحق اتم واخرج ايضا في مراسيله بسند رجاله ثقات عن سعيد بن المسيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دية كل ذي عهد في عهده الف دينار وقد تأيد هذا المرسل بمرسلين صحيحين وبعده احاديث مستندة وان كان فيها كلام وبما اذهب جماعة كثيرة من الصحابة ومن بعدهم فوجب ان يعمل به الشافعي كما عرف من مذهبه وفي التمهيد روى ابن اسحق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس في قضية بني قريظة والنضير انه عليه السلام جعل ديتهم سواء دية كاملة وعمر وعثمان قد اختلف عنها وقد تقدم عن عثمان على موافقة هذه الاحاديث من وجوه عديدة بعضها في غاية الصحة كما قد منع ابن حزم وهو الذي دل عليه ظاهر كتاب الله تعالى لانه تعالى قال ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقية مؤمنة ودية مسلمة الى اهله ثم قال وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة والظاهر ان هذه الدية هي الدية الاولى وكذا فهم جماعة من السلف قال ابن ابي شيبة ثابعت بن عبد الرحيم هو ابن سليمان عن اشعث هو ابن سوار عن الشعبي وعن الحكم وحماد عن ابراهيم قال لادية اليهودي والنصراني والحري المعاهد مثل دية المسلم ونساءهم على النصف من دية الرجال وكان عامر بن لو هذه الآية وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى اهله واشعث وان تكلموا فيه يسيرا فقد تقدم ان مسلماروى له متبعة واخرج له ابن خزيمة في صحيحه والحاكم في المستدرک وقال ابن ابي شيبة ايضا ثنا اسمعيل بن ابراهيم عن ايوب عن الزهري سمعته يقول دية المعاهد دية المسلم وتلا الآية السابقة وهذا السند في غاية الصحة فلو كانت مذهب عمرو وعثمان كما ذهب اليه الشافعي لما تركت هذه الادلة لقولهم فكيف وقد اختلف عنهما ثم ذكر البيهقي (عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود قال من كان له عهد او ذمة فديته دية المسلم) ثم قال (منقطع موقوف) قلت هذا هو مذهب ابن مسعود مشهور عنه وان كان منقطعاً وقد اخرج عبد الرزاق عن معمر بن ابن ابي نجيح عن مجاهد عن ابن مسعود قال دية المعاهد مثل دية المسلم وقال ذلك علي ابناً وهو ايضا منقطع الا ان كلا منهما بعض الآخر ويقويه وذكر عبد الرزاق عن ابن خزيمة عن الحكم بن عتيبة ان علياً قال دية اليهودي والنصراني وكل ذي مثل دية المسلم وذكرا ايضا بسند بن صحيحين عن

النخعي والشعبي ان دية اليهودي والنصراني كدية المسلم وذكر ايضا عن ابن جريج عن يعقوب بن عتبة واسماعيل بن محمد وصالح قالوا عقل كل معاهد من اهل الكفر ومعاهده كعقل المسلمين ذكر انهم وانا ثم جرت بذلك السنة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبهذا قال حطاء وبجاءه وعلقمة والنخعي ذكره عنهم ابن ابي شيبة باسائده وفي التهذيب لابن جرير الطبري لا خلاف ان الكفارة في قتل للمسلم والمعاهد سواء وهو تحرير رقة فكذلك الدية وردت على من اوجب مالا شك فيه وهو الاقل وذلك اربعة آلاف لليهودي وثمان مائة للمجوسي فقال هذه علة غير صحيحة والحكم بالاقل على غير اصل من كتاب وسنة وكل قائل يحتاج الى دلالة على صحة قوله وفي الاستذكار وقال ابو حنيفة واصحابه والثوري وعثمان البتي والحسن بن حي دية المسلم والذمي والمجوسي والمعاهد سواء وهو قول ابن شهاب وروى عن جماعة من الصحابة والتابعين وروى ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب قال كان ابو بكر وعمر وعثمان يجعلون دية اليهودي والنصراني الذميين مثل المسلم

✽ قال ✽ ✽ باب من في الديوان ومن ليس فيه العاقلة سواء ✽

ذكر فيه حديث (على كل بطن عقوله) ✽ قلت ✽ الشافعي يعتبر في العاقلة الاقرب فالاقرب وظاهر الحديث الوجوب على البطن من غير اعتبار الاقرب وكذا حديث قضى بالدية على العاقلة وكذا ما ذكره البيهقي في آخر الباب السابق ان عمر بن الخطاب لما عزم عليك لما قسمت الدية على بني ابيك قال فقسها على قريش وذكر الطحاوي ان سلمة بن نعيم قتل يوم اليمامة مسلماً خطأ فقال له عمر عليك وعلى قومك الدية ✽

✽ قال ✽ ✽ باب ما تحمل العاقلة ✽

ذكر فيه (ان الشافعي ذهب الى انها تحمل كل ما كثروا له لانه عليه السلام لما حملها الاكثر دلت على تحملها الايسر) ✽ قلت ✽ القياس ان لا يلزم مهاجنته كما اذا جنى على حال وعموم قوله تعالى ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر اخرى ✽ ينفى الزوم عليها وكذا قوله عليه السلام لا يجني عليك ولا تجني عليه ✽ فاذا حملها النبي عليه السلام سنا كان ذلك ثابتاً على خلاف القياس فيقصر عليه ولا يقاس ومذهب مالك واصحابه ان العاقلة لا تحمل من دية الخطأ الا الثلث فصاعداً وهو قول الفقهاء السبعة وعبد العزيز بن ابي سلمة وابن ابي ذئب وقال ابو حنيفة واصحابه لا تحمل الا نصف عشر الدية فصاعداً وهو قول الثوري وابن شبرمة ✽

✽ قال ✽ ✽ باب تعميم الدية على العاقلة ✽

ذكر فيه (عن الشافعي قال وجدنا عامياً في اهل العلم انه عليه السلام قضى في مجنونة الحر المسلم على الحر خطأ بمائة

الابل على عاقلة الجاني وعاما فيهم انها في مضي الثلاث سنين في كل سنة ثلثها * قلت * ذكر ابن الرقعة في شرح الوسيط ان الشافعي قال في المختصر لا اعلم مخالفا انه عليه السلام قضى بالدية على العاقلة ولا اختلاف بين احد علمته في انه عليه السلام قضى بها في ثلاث سنين ثم ذكر عن ابن المنذر قال ما ذكره الشافعي لا يعرف له اصل من كتاب ولا سنة وان ابن خنبل سئل عنه فقال لا اعرف فيه شيئا فقبل له ان ابا عبد الله رواد عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال لعله سمعه من ذلك المدي فانه كان حسن الظن فيه يعني ابن ابي يحيى قال ابن داود الشافعي في شرح المختصر كان الشافعي يروي هذا الحديث ويقول حدثني من هو ثقة في الحديث غير ثقة في دينه *

* قال * ﴿باب ما ورد في البير جبار﴾

ذكر فيه (عن سماك عن خداس عن علي في الذين سقطوا في الزبية ثم تكلم عليه) ثم قال (اصحابنا يقولون ينبغي ان يكون في الاول ثلثا الدية) الى قوله (فان صح الحديث ترك له القياس) * قلت * اخرج احمد هذا الحديث في مسنده من طريق اسرايل عن سماك ولفظه فينما هم يتدافعون اذ سقط رجل فتعلق بآخره وبمعناه اخرجه ابن ابي شيبة عن ابي الاحوص عن سماك ولفظه فاصبح الناس يتدافعون على راس البيرو اخرجه الطحاوي ايضا من حديث ابي الاحوص ثم وجهه بما لم يخصه ان اهل الزبية جانون على الساقطين فيها يتدافعهم ويحمل امرهم على انهم كانوا متشابكين فالساقط الاول يجر الذي يليه جارلا آخرين لتشابكهم فموتهم من دفع اهل الزبية ومن سقط الباقين عليه بجره اياهم على نفسه فوجب الرابع وسقط ثلاثة الا رباع اذ هو سبب سقوط الثلاثة عليه وموت الساقط الثاني من الدفعة المجهول فاعلموا من جره الآخرين فله الثلث بالدفع وما بقي هدر اذ هو سببها وموت الساقط الثالث من الدفعة ومن جر التابع فله النصف والنصف هدر اذ جنى على نفسه وموت الرابع من الدفعة خاصة فله الجميع وانما اخذت منهم وان لم يتعين المتدافعون لانهم في حكم نفر اقتتلوا فاحلوا عن قتل لم يد رقاته فدينه عليهم جميعا وفجر الاسد هدر اذ شبيه الدفع كمن دفع رجلا على سكين او حجر فمات انتهى كلامه وتبين بهذا ان الحديث موافق للقياس غير مخالف له كما ادعى البيهقي ثم في القياس المفهوم من كلامه نظرو كيف يجب للاول على الثاني والثالث وهو الذي جرهما ولئن وجب له عليهما شي * وجب ان يجب له على الرابع ايضا لانه مات من فعله ايضا وهذا الكلام بعينه يقال في الثاني والثالث *

* قال * ﴿باب جنين الامة﴾

(فيه عشرة قيمة امة لا فرق بين ان يكون ذكرا او انثى رواه الشافعي عن ابن المسيب والحسن والنخعي قال الشافعي لما لم يسئل عليه السلام عن الجنين في الحرة اذ ذكره او انثى فكذا جنين الامة) * قلت * كان ينبغي ان يقول باب جنين الامة

من غير سيد لها لان العلماء على ان جنينها من سيدها حكمة حكم جنين الحر ذكره صاحب الاستذكار ويقال للشافعي ولم يسئل عليه السلام اجنين حرة ام جنين امة فوجب استواءهما في وجوب الفرة وقد اختلف في ذلك عن ابن المسيب والنخعي فروى ابن حزم بن طريق عبد الرزاق عن معمر وابن جريح قال معمر عن الزهري وقال ابن جريح عن اسمعيل بن امية كلاهما عن سعيد بن المسيب قال في جنين الامة عشرة دنانير ومن طريق قاسم بن اصبح ثنا محمد بن النخعي ثنا عبد الرحمن بن مهدي ويحيى القطان كلاهما عن الثوري عن المغيرة بن قاسم عن ابراهيم النخعي قال في جنين الامة نصف عشر ثمن امة *

باب اصل القسامة *

* قال *

ذكر فيه (عن الشافعي عن مالك عن ابن ابي ليلى عن سهل انه اخبره هو ورجال من كبراء قومه) وذكره من طريق ابن بكير عن مالك ولفظه (انه اخبره رجل من كبراء قومه) ثم ذكر (ان ابن وهب قاله عن مالك كرواية الشافعي) قلت * ذكره يحيى بن يحيى عن مالك كرواية ابن بكير ولفظه انه اخبره رجال من كبراء قومه * وذكر صاحب التمهيد ان ابن وهب تابع يحيى على ذلك بخلاف ما ذكره البيهقي عن ابن وهب ثم ذكر البيهقي حديثه سهل من طريق وفيها اليد امة بايمان المدعين ثم قال (ورواه ابن عينة عن يحيى فخالف الجماعة في لفظه) ثم اسنده من رواية الحميدي عن ابن عينة وفيه اليد امة بايمان المدعي عليهم وهم اليهود) قلت * رويناه في مسند الحميدي عن ابن عينة فبدأ بايمان المدعين موافقا للجماعة وكذا اخرجه النسائي عن محمد بن منصور عن ابن عينة ثم ذكر البيهقي حديث سعيد بن عبيد عن بشير بن يسار عن سهل وفيه (انه عليه السلام قال لم تأتون بالبينة على من قتل قالوا ما لنا بينة قال فيحلفون لكم) الحديث ثم قال (رواه البخاري واخرجه مسلم دون سياق متنه) ثم ذكر (عن مسلم ان يحيى بن سعيد اخذ من سعيد ابن عبيد) ثم قال البيهقي وان صحت رواية سعيد فهي لا تخالف رواية يحيى لانه قد يريد بالبينة الايمان مع اللوث الى آخر ما ناوله به قلت * لا وجه للشك في البيهقي بقوله وان صحت رواية سعيد مع بقيته واخراج البخاري حديثه هذا واخرجه مسلم ايضا ولم يشك في صحته وانما رجع يحيى على سعيد وقد جاءت احاديث تعضد رواية سعيد وتقويه * منها ما سيذكره البيهقي * ومنها ما اخرجه ابو داود بسند حسن عن رافع بن خديج قال اصبح رجل من الانصار مقتولا بخير فانطلق اولياؤه الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكروا ذلك له فقال لكم شاهدان يشهدان على قاتل صاحبكم قالوا يا رسول الله لم يكن به احد من المسلمين وانما هم يهود وقد يجترؤن على اعظم من هذا قال فاخترنا منهم خمسين فاستخلفهم فابوا فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده * وقد ذكر البيهقي هذا الحديث بعد في باب

الشهادة على الجناية وروى ابن أبي شيبة بسند صحيح عن القاسم بن عبد الرحمن الهذلي الكوفي قال انطلق رجلان من
 اهل الكوفة الى عمر بن الخطاب فوجداه قد صدر عن البيت فقالا ان ابن عم لنا قتل ونحن اليه شرع سواء في الدم وهو
 ساكت عنها فقال شاهد ان ذوا عدل يثبتان به على من قتله فنقيدكم منه وهذا هو الذي تشهد له الاصول الشرعية
 من ان البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه فكان الوجه ترجيح هذه الادلة على ما يعارضها وتاويل البيهقي لرواية
 سعيد تعسف ومخالفة للظاهر وحين قالوا ما لنا بينة عقب عليه السلام ذلك بقوله فيحلفون لكم فكيف يقول البيهقي
 وقد يطالبهم بالبينة ثم يعرض عليهم الايمان ثم يرد على المدعى عليهم ثم ذكر البيهقي حديث عبد الرحمن بن بريد وانكاره
 على سهل ثم حكى (عن الشافعي انه قال لا اعلم ابن بريد سمع النبي صلى الله عليه وسلم فان لم يكن سمع منه فهو مرسل ولسنا
 ولا اياك تثبت المرسل وسهل صحب النبي صلى الله عليه وسلم وسمع منه فاخذت بحديثه) * قلت ما بن بريد ادرك
 النبي صلى الله عليه وسلم وذكره ابن حبان وغيره في الصحابة وقال العسكري اثبت له صحبة وصح الترمذي من
 روايته حديث ردوا السائل ولو بظلف محرق * وقد تقدم غير مرة ان مسلما انكر في اشتراط الاتصال ثبوت
 اللقاء والسماع واكتفى بإمكان اللقاء فعلى هذا لا يكون الحديث مرسل وان لم يثبت سماعه وقول الشافعي ولسنا
 ولا اياك صوابه ان يقال ولا انت ثم الظاهر ان كلامه مع محمد بن الحسن والذي في كتب الحنفية ان مذهبه ومذهب
 اصحابه قبول المرسل وكذا مذهب مالك وقد حكى ابن جرير الطبري ان ذلك مذهب السلف وان رد المرسل لم يحدث
 الا بعد المائتين وسهل وان سمع من النبي صلى الله عليه وسلم لكن روايته لهذا الحديث مرسله لانه كان صغيرا في ذلك الوقت
 وذلك انه ولد سنة ثلاث من الهجرة وغزوة خيبر كانت سنة سبع وهذه القضية قبل ذلك حين كانت خيبر صلحا
 لانه ورد في بعض طرق هذا الحديث في الصحيحين وهي يومئذ صلح وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لم
 اما ان يدوا صاحبكم واما ان يؤذوا بحرب * وهذا اللفظ لا يقال الا لمن كان في صلح وامان وقد صرح سهل في رواية
 مالك انه اخبره رجال من كبراء قومه فهذا يكشف لك انه اخذ القضية عن هؤلاء ولم يشهد هافيتين ان روايته
 لهذا الحديث مرسله ثم ان حديثه مضطرب اسنادا او متناها اما الاسناد فلما في اختلاف الرواة عن مالك في قوله
 اخبره رجال من كبراء قومه او هو ورجال كما تقدم واما المتن فمن جهة اختلاف رواة يحيى ورواية سعيد
 ومخالفة ابن عيينة كما مر ومع ارساله واضطرابه خالف الاصول الشرعية وحديث ابن بريد سلم من ذلك كله
 وروى معناه من وجوه تقدم بعضها وسبق البعض وهو الاولي برسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا يامر احدا
 بالخلف على ما لا علم له وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لحويصة ومحيصة وعبد الرحمن اتخلفون وتستحقون

ذم صاحبكم وعند الشافعي البين يجب على عبد الرحمن وحده لانه اخو المقتول وحبوبة ومحبة عمه ولا يمين
عليها ثم ذكر البيهقي (ان الشافعي قيل له ما منعك ان تاخذ بحديث ابن شهاب فقال مرسل والقتيل انصاري والانصار يرون
بالعناية اولى بالعلم به من غيرهم) قال البيهقي (كانه عني حديث الزهري عن ابي سلمة وسليمان بن يسار عن رجال من
الانصار انه عليه السلام قال ليهود بدأ بهم) الحديث * قال * (وهو يخالف الحديث المتصل في البداءة بالقسامة
وفي اعطاء الدية والثابت انه عليه السلام وداه من عنده وخالفه ابن جريج وغيره في لفظه) * قلت * في مصنف
عبد الرزاق انا معمر عن الزهري عن ابي سلمة وسليمان بن يسار عن رجال من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من
الانصار انه عليه السلام قال ليهود بدأ بهم يحلفون منكم خمسون رجلا فابوا فقال للانصار اتحلفون فقالوا لا نحلف
على الغيب فجعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم دية على اليهود لانه وجد بين اظهرهم * وهذه حجة قاطعة للتوري
وابن حنيفة وسائر اهل الكوفة كذا في الاستذكار وقال في التمهيد هو حديث ثابت وقد قدمنا في باب النهي عن
فضل الحديث من كلام البيهقي وغيره ان هذا الحديث وشباهه مسند متصل ولو سلمنا انه مرسل فقد تقدم
ان حديث سهل ايضا غير متصل وقول الشافعي والانصار يرون اولى بالعلم به * قلنا * ابن مجيد ايضا منهم وحديث
ابن شهاب اخرجه ابو داود وهو ايضا عنهم وهو ان خالف حديث سهل في البداءة بالقسامة فقد تأيد بعدة احاديث
تقدم بعضها وسياتي بعضها وتأيد ايضا بدلالة الاصول ولان رواة ائمة فقهاء حفاظ لا يعدل بهم غيرهم وما فيه
من جعل الدية عليهم يؤيده ما في حديث ابن مجيد انه عليه السلام كذب اليهم انه قد وجد فيكم قتيل بين اثنائكم
فدوه * وما في الصحيحين من قوله عليه السلام اما ان يدوا صاحبكم واما ان يوذنوا يجرب من الله ورسوله * وجه التوفيق
بين هذه الاحاديث وبين ما في حديث سهل انه عليه السلام او جبا عليهم ثم تبرع بها عنهم قال النووي في شرح
مسلم المختار قال جمهور اصحابنا وغيرهم ان ههنا انه عليه السلام اشتراها من اهل الصدقات بعد ان ملكوها ثم دفعها
تبرعا الى اهل القتل انتهى كلامه بهذا يزول الاختلاف وقد ذكر البيهقي فيما بعد في باب وجوب الكفارة (ان
قوما استعصمو بالسجود فقتلهم المسلمون فقال عليه السلام اعطوهم نصف العقل) ثم ذكر (عن الشافعي انه كان نطوعا)
ثم ذكره من وجه آخر وفيه (فوداهم رسول الله صلى الله عليه وسلم نصف الدية) ثم قال البيهقي (قوله فوداهم اظهر
في انه اعطاه متطوعا) واخرج النسائي بسند جيد عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان ابن محبة الاصغر وجد قتيل
على ابواب خيبر الحديث وفي آخره فقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم دينه عليهم واعانهم بنصفها * وحديث معمر عن الزهري
مفسر وحديث ابن جريج وغيره مجمل فيرد الى المفسر ولا يكون بينهما اختلاف ثم ان لفظ حديث ابن جريج انه

عليه السلام اقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية فقضى بها بين اناس من الانصار في قتل ادعوه على اليهود فصح
في هذا الحديث الصحيح انه قضى بها في قتل الانصار كقسامة الجاهلية وقد ذكر البيهقي فيما بعد في باب ما جاء في قسامة
الجاهلية من طريق البخاري (عن ابن عباس ان اباطال بدا بايمان المدعى عليهم) قد دل ذلك على انه عليه السلام بدأ ايضا
في قتل الانصار بالمدعى عليهم وذكر ايضا فيما بعد في باب ترك القود بالقسامة حد يثا عزاه الى البخاري وفيه ايضا
(انه عليه السلام بدأ بايمان اليهود وان عمر فعل ذلك) ثم ان لفظ مسلم عن ابي سلة وسليمان بن يسار عن رجل من اصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم من الانصار انه صلى الله عليه وسلم اقر القسامة * واخرجه عبد الرزاق في مصنفه ولفظه
عن رجال من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والظاهر ان الجميع حديث واحد فلا نسلم ان الحديث مرسل كما زعم
الشافعي ولو كان مرسلًا لما اخرج مسلم في صحيحه وقد قد مناع صاحب التمهيد انه حديث ثابت ثم ذكر البيهقي حديث
الزنجي (عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده انه عليه السلام قال البيعة على المدعى واليمين على من انكر
الا في القسامة) * قلت * في اسناده لين كذا في التمهيد وذلك ان الزنجي ضعيف كذا قال البيهقي في باب من زعم
ان التراويح بالجماعة افضل وقال ابن المديني ليس بشي وقال ابو زرعة والبخاري منكر الحديث وابن جريج
لم يسمع من عمرو وحكاه البيهقي في باب وجوب الفطرة على اهل البادية عن البخاري والكلام في عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده
معروف ومع ضعف الزنجي خالفه عبد الرزاق وحجاج وقتادة فرووه عن ابن جريج عن عمرو ومرسلًا كذا ذكره
الدارقطني في سننه واختلف فيه ايضا علي الزنجي وقال صاحب الميزان عثمان بن محمد بن عثمان الرازي ثنا مسلم
الزنجي عن ابن جريج عن عطاء عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البيعة على من ادعى واليمين على من
انكر الا في القسامة * ثم ذكر البيهقي (عن الشافعي ان عمر كتب في قتل وجديين بخيوان ووادة) الى آخره ثم ذكر
(ان الشافعي اجاب عنه بما يخالفون عمر في هذه القضية من الاحكام) * قلت * انما خالفوه في تلك الاحكام لانه
قامت عندهم فيها ادلة اقوى من قول عمر رضى الله عنه وقد ذكر عيسى بن ابان في كتاب الحج ان ثماله قال قد تركتم من
حديث عمر اشياء لانه كتب الى عامله باليمن ابث بهم الى تبكة وانتم تقولون تدفع الى اقرب القضاة وفيه انه استخلفهم
في الحجر وانتم تنكرون ان يستخلف الا في مجلس الحكم حيث كان وفيه انه قال لعامله ابث الي بخمسين رجلا وعندكم الخيار
للمدعي وفيه حقنتم بايمانكم دماءكم وعندكم ان لم يحلفوا لم يقتلوا ثم اجاب ابن ابان عن ذلك بما ملخصه انه اراد ان يتولى الحكم
وان عامله لا يقوم فيه مقامه ليتشرف في البلاد ويعمل به من بعده ولهذا فعله في اشهر المواضع وهو الحجر ليراه اهل
الموسم وينقلوه الى الآفاق ولا شك ان نوابه كانوا يقضون في البلاد النائية ولو وجب حمل كل احد اليه لم يكتب

الى ابي موسى وغيره في الاحكام ولهذا لم يستخلف عمرو والائمة بعده احد في الجبر وانما كتب عمر
ان لا يقتل نفس دونه احتياطا واستغظا ما للدم ولم يقل ابث الى بخسين تخيرتم انت ولم يكن بولي جاهلا
فانما كتب الى من يعلم ان الحيار للدين لانه لم يستخلف فكيف استخلف من لا يريدونه وانما دل حقنتم بايمانكم
دماءكم لانهم لو لم يحلفوا احبوا حتى يقرروا يقتلوا او يحلفوا فاني انا هم حقت دماءهم اذ تخلصوا بها من القتل او الحبس
كقوله تعالى ويدرونها العذاب ان تشهدوا فلوم تلاعن حبست حتى تلاعن فتجبروا وتقرقرتم ثم ذكر البيهقي
(ان الشافعي قبل له اثبات هو عندك اي قضية عمر فقال لا انما رواه الشعبي عن الحارث الاعور والحارث بمجهول
ونحن نروي بالاسناد الثابت انه بدأ بالمدعين فلم يحلفوا قال فتبرئكم يهود بخسين يميننا واذ قال فتبرئكم فلا يكون
عليهم غرامة ولما لم يقبل الانصار يمينهم وادام عليه السلام ولم يعمل على يهود شيئا) قلت لم يذكر احد فيما علمنا
ان الشعبي رواه عن الحارث الاعور غير الشافعي ولم يذكر سنده في ذلك وقد رواه الطحاوي بسنده عن الشعبي
عن الحارث الوادي هو ابن الازمع وسياقي ان مجالدا رواه عن الشعبي كذلك ورواية ابي اسحق لهذا الاثر عن
الحارث هذا عن عمر اماره على انه هو الواسطة لا الحارث الاعور كما زعم الشافعي ورواه ايضا عبد الرزاق عن
الثوري عن منصور عن الحكم عن الحارث بن الازمع والحارث هذا ذكره ابو عمرو وغيره في الصحابة وذكره
ابن حبان في الثقات من التابعين ثم ان الحارث الاعور وان تكلموا به فليس بمجهول كما زعم الشافعي بل هو معروف
روى عنه الضحاك والشعبي والسيبي وغيرهم وهذا الاثر وان كان منقطعاً فقد عضده ما تقدم من الاحاديث وفي
التمهيد روى مالك عن ابن شهاب عن عراك بن مالك وسليمان بن يسار ان عمر بن الخطاب بدأ المدعي عليهم
بالايمان في القسامة والبيهقي ايضا ذكر هذا في آخر هذا الباب وسياقي ان شاء الله تعالى في باب النكول ورد اليمين
من رواية الشافعي عن مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار ان عمر بدأ بالايمان المدعي عليهم وقال ابن ابي شيبة
ثنا شابة وابو معاوية عن ابن ابي ذئب عن الزهري انه عليه السلام قضى في القسامة ان اليمين على المدعي عليهم
وقال ايضا ثنا ابو معاوية عن مطيع بن عمرو عن ابن عباس انه قضى بالقسامة على المدعي عليهم وثنا
ابو معاوية ومعمربن عيسى عن ابن ابي ذئب عن الزهري عن سعيد بن المسيب انه كان يرى القسامة على المدعي عليهم
واخرج ايضا بسنده عن عمر بن عبد العزيز انه بدأ بالمدعي عليهم باليمين ثم ضمنهم العقل وقد جمع في هذا بين اليمين
والغرامة وكذا قبل عمرو دل عليه ما في الحديث الصحيح اما ان يدوا صاحبكم الى آخره فالزمهم احد الامرين
اما ان يدفعوها واما ان يمتنعوا فينقض عهدهم ويصبروا حاربوا ولم ينص في حديث سهل انهم يبرؤنهم من الغرامة

فيجمل ان يراد بركم عن دعوى القتل او عن الحبس والنفود ان افروا وقول الشافعي لم يجعل على يهود شيئا
قد تقدم خلافه وانه عليه السلام جعلها على يهود لانه وجد بين اظهريهم وتقدم ايضا ما يؤيد * ثم قال البيهقي (وروي
عن مجاهد عن الشعبي عن مسروق عن عمرو ومجاهد غير مستح به) * قلت * اخرج له مسلم في صحيحه ثم قال البيهقي (قال
الشافعي ويروي عن عمر انه بدأ بالمدعى عليهم ثم رد الايمان على المدعىين) ثم استند البيهقي ولفظه ان رجلا من
بنى سعد اجري فرسانوطى على اصبع رجل من جبهة فبرئ منها فمات فقال عمر للذين ادعى عليهم اتحلون
بانه خمسين مينا مامات منها فابوا فقال للآخرين احلفوا التمس قابوا فنقض عمر بشرط الدية على السعديين) * قلت * هذا
الاثر عرف فيه الجاني لكن لم يدرمات من جنائته او من غيرها فاما ان يجعل في حال تيبلا فتجب الدية وفي حال غير
قتيل فنقض بالنصف وليس هذا الحديث سهل لانه ورد في قتيل وجد في محله ولم يدرم من قتله ومذهب الشافعي انه
لو ادعى المدعى عليه والمدعى ان يحلف لا يقضى بنصف الحق ولا يقضى بشئ حتى يحلف المدعى فترك هذا الاثر في نكول
الفرقتين فلم يقض بالنصف بل ابطال الحق كله وانما ترك خصم الشافعي هذا الاثر في رد اليمين لانه جاء مخالفا
للاحكام الظاهرة والسنن القائمة كحديث البيهقي على المدعى واليمين على من انكره فكما يقضى للمدعى اذا اقام
البينة فكذا يقضى على المدعى عليه اذا ابى اليمين ولا ترد على المدعى ولا يكلف بالماء يجعله عليه السلام وقد قضى
عثمان بن عفان وابو موسى الاشعري وغيرهما من الصحابة باباء اليمين فان اخرج الشافعي في رد ما يجدي القسامة
يقال انت تزعم ان القسامة مخالفة لغيرها وقد رد عليه السلام فيها من المدعىين الى المدعى عليهم وعندك في غيرها
لا يحلف المدعى الا اذا ابى المدعى عليه فكيف اصبحت بها نيا لا يشبهها بركم وكما لا يجوز ان يقضى للمدعى بالبينة
اذا حلف خمسين مينا قياسا على القسامة فكذا في رد اليمين وهذا المختص في كلام عيسى بن ابان في كتاب الحجج *
* قال * ﴿باب ما جاء في قسامة الجاهلية﴾

ذكر فيه (انه عليه السلام اقر القسامة على ما كانت عليه ثم قال انما اراد به في عدد الايمان) * قلت * هذا دعوى
وتخصيص من غير دليل بل اراد في العدد وفي البداءة بالمدعى عليه كما سبق تقريره *
* قال * ﴿باب الكفارة في قتل العمد﴾

(قال الشافعي اذا وجب الكفارة في قتل المؤمن في دار الحرب وفي الخطأ الذي وضع الله عز وجل فيه الاثم كان
العمد اولى وقاسه على قتل الصيد) * قلت * نص الله تعالى على ان حكم العمد القود لا الكفارة كما نص على ان حكم
الخطأ الدية والكفارة والمنصوص عليه لا يقاس على غيره ثم هذا القياس يتنقض بسجود السهو فان العمد فيه

لا يقاس على السهو والخطأ في قتل الصيد غير منصوص على حكمه لجواز أن يجعل على السهو وعن الزمري نزل الكتاب بالعمد ووردت السنة بالخطأ ذكره الزمخشري فعلى هذا الاقياس وقال ابن المنذر في الاشراف كان مالك والشافعي يريان على قاتل العمد الكفارة وقال الثوري وابو ثور واحصاب الرأي لا تجب الكفارة الا حيث اوجبها الله جل ذكره قال ابن المنذر وكذلك تقول لان الكفارات عبادات فلا يجوز التمثيل عليها وليس لاحد ان يلزم عباد الله الا بكتاب او سنة او اجماع وليس مع من فرض على القاتل عمد اكفارة حجة من حيث حجة ذكرت ثم ذكر البيهقي حديث ضمرة (عن ابن ابي عتبة عن العريف عن واثة اتيار رسول الله صلى الله عليه وسلم في صاحب لنا قد اوجب فقال اعنقوا عنه) الحديث * قلت * في هذا الحديث الحضيض على العنق ليحصل له ثوابه ولم يكن ذلك عن كفارة القتل وقد ذكر ابو داود والنسائي هذا الحديث في باب ثواب العنق ويدل على ذلك انه عليه السلام اطلق ولم يقيد بالايان ولو كان عن كفارة القتل لقيد بذلك وايضاً فلم يسألم اميت هو ام حي فيكون هو المأمور بذلك ولم يسألم ايضاً هل اعتنق عن نفسه ام لا وهل عقوا عنه ام لا ولو كانوا لم يعفوا عنه واعتنق عن نفسه او اعتفوا عنه لم يكن ذلك محمداً ولا مكفراً حتى يسلم اليهم نفسه ليعقلوه او يعفوا عنه ثم ذكر البيهقي من وجه آخر عن ضمرة نحوه الا انه قال (قد اوجب النار بالقتل) قال (ورواه ابن المبارك عن ابن ابي عتبة) * قلت * هذا اللفظ يؤم ان ابن المبارك رواه مقيد بالقتل وليس كذلك بل لفظه قد اوجب له ولم يقل بالقتل كذلك اخبرني ابن ابي شيبة في مسنده من طريقه وكذلك اخبرني النسائي والطحاوي *

* قال * **باب البهاقة والطيرة**

ذكر فيه حديثاً (عن عبد الله بن شداد ان امرأته من الانصار قالت يا رسول الله الحديث ثم قال (مرسل) * قلت * هذه المرأة ضحاية وابن شداد سمع جماعة من قدماء الصحابة كعمرو وعلي ومعاذ رضي الله عنهم وقولهم ان فلانا قال كذا كالفطنة عند جواهر اهل الحديث فالحديث اذا مرفوع *

* قال * **باب المقتول من اهل البغي يغسل ويصلى عليه**

ذكر فيه حديث مكحول * قلت * سكت عنه ههنا وذكره في كتاب الجنائز في باب الصلوة على من قتل نفسه وذكر فيه عن الدارقطني (ان مكحولاً لم يسمع من ابن هزيمة) وتقدم البحث معه هناك *

* قال * **باب المقتول من اهل المدن بسيف اهل البغي**

قال فيه (وتقدم في كتاب الجنائز عن الشعبي ان علياً صلى على عمار وهاشم بن عتبة) * قلت * ذكره هناك في باب

ماورد في المقتول بسيف اهل البغي قد تكلفنا عليه هناك *

* قال * ﴿باب العادل يقتل الباغى او الباغى يقتل العادل لم يرته﴾

* قلت * في اختلاف العلماء للطحاوى لانهم خلا فان القاتل بقود يجب له يرث المقتول وكذا المرحوم الزايرته من رجه لانه قتله بحق فكذا عادل قتل الباغى واذا ثبت هذا فيرث باغ قتل عادلا لانه في حكم قتل مستحق اذ لا قود فيه ولا دية فكانه قتله بحق *

* قال * ﴿باب من قتل من ارتد عن الاسلام رجلا او امرأة﴾

ذكر فيه حديث ابن المنكدر (عن جابر ارتدت امرأة) الى آخره ثم قال (في هذا الاسناد بعض من مجهول) * قلت * هذا يوم انه ليس في الاسناد الا هذا وفيه مع من يجعل آخر متكلم فيه وهو عبد الله بن عطاردين اذ به نسب الى جده قال ابن عدي منكر الحديث وساق له احاديث منكرة منها هذا الحديث ثم ذكر البيهقي (عن الحماني عن ابي حنيفة عن عاصم عن ابي رزين عن ابن عباس لا يقتل النساء اذا ارتدن) ثم حكى (عن الثوري انه سئل عنه فقال اما من ثقة فلا) وعن الشافعي (انه سئل جماعة من اهل العلم عنه فقالوا خطأ والذي رواه ليس ممن ثبت اهل الحديث حديثه) * قلت * ابو رزين صحابي وعاصم وان تكلم فيه بعضهم قال الدارقطني في حفظه شيء وقال ابن سعد ثقة الا انه كثير الخطأ في حديثه فان ضعفوا هذا الاثر لاجله فالامر فيه قريب فقد وثقه جماعة خرج له في الصحيحين مقرونا بغيره وخرج له الحاكم في المستدرک وابن حبان في صحيحه وان ضعف لاجل ابي حنيفة فهو وان تكلم فيه بعضهم فقد وثقه كثيرون واخرج له ابن حبان في صحيحه واستشهد به الحاكم في المستدرک ومثله في دينه وورعه وعلمه لا يقدح فيه كلام اولئك وقد ذكر جماعة من السلف انه كان ممسودا حكى ابو عمر في كتاب الانتقاء في فضائل الثلاثة الفقهاء عن حاتم بن داود قال قلت للفضل بن موسى البنا في ما تقول في هؤلاء الذين يقولون في حق ابي حنيفة فقال ان ابا حنيفة جاءهم بما يعقلونه من العلم ومالا يعقلونه ولم يترك لهم شيئا فحسدوه وذكر ابو عمر في التمهيد ان ابا حنيفة والثوري رويا هذا الاثر عن عاصم وكذا اخرج الدارقطني في سننه بسند جيد عنهما عن عاصم واخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري عنه فقد تابع الثوري ابا حنيفة وان ضعف لاجل الرواي عن ابي حنيفة فقد رواه عنه الثوري ووکیع ومحمد بن الحسن وغيرهم وفي التمهيد وروى قتادة عن خلاص عن علي مثله وهو قول الحسن وعطاء ومن حجتهم انه عليه الصلوة والسلام نهى عن قتل النساء والولدان * وحكى الترمذی وابن عبد البر وغيرهما ان مذهب الثوري ان المرأة تحبس ولا تقتل فيعبد ان يكون هذا مذهبه ثم يقول

اما من ثقة فلا ثم حكى البيهقي عن الشافعي (انه قال لمخالفة قدر يروى بعضهم ان ابا بكر قتل نسوة ارتددن عن الاسلام فكيف لم تصر اليه) ثم ذكر البيهقي ذلك ثم حكى (عن الشافعي) انه قال فما كان لنا ان نحتج اذ كان ضعيفا عند اهل الحديث * قلت * فلذلك لم يصير اليه مخالفة وايضا فقد خالف ما هو المشهور في كتب السير ان ابا بكر قتل اهل الردة وسبى نساءهم ولم يقتل *
 * قال *

باب من قال يستتاب

ذكر فيه حديث (من بدل دينه فاقتلوه) ثم قوله عليه السلام في الاربعة (اقتلوه وان وجدتموهم متعلقين باستار الكعبة) * قلت * ليس فيها للاستتابة ذكر وقال صاحب الاستذكار لا علم بين الصنابة خلافا في استتابة المرتد فكانهم فهموا من قوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه * اي بعد ان يستتاب *
 * قال *

باب من قال يحبس ثلاثة ايام

ذكر فيه اثر (عن مالك عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد القاري عن ابيه قال قدم على عمر رجل الى آخره ثم ذكر (ان الشافعي قال من لم يتان به زعم ان الذي روي عن عمر ليس بثابت لانه لا يعلمه متصلا) * قلت * اخرج هذا الاثر عبد الرزاق عن معمر وخرجه ابن ابي شيبة عن ابن عيينة كلاهما عن محمد بن عبد الرحمن بن عبد القاري عن ابيه فلي هذا هو منصل لان عبد الرحمن بن عبد سمع عمر *
 * قال *

باب مال المرئ

ذكر فيه حديث الذي نكح امرأة ابيه * قلت * قد تكلمنا عليه فيما مضى في باب الخمس في التهمة والني *
 * قال *

باب من قال من اشرك بالله فليس بمؤمن

ذكر فيه الحديث عن ابن عمر من وجهين وحكى في الاول عن الدارقطني (قال لم ير فمه غير اسحق الحنظلي ويقال انه رجع عنه) * قلت * موقوف وحكى في الثاني عن الدارقطني ايضا قال وهم نيه عفيف بن سالم والصواب موقوف * قلت * اسحق حجة حافظ وعفيف ثقة قاله ابن معين وابو حاتم ذكره ابن القطان وقال صاحب الميزان محدث مشهور صالح الحديث وقال محمد بن عبد الله بن عمار كان حافظ من المماليك بن عمران وفي الخلافيات للبيهقي ان المماليك تابعه اعني عفيفا فرواه عن الثوري كذلك واذا رفع الثقة حد يثالا يضره وقف من وقته فظهر ان الصواب في الحديثين الرفع *
 * قال *

باب من اعتبر حضور الامام والشهود

ذكر فيه (ان عليا جلد شراحيته ورجعوا) ثم قال (اذا كان اعتراف فلا امام اول من يرجع وانماها الشهود فالشهود

اول من يرحم) ثم قال النبي (قد ذكرنا ان جلد الشيب حار منسوخا وان الامر صار الى الرحمة فقط) قلت * اذا نسخ هذا لا يلزم نسخ ما فيه من اعتبار بداية الامام او الشهود *

قال * باب ما جاء في حد اللوطي *

ذكر في آخره حديث ابي موسى اذا اتى الرجل الرجل الى آخره وفي سنده محمد بن عبد الرحمن عن خالد الحذاء فقال (لا اعرفه اي محمد) قلت * هو معروف يقال له المقدسي القشيري روى عن جعفر بن حميد وحميد الطويل وخالد الحذاء وعبد الله بن عمر وفطرين خليفة وروى عنه ابو ضمرة وبقية وابوبدر وسليمان بن شرحبيل ذكره ابن ابي حاتم في كتابه وقال ذكره البخاري قال وسألت ابي عنه فقال متروك الحديث كان يكذب ويفعل الحديث *

قال * باب نفي البكر *

قلت * ما ورد في هذا الباب من النفي محمول على انه كان تاديبا لرفع الفساد لاحدا كما ينفي الامام اهل الدعارة وكفيه عليه السلام وقد ذكر البيهقي في باب من قتل عبده (انه عليه السلام نفي الذي قتل عبده سنة) وروى عبد الرزاق عن حمير عن الزهري عن ابن المسيب ان عمر غرّب ربيعة بن امية في الحجاز الى خير فلقى بهر قل فلما بلغ ذلك عمر قال والله لا اغرب بعدها ابدا وروى ايضا عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال قال عبد الله في البكر بنى بالبكر يجلد ان مائة وينفيان سنة قال وقال علي حسيبهما من الفتنة ان ينفياء ولما لم يكن في حد القذف والحجر تعريب دل على انه تاديب له لادعائه *

قال * باب من قال لا يقيم الحد حتى يعترف اربع مرات *

ذكر فيه حديث ما عزم قال (قال الشافعي انما كان ذلك في اول الاسلام لجهاشة الناس بما عليهم الا ترى انه عليه السلام يقول في المعترف اسكر ابيه جنة الا ترى ان احدا استرا له عليه بقر بذنبه الا وهو يجبل حده اولا ليرى انه عليه السلام قال اغديا نيس على امرأة هذا فان اعترفت فارجمها ولم يذكر بعد الاعتراف) قلت * لو وجب الحد بالاقرار مرة لما اخرج عليه السلام الواجب الى الرابعة وفي قول الراوي فلما شهد على نفسه اربع شهادات دعاه النبي عليه السلام الى آخره اشمار بان الشهادة اربعة العلة في الحكم وقد اخرج ابو داود حديث ما عزم من طريق اسيم بن هزال وفي آخره انه عليه السلام قال لئلا نكفها اربع مرات فبين ويدل على انه عليه السلام انما اخرج اقامة الحد الى تمام الاربع لانه لا يجب قبل ذلك لئلا ذكره الشافعي ما اخرجه احمد في مسنده والطحاوي بسند صحيح عن بريدة كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم اذ جاءه رجل يقال له ما عزم الحديث وفي آخره قال بريدة وكنا نتحدث اصحاب نبي الله صلى الله عليه

وسلم ان ماعز بن مالك لو جالس في رحله بعد اعترافه ثلاث مرات لم يطلبه وانما رجمه عند الرابعة واخرجه
 ابو داود ولفظه كئنا اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم نتحدث ان الغامدية وماعز بن مالك لورجما الحديث ولفظ
 النسأى لولم يبياني الرابعة لم يطلبهما النبي صلى الله عليه وسلم واخرج ابو عمر في التمهيد بسنده عن سعيد بن جبير
 عن ابن عباس رد ماعز احتى شهده او اقرار بع مرات ثم امر برجمه وقال ابن ابي شيبة ثنا وكيع وقال احمد ثنا
 اسود بن نامر كلاهما عن اسرايل عن جابر عن عامر عن عبد الرحمن بن ابري عن ابي بكر رضى الله عنه قال كنت عند النبي
 صلى الله عليه وسلم فجاء ماعز بن مالك فاسترف عنده مرة فردته ثم جاء فاعترف الثانية فردته ثم جاء فاعترف الثالثة فردته فقلت
 له ان اعترفت الرابعة رجمك فاعترف الرابعة فحبسه ثم سأل عنه فقأوا ماله الا خيرا فامر برجمه وهذا لفظ ابن ابي شيبة
 وجابر هو الجمع في تكلموا فيه واخرج له ابن حبان في صحيحه وقال صاحب التمهيد اجمعا على انه يكتب حديثه واختلفوا
 في الاحتجاج به وشهد له بالصدق والحفظ الثوري وشعبة ووكيع وزهير بن معاوية وقال وكيع مهاشككم في
 شئ فلا تشكوا في ان جابر الجمع في ثقة زاد في الاستذكار كان شعبة والثوري يشهدان له بالحفظ والاتقان وكان وكيع
 وزهير بن معاوية يوثقانه ويثنيان عليه والاحاديث الصحيحة تدل على انه عليه السلام ما سأل عنه الا بعد الرابعة ثم حديث
 ماعزان تأخر عن قوله عليه السلام فان اعترفت فهو ناسخ له وان تقدمه فقوله عليه السلام فان اعترفت محمول عليه كانه
 عليه السلام يقول فان اعترفت الاعتراف المعروف في حديث ماعز وغيره ثم من اصل الشافعي حمل المطلق على المقيد
 في قضيتين وقوله فان اعترفت مطلق وقضية ماعز مقيدة بالاربع فوجب تقييد ذلك المطابق بها والقضية واحدة
 وفي الاستذكار قال ابو حنيفة واصحابه والثوري وابن ابي ليلى والحسن بن حي والحكم بن عتيبة واحمد واسحق لا يحد حتى
 يقرار بع مرات ثم حكى البيهقي عن الشافعي (انه قال قوله فلعلك دليل على انه لم يكن فسر اقراره فيما مضى بما لا يمتثل
 غير الزنا) قلت قول ابي بكر ان اعترفت الرابعة وقول الراوي يشهد على نفسه اربع شهادات وقوله عليه
 السلام انك قاتلها اربع مرات دليل على ان الاعترافات الماضية معتبرة مفسرة بالزنا وانما قال عليه السلام
 فلعلك تقيئنا له ليرجع *

باب الضرير في خلقته لامن مرض يصيب الحد *

* قال *

ذكر فيه (عريحي بن سعيد وابي الزناد عن ابي امامة بن رجلا قال احدهما اخبر وقال الآخر مقعد اصاب امة) الحديث ثم
 ذكر (انه روي عن ابي امامة من وجوه) قلت واختلف فيه على ابي امامة من وجه آخر ذكره البيهقي في كتاب الايمان في
 باب من حلف بضر بن عبده مائة سوط من طريق ابي داود من حديث ابي امامة (عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه

وسلم من الانصار انه اشكى رجل منهم حتى اضنى فعاذ جلده على عظم الى آخره ثم ان الاخير من به استسقاء وذلك من المرض وكذلك المقعد والذي اشكى حتى اضنى فظهر انه كان ضريرا من مرض فالحديث غير مطابق للباب *
 * قال *

ذكر فيه حديث عكرمة (عن ابن عباس اقبلوه واقتلوا البيهمة ثم ذكر (عن ابي رزين عن ابن عباس لاحد عليه) ثم قال عكرمة عند اكثر الائمة من الثقات الاثبات) * قلت ابو رزين ثقة لا تعلم احدا تكلم فيه واما عكرمة فقد تكلموا فيه قال ابن عمر لنافع لا تكذب علي كما كذب عكرمة على ابن عباس وكذا قال سعيد بن المسيب لمولاه وكذب به مجاهد وابن سيرين ويحيى بن سعيد ومالك وعن ابن ابي ذئب انه قال كان غير ثقة وقد ذكر الترمذي حديث عكرمة ثم حديث ابي رزين ثم قال وهذا اصح من الحديث الاول والعمل على هذا عند اهل العلم وهو قول احمد واسحق وذكر ابو داود ايضا الحديثين ثم قال وحديث عاصم يضعف حديث عمرو بن ابي عمرو قال الخطابي يريد ان ابن عباس لو كان عنده في هذا الباب حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لما يخالفه وقال ابن معين عمرو بن ابي عمرو واسم به باس وليس بالقوى وقال محمد بن اسمعيل صدوق ولكن روي عن عكرمة فاكثروا لم يذكر في شيء من حديثه انه سمع عكرمة وقد عارض هذا الحديث نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قتل الحيوان الا لما كلة ثم ذكر الخطابي الاختلاف في هذا الفعل ثم قال واكثر الفقهاء يعزروا كذا قال عطاء والنخعي وبه قال مالك والثوري واحمد واصحاب الرأي وهو احد قولي الشافعي وفي الاحكام لعبد الحق عمرو بن ابي عمرو ثقة ينكر عليه حديث عكرمة عن ابن عباس انه عليه السلام قال اقتلوا الفاعل والمفعول به *

* قال * * باب من وقع على ذات محرم له او ذات زوج او معتدة او بغيره مع العلم بالتحريم *
 ذكر فيه حديث البراء (ان ركبا معهم لواء اتوا الى آخره ثم اخرجوه عن البراء عن خاله) قلت هذا حديث مضطرب كما ترى وفي سنده ومتنه اضطراب غير ذلك ذكر ناء في باب الجنس في النتيجة والني في علي تقدير صحته لم يسئل النبي صلى الله عليه وسلم هل هو محصن ام لا ولو كان محصنا فحده الرجم فلم يامر عليه السلام بذلك بل بالقتل ثبت انه ليس بمحمد الزنا بل لانه استحل ذلك فصار مرتدا ويدل عليه ان البيهقي ذكر هذا الحديث في كتابه في كتاب الفرائض في باب ميراث المرتد وذكره ايضا في ماضي قرياني باب مال المرتد اذ مات او قتل على الردة ولفظه (فضرب عنقه وخمس ماله) وقال في ذلك الباب (قال اصحابنا ضرب الرقة وتخييس المال لا يكون الا على المرتد مكانه يستجبه مع عليه بقرينه) انتهى كلامه وعقد اللواء يدل على المحاربة اذ لا تعقد الا على امر بها والميعوث لاقامة حد الزنا لا يومر بها

وقال الطحاوي وتخميس ماله يدل على انه صار معاد با اذا اجمعوا على ان المرتد الذي لم يجارب لا يتمس ماله فمنهم من يقول ماله في لا خمس فيه لانه لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب وابو حنيفة واصحابه يجعلونه لورثته المسلمين واسم التزوج يسقط الحد وان لم يثبت بخلاف من رمى بمهرمه وقد اخرج الطحاوي بسند صحيح عن ابن المسيب ان رجلا تزوج امرأة في عدتها فرفع الى عمر فضر بهما دون الحد وجعل لها الصداق وقال ابن ابي شيبة ثنا وكيع عن هشام عن قتادة عن ابن المسيب ان امرأة تزوجت في عدتها فضر بهما عمر تعزير دون الحد * ولم يكونا جاهلين بالتحريم لانه كان اعرف بالله من ان يعاقب عليها الحجة ثبت انهما كانا عالين بالتحريم ولم يبق عليهما الحد وذلك بحضرة الصحابة ولم يخالفوه فدل على ان عقد النكاح وان لم يثبت له حكم النكاح في وجوب المهر بالدخول وفي العدة وثبوت النسب ونحوها لا يوجب الحد لان الذي يوجب الحد هو الزنا والزنا لا يوجب شيئا من ذلك * فان قلت * ان لم يكن زنا فهو اعظم منه * قلناه الحد امر توقيفي يجب في الزنا لا فيما هو اعظم منه الا ترى انه لا يجب في الكفر الذي هو اعظم من الزنا ثم ذكر البيهقي (عن ابراهيم بن اسمعيل بن ابي حبيبة عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس حديث من وقع على ذات محرم فاقتلوه) ثم قال (وقد روينا من حديث عباد بن منصور عن عكرمة) قلت * ابن ابي حبيبة متكلم فيه وروي عن ابن معين ليس بشي وقال الدارقطني متروك حكاة الذهبي وداود بن الحصين ايضا متكلم فيه قال ابن المديني ما روى عن عكرمة منكره قال ابو حاتم ليس بالقوي وقال ابن عينة كنا نتقي حديثه وقال ابن عدي اذ روى عنه ثقة فصالح الا ان بروي عنه ضعيف فيكون البلاء منه مثل ابن ابي حبيبة وابن ابي يحيى وعباد بن منصور ايضا ضعفه جماعة قال ابن معين ليس بشي وقال ابن الجنيدي متروك

قال * باب ما جاء في حد الذميين *

ذكر فيه اثرا عن سماك عن قابوس بن مخارق قال * كذا في غير نسخة من هذا الكتاب وكذا في المعرفة للبيهقي والذي رايناه في كتب تاريخ الحديث كناريج البخاري والثقات لابن حبان والكمال لعبد الغني والميزان والكاشف للذهبي قابوس بن ابي المخارق ثم ذكر البيهقي (انه غير محتج به) قلت * ذكره ابن حبان في الثقات من التابعين وفي الميزان للذهبي قال النسائي لا باس به وذكر البيهقي (ان الشافعي عورض بحديث بجالة وقال كنت كاتباً لحر بن معاوية فانانا كتاب عمر قبل موته بسنة فقال الشافعي بجالة مجهول ولا نعرف ابن حرا كان كاتباً لعمرو قال البيهقي كذا قال الشافعي في كتاب الحدود وقال في كتاب الجزية حديث بجالة متصل ثابت لانه ادرك عمر وكان رجلاً في زمانه كاتباً لهماه وكان الشافعي لم يقف على حاله حين صنف كتاب الحدود ثم وقف عليه حين صنف كتاب

الجزية ان كان صنفه وحديث يخاله اخرجه البخاري دون مسلم) قلت * فثبت بهذا ان بحالة معروف وقد روى عنه عمرو بن دينار وسير بن عمرو وغيرهما وثقة ابو زرعة وغيره وذكر البيهقي (عن الشافعي قال وسماك بن حرب عن علي بن ابي طالب قولنا) قلت * كذا في غير نسخة من هذا الكتاب وسماك لم يروه عن علي بن ابي طالب عن محمد بن ابي بكر كتب الى علي يسأله الى آخره كما ذكره البيهقي في هذا الباب وفي الاستذكار عن الثوري عن قابوس بن ابي ظبيان عن ابيه قال كتب محمد بن ابي بكر الى علي فذكره *

قال * باب من قال لاحد الا في القذف الصريح *

ذكر فيه قوله عليه السلام للاعرابي (فلعل ابنك نزته عرق) قلت * زوجة الاعرابي لم تطلب وقد ذكر صاحب الاستذكار حديث عويم ثم قال زعم بعض المتأخرين من اصحاب الشافعي ان في هذا الحديث دليلا على ان الحد لا يجب بالبر بضم في القذف لقول عويم ارايت رجلا وجد مع امرأته رجلا ولا حجة فيه لان المفروض به غير معين ولا جاء طالبا وانما يجب الحد على من عرض بقذف رجل بشيء اياه او يسميه في مشاقة او منازعة فطلب المفروض به حده اذا علم انه قصد به القذف *

قال * باب ما يجب فيه القطع *

ذكر فيه (عن الزهري عن عمرة عن عائشة قال عليه السلام تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا) ثم اخرجه من طريق جعله في بعضها من لفظ عائشة (قالت لم تقطع يد سارق في عهد علي عليه السلام في اقل من ثمن حبة او ترس وكلاهما ذو ثمن) ثم عزاه الى الصحيحين وفي بعض ما عن عروة وسلا ان يد السارق لم تقطع في عهد علي عليه السلام الى آخره قلت * اخرجه النسائي من حديث ابن المبارك عن معمر عن الزهري عن عمرة عن عائشة موقوفا عليها واخرج ايضا عن الحارث بن مسكين عن ابن ابي عمير عن عروة عن عائشة قالت عروة عن عمرة عن عروة عن ربع دينار فصاعدا وروى في مسند الحميدي ثنا سفيان وحدثناه اربعة عن عمرة عن عائشة لم يرفعوه عبد الله بن ابي بكر وزريق ابن حكيم الايلي ويحيى بن سعيد وعبد بن سعيد ورواه مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة موقوفا فقد اتفق ابن عيينة ومالك على روايته عن يحيى بن سعيد موقوفا وقال الطحاوي حدثني حمير واحد من اصحابنا من اهل العلم عن احمد بن شيبان الرمي ثنا مولى بن اسحق الرمي عن حماد بن زيد عن ابيوب عن عبد الرحمن بن القاسم عن عمرة عن عائشة قالت تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدا قال ابيوب وحدث يحيى عن عمرة عن عائشة ورفعها فقال له عبد الرحمن انها كانت لا ترفعها فتترك يحيى رفعها واخرجه النسائي من حديث القاسم بن مبرور عن يونس قال ابن شهاب اخبرني عروة عن عائشة انه

عليه السلام قال لا تقطع اليد الا في معنى ثمن المجن ثلث دينار او نصف دينار فصاعدا فظهر بهذا كله ان هذا الحديث
اخطرب في متنه واضطرب ايضا في مسنده مسند او مرسل او موقوف *

* قال * باب اختلاف الثاقلين في ثمن المجن *

ذكر فيه حديثا (عن ايوب بن موسى عن عطاء عن ابن عباس قال كان ثمن المجن في عهده عليه السلام تقوم بعشرة دراهم)
ثم قال (خالفه الحكم فرواه عن عطاء ومجاهد عن ائمة الحبشي ثم اسنده (عن ائمة قال كان يقال لا يقطع السارق الا في ثمن
المجن واكثر وكان ثمن المجن يومئذ دينار) ثم حكى البيهقي عن البخاري قال ائمة الحبشي من اهل مكة مولى ابن ابي عمرة
المكي سمع عائشة روى عنه ابنه عبد الواحد ثم قال البيهقي (روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم منقطعة) قلت هذا
حديثان رواهما عطاء احدهما عن ابن عباس والاخر عن ائمة فلا يعمل احدهما بالاخر ولهذا اخرج الحاكم في
المستدرک حديث ابن عباس وقال صحيح على شرط مسلم وشاهده حديث ائمة ثم اخرج من طريق سفيان عن
منصور عن مجاهد عن ائمة الحديث وذكر عبد الرزاق عن ابراهيم عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال
ثمن المجن الذي يقطع فيه دينار قال واخبرني داود بن الحصين عن ابن المسيب مثله وابراهيم هو ابن ابي يحيى والشافعي حسن
الظن فيه وقال صاحب التمهيد ثلثا عبد الوارث ثلثا قاسم ثلثا محمد ثلثا يوسف ثلثا ابن ادریس ثلثا محمد بن اسحق عن عطاء
عن ابن عباس قال قوم المجن الذي قطع فيه النبي صلى الله عليه وسلم عشر دراهم وقال النسائي ثلثا عبيد الله بن سعد انا عبي
ثنا ابي عن ابن اسحق حديثي عمر بن شعيب عن عطاء بن ابي رباح حديثه ان عبد الله بن عباس كان يقول ثمنه عشرة
دراهم ثم حكى البيهقي (عن الشافعي قال ائمة الذي رواه عنه عطاء رجل حدث لعله اصغر من عطاء روى عنه عطاء
حديثا عن نبيع عن كعب بن زيد انقطع فقال خصمه روى شريك عن مجاهد عن ائمة بن ائمة فقال له الشافعي اخواسامة
قتل يوم حنين قبل ان يولد مجاهد ولم يبق بعده عليه السلام فيحدث عنه ثم ذكر البيهقي حديث عطاء عن ائمة مولى
ابن الزبير عن نبيع عن كعب ثم قال وقد اشار اليه البخاري في التاريخ واستدل هو وغيره بذلك على ان حديثه في المجن
منقطع قلت كلام الشافعي يعطى ان ائمة الذي روى عنه عطاء غير ائمة اخي اسامة والنهار جلان وقد حكاها صاحب
المستدرک عن الشافعي باصرح من هذا اذ ذكر ما حكى عنه من حديث الحكم عن مجاهد عن ائمة ثم قال سمعت ابا العباس
يقول سمعت الربيع يقول سمعت الشافعي يقول ائمة هذا هو ابن امرأة كعب وليس بابن ائمة ولم يذكر النبي صلى الله
عليه وسلم ثم قال الحاكم والدليل على صحة قول الشافعي ما حدثناه ابو بكر بن اسحق ثلثا اسمعيل بن قتيبة ثلثا يحيى بن يحيى
انا جرير عن منصور عن عطاء ومجاهد عن ائمة قال وكان ائمة رجلا يذكر منه خير قال لا تقطع يد السارق

في اقل من ثمن المجر وكانت ثمن المجر يومئذ دينار افلين بن ام ايمن الصحابي اخو اسامة لأمه اجل
وانبل من ان ينسب الى الجهالة فيقال كان رجلا يذكر منه خير انما يقال مثل هذه اللفظة لجهول لا يعرف
بالصحة انتهى كلامه وظاهر كلام البيهقي انه ما رجل واحد وقد صرح بذلك جماعة فقال ابو حاتم بن حبان في الثقات
ايمن بن عبيد الحبشي هو الذي يقال له ايمن بن ام ايمن مولى النبي صلى الله عليه وسلم تسبب الى امه وكان اخا اسامة
لامه ومن زعم ان له صحبة فقد وهم وحديثه في القطع مرسل وفي معرفة الصحابة لابي عبد الله بن مندة ايمن بن ام
ايمن وهو ابن عبيد بن عمرو واخو اسامة لأمه ام ايمن حاضنة النبي صلى الله عليه وسلم ثم ذكر ابن مندة عن ابن
اسحق قال ومن شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حينما من اهل بيته ايمن بن عبيد وكان تسميه ام ايمن مولاة
رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان اخا اسامة لأمه وفي كتاب ابن ابي حاتم ايمن الحبشي مولى ابن عمرو وروى
عن عائشة وجابر ونيح روى عنه مجاهد وابنه عبد الواحد قال (خ) روى منصور عن مجاهد وعطاء عن ايمن بن
ام ايمن قال (خ) وايمن رجل من التابعين لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم ذكر ذلك ابن ابي حاتم في ترجمة واحدة
فهو تصريح بانها واحد وفي الاستيعاب لابي عمر بن عبد البر ايمن بن عبيد الحبشي وهو ايمن بن ام ايمن مولاة رسول الله
صلى الله عليه وسلم واخو اسامة لأمه كان ممن بقي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين ولم ينزله وذكروا ان
اسحق فبين استشهد يوم حنين وذكر الطحاوي انه صحابي معروف بالصحة وقال في احكام القرآن ولد في عهده عليه السلام
وعاش بعد وفاته صلى الله عليه وسلم واذا ثبت انه ما واحد وان ايمن بن ام ايمن من الصحابة كما عده جماعة منهم
وانه بقي بعد النبي صلى الله عليه وسلم كما ذكر الطحاوي تحمل رواية مجاهد عنه على الاتصال وان قتل بحنين
كما زعم الشافعي وغيره فرواية مجاهد عنه مرسل وان كان من التابعين كما زعم البخاري وغيره فروايته مرسله والقال
بهذا المذهب يمتنع بالمرسل كيف وقد تأيد بحديث ابن عباس الذي صححه صاحب المستدرک واخرجه عبد الرزاق
من وجه ثان وصاحب التمهيد من وجه ثالث والنسائي من وجه رابع وتأيد ايضا بما ياتي من حديث عبد الله
ابن عمرو وابن المسيب ثم ذكر البيهقي حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال كان ثمن المجر على عهده عليه السلام
عشرة دراهم ثم حكى عن الشافعي انه قال هذا رأي من عبد الله بن عمرو * قلت * اذكر الصحابي شيئا وانضافه الى زمنه
صلى الله عليه وسلم كانت مرفوعة عندهم فليس هذا برأي بل هو خبر اخبر به وهو معمول عندهم على انه سمعه
وقد اخرج الدارقطني من حديث الحجاج بن ارطاة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا تقطع يد السارق في اقل من عشرة دراهم * وفي كتاب الحجج اعين بن ابان ثمان مائة بن داود ثمان مائة

عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب قال مضت السنة ان لا تقطع يد السارق الا في دينار او عشرة دراهم ومضت السنة بان قيمة المجن دينار او عشرة دراهم وفي الصحيح ايضا ثنا علي بن عاصم عن المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب قال مضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا تقطع اليد الا في عشرة دراهم وفي مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج قال كان يقول لا تقطع يد السارق في اقل من عشرة دراهم وذكر الطحاوي في احكام القرآن بسند جيد عن ابن جريج قال كان قول عطاء على قول عمرو بن شعيب لا تقطع اليد في اقل من عشرة دراهم وفي كتاب الصحيح عن مصعب بن سلام ويعلى بن عبيد قال اثناعبد الملك عن عطاء انه سئل ما يقطع فيه السارق قال ثمن المجن وكان في زمانهم يقوم دينار او عشرة دراهم وقال النسائي انا حميد بن مسعدة عن سفيان عن العزمي عن عطاء قال ادنى ما يقطع فيه ثمن المجن وثمان المجن عشرة دراهم ثم حكى البيهقي عن الشافعي (انه قال الخصة انت نزع ان عمرو بن شعيب ليس ممن يقبل روايته) قلت * الحنفية يعملون بروايتهم ولا يردون شيئا منها اذ الميعارضة ما هو اقوى منه وقد قال البيهقي في باب من قال يرث قاتل الخطأ (الشافعي كالتوقف في روايات عمرو بن شعيب اذ الم ينضم اليها ما يؤكدها) *

* قال * ❦ باب ما جاء عن الصحابة فيما يجب به القطع ❦

ذكر فيه (عن الشافعي) قال بعض الناس رويناقولنا عن علي قلت رواية الزعافري عن الشعبي عن علي قال البيهقي رواية داود الاودى الزعافري لم اقف عليها وقد روي من وجه آخر مظلم) ثم ذكره ثم قال (اسناد تجمع مجهولين وضعفاء) قلت * قد جاء من وجه آخر ضعيف الا انه اجود من الرواية التي ذكرها البيهقي بلا شك فروى عبد الرزاق عن الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن يحيى بن الجزار عن علي قال لا يقطع الكف في اقل من دينار او عشرة دراهم * فعدل البيهقي عن هذه الرواية الى تلك لزيادة التشيع ثم قال (قال الشافعي فقال يعني خصمه قد رويناه عن ابن مسعود قال لا يقطع الا في عشرة دراهم قلنا روى الثوري عن عيسى بن ابي عزة عن الشعبي عن ابن مسعود انه عليه السلام قطع سارقا في خمسة دراهم وهذا اقرب ان يكون صحيحا عن عبد الله من حديث المسعودي عن القاسم عن عبد الله) قال البيهقي (حديث ابن مسعود منقطع يعني حديث المسعودي قال وروي عن ابي حنيفة عن القاسم عن ابيه عن ابن مسعود ودواه المسعودي من سلاو الذي في معارضته ليس باضعف منه يعني حديث ابن ابي عزة) قلت * حديث المسعودي رواه عنه وكيع والثوري وابن المبارك وغيرهم والمسعودي ثقة روى له اصحاب السنن الاربعة واستشهد به البخاري وهو وان اختلف فقد ذكر ابن حنبل ان سماع وكيع منه قسديم وان من سمع

منه بالكوفة والبصرة فسماه جيد ذكره صاحب الكمال فان حكما كرواية ابي حنيفة باختيار الزيادة زال انقطاع
هذا الاثر والاعلة فيه الا الانقطاع وحديث ابن ابي عزة فيه ثلاث علل التوري مدلس وقد تضمنت و ابن
ابي عزة ضمنه انقطاع وذكره الذهبي في كتاب التمهيد والشعبي عن ابن مسعود منقطع ذكره البيهقي في باب الزنا
لا يجرم الحلال وسكت عنه هنا وظهر بهذا ان هذا السند اضعف من سند رواية المسعودي خلافا لقول البيهقي
وان الذي روي في معارضتنا ليس باضعف منه وان سند رواية المسعودي اقرب ان يكون صحيحا لاننا لم نقله الشافعي .

قال * باب انقطع في كل ماله ثم اد اسرق من حرز وبانت قيمته ربع دينار *

ذكر فيه حديث (لا نطع في ثمر ولا كثر) ثم قال قال الشافعي ويبدأ بقول لا قطع في ثمر معلق لانه غير محرز
وهو حديث حماد بن عمار بن شبيب ثم ذكر الحديث حماد بن عمار عن ابيه عن جده ولا يقطع يعني اليد في ثمر
معلق فانه اواء الجرمين قطع * قلت * ذكر البخاري ان الحديث الاول نثبت العلماء بانه بالقبول واحتملوا
به والحديث الثاني لا يحتجون به ويظهرون في استاده ولا يما فيه مما بدقه الاجماع من غرم المثلين وقد ذكر البيهقي
الحديث بما فيه من زيادة غرم المثلين فيما به في باب تضعيف الترامة وذكر فيما مضى في باب من قال برث قال المخطأ
(ان الشافعي كلفون في روايات حماد بن شبيب اد الم يضمن اية مما يوكدها) فكيف لم يصر بحديثه يوم حدث لا قطع
في ثمر ولا كثر ثم ذكر البيهقي (عن عثمان لا نطع في جابر وعمر ابي الدرداء ليس على سارق الحمام نطع) ثم قال (اراد بالخاطر
والحمام المرمل في غير حرز) * قلت * فيه امران احدهما اراد الحمام بالشديد فقال ابن ابي شيبة في مصنفه الرجل يدخل
الحمام فيسرق ثيابا ثم يذبح حباب حدثني معاوية بن صالح حدثني ابو الزاهرية عن جابر بن زيد عن ابي الدرداء سئل عن
سارق الحمام فقال لا نطع عليه وقال الطحاوي السارق من الحمام الماذون في ذبحه لا قطع عليه اذا كان غير حرز ثنا الربيع
الجيزي ثنا ديدان بن يوسف ثنا سعيد بن عبد العزيز بن النخعي عن بلال بن سعد ان ابا الدرداء اتى بسارق سرق من الحمام
فلم يقطع واخرجه ابن حزم في السرقه من الحمام من سدت وكيع عن سعيد بن النخعي ثم قال لا يعرف لابي الدرداء
مخالف من الصحابة والثاني انه اخبر عن ابي الدرداء من طريق فرج بن فضالة عن لقمان بن عامر عن ابي الدرداء
وقد ضعف هو اعني البيهقي فرج بن فضالة في غير موضع وهذا الاثر قد اخرجه ابن ابي شيبة والطحاوي وابن حزم
بسندين جيدين ليس فيها فرج بن فضالة كما تقدم *

قال * باب ما يكون حرزا *

ذكر فيه عن مالك عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله ان صفوان راى الى آخره ثم اخرجه من طريق ابن عبيدة

عن عمرو بن طاووس مرسلًا ثم قال (روى عن أبي كاسب عن ابن عيينة بإسناد موصول بذكر ابن عباس فيه وليس بصحيح) قلت ذكر صاحب التمهيد أن ابن أزار أخرجه من حديث زكريا بن اسحق عن عمرو بن دينار عن عطاء عن أبي كاسب عن علي بن السلام وذكر الزبيري أن النسائي أخرجه عن محمد بن داود عن الملق عن ابن أسد عن وهب عن عبد الله بن طاووس عن أبيه عن حموان برامة قلت يارسول الله إن هذا سرق خبيصة لي الحديث ثم ذكر الشيخ في آخر الباب حديث أبي حنيفة قال عليه السلام لا قطع في ثمر معلق إلى آخره وقد روي هذا موصولاً من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه) قلت ذكره فيما بعد في باب تضعيف التمهيد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو

باب السارق توهب له السرقة

قال

ذكر فيه حديث سرقة رداء صفوان وقوله (أنا أهبه له) وقوله عليه السلام أفلا قبل أن أتيني به قلت مذهب الشافعي أنه لو وهبه له قبل الزرع إلى الإمام يقطع وهذا الحديث حجة عليه لأنه يدل على أنه لو وهب السارق رداء قبل أن يأتيه به لما قطعوه وقال أبو يوسف لا قطع عليه معتمداً بهذا الحديث ذكره صاحب التمهيد واختاره في الاستدراك وزاد في أبي حنيفة وصاحبيه وفي المال للشافعي استخاره من رأى أنه لا يقطع إذا ملكه قبل أن يرفع إلى الإمام لأنه يدل على أنه لو وهبه منه أو أراه قبل أن يرفعه إلى الإمام سقط عنه القطع

باب من سرق عبد أصغراً

قال

قال فيه روى عن عمر أنه لم يرفع عليه القطع قال هو لا مثلاً بون ثم قال قال (أصحابنا معنا) إذا كان العبد عاقلاً فقد روى عن عمر أنه قطع رجلاً في غلام سرقة قلت الأول أخرجه إمامي شعبة ثنا عبد الله بن المبارك عن سعيد بن أبي أيوب عن معروف بن سوييد أن قوماً كانوا يشترقون رقيق الناس بأثر يقية فقال علي بن رباح ليس عليهم قطع قد كان هذا علي محمد بن الخطاب رضى الله عنه فلم يرفع عليهم قطعاً وقال هو لا مثلاً بون وهذا السند رجلاً ثلاثاً والثاني رواه عبد الرزاق عن ابن جريج ورواه إمامي شعبة ثنا محمد بن بكر عن ابن جريج قال قال أخبرني أن عمر بن الخطاب قطع رجلاً في غلام سرقة وهو منقطع كما ترى

باب النباش يقطع إذا أخرج الكفن من القبر

قال

قال الشافعي لأن هذا حرز من الله قلت القبر ليس بمحرز لا اتفاق الجمهور على أنه لو دفن فيه دراهم فسرقها لم يقطع فكذلك الكفن وهذا لأن القبر إنما حرز لدفن الميت فيه لا لاحتراز الكفن لأن الميت والمالك ولا تدل مالكة له نصار كالسرقة

من بيت المال. وكألاخذ الاشياء المباحة وهذا لانه من جميع المال ومقدم على الدين فلا يملكه الورثة كما لا يملكون ما يصرف ويستحيل ان يملكه الميت فثبت انه ليس في ملك احد ومطالبة الورثة بالكفن لا يدل على انه ملكهم كما يطالب بما سرق من بيت المال وان لم يملكه وفي مصنف ابن ابي شيبة ثنا عيسى بن يونس عن معمر عن الزهري قال اتى مروان بن الحكم يقوم يحتفرون القبور يعني ينششون فضر بهم وقام واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون وهذا سند صحيح وفيه ايضا انا حفص عن اشعث عن الزهري قال اخذ نباش في زمن معاوية وكان مروان على المدينة فسأل من كان بحضوراته من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة والفقهاء فلم يجدوا احدا قطعه فاجتمع راعهم على ان يضربه ويطاف به في الاستذكار كان الثوري وابو حنيفة واصحابه لا يرون عليه قطعا وروي ذلك عن يزيد بن ثابت ومروان بن الحكم وافتي به الزهري ثم ذكر البيهقي حديث ابي ذر (يكون البيت بالوصيف يعني القبر) * قلت * لوسلطان تسمية القبر يتاهو على سبيل الحقيقة فلا يقطع بالسرقه من البيت الا اذا كان حزن او قد تقدم ان القبر ليس بحرزا لا ترى ان المساجد تسمى بيوتا قال الله تعالى في بيوت اذن الله ان ترفع ويومع ذلك لو سرق منها لا يقطع اذا لم يكن ثم حافظ وقال صاحب الاستذكار احتج من قطعه بقوله تعالى لم يجعل الارض كفاتا احياء وامواتا * فانه عليه السلام سماه بيتا وليس في هذا كلة ما يوجب التسليم له ثم ذكر البيهقي حديث لعن المختني عن مالك عن ابي الرجال عن عمره مرسل ثم رواه من حديث يحيى بن صالح وابي قتيبة عن مالك عن ابي الرجال عن عمره عن عائشة موصولا ثم قال (الصحيح مرسل) * قلت * فيه امران * احدهما * ان يحيى بن صالح ثقة اخرج له الشيخان وغيرهما وابو قتيبة سلم بن قتيبة اخرج له البخاري في صحيحه فهذا ثقتان زاد الوصل فيقبل منهما وتابعا عبد الله بن عبد الوهاب فرواه عن مالك كذلك كذا اخرجه صاحب التمهيد من حديثه فظهر بهذا ان الصحيح في هذا الحديث انه موصول * الامر الثاني * انه لا يلزم من لعن المختني انه يقطع كالغاصب والظالم فلا دلالة فيه على مدعاه *

* باب السارق يعود فيسرق *

* قال *

ذكر فيه حديث مصعب بن ثابت عن ابن المنكر عن جابر * قلت * في الاستذكار قال النسائي مصعب ليس بالقوي وان كان القطان روى عنه وهذا الحديث ليس بصحيح ولا اعلم في هذا الباب حديثا صحيحا عنه عليه السلام وفي حديث مصعب قتل السارق في الخامسة ولا اعلم احدا من اهل العلم قال به الا ما ذكره ابو مصعب صاحب مالك في مختصره عن اهل المدينة مالك وغيره قال فان سرق الخامسة قتل كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وعثمان وعمر ابن عبد العزيز قال وكان مالك يقول لا يقتل قال ابو عمر حديث القتل منكر لا اصل له وقد ثبت عنه عليه السلام

لا يحل دم امرء مسلم الا باحدى ثلاث الحديث ولم يذكروا فيها السارق وقال عليه السلام في السرقة فاحشة وفيها عقوبة ولم يذكروا قتلا وعلى هذا جمهور اهل العلم في آفاق المسلمين ثم ذكر البيهقي حديثا عن عبد الله بن ابي امية عن عبد الله بن الحارث ثم قال (مرسل حسن باسناد صحيح) قلت اضطرب في اسناده وفي اسم ابن ابي امية فقبل عبد الله وفي مراسيل ابي داود عبد ربه وكذا ذكره غيره واختلف ايضا في عبد الله بن الحارث فقبل هكذا وقيل الحارث ابن عبد الله وقد ذكر البيهقي الاختلاف فيها فيما بعد ومع هذا الاضطراب لم أقف على حال ابن ابي امية بعد الكشف ولهذا قال عبد الحق في الاحكام هذا الحديث لا يصح للارسال وضعف الاسناد ثم ذكر البيهقي من حديث القاسم وصفية (ان رجلا اقطع اليد والرجل سرق عند ابي بكر فقطع يده اليسرى) قلت كلاهما لم يسمعا ابا بكر وقد روي عنه وعن غيره من الصحابة خلاف هذا قال صاحب الاستذكار اختلف في هذا الحديث فروي انه انما قطع رجله وكان مقطوع اليد اليمنى فقط ذكر عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم وغيره قال انما قطع ابو بكر رجل الاقطع وكان مقطوع اليد اليمنى فقط وقال الزهري ولم يبلغنا في السنة في القطع اليد والرجل لايزاد على ذلك قال وانا معمر عن ايوب عن نافع عن ابن عمر قال انما قطع ابو بكر رجل الذي قطعه يعلى بن امية كان مقطوع اليد قبل ذلك ويذكر عبد الرزاق اننا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت كان رجل اسوديانى ابا بكر فيدنيه ويقرئه القرآن حتى يث ساعيا فقال ارسلني معه فارسله معه واستوصى به خيرا فلم يعبر منه الا قليلا حتى جاء قد قطعت يده فلما رآه ابو بكر فاضت عيناه قال ما شأنك قال ما زدت على انه كان يوليني شيئا من عمله فغضته فربضة واحدة فقطع يدي فقال ابو بكر يجدون الذي قطع هذا يخون عشرين فرضة ان كنت صادقا لا فتديك منه ثم ادناه فكان الرجل يقوم الليل فيقرونا ذاسمع ابو بكر صوته قال تالله لرجل قطع هذا القدر اجترأ على الله فلم يعبر الا قليلا حتى فقد آل ابي بكر حلياهم ومتاع غلام الاقطع فاستقبل القبله ورفع يده الصميمة والآخرى التى قطعت فقال اللهم اظهر على من سرقهم وكان معمر بما قال اللهم اظهر على من سرق اهل هذا البيت الصالحين فما انتصف النهار حتى شروا على المتاع عنده فقال ابو بكر وبلك انك لقليل العلم بالله فامر به فقطعت رجله وقال ابن ابي شيبة ثنا عيسى بن يونس عن الأوزاعي عن الزهري قال انتهى ابو بكر في قطع السارق الى اليد والرجل ثم ذكر البيهقي (عن عمر القطع في الثالثة والرابعة) قلت قد جاء عنه خلاف ذلك قال ابن ابي شيبة ثنا ابواسامة عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن مكحول ان عمر قال اذا سرق السارق فاقطعوا يده ثم اذا عاد فاقطعوا رجله ولا تقطعوا ايده الاخرى ويذروه يأكل بها الطعام ويستنجي بهامن الغائط ولكن اجسوه عن المسلمين ثم ذكر البيهقي

عن علي عدم القطع في الثالثة والرابعة من وجهين * قلت * وقد جاء ذلك عنه من وجهين آخرين قال ابن أبي شيبة ثاجريد عن منصور عن أبي الضحى وعن معبرة عن الشعبي قال كان علي يقول اذ سرق السارق مرارا قطعت يده ورجله ثم ان عاد استودعته السجن * وقال ايضا ثاجريد بن اسمعيل عن جعفر عن ابيه قال كان علي لا يري يد علي ان يقطع لسارق يد اور جلافاذا اتى به بعد ذلك قال اتى لاستحيي ان لا يظن لصلوته ولكن امسكوا كفه عن المسلمين وانفقوا عليه من بيت المال * وقال ايضا ابو خالد عن الحجاج عن عمرو بن دينار ان نجدة كتبت الى ابن عباس يسأله عن السارق فكتب اليه بمثل قول علي قال وثنا ابو خالد عن حجاج عن سماك عن بعض اصحابه ان عمر استشارهم في سارق فاجمعوا على مثل قول علي وبه قال الثوري وابو حنيفة وصاحبا انه لا قطع بعد الثانية وانما فيه القرم وهو قول الزهري والنخعي والشعبي والاوزاعي وحماد واحمد وروى عن جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم *
 * قال *
 * باب غرم السارق *

ذكر فيه حد يثا عن سعد بن ابراهيم عن اخيه المسور عن عبد الرحمن بن عوف ثم قال (ان كان سعد هذا ابن ابراهيم ابن عبد الرحمن فلا تعرف في التواريخ له اخا معروفا يقال له المسور) الى آخره * قلت * في كتاب ابن ابي حاتم مسور بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف اخو سعد وصالح ابني ابراهيم روى عن عبد الرحمن بن عوف مرسلين روى عنه اخوه سعد بن ابراهيم * سمعت ابي يقول ذلك وذكر ذلك صاحب الكمال وزاد مات سنة سبع ومائتين روى له النسائي فظهر بهذا ان سعد هو ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف وانه لا وجه لترديد البيهقي وان له اخا يقال له المسور فان لم يثبت للمسور سماع من عبد الرحمن والحديث مرسل فالمرتلون به يحجبون بالمرسل على ان ابن جرير الطبري اخرج هذا الحديث في تهذيب الآثار حروضا فقال ثنا احمد بن الحسن الترمذي ثنا سعيد بن كثير بن حفص ثنا الفضل بن فضالة عن يونس بن يزيد عن سعد بن ابراهيم حدثني اخي المسور بن ابراهيم عن ابيه عن عبد الرحمن بن عوف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قيم الحد على السارق فلا غرم عليه * واخرجه ابو عمر بن عبد البر من طريق ابن جرير وهذا السند ما خلا المسور واباه على شرط البخاري وابوه ذكره ابن حبان في ثقات التابعين ثم قال ابن جرير ما لخصه فيه البيان عن صحة قول من لم يضمن السارق بعد الحد وفناد قول من ضمنه ثم حكى عدم التضمنين عن ابن سيرين والشعبي والنخعي وعطاء والحسن وقتادة قال وعليهم مع الاثر القياس على اجماعهم على ان اهل العدل اذا ظهر واعلى الخوارج لم يغرموا ما استولموا وكذا اقطاع الطريق ولو كان السارق في التضمنين كالمناصب لتعديده لوجب الضمان على هؤلاء لتعديدهم وظلمهم وكذا لو استولمك حربي ما لا لمسلم غلب عليه ثم اسلم لم يتبع به اجماعا قال وهذا

هو الصواب لقوله تعالى فاقطعوا ايديهما جزاء بما كسبا فليعلمن ان الله غفار رحيم ولو كان لازما لمرقم به كما عرفهم بالقطع ثم قال البيهقي (وابراهيم بن عبد الرحمن لم يثبت له سماع من عمر الى قوله ولا تعرف اخاه) قلت * كذا في نسخة من هذا الكتاب ولا تعلق لهذا الكلام بما قبله ثم ذكر البيهقي بسنده (عن هشيم ثنا بعض اصحابنا عن الحسن كان يقول هو ضامن للسرقة مع القطع) قلت * في سنده هذا المجهول وقد جاء عن الحسن بخلاف هذا قال عبد الرزاق عن ابن جريج اخبرني اسمعيل بن مسلم عن الحسن قال حسبته القطع ثم ذكر البيهقي (عراي حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه كان يقول بضمن السرقة استهلكها ولم يستهلكها وعليه القطع) قلت * قد تقدم عنه وعن غيره عدم التضمن وحكاها ابن المنذر في الاشراف عن مكحول والثوري وقال ابن عبد البر هو قول سائر الكوفيين وروى ابن ابي شيبة بسنده عن الشعبي قال ان وجدت السرقة بعينها عنده اخذت منه وقطعت يده وان كان قد استهلكها قطعت يده ولا ضمان عليه ثم قال ثنا هشيم عن مغيرة عن ابراهيم واشعث عن ابن سيرين مثله وروى بسنده عن عطاء نحو ذلك وروى بسنده عن سعيد بن جبير سئل عن الرجل يسرق فيقطع يده ايغرم السرقة قال كفى بالقطع غرما *

قال * **باب ما جاء في تضعيف الغرامة** *

ذكر في آخره (عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب اصاب غلمان ناقه لرجل الى آخره) قلت * في الاستدكار ما ملخصه ان العلماء تركوه للقرآن والسنة اما القرآن فقوله تعالى فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ولم يقل بمثليه واما السنة فانه عليه السلام قضى على من اعتق شقصا من عبد بقيمة حصه شره كما وضمن الصحفة التي كسرها بعض اهله بصحفة مثلهما ولانه خبر يمدفعه الاصول فقد اجمع العلماء على ان من استهلك شيئا لا يغرم الا مثله او قيمته وانه لا يعطى احد بدعواه فله عليه السلام لو اعطي قوم بدعواه لم يادعوا قوم دماء قوم واموالهم ولكن البيهقي المدعى * وفي هذا الحديث تصديق المذنب فيما ذكر من ثمن باقيه وفيه ايضا انه غرمه باشراف عبيده وقد اجمعوا على ان اقرار العبد على سيده في ماله لا يلزمه وايضا ان يحيى بن عبد الرحمن لم يلق عمر ولا سمع منه فهذا اربعة اوجه على هذا الحديث وقد ذكر البيهقي في الباب الذي يلي هذا الباب عن الشافعي ما ملخصه انه استدلى على ترك تضعيف الغرامة بوجهين من هذه الاربعة وقد كرر ابن وهب في موطاه الحديث بمعناه من طريقين من رواية يحيى بن عبد الرحمن عن ابيه وابوه عبد الرحمن سمع عمر وروى عنه وليس عند جمهور رواة الموطأ عن ابيه قال ابو عمر اظن ابن وهب وهم فيه وذكر ايضا ان القصة كانت بعد موت حاطب وهو غلط لان حاطبا مات سنة ثلاثين في خلافة عثمان *

﴿باب لا قطع على مختلس﴾

* قال *

ذكر فيه حديثا عن ابن جريج عن ابي الزبير عن جابر ثم ذكر (ان ابا داود قال لم يسمعه ابن جريج من ابي الزبير وبلغني عن ابن حنبل قال انما سمعه ابن جريج من ياسين الزيات) * قلت * اخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج قال قال لي ابو الزبير قال جابر الحديث وهذا صريح في انه سمعه منه وكذلك اخرجه النسائي فقال انا محمد بن حاتم انا سويده هو ابن نصر انا عبد الله هو ابن المبارك عن ابن جريج قال اخبرني ابو الزبير فذكره وهذا سند صحيح وبهذا اللفظ ايضا اخرجه الطحاوي فقال ثابتي بن عثمان ثنا نعيم هو ابن حماد ثنا ابن المبارك فذكره ويحيى اخرجه له الحاكم في مستدركه وابن حبان في صحيحه ونعيم اخرجه له البخاري في صحيحه فهو ايضا سند صحيح وقد صرح فيه ايضا بالسماع فيحمل على انه سمعه منه مرة بلا واسطة ومرة بواسطة ياسين ويدل على ذلك ان الترمذي اخرجه من حديث ابن جريج عن ابي الزبير ثم قال حسن صحيح ثم ذكر البيهقي حديث التي كانت تستعير ثم رجح رواية السرفقة * قلت * الروايتان صحيحتان فالعمل بهما كما روي عن ابن حنبل وغيره اولى من ترجيح احدهما *

﴿باب ما جاء في تفسير الخمر﴾

* قال *

ذكر فيه قول عمر (نزل تحريمها يوم نزل وهي خمسة من العنب والتمر والبر والشمع والعسل والخمر ما خامر العقل) وفي آخره (فقلت ما ترى في السادسة اصنع بالسند قال لم يكن هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان لنهي عنه الا ترى انه قد عم الاشارة كلها فقال الخمر ما خامر العقل قال ابو بكر يعني الاسماعيل فيه دلالة على ان قوله والخمر ما خامر العقل من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه البخاري في الصحيح عن احمد بن ابي رجاء الا انه لم يذكر ولو كان لنهي عنه فانه مما قيل للشعبي وهو الذي اجاب به) * قلت * وهذا الكلام يقتضي انه في البخاري كما ساقه الى قوله ولو كان لنهي عنه وليس هو كذلك في صحيح البخاري لا لفظا ولا معنى بل لفظه فقلت يا ابا عمرو فشيء يصنع بالسند من الرز قال ذلك لم يكن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم او قال على عهد عمر كذا ذكره بالشك وكيف يسوق الشعبي هذا اللفظ من كلام عمر ثم يقول عن النبي صلى الله عليه وسلم الا ترى انه قد عم الاشارة كلها فقال الخمر ما خامر العقل هذا لا يستقيم وقد صرح البيهقي في آخر الباب الذي يلي هذا الباب (ان هذا قول عمر) ثم ذكر البيهقي حديث ابن عمر (لقد حرمت الخمر وما بالمدينة منها شيء) * قلت * قد كان بالمدينة سائر الانبذة غير الخمر لانها كانت تجلب اليها فلما بقي اسم الخمر عن بقية الانبذة دل على ان هذا الاسم عنده حقيقة لشراب العنب النبي المشتد وان ما سواها غير مسمى بهذا الاسم وان سعى به كان مجازا ولهذا اني اسم الخمر

عنه مع وجوده عنده بالمدينة وهذا علامة المجازفة ان تسميته باسم الخمر على جهة التشبيه بها عند وجود السكر فوجب ان يحمل حديث الخمر من خمسة اشياء ونحوه على الحال التي يتولد منها السكر لانها حينئذ تعمل عمله في توليد السكر واستحقاق الحد وعليه يحمل قول عمر الخمر ما خمر العقل * لان الخمر من الغطية والقليل من الانبذة لا يخامر العقل وقد نفى ابو الاسود اسم الخمر عن الطلاء بقوله *

دع الخمر تشريها الفواة قاتني * رأيت اخاها مغنيا لكانها

فان لا يكها وتكته فانه * اخوها غذته امه بلبانها

جعل الطلاء اخا للخمر واخو الشئ غيره اذ انهما معا من الكرم *

* قال * * باب الدليل على ان الطبخ لا يخرج هذه الاشربة من دخولها في الاسم والتحريم *

ثم ذكر فيه (عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال كل مسكر خمر) الى آخره ثم قال (كذا رواه سائر اصحاب مالك عن مالك موقوف غير روح فانه رفعه) قلت * ذكر ابو عمر هذا الحديث في التمهيد ثم قال موقوف في الموطأ لم يختلف فيه الرواة عن مالك الا عبد الملك بن الماجشون فانه رواه عن مالك عن نافع عن ابن عمر عنه عليه السلام فرفعه وذكر المزني في اطرافه ان النسائي رواه في الاشربة عن الحارث بن مسكين عن ابن القاسم عن مالك مرفوعا كذلك ثم ذكر البيهقي (عن ابن عباس انه سئل عن الطلاء فقال ان النار لا تحل منها شيئا ولا تحرمه) * قلت * استدل البيهقي بهذا الاثر على التحريم وابن ابي شيبة ذكره في مصنفه في باب جواز شرب الطلاء اثناء آثار دالة على الاباحة فقال ثنا ابن فضيل عن الاعمش فذكره وفي لفظه ان النار لا تحل شيئا ولا تحرمه لان اوله كان حلالا *

* قال * * باب من رخص فيما لم يسكر *

ذكر فيه قول ابن عباس (والسكر من كل شراب) * قلت * خرج قاسم بن اصبغ ثنا احمد بن زهير ثنا ابو نعيم الفضل ابن دكين عن مسعر عن ابي عون عن عبد الله بن شداد عن ابن عباس قال حرمت الخمر بعينها القليل منها والكثير والسكر من كل شراب * قال ابن حزم صحيح وتابع ابن ابي عمير بن جعفر بن عون فرواه عن مسعر الثوري فرواه عن ابي عون كذلك وفي التهذيب للطبري ثنا محمد بن موسى الحرشي ثنا عبد الله بن عيسى ثنا داود بن ابي هند عن عكرمة عن ابن عباس قال حرم الله الخمر بعينها والسكر من كل شراب * وروى ابو حنيفة في مسنده عن ابن ابي جيفة قال قال ابن عباس حرمت الخمر بعينها قليلها وكثيرها والسكر من كل شراب *

قال *

باب ما جاء في صفة نبيذ *

ذكر فيه (عن أبي خيثمة يعني زهير عن أبي اسحق عن عمرو بن ميمون قال أنا لشرب من النبيذ نبيذاً يقطع لحوم الابل) * قلت *
 اخرج الطحاوي هذا الاثر عن روح بن الفرغ عن عمرو بن خالد عن زهير وفي آخره قال وشربت من نبيذه فكان كاشد
 النبيذ وروح وثقه الخطيب وعمرو بن خالد ثقة ثبت كذا قال احمد بن عبد الله واخرجه الدارقطني من حديث شريك
 عن أبي اسحق ولفظه اني شربت هذا النبيذ الشديد يقطع ما في بطوننا من لحوم الابل وقال ابن أبي شيبة ثنا
 الاحوص عن أبي اسحق عن عمرو بن ميمون قال قال عمر أنا لشرب هذا الشراب الشديد يقطع به لحوم الابل في
 بطوننا ان تؤذيتا فمن رابه من ترابه حتى تليزجه بالماء * وقال ايضاً ثنا وكيع ثنا اسمعيل بن أبي خالد عن قيس بن
 أبي حازم حدثني عتبة بن غرقد قال قدمت على عمر فدا عا بعس من نبيذ قد كان يصير خلا فقال اشرب فاخذته
 فشر به فما كدت ان اسيفه ثم اخذه فشر به ثم قال يا عتبة أنا لشرب هذا النبيذ الشديد يقطع به لحوم الابل في
 بطوننا ان تؤذيتا * ثم قال البيهقي (وما الصفة فقيماً أنا أبو بكر) فذكر قول الحبشية (كنت انبذ له في سقاء من الليل
 فاذا اصبح شرب منه) ثم ذكر معنى ذلك من وجوه ثم قال (وعلى مثل هذه الصفة كان نبيذ عمرو وغيره من الصحابة
 الا ترى ان عمر إنما احل الطلاب حين ذهب سكره وشره وحظ شيطانه وذلك فيما أنا أبو بكر) فذكر بسنده ران عمر لما قدم
 الشام تسكوا له وباء الارض الى ان قالوا اهل لك ان نجعل لك من هذا الشراب شيئاً لا يسكر قال نعم فطبخوه حتى ذهب منه
 الثلثان وبقي الثلث الى ان قال فامرهم عمر ان يشربوه) ثم ذكر ان عمر كتب ان اطبخوا شراباً حتى يذهب نصيب الشيطان
 منه فان للشيطان اثنين ولكم واحد * قلت * قد ورد مثل هذا عن عمرو وغيره من السلف قال عبد الرزاق في مصنفه عن معمر
 عن ايوب عن ابن سيرين قال كتب لروح من كل شيء زوجان وفيه ان الملك قال لا تطبخوه حتى يذهب ثلثاه ويبقى الثلث *
 قال ابن سيرين فوافق ذلك كتاب عمر بن الخطاب وعن معمر عن عاصم عن الشعبي قال كتب عمر الى عمار ما بعد فانه جاء
 بنا اشربة من الشام كانها طلاء الابل قد ضجحت حتى ذهب ثلثاه الذي فيه خبث الشيطان وزجج جنونه وبقي ثلثه فاصطنعه وأمر
 من قبلك ان يصطنعه * وعن ابن التيمي عن منصور عن ابراهيم عن سويد بن غفلة قال كتب عمر الى عمار ان يرزقوا
 الناس الطلاء ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه * وفي مصنف ابن أبي شيبة ثنا عبد الرحيم بن سليمان عن داود بن ابي هند سأل
 سعيد بن المسيب عن الشراب الذي كان عمر اجازة للناس قال هو الطلاء الذي قد طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه *
 ثنا علي بن مسهر عن سعيد بن أبي عمرو بن قنادة عن انس بن ابي سعيد و معاذ بن جبل واباطمة كانوا يشربون من
 الطلاء ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه * ثنا وكيع عن الاعمش عن ميمون هو ابن مهران عن أم الدرداء قال كنت اطح

لأبي الدرداء الطلاء ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه لشربه وعن علي أنه كان يرزق الناس من الطلاء الذي ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ثنا ابن فضيل عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن قال كان علي يرزقنا الطلاء فقلت له ما هيئته قال أسود ياخذُه أحدنا بأصبعه * تناو كيع عن سعد بن أوس عن أنس بن سيرين قال كان أنس بن مالك سقيم البطن فامر لي أن أطبخ له طلاء حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه فكان يشرب منه الشربة على أثر الطعام * ثنا ابن عمير ثنا اسمعيل عن معبرة عن شريح أن خالد بن الوليد كان يشرب الطلاء بالشام * وقد تقدم في آخر باب الدليل على أن الطبخ لا يخرج هذه الاشربة من دخولها في الاسم والتحريم ما أخرجه ابن أبي شيبة من قول ابن عباس أن النار لا تحل شيئاً إلى آخره وهذا كله يقتضي جواز شرب هذا المطبوخ وقد قال صاحب الاستذكار لا أعلم خلافاً بين الفقهاء في جواز شرب العصير إذا طبخ فذهب ثلثاه وبقي ثلثه وقد تقدم من كلام البيهقي خلاف هذا فقال باب الدليل على أن الطبخ لا يخرج هذه الاشربة إلى آخره وذكر هناك قول أبي عبيد (قد جاء في الاشربة آثار كثيرة بأسماء مختلفة) فذكر الخمر والسكر والبتع والجمعة والمزنا والسكركة والفضيخ والخليطين والمنصف وهو أن يطبخ عصير العنب قبل أن يغلي حتى يذهب نصفه وان طبخ حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه فهو الطلاء سمي بذلك لأنه يشبه بطلاء الابل في نجعته وسواده ثم قال (وهذه الاشربة كلها كناية عن اسم الخمر ولا أحسبها الا داخله في قوله عليه السلام ان ناساً من امتي يشربون الخمر باسم يسمونها به * ومما بينه قول عمر الخمر ما خامر العقل) وقال في الحلافيات ما أسكر كثيره فقليله حرام من أي الاجناس كان من مطبوخ وفي *

❦ باب ما جاء في الكسر بالماء ❦

* قال *

ذكر فيه حديثان أحدهما الوفاء الذي وفدوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم من عبد القيس ثم قال (الروايات الثابتة في قصة وفد عبد القيس خالية عن هذه اللفظة وفي هذا الاسناد من مجهول حاله) * قلت * رواه أبو داود وفي سننه باسناد رجاله ثقات معروفون ليس فيهم مجهول الا هذا الصحابي الذي هو من جملة وفد عبد القيس والصحابة عندهم عدول لا تضرهم الجملته وكذا قال البيهقي في غير موضع وإذا كان كذلك فهذه اللفظة زيادة من ثقة فهي مقبولة ثم ذكر البيهقي هذا لمحدث من جهة أبي هريرة وفي آخره (فان خشى شربه فليطبخ عليه الماء) ثم قال (رواه جماعة لم يذكر فيه هذه اللفظة فيشبهه ان تكون من قول بعض الرواة) * قلت * هذا دعوى والراوي إذا كان ثقة قبلت زيادته كما تقدم ثم ذكر حديثان إسرائيل هو ابن يونس عن علي بن بزيمة عن قيس بن جبير عن ابن عباس * قلت * هذا سند جيد وأخرجه أبو داود * وبسند جيد أيضاً عن سفيان هو

التوري عن ابن بزيمة بسنده والرفع زيادة من ثقة فوجب قبوله ثم ذكر حد يثا عن عائشة في سنده ثمانية ابن كلاب فقال (مجهول) * قلت * ذكره ابن حبان في الثقات من اتباع التابعين ثم ذكر رواية وفيها عكرمة بن عمار * قلت * تقدم الكلام عليه في باب مس الفرج بظهر الكف ثم ذكر حد يثا في سنده عبد الملك بن نافع فقال (مجهول) * قلت * ذكره ابن حبان في الثقات من التابعين ثم ذكر اثر عن عمر في كسر الشراب المشند بالماء ثم قال (انما كان اشتداده بالحموضة او بالحلاوة) * قلت * في مصنف عبد الرزاق ثلثا ابن جريح اخبرني اسمعيل ان رجلا لعب في شراب نبت لعمر بطريق المدينة فسكر فتركه عمر حتى افاق فخذ * ثم اوجعه عمر بالماء فشرب منه قال ونبذ نافع بن عبد الحارث لعمر ابن الخطاب في المزاد وهو عامل له فاستاخر عمر حتى عدا الشراب طوره فدعا به عمر فوجده شديدا فاولجعه بالماء ثم شرب وسقى الناس * فقلوه فسكر يضعف تاويل البيهقي *

* قال * ❦ باب الرخصة في الاوعية بعد النهي ❦

* قلت * في الاستدكار كان الشافعي يكره الانتباز في هذه الاوعية وقال ابن القاسم كره مالك الانتباز في الدنيا والمزفت قال ابو عمر اظهروا فبقوا على اصل النهي ولم يقبلوا رخصة النسخ *

* قال * ❦ باب من اقيم عليه الحد اربعا ثم عاد ❦

ذكر فيه حديث رفع القتل في الرابعة عن الزهري عن قبيصة بن ذؤيب عنه عليه السلام * قلت * سنكت عن الحديث وهو مرسل وقبيصة معدود من التابعين وفيه علة اخرى وهي ان الزهري لم يسمعه من قبيصة ذكرها الطحاوي في الرد على الكرايسي وقال مستدلا على ذلك ثنايونس هو ابن عبيد ثنايونس بن بكر ثنايونس عن ابن شهاب انه بلغه عن قبيصة بن ذؤيب فذكر الحديث وسنده على شرط مسلم *

* قال * ❦ باب من وجد منه ريح شراب ❦

ذكر فيه حديثا في سنده محمد بن علي بن ركانة فذكر بسنده (عن ابن المدني قال مجهول) * قلت * هو معروف وهو ابن علي بن يزيد بن ركانة روى عنه ابن جريح وابن اسحق وخرج له ابو داود في سنده وثقة ابن حبان *

* قال * ❦ باب ما جاء في اقامة الحد حال السكر او حتى يذهب ❦

ذكر فيه (ان مطيع بن الاسود ضرب شاربا ضرا باشد فقال عمر كم ضربته فقال ستين فقال قتله اقص عنه بعشرين قال ابو عبيد يقول اجعل شدة الضرب قصاصا بالعشرين التي بقيت) قال البيهقي فيه (ان الزيادة على الاربعين تعزير وليس بمحد) * قلت * بل هي حد لما في الصحيح ان النبي عليه السلام واما بكر اجد في الخمر اربعين وجلده عمر

ثمانين ذكره البيهقي قبل هذا الباب وبعده.

* قال * **باب ما جاء في عدد حد الخمر**

ذكر في آخره (عن علي أنه جلد في الخمر أربعين جلدة بسوط له طرفان) ثم قال (وكانه أراد صار أربعين بالطرفين فقد روينافي الحديث الموصول أنه أمره بجلدة أربعين) * قلت * إذا جلد بسوط له طرفان أربعين صار الكل ثمانين وتاويل البيهقي بعيد جد المخالف لمقتضى اللفظ وقال القاضي عياض المعروف من مذهب علي الجلد في الخمر ثمانين ومنه قوله في قليل الخمر وكثيرها ثمانون جلدة. * وروي عنه أنه جلد المعروف بالنجاشي ثمانين والمشهور أنه هو الذي أشار على عمر بإقامة الحد ثمانين وروي أنه جلد أربعين بسوط له راسان فتكون جملتها ثمانين. وذهب الطبري في التهذيب إلى أن حد الخمر ثمانون وأول ضربه عليه السلام أربعين بالضروب. كان عبد الله ضربه كذلك بسوطين واستدل على ذلك بحديث أنس أنه عليه السلام ضربه بجريدتين نحواً من أربعين *

* قال * **باب السلطان يكره على الاختان وما ورد في الختان**

ذكر فيه حديث الفطرة * قلت * مذهبه أن الختان واجب ومقصوده من هذا الحديث الاستدلال على ذلك ودلالته على أنه سنة أظهر قال الخطابي ذهب أكثر العلماء إلى أن الفطرة هي السنة قال النووي وكذا ذكره جماعة غير الخطابي قالوا ومعناه أنها من سنن الأنبياء عليهم السلام ثم إن معظم هذه الخصال سنة وليست بواجبة عند العلماء وفي بعضها خلاف في وجوبه انتهى كلامه والاستدلال بهذا الحديث على سنية الختان من وجهين * أحدهما * أن الفطرة هي السنة كما تقدم والسنة تذكروا في مقابلة الواجب * والثاني * أن الأشياء التي ذكرت في الحديث مع الختان ليست بواجبة وفي شرح العمدة الاستدلال بالقرآن في هذا المكان قوي لأن لفظ الفطرة لفظة واحدة استعملت في هذه الأشياء الخمسة فلو فرقت في الحكم أعني أن يستعمل في بعض هذه الأشياء لإفادة الوجوب وفي بعضها لإفادة الندب لزم استعمال اللفظ الواحد في معنيين مختلفين وفيه ما عرفت في علم الأصول وإنما يضعف دلالة الاقتران إذا استعملت الجمل في الكلام ولم يلزم منه استعمال اللفظ الواحد في معنيين كما جاء في الحديث لا يؤمن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الجنابة * فاستدل به بعض الفقهاء على أن غسل الجنب في الماء يفسده لكونه مقروناً بالنهي عن البول فيه ثم ذكر البيهقي حديث عويم بن كليب (عن أبيه عن جده قال قال عليه السلام له التي غنك شعرك الكفر واختن) * قلت * هو عويم بن كثير بن كليب ومع ضعف الوسطة بين ابن جريج وعويم يحمل الحديث على الاستحياء بقريته أنه ذكر معه القاء شعر الكفر وليس بواجب

ثم ذكر عن ابن عباس حديث (الختان سنة للرجال مكرمة للنساء) ثم قال (امنا ضعيف والصحيح موقوف) ثم ذكر عن رجل
عن ابن عباس كره ذريعة الارغل وقال لا يقبل الموت ولا تجوز شهادته) قلت فيه هذا الجبرول ثم ذكر عنه (قال لا يقبل صلوة
رجل لم يختن) قلت في سنده ابن ابي يحيى وحاله معروف ثم قال (وهذا يدل على انه كان يوجبها وان قوله سنة
للرجال اراد به سنة النبي عليه السلام الموجبة) قلت كيف يستدل بهذا وهو من طريقة ضعيف ثم ذكر حديثا اخر
ابراهيم عليه السلام وقال (قال الله تعالى ثم اوحينا اليك ان التبع ملء ابراهيم حنيفا وذكر ان هذا احسن ما يستدل به)
قلت النبي عليه السلام مأمور باتباعه في التوحيد بقريته قوله بعند ذلك حنيفا وما كان من المشركين
ولولمنا انه امر باتباعه في الختان لسنا تعلم ان ابراهيم عليه السلام امر بالختان وجوبا او كانت مستحبا في جمعه
وفي الاستدكار من ملء ابراهيم سنة وفريضة وكل يتبع على وجهه ثم ذكر الكلمات التي ابتلي بها ابراهيم (وانها عشر ومنها
الختان ثم قال (قال اصحابنا الابتلاء انما يقع في الغالب بما يكون واجبا) قلت لو كان كذلك لكانت هذه الاشياء
كلها واجبة لان ابراهيم عليه السلام ابتلي بها والنبي عليه السلام امر بالباعه على ما قرره النبي في وليس الامر
كذلك بل الاشياء التي قرنت بالختان في هذا الاثر ليست بواجبة والنزاع في الختان وقال ابن المنذر ليس
في الختان خبر يرجع اليه ولا سنة يتبع والاشياء على الاباحة *

❦ باب الحدود كفارات ❦

❦ قال ❦

ذكر فيه الحديث ثم ذكر حديث (لا ادرى الحدود كفارة) من وجهين مرفوعا ومن وجه واحد مرسلان قال (ان
صحيح محتمل) الى آخره قلت صحيح بلا شك لانه لوروي من وجه مرسلان ومن وجه مرفوعا رجع الرفع لانه
زيادة فكيف وقد روي مرفوعا من وجهين وقد رواه ابو داود بسند صحيح من حديث عبد الرزاق عن معمر
عن ابن ابي ذئب عن سعيد المقبري عن ابي هريرة عنه عليه السلام وكذلك رواه الحاكم ثم قال صحيح على شرط الشيخين *

❦ باب السد على اهل الحدود ❦

❦ قال ❦

ذكر فيه حديث ثمان عن شعبة عن يحيى بن سعيد عن ابن المنكدر عن ابو هريرة عن ابيه ثم قال (كذا رواه جماعة عن شعبة)
ثم ذكره (عن سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن ابن المنكدر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم) الحديث ثم قال
(هذا صحيح مما قبله) قلت الاول رواه عن شعبة بجماعة كما ذكر البيهقي وشعبة اجل من ابن بلال فروايتهم اصح
من روايتهم وقد رواه النسائي عن عيسى الغنيري عن ابي داود عن شعبة كذلك *

❦ باب الضمان على البهائم ❦

* قال *

ذكر فيه حديث ناقة البراء من عدة طرق ثم ذكره من حديث عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن حرام عن أبيه **قلت** * اضطرب اسناد هذا الحديث اضطرابا شديدا واختلف فيه على الزهري فروي عنه على سبعة أوجه ذكرها ابن القطان ثم قال ولا بعد زيادة على هذا ولكن هذا المتيسر وذكر عبد الحق بعض الاختلاف فيه ثم قال وفيه اختلاف أكثر من هذا وذكر ابن عبد البر بسنده عن أبي داود قال لم يتابع أحد عبد الرزاق على قوله في هذا الحديث عن أبيه وقال أبو عمر أنكروا عليه قوله فيه عن أبيه وقال بن حزم هو مرسل رواه الزهري عن حرام بن سعد بن محبصة عن أبيه ورواه الزهري أيضا عن أبي أمامة بن سهل ابن حنبل أن ناقة للبراء **قلت** * ولم يسمع سعد بن محبصة من أبيه ولا أبو أمامة من البراء انتهى كلامه ثم إن الشافعي وغيره تركوا العمل بعموم هذا الحديث قال الطحاوي وجدنا أهل العلم جميعا لا يختلفون أنه لا يجب على أهلها ما أصابت بالليل من بني آدم وظاهر الحديث يخالف ذلك ثم ذكر البيهقي عن جماعة قصة نفس الغنم **قلت** * على تقدير أن يكون شريعته شريعة لنا فالشافعية وغيرهم يخالفون هذه القصة ولا يحكمون بها وهي منسوخة بحديث العجماء جبار *

❦ باب الدابة تنفخ برجلها ❦

* قال *

ذكر فيه حديث (الرجل جبار) من طريق سفیان بن حسين عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة ثم حكى (عن الشافعي أنه غلط) وعن الدارقطني أنه وهم وأنه لم يتابع سفیان على قوله الرجل جبار أحد ثم ذكره من حديث آدم عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة ثم قال (لم يتابعه أحد عن شعبة) ثم ذكره مرسل من حديث أبي قيس الأودي عن هزيل ثم قال (لا تقوم به حجة) ثم قال (ورواه قيس بن الربيع موصولا يذكر ابن مسعود وقيس لا يحتاج به) **قلت** * أبو قيس احتج به البخاري ووثقه جماعة فكيف لم تقوم به حجة مع أن مرسله تأيد بمسند قيس وهو أن تكلموا فيه فقد وثقه أبو الوليد الطيالسي وعفان وقال معاذ قال لي شعبة ألا ترى إلى يحيى بن سعيد يقع في قيس بن الربيع لا والله ماله إلى ذلك سبيل وقال ابن عدي عامة رواياته مستقيمة والقول فيه ما قال شعبة وأنه لا بأس به وتأيد أيضا بمسند آدم عن شعبة وبمسند سفیان بن حسين وهو أن تكلم فيه فقد وثقه ابن معين وغيره وأخرج له مسلم وابن حبان في صحيحيهما والحاكم في المستدرک وأخرج حديثه هذا أبو داود والنسائي ورواه أيضا زياد بن عبد الله البكائي عن الأعمش عن أبي قيس عن هزيل عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فوصله واسنده وكذا ذكر صاحب التمهيد والبكائي وأن تكلم فيه يسيرا فقد وثقه جماعة وأخرج له الشيخان في صحيحيهما والشافعي يحتاج بالمرسل إذا

روي من وجه آخر مرسل أو مستند وهذا المرسل روي من وجوه عديدة كما ترى وقال ابن عبد البر كان الشامي يفتي بان الرجل جبار *

* قال * باب علم الحديث الذي فيه النار جبار *

ذكره من حديث عبد الرزاق عن معمر ثم ذكر عن معمر قال لا اراه الا وهما ثم ذكر (عن ابن حنبل انه قال ليس بشي لم يكن في الكتب) ثم ذكر عنه ما معناه ان النار قال فتكتب بالياء كما تكتب الير * قلت * اخرجه ابن ماجه وخرجه ابو داود من حديث عبد الملك الصنعاني وقال الخطابي لم ازل اسمع اصحاب الحديث يقولون خطأ فيه عبد الرزاق انما هو الير حتى وجدته لا يبي داود عن عبد الملك عن معمر قد ل انه لم يفرده به عبد الرزاق وقال ابن حزم هو خير صحيح تقوم به الحجة وحكي صاحب التمهيد عن ابن معين انه قال اصله الير جبار ولكنه صحفه معمر قال ابو عمر في قوله نظر ولا نسلم له حتى ينضح وقال في الاستذكار لم يات ابن معين على ذلك بدليل وليس هذا يرد احاديث الثقات انتهى كلامه ثم انه ان كان ثم تصحيف فنسبته الى عبد الرزاق اظهر من نسبته الى معمر لان معمر قال لا اراه الا وهما *

* قال * باب الرخصة في الاقامة بدار الشرك لمن لا يخاف الفتنة *

ذكر فيه حديث ابن شهاب عن عمرو بن عبد الرحمن بن امية عن ابيه عن يعلى ثم قال يورواه عمرو بن الحارث عن ابن شهاب فقال عمرو بن عبد الرحمن بن امية ابن اخي يعلى * قلت * كذا في غير نسخة من نسخ هذا الكتاب عمرو وخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث عمرو بن الحارث عن ابن شهاب ان عمرو بن عبد الرحمن ابن اخي يعلى وخرجه النسائي كذلك ولفظه عمرو بن عبد الرحمن بن امية ابن اخي يعلى *

* قال * باب المسلم يتوقى في الحرب قتل ابيه *

ذكر فيه حديث اسمعيل بن سميع (عن مالك بن عمير جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم) الحديث ثم قال (مرسل جيد) * قلت * ابن سميع تركه جريروا بن عيينة وزائدة لمذهبه ومالك حاله مجهر ل كذا قال ابن القطان *

* قال * باب شهود من لا فرض عليه *

ذكر فيه حديث ثناني سنده يزيد بن عياض فقال (لا يحتج به) * قلت * هذا جرح يسير ولم ار احدا ذكر فيه مثل هذا بل اغلظوا الكلام فيه فقال ابن معين ليس بشي ولا يكتب حديثه وقال مرة ليس بثقة وضعفه ابن المديني والد ارقطني ومثل عنه مالك فقال الكذب الكذب وقال البخاري ومسلم منكر الحديث وقال السعدي ذهب حديثه وقال النسائي واحمد بن صالح والازدي متروك الحديث جدا ذكر ذلك ابن الجوزي *

* قال * ﴿ باب قوله تعالى وانفقوا في سبيل الله ولا تلقوا ابايكم الى التهلكة ﴾

ذكر فيه (عن قيس بن ابي حازم عن مدرك بن عوف انه كان جالساً عند عمر) الى آخره ثم ذكره من وجه آخر وفيه مالك بن عوف ثم قال (قال يعقوب يعني ابن سفيان وهو احد الرواة مالك اشبهه) قلت ذكره ابن ابي حاتم في كتابه وابن حبان في الثقات وابو عمر في الاستيعاب فقال مدرك بن عوف ولم يقل احد منهم مالك *

* قال * ﴿ باب النفير وما يستدل به على ان الجهاد فرض على الكفاية ﴾

ذكر فيه حديث ابي قتادة (انه عليه السلام لم يفضل على الجهاد شيئاً الا المكتوبة) ثم قال (هذا يدل على انه فرض على الكفاية حيث فضل عليه المكتوبة بعينها) قلت ففروض الاعيان متفاوتة في نفسها بعضها افضل من بعض فلا يلزم من تفضل الصلوة على الجهاد ان يكون فرض كفاية ثم ذكر في آخر هذا الباب (عن علي بن مجزى عن الجماعة اذ امروا ان يسلم احد هم) الى آخره قلت هذا غير مناسب للباب وكأنه اراد شبه الجهاد بالسلام وردده فقصر في العبارة ويدل على انه اراد هذا قوله في كتاب المعرفة وجعله يعني الشافعي شيئاً بالصلوة على الجنابة ورد بالسلام وغير ذلك من فروض الكفاية *

* قال * ﴿ باب سهم الخيل ﴾

قلت ما ذكره البيهقي في هذا الباب قد ذكره فيما تقدم في باب سهم الراجل والفارس من كتاب قسم الغنيمة والنهي وقد تكلمنا معه هناك *

* قال * ﴿ باب قسم الغنيمة في دار الحرب ﴾

ذكر فيه قسمته عليه السلام غنائم بني المصطلق ثم ذكر (عن ابي يوسف انه اجاب بان بلادهم صارت دار سلام وبعث الوليد بن عقبة باخذ صدقاتهم) ثم ذكر (عن الشافعي انه اجابه بانها كانت سنة خمس وانهم اسلموا بعدها بزمان وانما بعث اليهم الوليد مصداقاً لسنة عشر) ثم ذكر (ان الوليد كان زمن الفتح صياو ذلك سنة ثمان ولا يبعثه مصداقاً لابل بعد ان يصير رجلاً) ثم استدل على ذلك بحديث ابي موسى الهمداني (عن الوليد بن عقبة انه جئ به الى النبي صلى الله عليه وسلم حين فتح مكة وقد خلق بالخلق فلم يسه) ثم قال (قال ابن حنبل وروى انه سلخ يومئذ فتقذره رسول الله صلى الله عليه وسلم) الى آخره قلت في التمهيد في ترجمة الوليد قال ابو موسى هذا مجهول والحديث منكرو مضطرب لا يصح وفي كتاب ابن ابي حاتم عن البخاري لا يصح حديثه قال ابو عمر ولا يمكن ان يكون من بعث مصداقاً في زمن النبي صلى الله عليه وسلم صياو يوم الفتح ويدل ايضا على فساد حديثه ان الزبير وغيره من اهل العلم بالسيرة ذكر ان الوليد

وعماره ابني عقبة خرجا ليردا اختهما مام كلثوم عن الهجرة وكانت هجرتها في المدينة بين النبي عليه السلام وبين اهل مكة ومن كان غلاما مخلقا يوم الفتح ليس يحيى منه مثل هذا وذلك واضح وقد ذكر البيهقي خروج الوليد واخيه ليردا اختهما فيما بعد في باب نقض الصلح لا يجوز وذكروا في الاستيعاب نحو هذا وزاد انه لا خلاف بين اهل العلم بتاويل القرآن فيما عرفت ان قوله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فأنزل في الوليد وذلك انه عليه السلام بعثه الى بني المصطلق مصداقا الى آخره قال ومن حديث الحكم بن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال نزل في علي والوليد في قصة ذكرها قوله تعالى فمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا وذكر الحاكم في المستدرک بسنده عن مصعب بن عبد الله الزبيري قال كان الوليد في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا *

* قال * باب المنع من صبر الكافر بعد الاسارى ان يتخذ غرضا *

ذكر فيه حديث عدي بن ثابت (عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال قال عليه السلام لا تتخذوا شيئا فيه الروح غرضا) ثم قال (اخرجه مسلم وذكره البخاري) قلت * هذا اللفظ يحتمل انه ذكره محجابه او غير محجبه والبخاري ذكر الحديث الذي ذكره البيهقي بعد هذا من طريق سعيد بن جبير عن ابن عمر ثم قال وقل عدي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي عليه السلام *

* قال * باب جريان الرق على الاسير وان اسلم اذا كان اسلامه بعد الاسر *

ذكر فيه حديث الرجل الذي اسر من بني عقيل قلت * وذكر في كتاب المعرفة عن الشافعي انه قال فيه دلالة على ان لا بأس ان يعطي المسلمون المشركين كل من يجرى عليه الرق وان اسلم اذا كان لا يسترق وهذا العقلي لا يسترق لموضعه فيهم انتهى فاذا ذكره وهو مشكل وفي تجويزه مخالفة الاجماع على نهاده كرهه المحققون فانه قال اجمعوا على ان ذلك منسوخ وانه ليس الامام ان يفدي من اسر من المسلمين بمن في يده من اسرى اهل الحرب الذين قد اسلموا وذكر ابن حبان في صحيحه هذا الحديث ثم قال ترك عليه السلام قبوله منه لانه علم باعلام الله اياه انه كاذب في قوله فلم يقبل ذلك منه في اسره كما كان يقبل مثله من مثله اذا لم يكن اسيرا فاما اليوم فقد انقطع الوحي فاذا قال الحربى انى مسلم قبل منه ورفع عنه السيف سواء كان اسيرا او محاربا وفي شرح مسلم للقرطبي قوله انى مسلم ظاهره انه صار مسلما بدخوله في دين الاسلام وظاهر قوله عليه السلام انه لم يقبل ذلك منه لما احببه بقوله لوقلتها وانت تملك امرك الفتح وحيد يدرى منه اشكال عظيم فان ظاهره انه لم يقبل اسلامه لانه اسير مغلوب عليه لا يملك نفسه وعلى هذا فلا يصح اسلام الاسير في حال كونه اسيرا وصحة اسلامه معلوم من الشريعة لا يختلف فيه غير ان اسلامه لا يزيل ملكه ماله ووجهه وهو ايضا

معلوم من الشرع وبما ظهر هذا الاشكال اختلفوا في الاتصال عنه فقال بعض العلماء ممكن ان يكون علم النبي صلى الله عليه وسلم من حاله انه لا يصدق في ذلك بالوحي وكذلك لما سأله في المرة الثانية فقال اني جائع فاطمئني وظمأن فاستقي قال هذه حاجته وقال بعضهم بل اسلامه صحيح وليس فيه ما يدل على انه رد اسلامه فاما قوله لو قلت وانت تملك امرئ افلحت * اى لو قلت كلمة الاسلام قبل ان تؤسر لبقيت حرا من احرار المسلمين لك ما لم من الجزية في الدنيا وثواب الجنة في الآخرة واذا اقلتها وانت اسير فان حكم الرق لا يزول عنك باسلامك فان قيل * فلو كان مسلما فكيف يفادى به من الكفار رجلا من مسلمين فالجواب * انه ليس في الحديث نص على انه رجع الى بلاده بلاد الكفر فيمكن ان يقال انما فدي بالرجلين من الرق واعتق منه بسبب ذلك وبقي مع المسلمين حرا من الاحرار وفي شرح مسلم للآزري وما يثبت عنه من هذا الحديث ان يقال كيف قال له اني مسلم ثم فادى به ومن اظهر الاسلام قبل منه من غير بحث عن باطنه وقد وقع في احاديث كثيرة الاخذ بانظواهر في هذا والبيضة على انه لم يورم ان يبحث عن ما في قلوب الناس قيل اما الشافعي فانه اباح في احد قوله المفاداة بالا سير اذا اسلم وراى انه لما كان للامام قبل اسلامه الخيار في المفاداة به لم يسقط هذا الخيار في ذلك بعد اسلامه ويحتاج بهذا الحديث واما اصحابنا القائلون ان حكم الاسير اذا اسلم ان يسترق فانهم قد يعتذرون عن المفاداة بهذا بان يقولوا يمكن ان يكون هذا من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم ومع هذا الرجل اوحى اليه انه غير مؤمن وانه مستباح الا ترى قوله صلى الله عليه وسلم بعد هذا لما سأله ان يطعمه ويسقيه هذه حاجتك *

﴿ باب قتل النساء والصبيان ﴾

قال *

ذكر فيه قوله عليه السلام في حديث الصعب (هم منهم) ثم ذكر بعثه عليه السلام الى ابن ابي الحقيق وفيه نبه عليه السلام عن قتلهم ثم ذكر (عن سفیان بن عیینة وأبو هريرة) ان حديث ابن ابي الحقيق ناسخ لحديث الصعب ثم ذكر ان الشافعي اعترض على ذلك بان حديث الصعب بعد حديث ابن ابي الحقيق قال ولم تعلمه رخص في قتل النساء والولد ان ثم نهى عنه * قلت * قد صح انه عليه السلام نهى عن ذلك بعد الترخيص وان لم يثبت ذلك بحديث ابن ابي الحقيق فقد ثبت بغيره وذلك ان ابن خبان ذكر في صحيحه حديث ابن عمر انه عليه السلام في بعض اسفاره رأى امرأة مقتولة فنهى عن قتل النساء والصبيان ثم ذكر حديث الصعب ثم قال * باب البيان بان خبر الصعب منسوخ بنسخه حديث ابن عمر الذي ذكرناه قبل ثم ذكر في هذا الباب عن الصعب كان يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة احاديث قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اولاد المشركين ان تقتلهم معهم قال نعم فانهم منهم ثم نهى عنهم يوم

حينئذ ذكر الحديثين الآخرين وقال في موضع آخر ذكر الخبر المصريح بأن نبيه صلى الله عليه وسلم عن قتل الذراري من المشركين كان بعد قوله صلى الله عليه وسلم منهم ثم ذكر هذا الحديث بهذا اللفظ ثم ذكر ايضا في صحيحه قوله عليه السلام ادرك خالد او قتل له لا يقتل ذرية ولا عسيفا من حديث المرقع بن صفي عن جده رباح وعن حنظلة الكاتب كلاهما عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال سمعه المرقع من حنظلة وسمعه من جده رباح وهما محبو ظان وذكر صاحب المستدرک حديث المرقع عن رباح وقال صحيح على شرط الشيخين وقد ذكر البيهقي هذا الحديث فيما بعد في باب المرأة تقتل ولنظفه (لا تقتل امرأة ولا عسيفا) واسلام خالد قبل الفتح بعد العرنيين وذكر البيهقي في الدلائل (انه اسلم في صفر سنة ثمان من الهجرة) وذكر ابن خبات ايضا ان اسلامه كان سنة ثمان فحدثه ناسخ لما في حديث الصعب من الاباحة بل النسخيين في نفس حديث الصعب كما تقدم ثم ذكر البيهقي (انه عليه السلام كان لا يغير حتى يصبح) ثم ذكر (عن الشافعي ان ذلك ليس بتحريم للاغارة ولكنه على ان يصبر من معه كيف يغيرون احياطا من ان يؤثروا من كمين او من حيث لا يشعرون وقد يخلط الحرث اذا اغاروا اليلاء فيقتل بعض المسلمين بعضا قد اصابهم ذلك في قتال ابن عتيك فقطعوا رجل احدهم) * قلت * ذكر البيهقي في كتاب المعرفة ان الشافعي اراد في قتال ابن عتيك خروجه في قتل ابن ابي الحقيق لان في تلك القصة ابن عتيك سقط فوقت رجله ويحتمل انه اراد في قتل كعب بن الاشرف فنلط الكاتب *

* قال * ❦ باب من اختار الكف عن القطع والتعريق ❦

ذكر فيه الرازي بكر من حديث ابن شهاب عن ابن المسيب ثم ذكر (عن احمد انه قال حديث منكر) * قلت * ذكر في كتاب المعرفة انه لم يقف على المعنى الذي لاجله انكره وكان ابنه عبد الله يزعم انه كان ينكر ان يكون ذلك من حديث الزهري * * قال * ❦ باب تحريم قتل ماله روح الايان بدمج فيوكل ❦

ذكر فيه (عن مالك عن يحيى بن سعيد ان ابا بكر بعث جيو شالي الشام) فذكره الى ان قال (ولا تعقرن شاة ولا بعير الا لما كلة) * قلت * اذ اجاز الذبح للاكل فلضرر الكفار ونفعه اكثر اولى بالجواز ولهذا عقر الدابة حال القتال كما يذكره البيهقي في الباب الذي يملوء وقد ذكر تلك وصية ابي بكر بطولها وذكرها البيهقي في الباب السابق بمعناه وفيها (ولا يقطعن شجرا مثمرا ولا يحرقن نخلا ولا يفرقنه) * مع ان قطع الشجر يجوز عند الحاجة بالاتفاق وقد ذكر البيهقي جوازه فيما مضى من قريب *

* باب من رأى قتل من لا قتال فيه *

* قال *

ذكر فيه قتل دريد وكان شيخا و قتل الزبير بن باطا يوم قريظة وكان اعمى * قلت * دريد كان ذارأى و ضرر مثله
 اشد من ضرر المقاتل و سياقي من كلام البيهقي ايضا (انه كان ذارأى) و اما الحرم الذي لا يقتل و ليس له رأى فهو
 ملحق بالاطفال و اما الزبير و غيره من بنى قريظة فانما استحل عليه السلام دمهم لم يظهر لهم الاحزاب عليه و كانوا
 في عهد فرأى ذلك نقضا للعهد ثم كذا قال ابو عبيد و ذكر البيهقي ذلك فيما بعد في باب نقض العهد من ابواب الجزية
 و ذكر البيهقي فيما تقدم في باب ما يفعل بالبالغين (ان الزبير سأل ثابت بن قيس ان يقتله فذكر ذلك للنبي صلى الله
 عليه وسلم فامره بقتله) ثم ذكر البيهقي حديث الحسن (عن سمرة اقتلوا شيوخ المشركين و استبقوا شرهم) * قلت *
 فيه امران * احدهما * ان في سنده الجحاج بن ارطاة ضعفة البيهقي في باب الوضوء من لحوم الابل و قال في باب الدية
 از باع (مشهور بالتدليس و انه يحدث عن من لم يلقه و لم يسمع منه قاله الدارقطني) * الثاني * ان اكثر الحفاظ لا يثبتون
 سماع الحسن من سمرة في غير حديث العقيقة كذا قال البيهقي في باب النهي عن بيع الحيوان بالحيوان ثم على تقدير صحة الحديث
 لم يرد بالشيوخ المرميين و قد ذكر البيهقي الحديث في كتاب المعرفة و في آخره يعنى الصغار ثم قال البيهقي (فاذا كان المراد
 بالشرح الصغار فالمراد بالشيوخ في مقابلتهم الرجال و الشيوخ المسنان) * ثم حكى البيهقي (عن الشافعي انه قال و لو جاز
 ان يعاب قتل من عد الرهبان لمعنى انهم لا يقاتلون لم يقتل الا سيروا لا الجريح الى ان قال و لا اعلم يثبت عن ابي بكر
 خلاف هذا) ثم قال البيهقي (و اما قال هذا لان الروايات التي ذكرناها عن ابي بكر كلها مراسيل الانهار و يت من اوجه
 و رواها ابن المسبب و هو جسين المرسل) * قلت * قد كفنا مؤنة البحث مع امامه فان الشافعي يحتج بالمرسل في
 مواضع منها * ان يروى من وجه آخر مرسلا و يمكن ان يكون من مراسيل ابن المسبب على ما ذكره ابن الصلاح و غيره
 و قيد و جد هذا الامر ان ههنا و زوي ايضا مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه ذكرها
 البيهقي في الباب السابق و ذكر فيه حديث علي و قال في آخره (وهو بشواهد مع ما فيه من الآثار
 يقوى) و ما روى في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم مما لم يذكره البيهقي ما اخرج الطحاوى
 في شرح الآثار فقال ثلثان ابي داود يعنى ابراهيم ثلثا اصبح بن الفرغ ثن علي بن عابس عن ابان بن تغلب عن علقمة
 ابن مرثد عن ابن بريدة عن ابيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بعث سرية قال لا تقتلوا شيئا كبيرا
 و هذا السند رجاله ثقات ما خلا ابن عابس فإنه منكلم فيه و اخرج له الحاكم في المستدرک و ابن بريدة ثقة سواء
 كان سليمان او عبد الله و اصل الحديث في صحيح مسلم و في غيره من حديث سليمان و حكى البيهقي في كتاب المعرفة

عن الشافعي انه قال ويترك قتل الرهبان اتباعا لابي بكر رضي الله عنه ونص في هذا الكتاب على قتل من لا قتال فيه سوى الرهبان ونص على انه انما قتله في الرهبان اتباعا لافيا سائما ذكر البيهقي في الكتاب المذكور ان ابا بكر من وجوه ثم قال وفي كل هذه الروايات ذكر الشيخ الكبير فان كان يتبع ابا بكر في الرهبان فليتبعه في الكبير وبشبهه ان يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم انما لم ينكر قتله يعني دريد لما كان فيه من رأي اخطرب وتدابير القتال ثم ذكر في هذا الكتاب اعني السنن (عن الشافعي انه ضعف حديث المرقع بانه ليس بالمعروف) قلت بطل هو معروف اخرج له ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وروى عنه ابو الزناد ويونس بن ابى اسحق وهوسى بن عقبة وغيرهم وقال الذهبي في الكاشف ثقة وحديثه هذا اخرج ابن حبان في صحيحه كما تقدم واهججه البيهقي في كتاب المعرفة وقال اسناد لا بأس به ❖

❖ باب امان العبد ❖

❖ قال ❖

ذكر فيه حديث (المسلمون تكافؤ دماءهم يد على من سواهم ويسعى بذمتهم ادناهم) ❖ قلت ❖ العبد لم يدخل في الحديث لان دمه لا يكافى دم الحر ولاديه دية ❖ فان قيل ❖ المرأة يدخل وان لم تكافى دية يهاذية الرجل ❖ قلنا ❖ دماها يكافى دمه ودية يهاذية كافي دية النساء ودية العبد لا تكافى دية غيره من العبيد لاختلاف قيمهم ويدل على ان العبد لم يدخل في الحديث قوله يد على من سواهم ❖ اذ العبد لا يدل على غيره وانما البذل للحر اذ المراد بالاحرار من الموالى ومن لا عشيرة له رد على المجاهلية لانهم كانوا لا يتدون باجازة من لا عشيرة له ❖

❖ باب الغلول محرام ❖

❖ قال ❖

ذكر في آخره من حديث ابي الوليد (ثنا ابو عوانة عن قتادة عن سالم بن ابي الجعد عن سعيد بن عوف عن ثوبان قال بعليه السلام من مات وهو يرى من ثلاث) الحديث ❖ قلت ❖ اخرج الترمذى عن قتادة عن ابي عوانة بسند صحيح ❖ انه لم يذكر معد ان ثم اخرج من طريق سعيد بن عوانة عن قتادة وذكر معد ان ثم قال الترمذى ورواية سعيد صحيح ❖

❖ باب لا يقطع من غل ولا يحرق متاعه ❖

❖ قال ❖

ذكر فيه من حديث زهير بن محمد (عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده انه عليه السلام وابا بكر وعمر اخرجوا متاع الغال) الى آخره ثم قال (يقال ان زهير هذا مجهول وليس بالمشي) ❖ قلت ❖ ذكر الحاكم هذا الحديث في مستدركه وقال غريب صحيح وذكره ابو داود في سننه وسكت عنه وقال الحافظ المزي في اطرافه زهير بن محمد التميمي عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو ثم ذكر هذا الحديث وقال ابن ابي خاتم في كتابه زهير بن محمد

التمهي كان يكون بالمدينة ومكة انتهى كلامه وظهر به هذا كله ان زهير المذكور في هذا الحديث هو المكي وليس بجوهول
 * قال * باب من زعم لا يقيم الحدود في ارض الحرب حتى يرجع منه *

ذكر فيه (عن الشافعي قال قال ابو يوسف ثنا بعض الشياخا ثور بن يزيد عن حكيم بن عمار عن عمر كعب بن عبد الله بن
 سعد) الى آخره (ثم قال الشافعي ما روي عن عمر مستنكر) قلت * اخرجه ابن ابي شيبة في المصنف فقال ثنا ابن
 مبارك عن ابي بكر بن ابي سليم عن حكيم بن عمار قال كتب عمر بن الخطاب الى لا يجلدون امير جيش ولا سرية
 احدا الحد حتى يطلع على الدرب لئلا يحمله حمية الشيطان ان يلحق بالكفار وبالا سناد الى ابن ابي مريم عن حميد
 ابن فلان بن رومان ان ابا الدرداء نهى ان يقام على احد حد في ارض العدو واحتج به ابو يوسف في كتاب
 الخراج لهذه المسئلة فقال ثنا الاعمش عن ابراهيم عن علقمة قال غزو نابارض الروم ومناخذ بقة وعلينا رجل
 من قريش فشرب الخمر فاردنا ان نحدّه فقال حد بقة تحدون اميركم وقد دونتم من عدوكم فيطمعون فيكم *
 وذكر ابن ابي شيبة هذا الاثر عن عيسى بن يونس عن الاعمش وروى عبد الرزاق عن ابن عيينة عن الاعمش عن
 ابراهيم عن علقمة قال اصاب امير الجيش وهو الوليد بن عقبة شرا بفسكر فقال الناس لا يبي مسعود وحدىقة بن
 اليان اقيما عليه الحد فقال لا نفعل فمخنا بازاء العدو ونكره ان يعلموا فيكون جراءة منهم علينا وضعفائنا وفي المعالم قال
 ابو زاعي لا يقطع امير العسكر حتى يقفل من الدرب فاذا قفل قطع *

* قال * باب بيع الدرع بالرهمين في ارض الحرب *

ذكر فيه قوله عليه السلام (او اول ربا اضعه ربا العباس) قلت * مذهب البيهقي واصحابه ان البيع المذكور
 لا يجوز وان الربا ثابت بين المسلم والحربي وهذا الحديث يدل على خلاف ذلك وانه لا ربا بينهما وذلك
 انه عليه السلام قال ذلك في خطبته يوم عرفة في حجة الوداع في السنة التاسعة وكان اسلام العباس قبل ذلك
 قال صاحب التمهيد اسلم قبل فتح خيبر وكان يكتم اسلامه وذلك في حديث الحجاج بن علاط انه كان مسلما فسرّه
 ما فتح الله على المسلمين ثم اظهر اسلامه يوم فتح مكة وشهد خيبر والطائف وتبوك ويقال ان اسلامه قبل بدرو كان
 يجب ان يقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتب اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان مقامك بمكة خير فذلك قال
 عليه السلام يوم بدر من لقي منكم العباس فلا يقتله فانه انما اخرج مكرها وفي الصحيح انه عليه السلام اتي وهو بخيبر بقلادة
 الحديث وفي آخره قال عليه السلام الذهب بالذهب بوزن لا بوزن فثبت ان الربا كان محرما وان العباس بمكة
 يعامل بالربا الى الفتح قال الخطاوي قد ل وضع النبي عليه السلام ربا الى ان الربا بين المسلمين والمشر كين

في دار الحرب جائز على ما يقوله ابو حنيفة والثوري والنخعي قلها لان قوله عليه السلام ورب الجاهلية موضوع *
 دليل على انه كان قائما الى ان ذهبت الجاهلية بفتح مكة ووضع ربا العباس دليل على انه كان قائما الى ذلك الوقت
 لانه لا يضع الا ما كان قائما قال النخعي ابو الوليد بن رشد وهذا استدلال صحيح لانه لو لم يكن الربا بين المسلمين
 والمشركون حلالا في دار الحرب لكان ربا العباس موضوعا يوم اسلم وما قبض منه بعد ذلك مردودا
 لقوله تعالى وان تبتم فلم رؤس اموالكم الآية *

* باب حمل السلاح الى ارض العدو *

ذكر فيه من طريق ابي داود حديث ابي اسحق عن ذي الجوشن الى آخره * قلت * ذو الجوشن ذكره صاحب
 الاستيعاب وغيره في الصحابة وليس في القدر الذي ذكره البيهقي من حديث حمل السلاح الى ارض العدو
 وقد ذكر ابن ابي شيبة في مسنده هذا الحديث كما ذكره البيهقي وزاد فيه ثم قال لي يا ذا الجوشن الاتسل فتكون
 من اول هذا الامر قال قلت لا قال لم قلت اني رأيت قومك ولعمري قال كيف بلغك عن مصارعهم
 قال قلت قد بلغني قال فاني نهدي بك قلت ان تغلب على الكعبة ولقطتها قال لعلك ان عشت ان ترى ذلك
 قال يا بلال خذ حقيبة الرحل فردوه من العجوة فلما ادبرت قال اما انه خير فرمان بنى عامر قال فوالله اني باهلي
 اذ اقبل راكب فقلت من اين قال من مكة قلت ما فعل الناس قال قد والله غلب عليها محمد وقتلها قلت هبطني امي
 لو اسلم يومئذ ثم اسأله الجيزة لا قطعنها * وروى ابن مندة في معرفة الصحابة الحديث بهذه الزيادة وقال كان ابن
 ذي الجوشن جارا لابي اسحق فلا اراده سمعه الا من ابن ذي الجوشن انتهى كلامه وبهذه الزيادة يتم المقصود
 ويظهر وجه الاستدلال على ما قصده البيهقي من عقد الباب *

* باب ما حرزه المشركون على المشركون *

ذكر فيه خروج المرأة بناقة النبي صلى الله عليه وسلم من وجه ثالث فقال اثنا ابوزكريا وابو سعيد
 قالنا ابوالعباس انا الربيع انا الشافعي ثنا سفيان وعبد الوهاب عن ايوب عن ابي قلابة عن ابي المهلب عن عمران
 الحديث وفي آخره (قالا معا واحد هما في الحديث واخذ النبي صلى الله عليه وسلم ناقته) * قلت * هذا الحديث اخرجه مسلم
 وابوداود والنسائي والترمذي وابن ماجه من حضر جماعة عن ايوب وليس في حديث احد منهم هذه الزيادة
 وقد شك الشافعي هل قالها او قالها احد هما واحد هما وهو عبد الوهاب وان خرج له في الصحيح ففيه ضعف
 وكذا قال ابن سعد واختلط ايضا واذا دارت هذه الزيادة بينه وبين ابن عينة ضعفت على ان النسائي والترمذي

وابن ماجة اخبر جوا الحديث من طريق ابن عينة بدون الزيادة واخرجها الطحاوي في كتاب اختلاف العلماء من جهة عبد الوهاب فدل ذلك على انه هو الذي قاله دون ابن عينة مع ان عبد الوهاب اختلف عليه فرواه مسلم عن ابي اسحق بن ابراهيم عنه بدون الزيادة وليس الضمير في قوله قالوا او احدهما رجعا الى ابي زكريا وابي سعيد شيخ البيهقي لانه روى الحديث في كتاب المعرفة عن ابي عبد الله وابي زكريا وابي سعيد وفي آخره قال لا فتين عود الضمير الى سفیان وعبد الوهاب واخرج البيهقي في كتاب المعرفة الزيادة من وجه آخر وفيه يحيى ابن ابي طالب عن علي بن عاصم وابن ابي طالب وثقه الدارقطني وغيره وقال موسى بن هارون اشهد انه يكذب عني في كلامه ولم يكن في الحديث فانه اعلم وقال ابو عبيد الا جرى خط ابوداود على حديثه ذكره صاحب الميزان وابن عاصم قال يزيد بن هارون ما زلنا نعرفه بالكذب وكان احمد يسيء الرأي فيه وقال يحيى ليس بشئ وقال النسائي متروك وقال ابن عدي الضعيف على حديثه بين *

* قال * باب من فرق بين وجوده قبل القسم وبعده *

ذكر فيه حديث ثعالب عن الحسن بن عمار عن عبد الملك بن ميسرة عن طاووس عن ابن عباس * قلت * ذكر عبد الحق في الاحكام عن ابن عدي انه قال وقد روي يعني هذا الحديث عن مسعر عن عبد الملك قال وقد روي عن مسلمة بن علي واسماعيل بن عياش وفي الاستبصار ذكر الطحاوي ان علي بن المديني روي عن يحيى بن سعيد انه سأل مسعرا عن هذا الحديث فقال هو من حديث عبد الملك بن ميسرة ثم ذكر البيهقي التفريق المذكور عن عمر بن سلا من ثلاثة اوجه احدها من رواية قيسة عنه ثم قال (منقطع قصة لم يدرك عمر) * قلت * قد تقدم في باب اعتبار ام الولدان سماعه ممكن وذكر عبد الرزاق من طريق مكحول وذكره ابن ابي شيبة من طريق زهرة بن يزيد المرادي كلاهما عن عمر فلهذه من خمسة اوجه عن عمر شد بعضها بعضا وروي عن علي ايضا من ثلاثة اوجه اخبره البيهقي وغيره عن قتادة عنه وقال ابن ابي شيبة ثنا معتمر بن سليمان عن ابيه ان عليا كان يقول فيما احرز العدو من اموال المسلمين انه بمنزلة اموالهم وقال ايضا ثنا يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة عن قتادة عن خلاص عن علي قال ما احرز العدو فهو جائز وفي المحلى رواية خلاص عن علي صحيحة وقال ايضا اعني ابي شيبة ثنا يزيد بن هارون عن حجاج عن ابي اسحق عن سليمان بن ربيعة فيما احرز العدو قال صاحبه احق به ما لم يقسم وروي عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال سمعنا ان ما احرز العدو فهو للمسلمين يقتسمونه وفي المحلى انه رد الى صاحبه قبل القسمة لا بعد هاتج عن عطاء وشرح والحسن وابراهيم وهو قول الليث وابن جنبل قال وذكره ابن ابي الزناد

عن ابيه عن القاسم بن محمد وعروة وخارجة وعبيد الله بن عبد الله وابي بكر بن عبد الرحمن وسليان بن يسار في
مشيخة من نظرائهم وحكمة الخطابي في المعالم عن الثوري والاوزاعي وفي شرح الآثار للطحاوي روي عن ابي عبيدة
ابن الجراح وزيد بن ثابت وابن عمرو علي بن ابي طالب ومجاهد وشرح و ابراهيم وعامر و قتادة وذكر
صاحب الاستذكار انه قول جماعة منهم مالك والحسن بن حي وفي مؤظاً مالك بلغه ان عبد الابن عمر بن ابي وان
فرسالة عازر فاصابها المشركون ثم غنمها المسلمون فرد اعلی ابن عمرو ذلك قبل ان يصيبها القاسم *

قال * باب فتح مكة *

ذكر فيه حديث ابي هريرة وفيه (برون او بنات قریش واتباعهم ثم قال بيديه احدها على الاخرى وفي
رواية احصدهم حصداً فانطلقنا فما يشاء احداً منا ان يقتل احداً لقتله وما احد يوجهه اليها شيئاً فقال ابو سفيان ابحت
خضراء قریش لا قریش بعد اليوم وفي رواية فقال عليه السلام من دخل داره فهو آمن ومن اتى السراح فهو آمن
قلت * مذهب الشافعي انها فتحت صلحا وهذا الحديث في الحقيقة حجة عليه اخرج ابن حبان في صحيحه وقال فيه
بيان واضح ان فتح مكة عنوة لا صلحا وقال النووي في شرح مسلم هذا الحديث قال مالك وابو حنيفة واحمد وجمهور
العلماء واهل السير فتح عنوة واحتجوا بقوله احصدهم حصداً او بقوله ابحت خضراء قریش فقالوا وقال عليه السلام
من فعل كذا فهو آمن فلو كانوا كلهم آمنين لم يحتج الى هذا وكيف يدخلها صلحا ويخفي ذلك علي حتى يريد قتل الرخاين
الذين دخلوا في الامان وكيف يحتاج الى امان ام هاني بعد الصلح انتهى كلامه وقوله عليه السلام ما ترون اني صانع
بكم يدل على انه مخبر فيهم وانه لم يكن امان سابق اذ لو كان اماناً لما تقرر ان تصنع وقد انعقد بيننا وبينك
امان مع علمهم انه كان اوفى الخلق ذمة واصدقهم عهد او ظهر بهذا ان قوله عليه السلام اذ هبوا فانتم الطلقاء انشاء
للمن عليهم والاطلاق وتسمية هذه الغزوة غزوة الفتح يدل على ذلك ايضا وكذا قوله تعالى انا فتحنا لك فتحاً
مبيناً وقوله تعالى اذ جاء نصر الله والفتح المراد بها عند الجمهور فتح مكة وهذا اللفظ لا يستعمل في الصلح اما
يستعمل في الغلبة والقهر وايضا فان اهل السير عدوا الفتح من جملة الغزوات التي قاتل فيها النبي صلى الله عليه وسلم
وعدها ابن سعد تسعاً منها الفتح ثم قال هذا الذي اجتمع لنا عليه وادعى المازري ان الشافعي انفراد بقوله فتحت صلحا
قال وناو يلهم انه عليه السلام انما امر يقتل من لم يقتل اماناً وان المعاقدة على ذلك كانت دعوى و اضافته الى الحديث
سالم فيه وكيف يتفق المعاقدة على مثل هذا او المازري الشافعي انه عليه السلام لم يستخ امواهلوا لاقسمها بين الغانين
اعتقد والله صلح وهذا لا يتعلق له فيه لان الغنيمة لا يملكها الغانمون بنفس القتال على قول كثير من اصحابنا والامام

ان يخرجها عنهم ومن على الاسرى بانفسهم وحرهم واموالهم وكانه صلى الله عليه وسلم رأى من المصلحة بعد انخافهم
والاستيلاء عليهم ان يقيمهم لحرمة العشيرة وحرمة البلد وما رجا من اسلامهم وتكثر عدد المسلمين بهم فلا يرد
ما قدمناه من الادلة الواضحة بمثل هذا المحتمل وفي التجريد للقدوري لم يكن ابوسفيان رسولاً لاهل مكة حتى يعقد
لهم الصلح وانما خرج يتجسسوا لم يعلم انه عليه السلام قصدهم ولو كان ثم امان سابق لم يلتجوا الى دخول الكعبة ولم يقاتلوا
ولم يستثن عليه السلام بعد ذلك الجماعة الذين استثناهم فدل ذلك انه عليه السلام دخلها بلا امان وانشأ الامان بمكة ولهذا
قال عبدالله بن رواحة اليوم نضربكم على تاويله وذكر شارح العمدة حديث ابي شريح الخزاعي فلا يحمل لاحد يوم من بالله واليوم
الآخر ان يسفك بيهاد ما ولا يعصدها بشجرة فان احد ترخص بقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا ان الله اذن
لرسوله ولم ياذن لكم وانما اذن لرسوله ساعة من نهار الحديث قال فيه دليل على ان مكة فتحت عنوة وهو مذهب
الاكثرين وقال الشافعي وغيره فتحت صلحا وقيل في تاويل الحديث ان القتال كان جائز الرسول الله صلى الله عليه
وسلم في مكة ولو احتاج اليه فعليه ولكن ما احتاج اليه وهذا التاويل يضعفه قوله عليه السلام فان احد ترخص
بقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم قانه يقتضى وجود قتال منه صلى الله عليه وسلم ظاهرا وايضا السير التي
دلت على وقوع القتال وقوله عليه السلام من دخل دار ابي سفيان فهو آمن الى غيره من الامان المعلق على اشياء
بخصوصها يبعد هذا التاويل *

باب من قال لا يفرق بين الاخوين *

* قال *

ذكر فيه حديث ابن ابي ليلي عن علي ثم ذكر من حديث الحجاج عن الحكم عن ميمون بن ابي شبيب عن علي ثم قال
(الحجاج لا يحتج به وحديث ابن ابي خالده الا في عن الحكم اولى ان يكون محفوظا لكثرة شواهد) * قلت * اخرج
الحاكم في المستدرک حديث ابن ابي ليلي ثم قال غريب صحيح على شرط الشيخين وقبل عن الحكم عن ميمون عن علي
وهو صحيح ايضا ثم اخرج حديث الدالاني ثم قال هذا متن آخر باسناد صحيح وكذا فعل المزي في اطرافه فجعلهما
متنين وعزا حديث الحجاج الى الترمذي وحديث الدالاني الى ابي داود *

باب الاسير يستعين به المشركون على قتال المشركين *

* قال *

(قال الشافعي قيل يقاتلهم قاتل الزبير واصحابه ببلاد الحبشة مشركين عن مشركين ولو قيل يمتنع عن قتالهم لمعان ذكرها
لكان مذهبا ولا نعلم خبر الزبير ثبت) * قلت * ذكر البيهقي خبر الزبير هنا بسنده وسكت عنه ونص في كتاب
المعرفة على انه حديث حسن ثم بدد ثبوته في الاستدلال به نظرا لان الزبير لم يقاتل معهم وانما حضر لينظر على

من يكون الوقعة ثم اخبر اصحابه بان الله اظهر النجاشي *

* قال * باب ما يستحب من الجيوش والبرابا *

ذكر فيه خدثا ثم حكى (عن ابي داود انه قال اسنده جبر بن جازم وهو خطأ) * قلت * هذا ممنوع لان جبر بن ائمة وقد زاد الاسناد فيقبل قوله كيف وقد تابعه عليه غيره قال الترمذي وقد رواه حبان بن علي العنزي عن نقيب عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وذكر المزي في اطرافه ان الترمذي قال بعد ذكر هذا الحديث وروى حبان عن يونس عن الزهري نحوه *

* قال * باب من يؤخذ منه الجزية من اهل الكتاب وهم اليهود والنصارى *

(قال الشافعي قال الله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله من الذين اتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية) * قلت * وفي الخلافات للبيهقي لا يقبل الجزية من اهل الاوثان قال الله تعالى اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم * ثم استثنى اهل الكتاب بقوله حتى يعطوا الجزية * انتهى كلامه وعند الحنفية تخصيص اهل الكتاب باداء الجزية لا ينفي الحكم عن غيرهم والثاني العجبي لا يقتحم قتله بل يجوز استرقاقه فلم يتناوله قوله تعالى اقتلوا المشركين * بل هو مختص بالوثني العربي الذي يسقط قتله بعة واحدة وهي الاسلام بخلاف العجبي لانه يسقط قتله بعة اخرى وهي الاسترقاق وذكر البيهقي في هذا الباب حديث بريدة (اذ القيت عدوك من المشركين فادعهم الى احدي ثلاث خصال وفيه فانهم ابوا فادعهم الى اعطاء الجزية) * قلت * التبويع خاص ولفظ المشركين عام فهو غير مطابق لمادة قال النووي في شرح مسلم هذا مما يستدل به مالك والاوزاعي وموافقهما في جواز اخذ الجزية من كل كافر عرييا كان او عجميا كتابيا او مجوسيا وغيرهما وذكر الخطابي هذا الحديث في المعالم ثم قال ظاهره موجب قبول الجزية من كل مشرك كتابي او غير كتابي من عبدة الشمس واليران والاوثان انتهى كلامه ويؤيد هذا المذهب قوله عليه السلام في حديث ابن عباس ويؤدي العجم الجزية اخرجه الترمذي وقال حسن صحيح وذكره البيهقي بعد في باب من زعم انما يؤخذ الجزية من العجم وقوله عليه السلام في المجوس سنواهم سنة اهل الكتاب * نص في انهم ليسوا من اهل الكتاب ويدل على ان الجزية يؤخذ من غير اهل الكتاب لكونهم في معناهم *

* قال * باب من لحق باهل الكتاب قبل نزول الفرقان *

* قلت * في نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمع العلماء ان ذبيحة الكتابي مطلقا حلال للمسلم الا الشافعي فانه لم يجز الا ذبيحة من دان هو او احد من آباءه بذلك الدين قبل نزول الفرقان واما بعد نزوله فان ذبيحته لا تحل للمسلم وفي

احكام القرآن الطحاوي قال الشافعي من دان بدين النصرانية او اليهودية بعد نزول الفرقان فليس من اهلها ولا يقر عليها ولا ثوب كل ذبيحة ولا يحل نكاحه ولم يفرق في سبب نزول لا اكرام في الدين * بين من دان منهم باليهودية قبل نزول الفرقان وبعده فدل على استواء الحكم وقيدروا بناعن ابن عباس قال كلوا من ذبائح بني تغلب وتزوجوا من نساءهم فانه تعالى يقول ومن يتولهم منهم * ولم يفرق ايضا بين من تولاهم قبل نزوله او بعده ولما قال عدي بن حاتم ان لي دينا سكت عنه النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال له اليس تركوا سيافهم فسيه الى صنف من النصرانية ولم يسأله هل دان بذلك قبل النزول او بعده *

* قال * باب من اخذت منهم عربا كانوا او عجماء *

* قلت * قد ورد انها لا تؤخذ من العرب قال عبد الرزاق انا معمر عن الزهري ان النبي صلى الله عليه وسلم صالح عبدة الاوثان على الجزية الا من كان منهم من العرب * والقائلون بهذا المذهب يحتجون بالمرسيل قال ابو عمر فاستثنى العرب وان كانوا عبدة اوثان من بين سائر عبدة الاوثان وبه يقول ابن وهب *

* قال * باب المجوس اهل كتاب والجزية تؤخذ منهم *

ذكر فيه حديثا من طريق سعيد بن المرزبان عن نصر بن عاصم عن علي ثم حكى (عن ابن خزيمة انه قال وهم ابن عيينه روى عن ابى سعد البقال يعنى ابن المرزبان عن نصر بن عاصم وانما هو عيسى بن عاصم الاسيدى) ثم ذكر البيهقي حديث بجمالة ثم حكى (عن الشافعي قال حديث بجمالة متصل ثابت لانه ادر لك عمرو كان رجلا في زمانه كاتبا لعماله وحديث نصر بن عاصم عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم متصل وبه ناخذ) * قلت * اخالف كلام الشافعي في بجمالة فاثبت حديثه هنا وهو ثناء عليه وقد مضى في باب جد الذميين انه قال (بجمالة مجبول وليس بالمشهور) وقد تقدم ان نصر بن عاصم وهم وانما هو عيسى بن عاصم والظاهر ان رواية عيسى هذا عن علي مرسل لانهم نصوا على ان روايته عن ابن عمر وابن عباس مرسل فاما الذي ينفعه اتصال رواية نصر بن عاصم على ان العقيلي قال عن نصر هذا لا يتابع على حديثه كذا في الميزان والبقال متكلم فيه قال ابن معين ليس بشيء وقال الثلاس متروك وقال ابو زرعة مدلس وقال البخاري منكر الحديث وقال الثمالي ضعيف وسكت عنه البيهقي هنا وقال فيما مضى في باب اخذ السلاح في الحرب (غير قوي) وقال في باب دية اهل الذمة (لا يحتج به) وقال صاحب التمهيد في قوله عليه السلام في المجوس سنواهم سنة اهل الكتاب * يعنى في الجزية دليل على انهم ليسوا اهل كتاب وعلى ذلك جمهور الفقهاء وقد روي عن الشافعي انهم كانوا اهل كتاب قبلوا واظنه ذهب في ذلك الى شئ روي عن علي من وجه فيه ضعف

يدور على أبي سعد البقال ثم ذكر هذا الأثر ثم قال واكثر اهل العلم يابون ذلك ولا يصحون هذا الاثر والحقبة لم
قوله تعالى ان تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا يعني اليهود والنصارى وقوله تعالى يا اهل الكتاب
لم تحاجون في ابراهيم وما انزلت التوراة والانجيل فدل على ان اهل الكتاب هم اهل التوراة والانجيل اليهود والنصارى لا غير
حتى تقيموا التوراة والانجيل فدل على ان اهل الكتاب هم اهل التوراة والانجيل اليهود والنصارى لا غير
وقد روى عبد الرزاق عن ابن جريج قال قلت لعطاء المجوس اهل كتاب قال لا وقال ايضا انا معمر قال سمعت
الزهري سئل اتوخذ الجزية ممن ليس من اهل الكتاب قال نعم اخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم من
اهل البحرين وعمر من اهل السواد وعثمان من يربيع ثم ذكر البيهقي (عن الشافعي قال وقد روي من حديث الجحار
حديثان منقطعان باخذ الجزية من المجوس) ثم ذكرهما البيهقي من حديث مالك (عن جعفر بن محمد عن ابيه ان عمر الى آخره
ومن حديث مالك (عن ابن شهاب بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية من مجوس البحرين) الى آخره
ثم قال البيهقي (وابن شهاب انما اخذ حديثه هذا عن ابن المسيب وابن المسيب حسن المرسل كيف وقد انضم اليه
ما تقدم) قلت * قد روي ذلك في حديث مسند متصل صحيح وهو حديث عمرو بن عوف الذي اخرجه الشيخان كما ذكره
البيهقي بعد في هذا الباب وحديث ابن شهاب روي مسند اخرجه الدارقطني من حديث عبد الرحمن بن مهدي
عن مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد انه عليه السلام اخذ الجزية من مجوس البحرين وبهذا يعلم ان ابن المسيب
لم يتعين لكون ابن شهاب اخذ حديثه عنه كما زعم البيهقي *

❦ باب الفرق بين نكاح نساء من توخذ منه الجزية وذي بالهنم ❦

* قال *

ثم ذكر انه عليه السلام عرض الاسلام على مجوس هجر من اسلم قبل منه ومن ابى شرب عليه الجزية على ان لا توكل لهم ذبيحة
ولا تنكح لهم امرأة) قلت * عبارة في التوبة تعطى ان من توخذ منه الجزية بين نكاح نسائهم وبين اكل ذبايحهم فرق
وليس ذلك مراده بل مراده ان من توخذ منه الجزية مفارقون فبعضهم توكل ذبايحهم وتنكح نسائهم والبعض لا كالمجوس *

❦ باب كم الجزية ❦

* قال *

ذكر فيه حديث الاعمش عن ابي وائل عن مسروق عن معاوية ثم ذكر حديث الاعمش عن ابراهيم عن مسروق
عن معاوية ثم ذكر (عن ابي داود انه قال حديث منكر يلقني عن احمد انه كان ينكر هذا الحديث انكارا شديدا) ثم زعم
البيهقي (ان المنكر الزاوية الثانية وان الاولى محفوظة) قلت * ذكر ابن حزم ان مسروق لم يسمع من معاوية ولم يلقه

وكذا ذكر عبد الحق عن ابن عبد البر *

باب الذي يسلم فترفع عنه الجزية

قال *

قلت * ذكر صاحب الاستذكار عن الشافعي قال اذا اسلم في بعض السنة اخذت منه بحسبه وحكي عن مالك وابي حنيفة واصحابه وابن حنبل انه يسقط ماضى قال وهو الصواب للعموم قوله عليه السلام ليس على المسلم جزية * وقول عمر ضعوا الجزية عن من اسلم ولا يوضع الا ماضى والحديث ذكره البيهقي في هذا الباب وذكر فيه (ان رجلا اسلم فكتب عمر ان لا تؤخذ منه الجزية) *

باب الحربي اذا لجأ الى الحرم وكذا من وجب عليه الحد

قال *

قلت * مراده انه يقام عليه الحد في الحرم ثم استدل على ذلك بقوله عليه السلام (اقتلوه يعني ابن خطل وبتمامه عليه السلام الناس الا اربعة) ثم ذكر قوله عليه السلام في حديث ابي شريح (فلا يحل لامرء يؤمن بالله واليوم الآخر ان يسفك بهاد ما ولا يعصدها شجرة فان احد ترخص بقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا ان الله اذن لرسوله) الحديث ثم حكى (عن الشافعي انه قال انما معني ذلك والله اعلم انهم يحل ان ينصب عليها الحرب حتى يكون الغير هافقدا امر النبي عليه السلام عند ما قتل عاصم بن ثابت وخبيب بقتل ابي سفيان في داره بمكة غيلة ان قدر عليه وهذا في الوقت الذي كانت فيه محرمة فدل انها لا تمنع احد امن شي وجب عليه وانها انما تمنع من ان ينصب عليها الحرب كما ينصب على غيرها) ثم ذكر البيهقي بعنه صلى الله عليه وسلم الى ابي سفيان من يقتله وفي آخره (ان عمرو بن امية نجاه الى خبيب وهو مصلوب فاتزله واهال عليه التراب) * قلت * ذكر شارح العمدة في حديث ابن خطل ان ابا حنيفة عليه السلام يقتله قد تمسك به في اباحة قتل المرتبة الى الحرم ويجاب عنه بانه محمول على الخصوصية التي يدل عليها قوله صلى الله عليه وسلم ولم تحل قبلي ولا تحل لاحد بعدى وانما احلت لي ساعة من نهار * وقال في شرح حديث ابي شريح قوله عليه السلام فلا يحل لامرء يؤمن بالله واليوم الآخر ان يسفك بهاد ما * يؤخذ منه امر ان * احدى هما تحريم القتال لاهل مكة وهو الذي يدل عليه سياق الحديث ولفظه وقد قال بذلك بعض الفقهاء وفي التلخيص في اول كتاب النكاح في ذكر الخصائص لا يجوز القتال بمكة حتى لو تحصن جماعة من الكفار فيها لم يجز لنا قتالهم فيها وحكى الماوردي ايضا ان من خصائص الحرم ان لا يحارب اهله ان بقوا على اهل العدل فقد قال بعض الفقهاء يحرم قتالهم بل يضيق عليهم حتى يرجعوا الى الطاعة ويدخلوا في احكام اهل العدل وقد قيل ان الشافعي اجاب عن الاحاديث بان معناها تحريم نصب القتال عليهم وقاتلهم بما يعي كالمجنين وغيره اذا لم يمكن اصلاح الحال بدون ذلك بخلاف ما اذا تحصن الكفار في بلد آخر فانه يجوز قتالهم على كل وجه وبكل شيء واقول *

هذا التأويل على خلاف الظاهر القوي الذي دل عليه العموم في التكرار في سياق النبي في قوله فلا يحمل لامر به من
 بالله واليوم الآخر ان يسفك بهاد ما وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم بين خصوصيته باحلال الساعة من بهار وقال
 فان احد ترخص بقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا ان الله اذن لرسوله ولم ياذن لكم فان هذا اللفظ فيندان
 الماذون لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيه لم يودن فيه لتغيره والذي اذن للرسول فيه انما هو مطلق القتال ولم يكن قتال
 النبي صلى الله عليه وسلم لاهل مكة بمنجنيق وغيره مما يعم كاجمل عليه الحديث في هذا التأويل وايضا فان الحديث
 وسياقه يدل على ان هذا التحريم لاظهار حرمة المنفعة بتحريم مطلق القتال فيها وسفك الدم وذلك لا يختص بما يستاصل
 وايضا فتخصص الحديث بما يستاصل ليس لناديل على تعيينه لان يحمل عليه الحديث فلوان قائل ابدى معنى آخر
 وخص به الحديث لم يكن هذا الاولي منه والثاني يستدل به ابو حنيفة رحمه الله في ان المنجنيق الى الحرم لا يقتل به لقوله
 عليه السلام لا يحمل لامر ان يسفك بهاد ما وهذا اعلم يدخل فيه صورة النزاع انهي كلامه وقد ذكر البيهقي ايضا
 خصوصيته عليه السلام بالقتل فيه فقال في الخصائص في كتاب التلحاح (باب دخول الحرم بغير احرام
 والقتل فيه) ثم ذكر حديث ابن خطل وحديث ابي شريح والسند الذي خرج به البيهقي يشنه عليه السلام
 لابي سفيان سند ضعيف وعلى تقدير صحته ليس فيه ان ذلك كان عندما قتل عاصم وخبيب كما ذكر
 الشافعي وليس فيه ايضا انه امر بقتله في داره بمكة كما ذكر الشافعي ايضا بل لفظه فان اصبتما منه غرة فاقتلاه وفي
 مغازي محمد بن سعد ثم سرية كرز بن جابر الى الغريين في شوال سنة ست من مهاجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ثم سرية عمرو بن امية الضمري وسليبة بن اسلم الى ابي سفيان بن حرب بمكة الى آخره ولفظه ايضا ان اصبتما منه غرة فاقتلاه
 ومقتل عاصم وخبيب كان في الثالثة فيبينه وبين البعثة الى ابي سفيان من البعد ما ترى ولم يذكر ابن سعد ان عمروا انزل
 خبيبا واهال عليه التراب كما في رواية البيهقي وكيف يترك هذه المدة الطويلة مصلوبا هذا بعيد جدا وذكر الطحاوي
 في كتابه الكبير في اختلاف العلماء قول الشافعي امر عليه السلام عند مقتل عاصم وخبيب بقتل ابي سفيان الى
 آخره ثم قال الطحاوي هذا الذي حكاه لم تجد له اصلا ولا ندرى عن اخذه ثم ذكر البيهقي في آخر هذا الباب
 اثر ابن عباس الى آخره ثم قال (وهذا رأي منه تركناه بالطحاوي التي وردت في اقامة الحد ودون تخصيص
 الحرم) الى آخره * قلت * ذكر الطحاوي في كتابه المشكل حديث عبد الله بن عمرو وكامع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في سفر ففرزوا بقتل ابي رغال فقال كان امرء من ثمود وكان منزله بالحرم فلما اهلك الله عز وجل قومه بما اهلكهم به معه ملكانه
 من الحرم وانه خرج حتى اذا بلغ ههنا اصابت الناقة بهذا المكان الحديث ثم قال واذا كان الحرم منع في الحاملية من العقوبات

التي معها التلافب الانفس كان في الاسلام من مثل ذلك امنع وشدد ذلك ما روي عن ابن عباس فذكر الاثر المذكور ثم قال وما روي عن ابن عمر انه قال لو وجدت قاتل عمر في الحرم ما هجمته ثم قال ولا نعلم لاحد من الصحابة خلافا لهذا وقوله تعالى ومن دخله كان آمنا* يوجب ذلك والقرآن نزل بلغتهم وهم العالمون بما خوطبوا به انتهى كلامه وروي عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج سمعت ابن ابي حسين يحدث عن عكرمة بن خالد قال قال عمر لو وجدت فيه قاتل الخطاب ما مسته حتى يخرج منه* ورجال هذا السند على شرط الصحيح وفي اتصاله نظر وابن ابي حسين اسمه عبد الله بن عبد الرحمن وذكر ابن حزم هذا القول عن جماعة ثم قال فهو لاء عمر وابنه عبد الله وابن عباس وابو شريح ولا يخالف لهم من الصحابة ومن التابعين عطاء وعبيد بن عمير ومجاهد وسعيد بن جبيرة والزهري ويخبر بذلك عن علمائه وهم التابعون من اهل المدينة ويخبران السنة مضت بذلك وقوله تعالى ومن دخله كان آمنا* ليس يخبر لان الكفرة قتلوا فيه فتعين انه امر انتهى كلامه وتبين بهذا ان الذي ذهب اليه هو لاء هو الموافق لظواهر الكتاب والسنة وآراء الصحابة نصاد دلالة وكيف يترك هذا كله يبعثه عليه السلام الى ابي سفيان وبني واقعة عين محتجلة للتاويل وبما قد قام الدليل على انه كان خاصا بالنبي عليه السلام*

باب ذبايح نصارى بني تغلب*

* قال *

ذكر ابا حنيفة من رواية مالك عن ثور عن ابن عباس ثم من روايته عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس ثم قال (قال الشافعي سكت صاحبنا عن ذكر عكرمة) قال البيهقي (يعني مالكا لم يذكر عكرمة وفي اكثر الروايات عنه وكأنه لا يرى ان يحتج به وثور انما رواه عنه فلا ينبغي ان يحتج به) قلت * ذكر صاحب الاستذكار ان الزهري واكثر العلماء ذهبوا الى ابا حنيفة وقال في التهيد زعموا ان مالكا اسقط عنه ذكر عكرمة لانه كره ان يكون في كتابه لكلام ابن المسيب وغيره فيه ولا اذكر في صحة هذا لان مالكا ذكره في الحج وصرح به ومال الى روايته عن ابن عباس وترك رواية عطاء في تلك المسئلة وعطاء اجل التابعين في المناسك والثقة والامانة وعكرمة من اجلة العلماء لا يقدح فيه كلام من تكلم فيه لانه لاجبة معه وقال الشافعي في بعض كتبه نحن نتقي حديثه وقد روي عن ابن ابي يحيى والقاسم العمري واسحق بن ابي فرزة وهم ضعفاء متروكون وهو لاء اولي ان يتقى حديثهم وذكر ابن حبان عكرمة في الثقات وقال من زعم اننا كنا نتقي حديثه فلم ينصف اذ لم يتق الرواية عن ابن ابي يحيى وذويه انتهى كلامه وقد ذكرنا فيما مضى في باب من صلى وفي ثوبه اذي عن ابن معين انه قال اذ رأيت الرجل يقع في عكرمة ومجاهدين سلية فاتهمه في الاسلام وقال ابو عبد الله المروزي اجتمع عامة اهل العلم على الاحتجاج بحديث عكرمة وانفق على ذلك رؤساء اهل العلم

بالحدث من اهل عصرنا منهم احمد وابن راهويه وابن معين وسألت ابن راهويه عن الاحتجاج بحديثه فتعجب من سؤالي وقال عكرمة عندنا امام الدنيا

قال * باب المهادنة الى غير مدة *

ذكر فيه حديث عبد الرزاق (عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن جلي اليهودي النصارى) الحديث ثم قال ارواه مسلم واخرجه البخاري فقال وقال عبد الرزاق وكذلك رواه الفضيل بن موسى عن موسى بن عقبة * قلت * كذا اخرج البخاري في كتاب المزارعة معلقا واخرجه في الحسن عن احمد بن المقدم عن فضيل بن سليمان متصلا فذهل البيهقي عن هذا وجعله من تعليقات البخاري *

قال * باب من جاء من عبيد اهل الحرب مسلما *

ذكر في آخره (عن ابن عباس قال وان هاجر عبد منهم يعني اهل الحرب او امة فيها حران ولها مال للمهاجرين) ثم قال (اخرجه البخاري في الصحيح) * قلت * لم اجد هذا الاثر في صحيح البخاري بعد الكشف *

قال * باب البزاة المعلقة اذا اكلت *

ذكر فيه (عن ابن عباس قال اذا اكل الكلب فلا تأكل واذا اكل الصقر فكل) الى آخره * قلت * ذكر صاحب الاستذكار قول ابن عباس هذا ثم قال ولا يخالف له من الصحابة من وجه يصح وفي نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمعوا ان البازي اذا اكل منه اكل صاحبه بقيته الا الشافعي فانه منع من اكله *

قال * باب من ترك التسمية وهو ممن يصل ذبيحته *

* قلت * مراده انها تحل ولو ترك التسمية واستدل على ذلك بما اخرج من حديث هشام بن عروة (عن ابيه عن عائشة قالوا يا رسول الله ان ههنا اقوام احديث عهد بشرك) الى آخره ثم ذكر (ان جماعة رويوه عن هشام كذلك موصولا) ثم اخرج من حديث جعفر بن عون عن هشام عن ابيه مرسلات قال (وكذلك رواه مالك وحماد بن سلمة عن هشام) * قلت * (وكذلك رواه عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن هشام) وذكر صاحب التمهيد ان جماعة رويوه عن هشام مرسلات كما رواه مالك منهم ابن عيينة ويحيى القطان انتهى كلامه فقد اضطرب سند هذا الحديث كما ترى ومع اضطرابه لا دليل فيه على مدعى البيهقي اذ ليس فيه ترك التسمية قال صاحب التمهيد فيه ان ما ذبحه المسلم ولم يعرف هل سمي الله عليه ام لا انه لا بأس يأكله وهو محمول على انه قد سمي والمومن لا يظن به الا الخير وذبيحته وصيده ابد المحمول على السلامة حتى يصح غير ذلك من تعمد ترك التسمية ونحوه وقال ابن الجوزي في الكشف لمشكل الصحيحين في شرح هذا الحديث

الظاهر من المسلم والكتابي انه يسمى فيحمل امره على احسن احواله ولا يتر مناسو الناعن هذا وقوله سموا انتم ليس
بمعنى انه يجزي عالم بسم عليه ولكن لان التسمية على الطعام سنة *

* قال * باب سبب نزول ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه *

ذكر فيه (عن ابن عباس ان سبب نزولها قول اليهود ناكل ما قتلنا ولا ناكل ما قتل الله) * قلت * الصحيح المشهور ان
العبارة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب وايد ذلك قوله عليه السلام في حديث ثعلبة في الصحيحين وما صدت
بقوسك فذكرت اسم الله عليه فكل وما صدت بكلك المعلم فذكرت اسم الله عليه فكل * وفي حديث عدي اذا
ارسلت كلك المعلم فاذا ذكر اسم الله واذا رميت بسهمك فاذا ذكر اسم الله * والاصل تحريم الميتة وما خرج عن ذلك الا
ما كان مسمى عليه فغيره يبقى على اصل التحريم داخل تحت النص المحرم للميتة وفي الموطأ ان عبد الله بن عباس بن ابي
ربيعه المخزومي امر غلامه ان يذبح ذبيحة فلما اراد ان يذبح قال له سم فقال الغلام قد سميت فقال له سم الله
ويحك قال قد سميت الله تعالى فقال ابن عباس والله لا اطعمها ابدا * قال صاحب الاستذكار هذا واضح في ان من ترك
التسمية عمد الم ترك ذبيحته وهو مذهب مالك والثوري وابي حنيفة واصحابه والحسن بن حي واسحق بن راهويه عن
ابن حنبل ثم ذكر البيهقي عن ابن عباس في قوله تعالى وان الشياطين ليوحون الى اوليائهم ليحادلوكم * (قال يقولون ما يوح اليهم
فلا تاكلوه وماذ بهجت انتم فكلوه فانزل الله تعالى ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) * قلت * ذكر الحاكم في المستدرک
عن ابن عباس وان الشياطين ليوحون قال يقولون ما يوح فذكر اسم الله عليه فلا تاكلوه وما لم يذكر اسم الله عليه فكلوه
فقال الله عز وجل ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه * ثم قال الحاكم صحيح على شرط مسلم *

* قال * باب رمي صيدا او ارسل كلبا فقطعه قطعتين *

ذكر فيه حديث (ماردت عليك قوسك وبذلك نكل) * قلت * ذكر في الخلافات اذا ضرب الصيد فقطعه قطعتين اكل
وان كانت احدى القطعتين اقل من الاخرى وقال ابو حنيفة ان ابان الراس اكل الجميع وان ابان يدا او رجلا لم يוכל المبان
منه انتهى كلامه والحدیث المذكور في الباب الذي يليه وهو قوله عليه السلام ما بين من البهيمه وهي حية فهو ميتة حجة
لابي حنيفة لان العضوايين منها وهي حية ويتصور بقاؤها حية وهذا الخبر وان ورد على سبب خاص فالصحيح ان العبارة
لعموم اللفظ لا لخصوص السبب وقوله عليه السلام ما ردت عليك اى من الصيد والعضو المبان ليس بصيد *

* قال * باب ما لفظ البحر او طفا من ميتة *

ذكر فيه حديث الفاء البحر الدابة (وان ابا هريرة وزيد بن ثابت لم يريا باكل ما لفظ البحر باسا وان عمر قرأ احل لكم

صيد البحر وطعامه فقال طعامه ما رمى به وقول ابن عباس طعامه ما لفظ به * قلت * لا خلاف في حل ما لفظ البحر ورمى به وذكر البيهقي في هذا الباب (عن جعفر عن ابيه عن علي قال الحيتان والجراد ذكي كله) * قلت * في سنده عبد الله ابن الوليد متكلم فيه يسير او على تقدير صحته فمضمومه مخصوص بالطافي بدليل ما اخرج به ابن ابي شيبة في مصنفه فقال ثنا حفص عن جعفر عن ابيه قال قال علي مامات في البحر فانه ميتة * وقال الطحاوي ثنا محمد بن خزيمة ثنا حماد بن عطاء بن السائب عن مسرة ابن عليا قال ما قذف البحر حلال وكان يكره الطافي من السمك * وذكر صاحب الاستذكار الكراهة عن ابن المسيب والحسن والنخعي ثم ذكر البيهقي (عن شعبة عن ابي الجهم عن ابن ابي الهذيل عن ابن عباس قال لا يابس بالطافي من السمك) * قلت * في مصنف ابن ابي شيبة ثنا علي بن مسهر عن الاجلم عن ابن ابي الهذيل سأل رجل ابن عباس قال اني اتى البحر فاجده قد جعل سمكا كبيرا فقال كل ما لم تر سمكا طافيا * وذكر عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري عن الاجلم عن ابن ابي الهذيل سأل ابن عباس عن اشيائه وفي آخره انه قال لا يابس عباس اني اجد البحر قد جعل سمكا قال فلا تأكل منه طافيا *

باب من كره اكل الطافي *

ذكر فيه حديثا رواه جماعة عن الثوري عن ابي الزبير عن جابر موقوفا ثم قال (وخالقهم ابو احمد الزبيرى فرواه عن الثوري مرفوعا وهو واهم فيه) * قلت * الزبيرى ثقة وقد زاد الرفع فوجب قبوله وقد جاء له شواهد سببية ان شاء الله تعالى ثم اسنده البيهقي عن يحيى بن سليم ثنا اسمعيل بن امية عن ابي الزبير مرفوعا ثم قال (يحيى بن سليم كثير الوهم سيئ الحفظ وقد رواه غيره عن اسمعيل موقوفا) * قلت * ذكر الدارقطني في سننه رواية يحيى ثم قال رواه غيره موقوفا ثم اخرجه من حديث اسمعيل بن عياش عن اسمعيل موقوفا فثبت ان ذلك الغير الذي رواه موقوفا هو ابن عياش وقد قال البيهقي في غير موضع (لا يحتج به) وقال في باب ترك الوضوء من الدم (ماروى عن اهل الحجاز ليس بصحيح) واسمعيل بن امية مكى ويحيى بن سليم وثقة ابن معين وغيره واخرج له البخارى ومسلم والجماعة كلهم وقد زاد الرفع فكيف تعارض روايته برواية ابن عياش مع روايته لهذا الحديث عن مكى ورواية ابن ابي ذئب لهذا الحديث عن ابي الزبير مرفوعا تشهد لرواية يحيى بن سليم وقول البخارى لا اعرف لابن ابي ذئب عن ابي الزبير شيئا هو على مذهبه في انه يشترط لاتصال الاسناد المعنعن بثبوت السماع وقد انكر مسلم ذلك انكارا شديدا وزعم انه قول مخترع وان المتفق عليه انه يكفي للاتصال امكان اللقاء والسماع وابن ابي ذئب ادرك زمان ابي الزبير بخلاف وسامعه منه ممكن ثم قال البيهقي (ورواه عبد العزيز بن عبيد الله عن وهب بن كيسان عن جابر مرفوعا وعبد العزيز ضعيف لا يحتج به) * قلت *

اخرج له الحاكم في المستدرک في ابواب الاحكام حديثا صحيح سنده واخرج حديثه هذا الطحاوي في احكام القرآن فقال ثنا الربيع بن سليمان المرادي ثنا اسد بن موسى ثنا اسمعيل بن عياشي حدثني عبد العزيز بن عبد الله عن وهب ابن كيسان ونعيم بن عبد الله المجرم عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما جزر عنه البحر فكل وما لقي فكل وما وجدته ميتا طافيا فوق الماء فلا تأكل * وقوله تعالى حرمت عليكم الميتة * عام خص منه غير الطافي من السمك بالاتفاق وبالحديث المشهور والطافي مختلف فيه فبقي داجيا في عموم الآية *

* قال * **باب ما جاء في اكل الجراد** *

ذكر فيه حديث ابن عمر (احلت لنا ميتتان) الى آخره ثم قال (الصحيح انه موقوف على ابن عمر) قلت * قد تقدم الكلام على هذا الحديث في باب الجرب يموت في الماء والجراد في اثناء ابواب ما يفسد الماء *

* قال * **باب ما جاء في الضفدع** *

ذكر فيه حديث النخعي عن قتل الضفدع * قلت * فيه دلالة على انه ليس كل ما يسكن الماء له حكم السمك فكما يخرج الضفدع عن عموم قوله عليه السلام الحل ميتة * بهذا الدليل يخرج خنزير الماء ونحوه بدليل آخر وهو قوله تعالى لو لم يخنزير * وحكى الطحاوي عن الشافعي انه لا باس باكله *

* قال * **كتاب الاضحية** *

ذكر فيه من حديث ابن عقيل (عن علي بن الحسين عن ابي رافع كان عليه السلام اذا ضحى اشترى كبشين) الحديث * قلت * في التهديب لابن جرير الطبري رواه موكل وانحق عن سفيان عن ابن عقيل عن ابي سلمة عن عائشة او عن ابي هريرة ورواه مسلم بن ابراهيم عن حماد عن ابن عقيل عن عبد الرحمن بن جابر وذلك دليل على وهائه وقد ذكره البيهقي فيما بعد في باب الرجل يضحي عن نفسه واهل بيته وذكر الاختلاف في سنده وقال بعد ذلك (باب قول المنحى اللهم منك واليك وقوله عن غيره اللهم تقبل من فلان) وذكر حديثين ثم قال (قال الشافعي وقد روي من وجه لا يثبت مثله انه عليه السلام ضحى بكبشين فقال في احدهما عن محمد وآله وفي الآخر عن محمد وامته) ثم ذكر البيهقي (انه اراد حديث ابن عقيل هذا) ثم ذكر البيهقي حديث زيد بن الحباب (عن عبد الله بن عياش عن الاعرج عن ابي هريرة من وجه وسعة) الى آخره ثم قال (وكذا رواه خبوة بن شريح ويحيى بن سعيد المطار عن عبد الله بن عياش وبلان عن الترمذي قال الصحيح انه موقوف قال ورواه جعفر بن ربيعة وغيره عن الاعرج عن ابي هريرة موقوفا وحديث ابن الحباب غير محفوظ قال وكذلك رواه عبيد الله بن ابي جعفر عن الاعرج عن ابي هريرة موقوفا) * قلت * تين بهذا ان ثلاثة روه

مر فروعا عن ابن عياش حيوة ويحيى البطار وابن الحباب ومن طريقه أخرجه ابن ماجة في مسنده وأخرجه الحاكم في
المستدرک من حديث عبد الله بن يزيد المقرئ عن ابن عياش كذلك مر فروعا وقال صحيح الإسناد وأوقفه ابن وهب
إلا أن الزيادة من الثقة مقبولة والمقرئ فوق الثقة وأخرجه الدارقطني في مسنده من طريق عبيد الله بن أبي جعفر
عن الأعرج مر فروعا بخلاف ما ذكر البيهقي وعلم بذلك أن حديث ابن الحباب محفوظ وأن الذين رَوَوْا الرفع عن
ابن عياش أربعة وتابعهم على ذلك ابن أبي جعفر عن الأعرج كما ذكر الدارقطني والرفع زيادة فوجب قبوله ثم ذكر
البيهقي حديث (ما انفقت الورق في شيء أفضل من نجدة في يوم عید) وفي مسنده إبراهيم الجوزي فقال ليس
بالقوي * قلت * إلا أن القول فيه هنا وقد ضعفه في باب الرجل يطيق المشي وحكى عن ابن معين (أنه ليس بثقة) وفي
الضعفاء لابن الجوزي قال أحمد والنسائي وعلي بن الجند متروك وقال يحيى ليس بشيء وقال الدارقطني متروك
الحديث ثم ذكر البيهقي قوله عليه السلام في الإصاحي (سنة أبيكم إبراهيم) وفي مسنده عائذ الله الحاشعي عن أبي داود
نفع بن الحارث حكى (عن البخاري قال عائذ الله الحاشعي عن أبي داود لا يصلح حديثه) * قلت * سكت البيهقي عن
أبي داود نفع وهو متروك ذكره الذهبي في كتابه الكاشف والضعفاء *

باب الإصحاح سنة

* قال *

ذكر فيه حديث من (ذبح قبل أن يصل فليعد مكانها) ثم ذكر حديث البراء (أن خاله أبا بردة ذبح) إلى آخره ثم قال (استشهد
به البخاري) * قلت * هذا الحديث أخرجه في مواضع محتجابه منصلا وأخرجه في بعض المواضع مستشهدا به
فتخصيص البيهقي استشهاده يوم أنه لم يحتج به وليس الأمر كذلك ثم الأمر بالاعادة في هذا الحديث وفيما قبله
فيما بعده يدل على الوجوب وهو خلاف مدعى البيهقي ثم ذكر البيهقي (عن الشافعي أنه قال فاحتمل أن يكون إنما
أمره ليعود لصحبه أن الفحجة واجبة واحتمل أن يكون أمره أن يعود أن أراد أن يصحح لأن الفحجة قبل الوقت ليست بالفحجة
تجزئه فيكون في عدد من ضحى فوجدنا الدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الفحجة ليست بواجبة وهي سنة ثم ذكر
الشافعي حديث أم سلمة إذا دخل العشر فاراد أحدكم أن يصحح الحديث ثم قال فيه دلالة على أن الفحجة ليست بواجبة لقوله
عليه السلام فاراد أحدكم أن يصحح * ولو كانت واجبة أشبه أن يقول فلا يصح من شعره حتى يصحح قال البيهقي (وفي
الحديث الثابت أن الول ما تبدأ به في يومنا هذا أن يصل ثم يرجع فنحرف من عمل ذلك فقد أصاب مستنسا) * قلت * قول
الشافعي واحتمل أن يكون أمره أن يعود أن أراد أن يصحح * في غاية البعد لأنه مخالفة للظاهر وقد يرش لا ضرورة إليه
ولادلالة في الكلام عليه وذكر الإرادة في حديث أم سلمة لا ينفي الوجوب لأن الإرادة شرط لجميع الفرأص

وليس كل احد يريد التضيعة وقد استعمل ذلك في الواجبات كقولهم من اراد الحج فليلب وكقوله عليه السلام من اراد الجمعة فليغتسل * من اراد الحج فليتعجل * وقوله عليه السلام فقد اصاب سنتا اى سيرتا وطريقتا وذلك قدر مشترك بين الواجب والسنة المصطلح عليهما ومثله قوله عليه السلام سنوا بهم سنة اهل الكتاب * من سن سنة حسنة * ولم تكن السنة المصطلح عليها معروفة في ذلك الوقت وقد قال البيهقي فيما تقدم في اثناء ابواب حد الشرب في قول ابن عباس الحتان سنة (اراد سنة النبي عليه السلام الموجبة) ثم ذكر البيهقي حديث (ثلاث من علي فرائض) * قلت * في سنده ابو جناب يحيى بن ابي حية الكلبي سكت عنه البيهقي هنا وضعفه فيما مضى في باب لا فرض اكثر من الخمس وفي كتاب الضعفاء لابن الجوزي كان يحيى القطان يقول لا يستعمل ان اروي عنه وقال عمرو بن علي متروك الحديث وقال يحيى وعثمان بن سعيد والنسائي والدارقطني ضعيف وقال ابن حبان كان يدلّس على الثقات ماسمع من الضعفاء فالتزقت به المناكير التي يروونها عن المشاهير فحمل عليه احمد بن حنبل حملات يدا ثم ذكر البيهقي (ان بعض الصحابة احتج بحديث عمرو ومولى المطلب عن المطلب ورجل من بني سلمة عن جابر انه عليه السلام صلى للناس الحديث وفيه) انه دعا بكبش فذبحه وقال عتي وعن من لم يضح من امتي * قلت * فيه اشياء * احدها * ان المطلب لم يسمع من جابر كذا قال ابو حاتم وذكر الترمذي هذا الحديث ثم قال غريب ويقال ان المطلب لم يسمع من جابر وفي موضع آخر من كتاب الترمذي قال محمد لا اعرف للمطلب سماعا من احد من الصحابة الا قوله جد ثني من شهد خطبة النبي صلى الله عليه وسلم وسمعت عبد الله بن عبد الرحمن يقول لا نعرف له سماعا من احد من الصحابة انتهى كلام الترمذي وقال محمد بن سعد لا يخرج بحديث المطلب لانه يرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم كثيرا وليس له لقاء * الثاني * ان مولى المطلب قال فيه ابن معين ليس بالقوي وليس بحجة * الثالث * ان هذا الحديث متروك عند الشافعية اذ الكش واحد لا يجوز عن اكثر من واحد وقد نص الشافعي على ذلك في آخر هذا الباب الحديث لا ينبغي وجوب الاضحية لانه عليه السلام تطوع عنهم بذلك ويجوز ان يتطوع الرجل عن من وجب عليه كما يتطوع عن نفسه ودل الحديث على ان الانسان له ان يتطوع عن غيره بما شاء وهم لا يقولون بذلك وفي التهذيب لابن جرير الطبري ما ملخصه ظن بعض اهل العبارة ان ذلك كان باثرا كهلم في ملك ضميته فزعم ان للجماعة ان يشتركوا في الشاة ويجزئهم عن التضحية ولو كان كذلك لم يحتج احد من هذه الامة الى التضحية ولما كان لقوله عليه السلام من وجد سعة فلم يضح وجهه وكيف يقول ذلك وقد ضحى هو عنهم وذبحه افضل *

* قال * ﴿ باب السنة لمن اراد ان يضحي ان لا يأخذ من شعره وظفره اذا اهل ذوالالحجة حتى يضحي ﴾

ذكر فيه حديث ام سلمة (اذا دخل العشوار ادا حدكم ان يصحى فلا يمس من شعره ولا بشره شيئا) ثم ذكر (عن الشافعي انه اختيار لا واجب) واستدل على ذلك بحديث عائشة (انا فتلت فلا تدهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم) وفي آخره (فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم شي احله الله حتى نحر الهدى) قال الشافعي البعثة بالهدى اكثر من ارادة التضيعة) * قلت * في بعض طرق هذا الحديث في الصحيح كنت اقبل فلا تدهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فيبعث بيديه الى الكعبة فاحرم عليه شي مما حل للرجل من امله حتى يرجع الناس * فثبت بهذا ان الذي كان لا يجتبه هو ما يجتبه المحرم من امله لا ما سوى ذلك من خلق شعرو قص ظفر ولا يخالف حديث ام سلمة ثم لو كان لفظ الحديث كما اورده البيهقي امكن العمل بالحديثين فحديث ام سلمة يدل على ان ارادة التضيعة تمنع من الخلق والقلم وحديث عائشة يدل على ان بعث الهدى غير مانع فيعمل ولا يلزم من كون البعث غير مانع ان يكون ارادة التضيعة غير مانعة وفي التمهيد ذكر الاثر ان احمد كان ياخذ بحديث ام سلمة قال ذكرت للبحي بن سعيد الحديثين قال ذاك له وجه وهذا له وجه حديث عائشة اذا بعث بالهدى واقام وحديث ام سلمة اذا اراد ان يصحى بالمصروا الاشبه في الاستدلال ان يقال كان عليه السلام يريد التضيعة لانه لم يتركها اصلا ومع ذلك لم يجتب شيئا على ما في حديث عائشة فدل على ان ارادة التضيعة لا تحرم ذلك *

* قال * ❦ باب الرجل يصحى عن نفسه واهل بيته ❦

ذكر فيه حديثان ابن عقيل عن ابي سلمة ثم ذكر انه روي عن ابن عقيل عن عبد الرحمن بن جابر ثم ذكر (انه روي عن ابن عقيل عن علي بن الحسين) ثم قال (وكانه سمعه منهما) * قلت * الصواب ان يقال وكانه سمعه منهم *

* قال * ❦ باب لا يجزي الجذع الا من الضان ❦

ذكر فيه من حديث اسحق بن ابراهيم الحسني (قال ذكره هشام بن سعد عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابي هريرة قال جاء جبريل الى النبي صلى الله عليه وسلم) الحديث ثم قال (واسحق ينرد به وفي حديثه ضعف) * قلت * ذكر الحاكم في المستدرک هذا الحديث من طريق اسحق المذكور ثم هشام بن سعد عن زيد بن اسلم فذكره بسنده ثم قال صحيح الاسناد *

* قال * ❦ باب وقت الإضحية ❦

ذكر فيه حديث (ان اول ما نبدا به في يومنا هذا ان نصلّي ثم نرجع فنحمر) وفي رواية اخرى (ومن رجع بعد الصلوة فقد تم نسكه) ثم قال البيهقي (من ضحى بعد الوقت الذي تحل فيه الصلوة ويمضي مقدار صلوة النبي صلى الله عليه وسلم وخطبته اجزأت اضحيته) * قلت * الفاظ هذا الحديث تقتضي فعل الصلوة فمن اعتبر وقت الصلوة والخطبة

فقد ادعى شيئاً مخالفاً للآخر وفي الأولى لا معنى لمع الشافعي التضيعة قبل تمام الخطبة لانه عليه السلام لم يجد وقت التضحية بذلك *

* قال * ❦ باب يستحب ان يتولى ذبح نسكه او يستهده ❦

* قلت * ذكر في هذا الباب حد يثاعن علي وضعفه ثم ذكر حد بث عمران بن حصين (انه عليه السلام قال يا فاطمة قومي فاشهدي اضحيةك) وسكت عن هذا الحديث وخرجه عن ذلك الحديث والحاكم قد صحح في المستدرک اسناده *

* قال * ❦ باب قول المضحي اللهم منك واليك ❦

ذكر فيه من حديث حبيش بن الحارث قال (كان علي يضحى بكبش عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) الى آخره * قلت * ذكر الحافظ المزي هذا الحديث في اطرافه في ترجمة حنش بن ربيعة ويقال ابن المعتمر عن علي وعزاه الى ابي داود والترمذي ووقع في سنن البيهقي حبيش بن الحارث كما ترى واطنه وحما *

* قال * ❦ باب الرخصة في الاكل من لحوم الضحايا ❦

ذكر فيه حديث ابي مسهر (ثناجي بن حمزة حدثني الزبيدي عن عبد الرحمن بن جبير عن ابيه عن ثوبان) ثم ذكره من طريق محمد بن المبارك (حدثني يحيى بن حمزة بسنده عن ثوبان قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اصلح هذا اللحم فلم يزل يأكل منه حتى بلغ المذينة زاد ابو مسهر في حجة الوداع) ثم قال (ولا اراها محفوظة) * قلت * قد تقدم في اوائل كتاب الاضحية قول صاحب المستدرک زيادة الثقة مقبولة والمقبول فوق الثقة وكذا نقول هنا ابو مسهر عبد الاعلى ابن مسهر شيخ الشام فوق الثقة قال ابن معين منذ خرجت من باب الانبار الى ان رجعت لم ارمثله فكيف لا يقبل زيادته هذه ولو كانت غير محفوظة لم يذكرها مسلم في صحيحه وهو اجل من محمد بن المبارك قال ابن معين محمد ابن المبارك شيخ الشام بعد ابي مسهر ذكره صاحب الكمال *

* قال * ❦ باب الاضحية في السفر ❦

ذكر فيه حديث ثوبان (انه عليه السلام ذبح اضحيته في السفر) الحديث ثم قال (رواه مسلم في الصحيح) * قلت * لفظ مسلم ذبح اضحيته ثم قال يا ثوبان وليس فيه قوله في السفر وهذا هو مقصود البيهقي الذي عقد الباب لاجله والمبادر الى الذهن من قوله (رواه مسلم في الصحيح) ان قوله في السفر في صحيحه وليس الامر كذلك *

* قال * ❦ باب من قال الاضحية جائز يوم النحر وايام منى ❦

ذكر فيه حد يثاعن طريق سليمان بن موسى عن جبير بن مطعم * قلت * سليمان هذا متكلم فيه وحديثه هذا

اضطرب اضطرابا كثيرا لانه صاحب الاستدكار وبين البيهقي بعضه في هذا الباب قال (ورواه سويد بن عبد العزيز وهو ضعيف عند بعض اهل النقل) قلت هو ضعيف عندكم او اكثرتم وقد ذكره البيهقي فيما مضى في باب المعتكف يصوم فقال (ضعيف) لا يقبل منه ما ينفرد به ثم ذكر عن ابن عباس قال الاصح ثلاثة ايام بعد يوم النحر قلت في سنده طلحة بن عمرو والحضرمي ضعفه ابن معين وابوزرعة والدارقطني وقال احمد متروك ذكره الذهبي في كتاب الضعفاء وقد ذكر الطحاوي في احكام القرآن بسند جيد عن ابن عباس قال الاصح يومان بعد يوم النحر

قال باب من قال الاصح يوم النحر ويومين بعده

قلت لم يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء وقد ذكر البيهقي في هذا الباب عن ثلاثة من الصحابة (ان ايام النحر ثلاثة) وقد تقدم في الباب السابق انه روي عن ابن عباس ايضا وقال الطحاوي في احكام القرآن لم يرو عن احد من الصحابة خلافهم فتعين اتباعهم اذ لا يوجد ذلك الا لوقيفا وفي الاستدكار روي ذلك عن علي وابن عباس وابن عمرو لم يختلف فيه عن ابي هريرة وانس وهو الاصح عن ابن عمرو وهو مذاهب ابي حنيفة والثوري ومالك وفي نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمع الفقهاء ان التضحية في اليوم الثالث عشر غير جائزة الا المشافعي فانه اجازها فيه

قال باب من قال الضحيا الى آخر الشهر

قال في آخره (وفي كلاهما نظر وحديث سليمان بن موسى اولاها ان يقال به) قلت كذا رأيت في هذه النسخة وفي نسخة اخرى جيدة والصواب ان يقال في كليهما وقول الصحابة الذين لم يرو عن غيرهم من الصحابة خلافه اولى ان يقال به في هذه المسئلة كما سبق تقريره والله اعلم

قال باب العقيقة سنة

ذكر في اوله حديث سلمان ومرة وظاهرهما دليل على وجوبها فغير مطابقين لمدهاه

قال باب ما يستدل به على انها على الاختيار

ذكر فيه حديثا (عن عمرو بن شعيب مرسل انه عليه السلام قال) ثم ذكره من وجه آخر (عن عمرو بن شعيب عن ابيه اراه عن جده) قلت اقتصر على هذين الوجهين وللحديث وجه ثالث احسن منهما قال ابن ابي شيبة ثنا عبد الله بن نير ثناداود بن قيس وقال عبد الرزاق اناد اود بن قيس سمعت عمرو بن شعيب يحدث عن ابيه عن جده قال سئل

البي صلى الله عليه وسلم عن العقيقة فقال لا أحب السقونى الحديث واخرجه النسائى عن احمد بن سليمان هو الراوى الحافظ عن ابي نعيم عن داود اكد لك *

باب ما يعنى عن الغلام والجارية *

ذكر فيه حديث ابن عينة عن عبيد الله بن ابي يزيد عن ابيه عن سباع بن ثابت ثم اخرجه من حديث حماد بن زيد عن عبيد الله عن سباع ثم قال (قال ابو داود حديث سفيان وم) قلت * اعترض صاحب التهيد على ابي داود فقال لا ادري من ابن قال هذا ابن عينة حافظ وقد زاد في الاسناد وله عن عبيد الله بن ابي يزيد عن ابيه عن سباع عن ام كرز ثلاثة احاديث ثم قال البيهقي (ورواه المزني عن الشافعي عن سفيان عن عبيد الله عن سباع بن وهب) ثم قال (والمزني وام فيه في موضعين احدهما ان سائر الرواة ووه عن ابن عينة عن عبيد الله عن ابيه والاخر انهم قالوا سباع بن ثابت ورواه الطحاوي عن المزني في كتاب السنن في احد الموضعين على الصواب كما رواه سائر الناس) قلت * اخرجه البيهقي في كتاب المعرفة من حديث الطحاوي عن المزني ثنا الشافعي ثنا سفيان عن عبيد الله بن ابي يزيد عن ابيه عن سباع بن ابن ثابت وكذا روياه في كتاب السنن المذكور من طريق الطحاوي عن المزني من نسخة جيدة قديمة فظهر بهذا ان رواية الطحاوي عن المزني على الصواب في الموضعين مع الا في احدهما كما ذكر البيهقي في هذا الكتاب *

باب من اقتصر في عقيقة الغلام على شاة *

ذكر فيه من حديث ايوب (عن عكرمة عن ابن عباس عني عليه السلام عن الحسن كبشا وعن الحسين كبشا) قلت * قد اضطرر فيه على عكرمة من وجهين احدهما ان ابا حاتم قال روي عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل هو الاصح * والثاني ان النسائى اخرج من حديث قتادة عن عكرمة عن ابن عباس انه عليه السلام عني عن الحسن والحسين بكشين كبشين * . . .

باب التاذين في اذن من يولد *

ذكر فيه (انه عليه السلام اذن في اذن الحسن) قلت * في سنده عاصم بن عبيد الله سكت عنه البيهقي هنا وهو ضعيف عندهم وقد ضعفه البيهقي ايضا في باب استبانة الخطأ *

باب ما جاء في الرخصة في الجمع بينهما يعني ابا القاسم ومحمدا *

ذكر فيه حديث علي (ان ولد لي بعدك) الحديث ثم قال (متخلف في وصلة) قلت * اخرجه الترمذي فقال ثنا محمد بن بشار ثنا يحيى القطان ثنا فطر بن خليفة ثنا ثني منذر الثوري عن ابن الحنفية عن علي الحديث ثم صححه الترمذي والسند الى

منذر متصل وصرح البيهقي في روايته بسامع من ابن الحنفية وابن الحنفية سمع عليا قال السند اذا متصل وفطر اخرج له البخاري فيما ذكر صاحب الكمال وابو الوليد الباجي وباقي السند على شرط الشيخين والى جواز التكني باني القاسم ان اسمه محمد ذهب مالك وجهور السلف وفقهاء الامصار وجهور العلماء وقد اشتهر جماعة تكنوا باني القاسم في العصر الاول وفيما بعد ذلك الى اليوم مع كثرة فاعلى ذلك وعدم الانكار كذا في شرح مسلم للنووي

﴿ باب اقرؤوا الطير على اكنائها ﴾

قال *

ذكر فيه الحديث بهذا اللفظ ثم قال (وقال غيره عن سنيان على مكنتها وهي نصب الكاف ايضا جمع مكان كما بلغني) قلت الوجه ان يقال يفتح الكاف وقد تتبع كتب اهل الحديث واللفظ فلم اجد في شيء منها هذه اللفظة مقيدة بفتح الكاف وليست جمع مكان كما زعم وفي الصحاح المكنة بكسر الكاف واحدة المكن والمكنات وفي الحديث اقرؤوا الطير على مكنتها ومكناتها بالضم وفي الفائق للزمخشري مكنتها وروي مكنتها المكنات بمعنى الامكنة يقال الناس على مكنتهم ومكناتهم وقيل المكنة من التمكن كالتبعة والطلبة من التبع والتظايل والمكنات الامكنة ايضا جمع المكان على مكن ثم على مكنت كقولهم حمرو حمرات وصعد وصعدات

﴿ باب ماجاء في الفرع والعتيرة ﴾

قال *

ذكر فيه حديثا في آخره (وتكأ اناك) ثم قال في آخر الباب (قال ابو عبيد الفرع اول شيء نتجه الناقة الى ان قال وقوله خير من ان تكأ اناك يقول اذاذ بحته حين تضعه امه بقيت الام بلا ولد ترضعه فانقطع لذلك ليها يقول فاذا فعلت ذلك فقد كفأت اناك واخره) قلت هذا انقطاع اللبن اي شيء يبقى منه ولو بقي شيء لما ذاب اوراق والصواب في معناه ما ذكره الخطابي في المعالم فقال وقوله وتكأ اناك يريد بالاناء الحليب الذي يحلب فيه يقول اذاذ بحت حوارها انقطعت مادة اللبن فترك الاناء مكفوا لا يحلب فيه

﴿ باب ما يحرم من جفة ما لا تأكله العرب ﴾

قال *

ذكر فيه قوله تعالى (ويحلم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) ثم قال (قال الشافعي وانما يكون الطيبات والخبائث عند الاكلين كانوا لها وهم العرب الذين سألوا عن هذا وفيهم نزات الاحكام) قلت اعترض ابو بكر الرازي في احكام القرآن على الشافعي بما لم يخصه الله عليه السلام لم يعتبر هذا بل جعل كونه ذنابا من السباع وذئبا من الطير علما على التحريم فلا يزداد عليه ولا ينقص منه ولان الخطاب بالتحريم لم يختص بالعرب فاعتبار ما يستقذره لادليل عليه ثم انه ان اعتبر استقذار جميع العرب جميعهم لم يستقذروا الحيات والعقارب والاسد والذئب والفار بل الاعراب

يستطيعون هذه الاشياء وان اعتبر بعضهم فيه امران احدهما ان الخطاب لجميعهم فكيف يعتبر بعضهم والثاني لم كان اعتبار البعض المستند راولي من اعتبار البعض المستطاب وزعم انه اباح الضبع والتعلب لان العرب كانت تأكله وقد كانت تأكل الغراب والجداء والاسدان لم يكن فيهم من يمنع من ذلك واعتباره ما يد و على الناس ان اراد في سائر احواله فذلك لا يوجد في الغراب والجداء والحية وقد حرمها والاسد قد لا يمد و اذا شبع وان اراد العد وفي بعض الاحوال فالجمل المأخوذ قديع وعلى الانسان وكذا الثور ولم يعتبر ذلك هو ولا غيره والسنور لا يعد و ثم ذكر البيهقي حديث ام شريك (امر عليه السلام يقتل الاوزاغ) ثم قال (رواه البخاري في الصحيح عن عبيد الله بن موسى او عن رجل عن عبيد الله) قلت هذه العبارة موهمة والبخاري اخرج هذا الحديث في صحيحه في احاديث الانبياء فقال ثنا عبيد الله بن موسى او ابن سلام عنه فذكره واخرجه في بدا الخلق عن صدقة بن الفضل عن ابن عيينة عن عبد الحميد بن خبير

باب ما جاء في الضبع والتعلب

قال *

ذكر فيه حديث ابن ابي عمار عن جابر قلت حديث النبي عن كل ذي ناب من السباع صحيح ثابت مشهور مروى من عدة طرق فلا تعارض به حديث الضبع حبه لانه انقرده به عبد الرحمن بن ابي عمار وليس هو بمشهور بنقل العلم ولا ممن يخرج به اذا خالفه من هو ائبت منه كذا قال صاحب التمهيد فان قيل فقد رواه البيهقي فيما بعد من طريق عطاء انبضاع جابر قلنا في ذلك الطريق شئصان فيها كلام وجهها حسان بن ابراهيم عن ابراهيم بن ميمون الصائغ اما حسان فقد ذكره النسائي في الضعفاء وقال ليس بالقوي واما الصائغ فقد ذكره الذهبي في كتابه في الضعفاء وقال قال ابو حاتم لا يحتج به وفي مصنف عبد الرزاق عن الثوري عن سهل بن ابي صالح قال سأل رجل ابن المسيب عن اكل الضبع فيها فقال له ان قومك يا كلونهم فقل ان قومي لا يعلمون قال سفيان وهذا القول احب الي قلت لسفيان فابن ما جاء عن عمر وعلي وغيرهما فقال البس قد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اكل كل ذي ناب من السباع فتركها احب الي وبه ياخذ عبد الرزاق واخرج الدارمي من حديث عبد الله بن يزيد السعدي سألت سعيد بن المسيب عن الضبع فقال انه اكلا لا يصلح وهل ياكلها احد فقال شيخ سمعت ابا الدرداء يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذي نية وعن كل خلسة وعن كل مججمة وعن كل ذي ناب من السباع ويكرهون اكلها ثم ذكر البيهقي وفي الاشراف لابن المنذر قال الا وزعي كان العلماء بالشام يعدون الضبع من السباع ويكرهون اكلها ثم ذكر البيهقي (عن عبد الرحمن بن معقل السلمي قال قلت يا رسول الله ما تقول في الضبع فقال لا آكله ولا نهى عنه) الحديث ثم قال

(روي عن خزيمه بن جزء حديث يوافق حديث السلي في بعضه ويخالفه في بعضه وفي كلا الاسنادين ضعف) قلت * ذكر الترمذي حديث خزيمه ولفظه او ياكل الضبع احده وذكره ابن ماجه ولفظه ومن ياكل الضبع * وكذا ذكره ابن ابى شيبه في كتابه المصنف والسند وكذا في تاريخ البخاري ومعرفة الصحابة لابن منده فظهر بهذا انه غير موافق لحديث السلي في الضبع الذي عقد البيهقي الباب لاجله ثم انه لا ذكر للثعلب في هذا الباب الا في هذين الحديثين وظاهر قوله عليه السلام فيه في حديث السلي او ياكل ذلك احده وفي حديث خزيمه ومن ياكل الثعلب * يقتضي حرمة وظاهر عطف البيهقي الثعلب على الضبع يقتضي حله وكذا نقل ابن حزم في المحلى عن الشافعي انه يبيع الثعلب فالحديثان اذا غير مطابقين لمدعى البيهقي ثم ذكر حديث سلمان (الحلال ما احل الله في القرآن والحرام ما حرم الله في القرآن وما سكت عنه فقد عفا عنه) قلت * هذا الحديث روى مرفوعا وموقوفا قال الترمذي وكان الموقوف اصح ثم انه لا مناسبة لهذا الحديث للباب مخصوصه الا ان يريد البيهقي اباحة الضبع والثعلب لكون القرآن سكت عنها فان اراد ذلك لزمه اباحة كل ذي ناب من السباع وذى مخالب من الطير *

باب ما جاء في الضب *

* قال *

ذكر فيه حديث (اسماعيل بن عياش عن ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد عن ابي راشد الطبراني عن عبد الرحمن بن شبل ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل الضب) ثم قال (نفرد به ابن عياش وليس بحجة) قلت * ضمضم حمصي وابن عياش اذا روى عن الشاميين كان حديثه صحيحا كذا قال ابن معين والبخاري وغيرهما وكذا قال البيهقي فيما مضى في باب ترك الوضوء من الدم ولهذا اخرج ابوداود هذا الحديث وسكت عنه وهو حسن عنده على ما عرف وقد صحح الترمذي لابن عياش عدة احاديث من روايته عن اهل بلده * منها * حديث لا وصية لوارث * اخرجه من حديث ابن عياش عن شرحبيل بن مسلم عن ابي امامة * ومنها * حديث ما فلا آدمي وعاء شراب بطن * اخرجه من حديث ابن عياش قال حدثني ابوسلمة الحمصي وحبيب بن صالح عن يحيى بن جابر الطائي عن مقدم بن معد يكرب وحبيب بن صالح شامي ايضا *

باب بيان ضعف الحديث الذي روي في النهي عن لحوم الحيل *

* قال *

ذكر فيه حديث بقية (حدثني ثور بن يزيد عن صالح بن يحيى بن المقدام عن ابيه عن جده عن خالد بن الوليد قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الحيل والبغال والحمير) ثم ذكره من طريق آخر من حديث الدارقطني وفيه (نهى يوم خيبر) ثم قال (ورواه محمد بن حمير عن ثور عن صالح سمع جده المقدام ورواه عمر بن هارون البجلي عن ثور عن يحيى بن المقدام عن ابيه

عن خالد فهذا السناد مضطرب) ثم ذكر البيهقي (عن البخاري انه قال صالح بن يحيى فيه نظرو عن موسى بن هارون قال لا يعرف صالح بن يحيى ولا ابوه الا بنجد. وهذا ضعيف قال وزعم الواقدي ان خالدا اسلم بعد فتح خيبر) قلت * هذا الحديث اخرجه ابوداود وسكت عنه فهو حسن عنده وقال النسائي انا اسحق بن ابراهيم اخبرني ببقية اخبرني ثور بن يزيد عن صالح فذكره بسنده وقد صرح فيه ببقية بالتحديث عن ثور وثور حمصي اخرج له البخاري وغيره وبقية اذا صرح بالتحديث عن ثقة كان السند حجة كذا قال ابن معين وابو حاتم وابو زرعة والنسائي وغيرهم خصوصا اذا كان الذي حدث عنه ببقية شاميا قال ابن عدي صاحب الكامل اذا روى ببقية عن اهل الشام فهو ثبت وصالح ذكره ابن حبان في الثقات وابوه يحيى ذكره الذهبي في الكاشف وقال وثق وابوه المقدم بن معد يكرب صحابي فهذا اسناد جيد كما ترى وقد اخرجه ابوداود ومن وجه آخر وسكت عنه فقال ثناء عمرو بن عثمان ثناء محمد بن حرب ثناء ابو سلمة يعني سليمان بن سليم عن صالح ابن يحيى بن المقدم عن جده المقدم بن معد يكرب عن خالد بن الوليد قال غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر فأتى اليهود فشكلوا ان الناس قد اسرعوا الى حظائرهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا لا يحل اموال المعاهدين الا بحقها وحرام عليكم حرم الاهلية وخيلها وبغالها وكل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير ورجال هذا السند ثقات ولم يذكر البيهقي سنده الى محمد بن حمير وعمر بن هارون لينظر فيه علي بن عمر بن هارون متروك. ومحمد بن حمير ذكره ابن الجوزي في كتاب الضعفاء وقال قال يعقوب بن سفيان ليس بالقوى فكيف توجب رواية مثل هذا بن اضطرار بالمارواه اسحق الخطابي وغيره عن ببقية راختلف في وقت اسلام خالد فقبل هاجر بعد الحديبية وقيل بل كان اسلامه بين الحديبية وخيبر وقيل بل كان اسلامه سنة خمس بعد فراغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من بني قريظة وكانت الحديبية في ذي القعدة سنة ست وخيبر بعدها سنة سبع انتهى كلامه وهذا الحديث يدل على انه شهد خيبر ولو سلم انه اسلم بعد هاقفاية ما فيه انه ارسل الحديث ومراسيل الصحابة في حكم الموصول المسند لان روايتهم عن الصحابة كما ذكره ابن الصلاح وغيره *

باب لحوم الجمر الاهلية *

* قال *

ذكر فيه حديث الحكم وقول جابر الى ذلك البحر يعني ابن عباس ثم قال البيهقي (لو علم ابن عباس انه عليه السلام حرمه لم يصير الى غيره الا انه لم يعلمه) قلت * قد ورد عنه ما يدل على انه علمه فاخرج الدارمي بسند على شرط الشيخين من حديث مجاهد عن ابن عباس قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الجمر الاهلية يوم خيبر وقال صاحب التمهيد لا خلاف بين العلماء في تحريم الجمر الانسية الا ابن عباس وعائشة كانا لا يريان باكلها باسا على اختلاف في ذلك عن ابن

عباس والصحيح عنه فيه ما عليه الناس روى عبيد الله بن موسى عن الثوري عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الجمر الانسية وقال الطحاوي في أحكام القرآن ثابون ثنا ابن وهب حدثني يحيى بن عبد الله بن سالم عن عبد الرحمن بن الحارث المزومي عن مجاهد عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى يوم خيبر عن لحوم الجمر الانسية واخرج صاحب التمهيد من حديث محمد بن الحنفية عن علي انه مر بابن عباس وهو يفتي في متعة النساء انه لا باس بها فقال له علي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها وعن لحوم الجمر الاهلية يوم خيبر واخرج ايضا عن ابن الحنفية قال تكلم علي وابن عباس في متعة النساء فقال له علي انك امرء تائه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن لحوم الجمر الاهلية *

* قال * ﴿باب ذكوة مافي بطن الذليحة﴾

ذكر فيه من طرق حديث (ذكوة الجنين ذكوة امه) قلت * ذكر عبيد الحق في الاحكام ان اسانيد لا يمتنع بها ولو خرج حيا يجب تذكيته باتفاق العلماء فقد تركوا امومه ولانه اذا كان حيا ثم مات بموت امه فانه يموت خنقا فهو من المنخفة التي ورد النص بتحريمها والى تحريمه ذهب ابو محمد بن حزم ولم يرض بسند الحديث ثم ذكر البيهقي عن جماعة في قوله تعالى (احلت لكم بهيمة الانعام) انه الجنين * قلت * يعكز على هذا التفسير الاستثناء في قوله تعالى الا ما تبلى عليكم * اذ لبس في الاجنة شئ يستثنى من الاول وقد جاء عن ابن عباس الا ما تبلى عليكم * الخنزير وعن مجاهد الميتة وما ذكر معها وعن الحسن بهيمة الانعام الشاة والبقرة والبعير *

* قال * ﴿باب اباحة قطع العروقي والكي﴾

ذكر فيه حديث معمر (عن الزهري عن انس انه عليه السلام كوى اسعد بن زرارة) قلت * ذكر ابو عمر في الاستدكار ان حديث اسعد بن زرارة قد روى عن ابن شهاب باسنادين * احدهما رواه معمر عن ابن شهاب عن انس ولم يروه عن ابن شهاب غير معمر وهو عند اهل العلم بالحدث مما خطأ فيه معمر بالبصرة فيما إملاهم من حفظه هناك والاخر رواه ابن جريج ويونس بن يزيد عن ابن شهاب عن ابي امامة عن سهل بن حنيف وهو اولى بالصواب عند هم في الاسناد انتهى كلامه ولم يذكر البيهقي الاسناد الثاني *

* قال * ﴿باب ادوية النبي صلى الله عليه وسلم﴾

ذكر فيه من حديث زيد بن الحباب (ثنا سفيان الثوري عن ابي اسحق عن ابي الاحوص عن عبد الله قال عليه السلام عليكم بالشفائين العسل والقرآن ثم قال رفعه غير معروف والصحيح موقوف الى آخره) قلت * زيد بن الحباب وثقه ابن

المدني وابن معين وغيرهما وقد زاد الرفع فوجب قبوله وقد جاء من وجه آخر مرفوعا أخرجه صاحب المستدرک
من حديث عبد الله بن محمد بن اسحق عن ابي الاحوص عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم بالشفائين
الحديث ثم قال صحيح على شرط التينين *

* قال * باب من اباح الاستصباح به اى بالزيت النجس *

ذكر فيه حديث التميمي انه ولا تاكلوه ثم قال (وروي عن ابن جريج عن ابن شهاب والطريق اليه غير قوي) ثم ذكره من
رواية يحيى بن ايوب عن ابن جريج قلت * ذكره عبد الحق في احكامه وعلله يحيى هذا فقال لا يحتج به والظاهر ان البيهقي
لا جله جعل هذا الطريق غير قوي وهو ممن احتج بهم الشيخان في صحيحهما ويعرف بالنافي المصري وقد جاء
لهذا السند شاهد بسند رجاله ثقات فقال الطحاوي في كتابيه المشكل واختلاف العلماء ثنا فهد بن سليمان ثنا الحسن
ابن الربيع ثنا عبد الواحد بن زياد عن معمر عن الزهري عن سفيان بن المسيب عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه سئل عن فارة وقعت في سمن فقال ان كان جامدا فخذوها وما حو لها فلقوه وان كان ذابا او مائعا فاستصحبوا
به او فاستنفعوا به * وذكر هذا الحديث صاحب التمهيد ايضا وقد ذكر نا في ابواب البيع القائلين بجواز بيع الزيت
النجس والافتناع به *

* قال * باب ما يحل من الميتة *

ذكر فيه قوله تعالى (انما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل به لغير الله فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم
عليه) قال مجاهد غير باغ ولا عاد يقول غير قاطع للسبيل ولا مفارق للائمة ولا خارج في معصية الله تعالى * قلت *
هذا التفسير يقتضي ان العاصي لا يأكل الميتة حال الخمصة وليس كذلك على ما قدمنا في باب لا تضعيف عن من كان
سفره في معصية وقد بسطنا الكلام على هذه الآية هناك وذكرنا من خالف مجاهد في تفسيرها ثم ذكر البيهقي حديث
ابي واقد (ان رجلا قال يا رسول الله انا نكوت بالارض فتصيبنا بها الخمصة فتحي تحمل لنا الميتة فقال ما لم تصطبخوا
او تقتبخوا او تحتفوا بها بقلأ فشا نكم قال ابو عبيد هو من الحفاء وهرء موز مقصور وهو اصل البردي
الايض الرطب وهو يوكل فقوله تحتفوا يقول ما لم تقتلعوا هذا بينه فتاكلوه) * قلت * ذكر الهروي في الثريين هذا
القول ثم قال قال ابو سعيد صوابه تحتفوا بما بقلأ مخفف الفاء وكل شئ استوصل فقد احتق ومنه اجفاء الشعر
ويقال احتق الرجل يحتق اذا اخذ من وجه الارض باطراف اصابعه ومن قال تحتفوا بالهزم من الحنأ فباطل لان
البردي ليس من البقل والبقل ما ينبت من العشب على وجه الارض مما لا عرق له ولا يردى في بلاد العرب

وذكر الزمخشري في الفائق الحديث ثم قال الاحتفاء احتفاء الحفا والبردي وقبل اصله فاستعير للاقتلاع القل
وروي تحتوا من احتفى القوم المرعي اذا رعوه وقلعوه وروي تحتفوا من احتفأت البيت وهو جره وحفت المراء
وجهاها واحتفت وروي تحتفوا بالجيم من اجتفت الشيء اذا قلعت به ورويت به وسته الحفا وروي تحتفوا بالحاء من اخفت
الشيء اذا اخرجته والمخفى النباش *

* قال * ﴿باب ما جاء فيمن هرب بجائط انسان﴾

ذكر فيه (ان الشافعي قال روي فيه حديث لو كان يثبت مثله عندنا لم نخافه) ثم ذكره البيهقي وتكلم عليه ثم قال (وقد روي
من اوجه اخر ليست بقوية) ثم ذكر منها حديثا عن الحسن عن سمرة ثم قال (احاديث الحسن عن سمرة لا يشتهر بعض
الحفاظ) * قلت * قد قدمنا في باب النهي عن بيع الحيوان بالحيوان ما على هذا ثم ذكر البيهقي من حديث يزيد بن هارون
عن الجريري عن ابي نضرة عن ابي سعيد ثم علله بان (يزيد روي عن الجريري بعد اختلاطه) ثم قال (ورواه حماد
ابن سلمة عن الجريري وليس بالقوي) * قلت * هذا الحديث اخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق يزيد بن هارون
وكذا اخرجه ابن ماجة في سننه وحماد بن سلمة اخرج له مسلم وذكره ابو الوليد الباجي في رجال البخاري
وقد قدمنا في باب من صلى وفي ثوبه او نعله اذى ثناء العلماء عليه وقال النجاشي روي عن الجريري في الاختلاط يزيد
ابن هارون وابن المبارك وابن ابي عدي وكل ما روي عنه مثل هؤلاء الصغار فهو مختلط وانما الصحيح حماد بن سلمة
وابن عليه هو عبد الاعلى من اصحابهم سماعنا *

* قال * ﴿باب ما جاء في اكل الطين﴾

ذكر فيه حديث امن انهمك في اكل الطين فقد اعان على قتل نفسه او في سنده عبد الله بن مبروان فقال (مجهول) * قلت *
هو معروف الحال قال صاحب الميزان قال ابن عدي احادته فيها نظر وقال ابن حبان يازق المتن الصحيح بطرق
اخر لا يحل الاحتجاج به ثم ذكر البيهقي الحديث من وجه آخر ولفظه (من اكل الطين فكما اعان على قتل نفسه) وفي
سنده عبد الملك بن مهران فذكر (عن ابن عدي انه مجهول) * قلت * روي عنه بقية وسهل بن عبد الله المروزي
قال العقيلي صاحب مناكير غلب عليه الوهم لا يقيم شيئا من الحديث ثم قال البيهقي (هذا الوجه لم يدل على التحريم
واتما يدل على كراهية الاكثار منه) * قلت * بل هو دال على التحريم لان الاعانة على قتل النفس مجرمة فكذلك هذا
ولهذا قطع صاحب المذهب وغيره بتحريم اكل التراب كذا قال النووي في الروضة وما ذكره البيهقي في آخر هذا
الباب من مالك يدل على ذلك ثم انه في الوجه الثاني علق الامر على مطلق الاكل من غير قيد الاكثار منه *

باب ماجاء في المسابقة بالعدو

* قال *

ذكر فيه مسابقة النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة من حديث ابي اسحق الفزاري عن هشام عن ابي سلمة عن عائشة ثم اترجه من وجه آخر عن الفزاري عن هشام عن ابيه وابي سلمة عن عائشة ثم قال (ورواه ابو اسامة عن هشام عن رجل عن ابي سلمة عن عائشة ورواه جرير عن هشام عن ابيه عن عائشة) قلت * وكذلك اخرجه النسائي من حديث ابي اسحق الفزاري عن هشام عن ابيه عن عائشة وكذلك اخرجه النسائي وابن ماجه من طريق سفیان بن عيينه عن هشام عن ابيه عن عائشة فينبغي ان يكون هذا هو الصواب لاجتماع عدة من الرواة عليه ويحتمل انه سمع الحديث من ابيه ومن ابي سلمة *

باب ماجاء في المصارعة

* قال *

ذكر فيه حديث سعيد بن جبیر (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان بالبطناء فأتى عليه يزيد بن ركانة اوركانة بن يزيد فقال يا محمد هل لك ان تضارعتني) الحديث ثم قال (مرسل جيد) قلت * الذي في كتب اهل هذا الشأن ركانة بن عبد يزيد وليس في شيء منها فيما علمت يزيد بن ركانة ولا ركانة بن يزيد وكيف يكون جيد او في سنده حماد بن سلمة قال فيه البيهقي في باب من مر بجنائط انسان (ليس بالقوي) وفي باب من صلى وفي ثوبه او نعله اذى (مختلف في عدالته) وركانة هذا هو طلق امرأته سبيعة البتة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما اردت الحديث *

باب الرجلين يستبقان بفرسيهما الى آخره

* قال *

ذكر فيه حديث ابي هريرة (من ادخل فرسا بين فرسين) الحديث من وجهين ثم قال (نقرد به سفیان بن حسين وسعيد بن بشير عن الزهري واخرجهما ابو داود) قلت * ففي نقردهما به ثلاث علل * الاولى * انه تكلم فيهما قال البيهقي في باب الدابة تنفخ برجلها (سفیان بن حسين ضعيف الحديث عن الزهري قاله يحيى بن معين) وقال ابن معين سعيد بن بشير ليس بشيء وضعفه احمد والنسائي وقال ابن نمير منكر الحديث ليس بشيء * الثانية * ان ابا داود قال بعد اخراجه للحديث من الوجهين رواه معمر وشعيب وعقيل عن الزهري عن رجال من اهل العلم وهذا الصحيح عندنا * الثالثة * ان ابن ابي حاتم قال في كتاب الملل سألت ابي عن حديث سفیان بن حسين فقال خطأ لم يعمل سفیان شيئا لا يشبه ان يكون عن النبي صلى الله عليه وسلم وامسنا احواله ان يكون قول سعيد فقد رواه يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قوله *

باب النهي عن التحريش بين البهائم

* قال *

ذكر ذلك من حديث الاعمش (عن ابي يحيى عن مجاهد عن ابن عباس عنه عليه السلام) ثم قال (وكذلك روى عن شريك عن الاعمش) قلت * اخرجه الترمذي هذا الحديث بالسند الاول عن الاعمش ثم قال وروى شريك

هذا الحديث عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه ولم يذكر فيه عن ابي يحيى وهذا مخالف لما ذكره البيهقي عن شريك *

قال * **باب كراهية انزاع الحمر على الخيل** *

ذكر فيه حديث سفيان (عن ابي جهم عن عبيد الله عن ابن عباس امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسيار الوضوء) الحديث ثم قال (كذا قال الثوري عبيد الله وانما هو عبد الله بن عبيد الله بن عباس كذا رواه حماد بن زيد) قلت * في اطراف المزي رواه محمد بن عيسى بن الطباع وغيره عن حماد بن زيد كرواية الثوري *

قال * **باب من كره الايمان بالله الا فيما كان طاعة** *

ذكر فيه حديث ثائم قال (كذا رواه بشار بن كدام وهو اخو مسعر) قلت * بشار هذا ضعفه ابو زرعة وذكر عبد الله بن المقدسي في الكمال ان الدارقطني قال قال البخاري هو اخو مسعر ولم يصنع شيئا قال لنا ابو العباس بن سعد ليس بينه وبين مسعر نسب هو من بني سليم ومسعر من بني هلال *

قال * **باب ما جاء في اليمين الغموس** *

ذكر فيه قول الشافعي (فان قيل وما الحجة في الايكفر يعني في الغموس وقد عمد الباطل قيل وقد اقرنها قول النبي صلى الله عليه وسلم فليات الذي هو خير وليكفر عن يمينه فقد امره ان يعمد الى الحنث) قلت * اوجب الله الكفارة في اليمين المعقودة على مستقبل يمكن فيه الحنث والبر والغموس ليست كذلك لانها على ما مضى ليس فيه على امر ينتظر فيه الحنث او البر وقوله عليه السلام فليات الذي هو خير * ورد فيمن سبق منه يمين منعقدة يجب عليه الكفارة اذا حنث فيها بالنص ولما كانت على معصية امره * الشارع بالحث فيها فعمد الحنث فيها ما مور به وعمد الغموس منهي عنه فكيف يقاس على تلك ثم ذكر البيهقي حديث ثامن رواه عبيدة عن ابن الزبير ثم قال * وعبيدة مات قبل ابن الزبير فيما زعم اهل التواريخ بتسع سنين فتبعد * وابته عنه * قلت * المشهور عند اهل التواريخ خلاف هذا توفي ابن الزبير سنة ثلاث وسبعين وقيل اثنين وسبعين وقال الكللاباذي قال عمرو بن علي مات عبيدة سنة اثنين وسبعين وقال ابن نمير مثله وقال ابو عيسى سنة ثلاث وسبعين وقال السجستاني في الانساب سنة اثنين او ثلاث وسبعين وكذا ذكر ابو الوليد الباجي في كتابه على رجال البخاري عن ابي نعيم وعلى تقد بر تسليم انه مات قبل ابن الزبير بالمدة المذكورة فهو لم يلق النبي صلى الله عليه وسلم فلا يبعد ان يروي عن من لقاه صلى الله عليه وسلم وان مات هو قبله على ان صاحب الكمال قد صرح بسامعه من ابن الزبير ثم ذكر البيهقي عن عشر عن ليث عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود

(قال الأيمان أربعة) إلى آخره ثم قال (رواه الثوري عن ليث عن زياد بن كليب عن إبراهيم من قوله وهو أشبه) قلت * بل الأول أشبه لأن عشر ثقة روى له الجماعة وقد زاد في السند ويشهد له ما ذكره البيهقي بعد من رواية أبي العالية عن ابن مسعود وذكر أبو عمر في الميهدي أن عامة العلماء على مذهب ابن مسعود في أنه لا كفارة في القموس وفي الأشراف لابن المنذر قال الحسن إذا حلف على أمر كاذب يعتمد عليه فليس فيه كفارة وبه قال مالك والأوزاعي والثوري ومن تبعهم من أهل المدينة والشام والعراق وأحمد واسحق وأبو ثور وأصحاب الحديث وأصحاب الرأي وقال الشافعي فيها الكفارة ولا نعلم خبراً يدل على ذلك والكتاب والسنة دالة على الأول واليمين التي يقطع بها مال حرام أعظم من أن تكفر *

* قال * باب قوله أقسم أو أقسمت *

قلت * ذكر الطحاوي عن الشافعي أن أقسم ليس ليمين وعن أبي حنيفة وصاحبيه أنه يمين والدليل على ذلك قوله تعالى فلا أقسم بمواقع النجوم * ثم قال تعالى وأنه أقسم * فدل على أن قول القائل أقسم يمين وإن لم يقل بالله وقال تعالى إذا قسموا البصر منكم أصحبن ولا يستثنون * ولو لم يكن يميناً لم يكن فيه ثباً فدل ذلك على أنه لا فرق بين أحلف وأحلف بالله وأقسم وأقسم بالله * ذكر البيهقي في أول هذا الباب (أن رجلاً رأى ظلة ينطف منها السمن والعسل) إلى آخره (وإن أبكر رضى الله عنه عبرها وأنه عليه السلام قال له أصبت بعضاً وأخطأت بعضاً قال أقسمت لتحدثني بالذي أخطأت فقال عليه السلام لا تقسم) * قلت * ذكر القرطبي في شرح مسلم أن قوله لا تقسم مع أنه قد أقسم معناه لا تعدى القسم فيه ما يدل على أن أمر النبي صلى الله عليه وسلم بإبرار القسم ليس بواجب وإنما هو مندوب إليه إذ لم يعارضه ما هو أولى منه انتهى كلامه وظاهر هذا أنه عليه السلام جعل قول أبي بكر أقسمت يميناً وهو خلاف مذهب البيهقي ومدعاه يدل عليه أن أبا داود ذكر هذا الحديث في سننه في باب ما جاء فيما يكون القسم يميناً وقال الخطابي في المعالم لولا أنه يمين ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تقسم ثم ذكر البيهقي عن ابن عباس في قوله أقسم (قال لا يكون يميناً حتى يقول أقسم بالله) إلى آخره ثم قال (وروي ذلك عن الحسن البصري من قوله) * قلت * فمما جاء عن الحسن خلاف هذا فروى الطحاوي بسند جيد عنه أنه كان يقول أقسمت وأقسمت بالله سواء أمّا القسم بالله أي قوله أقسمت وإن لم يقل بالله كقوله أقسمت بالله والآثر الذي ذكره البيهقي عن ابن عباس في سننه وشهد به ابن كريب ضعفه الدارقطني وغيره وقال البخاري منكر الحديث وقد روي عن ابن عباس أيضاً خلاف هذا قال الطحاوي وروى عن ابن عباس وابن عمر قال القسم يمين

و لم يقو لا القسم بالله فدل على ان مذهبهما كذهب الحسن *

* قال * **باب ما جاء في ابرار القسم** *

ذكر فيه حديث ابي الزاهرية وراشد بن سعد (عن عائشة احدث لها امرأة تمرأ) الحسد يخ ثم قال (مرسل) اورده ابوداود في المراسيل) * قلت * اورده ابوداود في المراسيل من مرسل ابي الزاهرية وراشد بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا ذكر المزى في اطرافه والبيهقي اورده من حديثها عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وراشد سمع معاوية وشهد معه صفين وسمع ايضا ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر ذلك عبد الغنى المقدسي في الكمال و ثوبان توفي سنة خمس واربعين وقيل سنة اربع وخمسين فلا مانع من سماعه اعني راشدا من عائشة فلا نسلم ان الحديث مرسل *

* قال * **باب ما جاء في الحلف بصفات الله تعالى كالغزة والقدرة الى آخره** *

ذكر فيه حديث ابي هريرة في الشفاعة وفيه (فيقول الله تعالى فهل عسيت ان فعلت ذلك ان تسئل غير ذلك فيقول لا وعزتك) الحديث ثم قال (رواه البخاري في الصحيح عن ابي اليان قال البخاري وقال ايوب النبي صلى الله عليه وسلم وعزتك لا غنى عن بركتك) * قلت * جملة من تعليقات البخاري وقد اخرجوه في كتاب الطهارة عن اسحق ابن نصر ثناء عبد الرزاق عن معمر بن همام عن ابي هريرة عنه صلى الله عليه وسلم كذا ذكر المزى في اطرافه ولفظ الحديث في ذلك الموضع بل وعزتك ولكن لا غنى بي عن بركتك فلا ضرورة الى جعل البيهقي الحديث من تعليقات البخاري ومع انه قد اخرج متصلًا *

* قال * **باب من قال وايم الله** *

قال في آخره (وروي في حديث ابي قتادة قول ابي بكر الصديق لاها الله هذا) * قلت * ذكر هذا الحديث في باب وايم الله ليس بجيد اذ معنى لاها الله لا والله يجعلون الها مكن الواو قاله الخطاي وغيره *

* قال * **باب من قال علي نذر ولم يسم شيئا** *

ذكر فيه حديث عقبة بن عامر (كفارة النذر كفارة اليمين) ثم قال (وذلك محمول عندنا على نذر الحاج الذي يخرج من الحج الايمان) * قلت * هذا التقييد يحتاج الى دليل و ذكر النووي في شرح مسلم ان مالكا وكثيرين او الاكثر حملوا الحديث على النذر المطلق كقوله علي نذر و ذكر ابن رشد في القواعد ان الجمهور اوجبوا في النذر المطلق الكفارة مصيرا الى هذا الحديث وفي شرح مسلم للقرطبي قوله كفارة النذر كفارة اليمين * يعني به النذر الذي

الذي لم يسم مخرجه بدليل ما رواه ابوداود من حديث ابن عباس من نذر نذرا لم يسمه فكفارة كفارة اليمين * فقيد في هذا الحديث ما اطلقه في حديث عقبة وقد اخرج ابن ماجة والطحاوي حديث عقبة ايضا مقيدا كذلك وقال صاحب الامتدكار هو اعلى ما روى في ذلك واجل ثم ذكر البيهقي حديث ابن عباس المذكور ثم قال (قال ابوداود وزواه وكيع عن عبد الله بن سعيد بن ابي هند وقفه على ابن عباس) * قلت * لفظ ابي داود رواه وكيع وغيره عن عبد الله بن سعيد وقفوه على ابن عباس *

❀ باب الاستثناء في اليمين ❀

* قال *

ذكر في آخره حديثان معاذ ثم قال (نورد به حميد بن مالك وهو مجهول) * قلت * تقدم الكلام عليه في باب الاستثناء في الطلاق *

* قال * ❀ باب الخالف يسكت من يمينه واستثناءه سكتة يسيرة وانقطاع صوت او اخذ نفس ❀

ذكر فيه حديث (والله لا عزون قريشا) ثم ذكر (ان ابن عباس كان يرى الاستثناء ولو بعد حين) * قلت * هذا غير مناسب للباب وكذا الحديث لانه عليه السلام لم يسكت سكتة يسيرة بل سكت ساعة كما صرح به في الحديث ولهذا احتاج البيهقي الى تاويله فآله بما ذكره فظهر بهذا ان البيهقي لم يذكر في هذا الباب شيئا يناسبه *

❀ باب من حلف على شيء وهو يرى انه صادق ❀

* قال *

* قلت * في التمهيد لابن عبد البر قال المروزي ان كان الخالف انه فعل او لم يفعل عند نفسه صادقا يرى انه على ما حلف فلا اثم عليه عند مالك وسفيان واصحاب الرأي واحمد وقال الشافعي لا اثم عليه وعليه الكفارة * قال المروزي وليس قول الشافعي في هذا بالقوي *

❀ باب الكفارة بعد الحنث ❀

* قال *

* قلت * احاديث هذا الباب قدم فيها الحنث وعطف عليه الكفارة بالواو واحاديث الباب الذي بعده بالعكس والواو لا يقضي الترتيب فليس فيها دليل على تقدم الكفارة ولا تقدم الحنث فلم انها ليست بمطابقة للباين نعم الحديث الذي ذكره في الباب الذي بعد هذا الباب من طريق ابي داود من قتادة عن الحسن عن عبد الرحمن بن سمرة ولفظه (فكفر عن يمينك ثم آت الذي هو خير) يدل على تقدم الكفارة لان ثم يقضي الترتيب الا ان هذا الحديث رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة من الصحابة بالواو ولم يذكر احد منهم ثم وكذا اكثر اصحاب الحسن رواعته حديث عبد الرحمن بن سمرة بالواو فكان روايتهم اولى مع اعتضاد هار واية بقية الصحابة رضى الله عنهم على ان قتادة ايضا *

اختلف عنه فرواه النسائي في سننه بسند عنه عن الحسن عن عبد الرحمن ولقطة وايت الذي هو خير * بالواو *
 قال * باب الكفارة قبل الحنث *

حكى فيه (عن الشافعي قال ان كفر قبل الحنث بالطعام رجوت ان يحزى عنه وذلك اننا نعلم ان الله حقا على العباد
 في انفسهم واموالهم فالذي في اموالهم اذ اقدموه اجزأ واصله انه عليه السلام تسلف من العباس صدقة عام وان المسلمين
 قدموا صدقة الفطر) قلت * بحث معه الطحاوي بما ملخصه انه لم يحز عجيل الصيام فكذلك ابقية الكفارات اذ الكفارة
 بالكفارة اشبه منها بالزكاة ولان شبه الاطعام بالزكاة فمن اين حوز تقديم العتق ولا اصل له يردده اليه ولو اعتق
 قبل ان يظاهر لم يحز عنده ولا عند غيره فوجب ان يرد رقة اليمين الى هذه الرقة فان قال * لم يظاهر بعد
 * قلت * ولم يحث بعد والنكاح سبب للظهار كما ان الحلف سبب لليمين ولا فرق بينهما انتهى كلامه ولا ان الكفارة
 للغطية ولم يوجد معنى يصح ان يكون الكفارة نغطية له ولا ان قوله فليكفر امر وظاهره للوجوب والكفارة
 لا يجب الا بعد الحنث ولان الكفارة اسم لجميع انواعها فبعد الحنث يمكن حمل اللفظ على جميعها وقبل الحنث يخص
 الشافعي اللفظ ببعضها فترك الظاهر من ثلاثة اوجه * احدها * تسميتها كفارة وليس هناك ما يكفر * والثاني * صرف
 الامر عن الوجوب الى الجواز * والثالث * تخصيص التكفير ببعض الانواع واذا قدمنا الحنث سلبنا من ذلك كله وبطل
 ثم في الرواية التي لفظها فليكفر عن يمينه ثم ليات الذي هو خير معنى الواو كقوله تعالى فك رقة الى ان قال تعالى
 ثم كان من الذين آمنوا * اذا لا يمان بتقديم على هذه الافعال ثم ان حو لان الحول شرط لوجوب الزكاة والسبب
 هو النصاب فلذلك جاز تقديم الزكاة على الحول لوجود السبب بخلاف كفارة اليمين لان سببها هو الحنث فلذلك
 لم يحز تقديمها على الحنث ولست اليمين سببا ليل انه لو لم يكن عليه كفارة مع وجود اليمين وايضا
 فاليمين لا تبقى على الحنث ولا يجوز ان يكون سبب الشيء ما لا يبقى معه وايضا فاليمين تضاد الحنث لان الحنث
 يوجب حل اليمين وضد الشيء لا يكون سببها *

قال * باب ما جاء في ولد الزنا *

قال فيه (وقد روي عن ابي سليمان الشامي وهو يرد بن سنان عن الزهري عن عائشة مرسلا في اعتاق ولد الزنا) قلت * يرد
 هذا كنية ابو العلام ولم اجدا حدا كناه بابي سليمان وليس في الكتب المشهورة احد يقال له برد بن سنان ابو سليمان الشامي *
 قال * باب التابع في الصوم *

قلت * مقتضى ما ذكره البيهقي في هذا الباب اشتراط التابع واصح القوانين في مذهب الشافعي انه يحزى الصوم

متفرقا وذكر الطحاوي في احكام القرآن عن المزني قال قال الشافعي كل صوم ليس بمتروك التتابع في كتاب الله تعالى اجزا متفرقا قياسا على قوله تعالى فعدة من ايام اخرى وقال في كتاب الصيام كفاية اليمين متتابع قال المزني هذا له الزم لا الى شرط التتابع في صوم كفارة الظهار وهذا كفارة مثله كما شبه الشافعي رقبة الظهار في اشتراط الايمان برقة التبتل لانها كفارة ثان فكذا قياس كفارة اليمين على كفارة الظهار شبه من قياسها على قضاء رمضان لانها ليست بكفارة

قال * باب من حلف ناسيا ليمينه او مكرها عليه *

ذكر فيه قوله تعالى الا من اكره وقله مطمئن بالايمان ثم ذكر حديث ابن عباس (تجاوز الله عن امتي الخطاء والنسيان وما استكرهوا عليه) ثم ذكر حديث عائشة (الادلاق ولا عناق في اغلاق) * قلت * الآية وردت في الاكراه على الكفر وقد مضى في باب طلاق المكره الفرق بين الكفر وغيره وتكلمنا هناك على الحدوثين وذكرنا ان الشافعي لم يعمل بحديث ابن عباس حيث حث في الحكم من حلف بالطلاق على امر لا يفعله ففعله ناسيا وقد اخرج مسلم عن حذيفة بن اليان قال ما منعني ان اشهد بدرا الا اني خرجت انا وابي الحسيل فاخذنا كفار قريش فقالوا انكم تريدون محمد اقلنا ما نريده ولا نريد الا المدينة فاخذوا عهد الله وميثاقه لنصرفن الى المدينة ولا نقاتل معه فأتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبرناه الخبر فقال انصرفن فأنف بعهدهم ونسعين الله عليهم وفيه دليل على ان اليمين على الاكراه تلزم كما تلزم على الطوعية ذكره الطحاوي وهذا الحديث ذكرناه في باب طلاق المكره مختصرا *

قال * باب من حلف لا يأكل خبزا بادم الى آخره *

ذكر فيه حديث عائشة (نعم الامور الحل) ثم قال (رواه مسلم) ثم اخرج نحوه من حديث جابر ثم قال (رواه مسلم) واخرجه ايضا من حديث عائشة * قلت * هذا تكرار محض لا فائدة فيه ثم ذكر من حديث محمد بن ابي يحيى (عن يزيد بن ابي امية الاعور عن يوسف بن عبد الله بن سلام قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم اخذ كسرة) الحديث * قلت * اختلف فيه على ابن ابي عيسى فذكر المزني في اطرافه ان عمرو بن محمد الناقد ومحمد بن يحيى بن كثير الخراساني رواه عن عبد الغفار عن يحيى بن الوليد المدني وهو الذي يقال له الرازي عن محمد بن ابي يحيى الاسلمي عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن ابيه *

قال * باب من حلف ليضربن عبده مائة سوط فجمعها *

ذكر فيه حديث ابي امامة (عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا استكى حتى اضنى فوقه على جارية)

قلت: ذكر البيهقي هذا الحديث في كتاب الحدود في باب الضرر في خلقته لأم من مرض بصيب الحد
ذكر فيه اختلافاً وقد تكلمنا عليه هناك *

قال: * باب من جعل فيه كفارة يمين أي في النذر بمعصية *

ذكر فيه حديثاً من رواية الحسن عن عمران بن حصين ثم ذكر (عن أبي المديني أنه لم يصح للحسن سماع منه) قلت: *
ذكر البيهقي فيما مضى في باب لا تقرب على من لأم عن صلوة أو نسيها حديث زائدة بن قدامة (عن هشام عن الحسن
أن عمران بن حصين حدثه) فذكر معناه يعني حديث يعزبهم آخر الليل فقد صرح في هذا الحديث بأن عمران
حدث الحسن ولم يتعرض البيهقي لهذا الحديث بشئ وأخرجه الحاكم في المستدرک وصححه إسناده وأخرجه أيضاً
ابن خزيمة في صحيحه وقال صاحب الالمام ورواه الطبراني من حديث زائدة عن هشام ورجال إسناده ثقات وذكر
ابن حبان في صحيحه حديث الحسن عن سمرة بن جندب سكتان حفظتهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت
ذلك لعمران بن حصين فقال يحفظنا سكتة إلى آخره ثم قال ابن حبان سمع الحسن من عمران هذا الخبر وقال
صاحب المستدرک سمع الحسن من عمران وأخرج روايته عنه وقال في كتاب اللباس مشائخنا وإن اختلفوا
في سماع الحسن من عمران فإن أكثرهم على أنه سمع منه وذكر صاحب الكمال أنه سمع منه وكذا قال ابن حبان ثم
ذكر حديثاً في سنده الهجاج فقال (يختلف في اسمه فقيل هكذا وقيل حبان) قلت: * هو في الكتب المشهورة بإيدنا
هياج من غير اختلاف وهو ثقة وثقه محمد بن سعد وذكره ابن حبان في ثقات التابعين وفي جامع الترمذي وقال قوم
من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم لا تدر في معصية وكفارته كفارة اليمين انتهى كلامه وبديل
لهذا المذهب ما ذكره البيهقي في الباب الذي يلي هذا الباب وصححه سنداً عن ابن عباس أنه قال للمرأة التي تدرت
أن تحرابها لا تحري ابنك وكفري عن يمينك * وذكر البيهقي قبل هذا الباب وبعبارة حديث مالك عن طلحة عن القاسم
عن عائشة وأخرجه الطحاوي في كتاب المشكل من حديث حفص بن غنات عن عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن عائشة
وزاد في آخره قال حفص وسمعت ابن مجبر وهو عن عبيد الله يذكره عن القاسم عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال
فيه بكفر عن يمينه وذكر عبد الحق في الأحكام هذه الزيادة عن الطحاوي ثم قال وعندي ما يروى في هذا الحديث أنه عليه السلام
قال لا تدر في معصية وكفارته كفارة يمين * وحديث الطحاوي أحسن إسناده من حديث أبي داود وأصح وذكر ابن القطان
أن ابن مجبر هو عبد الرحمن بن مجبر بن عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب قال وهو ثقة وذكر البيهقي بعد في باب الهدى
إذا ركب حديث عقبة بن عامر (تدرت أختي أن تحج ماشية غير مخمرة) وفي آخره (مرأيتك فلتحتر ولتركب

ولتضم ثلاثة ايام) واخرجه الترمذى وقال حديث حسن واخرجه ابو داود ورجال اسناده ثقات خلا
عبد الله بن زحر فانه منكلم فيه وقد اخرج له الحاكم في المستدرک ولم يضعفه البيهقى في كتابه هذا في موضع من
المواضع بل قد حكى في باب المغنيات (عن البخارى انه وثقه) وذكر الترمذى ايضا في الغلل توثيقه عن البخارى وقال
الطحاوى في كتاب المشكل ثابوتس اذا بن وهب انا حبي بن عبد الله المعافى عن ابي عبد الرحمن الحلبى عن عقبة
ابن عامر ان اخيه نذرت ان تمشى الى الكعبة حافية غير محتمرة فذكر ذلك عقبة لرسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال مراخنك فلتركب ولتضمم وتضم ثلاثة ايام وخي قال فيه ابن معين ليس به بأس واخرج له الحاكم
في المستدرک وابن حبان في صحيحه وذكره في الثقات من اتباع التابعين قال الطحاوى كشف وجهها حرام فامرهما
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكفارة لمنع الشريعة اياها منه ثم ذكره الطحاوى من وجه آخر وفيه نذرت ان
تحج ماشية ناضرة شعرها فقال لتركب وتضم ثلاثة ايام *

قال * ﴿ باب من نذر ان يذبح ابنه او نفسه ﴾

قلت * في الخلافات للبيهقى لو قال ان شفى الله مرضى فله على ان انحر ولدي لم ينفذ نذره ثم ذكر قول آخر انه يلزمه
كفارة يمين قال والآثار تدل على ذلك وقال ابو حنيفة ومحمد يلزمه ذبح شاة انتهى كلامه ويدل للقول الاخير
ان الله تعالى امر نابيا لا قتداء بابراهيم عليه السلام وهو قد امر بذبح ولده فخرج عن موجهه بشاة والنذر واجب
بالامرو والى السلف اتفقوا على وجوب شئ واختلفوا في قدره فمن لم يوجب شيئا فقد خالف جميعهم *

قال * ﴿ باب الهدي فيما ركب ﴾

ذكر فيه من طريقين (عن عكرمة عن ابن عباس ان اخت عقبة نذرت ان تحج ماشية وانها لا تطبق ذلك فقال عليه السلام
فلتركب ولتهد بدنة) ثم ذكره من طريقى وليس فيها ذكر الهدي قلت * اخرج ابو داود الحديث من طريقين
الأولين وسندهما على شرط الصحيح وسكوت من سكت ليس بحجة على من ذكر ثم ذكر البيهقى من طريق شريك
(عن محمد بن عبد الرحمن عن كريب عن ابن عباس قال رجل يارسول الله ان اخي نذرت ان تحج ماشية فقال
ان الله لا يصنع بشقاء اخنك شيئا تلج راية ثم تكفر عن يمينها) ثم قال البيهقى (نذر به شريك القاضى) قلت *
اخرجه الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط مسلم ثم ذكر البيهقى حديثا من رواية الحسن عن عمران
ابن حصين ثم قال (لا يصح سماع الحسن من عمران) قلت * قد قد مناقريا في باب من جعل في النذر بمعية كفارة
يمين الاستدلال على صحة سماع الحسن من عمران *

قال * **باب من نذر المشي الى مسجد المدينة او مسجد بيت المقدس** *

ذكر فيه حديث (لا يشد الرجال الا الى ثلاثة مساجد) * قلت * ظاهره انه يلزمه المشي وحكي صاحب الاستبصار
عن مالك * وانما في نهايتها قولان يمضي راكبا الى بيت المقدس فيصل في فيه *

قال * **باب من لم يوجبه بالنذر** *

ذكر فيه حديث ابي هريرة (صلوة في مسجدى هذا خير من الف صلاة فيما سواه) الى آخره ثم قال (رواه البخاري)
قلت * اقتصار البيهقي على البخاري يؤم ان مسلما لم يخرج له وليس الامر كذلك بل قد اخرج مسلم في المناسك
وقد ذكره البيهقي فيما مضى في باب فضل الصلوة في مسجد المدينة في او اخر الحج وعزاه الى البخاري ومسلم *

قال * **باب من نذر ان يتجر بغيرها اى بغير مكة** *

ذكر فيه حديث ميمونة بنت كرم ثم قال (رواه بوداود عن الحسن بن علي عن يزيد) * قلت * رواه ابو داود عن
الحسن بن علي ومحمد بن الثني كلاهما عن يزيد بن هارون *

قال * **باب فضل من ابتلي بشئ من الاعمال** *

ذكر فيه حديث ان الله مع القاضى ما لم يحجر من طريق عمران القطان عن حسين المعلم عن ابي اسحق الشيباني
قلت * حسين المعلم هو ابن ذكوان وقد اخرج ابن ماجه هذا الحديث من طريق عمران القطان عن حسين
ابن عمران عن الشيباني *

قال * **باب كراهية طلب الامارة والقضاء** *

ذكر فيه من حديث اسرائيل (عن عبد الاعلى عن بلال بن ابي بردة عن انس سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
من طلب القضاء واستعان عليه وكل اليه) الحديث ثم ذكره من حديث ابي عوانة عن عبد الاعلى عن بلال بن
مرداس عن خيثمة عن انس ثم قال (قال الترمذي حديث حسن غريب وهو اصح من حديث اسرائيل عن عبد الاعلى)
قلت * سكوت البيهقي عن كلام الترمذي دليل على الرضاء وقد اعترض عليه ابن القطان بما لم يخصه ان بلال
ابن مرداس مجبول الحال وخيثمة بن ابي خيثمة قال فيه ابن معين لم يسم بشئ وفي الميزان النذهي بلال بن مرداس لا يصح
حديثه قاله الا زدي فظهر بهذا ان حديث اسرائيل اصح خلافا لما ذكره الترمذي *

قال * **باب مسئلة القاضي عن احوال اليهود** *

ذكر فيه من حديث يحيى بن حماد (عن ابي عوانة عن بيان عن قيس بن ابي حازم عن مرداس عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال يذهب الصالحون الاول فالاول) الحديث ثم قال (رواه البخاري في الصحيح عن يحيى بن حماد) قلت * اخرجه البخاري في الرقاق عن يحيى بن حماد هكذا امر فو عا واخرجه في المغازي عن ابراهيم بن موسى عن عيسى بن يونس عن اسمعيل بن ابي خالد عن قيس بن مرداس قال يقبض الصالحون فذبحوه موقوفا كذا ذكر المزي في اطرافه ثم ذكر البيهقي من حديث محاضر (ثنا لامش عن ابراهيم عن عبيدة قال عبد الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير الناس قرني الحديث ثم قال) اخرجه البخاري من وجه آخر عن الاعمش) * قلت * هذا من قبل ما تقدم مرارا اقتصر فيه البيهقي على البخاري فاوهم ان مسلما يخرج له وليس الامر كذلك بل قد اخرجه في الفضائل من حديث منصور عن ابراهيم بسنده ثم بعد ذلك في الحديث علة ذكرها الحاكم في علوم الحديث وهي ان عمرو ابن علي ذكره ليحيى بن سعيد فقال ليس في حديث ابن عون عن عبد الله فقلت ثنا زهر عن ابن عون عن ابراهيم عن عبيدة عن عبد الله قال رأيت ازهر جاء بكتابه ليس فيه عن عبد الله قال عمرو بن علي فاختلفت الى ازهر قريبا من شهرين للنظر فيه فنظر في كتابه فقال لم اجده الا عن عبيدة عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم ذكر البيهقي حديث زهدم (عن عمران بن حصين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خيركم قرني) الحديث ثم قال (رواه البخاري) وكذا هذا الحديث اقتصر فيه على البخاري وقد اخرجه مسلم ايضا في الفضائل *

* قال * ❁ باب من يرجع اليه في السؤال يجب ان يكون معرفته باطنة متقدمة ❁

ذكر فيه حديثان مجاهد عن ابن عمر ثم قال (ورواه ابو داود في المراسيل عن ابن ابي نجيع قال مر رجل على النبي صلى الله عليه وسلم) الحديث * قلت * الذي في مراسيل ابى داود ان ابن ابي نجيع رواه عن مجاهد مر سلا وكذا ذكر المزي في اطرافه ولعل الكاتب استغبط ذلك من نسختنا من سنن البيهقي *

* قال * ❁ باب القاضي يحكم بشئ فيكتب للمحكوم له ❁

ذكر فيه من حديث زهير (عن يحيى بن سعيد سمعت انس يقول دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم الانصار ليكتب لهم بالبحرين) الحديث ثم قال (رواه البخاري) ثم اخرجه ثانيا من حديث حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد وسكت عنه فلم يره * قلت * اخرجه البخاري من هذا الطريق ايضا فرواه في الشرب عن سليمان بن حرب عن حماد بن زيد *

* قال * ❁ باب اخر القسام ❁

ذكر فيه اثران علي وفي سيئندة موسى بن طريف فقل (لا يحتج به) * قلت * الان القول فيه اذ لا يلزم من عدم الاحتجاج به ضعفه وقد اطلق ابن معين والدارقطني عليه انه ضعيف وكذبه ابو بكر بن عباس وقال الجوزجاني زائف

﴿ باب ما لا يحتمل القسمة ﴾

قال *

ذكر فيه حديث عبادة بن الصامت (لا ضرر ولا ضرار) قلت تقدم الكلام عليه في باب من قضى بين الناس بما فيه صلاحهم ثم ذكر من حديث محمد بن يحيى بن حبان (عن مولاة له سمعت اباضة يحدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ضار اضر الله به) الحديث قلت فيه هذه المولاة المجبولة وقد اخرجها ابو داود وابن ماجه من حديث محمد بن يحيى عن لؤلؤة عن ابي صرمة وكذا اخرجها الترمذي وقال حسن غريب وكذا اخرجها البيهقي فيما مضى في ابواب لا ضرر ولا ضرار من ابواب الصلح *

﴿ باب لا يقبل الشهادة الا بحضور من الخصم ولا يقضى على الغائب ﴾

قال *

ذكر فيه (عن علي انه صلى الله عليه وسلم قال له اذا اتاك احد الخصمين فسمعت منه فلا تقض له حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الاول) الحديث ثم ذكره من وجه آخر وفيه (فاذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقضين حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الاول) ثم قال البيهقي (وهذا يناول الموضع الذي يحضره الخصمان جميعا) قلت بظاهر الوجه الاول انه ولو حضر احدهما خاصة لا يسمع قوله حتى يحضر الآخر فمن منع القضاء على الغائب استعمل الوجهين والبيهقي واصحابه تركوا الوجه الاول بل تركوا الثاني ايضا اذ جعل العلة المجوزة للقضاء سماع قول الآخر وما بعد الغاية يخالف ما قبلها فمقتضى الحديث انها اذا حضر افسمعت المدعى وغاب المدعى عليه قبل سماع قوله انه لا يجوز القضاء وهذا خلاف قولهم وقال الخطابي الحديث دليل على انه لا يقضى على غائب لانه اذا امنعه ان يقضى لاحد الحاضرين حتى يسمع كلام الآخر دل على انه في الغائب الذي لم يسمع قوله اولى بالمنع لا يمكن ان يكون معه حجة يطل دعوى الحاضر ومن ذهب الى ان الحاكم لا يقضى على غائب شرع وعمر بن عبد العزيز وهو قول ابني حنيفة وابن ابي ليلى وفي التهذيب لمحمد بن جرير الطبري روى عمرو بن دينار عن عمر بن عبد العزيز قال اذا جاءك الرجل وقد سقطت عيائه في يده فلا تقض له حتى ياتي خصمه وروى الشعبي عن شريح انه كان لا يقضى على غائب وهو قول النخعي *

﴿ باب من اجاز القضاء على غائب ﴾

قال *

ذكر فيه حديث (خذي ما يكفيك وبنيك بالمعروف) ثم اخذاه بعد في باب من قال للقاضي ان يقضى بعلمه قلت قد قد منافي كتاب النكاح ان هذا كان منه عليه السلام فتوى لا قضاء على غائب ولا قضاء بعلمه صلى الله عليه وسلم وما ذكره البيهقي في آخر هذا الباب من قول عمر (من كان له عليه دين يعني الاسقع فلما تناقستم ماله) ليس فيه ان الاسقع كان غائبا فيحمل على انه كان حاضرا عند الدعوى *

❦ قال ❦

❦ باب من قال للقاضي ان يقضي بعلمه ❦

ذكر فيه حديث (خذي ما يكفيك) وقد ذكرنا قريبا انه كان فتوى وعلى ذلك يحمل ما ذكره البيهقي بعد هذا الحديث في هذا الباب وفي التهديد وما احتج به من ذهب الى هذا ما روينا من طرق عن عروة وعن مجاهد جميعا بمعنى واحد ان رجلا من بني مخزوم استعدى عمر بن الخطاب على ابي سفيان بن حرب انه ظلمه خدافى موضع كذا وكذا من مكة فقال عمر اني لاعلم الناس بذلك وريما لعبت انا وانت فيه ونحن غلمان فاذا قدمت مكة فأتني بابي سفيان فلما قدم مكة اتاه المخزومي بابي سفيان فقال له عمر يا ابا سفيان انهض بنا الى موضع كذا فنهض ونظر عمر فقال يا ابا سفيان خذ هذا الحجر من ههنا فقال والله لا افعل فقال والله لتفعلن فقال لا افعل فعلاه عمر بالدارة فقال خذها لأمك وضعه ههنا فانك ما علمت قد سيم الظلم فاخذ الحجر ابو سفيان فوضعه حيث قال عمر ثم ان عمر استقبل القبلة فقال اللهم لك الحمد اذ لم تمتني حتى غلبت ابا سفيان على رأيه واذا كنت لي بالاسلام قال فاستقبل ابو سفيان القبلة فقال اللهم لك الحمد اذ لم تمتني حتى جعلت في قلبي من الاسلام فاذا كنت به لعمر ❦ قال ابو عمر ففى هذا قضاء عمر بما علمه قبل ولايته والى هذا ذهب ابو سفيان ومحمد والشافعى ❦

❦ قال ❦

❦ باب من قال ليس للقاضي ان يعنل ❦

ذكر فيه احاديث وآثار ايقلت ❦ اغفل البيهقي في هذا الباب حديثا اخرجه النسائى وابوداؤد واللفظ له من حديث عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن عروة عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث ابا جهيم بن حذيفة مصدقا فلما حاه رجل في صدقته فضر به اوجههم فشبهه فانوا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا القود يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكم كذا فلم يرضوا فقال لهم كذا فلم يرضوا فقال لهم كذا وكذا فرضوا فقال النبي صلى الله عليه وسلم اني خاطب العشيرة على الناس ومخبرهم برضاكم فقالوا نعم نخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان هؤلاء الاشيين اتوني يريدون القود فمرضت عليهم كذا وكذا فرضوا ارضيتم فقالوا لا فهم المهاجرون بينهم فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكفوا عنهم فكفوا ثم دعاهم فزادهم فقال ارضيتم فقالوا نعم فقال اني خاطب على الناس ومخبرهم برضاكم قالوا نعم نخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ارضيتم قالوا نعم ❦ وذكر صاحب التمهيد ان هذا الحديث من افضل ما يحتج به في ان القاضي لا يقضى بعلمه قال وهذا بين لانه لم يؤخذ بعلمه فيهم ولا قضى بذلك عليهم وقد علم رضاهم ❦

باب الامر بالاشهاد

قال *

ذكر فيه (عن الشافعي انه قال وقد حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم انه يبيع اعرابيا في فارس فحججه الاعرابي بامر بعض المنافقين ولم يكن ينهيها عنه) ثم اخرج البيهقي الحديث وفيه (فطلق رجال يعترضون الاعرابي ويساومونه الفرس ولا يشعرون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ابتاعه حتى زاد بعضهم الاعرابي) الى آخره * قلت * وهذا القصة اخرجها ابو داود والنسائي وغيرهما وظاهره يقتضي انهم لو شعروا انه عليه السلام ابتاعه لم يزدوا عليه وذلك شأن المؤمنين ولم ارا فيما يابدين من الكتب المشهورة ان ذلك كان بامر بعض المنافقين *

باب الشهادة في الدين وما في معناه *

قال *

ذكر فيه حديث ابن عمر وفيه (اما نقصان العقل فشهادة امرأتين تعدل شهادة رجل واحد) ثم عزاه الى مسلم * قلت * اغفل البيهقي في هذا الباب حديث ابي سعيد الخدري المخرج في الصحيحين وفيه البس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل الحديث وقد ذكره البيهقي في اوائل كتاب الحيض *

باب ما جاء في عدد من اي النساء *

قال *

ذكر في آخره (عن علي انه كان يجيز شهادة القابلة) ثم علله ثم قال (قال اسحق الحنظلي لو صحت شهادة القابلة عن علي لقننا به ولكن في اسناده خلل وقال الشافعي لو ثبت عن علي صراحيه) * قلت * في الحلي لابن حزم قال سفيان الثوري يقبل في عيوب النساء وما لا يطالع عليه الا النساء امرأة واحدة وهو قول ابي خيفة واصحابه وصح عن ابن عباس وعن علي وعن عثمان امير المؤمنين وابن عمر والحسن البصري والجريري وقال ابن ابي شيبة ثعالب بن يونس عن الازاعي عن الزهري قال مضت السنة ان تجوز شهادة النساء فيما لا يطالع عليه فغيرهن من ولا ذات النساء وعيوبهن وتجوز شهادة القابلة وحدها في الاستهلال وقال عبد الرزاق في مصنفه قال ابن جريج قال ابن شهاب مضت السنة فذكره بمعناه وقال ايضا عن الثوري عن اشعث عن الحسن والشعبي قال لا يجوز شهادة المرأة الواحدة فيما لا يطالع عليه الرجال وقال ايضا انا الاسلمي اخبرني اسحق * ابن شهاب ان عمر بن الخطاب اجاز شهادة امرأة في الاستهلال ورواه ايضا بسنده عن الزهري وطائفة وابي بكر بن ابي سبرة ويحيى بن سعيد وفي نوادر النعمان لابن بنت نعيم اجمع الصحابة على ان المرأة الواحدة مقبولة على الولادة *

باب شهادة القاذف *

قال *

ذكر فيه الآية ثم قال (قال الشافعي الثبني على اول الكلام وآخره في جميع ما يذهب اليه اهل الفقه) * قلت * كيف

يقول الشافعي هذا وقد ذكر البيهقي في باب الذي يهد هذا الباب عن جماعة من السلف (انهم اعادوا الاستثناء الى الجملة الاخيرة) او ذكر ابو عمر في التمهيد انه قول الحكم ومعاوية بن قرة وحماد بن ابي سليمان ومكحول وهو رواية عن ابن المسيب وعكرمة عن الزهري واليه ذهب اكثر اهل العراق وفي المحلى لابن حزم وروينا من طريق ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن شهاب شهادة القاذف لا يجوز وان تاب * وصح عن الشعبي في احد قوله و النخعي وابن المسيب في احد قوله والحسن البصري ومجاهد في احد قوله ومسروق وعكرمة في احد قوله ان القاذف لا تقبل شهادة ته ابد او ان تاب وعن شريح الحد ود في القذف لا تقبل شهادة ته ابد او هو قول ابي حنيفة واصحابه وسفيان ثم ذكر البيهقي (عن ابن المسيب ان عمر قال لا يبي بكرة) الى آخره * قلت فيه ثلاثة اشياء * احدها * انه تقدم غير مرة ان مالكا وابن معين انكرا سماع ابن المسيب من عمر وقد ذكر البيهقي فيما مضى من قريب في باب الشهادة على الطلاق والرجعة (ان روايته عنه مرسله) * الثاني * ان ابن عينة رجع في تعيين اسم من اخبر الزهري وهو ابن المسيب الى عمر بن قيس فكانه روى ذلك عنه وعمر هذا ضعيف و اشار الشافعي الى الجواب عن هذه العلة وهو ان ابن عينة يذكرون قول عمر بن قيس انه ابن المسيب * الثالث * ان ابن المسيب الذي روى عن عمر قبول شهادة ته اذا تاب خالفه في ذلك فقي مصنف ابن ابي شيبة ثنا ابو داود الطيالسي عن حماد بن سملة عن قتادة عن الحسن وسعيد بن المسيب قال لا لشهادة له ونوبته فيما بينه وبين الله * وهذا سند صحيح على شرط مسلم *

باب من قال لا تقبل شهادة ته *

* قال *

ذكر فيه حديث (لا يجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا محدود) من طريق آدم بن قائل والمثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ثم قال (آدم والمثنى لا يحتج بهما) * قلت * في مصنف ابن ابي شيبة ثنا عبد الرحيم بن سليمان عن حجاج عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون عدول بعضهم على بعض الا محدودا في كربة * فقد تابع الحجاج وهو ابن اوطاة آدم والمثنى والحجاج اخرج له مسلم مقرونا بآخر *

باب ما جاء في خير الشهداء *

* قال *

ذكر فيه من طريق يحيى بن يحيى (قرأت على مالك عن عبد الله بن ابي بكر عن ابيه عن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن ابن ابي عمرة الانصاري عن زيد بن خالد انه عليه السلام قال الا خبركم بخير الشهداء) الحديث * قلت * الذي في الموطأ من رواية يحيى بن يحيى بهذا السند عن ابي عمرة واخرجه النسائي من طريق ابن القاسم عن مالك

وقال عن ابي عمرة وقال الترمذي اكثر الناس يقولون ابن ابي عمرة واختلف على مالك فروى بعضهم عن ابن ابي عمرة وروى بعضهم عن ابي عمرة وابن ابي عمرة اصح عندنا لانه قد روي من غير حديث مالك عن عبد الرحمن بن ابي عمرة عن زيد بن خالد وقد روي عن ابي عمرة عن زيد بن خالد غير هذا الحديث وهو صحيح ايضا وابو عمرة هو مولى زيد بن خالد الجهمي وله حديث الغلول *

باب من رد شهادة اهل الذمة *

قال *

قال الله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم وقالوا استشهدوا شهيدين من رجالكم وقال من ترضون من الشهداء قال الشافعي ففي هاتين الايتين دلالة على ان الله تعالى لما عني المسلمين دون غيرهم الى آخره قلت * الخطاب في الايتين للمسلمين قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نذرتنم بدين * ثم قالوا استشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء * فلما امرنا بذلك اذا نذرتنا ان المراد بالشهادة على المسلمين وقال تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء الآية ثم قال واشهدوا ذوى عدل منكم فهذا ايضا على طلاق المسلمين واخرج الطحاوي عن احمد بن ابي عمران ثنا ابو خيثمة ثنا حفص بن غياث عن مجاهد عن الشعبي عن جابر ان اليهود جاؤا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل وامرأة منهم زنيا فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم اتوني باربعة منكم يشهدون * وهذا سند جيد ابن ابي عمران وثقه ابن يونس وباقي السند على شرط الشيخين خلا مجالدا فان مسلما انفرد به وقال ابن ماجه ثنا محمد بن طريق ثنا ابو خالد الاحمر عن مجاهد عن الشعبي عن جابر انه عليه السلام اجاز شهادة اهل الكتاب بعضهم على بعض وهذا السند على شرط مسلم وقد ذكر البيهقي هذا الحديث فيما بعد في باب من اجاز شهادة اهل الذمة على الوصية في السفر وعله بان (غير مجالدا رواه عن الشعبي عن شرح من قوله) قلت * يحمل على ان الشعبي رواه عن جابر مرفوعا وكان شرح فقيها يرى ذلك فافتي به فسمعه الشعبي منه فرواه مرة اخرى عنه وفي الاشراف لابن المنذر ومن رأى ان شهداءهم جائزة بعضهم على بعض شرح وعمر بن عبد العزيز والزهرى وقادة وحماد بن ابي سليمان والثوري والنعان *

باب ما جاء في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا شهداء بينكم اذا حضر احدكم الموت * الى قوله

قال *

او آخران من غيركم *

قال الشافعي سمعت من يذكر انها منسوخة بقوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم * قلت * في اصول ابي بكر الرازي قوله تعالى او آخران من غيركم * خاص بالوصية في السفر وقوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم * خاص

بالرجعة فكيف يعارض باحدهما على الاخرى *

* قال * **باب من اجاز شهادة اهل الذمة على الوصية في السفر** ❦

ذكر فيه حديث جابر (انه عليه السلام اجاز شهادة اليهود في رواية اهل الكتاب بعضهم على بعض) وعله بان (غير مجالده رواه عن الشعبي عن شريح) * قلت * ذكر هذا الحديث في هذا الباب غير مناسب وقد تكلمنا عليه قريبا في باب من رد شهادة اهل الذمة *

* قال * **باب القضاء باليمين مع الشاهد** ❦

ذكر فيه حديث سيف بن سليمان عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس ثم اخرجه من طريق محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو ثم قال (سيف ثقة ثبت عند ائمة اهل النقل) * قلت * في علل الترمذي سألت محمد عنه اى هذا الحديث فقال عمرو بن دينار لم يسمع عندي هذا الحديث من ابن عباس وقال الطحاوي قيس لا نعلمه يحدث عن عمرو بن دينار بشئ فقد رمي الحديث بالانقطاع في موضعين من البخاري بين عمرو وابن عباس ومن الطحاوي بين قيس وعمرو وورد البيهقي في الخلافيات على البخاري وانتار الى ان قيس سمع من عمرو واستدل على ذلك برواية وهب بن جرير عن ابيه قال سمعت قيس بن سعد يحدث عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس فذكر حديث المحرم الذي وقصته ناقته ثم قال البيهقي (ولا يبعد ان يكون له عن عمرو وغير هذا) * قلت * لم يصرح احد من اهل هذا الشأن فيما علمنا بان قيس سمع من عمرو ولا يلزم من قول جرير سمعت قيسا يحدث عن عمرو ان يكون قيس سمع ذلك من عمرو وقد روى البيهقي في باب فضل التالذين على الامامة من حديث ابي حمزة السكري (سمعت الاعمش يحدث عن ابي صالح عن ابي هريرة قال عليه السلام الامام ضامن والمؤمن مؤتمن) الحديث ثم لم يجعل البيهقي ذلك سماعة للاعمش من ابي صالح بل قال (هذا الحديث لم يسمعه الاعمش من ابي صالح انما سمعه من رجل عن ابي صالح) وقد اخرج ابو داود في المراسيل من حديث ابي خلدة قال سمعت ابا العالية يحدث ان اعرابيا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال متى ليلة القدر الحديث وذكر الذهبي سيفاني كتابه في الضعفاء وقال رمي بالقدر وقال في الميزان ذكره ابن عدي في الكامل وساق له هذا الحديث وسألك عباس يحيى بن معين عن هذا الحديث فقال ليس بمحفوظ وضعف ابن حنبل محمد بن مسلم وقال ما ضعف حديثه ثم ذكر البيهقي من وجه آخر من حديث معاذ بن عبد الرحمن عن ابن عباس * قلت * رواه الشافعي عن ابراهيم بن محمد عن ربيعة بن عثمان وابراهيم هو الاسلمي مكتوف الحال مرمي بالكذب وغيره من المصائب وقد ذكرناه مرارا وربيعة هذا قال ابو زرعة ليس بذلك وقال ابو حاتم منكر الحديث ثم ذكر البيهقي

يشبه ان يراد بالجد محمد بن عبدالله وليست له صحبة فيكون الخبر مرسلًا ثم ذكر حديث سهيل بن ابي صالح عن
ايه عن زيد بن ثابت * قلت * قد تقدم ان سهيلا اختلف عليه فيه ثم ذكر حديث مالك عن جعفر بن محمد عن
ايه مرسلًا * قلت * قد تقدم هذا في هذا الباب فاعتادته هنا سوء ترتيب وتكرار بلا فائدة ثم ذكر القضاء بذلك
عن ابي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ثم قال (ورواه ابو بكر بن ابي سبرة عن ابي الزناد عن عبد الله بن عامر حضرت
ابا بكر وعمر وعثمان يقضون باليمين مع الشاهد) ثم قال (الرواية فيهم ضعف وهي عن علي وابي مشهورة) * قلت *
من نظر في الرواية عنهما عرف انها عنهما ايضا ضعيفة قال صاحب التمهيد ومن روي عنه القضاء باليمين مع الشاهد
منصوصا من الصحابة ابو بكر وعمر وعثمان وعلي وابي بن كعب وان كان في الاسانيد عنهم ضعف ثم قال البيهقي (وفيما
روى سليمان بن بلال عن ربيعة ان عمر بن الخطاب كتب بذلك الى شرح وهو وان كان منقطعاً فيه تأكيداً لرواية
ابن ابي سبرة) * قلت * ابن ابي سبرة ضعفه البيهقي في باب وطى ام الولد وقال احمد كان يضع الحديث ذكره الذهبي
في كتاب الضعفاء ومثل هذا كيف يتقوى بهذا المنقطع وايضا رواية ابن ابي سبرة فيها ذكر الثلاثة وهذا الاثر
منقطع مقصور على عمر وحده ثم ذكر البيهقي (عن الشافعي قال ذكر هشيم عن مغيرة عن الشعبي قال ان اهل المدينة
يقضون باليمين مع الشاهد) * قلت * في كلام الشعبي زيادة لم يذكرها الشافعي قال صاحب الاستذكار روى
هشيم ان المغيرة عن الشعبي قال اهل المدينة يقولون بشهادة الشاهد وعين الطالب ونحن لانقول ذلك وفي مصنف
ابن ابي شيبة ثاسويد بن عمرو ثنا ابو عوانة عن مغيرة عن ابراهيم والشعبي في الرجل يكون له الشاهد مع يمينه قال
لا يجوز الاستهادة رجلين او رجل وامرأتين قال عامر ان اهل المدينة يقولون شهادة الشاهد مع يمين الطالب
وهذا السند رجاله على شرط مسلم ثم ذكر حديث جعفر بن محمد من رواية مسلم بن خالد عنه ثم من رواية ابن ابي يحيى
عنه * قلت * مسلم بن خالد ضعيف عندهم وقد ضعفه البيهقي ايضا في باب من زعم ان التراب يجع بالجماعة افضل
وابراهيم الايهلي يكشف الحال وقد ذكر البيهقي هذا الحديث في هذا الباب مرتين وهذه الثالثة ثم ذكر البيهقي
(عن كلثوم بن زياد قال ادركت سليمان بن حبيب والزهرى يقضيان بذلك يعني بشاهد وعين) * قلت * كلثوم
هذا ضعفه النسائي وقد صح عن الزهرى خلاف هذا قال ابن ابي شيبة ثنا احمد بن خالد عن ابن ابي ذئب عن الزهرى
قال هي بدعة واول سن قضى بها معاوية وهذا السند على شرط مسلم وفي مصنف عبد الرزاق ثنا معمر سأل
الزهرى عن اليمين مع الشاهد فقال هذا شيء احدثه الناس لا بد من شاهدين وفي الاستذكار هو الاشتهار عن
الزهرى ثم ذكر البيهقي (عن عطاء قال لا رجعة الا بشاهدين الا ان يكون عذر فياتي بشاهد ويخلف مع شاهده) * قلت *

في سنده مسلم الزنجي تقدم انه ضعيف وقد روي عن عطاء انه لا يقول بالشاهد واليمين قال صاحب التمهيد وقال ابو حنيفة واصحابه والثوري والاوزاعي لا يقضى باليمين مع الشاهد وهو قول عطاء والحكم وطائفة وزاد في الاستدكار النخعي وفي المحلى لابن حزم اول من قضى به عبد الملك بن مروان و اشار الى انكار الحكم وابن عينة و روي عن عمر بن عبد العزيز الرجوع الى ترك القضاء به لانه وجدا هل الشام على خلافه ومنع منه ابن شبرمة انتهى كلامه وفي التمهيد تركه يحيى بن يحيى بالاندلس وزعم انه لم ير الليث بن سعد يفتي به ولا يذهب اليه وقوله عليه السلام في الصحيحين اليمين على المدعى عليه وفي رواية البيهقي المدعى واليمين على من انكر به وهو كذا قوله عليه السلام في الصحيحين شاهدك او يمينه مع ظاهر القرآن لانه تعالى اوجب عند عدم الرحيل قبول رجل وامرأتين واذا وجد شاهد واحد فالرجلان معدومان ففي قبوله مع اليمين نفي ما اقتضته الآية وايضا فانه تعالى قال عقبيها ممن ترضون من الشهداء وليس المدعى بشاهد واحد ممن يرضى استحقاق ما يدعيه بقوله ويمينه وزعموا ان يمين المدعى قائمة مقام امرأتين فعلى هذا لو كان المدعى ذميا فاقام شاهدا وجب ان لا يقبل منه كما لو كانت امرأتان ذميتين ولو شهدت امرأتان قال مالك يحلف المدعى مع شهادتهما وقال الشافعي لا يمين انما اليمين مع الشاهد لان شهادتهما دون الرجال وليس في شيء من الاخبار تخصيص ذلك بالاموال كما زعم الشافعي

باب تأكيد اليمين بالمكان

قال

ذكر فيه حديث جابر (لا يحلف احد على يمين آتية) الحديث قلت ليس فيه الا تعظيم اليمين عند منبره صلى الله عليه وسلم ولا خلاف فيه وليس فيه انه عليه السلام امر ان لا يحلف المطلوب الا عنده ولو كان ذلك فبه فظاهره انه يحلف عنده في القليل ايضا والشافعي لا يحلف عنده في القليل كما ذكره البيهقي في الباب بعد ثم ذكر (عن المهاجر كتب الي ابو بكر ابعث الي بقيس) الى آخره قلت هذا الاثر على تقدير صحته خالفه الشافعي فان عنده لا يجب احد الى مكة ولا الى المدينة ولكن يحكم عليه حاكم بلده ثم ذكر البيهقي (ان عبد الرحمن بن عوف رأى قوما يحلفون) الى آخره ثم قال (قال الشافعي فذهبوا الى ان العظيم من الاموال ما وصفت من عشرين دينارافصاعدا قال وقال مالك يحلف على المنبر على ربع دينار) قلت ذكر ابن حزم في المحلى ان الرواية عن عبد الرحمن ما نقطة لا يدري لها اصل ولا مخرج ثم لو صح لم يحد عبد الرحمن في كثير المال ما حذر مالك والشافعي وما نعلم احدا سبقهما الى ذلك

باب النكول والرد على المدعى

قال

ذكر فيه حديث القسامة و (ان الجماعة بدوا في روايتهم بالانصار بين وان ابن عينة بدأ باليمان اليهودي ثم رد

على الانصارين وهو خلاف رواية الجماعة والجماعة اولى بالحفظ من الواحد) قلت: البداءة بايمان الانصارين وهم المدعون مخالفة لسائر المدعى والحديث الصحيح المشهور اليمين على المدعى عليه فوجب ان يقتصر على مورد الحديث ولا يقاس عليه فكيف يقيس الشافعية عليه ثم يعكسون ما فيه من البداءة بيمين المدعى ثم الرد على المدعى عليه فيحلفون المدعى عليه فان نكل حلفوا المدعى وقد سبق الكلام على هذا الحديث في ابواب القسامة ثم ذكر البيهقي اثر عمر في الرجل الذي اجري فرسا فوطى على اصبع رجل فمات الى آخره * قلت: * الكلام على هذا ايضا تقدم في ابواب القسامة ثم ذكر البيهقي ان عثمان اقترض المقداد سبعة آلاف درهم فقال المقداد انما هي اربعة آلاف فتخاصما الى عمر فقال المقداد حلفه انها سبعة الى آخره ثم قال (استاده صحيح الا انه منقطع وهو مع ما روينا عن عمر في القسامة هو كذا) احدهما صاحبه فيما اجتمع عليه من مذهب عمر في رد اليمين وفيه زيادة مذهب عثمان والمقداد * قلت: * في سنده سلمة بن علقمة وهو وان اخرج له مسلم فقد قال فيه احمد بن حنبل ضعيف الحديث كذا ذكر الذهبي في كتاب الضعفاء وعثمان قدروي عنه خلاف ذلك فروى الطحاوي في مشكل الآثار بسنده عن عبد الله بن عون من اهل فلسطين قال امرت امرأة وليدة لها ان تضطجع عند زوجها فحسب انها جارية فوقع عليها وهو لا يشعر فقال ثوبان حلفوه انه ما شعر فان ابى ان يحلف فارجموه وان حلف فاجلدوه مائة جلدة الى آخره ثم قال الطحاوي لا نعلم له مخالفا من الصحابة ولا منكر عليه اى في حكمه بالنكول وان له حكم الاقرار وقد تقدم في باب بيع البراءة ان ابن عمر نكل عن اليمين في عيب الغلام ففضى عليه عثمان بالنكول واسترجع العبد فوافق ابن عمر في ذلك دليل لا يي حنيفة واصحابه انه اذا نكل المدعى عليه عن اليمين حكم عليه ولم ترد اليمين على المدعى وقد جعل عليه السلام البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه فلا ينقل اليمين الى المدعى كما لا ينقل البينة الى المدعى عليه *

* قال * * ابواب من يجوز شهادته ومن لا يجوز *

ذكر فيه حديث زكريا بن اسحق (عن عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس قال عليه السلام ان تغفروا اللهم تغفروا لهما ثم اخرجهم بمناه من حديث زكريا بن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس ثم اخرجهم من وجه ثالث من حديث مجاهد عن ابن عباس مرفوعا ثم قال (هذا المشبه) * قلت: * الرفع زيادة ثقة فيقبل ويحمل على ان طاووسا وعطاء سمعا من ابن عباس مرفوعا فراه عمرو بن دينار عنهم اول هذا اخرجهم الترمذي من طريق عطاء وقال حسن صحيح ثم ذكر البيهقي من حديث الامام (عن عمارة بن عمير سمعت الحارث بن سويد يقول ثنا ابن مسعود مجدين احدهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والاخر عن نفسه فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا اشد فرحا بتوبة) الحديث (ثم قال

عبد الله ان المؤمن يرى ذنوبه كأنه جالس في اصل جبل) الى اخره ثم قال (رواه مسلم) قلت فيه امران * احدهما ان مسلما ذكر الحديث ولم يذكر قول ابن مسعود والثاني * ان البيهقي اقتصر على مسلم ولم يذكر البخاري وهو قد أخرجه في باب التوبة من كتاب الدعاء الا انه خلط قول ابن مسعود بالحديث فقال ثنا محمد بن يونس ثنا ابو شهاب عن الاعمش عن عمار بن عمير عن الحارث بن سويد قال حدثنا عبد الله بن يونس عن ابي عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم والاخر عن نفسه قال ان المؤمن يرى ذنوبه كأنه قاعد تحت جبل يخاف ان يقع عليه وان الفاجر يرى ذنوبه كذباب مر على الله فقال به هكذا قال ابو شهاب بسده فوق انه ثم قال لله افرح بثوبة عبده من رجل نزل منزلا وبه مملكة ومعه راحلته اخذت الى قوله فاذا راحلته * ثم ذكر البيهقي من حديث الاعمش (عن زيد بن وهب عن ابي ذر كنت امشي مع النبي صلى الله عليه وسلم فاستقبلنا احدا) الحديث ثم قال (رواه البخاري عن عمر بن حفص) * قلت * اقتصر على البخاري وقد أخرجه مسلم من حديث الاعمش ومن حديث عبد العزيز بن رفيع كلاهما عن زيد بن وهب ثم قال البيهقي (وانا ابو عبد الله ثنا محمد بن صالح ثنا السري ثنا عمر بن حفص ثنا الاعمش حدثني ابو صالح عن ابي الدرداء نحوه) ثم قال (رواه البخاري عن عمر بن حفص قال البخاري حديث ابي صالح عن ابي الدرداء مرسل) * قلت * لم يرو البخاري في صحيحه حديث ابي الدرداء وهذا عن عمر بن حفص في موضع من المواضع بل ولا رواه متصلا وانما روى في باب من اجاب بليك وسعدك من كتاب الاستيذان عن عمر بن حفص حديث ابي ذر كما ذكره البيهقي اولاهم قال الاعمش وحدثني ابو صالح عن ابي الدرداء نحوه وكيف يقال روى البخاري حديث ابي الدرداء عن عمر بن حفص وهو يقول انه مرسل كما حكى البيهقي عنه ثم ذكر البيهقي من وجه آخر من حديث جرير عن عبد العزيز بن رفيع عن زيد بن وهب عن ابي ذر ثم قال (رواه البخاري عن قتيبة عن جرير وكذلك رواه مسلم) وقد ذكرنا ذلك قريبا *

* قال *

* باب من سعى المرأة فارورة *

ذكر فيه حديث (وان وجدناه ليجرا) من طريق شعبة عن قتادة عن انس ثم قال (اخرجه البخاري من حديث شعبة) * قلت * واخرجه مسلم ايضا في فضائل النبي صلى الله عليه وسلم من هذا الطريق ثم ذكر البيهقي حديث (اذ هو اننا نرور النضير) ثم قال (الصحيح عن ابن عينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن جبير بن مطعم عن ابيه) ثم قال (الصحيح عن ابن عينة عن عمرو بن محمد عنه عليه السلام مرسل) * قلت * محمد بن يونس هذا روى عنه مسلم فقد زاد الرفع وهو ثقة وتابعه على ذلك ابراهيم بن بشار فرواه عن ابن عينة كذلك اخرجه الطحاوي في كتاب المشكل عن ابن خزيمة عن ابراهيم *

* باب لا يقبل شهادة خائن *

* قال *

ذكر فيه من حديث الاعرج مرسل (لا يقبل شهادة ذي الضنة والجنة والحنة الجنون والحنة الذي يكون ينكح
وبينه عداوة) ثم قال (لا ادري هذا التفسير من قول من من الرواة) * قلت * في الصحاح في صدره علي احنة اي حقد ولا
يقال حنة وفي الغريبين للهروي الحنة لغة ردية واللغة العالية احنة وقال الاصمعي يقال في صدره احنة ولا يقال
حنة ثم ذكر البيهقي من حديث طلحة بن عبد الله بن عوف مرسل (لا يجوز شهادة خصم ولا ضنين واليمين على المدعى
عليه اخرجه ابو داود مع حديث الاعرج في المراسيل) * قلت * الذي في مراسيله من حديث طلحة المذكور لا شهادة
لخصم ولا ضنين لم يزد على هذا *

* باب رد شهادة اهل الاهواء *

* قال *

ذكر في آخره حديث الاعمش (عن ابي صالح عن ابي سعيد لا تسبوا اصحابي) الى آخره ثم قال (رواه مسلم) * قلت *
رواه البخاري ايضا في فضل ابي بكر رضي الله عنه من هذا الطريق *

* باب كراهية اللعب بالنرد اكثر من اللعب بشئ من الملاهي *

* قال *

ذكر فيه حديث بريدة (من لعب بالنرد شير فهو كمن غمس يده في لحم الخنزير ودمه) ثم ذكر حديث مالك (عن موسى
ابن ميسرة عن سعيد بن ابي هند عن ابي موسى من لعب النرد شير فقد عصي الله ورسوله) ثم قال (وكذا رواه يزيد بن الهاد
واسامة بن زيد عن سعيد) * قلت * اختلف فيه على اسامة فرواه ابن المبارك عنه عن سعيد بن ابي هند مرة عن ابي موسى
كذا اخرجه الدارقطني في سننه ودل ذلك على ان رواية مالك منقطعة كذا ذكر ابن القطان وقال صاحب التمهيد
رواه الليث عن ابن الهاد عن موسى بن ميسرة عن عبد الله بن سعيد عن سعيد بن ابي هند عن ابي موسى ثم ان الحديث
يقتضيان تحريم اللعب بالنرد وقال النووي في شرح مسلم باب تحريم اللعب بالنرد ثم ذكر حديث بريدة ثم قال هذا الحديث
حجة للشافعي والجمهور في تحريم اللعب بالنرد فظهر ان تبويب البيهقي غير موافق للحد يثين ولا المذهب الشافعي
والجمهور واذا ثبت ان اللعب بالنرد محرم يقاس عليه الشطرنج فلا نسلم للشافعية كراهية اللعب به قال المازري في شرح
مسلم مالك ينهي عن اللعب بالنرد والشطرنج ويرى ان الشطرنج شر من النرد والهي منها وهذا الحديث حجة له وان
كان ورد في النرد فقيس بهما الشطرنج عليها لا شترا كما في كونهما شاغلين عما يفيد في الدين والدنيا موقعين في الفار او الشاجر
الحادث فيهما عند التغالب مع كونهما غير مفيدين وقد نبه على هذا بقوله الشطرنج الهى وقد ذكر البيهقي فيما تقدم في باب
اللعب بالشطرنج عن ابن عمر قال شر من النرد وعن ابي موسى لا يلعب بالشطرنج الا خاطي وفي التمهيد قال بعضهم

الشرخ شر من التردو من قال ذلك الليث بن سعد وذكر اليه في باب من كره كل سأل الناس به (انه قيل للقاسم بن محمد ارايت الشرخ امسري قال كل ما لمي عن ذكر الله وعن الصلوة فهو ميسر)

قال * باب الرقص اذا لم يكن فيه تكبير *

ذكر فيه (انه عليه السلام قال لزيد انت اخوتنا وسولانا فجل) الى آخره وفي سنده هاني بن هاني فقال (ليس بالمعروف جدا) قلت مذكروا اليه في باب اجل العنين وحكي عن الشافعي (انه قال لا يعرف) وكلام اليه هنيئاً خلف هذا بعض مخالفة وقد تكلمنا هناك على هاني *

قال * باب تحسين الصوت بالقرآن *

ذكر فيه حديث ابن نمير (عن الاعمش عن طلحة بن مصرف عن عبد الرحمن بن عوف عن البراء قال قال عليه السلام من ينو القرآن باصواتكم ثم رواه من وجه آخر ولفظه (وحسبت انه قال زينوا القرآن باصواتكم) ثم قال (رواه جماعة عن طلحة الا ان عبد الرحمن كان يشك في هذه اللفظة وقال في رواية شعبة عن طلحة كنت نسيت هذه الكلمة حتى ذكرنيها الضحاك) قلت في الرواية الاولى لم يشك عبد الرحمن في تلك اللفظة وكذا اخرجه ابو داود والنسائي من حديث جرير عن الاعمش وكذا اخرجه ابن ماجه عن بشار ثابتي بن سعيد ومحمد بن جعفر ثابتي عن طلحة وليس فيه كنت نسيت هذه الكلمة *

قال * باب شهادة اهل العvisة *

ذكر فيه حديث (دب اليكم داء الالم قبلكم) من طريق الدستوائي عن يحيى بن ابي كثير عن يعيش بن الوليد عن الزبير ثم قال (وروي عن سليمان التيمي عن يحيى بن يعيش عن مولى للزبير عنه عليه السلام) قلت وفيه اختلاف ثالث اخرجه الترمذي عن سفيان بن وكيع عن ابن مهدي عن حرب بن شداد عن يحيى بن يعيش عن مولى للزبير حدثه ان الزبير حدثه به وقال المزي في اطرافه تابعه علي بن المبارك وسفيان بن عبد الرحمن عن يحيى *

قال * باب من خرق اعراض الناس *

ذكر فيه حديث ابي هريرة (نفس عبد الدينار والدرهم اثم قال) اخرجه البخاري عن يحيى بن يوسف ومسلم عن مسلم بن سلام) قلت لم يخرج مسلم هذا الحديث في صحيحه وليس في شيوخذ اخذ يقال له مسلم بن سلام بل ولا في شيوخذ اخذ من الجماعة ثم ذكره من وجه آخر من حديث عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن ابيه عن ابي صالح ثم قال (اخرجه البخاري فقال وقال عمرو) قلت مذكروا المزي في اطرافه ان البخاري ذكره في الجهاد عقب حديث ابي حصين عن ابي صالح

ثم قال (وزاد عمرو يعني ابن مرزوق فذكره) *

﴿باب المتد اعين يتازان شيئا في يد احد هما وقيم كل منها بئنة فهو الذي في يده﴾ *

ذكر فيه حد يثين عن جابر وكلاهما في دعوى التاج * قلت * كيف يقبل بينة ذي اليد ولم يكلفه الله بينة انما حكم
لعالى على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم بان البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه قال عليه السلام بينتك
او يمينه ليس لك غير ذلك * فصح انه لا يلتفت الى بينة المدعى عليه والحد يثان الذان ذكرهما البيهقي في مسند الاول
ابن ابي يحيى وهو مكشوف الحال وشيخه اسحق بن ابي فروة ضعفه البيهقي في ابواب سجود التلاوة وقال في باب
من فرق بين وجوده قبل القسم وبعده (متر و لك) وفي مسند الثاني زيد بن نعيم لا يعرف حاله وقال صاحب الميزان
لا يعرف في غير هذا الحد يث وهو حديث غريب ثم على تقدير صحة الحد يثين فالبيتان فيها قامت على امر زائد على
اليد ولا تدل اليد عليه فاستوت البيتان في ذلك الامر وترجحت بينة ذي اليد عنده بخلاف ما اذا قامت البيتان
على الملك لان بينة الخارج اكثر اثباتا لانهما تظهر الملك بخلاف بينة ذي اليد لان الملك كان ظاهرا له بيده * *

✽ قال ✽ ﴿باب المداعين يتنازعان شيئاً في ابدىها ويقم كل منهماينة﴾ ✽

ذكر فيه حد يثان حفص بن عمير الضرير عن حماد بن سلمة عن قتادة عن النضر بن انس عن ابي بردة عن ابي موسى
الحد يث ثم قال (وكذلك رواه فيما بلغني اسحق بن ابراهيم عن النضر بن شميل عن حماد متصلا) قلت في المحلى لابن حزم انه
روي من طريق احمد بن شعيب يعني النسائي قال اخبرني علي بن محمد بن ابي المضاء ثنا محمد بن كثير عن حماد بن سلمة
فذكره بسنده متصلا ولفظه ان رجلين ادعيا دابة وحيد اها عنده رجل فاقام كل واحد منهما شاهدا بن انهاد ابته فقضي
بهما النبي صلى الله عليه وسلم بينهما نصفين فقد تابهما ابن كثير على روايته عن حماد متصلا وابن كثير هذا هو المصيصي
وثقه ابن معين وغيره وقال النسائي هذا خطأ وابن كثير صدوق الا انه كثير الخطأ قال عبد الحق انما خطأه في هذا
الحديث لانه انما يروي عن قتادة عن سعيد بن ابي بردة كما تقدم قلت قد تقدم ان ابن شميل وحفص بن عمير
واقفا ابن كثير على روايته عن قتادة كذلك فيحمل على ان لقتادة فيه سند بن

❦ قال ❦ ❦ باب المتداعين يتداعين مائس في يد واحد منها ❦

(قال الشافعي فيها قولان أحدهما يقرع بينهما والآخر يقسم بينهما) ثم ذكر حديث أبي موسى ثم قال (مضى الكلام في الباب السابق عليه وليس فيه أنه لم يكن في أيديهما) *قلت* قد ذكرنا في الباب السابق أن النسائي أخرجه ولفظه وجدها عند رجل قال ابن حزم هذا نص على إقامة البينة من كل واحد منها وليس في أيديهما وقد ذكر البيهقي في الباب

السابق ان ابن خزيمة رواه عن ابي موسى عن ابي الوليد عن حماد فارس له فقال عن قتادة عن النضر بن انس عن ابي بردة ان رجلا من اعداء ابيه وجداهما في يد رجل ثم ذكر البيهقي حديث تميم بن طرفة ثم قال (قال الشافعي في القديم تميم مجهول) قلت * روى عنه سمالك وعبد العزيز بن رفيع وغيرهما واخرج له مسلم والحاكم في المستدرک وابن حبان في صحيحه وذكره في الثقات من التابعين وقال البيهقي بعد في هذا الباب (تميم بن طرفة الطائي كوفي يروي عن عدي بن حاتم وجابر بن سمرة من متأخري التابعين) *

باب القافة ودعوى الولد

* قال *

ذكر فيه حديث مجز * قلت * لم يكن فيه دعوى ولا تنازع فليس يوارد في محل النزاع لان اسامة كان لاحقا لقراش زيد من غير منازع له وانما كان الكفار يطعنون في نسبه لتباين اللونين فلما الحق مجز به كان ابطالا لطمعهم لانهم كانوا يعترفون بالقيافة فسير النبي صلى الله عليه وسلم بابطال طمعهم فلم يكن سروره الا لحقى قال معنى هذا الكلام المازري وغيره فلم نسلم ان الاشتباه يدل على الانساب عند التنازع والدعوى ثم ذكر البيهقي من وجوه (ان القافة جعلوه من المدعيين وان عمر قال لا ولد اتبع وفي رواية والى ايها شئت) قلت * لم يعمل عمر بقول القافة لانهم جعلوه منها وعمر رد الامر الى الصبي لا الى قولهم ثم ذكر البيهقي (عن سعيد بن المسيب ان عمر جعله لما يرثانه ويرثها ثم ذكره ايضا عن الحسن عنه ثم قال (كتباها منقطعة) قلت * الشافعي يخرج بمسئل ابن المسيب في مثل هذه الصورة وروى ايضا من حديث الشعبي وابراهيم عن عمر ذكره ابو عمر ورواه الطحاوي بسند حسن من رواية ابي المهلب عن عمر وقال وروي عن عمر من وجوه صحاح انه جعله بينهما وقال ابو عمر ذكر عبد الرزاق عن الثوري عن قابوس بن ابي ظبيان عن ابيه عن علي انه اتاه رجلا ن وقع على امرأة في طهر واحد فقال الولد ينكما وهو للباقي منكما وذكر البيهقي فيما بعد في آخر باب من قال يقرع بينهما ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه عن حسين ابن علي عن زائدة عن سمالك عن حنش عن علي وهذا السند على شرط مسلم واليه ذهب الكوفيون واكثر اهل العراق ذكره ابو عمر وقد عمل بذلك ابو ثور فقال اذا قال القافة الولد منها لحق بها وورثها وورثناه وقال الشافعي اذا كبر الولد قيل له انتسب الى ايها شئت فلم يعمل بقول القافة وخالف المروني عن الامامين مضيا الى ما روى عن عمر اولا وهو مخالف لقول القافة كما تقدم وقد لا عن عليه السلام بين الزوجين ولم يدع القافة والتقوا اعلى امة تدعى ان ولد هامن المولى انه لا يرجع الى القافة بل ذهب ابن عباس وزيد الى انه لا يلزمه الا ان يقر وقال عمر وابنه ان اقر بوطئ الزمة ولم يعتبر مالك القافة في الجرائز *

* قال * **باب من قال يقرع بينها ***

ذكر فيه حديث يثافي سنده الاجل فقال (روى عنه الثوري وابن المبارك والقطان الا انه لم يحتج به الشيخان) قلت * ضعفه النسائي ووثقه ابن معين وغيره وذكر صاحب المستدرک هذا الحديث وقال الاجل انما هو ثقا عليه يعني الشيخين حديثا واحدا العبد لله بن يريده وقد تابعه على ذلك الحديث ثلاثة من الثقات فهذا الحديث اذا صحح وقد قد منا غير مرة ان قول البيهقي لم يحتج به الشيخان لا يلزم منه التضعيف *

* قال * **باب اخذ الرجل حقه ممن يمنعه ***

ذكر فيه حديثان يوسف بن ماهك عن فلان قال حدثني ابي انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا الامانة الى من ائتمنتك الحديث ثم ذكره من حديث شريك وقيس بن ابي حصين عن ابي صالح عن ابي هريرة عنه عليه السلام ثم قال (الاول في حكم المنقطع حيث لم يذكر يوسف اسم من حدثه ولا من حدث عنه من حديثه وحيث لم يحتج به اكثر اهل العلم وانما ذكره مسلم في الشواهد) قلت * لا يحتاج تفريده شريك وقيس ضعيف وشريك القاضي لم يحتج به اكثر اهل العلم وانما ذكره مسلم في الشواهد) قلت * لا يحتاج في الاول اسم من حدث عنه من حديثه لانه صحابي وقد ذكرنا غير مرة ان الصحابة لا يضرهم الجهالة لانهم عدول وشريك وان تكلم فيه فقد وثقه غير واحد وذكره ابن حبان في الثقات واستشهد به البخاري وقال الحاكم في المستدرک في اخر الجائز احتج به مسلم وقيس بن الربيع تكلم فيه جماعة ووثقه شعبة وسفيان وغيرهما وقال ابن عدي عامة رواياته مستقيمة والقول فيه ما قال شعبة وانه لا بأس به واقل احواله ان يكون روايته شاهدة لرواية شريك وروى الحديث من وجوه اخر كما ذكر البيهقي ولهذا حسن الترمذي هذا الحديث واخرجه ابو داود وسكت عنه فهو حسن عنده على ما عرف *

* قال * **باب أي الرقاب افضل ***

ذكر فيه حديث عبيد الله بن موسى عن هشام بن عروة عن ابيه عن ابي مرواح عن ابي ذر الحديث وفيه (أي الرقاب افضل قال اغلاها ثمانا) ثم قال (رواه البخاري عن عبيد الله بن موسى) قلت * رواه مسلم ايضا في الايمان عن ابي الربيع الزهراني وخلف بن هشام كلاهما عن حماد بن زيد عن هشام *

* قال * **باب من اعتق من مملوكه شقفا ***

ذكر فيه حديث اسمعيل بن امية (عن ابيه عن جده كان لم غلام يقال له طهمان او ذكوان فاعتق جده نصفه) الى آخره ثم قال (جده عمرو بن سعيد بن العاص ليس له صحة) قلت * ذكره ابن حبان في الصحابة وكذا

فعل ابن مندة وقال ابن الجوزي في التحقيق له صحة واخرج احمد هذا الحديث في مسند عمرو بن سعيد
ثم ذكر البيهقي (عن الحكم عن علي قال اذا كان لرجل عبد فاعتق نصفه لم يعتق منه الا ما اعتق انهم قال (منقطع)
قلت * قد روي عن علي من وجه آخر قال ابن ابي شيبة لنا حفص عن اشعث عن الحسن قال علي يعتق الرجل ما شاء
من غلامه * وذكر صاحب الاستذكار ان هذا قول ابي خيفة وربيعة والحسن والشعي وطاووس وحماد وعبد الله
ابن الحسن واهل الظاهر *

* قال * **باب من اعتق شركا في عبد وهو معسر ***

ذكر فيه حديث مالك (عن نافع عن ابن عمرو الا فقد عتق منه ما عتق) ثم ذكر (ان الشافعي قال لبعض من ناظره
او المناظرة موضع مع ثبوت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بطرح الاستسعاء في حديث نافع وعمران) ثم ذكر
ما ملخصه (ان المناظر قال قال ايوب بن نافع عتق منه ما عتق ور بما لم يقله واكبر ظني انه شيء كان يقوله نافع
برا به فاجاب الشافعي بان مالك الحفظ وان غيره ووافقه) قلت * ليس في حديث نافع طرح الاستسعاء كما ذكر الشافعي
بل هو ساكت عنه وهو ثابت في موضع آخر على ما ساقى ان شاء الله تعالى ثم ذكر البيهقي حديثا في آخره (ورق منه
مارق) قلت * في سنده اسمعيل بن مرزوق قال الطحاوي في كتابه المسمى بمشكل الحديث ليس ممن يقطع بروايته
وشيخه يحيى القافقي المصري ايضا متكلم فيه وقال ابن خزم اقدم بعضهم فزاد في هذا الخبر ورق منه مارق وهي
موضوعة مكذوبة *

* قال * **باب المعسر يستسعى ***

ذكر فيه حديث سعيد بن ابي عروة وجري عن قتادة عن النضر عن بشير عن ابي هريرة وفيه الاستسعاء وعزاه
الى الصحيحين ثم قال (وكذا رواه الحجاج بن الحجاج وابان العطار وموسى بن خلف عن قتادة ثم ان الشافعي ضعف
السعاية بوجوه منها * ان شعبة وهشام رواه عن قتادة وليس فيه استسعاء وما احفظ * ومنها * انه سمع بعض اهل العلم
يقول لو كان حديث سعيد منفردا لخالقه غيره كان ثابتا) ثم وجه البيهقي باشيء ورد بعضها فيها (انه يحمل على انه قال ذلك
لان سعيدا ينقرد به والحفاظ يثوقون فيما ينقرد به لاختلافه وقد وافقه غيره في روايته الاستسعاء) قلت * تابع ابن ابي
عروة على روايته عن قتادة يحيى بن ابي صبيح رواه الحميدي عن ابن عيينة عن ابن ابي عروة ويحيى بن ابي صبيح
عن قتادة كذلك وقد تقدم من كلام البيهقي ان الحجاج وابان وابان وخلف وجري بن حازم رواه عن قتادة كذلك
واذا سكت شعبة وهشام عن الاستسعاء لم يكن ذلك حجة على ابن ابي عروة لانه ثقة وقد زاد عليهم شيئا فالقول قوله كيف

وقد وافقه على ذلك جماعة وقال ابن حزم هذا خبر في غاية الصحة فلا يجوز الخروج عن الزيادة التي فيه وقد رواه عنه يزيد بن هارون وعيسى بن يونس وجماعة كثيرة ذكرهم صاحب التهديد ولم يختلفوا عليه في امر السعاية منهم عبدة بن سليمان وهوايثب الناس سماعا من ابن ابي عروبة وقال صاحب الاسند كارو من رواه عنه كذلك روح ابن عباد ويزيد بن زريع وعلي بن مسهر ويحيى بن سعيد ومحمد بن بكر ويحيى بن ابي عدي ولو كان هذا الحديث غير ثابت كما زعم الشافعي لما اخرجه الشيخان في صحيحيهما ثم قال البيهقي (ويوهن امر السعاية انهما رواه عن قتادة فجعل السعاية من قول قتادة) قلت في المحلى لابن حزم صدق همام قاله قتادة مفتيا بما روى وصدق ابن ابي عروبة وجريروا بان بن موسى وغيرهم فاسندوه عن قتادة وقال شارح العمدة الذين لم يقولوا بالاستسعاء نعللوا في تضعيفه بتعللات لا تصير على النقد ولا يمكنهم الوفاء بمثلها في المواضع التي يحتاجون الى الاستدلال فيها باحاديث يرد عليهم فيها مثل ذلك التعللات ثم ذكر البيهقي حديثا (عن ابي قلابه عن رجل من بني عذرة اعتق مملوكا) الحديث ثم قال (ذكره الشافعي فقال من حضره هو مرسل ولو كان موصولا كان عن رجل لم يسم ولا يعرف ولا يثبت حديثه) قلت كذا في نسختنا من السنن فان كان الكاتب لم يسقط شيئا فالظاهر ان هذا الرجل صحابي وقد مر غير مرة ان الصحابة لا تضرم الجاهالة فالحديث اذا مرفوع متصل وذكر المزي في اطرافه ان ابا داود اخرجه في المراسيل من حديث ابي قلابه عن رجل من بني عذرة ان رجلا منهم اعتق ومن حديث ابي قلابه ان رجلا من بني عذرة فذكره انتهى كلامه فعلى الوجه الاول في السند مجهول ولكن ذكر هذا الحديث في المراسيل على الوجهين فيه نظر ثم قال البيهقي (الامر بالسعاية ان ثبت في حديث بشير بن نهيك فقيه ما دل على ان الاختيار من جهة العبد فانه قال غير مشقوق عليه وفي الاجبار عليه مشقة عظيمة) ثم قال (وقد تناو له بعضهم بان يستسعى لسيده اى يستخدم له ولذلك قال غير مشقوق عليه اى لا يحمل من الخدمة فوق ما يلزمه بحصة الرق) قلت لا وجه لقوله ان ثبت بعد ان اخرجه صاحبا الصحيحين وحسبك بذلك فانه اعلى درجات الصحيح عندهم وقال النووي في شرح مسلم قال العلماء معنى الاستسعاء ان العبد يكلف الاكتساب والطلب حتى يحصل قيمة نصيب الشريك الاخر فاذا دفعها اليه اعتق هكذا فسر جمهور القائلين بالاستسعاء ومعنى غير مشقوق عليه اى لا يكلف ما يشق عليه وفي شرح العمدة استسعى العبد اى الزم السعي بما يفك بقية رقبته من الرق وشرط ذلك ان يكون غير مشقوق عليه وفي ذلك الحرالة على الاجتهاد والعمل بالنظر انتهى كلامه واذ افهمتم معنى قوله غير مشقوق عليه عرفت ان قول البيهقي الاختيار من جهة العبد زيادة في الحديث لاحاجة اليها وما ذكره اول هذا الباب وعزاه الى الصحيحين من قوله عليه السلام استسعى العبد في ثمن رقبته يمنع التاويل الذي حكاه عن بعض

الناس ان الاستسعاء هو خد منته لسيده وفي شرح مسلم للمازري وقع في بعض الروايات الاستسعاء بالقيمة وهذه الرواية تمنع هذا التأويل اي تأويل الاستسعاء بانه يستسعى في نصيب الذي لم يعتق اي يخدمه بقدر نصيبه *

❦ باب من يعتق بالملك ❦

* قال *

ذكر فيه حديث (من ملك ذارحم) من طريق محمد بن بكر عن حماد بن سلمة عن عاصم وقتادة عن الحسن عن سمرة ثم ذكره من حديث مسلم بن ابراهيم وموسى بن اسمعيل (ثنا حماد عن قتادة عن الحسن عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال موسى في موضع آخر عن سمرة فيما يحسب حماد) ثم علله (بان حماد اشك في ذكر سمرة) * قلت * قد تقدم ان محمد بن بكر رواه عن حماد من غير هذا الشك وكذا اخرجه من طريقه النسائي وابن ماجه واخرجه النسائي ايضا من حديث حجاج وابي داود وبهز وعبد الله يعني ابن المبارك عن حماد وليس فيه الشك المذكور وكذا اخرجه احمد في مسنده من حديث ابي كامل ويزيد بن هارون عن حماد وكذا اخرجه الترمذي عن عبد الله بن معاوية الجمحي عن حماد وكذا رواه مسلم بن ابراهيم كما تقدم وكذا رواه موسى بن اسمعيل مرة ومن شك ليس بحجة على من لم يشك كيف والذين لم يشكوا جماعة وقد تقدم قرياعن الشافعي نحو هذا في باب من اعتق شركاله في عبده وهو معسر ثم قال البيهقي وروي باسناد آخر وهم فيه روايه ثم ذكره من حديث ضمرة بن ربيعة عن الثوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ثم قال (قال سليمان يعني الطبراني لم يروه عن سفیان الأضرمة) ثم قال البيهقي (المفوض بهذا الاسناد حديث نهى عن بيع الولاء وعن هبته وقد رواه ابو عبيد يعني عيسى بن محمد عن ضمرة مع الحديث الاول) * قلت * ليس انفراد ضمرة به دلل على انه غير محفوظ ولا يوجب ذلك علة فيه لانه من الثقات المأمونين لم يكن بالشام رجل يشبهه كذا قال ابن حنبل وقال ابن سعد كان ثقة مأمونا لم يكن هناك افضل منه وقال ابو سعيد ابن هونس كان فقيه اهل فلسطين في زمانه والحديث اذا انفرد به مثل هذا كان صحيحا ولا بضره تفرد فلا ادري من اين وهم في هذا الحديث روايه كازعم البيهقي * قال ابن حزم هذا خبر صحيح تقوم به الحجة كل من رواه ثقات واذا انفرد به ضمرة كان ما ذا ودعوى انه اخطأ فيه باطل لانه دعوى بلا برهان ويقولنا من ملك ذارحم محرم يقول جمهور السلف وقال الشافعي لا يعتق الا من ولده من جهة اب وام او من ولده هو كذا ولا يعتق غير هؤلاء لالاخ ولا غيره وما نعلم احدا قاله قبل الشافعي ثم ذكر ما روي عن عمرو بن مسعود ثم قال لا يعرف لها من الصحابة مخالف وكذا ذكر الخطابي وقال هو مذهب اكثر اهل العلم وقال الحاكم في المستدرک ثنا ابو علي الحسين ابن علي الحافظ فذكر بسنده من طريق ضمرة حديث من ملك ذارحم ثم قال ثنا ابو علي باسناده سواء ان رسول الله

صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته ثم ذكر عن أبي علي الحافظ كلاما نسخته المكاتب وكان يقتضى ان المتين محفوظان ثم قال عن حديث من ملك ذارحم صحيح على شرط الشيخين وشاهده الحديث الصحيح المحفوظ عن سمرة ابن جندب ثم ذكره باسناده من طريق سمرة ورواية عيسى بن محمد الحديثين لا يقتضى توهمين شئ منها وقد اخرج النسائى عن عيسى بن محمد مضمونا الى آخر حديث من ملك ذارحم محرم منه دون الحديث الآخر

قال * باب من اعتق مملوكا له *

ذكر فيه حديث النهى عن بيع الولاء وعن هبته ثم ذكر (عن الشافعى انا محمد بن الحسن عن يعقوب بن ابراهيم عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر انه عليه السلام قال الولاء كلمة للنسب لا يباع ولا يوهب) ثم ذكر (عن ابي بكر النيسابورى قال هذا خطأ لان الثقات لم يرووه هكذا وانما رواه الحسن مرسلا) ثم قال البيهقى (روى من اوجه اخر كلها ضعيفة) ثم ذكره من وجوه وعلمها ثم قال (وانما يروى هذا اللفظ مسندا كما قدمنا) قلت * هذا الحديث بهذا اللفظ روى مرسلان حديث الحسن وروى مسندا من حديث علي كاذره البيهقى بعد من حديث ابن عمر كاذره من رواية يعقوب بن ابراهيم عن عبدالله بن دينار عنه وكذا أخرجه الحاكم وقال صحيح الاسناد وخالفهما ابن حبان فقال فى صحيحه انا ابو يعلى قرئ على بشر بن الوليد عن يعقوب بن ابراهيم عن عبيد الله بن عمر عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر عنه عليه السلام فيذكره بلفظه وتابع بشر على ذلك محمد بن الحسن فرواه عن ابي يوسف كذلك قال البيهقى فى كتاب المعرفة ورواه محمد بن الحسن فى كتاب الولاء عن ابي يوسف عن عبيد الله بن عمر عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر وهذا بخلاف ما ذكره هنا والحاكم عن محمد وروى ايضا هذا الحديث عن عبدالله بن دينار سفيان الثوري وقد أخرجه البيهقى بعد فى هذا الباب من حديثه ثم قال البيهقى (ورواه ابو حسان الزياتى عن يحيى بن سليم عن اسمعيل بن امية عن نافع عن ابن عمر عنه عليه السلام قال لا كلمة للنسب) ثم قال البيهقى (كان يحيى من الحفاظ كثير الخطأ) قلت * قد تابعه على هذه الرواية محمد بن مسلم الطائفى كذلك أخرجه الحاكم فى المستدرک من حديثه ورأيت على حاشية هذا الكتاب اعني السنن ما طورته حاشية بخط الحافظ ابي القاسم بن عساكر هذا وهم منه رحمه الله انما هو محمد بن زباد بن عبيد الله الزياتى البصرى وهو شيخ ابن خزيمة يروى عنه كثيرا وليس بابي حسان الحسن ابن عثمان الزياتى والله اعلم وقد روى الجسدي من وجه آخر بسند رجاله ثقات قال ابن جرير الطبري فى تهذيب الآثار حديث موسى بن سهل الرملى ثنا محمد بن عيسى يعنى الطباع ثنا عبيد بن القاسم عن اسمعيل بن ابي خالد عن عبدالله بن ابي اوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء كلمة للنسب لا يباع ولا يوهب وهذا

كله يرد قول النيسابوري والبيهقي انما روي مرسل وقول البيهقي (روي من اوجه اخر كلها ضعيفة ثم قال (ويروي عن دون النبي صلى الله عليه وسلم) ثم ذكره من جهة عمر وعلي ثم ذكره من حديث علي مرفوعا قلت * ذكر هذا الحديث بعد قوله ويروي عن دون النبي صلى الله عليه وسلم سوء ترتيب والوجه ذكر حديث علي هذا في اوائل الباب *

* قال * ❦ باب من والى رجلا ❦

ذكر في آخره (ان الشافعي قال وبين يعني النبي صلى الله عليه وسلم في قوله انما الولاء لمن اعتق انه لا يكون الولاء الا لمن اعتق) قلت * في الصحيحين من حديث علي وسعيد بن زيد ومن تولى قوما بغير اذن مواليه * وفي صحيح مسلم من حديث جابر ولا يحل ان يتوالى رجل مسلم بغير اذنه * وذكر البيهقي هذا الحديث فيما مضى في باب من في الديوان ومن ليس فيه في العاقلة سواء وفي ذلك دليل على ان له ان يتولى غيره مولا بغير اذنه فدل على انه كان مولى له بغير العتاق اذ لو كان مولى له بالعتاق لم يجز ان يتولى غيره اذن له او لم ياذن وحديث تميم ايضا يدل على وجود الولاء بغير العتق وكذا اللقيط وسنكلم عليهما ان شاء الله تعالى *

* قال * ❦ باب ما جاء في علة حديث تميم ❦

ذكره من طريق يعقوب بن سفيان ثنا ابو نعيم ثنا عبد العزيز بن عمر عن عبد الله بن موهب سمعت تيمما الى آخره ثم قال (قال يعقوب هذا خطأ ابن موهب لم يسمع من تميم ولا لحقه) ثم اخرجه من طريق يعقوب عن عبد الله بن يوسف عن يحيى بن حمزة عن عبد العزيز بن ابن موهب عن قبيصة بن ذؤيب عن تميم ثم من طريق ابي داود ثنا يزيد بن خالد وهشام بن عمار ثنا يحيى بن حمزة عن عبد العزيز سمعت ابن موهب يحدث عن عبد العزيز عن قبيصة قال هشام عن تميم ثم قال البيهقي (فعاد الحديث مع ذكر قبيصة فيه الى الارسال) ثم ذكر (ان الشافعي قال ابن موهب ليس بالمعروف عندنا ولا نعلمه لقي تيمما ومثل هذا لا يثبت عندنا ولا عندك من قبل انه مجهول ولا اعلمه متصلا) قلت * اخرجه الحاكم من طريق ابن موهب عن تميم ثم قال صحيح على شرط مسلم وعبد الله بن موهب ابن زمعة مشهور وشاهده عن تميم حديث قبيصة ثم ذكر حديث قبيصة بسنده واخرج ابن ابي شيبة الحديث في المصنف عن وكيع عن عبد العزيز وصرح فيه بسامع ابن موهب من تميم كرواية ابي نعيم واخرجه ابن ماجه في سننه عن ابن ابي شيبة كذلك فهذا ان ثقتان جليلان صرحا في روايتهما بسامع ابن موهب من تميم وادخل يزيد بن خالد وهشام وابن يوسف بينهما قبيصة فان كان الامر كما ذكر ابو نعيم ووكيع نحل على انه سماع منه بواسطة وبدونها وان ثبت انه لم يسمع منه ولا لحقه فالواسطة وهو قبيصة ثقة ادر لك زمان تميم بلا شك * مودة على الاتصال فلا ادري ما معنى قول البيهقي فعاد

الحديث مع ذكره الى الارسل وقال صاحب الكمال ابن موهب ولاء عمر بن عبد العزيز قضاء فلسطين وروى عنه عبد العزيز بن عمر والزهرى وابنه يزيد بن عبد الله وعبد الملك بن ابي جميلة وعمر بن مهاجر وقال يعقوب بن سفيان ثنا ابو نعيم ثنا عبد العزيز بن عمر وهو ثقة عن ابن موهب الهمداني وهو ثقة قال سمعت ثميا وكذا ذكر الصريفي في كتابه بخطه قد ل ذلك على انه ليس بمحمول لا عينا ولا حالا ثم الظاهر ان الشافعي يخاطب محمد بن الحسن لانه المخالف له في هذه المسئلة هو واصحابه وقد عرف من مذهبيهم ان الجهالة وعدم الاتصال لا يضر ان الحديث فلو سلموا له ذلك لكان الحديث ثابتا عندهم محتجابه فكيف يقول الشافعي ومثله هذا لا يثبت عندنا ولا عندك وفي التهذيب لابن جرير الطبري وروى خصيف عن مجاهد قال جاء رجل الى عمر فقال ان رجلا اسلم على يدي ومات وترك الف درهم فلن ميراثه قال ارأيت لو جنى جنابة من كان يعقل عنه قال انما قال في ميراثه لك * ورواه مسروق عن ابن مسعود وقاله ابراهيم وابن المسيب والحسن ومحمول وعمر بن عبد العزيز وفي الاسنذكر هو قول ابي حنيفة وصاحبيه وريفة وقاله يحيى بن سعيد في الكافر الحربي اذا اسلم على يد مسلم وروى عن عمر وعثمان وعلي وابن مسعود انهم اجازوا الموالة وورثوا منها وقاله الليث وعن عطاء والزهرى ومحمول نحوه وعن ابن المسيب ايمار جل اسلم على يديه رجل فعقل عنه ورثته وان لم يعقل عنه لم يرثه وقال به طائفة وعند ابي حنيفة واصحابه اذا اسلم على يديه ولم يعقل عنه ولم يرثه ولم يرثه ولم يعقل عنه وان والا على ان يعقل عنه ويرثه ورثته وعقل عنه وهو قول الحكم وحماد وابراهيم وهذا كله اذا لم يكن له عصة *

* قال * * باب من قال له عليه ولاء يعني النبوة *

ذكر فيه (عن ستين ابي جميلة وقال وجدت منبوذا) الى آخره ثم قال (اجاب عنه الشافعي بانه ليس مما ثبت مثله هو عن رجل ليس بالمعروف يعني ابا جميلة) قلت * هو من الصحابة اخرج له البخاري في المغازي من صحيحه حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم وعنده ابن حبان وابن مندة وغيرهما فيهم وذكر جماعة انه شهد الفتح معه صلى الله عليه وسلم وقال ابن ابي حاتم روى عنه الزهرى وزيد بن اسلم وقد ورد في هذا الباب عن واثلة انه عليه السلام قال المرأة تحوز ثلاثة موارث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لا عنت عليه * صحح الحاكم اسناده وحسنه الترمذي وسكت عنه ابو داود فهو حسن عنده ايضا وقد تكلمنا عليه في كتاب الفرائض وقال ابو عمر ذكر ابن ابي شيبة ثنا حاتم بن اسمعيل عن جعفر بن محمد عن ابيه قال قال علي النبوة حرقا فاحب ان يوالى الذي التقطه والايم وان احب ان يوالى غيره والايم * وذكر ابو بكر ثناعمر بن هارون عن ابن جريج عن عطاء قال اللقيط يوالى من شاء

وهو قول ابن شهاب وطائفة من اهل المدينة وقال ايضا ثاجاد بن خالد عن ابن ابي ذئب عن الزهري ان عمر اعطى ميراث المنبوذ للذي كفله *

* باب الولاء للكبير *

* قال *

ذكر فيه اثر امر سلا عن ابن المسيب *

* ثم قال * * باب من قال من احرز الميراث احرز الولاء *

ذكر فيه حديثان رواه عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ثم قال (مرسل ابن المسيب اصح من رواية عمرو بن شعيب) قالت * حديث عمرو ذكره صاحب التمهيد ثم قال صحيح حسن غريب قال يعقوب بن شيبة ما رأيت احدا من اصحابنا ممن ينظر في الحديث وسعى الرجال يقول في عمرو بن شعيب شيئا وحديثه صحيح وهو ثقة ثبت والاحاديث التي انكروا من حديثه انما هي لقوم ضعفاء روهاء عنه وماروى عنه الثقات فصحيح قال وسمعت علي بن المديني يقول قد سمع ابوه شعيب من جده عبد الله قال علي وعمرو عند ثالثة وكتابه صحيح وقال البيهقي في باب الطلاق قبل النكاح (قال ابن راهويه اذا كان الراوى عن عمرو وثقة فهو كايوب عن نافع عن ابن عمر) وقال البخاري رأيت ابن حنبل وابن المديني وابن راهويه والحميدي يحتجون بحديثه وذكر البيهقي في باب القطع في كل ماله ثم حديثا من روايته (عن ابيه عن جده قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم في كم يقطع البدن) ثم قال في باب ما يكون حرز الوعد رويناه موصولا من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده وذكر نحوه في باب كراهية الزيادة على الثلاث في الوضوء فكيف يرجح مرسل ابن المسيب على حديث احتج به اكثر العلماء وشرح البيهقي باتصاله وقد ذكر البيهقي في رسالته الى الجويني ان الشافعي لم يخص مرسل ابن المسيب بالقبول بل يقبل مرسله ومروسل غيره من كبار التابعين كالحنبل وابن سيرين وعطاء بن ابي رباح وسليمان بن يسار اذا اقترن بها ما يؤكدها من الاسباب وذكر ان الشافعي ترك عدة من مراسيل ابن المسيب لم يقترن بها ما يؤكدها او عارضها ما هو اقوى منها كمرسله انه عليه السلام فرض زكاة الفطر مدين من حنطة وانه عليه السلام قال لا باس بالتولية في الطعام قبل ان يسبوا في وانه عليه السلام قال دية كل ذي عهد في عهده الف دينار وانه عليه السلام قال من ضرب اباه فاقتلوه *

* باب المدبر يجوز بيعه *

* قال *

ذكر فيه حديث يبيع المدبر من وجوه في بعضها يبيعه مطلقا وفي بعضها ان سيده يحتاج وفي بعضها (انه عليه السلام دفع الثمن اليه وقال اذا كان احدكم فقيرا فليدأ بنفسه) * قلت * مذهب الشافعي حمل المطلق على المقيد فوجب ان

لا يبيعه الا اذا احتاج مبيده كما سبذ كره البيهقي عن طاووس وروي عن عطاء انه مثل ابيع الرجل مدبر له فقال
 لا الا ان يحتاج الى تمها وحكي الخطابي هذا المذهب عن الحسن ثم ذكر البيهقي من حديث محمد بن طريف (عن
 ابن فضيل عن عبد الملك بن ابي سليمان عن عطاء عن جابر قال عليه السلام لا باس ببيع خدمة المدبر اذا احتاج) ثم ذكر
 عن الدارقطني (انه خطأ من ابن طريف والصواب عن عبد الملك عن ابي جعفر مرسلًا) قلت * اعترض ابن القطان
 على هذا بما ملخصه انه ان كان فيه خطأ فهو عن ابن فضيل لانه الذي خولف فيه ولا يبعد ان يكون عند عبد الملك حديثان
 * احدهما * عن ابي جعفر مرسلًا انه عليه السلام باع خدمة المدبر هكذا من فعله عليه السلام * والاخر * عن عطاء عن جابر
 قال عليه السلام لا باس ببيع خدمة المدبر فرواه عبد الملك كذلك مرسلًا ومسندا وليس من قصر به فلم يسنده
 حجة على من حفظه واسنده اذا كان ثقة وابن طريف وابن فضيل صدوقان مشهوران من اهل العلم فلا ينبغي
 ان يخطأ واحد منهما ثم اخرج البيهقي من وجهين * احدهما * من طريق عبد الملك * والثاني * من طريق الحكم بن
 عتيبة كلاهما عن ابي جعفر مرسلًا ثم ذكر (ان الشافعي اجاب عنه بما ملخصه انه لم يروه عن ابي جعفر فيما علم الشافعي من
 ثبت حديثه ولو رواه من ثبت حديثه فهو منقطع يخالف المتصل الثابت) * قلت * قد تقدم انه رواه عن الحكم
 وهو من اخرج لم الجماعة وزواه ايضا عبد الملك وهو من اخرج لم مسلم فقد رواه من ثبت حديثه وتقدم ايضا انه روي
 مسندا ايضا من جهة ابن فضيل فزال انقطاعه والظاهر ان مراد الشافعي بالمتصل الثابت حديث جابر في بيع المدبر
 وقد اشار الشافعي الى ذلك فيما بعد وحديث ابي جعفر لا يخالفه لان ذلك في بيع رقبته وهذا في بيع خدمته كما ذكره
 الشافعي فيما بعد ويحتمل ان يراد ببيع الخدمة الاجارة كما روي عن جابر قال عليه السلام من كان له ارض فلينزرها
 او يزارعها ولا يبيعهوها قلت له يعني الكراء قال نعم * ويمكن ان يحمل بيع المدبر على بيع خدمته فيتفق الحديثان *
 * قال *
 * باب ولد المدبرة من غير سيدها *

(ذكر الشافعي فيهم قولين * احدهما * انهم بمنزلة ما يعتقون بعقها ويرقون برقبها ثم اخرج البيهقي ذلك عن جماعة من الصحابة
 وغيرهم ثم قال (قال الشافعي * والقول الثاني * انهم مملوكون وقد قال هذا غير واحد من اهل العلم) * قلت * في نوادر الفقهاء
 لا ابن بنت نعيم اجمع الصحابة ان ما ولدت المدبرة في حال تدبيرها يعتقون بعقها ويرقون برقبها وانما جاء الاختلاف
 بعدهم وفي الاستدكار روي ذلك عن عثمان وابن مسعود وابن عمر وجابر ولا اعلم لهم مخالفا من الصحابة *
 * قال *
 * باب من لم يكره كتابة عبده وان كان غير قوي ولا امين *

ذكر فيه (ان عمر كتب الى عمير بن سعد انه من قبلك من المسلمين ان يكتبوا ارقاءهم على مسئلة الناس) * قات * هذا

الاثر غير مطابق للباب بل هو دال على انه يكره كتابة من لا حرفة له *

* قال * باب مكتبة الرجل عبده او امته على مجمين *

ذكر فيه قول بريدة (كاتبوني على تسع اواق في تسع سنين) ثم قال (وروي في الحديث الثابت عن ابي هريرة انه عليه السلام نهي عن بيع الغرر وفي الكتابة الحالة غرر كبير ثم ذكر عن عثمان انه كاتب مملوكا له على مائة الف على ان يعتد هاتي عدتين) قلت * اطلاق قوله تعالى فكتبوهم يدل على جواز الكتابة بحالة ومؤجلة كالبيع والى هذا يرجع ابن حزم واستدل بقضية سلمان وقد ذكرها البيهقي في الباب الذي بعد هذا الباب وبالكتاب حالة نصير له دمة ويد على نفسه ويتوصل بذلك الى الكسب بان يستقرض او يوهب له او يصدق عليه كفقير اشترى شبا ثنت الثمن في ذمته وفقره لا يقضي تاجيله وقضية بريدة واقعة عين وقعت الكتابة فيها مؤجلة ولم يتعرض فيها للحالة لا ينفي ولا باثبات وكذا امكانية عثمان لمملوكه وقد مر في اوائل البيوع ان الغرر ما كان على خطر لا يدري ا يكون ام لا كالطير في الهواء والسماك في الماء وما لا يقدر على تسليمه وليست الكتابة الحالة كذلك فلا نسلم ان فيها غررا ثم لو سلمنا ان هذه الادلة تدل على انه لا بد من التخييم يكفي نعيم واحد فوجب ان يكون الكتابة على نعيم وهو مذهب مالك والجمهور ذكره النووي في شرح مسلم فاشتراط الشافعي التخييم يحتاج الى دليل وفي الاستدكار اكثر اهل العلم يجيزونها على نعيم واحد وفي نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمعوا على جواز الكتابة حالا الا الشافعي فلم يجوزها على اقل من تخمين *

* قال * باب من لم يعتقه حتى يكون في الكتابة فاذا ادبت فانت حر *

* قلت * في نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمعوا على جوازها فان لم يذكر العتيق بالاداء الا الشافعي قال لا يعتق حتى يقول ذلك او يقول بعد العقد كانت يتيته كذلك حينئذ *

* قال * باب المكتب عبدا ما بقي عليه درهم *

قال في آخره (واختلفت الروايات فيه عن عمر) ثم ذكره من طريق معبد لمجيئ عن عمر ثم من طريق القاسم بن عبد الرحمن عن جابر بن سمرة عن عمر ثم قال (القاسم لا يثبت سماعه من جابر) قلت * تعليقه الطريق الثانية بالاقطاع يوم ان الاولى متصلة وليس كذلك بل هي ايضا منقطعة لان رواية معبد عن عمر مرسله *

* قال * باب المكاتب بصيب خد او ميراثا *

ذكر فيه حديث عكرمة عن ابن عباس عنه عليه السلام قال اذا اصاب المكاتب خد او ميراثا ورث بحساب ما عتق منه

ثم بين الاختلاف فيه ثم قال (وهذا المذهب انما يروى عن علي وفي ثبوته عن النبي صلى الله عليه وسلم نظر) قلت * رواية جماعة مرفوعة وهي زيادة فلا يضرهم رواية من وقفه ولهذا حسنه الترمذى ورواه صاحب المستدرک من وجهين وقال فيهما صحيح على شرط البخارى ثم رواه من وجه ثالث وقال صحيح الاسناد وقال ابن حزم خبر علي وابن عباس في غاية الصحة وليت شعري من اين وقع ان العدل اذا استدل بالخبر واوقفه آخره وارسله ان ذلك علة في الحديث هذا لا يوجب نص ولا نظر ولا معقول *

قال * باب الحديث الذى روي في الاحتجاب

ذكر فيه حديث نهبان عن ام سلمة ثم ذكر (عن الشافعى انه لم يرم من رضى من اهل العلم ثبته) ثم ذكر البيهقى (ان البخارى ومسلم لم يخرجا حديثه وكأنه لم يثبت عندهما عند الله او لم يخرج من حد الجاهالة برواية عدل عنه) قلت * قد تقدم مرارا انه لا يازم من عدم تخريجهما عن شخص ان يكون ضعيفا وقد اخرج الترمذى هذا الحديث وقال حسن صحيح وقال الحاكم فى المستدرک صحيح الاسناد واخرجه ابن حبان فى صحيحه وذكر نهبان فى الثقات من التابعين وقال ابن ابي حاتم فى كتابه روى عنه الزهرى ومحمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة سمعت ابي يقول ذلك *

قال * باب قوله تعالى وآتوهم من مال الله

قلت * العجب من الشافعى كيف حمل الامر في قوله تعالى فكا تبوهم * على النذب وفي قوله تعالى وآتوهم * على الوجوب ثم انه جعل الخطابين بذلك مولى المكاتبين وليس الامر كذلك قال ابن جرير الطبرى فى التهذيب وفى حديث بريرة ايضا الدلالة على صحة قولنا فى تأويل قوله تعالى وآتوهم من مال الله * انه يعنى به اهل الاموال الذين وجبت فى اموالهم الصدقات فامرهم الله تعالى باعطاء المكاتبين منها ما فرض فيها بقوله تعالى وفي الرقاب * ولولا ذلك لم يكن بريرة تسئل عائشة ولا ضرورة لها من امكان عجزها عن المكتبة اذا لم تجد سبيلا الى الاداء والرجوع الى ما كانت عليه من وجوب نفقتها على موالها ولمكنها لما علمت ان الله فرض فى اموال اهل الاموال لمن كان بمثل حالها حق بقوله تعالى وآتوهم من مال الله الذى آتاكم * وبقوله وفى الرقاب * تعرضت لطلب ذلك وفى ذلك دلالة بينة على ان المراد بقوله تعالى وآتوهم * اهل الاموال والدلالة على خطأ من زعم ان قوله تعالى وآتوهم * يعنى به موالى المكاتبين خاصة دون سائر الناس غسيرهم وانهم امرؤا ان يضعوا عنهم من كتابتهم ولو كانت كما قالوا لقال ضعوا عنهم من كتابتهم ولو كان امرا باعطائهم من مال كتابتهم لقال من مال الله اذى آتاكم منهم فاذا لم يكن ذلك محصورا على موالهم كان معلوما انه خطاب لذوى الاموال باتيانهم ما فرض الله لهم فى اموالهم وقال ابو بكر الرازى الخط

من بدل الكتابة لا يسمى ابناء لان الابناء في الحقيقة هو الاعطاء ومن ابرء انسان من مال عليه لا يقال انه اعطاه
 شيئا وايضا فانه تعالى امرنا ان نوتبهم مما آتانا الله وما في ذمة المكاتب من مال الكتابة لم يوت بعد لان الابناء هو
 الاعطاء والله يقتضي القبض وذلك غير مقبوض فلا يقع عليه الاسم انتهى كلامه ولو سلمنا ان المراد بذلك
 الموالي فالامر محمول على الندب كما فعل الشافعي في قوله تعالى فكاتبوهم * وكما فعل هو وغيره في الامر بالشهاد
 على البيع والكتابة وقد قالت بريرة كاتبت اهلي على تسع اواقى وقالت عائشة ان احب اهلك ان اغد هاجم فلو كان
 الخط واحبا لقال عليه السلام عليها اقل من ذلك لان عليهم ان يحطوا عنها ولا يخبر عائشة بسقوط القبض عنها
 وفي الصحيح ان جويرة جاءت النبي صلى الله عليه وسلم تستعينه في كتابتها فقال عليه السلام اقض عنك كتابتك
 فدل على وجوب الجمع عليها دون حطيطة لها منه واعان عليه السلام سلمان على كتابته ولم يأخذ مولاه بحط شي منها
 وقد تقدم في باب الكتابة على نجمين (ان عثمان كاتب مملوكا له على مائة الف وقال والله لا اغضك منها رها) وما ذكره
 البيهقي في هذا الباب (عن جماعة من الصحابة وغيرهم انهم وضعوا شيئا من الكتابة) فليس في شيء منه انهم كانوا
 يرون ذلك واجبا عليهم فيعمل على انهم فعلوا ذلك على سبيل الندب والفضل ويدل على ذلك ما ذكره البيهقي في
 آخر الباب (عن ابن سيرين قال كان يعجبهم ان يدع الرجل لمكاتبه طائفة من مكاتبته) *

* قال *

* باب موت المكاتب *

ذكر فيه (عن ابن جريج قلت لعطاء المكاتب يموت وله ولد احرار ويدع اكثر مما بقي عليه من كتابته قال يقضى عنه
 ما بقي من كتابته وما كان من فضل قلبه قلت ابلغك هذا عن احد قال زعموا ان علي بن ابي طالب كان يقضى
 به) ثم ذكر (عن طاؤس قال يقضى عنه ما عليه ثم لبنية ما بقي وقال عمرو بن دينار ما اراه لبنية قال الشافعي يعني انه
 لسيد هو بقول عمرو ونقول فاما ما روي عن عطاء انه بلغه عن علي فهو روي عنه انه كان يقول يعق عنه بقدر ما دى
 ولا ادري اثبت عنه ام لا) * قلت * ما ذكره عطاء اولا عن علي روي من وجه اخر نحوه قال ابن ابي شيبة ثنا
 ابو الاحوص عن سماك عن قابوس بن ابي الخارق عن ابيه قال بعث علي محمد بن ابي بكر على مصر فكتب اليه يسأله عن
 مكاتب مات وترك مالا وولدا فكتب اليه ان كان ترك ولاء لمكاتبه يدعى هو اليه فيستوفون وما بقي كان ميراثا
 لولده * ورواه عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري واسرائيل عن سماك مثل ذلك وقال الخطابي هو قول عطاء وطاؤس
 والحسن وقال مالك نحو ما من ذلك وفي الحلي فلا ينحزم ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال اذا كان
 للمكاتب اولاد معه في كتابته واولاده ليسوا معه في كتابته فانه يؤدى ما بقي من كتابته ثم يقسم ولده جميعا ان كان

ماله على فرائضهم قال وبه يقول معبد والحسن البصرى وابن سيرين والنخعي والشعبي وعمرو بن دينار والثوري
 وابو حنيفة والحسن بن حي واسحق بن راهويه انتهى كلامه وهو خلاف ما ذكره البيهقي عن عمرو بن دينار ولا يبي
 داود عن ام سلمة قال لئن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان لاحدا كن مكاتب وكان عنده ما يؤدي فلتحتجب
 منه قال الخطابي في هذا كالدلالة على انه اذا مات وترك الوفاء بكتابته كان حرا وروى مالك في الموطأ عن حميد
 ابن قيس ان مكاتبا كان لابن المتوكل هلك بمكة وترك عليه بقية من كتابته وديونا للناس وترك ابنته فاشكل على عامل
 مكة القضاء فيه فكذب اليه عبد الملك ان ابدا بالناس ثم اقض ما بقي من كتابته ثم اقسما بقي من ماله بين ابنته ومولاه
 وقال صاحب الاسند كار محفوظ من وجوه ان ابنته كانت حرة وقال ابن جرير قال لي عمرو بن دينار ما اراه كله
 الا لابنته وقال ابو عمر ذهب في ذلك الى الرد على الابنة لان الموالى لا يرثون مع البنين والبنات ولا احد من اهل
 العصابات عند اهل الرد هذا ايضا خلاف ما ذكره البيهقي عن عمرو بن قنول الشافعي لا ادري اثبت عنه ام لا الظاهر انه
 راجع الى قول علي يعق عنه بقدر ما دى وهو ثابت عنه ذكره ابن حزم من حديث الشعبي وعكرمة والحكم
 عنه بطرق جيدة ثم ذكر البيهقي اثر معاوية وفي طريقه (رجل عن معبدان معاوية) الى آخره * قلت * قد جاء بسند
 جيد ليس فيه هذا المجهول فقال عبد الرزاق في مصنفه انا معمر بن قنادة عن معبد الجهني قال سألني عبد الملك بن
 مروان عن المكاتب يموت وله ولد احرار وله مال اكثر مما بقي فقلت قضى فيها عمر بن الخطاب ومعاوية بقضائين
 وقضاء معاوية فيها احب الي من قضاء عمر قال ولم قلت لان داود كان خيرا من سليمان ففهمها سليمان قضى عمران
 ماله كله لسيدته وقضى معاوية ان سيدة يعطى بقية كتابته ثم ما بقي فهو لولد الاحرار *

* قال * * باب تعجيل الكتابة *

ذكر فيه من طريق يحيى بن بكر حدثني عبد الله بن عبد العزيز الليثي عن سعيد المقبري عن ابيه الى آخره ثم قال (قال
 ابو بكر النيسابوري وهو احذر وانه هذا حديث حسن) * قلت * سكت عنه البيهقي وكيف يكون حسنا والليثي المذكور
 فيه ذكره الذهبي في كتاب الضعفاء له وقال ضعفه *

* قال * * باب المكاتب يجوز بيعه في حالين *

ذكر فيه (عن مالك حدثني يحيى بن سعيد عن عمرة ان بريرة جاءت تستعين غائصة) ثم عزاه الى البخاري ثم قال
 (ارسله مالك في اكثرها وايات عنه) * قلت * هذا الحديث كله ليس يمس بل اوله مرسل وآخره مسند وهو
 قوله قال مالك قال يحيى فزعمت عمرة ان عائشة ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يمنحك

ذلك إلى آخره ثم ذكر (عن الشافعي أنه قال حديث عمرة عن عائشة أثبت من حديث هشام واحسبه غلط في قوله واشترط لي
لهم الولاء واحسب أن عائشة كانت شرطت ذلك لم يغير أمره صلى الله عليه وسلم وهي ترى ذلك يجوز فاعلمها
أنها إن اعتقها فالولاء لها وقال لا يمنعك عنها ما تقدم من شرطك ولا يرى أمرها بشرط لم يلا يجوز) قلت *
ستكمل على هذا آخر الباب إن شاء الله تعالى ثم ذكر البيهقي من طريق شعبة (سمعت عبد الرحمن بن القاسم سمعت
القاسم يحدث عن عائشة أنها أرادت أن تشتري بريرة) إلى آخره ثم (قال رواه مسلم) قلت * ورواه البخاري أيضا
في الوبة عن محمد بن بشار عن غندر عن شعبة ثم ذكر البيهقي من طريق الأسود عن عائشة وفي آخره (وكان زوجها
حرا) ثم قال (وقد ينافي كتاب التكاثر أن ذلك من قول الأسود) قلت * قد تكلمنا عليه هناك ثم ذكره من حديث
عبد الواحد بن أيمن عن أبيه عن عائشة وفيه اشتراط أهلها الولاء ثم قال (وهذه الرواية قريبة من رواية هشام)
قلت * في هذه الرواية أن أهلها اشتراطوا الولاء وفي رواية هشام أنه عليه السلام أمر عائشة أن تشتري لم
الولاء * فليست بقريبة من رواية هشام بل مخالفة لها ثم ذكر عن الشافعي (أنه قال اشتري لم الولاء معناه اشتري
عليهم قال الله تعالى ولا تأكل أموالهم التي عليهم) ثم قال البيهقي (وفي صحة هذه اللفظة نظر) قلت * قد ذكر البيهقي
حديث هشام في أول هذا الباب وعزاه إلى الصحيحين وقد ذكرنا فيما تقدم في باب المعسر يستسعى أن ذلك
أعلى درجات الصحيح عندهم وهذه اللفظة مذكورة في حديث هشام كما مر فلا نظار إذ في صحتها كما زعم البيهقي
ولو غلط هشام كما زعم الشافعي أولا لما خرج الحديث صاحب الصحيح فالوجه إذا تأول الحديث كما فعل الشافعي
أولا وثانيا لا رده والله أعلم *

قال * باب الرجل يطأ أهله ثم تلذله

ذكر فيه (عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن عمرو بن لحي عن عمار بن عبد الله عن عمار بن عبد الله عن عمار بن عبد الله
وغلط بعض الرواة عن عبد الله بن دينار فرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يومئذ لا يجلس ذكره) قلت * انخرجه
الدارقطني في سننه مرفوعا من حديث يونس بن محمد عن عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر
ذكره ابن القطان في باب الأحاديث التي ضعفها عبد الجعي وعند ابن القطان أنها صحيحة أو حسنة قال ابن القطان
وعندي أن الذي يسنده ثقة خير من الذي وقفه ثم ذكر البيهقي حديث (اعتقها وألدها من جهة حسين بن عبد الله
ابن أبي حسين كلاهما عن عكرمة عن ابن عباس) ثم قال (ولحديث عكرمة علة عجيبة) ثم ذكر (عن سعيد بن مسروق عن عكرمة
عن عمر قال اعتقها وألدها وإن كان سقطا) ثم ذكر (عن خصيف عن ابن عباس قال عمر) فذكر نحوه ثم قال (فعاد الحديث

الى عمر) ثم جملة الصحيح * قلت * هاتان قضيتان مختلفتان لفظاروى عكرمة احداها مرفوعة والاخرى موقوفة
فلا تعال احدا بالاخري وقد اخرج الحاكم في المستدرک الرواية المرفوعة وقال صحيح الاسناد ثم ذكر للمتابعة
واخرجه ابن حبان من حديث ابي عاصم عن ابي بكر التيمثلي عن حسين والتيمثلي اخرج له مسلم ووثقه جماعة وقد
تقدم ذكره في باب من لم يذكر الرفع الا في الافتتاح وقد جاء للحدث متابعة من وجه آخر بسند جيد قال ابن
حزم روي عن طريق قاسم بن اصبغ ثنا مصعب بن محمد ثنا عبيد الله بن عمر هو الرقي عن عبد الكريم الجزري عن
عكرمة عن ابن عباس قال لما ولدت مارية ام ابراهيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتقها وادها * ثم قال ابن حزم هذا
خبر جيد السند كل رواه ثقة وقال في كتاب البيوع صحيح السند ثم ذكر البيهقي (ان بعض اصحابهم احتج بحديث
الحدري ان رجلا قال يا رسول الله اننا نصيب شيئا فنحب الاثمان فكيف ترى في العزل) الحديث ثم قال (قالوا افلولا
ان الاستيلاء يمنع نقل الملك والالم يكن لعز لم محبة للاثمان فائدة) * قلت * سكوت البيهقي عن هذا الاستدلال
دليل على رضاه به وقد اعترض عليه صاحب الاستذكار بان الامة مجمعة على انه لا يجوز بيعها وهي حامل ويمكن
ان يزيدوا التحميل البيع والفداء وخشوا ان لم يعزلوا ان يحمل منهم فارادوا العزل ولم يعرفوا جوازه فسادا لوه عليه السلام عنه *

* قال * باب عدة ام الولد *

ذكر في آخره عن (جماعة ان المتارة التي لم تحض تستبرأ بثلاثة اشهر) * قلت * ذكر هذه المسئلة في هذا الباب غير مناسب
وقد ذكرها البيهقي فيما تقدم في اواخر ابواب العدة * بنجرت هذه الفوائد والله المستول ان يجزيها بفضلها على اجمال العوائد *

ثم طبع هذا الكتاب بعون الله الملك الوهاب في شهر شعبان سنة ١٣١٦ من هجرة سيد ولد عدنان وما يمكن قد بذلنا الجهد

في التصحيح والمقابلة لكن لم يتيسر في اوان الطبع الانسخة واحدة للشيخ المولانا الحافظ الحاج المولوى محمد انوار الله

خان بهادر سلمه الله ثم قولت النسخة المطبوعة مع النسخة الموجودة في مكتبة رئاسة رامفور

فرتب فهرس الاغلاط ومع ذلك بقي في بعض المقامات شكوك وشبهات فالمرجوع من العلماء

ذوي النظر والامعان ان يصحونها بقدر الوسم والامكان ولا ينسبوا المطبع والمصححين الى التقليل

والنقيح فان النسخ القلمية كان فيها الصحاح والكثيرة حيث لا يقدر على تصحيحها الا بمقابلة

اصول صحيحة وما صححت من الاغلاط اكثر جداما بقيت فلي نظر والى ما احتملنا

من الخنة والمشفقة ولا ينسونا في دعاء الخير والمنفرة والله المستعان

وعليه التكلان صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين .

وقال الاديب الكامل والخبر الحلال المولوى محمد وحيد الدين الجدر ابادى سلمه الله الهادى بيزخ طبع الجوهر النقي

بروحى جوهر علق نقي	*	به بحث يرد البهية
نقر العين رويته صفاء	*	لما قد كان نضار اجليا
وما فيه من الالفاظ نظما	*	غدا عند التلا لؤلؤيا
وما فيه سواد من انسا	*	يراء الالبصائر هنيريا
تضوع في الواحى مثل ورد	*	تفوق تسميه مسكا ذكيا
كتاب لا يضاهيه كتاب	*	فمن يشريه كان به حظيا
كتاب لو سراء طابوه	*	با تقسم لكان به حريا
كتاب من امام كان حبرا	*	اريسا لو ذعيا المعيا
غدا في عصره الناس بدوا	*	اضاء بتورء ليلاد جيا
ولولم يجتهد في الرد اصلا	*	لكان الحق في الدنيا خفيا
كان لسانه في القول يهكي	*	اذا ما احتد رعا صميريا
يسهل من ميا نيه عسيرا	*	ويد في من معانيه قصيا
فليس كذا من يورى زنادا	*	وليس كذا من يفرى فريدا
سقى رب الورى مشوا حتى	*	يكون بغضه خضلا نديا
اذا ما شاع مطبوعا يخط	*	بجبل رائق اضنى سنيا
بعهد مليكنا المحبوب اعنى	*	نظام الملك قرما اربجا
ومولانا الوزير حوى وقارا	*	به قد كان في الامرا علما
نعاشا كلما طلعت ذكاه	*	وما لاحت على الانق الثريا
وقد ادرخته من غير فكر	*	تنور جوهر فردا نقيما

بسم الله الرحمن الرحيم (١٣٨، ١٦)

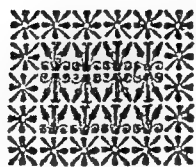
قال يقرظه علامة المعقول والمنقول فهامة الفروع والاصول صاحب الكشف واليقين الفاضل المجيد
السرى المولوى شرف الدين احمد الانجلى من احفاد شيخ الشيوخ محمد وم العالم احمد عبد الحق الرد ولوى
العمري صاحب الطريقة الجشنية الصابرية للقيم في حيدر اباد الدكن صانها الله عن نوائب الزمن
محمد ثيامن قرب من خواطر الظنون — وبعد عن ملاحظة العيون — وهو المنفرد بالكمال — والمتردى بالعظمة والجلال
طلعت الكائنات بانه الصانع المبدع — ولاح من صفحات ذرات الوجود بانه الخالق المخرج — ونعلى ونسلم على هادى

العباد الى الرشاد * وانصح من نطق بالضاد * وخير من يث الى الام * الذي اوتي جوامع الكلم * محمد صاحب التاج
والبراق والعلم * بدر الدجى كهف الورى مصباح الظلم * وآله وصحبه بدور الحكم * ونشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
ونشهد ان محمدا عبده ورسوله * وبعد فان علم الفقه بعد علم السنة النبوية والكتب الالهية اعظم العلوم قدرا
والفهم شرفا وفخرا * اذ به تؤسس قواعد احكام الشريعة الاسلاميه * وبه تظهر تفاصيل مجملات الآيات القرآنيه *
وان من اتقى كتبها كتاب الجوهر النقى الذي تقرير وينه عين السعيد والشقى لان الجامع قد اظهر من كنوز مطالبيها العالية ابريز
البلاغة وابرز * وحاز قصب السبق في ميدان البراهة وحرز * واتى من النفائس بما لم يسبق اليه * ولا عرج احد عليه *
وانقد بكثرة فرائد فوائده * وزوائد عوائده * حتى استلذت بمجلاؤها الشفاعة * وتعطر باسفساق رياحين عبارتها
المفخران * كما قال القارض *

نظم

وهي التي فاقت حسان زمان * بالحن والافضال والاحسان
ولجميع ما فيهن من اوصافها * في ذاتها طرا بلا بهتان
وهي التي لا تشتري الا بانفس الاشياء * وهو تقوى العلماء * اولى الفضل والكمال من الورى * ما احسن البائع والمبيع
والمشتري ونعم المشتري * كما قال التارض *

لا تعجبوا ان علا كتب الدين ضوا * فان في الخمر معنى ليس في اللعب
فلذا رجع على غرة من الكتب بعد كتاب الله والسنة وتحزكت بالثناء عليه اللسان والشفاه * اذ آ خطر في الخطر المخاطر
ان اقرظه ثرى يظن امزج فيه مزجا اميز فيه الاصل من التفريط بالحمرة والمداد * ليذكرك العلماء سريعا المراد * ونشكر الله
سلطان هذه البلاد صانه الله من الشر والنساذ * لانه رحيم على العباد * ومعدن العدل والحكم * صاحب الجود والكرم * اعني
مير محبوب عليخان نظام الملك آصف بجاه خلد الله دولته الي يوم التناد * بحق النون والصاد * ثم نشكر على من شمر بطبع
هذا الكتاب لنفع الخاص والعام * راجيا اذا الطول والانعام * والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه اجمعين *



❀ فهرس الجزء الثاني من الجوهر النقي ❀

مضمون	٢٦٠	مضمون	٢٦٠	مضمون	٢٦٠
❀ كتاب البيوع ❀	١٢	باب من اجاز بيع العزاييا بالرطب او التمر	٢٢	باب ما جاء في الذبي عن كسر	
ايضاً باب اباحة التجارة	ايضاً	باب الذبي عن بيع مالم يقبض	ايضاً	الدرهم والدنانير	
ايضاً باب كراهية الجبن في البيع	ايضاً	باب الرجل يتبع طعاماً كيلاً فلا يبيعه	ايضاً	باب بيع دور مكة	
ايضاً باب من قال لا يبيوز بيع العين الغائبة	ايضاً	حتى يكتله	٢٣	باب للمرهن غير مضمون	
باب المتبايعان بالخيار مالم يتفرقا	ايضاً	باب ما ورد في العينة	ايضاً	باب من قال الـ الرهن مضمون	
باب الدليل على انه لا يبيوز شرط	١٣	باب الحكم فيمن اشترى مصراً	٢٦	باب المشتري يموت مفلساً بالثمن	
الخيار اكثر من ثلاثة ايام	ايضاً	باب من اشترى جارية فاصابها ثم وجد	٢٧	باب التجبر على الصبي حتى يبلغ ولو نوس	
باب تحريم التفاضل في الجنس الواحد	ايضاً	بها عيباً		منه الرشد	
باب من قال الربا في النسبة	ايضاً	باب ما جاء في عهدة الرقيق	ايضاً	باب الرشد هو اصلاح في الدين والمال	
ايضاً باب اقتضاء الذهب من الورق	ايضاً	باب ما جاء في العبد	ايضاً	باب البلوغ بالسن	
ايضاً باب جريان الربا في كل ما يكون	١٤	باب بيع البراءة	٢٨	باب التجبر على البالغين بالسفه	
مطموماً	ايضاً	باب الزجل يبيع الشيء الى اجل ثم	ايضاً	باب صلح الابراء	
باب من قال بمرئان الربا في كل	ايضاً	يشترى به بائناً	ايضاً	باب ما جاء في التحلل وما يحتج به من	
ما يكال ويوزن	١٥	باب اختلاف المتبايعين		اجاز الصلح على الانكار	
باب لاربا في كل ما خرج من المأكول	ايضاً	باب كراهية مباحة من اكثماله حرام	٢٩	باب نصب الميراث و اشراج الجناح	
والمشروب والذهب والفضة	١٦	باب من اشترى عملاً كاليمته	ايضاً	باب لا ضرر ولا ضرار	
ايضاً باب بيع الحيوانات وغيره مما لا ربا	ايضاً	باب الذبي عن بيع ما ليس عندك	ايضاً	باب من احيل على ملى فليشبع ولا	
فيه بعض بيعه نسبة	ايضاً	باب الصوف على ظهر الغنم		يرجع على الخيل	
باب الذبي عن بيع الحيوان بالحيوان	ايضاً	باب كل قرض جر منفعة فهو ربا	ايضاً	باب من قال يرجع على الخيل	
نسبة	ايضاً	باب قرض الحيوان غير الجوارى	٣٠	باب وجوب الحق بالضمان	
باب من ابتاع ذهباً بذهب مع احد	١٧	باب فضل الافراض	ايضاً	باب الضمان عن الميت	
الذهبين شيء غير الذهب	ايضاً	باب الذبي عن ثمن الكلب	٣١	باب الكفالة بالبدن	
ايضاً باب بيع الرطب بالتمر	١٩	باب تحريم بيع ما يكون نجساً لا يملأه	ايضاً	باب اقرار المريض لوارثه	
باب ثمر الحائط يباع باصله	٢٠	باب ما جاء في بيع المقيبات	ايضاً	باب اقرار الوارث بوارث	
ايضاً باب الذبي عن بيع الخافرة	ايضاً	باب ما جاء في كراهية بيع المصاحف	ايضاً	باب العارية مضمونة	
باب الوقت الذي يمل فيه بيع الثمار	ايضاً	باب ما جاء في بيع المضطر	٣٣	باب من قال لا يغرم	
باب بيع الحنطة في سنبليها	ايضاً	باب السلم الحال	ايضاً	باب نصر المظالم	
ايضاً باب من قال لا توضع الجائنة	٢١	باب السلم في الحيوان	ايضاً	باب رد قيمته ان كان من ذوات	
ايضاً باب الزانية والمخالطة	ايضاً	باب ما يستدل به على ان الحيوان يضبط		القيم او مثله ان كان من ذوات الامثال	
ايضاً باب بيع العرايا		بالصفة	ايضاً	باب لا يملك اخذ الجناية شيئاً	
باب ما يجوز من العرايا	٢٢	باب المعطي يرجع في الوزن	٣٢	باب من غصب لوحاً فادخله في سفينة	

مضمون	رقم	مضمون	رقم	مضمون	رقم
باب الرجل يقيم صدقة على قرابته	٦٦	باب ما جاء في ابدان زينة النساء كتنعيمه	٧٣	باب ما جاء في ابدان زينة النساء كتنعيمه	٧٣
وحيرائه		باب ما جاء في مصافحة الرجل الرجل	ايضا	باب ما جاء في مصافحة الرجل الرجل	ايضا
باب المرأة تصرف من زكوتها في	٦٧	باب معانة الرجل الرجل	ايضا	باب ما جاء في الكاح من العيوب	٩٥
زوجها		باب لا نكاح الا بولي	ايضا	باب الامة تعتق وزوجها عبيد	٩٦
ايضا		باب لا ولاية لوصي في نكاح	٧٦	باب ما رزعه انه كان حرا	٩٧
باب بيان آل محمد صلى الله عليه وسلم		باب نكاح لا يراه الابكار	ايضا	باب اجل العيين	٩٨
لا يعطون من الصدقات المفروضات		باب انكاح اليتيمة	٧٨	باب الزوجين يقتلن في الاصابة	ايضا
ايضا		باب لا نكاح الا بولي مرشد	٧٩	باب العزل	٩٩
باب لا ياخذون بالعالة شيئا	٦٨	باب لا نكاح الا بشاهدین عدلين	ايضا	باب ما جوز ان يكون مهرًا	ايضا
ايضا		باب الابن يزوجه اذا كان عصبه	٨٠	باب النكاح على تعليم القران	١٠١
باب لا يجرم على آل محمد صلى الله		لها بغير البنوة		باب احد الزوجين يموت ولم يقرض	١٠٢
عليه وسلم صدقة التطوع		باب اعتبار الكفاة	٨١	لما صدقوا لم يدحل بها	
ايضا		باب لا يزوج من نفسه امرأة هو وليه	ايضا	باب من قال لاصداق لها	
باب ما وجب عليه من قيام الليل		كالا يستري من نفسه شيئا هو وليه	١٠٣	باب الشروط في النكاح	
ايضا		باب الكلام الذي يقصد به النكاح	٨٢	باب المرأة ترضى بالدخول قبل ان	ايضا
باب ما امر الله تعالى به من المشورة		باب الرجل يطلق اربعة نسوة له باثنا	ايضا	يعطيها شيئا	
فقال وشاورهم في الامر		حل له ان ينكح مكانين		باب من اغلق بابا	ايضا
كتاب النكاح		باب تسري العبد	٨٣	باب المستحب ان وجد صفة ان	١٠٤
باب النكاح	٦٩	باب قوله تعالى وامهات نسائكم	٨٤	يولم بشاة	
باب ما يستدل به على انه جمل سنة	٧٠	باب الجمع بين المرأة وعمتها وخالها	ايضا	باب من لم يدع ثم جاء فلا كل	ايضا
للمسلمين رحمة		باب الزنا لا يجرم الحلال	ايضا	باب الماء عو يري صوراً منصوبة	ايضا
باب يسب اليه اولاد بناته ثم		باب ما جاء في نكاح امه المسلمين	٨٥	ذوات ارواح	
ذكر نسبته صلى الله عليه وسلم اولاد		باب لا ينكح امة على امة	٨٦	باب الرخصة في الرقم في الثوب	١٠٥
فاطمة اليه بالبنوة		باب لا ينكح امة على حرة وينكح حرة	ايضا	باب غسل اليد قبل الطعام بعده	ايضا
باب كان ماله بعد موته قائما على قبضه		باب لا ينكح امة على حرة	ايضا	باب الاكل والشرب باليمين	ايضا
وملكه		باب القيد ينكح امة على الحرة	ايضا	باب الطعام الحار	ايضا
باب دخول المسجد جنبا		باب لا يحل نكاح امة كتابية لمسلم	٨٧	باب تقبض اتمر عند الاكل	ايضا
باب ما ايج له من القضاء بعلمه	٧١	باب من يسلّم وعنده اكثر من اربع نسوة	ايضا	باب الاكل والشرب قائما	ايضا
ايضا		باب من قال لا ينفخ النكاح بينهما	٨٨	باب الاكل منكثا	١٠٦
باب الرغبة في التزويج من ذي		باسلام احدهما حتى تقضي العدة		باب السرب ثلاثة اغاس	ايضا
الدين		باب لثيان الخائض	٩١	باب التثاير في الفرح	ايضا
باب من تملى العمادة	٧٢	باب الخبث يتوضا كلما اراد ان يان	٩٢	باب بيان تحمة عاليا يعني الزوج	ايضا
ايضا		واحدة او العود		باب كراهية كفر انياعمروف وزوجها	ايضا
باب تخصيص الوجه والكفين بجواز		باب الخبث يريد ان ينام	ايضا	باب لا تطيع زوجها في معصية	١٠٧
النظر		باب انيان النساء في ادبارهن	ايضا	باب قوله تعالى وان تستطيعوا ان	ايضا
باب مساواة المرأة الرجل في الخبث	٧٣				
والنظر الى الاجاب					

مضمون	رقم	مضمون	رقم	مضمون	رقم
تعد لوائين النساء	١٢٦	باب وصف الاسلام	١٢٣	باب النفقة على الاولاد	١٢٣
باب الحالة التي يختلف فيها النساء	ايضا	باب لا يجوز ان يطعم اقل من ستين	ايضا	باب قوله تعالى وعلى الوارث من	ايضا
باب ما جاء في ضربها يعني المرأة	ايضا	سكيا كل مسكين مدا	ايضا	ذلك	ايضا
باب المختلعة لا يلحقها الطلاق	١٢٧	باب الزوج بقذف امرأته فيخرج	١٢٥	باب نفقة الابوين	١٢٥
باب الطلاق قبل النكاح	١٢٨	من موجب قذفه بان يأتي بأربعة	١٢٦	باب من احق منهم بحسن المحبة	١٢٦
باب كراهية الطلاق	١٢٩	يشهدون عليها بالزنا او ياتن	ايضا	باب الابوين اذا اقرن قواهما في ثرية	ايضا
باب الاختيار ان لا يطلق الا واحدة	ايضا	باب من يلاعن من الارواح	ايضا	فالام احق ولدعاهما لم تنزوح فاذا بلغ	ايضا
باب اعضاء الثلاث وانكن بمجموعات	١٢٨	باب اللعان على الحمل	١٢٨	سبع سنين او ثمان سنين خير	ايضا
باب من جمل الثلاث واحدة	١٢٩	باب ما يكون بعد التلعان الزوج	١٢٩	كتاب القصاص والدية	١٢٩
باب ما جاء في موضع الطلقة الثالثة	١١٣	من الفرقة	١٢٧	باب ما ورد في التشديد في ضرب	١٢٧
من كتاب الله تعالى	ايضا	باب لا لعان ولا حد في الزهر يض	ايضا	المالك	١٢٧
باب ما جاء في التغيير	ايضا	باب الولد للفراش وملك اليمين والنكاح	ايضا	باب طلب الماشية	ايضا
باب ما جاء في التمليك	١٣٠	باب من قال الاقراء الحيض	ايضا	باب التغليظ على من قتل نفسه	ايضا
باب من قال لامرأته انت علي حرام	ايضا	باب الحيض على الحمل	ايضا	باب فيمن لا قصاص بينه باختلاف	ايضا
باب طلاق التي لم يدخل بها	١٣٣	باب عدة الامة	١٣٣	الدين	١٣٣
باب طلاق المكره	١١٧	باب عدة الحامل	١٣٣	باب بيان ضعف الخبر الذي يروي	١٢٨
باب طلاق العبد بغير اذن سيده	ايضا	باب قوله تعالى الا ان ياتين بفاحشة	ايضا	في قتل المؤمن بالكانفر	١٢٨
باب الاستثناء في الطلاق والعاق	١١٨	مبينه	١٣٣	باب لا يقتل خربعد	١٢٩
والنذر	١٣٣	باب الاحداد	١٣٣	باب ما روي فيمن قتل عبده	١٣٠
باب توريث الميتة في المرض	ايضا	باب اقل الحمل	ايضا	باب العبد يقتل فيه قيمته	ايضا
باب الشك في الطلاق	١١٩	باب استبراء ام الولد	ايضا	باب القود بين الرجال والنساء	ايضا
باب ما يهدم الزوج من الطلاق	ايضا	باب استبراء من ملك الامة	١٣٥	باب عمد القتل بالحجر	١٥١
باب عدد طلاق العبد	١٢٠	باب من قال لا يحرم من الرضاع	ايضا	باب شبه العبد	ايضا
باب الرجعية محرمة عليه تحریم	ايضا	الاخمس رضعات	١٣٧	باب الحبال التي اذقت قبل الرجل	١٥٢
الميتة حتى يراجعها	١٢١	باب من قال يحرم قليل الرضاع	١٣٧	أقيد منه	١٥٢
باب الشهاد على الرجعة	١٢١	وكثيره	١٣٧	باب الرجل يجلس الرجل	ايضا
باب نكاح المطلقة ثلاثا	١٢٢	باب رضاع الكبير	١٣٨	للاخر فيقتله	١٥٢
باب من قال يوقف المولى	ايضا	باب ما جاء في تحريم ذلك	ايضا	باب الخيار في القصاص	ايضا
باب من قال عزم الطلاق انقضاء	ايضا	بالحولين	١٣٩	باب من قال موجب العمد القود	ايضا
الا شهر	١٢٣	باب وجوب النفقة للزوجة	١٣٩	باب الترغيب في العفو	١٥٣
باب كل عين اكثر من اربعة اشهر ايلاد	ايضا	باب لينفق ذو سعة من سعته ومن	ايضا	باب من قال يقتل الكبار قبل	ايضا
باب المظاهر الذي تلزمه الكفارة	١٢٤	يقدر عليه وزقه فلينفق مما آتاه الله	١٣٩	بلوغ الصغار	١٥٣
باب عتق المومنة في الظهار	١٢٥	باب الرجل لا يجحد نفقة امرأته	ايضا	باب عفو بعض الاولياء	١٥٣
باب اعتاق الجارية اذا اشارت	ايضا	باب الميتة لا تنفق لها الا ان تكون حاملا	١٣١	باب ما روي في ان لا قود لا يجد بدلة	ايضا
بالايمان	١٢٦	باب من قال له النفقة	١٣٢	باب القصاص لبادون النفس	١٥٥

هذا الجدول يشتمل على تبين بعض الخطأ مع ذكر الصواب الواقع في الجلد الثاني من هذا الكتاب

صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط
------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----	------	-----

صحيح	غلط	١٠٠	١٠١	صحيح	غلط	١٠٢	١٠٣	صحيح	غلط	١٠٤	١٠٥
عن احد	من احد	١٠٧	١٠٨	تعين حمل	يعني حمل	١٣١	١٣٢	لم يذكر	لم يذكر	١٣٣	١٣٤
اصح	احق	١٥٨	١٥٩	القرآن ان عمر	القرآن عمر	١٣٦	١٣٧	لعمت	لعمت	١٣٨	١٣٩
الى انها اشهر	انها الشعر	١٥٩	١٦٠	ثم قال	قال	١٣٣	١٣٤	بالسند	السند	١٣٥	١٣٦
غلط	ايضا غلط	١٦٠	١٦١	استانها	احبا بها	١٣٦	١٣٧	مذا ان صح	مذا ان صح	١٣٨	١٣٩
ندية المرأة	فلان المرأة	١٦١	١٦٢	ثم نسيخ	ثم نسيخ	١٣٧	١٣٨	وذكره	وذكره	١٣٩	١٤٠
في بقية	في بقية	١٦٢	١٦٣	ثم مدار	ان مدار	١٣٨	١٣٩	ثم ثم	ثم ثم	١٤٠	١٤١
وهذا الذي	وهو الذي	١٦٣	١٦٤	لاحية فيه	لاحية فيه	١٣٩	١٤٠	قال مرة	قال مرة	١٤١	١٤٢
بطن عقوله	بطن عقوله	١٦٤	١٦٥	ابن حزم	ابن جرير	١٤٠	١٤١	وعصيت الله	وعصيت	١٤٢	١٤٣
شيئا كان	سا كان	١٦٥	١٦٦	الطبري	الطبراني	١٤١	١٤٢	او فاروقه	او فاروقه	١٤٣	١٤٤
فيقتصر	فيقتصر	١٦٦	١٦٧	روي عن ثور	عن ثور	١٤٢	١٤٣	بمعروف	بمعروف	١٤٤	١٤٥
عن حش	عن خد اش	١٦٧	١٦٨	ثقة حافظ	حافظ	١٤٣	١٤٤	ان الفرقة	ان الفرقة	١٤٥	١٤٦
في المربية	في المربية	١٦٨	١٦٩	ان تاخذوهم	ان تاخذوا	١٤٤	١٤٥	يلعب	يلعب	١٤٦	١٤٧
		١٦٩	١٧٠	اذا تضيق	اذا تضيق	١٤٥	١٤٦	نا الحسين	نا الحسين	١٤٧	١٤٨
اصح	اصح	١٧٠	١٧١	حفظت	حفظت	١٤٦	١٤٧	عبد الله بن	عبد الله بن	١٤٨	١٤٩
الحديث قال	الحديث قال	١٧١	١٧٢	ويكفيه	ولقيه	١٤٧	١٤٨	عائشة	عائشة	١٤٩	١٥٠
الزنجي	الزنجي	١٧٢	١٧٣	عليه وسلم	عليه وسلم	١٤٨	١٤٩	مرة وانه مرة	مرة وانه مرة	١٥٠	١٥١
الزنجي	الزنجي	١٧٣	١٧٤	الحديث	الحديث	١٤٩	١٥٠	في باب السابق	في باب السابق	١٥١	١٥٢
كتاب الحج	كتاب الحج	١٧٤	١٧٥	رجاله	رجاله	١٥٠	١٥١	محمول	محمول	١٥٢	١٥٣
تدفع	ترفع الى	١٧٥	١٧٦	اليه اولى	اليه ولي	١٥١	١٥٢	على ثور	على ثور	١٥٣	١٥٤
في الحكومة الى		١٧٦	١٧٧	يقاد به	يقاد به	١٥٢	١٥٣	قالت	قالت	١٥٤	١٥٥
بايمانكم	بايمانكم	١٧٧	١٧٨	فانت تطالب	فانت يطالب	١٥٣	١٥٤	الم تزوج	الم تزوج	١٥٥	١٥٦
عليه السلام	عليه	١٧٨	١٧٩	بالخبر وغير	بالخبر	١٥٤	١٥٥	وفي حديث	وفي حديث	١٥٦	١٥٧
عليه		١٧٩	١٨٠	فقال له عراقي	فقال عراقي	١٥٥	١٥٦	عليها ولم يرد	عليها ولم يرد	١٥٧	١٥٨
من كلام	من كلام	١٨٠	١٨١	خزيمة	خزيمة	١٥٦	١٥٧	ولو	ولو	١٥٨	١٥٩
عليهم	عليه	١٨١	١٨٢	سمعت	سمعت	١٥٧	١٥٨	ابن عمرو	ابن عمرو	١٥٩	١٦٠
ولا مكفرا	ولا مكفرا	١٨٢	١٨٣	مليح ثم قال	مليح قال	١٥٨	١٥٩	قالا	قالا	١٦٠	١٦١
ابن ابي عيلة	ابن ابي عيلة	١٨٣	١٨٤	وقال ابن حزم	ولا خلاف	١٥٩	١٦٠	كل عمن منعت	كل عمن	١٦١	١٦٢
وقد تكلمنا	قد تكلمنا	١٨٤	١٨٥	لا خلاف		١٦٠	١٦١	الجماع	الجماع	١٦٢	١٦٣
انه سأل	انه سأل	١٨٥	١٨٦	من تقي	من نهي	١٦١	١٦٢	لهله - ازمه	لهله	١٦٣	١٦٤
ولم يقتلهم	ولم يقتلهم	١٨٦	١٨٧	الناس من	الناس بشري	١٦٢	١٦٣	باب من له	باب من له	١٦٤	١٦٥
شرا حقة	شرا حقة	١٨٧	١٨٨	بشري		١٦٣	١٦٤	تجزئه	تجزئه	١٦٥	١٦٦
وقال انك	واكبر الفقهاء	١٨٨	١٨٩	قد تقدم بعض	بعض الكلام	١٦٤	١٦٥	ليس لهم	ليس لهم	١٦٦	١٦٧
الفقهاء		١٨٩	١٩٠	الكلام		١٦٥	١٦٦	لا يفي	لا يفي	١٦٧	١٦٨
وتخمس	وتخمس	١٩٠	١٩١	عن ابن عياش	عن ابي عياش	١٦٦	١٦٧	قد قها	قد قها	١٦٨	١٦٩
		١٩١	١٩٢	ابن ابي شيبة	ابن ابي شيبة	١٦٧	١٦٨	ابن عتبة	ابن عتبة	١٦٩	١٧٠

٢٥٢	١٢	عظ	صح	٢٥٨	١٩	عظ	صح	٢٦٢	٢٥٣	عظ	صح	٢٦٤	٨	عظ	صح	٢٦٧	١٢	عظ	صح	٢٦٨	٢٣	عظ	صح	٢٦٩	١٣	عظ	صح
٢٥٢	١٢	وكد لك	للت وكد لك	٢٥٨	١٩	غيره كان	غيره كان	٢٦٢	٢٥٣	والجنة والجنة	والجنة والجنة	٢٦٤	٨	وسعى الرجال	وسعى الرجال	٢٦٧	١٢	الخاطبين	الخاطبين	٢٦٨	٢٣	واولاده	واولاده	٢٦٩	١٣	بما بقي عليه	بما بقي عليه
٢٥٣	٣	الجنون	الجنون	٢٥٨	١٩	ايضا	ايضا	٢٦٢	٢٥٣	فلا نسلم	فلا نسلم	٢٦٤	٨	بما بقي عليه	بما بقي عليه	٢٦٧	١٢	بما بقي عليه	بما بقي عليه	٢٦٨	٢٣	بما بقي عليه	بما بقي عليه	٢٦٩	١٣	بما بقي عليه	بما بقي عليه
٢٥٤	٣	تكميل	تكميل	٢٥٨	١٩	نسخه	نسخه	٢٦٢	٢٥٣	فلا نسلم	فلا نسلم	٢٦٤	٨	بما بقي عليه	بما بقي عليه	٢٦٧	١٢	بما بقي عليه	بما بقي عليه	٢٦٨	٢٣	بما بقي عليه	بما بقي عليه	٢٦٩	١٣	بما بقي عليه	بما بقي عليه
٢٥٥	١٠	فلا نسلم	فلا نسلم	٢٥٨	١٩	بما بقي عليه	بما بقي عليه	٢٦٢	٢٥٣	فلا نسلم	فلا نسلم	٢٦٤	٨	بما بقي عليه	بما بقي عليه	٢٦٧	١٢	بما بقي عليه	بما بقي عليه	٢٦٨	٢٣	بما بقي عليه	بما بقي عليه	٢٦٩	١٣	بما بقي عليه	بما بقي عليه
٢٥٦	١٠	فلا نسلم	فلا نسلم	٢٥٨	١٩	بما بقي عليه	بما بقي عليه	٢٦٢	٢٥٣	فلا نسلم	فلا نسلم	٢٦٤	٨	بما بقي عليه	بما بقي عليه	٢٦٧	١٢	بما بقي عليه	بما بقي عليه	٢٦٨	٢٣	بما بقي عليه	بما بقي عليه	٢٦٩	١٣	بما بقي عليه	بما بقي عليه
٢٥٧	١٣	او اخر	او اخر	٢٥٨	١٩	بما بقي عليه	بما بقي عليه	٢٦٢	٢٥٣	فلا نسلم	فلا نسلم	٢٦٤	٨	بما بقي عليه	بما بقي عليه	٢٦٧	١٢	بما بقي عليه	بما بقي عليه	٢٦٨	٢٣	بما بقي عليه	بما بقي عليه	٢٦٩	١٣	بما بقي عليه	بما بقي عليه

الحمد لله وحده * قد تم بحمد الله عز وجل * تبين الخطاء والخلل * والصواب من الزيف والزائل * نصي الله وأهل * ان يعفوا ما طغى به القلم * اوزل فيه القدم * وان يبلغنا غاية الامل وقد اجتمعت في تصحيحه غابة جهدي وطائفي * وبذل النصيحة في تنقيحه مبلغ على ونهاية وسعي * حسب استطاعتي ولست ادعي الاحصاء ولا انصمة عن الخطاء وانا معترف بقصور باع وقلة اطلاعي وبالله التوفيق قاله وكتبه السيد الفقيه المعترف بالخطاء والفقيه احمد ابوالخير المكي الاحمدي عامله الله ووالديه وشيوخه ومحبيه بلفظه السرمدي آمين وكان ذلك في يوم الجمعة المبارك ٢٣ محرم سنة ١٣١٧ هـ *

وهذه الفهرس مشتملة على الفهرس التي رتب اولاً بمقابلة النسخة الموجودة في مكتبة رئاسة وافتوتوجه المولوي الحافظ احمد عليخان منصرف المكتبة الموصوفة وازافات مصححي المطبعة على الفهرس المذكورة وفهرس المروية للشبح المكي والله اعلم وعلمه امه * كتبه الفقيه الى الله انني الحسن بن احمد الحنفي مدير المطبعة كان الله له *



مضمون	٢٠٠	مضمون	٢٠٠	مضمون	٢٠٠
باب ما جاء في تقدير الخمر	١٨٨	باب من قتل من ارتد عن الاسلام	١٧٢	باب ما لا قصاص فيه	١٥٥
باب الدليل على ان الطبخ لا يخرج	١٨٩	رجلا او امرأة		ايضا باب ما جاء في الاستثناء بالقتل	
هذه الاشارة من دخولها في الاسم		باب من قال يستتاب	١٧٣	باب وحبوبة الدية في شبه العمدة	١٥٦
والتحريم		باب من قال يحبس ثلاثة ايام	ايضا	على العاقلة	
باب من رخص في الماسك	ايضا	باب مال المارء	ايضا	باب تعذيب الدية في الخطأ في الشهر	ايضا
باب ما جاء في صفة بيدهم	١٩٠	باب من قال من اشرك بالله فليس بمحصن	ايضا	الحرام والبلد الحرام وذو الرحم	
باب ما جاء في الكسر بالمال	١٩١	باب من اعتبر حضور الامام والشهود	ايضا	باب من قال هي الخماس	ايضا
باب الرخصة في الاوعية به الدية	١٩٢	باب ما جاء في حد اللوطي	١٧٤	باب اعواز الابل	ايضا
باب من اقيم عليه الحد اربع مائة	ايضا	باب تقي البكر	ايضا	باب تقدير الدية باثني عشر الف	١٥٨
باب من وجد منه ربح شراب	ايضا	باب من قال لا يقام الحد حتى يعترف	ايضا	درهم او الف دينار	
باب ما جاء في اقامة الحد حال السكر	ايضا	اربع مرات		ايضا باب ما روي فيه عن عمرو عثمان	ايضا
او حتى يذهب		باب الضرر في خلقة له من مرض	١٧٥	معوي ماضي	
باب ما جاء في عدد حد الخمر	١٩٣	يصيب الحد		ايضا باب ما دون الموضوعة	
باب السلطان يكره على الاختتان	ايضا	باب من اتى بهيمة	١٧٦	باب دية اشجار العين	١٥٩
وما ورد في اختتان		باب من وقع على ذات محرم له	ايضا	باب دية الاصابع	ايضا
باب الحد وكفارات	١٩٤	او ذات زوج او معتدة بنكاح		باب الصحيح يصيب عين الاعور	ايضا
باب الستر على اهل الحد	ايضا	او بغيره مع العلم بالتحريم		باب ما جاء في ذية المرأة	١٦٠
باب الصان على البهائم	١٩٥	باب ما جاء في حد الذميين	ايضا	باب ما جاء في جراح المرأة	ايضا
باب الدابة تنفع برجلها	ايضا	باب من قال لاحد الا في القذف	١٧٨	باب دية اهل الذمية	ايضا
باب علة الحد يث الذي فيه الارجار	١٩٦	الصريح		باب من في الديوان ومن ليس فيه	١٦٣
باب الرخصة في الاقامة بدو الشرك	ايضا	باب ما يجب فيه القطع	ايضا	العاقلة سواء	
لمن لا يخاف القنسة		باب اختلاف الناقين في ثمن المجن	ايضا	باب ما تحسن العاقلة	ايضا
باب المسلم يثوقي في الحرب قتل ابوه	ايضا	باب ما جاء عن الصحابة فيما يجب به	١٨١	باب تقييم الدية على العاقلة	ايضا
باب شهود من لا فرض عليه	ايضا	القطع		باب ما ورد في الارجار	١٦٤
باب قوله تعالى وانفقوا في سبيل الله	١٩٧	باب القطع في كل ماله ثمن اذ اسرق	١٨٢	باب جنين الامه	ايضا
ولا تلقوا بآيدكم الى التهلكة		من حنيفة وباقت قيمته ربع دينار		باب اصل الفسامة	١٦٥
باب التنبيه وما يستدل به على ان	ايضا	باب ما يكون حرزا	ايضا	باب ما جاء في قسمة الجاهلية	١٧٠
الجهاد فرض على الكفاية		باب السارق توجب له السرة	١٨٣	باب الكفارة في قتل العمد	ايضا
باب مهان الخيل	ايضا	باب من سرق عبدا صغيرا	ايضا	باب العيافة والطيرة	١٧١
باب قسم الغنيمة في دار الحرب	ايضا	باب النباش يقطع اذ اخرج الكفن	ايضا	باب لقتول من اهل البغي يقتل	ايضا
باب المنع من صبر الكافر بعد الاسار	١٩٨	من القبر		ويصل عليه	
بان يتخذ غرضا		باب السارق يعود فيسرق	١٨٤	ايضا باب المقتول من اهل العدل يسف	ايضا
باب جريان الرق على الاسير وان	ايضا	باب مغمم السارق	١٨٦	اهل البغي	
اسلم اذ كان اسلامه بعد الاسر		باب ما جاء في تضعيف الغرامة	١٨٧	باب العادل يقتل البغي او البغى	١٧٢
باب قتل النساء والصبيان	١٩٩	باب لا قطع على من خلس	٢٨٨	بقتل العادل لميرته	